

تلتين النقدية

صلاح عيسى



الاشتراكي يحتق

نيس وصلاح عيسى

في الاشتراكي غدا التحق
أحمد جبريل
مقاتل من جبهة مصر
والخارج وسوف يفتي
السيد محمود هاني

اليوم السيد محمد توفيق
ن النهاية التحق
ج عيسى في نفس
ن الخمسة السبع القادم
شور ١١

في جمهورية التشيك
أحمد جبريل
مقاتل من جبهة مصر
والخارج وسوف يفتي
السيد محمود هاني



مكتبة مذبذبة

عانت وتجارب وشهاديات عيسى
في ظل حكم عبد الناصر والإسلاميات

مكتبة مذبذبة

في مكتبة مذبذبة الخمسة شهروا بمصر وهذا إسلامة

صالح عيسى والكتاب
ن بمصر في الخارج
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع



الحريية
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع

التحقيق مع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع

شاه حزب اليسار
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع

ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع
ن التحق في الواقع

منها
وغيرها

القلاف خطوط وتنفيذ
الفتان حامد العويضي

صلاح عيسى

مشقة وعلاكر

مراجعات وتعاريف وشهادات عن حالة
المثقفين في ظل حكم عبد الناصر والسادات

مكتبة مدبولي

القاهرة

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

« جئت إلى هذا العالم .. لاعتراض ... »

« مكسيم جوركي »

عزرج عن النص

مُفتَح :

حين إكتملت فصول هذا الكتاب ، أزحته في ركن قصي ظل مقيماً به أياماً حتى عثرت عليه صدفة ، فقرأته كأنني لست كاتبه ، فلما إنتهيت منه ، دهشت ، إذ تنبعت ! ربما لأول مرة - أنه يخط ملامح من السيرة الذاتية لجيلنا ، مع أنني لم أقصد لذلك تحديداً حين شرعت أجمع فصوله المتناثرة من الصحف والدوريات التي نشرت بها على امتداد ربع القرن الذي انقضى ، فأرسم ما هشمه الرقيب من أفكار ، وما أحالته المطبعة ركافة في أسلوبي وعباراتي .

فإذا شجعت هذه الملامح - التي لم أقصد نشرها - آخرين ، أن يرتكبوا ما ارتكبت من إثم ، فسوف يسعدني ذلك ، حتى لو لم تسعد مبادرتي هذه ، قارئاً كاتباً ، فقد عاش جيلنا تجربة عريضة ومريرة ، تستحق أن تروى ، وينبغي أن يمضي العمر ، دون أن نترك ملامح من حصادها المر ، لمن يأتي بعدنا ، ولست سوى شاهد واحد ، يقف في شرفة واحدة ، وما أكثر الشرفات ، وأكثر الشهود في عمر هذا الجيل الغريب ! .

ومن الحق أن أعترف ، أنني كرهت دائماً أن أنشر هذا النوع من الكتب ، وإن كنت لم أكرهه حين ينشره الآخرون ، بل أحببت كثيراً من نوعه ، حين لا أكون مؤلفه . فقد رأيت دائماً أن « الكتب » ينبغي أن تؤلف خصيصاً بهذه الصفة ، أي لتقدم موضوعاً لا يمكن أن يكتب في « كتاب » ، واعتقدت - دائماً - أن الأبحاث والمقالات تكتب بهذه الصفة ، لتنتشر في الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة ، وأن تجميع « كتاب » ، من مجموعة دراسات أو مقالات هو استخدام سيء لشكل الكتاب ، فيها لا يتواءم معه . .

وطوال السنوات الخمس الأخيرة ، كانت هذه الفكرة تتلقى تحديات مستمرة ، فقد إكتشفت أن بعضاً مما كتبه من أبحاث ودراسات ومقالات في الدوريات العربية المختلفة ، قد لفت نظر كثيرين من القراء والباحثين ، العرب والمستعربين ، فاستشهدوا بفقرات أو أفكار أو وثائق مما ورد بها ، وأن بعضاً ممن يطلعون على هذه الإستشهادات يرغبون في العودة إلى النصوص الأصلية ، فيلجأون إليّ ، فأهديهم ما أحفظ به منها ، فلا يردونه ، وأعجز في دوامة الحياة غير المستقرة التي عشتها عن إسترداده أو إستعواضه . .

وحين بدأت أفكر - بتردد شديد - في أن أجمع بعضاً من هذه الفصول في كتاب ، إكتشفت ، أنني - كغيري من الكتاب - قد وقعت ضحية لمخاطر الحدود العربية ، التي تصادر من الكتب والصحف ، أكثر مما تضبط من المخدرات وجيوب المملوسة ، باعتبارها من المواد المقلقة للراحة ، والمكدرية للنظام العام ، فلا تحول بينها وبين قارئها فحسب ، بل تمنعها أحياناً عن كتابها . . وهكذا كان عليّ أن أطارد فصول هذا الكتاب في دور الكتب وأرشيفات الصحف والمجلات في أكثر من قطر عربي ، حتى إستطعت أخيراً أن « أضبط » كتلتها الرئيسية ، فوجه ما بذلته من جهد شاق في هذه المطاردة ، ضربة موجعة لتردي ، وبدا لي أن جمع هذه الفصول في كتاب ، هو - على الأقل - تحد واجب لمخاطر الحدود التي لم تصد عن الأمة - في الأغلب الأعم - عدواً ، ولكنها صدت - بإقتدار يدعو للإعجاب - كتباً . . وأفكاراً وأصدقاء !

أما وقد تجمعت - أخيراً - فصول هذا الكتاب ، فقد وجهت إلى ترديتي في نشره ، ضربة قاصمة ونهائية ، إذ وجدت خطأ عاماً يتظلمها ، وهماً ثابتاً ومقيماً ، ظل يشغلي طوال عشرين عاماً أو يزيد ، ويفرض نفسه على كل ما أكتب عنه ، أو أبحث وراءه ، أو ما أتأمل فيه ، وأنها كانت عراكاً مع الواقع ، واعتراضاً عليه ، وأن بعضها قادي إلى السجن ، فسحلت على بلاطه غير المصقول ، وعلقت على صلبانه غير المقدسة ، وعانيت الوحدة الطويلة في زنازين كالثقبور ، وقادني بعضها الآخر ، إلى التحقيق أمام المدعي العام الإشتراكي مرتين ، فجربت عذاب أن يقتحم الآخرين عقلك ، فيستخرجون خلاياه ،

ويلقونها بجلافة على منضدة ملوثة ، ويفتشونها بأصابع طويلة الأظافر ، وأثار بعضها معارك بلغت من الحدة ، حدّاً ظن معه الذين كاد يتحققهم غبارها ، أنها ستنتهي بإختناقي ، وكانت إذاعة ما بها من آراء - قبل أو بعد نشرها - فيما ألقىته من محاضرات أو شاركت به في ندوات أو مناقشات عامة ، أو خاصة ، سبباً غير معلن - فيما أظن - لضيق أجهزة الأمن السياسي بي ، على امتداد ثلاثة عهود ، اختلفت في الرؤى والسياسات ، لكنها لم تختلف على إعتبار أفكارى ، جزء من التيارات المقلقة للراحة ، التي نبغ جيلنا في إذاعتها . .

ولا أدري أهو مدح للذات ، أم إعتراف بالخطأ ؛ أن أقول أنني إكتشفت إذ أراجع هذه الفصول ، ان رؤيتي العامة لمشاكل الوطن الذي أعيش فيه ، والأمة التي أنتمي إليها ، قد ظلت ثابتة نسبياً طوال ربع القرن الذي نشرت خلاله هذه الفصول ، لتعبر عن هذه الرؤية ، ومع أنني حاولت دائماً ألا أصد عقلي عن مناقشة فكرة أو رأي ، وألا أرفض الآخرين لأنهم « غيري » ، ودافعت بإستماتة ، ضد نفسي ، عن حيويي العقلية ، إلا أن تفهم ما يقوله الآخرون ، والقبول بهم ، قد أكد لي صحة رؤيتي لما عاصرت من ظواهر ، فلم تضف السنوات إليها ، إلا محاولات لتعميق هذا الملح أو ذاك ، أو لتنويع الظواهر التي تخضع للتحليل . .

وربما لم أكن - في هذه الناحية بالذات - نموذجاً طيباً لجيلي من المثقفين العرب والمصريين ، فقد شهد هو والجيل السابق عليه ، إقطابات فكرية ، بطريقة الإقطابات العسكرية ، مفاجئة . . وغير مبررة أو مؤصلة ، نقلت البعض من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين . . ومن صلابة الإقطاض إلى مذلة التبرير . .

بين صبابنا وكهولتنا ، عرفنا أخطاءً من المثقفين يفهمون الثقافة والفكر على أنها لسان ذرب ، وقلم سيال ، وعقل يملك مهارة الإحتيال على الحق ليصبح باطلاً ، وعلى الأسود لجعله أبيضاً . . يلعبون بالأفكار ويضحكون على الذقون ، ويسربلون أدناً الأغراض بأنبل الشعارات ، ومعظم هؤلاء للأسف الشديد ، من أصول إجتماعية متواضعة ، نحتوا بأظافرهم - في الصخر ، طريفاً

صعباً ودامياً ليصعدوا من أسفل السلم الإجتماعي ، إلى حيث يصبحون أقرب ما يكونون إلى القمة ، وحين يجدون أنفسهم هناك ، تأسرهم أضواء الكاميرات ، ويفقدون تقدير أنفسهم ، فيستكثرون ما وصلوا إليه ، ويعضون بالتواجد عليه ، حتى لا يضيع ، ويتملكهم رعب السقوط إلى القاع الذي صعدوا منه ، وتصطك أوصالهم وأسنانهم فرقاً من أعباء الإلتناء للفقراء الذين كانوا منهم يوماً ، ورعباً من السجون والفصل والتجميد فيتطوعون لتبرير كل ما يفعله السادة ، ويقنعون أنفسهم ، أن الثقافة حرفة كالحدادة والسباكة والنجارة ، وكما أنه ليس من حق الحرفي أن يرفض عملاً ، إعتراضاً على رب العمل ، فليس من حق المثقف أن يرض بحرفته على أي نظام حكم ، وبذلك أصبحوا بعضاً من حاشية السلطان ، يدافعون بشراسة عن الذين لا يؤمنون به ، ويهاجمون بشراسة ، ما يعتقدون أنه الصواب والحق ، يقفون كالخجاء على أبواب السلاطين ، لا يغادرون مكانهم حين يغادر السلطان عرشه ، ولكنهم يغيرون مواقفهم إذا ما عَنَ السلطان أن يغير مواقفه ، أو يوم يخلفه خليفة يسير على خط سلفه بمحاجة !

وهؤلاء المثقفون الحرفيون ، يعيشون بضمير قلتي ، ووجدان سقيم ، فهم معزقون بين ولائهم لنواياهم التي لا يبدون سواها ، وإحساسهم الزري بالعار لأنهم أعجز وأجبن من أن يضحوا دفاعاً عما يؤمنون في أعماقهم ، بأنه الحق والعدل ، وهم يفتلون أنفسهم أمام أنفسهم ، بمبالغة في الإعتزاز بالكرامة ، التي يبرغونها بالإلتحاق والإرتزاق ، والفخر بالمكانة التي يمنحونها لأنفسهم دون إعتراف من أحد . . والتي صنعوها على حساب كل ما هو قيمة حقيقية ، تمنح الكرامة والمكانة ، وهم يكرهون المخلصين والمضحجين ومن يملكون جسارة ركل القمة التي يلهثون هم للوصول إليها ، ويتنازلون حتى الركوع للبقاء عليها ، ويحقدون عليهم ، لأنهم يكشفونهم أمام الآخرين ويعرونهم أمام أنفسهم ، ولأنهم رمز لذلك الجزء الذي يرفض أن يموت من ضميرهم الذي قتلوه ! .

لكني أظلم نفسي ، وأشهد زوراً ، إذا قلت أن هذا النموذج - الذي كان شائعاً وذائعاً - هو كل ما عاشرناه من نماذج المثقفين ، إذ الحقيقة أننا عرفنا منهم

تنويعات لا أول لها ولا آخر ، تستحق قصتها أن تروى ، بل وتستحق أن تلهم فنا ، أبداع عما كان أصحابها يكتبون ، وعرفنا مثقفين أقوياء فيهم صلابة حقيقة وشجاعة داخلية ، تتوزع على مدى العمر ، وتنمو مع التجربة ، وتؤثر إيجابياً في بناء الآخرين ، وأخرى فيها صلابة هشة تتجمع في موقف ، أو تتركز في بضعة سنوات ، ثم تنكسر مع العمر فتشتي ولا تعادل !

ولأنه كان مستحيلاً ، آنذاك - كما هو الأمر الآن وفي كل أوان - أن نفكر خارج الزمان والمكان ، فقد كان طبيعياً أن نكون ثمرة لظروف نشأتنا وتكويننا : ما ورثناه دون إختيار ، وما اكتسبناه دون مقاومة ، الطبقات التي لم نخترها حين ولدنا ، وحين اخترنا غيرها ، قاومتنا ما ورثناه عنها ببسالة ، وربما دون انتصار حقيقي ، الآباء والأمهات الذين أجبرونا على أن نأتي من أصلاهم ، لأن حق تقرير المصير لا يمارس قبل الميلاد بل بعده ، القرى أو الشوارع التي عشنا فيها ، والوطن الذي رفرت علينا - ونحن لحم طري - راياته ، والأمة التي ينتمي إليها هذا الأمن ، بما كانت ، وبما هي كائنة ، وكلها أمور لا خيرة لنا فيها . .

ولسنا بالطبع - مسؤولين عما لم نختره ، لكننا - بالقطع - مسؤولون عما اخترناه فيما بعد من مواقف ، وهي مسؤولية لا تخرج عن إطار الزمان والمكان ، ولست أعتذر عن جيلنا ، حين أنه أننا عشنا إنقلابين هائلين في عمر واحد ، ولذلك قلت مرة ، أن جيلنا من المثقفين العرب - مصريين وغير مصريين - سيدخل التاريخ من باب السيكلوجيا ، لا من باب الأدب أو الفن أو الفكر . فاذكروا أن طفولتنا شهدت وطننا وهو يعتمد بالدم ، الأربعينات : فرنسيون وأمريكان وألمان وطيالان . هاي هتلر . سنغال وأفريكان وهنود وطبرق والعلمين ودي جول وفرنسا الحرة . بيتان وروميل وكاترو وترومان وماجينو . وايزمان وبيجين وقرار التقسيم واسرائيل المزعومة . الأسلحة الفاسدة والأنظمة الفاسدة . في الخمسينات شهدنا معارك الإستقلال والأحلاف والتسليح وتأميم القناة وتحتدي ١٩٥٦ الجسور . وحلّة مصر وسوريا . ثورة ١٩٥٨ في العراق . ثورة الجزائر والمليون شهيد . إستقلال الإمارات والمشيخات . غنينا : . . حنحارب . حنحارب . كليل الناس حنحارب . . راجعين بقوة السلاح . .

راجعين نحرر الحمى . . راجعين كما رجع الصباح ، من بعد ليلة مظلمة .
حين جاء الصباح ، كان الإسرائيليون قد دمروا كل الطائرات على الأرض :
سماؤنا المحرقة ، أصبحت برداً وسلاماً على موسى ديان . إمتدت الليلة المظلمة
عشر سنوات وقبل أن نحتفل بالعيد الخامس لنصر أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت نبوءة
جولدا مائير قد تحققت . تأخر الإتصال الهاتفي الذي كانت تتوقعه في العاشر
من يونيو ١٩٦٧ ، وعوضاً عن هذا التأخير ، ذهب أكبر رئيس دولة عربية ،
بلحمه ودمه . . إنحني أمامها - هكذا يفعل الدبلوماسيون عادة - قال :

- أنا سعيد برؤيتك !

قالت :

كنت أنتظر هذا اللقاء من وقت طويل .

لم تعد إسرائيل مزعومة كما قرأنا ونحن أطفال صغار . إكتشفنا - على
مشارف الكهولة - أنها ليست بغنا يستنسر في أرضنا كما قالت كتب المدارس ،
وكما زعمت خطب الساسة - ربما نفس الساسة - وتصريحات المسؤولين . .

في القمة . . يتبادل الزعماء عادة كلمات تختلف تماماً عما تعودنا نحن
القراء والكتاب أن نسمعها منهم ، أو نقرأها لهم ، فللساسة - وخصوصاً
العرب - كالقمر وجوه سبعة ، لكننا نحن المثقفين العرب - مصريين وغير
مصريين - ورثة حلم أمتنا بالعدل والحرية والأمن . نقرأ عيون الأطفال نشم
عطر الأشواق تلهث خلف الذي سيأتي . لا نعرف شيئاً اسمه فن الممكن . .

ربما لهذا السبب - فإن جيلنا من المثقفين العرب - مصريين وغير مصريين -
سيدخل التاريخ من باب السيكلوجيا . . لا من باب الأدب !

٢٦ فبراير (شباط) ١٩٨٠

حين غادرت منزلي - ذلك الصباح - كنت مكتئباً بطريقة لم أستطع أن
أفهمها إلا فيما بعد ، وبدلاً من أن أتجه إلى ميدان طلعت حرب ، لأنضم إلى

مسيرة كان « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » قد أعلن أنه سينظمها احتجاجاً على بدء تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل لأمل مرة ، توجّهت إلى مكتبي مباشرة . . كانت المسيرة قد ألغيت . .

الصحف الرسمية تعاملت مع الأمر بذكاء غير مسبق . ما نشأتها عن الرخاء القادم . وخبر تقديم « الياهو بن اليسار » لأوراق اعتماده تروى في ركن صغير . من نظرات العابرين في الطريق أدركت أن ملاحي جبهة بشكل مروع . تجاهلت النظر في عيونهم . داخل جمجمتي زحام من الأشخاص والأفكار والأساء لا تجعل لأي منها معنى : بيجين . السادات . عبد الناصر . كفر قاسم . بحر البقر . القدس . المستوطنات . فيصل . الضفة . مازن أبو غزالة . ليلى خالد . ياسر عرفات . كوسيجين . كارتر . ١٩٤٨ . ١٩٥٦ . ١٩٦٧ . ١٩٧٣ . ١٨ و ١٩ يناير . مينا هوس . الكنيس . العرب . المقاطعة . الإسماعيلية . النفط . الكيلو ١٠١ . أمين الهندي . عادل إمام . حسن الإمام .

قذف بائع الصحف في وجهي بجريدة الشعب - الصحيفة المنصوبة المعارضة الوحيدة التي كانت تصدر آنذاك - قلبتها شارباً . في الصفحة الأخيرة نشروا علم فلسطين . التقط العلم عيني الشاردة فلم يفلتها . لا بد أن شيئاً ما قد حدث . حين رفعت رأسي ، إكتشفت أن ملاحي لم تعد تستفز بجهاستها نظرات العابرين . تهتدت أزيح ما يملأ رأسي من زحام الأساء والتواريخ . فكرت أن ألوان العلم جميلة رغم السواد . بين إشعال عود الثقاب ، وخروج أول أنفاس اللفافة ، كنت أقول لنفسي بأسى :

- هل عاش جيلنا حقاً حتى أصبح مجرد نشر علم فلسطين في صحيفة مصرية أمر يدعو للفرح ؟ من خرج على النص . . نحن أم هم ؟ ! .

كان خالي رياض هو أقرب أحوالي الخمسة إلى قلوبنا ونحن أطفال ، فقد كان - بعكس الكبار الآخرين في أسرنا - قليل الأوامر ، نادر النواهي ، متسامحاً مع كل أخطائنا . . وكانت - غالباً - جسيمة !

كان قد غادر المدارس إلى غير رجعة ، قبل أن يحصل على شهادة الكفاءة

(الإعدادية) بعد واقعة من أهم أحداث الجانب الفكاهي في تاريخ عائلتنا . .
فقد حفظ مفردات اللغة الإنكليزية كما تلقفها بالضغط . تعلقت عيناه بالسبورة .
قرأ ما عليها من كلمات عربية ، وما يناظرها من معان بالإنجليزية . سمعت
أذناه تلاوة المدرس لكل كلمتين معاً . . هز جسده على الطريقة الأزهرية القديمة
في الحفظ ، ردد ، وزملاؤه ، كل كلمتين مع :

.. تماماً Just . منحدر Slow .

وهكذا حفظ خالي النص - كما رآه وسمعه وردد - كل كلمتين معاً .
وحين جاء أوان التسميع سأله المدرس : تماماً يعني آية يا رياض ؟ . فقال خالي
بآلية : تماماً جئت . منحدر سلو .

وأراد المدرس أن ينبه لما ظنه سهواً ، فعاد يسأله : آمال منحدر يعني
إيه ؟ . فعاد خالي يردد بآلية ودون ابتسام : تماماً جئت . . منحدر سلو .
ويش المدرس - فيما تلا ذلك من أسابيع - من إقناعه بأن النص الذي يردده
بآلية ، يضم كلمتين مختلفتين ، لكل منهما معنى منفصل ، فأهمل شأنه ، ولم يعد
يسمع له .

ولأن خالي رياض ، كان أطول تلاميذ الفصل ، وأضخمهم ، فقد كان
أول من تقع عليه عادة عين الناظر والمفتش ، وكل من يدخل الفصل من
الغرباء . فيختارونه دون كل التلاميذ ، ليختبروا معلوماته في الإنجليزية ،
ويقيسوا بها مدى إتقان المدرس لعمله . . فيسألونه : تماماً يعني إيه يا
رياض ؟ . فيجيب بنصه الخالد تماماً جئت . منحدر سلو .

ويقلبون السؤال ، فلا تنقلب الإجابة ، لأن خالي كان مصراً على ألا
يخرج عن النص الذي حفظه بثلاث من حواسه . والنتيجة : نظرة سخط يلقيها
المفتش على المدرس ، يغادر بعدها الفصل ، لتتحول نظرتة إلى عصي تنهال على
كفّي خالي رياض ، يتلقاها بصبر ، فلا يتوجع ولا يحتج ، ولا يسحب كفيه من
مرمي العصا ، حتى تكل يد المدرس ، فيعود خالي إلى مكانه في الفصل ، شامخ
الرأس ، ككل صاحب رسالة يتحمل تكاليف الأصرار على التمسك بمبادئه ،

والصمود في الدفاع عنها ..

ولأن المدرسة كانت أهلية ، تعيش على معونات من وزارة المعارف ، تنقطع إذا ما ساءت تقارير المفتشين عنها ، فسرعان ما جاء اليوم الذي نقد فيه صبر الجميع . دخل الناظر الفصل ومعه جوقه من المفتشين . واختار أحدهم - كالعادة - أطول التلاميذ قامة . وسأله عن إسمه . ثم قال بأبوة مصطنعة : تماماً يعني إيه يا رياض ؟ . فكر - بالطبع - نصه الخالد . وما كاد الجمع يقادر الفصل ، وقد أصبح مؤكداً أن المدرسة لن تحصل على الإعانة ، حتى انهار المدرس والناظر على خالي رياض ضرباً ، وطاشت ضرباتهما بالغيظ فطلت كل مكان من جسده ، فإذا بصبره الطويل - كصبر الجمال - ينقد ، وإذا به يرد على العدوان بمثله ، بل بما هو أقسى منه ، وإنجلي غبار المعركة ، ينقل المدرس إلى المستشفى وجلاء الحال العنيد عن المدرسة إلى الأبد .

وحين وصلت إلى السن الذي أستطيع فيه أن أفهم ما جرى أدركت أن خالي رياض كان على حق ، وحكمت بأن المدرس يستحق ما ناله من عقاب . وربما أقسى منه ، فهو الذي وضع النص كل كلمتين معاً ، وهو الذي كتبه على السبورة كل كلمتين معاً ، وهو الذي تلاه على خالي وزملائه كل كلمتين معاً ، وطالبهم أن يرددوه خلفه بهذه الطريقة . وفجأة ، ودون سابق إنذار ، وأمام الناظر والمفتش ، خرج عن النص ، وابتدع نصاً جديداً ، وغبر من طرف واحد قواعد اللعبة ، فاستحق العقاب الذي أوقعه به خالي ، الذي أصر على أن يلعب اللعبة طبقاً للأصول التي إتفق عليها الجميع ، وتمسك بالنص ، وتحمل في سبيل ذلك ، عدوان الخارجين عنه ، وحين نقد صبره ، أمام عقوبات لا يفهم لها سبباً ، أدبهم الأدب الذي يليق بالخارجين عن النص ؟ .

وفيما بعد ، شهدت معركة أخرى من معارك الخال رياض ، تطلبت زمناً ، لكي أستوعب معانيها وأفهم دلالاتها . .

كنا يومها نلعب في فناء البيت حين وقف بالباب غريب يطلب صدقة . ومع أن صورته كانت تختلف تماماً عن هيئة متسولي قرينتنا والقرى المجاورة ، فقد

ألقينا نظرة عابرة عليه ، دون أن يعنى أحدهما بأن يدخل إلى المنزل لكي يأتيه برغيف من « مشنة الشحاتين » ، التي تقبع في إحدى قاعات المنزل الداخلية كان طاعناً في السن جداً : كل شيء فيه قديم ومكرمش .. ملاحه ونظراته وقامته المنحنية الضئيلة رغم زحام الأسماك التي يرتديها . . . صديري وجلباب وجاكته وبالطو ومركوب . وكان أبرز ما فيها شملة مبرقشة يغطي بها رأسه الصغير وتلف حول عنقه . لم يقل - كمادة المتسولين في قريتنا : حسنة قليلة تمنح بلاوي كثيرة . لم يقل : إلهي يجعل بيوت المحسنين عمار . تمت بكلمات لم نفهمها إلا بعد وقت : كسرة خبز الله يربحك !

وعزيت أُمي الفناء ، فلفتت هيئة الرجل الغريبة نظرها ، فسألته : انت منين يا عم ؟ غمغم بكلمات ، لم أفهمها لكنها فهمتها ، فأمرتني بحسم أن أترك ما بيدي لأعود برغيف من مشنة الصدقة ، وعدت مسرعاً لأجد خالي رياض واقفاً مع الرجل أمام البوابة ، وقد تحلق الكل حولها تبادر إلى أذهاننا جميعاً أن الرجل ريس طبل ، يصحب غوازي من سباط . وأتينا سنشاهد رقصاً ، وسنسمع الغازية تغني كالعادة : يا رياض أفندي يا أبة .. يا كايد الناس كلها ..

أخفيت الرغيف وراء ظهري ، وأقسمت ألا أعطيه للرجل إلا إذا غنت الغازية يا صلاح أفندي . يا أبة .. يا كايد الناس كلها . لكن الرجل كان ريساً بلا طبل ، شحاتاً دون غازية وكان خالي غاضباً بصورة لم أره عليها من قبل . غطى صوته الجمهوري الغاضب على ردود الرجل ، فلم أفهم منها إلا أنه من بلد إسمها فلسطين وأنه غادر بلده ليسبح في بلاد الله وعلى أبواب خلقه ، هرباً أمام اليهود الذين قتلوا أهله ، فلم يبق من أسرته سواه .

ولا أدري لماذا أغضبت كلمات الرجل خالي ، فعاد يصرخ في وجهه بكلمات لم أفهمها لتدافعها ، لكنه ختمها ، بأن جال ببصره في الفناء ، والتقط أول ما صادفه ، وكان سيراً من الصاج الذي تحزم به البراميل ، وانهاه به على الرجل العجوز، يضربه بقسوة وغضب وهو يصيح : سبت أرضك ليه يا ابن الكلب ؟ !

وتوالى الضربات. تدعور الرجل.. انفطرت غخلاته ففرشت محتوياتها الطريق: كسر من الخبز، وحزم من الفجل وفحل بصل، وقطعة جبن قديمة، ومبامير وقطع كاوتشوك، وشراب ممزق، وشملة متسخة، وكل ما يمكن أن يجمعه سائح بين بلاد الله، يقف على أبواب خلقه. وأغلق خالي البوابة وواصل الصياح فينا مهدداً بأن يقطع رقبة كل من يعطي الرجل - أو أمثاله - شيئاً، حتى لو كان شربة ماء.. ثم اندفع - رداً على احتجاج والدتي - يتحدث عن مبررات ما فعل، حديثاً لم أفهم منه شيئاً، فقد تعكر كل شيء: باخ حماسنا للعب. ولم يعد يهمي أن ألقب بالأفندي أو الأبهة. وكان خالي يواصل دفاعه عما فعل، حين تسلفت إلى مشنة الصدقة، فأخذت رغيفين آخرين، وتسحبت من باب المنزل الخلفي حتى لا يراني، وأدركت الرجل في نهاية الشارع، وكان يسير ببطء مستنداً إلى عكاز عمجوز مثله، فأعطيته الأربعة، فوضعها بيده المرتعشة المكرمشة، في غخلاته، وعاد يتحسس بكفه مكان الضربات على ظهره.. وقال بصوته الواهن:

.. الله يربحك!

في خريف تلك السنة (١٩٤٨) غادرت قريتي إلى القاهرة. فأكلت - لأول مرة - الحلاوة الطحينية بالعيش الفينو، و«سندويشات» الطعمية، وشاهدت فريد الأطرش ولوريل وهاردي على شاشة السينما. وسمعت - لأول مرة أيضاً - زمارات الإنذار وأصوات المدافع المضادة للطائرات، وعرفت أن هناك حرباً. وهتفت في الظلام: طفي النور. وفي الصباح كنت أجمع وإخوتي شظايا المدافع المضادة للطائرات التي كانت تتساقط على سطح عمارتنا. وكنت أقلب الشظايا بين كفي، وأسأل نفسي أحياناً.

- هل واحدة منها هي التي قتلت زوج حمدي؟!

ولم يكن زوج حمدي طياراً، بل نجاراً. وكنت أعتبرها أيامها أجمل نساء العالم، فقد كانت أول من رأيت عن قرب من «نسوان» مصر، حين قدمت في الصيف لالتحق بالمدرسة الابتدائية. ولأنها كانت صغرى بنات السيدة التي

تعمل في منزلنا . فقد شهدت ليلة زفافها : رأيت وجهها في النور الساطع ، وكان فرحاً ومتلألئاً ببهجة كالنشوة ، وحين عدت في الحريف ، كان التجار الذي تزوجته قد أصبح جندياً ، وكان الجندي قد أصبح شهيداً ، وكانت حمدة حاملاً في شهرها الرابع . . وكانت ترتدي السواد . وقالت أمها وهي تبكي : قتلوه اليهود في فلسطين !

ومضت السنوات تحفر كل يوم على القلب خطاً من هم ، وتقطيع من حزن ، لكنها لم تخل من الضحكات ازدحمت المكتبة بكتب عن فلسطين . وصور من حياة اللاجئين . ويوماً شغفت بأن أنجيل كيف يعيشون بالضبط . فطلعت أسأل وأقرأ حتى بنيت في رأسي « ماكيت » شبه حقيقي لمعسكر اللاجئين . وازدحم العمر بفلسطينيين من كل لون وعمر . قابلتهم في المقاهي وبيوت الأصدقاء والندوات في القاهرة وفي بغداد وفي دمشق وفي الجزائر وفي بيروت وفي معتقل طرة .

وحين قابلت « مازن أبو غزالة » في شقة عبد الرحمن الأبنودي في نهاية عام ١٩٦٧ ، أمضينا الليل نعبث في جرح النكسة ، كان طرياً لم يزل وتأملت شبابه الفتى بإعجاب مشوب بالحسرة . تداخلت ملامحه الوسيمة بمشاهد من وجه حمدة ليلة زفافها . وفكرت : هل يطعن في السن يوماً فتقرب ملامحه من ملامح ذلك الرجل الذي وقف على بوابة منزلنا في القرية يطلب كسرة خبز ؟ وأين ذهبت حمدة في زحام الدنيا ؟ وهل خلعت السواد ، وماذا يفعل ابنها اليتيم الذي حملته بين ذراعي وهو رضيع وهشكت ، وفحصت وجهه باحثاً عن الفرق بين ملامح اليتيم ولامح غيره من الناس . وكان الليل قد تقدم ، وكنا قد أشبعنا النص الفلسطيني الذي يسكننا تشريحاً وتفسيراً وتحليلاً . ولم يكن الفجر قد أشرق بعد ، حين استأذن مازن أبو غزالة لينصرف ، أغلق الباب خلفه ، وأرهفت سمعي مرتعباً ، خشيت أن يعود ، فيطرق الباب ليقول :

- كسرة خبز الله يربحك ! .

لكنه لم يعد . بعد شهر . سمعت آخر أنبائه في آخر نشرات الأخبار التي نقلها عن الإذاعة المصرية - ذات ليلة من ربيع العام ١٩٦٨ - ميكروفون عنبر ٤

بسجن ملحق مزرعة طرة . في نابلس ، تحزم مازن أبو غزالة بالديناميت . لفته على وسطه . وضع المقجر بين أصابعه تقدم تجاه قول من « آليات » العدو ضغط بأصابعه على المقجر . لم يتدعور على الأرض . لم تنفرط مخلاته . طارت في السماء أشلائه . لم يقل خالي رياض : سبت أرضك ليه ؟ كان مازن قد دفن نفسه في أرضه عنوة .

أضفت قصة مازن أبو غزالة إلى النص الفلسطيني الذي أمضيت وجيلي نصف أعمارنا نحفظه ، وكان نصاً مطولاً يزدحم ببشر وخرائط ويخطب وكتب وذكريات . نحن حفظنا النص ورددناه : في العام ١٩٤٩ أصدرت الجامعة العربية توصية بآلا تصف أجهزة الإعلام العربية إسرائيل إلا بعبارة إسرائيل المزعومة ، ففعلنا . نحن صفقنا حتى قط الدم من أكفنا لزعماء خطبوا فأقسموا ألا يستريح لهم مضجع إلا وقد تحررت الأرض السلية نحن غنينا مع المغنين « يا مجاهد في سبيل الله . . دا اليوم الي بتتمناه » و« دع سمائي فسمائي محرقة » . . واترك الأرض فأرضي محرقة . . نحن أنشدنا « راجعين بقوة السلاح . . راجعين نحرر الحمى راجعين كما رجع الصباح . . من بعد ليلة مظلمة » نحن عشنا نتحدث بصوت خفيض كالهمس ، ومع ذلك طرت شواربنا في المعتقالات والمنافي ، لأن أصواتنا الخفيفة علت على صوت المعركة . إعترفنا بالذنب . تلونا قول الله عز وجل « أن أنكر الأصوات لصوت الحمير » . لأنها على صوت المعركة تعلو . نحن من جيل التهمت الكتب والمقالات التي صدرت عن فلسطين في حياته ٩٠٪ من أحبار المطابع والمستورد من الورق ، فالتهمت بالتالي كل قدرتنا على الأبصار وطاقتنا على الحفظ . وصنعت جماجم الذين ماتوا في سبيلها جبلاً أعلى من المقطم والجولان وطوروس . ذلك كله أضيف للنص المغصور بالدم والأشلاء والأناشيد والأشعار وقليل من الضحكات . لذلك لم يعد جيلنا بشراً ، خلت أجساداً من الأعضاء وحشى الجلد بالنص الفلسطيني .

ومرت في النهر مياه كثيرة . غمرت النص لكنها لم تفرقه . وحين خرجت ذات صباح من منزلي دون أن أغسل وجهي ، جاہتني سيارات حشدوها بالبشر لتستقبل السادات العائد من القدس المحتلة . كانوا قد وضعوا في أيديهم

أغصان الزيتون . تذكرت حزمة الفجل التي انفرطت ذات يوم من مخلاة اللاجئين الفلسطينيين . . ودهشت لأن قانوناً كان قد صدر في اليوم نفسه بتقليط العقوبة على الممثلين الذين يخرجون عن النص . . وقال لي عام صديق : إن القانون لا يطبق عادة على كبار الممثلين ولكن على الكومبارس فقط .

وفي الأسبوع الأخير من يناير ١٩٨١ ، كنت واحداً من صف طويل ينتهي بعضه لجيلنا ، وينتمي آخرون لجيل الآباء وجيل الأبناء ، وقفوا جميعاً أمام الجناح الصهيوني في معرض القاهرة الدولي الثالث عشر للكتاب ، يوزعون بياناً يدعو لقاطعته ويلفون أعناقهم بتلك الشملة المبرقشة التي عرفت فيما بعد أنها لباس الرأس الفلسطيني ، ويلفون على صدورهم علم فلسطين .

وفي اليوم التالي كنت وحلمي شعراوي في نيابة أمن الدولة ، وقفنا في يد الصائدين ، وانتشر الآخرون في بقية أنحاء المعرض يوزعون البيان ، وحين دخلت إلى مكتب الأستاذ عاصم عبد الحميد رئيس النيابة ، كنت أظن أن أقصى ما يمكن أن يواجه لي من تهم ، هي التهمة التقليدية : الإثارة والبلبلة والتشكيك والتحريض . وبعد أن شربت القهوة ، خطر لي فجأة أن أسأله عن التوصيف القانوني للتهمة التي سيوجهها إلى . . فقال بخرج :

- المادة ١٠٢ من قانون العقوبات ؟ ! ظلت نظرتي المستهمة معلقة . وأخرجت عاميتي أميرة بهي الدين قانون العقوبات من حقيبتها . . وقرأت بصوت عال :

- يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من يقوم بعمل عدائي ضد دولة أجنبية ، يكون من شأنه قطع العلاقات الدبلوماسية معها . .

لم تعد إسرائيل مزعومة . . ولم يعد العمل العدائي ضدها شرفاً ، لذلك يستحق زواج حمدي الموت ، ويستحق مازن أبو غزالة لقب الخارج على القانون ، ويستحق كل الشهداء ما حاق بهم ، فذلك هي العقوبة الواردة في قانون العقوبات ، والعدل - كما قال نجيب سرور - يلبس طرايش ، أو يلبس طاقية الحاخامية ، ولأنني لم أكن شجاعاً كخالي رياض ، ولأن عاصم عبد الحميد بدا لي ضحية مثلي ، لمن خرجوا عن النص ، فقد إنفجرت غاضباً في

الهواء . وإندفعت أغادر الحجرة وأنا ألعن وأسب ، وخلفي أميرة بيبي الدين ،
تذكرني بصوت كظيم .. أنفي متهم .. ومقبوض علي ..

وحين وجدت نفسي وحلمي شعراوي وحيدين تماماً في معتقل القلعة
الذين كانوا قد أحلوه بسبب تدهور مرافقه ، لم أجد ما أفعله ، سوى أن أتأمل
تلك « الخوارق » التي حدثت في جيل واحد ، إنقلبت خلاله الأوضاع ،
وتبدلت الطبائع ، كما قال شيخنا الجبرقي . كان نصف الحقيقة محضراً على
حوائط الزنازين الخالية ، بسبب تصدع المبنى ، وليس بسبب ديمقراطية الحكم .
وكننت أسلي نفسي بالتجول بينها : أزور الزنازين التي سكنها من قبل ، وتلك
التي سكنها أصدقاء لي ، والتي لم اسكنها ولم يسكنوها ، لكننا

سمعنا يوماً صراخ الذين كانوا يعانون العذاب بين جدرانها الجهمية ، وأعوض
الصحف والكتب الممنوعة عني ، بقراءة ما خطه من سبقي إلى سكنها عن
جدرانها ، وأبحث عما كتبه ذات يوم على تلك الجدران : أساء من كل الأعمار
والأقطار والأفكار ، تحتها شعارات واضحة الدلالة ، تؤكد أن الكل سكن هذا
المعتقل ، عملاء الإستعمار والصهيونية ، وأشرس المعادين لها ، اليمين واليسار
والبين بين ، الإقطاعيون والرجعيون ، والبروليتاريون والتقدميون . وكننت أنا
وحلمي شعراوي شاهدان حيان على النصف الثاني من الحقيقة ، فقد كنا أول
مواطنين عربيين ، توجه إليهما في بلدهما تهمة إهانة إسرائيل .. لذلك فقد
تلبسنا إحساس طاع ، بأن علي أن أضيف إلى هذه الجدران الوثائقية ، ما انتهى
إليه الحال ، كأنني أعتذر عن جيلنا ، أو أحذر جيلاً قادماً .. وهكذا أمسكت
بقطعة من الحجارة المدببة ، مررت على الزنازين جميعها ، كتبت على كل
الحوائط ويخط عريض إسمينا وتحتها : التهمة .. إهانة إسرائيل .. وكأنني
أكتب كلمة النهاية لفصل ميلودرامي في التاريخ العربي ! .

ذلك مشهد النهاية .. أما البداية .. وما بعدها .. فهذه الفصول تروى
بعضاً منها .. لذلك نشرتها ! .

« صلاح عيسى »

القاهرة - أكتوبر (ت ١) ١٩٨٥

دقات بمنائرية على وفوفه لسيئات

نحن في واقع الأمر .. عينة سابقة لدراسة أثر القهر على الأدب .. والفن ... والمهم على الإنسان .

١ - تعليق على الأنباء :

لأننا في زمن القصص الرديئة نعيش ، فقد مات فارس القصص المقتدر في حادث صديقي مفاجيء ، وغير مبرر من الناحية الفنية المحضة^(١) .

« صرخ ، هو الجائع الحافي العاري ، صرخته الأخيرة ، وارغى على سطح أمه الأرض ليستريح : عليه سلام الله »^(٢) .

سمعت نبأ وفاة « يحيى الطاهر عبد الله » على رأس نشرة أنباء من زمن القصص الرديئة : حصد زوار الفجر فوجاً جديداً من الرفاق . أكد « ييجين » للمرة الألف أن القدس الموحدة ستظل إلى الأبد عاصمة لإسرائيل ، وإجتاح الطيران الإسرائيلي سماء لبنان في حين تدهورت صحة « بوبي سانتز » ، واختفت خمس قتيات جدد - في سن السادسة عشرة - من منازلهن وأنهى الطيارون الأمريكيون والمصريون مناورة مشتركة على طائرات الفانتوم . وفي القاهرة بدأت

(١) نشر هذا المقال في العدد الخاص الذي أصدرته مجلة « خطوة » عن صديقي وابن جيلي القاص يحيى الطاهر عبد الله ، الذي مات في حادث سيارة وهو في الأربعين . ومع أن المقال قد نشر في حريف ١٩٨١ ، إلا أنني جعلته مفتوحاً غداً الكتاب ، لأنه أقرب إلى سيرة موجزة لتاريخ جيلنا .
(٢) ما لم يذكر غير ذلك .. فكر . بين حاصرتين من أقوال يحيى الطاهر عبد الله .

حاكمة ثلاثة فلسطينيين بتهمة العمالة لمنظمة التحرير الفلسطينية . إحتجت زوجتي لأن جزار الجمعية الإستهلاكية أعطاها اللحم شحماً ، علقت جارتنا على تساوها الإستكاري قائلة :

ده مش للأكل يا حبيبي .. ده للطبخ . بنطبخ عليه حلة خضار تكفي العيال .

كان هو في تلك اللحظة يفك الحزام الواقعي الذي يربطه إلى مقعده ليربط به « أسماء » .

والسيارة تتقدم في طريق الواحات البحرية ، قلت لصديقي : أنني قلق لأن مدير الأمن أعلن أن عدد الفتيات القاصرات اللواتي تختفين قد زاد بمعدل كبير في الشهور الأخيرة ، وسألته : أين تظنن يذهبن ؟ . عبث بسن قلمه في الثقب الذي تركناه بالخريطة . وقبل أن يرد قال « محالي » : بالجمعية فراخ .

ومع أن طريق الواحات البحرية كان أقل زحاماً ، فقد انفتح باب السيارة ووقع « يحيى الطاهر عيد الله » فأصيب بكسر في قاع الجمجمة ، بلا سبب ظاهر غير الطابور خطوته من إيقاع السلحفاة إلى إيقاع فراشة ، وحين توقف لاهثاً ، كانوا هناك تحت أعمدة الكرنك يحفرون قبره في ضوء المشاعل ، وأسكافي المودة أعلاهم نحيباً .

فلتهنا الزنازين بما التهمت من عمر الوطن ، ولتزرعد القبور ، وترقص الغربان ، وتبتل فرحاً صدور الكلاب الشامتين : نخلصنا من واحد ، العقبي للباقيين .

مات الطاووس المشاغب . أمير الحكيم ونديم الحي ، المتقمص العظيم ، المتلون كالطيف ، المتعدد كبريش الطواويس ، الغمّاز ، اللّمّاز ، الهجّاء ، الغضوب ، المتشاجر مع ذباب وجهه ، طفل البراري ، ابن الموت الذي عمل لندياه دائماً كأنه يموت غداً .

كانوا قد ذهبوا بالمشاعل ، وحين تقلعت إلى القبر كان إسكافي المودة يتتحب في الظلام . سأله :

- ألا يأتي على هذا الوطن يوم نجد أمامنا خياراً رابعاً غير الموت أو الهجرة
أو الزنازين ؟ !

قال :

- « هو الربيع ، وتلك طيور الربيع عند عين الماء تطلب الماء ، أحب
الموت وكلما أجدني على حافته أحب الحياة . أحب الحياة وكلما أجدني فيها أعرف
أنها الموت . ثمة زهور سوداء بالعالم . . ثمة زهور سوداء . ثمة زهور بيضاء
بالعالم ثمة زهور بيضاء » .
عليك سلام الله يا يحيى .

(٢) التلقين :

- إذا جاءك الملاك فسألك من أنت ، فاحمد الله الذي « لم يسلبك كل
نعمة ، ومنحك نعمة الخيال ، وصل على النبي الذي أجار غزالة البر لما
استجارت به من شر صاحبها اللثيم » . وقل إني عبد الله ، عبد الفتاح يحيى بن
الطاهر عبد الله رحمه الله ورحمني ، بقرية الكرنك ، بالقرب من طيبة القديمة ،
ولدت في ربيع مثل هذا من زمن ليس أسوأ من هذا .

« قريتي منفية منسية كما أنا منفي منسى » فالسلام على « كل الحاضرين
من صعايدة وأهل حرفة ، السلام على الرجال بينون العمارات ويعمرون أم
المدن ، نحن الصعايدة نبني العمارات . ونحن وأهل الحرفة لا نسكن
العمارات » .

عشت الشعب والقص والخمر وبعض النساء ، ورفضت أن أكون إلا ما
اخترت . لذلك لم أجد شقة ولم أملك سيارة ، ولم يدخل الطائرة سوى نعشي .

مِتُ في حادث صدفي ؛ احتج عليه من وجهة نظر فنية بحتة ، كنت أتوقع
مينة نباتني بها لمبات الشوارع حين غمزت لي ، وإلا فلم « يطاردني بشر ينظرون
إلى ساعاتهم فور دخولي أي مكان ؟ . يضربونني بالكثف من غير سبب ،

يتخطاني الأتوبيس السريع ولا يقف إلا وهو مزدحم . تنقطع على المياه وأنا أستحم .. يعاملني الكل - الباعة والمارة والصحاب تلك المعاملة التي لا تليق بكلب ، تطاردني الوساموس ، ولا يقف التاكسي . حوالي دوماً عربات : عربات اسعاف (حملتي من طريق الواحات إلى نفق الهرم فمت قبل أن يتوارى عني هرم خوفو) وعربات شرطة (ركبته كثيراً مناسبات غير سارة) وعربات جيش (١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٧) وعربات صحافة ، وعربات القطاع الخاص والعام .

أما لماذا أنا مطارَد فلأنني « عشت مربوطاً بسلاسل من حديد إلى أبدان أهلي الفقراء التي نخرها دود القبور منذ زمان بعيد » ولأنني أعرف « كل خمارات المدينة ، أسعى إليها برغبة دائمة في الكلام والمشاركة ، والتقي فيها بأصحاب ميول سياسية تجلب السخط على أهلها » ، فاليهود يا سيدي « صار لهم وطن يبيع اللحم والخضار في علب ، والفلسطيني الذي لا يملك الأرض لم يبيع الأرض ، بينما الفلسطيني الذي يملك الأرض باع الأرض ، فأنا « أشرب الخمر والخمر تأكل كبدي ، وأنا أحب كيد الحيوان . ناس تحب أكل لحم الناس ، وناس لا تأكل لحم الناس ، ولا لحم الحيوانات » .

ألا يدعوكم هذا للشك في ذلك الحجر الذي إعترض سيارتنا وكسرق قاع جمجمتي ؟

- قادم أنا من دنيا السوق « حيث الغلاء الأزرق بينما يجبل ، والغلاء الأسود في وجهنا ينبج، والغلاء الأبيض كاره يمسك المنجل بيد - بينما الأخلاق تسوء ، والشجار يومي ، والعربات تأتي للسوق تجرها البغال الغبية لتأخذ الخضار والفاكهة » .

مشوق أنا للنعيل والأعنان وكل الثمرات . لأنهار العسل المصفى ، للبن لجنة .. فأنا من دنيا السوق السوق قادم ، حيث « ... البوابون سادة بملابس بيضاء ، والقوادون يتاجرون في بنات الناس أمام عيون الكل . وفي الغرف المفروشة أولاد عرب مثلنا ، لكنهم سعداء يتكلمون الكويتية والليبية والسعودية ، ويلتهمون اللحوم مشوية ومقلية وطازجة من عجيزة غلام ،

ويطيبون رائحة أفواههم بشراب الويسكي والنقل المقشرة ، وينادمون مع عجائز الغسالات ، فأدركوني بالرحيق المختوم ، واملأوا أنفي بعطر الجنة ، وأجيبوني على حائر السؤال « لماذا يا رب بنت بائعا الكرشة تصبغ شفتيها بالأحمر وهي لم تبلغ بعد عامها الرابع عشر ؟ . وبنت الفراز تلبس الثوب القصير بورود والحذاء بكعب عال بتجويفة جرس ؟ وبنت بائعة الفجل من شارب الكحول تلون جفنيها بالأخضر تارة ، وبالأزرق تارة ، ويدها شنطة بها كل الألوان ، بينما كانت بالأمس حافية القدمين عمزة الثوب ! » .

أما وقد غلب حماركم ، فاسقوني من خر الجنة ، حيث لا يعقب النشوة صدا ، لأنها ليست كخمر محالي مغشوشة ! .

يوم الثلاثاء السابق على موتي ، كنت مع أكابر القوم في البورصة « يلعبون لعبة الإنسان والقدر بالحيط ودمية الخشب : فيذبح الجزار البقرة ويرفع سعر الطماطم من قرش إلى قرشين ، وتفقد الأم ابنها في زحام اليوم العظيم ، فتسأل عنه المسئول الأعمى . وتصرخ أخت الأيتام : الغشاش سرقني في الميزان وياعني البطاطس معطوبة » .

وفي خماره محالي ، قال لي صاحبي ذو الشأن « سيرتفع ثمن علبة الدخان ولن ينخفض ثمن البيضة واللحمة » .

من دنيا السوق أنا قادم . يصحيني شهودي : إسكافي المودة والدركي وعباس الدندراوي وأسماء « الطوق والأسورة » وأسماء ابنتي ، وأسماء أمي ، وأسماء بنت أبي بكر ، وسممي السيء السمعة : عبد الفتاح يحجي باشا ، بطل الإنقلاب الدستوري الذي أعقب انقلاب صدقي باشا عام (١٩٣٤) ورأس يوحنا المعمدان وشاهد من جيلي ذمته نصف نصف اسمه : صلاح عيسى .

أودع خزينته الله مستندات دفاعي : بطاقة توصية من سممي عبد الفتاح يحجي باشا (في دنيا السوق - والسوء - تفتح بطاقة مثل هذه مغلق الأبواب) أما رأس يوحنا فلأنه رفض أن يكون الا نفسه ، فطار كما كسرت ججمتي ، أودع خزينته الشعب رواياتي وأقاصيصي : فرحي الذي زغردت به وأنا أنزف آخر

قطرات الدم . شرفني التي إليها أهرب من دنيا السوق ودنيا السوء وروائح
العفن والعنف الذي أخافه والقصة التي أزرعها .

أنا دائماً أقصّ ، حتى وأنت تستجوبني - ملائكة الموت - أقصّ . أنا لم أكتب قصصاً لكنني عشتها . لا تصدق من يقول أنني كاتب قصة ، لأنني في الواقع قصة ، لم يفهمني الناس لأنهم ليسوا قصصاً ، إنهم موضوعات لقصص . حين أجد غوذجي أقمصه ، أعيشه ، أصبح أنا هو ، ولا يصبح هو أنا ، أتكلم لغته ، أتفاعل به مع الآخرين فلا يفهمون .

إليك - قضائي - أباطي ، كل في قصه . ثلة من المهوورين المضبوطين المحبطين المسجونين . يتشاجرون مع ذباب وجوهم لأنه النصيب الذي خصهم من ثروة وطنهم ، دون خطوات الدركي وأزيز السباط ولذعة الحرمان والخمر المغشوشة . وهم مطاردون : بالعنف القبيح وبالقسوة المجردة . بشراة الإستغلال وجبروت القوة وتسلط التقاليد وعقد الغريزة المكتومة وضغط الحلم على قشرة الرأس كخار يجاهد لدفع غطاء القزان . »

إسكافي المودة قال لي :

- « الطاحونة يا سيدي بحجر ثقيل .. لقد عشت حياة الفرد المكشوف العورة .. طعامي تافه ورخيص وبلا طعم ، ما بطل العطر جلدي قط ، وهذا ثوبى والشتاء بأسنان » .

لكنه حين يواجه الدُّركي « يخاطبه مخاطبة من لم يذق قطرة من خمر العرق الحارق » يقول :

- « وهل من جائع في ربوع وادينا الخصب ؟ ! هل من عراة في
بلادي وما أنت ترائي يا سيدي الدُّرَكِي متعلّأ ، وما أنا أراك كذلك ..
وكلنا متعللون ، وسيد أقليمنا السعيد عادل .. وفي صحيفة اليوم صورة له :
يحمل ميزان العدل يمينه سلمت عنه ، ويسراه - سلمت يسراه ، تلوح لنا نحن
جوع شعبه الوفي الأبى الخالد : باسماً بقبضة من عيدان القمح والسمسم
والقرطم الأبيض » .

أنا أدركتهم - نماذجي - بين أعمدة الكرنك ، يضطربون في تلك القرية الصغيرة الجديدة ، محبسون في أقفاص عيداتها جوع للطعام وللحب وللجنس وللتحقق ، مطاردون من الداخل ومن الخارج . أنا قرأتهم نقوشاً في هيكل الآله آمون . رأيتهم مجمعة على إنسان عين وتقطية في حلمة ندي . . . وحين « قرأتهم » كتبهم - قمصتهم (لم أجدهم معاصرين ، لكني المعاصر ، تاريخانيون هم ، أنا قرأت الرنوك^(١) على جلودهم : هكسوس وبطلمة ورومانيين وأتراك وشراكسة وإفرنسيين وإنجليز وأمريكان وصهاينة . . من كل ملة ودين ، بالمسامير المحمية وقعت بأنها داست هنا : على الرأس .

لذلك يجري أبطالي في الزمان وفي المكان ، وأجري معهم ، يطاردنا رجال يحملون مسامير محمية ، وتشقق فروة رؤوسنا من ضغط بخار الحلم المحبوس سبعة آلاف سنة . والواقع أنني لا أكتب أبطالي ، بل أعيشهم . إنني هم ، لذلك عشت أجري من حارة لزقاق ومن مقهى لفرزة لخمارة وورائي كلاب صيد التاريخ : بيت الشرير والحجاج بن يوسف ، والسلطان سليم ، الذي لعب سيفه في رقاب أهل مصر سبعة أيام بلياليها ، خاير ابن ملباري ، والمصيلحي ، وإيزنهاور ، ومخالي الذي يقش الخمر ، والدركي الذي يجرجري وأبطالي إلى المخفر القريب لأنظف مرابط الخيل .

وأنا أسكر . . وأبطالي يسكرون . . فأنت حيث تسكر تكون حراً ، يخف ضغط البخار المحبوس على فروة الرأس ، وتطل زهور العالم البيضاء ، وتتخلص من مطاردك بأن تحيل نفسك خروفاً وتندس بين أحضان زوجة الدركي كما فعل اسكافي المودة .

وأنت حين تسكر لا تكذب ولا تحلم ، لأنك تعيش الحلم فعلاً . وحين أسكر - أو يسكر أبطالي - نشعر بالأمان : تتلاشى أصوات سنابك الخيل التي تطاردنا من داخلنا ومن خارجنا . نجد فسحة من الوقت لنجلس ، يبدأ

(١) رمز السلاطين المرسوم في عصر للمالِك الجراكسة ، يوفعون به المراسيم ، ويزيتون به الصحن والمنشكوات وعلب المصاحف . .

لهائنا . . وتتأمل جمال السماء وحين نأمن ، نتحدث عن المطاردة ، ونروي أقاصيصها . أحكي لأوغاد « الأتيليه » و « ريش » و « مقهى الحرية » ما جرى طوال اليوم : المخبرون الذين تحرشوا بي ، والسيارات التي كادت تدهمني ، وإعلانات أمريكانا التي تكاد تفتق أعيني ، يهمس وغد : بارانويا .

ذلك أن أحداً منهم لم يكن أبطاله ، وأبطال أهم ليسوا أبطالاً : تاريخانيون هم . تخلّق الواحد منهم عبر عقود وقرون ، يتخلّق أمامك - حين أحكيه - محسوساً ، تقرأه وتجلس معه وتحديثه فإذا مددت إليه اليد : شفت فأصبح رمزاً .

أنا أيضاً (شخص / رمز) ، أنت لا تلتقي بمثل كثير . فإذا لقيتني يصعب أن تنساني ، وسوف تصدر بالقطع حكماً رديئاً علي (وقد تحبني . هذا يتوقف عليك) . ويوم يعتني مؤرخ ابن كلب بجمع أقوال الناس عني فسوف يكتب : تفاعل اجتماعي رديء .

لدي سؤال وتوضيح : أيستطيع متفاعل رديء أن يلتقط من قاع دنيا السوق ما إلتقطت من غاذج ؟ .

أما التوضيح : كنت أنا نفسي ، ولم يكن بعض الناس أنفسهم ، لذلك تصادمنا . أنا لم أتقمش إذ بالكفن .

ولاني نفسي ، فأبطلاني أنفسهم ، وتلك مشكلتهم - كما كانت مشكلتي ، فأنت حين تكون نفسك تكون حراً ، وترفض أن تجوع أو تطارد ، وهي مطالب - رغم بسلطانها - تشد عالماً غير هذا العالم ، وهذا ما يجعلني (شخص / رمز) كما أن أبطالي (شخص / رموز) .

حين كان الزمن حرباً ولدنا ، فدونوا في خانة الظروف المخففة أننا من جيل كان رضيعاً يوم خرج أبأوه يسألون عن الحبز ، ويرحبون بـ « روميل » فما ظهر الحبز وما تقدم روميل . وقد تسألون : أئمة علاقة بين الحبز وروميل ؟ . فأقول : كالعلاقة بين عم الطاهر عبد الله وعبد الفتاح يحى باشا . هي الحرب سادتي ، تختل فيها الأوضاع وتنعكس الطباع كما قال شيخنا الجبرتي .

لقد توحّدت شخصي في . . وتوحّدت فيهم . وحيث اعترضت الطوبى
اللعيبة السيارة فكسرت جمجمتي ، حرصت على ألا يتسربوا من داخلها مع الدم
النازف . وجئت بهم معي شهوداً على ما جرى .

اعترافات شاهد من جيل الستينات :

وحيث كان الزمن حرياً شح الخبز ونقص الأدام ، وكثر في حانة مخالي
الكلام : الفاشية والنازية والديمقراطية والماركسية ، النحاس والملك ولا ميسون ،
٤ فبراير (١٩٤٢) و ٢١ فبراير (١٩٤٦) الله أكبر والله الحمد . القرآن دستورنا
والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله أشهى أمانينا ، الله أكبر والمجد لمصر .
مصر والسودان لنا وانجلترا إن أمكننا . تشرشل وروزفلت . هتلر وموسوليني ،
بيتان ودي جول . الحريات الأربع والنقط الأربع .

جنود مُجهّدون يعيشون في ظل الموت ، يعانقون العبث والقسوة
واللاجدوى . أفريكان وأمريكان وسنغاليون وهنود وانجليز ومن كل ملة .
حانات مزدحمة بعواطف محمومة لكنها كالخمر مغشوشة . في خطاب العرش
يقول الملك كل مرة : وستعمل حكومتي بإذن الله على محاربة الأعداء الثلاثة :
الجهل والفقر والمرض . قال سعد زغلول قبل أن يموت : كانت غلظتنا أن
صدقنا أننا مستقلون . وقال النحاس : إحنّا تعينا يا ست . . .

باشاوات كلاسيكيون يراهنون على الخلفاء لانهم تبعوا . وباشاوات
مُجَدّدون يراهنون على المِحْور أو يملكون ببلد الكوكاكولا والشكلس وإيزنهاور
وهيروشيما ونجازاكي (دونوما أيضاً في خانة الظروف المخففة) ، وشبان يهتفون
للخبز والحربة ويتحدّثون عن ستالينجراد ، ويربون شوارب كثة . يتحملون
قسوة العصي تنهال بها عليهم أيد عصبية تهتف : الموت في سبيل الله أشهى
أمانينا ، عالم يلعب بالسلاح ، ويفجر القنابل وقناديل المغنسيوم . المخزن رقم
١٣ مليء بكل إبتكارات الموت منذ طوبى قايبيل التي حطمت رأس هايبيل .
والناس يشربون الخمر المغشوشة ويدعون - في صلاة الجمعة - أن ينتصر الحاج
محمد هتلر .

حين يكون الزمن حرباً ، فإن الأسر المستورة يجاهد حتى تدفع عن نفسها عار الفضيحة . قليلون منهم يملكون موهبة الصعود في دنيا السوق إذ العالم مشتبك في حرب . ومع أنهم يعيشون بالكاد ، فهم يرفضون إبلاء وشمم أن يمتهنوا القوادة .

وحين كنا صغاراً انتشر الوباء يحصد الزائد منا تطبيقاً لنظرية مالتس . بعوض الجاميا الزنان يخترق بخروطه اللحاف السميك والناموسية المستوردة من اليابان ولحافنا غير سميك وناموسيتنا لم نشترها من شارع الشواربي .

ميكروب الكوليرا العنقودي كان ملفوفاً في صفائح قماعة الجيش الإنجليزي التي تسربت للأسواق فاشترها الناس بالثمن الرخيص الفادح : أمسكت الحمى اللعينة بالدماغ ، تطرد الماء الذي عاش الجوعى يأكلونه ، والقيء يطرد قماعة الجيوش المتحاربة من جوفهم ، وحين يتطهرون من هذا وذاك يموتون في المعازل ، ليشيع الناس أن جثتهم قد أحرقت ، فتزدحم الطرقات المترية بالهاربين يحملون القفف ويلفون الوسائد في الحصيرة ، يبحثون عن أرض لا تحرق جثث الموتى ولا جثث الأحياء ، يحاصروهم جنود المهجانة . تنهال السياط على أبدانهم المحمومة . إلى المعازل يعودون يتبلغون فصوص التوم وجيوب الكتين ، وينزّون طوال الليل عرقاً وقيئاً حتى الموت : نصيبهم الوحيد من ثروة وطنهم .

صدقة حمضة أنا نجونا من الفاشية والنازية وفلتنا من منجل الوباء ومن إشعاعات قبيلة هيروشيا ، فاذكروا هذا إذا ما جلستم على منصة القضاء ، وعوجتم الطربوش على ناحية ، ذلك أننا أبناء القهر ندعى ، وقهرنا كان كونيأ وليس محليأ .

نحن أيضاً كنا نحلم ، فأبعدوا نصوص « زادنوف » من قانون العقوبات النقدي . دفعنا أهلونا إلى الكتاتيب لعلنا نفلح فنسند ظهورهم التي أحتتها الحرب ، نرتدي البطلون « والزاكّة » ونضع على رؤوسنا طربوشاً يقينا ضربة الشمس ، وتنقاضى ، آخر الشهر ، مرتباً ثابتاً . وليس كثيراً على الله أن يكون ابن عم الطاهر عبد الله ، « باشا » ، كعبد الفتاح يحيى ، أما نحن فكنا نحلم

بخبز المدينة الطري ، وبالطعمية والحلاوة الطحينية وفي الذاكرة صور للسيات
التي تكوي الظهر والنساء اللواتي متن قهراً وجوعاً ، والجلدة التي تروى
الأساطير ، والرواية الذي يغني على الرابة .

وحين زحفنا من (القرى / الشقوق) إلى المدن الكبيرة ، لم تمنعنا عساكر
الهبجاة ، جثنا في الدرجة الثالثة لأنه لا توجد درجة رابعة بالقطار . على ظهورنا
قفف البتاو وزلغ المش والأرز المعمر بلا شيء ، تسربنا في الغرف السطوحية في
الحارات الخلفية . نقرأ كتباً مدرسية وكتباً صفراء ، وكتباً بيروتية ، وكتباً مترجمة
والدنيا قد تغيرت : الحرب الساخنة صارت باردة . والمملك فاروق غار في داهية
والنحاس في الإسكندرية يعانق الصمت والوحدة بعد أن قال كلمته الأخيرة :

- مالكوش دعوة بالعسكر . . دول زي دبابة طالعة جبل ، اللي يقف في
وشها تدوسه ، حتطلع لفوق . . وتقع من هناك تدشندش ! .

حين قرأنا « أرض » الشرقاوي ، لم نهتم كثيراً بمن قالوا أنه نقلها عن
« أجنازيو سيلوني » . بطرف اللسان عرفنا طعم قرانا على صفحاتها . كانت
« وصيفة » بواسة حضانة كما كانت « زينب » لكن قرية « زينب » لم يكن فيها
رجال يتزفون مع البول دماً وصديداً وتتبخر الحياة من أجسادهم عرق حمى ، أما
« يوسف إدريس » فقد علمنا أن القصص يمكن أن تحكي عن ناس كالذين
عشنا ونعيش معهم .

لم نكن نعرف شيئاً عن « ريري » ابنة عبد الرحيم بك فتحي أحد كبار
مهندسي وزارة الأشغال . ولم يخطرنا أحد بموعدها مع حبيبها إذ القمر بدرأ بين
غابات النخيل في عزبة النخل ، شاهد اللقاء كان « محمود كامل » المحامي
والقصاص .

بطلة « النظارة السوداء » كانت متمصرة لم نلتق بمثلها في قرانا ، أوفي
خيالنا ، لذلك تصبينا على أسطر النقط التي تفصل بين ضرب حبيبها لها
واستلامها له .

في قصص « يوسف إدريس » التقينا بالناس الذين نعرفهم . بالخدمة التي

تحمل صواني الكحك وتتأمل نظيراتها تلعبن بالكرة في الشوارع . بالمجنونة التي خلعت ثيابها في القطار ووقفت عارية تهف بحياة الملك وسقوط الرئيس إسماعيل أبو بطة .

زعيم الثورة ينحدر من صلب وكيل مكتب بريد الخطاطبة ، ويشيع الباشوات أن الإذاعة منعت أغنية « البوسطجية اشتكوا من كثر مراسيلي » ، مع أن الصحف نشرت صورة البيت الذي كان يسكنه في حارة « خميس العهد » . أولاد المستورين يتقدمون ليحكموا الوطن ويحمل الإستعمار عصاه على كاهله ويرحل . الغيت الألقاب والطرايش وغنى المونولوجست محمد الجندي « والله وحركة وفيها البركة .. يحيا اللي فيها اشتراكا » مجلة « الغد » القديمة . « الأدب في سبيل الحياة » . كتب دار الفكر ودار النديم وشعار : الثقافة معركة . جناح حديثو في مجلس الثورة . خميس والبكري . محاكمة ستاد كفر الدوار التي انتهت بالمشاقق ، كمحاكم دنشواي كانت ، معركة حلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية ، صوت عبد الناصر المشروخ من فوق منبر الأزهر والطائرات تتز في سماء المدينة . حنارب .. حنارب .. كل الناس حنارب . الشرقاوي وإدريس والعالم ولويس عوض وعبد العظيم أنيس وكمال عبد الحليم وإبراهيم عبد الحليم وإبراهيم عامر وإسماعيل المهدي .

أولاد المستورين يتقدمون ليحكموا الوطن : تأملوهم جيداً فهؤلاء هم الذين أنجبوا المشايخ المهدي ، والدواخلي والشرقاوي والسيد عمر مكرم . من أسرة مستورة (ثمانية أفدنة ونصف) جاء عرابي ، ومصطفى كامل (باشوته مزورة . أفنديا كان أبوه) وسعد زغلول (له أخت اسمها ستهم وأخرى اسمها فرحانة) والنحاس (محمد أفندي النحاس تاجر بسمند) وابن وكيل مكتب بريد الخطاطبة الذي كان معجباً بآبطل الاتحاد والترقي فسمى ابنه جمال باشا .

قوسبورون نحن المسمون بالبرجوازية الصغيرة : جاهزون دائماً للتحدث باسم التقاليد والعادات ، محافظون ومتمددون ، وخائفون دائماً من الوقوع في هوة الفقر ، ننجو من الأوبئة ومنها وباء الأمية . ندرس ونقرأ ونتعلم وقد نعي ، آنذاك على كل لون تجددنا : فاشست وشيوعيون وبرجوازيون وأمريكان

وصهاينة ، تلتوي رقابنا من النظر لفوق . تسيج في التاريخ العربي المميز ، تلعب دوراً يستحق وقفة مؤرخ جاد : فنحن قوميسيريو لعبة الصراع الاجتماعي ، نحن البرجوازية الكبيرة ونحن البروليتاريا ، ونحن الفن المحافظ والأدب الملتزم ، ونحن المظاهرات التي هفت : مصر والسودان لنا .. وإنجلترا إن أمكننا ، وصاحت : إلى أمام يا روميل .

وحين كان الزمن عبد الناصر ، عجننا ابن وكيل مكتب البريد في خلطة واحد ، فاشتت على شيوعيين إخوان على أمريكيان على برجوازيين . وسك منا عملة اسمها : الإتحاد والنظام والعمل ، وهيئة التحرير والإتحاد القومي والإشتراكية الديمقراطية التعاونية والإتحاد الإشتراكي والإشتراكية التي هي علمية من واقعنا .

واحترنا نحن ، حتى غنت صباح « من الموسكي لسوق الحميدية أنا عارفة السكة لوحديا » ، فإذا بأولاد المستورين يصبحون قياصرة يفتحون أفواه السجون : الأوردي والواحاح والعرب . وشهدي عطية الذي مات وهو يهتف بحياة عبد الناصر ، « وفرج الله الحلو » الذي أذابه « عبد الحميد السراج » في الأحاض ولم تبق منه سوى رغبة على سطح الحامض .

انضم أولاد المستورين إلى التجار وأخذوا قومسيرية تجارة الموسكي وسوق الحميدية ، أما نحن ، فستصبح شيوعيين ، لم يبذل أحداً مجهوداً جدياً لتجنيدنا ، ولم يختلف الأمر عما كان عليه قبل ذلك : فنحن نفس الشلة ، نقرأ ونكتب ونحضر إجتماعات الخلية ، ونلتقي دائماً في مقهى إيزرافتش . وتبادل مطبوعات التنظيم ، ونسخ الكتب الماركسية ، وتبادل أنباء ما يجري في الواحات وأبو زعبل ، وغارس لذة الإحساس بالمطاردة ، ونؤكد لأنفسنا بصوت عال بأننا للشعب ننتمي .

نجيب محفوظ ، ما بعد الثلاثية ، خاصة « اللص والكلاب » هو علنا المطارد المحاصر المحبط الذي يحيط به المخبرون .. هو الذي يمنحنا أسماؤنا الحركية التي غارس بها لعبة النضال ، تقاسمت أنا ونجى اسم « سعيد مهران » دون إتفاق مسبق وعرفت فيما بعد أنه اختار اسم سعيد ولما كنت قد سبقته

فأخذت الاسم لنفسى فقد اكتفى باللقب .

كانت يد الله قد دفعتنا في التجربة فوجدنا أنفسنا بين مصراعي عقد الستينات ، السجون والمعتقلات وقرارات يوليو ١٩٦١ ، وانفراجة ١٩٦٤ الديمقراطية وقرارات الحل : حطمت المعبد الذي عشنا زمن الحلم بين جدرانة . ويوم نشرت « الأهرام » قرار حل « الحزب الشيوعي المصري » ، قال شاعر من خريجي الواحات :

- أنا ساقاضي الحزب ، أين اشتراكاتي ... أم أن أموال التنظيم قد إنتقلت إلى الاتحاد الاشتراكي .

حين تأملنا الأمر بعد ذلك أدركنا أننا لم نتمرد على أولاد المستورين إلا كما يتمرد عليهم بعضهم . وأننا لم نستطع أن ننفيهم من جلودنا ، وحين هُزم عبد الناصر عام ١٩٦٧ ، هُزمتنا معه ، وتلون عالمنا بالفجيعة ، ونزأ أدبنا ندبا للذات ولوما ، لكننا حين كنا نلهث وخلفنا مخبريه ، كنا نهتف دون أن ندري بحياته ، كما فعل شهدي عطية الشافعي ، وكما وقف « عبد المعطي حجازي » وهو في زنزانته يهتف بحياته ، لأننا هُزمتنا حين هُزم ، فقد مات بعد أن ضيعنا صغارا وحملنا دمه كياراً . وامتألت حانة « نخالي » بالتجار الكبار ، يبيعون عرض البنات وعرض الوطن ، ويتمخطون في علم البلاد .

نحن في الواقع كما مشوقين للإنتباء للوطن وللشعب ، ونحن حاولنا ذلك ، فسجلوا في خانة الظروف المخففة أن جيلنا صدع رأسه بالبحث عن الفلكلور واستلهمه حتى شعر أن العامية بدأ في أوائل الستينات دعوة للكتابة بلغة الشعب ، وتطرفنا فبدأنا نكتب قصصاً بالعامية ، ونحدثنا عن اللغة الطبقية حديثاً لا يخلو من فجاجة ، ثم أنقلنا « متالين » في مؤلفه ، « الماركسية وعلم اللغة » ، ونحن مدمنو قراءة الكتب الصفراء من مكتبة محمد علي صبيح : حمزة البهلوان وسيرة عترة وسيف بن ذي يزن والهلالية . تقودنا رغبة للتوحد بذلك الكائن المقدس إذ نحن في العمر الرومانسي : الشعب ، ويوماً بعد آخر نكتشف أننا لسنا هو . نتدرج من الزحام إلى الشلة إلى الخلية التي غمارس لذة

المطاردة . فغترب إلى الرفاق المنفيين كأننا ننتظر المهدي المنتظر . ولا نستطيع أن نتخلص من إثمائنا لظاهرة عبد الناصر ، وبعد أعوام يتعقد شعر العامية ، ويدق فهمه على المثقفين ويمتلئ برموز سيزيفية وأساطير إغريقية ، وتضيع هدراً تلك المناقشات المجتهدة التي جعلتنا نتحمس للفن التعليمي الذي دعي إليه ماوتسي تونج في « مشكلات الأدب والفن » . .

نحن في واقع الأمر عينة صالحة للدراسة أثر القهر على الأدب والفن ، والمهم على الإنسان ، فنحن كنا مطاردين من الداخل : بأحلام أهلنا أن نصبح أفندية ، بذكريات الوباء والمزعة ولا تنسوا ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، بكتب قرأناها ، برفاق حلمنا بهم . بعجز يمنعنا أن نكون من الشعب حقاً . مطاردون من الخارج . بالمخبرين وأصحاب العمارات ورؤساء تحرير الصحف ومقالات هيكل وسياط ضباط المباحث العامة في معتقل القلعة ١٩٦٦ . وحلقتنا المسكينة التي لم تزد عنا نحن . ولم تمنحنا أكثر من الإحساس بأننا رفضنا ما يجري . وعجزت - أو عجزنا نحن - أن نغدها للشعب الذي نحلم به ونفكر فيه ، لأننا أبناء المستورين ندعى .

٣ - البشارة :

زارني إسكافي المودة في حجرة الشهود بالمحكمة . قال :

حاسب نفسك على سوء فعالك . ضم القبضه وأشهر السبابة . بهذا تكون قد صنعت مسدسك المميت .

مختارات من حياة النسيج

٢

... وهكذا بدأ السفير الجديد .. « تعيد » العرب .. للرب الأمريكي » .

في صيف ١٩٤٣ امتلأت صحف القاهرة بإعلانات ضخمة تبشر بمولد مجلة جديدة هي « المختار من ريدرز إيجست »^(١) . . . وهز الذين قرأوا الإعلان رؤوسهم في عجب : مجلة جديدة ؟ ! ذلك أن الصحافة المصرية كانت تعيش - في ذلك الوقت - قمة أزمتها . فمصر بلد لا تصنع - إذ ذاك - الورق ، والحرب الكونية الثانية ، قد مزقت خطوط المواصلات بين العالم ، فلم يعد ممكناً أن تسد سوق الورق في أوروبا حاجة الصحافة المصرية منه ، وحتى لو لم يكن ذلك الحائل قائماً ، فإن معظم مصانع الورق في العالم كانت قد تحولت إلى الصناعة الحربية ، وبسبب الأزمة الطاحنة في أسعار الورق وفي وجوده ، استولت وزارة التموين المصرية على كل ما يستورد من ورق الصحف وبدأت توزعه بنظام خاص كان يقضي بأن تصدر الصحف اليومية ستة أيام فقط في الأسبوع ، على ألا تزيد صفحات الجريد عن ثمان صفحات ، تباع بعشرة مليمات ، وهو نصف عدد الصفحات الذي كان شائعاً قبل الحرب ، وضعف ثمن البيع ، ومعنى هذا أن الحرب قد رفعت سعر الصحف إلى أربعة أضعاف ، ومن ناحية ثانية فإن الشركات العالمية الكبرى - التي تحولت إذ ذاك إلى الإنتاج الحربي - كانت قد توقفت عن نشر إعلاناتها لتوقفها عن الإنتاج المدني ، وبذلك كله تعرضت الصحف المصرية لهزات إقتصادية كثيرة ، ولولا أنها جميعها كانت تستند إلى

(١) نشرت هذه الدراسة لأول مرة بمجلة « الحرية اللبنانية » في عام ١٩٦٥ ، وأعيد نشرها في جريدة « المساء » القاهرية ، في يوليو ١٩٦٧ ، في أعقاب المذبحة ، وأسفر النشر الثاني لها ، عن توقف الإصدار الثاني للمختار ، الذي كان يصدر آنذاك عن دار أخبار اليوم .

أحزاب سياسية وتعوض خسائرها من خزائن تلك الأحزاب لتوقفت جميعها عن الصدور .

وعلى الرغم من كل هذا ، فإن « المختار » قد صدر في سبتمبر ١٩٤٣ ، لتكون طبعته العربية هي خامس اللغات التي تصدر بها مجلة الريلوز دايجست ، وحسب ما جاء في ظهر الغلاف فإن المجلة الأمريكية الشهيرة كانت تصدر قبل ذلك باللغات الإنجليزية والإسبانية والسويدية والبرتغالية وتوزع في جميع بلدان العالم تقريباً . فالطبعة الانجليزية تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر والصين وأستراليا ، والطبعة الإسبانية تباع في ثمانية عشر بلداً من البلدان المتكلمة باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية ، والطبعة البرتغالية تباع في البرازيل والبرتغال ، والسويدية تباع في السويد ، وصدرت الطبعة العربية لكي توزع في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والمملكة السعودية واليمن وسائر الجزيرة ، ووصفت « المختار من الريلوز دايجست » نفسها بأنها « المجلة التي يقرأها ١٢ مليوناً من البشر ، وهي أعجب المبتكرات الأمريكية . بدأت كفكرة في عام ١٩٢٢ أساسها - كما تقول « المختار » نفسها في عددها الأول - أن ما تصدره المطابع كل شهر من مجلات عامة وفنية خاصة وكتب ، تتعذر مطالعته كله ، والإفادة منه على كائن من كان ، ومطالعة هذه المجلات والكتب ، وإختيار أجودها ، وتلخيصه وإباحته لمن يريد ، فكرة عظيمة ، ان محرري المجلة يطالعون عشرات الكتب الجديدة التي تصدرها المطابع كل شهر ويختارون أجودها وأهمها شأناً وأقومها أدباً ، ثم يلخصونه تلخيصاً يحوي لباب الكتاب وروح كتابته وأسلوبه » .

وبصدور الأعداد الأولى من « المختار » وضح أن هناك أسراراً تختفي خلف هذا الضيف الجديد على عالم الصحافة العربية . فقد صدرت « المختار » - في ١٨ صفحة طبع على ورّ ستانيه فاخر ، وأحياناً كانت تطبع كلها على ورق كوشيه ، أو يحتوي العدد على الأقل ، ملزمة أو ملزمتين منه ، أما الغلاف فهو كوشيه ملون ، وطبعة من الداخل بثلاثة ألوان . كل هذه الوجبة الدسمة كانت تباع بثلاثة قروش مصرية فقط .

وارتبط اسم المجلة - آنذاك - بإسم رئيس تحريرها ومديرها العام الأستاذ

« فؤاد صروف » ، وهو واحد من أبناء « المقطم » العزيز . ولم يكن الناس قد نسوا بعد كلمة اللورد « كرومر » - أول ممثل للإحتلال الإنجليزي في مصر - أو حكمته التي قال فيها :

- « إنني أستطيع أن أحكم مصر بخمسين جندياً فقط ومعهم جريدة « المقطم » .

ذلك أن المقطم كانت بما تعبر عنه من أفكار أغنى من جيش مسلح .

وهكذا صدرت « المختار » لتكون طليعة للنفوذ الأمريكي في الوطن العربي ، ولكي تبشر بالسيد الجديد الذي كان يطمع آنذاك في الحلول محل دول الإستعمار التقليدية ، وورثة تركتها من المستعمرات ، وعلى رأسه الأمة العربية .

كانت سنوات الحرب الثانية قد خلقت في مصر فئات إجتماعية جديدة ، فعشرات الألوف ممن إنتحقوا بخدمة الجيوش المتحاربة ، وذاقوا أموالها التي كانت تطبع بدون غطاء ذهبي ، وتصدر بدلاً منها سندات على الخزينة البريطانية ، وهكذا خلقت الحرب ، أنماطاً من عمال المعسكرات والذين يوردون لها ما تحتاجه ، والذين يعيشون على خدمة الجيوش المتحاربة ، أو ينشطون في مجال الترفيه عنها ، أو يعملون على هامش هذا كله ، وهي أنماط تولدت لديها رغبات عارمة للتطلع إلى مجتمع السادة المستعمرين ، بكل ما يميز السادة من شهوات دنيا : الخمر والنساء والملابس الأنيقة والسينما والمسرح وأيضاً - ولإستكمال مشاعر السيادة - القراءة .

ولأن القسم الأكبر من تلك الفئات لم يكن قد تلقى سوى تعليم بسيط لا يتعدى أولويات القراءة والكتابة ، فقد وجدت في « المختار » طليعتها ، فهي مجلة خفيفة ومسلية ، وطريفة ، لا ترهق تفكيرها ، ولا تزعجها أو توقف مشاعر الإحساس بالذنب في نفسها . وكانت هناك أيضاً تلك الفئات التي بدأت ترى أن « أمريكا » هي القبلية التي ينبغي أن تتجه إليها ، وأن حل المشكلة الوطنية للشعوب العربية بعد الحرب ، سيكون بواسطة « واشنطن » خاصة وأن

الإستعمار النازي كان قد لفظ أنفاسه ، ولم يعد هناك أمل في الحصول على مساعدته .

وكان هناك الذين يودون قراءة أي شيء :

من هؤلاء جميعاً تكون أصدقاء المختار ، بعد أن قدمت نفسها لهم بشعار حسي يتواءم مع ما جاءت تبشر به ، هو « في كل مقالة لذة دائمة » .

وتساءل الناس : لمن ؟ ! .

وسرعان ما بدا واضحاً أن السياسة الأمريكية قد أحسنت إختيار سفيرها للأمة العربية ، ذلك الذي جاء يشتر بالسيد الجديد الفتى ، الذي سيحل محل السيد القديم المنهار ، سواء كان إنجليزياً أم فرنسياً ، برتغالياً أم إيطالياً ، وكانت أمريكا - التي دخلت الحرب الكونية الثانية متأخرة بعض الشيء ، تدرك أن دول الإستعمار القديم سوف تتدمر جميعاً في الحرب ، وأنها بمواردها ، وبشبابها الإحتكاري قادرة على الصمود ، ومؤهلة دون غيرها لقيادة الجبهة الإمبريالية ، لذلك أرسلت سفيرها الممتاز والمقتدر « المختار من ريلدز دايجمت » ليحرث الأرض ، ويمهدا ، لكي يسحب البساط من تحت أقدام الإنجليز في مصر والعراق وفلسطين والسودان ويلتهم الشام من بين انياب الفرنسيين ، وينفرد بالليبيين دون الإيطاليين ..

وهكذا جاءت « المختار » لتصوغ « وعياً جديداً » للشعب العربي ، وعياً يجعله يقبل السيد الجديد بكل ما فيه : نظامه الإقتصادي ، « وإيديولوجيته ، ويستنيم للعبودية ويعترف له بالتفوق الكامل في كل شيء ..

وهكذا بدأ السفير الجديد مهمته في « تعبيد » العرب للرب الأمريكي ..

وكان لا بد أن تبدأ « المختار » ، بتقديم تفسير للحرب التي كانت تنوء بكلكتها على الجماهير العربية الكادحة ، حتى لا تربط هذه الجماهير بين الحرب وبين الرأسمالية كنظام إقتصادي يقوم على السعي للربح ، وينتهي بالصراع على الأسواق ، وهو ما تخلصت منه الدعاية الأمريكية بذكاء ، فأرسلت « المختار » لكي يلقي بتبعة الحرب العالمية الثانية على الشعب الألماني ، بدعوى أنه شعب

فوق طبيعة محاربة ، وأنه قد أشعل خمسة حروب. كبرى في مدى قرن من الزمان ، منها حربان عالميتان ، وأن حماية العالم من الحروب رهن بقهر الطبيعة الحربية التي يتميز بها الشعب الألماني ، وليس بالقضاء على الرأسمالية ، كنظام يولد الحروب العدوانية ، وفي بعض الأحيان كان المختار يلقي تبعة الحرب على « هتلر » شخصياً ، باعتباره إنساناً عدوانياً شاذاً ، وكأن الحروب - حتى العالمية منها - مصادفات تنتج من جوف القدر . وليست طبيعة ملازمة للنظام الرأسمالي .

وبدأت « المختار » تمهد الأرض العربية أمام الدور الذي كانت الإحتكارات الأمريكية تعد نفسها لكي تلعبه بعد الحرب فبدأت حرب الدعاية المغرقة في المبالغة والذكية في الوقت ذاته تحتل صفحاتها عن الجيش الأمريكي : قوته البالغة ، إنتصاراته الفذة ، تلك الإنسانية العميقة التي تملأ قلوب أفرادها حتى نحو أعدائهم ، فأفردت الفصول الضافية للحديث عن الأسطول الأمريكي ، وسلاح الطيران الأمريكي ، و « بيرل هاربور » الدامية ، كأن معركة لم تدر في الحرب سوى « بيرل هاربور » ، ومن خلال تلك الفصول الضامنة بدا وكأن كل النضال العالمي من أجل قهر الإحتكارات الألمانية ، صنعتها الجيوش الأمريكية ، وكان أمريكا هي التي حمت العالم ، وهي التي انتصرت له .

وفي وسط هذا الركام من الحكايات ، إختفت أنباء المقاومة الفرنسية الباسلة ضد النازي ، وإختفى دفاع « ستالينجراد » العظيم ضد الغزو الألماني ، وضاعت الإنتفاضات الوطنية ، التي ظلت تقاوم الإحتلال النازي في أوروبا وآسيا ، وأهملت كل المساعدات ، التي قدمتها شعوب العالم ، لجيوش الحلفاء . .

وهذا الفضل الذي طوقت به أمريكا عنق العالم ، حين حتمته من النازية هو - في رأي المختار - منحة بلا ثمن ، فالولايات المتحدة - كما قالت في عدد يوليو ١٩٤٦ - تحت عنوان « الشرف مهلكة للحضارة » من « هي أول دولة عظيمة في التاريخ لا تحتاج لأن تسيطر على أية دولة أخرى ، وذلك لأن وفرة مواردها تغنيها عن موارد الدول الأخرى » ليس هذا فقط بل إنها تصدر

المصنوعات الأمريكية إلى كثير من بلدان العالم النظاميء إليها وهو ما أدى - كما قالت المختار في نفس المقال - إلى رفع مستوى تلك الشعوب .

ولكي يكون السفير الأمريكي الجديد منطقياً مع نفسه ، كان لا بد « للمختار » من تشويه حركة النضال العالمي ضد الإستعمار ، تلك الحركة التي بدأت تبلور خلال الحرب ، وأن تعزل مصر وشقيقتها العربيات عنها ، فكتبت المختار - في عدد إبريل ١٩٤٤ - عن « سمسطس » - شيخ ساسة جنوب أفريقيا ، معجبةً بذكائه وروعة سياسته فقالت :

- في سنة ١٩١٤ لم يكن بد من إستعمال القوة لقمع معارضة البوير في دخول الحرب ، أما في سنة ١٩٣٩ فقد استبعد « سمسطس » مثل ذلك الإحتفال ، بأن طلب إلى من تكون في حوزته أسلحة أن يبيعها إلى الحكومة . .

وقد كان من شأن التجنيد الإجباري أن يملا صفوف الجيش بالعنصر المعادية للبريطانيين ، فاتخذ سمسطس سياسة ناجحة لإبعاد هذه العناصر . وذلك بأن طلب إلى المتطوعين أن يتنازلوا عن حقهم الدستوري في الخدمة العسكرية داخل جنوب أفريقيا وحدها ، ولم يقبل في الجيش سوى الذين نزلوا عن هذا الحق ، ولما كانت العناصر الموالية لبريطانيا لا تقل عدداً أو حماسة عن خصومها ، فسرعان ما وجد أمامه أعداداً ضخمة من المتطوعين .

وينطلق المقال ليتحدث عن « سمسطس » الإنسان المتواضع الذكي ، الصديق المخلص الصدوق لونستون تشرشل وعن هوايته للحشرات ، وكيف وجدته سكرتيره منذ بضعة أشهر « مكباً في ركن مكتبه على صرصور يفحصه ، إذ تبين في صريره نغمة صوتية تميل إلى أن ينسبه إلى نوع معين غريب غير معروف » .

وكان منطقياً أن يتناسى « المختار اللذيذ » كل شيء آخر عن جنوب أفريقيا : التفرقة العنصرية التي كانت وما زالت حكومة جنوب أفريقيا تمارسها ، الجحيم الذي يعيش فيه الأفارقة ، أبشع أنواع الإستغلال الذي كانت تمارسه الإحتكارات الإستعمارية والذي جعل العامل الأفريقي يعيش بأجر لم يزد خلال

ثلاثين عاماً قبل الحرب بنساً واحداً . الحركة العمالية النشطة التي هددت أمن الاحتكارات الأوروبية وأقلقّت مضاجعها . تلك أمور لا يخوض فيه المختار ، ولا افتقد قراءه اللذة فيما يقرأونه .

وكانت حركة التحرر الآسيوية فقد كانت آنس حظاً في موازين المختار ، من زميلتها الأفريقية ، ففي « باب الكتب » - من عدد مايو ١٩٤٦ - عرض « المختار » كتاباً بعنوان « ٤٠٠ مليون زبون » يروي « مغامرات مسلية لمعلق أمريكي في الصين » ، تحدث فيه عن نساء « شنغهاي » اللواتي تتمتعن بأجل سيقان في العالم ، وكيف أنهن قد بدأن يتأثرن بالغريبات في تقصير الثياب إلى ما فوق الركبة ، ومن بين مغامراته التي سردها ، قال المعلق الأمريكي :

- كانت شركتي التي أنشأتها في شنغهاي للإعلان تحت في ذلك الوقت ، على إقتناء نوع إنجليزي من الدبلان ، فخطر لنا أن الفتيات الصينيات إذا قُصرن ثيابهن ، سيقل ما تشتريهن من الدبلان تبعاً لذلك ، ولم يسرنا هذا الخاطر بالطبع .

غير أنه حدث لحسن حظنا أن مبتكري الأزياء في شنغهاي ، إهتدوا إلى حل وسط ، فاحتفظوا بالجونلات الطويلة المحبوكة المألوفة ، ولكنهم شقوا الجانب الأيسر إلى ما فوق الركبة ، فصارت الخطوة بعد الخطوة تبدي حُسن الساق ، وقد بلغ من رضا الفتيات عن هذا الزي أنهن في الموسم التالي شقنّ الجونلات من الجانبين .

وواصل المعلن الأمريكي التحدث إلى الجماهير العربية ، راوياً مائة حكاية طريفة ، عن الصين ، فذكر العرب ، الذين « لا شك قد لاحظوا أن آخر فرشة أسنان استعملوها لم تكن جيدة كآخر واحدة استعملوها » بأن « الحكومة الصينية قد أرسلت جنودها ليستأصلوا شافة العصابات الشيوعية في تخوم التبت » ، ونههم إلى أن بين الأمرين علاقة ما ، ذلك أن « كل فرشة أسنان جديدة تصنع من شعر الخنزير ، وخير أصناف الشعر الذي تصنع منه الفرشة الممتازة التي تستعملها ، تؤخذ من جلود الخنازير البيض في سيثوين وهي المنطقة التي يحتلها الشيوعيون » .

فكل ما كان يعني المختار آنذاك ، أن يطلع عليه الجماهير العربية ، عن حركة التحرر الوطني العظيمة التي كانت الصين تخوضها وراء « ماوتسي تونج » هو أنها تحرّمهم من فرشاة الأسنان أما نضاله البطولي ضد الغزاة التي جعلتها المختار شعاراً لكل ما تنشر .

ولم تكن أمريكا اللاتينية - بكل إنتفاضاتها التي لم تهدأ - أسعد حظاً ، في موازين المختار ، هذا تقرير من الفردوس « يكتبه » ماكس إيسلمان » - في عدد ديسمبر ١٩٤٤ من المختار يحدد للقارئ المكان الذي يحلم به لقضاء عطلة طويلة بعد الحرب إن الفردوس هو « جواتيمالا » التي وصفها السيد « ماكس » بأنها « بلد الخمرات والنساء والطبيعة الجميلة وبلد الريفيات والأسواق المزدهمة ، فهي مكان لا يصلح إلا للإجازة » . .

والحقيقة التي أخفاها « المختار » هو أن « جواتيمالا » كانت تموج - آنذاك - بحركة ثورية عظيمة وأن « شركة الفواكه المتحدة » كانت تلعب الدور الذي تلعبه الشركات الاحتكارية في إقامة ديكتاتوريات عميلة في كل بلاد أمريكا اللاتينية ، وكان طبيعياً أن يخفي المختار أيضاً ، إنتفاضة الشعب « الجواتيمالي » التي أطاحت - آنذاك - بالجنرال « أويينوا » الصديق الطريف لأمريكا ، وأحد كبار المساهمين في « شركة الفواكه المتحدة المجففة » وأن يتستر على مؤامرة « باترسون » السفير الأمريكي في « جواتيمالا » الذي كان يتحرك علناً في الشوارع يجرّس الإقطاعيين على قلب الحكومة الوطنية الجديدة .

وهكذا ، لم يقرأ قراء « المختار » على صفحاته كلمة واحدة . . عن « ماوتسي » الشاعر الكوبي الثائر ، أو عن « برستلي » فارس الأمل البرازيلي ، ولم تحتز المختار يوماً ، مقال أو كتاب يتحدث عن « إيزاكوا » أو « زاباتا » أو غيرهم من أبطال أمريكا اللاتينية ، لأن « المختار » لا يختار إلا الحديث اللذيد ، عن خارات هافانا ونسائها وخرها وموائد القمار التي يتكسب منها شعبها السعيد .

وكان ذلك كله منطقياً تماماً يومها - وما زال منطقياً إلى الآن - فليس ثمة

ضرورة - في رأي المختار - أن تفتح الولايات المتحدة الأمريكية ، عيون الشعب العربي الذي كان يتوَّجَّه آنذاك للنضال ضد الإمبريالية والتجزئة والتخلف ، على سيرة أشقياء من أمثال « زاباتا » أو « بروسس » أو « إيزاكو » . . قد يتعلم منهم كيف يتمرد . . أو يقاوم .

ولم يكف « المختار من ويلدرز دايجست » بتقديم سبب مزيف للحرب ، والتمهيد للدور الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها لكي تلعبه على مسرح الأمة ، ولم يكف بتشويه حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فذلك هو الجانب المظلم من العالم ، الذي أراد المختار أن يغلق العرب عيونهم عنه ، أما الجانب الإيجابي والمضيء ، فهو الاشتراكية الأمريكية .

ولأن الملايين من أبناء الشعوب التي اكسوت بنار الحرب ، كانوا قد استطاعوا بفطرتهم وبظروف الوعي المحدود الذي انتشر خلال الحرب العالمية الثانية وبجهود الحركات الاشتراكية المختلفة ، أن يصوغوا أحلاماً متواضعة ، بعالم يسوده العدل الاجتماعي ، ويتأثرون بالزحف الاشتراكي على الصعيد العالمي بعد تعاظم حجم البروليتاريا الصناعية في البلاد المتخلفة والمستعمرات ، فقد كان حتماً ، أن تواجه المختار ذلك ، بحلم مضاد هو « اشتراكية ترومان الأمريكية » .

هذا هو « أريك جونسون » - « الرئيس السابق للغرفة التجارية الأمريكية - يكتب : إن علينا ، « أن نخترنا بين المجتمع الرأسمالي القديم والمجتمع الرأسمالي الجديد ، إن القديم مثقل بآرائه البالية ، الجاندة ضد جماهير العمال المنظمة ، وضد نشاط الحكومة وضد الإقتصاد الموجه ، أما الرأي الجديد المتطلع للأمام فهو أن الرأسمالية نظام إنساني ، يفوز بالحياة ويسير على منن التطور ، وفي وسعه أن يلائم بين أصوله وبين الأحوال الجديدة » . ويعترض « أريك جونسون » على التعريف الموجود في المعجم لكلمة « الرأسمالية » مقترحاً أن يكون التعريف هو « أن الرأسمالية نظام إقتصادي يسمح بالمنافسة

ويرمي إلى زيادة ثروة الكثيرين لا زيادة ثروة رجال قلائل فحسب » (المختار - أكتوبر ١٩٤٦) .

ويعود الكاتب نفسه في عدد يوليو ١٩٤٧ ، لكي يكتب مقالاً بعنوان « ينبغي أن يكون للعمال نصيب في النظام الرأسمالي » مؤكداً أن سنوات قد مضت ، وأهل التجديد من رجال الأعمال يسعون إلى إشراك العمال في دراسة المشكلات الخاصة بالعمال ، وإعطائهم نصيباً عادلاً من ناتج عملهم وقال : « إننا نتوصل بوسائل خاصة بنا لتحقيق هذا الغرض في شركاتنا ، ونظن أن منهجنا يخفف ثورة الجفاء التي تسود علاقات العمال بأصحاب العمل ، بيد أننا نعلم أن التوفيق يخطىء في هذا المنهج ، إذا لم يعن رجال الإدارة أشد عناية بصنع بضائع جديدة تعود بربح وفير » .

وفضلاً عن دعوة الرأسماليين لتقديم بعض التنازلات - خوفاً بالطبع من الإشتراكية - فقد دعت « المختار » أيضاً ، وبشكل صريح للدمج العمال في بنية الإستثمار الرأسمالي ، من خلال حيلة نفسية يشعرون معها ، بأنهم أصحاب المصانع التي يعملون بها ، وخلق ولاء لتلك المصانع ، وهكذا طرحت في عدد ابريل ١٩٤٧ سؤالاً نصه : « ماذا يحفز العمال للعمل ؟ » ، أجابت عليه بأن تجربة أجرتها شركة « وسترن إلكتريك الأمريكية » ، قد كشفت عن أن رفع الأجور ليس هو الحافز الذي يرفع إنتاجية العمال ، كما أن تقليل ساعات العمل وتنظيم الحياة العمالية لا تبدو حوافزاً بالشكل الذي يتصور البعض ، بل « إن هذه العوامل كلها لا أثر لها في رفع إنتاجية العمال » ، فعند المختار ، أن في نفس العوامل « سراً هو الطريق إلى الإنتاج الوفير والسلام في المصانع » هو « إشعار العامل بكيانه عن طريق ربطه بالمصنع ، وإشعاره بأنه واحد من جماعة متألّفة همها أن تعين الشركة على حل مشاكلها » .

ولم يكن من النادر أن تهتم « الريدلرز دايجست » بهموم العرب ، ففي مقال بعنوان « العرب يسرون قدماً » لحرر المختار الطواف « أدورين مولر » - المختار سبتمبر ١٩٤٦ - قدم له « فؤاد صروف » رئيس تحرير الطبعة العربية من « الريدلرز دايجست » بقوله أنه يتضمن « وصفاً مشوباً بالعطف لما يجول بصدورنا

من آمال وما نواجهه من مشكلات « وفي هذا المقال قال السيد مولر « في خلال الحرب أماطت أمريكا اللثام قليلاً للعرب عن قوتها المادية ، ثم خرجت ولم يبق هنالك سوى ما لشعبها - شعب أمريكا - من مصالح في آبار النفط ، وخطوط المواصلات الجوية ، ومعاهد الثقافة والتعليم ، والعرب لا يرون أمريكا اليوم تبذل سعيًا ما لتعينهم على حل مشكلاتهم الكثيرة ، فضغفت مودتهم للولايات المتحدة ، ولكن منزلة أمريكا لا تزال عظيمة ، فإذا بذلت سعيًا متواصلًا ، استطاعت أن تفتح لإنتاجها أسواقًا رائجة بين خمسين مليوناً من العرب ، فالحاجة ماسة هناك إلى آلات تبريد الهواء ، ولكن ينبغي أن تعدل حتى ثلاثم درجات الحرارة العالية التي تبلغ أحياناً ٦٥ درجة » . وختم السيد مولر مقاله « المشوب بالعطف لائقاً النظر إلى أن « مطلب النفع التجاري مطلب قصير النظر فينبغي أن نذهب إلى الشرق الأوسط حين نشد ازر أولئك العرب الذين يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم دولاً ديمقراطية حرة » !! .

وهكذا وضع السيد مولر النفط على الحروف ، فنحن العرب - في نظره - مجرد مستهلكين لأجهزة تبريد الهواء الأمريكية ، وعلينا أن نعرف قيمة أنفسنا في هذه الحدود وحدها ، وأن نشكر للأمريكي العطوف الذي أرسلته « المختار » لكي يطوف في ديارنا ، فنصح أهله بتعديل مكيفات الهواء لكي تناسب صحارينا المليئة بالنفط ، أما نحرقنا من المستعمرين ، وجوع أهلنا ، لذلك لا يحه . . ولن يحه يوماً . .

وعبر هذه الدوائر كانت « المختار » تنطلق ، لكي تقدم للعرب الرأسمالية كحل لمشاكلنا ، والإرتباط بالولايات المتحدة كشرط لتقدمنا ، حريصاً على أن نظل غافلين تماماً عن الدروس الأخرى التي كانت تقدمها في الزمن نفسه ، حركات التحرر الوطني اللاهبة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بل وحركات التحرر التي انفجرت في داخل أقطار عدة من أمتنا ذاتها . . .

ولكي يتشف العرب على الطريقة الأمريكية ، كان عليهم - آنذاك - يقرأوا ما زعمت « المختار » أنه « خلاصة فكر وثقافة العالم ، وهو في مجموعته لا يخرج عن كل ما هو غث وثافه وسطحي ، وبالق الخطورة » .

كان طبيعياً أن يتشرب العرب « البراجماتية الأمريكية » حتى النخاع ، في قضاياهم المصيرية ، وفي وجدانهم وفي أسلوب مواجهتهم للحياة . . وفي نظرهم للعالم . . .

ومن خلال مئات القصص الصغيرة ، والحكايات التافهة ، تسربت « المختار » إلى وجدان قرائها بأطنان من المخدرات الفكرية الأمريكية على شكل حكايات ذكية عن المغامرين والأفاقيين .

- هل أنت فقير ؟ - .

سؤال على شكل عنوان لمقال ، أما الإجابة فهي قصة طويلة تروى حياة « جون وليامز » ذلك الذي كان فقيراً مثلك لا يجد ما يأكله ، ثم أصبح ملك الماس في « تنجانيقا » . وهي حكاية تحيب على كل شيء ، فليجهل فقراء العرب سبب فقرهم ، ثم لماذا لا يذهبون إلى هناك ، يستغلون الرجل الأسود ، وينهبون الماس والعاج بنفس شطارة وليامز .

والمختار هو الذي صنع من « ديل كارينجي » أسطورة يتبادل العرب اسمها ، ويطبعون كتبها ، ولم لا ؟ أليس هو الأمريكي الشاطر الذي جاء لكي يعلم كل عربي كيف يكسب الأصدقاء ويؤثر في الناس ؟ أليس خبيراً في الإنتهازية على الطريقة الأمريكية : إذا كنت موظفاً صغيراً فإن السيد كارينجي ينصحك بأن تنافق رئيسك وتمتدح ملابسه ، وأهم ما ينبغي لك أن تلتفت له هو « زوجة المدير » ، عليك أن تحرص على رضاها ، وأن تمتدح ذكاءها ، وأن تعرض خدماتك لمرافقتها في السوق ، ولا بأس أن تدفع نقوداً من جيبيك لتقنعها بأنك قادر على الحصول على سلح بأرخص مما يستطيعه أي رجل آخر !! .

وأهم ما ينصح به « ديل كارينجي » ، العمال والموظفين والتكنوقراطيين عموماً ، هو « الحصول على رضا الرئيس » . . وهو شعار تستطيع بالقياس ، أن تمنح نفسك رخصة بارتكاب كل جرائم الدنيا وشروها ، وبذلك تصل وتنجح وتصبح رجل أعمال ناجح ، وربما مليونيراً مثل ملك الماس في تنجانيقا .

والعالم الأمريكي - في رأي « المختار » - هو مصدر البهجة الوحيد ، لذلك

توجع بشدة وهو يروي حكاية « الكوكاكولا - القصة الخافلة بآيات الشهرة » لأن هنالك بلداً تحرم نفسها من هذا السائل الأمريكي السحري ، وتساءل في دهشة « عن أثر صندوق الكوكاكولا الذي قدمه الجنرال إيزنهاور إلى المارشال الروسي جوكوف .. هذا الرجل المسكين الذي حرم من التمتع بلذة الكوكاكولا .. ذلك لأن « روسيا السوفيتية هي الرقعة الجغرافية الكبيرة التي لم يدخلها شراب الكوكاكولا » !

إن جهازاً كاملاً للمخابرات كان أعجز من أن يفعل ما يفعله المختار ، تلك التي ظلت تصدر - في مرحلتها الأولى - خمس سنوات كاملة بين (١٩٤٣ و ١٩٤٨) وعبر كل تلك السنوات ، لم تنشر كلمة واحدة عما كان يعانيه العرب في مصر ، وفي غير مصر ، تلك سنوات المخاض التي أنجبت فيها بعد أمة عربية جديدة ، كانت نذر الإنتفاضات الشعبية العربية تتجمع في الأفق عبر سنوات الحرب لتنفجر بعدها في مصر وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين .. لكن ذلك كله لم يهم « المختار » .. فلم تذكره بكلمة .. وفي الشهر نفسه الذي عُمد فيه الطلاب المصريون في إنتفاضة ٢١ فبراير - شباط - ١٩٤٦ ، ضد الإحتلال الإنجليزي لمصر ، فإخترفت سيارتان عسكريتان بريطانيتان صفوف المتظاهرين ، وقتلت عشرة منهم ، كانت المختار تنشر قصة عن إنسانية جيوش الحلفاء الذين دخلوا إيطاليا بعد هزيمة الفاشست ، وكيف أن جنديين أحدهما أمريكي ، والآخر إنجليزي ، وجدا فتاة صقلية في الخامسة عشرة تكاد تموت جوعاً فأعطياها ما يحملانه من غطاء وطعام وتعرضا للمحاكمة إذ بددا بذلك مهماتها الحربية !

عاد كأن شيئاً لم يكن :

وفي قصة المختار سؤال ، لم يطرح نفسه ، إلا بعد أن عادت للصدور مرة أخرى في العام ١٩٥٦ ، وهو سؤال مركب يقول نصه :

● ما سر هذا الارتباط الغريب بين صدور « المختار » .. وبين تطورات ما يحدث على أرض فلسطين ! .

● لماذا توقفت « المختار » فجأة مع الحرب العربية الصهيونية الأولى في عام ١٩٤٨ ؟ !

● ولماذا عادت للصدور فجأة - أيضاً - في بداية عام ١٩٥٦ ، بعد أن تبلورت الاتجاهات العربية ، في صفوف قيادة ثورة يوليو - تموز - ١٩٥٢ ، والتي كانت بدايتها الحقيقية - على النحو الذي رواه عبد الناصر في الكثير من أحاديثه ، عدوان إسرائيل على « الصيحة » في ١٢ فبراير - شباط - ١٩٥٥ ؟ !

ففي صيف ذلك العام - ١٩٥٥ بدأت الصحف العربية تبشر مرة ثانية بعودة « المختار » بحملة إعلانات ضخمة وغير مسبقة . .

وهزّ الذين قرأوا الإعلانات رؤوسهم للمرة الثانية . . ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التي دفعتهم لهز رؤوسهم عندما صدرت للمرة الأولى عام ١٩٤٣ . ذلك أن معركة الدفاع عن الثقافة القومية والوطنية ، كانت قد تبلورت في صراع حاد ومتفجر طوال الأعوام التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومنذ بداية الخمسينات بدا واضحاً أن الحرب على جبهة الوعي قد اشتدت أوارها، وكان عود المثقفين والتقدميين والقوميين قد اشتد عبر نضالهم ، دفاعاً عن الوجه العربي والطابع الإنساني والوطني للثقافة العربية . . فلم يكفوا - طوال سنوات ما بعد الحرب - عن التنديد بالدور المخرب الذي تلعبه الثقافة الإستعمارية . وربما كان ما أدهشهم - أن تسمح مصر « الثورة » بإعادة ترجمة « المختار » ، ضمن مشروع كان مطروحاً آنذاك لترجمة سلسلة من المجلات الأمريكية .

وأيامها كان عشرات من الكتاب المصريين قد نهوا إلى خطورة مثل تلك المنابر ، فطالب « رجاء النقاش » في كتابه - في أزمة الثقافة المصرية (١٩٥٤) بتصفية مؤسسة فرانكلين . . وكتب « كامل التلمساني » كتابه « سفير أمريكا بالألوان الطبيعية » منبهاً إلى خطورة تأثير الفيلم الأمريكي على الوجدان العربي ، وكتب عشرات من الكتاب العرب يطالبون بحماية الثقافة القومية من سفراء أمريكا على الورق الكوشية ، أو على الشاشات البانورامية !

وشن محمود أمين العالم « حملة ضخمة ضد مبدأ إياحة ترجمة المجالات الأمريكية إلى العربية . . وقال إن الولايات المتحدة تعمل بواسطة تلك المجالات على « تخدير وجداننا القومي وإعداده إعداداً مفتعلاً لقبول سياستها . . وعلى هذا فإن الموافقة على مبدأ ترجمة المجالات الأمريكية وصورها بلغتنا ، يعني إدخال عامل غير وطني في تاريخنا القومي الحديث ، يعني أن تفقد صحافتنا وظيفتها الأساسية كمؤسسة إجتماعية تعبر عن الرأي العام المصري وتعكس إنتاجه ، يعني أن يفقد كثير من الكتاب المصريين والصحفيين المصريين ملكاتهم الإبداعية وتتحصر رسالتهم في الترجمة أو كتابة المقالات التي تتفق والإنتاجات الأمريكية العامة ، يعني إفلاس كثير من دور الصحف الوطنية وتشريد عدد كبير من الصحفيين المصريين . . يعني محاولة تضليل الرأي العام العربي وتوجيهه وجهة غير وطنية تحمد الأهداف الأمريكية » (روز اليوسف ١٩٥٥) .

ورغم كل ذلك - وتطبيقاً لسياسة التوازن - صدرت « المختار » . أصدرتها هذه المرة « دار أخبار اليوم » ، وهكذا توحد أصدقاء الولايات المتحدة ، والمبشرين بسياساتها في مكان واحد^(١) ، كان العصر الأنجلوسكسوني قد إنتهى ، وإنهارت الإمبريالية الإنجليزية ، ولم تعد بريطانيا عظمى ، فالعظمة للدولار الفتى ، وزحفت العنجهية السكسونية لتأكل من فئات مشروع مارشال ، ولهذا كان طبيعياً أن يترك أولاد صروف « المختار » ، فزمن « المقطم » قد مضى ، والعصر عصر « أخبار اليوم » ، تلك التي صدرت لأول مرة في عام ١٩٤٤ - وبعد عام واحد من صدور المختار لأول مرة - وعلينا نحن العرب أن

(١) حين كتب هذا المقال ونشر ، لم يكن قد قبض عليه في قضية التجسس الشهيرة للولايات المتحدة ، وفيما بعد قال « مصطفى أمين » في الإعتراف الذي كتبه في ٦٠ صفحة ، عل شكل رسالة لجمال عبد الناصر ، أنه لم يتقاضى مقابل صلاته بالأمريكيين مالاً أو مرتباً شهرياً أو سنوياً . ولكنه تقاضى خدمات كان من بينها أخبار هامة انتفردت به الصحف التي كان يصدرها ، مما يؤدي إلى زيادة توزيع صحف أخبار اليوم وبالتالي أدت إلى زيادة إيراداتها « ومنها امتياز إصدار مجلة المختار ، وهو يدور على أخبار اليوم مبلغاً طائلاً سنوياً » ، وأضاف غمطياً عبد الناصر « وقد وافقتم سيادتكم على أن نحصل على امتياز إصدار هذه المجلة » . ومنها : امتياز طبع مجلة الصداقة ، وإعلانات من الشركات الأمريكية (نص الإعتراف في : محمد حسنين هيكل - بين السياسة والصحافة - ١٧ ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

نلقى بعقولنا في البحر ونقول أنه مجرد صدفة أن تصدر المختار وأخبار اليوم في سنة واحدة ، وأن نتخذاً معاً في عام ١٩٥٦ ، ولما قرب صدفة حير من ألف ميعاد !^(١) .

عادت « المختار » كأن شيئاً لم يكن في مصر . . . كأن ثورة لم تقم فيها . . . وكأن الحركات القومية لم عملاً أمة العرب ، وكأن معارك الأحلاف لم تنشب .

عادت « المختار » قوية - بعد أن كبرت في العمر حوالي عشر سنوات ، أصبحت خلالها « المجلة الأم » تصدر في أثني عشرة لغة كل شهر بدلاً من عشر لغات ، وأصبحت توزع في أمريكا وأندونيسيا واليابان وسويسرا والسويد وأستراليا وإنجلترا والاندرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وطوكيو وكوريا والنرويج والبرتغال وأسبانيا وبلاد أمريكا اللاتينية وليبيريا .

وقدمها رئيس تحريرها الجديد - محمد زكي عبد القادر^(٢) - للقارئ العربي

(١) ينقل محمد حسين هيكلي في « بين السياسة والصحافة ، عن تقرير للجنة خاصة شكلها الكونجرس الأمريكي برئاسة السناتور نرشري ، لتقصي نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، في الجزء المخصص لرصد نشاط الوكالة في مجال إنشاء دور صحف ونشر في عدد كبير من بلدان أوروبا والعالم الثالث ، أن المختار من ريدوز دايجست كانت من بين المجلات التي ساعدت المخابرات الأمريكية على نشرها . ويقول هيكلي : « ومن الغريب أن أوت رئيس تحرير للطبعة العربية من الريدوز دايجست ، كان هو الأستاذ فؤاد صروف ، الذي يشير أنه مصطفى أمين ، [في رسالته الإعراف] ، ويقول أنه هو الذي قدمه إلى كرميت روزفلت سنة ١٩٤٤ ، وهي السنة التي صدرت في نهايتها أخبار اليوم ، كذلك فإن المختار صدرت فيها بعد عن أخبار اليوم » (ص ٢٣٠) .

(٢) كان اختيار محمد زكي عبد القادر لرئاسة تحرير الإصدار الثاني من المختار غريباً ، فقد كان عبد القادر ، من دعاة الإصلاح الاجتماعي ، وكان مهتماً بمشاكل الريف ، وقد أصدر في العام نفسه الذي صدرت فيه « المختار » مسلسلاً جديداً من مجلة قديمة كان يرأس تحريرها ، هي « الفصول » وكانت تصدر في نصف عدد صفحات المختار وعلى ورق رخيص ، وتباع مع ذلك بشمها ، وكانت الفصول أساساً للدعوة السياسية إصلاحية في الصحافة وخارجها ، وقد تمخض عنها فيما بعد ، لجنة لنشر الثقافة القومية ، تبنت عدداً من المشروعات ، وأصدرت كتاباً عن إصلاح أداة الحكم ، والإصلاح الزراعي ، وكانت المدرسة الصحفية الأولى التي بدأ فيها الكاتب المعروف أحمد بهاء الدين حياته ، ومن المفكرين المتبعين إليها : مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مذكور . وقد توقفت حوالي عام ١٩٥٥ ، وصدرت المختار عقب ذلك ، وتولى زكي عبد القادر رئاسة تحريرها !

باعتبارها « مجلة تنقل لك في كل شهر مجموعة من المواد تعد في نظر محرريها خير ما ظهر خلال الشهر من مجلات العالم وصحفه » وببساطة شديدة خاطب ناشر المختار قارءه مؤكداً له أن المختار « لا يفرض عليك رأياً من الآراء بل يعيى لك الفرص حتى تظل على صلة بالاتجاهات والتيارات المختلفة في جميع فروع النشاط العالمي ، وينقل إليك الأعمال الإنسانية التي تثير إنتباهك » (العدد الأول من الإصدار الثاني - يناير سنة ١٩٥٦ .

ولأن العرب لا يعرفون جيداً ما يريدون فقد سمحوا للمختار أن تصدر في قلب العاصمة التي كانت - آنذاك - تقود حركة التحرر الوطني العربية ضد الإمبريالية ! وسمحت كل الأقطار العربية لها - قياساً على ذلك - بالتسلل إلى عقل العرب . . ووجدانهم .

أما « المختار » فقد كانت تعرف جيداً ما تريد :

لذلك عادت وبراءة الأطفال في عينيها - لكي تلعب دوراً جديداً يتلاءم مع ما كان الأمريكيون يسعون إليه ، في وطن عربي بدأ يتمرد على التبعية والتجزئة ، ويهدد بتمرده ذاك مصالح الإمبريالية ككل ، ويتحدى عنجهية الإستعمار الأمريكي القائل المقتدر لجهتها بعد الحرب ، وطن تسوده موجة تمرد راديكالي على صعيد القمة والقاعدة ، تدفق لكي يساعد حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، « ويغيب » الأمريكيين مهدداً إياهم بالتعاون مع أعدائهم السوفييت ! .

عادت « المختار » لكي تلعب دورها بذكاء خبيث وشرير ، فالقتل بالبنادق يقود القاتل إلى قفص الإتهام ، ويشير خوف الضحية ، ولا يصنعه عادة إلا البلهاء من الناس ، أما القتل بطريقة المختار ، فأمره أهون وأيسر : مقالة لذيدة ، مسلية ، لا تستطيع أن تقاومها ، ولا تجد فيها كلمة واحدة مباشرة تستفز شعورك الوطني أو القومي ، أو تشعرك بأن من كتبها يتآمر عليك ، والسمة فيها هين وخفيف ، لا تشعر بمذاقه . . أو تحس بخطورته . سوف تموت ، ولكن ليس اليوم . . بعد عام . . ولن يجد أحداً دليلاً واحداً يدين من قتلك .

عادت « المختار » لتظل تصدر لمدة عشر سنوات ، بين يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦ ويونيو (حزيران) ١٩٦٧ . . ورب صدفة خير من ألف ميعاد ! .

عادت لكي تقوم بإستعراض قوة أمريكي ، لكي نظل نحن العرب أسرى أفكار الذين كانوا - وما يزالون - يرددون أن الإستعمار لا يمكن قهره ، في الأربعينات ، كان أمين عثمان - العميل الإنجليزي المصري الشهير - يجمع الشبان المصريين في مقر رابطة « النهضة » التي أنشأها لتدعيم الصلات بين مصر وبريطانيا العظمى ، لكي يقول لهم :

- إنجلترا غلبت ألمانيا في الحرب . . فيه ناس مجانيين بتفكر تحاربها !

ذلك نفس ما عادت « المختار » تقوله ، ولكن دون فجاجة « أمين عثمان » ، ودون أي تعليق ، نشرت مجلة « المختار » - في سلسلتها الثانية - عشرات المقالات تكفي للتأكيد على أن كل من يفكر في تحدي أمريكا هو إنسان أخرق وأحق ومجنون . .

في مارس - آذار - ١٩٥٦ ، وأيام كانت الإتصالات دائرة بين حكومة مصر الناصرية وأمريكا بشأن تمويل مشروع السد العالي ، ومعركة حلف بغداد لم تنزل في عفوانها ، نشرت « المختار » مقالا عن « الغواصة الذرية الأمريكية - التي تستطيع بقدرتها الذرية أن تسير تحت الماء بسرعة عظيمة وتدور حول الدنيا عدة مرات دون حاجة إلى تجديد وقودها ، والتي سترجح كفة القتال في الحرب القادمة » . وفي الشهر التالي نشرت مقالا بعنوان « هنا تصنع القنبلة الهيدروجينية » تحدث فيه كاتبه عن « أضخم مصنع أقامه الإنسان هذا المصنع الذي يحتل مساحة أكبر من مدينة القاهرة والذي بلغت تكليف إنشائه بليوناً و ٤٠٠ مليون دولار » .

والقوة الأمريكية ، ليست مجرد أسلحة ، ولكنها أيضاً ذكاء نادر وقدرة على معرفة خاتمة الأعين وما تخفي الصدور ، فجهاز المخابرات الأمريكية ، لا تفوته شاردة ولا واردة ، وهو يشرف - والعهدلة على عدد « المختار » الذي صدر في

ديسمبر (ك) ١٩٦٣ - على عمليات واسعة المدى ، مسؤولياته التي منها الجاسوسة التقليدية أي جمع الأسرار بواسطة عملاء يعملون تحت غطاء أو آخر ، والجاسوسية الفنية مثل طائرات «ي ٢» وأقمار الإستطلاع أو الرادار ، وهناك العمليات الخاصة التي تهدف إلى قلب حكومة معادية أو دعم حكومة صديقة أو التغلب على معارضة برلمانية .

والطور المنطقي لإستعراض القوة الأمريكي على صفحات «المختار» هو أن يشدد - كما كان يفعل في إصداره الأول هجماته على حركات التحرر الوطني التي تمردت على التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة تلك التي قد تعطي العرب نموذجاً لإمكانية الإنتصار ، وإختص الثورة الكوبية بعنايته ، ففي عدد أكتوبر ١٩٦٤ نشرت «المختار» ملخصاً لكتاب ألفه «ماريو لانزو» - الذي يدير واحداً من أبرز مكاتب المحاماة في أمريكا اللاتينية ، ويعمل وكيلاً للعديد من شركات الإحتكار ، فضلاً عن وكالته القانونية عن الحكومة الأمريكية ذاتها - وهو كتاب يرد على سؤال نصه : «لماذا فشل غزو كوبا في سنة ١٩٦١ ؟» - قدمته بلهجة شديدة الإعتداد بإعتباره يضم «الحقائق والأسرار التي استغرق جمعها ٣ سنوات من التحقيق والبحث المستمر عن خفايا أكبر قصة شائنة في تاريخ أمريكا» . . .

وهكذا فإن عليك أن تصدق أن محامياً يدير واحداً من أكبر مكاتب المحاماة ويعمل وكيلاً لإحتكارات أمريكية عملاقة في أمريكا اللاتينية ، يمكن أن يروي «الحقائق» و«كاملة» ، كأن تلك الإحتكارات لم تؤم في كوبا ، وكان نفوذها الإقتصادي والسياسي لم يضرب . . . وحقائق «المختار» - الذي أكد رئيس تحريرها للقارئ أنه لا يحاول أن يفرض عليه رأياً معيناً - تتحدث عن «الكوبيين الأحرار» باعتبارهم مسؤولون عن فكرة الغزو ، فهم وطنيون يريدون تحرير بلادهم من حكم كاسترو ، ولأن الولايات المتحدة تدافع عن الوطنيين والأحرار (!!) فقد ساندتهم ، أما لماذا أصبحت قصة خليج الخنازير ، أكبر قصة شائنة في تاريخ أمريكا ، فذلك يعود لفشل المؤامرة وليس لتدبيرها . . وما يدينه «ماريو لانزو» هو عجز المخابرات المركزية الأمريكية عن وضع خطة

متقنة تسقط حكم كاسترو . .

أما لماذا كانت « هافانا » تحت ظل السادة « الكوبيون الأحرار » مبغى للرقيق وموطناً للعصابات ، وسوقاً مستنزفاً لا يجد الناس أمامهم فيه سوى واحد من خيارين ، أن يموتوا جوعاً ، أو يتاجروا في لحمهم . . فذلك ما لا يهم السيد ماريو ، ولا هم « المختار » ، الذي أراد لقارته - من خلال قصة شبه بوليسية - أن يتوجع لفشل هذه المغامرة الطريفة ، التي حرمت الكوبيون - الأحرار - من تحرير كوبا من كاسترو ! .

ومنذ العدد الأول في الإصدار الثاني و « المختار » حريصة على إبراز ذلك الوجه المشرق للإستعمار ، وعلى كتابة تاريخه من جديد ، وبنفس المنهج الذي كان مستشار التعليم الإنجليزي في مصر والعراق ، والفرنسي في سوريا ولبنان ، والإيطالي في ليبيا ، يحرص على تلقينه للطلاب العرب في دروس التاريخ ، جاءت « المختار » لتشيد - في يناير (٢) ١٩٥٦ - بالدور الذي لعبه الإستعمار الهولندي في حياة أندونيسيا وكيف أن الهولنديين « أقاموا الجسور ومدوا السكك الحديدية وأنشأوا مدناً جميلة ، كما أدخلوا فلاحا البساتين والمزروعات الأخرى » . في ظل التعمير الهولندي ، الذي اشتق منه مصطلح مكروه هو « الإستعمار » ! .

ولما كانت علاقة الدول العربية بأمريكا موضوعاً لا يمكن للمختار أن تتجاهله ، في وقت إتسم بتوتر شديد في العلاقات بين أولاد العم سام ، وحركة التحرر العربي بجمعلها ، فقد حرصت مجلة الحياة اللذيذة على أن تستكتب « ستيفن نيروز » - المدير السابق للجامعة الأميركية ببيروت - مقالاً بعنوان « لماذا لا يحب العرب أمريكا ؟ » . . وفيه أشار السيد متيقن إلى حالة عدم الثقة التي تنتشر في البلاد العربية تجاه أمريكا ، خاصة بعد تشجيعها للصهيونية ، فرفضوا سياسة أمريكا المرسومة لاكتساب صداقتهم ، ومنها مشروع النقطة الرابعة الذي يرمي إلى مساعدة البلاد غير المتقدمة على النهوض بنفسها ، والذي لم يقبله العرب نتيجة لضعف وسوء توحيد علاقتنا بهم ، لقد بدأ المشروع بداية سيئة . فقد أعلن عنه بأن أمريكا تقدم المعونة الفنية بلا مقابل ، وهذا ما

لم يصدق العرب الذين يعتقدون أن المغفل هو الذي يعطي أموالاً بلا مقابل .. »

وجه السيد « ستيفن » نفس النقد إلى مشروع مقترحات قيادة الشرق الأوسط ، الذي كان يقوم على إشراك كل من إنجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا والأقطار العربية في حلف واحد - هو الذي تطور فيما بعد إلى ما يعرف بحلف بغداد - يهدف إلى مساعدة البلاد العربية للدفاع عن نفسها ضد الغزو الشيوعي .. ، مؤكداً أن المشروع قد رفض لأنه قدم عن طريق إنجلترا وهي دولة سيئة السمعة في المنطقة .. »

وإذن فإن مشروع المعونة الفنية - النقطة الرابعة - لم يكن له أهداف سياسية .. ولم يكن له إلا هدف إنساني واحد هو مساعدة الدول العربية على التقدم الاقتصادي ، كما أن المقترحات الرباعية كانت تهدف لإيقاف الغزو الشيوعي ، أما القول بأن مشروع النقطة الرابعة كان سيحول العرب إلى متسولين ، يعيشون على عطايا ، فيتلقى أبناؤهم في المدارس قليلاً من الدقيق وبعضاً من الكعك والمسلى هدية من الشعب الأمريكي الصديق ، بدلاً من إنشاء المصانع أو تطوير الإنتاج بما يسمح باستقلال اقتصادي حقيقي .. فهذا كلام الشيوعيين وأما القول بأن المقترحات الرباعية كانت تهدف إلى تحويل الأمة العربية إلى إحتياطي لأمن الولايات المتحدة ذاتها ، وتنقلها إلى تبعية سياسية واقتصادية للمعسكر الإمبريالي ، وتجعلها تحشد قواتها ضد خطر وهمي هو الخطر الروسي بينما الخطر الحقيقي قائم في أقطارهم ممثلاً في الصهاينة الذين يحتلون فلسطين ، والإنجليز الذين كانوا حتى ذلك الوقت يحتلون العراق وليبيا والسودان والفرنسيين الذين كانوا يحتلون الشمال العربي الأفريقي ، فهذا كلام الشيوعيين .. والدليل الذي لم يذكره « السيد ستيفن » على ذلك ، هو أن هذا الكلام قاله الشيوعي الكبير « مصطفى النحاس باشا » إبان مفاوضاته مع الفيلد مارشال سليم حول جلاء بريطانيا من مصر في عام ١٩٥١ ..

وحقاً « الإسلام » ، وجد « المختار » فرصة للدفاع عنه ، ولم لا ؟ .
أليس إتهام كل من يدافع عن إستقلال بلده بأنه ملحد ، وكافر ، هو لعبة

الداعرين منذ زمن طويل ؟ . . ما المانع في أن تتحدث صحافة « أخبار اليوم » - أول من تسللت إلى غرف النوم وحولتها إلى مصادر أنباء - عن الإلحاد ، وما المانع في أن تستغل « المختار » الإسلام ، لكي تدعو العرب للتحالف مع الأمريكين ، فهم ليسوا ملحدين ، وطالما أن العرب في ذلك الوقت كانوا يتعاونون مع السوفييت ، فلا بد من أن يتقدم « المختار » - عدد مارس - آذار - ١٩٥٦ - لإقناع العرب بأن الإسلام يدعو للتعاون مع النصرانية ، مؤكداً أن الإسلام كدين يعد خصماً سافراً للإلحاد ، ويضيف « من الصعب أن نعتقد أن المسلمين يتزلون بإرادتهم عن إيمانهم بالله من أجل أية فلسفة تنكر وجود الله » ، وهو يذكرنا نحن المسلمين والمسيحيين بأن « التقارب بين الغرب والمسلمين ممكن ، إذا عرفنا أن محمداً ﷺ نزل عليه قول الله عز وجل ﴿ ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا ، الذين قالوا إنا نصارى ﴾ » . .

وهكذا حمل « صاحب الفضيلة المختار من «ريد رزداييجست» المسبحة ، ومضى يعظ العرب ، لكنه لم يقل ما إذا كان الإسلام أو النصرانية أو حتى اليهودية تسمح بإعطاء أسلحة تستخدم في بقر بطون الحوامل في أرض فلسطين المحتلة ، وها هو السيد « كارتر » - المسيحي المؤمن - قد منح مصر - بعد عمر طويل - إيمانه ، فامتلاً شارع الحرم بالمساجد والكنائس ، وها هو الإنفتاح عليه بعد كتابة هذا الكلام بربع قرن قد حوّل مصر إلى بلد مؤمن لا تضبط فيه - بإعتراف الصحف المصرية الرسمية ذاتها - كل شهر شبكة دعارة ، أو مخزن خمر مهربة يصل ثمنها إلى نصف مليون جنيه ، ولا تفسد فيه الشركات الأمريكية المؤمنة مسؤولين مصريين ، ظلوا شرفاء في « زمن الإلحاد » ثم هانوا وضعفوا ، أمام الرشاوى والعمولات التي تقدمها شركة الوستنجهاوس الأمريكية فاشترتوا بضاعة الله أعلم بنوعها ، وهو - عز وجل - أعلم بما خفي ! .

جاءت « المختار » لكي تقدم في كل سطر لعم ، ولكي تلف كل قبلة بفكاهة . . المهم أن يظل العرب وظهورهم إلى الحائط الأمريكي ، فإذا صادق العرب السوفييت روت المختار في سطرين هذه الفكاهة .

« تقابل موظف بوزارة الخارجية ، مع أحد أعضاء السفارة البولندية في

واشنطن ، ورآه يلبس معطفاً ثقيلاً ويعمل مظلة فقال له :

.. هل تتوقع مطراً ؟ .

فقال الموظف البولندي :

.. كلا ولكننا تلقينا إشارة من موسكو أن المطر يحطل هناك ! .

فلنضحك نحن العرب على خفة دم أصدقاءنا الأمريكيين ولكن ما رأي « المختار » في « نكتة الحشود الأمريكية على سوريا في عام ١٩٥٧ ، ما رأيهم في النكتة التي رواها ضابط المخابرات « مايلز كويلاند » ، عندما ظلت البعثة المصرية - في أعقاب ثورة يوليو مباشرة - ستة أشهر في بلادهم تحاول أن تحصل على أي قطعة سلاح ، فلم تحصل على شيء وظل عبد الناصر - والكلام لمايلز كويلاند نفسه - ستة أشهر ينتظر شحنات الأسلحة ، ولكن الشحنة الوحيدة التي وصلت كانت رئيس البعثة العسكرية الذي كان وقتها السيد « علي صبري » ! .

ذلك أمر أرادت لنا « المختار » - في إصدارها الثاني بين ١٩٥٦ . و١٩٦٧ - أن نشغل عنه ، بحرصها الدائب على تخريب وجدان كل الأجيال الصاعدة ، وإقناعها بأن الحياة فهلوة وشطارة ونصب وارتزاق ، لهذا أخذت تحرث الأرض أمام أبناء الطبقات الشعبية ، لكي تقطع جذورهم مع طبقاتهم ، بإقناعهم بأن فقرهم ليس وليد نظام إجتماعي فاسد ، وليس إبناً شرعياً للثب الرأسمالي ، فالفقير يستطيع أن يصعد إلى أعلى قمة في السلم الإجتماعي دون مشاكل ..

هذا مقال عنوانه « أملاً فراغك بالذهب » يتحدث عن التلاميذ الذين دخلوا إلى ميادين التجارة والصناعة ليتعلموا الحياة العملية وأسرارها (يناير ١٩٥٦) وآخر عن قصة النجار الذي أصبح مديراً لمؤسسة « بيلدرز » وهي شركة ضخمة تنتج حالياً ما قيمته ٤٨ مليون دولار من المساكن (سبتمبر ١٩٦٤) . وهي أحلام لم تتوقف المختار عن نشرها ، وخاصة في السنوات التي تلت صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، إعلان عبد الناصر عن فكره الاشتراكي ، لتكون معارضة غير مباشرة ، لما أعلنه ، وما قرره ! .

ومن هذه المقالات : مقال بقلم « هريبرت موريسون » وزير خارجية بريطانيا الأسبق « عن « الرجل الذي قابلني وأنا صبي بقال فظل أثره في حياتي إلى أن أصبحت وزيراً للخارجية (مارس ١٩٥٦) ، وعرض لكتاب بعنوان « أبي رجل غريب » عبارة عن مجموعة من أغرب الحكايات والنوادر عن الرجل الذي وصفته الصحف في أحد الأيام بأنه أسعد مليونير في العالم ، لم يجد وسيلة لحمل الناس على عبادة الله إلا بملاكهم » اشتغل مغنياً وملاكاً ومهرجاً في سيرك » .

ولما كان « المختار » يعلم أنك قد تحاول أن تصبح مليونيراً ، وأنك ستفشل بالقطع فهو يقدم لك الوجه الآخر للمسألة فيؤكد لك : « إننا حين نرضى عن الشقاء والألم واليأس والأسف ، فإننا نخضع لإرادة الله ، وهذا الرضا والإيمان المشرق هو الذي يرينا الله ، فالعقل مهما تبلغ قدرته لا يبلغ إلا قشرة واهية من الأبدية والله يتجلى للقلب لا للعقل (يناير ١٩٥٦) .

* إن المختار بوتيك يبيع كل شيء : الإسلام والمسيحية واليهودية والإشتراكية الرأسمالية ، والرأسمالية الإشتراكية ، وهو لا يتم كثيراً بذكاء قارئه ، أحياناً ، فلا مانع لديه من أن يفرقك بأشياء لا تعرف بالضبط مدى علاقتها بالله .. وهاك نماذج بسيطة منها : « اليهود مشكلة » مقال مسل عن « الجاذبية النهدية عند المرأة الحديثة » (فبراير ١٩٥٦) . كيف تهدي النملة إلى طريقها . حكاية ماري أنطوانيت وكيف ظهرت في إحدى حفلات التشريفات بالقصر الملكي وقد زينت شعرها بحبات من البطاطا . وقصة أعجب محل تجاري في العالم ما عليك إلا أن تذكر اسم ما تريد مهما يكن نوعه فيقدمه لك مخزن « هارودز » . ماذا تفعل الزوجة إذا أصيب زوجها بالشخير . ومشكلة العالم الغريبة « لقد يدأنا جميعاً نعتقد أننا دون المستوى الجنسي العادي بطريقة تدعو إلى الحزن والإرتباك واليأس ، وينمو هذا الاعتقاد مع كل فيلم نشاهده وكل رواية نقرأها وعندما نقارن أنفسنا بهؤلاء الرجال والسيدات ذوي الرغبة الجنسية العارمة ، الذين يظهرون في الأفلام والروايات يبدو لنا بوضوح تام أننا لا يمكن أن نضارعهم (أكتوبر ١٩٦٤) . وكيف استطاعت أحب نجمة هزلية

في أمريكا أن تشق طريقها من الظلام إلى الشهرة حتى أصبح « العالم كله يجب لوسي ». وقصة الفولكس واجن ، السيارة الصغيرة التي تحظى بإعجاب أصحابها رغم كل ما يقال عنها .

هكذا عاشت « المختار » - في مسلسليها الأول والثاني - ستة عشر عاماً كاملة ، وتلك هي خلاصة ثقافة العالم وفكره التي زعم « المختار » أنه جاء ليقدمها للعرب ...

وها هو يعود في الإصدار الثالث ، وقد زاد عدد اللغات التي يصدر بها فأصبحت ١٥ لغة ، وارتفع عدد البلاد التي يوزع بها إلى ١٨٠ بلداً ، وهو يعود ليصدر هذه المرة من باريس ، ويطبع في « إيطاليا » ، عاد ليكرر نفس النغمة القديمة وليكتب « إدمون صعب » رئيس تحريره ، مؤكداً أن هدف المسلسل الجديد أن يكون « عقد الإتصال بين الشرق والغرب » وأن هدفه « تحقيق التقارب بين الشعوب والثقافات » ، وهو يضيف هدفاً لم يطرح عبر المسلسلين السابقين وهو أن « ينقل إلى اللغات الـ ١٤ لدى ريدرزدايجست » أفضل ما في حضارة العرب وثقافتهم ! .

كثيرون من العرب ذوي النيات الطيبة سيقولون :

- رب صدقة خير من ألف ميعاد ، سيقراً العرب المختار ، ويقرأ بعضهم الطبعة العربية من « ها - آرتس » و « اليديعوت أحرنوت » ...
ويا عصر كامب ديفيد : أهلاً ! .

التوثيق بين المسير والصير

٣

« اكتشفت أنني ، بسذاجة ، إن لم يكن بحماقة ، مارست ما أظنه حربي فديست بأقدامي أسلاكاً عارية كثيرة ، وأحدثت إنفجاراً لم أكن أقصده » .

مُفتَّح :

كتب هذه الدراسة في يوليو ١٩٦٦ ، ونشرت في الأعداد ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ من مجلة « الحرية » البيروتية ، حين كنت أعمل مراسلاً سياسياً لها بالقاهرة وقد أثار نشرها غضب كثيرين في دوائر الحكم المصري ، قيل لي فيما بعد ، أن الرئيس « جمال عبد الناصر » ، كان على رأسهم . وانتهى هذا الغضب ، بأن كتب « علي صبري » - الأمين العام للإتحاد الاشتراكي العربي - مذكرة للرئيس عبد الناصر ، لخص فيها المقالات ، وأشّر الرئيس في ذيلها : يُعتقل ويُفصل ! .

وكان وراء هذا الغضب غير المبرر ، سيناريو وهمي صنعته عقلية النظام التي كانت سائدة في أجهزة الأمن ، سمي فيما بعد « محاولة اليسار المتطرف التسلل الى الإتحاد الاشتراكي والتمركز في جناحه الشبابي وهو منظمة الشباب الاشتراكي » ، مما أدى إلى تصفية شبه شاملة للعناصر المستتيرة من قيادات المنظمة ، في حملة إعتقالات أكتوبر (ت ١) (١٩٦٦) التي شملتني ، ضمن حوالي ٢٠٠ من كادرات المنظمة والتنظيم الطليعي ، وأساتذة المعهد العالي للدراسات الاشتراكية ، ومعظم الذين كانت لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة ، إسمها « وحدة الشيوعيين » .

وكننت في حوالي العام ١٩٦٦ ، قد تركت هذه الحلقة الشيوعية الصغيرة ، التي كانت قد واصلت النشاط ، رغم الظروف السيئة ، التي كانت سائدة في فترة الجذر الديمقراطي بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، إذ كان كل الشيوعيين المصريين تقريباً قيد الإعتقال ، كما أن « وحدة الشيوعيين » عرّدت على قرارات الحل التي أصدرتها بقية التنظيمات والأحزاب الشيوعية في غضون عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، فاحتفظت بكيانها ، لكن مشاكل تنظيمية وفكرية ، سرعان ما خلقت داخلها خلافات ، أدت إلى إستقالة عدد كبير من أعضائها - عقب صراع سياسي - كنت من بينهم .

وكننت وقتها أعمل إخصائياً إجتماعياً بوزارة الشؤون الإجتماعية ، وأكتب في عدد من الصحف والمجلات المصرية والبيروتية ، كان من بينها مجلة « الحرية » اللبنانية ، وكانت الكتابة في التاريخ وبعض قضايا الفكر هي الطابع الغالب على كتاباتي .

كانت « الحرية » مجلة بسيطة الشكل متواضعة الطباعة ، تنطق باسم « حركة القوميين العرب » ، وهي إحدى فصائل الحركة القومية ، عُرفت في نشأتها ، بموقفها اليميني المتطرف ، فقد كانت تعادي الشيوعية بعنف ، وتطالب بإعادة فلسطين ، من متطلق ثأري ، وكانت تتخذ لها - آنذاك شعار : وحدة - تحرر - ثأر .

وفي ظروف لا أعرفها ، نشأت علاقة ما ، بينها وبين مصر الرسمية ، إبان عهد « جمال عبد الناصر » ، وبدأت الحركة تغير من خطها السياسي ، وتتبنى رؤى سياسية أقرب إلى التطابق مع رؤية النظم الناصري ، وأصبحت تُعد من الفصائل الناصرية . في لبنان ، حيث توجد قيادتها القومية ، وفي البلاد الأخرى التي كانت تضم فروعاً قطرية لتنظيمها القومي ، وقد كتب « محسن إبراهيم » أحد قادتها - وكان يرأس تحرير مجلة « الحرية » آنذاك ، سلسلة مقالات تحت عنوان « حاضر اليسار في المشرق العربي ومستقبله » إنتقد فيه كلاً من الشيوعيين والبعثيين ، وإنتهى منها إلى أن مستقبل اليسار العربي ، رهين بأن يعترف بقيادة عبد الناصر وأن يلتحم بها . ولعمل هذا النقد للشيوعيين

والبعثيين ، كان أحد عوامل التقارب بين قيادة عبد الناصر ، والحركة فقد إستعر الخلاف بينه وبينها ، منذ إعلان الوحدة المصرية السورية ، وعقب الإتصال في العام ١٩٦١ .

وكنت أنشر - منذ عام ١٩٦٢ - مقالات متفرقة على صفحات « الحرية » وفي عام ١٩٦٤ تكثفت كتاباتي فيها - وكانت لا تدفع أجوراً على ما تنشره - وفوجئت دون سابق معرفة ، بخطاب يصلي في البريد على عنواني ، يطلب فيه « محسن إبراهيم » مني ، أن أكون مراسلاً للمجلة في القاهرة ، وتحطرنى بأن المجلة ستجسد في الشكل والمضمون ، وطلب مني أن أستكتب عدداً من الكتاب اليساريين المصريين ، وأن أكتب تحليلاً إخبارياً في السياسة أو الفكر ، مرتين في الشهر على الأقل .

وتبادلنا عدداً من الخطابات ، كنت أحتفظ بصور منها في ملف خاص ، ولا أدري ما الذي دفعني في أكثر من واحد منها ، إلى أن أؤكد لمحسن إبراهيم أن مراسلتي للمجلة ، هي عمل مهني ، واني لست ملتزماً بخط حركة القوميين العرب السياسي ، ولا ينبغي معاملة مقالاتي - أو مقالات من استكتبهم - على هذا الأساس غير الصحيح .

ولأنني كنت في ذلك الوقت ، شبه متعطّل سياسياً ، فقد أخذت أشبع إحتياجي السياسية بالكتابة للحرية ، وسرعان ما لفتت مقالاتي في السياسة - وكننت أكتب فيها لأول مرة - الأنظار وأثارت الضجيج ، وكان السبب الرئيسي في ذلك ، أنها كانت أكثر شجاعة مما كان معهوداً ، وأنها كانت تنتقد كثيراً من الأوضاع السياسية في مصر ، ومع أنها كانت تفعل ذلك بكياسة ولباقة ، وفي جو واضح من الحرص على ثورة يوليو ، إلا أنها في الواقع ، كانت تعكس النقد الماركسي لها ، في حدود ضوابط النشر ، وخواف المناخ .

وقد إكتشفت فيما بعد ، أنني لم أكن شجاعاً ، لكنني - بسبب سذاجتي - لم أكن أقدر العواقب ، فتصرفت - كما قال لي بعض أصدقائي فيما بعد - وكأن هناك ديمقراطية ، أو كأن هناك إشتراكية تهم أحداً ، وكأن المعتقلات قد أغلقت إلى الأبد ، ولأن أحداً لم يتصور أن هناك « أحقاً » في الدنيا ، يمكن أن يكتب

هذا الكلام ، ويتحمل مسؤولية نشره ، فقد شغلت الأوساط الصحفية نفسها بالبحث عن تفسيرات لتلك الحماسة ، أما أحسنهم ظناً ، فقد أعتقد أنني « اسم مستعار » يتقنع به كاتب مصري ، حتى لا يضار من نشر آرائه المتطرفة ، وقال آخرون ، أنني لبناني ، أقيم في بيروت ، وأدعى أنني أكتب من القاهرة ، أما أوسعهم خيالاً ، فقد كانوا يجزمون بأنني أكتب تلك المقالات ، بتكليف من « عبد الناصر » شخصياً ، وأنه يهدف من ذلك لمواجهة الجناح الرجعي في الحكم الذي يقاوم إندفاعاته الثورية ، وأنه اختار مجلة لبنانية حليفة له ، أو كان يمولها بالفعل ، وكتابتاً يكتب لأول مرة ، حتى لا يقال أنني أعبر عن اتجاهات رسمية ، وأن الهدف من نشر تلك المقالات ، هو تكوين رأي عام ضاغط ، لتمرير الاتجاهات الجديدة .

وكنت غافل الذهن عن كل هذا ، ولم أعرفه إلا فيما بعد ، وعلى فترات متفاوتة ، ولكنني على أي الأحوال لم أغفل عن أن مقالتي ، تحدث رد فعل قوي ، وأنها أنعشت الرغبة في نقد الثورة ، من على يسارها ، وكان النقد اليميني لها هو الغالب آنذاك ، وكان هذا أحد أسباب إنتشار مجلة « الحرية » في مصر ، وإزدياد عدد قرائها ! .

وكانت هذه الدراسة ، التي نشرت في الأصل على ثلاث حلقات في « الحرية » هي ذروة وآخر ما كتبته فيها ، خلال فترة لم سزد عن ثمانية أشهر - من فبراير إلى أكتوبر ١٩٦٦ - وقد كتبته بمناسبة الإحتفال بإتمام ثورة ٢٣ يوليو لعامها الرابع عشر ، وبدء العام الخامس عشر لها ، وهو ما جعلها - بعكس ما سبقها من مقالاتي في « الحرية » - أقرب إلى التحليل النظري الشامل لمسار الثورة ومصيرها ، وخرج بها عن إطار نقد جزئي لهذه الظاهرة أو تلك ، وهذا الموقف إذ ذاك ، إلى نقد يكاد يكون جذرياً للثورة .

وكان الزميل والصديق « محمد كشلي » - المحرر آنذاك بالحرية - قد جاء من بيروت في زيارة للقاهرة ، في بداية يوليو ١٩٦٦ ، وقد تعرفت به في هذه الزيارة لأول مرة وقابلته عدة مرات ، وأجرى معي مناقشات مطولة ، ضمن جولة ، إلتقى خلالها بعدد من المسؤولين في الإتحاد الاشتراكي ، وربما في

الحكومة ، وسافر ، بعدها ، لبدأ في نشر دراسة في سبع حلقات ، بعنوان « التجربة الاشتراكية في مصر » ، تضمنت نقداً عنيفاً للتطبيق الاشتراكي ، وبدأ إتجاهها واضحاً حين إستعرض « كشي » في الحلقة الأخيرة منها ، كتابين هامين كانا قد صدرا آنذاك بالفرنسية ، يتضمنان نقداً ماركسياً جذرياً لإشتراكية عبد الناصر ، هما كتاب « أنور عبد الملك » ، « مصر مجتمع جديد يتيه العسكرون » وكتاب « مصر الناصرية » ، الذي إتضح فيما بعد ، أن اسم مؤلفه ، حسين رياض ، هو إسم مستعار للمفكر المعروف « سمير أمين » .

وبسبب التحالف بين الشيوعيين المصريين و« عبد الناصر » من ناحية ، وبينه وبين الإتحاد السوفيتي من ناحية أخرى ، فقد كان الشائع - بعد العام ١٩٦٥ - هو إتهام كل نقد يساري للظاهرة الناصرية بأنه نقد صيني ، متطرف ، ويعبر عن طفولة يسارية ، ليتوقى النظام المصري التناقض بين ادعائه أنه إشتراكي علمي ، وبين إضطهاده للشيوعيين إذا ما نقدوه ، وإستثماراً للخلاف الصيني السوفيتي ، الذي كان آنذاك في ذروته ، بعد أن بدأ الزعيم الصيني الراحل « ماوتسي تونج » الثورة الثقافية العظمى .

وكان الشيوعيون المصريون ، في جملتهم - وخاصة على صعيد القيادات - قد أقروا عبد الناصر على أنه إشتراكي ، وارتضوا حل تنظيماتهم المستقلة ، ليدخلوا في التنظيم الإشتراكي الموحد - أي الإتحاد الإشتراكي - ولم يحل ذلك ، دون أن يكون هناك بعض من رفضوا ذلك ، كما أنه كانت هناك بالفعل عناصر متأثرة بالفكر الصيني ، وكانت الحلقة الماركسية الصغيرة ، التي انضمت لعضويتها لعدة سنوات ، تتفق مع الصين في نقطة واحدة من تحليلها ، وترى أن التناقض الرئيسي على مستوى العالم ، هو بين الإمبريالية ومعسكر التحرر الوطني ، وليس المباراة بين المنظومة الإشتراكية ، والمعسكر الرأسمالي ، كما كان التحليل السوفيتي يقول آنذاك .

وكنتم قد إنتظرت وقتاً طويلاً حتى نشرت « الحرية » الحلقة الأولى من دراستي « الثورة بين المسير والمصير » ، في بداية سبتمبر ، وبعد أن نشرت دراسة « محمد كشي » ، وبانتهاء نشر الدراستين ، كانت « الحرية » قد ظلت

عشر أسابيع ، تناول ثورة يوليو بالنقد ، وهو ما بدا - ظاهرياً - كما لو كان حلة نقد يساري متشدد لعبد الناصر .

وعقب نشر الحلقة الثالثة من الدراسة ، بدأت أشعر ببعض القلق من رد فعلها الذي أدركته في تعليقات من قائلتهم من الأصدقاء المشتغلين بالسياسة ، حيث بدا الأمر أمامهم تهوؤاً بالغاً ، ولم أدرك أنني بحسن نية - إن لم يكن بسذاجة - قد وطأت كابلاً كهربائياً ، وأحدثت إنفجاراً ، لم أكن بالقطع أقصده .

فبما بعد عرفت أنه كان لحركة القوميين العرب ، فرعاً قطرياً في مصر ، مسؤوله السياسي ، عام شاب حديث التخرج هو « سمير حمزة » ويضم حوالي ٢٥ من طلاب الجامعات المصرية أو من المتخرجين منها حديثاً ، وبعد مفاوضات سياسية بين « محسن إبراهيم » - أحد مسؤولي الحركة في لبنان - والسلطات المصرية ، إتفق الطرفان على حل الفرع وأن ينضم أعضائه كأفراد - إلى « منظمة الشباب الاشتراكي » ، ويعتضى هذا الإتفاق إنتخب « سمير حمزة » ، نائباً أمينها العام ، « د . حسين كامل بهاء الدين » ، وكان طبيياً خاصاً لأطفال السيد « علي صبري » ، كما دخل عدد آخر من قياداتها إلى عضوية اللجنة المركزية للمنظمة .

وكانت « منظمة الشباب » قد تشكلت قبل هذا التاريخ بعامين تقريباً ، وأشرف على إنشائها السيد « زكريا محي الدين » ، واستعان في ذلك بعدد من الماركسيين المصريين ، كان من أبرزهم المرحوم « الدكتور محمد الخفيف » ، الذي أقام عدة معسكرات تثقيفية ، تم خلالها تدريب عدد من الكوادر الشابة ، أصبحوا فيما بعد « موجهين سياسيين » لأعضاء المنظمة ، التي سرعان ، ما إحتدمت داخلها - بحكم شبابة أعضائها - معارك فكرية حادة ! .

كان التيار الرئيسي في المنظمة - الذي يسانده السيد علي صبري - يرى أن على ثورة يوليو أن تنشئ يسارها الخاص ، المعادي والرافض ، للعدوين الرئيسيين للثورة ، وهما « الشيوعيين » و « الأخوان المسلمين » ، باعتبارهما - بعد ضرب وتصفية الطبقات الرجعية - الخطر الحال عليها ، وهو ما كانت تقولهُ

صراحة أدبيات « طليعة الإشتراكيين » أو الحزب الثوري ، الذي كانت مهمته ، أن يلعب دور القيادة ، داخل تحالف قوى الشعب العامل ، الذي يمثله الإتحاد الإشتراكي ، أسوة بالدور الذي تلعبه « عُصبة الشيوعيين اليوغسلاف » داخل التحالف الإشتراكي في يوغوسلافيا ، التي كانت تجربتها ، مؤثرة كثيراً على التجربة الناصرية ! .

وأمام حماس هذا الاتجاه لتأكيد ذاتيته وخصوصيته ، وبسبب خطئه في التسوية بين موقف « الشيوعيين » وموقف « الأخوان المسلمين » ، وخطئه في إدارة الصراع معها معاً ، ومع كل منها على حدة ، فإن المعركة الفكرية المحتلثة داخل المنظمة ، شدته إلى مواقف متعصبة ، ضد الشيوعية والماركسية ، وقادت الرغبة في التميز إلى بروز الاتجاه المعادي للشيوعية داخل المنظمة ، التي كانت تضم بين صفوف موجهيها ، وبين أعضائها عدداً من الماركسيين ، كان من بينهم ، بعض أعضاء « وحدة الشيوعيين » ، الذين غادروها ، ولم يتحملوا - هم الذين تعودوا على العمل السياسي - أن يظلوا عاطلين سياسياً ، فقبلوا - على سبيل التجربة - أن ينضموا إلى « منظمة الشباب » لإستكشاف الموقف . وعن طريقهم إستطعت أن أكون فكرة عامة عن الصراع السياسي داخل منظمة الشباب ، وقرأت أدبياتها - وكان توزيعها قاصراً على أعضائها - وعرفت فيها بعد ، أن مجموعة « حركة القوميين العرب » في قيادة المنظمة ، كانت قد إعتمدت مجلة « الحرية » كأحد مصادر التثقيف ، لأعضائها وموجهيها ، وكان هذا أحد أسباب الظن الذي تولد لدى البعض ، بأن ما أكتبه ، هو عمل رضا رسمي ، بل والظن بأنني أكتبه بتكليف من « عبد الناصر » شخصياً ، كما كان - وهذا هو الأخطر - أحد أسباب شك أجهزة الأمن بأن لي صلة ما « بحركة القوميين العرب » ، وبمجموعتها في قيادة منظمة الشباب .

وبسبب طبيعة سلطة يوليو ، فإن « سمير حمزة » وبمجموعته ، سرعان ما أصبحوا محل شك وإتهام : كان الإتحاد الإشتراكي متخفاً بالصراعات ومراكز القوى والنفوذ ، وكان من بينها صراع مكتوم بين أمينه العام « علي صبري » ، والمرحوم « كمال الدين رفعت » ، الذي كان أميناً للدعوة والفكر ومشرفاً على

إصدار نشرة «الإشتراكي» نصف الشهرية ، وهي بمثابة النشرة الداخلية للإتحاد .

وبالمصادفة المحضة ، نقلت «الإشتراكي» أحد مقالاتي التي كتبتها ونشرتها في «الحرية» ، وكانت تناقش «ميثاق المثقفين» الذي وضعته أمانة الدعوة والفكر وطرحته لمناقشة عامة ، وقادني صديقان لي من الصحفيين إلى مبني الإتحاد الإشتراكي ، وهناك التقيت بكثيرين وناقشتهم ، وعرفت أن هناك تنظيماً يتبع أمانة الدعوة ، اسمه «الدعاة» ، وحضرت بعض إجتماعاته ، وأثرت بعض الإشكاليات ، كان من بينها أنني سألت المشرف على التنظيم ، عما إذا كان مباحاً القراءة في الماركسية أو دراستها ، وقد أدهشني ، أنه أخرج من درج مكتبه لافتة صغيرة ، تضم نصاً من الميثاق يقول «فكر مفتوح لكل التجارب . . لا يصد نفسه عنها بالخوف أو التعصب» ، لكن أصدقائي -الذين قادوني إلى المبني انتقدوا عقب الإجتماع -سؤالي ، وحذروني من مغبة ما فعلت ، ونبهوني ألا أعود إلى مثله ، والواقع أنني لم أعد إلى المبني ، إلا لزيارة هؤلاء الأصدقاء ، حيث كنت حريصاً على أن أستمع وأنفج ، وأن أحصل على أعداد «الإشتراكي» ومطبوعات الإتحاد ، إشباعاً لهواية متصلة عندي في الإحتفاظ بالوثائق السياسية والفكرية . لكنني كنت قد أدركت أن المكان ليس مكاني ، وأن من فيه ليسوا أهلي .

وقد عرفت فيما بعد ، أن السيد «علي صبري» ، كان ضيق الصدر ، بتنظيم الدعاة ، الذي يشرف عليه «كمال رفعت» ، فقد اعتبره محاولة من الأخير ، لإنشاء تنظيم موالٍ له ، وموازٍ للإتحاد الإشتراكي ، ومنافس لمنظمة الشباب ، التي كان «علي صبري» يعتبرها موالية له ، بحكم أن أمينها العام كان طبيب أطفاله ، كما كان «علي صبري» ضيق الصدر بالمعهد العالي للدراسات الإشتراكية ، وهو مدرسة كادر مركزية ، كان يشرف عليها «د. إبراهيم سعد الدين» ، وتستمر دورة الدراسة فيها حوالي ستة أشهر يشهدا دارسين من قيادات «الإتحاد الإشتراكي» في الأحياء والأقاليم ، ويشارك بالتدريس فيها ، عدد من الماركسيين .

وكنت قد زرت «المعهد الإشتراكي» بدعوة من الأستاذة «أمينة

شفيق» ، التي كانت تدرس آنذاك في أحد دوراته ، ولا أدري من أين حصلت على رقم تليفون عملي ، ولكنها إتصلت بي ، وأبلغتني إعجابها بما أكتب في « الحرية » ودعتني لزيارتها في « الأهرام » ، حيث تعرفت عليها وعلى زوجها الفنان « عبد المنعم قصاص » ، وعرفتني بالأستاذ « لطفي الخولي » ، وأسرة « الطليعة » وطلبوا مني أن أكتب لهم ، ودعتني أمانة لزيارة المعهد الإشتراكي ، حيث قضيت يوماً أتجول بين أبنائه ، وناقشت الدارسين ، وفيما بعد عرفت منها أنها إندفعت ، ورشّحت اسمي لكي أكون عضواً بطلية الإشتراكيين ، وبعد إجراء « التحريات » اللازمة لم يرفض الترشيح فحسب ، بل وعوّبت « أمانة شفيق » بإيقافها لمدة ستة أشهر ، لأنها تعرف امثالي من المتطرفين ! .

في حوالي ذلك الوقت ، عقدت « حركة القوميين العرب » في بيروت ، أحد مؤتمراتها وأسفر - كما قال لي فيما بعد العقيد « سيد زكي » مدير مباحث الصحافة آنذاك - عن تبنيها « للخط الصيني في الحركة الشيوعية واتخاذها موقفاً نقدياً من ثورة ٢٣ يوليو » ، ولفتت مقالاتي في « الحرية » نظر مكتب في « أمانة شؤون الأفراد » في « الإتحاد الإشتراكي » ، كان يشرف عليه الكاتب الصحفي « محمد جلال كشك » ، ويصدر نشرة يومية ، يحلل فيها ما تنشره الصحف وتذيعه محطات الإذاعة وشبكات التلفزيون المحلية ، ويوجه إليه إنتقادات إيديولوجية ، إستناداً للميثاق ، وكان من سلطته إستدعاء بعض الكتاب والصحفيين ، - وحتى الإذاعيين ! لمناقشتهم فيما يكتبون ويذيعون . وكانت تقارير الأستاذ « كشك » قد وجهت أكثر من إنتقاد إلى مقالاتي في « الحرية » بسبب جنوحها ، ونظرتها الطبقية المتزمتة ، وقد طلب من أحد أصدقائي أن يحذرنني بالمرور عليه ليناقشني فيما أكتب ، لكنني لم أسترح للدعوة ، وسألت الأستاذ « لطفي الخولي » رئيس تحرير الطليعة ، عما إذا كان « جلال كشك » يملك سلطة إستدعائي ، فأشار علي بأن أهمل الطلب ، وألح إلى أنه سوف يخاطب الأستاذ « عبد الفتاح أبو الفضل » ، أمين شؤون الأفراد بالإتحاد الإشتراكي ، والرئيس المباشر لجلال كشك ، لكي يرفع يده عني .

وكان « حسين كامل بهاء الدين » ، الأمين العام لمنظمة الشباب ، قد

ضاق ذرعاً بالأمين المساعد «سمير حمزة»، بعد أن استشرى نفوذه في المنظمة، فقد كانت اللجنة المركزية لها تضم حوالي ١٣ من زملائه في الفرع القطري لحركة القوميين العرب، فضلاً عن أنه كان مستودعاً من السيد «سلي شرف» -سكرتير الرئيس «عبد التاصر» للمعلومات - الذي كان زميلاً لوالد سمير في الكلية الحربية، وهكذا تفجر الصراع بينهما، وإتهم بهاء الدين، حمزة، بأنه يقود تكتلاً حزبياً، داخل اللجنة المركزية للمنظمة، يعمل لحساب تنظيمة الأصلي، ويوجه المنظمة في خط بعيد عن خط الميثاق، وأن التكتل الذي يقوده يعقد إجتماعات في المنازل، وينسق مواقفه، وساند السيد «علي صبري» موقف بهاء الدين، وفي اليوم المحدد لإجتماع اللجنة المركزية لمنظمة الشباب، وبعد قليل من بدء الإجتماع، دخل اللواء «حسن طلعت» مدير البحوث العامة آنذاك، وبعض ضباطه فاعتقلوا «سمير حمزة» والمتعاطفين معه من داخل الإجتماع.

وهكذا . . وفي مساء ٤ أكتوبر ١٩٦٦، بدأت حملة بوليسية ضخمة، هدفها تطهير الاتحاد الاشتراكي ومنظماته، من اليسار، فوجهت الضربة إلى المعهد الاشتراكي، وقبض على عدد من أساتذته والدارسين به، والعاملين في أجهزته الفنية، كان على رأسهم عميده «د. إبراهيم سعد الدين»، كما قبض على «سمير حمزة» ومجموعته، وقبض عليّ، وعلى كل من كان عضواً في «وحدة الشيوعيين المصريين»، وعلى أعضاء في تنظيم آخر، هو «طلبة الشيوعيين»، كان قد اتحد لوقت قصير مع وحدة الشيوعيين.

وبدأ الضرب بالفلكة للبحث عن المؤامرة ! .

استمر التحقيق معي حوالي عشرة أيام، وعلى أوقات متفرقة، كانت الأيام الخمسة الأولى هي أقصاها وأحفلها بالتعذيب، وقد دار الجزء الأول من الإستجواب حول مقالاتي «الثورة بين المسير والمصير»، وتولى التحقيق معي، في كل الموضوعات، الرائد - آنذاك - «فتحى قته» وهو الذي أشرف على تعذيبى ودون أقوالى الرائد «عصام الوكيل» الذي تولى عملية التعذيب بمعونة عدد من الخبيرين، وشهد جانباً من التحقيق معي العميد «أحمد صالح داود»

مفتش المباحث العامة بالقاهرة وقتها ، والعقيد « سيد زكي » المسؤول عن مباحث الصحافة ، وقد عرفت من « فتحي قه » فيما بعد ، أن « سيد زكي » هو الذي لفت النظر إلى خروج مقالتي عن الخط .

وقد استطعت رغم قسوة الموقف ، أن أستتج مواطن الشبهة في مقالتي ، من وجهة نظر الذين يحققون معي ، إذ كانوا يعتقدون ، أنها دعوة للعدول عن قرار حل التنظيمات الشيوعية ، كما أنها كانت تقول بصراحة ، أن ما يطبق في مصر ليس إشتراكية علمية ، وتستقد فكرة المجموعة الإشتراكية في قمة السلطة ، التي كانت أساس حل التنظيمات الشيوعية ، وقد إهتم المحقق كثيراً بالنقد الوارد في المقالات لمنظمة الشباب الإشتراكي ، وناقشني طويلاً ، فيما أقصده منه . . . وسألني عن أعرفهم من أعضاء المنظمة ، ورغم أنني كنت أعرف البعض منهم بالفعل ، إلا أنني توقيت ذكر أسماءهم ، وأشرت إلى أنني إعتمدت في معرفة فكر المنظمة من مطبوعاتها ، وأني حصلت عليها من الإتحاد الإشتراكي .

وبعد مناقشة إستغرقت حوالي خمس ساعات حول المقالات ، بدأ التحقيق الشفهي معي ، أثناء تعذيبي ، حول المعلومات ، وقد دار حول علاقتي بمجلة « الحرية » وكيف نشأت ، وعما أنقاضه من مكافآت مقابل عملي بها ، ومن حسن الخط ، أن الضابط الذي فتش مكنتي في المنزل ، كان قد حصل على ملف ، يتضمن الرسائل المتبادلة بيني وبين محسن إبراهيم ، وكانت صريحة في تأكيدتي المستمر - إلى حد التهديد بالتوقف عن العمل - على إستقلالية موقعي السياسي والفكري ، وحررتي في إبداء آرائي ، وحرية من استكتبهم في إبداء آرائهم ، ومع أنني كنت قد عملت في المجلة حتى ذلك التاريخ ، حوالي ثمانية أشهر ، فقد كانت الرسائل تؤكد أنني لم أنقاضي ملياً من المكافأة التي إتفقنا عليها ، وكانت عشرون جنيهاً شهرياً ، بل إنني لم أنقاضي هذه المكافأة على الإطلاق ، فقد إنقطعت صلتني بالمجلة ، ومُنعت من دخول مصر ، منذ التاريخ وإلى سنوات طويلة تالية .

وانتقل الإستجواب - وكان يتم بين وجبات التعذيب - إلى اللقاء الوحيد

الذي تم بيني وبين « محسن إبراهيم » ، وهو لقاء قصير لم يستغرق سوى نصف ساعة ، ودار كله حول المجلة ، وقد أدهشني أن الرائد « قته » قد سألني عن الذين قابلهم « محسن إبراهيم » إبان زيارته لمصر ، فقلت له برد فعل لم أحسن التحكم فيه :

- أظن أنه قابل الرئيس « عبد الناصر » ! .

وهورد ، عوقبت عليه ، بنقلي إلى الزنزانة ، حيث علقت في مشجب حديدي في حائطها حوالي ساعة ، إستعاذني بعدها « فتحي قته » ليواصل التحقيق معي . وكان أعجب ما تطرق إليه التحقيق ، هو إغرائي بشكل ناعم ، بأن أعترف بمن حرصني على كتابة المقالات ، وقد قال لي « فتحي قته » بركة زائدة :

- إذا كان أحد المسؤولين قد طلب منك كتابة المقالات وراجعها معك فإن ذلك يلغي مسؤوليتك ، فاذكر لنا اسمه حتى نغلق ملفك ؟ . وسألته :

مسؤول زي مين يعني ؟ .

فقال بنعومة : السيد « كمال رفعت » أو السيد « أنور السادات » ؟ ! .

وقد نفيت تماماً معرفتي بالرجلين ، ولم أكن أعرفهما فعلاً ، وإن كان السؤال قد أعطاني إنطباعاً على طبيعة الصراع على النفوذ في كواليس الحكم ، وأكد لي ، أن أجهزة الأمن ، هي الحقيقة الرئيسية الثابتة في النظام الحاكم ، وأنه لا كبير أمام سلطتها ونفوذها ! .

وحين تطرق التحقيق إلى علاقتي « بسمير حمزة » ، إشتدت وطأة التعذيب ، حتى بلغت الذروة ، وتواصل الضرب بالفلanke والسحب على البلاط ، والتعليق على مشجب الزنزانة ، حتى أعترف بطبيعة صلتي بسمير حمزة ، الذي لم أكن - لحسن الحظ - أعرفه ، وإن كان هو نفسه ، قد قال لي فيما بعد ، أنه طلب إلى صديق مشترك ، أن يدبر له لقاء معي ، والأرجح أن الرسالة وصلتني فرفضت بعد أن فقدت أي رغبة في التفرج على مزيد مما يجري داخل الإتحاد الاشتراكي ومنظماته .

ومضت ليال طويلة كنت في معظمها أظل حتى الفجر معلقاً في مشجب زنزاني ، أسمع طوال الوقت صرخات عشرات من أعضاء منظمة الشباب الإشتراكي ، الذين كانوا يضربون بالعصى أمام زنزاني ، وأنا معلق وفي شبه إغماء فيستغيثون هاتفين : أنا في عرض عبد الناصر .

وقد إنتهى التحقيق معي ، لأظل قيد حبس إنفرادي مطلق حوالي ٣٥ يوماً ، عوملت خلالها معاملة حرف (ج) ، وظل « عاصم الوكيل » يضربني بالعصي على أقدامي ، قبيل الإفطار والغذاء والعشاء ، وهو ما أكد لي أن هناك جهة ما ، تشعر بالغيط مني ، وكان « فتحي قته » قد قال لي في اليوم الأخير من التحقيق :

- أنا قلت لهم من الأول أنك هايف ومفيش حاجة وراك مصدقونيش !

ولم أسأله عن هم ، ولا عن « الحاجة » التي كانوا يظنون أنني ورائها ، لكنني لحظتها فقط ، إكتشفت ، أنني بسذاجة - وربما بحماقة - مارست ما أظنه حربي ، فلدست بأقدامي أسلاكاً عارية كثيرة ، وأحدثت إنفجاراً لم أكن أفصده ! .

وهذا هو نص دراستي « الثورة بين المسير والمصير » التي لم تكن آخر ما ارتكبت من حماقات^(١) :

(١) المسير الثوري وحتمية الإنتهاء الطبقي

ما أكثر القضايا التي تستقطب انتباه هذه اللحظات من عمر ثورة يوليو . إن ركاباً هائلاً من التفاصيل الصغيرة والقضايا الفرعية يتضمن إغراء شديداً ، ولكنه لا يؤدي إلى شيء ذي قيمة . والذين يصرون على إستيعاب الظاهرة الثورية في مصر إستيعاباً متكاملأ ، يقلقهم إلى حد المرض ذلك

(١) قال الرئيس عبد الناصر ، لبعض من حاولوا التوسط لي عنده ، للإفراج عني ، أن المقالات ، كتبت بأسلوب استعلاطي ، ويروج من خارج النظام ، أي معادية له ! .

التناقض الواضح بين المسير الثوري وبين المصير الذي قد يقود إليه ، ومن هنا فهم يصرون قضيتهم في أسئلة حول هذا المسير : ما هي خصائصه ؟ ومن أي المناهج يأخذ قواه المحركة ؟ وإلى أي مصير تقوده أقدامه ؟ . والقضية عندهم لها من العمومية ما يستوعب كافة التفاصيل والتفريعات - التي تستدعي الإنتباه ، ونحن ندخل العام الخامس عشر من عمر الثورة - في تناقض مفهوم . . وليس العكس صحيحاً .

أمامنا في البدء تقييم للموقف يعتقد أصحابه أنه يجيب على الأسئلة المطروحة ، ونحن مطالبون بأن نتغلب على غثاء القول ، لأن خطورته تدعو إلى إحتماها ، بل تحتم ذلك . أن هذا التصور يؤكد أن أقساماً كبيرة من المنتظرين والمنتظرين ينشرون الإصابة « بالغرور الثوري » كمرض معد وحيث . وهم ينشرون الإصابة على مستويين :

● في المستوى الأول يضعون الإنجازات التي حققتها ثورة يوليو ، في موضع المقارنة مع الأوضاع التي كانت قائمة قبل الثورة في مصر وفي الأمة العربية ، أو موضع المقارنة مع المحاولات الإصلاحية التي قامت بها تجارب تمثل ذكاء الثورة المضادة وحرصها على الإستمرار . وكان حصاد المقارنة تلال من الأرقام يكفي تأملها لتزايد الشعور بالرضى ، الذي ينقلب مع التحليل ، إلى ثقة متزايدة بالذات ، تتعدى حدود الثقة الدافعة إلى العمل ، إلى الثقة التي قد لا تحسن تقدير ظروفها ، أو التي قد توهم بأن ما أنجزته الثورة ، هو آخر ما يمكن عمله . وتلك بعض أعراض الإصابة بالغرور الثوري الذي يتغذى على الإحباط المتكرر الذي ألهم تجارب الثورة العربية تجربة بعد تجربة ، بحيث أصبحت مجرد القدرة على الفعل الثوري - ولو في أفنى مرحلة - شيئاً له قيمة لا حد لها .

● وفي المستوى الثاني : هناك من المنتظرين من يحرصون على إبراز ما يسمونه التناقض بين « ظاهرة يوليو »^(١) وبين ما كشفت عنه التجربة الإنسانية

(١) كان وصف ثورة يوليو بـ « ظاهرة يوليو » أحد الموضوعات التي دارمى حولها تحقيق مرهق ، إنطلاقاً من -

من منهج إشراكي علمي يفسر ظواهر المجتمع ، ويستوعب قوانين تطوره . وكل ما يعني هؤلاء هو الإعلان بأن « ظاهرة يوليو » ، دليل على إفلاس المنهج العلمي ، وصولاً إلى ضرورة شق طريق ثوري شديد الخصوصية ، يهمل تماماً ، بل يعادي ، الفرضيات الأساسية التي يطرحها هذا المنهج ، ويصوغ في النهاية « الطابع القومي الخاص لتجربة يوليو » . الذي يصل « الغرور » أحياناً إلى حد وصفه بأنه « مسار جديد تماماً لقضية الثورة » ، ليس في مصر ، ولكن في المعمورة !

وليس إنتشار هذه العدوى الخبيثة دليلاً على جهل هذه الأقسام من المُنظِّرين والمتنظرين ، ولكنها دليل على أن فكر الثورة في مصر لم يصغ بعد صياغة متكاملة ، وهذا هو ما يسمح بتفريغ هذه الأمراض وتزايد أعداد المصابين بها .

والمشكلة الحقيقية هي أن هذا المرض يصيب كثيرين ممن قد يكونون بالفعل في معسكر الثورة ، دون أن يجدوا من يصددهم عن دعوهم أو يعالجهم من مرضهم أو يفتح أعينهم على أن ما يقولون يمثل موضوعياً وجهة نظر أعداء الثورة ، بل ويقلل بالفعل ، من حجم ما أنجزته ظاهرة يوليو ، فالمقارنة الرقمية بين الثورة وما كان قبلها تنطلق من تصور بأن ظاهرة يوليو إستمرار للمجتمع القديم ، وإمتداد معاصراً لتركيبية الإجتماعي وهي فكرة تقلل من قيمتها وتهبط بمستواها ، خاصة حين يصل إنزلاق المتنظرين إلى الحد الذي قارنوا معه « ظاهرة يوليو » « بالظاهرة السعودية » و « بالظاهرة الهاشمية » أيضاً .

وعلى عكس هؤلاء ، فإن الذين يصرون على أن الظاهرة نفسها أصبحت تتضمن إمكانية موضوعية وضعتها على عتبة التناقض الرئيسي مع المجتمع القديم ، بحيث أصبحت مطلالية بأن تقتلع من الأساس كل جذوره ، يطالبون بأن يكون فهمنا لها وتقييمنا لما أدته ، مرتبطاً تماماً بالطموح الثوري الذي

= تفسير يرى أن إستخدام هذا التوضيف ، يعني أنني أنكر صفة الثورة عنها ، ولا يكر ذلك بالطبع ما قصدت إليه ، ولكي قصدت أن أحدد خصوصيتها ، وقد عرفت من بعد ، أن إستخدام هذا المصطلح ، كان مصدر إستغزاز لا حذره ، في دوائر الحكم .

تستهدفه ، والذي ينبغي أن ينطلق من موقع طبقي واضح تماماً والخطر الأساسي لإفتراد مثل هذا التصور ، هو أن نفتقد إلى إستراتيجية ثورية طويلة المدى وأخرى قصيرة . أو أن نظل ندور في إطار المألوف واضعين أملنا كله في مبادرة القيادة السياسية وحصيلة حساباتها للواقع .

وأيضاً فما أخطر التصور اليميني القائل بأن ظاهرة يوليو الثورية هي التعبير عن تناقض الاشتراكية العلمية ، مع الواقع المصري ، وعدم صلاحيتها للتطبيق فيه ، وهو تناقض ينفخ اليمين فيه ، وهدفه أن يعرقل الثورة ، معتمداً على إثارة التمرعات البطولية القائمة على السعي للتميز بهدف التميز ، ولهذا فإن الإلحاح المبالغ فيه على طرح شعار « الطابع القومي الخاص لإشراكتنا » هدفه في الواقع إجهاض ثورية الظاهرة إذ ما أسهل أن تستدرج مع هذه الإغراءات إلى دروب فرعية ، تحت فيها فتبند طاقاتها الثورية في مزيد من التجريبية العقيمة .

ذلك خطر مفهوم ، ولكن ضربته الرئيسية لمعسكر الثورة هي نجاحه في سحب اليسار إلى فكرة . إن مرحلة كاملة من الوقوع في المذهبية الجامدة ضيقة الأفق قد إنتهت بالإدانة وهذا مفهوم ، ولكن بوادر تعرض اليسار لفقدان التوازن قد بدأت ، لأن الإدانة لم تشمل فقط المذهبية الجامدة ، ولكنها تتصاعد حتى لتكاد تصل إلى إدانة أصول الفكر الاشتراكي العلمي جميعها ، بعد أن تمّعت الحدود ، بين ما هو مذهبية جامدة ، وبين ما ليس كذلك . وصحيح أن إستيعات الاشتراكيين العلميين في مصر لظاهرة يوليو ، كان مفاجئاً ، وتم عبر عمليات معقدة تماماً ، شملت خطأ في التحليل ، بسبب جدّة الظاهرة ، وطابعها الخاص ، وعدم وضوح رؤاها ، إلا أن الإنتقال من الخطأ إلى الصواب ، لا يعني أن يصبح الاشتراكيون العلميون هم ، المدافعون عن الحلول الوسطى والعمل التجريبي ، والداعين لإنتظار المبادرات العلوية وأن يشمل فكر اليسار كله إستراتيجية متعلقة بالأمنية وليس بالواقع ، وأن تحرك الخطوات في مسير ليس يدري أحد المصير الذي يمكن أن ينتهي إليه ، وأن تتضخم أخطار وفئات إجتماعية ، صنعها الوهم قبل كل شيء .

هذا كله خطر حقيقي يفرض علينا أن نعيد تقييم العلاقة الجدلية بين

المسير الثوري والمصير الثوري ، فذلك ضروري لكي لا تعطش خطواتنا ، وهو ممكن إذا ما وضعنا في الاعتبار الخصائص النوعية لظاهرة يوليو ، بهدف فهمها ، لا البرهنة على غالفنها للآخرين .

و « ظاهرة يوليو الثورية » ظاهرة نوعية خاصة ، تنبع خصوصيتها من الطابع النوعي لتطور حركة التاريخ المصري ، وذلك الإضطراب الشديد في مواجهة الطبقة وخاصة في العقدين السابقين لقيام الثورة . وطبيعة الصراع الذي نشب خلال السنوات الأولى التي طرحت خلالها الظاهرة نفسها ، وهما مصدران لحقائق أساسية تفيد في فهم الظاهرة ، منها :

ان الكتلة الكبرى من العناصر التي تصدت لقيادة الظاهرة الجديدة تنتمي إلى الفئات الصغيرة من الطبقة الوسطى ، فتلک الفئات التي كانت دائماً محرومة من حق تولي المناصب القيادية وشبه القيادية في الجيش المصري ، بحكم احتكار أبناء الفئات العليا من الارستقراطية الزراعية والتجارية لها .

ومن هنا فليس غريباً أن العناصر القيادية التي خططت - ونفذت - الثورة كانت أبناء دفعات قليلة متقاربة من خريجي الكلية الحربية المصرية ، هي دفعات ١٩٤٠ وما بعدها . ففي تلك الفترة كانت معاهدة ١٩٣٦ وقد وضعت موضع التنفيذ ، بما تضمنته من توسع في تسليح الجيش المصري وزيادة في أعداد ضباطه وجنوده ، فأتاحت أخيراً للفئات الصغيرة من الطبقة الوسطى ، فرصة الالتحاق بالكلية الحربية ، التي كانت مصدراً وحيداً لتولي المناصب القيادية وشبه القيادية في الجيش المصري وقتذاك ، وكانت قاصرة قبل ذلك التاريخ على أبناء الارستقراطية الزراعية والمالية ذات الأصول الشركسية أو التركية .

● وهناك الخريطة السياسية لإنتهاءات هذه العناصر سياسياً أثناء الإعداد للثورة وهي متعددة الألوان ، ولكنها جميعاً تظل في إطار الحركات السياسية التي ولدتها مرحلة الغضب ، عندما تمردت الفئات الصغيرة من البرجوازية المصرية على الفئات الصناعية والتجارية التي قادت ثورة ١٩١٩ ، بسبب مواقفها المهادنة تجاه قضية التحرر من الإستعمار وطفغان القصر ، لتصوغ بوتوبيا جديدة هي مزيج من التعصب الديني والإحياء الفرعوني والإشتراكية العلمية . ولكنها في

جعلتها دليل على ذلك الحس الطوباري الذي تتميز به البرجوازية الصغيرة .
والمشارك بينها ، هو أنها كانت تعاني من رغبتها في تغيير الأوضاع الاجتماعية
دون مفاهيم واضحة أو محددة لهذا التغيير ، وهي تهدف بدرجات متفاوتة إلى
إحداث إنقلاب اجتماعي ، وهي في الأغلب الأعم قادرة على نشر السخط بين
الأقسام الكبيرة من الجماهير ، ولكنها عاجزة عن تنظيم هذه الجماهير ، لعدم
وضوح فكرها أحياناً أو لتقطع نفسها الثوري ، وعدم تصاعده في مسار ثابت .
والمؤكد أن هذه الحركات لم تستطع أن تستوعب طويلاً - في إطار تنظيمي -
العناصر الساخطة في الجيش . فقد كانت أوعيتها التنظيمية مهلهلة ، ولكنها بلا
شك تركت تأثيرات متعددة في « أولاد الأفندية » الذين دخلوا الكلية الحربية في
سنوات ما بعد العام ١٩٣٦ لذلك أثر الضباط الاستقلال بعمل تنظيمي أكثر
فاعلية وأكثر قدرة على تنفيذ مطامعها .

● ولعل السنوات الأولى التي شكلت طفولة الظاهرة الجديدة هي أكثر
السنوات دلالة على طابعها . إن الخطوات لم تكن مضطربة فقط - كما يلاحظ
« الزوجان لأكويتر » في كتابها عن « تحول مصر » - ولكنها كانت - أحياناً -
متناقضة ، لذلك كانت الضربات توجه في كل الاتجاهات ، وتصيب مختلف
الفئات ، ولم يكن هناك من قائد للعمل السياسي يومذاك سوى حلم
« طوباوي » عن مجتمع تنفذ فيه الشعارات التي كانت تسود الشارع طوال
العامين السابقين لثورة يوليو : « الإصلاح » ، و « التطهير » و « القضاء على
فساد أداة الحكم » و « القضاء على الرشوة المحسوية » . بل أن المبادئ الستة
نفسها كانت تعبيراً عن ذلك الحلم ، ففي داخلها كان هناك العجز عن رؤية
مغزى السيطرة السياسية لرأس المال ، لذلك ساد ظن ، بأن من الممكن إقامة
حكومة لا تخضع لسيطرة رأس المال ، رغم أنه يسيطر على الاقتصاد ، ولم تكن
الوسائل محددة ، ربما كانت العدالة الاجتماعية كشعار في ذلك الوقت لا تعني
أكثر من مجرد مجموعة من الإصلاحات مع بقاء التركيب الاجتماعي كما هو .
أما بقية الشعارات فلم يكن هناك اختلاف عليها بين فئات المجتمع ، فالجميع
يريدون جيشاً وطنياً قوياً ، ويريدون تحرير مصر ، ويساندون مطلب إقامة حياة
ديمقراطية سليمة . وكانت القضية هي مدى شمول هذه الشعارات ونوعية

محتواها ، وعكس هذا الغموض في المفاهيم حقيقة هامة هي : أن قيادة الظاهرة الجديدة لا تنتمي إلى المواقع الطبقية الرئيسية في المجتمع ، وإنما تنتمي إلى تلك الفئات الهامشية التي لا قضية طبقية حقيقية لها ، ومن هنا نشأ لدى قادة الثورة تصور بأن حزب الوفد - حزب البرجوازية التقليدية - يمكن أن يتخذ مثل هذه الأهداف ، ولولا رفضه لبعض الشروط لكان قد تسلم القيادة من الضباط الأحرار ولدخلت ثورة يوليو في إطار الإستمرار المعاصر للبناء البرجوازي .

● وفي الثمانية عشر شهراً الأولى ، أخذت الظاهرة الجديدة فرصة العمل الهادئ نوعاً ، ذلك أن مقاومة طبقية حقيقية لما تريد لم تتحرك ، لأنه لم يكن معروفاً ماذا تريد ؟ ربما حاول واحد أو أكثر من الإقطاعيين الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي المقاومة ، لكن ذلك على أي الأحوال لم يصنع حركة مقاومة متناسقة . وسادت حالة من السكون الظاهري ، تموج من الداخل بكثير من الصراع المكتوم . كانت كل الفئات الإجتماعية والسياسية تحاول إستلاب القيادة الجديدة إلى صفها ، وحين فشلت هذه المحاولات انفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ ، التي كانت تعبر عن قلق جميع الفئات الإجتماعية والسياسية وعن رغبتها في تحديد واضح لحالة سياسية بلغت من عدم التحدد ، حدّاً جعلها مصدرأ للقلق وخوف الجميع . وليس هناك أغرب ولا أكثر تناقضاً من التوصيفات التي صنعت بها الأحزاب السياسية القديمة الظاهرة الجديدة ، فهي « فاشية عسكرية معادية للطبقات الشعبية » عند البعض ، وهي « حركة شيوعية ملحدة » عند الآخرين ، وأيضاً فهي تعبير عن « سيطرة رأس المال الأجنبي المتحالف مع الإستعمار » ، كل هذه الصفات لا تكشف عن قحط الفكر السياسي لهذه الفترة ، بقدر ما تكشف عن مدى الإرتباك الفكري والسياسي الذي حيرت به سلطة يوليو كل الفئات .

وحين تفجرت أزمة مارس ، فإن الجماهير الشعبية لم تتحرك حركة موحدة مع أو ضد الظاهرة الجديدة ، ولم تعكس رضاء كاملاً عن القيادات السياسية المعارضة يومذاك . ان الجبهة العريضة التي ضمت الأحزاب السياسية القديمة

من الأخوان والشيوعيين حتى الأحزاب التي كانت تمثل كبار ملاك الأراضي ، وأخذت موقفاً معادياً فطالبت بإطلاق الحريات الديمقراطية ، وعودة الجيش إلى ثكناته ، ولكن الجماهير الشعبية تحركت حركة عفوية لكنها لم تتحرك خلف هذه الجبهة ، وهي أيضاً لم تكتشف طريقاً آخر ، لذلك تناقضت مواقفها ، تحرك بعضها تحت ستار الجبهة ، بينما تحرك قسم آخر لتدعيم مجلس قيادة الثورة ولعب دوراً حاسماً في إنهاء الأزمة .

● ولا بد أن نقف هنا عند نتيجة حاسمة لأزمة مارس ، تلك هي خروج الجيش من حلبة الصراع السياسي المباشر^(١) وهذه النتيجة تؤكد عدم صحة ما يذهب إليه البعض من أن الجيوش أصبح لها في العصر الحديث قدرة متزايدة على قيادة العمل السياسي التقدمي ، وأن وضعيتها التاريخية قد تغيرت . كما أنها توضح أسباب عدم وقوع « ظاهرة يوليو » في منطوق الانقلابات العسكرية التقليدية والمغامرات السياسية التي تقوم بها الجيوش في العالم منذ الحرب العالمية الثانية والتي تنتشر في المشرق العربي بصورة متزايدة . لقد عزل الجيش عن الصراع السياسي المباشر ولم يعد طرفاً فيه منذ أزمة مارس ، إذ ألزمته السلطة النابعة أصلاً منه موقفه الطبيعي كجزء من جهاز الدولة . وقد نجحت ظاهرة

(١) تأملت هذه الفكرة ، فيما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والصراع بين « الشير عبد الحكيم عامر » والرئيس « عبد الناصر » ، فبدت غير صائبة تماماً ، أو هي حقيقة ناقصة ، وفي كل الأحوال فلم يمكن مكنناً ، ذكرها أو نشرها ، والواقع أن الجيش خرج من حلبة الصراع السياسي المباشر على السلطة ، حين اختار عبد الناصر صديقه عبد الحكيم عامر ، لقيادته ، وتأييده ضد أي انقلابات ، وضمان ولاءه للثورة ، وبذلك حال بين المجموعة التي قادت الثورة يوم ٢٣ يوليو ، وبين إستخدام الجيش للقيام بانقلابات ، لكن ذلك لم يحل دون قيام الجيش بدور سياسي رئيسي ، إذ الواقع أن نفوذ المؤسسة العسكرية كان قوياً في حياة مصر الناصرية ، ولم يتكشف ذلك إلا حين انفجر الصراع المكثوم بين « عامر » و « عبد الناصر » . وكان « عامر » يتمتع ، كما قال لحاشيته ، بعد الهزيمة ، وقبل وفاته أنه الوحيد القادر على موازنة « ديكتاتورية عبد الناصر » ، بسلطة ونفوذ الجيش (!!) . ولم يعد سراً ، أنه كان واضحاً بأن يكون الجيش هو حزب الثورة الحقيقي ، فهو مصدر الكوادر التي تلعب الأدوار السياسية من رؤساء الوزارات إلى الوزراء إلى المحافظين والسفراء ورؤساء المدن ورؤساء المؤسسات الصحفية ، لذلك كان « عبد الحكيم عامر » ساعطاً على إنشاء الاتحاد الاشتراكي ، وكان يعتبره مؤسسة مدنية منافسة للمؤسسة العسكرية في سلطاتها .

يوليو في ذلك نجاحاً كاملاً واعتمدت في تدعيم سلطتها ، على المنطق الطبيعي وهو حركة الفئات الاجتماعية في إطار توازن مفترض .

● وكان بروز قيادة « عبد الناصر » في هذه الفترة عاملاً له أهميته الشديدة . إذ كان « عبد الناصر » هو العقل التنظيمي لحركة الضباط الأحرار . وتشير الوثائق التي نشرت عن هذه الحركة ، إلى أن « عبد الناصر » قد رفض الإستجابة لكل المغريات التي كانت تفرزها مرحلة السخط . فقد رفض الإرهاب الفردي ورفض الإغتيالات السياسية كأسلوبين متشربين يومذاك ، ورفض الذوبان في التنظيمات الساخطة ، وإن كان قد حرص على تنظيم إتصالات بينها وبين حركة الضباط الأحرار . وبظهور قيادة « عبد الناصر » تبلور الموقف أكثر ، وتحددت إلى درجة أكثر المطامح الكبرى للظاهرة ، صحيح أنها لم تصل إلى تحديد موقف متكامل ، ولكنها تحركت خطوات إلى الأمام .

● ولكن هذا لم يكن يعني أن السلطة الحقيقية في المجتمع كانت بلا محتوى ، فقد كانت هناك العناصر البرجوازية الجديدة التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تعاني معاناة كاملة من سيطرة كبار ملاك الأراضي سياسياً ، ومن رحلة رؤوس الأموال إلى الإستثمار في الزراعة وإهمال الصناعة . وكانت تعاني أيضاً من ضغط الكومبرادورين الذين يشاركون رأس المال الأجنبي ، وكانت ترتعب من الإنتفاضات العفوية للجماهير ، والخلاصة أنها كانت تطمح إلى نظام جديد لا إستعمار فيه ولا ملك ولا شعب أيضاً .

وقد تلقفت هذه الفئات فكرة « المجتمع القوي الذي يسيطر عليه الرخاء » والتي عبرت عن الطموح الثوري لظاهرة يوليو ، وتقدمت تؤكد أهليتها لصنع هذا التقدم . ولأن النموذج الرأسمالي التقليدي ، كان ما يزال يجتذب الإهتمام في ذلك الوقت ، وكانت الدولة القوية التي يرفز عليها الرخاء واقعاً صنعه هذا النموذج في عديد من دول العالم ، فقد أخذت البرجوازية الجديدة فرصة تجريب أسلوها . ولأن قيادة يوليو السياسية لم تكن متمية سياسياً أو طبقياً لهذه الفئات فقد كانت هناك دائماً مسافة ، وإختلاف ، ثم تناقض .

وكان موقف الإستعمار - وبالذات الأمريكي - من قيادة الظاهرة الجديدة عاملاً له أهميته في إنتاج الأمور ، فالعداء للإستعمار بمفهوم رومانسي يتمثل في الإحساس المتزايد بالذات الوطنية - وهو المفهوم الذي ساد بين قيادة يوليوس ، ذات الأصول البرجوازية الصغيرة - لم يمتثل طويلاً المنطق غير اللائق الذي جرت به المحاولات الإستعمارية لإحتواء الظاهرة الجديدة ، وعبر عمليات معقدة من الفعل ورد الفعل كان أسلوب الوصول إلى الرخاء يتحدد في صورة تتجدد :

- أخذت رؤوس الأموال الأجنبية فرصة لتجريب قدرتها على صنع الرخاء ، فرفضتها لا تعقفاً ولكن خوفاً .
- أما البرجوازية المصرية فكانت منذ أمد قد توقعت في أنشطة صناعية محددة ، تعطيتها أرباحاً متزايدة نتيجة لإنخفاض التركيب العضوي لرأس المال ، ولم تكن لديها رغبة في أن تغامر في صناعات ثقيلة لذلك رفضت المشاركة في تمويل مصنع للحديد والصلب ، أو للكيمياويات أو غيرها من الصناعات الأساسية ، فمصانع النسيج والعقارات ، والأنشطة الطفيلية ، أكثر ربحاً بالتأكيد وأقل خسائر . ولكن العقارات ومصانع النسيج لا تصنع التقدم ، ولا تصنع الرخاء الذي يحلم به أولاد الأفندية ! .

● وهنا تبرز فكرة التنمية الإقتصادية في خفوت وعلى إستحياء ، وإذا كان رأس المال الأجنبي خائف ، والمحلي ضعيف ، فسوف تتقدم دولة الظاهرة لتصنع الرخاء بالتنمية عن طريق الإقتراض من السوق الوطنية ، وبقانون يفرض على الشركات القائمة ، أن تساهم بجزء من أرباحها في مشروعات الصناعة الثقيلة التي تطرح الدولة أسهمها للبيع ، وتُدعّر البرجوازية المصرية ، ويصبح « عيود باشا » :
- إنها ضريبة الدم .

ولكن شركاته تصدر ميزانيات مزورة لكي تؤكد أنها تخسر ، فتتهرب بذلك من القانون الذي حتم أن تشترك كل المنشآت الإقتصادية بـ ١٠٪ من

صافي ربحها في التنمية . وتتطور فكرة التنمية لتصبح « التخطيط الشامل والبرمجة الكاملة » دون أن يكشف قادة يوليو التناقض البديهي بين التخطيط الشامل وبقاء الملكية في إطار الحقوق الخاصة المكفولة بالحماية . ومنذ حرب السويس ، وقيادة يوليو ، ترفض تسليم ممتلكات الأجانب والأعداء التي مصرتها إلى البرجوازية المحلية رغم إلحاحها ، ومع ذلك تسللت إليها عناصر من هذه البرجوازية لكي تديرها ، فقط وعندما أقلقت مواقع رأس المال فكر ظاهرة يوليو ، أكثر مما تطبق ، وحين ثبت لها أنه لن ينمى ، ولن ينشئ صناعة ، وأنه يهدد مشروعها بالإغيار ، إكتشفت التناقض بين التخطيط الشامل وبين بقاء الملكية حقاً مصنوناً ، عندئذٍ كان لا بد من الإصطدام .

● ولم تكن الجماهير الشعبية خارج الحلبة تماماً ، أو داخلها تماماً ، فمن البدء كانت أحلام قيادة يوليو ، في مجتمع متقدم تتجاوب مع أحلام الجماهير ، وكانت هناك مكاسب متجددة قد حصلت عليها . إن البرجوازية رغم أنها قد أخذت الفرصة لتجريب أسلوبها لم تنجح تماماً في عزل قيادة يوليو عن الجماهير ، ومن هنا تمتعت بمستوى من الخدمات ذات فاعلية أكثر . ولكن أخطر ما نجحت فيه البرجوازية هو أنها حرمت الجماهير حق التعبير السياسي المنظم ، كان الخوف من مواقع الجماهير يرعب البرجوازية ، وليس غريباً أنها كانت أكثر العناصر تهليلاً لإسقاط المؤسسات الليبرالية التقليدية : الدستور والبرلمان والأحزاب والحجر على الحريات ، ولا شك أن كثير من تلك المؤسسات كان قد تلوث بدرجة تدعو إلى عدم البكاء عليه ، لكنه غاب بلا بديل . لذلك ظلت البرجوازية تمارس نشاطاتها من خلال مؤسساتها الاقتصادية المعروفة : البورصة والشركات واتحادات الصناعات . بينما كانت الجماهير تشق الطريق في إصرار للتعبير عن نفسها .

● وكانت قرارات يوليو ١٩٦١ التي ضربت حق الملكية ضربة موجعة هي خاتمة المطاف لتلك المرحلة . كان قد تأكد أنه لا مفر من الإصطدام الحتمي بوحدة من طبقات المجتمع ، بعد أن وعت قيادة يوليو أن الرخاء هو قضية طبقية شأنه شأن كل الأشياء . وهكذا صاغت ظاهرة يوليو رؤيتها التي عبرت

عن نفسها بعد ذلك في «الميثاق الوطني» ، وأعلنت أن البرجوازيات القومية في المستعمرات لم تعد قادرة في الظروف العالمية المعاصرة على صنع التقدم .

وصدرت قرارات يوليو ١٩٦١ تخضع الجماهير الشعبية إلى حد التدليل فخصصت للعمال ٢٥ ٪ من أرباح المنشآت الصناعية وقللت ساعات العمل ، رغم أن هذا يتناقى مع متطلبات التنمية نفسها .

وعاملت - مع ذلك - رؤوس الأموال التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة معاملة رحيمة ، فقررت لها التعويضات الكاملة . وفقط ، وبعد كارثة الانفصال ، تقطعت الخيوط تماماً بين قيادة يوليو ، وبين مختلف الفئات الاجتماعية التي كانت صاحبة النصيب الأوفى قبل ذلك . وبدأ البحث عن وعاء تنظيمي يضم الطبقات التي استطاعت أخيراً أن تؤكد أنها الوحيدة القادرة على تحقيق أحلام يوليو وبدأ البحث عن فكر ، يعبر عن هذه الفئات ، ويحشد لها صفوف الثورة ويرسم لها خطوات العمل القادمة .

● وعندما صدر بيان ٤ نوفمبر ١٩٦١^(١) الذي حدد خطوات العمل السياسي المقبلة ، بدأت ظاهرة يوليو تدخل عَصراً جديداً من تاريخها . . لم تكن كل الظروف مهيأة . . كانت البرجوازية قد نجحت طوال سنوات في حرمان الجماهير من التنظيم السياسي والاقتصادي ، كما نجحت في تشويه الفكر الاشتراكي تشويهاً مفرطاً ، من خلال الصحافة التي كانت تملكها وتوجهها ومن خلال بعض المعارك السياسية الداخلية والعربية ، وهكذا تشكلت اللجنة

(١) هو بيان سياسي صدر بعد أسابيع من فك الوحدة المصرية السورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وفيه أعلن عبد الناصر ، عن تشكيل لجنة تحضيرية تكون مهمتها ، الإعداد لمؤتمر قومي عام للقوى الشعبية ، على أساس قاعدة « الحرية لكل الحرية للشعب . . ولا حرية لأعداء الشعب » ويختص هذا المؤتمر بمناقشة ميثاق للعمل الوطني ، وهي الخطوات التي نفذت في شتاء ١٩٦١ ، والشهور الأولى من عام ١٩٦٢ ، حيث اجتمع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢ ، وتلى عليه عبد الناصر الميثاق ، ودارت مناقشات حوله ، إنتهت بإقراره ، مع وضع قيود حادة عليه .

التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية من عناصر لا تاريخ سياسي لها ، وطرحت مفهوماً مضحكاً للإشتراكية ، ووضعت أسس إنتخابات المؤتمر وبدى في إعداد مشروع الميثاق ، الذي كان مقررأ ، أن يناقشه المؤتمر وأن يقره ، باعتباره ، برنامج يوليو ، أو فكرها ، أو عقدها الإجتماعي . .

٢ - الفكر الثوري وعنة الإنزلاق الطبقي :

إنتهى المسير الثوري بعد عشر سنوات من عمر ظاهرة يوليو ، إلى حتمية الإنتهاء الطبقي وصولاً إلى الرخاء ، لكن هذه الحتمية لم تتخلص تماماً من الطابع الخاص للمسيرة التي شكلت طابع الظاهرة ، والذين ينظرون لظاهرة يوليو باعتبارها قيادة سياسية متفتحة فقط يخطئون في إدراك ما أحاط ومحيط بها من صعوبات ، وإذ كانت القيادة قد لعبت دور له خصوصيته ، فإن مسار الظاهرة كان يخضع للحركة الدينامية للمجتمع ، التي لا يستطيع أحد أن يتحكم في مسارها بمجرد مشيئته^(١) .

وهكذا كان طبيعياً ، أن تنتقل ظاهرة يوليو ، إلى البحث عن طبقات تنتمي إليها ، وهي عملة بكل رواسب ماضيها . ولأن عديداً من الأفكار غير الطبقيّة كانت قد دخلت في إطار الخبرة السياسية للظاهرة ، وأسلوباً خاصاً للعمل السياسي كان قد تكون ، ولأن فئات إجتماعية كان وزنها قد إزداد ، كما زادت قدرتها على التأثير السياسي في غياب الحركة الطليقة لبقية الفئات ، ولأن الإنتهازية الفكرية والإتجاهات الموعلة في اليمينية كانت قد خلقت مناخاً من التعصب ضد التراث الفكري للإنسانية دون أن تجد من يصدها عن دعواها .

(١) هذه الإشارة ، وإشارات سابقة ونالية كثيرة ، أوردتها هذه الدراسة تلمح وترد على فكرة كانت سائدة في أوساط الماركسيين المصريين والعرب ، في النظر إلى ثورة يوليو ، وهي فكرة « المجموعة الإشتراكية في قمة السلطة » ، إذ كان هناك وهان مبالغ فيه على عبد الناصر شخصياً ، وعلى دور قيادته - التي كانت عند أصحاب هذا الرأي تضم أشخاص آخرين في قمة السلطة ، كان البعض يعتبر عبد الحكيم عامر منهم - في دفع مصر إلى الإشتراكية . وكانت هذه المبالغة في تقييم دور قمة السلطة في الإنتقال إلى الإشتراكية ، موضع نقد شديد في أوساط الشباب من الماركسيين المصريين ، لعل هذا أول تعبير يكون قد نشر آنذاك عنه .

فقد كان طبيعياً أن تكون المرحلة الجديدة صعبة ، وشاقة!

وهكذا تقدمت ظاهرة يوليو ، لتنتمي للعمال والفلاحين ، فلم تجد أمامها تنظيمات طبقية واضحة ، بعد أن فقدت هذه التنظيمات ، وجودها الفعلي وتأثيرها على جماهيرها ، وصلتها بهم ، وهي صعوبة واجهت اللجنة التحضيرية التي أنيط بها تحديد الفئات التي يمكن أن تدعى لإنتخابات ممثلين لها في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، إذ فشلت اللجنة في أن تحدد من هم أعداء الشعب - على النحو الذي عاجله مقالنا بالعدد ٣١٨ من « الحرية » - ولأنها لم تكن تحمل أي مفهوم طبقي واضح ، فقد فشلت أيضاً في تحديد من هو الشعب . وحددت اللجنة أعضاء المؤتمر بألف وخسمائة عضو ، ووضعت معايير رياضية غريبة ، إنتهت منها إلى توزيع مقاعد المؤتمر ، بحيث خص « القوى الشعبية الأصلية » بالمفهوم الاشتراكي لها ، فئات هذ المقاعد .

فقد إختص الفلاحون والعمال مثلاً بـ ٤٥ ٪ من المقاعد ، ولكن توزيع هذه النسبة جاء غريباً ، ففي القطاع الفلاحي خصص ٢٦٥ مقعداً - أي بنسبة تصل إلى ١٥ ٪ من جملة أعضاء المؤتمر - لممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية ، وهذه الجمعيات كما جاء على لسان بعض أعضاء المؤتمر أنفسهم « يسيطر عليها كبار الملاك ولذلك فإن كل الذين فازوا من أعضائها في المؤتمر هم كبار الملاك » .

أما في القطاع العمالي فقد أجريت الإنتخابات من خلال النقابات بوضعيتها التي كانت موجودة عليها يومذاك ، والتي تعرضت لنقد شديد بعد ذلك لحيادها المريب بين العمال وأصحاب الأعمال ، فضلاً عن أنها كانت تضم كل العاملين في الوحدات الإنتاجية سواء كانوا يعملون عملاً ذهنياً أو يدوياً .

وكانت الفئات الوحيدة التي تملك منظمات حقيقية وفعالة في تلك المرحلة هي ما يعرف بالرأسمالية الوطنية (غير المستغلة) ، وكانت ممثلة في الغرف التجارية وإتحادات الصناعات ، وقد خصها ١٠ ٪ من مقاعد المؤتمر . أما بقية المقاعد فقد خصصت لأنشط المنظمة في مرحلة تسودها شعارات لا طبقية ،

وهي شرائح الانتلجنسيا البرجوازية التي تغلب عليها عقلية البرجوازية الصغيرة ، ومنها المهنيين كالمهندسين والأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات وأئمة المساجد ، والصحفيين والكتاب .

وهكذا شكلت المنظمات الوُسْطية مركز الثقل في المؤتمر : النقابات المهنية وموظفو الحكومة وموظفو الشركات ، وهيئات التدريس بالجامعات والطلبة والمنظمات النسائية المهلهلة . وفي البرامج التي سادت أثناء معركة انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كان واضحاً أن ممثلي الرأسمالية الوطنية أنضج سياسياً ، وأن فهمهم للمهمة الملقة على عاتق المؤتمر كان واضحاً ، وتعبيرهم عن مصالحهم كان صارخاً ، وكان ممثلو العمال والفلاحين دليلاً حياً على مدى حرمانهم الفكري والسياسي كنتيجة حتمية لإنضغاطهم إجتماعياً . أما ممثلو المنظمات الوُسْطية فقد رفعوا مطالب إقتصادية تافهة تدل على مدى تشوش فكرهم . ومع هذا فقد كانوا العنصر الحاسم في بلورة إتجاهات المؤتمر .

وهكذا جاءت الإتجاهات الفكرية التي أفرزها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (١٩٦٢) تعبيراً حقيقياً عن واقع ظاهرة يوليو في تلك الفترة ، لذلك فمن الخطأ أن نهمل دراستها فهي لا تصف واقعاً ثم تجاوزه ، كما يقول البعض ، بل إنها تعمل حتى اليوم بنشاط وفاعلية ، صحيح أن بعض الوجوه التي طرحت هذه الإتجاهات قد إختفت ، ولكن الأغلبية العظمى من الأفكار والأشخاص ، ما تزال باقية وقائمة ومؤثرة^(١) .

وثمة نقطة أخرى لا بد من التنبيه إليها ، قبل تحليل إتجاهات المؤتمر

(١) حين كتبت هذه المقالات (١٩٦٦) كانت سنوات أربع قد مرت ، على إعلان الميثاق الوطني وتنفيذه ، وكان السائد آنذاك ، أن نقلة كيفية قد حدثت ، وخاصة خلال عام ١٩٦٣ ، الذي شهد مزيداً من قرارات التأميم ، وعدول نسي عن التعويضات الشاملة عن الأموال المزمعة في ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، يقضي بتعويض لا يتجاوز ٣٠ ألف جنيه لأصحاب هذه المنشآت . وكان المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، قد ألحق بالميثاق ، تقريراً عرف بتقرير لجنة المائة ، وهي اللجنة التي كلفت بصياغة آراء المؤتمر في الميثاق ، فجاء قديماً يميناً قوياً على النص الأصلي له ، وقد أهمل هذا التقرير فيما بعد ، ومن هنا ساد ظن ، لدى أوساط الإشتراكيين العلميين والناسرين الراديكاليين ، بأنه قد تم تجاوز هذه المرحلة .

الوطني للقوى الشعبية ، فمن الظلم أن نهمل العلاقة بين مشروع « الميثاق » وبين اتجاهات المؤتمر ، فمشروع « الميثاق » كان مصاغاً بدرجة من المرونة تسمح لكل الفئات بأن تعبر عن نفسها شرحاً وتفسيراً ، والنصوص نفسها كانت مطواعة بالدرجة التي يمكن أن يستفيد منها كل من يريد إملاء وجهة نظره ، وفضلاً عن ذلك فإن المؤتمر قد أخذ فرصة تفسير أهم « المفاهيم الحاكمة » التي وردت بالميثاق : فهو الذي وضع تعريف العامل والفلاح ، وهو الذي عرف الاشتراكية العلمية . . . الخ .

ووجد فكر المؤتمر الوسطى المتحاز للتراث الفكري البرجوازي ، زاداً لهجمته اليمينية على « الميثاق » في الحملة التتريية التي شُنت على الفكر الاشتراكي العلمي لسنوات طويلة سابقة . فاتخذ المؤتمر منه موقف خصومة وقطيعة ، وعجز حتى عن الحوار معه ، بسبب الجهل المتفشي بين أعضائه بالمصطلح السياسي والفكري .

ومنذ اللحظات الأولى للمؤتمر صفق بحماس ، وبصورة حادة ومتصلة لفقرات « الميثاق » التي تعترف بالملكية الخاصة ، ومن سبل الأسئلة الذي انهل على عبد الناصر يطلب شرحاً وتفسيراً للميثاق ، ثم الكلمات التي ناقشت أفكاره ، وأخيراً تقرير لجنة المائة الذي يعتبر الصياغة النهائية لإتجاهات المؤتمر الفكرية ، وضحت مجموعة إتجاهات تلتقي جميعاً في القضاء على المضمون العمالي لإشتراكية الميثاق ، وتؤكد أن القوى « الشعبية » التي احتشدت في المؤتمر ، هي في الواقع شبه معارضة للميثاق .

● كان أول ما أثار إنزعاج المؤتمر ، هو الأمور المتعلقة بالملكية ، حتى أن عدداً ضخماً من الأسئلة التي وجهت لعبد الناصر تطلب شرحاً للميثاق كانت تطلب تأكيداً بأن حق الملكية المقدس ، لن يناله مزيد من الأضرار بعدما ناله بقوانين يوليو . وأن حريته في النشاط مكفولة . بينما كانت التعليقات الأكثر ذكاء ، تتجه إلى تفسير ما ورد بالميثاق حول هذا الموضوع ، تفسيراً يخدم هذا الهدف . كان هناك من تساءل :

- ما هي العلاقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة ؟ .
 - وما مدى إشراف القطاع العام على القطاع الخاص ؟ .
 - وكيف نضمن ألا يتحكم الأول في الثاني ؟ .
 - وكيف نترك النشاط الفردي مع النشاط التعاوني على خط تسابق واحد ، بينما يتمتع النشاط التعاوني بميزات كثيرة لا تتوافر للنشاط الخاص كالإعفاء من الضريبة والتسهيلات الائتمانية ؟ .
 - ولماذا نؤم المصانع بينما نقوم بأشراكتنا على قاعدة توسيع الملكية ؟ .
 - أليس من الأفضل أن نوزع اسهم المصانع على العمال كما نوزع الأرض على الفلاحين ؟ .
 - وما هو معنى الإستغلال ؟ .
 - كيف نحدد مفهوم العامل والفلاح ؟ ، هل يتم هذا على أساس معايير الملكية ؟
 - كيف نطبق حد المائة فدان ؟ وهل ستملك كل الفلاحين ؟ .
- وهكذا كان الدفاع عن حق الملكية المقدس صارخاً فطالب أكثر من صوت « بحماية الملكية الفردية الوطنية وتشجيعها حتى لا نعلم الحافز على التقدم ونقتل الطموح ، وذلك مع مراعاة الصالح العام للأمة وفي إطار من النظام والثقة . ولذا يجب ألا يكون القطاع العام خصماً للقطاع الخاص وأحدهما أصيل والآخر دخيل » (ص ١٨٤ من المحاضر الرسمية للمؤتمر) .
- وأكد آخرون بأن هدف الميثاق هو « تنظيم الملكية وتحديداتها وليس القضاء عليها » ، بل واستهدف مشروع الميثاق للتقدير لأن البعض فهم أنه « أعاد للقطاع الخاص غير المستغل في الصناعة إعتباره ، لكي يقوم بجانب القطاع العام بدور هام ومسؤول في عملية الإنتاج ، ولهذا أكدوا أن « التعاون وروح المحبة بين الرأسمالية الوطنية بنوعيتها - في القطاع العام والقطاع الخاص - والعمال هي الكفيلة بالقضاء على الفوارق الطبقة وتذويبها » .
- وفي المفاهيم الكلية ركز المؤتمر على وجه الإنتاج من وجود الإشتراكية ، لا

وجه العدل ، فاعتبر أن هدف الاشتراكية هو صنع التقدم والرخاء ، وتنمية الإقتصاد ، وأهمل وجهها الآخر الذي لا يقل أهمية وهو صياغة علاقات إجتماعية جديدة ، وكان منطقياً ، مع ذلك أن تسود في أهباء المؤتمر مقولة : « ان الملكية يجب أن تؤدي وظيفة إجتماعية » ، وهذا لم يعد إستعمال العمل للأجور في حد ذاته يتضمن إستغلالاً . فالمسألة عند المؤتمر هي « أخلاقية الملكية » وليس طبيعتها التي تتضمن الإستغلال كحقيقة ملازمة .

هل نبث هذه الأفكار التي تعبر عن مصالح طبقية واضحة من الفراغ ؟ . بالطبع لا ، لكنها لم تكن تعبيراً عن تكوين المؤتمر فحسب ، ولكن أيضاً ، عن محتوى الميثاق ، الذي قام على التفرقة بين نوعين من الملكية هما « الملكية المستغلة » و « الملكية غير المستغلة » . وهي نظرة مثالية وغير علمية للملكية ، نظرة أخلاقية بالدرجة الأولى ، ولهذا عولج مفهوم الإستغلال على أساس أنه مسألة نسبية ، وتميع إلى الحد الذي اعتبرت رشوة عسكري المرور إستغلالاً ، وجاء تقرير لجنة المائة - التي بلورت أفكار المؤتمر فيها عرف بعد ذلك بتقرير الميثاق - ليؤكد أنه « قد إستقامت في إشتراكتنا تفرقة هامة بين نوعين من الملكية الخاصة ، هما الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة . فإننا نسمح بالملكية الخاصة في الإطار الذي حدده « الميثاق » على أساس أن تبعد عن الإستغلال ، فنحن لا نسمح للملكية الخاصة بأن تكون أداة إستغلال » واعتبر التأميم ضرورة إنتهت وليس معاملة طبيعية للملكية ، وحدد مفهومه بأنه « ليس مصادرة بلا تعويض » .

● والنتيجة الحتمية لسيادة فكرة الملكية المقدسة ، هي المزيد من التميع الطبقي ، فلا حدود طبقية مع إعتبار الإستغلال مسألة نسبية وذاتية ، يراها كل إنسان كما يترأى له^(١) ، إن خطورة الإنزلاق الطبقي هنا ، تكمن في أن ثورة

(١) من الأفكار التلقيفية ، التي سادت في هذا الوقت ، في اعداد كوادر الإتحاد الإشتراكي ومنظمة الشباب ، والتنظيم الطليعي ، تعريف الإستغلال بأنه ما تحدد القيادة السياسية أنه كذلك ، وذلك توفيقاً لطريق الرؤية الإشتراكية التي تقول بأن الإستغلال هو الإستيلاء على فائض قيمة العمل للأجور ، وهو ما يعني أن إستخدام العمل للأجور هو في ذاته إستغلالاً ، وبذلك تنهار نظرية الميثاق ، القائمة على فكرة رأسمالية

بلا هوية طبقية واضحة ، يمكن أن تفقد حلفاءها وتتصلح مع أعدائها طالما
المواقع غير محددة وغير مفهومة . ومفهوم « الإستغلال » في تراث الاشتراكية
العلمية يقوم - كما هو معروف - على التحليل الأساسي لنشأة الرأسمالية ، وهو
فائض القيمة ، ورفض قانون فائض القيمة هو في الواقع رفض كامل للتراث
الإشتراكي العلمي ، وبقاء بجداره في أسر الرؤى الطوبارية ، لأنه يعني التميع
الطبقي في أعلى مراحل .

كيف نرفض الإعراف بقانون فائض القيمة ، ثم نتصور أننا سنصل إلى
تعريف صحيح للعامل والفلاح ؟ .

إننا بهذا نفتقد إلى الأساس العلمي الوحيد لفهم وتحليل وتصنيف
الطبقات الإجتماعية ونقر - بهذا الرفض - شرعية إعتبار العمل سلعة ،
ونقدس الإستغلال باعتبار أن هناك ربحاً « معقولاً » وربحاً « مشروعاً » ،
وهناك ربح « لا معقول » ولذلك فهو « لا مشروعية فيه » وهي فكرة لا تصدر
عن رؤية إشتراكية ، ولكنها قد تصدر عن رغبة رأسمالية في تسوية معدلات
ربح وسطية في ظروف إرتفاع التركيب العضوي لرأس المال بفعل التنمية .

وهكذا وبحكم تركيب المؤتمر ، الوسطي ، ومرونة الميثاق الزائدة عن
الحد ، هجم المؤتمر على المحتوى الطبقي للميثاق ، في محاولة لكي يظل تعبيراً
عن الطبقات المستثمرة . . وتالت التساؤلات الإستكبارية ، والإقتراحات
البرجوازية:

- هل يعني تذويب الفوارق بين الطبقات الغاء الفوارق حتى ما كان منها
ذاتياً أو طبيعياً أو قائماً على الجهد الشخصي المشروع في ظل الفرص المتاحة ؟ .

- مستغلة ، وأخرى غير مستغلة ، وهو ما وصفته في المقال الثالث من هذه الدراسة . بأنه نوع من التنكيت
الإيديولوجي . وهذا بالطبع لا ينفي إمكانية بقاء شرائح من الرأسمالية المنتجة في إطار الملكية الخاصة ، في
مرحلة التحول . وكان منظور المرحلة يقولون ، بأن علينا أن نترك للقيادة السياسية فرصة للمناورة مع
القوى الرجعية ، حتى لا نُسَفر ، وأنها تقوم بالتأميم تدريجياً ، ونحن نحدد أن هذا إستغلالاً ، يمكن
تأميمه .

- ولماذا لا يعتبر الموظفون من قوى الشعب العاملة مثلهم في ذلك مثل
الرأسمالية الوطنية غير المستغلة ؟ .

- وما معنى أن الصراع الطبقي يجب أن يحل سلمياً ؟ .

- كيف تمنع « الصراع الطبقي بكل عنفه وبكل دمويته ، وبكل عدم
أدميته ، وبكل بعده عن تقاليدنا - » سحقاً للتصارع وبعداً للتناحر » .

- إن إشراكيتنا « تؤمن بأن لا سيطرة لطبقة على طبقة أخرى ، ويجب أن نسد
المسالك والمنافذ حتى لا تنقلب الطبقة العاملة إلى حزب »

لذلك لم يكن غريباً أن تنطلق الأفكار التي تعتبر أن الفلاح هو « كل من
تظلل سماء القرية وأن العامل هو كل من تظلل سماء المدينة » لتتقل طبقات
الميثاق من الإقتصاد إلى الجغرافيا . ولأن الاشتراكية هي أساساً تنمية الإنتاج
فالمهندس الزراعي يجب إعتباره من الفلاحين « فهو الذي يفلح الأرض (!!)
ويتخذها للحصول على أكبر غلة ممكنة لزيادة الإنتاج والدخل القومي على أساس
علمي سليم . وبذلك يوفر للدولة إحتياجاتها الحيوية » .

وطالما أن الإستغلال يفهم بشكل اجرائي ، بمعنى أن المستغل هو من
مسته القوانين الضاربة لحق الملكية فقط ، فمن الممكن أن يقال أن الفلاح « هو
كل من يعيش على ما تخرجه الأرض كمورد رزق له ، سواء كان مالكاً أو
مستأجراً أو عاملاً زراعياً ، فلا ضرورة لحرمان المالك لمائة فدان من صفة الفلاح
ما دام يعيش على غلة الأرض ، وما دام القانون قد سمح له بأن يملك هذا
القدر ولم يستغل » .

وطالما أن الملكية كانت موضوعاً أساسياً للدفاع عن قدسيها فقد صدرت
صوات تفهم « تلويب الفوارق بين الطبقات » باعتباره « إسقاطاً للمميزات
الموروثة عن وراثتها لكي يكون العمل هو مصدر الثروات » .

وكنتيجة طبيعية لموقعه وموقفه الطبقي - فقد تعرض المؤتمر لحق الخمسين
بالمائة للعمال والفلاحين بهجوم مستر . . وتالت الأسئلة الإستكبارية :

- كيف تخصص ٥٠ بالمئة للعمال والفلاحين وهم ناقصوا الوعي ولا ثقافة

عندهم ؟ .

- ولماذا يتميزون بهذه الميزة التي تعطيهم مركزاً خاصاً في التنظيم السياسي ؟ الا يتعارض هذا مع مبدأ الوحدة الوطنية لا سيما وأن حقوقهم مكفولة في المجتمع .

- لماذا لا تخصص نسبة للطلبة والموظفين في المجلس النيابي ألسنا جميعاً عمال ؟ .

- ما هي الحكمة من تقسيم المجتمع لطبقات ، وكيف نقول : عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ، وأن هذا يخلق الطبقات في المجتمع (!!) ويعرقل تذويب الفوارق ؟ .

وجاء تقرير لجنة المائة ليضع مفاهيم غريبة . فقد وضع تعريف العامل والفلاح على النحو المعروف اليوم . والذي يعمل به حتى الآن في جميع التنظيمات السياسية ، إن العامل هو كل من يعمل في منشأة إقتصادية وتنطبق عليه قوانين النقابات ما عدا رؤساء مجالس الإدارات ومديري المنشآت . ومن هنا اعتبر المهندسون والأطباء والمحاسبون عمالاً . والفلاح هو كل من لا تزيد ملكيته عن ٢٥ فدناً . ولم يكن هذا غريباً ، فعندما ترفض تقسيم المجتمع على أساس الموقع من شراء أو بيع قوة العمل ، وعندما نرفض فكرة الإستغلال بإعتباره الإستيلاء على فائض قيمة ، عندما نفعل ذلك نكون قد فقدنا الأساس الإشتراكي العلمي للمفهوم الطبقي . لقد بلورت لجنة المائة مفهومها لتذويب الفوارق بين الطبقات بإعتباره « البديل السلمي لما نرفض الأخذ به من الصدام الدموي بين الطبقات » بأنه يعني « التقريب بين الطبقات بإعادة توزيع الثروات والدخول ورفع الإنتاج لضمان الكفاية ، وتكافؤ الفرص وإعتبار العمل مصدراً للثروات » ورأت أن « تحديد الملكية يستتبع بالضرورة إتساع قاعدة الذين يعيشون على عملهم وهو ما يؤدي إلى القضاء على التناقض الطبقي الصارخ الذي قسم المجتمع إلى طبقة تملك ولا تعمل ، وطبقة تعمل ولا تملك » .

وهكذا أصبحت الإشتراكية العلمية في موقف الدفاع ، أما الذي تقدم

ليهجم فهو فكر المالكين ، المتحالف مع اليمين ، بكل درجاته : التعصب الديني والتعصب القومي .. وهكذا برز في المؤتمر ، إتحاهان هجوميان :

● إتحاه يطالب بحكومة دينية ، معبراً بذلك - موضوعياً - عن الفكر السياسي للأخوان المسلمين وقد طالب أصحابه « بإعتماد في قوانيننا ، على الفقه الإسلامي وتقاليدنا العظيمة لأن فيها الكفاية » وأشاروا إلى أن شيئاً لن يجري « ما لم تلتئم كافة القوانين لتستمد حياتها من منبع واحد وهو الأديان » . وإنطلاقاً من هذا تحفظ أصحاب هذا الإتحاه بقوة على النصوص الواردة في الميثاق حول حق المرأة في المساواة بالرجل ، وطالبوا بأن تعود إلى المنزل ، وألا تعمل ، وأن تُجبر بسلطة الدولة على لبس ملابس خاصة ، وأثاروا حقوق الإرث وقوامة الرجل على المرأة ، ووصلوا في النهاية الى ضرورة توثيق وتقوية الروابط بين العالم الإسلامي . وقد أزعج هذا الإتحاه الغالب كثيرين ، ولكن واحد فقط وجد القدرة لبنة المؤتمر إلى أن « عصر القوميات هو عصر التزمين ، وهو العصر الذي تتوقف فيه السلطة عن أن تكون دينية لكي تصبح زمنية » .

ولعل البعض قد أدهشهم ، أن ينتهي مؤتمر إنعقد لكي يصوغ طريقاً للتطبيق الاشتراكي ، برفض الزمنية والقومية ، كأنما جاء ليصوغ فكر « مجتمع اقطاعي » !!

● وجاء الإتحاه الثاني ، ليؤكد على فكرة خصوصية الاشتراكية الميثاقية ، بما يجعلها تياراً وَسْطِيّاً يدافع في جوهره عن التراث الفكري البرجوازي ، وهكذا نحت مصطلح « الاشتراكية العربية المؤمنة » - بالإسلام فقط - مؤكداً أنها « إنعكاس أمين لكل تاريخنا ، بما إستقر فيه من مبادئ وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية ، مما جعلها اشتراكية عربية في قيمها وحلولها » . ولذلك حرصت لجنة المائة على وضع تعريف للإشتراكية العلمية في أكثر من مكان من تقريرها - كنوع من الفرملة الضاغطة - فأكدت أنها « إشتراكية علمية تعتمد في تحقيق الكفاية والعدل على الأسس العلمية وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج » وهي ترتبط أساساً « بأن عملية بناء مجتمعنا لا بد وأن تقوم على أسس علمية وأن تسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمي ويستند على

البحث العلمي ويستخدم في التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات ، وهذا ما قصد إليه الميثاق عندما نص على أن الاشتراكية العلمية هي السياسة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم ^(١) .

٣ - الإستراتيجية الثورية وخطر النكيتك الإيديولوجي :

بعد سنوات أربع على صدور الميثاق ، وقبل سنوات أربع ^(٢) من طرحه للمناقشة والحوار حوله ، تقفز الحاجة الماسة إلى دراسة المهمات الأكثر إلحاحاً ، والتي تكفل إتاحة مناخ صحي تنفجر خلاله إيديولوجية اشتراكية متكاملة ، تتجاوز محنة الإنزلاق الطبقي وتعود إلى تحقيق مصير الثورة الحتمي : مجتمع لا طبقي يلقي فيه إستغلال الإنسان للإنسان .

والعام الخامس عشر لثورة يوليو ، هو بداية ينبغي أن تحدد خلالها تلك المهمات ، وأن تتجه حركة الثورة نحو إنجازها بأسرع ما يمكن ، صحيح أن السنوات الأربع التي تلت صدور « الميثاق » فقد تضمنت إنجاز بعض تلك المهمات ، ولكنها لم تتجاوز عثرات المسير الثوري ، وأما كانت ذات دلالة على طبيعته ، وتولدت من خبرته التاريخية ، ومن رؤيته المحددة التي ما زالت تحتفظ بعناصر ضارية في القدم ، ولا تعني المهام المطروحة أن المطلوب هو غمط من الإجراءات العلوية « الفعائية » غير الممهدة ، التي ثبت أنها غير ذات فاعلية ، وأما م ظاهرة يوليو فرصة حقيقية تستوعب فيها مدى ثورية الإجراءات التي تصدر عنها ، من خلال قياسها بالمصير الثوري .

(١) قال عبد الناصر فيما بعد ، حين أثار مصطلح الاشتراكية العلمية ، قلق العناصر البعيدة ، أن الاشتراكية العلمية ، هي التي تعتمد على منجزات العلم ، وأن كل شيء في الحياة يعتمد على العلم ، حتى كرة القدم لها قواعد علمية .

(٢) كان عبد الناصر ، قد ذكر أثناء مناقشات المؤتمر الوطني للثورة الشعبية ، أن الميثاق ، هو برنامج مرحلي ، يطبق لمدة ثماني سنوات ، تنتهي عام ١٩٧٠ ، بعد بعدها النظر فيه ، والإشارة هنا إلى تاريخ كتابة المقالات (١٩٦٦) التي توسطت هذه المرحلة . وفي عام ١٩٧٠ ، لم يطرح الميثاق للنقاش ، بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي .

إن التناقض بين « المسير الثوري » و « المصير الثوري » يأخذ أحياناً طابعاً عدائياً ، والوحدة الجدلية بين المسير والمصير تفرض حركة متناقضة تستخدم خلالها الأهداف القريبة واليومية خلالها ، أبعد الأهداف وأكثرها مناقضة للصورة الحالية . فالحركة اليومية ، هي جزء من مصير الثورة من تحقيق أهدافها النهائية ..

وقضية ظاهرة يوليو الأساسية منذ البداية ، هي طبيعة الإنتاء الطبقي ، للظاهرة ، والانتقال من سيادة وسيطرة البرجوازية الكبيرة - خلال التصادم المتصاعد معها - إلى محتوى طبقي يتميز بطبيعة إنزلاقية ، وهو ما يسود المرحلة الحالية فكراً وتنظيماً ، يعرض البدء في التحولات الاشتراكية لأشد الأخطار . فالثورة الاشتراكية في جوهرها ، ثورة طبقية ، ذات مفاهيم طبقية واضحة ، ونقية ، لا تحتوي أي إنعكاسات أخرى لأفكار طبقات أخرى ، وحتمية الثورة الاشتراكية ، ليست حتمية ميكانيكية ، تتحقق بلا فعل ثوري إرادي ، وهي لا تتحقق بالنوايا الطيبة ، ولكن بالفعل الموضوعي ..

وبهذا المفهوم ، فإن هناك أسلوباً علمياً لتحقيق الاشتراكية ، يحدد أشكال النضال والتنظيم ، ويحدد الأهداف المرحلية تبعاً لخطة مدروسة وواضحة تعتمد على فهم كامل للقوى الأساسية للثورة وإحتياجاتها ولقوى الأعداء ، ويبني حركة قوى الثورة بناء سليماً ، واضحاً في إعتباره ، الظروف المحلية والعالمية التي قد تسمح بالمد الثوري أو تفرض حركة الجزر . وهذا الأسلوب صالح تماماً للتطبيق في مرحلة الإعداد للثورة ، كما أنه صالح في المرحلة التالية للإستيلاء على السلطة وإجراء عمليات التحول والتغيير . فعملية الثورة الاشتراكية كل متكامل ، لأن ما يحكمها أساساً هو فهمها المتكامل لحركة التغيير الإجتماعي وللقوانين الطبيعية التي تحدد هذه الحركة .

ومع أن فقدان المسير الثوري الراهن لظاهرة يوليو ، للطابع العلمي ، لا ينفي طبيعته الثورية بلا جدال ، إلا أن اتباع هذا الأسلوب في تحديد مسار العملية الثورية هو وحده الكفيل بإنجاز تحولات تسمح بالبدء في التحول الإشتراكي^(١) ، وهو الضمان الوحيد لإستمرار الطبيعة الثورية للظاهرة

(١) كان الإتجاه الرسمي السائد ، حين نشرت هذه المقالات ، يقول بأن مرحلة التحول إلى الاشتراكية قد أنجزت بالفعل .

والعصر الذي نعيش فيه يؤكد الطابع العلمي للثورة الاشتراكية ، إستناداً لتراث أكثر من قرن من الفكر الاشتراكي العلمي ، ونصف قرن من التطبيق الاشتراكي . وفي ضوء التراث الاشتراكي العلمي . فإن علمية الثورة ترفض العقوبة ، والتلقائية ، وردود الفعل ، وإنحصار العمل الثوري في موقف الدفاع تجاه الإيديولوجيات المناهضة والمعادية . ولكنها تعتمد في الأساس على الوضوح الإيديولوجي المتكامل النابع من أرضية طبقية واعية ومنظمة ومتحركة .

والسؤال الذي يقفز الآن هو : ما مدى علمية المسير الثوري الحالي لظاهرة يوليو ، وما الإمكانات التي تملكها وتستطيع بها أن تتجاوز الطابع الحالي له ؟ .

والإجابة على هذا السؤال ستقودنا الى محاولة تحديد خصائص ظاهرة يوليو وأبعاد حركتها الاجتماعية ، وهي عملية لا بد وأن تبدأ من الميثاق الوطني ، باعتباره الإطار الفكري لمسيرة الثورة - منذ سنوات أربع سابقة لسنوات أربع قادمة - وأمام الميثاق لا بد من وقفة ، لا يتغلب على طولها - الذي لا يسمح به المجال - إلا التركيز الشديد .

● إن القول بأن الميثاق نظرية اشتراكية علمية متكاملة ، وهو قول تنطلق به الكثير من الأعلام ، يحتاج إلى تأمل . فافتراض أن ظاهرة يوليو - مع كل الظروف التي أحاطت بها - استطاعت أن تكشف قوانين جديدة تماماً للتغير الاجتماعي ، قول يصعب قبوله . وقد سبق أن أشرنا إلى إلتحام الميثاق بالإتجاهات الفكرية التي سادت جو المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، والحصاد النهائي لهذه العملية لا يصوغ فكراً اشتراكياً ولكنه يصوغ مجموعة من الأفكار التوفيقية والوسطية ^(١) .

(١) اعتبرت هذه العبارات في حينها ، رفضاً للميثاق ، وتمالياً عليه ، وإتهاماً له بأنه ليس نظرية اشتراكية ، وكان الشائع آنذاك ، هو تقدس الميثاق كص . وكان عبد الناصر ، في خطبه شديد المبالغة بوثيقته الفكرية ، وقد بدا هذا واضحاً في الحوار الذي دار بينه وبين ميشيل عفلق وصلاح البطار وعبد الكريم زهور ، من قادة ومفكري حزب البعث العربي الاشتراكي ، حيث واجههم بأن لدى مصر نظرية فكرية ، بينها لا توجد في أفكار البعث إلا تنوعت علمة . أنظر : محاضرات الوحدة الثلاثية بين كل من مصر وسوريا والعراق - الأهرام ١٩٦٣ .

إن الميثاق لم يزعم لنفسه هذا على أي الأحوال وإنما انصب اهتمامه على إمكانية - وضرورة - شق طريق جديد لإجراء التحول الاشتراكي . وشرح الظروف العالمية الجديدة التي توجب تجديد أساليب التحول الاشتراكي مؤكدا « أن الحاجة إلى طريق جديد لا تصدر عن رغبة في التجديد لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وإنما لأن الثورة العربية تواجه ظروفًا جديدة ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها . وليس معنى ذلك أن النضال الوطني للشعوب والأمم مطالب اليوم بأن يتخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب بأن يجد الأساليب المسيرة لإتجاه التغيير العام والمتفق مع طبيعة العالم المتغيرة » .

وهذا الطريق الجديد لا ينفي - من وجهة نظر الميثاق - « التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي » ولكنه فحسب يرفض « القبول بالنظريات الجاهزة والإستغناء بها عن التجربة الوطنية » .

قد تحتاج وجهة نظر « الميثاق » تلك إلى مناقشة بعض أجزائها . ولكن الذي يهمني هنا أن الإصرار على أن « الميثاق » نظرية اشتراكية مضادة ، ومختلفة تمامًا عن الاشتراكية العلمية ، بل وتتجاوز ما وصلت إليه من قوانين وحلول ، إتجاه لا يهدف - في جوهره - إلا إلى حصر المسير الثوري في فكر الميثاق .

وقد كان من الطبيعي أن يعتمد أصحاب هذا القول إلى تناسي ما قيل أكثر من مرة من أن الميثاق برنامج محلي وجزئي ، لإستيعاب مرحلة إستكمال الخطوة الثانية . وأن طرحه للمناقشة بعد ذلك بشماني سنوات ، ناتج من أن هناك احتمالات في أن يأتي آخرون يرون تجاوز ما به من أفكار وحلول .

وبلاحظ أن « لجنة المائة » قد تناست في تقريرها هذا التحديد الزمني وتركته في محاولة لتأييد الميثاق وتقريرها المكمل له . ولكن الحريصين على إستمرار الثورة الاشتراكية ، قد ذكروا دائمًا بهذا المعنى ، فارتفعت في مواجهة هذا نغمة تقول بأن « إن الميثاق لن يطرح كله للمناقشة ، لأن به جزء ثابت وآخر متغير ، فهو « نظرية » و « برنامج » معاً ، وليس برنامجاً فقط . وفي مقال

أخير للدكتور « رفعت المحجوب » - وكان أحد أعضاء لجنة المائة - قال « إن الاشتراكية العربية قد قامت لمعالجة مشكلات المجتمع العربي في مصر في حدود قيمه ، وقد تم إختيار مبادئها والتأليف بينها في ضوء هذه المشكلات والقيم . وهي يجب أن تنمو دائماً في ضوء هذه المشكلات والقيم ، دون إلتزام باتباع المبادئ الاشتراكية الأخرى ، التي لا تلائم مثل هذه المشكلات والقيم » .

وفي تحديده للخصائص الخاصة للإشتراكية العربية « التي وضعت في ضوء مشكلات المجتمع العربي في مصر وفي ضوء قيمه » ذكر منها « المحجوب » وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، مع بقاء الزراعة في إطار الملكية الفردية ، وخلق قطاع عام يشرف على قطاع خاص ، والتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية ، دون تغليب إحدهما على الأخرى ، بالسماح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج حتى لا يؤدي عدم السماح بها إلى تحويل المجتمع إلى أجراء . إذ أن الاشتراكية العربية تحول الجميع إلى عمال سواء أكان ذلك بصفتهم ملاكاً أو أجراء^(١) (دراسات عربية - عدد أغسطس ١٩٦٦) . هذه هي الخصائص التي يرى الدكتور « المحجوب » أنها غير مطروحة للمناقشة بحكم أنها من ثوابت « الميثاق » أو من نظريته ، لأنها تناسب تماماً مع « قيم المجتمع العربي ومشكلاته » .

ومثل هذه الأفكار التي يمضفها عديد من المنظرين والمنظرين ، وليدة المسير التجريبي لظاهرة يوليو . الذي خلق فئة ممن نظروا لكل تجاربها ، حتى أصبحوا أسرى لتنظيراتهم السابقة ، والقائلون بهذه الفكرة هم الذين هملوا لأفكار مثل « الإقتصاد الموجع والإقتصاد المختلط » وأفكار مثل « الإشتراكية الديمقراطية التعاونية » التي أكدوا - من قبل - بأنها أفضل من

(١) كان د . رفعت المحجوب يتزعم جناحاً عيياً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية واستمر بعد إنفضاض المؤتمر ، يدافع بصرامة عن فكرة « الإشتراكية العربية » في مواجهة فكرة « التطبيق العربي للإشتراكية » ، وكانت الفكرة الأولى تصب في الدعوة المحمومة للتمييز القومي ، التي كانت تخدم موضوعاً قوى اليمين . هذا ولم يُسمع للدكتور المحجوب بعد ذلك رأى في الإثقلاب الذي حدث على الناصرية ، في المرحلة السادتية ، وقد إستان به السلدات فيما بعد ، كما استعان به الرئيس مبارك ، على قاعة تأييد سياسة كلب ديفيد (!!) .

الإشترابية ألف مرة ، وأنها ملائمة « لقيم المجتمع العربي ومشكلاته » . ولو طرح فكر « الميثاق » عليهم منذ خمس سنوات فقط - من أي اتجاه غير حاكم ، - لأدانوه ، وأصروا على أنه غير ملائم لما يسمونه بقيم المجتمع العربي . ولكنهم على أي الأحوال لا يشكلون مراكزاً منفصلة عن حركة الجدل الاجتماعي ، إنهم عرض من أعراض سيطرة الفكر الوسطي المالي للطبقات المالكة والمعادي للطبقة العاملة .

لقد كان من الطبيعي أن يصدر الميثاق متضمناً فكراً توفيقياً ، وأن يمثل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (الذي كان في الحقيقة مؤتمراً للقوى البرجوازية وحلفائها من البرجوازيين الصغار) قوة جذب يمينية تتمثل في تأكيد سلبياته الفكرية وإفراغ أكثر عناصره ثورية من محتواها . إن طبيعة هذا الموقف ولادة القوى الطبقة التي كانت تسيطر قبل صدور « الميثاق » وما كانت تعمل على تسويده من مناخات فكرية .

والقول بأن الميثاق لا يمكن تحويله إلى قيد على العمل الوطني ، وأنه يجب أن يكون دائماً في خدمة التحولات الاجتماعية - وهو ما رده عبد الناصر في العديد من خطبه وأحاديثه - يتضمن إمكانية تنامي قوة جذب إشترابية . ولكن المشكلة تكمن في الإعتماد على المبادرة القمّية . وهي خاصية أساسية من خصائص المسير الثوري طوال السنوات الأربع الماضية ، تتضمن منزلقاً خطراً ، إذا استمرت القوى التقدمية تعتمد عليها . خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ، أن ظاهرة يوليو ، حين اصطدمت بالبرجوازية الكبيرة لم تفعل ذلك كاختيار انتقائي نتج عن مبادرة علوية ، ولكنها فعلته تعبيراً عن تناقضات الواقع الاجتماعي ، والصورة التي أفرزها هذا الصدام - بصور قرارات يوليو ١٩٦١ - لم تتجاوز الصدام مع البرجوازية الكبيرة إلى إجراء تحولات إشترابية وديمقراطية وإيديولوجية متكاملة ، وإن صدور الميثاق لم يحقق هذا أيضاً . ولذلك فإن العمل الذي يتيح الفرصة لحدوث مثل هذه التحولات ما زال هو المهمة الأكثر إلحاحاً .

وصحيح أنه لا يمكن أنكار أثر المبادرات القمية كأحد العوامل في تحقيق

حتمية ذلك الصدام مع البرجوازية الكبيرة وما تبعه من تحولات جزئية ، ولكن المحصلة النهائية لتدخلات القمة ، لا يمكن إلا أن تظل معتمدة على حساباتها الشخصية لحركة القوى الاجتماعية المتناقضة في المجتمع . وحتى لو طرحنا جانباً مدى صواب فكرة الاعتماد على المبادرة القمية للبدء بتحويلات اشتراكية فإن الحساب الموضوعي لقدرة « الأبنية العلوية » على التأثير لوجدنا أن ما يسودها في مختلف الجبهات هو الطابع التوفيقي ، والجناح المتقدم في كلا البنتين التحتية والعلوية شديد الضالة ، (فالقطاع العام متفوق في الصناعة ومع هذا فهو يتضمن سلبيات كاملة ، والزراعة كلها في إطار القطاع الخاص ، والحزب الرجعي أنشط من الاتحاد الاشتراكي ، الذي يبني هو نفسه بفكر توفيقي) . وهذا التناقض داخل الأبنية الفوقية يجعل إمكانية الاعتماد عليها كقوة موازية ، لمواجهة قوة الجذب اليمينية ضعيفاً إن لم يكن معدوماً ؟ .

وإذا فما الذي يبقى ؟ .

إن ما يبقى هو مراكز محدودة جداً داخل القيادة السياسة العليا . والمراهنة على هذه المراكز وحدها لتكون قوة جذب اشتراكية هو مثالية مغرقة ، ولا أهمية هنا لنفي أو تأكيد موقف هذه المراكز الاشتراكي العلمي ، ومدى وضوح الإيديولوجية العلمية لديها ، فافتراض صحة ذلك ، لا يحل قضية إجراء التحولات الإيديولوجية الضامنة لاستمرار الثورة ، فالمراكز العلوية - مهما كانت درجة تأثيرها كبيرة - لا تستطيع أن تكفي تناقضات الواقع بحسب مشيئتها وحدها .

في هذا الموقف « الحاد » تقف ظاهرة يوليو على مشارف عامها الخامس عشر ، وتجاوزه يتطلب أرساء الأسس اللازمة لتفجير الإيديولوجية الثورية ، من خلال بناء طبقي « نحتي » متكامل . من هنا يبدو موقف الاشتراكيين العلميين التبريري والدفاعي موقفاً غير صحيح ، فهو في المدى الطويل يؤدي إلى تكريس الأوضاع الحالية ، ويعززهم عن التفاعل بالطبقة العاملة وحلفائها ، ومن بينها بالطبع المراكز التقدمية في سلطة يوليو ، وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى تفجير العناصر التقدمية في فكر الميثاق التي حرصت قوى اليمين على إبقائها في منطقة

الظل ، وقاومت تنفيذها بمختلف التعقيدات .

وتفجير هذه العناصر وتحويلها إلى كيان حي متحرك ، هو الذي يواجه سلبيات الفكر التوفيقي ويسمح - عند نضوج الظروف الملائمة - بتفجير ايدولوجية ثورية متكاملة . أما الإعتماد على أن التكتيك الإيديولوجي يمكن أن يقود الموقف ، فهو يتجاهل ما نجم عن « المرحلة الإيديولوجية » من سلبيات شديدة . كرسى ، خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ صدور الميثاق ، تراث المرحلة التي تجاوزها الميثاق نفسه ، وأنشأت مزيداً من الصعوبات والعقبات ، وغذت الأعداء لا الأصدقاء :

● فعلى المستوى السياسي مثلاً ، تعثرت الخطوات الأولى لبناء التنظيم السياسي نتيجة لعدم وضوح طبيعة المرحلة الجديدة ، وإفتقادها إلى المضمون الطبقي ، وبذلك تسلت الطبقات المعادية للإشتراكية إليه . وامتد هذا إلى « مجلس الأمة » الذي تصدت لقيادته مجموعات من البرجوازية الزراعية في الريف والتجار والمتقنين الوستيين في المدن . وفي الوقت نفسه ، فإن الإعتماد على البرجوازية الصغيرة في تشكيل قيادات الإتحاد الإشتراكي ، مهما بلغت درجة ثورتهم - خطر حقيقي ، إذ أن نفاء الإيديولوجية الثورية يظل رهيناً بالإعتماد الأكبر على العناصر المتمية للطبقة العاملة ، والحركة النشطة للرجعية ، التي يضمها - كما قال عبد الناصر مرة - الحزب السري غير المنظم للرجعية في الداخل ، لن يوقفها سوى نفس الجسور الوستية التي يخلقها الفكر التوفيقي بين هذه الأحزاب وبين التنظيم الثوري .

● وفي المستوى الإقتصادي أدى تبني الميثاق للمنهج البرجوازي الصرف في علاج المسألة الزراعية إلى قلة كفاءة القطاع الزراعي إنتاجياً وخلق صعوبات كان في الإمكان تجاوزها . فقد أدت محاولة تجميع الإنتاج الزراعي للتغلب على مضار تفتت الملكية وأثرها في خفض الإنتاج - إلى معارضة فلاحية ، ورغم أن التجميع الزراعي ليس حلاً إشتراكياً ، إلا أن معارضته من قبل الفلاحين كشفت عن أن الإستمرار في خلق الملكيات الصغيرة لدى الذين لم تكن لديهم ، يبلور معارضة يخلقها المسير الثوري لنفسه ويستمر في تأكيدها .

● وعلى المستوى الفكري تزايد العداء للإشتراكية العلمية ، ولم يعد مقصوداً على المراكز اليمينية الواضحة بل تسلل بالفعل إلى بعض مراكز التنظيم السياسي ومنظماته . بحيث تبلور داخله تيار يميني قوي يحمل كل قضايا المرحلة - حتى ما كان منها عاماً مثل العداء للإمبريالية والإقطاع - ليركز على التناقض العدائي جداً بين « الإشتراكية العربية » وبين « الإشتراكية الماركسية » وهو تيار يركز بشدة على فكرة « دولة الشعب كله » في مواجهة « دولة العمال والفلاحين » . معتمداً على الأوضاع التي تضع شباب البرجوازية الصغيرة من الطلاب وشباب المدن والمهنيين في منطقة الضوء الباهر لمجرد معرفتهم القراءة والكتابة . وهو تيار يخلق تعاكساً شديداً بين شباب البرجوازية الصغيرة وبين العمال والفلاحين بإثارة مخاوفهم . ومشكلته الحقيقية أنه لا يقوم بأي دور نضالي حقيقي سوى إثارة الغبار حول القضايا الأساسية .

والمشكلة الأخطر أن هذا التيار يلتقي مع حساسية المسألة الدينية بالنسبة لظاهرة يوليو . ورغم الوضوح الكامل لدى كل الإشتراكيين بأن عملية التغير الاجتماعي ليست معركة ضد الأديان . ولكنها أساساً عملية صياغة جديدة للعلاقات الاجتماعية ، فإن ضراوة المعركة بين قوى الثورة والثورة المضادة في المنطقة العربية قد زادت من حساسية المسألة الدينية ووضعتها في منطقة ضوئية ، أدت مع التزام المسير الثوري أصلاً موقف الدفاع تجاه القوى المضادة ، إلى إستغلال اليمين للدين لتعويق أي تطوير اشتراكي . « والميثاق » عندما أقر يقينه « بأن الرسائل الدينية في جوهرها كانت ثورات عظيمة إستهدفت شرف الإنسان وسعادته » لم يكن يعبر عن حقيقة غير علمية ، بل إن الإمكانات الثورية التي تضمناها الفكر الإسلامي ظلت حية ومؤثرة لفترة طويلة ، وعبرت العديد من المدارس الفكرية الإسلامية - بعد ذلك - عن وجهة نظر الطبقات المهقورة اجتماعياً ، ولكن هذا الإقرار بإحترام العقيدة الدينية والفكر الديني المتطور اجتماعياً ، يتحول في يد اليمين إلى المطالبة بإقامة حكومة دينية ، بينما يلعب شباب البرجوازية الصغيرة ، المنتمي للثورة ، دور الوقود الذي ينفخ في نار هذه الأفكار اليمينية ، بأصراره على أن التناقض الرئيسي هو مع الماركسية الملحدة . وقد يبدو غريباً - في بلد غير مصر - أن يكون هناك « تحول إشتراكي »

في الوقت ذاته ، الذي ترفض فيه الإنجازات العلمانية وتزايد فيه الإيديولوجيات المعادية للزمنية ، وتحكم في صياغة بعض العلاقات الإجتماعية لاساسية كالعلاقة بين الرجل والمرأة ، مما يخلق هذه العلاقة الهامة طابعاً ينتمي إلى القرون الوسطى وهو ما يعني أن الفكر « الثوري » في مصر ، يقدم صياغة ليست متخلفة فقط عن الفكر الاشتراكي ، ولكن حتى عن الليبرالية !! .

● وعلى المستوى الإجتماعي فإن سقوط الإقطاع والبرجوازية الكبيرة ، لم يفتح الباب أمام العمال والفلاحين - باعتبارهم أغلبية المجتمع - لتولي السلطة الحقيقية داخله ، وهذه الحقيقة هي التي تشكل العمود الفقري لكل سلبات المسير الثوري الحالي . إن إسهام العمال والفلاحين في إنجاز متطلبات التنمية لم يتوقف أبداً ، بل إن العبء الأساسي في إنجاز هذه المتطلبات ما يزال يقع عليهم . ولكن هذه الإسهامات تتحول إلى مزيد من المميزات للفئات المشكلة للطبقة الجديدة ، إن ما يوزع من فائض قيمة على العمال والفلاحين على شكل أجور - بعد إقتطاع الجزء الذي يعاد استثماره في التنمية - يقع القسم الأكبر منه في يد الطبقة الجديدة . ومن مراكزها الخاصة والقوية تحاول هذه الطبقة الجديدة تطويع ظاهرة يوليو بحيث تستقر الأوضاع الحالية على كافة المستويات ، ومن هنا فلن يكون غريباً أن تحالف الطبقة الجديدة مع قوى الثورة المضادة التقليدية . ومن المنطقي جداً أن تعمل على زيادة الفواصل بين جماهير الشعب وبين الظاهرة ككل لإبقاء الجماهير في منطقة الظل عاجزة عن التأثير في القيادة !

وهذه الظواهر هي النتيجة الحتمية للإعتماد على الأبنية الفوقية ، وللتصور بأن في استطاعتها وحدها حسم كل القضايا ، وهي تؤكد أن التكتيك الإيديولوجي لا ينجز تحولات جزئية تساهم في الوصول إلى مصر ثوري ، ولكنه يرسى بالضرورة قواعد معادية لهذا المصير . . وإذن فما العمل !! .

لا بد وأن نعترف أولاً بأن المسير الحالي لظاهرة يوليو لا يتضمن إمكانيات قوية تمكنه من تفجير إيديولوجية اشتراكية ، ولكنه يملك - مع تفاعل كل القوى الثورية في إتجاه قوة جذب متكاملة شكلاً ومضموناً - أن يرسى الأوضاع الضرورية لخلق قوة التفجير المطلوبة ، وأن نعترف بأن الإعتماد على قدرة الأبنية

الفوقية على التوالد ذاتياً من أوضاعها الحالية ، يشل الفعل الثوري الجاذب تماماً . فحتى مع إفتراض أن لدى تلك الأبنية قوة أسطورية تجعلها تتوالد ذاتياً ، فلا بد من الإعتراف ، أنها ترسي الآن أوضاعاً يمينية ، سوف تشكل معارضة ، لأي إنعطاف لمزيد من اليسار ، ولا تحلق قوى وأوضاع قادرة على الدفاع عن تحولات القمة المنتظرة ! .

وهكذا فإن المصير الثوري لظاهرة يوليو ، يكمن الآن في إطلاق الحركة الكاملة للطبقات الشعبية الثورية : للعمال وفقراء الفلاحين ، وحشد قواهم مع كافة حلفائهم الطبقيين لخلق الجسر الطبقي المنظم ، الذي يعزل كل التأثيرات الطبقيّة المضادة للإشتراكية . ومن هنا فإن تفاعل الإشتراكيين العلميين في الوطن كله - وفي مصر - مع ظاهرة يوليو ، ومع قيادة عبد الناصر ، ينبغي أن يكون هدفه إنجاز أشد مهمات هذه المرحلة الحاحاً : العمل على نقل السلطة إلى الطبقات الشعبية .

والصيغة التي طرحها « الميثاق » لنقل السلطة إلى الطبقات الشعبية ، تتضمن راغدين أساسيين ، من أنصع الروافد في فكر « الميثاق » :

● قيام المجالس الشعبية المنتخبة التي يجب أن تتأكد سلطتها فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية « فذلك - كما يقول الميثاق - هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائداً للعمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الإندفاع الثوري من أن يتجمد » .

● كذلك فإن الحكم المحلي « يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطة الشعبية ، فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها » .

وقد شرح عبد الناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية أهمية إنشاء المجالس الشعبية بإعتبارها الوعاء الصحيح لسلطة الشعب ، وديمقراطية التطور الإشتراكي ، وطرح في ذلك الحديث عدة أفكار أساسية وهامة (الجلسة المسائية في ١٣ / ٤ / ٦٣) .

● فقد أكد أن الطابع الديمقراطي للمجالس الشعبية ، يفرض الاعتماد عليها في إنجاز أهم متطلبات التحول الاشتراكي ، وخاصة في المراحل الأولى لممارسة الحزب لسلطته ومع قلة عدده ، وضرب مثلاً بما لجأت إليه التجربة السوفيتية بعد الاستيلاء على السلطة من إعطاء مجالس السوفييات كل السلطة وخاصة في السنوات الخمس الأولى وفوق سلطة الحزب الشيوعي نفسه .

● وأشار إلى خطورة الاعتماد على الحزب فقط في قيادة العمل السياسي واحتكازه له « ديكتاتورية الحزب معناها أن الحزب سينزل إنعزلاً كاملاً عن الشعب الذي سينقلب عليه » إن الصيغة الملائمة كما حددها عبد الناصر هي « ديكتاتورية الشعب العامل ، أو ديمقراطية الشعب العامل » إن معنى قيام المجالس الشعبية التي تضم ممثلي العمال والفلاحين والمتقنين هو تحقيق هذه الديمقراطية « وبهذا ما يقاش فيه ديكتاتورية الحزب ، يبقى توجيه الحزب وقيادة الحزب » .

وتفاعل هاتين الفرضيتين مع تجارب السنوات الأربع ، يطرح إنشاء المجالس الشعبية كأكثر المهمات إلحاحاً . وقد كان المشروع الذي طرح لإنشاء هذه المجالس منذ حوالي عام ونصف مشروعاً شكلياً ، ولعل هذا السبب في عدم تنفيذه ، إن المجالس الشعبية ينبغي أن تبدأ أصلاً من وحدات الإنتاج ، وأن تعطى الصلاحيات التي تكفل حصر نفوذ الطبقة الجديدة ، وتصفيته تدريجياً . وأن تكفل لها فرصة التعبير عن مصالحها بأوسع المعاني ، ومنها الوقوف ضد المميزات المتزايدة التي تنتزعها الطبقة الجديدة من عائد التنمية . وأن تناقش الخطة السنوية في إطار وحدات الإنتاج الصغيرة والمتكاملة . وأن ترسي دعائم المراقبة والمحاسبة لكل الأجهزة القيادية التنفيذية ، ثم تكون المصدر الرئيسي للمبادرات الحزبية والسياسية . وتشكيل المجالس الشعبية في الريف من فقراء الفلاحين - الذين لا يستعملون العمل المأجور - والعمال الزراعيين ، هو الكفيل بزيادة فاعلية الخدمات التي يحصل عليها الفلاحين ، وهو القادر ، وحده على تصفية العناصر الإقطاعية بعيداً عن محاولات التصفية الإدارية . وهو ما إلتحامه وتفاعله مع بقية الجوانب الثورية في الظاهرة ما يسمح بإجراء التحولات

الإشترائية في الريف .

وطرح هذه الفرضيات كلها للحوار الموسع يخلق الجسر الحديدي الذي يسمح بتفجير الإيديولوجية الإشترائية دون مزالق وفوق كل الأخطار . والمهمة الأساسية للإشتراكيين العلميين في الوطن العربي ليست مشاهدة التجربة الناصرية ، أو معالمتها بالمدح والثناء ، ولكن في التفاعل الحيّ والخلق معها ، لتوفير أوسع الإمكانيات أمامها للتطور ، في اتجاه إنشاء المجتمع العربي الموحد : مجتمع لا طبقي ينتهي فيه إستغلال الإنسان للإنسان .

النظر البيئي والديمقراطي لأسئلة الوحدة الوطنية

٤

الرغبة في التنوع ..

من تكرار القول أن ننبه إلى تأثير كل ما يحدث على الجبهة الداخلية في مصر - سلباً أو إيجاباً - على جبهة القتال^(١) .. وبالتالي على مشكلة الوطن بأكمله :

وعلى الرغم من أن التأثير المتبادل بين الجبهتين مفهوم لنا جميعاً ، إلا أن هذا الفهم ما زال فهداً نظرياً ، بدليل أننا نغفل كثيراً عن حجمه الحقيقي ، فضلاً عن أننا في مصر نتعامل واقعياً على أن هناك « جبهتين » منفصلتين .. وليس جبهة واحدة متمدة ومتصلة ينبغي أن تحكمها قوانين واحدة في التعامل السياسي ، ومن البديهي أن هناك « طابع نوعي » لكل من الجبهتين ، لكن إدراك هذا الطابع ينبغي أن يكون في إتجاه شحذ قدرتنا على التعامل مع كل منهما على حدة في إتجاه الاندماج والتوحد ، ومن الخطر أن يقود منطق الطابع النوعي

(١) نشر هذا المقال في « مجلة دراسات عربية » البيروتية - في عدد مارس ١٩٧٣ ، وكان قد كتب أساساً لينشر في جريدة « الجمهورية » ، إلا أن رئيس تحريرها - آنذاك - مصطفى هبعت بدوي - رآه أصبح مما تختمله المرحلة ، فدفعته به لينشر في مجلة « الطليعة » لكن الرقابة على النشر - شطت ٧٥٪ منه ، فأرسلته إلى دراسات عربية حيث نشر .

(٢) كتب هذا المقال ونشر قبل حرب أكتوبر ، أيام كانت هناك جبهة للقتال مع العدو .

إلى المفهوم السائد والرائج عندنا الآن - وعلى مختلف المستويات - بأن هناك جبهتين إحداهما في خدمة الأخرى ، ويتم التعامل مع كل واحدة بمنطق مختلف تماماً . . وأحياناً يكون متناقضاً . .

وإذا كان علينا أن ننظر إلى الوطن باعتباره وحدة سياسية واحدة ، تشغلها قضية واحدة ، فإنه مما يخدم هذه الوحدة ويؤدي إلى المواجهة الأمثل للقضية أن نعي مفهوم الجبهة الواحدة : جبهة سياسية ديمقراطية في الداخل ، تعني بين ما تعني « تسييس الجيش » و « عسكرة الشعب » وتقوم على إدراك أن الجبهة تكون ديمقراطية حقاً إذا قامت الوحدة من خلال التنوع . .

ويرتبط بهذا الإدراك أيضاً ، أن نتمتع في فهم الأبعاد السياسية لأي ظاهرة جزئية أو فرعية ، من هنا . . فإن من الخطر أن ننظر لحادث الخانكة^(١) - برغم محدوديته - نظرة جزئية تبعد به عن السياسية ، أو تكفي بالتنبيه إلى آثاره دون أن تمد البصر إلى أسبابه ، ذلك أن سياسة التنبيه إلى « الآثار » لم تقض على الظاهرة ، بل إن اللجوء إلى التقنين ، لم يقض عليها . . وإذن فإن المنظور السياسي والديمقراطي هو وحده الكفيل بفهمها ومعالجة آثارها . .

والواقع أننا لا نختلف مع الذين ينظرون للمسألة على أساس آثارها ، فنحن نقر معهم بأنه ليس من حق أحد - أياً كان ومهما كان - أن يشغل الناس بشيء لا يتعلق بما ينبغي لهم أن يُشغلوا به . .

ونحن نتفق معهم على أنه عندما يكون هناك عَلم غريب يرفرف فوق جزء من أرض هذا الوطن ، - فينبغي أن توجه إليه كل البنادق ، وأن تطلق عليه كل المدافع فلماذا وجه إنسان همه لتخريب بيت يُعبد فيه الله ، مسجداً كان أم كنيسة ، فمعنى هذا أنه يدير بندقيته إلى صدورنا نحن ، ويطلق مدفعه على

(١) من أوائل أحداث الثورات الطائفية في بداية عهد السادات . إذ اشتعلت حرائق محولة ، في احد كنائس مدينة الخانكة ، إنحطت أسلحة ، لمخاوف طائفية إنتشرت إنذاك .

أجسادنا ، وذلك كله خيانة وطنية صريحة وفي وضوح النهار ! .

ونحن نقرهم في النظر إلى ما حدث باعتباره محاولة لتمزيق أعلام الوطن ،
وتنكيس رايات الله .

على أننا نضيف إلى هذا كله ، أن القضية في منظورها السياسي هي تعبير
عن هذا « التنوع » المتفقد في حياتنا السياسية ، ونقد لأسلوب الوحدة الوطنية
والسياسية السائد لدينا ، وليس لنا أن ندهش عندما يتميز الناس « دينياً » ،
ويتنوعون « طائفيًا » ، فإن هذه الرغبة في التنوع ظاهرة في حياتنا كلها ، نراها
في الإنقسام في آراء الناس تجاه سياسة العالم ، حتى تلك السياسات التي لا تمسنا
بشكل مباشر ، بل ونراها حتى في « التنوع الكروي » ، الذي لم تنتبه لدلالته
السياسية إلى الآن ، كما نراها في ذلك الصراع الذي بدأ يطل برأسه بين
الأجيال . .

ومفتاح هذه الرغبة السياسية في التنوع ، هو الإحتجاج النفسي على
محاولات الإدماج المفتعلة وربما القسرية أحياناً . . لكنها قد تكون مقبولة ومحتملة
أحياناً ، فإذا وصلت إلى ذلك الذي نرصده منذ بدايات هذا العام من التقسيم
الطائفي ، فإنها تصبح خطراً حقيقياً . . بل أفدح الأخطار . .

وبسبب طبيعتها الخاصة ، فإن أول المطالبين بالتصدي لظاهرة الإقتتال
الطائفي ، هم الديمقراطيون المصريين من كل الاتجاهات . . هؤلاء الذين يهمهم
أن تتأكد القيم المتقدمة والمتحضرة في حياتنا ، وأن تنتصر الحريات الديمقراطية
على الاتجاهات الفاشستية الجديدة التي تطل برؤوسها ، لتعيد الوطن إلى ظلمات
العصور الوسطى . .

والمنهج الذي إختاره الرئيس السادات لمعالجة هذه المسألة ، هو المنهج
الوحيد الملائم لمعالجتها ، فقد رفض أسلوب التكتم على الأمر ، أو التغطية
عليه . كما رفض أن يعتبر قضية جنائية عادية ، تترك لأجهزة الأمن لتتحرى
عنها ، وللقضاء ليحكم فيها ، وإنما اعتبرها - هي وما سبقها - دلالة على ظاهرة
أكبر من هذا وأشمل ، بحيث رأى ضرورة لأن يضيف إلى ذلك كله ، تحقيقاً
سياسياً لكي تتكامل صورته وأبعاد المحاولات الهادفة لإفتعال الفتنة الطائفية ،

ويتحدد حجمها الحقيقي . . (١) .

ودون تعرض لما وقع في الخائكة من حوادث . أو لما سبقها في أماكن أخرى هي الآن على تحقيق جنائي متشعب النواحي نتركه لحكم القضاء ، فإن التطبيق العملي لمنهج « الرئيس السادات » في مواجهة هذا الأمر ، يتطلب أن يتناقش الجميع في الضوء الباهر ، لتكشف الحقائق وليلتزم الجميع حدود مسؤوليتهم ، ولكي لا يتصور أحد أن في إستطاعته أن يعيث بالنار ليلهو فيحرقنا جميعاً . . ونسكت عنه .

وطالما أن للفضية وجه سياسي ، ومن المؤكد أنه وجهها الغالب ، فإن مناقشة ما تعبر عنه من دلالات هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز آثارها ، وللقضاء على ما يمكن أن تقود إليه ، بشكل متسلسل ، من أخطار ، على مختلف الحريات العامة المكفولة للمواطنين تلك التي يسعون بجهد شديد لتأكيدتها وتوسيع نطاقها .

المشجب الأمريكي :

وتنبع خطورة الظاهرة من ندرتها في تاريخنا القومي كله ، فلم يحدث إلا فيما ندر - أن تعرضت بيوت الله في هذا الوطن - مساجد أو كنائس أو معابد - لتخريب أو تدمير ، والمذابح الطائفية . . بالمعنى الدقيق للكلمة - من الأحداث التي لم يشهدها التاريخ المصري ، وفي مواجهة هذه السدرة ، فإن علينا أن ننظر إلى ما يحدث - على محدوديته - على أساس أن أهميته أخطر من حجمه .

ومن الثابت في تاريخنا ، أن الشعب المصري بسبب طبيعته الحضارية ، شخصيته القومية ، من أكثر الشعوب تسامحاً في المسائل الدينية ومن أكثرها إنفتاحاً لتقبل الجديد والمتغير من القيم والعادات ، ولم يكن هذا التسامح في أي وقت من الأوقات دليل على وهن العواطف الدينية ، لأن الشعب المصري ملك

(١) ضمن سياسة السادات القائمة على الصدمات ، كان قد قرر آنذاك ، تشكيل لجنة برلمانية لتقصي بوضوح الفتن الطائفية . ويقول هيكल أنه عارضه في ذلك لحساسية الموضوع .

دائماً وباستمرار القدرة على التفريق بين « العصبية الدينية » و « التعصب الديني » ! .

والعصبية الدينية حالة من الإرتباط بين الذين يدعون بدين واحد ، تشدهم للتقارب ، وتدفعهم للقيام بفرائض دينهم ، وللحفاظ على شعائره وتلقينه لأبنائهم ، وقد تسع لبعض أشكال التكافل الإجتماعي بينهم . . فإذا تجاوزت العصبية الدينية ذلك إلى كراهية للأديان الأخرى . أو عدوان عليها ، أو مصادرة لحق من يعتنقونها في ممارسة شعائهم الدينية وإحترام فرائضها ، هنا تنقلب إلى « تعصب » ينكره الله . . ويشمئز منه العرف . . ويعاقب عليه القانون . .

ومن المؤكد أن الذين يفهمون في الدين خيراً مما أفهم ، يستطيعون أن يحدوا في نصوص القرآن والإنجيل ما يبرهن على إستنكار الإسلام لهذا الذي حدث وكراهة المسيحية له ، كما أنهم يستطيعون أن يحدوا في كتب الفقه والتفسير واللاهوت أمثلة وشواهد عليه ، مما كان يفعله السلف الصالح فأساء إليه الخلف الطالح . . .

والأهم من هذا كله ، هو أن يلتفت المهتمون بالفكر السياسي للدلالة الإجتماعية والسياسية لمثل هذه الظواهر ، وأن يربطوا بينها وبين القضايا الأساسية للنضال الوطني ، وهي التي ينبغي أن تكون المحك الرئيسي الذي تقاس عليه أي قضية أو مسألة . .

ولقد سبق للرئيس السادات أن أشار في خطابه أمام الدورة السابقة للمؤتمر القومي في يوليو الماضي - إلى أن هناك أصابع للمخابرات الأميركية في إفعال بعض الخلافات بين الأقباط والمسلمين ، بما يؤدي إلى فتنة طائفية ، ومن البديهي أن مثل هذه المحاولات مستمرة ، لكن ما يجب علينا أن ندركه هو ألا نستسهل المسألة ونلقي بكل المسؤولية على عاتق المخابرات الأميركية ونستريح . . ونريح أنفسنا من مسؤولية هذا الذي يحدث .

ونحن كمواطنين ، مسئلين ، ليس فقط لأن هناك أقساماً منا تفتقد

الوعي السياسي لإدراك مؤامرات الأعداء ، وإفشالها ، بل لأن هناك آخرين - بوعي أو بدون وعي - يسعون لتلقيم الجوبين الأغلبية المسلمة والأقليات غير المسلمة . . أما بالشائعات الكاذبة ، أو بالمشورات المزورة^(١) ، وهو ما تقع في اسارها عناصر من المتعصبين من الكثرة أو القلة ، فتروج تروج لمضمون هذا وذاك ، وتنتهي بنشر أفكار سياسية خاطئة ، تترتب عليها نتائج أكثر خطأ وخطورة . كذلك الذي حدث في الخانكة وغيرها ، وكذلك الذي يمكن أن يحدث إذا لم تصدى بالوعي السياسي كل هذه الأفكار الخاطئة . .

دار المصريين جميعاً :

وفي حدود هذا التصور ، فإن البعض يروج لأفكار تتعارض تمام التعارض ، مع ما استقر عليه الفكر السياسي المصري ، على إمتداد الخمسين عاماً الماضية ، من طبيعة لهذه الدولة ، ولنظام الحكم فيها ، وما ألحق بهذا كله من تطورات أكدت هذا الطابع وبلورته ، ويعتبر ما حدث خروجاً عن إطاره ، وهو ما ينبغي أن نجد له حلاً ديمقراطياً حقيقياً . .

ومنذ ثورة ١٩١٩ ، والنظام السياسي المصري ، قد إستمَد وجوده من الإقرار بالعمود الفقري لأي حركة قومية ، وبما استقر عليه الفكر الليبرالي ، وبهذا أصبحت مصر « دولة علمانية » تستمد شرائعها من الزمن المتغير والمتطور ، وهو ما إستبَع تأكيد مجموعة من الحقائق الأساسية .

● أولها أن السلطة المعبرة عن جموع المصريين ، هي سلطة مدنية وليست سلطة دينية ، وهي تلي الحكم بالإقرار الجماهيري وبناءً على رضا المحكومين ، وتستمد شرعيتها من الإختيار أو الإقرار ، وهي ليست مفوضة عن أي قوة علوية ، فالحاكم هو « الملك » وليس الخليفة ، وهو رمز الدولة وليس - كما زعم بعض الخلفاء - ظل الله على الأرض . .

(١) إشارة لمشور سري ، كان يوزع بكثافة قد تدعو للرؤية بين المسلمين آنذاك ، ويتضمن ما سمي بحضر إجماع شري ، ضم البابا شنودة الثالث ، وقادة الكنيسة ، ونسب هذا الحضر للبابا شنودة ، ثم عرضه للإتباط ، على ما يسمى بتحويل مصر إلى دولة قبطية .

وفي النظام الملكي ، كان الملك يملك ولا يحكم ، وهو يلي الحكم طول حياته وتسلواه بعده ذريته ، ولأنه رمز للدولة ، فليس مسؤولاً بشكل مباشر ، خاصة أنه غير قابل للعزل - دستورياً - ومن هنا فهو يمارس بواسطة وزرائه ، والوزراء مسؤولون ومتضامنون في المسؤولية أمام مجلس النواب ، الذي ينتخبه جموع المصريين ، ليصدر نيابة عنهم القوانين والشرائع في حدود مصلحتهم . . وفي النظام الجمهوري الرئاسي ، وهو السائد منذ ١٩٥٦ وإلى الآن ، فإن رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشعب ، وهو ينتخب بواسطته ، ويعبر عنه ويستمد سلطته منه .

● وترتيباً على هذا ، فإن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، هي علاقة موضوعية وليست شخصية ، كما أنها ليست علاقة مقدسة وأنها ليست علاقة بين « الخليفة » و « الرعايا » ولكنها علاقة بين « الدولة » و « المواطن » والفرق بين العلاتين واضح وصريح فالخليفة يعتبر نفسه إمام المسلمين ، ومفسر دينهم ، وهو يحكم - فيما يزعم لنفسه - على أساس تطبيق أحكام الله ، لذلك فإن سلطته مقدسة ، أما في الدولة المدنية ، فإن السلطة تعبر عن مصلحة المواطنين المدنية ، وهي تطبق شرائح يضعها ممثلون لجموع الأمة تحمي مصالحهم المتطورة والمتغيرة .

● وأساس العلاقة بين الدولة والمواطن في أي نظام ديمقراطي ، هو كفالة « حقوق المواطنة » للجميع ، فالمواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق . . فكل المواطنين يدفعون الضرائب التي تمول منها الخدمات العامة ، وليس فيهم من يدفع « الحراج » أو « الزكاة » في مقابل من يدفع « الجزية » ، وليس هناك في الدولة المدنية من يعفون من التجنيد ويقوم آخرون بحمايتهم والدفاع عنهم فالتجنيد إجباري على كل المواطنين ، والجميع ملزمون بالخضوع لأحكام القانون لصيانة الأمن والنظام العام^(١) وفي مقابل هذا فللمصريين جميعاً

(١) في أثناء صياغة دست: ١٩٧٣ ، دارت بعض المناقشات حول حق الانتخاب ، وكان يحك المناقشة هو أن « المواطنة » حقوق ، وواجبات . ومن هنا أقرت اللجنة مبدأ أن « الإقتراع العام » أو « حق الانتخاب » هو من حقوق كل المصريين ، لا فرق في ذلك بين نبي وجاهل ، ورفضت ما طالب به البعض من قصر -

حقوق متساوية في تولي الوظائف العامة وفي الاستفادة من الخدمات العامة والإجتماعية كما أنهم متساوون أمام القانون ، ولهم جميعاً حقوقهم في ممارسة كافة الحريات العامة ، وعلى رأسها حرية الرأي والعقيدة . .

وجوهر هذا كله هو أنه لا يجوز التفرقة بين المصريين في الحقوق والواجبات بسبب ما يدينون به ، أو يعتقدونه من معتقدات دينية أو دنيوية ، إجتماعية أو سياسية ، أو فلسفية ، كما أنه لا يجوز التفرقة بينهم بسبب جنسهم ، فالمرأة كالرجل أمام القانون ، ولها كل حقوقه ، أو بسبب أصولهم ، فالقانون لا يفرق بين أبناء الأسر وأبناء السبيل . ويمقتضى هذه القواعد ، فليس هناك في مصر درجات للمواطنة وينبغي ألا نسمح لأحد بأن يفعل هذه الدرجات .

وهذا كله ينظمه الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ الذي ينص على أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة . لا يميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ^(١) » ، كما أنه ينص على أن الدولة تكفل « حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ^(٢) » .

علمانية الدولة في المنظور الديني :

والواقع أن فكرة الدولة المدنية لا تخالف الدين الإسلامي ، الذي لم ينص على شكل معين للدولة الإسلامية ، فقد كانت الخلافة إجتهداً خاصاً للصحابة الأولين ، بدليل أن الخلاف حول نظام الحكم في دولة الإسلام قد

= الإنتخاب على المعلمين وكان منطوقها في ذلك ، أن الإنتخاب حق مترتب على واجب هو الجنسية ، وما دام هذا الذي يخلق الأرض ، يحمل من حق الجنسية ما يحمل غيره أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه في الإنتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع (راجع مذكرات في السياسة المصرية - د . محمد حسين هيكل - ج ١ ص ١٣٤) . ودفع الضرائب والجنسية يحكان رئيسيان في حق المواطنة . .

(١) المادة ٤٠ من دستور ١٩٧١ . والمادة بنفس النص تقريباً وردت في دستور ١٩٢٣ - المادة الثالثة منه . وكذلك وردت بنفس النص تقريباً في دستور ١٩٥٦ - للمادة ٣١ .

(٢) المادة ٤٦ من دستور ١٩٧١ . والمادة بنفس النص تقريباً وردت في دستور ١٩٢٣ - المادة ١٣ ، كما وردت بنفس النص في دستور ١٩٥٦ للمادة ٤٣ .

استمر وتزايد بعد أقل من ربع قرن على وفاة الرسول ، وكثر فيه الحوار والخلاف بين مدارس الفكر الإسلامي .

والمدرسة العقلانية المستنيرة في هذا الفكر ، لا ترى في الدولة « العلمانية » أو « الزمنية » خروجاً على شرائع الإسلام ، وهي تذهب إلى القول بأن الله لا يمكن إلا أن يقصد مصلحة عباده ، وأن نصوص القرآن ما نزلت إلا لذلك ، فإذا اتضح من ظاهر نص قرآني أنه - ظاهراً - يخالف هذه المصلحة ، جاز تأويل تفسيره بما يحقق مصلحة المسلمين ، فإذا كان النص حديث نبوي جاز الحكم بطلانه على أساس أنه ضعيف الإسناد . . والمفهوم عند هذه المدرسة أن « العقل » هو الذي يجد الصالح والطالح من الأمور ، كما أن جموع المسلمين هي التي تحدد مصالحها على ضوء المتغير من الظروف والأوضاع الزمنية ، وهو ما يكفله أي تمثيل ديمقراطي ، بما لا يجعل من اللجوء إلى التشريع الزممي مخالفة لأي فهم مستنير في الإسلام^(١) .

ومن الحق أن نقول أن هذه المسألة هي من المسائل التي يطول حوها الخلاف والجدل في الفكر الإسلامي .

بيد أن هناك مدرسة تقبله بالفعل، وفي تحليل الدكتور « طه حسين » لنظام الحكم الإسلامي حتى في ظل الرسول ، ذهب إلى القول بأن نظام الحكم النبوي كان نظاماً مدنياً ، ولم يكن نظاماً تيوقراطياً ، وأن له تميزه الخاص والمتفرد في أنظمة الحكم التي كانت سائدة آنذاك . . (٢) .

وقد تصدى المفكر الإسلامي الكبير « علي عبد الرزاق » لهذه القضية في العشرينات . . وحسم المسألة وناقشها متتهياً إلى القول بأن محمداً ﷺ ، ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ، ولا دعوة لدولة ، وإنه لم يكن للنبي ﷺ ملك ولا حكومة ، وإنه ﷺ ، لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتهما ، ما كان إلا رسولاً

(١) راجع في ذلك - أحمد أمين - ضحى الإسلام - الجزء الثالث - الطبعة الأولى من ص ٢١ إلى ٢٠٧ .

(٢) راجع - الفتنة الكبرى - ج ١ : عثمان .

كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك^(١) .

ولا يعني هنا أن أدخل طرفاً في هذا الحوار ، إذ من المؤكد أن الفكر المصري في مجمله قد إستقر على الأخذ بمنهج هذه المدرسة المستنيرة عملاً وفعلاً بل وتصدى المفكرون الإسلاميون المستترون للتيار الذي يدعو للدولة الدينية من منظور الإسلام نفسه ، حرصاً منهم على تجنب دين الله الدخول في صراعات الحكم والسياسة ، وصيانة للعقيدة الإسلامية من أن تُحمّل بأوزار الذين يزعمون أنهم يحكمون بإسمها ، أو باعتبارهم خلفاء عن الرسول .

وقد شهدت الفترة بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ دفاعاً مستميتاً من الليبراليين المصريين ، من أجل الحفاظ على الطابع العلماني للدولة المصرية ، وتأكيد ، سواء في قضايا حرية الفكر أو التشريع . وهناك العديد من المناقشات الحادة التي دارت في المجالس النيابية انتصاراً لهذا الاتجاه ، خاصة أن القوى الديكتاتورية كانت تحاول التقنع بدعوى الدولة الدينية « لكي تضرب بها كل الحقوق الديمقراطية للشعب ، وتقضي على مبدأ « الأمة مصدر السلطات » وهو جوهر النظام الديمقراطي وحجر الأساس في علمانية الدولة . .^(٢) .

ومن بين هذه المناقشات ، مناقشة جرت في مجلس الشيوخ المصري عام ١٩٤٣ حول قانون الميراث ، إذ كان مشروع القانون المعروف يتضمن مادة تقول أن الميراث يجب عن « الوارث » إذا قتل « مورثه » ، واستثنت المادة من هذا الحجب الزوج الذي يقتل زوجته وهي متليسة بالزنا ، فأباح له أن يرثها ، وأراد بعض أعضاء المجلس أن يتوسعوا في هذه الرخصة ، فطالبوا بأن

(١) علي عبد الرزاق- الإسلام وأصول الحكم (بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام) الطبعة الثالثة ١٩٢٥ - مطبعة مصر ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) راجع في ذلك كتاب خالد محمد خالد - من هنا نبدأ - وقد ناقش المسألة في فصل بعنوان « قومية الحكم » ، ويمكن الإستئارة بوجهة النظر الأخرى في كتاب محمد الغزالي « من هنا نعلم » - راجع كذلك رأياً آخر في هذا الموضوع في مقال سامي خشبة « التفكير الليبرالي ومفهوم الدولة المعصومة » - الآداب البيروتية أغسطس ١٩٧٢ ، وهو يعتبر تنبيه مبكر لخطر إنبعث ظاهرة المطالبة بدولة نيوقراطية بعد النكسة ..

يشمل هذا الإستثناء الأب الذي يقتل بته الزانية ، والأخ ، والإبن اللذان يفعلان نفس الشيء . .

وكادت المادة تمر ، لولا أن إعتراض الدكتور « محمد حسين هيكل » - وكان عضواً بالمجلس - وبقي إعتراضه على أساس أن إباحة الميراث للأخ والأب والإبن الذي يقتل مورثه الزانية هو حكم أخلاقي ، وأن الإستثناء أعطي للزوج لأنه يكون في حالة نفسية لا يمكن أن نبيحها للآخرين ، إلا إذا كنا بذلك نؤثم الزانية ونهدر دمها ، وهذا غير وارد ، لأن الدستور المصري (١٩٢٣) قائم على الأسس الزمانية وليس على أي أسس غيرها . . وقبل إعتراض الدكتور « هيكل » . . ولم تمر المادة . .

وقد دخل الوفد المصري - وكان قلعة من قلاع الديمقراطية الليبرالية في عمومه - معارك طويلة في هذا الصدد ، فعند الإعداد لتولي الملك السابق « فاروق » لسلطته الدستورية ، اقترح بعض أمراء الأسرة المالكة ، أن يتوج الملك في حفلة دينية يسلمه فيها شيخ الأزهر سيف جده « محمد علي » ، ثم يتلو هو والمشايخ دعاء خاصاً . . وقد تصدى « مصطفى النحاس » لهذه الفكرة بشراسة ، وأصر على ألا ينفذ إلا ما جاء في الدستور ، من أن الملك يحلف اليمين أمام مجلس البرلمان ، وعندما اقترح البعض - كحل وسط - أن يصلي الملك صلاة الجمعة في ثاني أيام تنويعه بالجامع الأزهر ، رفض « النحاس » أيضاً ، وقال أن جلالته يستطيع أن يصلي وقتما شاء ، وفي أي مسجد يريد ، ولكن هذا لا يكون بين مراسيم التتويج لأي سبب .

وقد بنى « النحاس » إعتراضه على نفس الأساس ، وهو أن الملك يتولى السلطة من الشعب ، وليس من شيخ الأزهر ، على أساس أن الأمة هي مصدر السلطات ، وهي التي تعطي العرش للملك ، لأن تناوله لسيف جده من شيخ الأزهر يخلق شبهة أنه يحكم لطفافة من الأمة دون أخرى (١) .

(١) راجع التفاصيل في كتاب محمد التليبي - أسرار السلطة والسياسة ومحف صيف ١٩٣٧ . . وخاصة الأهرام والنظم والمصري . .

والمسألة بالنسبة للفكر المسيحي أيسر منالاً . . « فمئذ البداية ، رفضت الكنيسة القبطية ربط السلطة الزمنية بالدين . ولقد حفظ لنا تراث البطريرك المصري « أنثاسيوس » الذي تولى البطريركية بين ٣٢٨ و ٣٧٣ م ، حديثاً موجهاً إلى الإمبراطور الروماني « قسطنطين » ، قال له فيه : لا تحكم نفسك في المسائل الكنسية . ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل ، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة . . فليس مسموحاً لنا بأن نمارس حكماً أرضياً ، وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي (١) .

وفي حين نشأ إرتباط بين الكنيسة والدولة في أوروبا . فإن الكنيسة المصرية ، ظلت تصدر على أساس فهمها الصحيح أوصية السيد المسيح لأتباعه « أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » ، وهو ما عني لديها فصل الدين عن الدولة . . وهذا هو السبب في أن الأقباط المصريين رفضوا تقديم أي مساعدة للصليبيين للإستيلاء على مصر ، إذ اعتبروا أن مثل هذه الحروب إنما تتم لحساب قيصر وليس لحساب الله (٢) .

عودة الروح للأفكار القديمة :

وبرغم أن علمانية الدولة كانت قد أصبحت قضية منتهية تقريباً . . على أساس أن كل الدساتير التي صدرت بعد الثورة قد تضمنت ما يؤكد هذا كما سبق أن أوضحنا ، فإن كثيرين قد أطلوا بوجوههم ، ليطالبوا من جديد بالقضاء على زمنية الدولة . .

ومن الحق أن نقول أن هذا التيار كان يعمل بإستمرار طوال العشرين عاماً الماضية تحت السطح ، وقد طرح نفسه واضحاً وصريحاً أثناء مناقشة الميثاق عام ١٩٦٢ أمام « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » ، وبهذا إتضح أن عشرة أعوام من الثورة ، قد ركزت بعض عيوب المرحلة السابقة ، وهذا يعود إلى الصراع الحاد

(١) د . وليم سليمان : الكنيسة المصرية تواجه الإستعمار والصهيونية - دار الكتاب العربي ١٩٦٧ ص - ٨ .

(٢) نفس المصدر من ص ١٥ - ١٨ .

الذي نشب في بداية الثورة بينها وبين « الأخوان المسلمين » الممثلون السابقون لهذا الاتجاه ، إذ دفع التكتيك السياسي الثورة ، إلى محاولة عزل هذه الجماعة عن الجماهير ، دون إثارة حساسيتها الدينية ، وذلك بإقرار بعض المنطلقات السياسية لها ، ومنها فكرة الحكم الديني ..

وفي مواجهة هذا التيار الذي تقنع به المدافعون عن « حرية التملك » من أغنياء الفلاحين ، في مؤتمر ١٩٦٢ .. قال الدكتور « صلاح الدين نجيم » في المؤتمر : « أن عصر القوميات يا إخواني هو عصر التزمين ، إنما هو العصر الذي تتوقف فيه السلطة عن أن تكون دينية لتكون زمنية » .

وقد إلتفت « د . نجيم » لمفارقة غريبة في هذا الاتجاه .. فيبينها طالب كثيرون بالحد من حرية المرأة بحكم الدين ، لم يجدوا في أنفسهم الشجاعة للمطالبة بإلغاء الخمر مثلاً لعلمهم أن تنفيذ هذا غير عملي وغير ممكن (١) .

غير أن هذا التيار عاد للتصاعد بشراسة بعد النكسة ، واستمر تصاعده في الفترة الأخيرة ، بفعل نشاط عدد من العناصر المتعصبة ، التي تعبر عن مطامح أغنياء الفلاحين في إرساء أوضاع سياسية تكون أكثر ضماناً لحرية التملك والإستثمار ، خاصة في ظروف الأزمة التي تحيط بوطننا ، والتي تسعى كل القوى الوطنية والمستنيرة من أجل حلها شعبياً ديمقراطياً ، يجعل من جهد الجماهير الشعبية في تحرير الوطن وإنجاز وأستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، المقدمة الطبيعية للدخول في آفاق الثورة الاشتراكية .

والمشكلة كلها أن هذه العناصر تدعو لرأبها بطريقة أصبحت مثار خوف للمصريين من غير المسلمين ، ثم أصبحت تمثل إستفزازاً للمتعصبين منهم ، وهو ما أدى تصاعده إلى الموقف الراهن ..

ويتقنع المطالبون بالدولة الدينية ، وراء الزعم بأن إنشاء هذه الدولة هو الكفيل بالنصر على العدو الإسرائيلي ، وهي فكرة خاطئة تماماً ، ولا حاجة بنا

(١) المحاضر الرسمية لجلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (مايو ١٩٦٢) - محضر الجلسة ١١ في ١٩٦٢/٧/٦ - ص ٣٧٤ من المظبطة الرسمية - المطابع الأميرية .

للتذكير بما ارتكبه « الخلفاء » من جرائم في حق الشعب المصري ، سواء كانوا أمويين في دمشق أو عباسيين في بغداد ، أو عثمانية على ضفاف البوسفور ..

ويكفي أن نذكر بأن أمير المؤمنين « السلطان عبد الحميد » هو الذي أصدر منشور عصيان « عرابي » الشهير .. الذي قال فيه بأن عرابي « كافر وخارج عن دين الإسلام لمخالفته لسولي الأمر الشرعي » ، وولي الأمر « الشرعي » في نظر خليفة رسول الله ، هو الخديوي توفيق .. ومن المؤكد أن « عرابي » كان أقرب لله ولرسوله من « المجنون » الذي كان يزعم ذلك لنفسه ، وهو يحكم المسلمين من أحضان الجواري ، ويسلم أوطانهم للمحتلين في وقت كان أقباط مصر ومسلموها يحاربون العدو ، وكان البطريك المصري كيرلس الخامس قد أصدر بياناً بأن الإنجليز خارجون عن دين المسيح لعدوانهم على شعب مصر ..

ومن المضحك أن يزعم البعض بأن إسرائيل قد انتصرت لأنها دولة دينية ، وبرغم أن هذا غير صحيح على إطلاقه ويتضمن تبسيطاً غللاً للقضية ، فإننا لو اعتمدنا هذه الحجة ، فسوف نفقد وجهة ومعقولة المنطق الذي نواجه به إسرائيل على المستوى العالمي .. فنحن نبي كل منطقنا على أساس أن إسرائيل دولة عنصرية متعصبة ، وأن جوهر الوجود الإسرائيلي جوهر غير متحضر ، أذ لا توجد دولة في العالم المعاصر ، تبنى على أساس ديني .. فكيف نبي دولتنا على نفس الأساس الذي نكره على إسرائيل ؟ ..

وليس صحيحاً أن بناء الدولة الدينية هو الكفيل بالنصر ، فقد تمزقت الدولة الإسلامية شيعاً وإمارات وحروباً وفتن داخلية قبل أن يمر نصف قرن على وفاة الرسول ، والحروب التي جرت بين المسلمين بعضهم البعض ، أكثر من تلك التي جرت بينهم وبين المشركين أو المرتدين أو الملاحدة .

والواقع أن بناء دولة دينية ، يجعل من الصعب علينا أن نحارب إسرائيل بحكم المنطق الأساسي الذي يحكم المسألة كلها .. فهل نحاربها لأنها تدين باليهودية .. كيف نفعل هذا واليهودية في النهاية دين سماوي ، يعترف به القرآن ، والمعتنقون له من أهل الكتاب الذين أوصانا بهم القرآن ..

وهكذا تشغل هذه الدعوة في أن تقدم أي خدمة حقيقية لقضيتنا . . بل وتضر بها ، ثم هي تضر أيضاً بوحدةنا القومية ، لأن المتعصين من المسيحيين يواجهونها بدعوى أخرى . . هي دعوى التمثيل الطائفي .

مصريون لا طوائف :

وليس المهم هنا أي الدعوتين « فعل » وأيهما « رد فعل » فالواقع أمامنا يكشف عن أن المسألة أصبحت « فعلاً » و« رد فعل » مستمرين ، وفي تصاعد لولي يأخذ بخناق كل الذين يشعرون بأن « المواطنة » وحقوقها هي الأساس في كل شيء . .

ودعوى التمثيل الطائفي ، لا تقل خطراً عن المطالبة بالحكومة الدينية ، فهي تحول الأديان المتعددة ، التي قد توجد في الوطن الواحد ، إلى « قوميات » تطالب بحقوق منفصلة ، ويتمثل نسيب وظائفهم وقد سبق أن تعرضت اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٣ لهذه المسألة فيما يتعلق بامتيازات العربان ويتمثل الأقباط في مجلس النواب . .

يقول الدكتور « محمد حسين هيكل » - وكان عضواً بلجنة الثلاثين التي وضعت هذا الدستور ، ان « صالح باشا للوم » قد طالب بأن يقر في الدستور على امتيازات العربان التي كانت سارية يومئذ . . وكان ولاية مصر في العصور الوسطى قد عهدوا للعربان بالدفاع عن الحدود . وفي مقابل ذلك كانوا يعفون من الجندية وقد رفضت اللجنة الإقرار بهذا الإمتياز ، على أساس أن الدولة هي التي ستدافع عن الحدود ، وأنه لا يجوز أن يعفى أحد من واجب الدفاع عن الوطن . .

أما نظرية تمثيل الأقليات فقد عرضها « توفيق دوس باشا » . وقد قدمها موضحاً بأنه لا يقصد خلق امتيازات للأقباط . ولكنه يقصد إسقاط حجة الإنجليز الذين احتفظوا في تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات . كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . وأنه لو نص في الدستور على

تمثيلهم سقطت الحجة . لأن الأقباط سيجدون من يمثلهم في البرلمان من يدافع عنهم . .

وفي تبرير فكرته قال « توفيق دوس » أن الأقليات محدودة العدد ، لا يبلغ عددها عشر عدد السكان ، فإذا مثلوا بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ، ولم يحج عليه . ولكن اللجنة إعترضت على الفكرة وإعترض عليها الأقباط المستنيرون ، وبني هؤلاء موقفهم على أن الدستور ينص على حرية الإعتقاد وحرية الرأي ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، والتمثيل الطائفي يهدم هذه الأسس ، ويجعل مصر من دولة قومية موحدة ، إلى مجموعة من الطوائف الدينية تنتهي بالتمزق الكامل لأرض الوطن^(١) .

وقد ظهر صواب رأي اللجنة ، عندما أجريت الإنتخابات العامة في أواخر ١٩٢٣ تطبيقاً للدستور ، فقد تمت على أسس سياسية ، وإختار المواطنون ممثلوهم على أساس إنتهاءاتهم الحزبية فنجح مرشحون أقباط في دوائر كلها من المسلمين وسقط منافسهم المسلمين ، ولم يكن الدين عاملاً من عوامل السقوط أو الفوز إذ حدث العكس في دوائر أغليبيتها من المسيحيين وجاءت نتائج الإنتخابات بعدد من النواب الأقباط يزيد عن المقاعد التي كانت ستخصص لهم ، فيما لو إتبع قاعدة التمثيل الطائفي . .

وليس هناك في الدستور المصري القائم حالياً أي شروط تحول دون تولي أي مصري لأي منصب من المناصب الكبرى أو الصغرى ، التنفيذية أو التشريعية ، بما في ذلك رئيس الجمهورية نفسه الذي لم يشترط الدستور فيعين تولاه سوى أن يكون مصرياً ومن أبوين مصريين ، ولم يشترط أن يكون مسلماً ، ونفس المسألة بالنسبة لتولي المناصب الوزارية . وقانون مجلس الشعب لا يشترط لعضوية المجلس أي شروط تتعلق بالدين أو الجنس أو الأصل .

وفي ضوء هذه الحقوق المكفولة . تسقط دعوى التمثيل الطائفي . التي لا

(١) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق ص ١٣٥ .

نتيجة لما إلا تقسيم الوطن . وإفتعال المشاكل وضرب الوحدة الوطنية وأساسها القومي في الضميم . وليس معقولاً أن يكون رد الفعل لدعوى متعصبة هو دعوى مناظرة لها . . والحقيقة أن الدعوتين هما وجهين لعملة واحدة وضررها متماثل . .

الخطر الوهمي على الأديان :

وقد يبدو غريباً أن يصاب الفكر السياسي المصري ، بعد عشرين عاماً من الثورة القومية الثالثة ، وأكثر من خمسين عاماً من الثورة الثانية ، بنكسة تطرح للنقاش قضايا سبق أن حسمها بما لا يدع سبيلاً لمناقشتها من جديد أو حتى للاختلاف حولها .

ومن المدهش أن يحدث هذا في ظروف كذلك التي نواجهها . وبحجم يتجاوز تأثير العناصر الأجنبية . ويتجاوز حتى تأثير النشاط الذي تبذله العناصر الرجعية في الداخل تلك التي تحاول تصوير المسائل كما لو كان هناك خطر يقيق بالأديان . . دون أن تقدم دليلاً واحداً على هذا فالؤمنون من كل الأديان يمارسون حريتهم الدينية . ويعبدون الله في سماحة ويدعون إليه بالموعظة الحسنة بعيداً عن العصبية والتحجر والجمود . . عن الشعوة التي تنفر الناس أكثر مما تجذبهم . .

والواقع أن هذا كله يخرج من معطف الذين يريدون أحكام الحصار حول الجماهير الشعبية ، لكي لا تشارك في أمور بلادها ، أو في صياغة المستقبل على أرض الوطن ، وذلك بمداعية وإستفزاز غرائزها وعواطفها الأولية ، بهدف التمكين لرؤى هؤلاء المحاصرين من الإنتشار بينها ، وهو ما يضع الجماهير في جيوب معاطف الساعين لمرقلة التطور ، والذين يخافون من أن يكنسهم المستقبل .

على أن الآثار المترتبة على ترك مثل هذه الآثار تتشعب أخطر مما تظن فكثيرين ممن يزعمون لأنفسهم فهم الإسلام وهم في ذلك أميون أو شبه أميون ، قد نصبوا أنفسهم لإصدار الأحكام على الناس : فهذا كافر وهذا مؤمن ، وتلك

الفكرة توافق الإسلام وتلك تعارضه . وبعض ما يصدر من أحكام تتعلق بقواعد هي من أسس نظامنا الاجتماعي لا يجوز لأحد أن يتخذ الدين ستاراً لمعارضتها وإستارة الجماهير ضدها خاصة إذا لم يملك من الثقافة الدينية ما يمكنه من ذلك .

والنتيجة الخطيرة لهذا كله ، أن تسود بلادنا نغمة من الضيق بالآراء المخالفة وأن تسد أبواب الإجتهداد في الدين أو في السياسة ، وأن يفرض علينا مناخ متمز في كل شيء ، وهو ما سوف يقود بالتأكد إلى المصادرة الكاملة لحرية الفكر والتعبير والرأي ، وسيادة مناخ من الإرهاب الفكري . يعوق تقدمنا ، ويعرض الحريات الأساسية للمصريين للخطر الشديد ، فضلاً عن أن بعض الأساليب المتبعة قد تؤثر في الأمن العام . .

ولن نستطيع أن نجد حلاً لهذا الذي حدث ، سوى تعميق الهياكل الديمقراطية في بلادنا ، بما يسمح للجميع بحقوق التعبير في الضوء الباهر . والمناقشة العلنية ، وفي حدود حقوق المواطنة التي كفلها الدستور لجميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم أو أجناسهم أو أصولهم . وأن تكون حقوق المواطنة محل رعاية من الدولة ، وتتولى المحكمة الدستورية العليا ، والقضاء الحكم في أي إجراء أو قانون ، أو تطبيق لأحدهما ، ينجم عنه ، هضم حق من حقوق المواطنة ، لأي مواطن بسبب أي لون من ألوان التفرقة .

ولا بد بعد هذا كله من أن يتفجر المناخ السياسي في بلادنا بالعمل الدؤوب في إنجاء تحرير الوطن ، لتشد الأرض المضاعفة إنتباه الذين يشوهون في دروب فرعية ، ففي هذه الأرض التي يرتفع فوقها علم غريب من ذكريات المسلمين والمسيحيين ومن آثارهم المقدسة ، ما يستحق عناية الإهتمام بها وليس الإنشغال عنها بما يضر ولا يفيد .

ولن يتفجر هذا المناخ إلا إذا أدركنا عمق هذه الرغبة في التنوع داخل إطار الوحدة ، التي قد تأخذ أشكالاً غريبة ، لكنها جميعاً تتضمن إحتياجاً مراً وصارخاً وقد يكون ضاراً على محاولات التوحيد المتمسكة .

ولو أدركنا ذلك ، فسوف يفضح المشعوذون والدجالون والمتعصبون
وسيكشف كل المتدينين ، أن ما كادوا يشعلونه من فتن ، لا يخدم الدين ، إنما
كان محاولة لتمزيق أعلام الوطن .. وتنكيس رايات الله ..

طلقات لا تطيش على جبهة الفكر

٥

« .. كثيرون كانوا يظنون .. - وبعض الظن إثم .. إن البرجوازية المصرية .. مكنت للعلمانية .. »

القضية التي يسعى بها هذا الحديث^(١) هي قضية « جبهة المثقفين » تلك التي ينبغي أن نهض لإقامتها بأسرع ما نستطيع ، وأن نهتم بالحوار حولها ، حوار جاداً وحاداً ، متواصلاً وحامساً ، يشترك فيه كل المثقفين الذين تشغلهم مأساة هذا الوطن ، ويتمنون لتراب أرضه ، وتراث فكره ، ويشعرون بالضياع ، إذ يرون طاقاتهم الإبداعية تهدر فيما لا طائل من ورائه ، تتسرب إلى حيث ينمو القحط ، فتكرس - على غير ما يرغبون - أوضاعاً هم أشد الناقمين عليها ، وأكثر المثالمين منها ..

وينبغي أن تعدد أطراف هذا الحوار ، وليس معنى هذا أن تشوش ، فمن البديهي أن الذين يعبرون هم طرفه الأول . بل ، مهما يعد ما يقولون عما نقول أو يقول غيرنا ، وما يعتقدون غير هؤلاء وأولئك ، ومهما اختلفت بيننا الرؤى ، وتنوعت المسالك ، طالما يجمعنا ذلك الإطار الواسع الذي إصطلح على تسميته

(١) نشر هذا المقال في مجلة « الكليات » القاهرية - في العدد ١٤١ (ديسمبر ١٩٧٢) وقد شطبت الرقابة على النشر بعض صفحاته ، ولم أستطع أن أكرهه إلى أصله ، لأنني لم احتفظ بمسودته ، ولم أسترده مخطوطته . وهو يعالج - بدرجة من الحذر تتناسب مع إمكانيات النشر آنذاك - إشغالات إدارة السادات ، نحو حل القضية الوطنية في إطار المعسكر الإمبريالي مر خلال تحليل الصراع على الجبهة الفكرية ، خلال العام الذي سبق حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو يعتبر نبوءة مبكرة .

بالعداء للإستعمار والإمبرالية ، وقد يكره البعض المصطلحين ، وليس لنا حيلة فيما أقره قاموس الفكر العالمي ، فإذا طلبوا أن نطلق على هذا كله « الإرتباط بالوطن » فلن نختلف معهم على ألفاظ .

ومن الواجب أن ندعو الدولة لكي تشترك في هذا الحوار ، ومن الواجب أن تستجيب لما ندعوها إليه ، فما نظنه يتكامل بدونها ، ونحن في بلد تتولى الدولة فيه من أموره أكثرها ، ولا تترك للناس إلا القدر اليسير من أمورهم ، ثم إن ذلك كله حقنا عليها ، تكفله لنا نصوص في دستور هذا الوطن ، وتكفله دروس في تجربته ، ونحتمه فوق هذا وذاك مصلحته .

وما أكثر منظمات الدولة التي تشرف على الثقافة والإعلام وأمور الفكر ، فهناك وزارات ومؤسسات تتبع الحكومة ، وهناك تنظيم سياسي تقول وثائقه أنه تعبير عن تحالف شعبي ، ويضم بين ما يضم لجنا للثقافة والإعلام والفكر^(١) ولهذا التنظيم « هيئة برلمانية » هي مجلس الشعب ، به لجان بهذا كله ، وهناك مجالس عليا للبحث العلمي وأخرى للبحث الإجتماعي ، وثالثة لرعاية الآداب والعلوم والفنون ، ثم هناك الجامعات ومراكز البحث وما أكثر عددها .

فإذا تركنا تلك المنظمات الرسمية أو شبه الرسمية وقد قبلت دعوتنا ، فلننتفت أيضاً لتلك المنظمات القليلة والمبعثرة التي تضم أدباء وفنانين وكتاباً ومفكرين ، أنشأوها بمبادراتهم الذاتية ، وتعيش بحماس العدد القليل منهم ، تتفاوت في نشاطها ، وتتفاوت في رؤيتها ، بيد أنها جميعاً أبعد ما تكون عن النشاط الفعال ، تحنقها الصراعات الشخصية ، ويقتلها الإحساس بانها بلا دور حقيقي ، مهما أرضى أصحابها أنفسهم بمزاعم هم أول المدركين أنها عارية عن الصدق . . وبعض تلك المنظمات في العاصمة ، لبعضه دور باذخة التكاليف خاوية المحتوى ، وبعضه دور فقيرة التكاليف ، فقيرة المحتوى ، ولغيره مقاعد المقاهي تمتلئ بالمشترئين في أعراض الكتاب ، وفي أعراض أنفسهم ، يحيط عليها الذباب من عفونة الكلمات ، وتتعمد فيه اللغة من مرض النفس ، وعقد

(١) كان التنظيم السياسي الواحد ، القائم آنذاك ، هو الإتحاد الاشتراكي العربي ، الذي إستولى السادات على قيادته ، بعد أن طرد منها مجموعة على صبري .

النقص ، ونرجسية طافحة كطفع المجاري في أحياء الفقراء ..

وليست المنظمات التي تتخذ لها من عواصم المحافظات والمدن الصغيرة مقاراً ، يبعده عن كل تلك الأمراض المعدية ، يضاف إليها أمراض الحياة في مجتمعات أقرب إلى القيم الزراعية ، وأبعد ما تكون عن رحابة الفكر المرتبط بالمدينة ، يحصرها القحط الفكري ، وتقتلها الغربة الموحشة ..

وإذن فإن كل تلك المنظمات الرسمي منها وشبه الرسمي ، والشعبي مدعوة كلها لتشارك في ذلك الحوار الذي ندعو إليه حول « الجبهة الثقافية المعادية للإستعمار » ، فإذا قبلت الدعوة ، فسوف نجد أنفسنا أمام ممثلين لتيارات الفكر المصري المعاصر : فإذا لم يتحقت هذا ، فنحن مطالبون بأن نستكمل تمثيل هذه التيارات ، بما تضمه من مفكرين يمثلونها ويعبرون عنها .

وإذا شئنا أن ننظر للأمر باعتباره تصنيفاً فكرياً محضاً ، فلنقل أن في بلادنا الآن من تيارات الفكر أربع تيارات رئيسية :

● هناك من يعتمدون اليسارية وسيلة لذتهم ، وكشافاً له ، وقد يغلو بعضهم ، وقد يعتدل بعضهم ، وقد يسحب هذا من ذاك حق الإنتساء ، وقد يلجج باهم من يسمون أنفسهم باليسار الجديد ، فيهم من رومانسية البداية حماس ، وبعض من قلة تدبر ، وكثير من إيمان مع قليل من فهم ، وعلو في الصوت مع خفوت الوعي ، تتوثق صلاتهم بأنفسهم عبر المرأة ، أكثر مما تتوفق بمن يزعمون لأنفسهم أنهم تعبير عنهم ، لكنهم في النهاية مخلصون لوطنتهم أشد الإخلاص ، وحريصون عليه أبلغ الحرص .

● ولنقل أن هناك تياراً ليبرالياً يقتنع بفكرة الحرية كما صاغتها الثورة الفرنسية ، وبعضه يغلو في المثالية ، فيرى الفكرة كما نبضت بها تلك الثورة ، نقية ، وبعضه يعتمد عليها كما أقرها الواقع عندما قوّيها الصناعيون والتجارويون لمصالحهم ، وبعض هؤلاء ينظرون لقضية الحرية باعتبارها مفتاح كل شيء . وقد تضيق رؤيتهم لها ، وخاصة عند بعض العناصر التي لا تحلو من الإحساس بأرستقراطية الفكر ، فتعتبر أن كل المشاكل قد حلت إذا لم يقم بينها وبين ما

تريد أن تسوقه للناس من آراء حائل أو مانع . وقد تتسع هذه الرؤية ، فتعتمد الحرية للجميع .

● وبين هذين التيارين ، يقيم التيار الثالث : ينحو بالليبرالية إلى اليسار قليلاً ، فيصوغ منها راديكالية مصرية ذات طابع خاص ، عُمِدَت رسمياً في يولية ١٩٦١ ، ويكاد يتكون منها أكثر أجنحة التيار الناصري تقدماً وثورية ، وهو تيار يعيش على الإنتقاء ، يأخذ من الأنظمة الشمولية فكرتها على الحرية ، باعتبارها حرية النخبة الممتازة ، ويأخذ من الليبرالية المستنيرة فكرة أن الملكية تلعب وظيفة إجتماعية ، ويأخذ من الماركسية أفكاراً شديدة العمومية ، كفكرة العدل الإجتماعي ، ويرفض تفسيرها للإستغلال بإعتباره إستيلاءً على فائض قيمة العمل ، كما يرفض منها فكرها الفلسفي كله ، ويعتمد من فلسفة التاريخ فيها ، فكرة الصراع الطبقي ، باعتبارها فكرة فاعلة في الماضي ، وليست كذلك في الحاضر .

● ولنقل بعد هذا أن لدينا تياراً آخر ، يتميز برؤية أقرب إلى فكر المجتمعات الزراعية المتطورة ، وينظر للحضارة نظرة خاصة ، ويكره كثيراً من مقولات التيارات السابقة ، ويشك كثيراً بها ، ويزعم له فهمه أنه بذلك يكون أقرب إلى تراثنا ، وخاصة في جانبه الديني ، وهو مع ذلك يتقنع بهذا التيار أو ذاك ، يدعو إلى دولة ثيوقراطية . ويسحب أحياناً بعض المفاهيم المرنة للتيار الثالث ، فيفسر لحسابه نصوصاً من « الميثاق » ، ومن تراث « عبد الناصر » ، أو من بعض الممارسات السياسية القديمة ، فلا تستعصي عليه ، ولا ترفض أن تعمل لحسابه ، فهي حَمَالَةٌ أوجه ، وبها مرونة وعمومية تجعلها صالحة للإرتداء ، تتوشح بها الأجسام على إختلاف حفظها من الطول والقصر ، أو النحافة والسمنة .

بيد أن التصنيف الفكري ، سيكون خاطئاً تماماً ، إذا لم ننظر إليه كتعبير عن الصراع الطبقي في بلادنا ، فهو في النهاية مولود لهذا الصراع ووالد له في نفس اللحظة ، ينتج عنه ، وقد يسبقه ، ويتفاعل معه فيقوده إلى خطوات بعضها بسيط يمكن إدراكه ، ومعظمها معقد وعسير الفهم ..

فإذا أردنا أن نهل الأمر على أنفسنا ، فنستطيع أن نقول أن التيار الأول يعبر عن مصلحة الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ، ويسعى لتأكيد وجودها في مناخنا السياسي .

ولن يكون عسيراً أن نضع بطاقة التيار الثاني على صدر تلك الشرائح المملوكة والمستثمرة في الصناعة التي يسميها بعضنا بالقطاع الخاص ، ويفضل آخرون أن نسميها بالبرجوازية الوطنية، والتي تسعى بدأب منذ أكثر من عشر سنوات لتزيح من أمامها العقبات التي وضعت أمام حريتها في تكوين تراكمها الرأسمالي - تزعم أن ذلك أوفق لتطورنا ، وأدعى لتنميته إقتصادياً .

والتيار الثالث يعبر عن تحالف يضم تلك العناصر الأكثر إستنارة وتحزماً من الرأسمالية الوطنية ، التي ترى أن نقل الإقتصاد الوطني ، إلى أفاق التصنيع الثقيل بحيث يواجه ضراوة الإختكارات العالمية ، يتطلب إقامة مشروعات ضخمة تصدى لها الدولة ، لتتيح إستقلال السوق الوطني ، وتبني معدات دفاعه ، ثم تتركه بعد ذلك لهذه الرأسمالية الوطنية تكسب منه كما تريد ، وكما تستهي .

وليس التيار الأخير ، إلا تعبيراً عن فكر « الكولاك » ، تلك الفئة من أغنياء الفلاحين ، وملاكهم المتوسطين ، الذين ضربت الملكية الزراعية الكبيرة لحسابهم منذ صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول ، وعبر العمليات التي انتهت بتوزيع الملكية الزراعية ، على النحو الذي إنتهت إليه في وقتنا الراهن . .

والواقع أن هذا الربط يتضمن نوعاً من الإعتساف والتبسيط ، وفيه من العيوب ما في أي عرض عام ، ومن غيوبه الواضحة أن هناك بعض الشرائح الإجتماعية ، التي تتفنع بفكر ليس هو فكرها ، بل ويكون أحياناً معاد لمصلحتها ، وربما وجدنا من الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ، شرائح - قد تضيق أو تتسع - ، تظاهر « الكولاك » فيها يدعون إليه مغدوعة بالنصوص المقدسة حيناً ، وبالطموح الفردي حيناً ، وينقص الوعي وضحاكته في معظم الأحيان .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الربط ، لا يحدد لتلك العناصر الطفيلية في العملية الإنتاجية مكانها ، ولقد كانت تلك العناصر إلى زمن قريب من دعاة الراديكالية والمحضنين لإنجازاتها وأفكارها ، ولقد سميت كثيراً بالبيروقراطية البرجوازية ، أو بالطبقة الجديدة ، أو غيرها من المسميات . . وكانت من أحرص الناس على « قَوْلِهِ » هذ الراديكالية لمصالحها الخاصة ، بحيث تتاح لها فرصة سلب فائض قيمة العمل على شكل أجور ودخول ، ومن هنا كانت معادية لكثير ممن يدعون للبرالية ، عداً قاسياً ، وقنعت موقفها ذاك بحديث طويل عن الاشتراكية ، وهو ما خدع فيه كثيرون . . وما زال يخدع به آخرون . .

وأغلب الظن أن هناك شرائح من هذه الطبقة البيروقراطية تظاهر الآن الكولاك فيما يدعون إليه ، واعية بالخطر المحيق بها إذا ما تفجر المناخ السياسي في بلادنا بديمقراطية شعبية ، تتيح رقابة حقيقية فعالة على وحدات الإنتاج ، وتمنع ذلك الإستنزاف الخطير لفائضه . . بيد أن هناك شرائح أخرى من نفس هذه الطبقة قد رحلت بمكاسبها إلى القطاع الخاص ، تستثمر ما إذرته في مشاريع رأسمالية تقليدية . . وقد يرتفع صوتها بين الحين والآخر مطالباً بالبرالية تتيح له أن يكون تراكماته . .

ولنقل بعد هذا كله ، أن الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها - وخاصة الشرائح الصغرى منها - هي أنشط طبقات هذا المجتمع فكراً . . وأن كل التيارات السابقة إنما تخرج من معطفها ، بعضها يعبر عن مصالح الطبقة ككل ، وبعضها يعبر عن شرائح منها ، والقليل منها يخرج على هذه الطبقة ككل ويتمي لقراء الفلاحين وللعمال ، وهم الذين لم تتح لهم فرصة العمل السياسي الطويل الذي يكفل لهم تبني توجهات نظر محددة في قضاياهم . . أو في قضايا الوطن . .

وفي ذلك شر قليل وخير قليل ، إذا الواقع أن « نقاء الإيديولوجية » شرط يصعب توفيره مع هذا التعقد في الخريطة الطبقة للمجتمع المصري . . وهو ما رصدته الراصدون لتطور الفكر السياسي والإجتماعي في بلادنا ، فما أكثر

الرواسب الزراعية في فكر الليبراليين المصريين ، وما أكثر الرواسب البرجوازية في فكر اليساريين المصريين ، بل أن تمثل بعض هؤلاء للفكر المادي الجدلي لا تخلو من رواسب إقطاعية شديدة ، وخاصة في قضايا الإجتماع . .

ومن الواضح في ضوء هذا كله أن تناول قضية « جبهة المثقفين المعادين للإستعمار » سيكون صعباً وعسيراً ، لكن لا حيلة لنا فيها لا مفر منه ، ولا مندوحة عنه ، ذلك أن هناك ضرورات تلح علينا الآن ، أن نلج هذا الباب ، مهما وعرت المسالك وضائق الدروب ، وربما الصدور ، بل أن تلك الضرورات تتجاوز في أهميتها كل ما يمكن أن نتصوره . .

ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الجبهة الثقافية والفكرية في مصر ، لنجد ظواهر تثير دهشة البعض ، وغضب الآخرين ، وتستفز الكل من الكل . بسبب العديد من الرواسب التي دُفنت طويلاً . . تجاهلاً أو كَيْتاً : فانفجرت بما يشبه البركان ، وليس كل إنفجار بشير خير ، إنما يكون كذلك إذا كان في إنجاء التقدم ، أو إذا خدم بشكل فعال هدف يتجاوز بنا ما نحن فيه .

ولعل أنصار التقدم أكثر قلقاً من غيرهم ، فيما يتعلق ببعض الظواهر الفكرية ، التي تنقلب أحياناً إلى تحرك إجتماعي أو سياسي خطير ، ومن ذلك أن دعاة « الشيوعية » قد أطلوا من مخابهم فطاولت لحاهم ألستهم الذرية المدربة على الكلام ، وكثر حديثهم المكتوب والمنشور ، داعياً للعودة إلى الوراء ، ناسفاً كثيراً مما أرساه الفكر المصري ، في أزهى عصور عقلانيته^(١) .

ومن الغريب أن وجد هؤلاء منابر عامة تنشر لهم ما يقولون ، بل وتحثي به ، وتنقل عنهم ما يخطبون وما يذيعون . . وليس من حق أحد ونحن دعاة حرية أن يعترض على حقهم في الكلام ، لكنهم ينفردون به ، ويخرجون أنفسهم

(١) كان السادات ، قد أعطى ضوءاً أخضر للجماعات الإسلامية ، لكي تنشط ، لمواجهة من كان يعتبرهم الـد خصومه آنذاك ، وهم الماركسيين والناصرين ، وكانت الدعاية الرسمية تركز آنذاك ، على تسميته بـ « الرئيس المؤمن » ، وتحرص على إستخدام اسمه في شهادة الميلاد « محمد أنور السادات » ، وهو إسم لم يكن معروفاً به قبل توليه الرئاسة ، في محاولة لإستدعاء التيار الديني الإسلامي لتأييده من جانب ، ولإلجاءه بأن خصومه على السلطة لم يكونوا مؤمنين أو معملدين .

وغيرهم ، ويتجاوزون الدعوة الهينة الرفيعة ، إلى الحركة المستفزة والتحريض غير البريء .. بما أعطى دوائر معادية لحرية الوطن الفرصة للعبث وللتأمر ، ولتوسيع الخرق على الراقق (١) .

ومبعث الدهشة في هذا كله ، أن كثيرين كانوا يظنون - وبعض الظن إثم - أن مصر في الحلقة الثالثة من حلقات الثورة الوطنية : الديمقراطية ، تلك التي نعرفها باسم ثورة ١٩١٩ ، قد مكنت للفكرة العمالية في نظامها السياسي ، وبذلت في سبيل ذلك جهداً مركزاً ، في كفاحها ضد أطماع السراي أن تترث الخلافة العثمانية التي أسقطها « الأتاتوركين » على ضفاف البوسفور ، فطمح إليها « الملك فؤاد » على ضفاف النيل ، وفي كفاحها ضد محاولات هذه السراي لتحويل « الأزهر » من معهد للعلوم الدينية ، إلى مؤسسة سياسية كهنوتية الطابع ، تتبعها ، وتحقق أهدافها وتوازن بها الصراع بين الديمقراطيين وأعداء الديمقراطية لصالح الأخيرين ..

ويحيى هذا البعث الجديد للثيوقراطية مخياً لظن كثيرين ويدفعهم للتساؤل عن هذا الذي يجري على جبهتنا الثقافية من أين ؟ وإلى أين ؟ ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر .. سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا !

وكان كثيرون يظنون - وبعض الظن إثم - أن فكرة مثل « حرية المرأة » لم تعد قابلة للنقاش ، وكان ما إستقر منها في الفكر المصري أدناه ، وأقله ، ففي عصر التعصب المذهبي لفكرة حرية المرأة تلك ، لم يتجاوز الأمر حقها في التعليم ، وضاق عند الرواد إلى الحد الذي يجعل هذا التعليم مجرد تلقين لفنون الطبخ والتطريز والتدبير المنزلي ومجالسة الرجل ومسامرته .. ثم إتسع بعد ذلك إلى حق العمل ، ثم المطالبة بالحقوق السياسية .. والتأكيد على ضرورة مساواة المرأة بالرجل في تقاضي نفس الأجر عن نفس العمل ..

(١) شهد عام ١٩٧٢ . أول التوترات الطائفية بين المسلمين والأقباط ، حين بدأت حرائق غامضة ، في بعض كنائس الحانكة .

ثم إتسع عند بعض المغامرين ، إلى الدرجة التي طالبت معها « منيرة ثابت » على صفحات مجلتها « الأمل » بمساواة المرأة بالرجل في حق الإرث ، ودخلت معركة حادة وقاسية إنتصاراً لرأبها المتطرف ذاك (١) . . .

وقد يبدو غريباً مع هذا أن يتزايد الهجوم على فكرة حرية المرأة ، وأن ترتفع الدعوة لعودتها إلى المنزل ، وأن تأخذ هذه الدعوة صورة أو أخرى من صور الجهد العملي ، فتمتنع بعض الإدارات في بعض المصالح عن تشغيل النساء ، بشرط صريح أو بتحايل قبيح ، وتثار قضية الأخلاق إثارة غريبة ، فيتعسف البعض في الربط بين ما يسمونه تدهور الأخلاق ، وبين خروج المرأة للعمل ، ويتوصل هؤلاء جميعاً إلى المطالبة بعونة المرأة الى « رجم » الحياة ، لتبقى عقيدة المحبين : الرجل والمنزل . .

ويحيى هذا البعث الجديد « للنظرة الإنطاغية للمرأة » غيباً لظن كثيرين . . ودافعاً للتساؤل عن ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية ، من أين ؟ وإلى أين ؟ ، ولعل بعضهم يقول : ليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا ؟ ! .

ولعل كثيرين كانوا يظنون - وبعض الظن إثم - أننا قد أرسينا مبدأ حرية الرأي والعقيدة ، وأن شرائعنا الوضعية تلك التي جاء بها دستور أشبعناه نقداً ، وكرهنا منه الكثير - وهو دستور ١٩٢٣ - قد استقر في رأبها أن من حق الإنسان أن يكون ما يكون ، وأن يعتقد ما يشاء ، وأن يعبر عن معتقده ذلك بما يريد ، وخاصة بالوسائل المشروعة والعلنية ، ولنا - عبر ثلاثين عاماً - مضت بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ - تراث طويل . . أرسى فيه القضاء بأحكامه هذه المقولة البسيطة ، وأرستها مؤسسات أخرى تنتمي « لدولة الباشوات » التي أشبعناها نقداً وكرهنا منها الكثير . .

وبرغم هذا فإننا نلتفت حولنا ، فترى كثيرين يكرهون من يخالفهم في الرأي كراهة لا تليق ، ويمجدون الشجاعة للمطالبة بالقضاء عليهم ونفيهم ،

(١) صفوت « الأمل » عام ١٩٢٤ ، وبعد تشكيل الوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول .

والتضييق عليهم في أرزاقهم ، وفي فرص العمل التي هي من حقهم .. بل من أبسط حقوقهم .. وأن مظاهر الضيق بالخلاف في الرأي لتزيد بطريقة تتضمن مخاطر حقيقة على وجدان الإنسان المصري ، بحيث يغلب على ظننا أننا نخلق مناخاً من الحصر الفكري والعقلي القاتل ، الذي يبعد بالإنسان عن طبيعته السوية ، ويبعد بالعقل عن رحابة الحرية ..

وإن هذا البعث لدعأوى « التكفير » ليقلق كثيرين ، ويخيب ظن كثيرين .. وإنه ليدفع هؤلاء وأولئك ليتساءلوا على ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية : من أين ؟ وإلى أين ؟ .. ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر .. سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا؟!

وعلى جبهتنا الفكرية أيضاً ، نوع من التعبير عن عدم الرضى بالإشتراكية ، قد نلمح له أثراً صريحاً أو مقنعاً في هذا المنبر أو ذاك من منابر الرأي والتوجيه ، يسفر حيناً إلى حد الرجعة الشجاعة ، ويستخفي حيناً شأن المحترفين من القتل ، ومن حق كثيرين ألا يرضوا بالإشتراكية ، ومن حقهم أن يجتفلوا معها ، لكن الذي يبدو عجيباً أن يتناول بعض هؤلاء كثيراً مما إستقر طوال العشرين عاماً الماضية ، وهو ما يصوغ ملامح الراديكالية المصرية على النمط الناصري ، يبحث فيه كثير من الشك ، وكثير من الرفض ومن المضحك أن يتحدث البعض عن أن هذا حصانة ضد الشيوعية ، أو غميص وتعريب للإشتراكية التي ينبغي أن تكون إسلامية ، فما أظن أن ما أرسى من قواعد الإصلاح الإجتماعي في بلادنا ، إلا بعيد كل البعد عن الإشتراكية الشيوعية فكراً وتطبيقاً ، وربما صلح للتعبير عن قيمته ، قول قديم للدكتور طه حسين ، ساقه وهو يتحدث عما أرساه « الخليفة عمر » من معالم الإسلام ، قال : « وما أذكر الإشتراكية ، وما أذكر الشيوعية ، فلم يكن عمر صاحب إشتراكية ولا شيوعية ، لأنه أقر الملك كما أقره النبي والقرآن ، ولأنه أذن في الغنى كما أذن فيه النبي والقرآن » (١) .

(١) طه حسين - الفتنة الكبرى (١) الشيخان - دار المعارف .

ذلك شيء يعرفه الذين يهاجون هذه الراديكالية، ولا يرضون بها ، لكنهم يخيفون الناس بما يظنونه يخفيهم ، ويستقزون فيهم حرصهم على ما يدينون به ، وما يقدسونه ، والحقيقة أنهم لا يعنون كثيراً بالمقدسات وإنما الذي يعينهم هو أن يتيحوا للمكثتهم فرصة الإنتشار والنمو والتراكم ، وألا يقف أمام إستثمارهم للمال خطر موجود ، وما أيسره ، أو عتمل ، وما أضعفه ! . وإنهم ليرغبون حقاً ، ويضغطون بلا هوادة ، لكي يتيحوا لذلك كله مناخاً سياسياً ملائماً ، ونظماً للحكم يسمح به صريحاً .. واضحاً .. وبلا أقنعة .

وإن هذا الطموح لإقتلاع ما أرسته الراديكالية المصرية من إنجازات ليلقى كثيرين ، وإنهم ليتساءلوا عن ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية : من أين ؟ وإلى أين ؟ ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر .. سيصيبنا أكثر عما يصيب أعداءنا ؟ ! .

وتزايد الإرتباك على جبهة الفكر .. فيدير بعض الوطنيين من المفكرين ، الذين لا يشك أحد في إنتمائهم للوطن ، ظهورهم لذلك الذي يجري كله ، فلا يهمهم ذلك الإنبعث المرعب للثيوقراطية ، ولا حتى تلك الدعوات الصريحة والمباشرة المعادية لكل معطيات التحرر ، يديرون ظهورهم لهذا كله ، ويوجهون كلماتهم الساخنة - كطلقات بندقية - إلى صدور فصائل أخرى من القوى الوطنية ، وقفت دائماً معهم ، وساندتهم ، وداسست على مرارتها من مواقفهم الشخصية ، هنا يتقلب الذاتي على الموضوعي .. ولعل هذا الموقف هو أخطر المواقف على جبهتنا الفكرية ، لأنه يفتت في جهد المفكرين الوطنيين ويجعل بعضهم ضحايا للبعض الآخر ..

وليس فهم هذا الموقف بعسير ، فمناخ العمل الفكري في بلادنا ، يضم في أغليته العظمى مفردات تنتمي - من حيث أصولها الإجتماعية - للبرجوازية الصغيرة غالباً ، هذه الشرائح الشديدة الفردية ، التي تجدد نفسها في منابر إعلامية ، تركز عليها الأضواء ، وتعاث فيهم غرائزهم الدنيا .. من هنا فلا بد أن تتزايد بينهم الصراعات القاتلة ، على هذه القمة التي تعاثت فرديتهم .. وتخرج بهم عن الموضوعية ، خاصة في الظروف التي مكنت من كبت بعض

التيارات لحساب البعض الآخر ..

وبرغم هذا فإن الرصاص المنطلق من هؤلاء ، يدفع البعض للقول :
أليس ذلك رصاص طائش من هؤلاء .. هو بالتأكيد موجه إلى صدورنا ..
وليس لصدور أعدائنا ؟ .

تلك كلها ظواهر تصب وتنتهي في مجرى قضيتنا الرئيسية ، التي ينبغي ألا
يكون لنا شاغل سواها : قضية الإستقلال الوطني التي تعني طرد المحتل من
أرض إحتلتها بهزيمتنا ، وفاز فيها لأننا لم نستطع ذلك ، ولو لم تكن لتلك
الظواهر علاقة مباشرة ومؤثرة على تلك القضية ، لما كان لها أهمية عاجلة ..
ولانتظرت كغيرها من القضايا التي تنتظر منذ سنوات خمس .. !

ولو فكرنا في أن نرصد التيارات الفكرية التي تعالج هذه القضية ، رصداً
علمياً ، لأجهدنا ذلك أشد الإجهاد ، فما أكثر الإجتهدات التي يصعب
تصنيفها ، ويصعب بالتالي إكتشاف الترتيب المنطقي التي تبنى عليه نتائجها ،
ومن الخطر أن نتجاهل هذه الإجتهدات لإختلال منطقها ، لأننا مطالبون كذلك
بتفسير هذا الإختلال الغريب في أجهزة المنطق على جبهتنا الفكرية ، فما أكثر ما
نقرأ آراء لا تؤدي مقدماتها إلى ما توصل إليه من نتائج .. وتعارض سطورها
الأولى سطورها الأخيرة ، ذلك نراه مثلاً فيمن ينقدون موقف الإتحاد السوفيتي
لموقفه من قضية فلسطين ، ثم يبنون على هذا النقد المطالبة بتنفيذ قرار مجلس
الامن ، أو الدعوة للصلح مع العدو ... على نحو ما يفعل « الملك حسين » في
الأردن ..

وبالرغم من ذلك فنحن أمام ثلاثة محددات رئيسية تبلور موقف التيارات
الفكرية والطبقات الإجتماعية من قضية التحرير ..

● أول هذه المحددات .. هو الموقف من طبيعة الصراع العالمي ، ذلك
الصراع الذي كثر الحديث عن طبيعته ، وعن بدايته المتفجرة ، التي انتهت
- كما زعم الزاعمون - الى صلح في قمة موسكو^(١) .

(١) إشارة إلى لقاء نيكسون وبريجينيف في صيف ١٩٧٢ بموسكو ، وهو اللقاء ، الذي قيل بعده ، أن الدولتين =

وللطبقة الوسطى المصرية ، بسبب ظروف نشأتها وغموها ، خبرة محدودة ، وتراث طويل حول هذه القضية ، فعند أي متابعة سريعة لمسار حركة التحرر الوطني ، سنواجه دائماً بمحاولة برجوازية مصرية للإستفادة من التناقضات الثانوية بين القوى الدولية المتصارعة . هذه محاولة متكررة حاولتها حركة المقاومة المصرية المسلحة ضد الغزو الفرنسي على عهد الحملة الفرنسية . ثم حاولها « عرابي » الذي ركز كثيراً على التناقض بين إنجلترا وفرنسا في ذلك الحين ، وإعتمد « مصطفى كامل » على نفس هذا التناقض ، ثم لاحظ أن ألمانيا تصعد كقوى دولية ، وأن تناقضها مع قوى الإستعمار التقليدي يتزايد ، ومن هنا أشار في كتابه « المسألة الشرقية » إلى هذه النقطة ، وإعتبر أن ألمانيا هي الحليف المنتظر بالنسبة لحركة التحرر الوطني المصرية ، وهو ما طبقه « محمد فريد » عملياً بتحالفه مع ألمانيا خلال الحرب الأولى . .

وكان طبعياً وقد انتهت الحرب بحل التناقضات داخل المعسكر الإستعماري ، أن تغير حركة التحرر الوطني المصرية من إستراتيجيتها في الإعتماد على هذه التناقضات ، وأن تلجأ إلى المفاوضة مع إنجلترا مباشرة وذلك بعد محاولة قصيرة وفاشلة للإعتماد على أمريكا إستناداً إلى مبادئ « ولسن » الشهيرة . .

وتحويل القضية الوطنية من قضية دولية إلى قضية ثنائية يرتبط أشد الارتباط بحل التناقض الثانوي على الجبهة الإستعمارية . . وفي أحد رسائله من باريس ، كتب « سعد زغلول » لعبد الرحمن فهمي « أن مسألة إما أن نحل بالتقاضي أو بالتراضي ، فأما بالتقاضي فلا يمكن حلها إلا بطريقة دولية ، أي بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم ، وأما بالتراضي فلا يكون ذلك إلا بالمفاوضة بين إنجلترا ومصر (١) .

= المظنين قد إتفقا على إبقاء الوضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط على ما هو عليه ، والحفاظ على حالة الإسترخاء العسكري على جبهة الصراع ، وهي الفكرة التي استند إليها السلفاء ، في طرد الخبراء السوفيت من الجيش المصري ونقل ولائه إلى واشنطن .

(١) راجع د . محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ - الجزء الأول - الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي .

وقد ظل هذا هو خط « الوفد » طوال عمره ، برغم أن أقساماً أخرى من الحركة الوطنية ، كانت تحتفظ برؤيتها للطابع الدولي للقضية ، وأيدت المحور قلباً وعملياً في الحرب العالمية الثانية .

وخلال هذا المسار كله ، فإن الحركة الوطنية قد طُعنَت باستمرار ، وثبت لها فشل الإعتماد على التناقضات داخل المعسكر الإستمعاري ، فهي بطبيعتها تناقضات ثانوية ، وسرعان ما يتفق الإستمعاريون على حساب حرية مصر وعلى حساب القوى الوطنية فيها . . وهكذا خانت فرنسا « عرابي » ، وخذلت في حرب ١٨٨٢ ، ثم خانت « مصطفى كامل » بالإتفاق الودي الشهير « ١٩٠٤ » وإعترف « ولسن » بالحماية على مصر ، وقضى بسرعة على آمال « سعد زغلول » في أن تساند أمريكا الحركة الوطنية المصرية .

وهذا كله يعني أن البرجوازية المصرية كانت دائماً تحاول أن تحل القضية الوطنية داخل الإطار الإستمعاري ، وهو ما يتضح من محاولاتها المستمرة للعب على التناقضات الثانوية داخل هذا المعسكر والإعتماد عليه بشكل أساسي .

ويستتبع هذا بالضرورة إستخدام أسلوب المفاوضة كأسلوب وحيد لحل القضية الوطنية ، ورفض الأسلوب البديل لذلك وهو تنظيم الجماهير وتجنيدھا . . أما لعجز البرجوازية عن ذلك أو لحشيتها منه وهو الأرجح .

ومنذ حاول مشايخ الأزهر أن يتفقوا مع « كليبر » في أثناء ثورة القاهرة الثانية لكي يوقف ضرب المدينة مقابل إيقاف الثورة مما أثار الجماهير ودفعها إلى « ضربهم وهدلتهم لأنهم برطلوا ومرادهم يعملوا فرنسيس »^(١) وعبر محاولة « عرابي » للمفاوض مع البريطانيين ، ثم دعوة « حزب الأمة » ومجموعة الجريدة لسياسة « المسالمة بدل المعاندة » ثم منهج « سعد زغلول » ، ومدرسة المفاوضة المصرية تسير على دربها الطويل . .

ولغده المدرسة مبرراتها المعروفة من واقع خبرتها . . قال « سعد زغلول »

مرة :

(١) الجبيري (عبد الرحمن بن حسن) : عجائب الآثار في التراجم والأخبار - ج ٣ .

« أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي ، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة ، فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لإستخلاص حقوق الأمة فوضحه لي ، وأنا أكون أول العاملين في هذا السبيل »^(١) .

ولسعد بعد ذلك كلمته الشهيرة عندما أخرج « عبد الرحمن الرافعي » في مجلس النواب ، وسأله عن موقف حكومته من مشروعات الري التي ينفذها الإستعمارويون في السودان ، فأكد سعد أنه إحتج على هذا بيرقية ، ورأى الرافعي أن هذا لا يعني شيئاً .. وسخت المناقشة بينهما .. فقال سعد مستفزاً : هل عندكم تجريد (يقصد حملة عسكرية)^(٢) .

وفي تحليل « مكرم عبيد » - سكرتير الوفد بعد ذلك - لهذا الإتجاه قال « ما من سبيل لإسترداد إستقلال أمة ، أو إستخلاص حق من حقوقها إلا بواحد من أمرين أولهما النضال الحربي ، وعماده قوة الجيش المسلحة ، وثانيهما النضال السلمي وعماده قوة الحق غير المسلحة ، وهي تنحصر في الإقناع بجميع وسائله ، والجهد والتضحية في سبيل هذا الإقناع » ، وقال إن قيادة ثورة ١٩١٩ كان عليها أن تختار بين هذين الأسلوبين « ولم يكن في مصر عاقل أو مجنون يفكر في إعلان الحرب لسبب بسيط ، وهو ، أنه لم يكن لنا من القوات المسلحة ما يسمح بحرب ما »^(٣) .

ومن المؤكد أن البرجوازية المصرية لم تكن تملك هذه التجريدة ، ولم يكن يملكها ذلك الجيش الذي ورثته من الإستعمار ، وهو جيش إحتفالات مسلح بأدوات فُصَّ المظاهرات ومعدات تشييع الجنائزات ، لكنها لم تمد البصر أبداً إلى آفاق أبعد من أقدامها .. فلم تر في بحر الجماهير الزاخر هذا الجيش ، ولم تنبه لقيمة ما فعله في شهري مارس وإبريل ١٩١٩ ، وإلى ما يمكن أن يفعله إذا ما

(١) مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة (راجع توسماً في تحليل هذه الفكرة في كتاب صلاح عيسى : البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) محاضرة مكرم عبيد باشا حول معاملة ١٩٣٦ بالجامعة المصرية .

نظمت قدراته العظيمة .

وحقيقة الأمر أننا لم نسمع عن برجوازية في التاريخ إستولت على السلطة بجيشها ، فهي كطبقة محدودة عددياً ، ومحدودة في طاقات نضالها ، لكن ما أعطى الثورات البرجوازية - على النمط التقليدي - تطرفها ذلك ، وقوتها تلك ، إنما جاء أساساً من تدفق الفقراء في مجرى الثورة ، وتحويل شعاراتها من مطالب متواضعة أشبه بالتسول أو التوصل إلى شعارات جذرية ، لا ترضى بأقل من عالم جديد تماماً .

لكن إشتراك العمال والفلاحين في الثورة ، لا يكون دائماً بلا ثمن ، فهم من خلال هذه المشاركة يستطيعون دائماً الوعي بأنفسهم وبمطالبهم ، ويتظلمون أثناءها في كيانات سياسية مستقلة وهو ما يعطيهم حق الوجود على خريطة السلطة ، ثم الطموح للمشاركة فيها ، وذلك شيء لا ترضى به البرجوازية ولا تأمن له . .

وكان قدر البرجوازية التاريخي أن تعتمد على التناقض الدولي داخل الجبهة الإستعمارية ، فإذا فشلت - ولا بد أن تفشل - لجأت إلى المفاوضة مع الطرف المعتدي وحلت القضية الوطنية حلاً ثنائياً ، في إطار هذه الجبهة الإستعمارية نفسها .

● والمحدد الثاني من هذه المحددات التي ننظر على ضوءها إلى هذه القضية الوطنية ، يرتبط بالمُحدّد الأول تمام الإرتباط ، فالبرجوازية لا تكره مشاركة الطبقات العاملة لها في السلطة ، حرصاً على مقاعد الحكم أو أهيئته ، ولكن الخطر الرئيسي على مصالحها ينجم دائماً من طموح هذه الطبقات - الذي تعتبره البرجوازية شرها غير مشروع - لتوزيع فائض قيمة العمل على منتجيها الحقيقيين ، ومن فائض هذه القيمة تثرى البرجوازية ، وعليه تعيش ، وإقصاء المنتجين الحقيقيين للقيمة ، عن السلطة هو الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها البرجوازية لسلب عرقهم .

ومن هنا إرتبط التصاعد في مواجهة الإستعمار بتبلور الطبقة العاملة

الصناعية وغوها ، وظهور المتابر السياسية المعبرة عنها ، وهو ما بدأت بشائره في مصر عقب الحرب العالمية الثانية ، عندما أدركت أقسام جديدة من القوى الوطنية أن إستقلال مصر لا يتأكد إلا بتنظيم القوى الشعبية المصرية أولاً .. وتدعيم وعيها بالظاهرة الإستعمارية ثم التحالف مع القوى المعادية بطبيعة موقفها ومصالحها وفكرها للإمبريالية ..

ولقد أدركت القوى التقليدية من البرجوازية المصرية ، وقواها الجديدة النامية خطر ذلك كله ، فسارعت « بسرقة الكاميرا » قبل أن تسرقها القوى الصاعدة مبرر الوجود نهائياً .. وتبلور الجناح المستنير من البرجوازية المصرية الصناعية ، ليجد نفسه في عالم مختلف تماماً ، فيصوغ لذلك أفكاراً جديدة ، وينشأ في الوفد - حزب البرجوازية التقليدي - جناح متطرف ، أكثر ذكاء ، يدعو للإشتراكية ، ويتبلور الراديكاليون المصريون فكراً ، فيمدون البصر إلى القضية المصرية ، وينشأ ذلك التيار الذي تعيش في ظله منذ أكثر من ربع قرن ، تيار يدعو لإشتراكية غير بروليتارية ، تعتمد الصراع الطبقي كقوة فاعلة في الماضي ، عاجزة عن العمل في الحاضر ..

وما كان هذا التيار - كما لم يكن الخليفة عمر - صاحب إشتراكية ولا صاحب شيوعية ، ولكنه تيار برجوازي إصلاحى ، هو أكثر تيارات البرجوازية المصرية تحملاً وليبرالية ، رأى أن يخفض الجناح قليلاً قبل أن يكتسحه التيار ..

وحصيلة التجربة التي خاضها هذا التيار هي الآن بين أيدينا .. ولكننا نستطيع أن نميز في ملامحه الفكرية ، ملامح التصور الذي سارت على أساسه البرجوازية المصرية عبر تاريخها كله ، سواء في تناوله للصراعات الدولية ، أو حرصه على إبقاء الجماهير الشعبية خارج الحلبة تماماً .. أو ما انتهى إليه الأمر من ظواهر فكرية قد تدهش البعض ، ولكنها لا تدهش المتابعين لتراث البرجوازية المصرية الفكري والسياسي .

وإننا لنجد أقساماً من الطبقة الوسطى المصرية تنظر للصراع الدولي نفس النظرة التي كانت تنظرها إليه عندما كان هذا الصراع محتدماً في داخل الجبهة الإستعمارية ، وتحاول الإستفادة من التناقض بين الدول الإشتراكية ودول

الإستعمار ، بنفس الطريقة ، وتدعو للأخذ من هذا للضغط على ذاك ، والإقتراض من هذا لإحراج ذاك . .

وصوت هذه الفئات يرتفع دائماً ، ل يبدو ساخناً ومتطرفاً ، بدعوى أن هناك إتفاقات في عالم الكبار . . وبصرف النظر عن قيمة هذا القول الحقيقية . . فإن إختلال البناء المنطقي لأقوالهم يظهر في أنهم لم يلتفتوا أبداً للدعوة إلى إشراك الجماهير في الحرب . . وإلى تنظيم هذه الجماهير ، بإعتبار أن هذا هو البديل الوحيد لمواجهة الموقف ، ولكن خبثهم الحقيقي يكمن في أنهم يتطرفون في الهجوم على إتفاقات الكبار ، لينتهوا إلى القول بأن لا مفر أمامنا في هذا العالم القاسي من قبول شروط العدو والإستسلام له .

● وعند النظر للمحدد الثالث ، تتضح القضية أكثر ، فتمة إصرار على أن حرب التحرير الوطنية لا يمكن أن يخوضها إلا جيش نظامي مسلح بأحر صيحات الحرب الإليكترونية ، ومثل هذه النظرة هي وليدة العناصر الرئيسية في رؤية البرجوازية المصرية للموقف ، فالحرب النظامية هي في الأساس حرب محددة بالكيان الشرعي الموجود ، ومحسوبة النتائج ، لا من حيث النصر والهزيمة ، ولكن من حيث ولاء القوى التي تخوضها إجتماعياً ، ثم إن هذه القوى لا تنظر بعيداً عن التركيب الإجتماعي القائم . .

ولا يصبح الأمر كذلك إذا تصاعدت الدعوة للحرب الشعبية ، فمثل هذه الدعوة ، تفترض درجة من المشاركة الجماهيرية ، وما يستتبعها من وعي وتنظيم وإحساس بالوجود المستقل ، وخروج من حلبة الذيلية للكيانات السائدة ، وهو ما يرفضه البعض ويصر على رفضه يختلف الحجم .

والشيء الملفت للنظر هنا ، أن معظم إنجازات حركة التحرر الوطني المصرية ، كانت تصاب في الصميم عند هذه النقطة ، لقد أجهضت الثورة العربية ، لأن « عرابي » ظل يعتمد على التناقض الدولي كوسيلة لحل القضية الوطنية ، ولأنه لم يحاول أن يضمن برنامج الثورة ، نقاطاً تخدم مصالح الجماهير العريضة للفلاحين ، وتكفل تحشيدهم حوله ، ولم يبذل أي مجهود لتنظيمهم . . وقد انتف هذا في آخر لحظة ، فرسم برنامجاً يتضمن مصادرة أراضي المزارعين

والخونة والذين إنضموا للخديو ، وصرح بعض الضباط بأنهم سيوزعون الأراضي على الفلاحين بعد الحرب^(١) .

ونفس الأمر حدث في ثورة ١٩١٩ ، التي وجهت قيادتها همها الرئيسي لقبولة الحركة الجماهيرية في إطار مطامح البرجوازية وفي حدود مطالبها ، وهكذا رفضت الإنتفاضات العفوية للفلاحين ، ولويت عنقها عن كل الذين رفعوا السلاح ليحاربوا الإستعمار ، وحرصت على طرقها المشروعة . . ويرات ساحتها من تم التهادن والمساومة بقولتها الشهيرة : هل عندكم تجريدة ؟^(٢) .

وهذا كله طبيعي في إطار المحددات الثلاث التي طرحناها للنظر إلى القضية الوطنية ، وجوهر هذه المحددات ، هو النظر إليها من منظار الصراع الإجتماعي في الداخل ، أن ذلك هو الذي يحدد أسلوب الحرب ، ويحدد النظرة للصراع الدولي ، وهو ما يحدد في النهاية وضع الكيان السياسي الراهن . كما أنه هو الذي يشخص أمراضنا الفكرية والنفسية المتفشية الآن ، فلا نظن أن الوضع المؤسسي للفكر المصري ، - كما يتمثل في مختلف الظواهر التي رصدنا بعضها في بداية هذا الحديث - إلا تعبير عن إنعكاس ذلك التيار من تيارات الفكر المصري ، الذي ساد أكثر من ربع قرن ، وطرح رؤاه الخاصة عن حل القضية الوطنية وحل القضية الإجتماعية بمنهج البرجوازية المستنيرة ، ساعياً « لسرقة الكاميرا » من أبطال المسرحية الجدد ، خشية أن يسلبوه مرور الوجود .

والبرجوازية مهما إستنارت لا تنفي نفسها ، ولا تنهون في حق الملك ، ولا تتنازل عن فائض القيمة الموروثة ، وبرغم أن هذه العناصر المستنيرة قد حققت كثيراً ، فقد كان الطريق أمامها مسدوداً منذ البداية ، وكانت الهزيمة هي شهادة الوفاة الرسمية له ، وإذ شعر بذلك بدأ يدافع بإستماتة عن حقه في التواجد ، فلجأ إلى أضعف الأساليب : معاينة الفرائز الأولية للجماهير . . سواء كانت قومية أو دينية . . ووصل الى درجة من الإبتذال تذكر بعهود الإنحطاط الإجتماعي والفكري في أواخر العصر المملوكي . .

(١) راجع - صلاح عيسى - « الثورة العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٧ .

(٢) راجع عبد الرحمن الرافعي - مذكراتي - دار الهلال ١٩٥٢ .

ومن الطبيعي مع هذا كله أن تشتت جهود الأدباء والفنانين والكتاب والمفكرين ، وأن تزداد خشيتهم من أن تكون بلادنا قد فقدت الطريق إلى المستقبل وإنعكس هذا في اضطراب خطواتهم . . ولا نظن أن بلداً من بلاد العالم الرأسمالي أو غير الرأسمالي يأخذ كتابها وفنانوها من قضاياها هذا الموقف الغريب . .

وأبلغ الأمثلة على هذا ما عكسته المناقشات التي دارت في أوساط الأدباء والكتاب عندما طرحت قضية تشكيل إتحاد يضمهم . . فقد بلورت هذه المناقشات ، إتجاهاً غالباً ، وغريباً . . يركز على الجانب المهني بالنسبة لهذا الإتحاد . . فيرى أنه لا توجد ضمانات حقيقية لمستقبل الأدباء والكتاب في بلادنا ، في الوقت الذي تتزايد فيه أعدادهم ، وتتزايد اعتماد الكثيرين منهم على العمل الفني والأدبي كمورد أساسي ووحيد ، يعتمدون عليه في معاشهم ، وهو ما يؤدي إلى إفتقاد الكثيرين منهم للإحساس بالأمن ، إذا ما تعرضوا لأي إصابة أو مرض يحول بينهم وبين العمل . . وفي نفس الوقت فإن المشاكل المتعلقة بعلاقة الأدباء والكتاب بالناشرين والمسائل التي ترتبط بحماية حق الملكية الأدبية والفنية ، وكافة الحقوق المادية للأدباء والفنانين تثير الإهتمام والقلق . .

وقد ركز أصحاب هذا الإتجاه على هذه المهمة ، ونظروا لإتحاد الكتاب بإعتباره عمل نقابي وقاوموا بضراوة أي فكرة ترمي لأن يكون الإتحاد عملاً سياسياً ، وإعتبروا أن هذه محاولة لتخريبه قبل إنشائه ، لأن هذا سيفتح الباب للخلاف في الرأي ، وبالتالي لعدم إنشاء الإتحاد^(١) . .

ومن الواضح أن أصحاب هذا الإتجاه ، يريدون للكتاب والفنانين أن

(١) كان وراء هذه الفكرة المرحوم يوسف السباعي ، الذي كان حقيقة ثقافية ثابتة ، إبان حكم الرئيسين عبد الناصر والسادات ، إلى أن قتل في عام ١٩٧٨ في هيلتون نيقوسيا ، بسبب مصاحبة للسادات إبان زيارته للقدس المحتلة . وكان السباعي ، أحد أهم لدوات النخبة العسكرية في المجال الثقافي ، وكان يحكم هذا المجال ، بنفس الأسلوب ، وهو تكوين شلال تدلين بالولاء الشخصي له ، وتقديم الخدمات اليها ، ومقاومة أي تنظيم مستقل للمثقفين المصريين . وسوف ترد إشارات متعددة لدور السباعي في الفصول التالية . حول تجربة ميلاد إتحاد الكتاب للمصريين ، اقرأ في هذا الكتاب الفصل المنون « أسلحة اليمين الفاجرة » . وأسلحة اليسار الفاسدة » .

يكونوا قوى غير فاعلة في الوطن ، وأنهم يُنظِّرون لفكرة « الوحدة » نفس النظرة التقليدية التي سادت بلادنا خلال العشرين عاماً الماضية ، باعتبارها وحدة بلا تناقص ولا إختلاف وباعتبارها كم عددي لا محتوى له . .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية المطالب الاقتصادية والنقابية ، لكن النظرة النقابية تسم غالباً بضيق أفق شديدة لا يستطيع أن يصل بها إلى رحابة النظرة السياسية ، التي تتصف بالشمول ورحابة الأفق . . ومن المؤكد أن الكتاب والفنانين قد أدوا بعض الأدوار في نضالنا الوطني والتحرري ، وساهموا على إمتداد القرن ونصف القرن الأخير ، في صياغة الوجدان المصري ، ونقل العقيلة المصرية إلى آفاق الحضارة الحديثة بكل منجزاتها . . لكن هذا الدور لم يكن منظماً بطريقة تجعل لهم رأياً جماعياً ومعلناً ومؤثراً في مختلف القضايا السياسية ، وخاصة الآنية منها . .

ولا يكفي بالطبع أن يكون للكاتب موقفه الشخصي والفردى المناصر لقضية ما . . فنحن نعيش في عصر التنظيم ، حيث يكتسب الرأي الجماعي قيمة كبيرة ، ويؤثر تأثيراً هاماً في الرأي العام المحلي والعالمي . . وفي نفس الوقت فإن الموقف الجماعي لأي فئة من قضايا سياسية أو فكرية معينة ، يساهم في تضيق نطاق الإختلاف حول الآراء ، ويجمع الكتاب والأدباء حول برنامج حد أدنى يتضمن موقف المعادة للإستعمار والإمبريالية ولأي عدوان على حرية الشعوب ، ومناصرة قضية التقدم الإجتماعي على المستوى الوطني والعالمي . .

ومن البديهي أن أحداً لا يطالب الآخرين بالتنازل عن أفكارهم وآرائهم ، فليس العمل المشترك على جبهة الفكر ، نوعاً من تذويب التيارات الفكرية المتناقضة في تيار واحد ، أو للمصالحة بينها ، ولكنها دعوة للحوار الصحي بينها ، بحيث يصبح جهد أصحابها فاعلاً في هذه المرحلة . . كما أن هذا الحوار هو الوسيلة الوحيدة لكي تعي بعض الفصائل الوطنية والمعادية للإستعمار دورها الحقيقي فلا تطلق رصاصها الطائش على القوى الوطنية الأخرى ، وتفتعل عداً وهمياً معها ، تاركة - خوفاً أو جهلاً - الحرية للقوى التي تتآمر بالجميع . تتم مؤامرتها على حرية التعبير . .

والخطوة الأولى في هذا كله هو الحوار العلني والمنظم في كل المنابر الملتزمة بالأهداف الرئيسية للنضال الوطني في هذه المرحلة . . وهو ما يعني أن تزداد منظمات الأدباء والكتاب فاعلية ، وأن ينفض « سامر المقاهي » ليشغل رواده إلى منظمات ثقافية عديدة الإتجاه في مسائل الفكر والثقافة . . تستطيع باتحادها أن تصنع اتحاداً يليق بكتاب مصر ، اتحاد للأدباء والفنانين الذين يعنون بأشياء أهم من المعاشات والعلاوات ، يعنون بالسياسة وبحرية الفكر والتعبير . .

وليكن مؤتمر الأدباء والفنانين الذي يدعو إليه هذا الاتحاد ، الفرصة للحوار مع أجهزة الثقافة في الدولة . . تتكلم وتسمع . . وتجاوز . . وتبرر . ثم تتفق ما يجب أن تكون عليه الأمور في هذه المسائل كلها . . مؤتمر يناقش ذلك الذي يجري على جبهة الفكر بحيث لا ينطلق الرصاص من هذه الجبهة إلى صدورنا . . ولكن إلى صدور أعدائنا ! .

صنع في عزيرين

٦

« الحرب هي حربنا نحن ، لا حريككم أنتم أيها اليساريون والصائون والنظام نظامنا لا نظامكم » ..

مع أول بيان عسكري صدر ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ تكشفت الأوضاع الثقافية في مصر على حقيقتها وفيما تلا ذلك من أيام وحتى هذه اللحظة^(١) فإن حركة المثقفين المصريين والتيارات الغالبة على العطاء الثقافي والفكري في مصر ، لا تعكس صورة مجتمع محارب ، ولا تقدم ثقافة مقاومة : في معظم الكلمات المطبوعة أو المسموعة أو المرئية ستفجؤك التشنجات لكن أعيدها نظرات منك صائبة أن تحسب اللحم فيمن شحمة ورم . عالم المثقفين المصريين الحقيقي هو فصائل منفصلة بلا إتصال ، وشراذم متفرقة بلا لقاء . جزر من عالم الأنا المتورم : نرجسيته ضيقة الأفق . لا ينظر خارجه ولو حتى ليرى موطأ أقدامه . هل نتوقع منه بعد هذا أن يكون ذا رؤية شاملة للحظته الراهنة أو لمستقبله القادم ؟ !

وما حدث - ويحدث - على الجبهة الثقافية في مصر ، ليس غريباً على من يتابعون تطورها ، ذلك أن « المثقف المصري المتكسر » هو غمطها الغالب

(١) يستعرض هذا المقال ، ردود فعل المثقفين المصريين ، تجاه حرب أكتوبر خلال أيام الحرب الفعلية ، وقد كتب غالباً في نهاية أكتوبر (ت ١) ١٩٧٣ ، ونشر في مجلة « الثقافة » البغدادية في ديسمبر (ك ١) ١٩٧٣ .

والسائد . (صنع في حزيران) : هذا ما يقوله وشم على الجلود . أما التشخيص السيكلولوجي للحالة فيقول : إن نكسة حزيران قد صدمت وزلزلت - إلى حد التحطيم لدى بعض المفردات - عالم الأنا قومياً وشخصياً .

على امتداد خمسة عشر عاماً سابقة على حزيران ١٩٦٧ تورمت الذات القومية وإنفجحت . في صحف تلك السنوات لن نقرأ عن دولة صغيرة تجتهد للتحرر وللتقدم ولبناء نفسها ، وسط عمليات انتهاب من الداخل ومؤامرات حصار من الخارج ، لكنك ستقرأ دعاية نظام يحرك العالم ويصنع كل شيء فيه . نظام أنهى تماماً كل مشاكله وألقى عن كاهله كل همومه وفرغ لتخطيط مستقبل المعمورة ، طور نظريات الثورة وتجاوزها ، وصنع ثورات في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلاد واق الواق ! .

وبعنف الإلحاح - وأساساً بسيف المعزّ القطّاع وذهبه اللّماع - وجد المثقفون المصريون أنفسهم جزءاً من هذ اللعبة الكبيرة . إنترزت تلك السنوات من عقولهم جرائم الأصالة بعملية « بَسْتَرَة » عنيفة : تسخين شديد إلى درجة الموت سجناً وجوعاً ، يعقبه تبريد شديد إلى درجة الموت تجمّدة ونعمة . بعد هذا التعقيم يصلح المثقف للتصدير إلى الشارع المصري ، فهو مضمون النتائج خال من المرض . ولأن « المِيسْتَر » فاقد لذاته ، فإنه يغطي خواءه ، الداخلي بالذات الكلية : أنت ميت لأن ذاتك متفية ، ولكنك جزء من شعب يحرك العالم ، هذا ما تقوله صحف تحررها أنت نفسك .

لكن إدراك ذلك كان خطراً على الذات وصعباً على النفس فهذه الذات المُخربة من الداخل لا بد لها من تغطية أمام نفسها . والحل : الإنغماس في اللعبة بجدية شديدة . التحدث عن العالم من أطراف الأنوف . الهدم : مجرد كلمة . البناء : مجرد كلمة أخرى . الشعب : معنا . مقالي : قرأه ثلاثة أرباع المعمورة وأحدث تأثيراً شديداً . شهودي على صحة ذلك ثلاثة من أصدقائي قرأوه وهنأوني (رداً على عمل مماثل قمت أو سأقوم به بالنسبة لمقالاتهم) .

غطت الرطانة كل شيء ! .

على كثرة ما كذب « مايلز كويلاند » - الخبير الشهير للمخابرات المركزية الأمريكية - في كتابه « لعبة الأمم » فإنه كان صادقاً حين لاحظ أنه كان من الطبيعي في القاهرة الستينيات أن ترى فلاحاً مصرياً يقف على خشبة المسرح - أو أمام ميكروفون إذاعة أو كاميرا تلفزيون - يناقش بيروقراطياً فيزق في وجهه بفصاحة عن حقوقه ، لكن هذا يحدث على المسرح فقط ، أما في الواقع فإن الزعيق حق مكفول للبيروقراطي ، والتذلل والرجاء هو الحق الوحيد المتروك للفلاح ! .

على خشبة المسرح تحرر الفلاح زاعقاً ، وفي ميكروفون الإذاعة أخذ العامل حقوقه ، وانتشرت الحرية لأن التلفزيون يقول ذلك ونحن نحرك العالم لأن نظريتنا « الثورية » طورت الاشتراكية الدوجماتية ، وليس مهماً أن نصف الذين يقولون ذلك لا يفهمون المعاني الحقيقية . لكل كلمة على حدة من جملتهم الحماسية .

ويجيء حزيان فيهدم عالماً من الورق المقوى على رؤوس أُنقلتها الترجسية ، ويشق المثقفون بكلماتهم ، وكالقذائف تصيبهم أعمدة الرصاص التي جمعها عمال اللينوتاب ، وهم يستعينون بالله من الكذب . أمام المرأة وقف « المثقف المتكس » عارياً هذه المرة لا يخفى خواءه رداءً ، ولا تغطي « بسترته » كلمات . وتبدأ سنوات مريرة من أدب لوم الذات : أدب الخطيئة الأولى .

بعد ثمانية أشهر من النكسة - وإبان محاكمة المسؤولين عن الهزيمة العسكرية - كتب الشاعر « أحمد عبد المعطي حجازي » مطالباً بمحاكمة المثقفين لأنهم « قصروا - وهم قادة الحياة - في أداء واجبهم » وحيثيات الإتهام تقول « إذا كان من أهم الأسباب التي أضعفت قدرة المجتمع على خوض الحرب هي غياب الديمقراطية وجهلنا بحقيقة أنفسنا ، وحقيقة العدو ، فالمثقفون مسؤولون مسؤولية مباشرة في هذا المجال ^(١) .

(١) كتب « أحمد عبد المعطي حجازي » ، هذا المثال في فبراير ١٩٦٨ ونشره في دور اليوسف - إبان محاكمة قادة سلاح الطيران المصري - الذين نسبت إليهم آنذاك مسؤولية الهزيمة العسكرية .

لم يستجب أحد وقتها لدعوة حجازي . ربما لأنهم طرحوا هذا السؤال :
- من يزعم لنفسه صفة القاضي والكل قتلة وقتل ؟ .

لكن الدعوة تحققت في الواقع العملي . نصب كل مثقف متكس نفسه
عكمة في سطور إنتاجه . رثى « حجازي » ذاته ، عمره الجميل في قصيدة
طويلة^(١) هذا رجل تغنى بالمحبيب وهو في جُبْ أودعه فيه المحبوب : نحن عشنا
عمرًا من تلني الشاعر . فاظلم أيها المحبوب واسجن ، سنشدك أناشيد الفداء
ونحن معلقون في مشانقك . نحن ولدنا لنخطيء ، وأنت ولدت لتصيب . يمر
موكبك على زنازين أودعتنا إياها فتهب باسمك . لكن أين كان رجال الحدود
يوم هجم الجراد ؟ ! .

وتأمل عالم « ليلي والمجنون » - مسرحية « صلاح عبد الصبور » الشعرية -
هؤلاء ثوار بين الخيانة والأحباط - رثاء عنيف للذات وإحساس مرير بالفجيعة :
الثائر المنهار هو بطل العصر .

ليس الوجه الآخر للإنهيار إلا إنهيار آخر : أمسك آخرون السكين ليفزوا
بها لحومهم ولحومنا . على لسان « سبارتاكوس » وهو على الصليب ، صاغ « أمل
دنقل » نص قانون عالم ما قبل حزيران - وهو من قوانين السببية - والنص هو
(علموه الإنحناء) .

بنفس القسوة ينفجر حمدي - بطل مسرحية « ميخائيل رومان » :
الزجاج^(٢) - ضائعًا بعالم الشعور المستعارة . عالم الواجهات الزجاجية الأنيفة
الملئية بقنينات العفن فيراه عالم « فساد . فساد متكامل . عصابة . عصابة بتأكل
من بيت المال بتخطف طعام الأطفال » . وبينما كان الكل يجععون بالإشراكية فإن

(١) هي قصيدة « مرثية العمر الجميل » ، التي منحت عنوانها لديوان من أجل دواوين حجازي . والقصيدة في
رأي بيان شعري ، حول طبيعة العلاقة المقننة التي جعت بين نظام عبد الناصر . والمتحمسين له ، من
الأدباء والكتاب والمثقفين .

(٢) نشرت مسرحية « ميخائيل رومان » ، « الزجاج » في بداية عام ١٩٦٧ ، ومثلت باسم « العرضالجمي » في
نهاية العام نفسه ، وبعد الخزيمة ، وكانت حفلات عرضها ، مظاهرات تأييد سياسية ، لضمونها ، الذي
كان هجومًا لا يتقطع ، على عصر الشعور المستعارة ، والبروكات السياسية والإيديولوجية والقومية .

المؤثرين حقاً كانوا دائماً يتفقون بإسم أمريكا . بلد السلع الإستهلاكية المثالية
وصفت حمدي :

- لييك حلف الأطلنطي لبيك . لك هنا أتباع . أتباع كلاب ولاد
كلاب .

لكنهم ليسوا وحدهم كذلك نحن أيضاً - المتفرجون - مثلهم :

- الأوبرا يا ولاد الكلب . ياللي عاملين علّ وحوش وأنتوا أرايب . الأوبرا
بالعمدان الذهب والمرمر . وأنتم في الأرض بتاكلوا طين .

في صالة المسرح يصفق بعض الناس لحمدي الذي يشتمهم . يفعل ذلك
النقاد أيضاً ، في الصحف ، مع بعض الحرص . الإحساس المر بالمهانة والخيانة
يلف الكل . تتزايد حاجتهم إلى من يملك شجاعة مواجهة ذاتهم - وذاته - بدلاً
عنهم . لأنهم أنفسهم - في عملية البسترة القاسية - قد فقدوا كل شجاعتهم . في
حومة هذا الصراع الضاري تنتشر على المستوى الشخصي الإنهيارات العصبية
والنفسية ويرحل كثيرون إلى مصحات الإستشفاء . الفقراء إلى مصحات مصر
والأحسن حالاً إلى مصحات أوروبا^(١) يسير الآخرون في الشوارع يحملون
إنهياراتهم على أكتافهم ، ويستنزفون الدمع حتى ينفد من باقي الناس^(٢) وتنتشر
الكتابة السرية ، شعر بذيء يشتم النفس والآخرين ، وكأنه بعض فصول ألف
ليلة وليلة في أزهي عصور انحطاط الأدب العربي .

(١) لعلها ليست صدقة ، إن إثنين من ألمع كتف مصر ، اللذين ارتبطوا بشكل ما ، بفترة الإنتعاش القومي ، قد
أصبوا بدرجة من الإكتئاب تطلبت علاجهم في مصحات خارج مصر ، في أعقاب الهزيمة ، هما : صلاح
جسامين « ويوسف إدريس » وفي تلك المرحلة نفسها ، بدأت مشكلة « نجيب سرور » و« إسماعيل
المهلوي » ، التي تفاقت فيما بعد ، وانتهت بالأول إلى حالة أشبه بالإنتحار ، وقادت الثاني إلى مستشفى
الأحراض العقلية ، حيث ما يزال يعيش حتى الآن (١٩٦٩ - ١٩٨٥) ، وكان الإحساس بالإضطهاد
ومطاردة الحياة ، ملموساً في حالة الإثنين الأخيرين .

(٢) انتشر الشعر السري المعارض بعد هزيمة يونيو ، ومع أنه أصبح سريراً لأنه سياسي ومعارض ، إلا أن السرية
أتاحت له فرصة إستخدام التعبيرات والألفاظ الجنسية الحادشة للحياء العام ، أيضاً ، فيها يمكن إعتباره
نوعاً من الإيلام المقصود ، وحالة مشتهة من تعذيب النفس . ومن أشهر هذه الأعمال « رباعيات »
سرية ، كتبها الشاعر الراحل « نجيب سرور » .

وربما لهذا السبب توج الشيخ « إمام عيسى » و « أحمد فؤاد نجم » ملكا المرحلة . عمدّهما المثقفون ولا أحد غيرهم على هذه المملكة . فبرغم بساطة الكلمات والتعابير وطابعها المتزعزع من الشارع مباشرة فإنها لا تعود إليه مرة أخرى . وأصبح فن (إمام - نجم) هو فن الذين يملكون أجهزة تسجيل كهربائية . ولم يتح له أن يصل إلى كثافة المصانع أو تجمعات الفلاحين إلا فيما ندر . ووجد المثقف المتكسر نفسه في هذه الأعمال ، التي قد لا يعترف بقيمتها الجمالية ، لكنها تتيح له شجاعة سب نفسه التي يفقدها . وتظهره للحظة من إحساسه المقيع بأنه فريسي وكاذب وبهلوان .

في تجمعات (المثقفين) يبدو [إمام/نجم] مشهداً فولكلورياً يتفرج عليه ويسمعه مجموعة من الأجانب يسجلون جلسة إعراف نفسي بطريقة التحليل الفرويدي . ويموت « جيفارا » فيفجع باستشهاده - الذي يجمع بين توحيد الكلمة والحياة - المثقف المصري المتكسر الذي عاش هذا الانفصال وكرسه ويغني أمام كلمات نجم المسائلة :

« ما رأيكم دام فضلكم

يا جونسنات

يا بتوع نضال آخر زمن

في العوامات »

فيتأوه الذين يسمعون ، لأنهم هم أنفسهم دون كيشوتات إنتصار الفلاح على خشبة المسرح ، وتحقيق الاشتراكية على يد أعدائها ، والديمقراطية على السنة مذيعي التلفزيون . وفي العوامة التي يسمعون فيها - أو يسترجعون أشرطتهم المسجلة - يهتف المغني بحياتهم .

« يعيش المثقف على مقهى ريش .

مَرْقَلَطْ مَعْقَلَطْ . . كثير الكلام

عديم الممارسة

عدو الزحام »

يضرب الكل جباههم بأيديهم ألماً وندماً . ها نحن في يوم عاشوراء .

إستشهد الحسين وحيداً ظامئاً وكان في يدك أن تنقذه فما فعلت ؟ . العكس ما فعلت . فإذا دار الزمن وعادت الذكرى فادم جبهتك ، وسُبْ نفسك ، وادع الآخرين ليفعلوا ذلك . كنت من شهود يوم العيد وسألك بيلاطس :

- المسيح أم بارباس ؟ .

صحت مع الصائحين .

- بارباس .

صاح بيلاطس :

- إني بريء من دم هذا البار . دمه عليكم وعلى أبنائكم الى يوم الدينونة ^(١) .

لذلك يحلو الشراب في جلسات الإستماع إلى « نجم » و « امام » . ليغيب العقل الواعي الذي يدبر المصالح ويعقل التطرف : العقل المبستر .

وفي الصباح يعود المثقف إلى مقهى ريش - وكل تجمعات المثقفين في مصر تنويعه على لحن مقهى ريش - يتحدث أو يكتب عن الحرب الشعبية ، وهو لا يعرف كيف يطلق بندقية . ولا يريد أن يعرف . ان مهمته أن يكتب عن الحرب الشعبية لا أن يمارسها .

وعندما يسخر (امام - نجم) من :

« الثوري الثوري . الكَلْمَنجِي

شفاط الدين التهنيجي

قاعد في الصف الأكلمنجي

شوكولاته وكرامله »

يضحك البعض . ويتشاكل آخرون عن النظر في عيون الآخرين بالنظر

(١) بعد محاكمة السيد المسيح ، وقبل صليبه ، جاءت مناسبة ، يحق فيها إطلاق أحد المحكوم عليهم ، وسأل بيلاطس الناس ، هل يطلق سراح المسيح ، أم سراح لص حكم عليه في الفترة نفسها بتهمة السرقة ، فاختار الناس إطلاق سراح اللص وكان اسمه بارباس ! .

في السقف ، ويفتحون حفرة في الأرض لتبتلعهم - ذلك أنهم جميعاً - بدرجة أو بأخرى - هم هذا الثوري الثوري الذي :

« يتمركز بعض الأيام
بتمسلم بعض الأيام
ويصاحب كل الحكام
ببتكتك لا تقول بركان
ولا بوتاجاز ولا حلة »

ولأن الضربة مباشرة وقاضية ، فإنها تنشر جانباً آخر من نتائج عالم الأنماط المحطمة ، هو عمليات الإسقاط النفسي . ينحني المستمعون كل على الآخر . ويرشح كل إثنان منهم ثالثاً ، ليكون بطل القصيدة أو الموديل الذي رسم عارياً بأبياتها . بينه وبين نفسه ، يرشح كل طرف من أطراف « الدويتو » الهامس لزميله الآخر لهذا الدور .

في عمليات الإسقاط النفسي الفظيعة هذه يتلوث الكل : فكل الناس خونة ويتعاملون مع أجهزة الأمن . وكل الأدباء يكتبون تقاريراً للمخابرات أفضل مما يكتبون قصصاً أو شعراً ، فإذا أعوزتكم - بعد عمر طويل - نماذج لخط كاتب أو أديب تضعونها في متحف باسمه فعليكم بأرشيف دوائر الأمن . وكل النساء مومسات . وكل الرجال منحلون . ولا أدب ثوري إلا ما أكتبه ، أو يكتبه أصدقائي الذين يبادلونني نفس النفاق . وحتى أعضاء التنظيم الطليعي^(١) - الذين كانوا يتعلمون في تعميماتهم أن الشيوعيين والأخوان المسلمين هم ألد أعداء ثورة ٢٣ يوليو - يصبح لا هم لهم إلا إتهام الشيوعيين بخيانة الماركسية . هذه الماركسية نفسها التي هاجمها وشوهها وفهموها بشكل سطحي وقشري . وحرصوا بمناسبة - ودون مناسبة - على تلويشها وزعموا

(١) إشارة إلى طليعة الإشتراكيين ، الذي أنشئ تنفيذاً للنص الوارد بالميثاق الوطني - ١٩٦٢ - بأن يكون هناك جهاز سياسي داخل الاتحاد الإشتراكي ، يكون أشبه بالحزب . وقد أنشئ بشكل سري ، ومن خلال مجموعات أنشأها قادة النظام ، والمحافظين ، وجمع كل المتناقضات ، وكان من بين أعضائه ، ماركسيون قليلون من حلوا تنظيماتهم المستقلة في عام ١٩٦٥

لأنفسهم تجاوزها .

ذلك كله طبيعي : إذ كيف يحتمل إنسان يعاني شعوراً مُراً بالعار أن يعيش دون أن يلوث الكل ليستريح ، من إحساسه هذا ويستعيد توازنه النفسي ، ولا يصبح ما فعله إستثناء بل قاعدة ؟ . بيد أنه دون أن يدري يدور في دوامة التشهير باحثاً عن موقف يتميز منه فيظنّ به من قاع الإحساس بالسقوط إلى سطح التيار . فإذا كان مثقفاً يسارياً فإنه لا يهاجم مثقفي اليمين - الذين إنتشروا كالوباء وسيطروا كالأسطورة - إن ذلك لن يعطيه تميزاً ، وإذن فعليه أن يزايد على اليساريين ، هنا تنقلب المسألة فتصبح لوناً من الكوميديا السوداء ، فالمعركة على الجبهة الفكرية ليست معركة بين مراجعين ودوجماتيين ولا بين ستالينيين وتروتسكاويين أو خروتشوفيين وماويين ، أنها حتى ليست معركة بين ليبراليين وماركسيين ، فالتيار الزاحف في مصر هو خليط من الفكر الإقطاعي الشيوعي الكولاهي ، والليبراليون في موقف الدفاع العسير ! ورغم أن هذا واضح كالشمس للمثقفي اليسار فإن جهدهم الأساسي متصرف ضد أنفسهم . وهم يرفضون اليمين بكل فصائله - حتى تلك الفصائل المعادية للإستعمار منه - رفضاً مضمونه نفيه من الواقع بعملية تجاهل غبية لا تلغي هذا اليمين من الواقع - فهو ذري الإنتشار كالأوبئة - لكنها تلغي فقط الصراع معه من أرضية الإعتراف بوجوده ، والإشتباك معه في أشكال مختلفة من الصراعات والتحالف - وهو غير الذيلية بالطبع - شكل من أشكال الجدل الإجتماعي .

وفي محاولة إنقاذ « الأنا » سادت الرؤية الفاشستية لكل الظواهر ، وأثبت المثقفون من النمط اليساري المتكسر ، أنهم إثر عمليات البُسْرة ، استمروا الشعور بالتدني تجاه الزعيم المنزه عن الخطأ . وهو شعور أشاع في معظم أعمال الستينيات ذات النفس اليساري ، رؤية تُنَزّه الزعيم عن الخطأ ، وتجعله ضحية للحاشية الفاسدة ، التي ترتكب - دون علمه وعلى عكس ما يريد - كل المعاصي والجرائم ، ولذلك ناشده اليساريون ، شعراً ومسرحاً وقصاً ، أن يقضي حاشيته الفاسدة ، ليرى الشعب الذي يحبه ، ويرمي قلبه تحت أقدامه ، وهذا التدني تجاه الزعيم المحصوم ، كان تعبيراً عن خلل في الفهم والوعي ، وربما عن خلل

في الشجاعة ، آثر أن يحمل الفروع جرائم ، يخشى أن يواجه بها الأصول ، لكنه - في كل الأحوال - انتهى بتتويج الفرد « الأها » في وجدان المثقف المصري ، الذي شغل بتقييم من يحيطون به من أفراد ، ونصل لهم محاكم داخلية وعلنية . وهكذا أصبح النقاش المجهد حول ما إذا كان فلاناً ثورياً أو إنتهازياً هو طابع مناقشات المثقفين ، كأَن حسم هذه المسألة هو الذي يقرر مستقبل كل شيء ، بينما يكون هذا « الفلان » غالباً مجرد وجه إنسحب من العمل العام ، أو يكون محدود التأثير ، ولكن الرؤية السائدة فاشستية المنظار . وحدتها وخليتها هي الآن : الفرد هو كل شيء ، فإذا خان فلان - وقد لا يكون هذا صحيحاً بل مجرد تشهير - ضاعت الثورة ، وينبغي أن تنفرغ تماماً لرصد الخونة ، والتنديد بهم من وراء ظهورهم ، فإذا قابلناهم إبتسماً في وجوههم خوفاً من سلطتهم ، أوردنا لمنفعة وهو الأرجح .

ذلك أيضاً هو حال « المثقف اليميني المتكس » لكن مأساته الحقيقية هي جهله المزري وأميته المضحكة ، وسنكون مكفوفي البصيرة إذا تجاهلنا أن هناك توالداً سرطانياً في هذا اليمين الجهول . . وضحیح أن هناك فرق بين المثقف اليميني وبين الذي التزم اليمين لجهله - حتى بذلك الذي يلتزمه - لكن المشكلة هي الحجم الهائل لهذا اليمين الجهول وسيطرته الفولاذية ودفاعه الشرس عن مصالح متدنية وصغيرة .

وقد يقول قائل : ليس في هؤلاء خصم يُحترم . وهذا صحيح لكن تجاهل الواقع لا يعني إلا الإنعزال عنه والعجز عن التأثير فيه .

كان اليمين المتكس جزءاً من لعبة عالم ما قبل حزيران الكذوب فقد تاجر بالإشتراكية ونحت لها أساء رقيقة ، فهي « عربية » مرة و « إسلامية » مرة أخرى : رضى عن كل شيء ، ومدح كل شيء ، لكنه فعل ذلك ليحمي نفسه ، ومع أن عناصره الذكية كانت قد اكتشفت مبكراً أنه لا إشتراكية هناك ولا يميزون ، لكنها - لفرط حساسيتها تجاه المساس بحق الملكية المقدس - توقعت أن يؤدي الإلحاح الدعائي الرسمي ، على فكرة الإشتراكية إلى نشر وياتها وخاصة بين الشباب ، ورأت أن اللعبة بمجملها سلاحاً ذا حدين .

ولأن الحزيراني اليميني مُخَرَّبٌ هو الآخر من الداخل ، و (مُسْتَرْتَبٌ) أيضاً فإن إحساسه بالعار والخزي قد قاده إلى مواقع الإسقاط النفسي ذاتها فتنصل تماماً من مسؤولية النكسة - من لحظة حدوثها - وألقاها على عاتق اليسار . دليله المكذوب أن هذا اليسار هو الذي كان يحكم ، وأن سلاحه الملهد هو الذي هُزم ، وتخطيطه الكافر هو الذي جرى وإنسحب . في لعبة التبرير والإسقاط هذه راح اليمين لاهثاً يلصق كل ذائله السرية باليسار ، ويزعم لنفسه أنه كان بطولاً فصمت عن كل الرزايا وقلبه يتمزق ، وبصرف النظر عما إذا كان الصمت بطولاً أم لم يكن ، فإن جرائم اليمين الفظيعة مسجلة ومكتوبة : فهو المادح لكل شيء ، والمعجب بكل شيء ، أما ضراوته فهي دليل على معدنه الرخيص ، مشكلته الحقيقية أنه كان ينفس على بعض اليساريين ، ما ظنه قريباً من السلطة ، وهذا هو الوجه الآخر لنفس اللعبة : الصراع على التبعية ! .

الثقاف اليميني المنتكس يتطهر خارج نفسه : يتحرر من إحتقاره لذاته بإحتقار اليساري بشكل عنصري وفاشستي وبكراهية مركزة تلجأ للتصفية البدنية وللتجوع أحياناً . . لا تترفع عن التشفي في الوطن تشفياً في اليسار المضروب - على ما يظن اليمينيون - بالنكسة . (وذلك نوع من الإنحطاط الخلقي سببه الحقيقي تصور اليمين بأنه يعيش آخر سنوات عمره ، وهو إحساس غير صحيح ، إذا أدركنا مواقع اليمين الطبقي وتسلله المرضي في المواقع الطبقية لليسار وخاصة وسط العمال والفلاحين) .

وكان الحل الذي لجأ إليه اليمين يسيراً وسريعاً : إغتراب كلي إلى الماضي يصوغ (يوتوبيا رجعية) ترفع أعلام الأمس ، وتنحسر على زمن الحلفاء - راشدين كانوا أم غير راشدين - وينتج لجثث الموق من الأفكار والقادة ، ليتبتلوا في عمارها - وذلك كله يقدم تبريراً لعجزهم المزري عن تقديم أي رؤى صحيحة للسيطرة على الحاضر ، وإرتعاش أيديهم أمام حجم التحديات التي تواجه الوطن ، وإدراكهم أن الرضى بهذا الحاضر صعب بل ومستحيل .

وبرغم الإنتشار الذري لهذه اليوتوبيات الرجعية فإن أمرها هين ويسير لا لأن واقع الحياة يهزمها كل يوم ، ولكن أيضاً للثنائية التي يعيشها المفكر اليميني

الذي يدافع عن الله وعن الرسول وفي يده كأس من الخمر^(١) - كما يطالب اليساري بالحرب الشعبية وفي يده ورقة وليس بندقية - والذي يفعل خطأً وهمياً على الأديان وميزانية الدولة تتفق على المسجد الواحد ما لا يقل عن مائتي ألف جنيه ، هارباً من مواجهة المشاكل الحقيقية للناس ، الذين لا يعانون من نقص المساجد ، بل من نقص المساكن .

مشكلة اليميني المغترب أنه يعيش الواقع بشكل عملي وعقلي ويتعامل معه بقوانينه لأنه لو لم يفعل فستضار مصالحه . ومعظم الذين يطالبون مثلاً بعودة المرأة لتكون حبيسة المقعدين : البيت والرجل ، يعلمون بتاتهم ، ويوظفون زوجاتهم ، ويحلمون بأن يجسوهن على أن تدفع الحكومة لهم المرتبات بلا عمل^(٢) .

وإذا كانت تلك مشكلة اليمين ، فإن خطره هو تأثيراته المدمرة على الجماهير . ذلك أن اليميني المغترب ينفي بعض إغترابه بشائتيه المفضوحة ، لكن تركزه المستمر بفكرة العودة للماضي ينتشر كالوباء بين الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في المستقبل معابثاً عجزها عن فهم أزمته ، ومفسراً هذه الأزمة بأسباب ليست حقيقية ، فيشل قدرتها على السيطرة على الحاضر ، وبالتالي يعرقل التطور

(١) كنت أزور يوماً ناشراً عربياً صديقاً في حجرته بفندق « هيلتون النيل » فوجدت لديه رجل أعمال مصري ، كان يفكر آنذاك في افتتاح دار للنشر ، وكنا نتحدث في الموضوع ، وناقش مشروعاته لنشر التراث ، وخطر لي فجأة أن أسأله عن الاسم الذي إختاره للدار الجديدة ، وكان لحظتها مشغولاً بإضافة الثلج إلى كأس مترع من الويسكي ، لكنه قال لي بجديّة شديدة : دار الإسلام . والغريب أنه دهش حين إنفجرت ضحكاً !

(٢) فيما بعد تخمس أحد أعضاء مجلس الشعب المصري ، لفكرة تقضي ، بتخيير النساء العاملات ، بين وضعهن ، وبين البقاء ، في المنزل مع الحصول على نصف مرتباتهن بلا عمل . . والغريب أن الفكرة قد وجدت تليداً إعلامياً واسعاً ، وحلماً نسائياً عريضاً ، دون أن يربط أحد بين ما تحصل عليه المرأة من أجر وبين ما تقوم به من عمل ، وكان عبد الناصر قد واجه مناقشة من هذا النوع ، إبان اجتماعات المؤتمر الوطني للقرى الشعبية في عام ١٩٦٢ ، تعرض على الفقرة الواردة بالميثاق التي تنص على مساواة المرأة بالرجل ، ولاحظ - بدهشة - أنه تلقى طلباً من للرحوم « حسن المضيبي » ، المرشد العام للناتج لجماعة الأخوان المسلمين ، عقب الثورة ، يقضي بتدخل الدولة لمنع توظيف النساء ، ثم اكتشف أن بنات الأستاذ « المضيبي » تدرسن في الجامعة وتعملن .

ويسد بعض منافذه .

على الجانب الآخر يقترب اليساري المتكسر إلى المستقبل ، يفعل ذلك من مظلة اليميني المتكسر : الضيق بالحاضر وعدم الثقة به والعجز عن فهمه أو السيطرة عليه . وهو ما قاد اليسار إلى مجموعة من الممارسات العملية تنتمي لعالم التمرد الرومانتيكي الذي يستهدف في معظم الأحيان تأكيد الذات أو تدميرها . وهكذا غاب في وعي اليساري أن الثورة علم وليست أسطورة ، وتأكيد لذاتية « الجماعة الطبقية » وليست تأكيداً لئرجسية الفرد . وإتمحى الفرق بين المهدف البعيد والأهداف القريبة ، وبين المطلوب والممكن ، وبنوع من التشوش الذهني الغريب راح اليساريون يتخبطون ثم ينقسمون ويتشردمون ، وسادت الرؤى المرضية للبرجوازية الصغيرة بين صفوفهم ، وغلبت الرطانة اللفظية على أفكارهم ، والمظهرية والمزايدات على نشاطهم العملي الضئيل ، بل الذي يكاد ينعدم . بحيث أصبحوا في مجملهم مجرد مغتربين إلى المستقبل . إن الثورة هنا تصبح يوتوبيا وليست علماً ، فالوعي بالضرورة لا ينسجم مع العمل من أجل تحقيقها . والعجز عن الوعي بالحاضر وفهمه والتأثير فيه ، هو أيضاً عجز عن تحقيق الضرورة .

ولا شك أن مأساة المثقف اليساري المتكسر ، كانت أقسى وأدعى للفجيعة ، من مأساة اليميني من النمط نفسه ، فعلى مشارف الثمانينات ، فوجيء اليساريون بالواقع يجهض كل أحلامهم ، بعملية قصيرة ، تكاد تعلن أن ما مضى كان وهماً ، وكما يحدث في الكوابيس ، وجدوا أنفسهم أمام ديناصورات الماضي الوحشية ، تسد الطريق : اللاعقلانية تزحف ، والزمنية تخفت ، وحتى فكرة حرية العقيدة أصبحت محل رفض وازدراء . وكان كل دساتير مصر منذ دستور عرابي (١٨٨٢) إلى دستور السادات (١٩٧١) لم تعتمد عليها . وهكذا بدا وكأن الخطيئة الكبرى قد إرتكبت بلا ثمن أو بلا جزاء . حل اليساريون كياناتهم التنظيمية المستقلة ، وسكتوا سنوات عن جرائم كانت ترتكب ، لأن النظام يبنى الاشتراكية ، وفتحوا أعينهم في الصباح ، فإذا الليبرالية حلم ، وإذا الرأسمالية تقدم ، وإذا فكر الإقطاع يزحم الصحف ، وإذا بشمرة الخطيئة الكبرى خديعة كبرى ! .

كانت تلك مأساة اليسار ، اما خطره ، فكان فقدته أحياناً للإلتزان ، وتأكله الذاتى ، كأنه يعوض بهذا التآكل ، عجزه عن الصراع حين كان لا بد وأن يصارع ، لذلك ارتفعت نغمته ، وأرتفع صوته ، وتعالى عن السيطرة على مواقع يومية صغيرة ، أو فهم طبيعة الكارثة القادمة ، فكانت النتيجة ، أنه نفى نفسه إلى عالم وردي ، سيتحقق بلا عمل ، ورفع شعار : إما كل شيء .. أو لا شيء ! .

وهكذا أطلت الحرب ، والمثقفون جزر ! .

عقدة شباط :

ومع أول بيان عسكري صدر يوم ٦ أكتوبر (١٩٧٣) ، تكشف أوضاع المثقفين على حقيقتها . وقبل صدور البيان ، كانت الجبهة الثقافية ، تخضع لسيكولوجية المثقف الجزائري ، بشكل عام ، لكن عقدة الشهور الثمانية السابقة على هذا اليوم ، كانت مؤثرة بشكل فعال وخاص ، وفي البؤرة منها الهجمة اليمينية الشرسة التي قادتها لجنة النظام السابقة بالإتحاد الاشتراكي العربي ، وإنتهت بفصل ١٠٧ من الصحفيين والكتاب المصريين ونتج عنها (تطهير) الصحافة المصرية من كل العناصر الماركسية تقريباً ، ومعظم الذين كانوا يتممون لتنظيم طليعة الإشتراكيين - الجهاز السري للإتحاد الإشتراكي العربي - وعدد من المتعاونين مع وكالات الأنباء الغربية .. وآخرون ممن فصلوا لضفائن شخصية أو لصراعات بين أجهزة الأمن والأجهزة السياسية ، وقد إستخدمت الفئتان الأخيرتان للتعمية ولتغطية إتجاه الضربة الرئيسية .

وكشف حجم الضربة عن أكاذيب اليمين وإفتراءاته ، فمن بين أعضاء نقابة الصحفيين البالغ عددهم ١٤٠٠ عضواً فإن الماركسيين والطلبيين لم يزدوا عن ١٠٧ ، والرقم يشمل آخرين أيضاً - ومن هنا كان الزعم بسيطرة اليسار على مجالات الثقافة والفكر أكذوبة دعائية لا أكثر ولا أقل^(١) .

(١) كانت قوائم لجنة النظام ، أبرز أحداث ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد نتجت عن رد فعل عصبي من « السادات » ، على تحالف المثقفين المصريين مع الحركة الطلابية التي كانت أعلى أصوات الإحتجاج ، وأقوى عوامل =

الضغط ، لكي يحسم « السادات » موقفه المانع وغير الواضح ، تجاه قضية تحرير الأرض المحتلة ، وكانت أولى التحركات الطلابية قد بدأت في ديسمبر ١٩٧١ بعد أن انتهى عام الخمسة دون حسم ، واعتبر « السادات » بأن الحرب الأهلية الباكستانية قد أدت إلى ضباب في الرؤية معه من حسم المعركة في ذلك العام كي كان قد وعد في حطة شهرية له في الاحتفال بالمولد النبوي ، ثم تكررت - بشكل أقوى - في العام التالي ، وفي المراتب أشارت تقارير الأمن إلى أن هناك عددا من الصحفيين والكتاب ، تعودوا لإلقاء محاضرات في الجامعة ينتج عنها إثارة طلابها ، وقد اكتسب السلطات في عام ١٩٧٢ باستدعاء ثلاثة منهم للتحقيق أمام النيابة ، هم « محمد عودة » ، وتييل زكي » ، وصالح عيسى » . وقبل نهاية العام كان البيان الشهير الذي وقع عليه ، توفيق الحكيم ، وعدد كبير من الكتاب والصحفيين ، قد صدر ، متضمنا نقدا للسلطة التي كانت قد عادت للإصطدام بالطلاب ، لأنهم عادوا بظواهر ون طلبا للحرب ، وعلى إثر نشره في بيروت ، ثار « السادات » ، ويحث عن غطاء قانوني ودمتوري يبيح له فصل الصحفيين ، حتى لا يبدو أمام الرأي العام ، أنه قد عاد إلى الأساليب التي كان يتبعها من سماهم بـ « مراكز القوى » ، وتوصل إلى فكرة هزلية ، هي دعوة لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي ، لفصل الصحفيين من عضوية الاتحاد ، فيفقدون بالتالي وظائفهم ، إذ كان يشترط أنذاك للعمل بالصحافة ، أن يوافق الاتحاد الاشتراكي على ذلك .

وهذا هو نص البيان الرسمي ، الذي نشرته الصحف المصرية في ٤ فبراير ١٩٧٣ متضمنا الإتهامات التي استندت إليها لجنة النظام ، لفصل الصحفيين من الاتحاد الاشتراكي ، وقوائم بأسماء هؤلاء المفصولين : « إجتمعت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي أمس برئاسة « حافظ بدوي » رئيس مجلس الشعب وعضوية « محمد حامد محمود » ، و « أحمد عبد الآخر » ، « والدكتور أحمد كمال أبو المجد » و « يوسف مكادي » ، ومثل أمانة التنظيم « محمد عثمان إسماعيل » .

« وقد استعرضت الهيئة في إجتماعها التقارير السياسية التي قدمت إليها بالنسبة لعدد من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، الذين أخذوا بواجباتهم الأساسية ، كأعضاء عاملين بالتنظيم السياسي الذي يخفق تحالف قوى الشعب العاملة .

« كما بحثت الهيئة كل التقارير التي تجمعت لدى لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب ، خلال دراستها المستعجلة ، للأسباب التي أدت عن عمد وتدبير إلى المخطط الذي كان يعمل لإثارة الجماهير بالأكاذيب والإشاعات والتخريف ضد نظام الدولة وتحالف قوى الشعب العامل ، وكان يشك في كل تصرف هدف إشاعة البلبلة ، وتشويه سمعة مصر ، سواء بإمداد الصحافة ، والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كاذبة أو التوقيع على بيانات مضللة ، التي نشر في الخارج بهدف إظهار البلاد وكأنها مهترزة بعدم الاستقرار والفوضى . وقد إستغلوا في ذلك الأجواء الديمقراطية التي حققتها حركة الجماهير في ١٥ مايو لضرب الديمقراطية وأرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون إلى إرهاب فكري وتحذ لاحتزام القانون وإهدار للحريات .

« وقد وضعت هيئة النظام في إعتبارها أن عددا من هؤلاء الخارجين على الخط الوطني ، والمحرضين ضد الوحدة الوطنية وعلى الإعتداء على المراتق العامة والمشتجعين لمخططات التشكيك والبلبلة في هذه المرحلة الخطيرة التي تواجهها البلاد . . وضعت هيئة النظام في إعتبارها أن عددا منهم ، يتولون أعمالا حساسة في مواقع مسؤولية عامة ، تفرض الإلتزام بمبادئ الثورة ، والحرص على دعم الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام في المسار الوطني ، القومي الأمين ، وخاصة في مواقع إعلامية ، مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة =

== أو التلفزيون ، أو وكالات الأنباء .

كما وضعت الهيئة في إعتبارها أن عدداً آخر من هؤلاء أعضاء في النقابات المهنية . . وقد حاولوا عن عمد وأصرار إستغلال النقابات التي يتمون إليها بإصدار بيانات لا تعبر عن رأي جمهور قوى الشعب العامل ، بهدف مساندة المخططات التي دبرت إشاعة الفوضى وتقويض المبادئ الديمقراطية وتشويه عمل المؤسسات المستورية الشرعية .

وقد قررت الهيئة إسقاط العضوية العاملة عن الآتية أسماؤهم من عضوية الإتحاد الإشتراكي وفيما يلي القائمة الأولى (لأن الأسماء رباعية أو ثلاثية . . فقد وضعت بين حاصرتين ما ليس شائعاً في أسمائه أصحابها) .

- ١ - فلييب (زكي) جلاب .
- ٢ - محمد (عبد الفتاح أحمد) حودة
- ٣ - حسين (محمد حسين) عبد الرزاق
- ٤ - مصطفى نبيل (عبد الحافظ مصطفى)
- ٥ - كمال (محمد) سعد
- ٦ - محمود (أحمد محمد حسن) المرافي
- ٧ - يوسف إدريس علي وشهرته (يوسف إدريس) .
- ٨ - عادل (محمود) حسين .
- ٩ - أحمد عبد المعطي حجازي
- ١٠ - فريدة (عبد المؤمن) النقاش
- ١١ - مكرم محمد أحمد (حسين)
- ١٢ - سمير (أمين) تانرس
- ١٣ - الأمير (مأمون) المطار
- ١٤ - صلاح (السيد متولي) عيسى
- ١٥ - صافيناز (محمد) كاظم (أصفهاني) وشهرتها صافيناز كاظم .
- ١٦ - مصطفى الحسيني (شحاته)
- ١٧ - محمد (جاد الحق) المزري
- ١٨ - أمير إسكندر (بولس)
- ١٩ - السيد حبيب (السيد حبيب) وشهرته سعيد حبيب
- ٢٠ - نبيل زكي (لطفي)
- ٢١ - محمد (محسن) إسماعيل (الحياط
- ٢٢ - فتحي عبد الفتاح
- ٢٣ - جمال (الدين) النيطاني
- ٢٤ - شوقي (اللديوي) مصطفى

- = ٢٥ - أسعد حسني (منصور)
- ٢٦ - (أحمد) فاروق (عبد المنعم) الطويل
- ٢٧ - زيد (عمود) الشريف
- ٢٨ - الإمام (أحمد كمال) الجيمي
- ٢٩ - محسنه توفيق (عبد العزيز)
- ٣٠ - سلمي (عبد السلام) السلاموني
- ٣١ - علي عبد الحائق
- ٣٢ - صلاح (الدين عثمان) السعدي وشهرته : صلاح السعدي
- ٣٣ - عدلي فخري (منصور)
- ٣٤ - (أحمد) فؤاد (محمد) التهامي وشهرته : فؤاد التهامي
- ٣٥ - (محمد) رجائي البرغفي
- ٣٦ - أحمد فؤاد نجم
- ٣٧ - الدكتور علي الراعي (محمد الراعي)
- ٣٨ - محمود أمين العالم
- ٣٩ - المفريد (مرتضى) فرج (بشارة)
- ٤٠ - (محمد) أمل (فهمي محارب) دنقل وشهرته : أمل دنقل
- ٤١ - إبراهيم (فهمي) منصور (غنيم)
- ٤٢ - لويس (حنا خليل) عوض
- ٤٣ - زكي مراد (إبراهيم)
- ٤٤ - عبد الله (عبد العزيز) الزغبي
- ٤٥ - يوسف (موسى) درويش
- ٤٦ - حامد (رضوان حامد) الأزهرى
- ٤٧ - أحمد نبيل (أحمد نجيب) الهلالي
- ٤٨ - عادل حسين (أمين)
- ٤٩ - عبد المحسن (سيد أحمد) شاشة
- ٥٠ - عادل كامل (فانتوس)
- ٥١ - سعد عبد الواحد (حماد)
- ٥٢ - جلال (محمد يوسف) رجب
- ٥٣ - عبد العظيم (محمد) الجزلر
- ٥٤ - محمد (محمد عبد العزيز) علوان
- ٥٥ - لوقا جرجس قللمس النخيل
- ٥٦ - رشوان (مصطفى) فهمي
- ٥٧ - علي (طه) تويحي

وقد نتج عن هذه الهجمة أن توتر الجو على الجبهة الثقافية توتراً عنيفاً ، فقد سارع اليمين إلى الهجوم العلني والمنشور ضد المفصولين فكشف بذلك عن عدم التزامه بأبسط قواعد الديمقراطية التي تباكى دائماً بأن اليسار قد داس عليها بالنعال ، فانهاز بكل ثقله إلى الحكومة ، وإنهمك بتشفي يندد باليسار الذي لم يكن آنذاك يملك وسيلة للدفاع عن نفسه أو تنفيذ ما يوجه إليه من إتهام . وتورط اليمين أكثر وخاصة حين إلتمز بتبرير هذه الإجراءات البالغة الشذوذ أمام الرأي العام محلياً وعربياً ودولياً ، ولأنه خاضها بهدف كسب معركة الصراع حول التبعية - فأخرج من جيبه الإتهامات التقليدية مثل التآمر على حرق القاهرة ، وقبض النقود من السفارات الأجنبية ، والأفكار المستوردة ، والكفر بالله ، والدعوة للإستسلام والصالح مع إسرائيل . وهي إفتراءات رأى بعض الذين وجهت إليهم أنها تشكل جريمة كذب وتشهير بحسب نصوص قانون العقوبات المصري فأبلغوا الأمر إلى النيابة ورفعوه إلى القضاء الذي لم يبت فيه إلى الآن^(١) .

= ٥٨ - دكتور مصطفى مصطفى علي السامح

٥٩ - عبد المحسن (علي) حمودة

٦٠ - عبد الرحمن (إسماعيل) شوقي

٦١ - نزيه أحمد أمين

٦٢ - عبد الرزاق محمد عبد العال

٦٣ - بلبح أحمد الشرمل

٦٤ - سمير عبد الباقي (عوض)

ونشرت الصحف في اليوم نفسه ، ما وصفته بأنه مذكرة تفسيرية صادرة عن هيئة النظام ، توضح ما يترتب على الفصل ، يقول نفسه^١ .

« من المعروف أن الفصل من العضوية العاملة للإتحاد الاشتراكي ، يترتب عليه إسقاط عضوية أي تنظيم نقابي أو مجلس إدارة أو وحدة إتحاد اشتراكي أو أي مستوى من التنظيمات السياسية المساعدة ، كما يترتب عليه إنهاده عن أي عمل تكون العضوية العاملة شرطاً لممارسته مثل الصحفيين ولا يجوز تبعاً لذلك أن يعتبر صحفياً ، لأن ممارسة العمل الصحفي تشترط أن يكون عضواً عاملاً بالإتحاد الاشتراكي ، عل أن تسوى حالته في المؤسسة الصحفية التابع لها ويحال إلى الملائم » .

وقد تبع نشر هذه القائمة ، قائمة أخرى نشرت في ٧ فبراير ١٩٧٣ ، تضمنت قراراً بفصل ١٦ عضواً آخرين ، كان من بينهم ٧ كاتب وصحفيين هم : « لطفي الحولي » - « ثروت أبانته » - « بيج نصار » - « إيتام الحواري » - « أمية شفيق » - « ميشيل كامل » - « خيري عزيز » .

(١) تبنى المرحوم « يوسف السباعي » الذي عين وزيراً للثقافة والإعلام ، في تعديل وزارتي ، أعقب إعلان =

وقد جاءت هجمة اليمين الشرسة بنتيجة مضادة لما كان يتوقعه ، الأمر الذي منع توسع الحملة من ناحية ، وأخرج الوسط الليبرالي من مجوده وجبه .

كانت الحملة قد ذهبت بخمسة من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين ، هم : « مصطفى نبيل » و « محمود المراغي » و « مكرم محمد أحمد » و « أمينة شفيق » و « كمال سعد » ، وحاول أن يضغط على الباقين من أعضاء المجلس ، لكي يستصدر منهم قراراً بإسقاط عضوية النقابة عن الصحفيين الذين تضمنتهم قوائم لجنة النظام ، حتى يفقدون لأية صفة تلزم النقابة بالدفاع عن حقوقهم ، وكانت تلك هي المحاولة التي أيقظت الوسط الليبرالي ، فتنبه لأن تكريس أوضاع مثل هذه ، سيهدده في المستقبل ، بفقد رزقه .

ولأن شجاعة الوسط الحقيقية لا تظهر إلا سراً ، فإنه حين انفرد بتذكرته الانتخابية ، حمل إلى مجلس نقابة الصحفيين ، في الإنتخابات التي حل آنذاك أوانها ، هؤلاء الذين التزموا علناً بحل مشكلة المفقولين . وهكذا وازن الوسط الأمور ، وإختار مجلساً منه كذلك الذي جاءت به إنتخابات ١٩٧١ وذهبت هجمة لجنة النظام ، بنصف أعضائه ، فإستطاع المجلس الجديد أن

= هذه القرارات بأسابيع ، الدفاع عنها وتبريرها ، وكانت القرارات قد أعلنت في وقت كان السباعي فيه ، يرأس وفداً لمصر ، في أحد إجتماعات الإتحاد العام للأدباء العرب ، فأنارت ضجة بين الوفود العربية ، وتزعم الكاتب اللبناني « سهيل إدريس » الإحتجاج على القرارات ، بينما شط السباعي ، مدافعاً عنها ، ومحاولاً منع الإتحاد من إستصدار قرار صريح بإدانة تصرفات السلطة المصرية ، وهو ما لفت نظر السادات ، فعينه بعد عودته وزيراً للثقافة والإعلام ، حيث إلتزم هو « وشلتبه » في الوسط الصحفي والثقافي ، بالدفاع عن الإجراءات ، بإعتبارها إنتفاذاً للديمقراطية من القرامطة . أي الشيوعيين .

وقد إنتهز اليمين الفرصة لإصفي حسابات شخصية بين قائده وبين عدداً عن شملتهم القائمة ، ومن ذلك أن المرحوم « صالح جودت » ، وكان شديد الضيق والكراهة ، « لآحمد بهاء الدين » ، كتب مقالاً إتهمه بأنه يتزعم المفسولين ، في تنظيم مشبه المهدف منه حرق القاهرة ، وإثارة الفلاقل فيها . وكان هذا المقال موضوع قضية قذف رفعها بعض المفسولين - كنت منهم - ضد المرحوم « صالح جودت » . وقد أستشهد دفاع جودت بأن التهم التي نسبها لنا وردت في البيان الرسمي الصادر عن لجنة النظام والمنشور في الصحف ، وطلبنا ضمن صوته الرسمية ، فتبين أنه بلا أصول ، أما دفاعنا قد ركز على ثلاثة أضرار وأغنيات التي كتبها المرحوم « جودت » في مدح الملك السابق فاروق ، وهي من أشهر وأرق أشعار النفاق في ديوان الشعر العربي ، وقد إستمع المرحوم جودت ، لتلاوة عناينا « المرحوم زكي مراد » ، لأشعار نفاقه ، في جود تام ! .

يدخل مفاوضات مع الحكم ، عبر التقيب الجديد « عبد المنعم الصاوي » ،
لحل المشكلة ! .

وبرغم أن المشكلة قد حلت بإعلان الرئيس « السادات » في خطابه يوم
٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣ ، عودة جميع الصحفيين المفصولين وحفظ
الإنتماءات التي وجهت لقادة الحركة الطلابية ، بأنهم كانوا ينفذون مخططاً
للسغب ، والإفراج عن المحبوسين منهم : بقصد « فتح الباب لكل فرد في هذا
الوطن لكي يدرك أننا أمام مرحلة جديدة . يجب أن نعالج فيها كل أمورنا وأن
نفكر فيها في مشاكلنا » فإن ٦ أكتوبر قد أطل ، وظلالها الثقيلة تحيط بعالم
المثقفين ففي بعض الدور الصحفية واجه الصحفيون العائدون العديد من
المتاعب ، فلم يجد بعضهم مكاتبه التي كان يمارس منها عمله أو مناصبه التي
كان يشغلها . فضلاً عن إستشراء اليمين في دور الصحف ، وتصويره قرارات
العودة كما لو كانت قرارات بالعفو عن مجموعة من الخطاة لا سحياً لهم ملفقة لا
أساس لها .

وفي مقابلة تمت في أوائل تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٧٣ بين الصحفيين
العائدين وبين « محمد حسنين هيكل » رئيس تحرير الأهرام - لشكره على مساندته
لقضيتهم - أشاروا إلى هذه المتاعب وطالب بعضهم مستخدماً المصطلحات
السياسية السائدة منذ النكسة - بالعودة إلى حدود ٣ فبراير (شباط) ، وأضاف
آخرون بأن الشهور الثمانية السابقة - بين قراري الفصل والعودة - قد شهدت
توالداً سرطانياً للأفكار اليمينية والقيادات اليمينية في دور الصحف ، فتوسع
اليمين بما يخل بالتوازن المفترض بين القوى السياسية في مصر ، وبما أن الإخلال
بهذا التوازن - في ظروف مصر الراهنة - يعرض القضية الوطنية لأخطار بالغة ،
فإن التصحيح الذي أعلنه الرئيس السادات للموقف ، لا يجب أن يتحول إلى
عملية شكلية تنتهي بالبقاء عند حدود ٤ فبراير وأن التصحيح الحقيقي يقتضي
الرجوع إلى حدود ٢ فبراير . وإقترح هؤلاء أن تكون النقاط السبعة التي أعلنها
الرئيس السادات في خطابه برنامجاً تعود بمقتضاه كل القوى إلى مواقعها التي
كانت فيها قبل هجمة ٣ فبراير ، وبالأذات النقاط الأربع الأولى وهي : تحرير

الأرض - مواصلة التنمية الشاملة - استمرار التحول الاجتماعي لصالح قوى الشعب العاملة - تعميق الممارسة الديمقراطية . وهو أمر لا يمكن أن يحدث مع إصرار اليمين على عدم الانسحاب من المواقع التي يشغلها الآن والتي كسبها بهجمة فبراير (شباط) ١٩٧٣ .

ورد « هيكل » على ذلك بأن العودة لحدود ٢ فبراير (شباط) كالعودة لحدود ٥ يونيو (حزيران) ، لا يمكن أن تتم بحل سلمي ، وبما أن الصحفيين الذين أعيدوا لم يعودوا إلا بهذا الحل السلمي ، فالأمل ضئيل في عودة حقيقية إلى خطوط ٣ فبراير ، وإذن فعلى العائدين أن يبدأوا من الأوضاع الراهنة ، وربما تساعد ظروف المستقبل في تحسين الموقف .

وبرغم قسوة التوصيف فقد كان حقيقياً بدرجة ما ، أنه على الأقل يعكس إدراك أحد المطلعين على حقائق الأمور لطبيعة الموقف . وحين أصبحت العودة لحدود ٢ شباط هي المشكلة ، تدنت أهداف المثقفين اليساريين ، فقد كانوا يطالبون في ٣ فبراير بحرية الصحافة ورفع الرقابة عنها وإطلاق الحريات النقابية وتفجير المجتمع المصري بديمقراطية حقيقية . فأصبحت أهدافهم بعدها ، مجرد العودة لحدود ٢ فبراير (شباط) ، وحتى هذا كان عسيراً أن يصلوا إليه .

في هذا الجو صدر البيان العسكري الأول عن عملية العبور وشملت الجميع رجفة إهتمام بالغ بالعملية ، التي كانت مفاجئة تماماً ، وغير متوقعة على الإطلاق ، وقلبت التصورات التي كان الجميع قد رتبوا أوضاعهم على أساسها . وفي أيام الحرب الأولى عقل الذهول الجميع ، ولم يفكر أحد في أن يفعل شيئاً ، وسط قلق بالغ على العمليات العسكرية ، وإكتفى آخرون بنشر مجموعة من الكلمات الحماسية والقصائد الغليظة على صفحات الصحف عكست كلها المواقع الحقيقية للقوى الثقافية في مصر :

فقد سارع - اليمين للتدليل على فطنته وذكائه - يؤكد أنه كان يعرف منذ البداية أن الحرب ستنتج رغم إنهماكية اليسار وهجومه على السلطة ، وبساطة ، وكان الجميع يرددون تلقيناً واحداً ، أعلن اليمين أن الحرب حربه هو وليست حرب أي تيار آخر ، وأكد أن نشوبها حرق لليسار وقضاء عليه ،

وحكم بإستسلاميته وجبته . ونسي اليمين في هذا أن معركة اليسار مع السلطة ، كانت بسبب إلحاحه في المطالبة بدخول الحرب أو تهيئة الأوضاع التي تساعد على ذلك .

في اليوم الرابع للمقتال بدأ التفكير جدياً في عقد إجتماع للأدباء والفنانين ليناقشوا دورهم في المعركة . وكالعادة فإن بعض فصائل من اليسار هي التي فكرت في ذلك ، إذ كان اليمين يفتقد لأي رغبة في دعوة آخرين للعمل ، وهو يعتبر المعركة معركة ، تتم برواءه وتتصوراته وهو ما جعله يشمر عن سواعده ، لكي يقتطف لنفسه - منفرداً - ما يتوهم أنه ثمارها ، ويحرم الآخرين من ذلك . ولأن أدباء مصر وكتابها بلا إتحاد يضم صفوفهم كما أن العدد المشترك منهم في جمعيات عدد ضئيل للغاية ، فضلاً عن شكلية هذه الجمعيات ، وإفتقارها تماماً لأي إمكانيات مادية أو عناصر بشرية نشطة . فإن هذا كله أدى إلى إفتقاد الدعوة إلى شكل شرعي أو قانوني تقوم به هيئة إعتبارية لها إحترامها . وانساب الداعون إلى المقاهي والبارات ، يدعون الأدباء الجالسين على مقهى ريش ، الواحد منهم : مخطط مزفلط كثير الكلام . عديم الممارسة . عدو الزحام ، إلى مؤتمر لمناقشة دور الأدباء في المعركة .

ولم يتصل الداعون « بيوسف السباعي » وزير الثقافة أو يفكروا في الإتفاق معه على عقد المؤتمر ، وإكتفوا بأن طلبوا من « توفيق الحكيم » أن يحضره بموعد ومكان المؤتمر . ولم يتأكدوا من إتمام الإتصال - رغم أن المكان الذي إختاروه لعقد المؤتمر هو : « جمعية الأدباء » التي يتولى « يوسف السباعي » منصب سكرتيرها العام .

وكانت النتيجة العملية لذلك أن « يوسف » أنكر تماماً في مكالمته بينه وبين « محمود أمين العالم » - الذي اتصل به يسأله عن صحة الدعوة للمؤتمر - علمه بأي شيء وقال أن على « من يشاء » أن يفعل « ما يشاء » لكن جمعية الأدباء لن تفتح أبوابها إلا لعمل شرعي يصدر عنه هو نفسه .

وقد نُسب إليه فيما بعد أنه قال تعليقاً على ما ذكر له من أن « توفيق

الحكيم » سيتصل به : أن الكاتب الكبير لم يتصل به في شيء ، وأن على المغامرين أن يبعدوا عن توفيق ، ويكفي أنهم كادوا يقودونه إلى (داهية) . وكان « السباعي » يشير بذلك إلى بيان « توفيق الحكيم » الشهير الذي كان أحد أسباب فصل الكتاب والصحفيين .

وقد اعتذر « توفيق الحكيم » بعد ذلك بأن مرضه حال بينه وبين الإتصال بالسباعي وإبلاغه بالدعوة .

وعندما ذهب « من يشاء » ليفعل « ما يشاء » وجد مبنى « جمعية الأدباء » مغلقة بالسلاسل ، وتعليمات محددة للحارس بعدم السماح لأحد بالدخول . ووقف أدباء مصر يفاضون البواب الذي سمح لهم أخيراً بالدخول ، على أن يجتمعوا بكامل الوقار ، وينصرفوا بمتهى الأدب ! .

وسرعان ما اكتشف المجتمعون عدم جدوى ما فعلوا ، فالبرنامج المقترح لنشاط الأدباء والفنانين في الحرب ، كان في معظمه برنامج تعبوي ، يقوم على إصدار صحف وملصقات فنية ، والسفر إلى القرى لإلقاء القصائد ، وزيارة الجرحى ، وزيارة جبهة القتال ، وتخصيص برامج إذاعية للتعبئة والحشد ، وكل هذا لا يمكن تنفيذه دون إمكانيات الدولة ودون صلة بأجهزتها الرسمية ، إذ أن خطوط القتال ، خطوط عسكرية ، لا يباح المرور بينها ، لكل من هب ودب ، لمجرد أنه أديب . هكذا إكتشف الأدباء أن حضور « السباعي » للإجتماع مهم ، وأن شعار الإجتماع للإجتماع ، لا فائدة منه ، فاجتمعوا ليبدءوا من الصفر ، وشكلوا وفداً ، ليقابل يوسف السباعي ويتفق معه على موعد جديد لعقد المؤتمر .

وبسبب الظلال الكثيفة التي كانت سابقة على الحرب فإن العلاقات بين « يوسف السباعي » وبين مجموع المثقفين المصريين اليساريين كانت قد تدهورت بشكل مرعب ، فمن ناحية كان « يوسف السباعي » - بحكم سكرتيرته العامة لجمعية الأدباء واتحاد كتاب آسيا وأفريقيا والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ورئاسته لمجلس إدارة مؤسسة دار الهلال الصحفية - قد تورط في المشاركة في حملة الهجوم على الصحفيين والكاتب الذين هجمت عليهم لجنة النظام هجمتها

اليمنية الشرسة . ثم تورط بعد ذلك في الدفاع عن هذه الإجراءات وتبريرها ، ووقف بضراوة ضد أي محاولة لإستصدار إحتجاج على عمليات الإضطهاد التي جرت بحقهم أو على الأقل التوعية بإعادتهم ، عن مؤتمر الأدباء بتونس - وكان يرأس الوفد المصري فيه - وعن إجتماع المكتب الدائم لإتحاد كتاب آسيا وأفريقيا الذي عقد في موسكو . الأمر الذي كان رد فعله الطبيعي مزيد من الهجوم عليه في أوساط اليساريين ، وهو ما إستغلته بطاقة من اليمين الجهول تحيط « يوسف السباعي » دفعته إلى مزيد من التورط في الهجوم - دفاعاً عن نفسه - لتستفيد هذه البطانة من مناصبه المتعددة في الحصول على مكاسب لا تتيحها لها مواهبها الأدبية المتدنية .

وكان منطقياً أن يرفض « يوسف السباعي » مقابلة الوفد الذي كلف بالإتفاق معه وكان منطق ، هو ذاته منطلق الجوقة التي تحيط به ، فالحرب هي حربنا نحن ، وليست حربكم أنتم أيها الصائبون ، والنظام نظامنا لا نظامكم ، وقد كنتم تهاجمونه منذ شهور ، وتدعون أنه لن يحارب ، فلماذا تطلبون الآن مشاركته في ثمار الحرب التي أقسمتم أنه لن يقيم لها قائمة .

ويبدو أن « السباعي » لم يستطع أن يقاوم طويلاً الإلحاح العام على ضرورة أن ينشط الأدباء والكتاب في المعركة ، فسارع يدعو إلى عقد إجتماع لمجلس إدارة جمعية الأدباء وإستصدر منه قرارات وتوصيات تحدد دور الأدباء في المعركة . ثم أعلن في الصحف عن دعوة عامة للأدباء والفنانين لمناقشة دورهم في المعركة . مؤكداً شعار « حرب اليمين وحده » .

الشعاع اليتيم :

في الساعة السابعة من مساء ١٥ أكتوبر - وبعد عشرة أيام كاملة من بدء المعركة - عقد المؤتمر المنظر ، وكان واضحاً من اللحظة الأولى أنه مليء بعوامل الإحباط وأن نجاحه يتوقف على خروج الأدباء والفنانين من مواقع وثياب المثقف الحزبراني ليتطهر كل منهم بالرغبة في العمل ولو في أدنى مستوياته ، فينفي إغترابه بفهم الواقع ومحاولة التأثير فيه حيث هو واقع وكائن ، وأن يدرك كل

طرف قوته الحقيقية وقوة الآخر ، ونقاط الإتفاق التي يمكن أن تعود إلى أرضية مشتركة تمكن المثقفين من أداء أي دور ممكن ، وكان نجاحه أيضاً رهيناً بوعي اليسار - بكل هذا - ووعيه أيضاً بأن العمل المشترك ليس نفيّاً للعمل المنفصل ، إذا أرادته أو قدر عليه .

بدأ «يوسف السباعي» المؤتمر بأنه يريد إجتماعاً (منضبطاً) - وهو تعبير عسكري يعني الإلتزام بالنظام - وأشار إلى ظروف الحرب التي يعيشها الوطن ، والتي تتطلب وحدة وطنية قوية لا تقبل بالمغامرة السياسية ، أو الشعب . ثم قرأ بعد ذلك قرارات جمعية الأدباء والتي تتضمن تنظيم رحلات للأدباء والفنانين لعقد أمسيات شعرية وندوات فكرية وإجتماعات في القرى والمصانع وعرض أفلام فيها ، وأصدر مجلة أسبوعية للأدب وثقافة الحرب ، وتنظيم زيارات لجهة القتال عندما تسمح الظروف بذلك ، وتنظيم زيارات لجرحي الحرب ، وتنظيم التبرع بنسخ من مؤلفات الكتاب والأدباء للناقيين منهم .

ولم يكن هناك إختلاف حول هذه الخطط كأسلوب للعمل . وإن كان آخرون يطمحون إلى تشكيل كتيبة مقاتلة من الأدباء والفنانين تحمل السلاح ، ولكن هذا الطموح لم يلق حماساً ، ذلك أن مشاركة الشعب في الحرب بحمل السلاح لم تكن واردة لدى أي مستوى من مستويات الحكم في مصر من ناحية ، ولأن طبيعة الأدباء والكتاب المصريين تفضل الكلام والكتابة والثروة على حمل السلاح .

النقطة المحورية التي جرى بشأنها الخلاف كانت : من ينظم هذا كله ؟ أي بإختصار : مَنْ يقود مَنْ ؟ ، في قرارات جمعية الأدباء نص على أن تشكل « أمانة عامة » مقيمة من مجلس إدارة الجمعية ، تتولى تنظيم إسهام الأدباء والفنانين في الأنشطة التي حددتها مقررات الجمعية ، وينوب عنها أحد الموظفين الإداريين في تسلم مقترحات الأدباء ومشروعاتهم للعمل ، على أن يكون مقر جمعية الأدباء مفتوحاً يومياً للقاء الأدباء وللتقاش حول نشاطهم .

وعندما فتح « يوسف السباعي » باب الحوار حول هذه المقررات ، تقدمت مجموعة من الإقتراحات :

● إقتراح قدمه « محمود أمين العالم » بأن يصدر عن المؤتمر بيان سياسي يتضمن تحية « الرئيس السادات » « والرئيس الأسد » وتحية الجيشين المصري والسوري والدعوة لإستمرار القتال في كل الظروف ، حتى تتحقق المطالب الوطنية للشعوب العربية ، وتحية الصداقة المصرية السوفيتية ، ومساندة الشعوب والحكومات العربية للحرب ، والعمل بإلحاح على تهيمّة أوضاع الجبهة الداخلية لحرب طويلة وشرسة مع العدو ، وشجب موقف الولايات المتحدة العدواني .

● إقتراح آخر من « محمود أمين العالم » ، أيضاً بتوجيه رسالة إلى كتاب وأدباء العالم يوضح موقف المثقفين المصريين من قضية العدوان باعتبار أن معركة الشعوب العربية هي جزء من حركة التحرر الوطني العالمية المهادفة إلى تحرير الشعوب العربية وقهر الصهيونية التي تمثل نازية جديدة .

● إقتراح من القصاص « محمد صدقي » بإستخدام إمكانيات الثقافة الجماهيرية في تحريك الأدباء والفنانين وسط القرى وبين صفوف الفلاحين وخاصة في القرى المجاورة لجبهة القتال .

ووافق المجتمعون على الإقتراحات الثلاثة وأعلن « يوسف السباعي » أنه سيجيل مشروع البيانين المرفقين بالإقتراحين المقدمين من « محمود أمين العالم » ، لتعبد الأمانة العامة صياغتهما مع مقدم المشروعات ، وهو إعلان بدأ غريباً ، لأن أحداً من الحاضرين لم يعترض على شيء مما ورد بمشروع البيانين مما أكد أن لدى الوزير تحفظات على ما ورد بهما .

وحتى ذلك الوقت . فإن المشكلة التي كانت تطوف بالرووس هي مشكلة الأمانة العامة ، فجمعية الأدباء - أو مجلس إدارتها بالتحديد ! ينتمي لتيار واحد ومدرسة واحدة من تيارات ومذارس الأدب والفن ، وفيها بعد قال أحد شعراء العامة أن هذه الأمانة مكونة من أعضاء معادين للشعر الحديث ولشعر العامة من الناحية الفنية ولا يستلطفون كثيراً الحديث عن العمال أو الفلاحين من الناحية السياسية ، وترك أمر إختيار ما ينشر في المجلة الأسبوعية ، أو يلقي في الندوات والتجمعات من أشعار ، لها تكرار المهزلة التي كان يمثلها الكاتب الكبير

الراحل « عباس العقاد » الذي كان يرأس لجنة الشعر بالمجلس الأعلى للفنون والآداب ، ويحيل قصائد الشعر الحديث بتأشيرة منه إلى لجنة النثر .

وبينما يفكر البعض في طرح تعديل لتركيبة الأمانة العامة حدث تصرف أحدث توتراً حاداً في الإجتماع فقد طلب المخرج المسرحي « محمد عبد العزيز » الكلمة وهاجم « يوسف السباعي » هجوماً عنيفاً وقال إن المشروع المطروح بيروقراطي ، وأن المطلوب عمل ثوري يتيح العمل لكل الفنانين ، وذكر أنه ومجموعة من المخرجين المسرحيين متعطلين عن العمل منذ سنوات طويلة ، وأنه قابل « يوسف السباعي » في نفس الصباح لحل المشكلة ، ولكن الوزير عامله بفظاظة وطرده من مكتبه .

وقد علق « السباعي » على ذلك بأن مشكلة « محمد عبد العزيز » مشكلة معقدة وأن المؤتمر عقد لمناقشة دور الأدباء والفنانين في الحركة وليس لحل المشاكل الشخصية .

وقام الشاعر « أحمد فؤاد نجم » ليتكلم والتوتر الذي أحدثه هجوم « محمد عبد العزيز » يسود الجو ، فأيد الجزء الأول من كلام عبد العزيز من أن المشروع المطروح ذو طابع بيروقراطي ، وطالب بتشكيل الأمانة العامة بالإنتخاب وأن ينتخب الحاضرون من بينهم أمانة عامة بالإنتخاب السري المباشر ! .

وكما توقع البعض إستفزت كلمة نجم « يوسف السباعي » إستفزازاً شديداً وقد وصفها هؤلاء بأنها جاءت تجاهلاً تاماً لخطوط الحدود بين القوى الثقافية في مصر ، وحجم اليمين ومواقفه ، ودعوة له لكي يتخلى عن القيادة ، بينما هو في قمة تصوره بأنه هو الذي عبر بثقافته ويمساندته فكراً للسلطة ، وجاءت كلمة نجم أيضاً لتعكس مبالغة في تصور جماهيرية اليسار .

وهكذا رفض « السباعي » الفكرة بعنف وأعلن أن ليس لديه إلا المقررات التي صدرت عن جمعية الأدباء وأنه سوف يعرضها للتصويت ، وحين فعل فازت بأصوات اليمين فقط . وأعلن اليسار أنه يوافق عليها مع بعض التعديل . والترم الوسط الحياد وكان هو القوة الغالبة في المؤتمر . وإزاء بعض التعليقات

القاضية قال « يوسف السباعي » أنه أخطأ إذ دعى للمؤتمر وأنه كان يتوقع هذه النتيجة وأعلن فض الاجتماع ، وجمع أوراقه وغادر منصبه إلى حجرته بمبنى جمعية الأدباء .

ساد الإنفعال جو الاجتماع وتحول بعد نهايته المؤسفة إلى مجموعة من الإنهيارات النفسية والتوترات التشنجية ، وكشف المثقف الحزيراني عن طبيعته العصائية فوقف كثيرون يتحدثون في إنهيار بالغ عن هو الأدباء بينما الشهداء يسقطون كل لحظة . وزاد الطين بلة أن تسلل إلى مقر الاجتماع مشعوذ ينتمي إلى أحد الطرق الصوفية تحدث مطالباً المجتمعين بتنظيم نشاط المريدين في حلقات الذكر لدعم المجهود الحربي - ووزع كتيباً يتضمن أوراًداً وأذكراً كفيلاً بتحقيق النصر بإذن الله ، وببركة سيدي الرفاعي ، وطالب الأدباء بتأليف مثلها .

وتزعم بعض أدباء الشباب الدعوة لأن يستمر المؤتمر بصرف النظر عن وجود « السباعي » أو عدم وجوده ، وحتى هذه اللحظة فإن أحداً لا يعلم ماذا كانوا يقصدون بالإسمرار فيه ، وهم يعلمون أن إمكانياتهم الذاتية الضئيلة والمحدودة خاصة أنهم سبق لهم عقد المؤتمر السابق ، ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً وأجلوه حتى يحضره السباعي .

ورأى « محمود أمين العالم » و « يوسف أدريس » و « سهر القلماوي » أن هناك ضرورة لإقناع « يوسف السباعي » بالعودة إلى رئاسة الاجتماع لمحاولة الوصول إلى تصور مشترك يضمن وحدة الأدباء والفنانين ويضمن إسهاماً إيجابياً لهم في المعركة فغادروا القاعة للاجتماع في مكتبته والتفاهم على برنامج حد أدنى للقاء .

وتحول الجو في القاعة إلى معركة حربية من النوع البنيء . . فأمام إصرار بعض أدباء الشباب ودعوتهم المتشنجة إلى البقاء في القاعة ولتضعل بنا القوة ما تشاء وإنشادهم (بلادي . . بلادي) لسيد درويش ، ثار « عبد العزيز الدسوقي » - وهو نائب يوسف السباعي في سكرتارية جمعية الأدباء وفي رئاسة

تحرير مجلة « الثقافة » - وأعلن بأن المبنى ملك لجمعية الأدباء ، وأن على الجميع أن ينصرفوا فوراً ، وعارضه البعض قائلين بأن حق الكلام للأدباء فقط . واعتبر الدسوقي ذلك تعريضاً بمستواه الأدبي والفني . فرد عليهم بأنه أديب أباً عن جد . واستخدم عضلاته القوية - في جسده وفي لسانه - في الرد عليهم ، فأنكر أنهم أدباء أو يعرفون الكتابة ، وردوا عليه بقولهم أنه أحد حملة حقائب « يوسف السباعي » ، وأنه لولا هذا لما صحح - ولا في الأحلام - أن يكون مثله نائباً لرئيس تحرير المجلة الثقافية الشهرية الوحيدة في مصر ، ووقف « عبد العزيز الدسوقي » يعبرهم بأنهم خونة وعملاء لمراكز القوى ، وأنهم « كتاب عرائض » لا أكثر ولا أقل ولا شأن لهم بالمعركة ولا بالحرب ، فهم منذ ثمانية أشهر يهاجمون رئيس الجمهورية ، ويشهرون بالجيش المصري ، ويطالبون بالصلح مع إسرائيل ، وأن أدبهم الأسود هو أدب كتابة العرائض ، وجمع التوقيعات ، من المقاهي على مطالبات سياسية . وحدث إشباك بالأيدي بينه وبين بعضهم وارتفعت المقاعد وكثرت الإهيارات النفسية والتشنجات العصبية .

وأصبح المؤتمر ، قاعة في مستشفى للأمراض العقلية ، وحاول البعض أن يناقش « عبد العزيز الدسوقي » بهدوء داعياً إلى استمرار الاجتماع لمحاولة الوصول إلى تصور مشترك ، يجمع بين كل وجهات النظر . فرفض وقال أن ما يجري مؤامرة . وبمجهود شديد اقتنع بأن يستمر الاجتماع . وقبل أن يرأس الاجتماع بنفسه ليطمئن أن لا مؤامرة هناك ، على أساس أن يعبر المجتمعون عن آرائهم ، لترفع إلى يوسف السباعي ، بإعتبارها توصيات غير ملزمة ، ووافقت أغلبية المجتمعين على هذا الحل على أساس أن المطلوب هو عمل مشترك يحفظ وحدة المثقفين - من كل الاتجاهات والتيارات - ضد الإستعمار والإمبريالية .

على أن رئاسة الدسوقي للإجتماع لم تستمر إلا فترة قصيرة إذ عاد « محمود أمين العالم » و « يوسف إدريس » و « سهر القلماوي » من الداخل وتولت الأخيرة رئاسة الاجتماع . أع ، فعبّرت عن إستكراها لما حدث ، وقالت أن المقررات المعلنه هي مقررات جمعية الأدباء ، وأن على من يوافق عليها أن يعمل

في أنظارها وعلى من يرفضها أن يتفضل إلى جمعيته إن كانت له جمعية أو أن يعود إلى مقهاه .

وتكلم « محمود أمين العالم » فقال أن العمل هو مقياس الإخلاص للأهداف المشتركة وأن جمعية الأدباء ستفتح أبوابها على أساس برنامجها التي أعلنته ، ودعى الأدباء الوطنيين الراغبين في مشاركتها جهدها لدعم الحرب أن يتواجدوا في مقر الجمعية ، وأن يجعلوا بذل الجهد هو الأساس . وأشار إلى أن هناك معركة وطنية محتمة - كان هذا يوم ١٥ أكتوبر وفي اليوم العاشر للقتال - تتطلب تناسي الخلافات والأحقاد ، وهو ما لن يتم بمناقشات تفتح الجروح القديمة . ولكن بعمل مشترك كفيل بالتغلب على كل التناقضات الثانوية .

وبنه « يوسف إدريس » في كلمته إلى أن المعركة المتفجرة بين الأدباء لا تعبر عن تناقضات عامة . فمع أن الأدباء المصريين مختلفون في مدارسهم الفنية وفي إنتهاءاتهم الفكرية وفي مواقعهم السياسية وفي أجيالهم المتتالية ، فإن ما ظهر في الإجتماع لا يعبر بالضرورة عن هذه التناقضات الراقية ، ولكنه يعبر عن تناقضات أخرى متدنية ومنها المنافسات في العمل ، والأحقاد الشخصية ، والمصالح الدنيوية القصيرة النظر .

واتفق الثلاثة على أن المعركة الوطنية المحتمة الآن تتم بقيادة الرئيس السادات ومعاونة التنفيذيين ومنهم « يوسف السباعي » وأن هذه القيادة مقبولة لديهم . وفي ختام كلمته إقترح « يوسف إدريس » أن يوجه المؤتمرون دعوة إلى « يوسف السباعي » للعودة إلى رئاسة المؤتمر ، فوافقوا على ذلك .

بعودة « يوسف السباعي » إلى رئاسة الإجتماع بدأ الجو أكثر تفاعلاً بالنجاح وبدأ « السباعي » أكثر ميلاً للتفاهم ، فمع أنه قد أصر على أنه لا يقبل أي تعديل في المقررات التي أعلنها ، إلا أنه قبل أن ينظر ، في توصية غير ملزمة بأن يوسع الأمانة العامة بضم عضوين أو أكثر لضمان تمثيل التيارات الأدبية ، وإقترح « عبد العزيز الدسوقي » عليه - هامساً - ضم « يوسف إدريس » و « محمود العالم » ولكن العالم - الذي كان يجلس بجوار السباعي مباشرة - طلب

ترك الأمر للسباعي يديره كما يريد .

وأشار « أحمد عبد المعطي حجازي » إلى أهمية التعاون المشترك بين الجميع ، وقال للسباعي : إننا نسينا كل ما نالنا منك شخصياً من متاعب وإساءات ، وأن عليك أيضاً أن تنسى ، ورد « السباعي » بأنه دعى « حجازي » للتعاون معه مراراً ، ولكنه هو الذي يرفض وأنه يوافق أن ينسى الجميع كل ما فات . وبدأ واضحاً أن الأمانة العامة ستوسع بضم العالم وحجازي ويوسف إدريس إليها .

قبلات الود كانت ما تزال ساخنة حين عدل « يوسف السباعي » عن كل وعوده ، فقد تقلصت الأمانة العامة لتصبح عبد العزيز الدسوقي وحده ، الذي رفض في مساء نفس اليوم أن يضمن البيان السياسي أي نقاط برنامجية كانت فيه ، وحذف منه كل البنود عدا تحيات الأدباء للرؤساء وللجيوش ، ورفض أن يتضمن أي عبارة شكر أو تقدير أو حتى تحية للإتحاد السوفيتي ، واستبدل كلمة الولايات المتحدة الأميركية بكلمة الإستعمار دون تحديد لهويته ، وهي تعديلات لحقت أيضاً الرسالة التي وجهها الأدباء إلى نظرائهم في بلاد العالم .

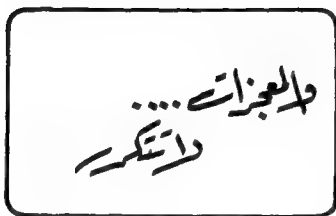
من ناحية أخرى فإن الأدباء الشبان رفضوا العمل المشترك ، وأعلنوا في نهاية الاجتماع أنهم لن يعملوا من خلال « جمعية الأدباء » وكان إعلانهم هذا يعني أنهم لن يعملوا على الإطلاق ، إذ ليست لديهم أي إمكانيات مادية للعمل ، وهم لا يحصلون على أي إعانة من وزارة الثقافة ، بل إن العدد المنظم منهم في جمعيات لا يتجاوز خمسين أو أقل ، وهي جمعيات فقيرة تدفع إيجار الغرف التي تؤجرها كمقر لها بصعوبة شديدة .

وقد رفضوا بعصية شديدة ، أي محاولة لإقناعهم بأن العمل المشترك يتم دائماً على أساس الحد الأدنى وأنه لا يتمتعهم من العمل المستقل لو أرادوه أو قرروا عليه ، وأن الممارسة العملية هي التي ستكشف أمام الجميع من هم المخلصين حقيقة لقضية تحرير الوطن ولدور الثقافة الجاد في ذلك ، وأنهم أكثر وعياً من فصائل اليمين وأكثر نشاطاً وعليهم بجهد صبور أن يقتنعوهم بفائدة العمل

المشترك وجدوا ، وأن هناك مشاكل متعددة يمكن حلها عن طريق هذا العمل المشترك ، على رأسها ما أعلنه « السباعي » من موافقته على إقتراح قدم إليه بأن يبذل نفوذه لإلغاء القوائم السوداء التي تضم أساء بعض الأدباء والكتاب ممنوعين من التعامل مع الإذاعة والتلفزيون والصحف ، أو من أحدها لإتاحة الفرصة لكل الإتجاهات للتعبير عن نفسها ولتدعيم مرافق الإعلام بكفاءات حقيقية ، وما أعلنه عن إصدار مجلة أسبوعية لثقافة المعركة . . الخ .

وقد تمرد اليسار الرومانتيكي إلى ما كان طبيعياً أن يحدث ، عادوا إلى المقاهي يثرثرون بالحرب الشعبية ، وثقافة المعركة وغلبتهم طبيعتهم الحزيرانية ، طبيعة المثقف المتكس ، فقادوا حملة تشهير ضد أنفسهم وتركوا كل شيء لليمين ، فأصدر نشرة رديئة وشديدة التخلف اسمها « التحرير » ملأها بكلام لا معنى له ولأساء نصفها لا علاقة له بالأدب ولا بالفن .

إن هو إلا شعاع واحد من يوم واحد من تشرين : عرى كل شيء ، طفيلية اليمين وضراوته وسيطرته ، وإغتراب اليسار الطفولي وحرصه على أن يحقق إما « كل » أو « لا شيء » .



« بدت نكسة ١٩٦٧ ضربة قدرية ، غير مفهومة وغير مبررة . . لا يتم تجاوزها إلا بمعجزة قدرية أخرى . . »

كان نشاط الصحفيين المصريين أبان حرب أكتوبر هو نقطة الضوء الوحيدة في حركة المثقفين المصريين . وبقدر ما كشفت عنه الحرب من تعرية كاملة لمجتمع المثقفين المصريين وعجز كل فصائلهم عن العمل المنفرد أو المشترك وسط سيطرة اليمين الجهول وتردد الوسط وصمته ، وإغتراب اليسار وطفولته ، فإنها قد كشفت وبنفس القدر عن مأساة سيطرة الخرافة على العقل المصري والحرية المطلقة التي منحت للمركزين بها لكي يقضوا على كل التراث المجيد للعقلانية المصرية دون معترض أو محتج . وفي كلا الأمرين - وبرغم تحفظات عديدة - كانت الصحافة المصرية والصحفيين المصريون نقاط ضوء قليلة ووحيدة .

ومع اللحظات الأولى للقتال كانت نقابة الصحفيين أولى المراكز المستنيرة التي تحركت بحيوية وفاعلية وسط جماهيرها للعمل وكانت النقابة ما تزال تعيش شعوراً بالانتصار لم يمض عليه أسبوع ، عقب صدور قرار الرئيس السادات بعودة الصحفيين المقصولين والذي كان تنويعاً لنضال مجلس النقابة الجديد الذي إنتخب على أساس برنامج يلتزم نقابياً بقضية إعادة كل الكتاب الذين هجمت عليهم زعانف اليمين في لجنة النظام السابقة بالإتحاد الاشتراكي العربي . وكانت نقابة الصحفيين هي أسرع المنظمات الثقافية حركة فمنذ اليوم الأول للحرب

(٥) مراجعة تتناول الخريطة الفكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كتبت في ديسمبر ١٩٧٣ ، ونشرت في مجلة الثقافة العراقية - في فبراير ١٩٧٤ .

بدأت تعد لإجتماع عام للصحفيين ليتدارسوا فيه الدور الذي يجب عليهم أدائه وتمهيداً للمؤتمر أصدر مجلس النقابة نشرة يومية بعنوان « الصحافة في المعركة » بدأت بالفعل في الصدور يوم ١٠ أكتوبر - تشرين - في أربع صفحات من قطع - التابلويد - .

وعقد المؤتمر المنتظر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٣ ورأسه « عبد المتعم الصاوي » نقيب الصحفيين وحضره « إبراهيم شكري » أمين المهنيين بالإتحاد الاشتراكي العربي، والدكتور « رفعت المحجوب » أمين الدعوة والفكر بالاتحاد، و« علوي حافظ » عضو مجلس الشعب ، و« محمد أحمد » الوزير بمجلس إتحاد الجمهوريات . وصدر عن الإجتماع بيان سياسي من أهم البيانات التي صدرت خلال الحرب ، وأكثرها تبلوراً وتحديداً . إن لم يكن البيان الوحيد الذي يعكس وجهة نظر مشتركة للقوى الوطنية والتقدمية في مصر وسط ركाम من بيانات الهيئات الأخرى تقتقد لأي رؤية سياسية لها معنى .

وقد تضمن البيان في بنوده الأولى تأييداً ونحمة للرئيس « السادات » الذي اتخذ قرار الحرب . ونحمة وتقديراً للرئيس « الأسد » ولالجيشين المصري والسوري وقياداتهما . والتقدير الكامل لكل الجهود العربية التي تشارك في المعارك سندا لمصر وسوريا « واثقين من أن هذه المشاركة سوف تتصاعد إلى ذات المستوى الذي يتطلبه المصير العربي المشترك » كما تضمن قراراً يشكر كل الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب الحق العربي ، وقدموا السند الذي يمكن من تأكيد هذا الحق وحمايته وصونه وخاصة الإتحاد السوفيتي والدول الصديقة على إمتداد العالم الثالث وقوى السلام والتقدم والإستتارة في أوروبا وفي كل مكان .

وحدد البيان جوهر المعركة في أنها معركة « ضد قوى الإمبريالية الأمريكية التي تساعد إسرائيل والتي حرّضتها ومولت عدوانها المتكرر وصنعت منها أداة لضرب حركة التحرر الوطني في العالم العربي » .

وإنطلاقاً من كل ذلك رصد الصحفيون في بيانهم مجموعة من المطالب

هي :

● تأكيد وحدة كل القوى الوطنية تجاه الهدف الواحد والممثل في جبهة

القتال حشداً لكل الطاقات وإدراكاً لأن الهدف الراهن للمرحلة هو تحرير الأرض المحتلة وهو هدف ينبغي أن يعلو على أية تناقضات أخرى وأن يتأكد للمواطنين جميعاً أن مصر لن تقض اشتباكها مع العدو طاملاً أن له قدماً في الأرض العربية وهذا يعني أن نعد الجماهير لمعركة طويلة وشرسة يمكن أن تمتد إلى كل مكان من أرض وطننا^(١) .

● إن روح الإلتزام والإنضباط التي سادت الشعب المصري منذ بدء القتال وحتى الآن ينبغي تعميقها حتى تذوي في الجماهير مشاكلها الصغيرة وذلك أن كثيراً من مشاكل الحرب سوف تجد حلولاً من خلال المشاركة المسؤولة والمطلوبة من جانب الجماهير ، عندما تصبح عوناً للسلطة وللأجهزة التنفيذية سواء فيما يتعلق بأعمال الدفاع المدني والإصلاح السريع لأي دمار يمكن أن يلحق في مرافقنا . وكذلك ضبط الإستهلاك ومراعاة سلوك الحرب في كل المستويات .

● إن تسليح الجماهير في المناطق المتاخمة والمواجهة لمواقع القتال وفي المناطق ذات الطبيعة الإستراتيجية أو التي تضم أهدافاً حيوية - كمرحلة أولى - فوق أنه يشكل إحتياطياً فعالاً لقواتنا المسلحة ، فإنه يسهم في ضرب وإفشال محاولات الإسرائيليين التي لا شك سيقومون بها في العمق المصري إنتقاماً لعمليات رادعة في جبهة سيناء .

● إن على الشعوب العربية وخاصة في الدول المصدرة للبترول أن توجه على الفور ضرباتها للمصالح الأمريكية ، ان على الأمم يكتين أن يعرفوا أن أساطيلهم العسكرية التي تهدد حرية الوطن العربي وطائراتهم التي تنقل المؤونة إلى إسرائيل تتحرك بالبترول العربي . إن عليهم أن يعرفوا أن دولة الرفاهية التي أقاموها إنما كانت حصيلة النزح المستمر للثروة والطاقة البترولية العربية .

(١) يمسك هذا المطلب فيما هو واضح من نصه مخاوف ترتبط بالماضي القريب، أو بحرب ١٩٦٧ ، وهي مخاوف أثبتت صحتها فيما بعد .

● إن الصحفيين المصريين يطالبون كل السكان العرب في الأرض المحتلة بأن يعلنوا على الفور العصيان المدني على سلطات الاحتلال ، ويطالبون العمال الفلسطينيين بالإمتناع الفوري عن العمل في منشآت العدو ، ويطالبون المقاومة الفلسطينية المسلحة بالإنطلاق للعمل وراء خطوط العدو لقطع خطوط إمداداته .

وطالب البيان بعد ذلك كله الأصدقاء في العالم كله « أن يزدوا من دعمهم المادي والسياسي لمصر وسوريا والبلاد العربية المشتركة في القتال » . وطالب الدول الإفريقية « بقطع علاقاتها بإسرائيل » وأن تتأكد كل قوى الإستتارة والتقدم في أوروبا الغربية « بأن معركتنا هي معركة تحرير ودفاع عن الإنسان العربي وأن إنتصارنا في هذه المعركة هو الأساس الحقيقي لإقامة جسور الثقة والفهم والمصالح المشتركة بين أوروبا الغربية والعالم العربي » .

وأبهى الصحفيون البيان بالتزام بأن يقف « القلم والعلم جنوداً في معركة التحرير التي لن تكون مجرد تحرير لأرض مصرية أو عربية جرى إحتلالها في إنتصار إسرائيلي خاطف ، وإنما ستكون إحدى علامات التفوق البشري وتحرير الإنسان » .

وبعد مناقشة طويلة حول ضرورة مشاركة الصحفيين في المعركة الدائرة تقرر إنشاء غرفة عمليات في مبنى نقابة الصحفيين تعمل على تنسيق جهودهم وحشدتها في المعركة .

وبرغم إستتارة البيان وفاعلية المرحلة الأولى من نشاط الصحفيين إلا أن الوقف المفاجيء لإطلاق النار ، قد ألقى بظله على غرفة العمليات التي أنشأتها النقابة ، والتي تضمنت خطأ رئيسياً - كفكرة - من البداية ، إذ لم تشكل جماعات فرعية لها أو لجان فنية تنظم المبادرات التي تصدر عن القاعدة الصحفية العريضة وظلت الغرفة منظمة قيادية معزولة تضم عدداً من العناصر النشطة ، لكن إسهام المثقفين عموماً في الحرب لم يكن مطلوباً أن يكون قاصراً على نخبة ممتازة أو نشطة ، بل أن يتعدد ويمتد إلى القاعدة الجماهيرية ذلك أن الحرب ليست في حاجة إلى كل الناس ، فحسب ولكن الناس أيضاً - وخاصة المثقفين - في حاجة

أيضاً إلى الحرب ليتطهروا بها ويندمج كلاً منهم في ممارستهم ويتوحدون من ذلك الإنقسام المرعب بين الوعي والفعل وبين الكلمة والبندية .

وقد عكست (المعركة) - النشرة اليومية التي أصدرتها نقابة الصحفيين - أكثر الرؤى إستنارة في الصحافة المصرية على وجه العموم وكانت تقدم تحليلاً سياسياً يومياً للأوضاع العسكرية والسياسية في كل جبهات الحرب المحلية والعربية والدولية وجمعت حولها ، وصيت فيها كل التيارات الوطنية والتقدمية وأخذت فرصة التعبير عن نفسها وعن تصورها لقضايا الحرب والسلام . لكن هدوء الجبهة العسكرية قد إنعكس على صفحات الأعداد الأخيرة منها فتوراً وهذوئاً وفقد الذين كانوا يصدرونها حماسهم لها ، ثم ما لبث موعد صدورها أن أصبح إسبوعياً . . ثم ماتت فجأة كما ولدت فجأة .

العقل في محنة :

وما لبثت التيارات المستنيرة التي عكست نفسها على صفحات (المعركة) أن انتقلت لتمارس نفس الدور على صفحات الصحف اليومية ولكنها فعلت ذلك على إستحياء ووسط ركام من الأفكار المتخلفة والمنحطة . وكان أهم ما أنجزته هذه التيارات المستنيرة هو دفاعها عن العقل وتصديها لتيار من الخرافة المتنوعة بالدين والمعادية لجوهره والجاهلة - أو العازقة عن فهم - التراث العقلائي الباهر للإسلام ، والتي كانت بعيدة كل البعد عن أي فهم مستنير لجوهر أي رسالة دينية ، فضلاً عن تأجيجه المستمر لنيران الفتنة الطائفية ، في غفلة عما يمكن أن تحدثه من آثار خطيرة على حرية الوطن ومستقبله .

وكان تيار الخرافة قد توج نفسه بخطبة شهيرة ألقاها أحد كبار رجال الدين المسلمين الذين يتولون منصباً رسمياً وفي صلاة أول جمعة بعد الحرب وأعلن فيها أن شخصاً أميناً صادقاً يعرفه قد أنبأه بأنه رأى في المنام رسول الله ﷺ وأنه تحجول معه على الضفة الشرقية لقناة السويس وقال الخطيب أن الشخص الصادق الذي رأى المنام طلب منه إبلاغه للرئيس السادات وبني على

ما نقل إليه نتيجة بأن الرسول - ﷺ - يقاتل بين صفوف المقاتلين^(١) .

وأحدثت الخطبة رجفة شعبية عارمة إذ عابثت المشاعر الدينية العميقة للمسلمين من المصريين ولكن كثيرين - ومنهم بعض رجال الدين - رأوا أن إشاعة مثل هذه الأفكار قد يخلق حالة من التواكل على جبهات القتال ، وتوقعوا أن تتزايد هذه النغمة وأن تتسع لبيئ عليها مناخ من الأفكار غير العلمية وسط جماهير الشعب ، وهو ما حدث بالفعل إذ تناولتها أقلام أشباه الأئمة من الذين يزعمون لأنفسهم علماً بالإسلام ، وبنت منها - وعليها - أخباراً وقصصاً واساطير ، أثارت القلق العام لأنها غلّفت المعركة بجو من الخرافة والإعتماد على القوى الغيبية غاب في ضبابه الوعي السياسي العام بطبيعة المعركة ونوعيتها والأعداء فيها والأصدقاء ووسائل الحشد والتنظيم والمواجهة .

ومن الذين أقلقهم هذا الإنتشار المرعب للخرافة - وهناك فرق حاسم بالطبع بين الدين والخرافة - بعض رجال الدين المستنيرين وقد رأى هؤلاء أن مسألة الحرب مسألة إنسانية محضة وأن ربطها بالنبي ﷺ - هذا الربط المباشر يعرض شخصية الكريم لأي إهتزاز يمكن أن يحدث في المعارك أو أي هزائم مؤقتة في المعركة وأبدى هؤلاء رغبتهم في تجنب الشخصيات المقدسة والإرتفاع بها عن إقحامها في عمليات هي بالأساس مسؤولية إنسانية وتساءلوا بدهشة وإستكار أن القول بأن رسول الله - ﷺ - يحارب في صفوف المقاتلين يفرض أن يكون النصر حتمياً فإذا حدث - لا قدر الله - هزيمة أفلا يؤثر هذا في إيمان الذين يثقون من صحة هذا القول وصدقوه؟ وقد أحس هؤلاء بأنم بالغ خاصة بعد أن أعلنت أنباء « الثغرة » التي حدثت في منطقة البحيرات المرة فوق الإحساس

(١) تطلبت ظروف الملازمة السياسية ، وقت كتابة هذا المقال ، إغفال الأساء في هذه الواقعة ، وهذه الظروف نفسها تتيح الآن ، أن نقول ، أن صاحب الرؤيا ، هو السيد حسين الشافعي ، نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، وقد أبلغها لفضيلة الشيخ عبد الحليم محمود ، الذي كان شيخاً للأزهر آنذاك ، وقد ألقى هذه الواقعة في خطبة له ، بالجامع الأزهر ، أذيعت في التلفزيون ، والشيخ محمود ، هو صاحب القول المشهور ، تعليقاً على قرار السادات بإخراج الخبراء السوفيت من الجيش المصري « تضع سيناء .. ولا تضع عقيدتنا » .

العام بالألم لهذه المسألة فقد شعر هؤلاء بأن تنبؤهم قد تحقق وقلقوا على مشاعر المسلمين الدينية .

وقد أعادت هذه الواقعة إلى الأذهان ذكرى معركة فكرية ضارية ، نشبت على صفحات مجلة - سنابل - في عام ١٩٧٠ وكانت مجلة - سنابل - منبراً إقليمياً محترماً لثقافة الأقاليم البعيدة عن العاصمة صدر بإشراف وتوجيه عدد من الأدباء الشبان في محافظة كفر الشيخ بشمال الدلتا كان علياً رأسهم الشاعر محمد عفيفي مطر وكان المشرف العام على تحريرها الأستاذ عقيل مظهر - الذي كان سكرتيراً عاماً لمحافظة كفر الشيخ - وبسبب إحتلاله المستمر برجال الطرق الصوفية فإن الأستاذ عقيل كان يخصص جانباً من صفحات المجلة لحديث كأحاديث المتصوفين يكتبه هو أو غيره ممن يقتنعون بمثل ما يقتنع به .

وفي شهر إبريل - نيسان - ١٩٧٠ كتب الأستاذ « عقيل مظهر » في « سنابل » مقالاً بعنوان « قطره من بحر القرآن - دولة أبي العنين » . وفي هذا المقال إستعرض ظاهرة تزايد إنتظام المريدين في سلك الطرق الصوفية ، وخاصة أتباع « سيدي إبراهيم الدسوقي » وقال أن الدسوقي هو رابع رؤساء الأولياء الأربعة ويعني بهم : أحمد الرفاعي وعبد القادر الجيلاني وأحمد البدوي وإبراهيم الدسوقي ورداً على سؤال طرحه على نفسه حول أسباب ذلك النشاط الملحوظ لأبناء الطريقة في ترديد أحزاب الدسوقي والإلتزام بأوراده وأذكاره ، بل وإنخراط الكثيرين في طريقته ، قال الأستاذ « عقيل » : إن لكل قطب من الأقطاب الأربعة الكبار أهل الحقيقة ، دورة كونية ومساحة من الزمن ، يكون هو فيها صاحب التصريف في الملك كله بسماواته السبع وأراضيه السبع وبحاره السبع ومن فيهن . فإذا أظلت دولة القطب أو قارب فجرها على الظهور كان ذلك أيداناً بتجمع المريدين من حوله يقرؤون أحزابه ويرددون أوراده ويدعون بدعائه ويذكرون الله بما يختاره لهم من أسماء .

واستطرد الأستاذ « عقيل مظهر » ، يقول ما يلي بالنص : « وإني بعد إذن من شيعي ، أسأله أن يأذن لي فيه : أقول أن دولة أبي العنين خاتم الأقطاب وخبير الخبراء قد ظهر فجرها وأطل زمانها وقاربت شمسها أن ترى للعين المجردة

واستأذنه أيضاً أن أقول : إنني وأبناء طريقينا كمريدين ، وخداماً لصاحب الوقت ، نسأله أن يتخذ من مصر مظهراً لدولته الباطنية، فيؤيدها ويناصرهما فتنتشر بلادنا لواءها على العالم أجمع ، وتحقق وحدة العرب والمسلمين في دولة كبرى ، تبسط رواقها على الدنيا بأسرها ، نعم لقد بشرنا شيخنا خليفة الدسوقي بأنه عند قيام دولة أبي العيينين ، فإن ذلك سوف يكون إيداناً بنهاية دولة الصهيونية ومحو إسرائيل ، والقضاء عليها قضاء مبرماً لا إنشكاك عنه بل ونهاية لكل من عاون إسرائيل مهما كانت سطوته وجبروته » .

وأثار المقال ضجة عكستها الأعداد التالية من - سنابل - ورفضه بشدة المتدينون ورأوه خطراً على الأديان ، فقال الأستاذ عبد البديع شلبي « انه دعوة لعبادة الأولياء فهو وثنية . وطالب بعدم الخوض في أشياء بعيدة عن المعقول وإختراع أشياء ما أنزل الله بها من سلطان . وعلق ساخراً على زوال إسرائيل بظهور دولة أبي العيينين فقال : إن ذلك لا يكون بتكوين الفرق الصوفية وحمل المسابح وتلاوة الأوراد فحسب . وإلا كان أولى بذلك رسول الله ﷺ المؤيد بعناية السماء ، ولكان إكتفى بذلك وأراح نفسه من الدعوة للجهاد وتكوين الجيوش ، وتحمل مشاق الحرب والطعان ، ولما جعل الجهاد رأس الأمر كله وأعلى درجة في الإسلام . وختم رده بقوله : كفانا إتكالاً وتواكلأ على ترهات إختراعناها فالقوم قد وصلوا إلى آفاق أمرنا نحن قبلهم بارتياحها كمسلمين من ١٤ قرناً . وما زلنا قابعين في غمرة الأوهام والأحلام » .

وقال الأستاذ عبد الواحد بيومي المدرس بمعهد منوف الديني : « هل يعني ارتباط زوال اسرائيل بقيام دولة أبي العيين أن اسرائيل لن تزول إلا إذا بزغت هذه الدولة هل معنى ذلك أننا لن نتخلص من إسرائيل^(١) .

أعاد إنتشار هذا التفكير الخرافي أثناء الحرب القلق إلى عقول المثقفين الذين كانوا يدركون أن الحرب معركة علمية صعبة المراس ، وأنها عمل دينوي

(١) مجلة سنابل - عذب مايو ١٩٧٠ .

بحث ، تتطلب وعياً سياسياً فائقاً بأهداف العدو وأهداف حلفائه ، ووعياً بالقضية التي يقاتل من أجلها المقاتلون ، والتي يتحمل من أجلها الشعب ما يتحمل من نقص في إحتياجاته وتعطيل لتطوره الديمقراطي ، وهبوط في مستواه المعاشي لذلك لم يكن غريباً أن تركز منابر متعددة بفكرة الحرب كقضية إستشهاد صوفي وموت من أجل محبوب مجرد ، هو مصر التي ينبغي أن نعطيها كل شيء ، ولا نطالبها بشيء إن علينا ألا نأل ماذا أعطينا مصر ؟ . ولكن ماذا نعطي نحن لمصر ؟ . لقد أصبحت الحرب - على أقلام وألسنة هؤلاء - تدور من أجل رموز مجردة وليس من أجل مطالب محددة . ومن الطبيعي أن البرجوازيين الذين كانوا ينصحون الشعب بأن يعطي ولا يطالب بالأخذ ، لم يطبقوا نصيحتهم هذه على أنفسهم ولم يكفوا عن الأخذ ووضحت بشكل مضحك أشعبيتهم وأطماعهم ، ولكنهم قد أقنعوا كثيرين - وسط التلذذ الشامل للوعي السياسي - بتلك المعابشة التي دربوا عليها لمواطني الجماهير الدينية وغرائزها ، بأن الحرب تدور من أجل هذه الرموز المجردة المجيدة ، وضاعت في زحام هذا الهوس الديني والقومي ، أية محاولة لتنبيه الناس إلى أن الحرب قضية سياسية بالأساس . فالتناس لا تنمو من أجل مجردات فوق الواقع أو وراء الطبيعة ، ولكن من أجل أحلامها الإجتماعية ، والإستقلال لا يعيد معاني مثالية كالكرامة والكبرياء ، ولكنه يفتح الباب لبناء المستقبل . وبالتالي فإن أيام الحرب القليلة لم تنح فرصة لإقتراح برنامج سياسي للحرب يتيح الفرصة لحشد أوسع الجماهير الشعبية حولها وفي صفوفها .

ومن العوامل التي لعبت دوراً في صياغة ذلك المناخ الفكري المتدني حول مسألة الحرب ، توحيد المتعصبين دينياً بالمتعصبين قومياً للتركيز بفكرة اليهودي القدر الجبان الذي يجب إستصاليه من الوجود ، والربط المضحك بين يهود بني قريظة وخيبر وبني النضير وبين صهيانية تل أبيب ، واعتبار معارك القرن السابع هي نفس معارك ١٩٧٣ ، وهو مناخ ساعد على إفشال كل المحاولات الرامية لكي تصب الحرب فكرياً في بؤرة محددة ومفهومة ، فقد إمتلأت الصحف بأنهار طويلة تتحدث عن اليهودية والصهيونية بإعتبارهما شيئاً واحداً ، وتتنظر إلى الحرب بإعتبارها حرباً دينية بين اليهود والمسلمين وهو أمر جرى التنبيه - من

خلال غرفة عمليات نقابة الصحفيين - إلى خطره على الوحدة الوطنية داخل مصر نفسها لأنه يعزل عن المعركة غير المسلمين من أبنائها ، وهم كثيرون في صفوف الجيش وخلف جبهة القتال وقد لقي هذا التنبيه إستجابة لا بأس بها وازنت المسائل .

إنتفاضة العقل :

كانت القدرة على مواجهة كل هذا ، تتجاوز طاقة الموازين التي تحكم مجتمع المثقفين المصريين وخاصة بعد الهجمة اليمينية الشرسة التي بدأت في فبراير ١٩٧٣ . وبرغم أخطار هذه الأفكار على قضية الإستقلال فإن مناقشتها كانت تفتح الباب لأخطار أخرى ، فالأغلبية العظمى من الشعب - والمقاتلون منهم - كانت قد إستقطبت إلى هذه الأفكار التي تلتقي مع عواطفهم الدينية ، من هنا فإن التصدي لها يفتح الباب لجدل قد يؤثر في هذه الصفوف دون أن تكون لهذا الجدل أي نتيجة عملية مفيدة .

ومع ذلك - وإستناداً إلى مرحلة الهدوء النسبي التي سادت عقب وقف إطلاق النار - تقدم عدد من الكتاب المستترين على حذر وبهوء شديد ، ينهاون إلى أهمية النظر إلى الحرب ، ما إنقضى منها وما يحتمل أن يستجد من مراحلها ، على أساس أنها عملية عقلية وعلمية بالأساس . وبرغم أن ما فعله هؤلاء كان مجرد إشارات لا تغني ولا تفيد في تبديد الأفكار الخرافية فقد كان رمز إحتجاج على هذا الركام من الخرافة الذي لف جو الحرب .

وكان الدكتور « فؤاد زكريا » أستاذ الفلسفة بكلية آداب عين شمس أول من تصدى بصراحة للمعركة في مقال بعنوان - معركتنا والتفكير اللاعقلي [الأهرام في ١٩٧٣/١١/١٨] يعتبر من أخطر ما كتب أثناء الحرب ، وفي هذا المقال قال الدكتور فؤاد - أنه كان يستطيع أن يفهم - لا أن يغتفر - إنتشار ألوان من التفكير اللاعقلي بعد يونيو ١٩٦٧ لكن ما لا يستطيع أن يفهم أو يغتفر - أن تظهر ألوان جديدة من هذا التفكير بعد النكسة كان طبيعياً لأن قسوة الهزيمة غير

المتوقعة والإحساس بالهوان والمذلة والعجز ، والشعور بأن كل شيء يسير في طريق مسدود كل هذه كانت عوامل ساعدت على إنتشار موجات من التفكير اللاعقلي وجعلت الأذهان أكثر إستعداداً لقبول تفسيرات غيبية للظواهر وهيات العقول لنوع من الإستسلام جعلها تفقد ملكاتها النقدية وتركن إلى التصديق الساذج لكل بدعة وكل خرافة تحببها أي نوع من التعويض^(١) وقال انه حتى بعد النكسة كان هذا الإنتشار للفكر اللاعقلي خطراً في وقت كنا في حاجة إلى كل ذرة من عقلنا وعلمنا وفكرنا السليم حتى نحارب بها عدواً مائداً يمشي إستخدام كل أسلحة العصر . خاصة وأن من أكثر التعليقات التي شاعت بصدد الهزيمة أنها قد حلت بنا لأننا ابتعدنا عن طريق التقوى ، وهو تحليل يعمي عيون الناس عن العوامل الأساسية التي كان لا بد أن يفهموا أنها صنعت الهزيمة كمؤامرات الصهيونية المتعاونة مع الإمبريالية ، وكالأخطاء التي ارتكبتها نحن أنفسنا فضلاً عن أن عدونا كان طول تاريخه أشد منا إبتعاداً عن التقوى طوال عمره . فلماذا إذن يكتب النصر لعدو كهذا إذا كان مقياس النصر أو الهزيمة هو التقوى ؟ .

وأبدى الدكتور « فؤاد زكريا » دهشته لإنتشار هذا الفكر اللاعقلي بعد العبور الذي كان عملاً علمياً عقلياً ، ومع ذلك فقد عادت التعليقات اللاعقلية تطل برأسها من جديد وكان ما يثير الإشفاق من هذه التعليقات هو أنها تهيب بقوى غير منظورة قيل أنها حاربت معنا ولم يدرك مردودوا هذه الأقاويل ، أن تصديقها معنا أن الذي إنتزع النصر ليس هو الجندي المصري ، بل دمه وعرقه وشجاعته ، ومعناه أن العلم والتخطيط والحساب الدقيق لم يكن له إلا دور ثانوي في كل ما حدث .

وقال د . زكريا : إن تصديق هذه الأقوال يعني أن ما حدث كان معجزة

(١) كانت حكاية ظهور السيدة العذراء ، فوق قمة كنيسة الزيتون ، هي أشهر الحوادث التي أعقبت نكسة ١٩٦٧ ، اقرأ الدراسة للمتمة ، التي كتبها صادق جلال العظم في تحليل الظروف الإجتماعية التي خلقت هذا الوهم في كتابه « نقد الفكر الديني » .

وأن الأمور لو تركت لكي تسير في مجراها الطبيعي لأمكن أن يحدث ما حدث ، وهو ما وصفه د . فؤاد بأنه « جحود شديد لتوضيح الجنود » ، ليستقل مفسراً العلم والإيمان الذي قاد إلى النصر فالعلم هو الذي نعرفه جيداً ؛ أما الإيمان فهو الرغبة الجارفة التي زادت إلحاحاً طوال السنوات الست في تحرير الأرض والإيمان بأن هناك قضية عادلة تستحق أن يضحي المرء من أجلها حياته هؤلاء كانوا جنود الحفاء الذين وقفوا يحاربون معنا . ورصد الكاتب خطأ آخر لهذا التفكير اللاعقلي ، إذ هو يؤدي إلى أضعاف موقفنا العام تجاه إسرائيل التي تقوم على خرافة غير علمية ، وفي وسعنا أن نستغل الميول العلمانية القوية التي تسود المجتمعات الغربية أما إذا إلتجأنا إلى اللاعقل فنحن نفوت على أنفسنا التفوق المعنوي على العدو . فالأهداف الحقيقية التي نحارب من أجلها ، أهداف يستطيع أن يفهمها ويقدرها أكثر الناس تمسكاً بالعقلانية . فليس هناك ما هو أقرب إلى العقل من الكفاح ومن أجل إستعادة جزء مغتصب من أرض الوطن وإسترداد حقوق شعب شرده غزاة دخلاء .

وطالب د . زكريا بأن ينسجم هدفنا العام الطويل الأجل فيما دام هذا الهدف متمشياً مع العقل فمن الواجب أن تكون تصرفاتنا الجزئية القصيرة الأجل منسجمة مع هذا الهدف العام ، ولو حدث غير ذلك لكانت الصورة النهائية منطوية على مفارقة غريبة : إذ يكون أحد طرفي النزاع مسائراً في أهدافه العامة لإتجاه التاريخ والتطور والتقدم ، ومع ذلك يسلك في تصرفاته اليومية مسلكاً ضاداً للعقل . على حين أن الطرف الآخر يتخذ لنفسه أهدافاً مضادة للعقل ومسار التاريخ ، ولكل ما شيدته حضارة الإنسان الحديث من قيم ، ولكنه يخدم هذه الأهداف عن طريق مسلك يومي عقلائي علمي يرد كل حادث إلى أسبابه الحقيقية ويعمل الظواهر بقوانينها الفعلية .

أحدث المقال كما كان متوقعاً من البداية ضجة واسعة وسارع عدد من خطباء المساجد بالمهجوم على صاحبه وإتهامه في دينه وسارع آخرون من الذين كانوا أكثر رغبة في الفهم وفي الحوار بالرد عليه في مقالات لم تنشر « الأهرام » نصها الكامل بل لخصتها ، ورد عليها الدكتور فؤاد رداً موجزاً رغبة من

« الأهرام » في عدم توسعة النقاش ويبدو أنها كانت رغبة رسمية . وسارع بعض من أهل اليمين باعتبار فتح الموضوع للحوار « دسيسة يسارية ، وجزء من حركة يسارية منظمة » فكتب عبد العزيز الدسوقي يقول : « ما السر في أن بعض الأفلام القليلة جداً أُنجزت في هذه الأيام تصرفاً عن قضية المصير العربي أو بمعنى أدق تشغلنا عنها بإثارة بعض الأفكار الجائبة التي شبتت جداً وحواراً منذ طلع هذا القرن بدعوى تحرير العقل من الخرافة والجمود وعبادة الماضي وأنا بطبيعة الحال لست ضد هذا الهدف الجليل ، ولكنني ضد هذا التخليط المبثذل ، وترديد الشعارات الجوفاء والتمسح في المنهج العلمي ، فقد لاحظت أن الحديث عن هذه الأمور قد أخذ صورة الحملة المنظمة التي تديرها وتسيطر عليها يد واحدة في محاولة للتأثير النفسي وإبراز الأمر وكأنه حرب مقدسة ضد الخرافة والجهل والتقوى الساذجة » .

ومن الطريف أن كلام عبد العزيز الدسوقي هذا قد نشر في ملحق مجلة الثقافة الأسبوعي « التحرير » وهو المجلة التي كان يفترض أنها مخصصة لثقافة المعركة والمعبرة عن كل المثقفين [العدد ٧ في ١٢/١٩٧٣] .

وبرغم هذا فإن مثقفين يساريين كثيرين ، إعتبروا أن فتح الموضوع - من حيث التوقيت - هو خطر يجب درؤه وكان منهم الكاتب الكبير « نجيب محفوظ » الذي أشار في أحد دروسه التي كان يكتبها في « الأهرام » بعنوان - دروس ٦ أكتوبر - إلى أن الإنقسام حول هذا الموضوع يحدث بَلْبَلَة في صفوف المقاتلين وهو ما نبه إليه آخرون كانوا يوافقون « د . فؤاد زكريا » فيما تصدى له ولكن عيونهم كانت على المناخ الفكري العام الذي سادته منذ سنوات طويلة وعقب النكسة ، رغبة رسمية في نشر الأفكار اللاعقلية والتكريز بها ، لأنه كانت الوسيلة الوحيدة التي تفسر ظروف النكسة بعوامل لا تضع المسؤولين عنها في قفص الإتهام السياسي للجماهير .

والظاهرة الغريبة في المناخ الفكري الذي ساد الحرب هي ظاهرة إنتفاء أي مظهر للوعي السياسي الحقيقي بأسبابها على المستوى العام ، وفي الجبهات المدنية ، وغير المدنية ، ولعل هذا كان الأساس الذي إنطلقت منه كل الأفكار

اللاعقلية لتسود في مناخ من الهوس اللاعقلي أزعج كثيرين وربما ذهل هؤلاء بالفعل لأن النصر الذي تحقق في الحرب على محدوديته - قد تم بلا شعارات سياسية ذات بال ، ومع ذلك فإن هذه الأفكار غير السياسية ، كانت حافزاً هاماً بل أهم الحوافز لدى المقاتلين وهو ما أجمع عليه كل العائدين من الحرب وما عكس نفسه في أحاديثهم الحية في الصحف والإذاعة والتلفزيون . وإذا كان من البديهي أن تسود رؤى البرجوازية ورغبتها في أن تتم الحرب في إطار بعيد عن السياسة وبالتالي بعيد عن أي شكل من أشكال المطالب الإجتماعية فإن المسألة تصبح مفهومة على مستوى الفرد العادي - وبالذات المقاتل - ذلك أن نكسة ١٩٦٧ التي ما زالت أسبابها الحقيقية - سياسية وعسكرية وفكرية - بعيدة عن فهم وتناول المواطن العادي . والتي حرصت الجهات التي توجه المناخ العام على حصر مسؤوليتها في فرد أو مؤسسة دون أن تتجاوز ذلك لتعرية المرحلة نفسها في رؤاها وقياداتها ، هذه النكسة قد بدت للرأي العام - مع تدني الوعي وافتقاد التنظيم - كضربة قدرية غير مفهومة وغير مبررة ، الأمر الذي عكس إحساساً بأن تجاوزها لن يتم إلا بمعجزة قدرية أخرى ، وخاصة وأن السنوات الست السابقة قد شهدت تشجيعاً رسمياً على نشر الفكر اللاعقلي والخرافة (ظاهرة ظهور العذراء فوق كنيسة الزيتون عام ١٩٦٨ مثلاً) للسبب الذي ذكرناه آنفاً ، كما أنها شهدت - ولتبرير العجز عن الفعل خلال هذه السنوات - نشراً واسعاً لفكرة أن العدو قوى وهزلي ، والإنتصار عليه يكاد يكون مستحيلاً ، وبالتالي فإنه يحتاج إلى معجزة ، وليس إلى تنظيم شعبي وبناء سياسي ، ووعي فكري ، وترتيب جديد للقوى الطبقية ومن خلال هذا المناخ تولدت كل الأفكار اللاعقلية التي سادت طوال معركة أكتوبر ، وبعدها وما زالت إلى الآن واقفة بالمرصاد لأي محاولة لتسييس ، الحرب في أهدافها أو تنظيمها إذ كان طبعياً أن يعتبر العبور معجزة . . وكل ما يخشاه المخلصون لقضية وطنهم من المثقفين ، أن يكمل المكرزين بهذا اللاعقل ، الجملة المحفوظة والتي تقول : والمعجزات لا تتكرر .

عبد الناصر السياسية في الفكر العربي

٨

يوماً قال لي أكبر ناشر وموزع للكتب في العالم العربي :

- علمتني تجربتي في نشر الكتب أن أي كتاب مهما كانت قيمته وأيا كان مؤلفه لا بد وأن يظل في السوق عامين على الأقل حتى تنفذ نسخه . . لكن السنوات الأخيرة جاءت بظاهرة غريبة ، جعلت كتباً لا قيمة لها تنفذ في أقل من أسبوع وتطبع ثلاث طبعات في شهر !!

والكتب التي يشير إليها الناشر العربي الكبير كلها من نوع واحد . . إنها ملايين من الكلمات المرصوفة تدور حول شخصية سياسية واحدة هي الرئيس المصري الراحل « جمال عبد الناصر » ، بل أن الوسيلة الوحيدة لكي تصبح مؤلفاً وتكسب نقوداً هي أن تكتب كتاباً يتضمن أية حوارات مع أية شخصيات سياسية ، ممن كانوا على مسرح الحوادث في عصر « عبد الناصر » أو أن تكتب أي كلام « هجومياً على الرجل » أو « أي كلام » دفاعاً عنه ! .

ومنذ عامين أصدر أحد محرري دار « أخبار اليوم » هو الأستاذ « سامي جوهر » كتاباً بعنوان « الصامتون يتكلمون » ضمنه مجموعة من الأحاديث مع ثلاثة كانوا شركاء لعبد الناصر في الحكم حتى عام ١٩٦٣ ، وهم السادة « عبد اللطيف البغدادي » و « كمال الدين حسين » و « حسن إبراهيم » ، وبرغم أن الكتاب لا قيمة حقيقية له ، إلا أنه طبع ست طبعات في ستة أشهر متوالية ! .

ويعجز نفاذ الطبعة الأولى وفي ظرف شهر واحد ، سارع إثنان آخران من

١/ محمله البلد ... وشاغبا لحطيمه اعلامية ككت خيوطها قد بدلت
منظر على صفحات الصحف في مقالات كتبت في جريدة الجمهورية وسور
بها مجلس القيادة وكلته يتنقى الديوتراطية . وكان الاضلاف بيننا
لا مدو المسائل الشخصية .

وكلهمرون الايام دون اعلان موعد محدد للانتخابات يدخل الامور ،
في ضباب ، يفقد الناس بعضا من الثقة في الزامى لبلهم .

ومعدت الإراء في أسلوب عبور الفترة المبقية على تنفيذ قرارات
٥ مارس ... وكعب القايقلم يوسف صديق سطل الثورة للشجاع
مخالا في جريدة المصري يوم ٢٤ مارس اقترح قيلم وزارة انتلالية من
الوند والاخوان المسلمين والاشتراكيين والتسويعيين برناس الدكتور
وحيد رائنت لأجراء انتخابات البرلمان الجديد .

وجد هذا الراي صدى طيبا في نفسي ... إذ يعيد الحياء للأحزاب
فيمسن الديوتراطية ... ويحقق تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج
إطارها قوى سياسية ذلت مال .

وظهر راي الوند في الحالة موضحا ان الفحاس لا يفكر في الترشيح
لرئاسة الجمهورية وأنه ينسك بالنظام الجمهوري والإصلاح الزراعي
ويطالب بعودة الحياة النيابية فوراً حتى تستقر الأوضاع .

وصرحت للصحافة قائلا أنني لن أراجع عما اسميها من عودة
الحياة النيابية ورددت على الذين يخشون من عودتها بقولي أننا نؤمن
الا لاعادتها سليمة من الشوائب ... كما صرحت أيضا بأنني لا اتوي
تكوين حزب .

وكانت هناك معركة فكرية واضحة على صفحات الصحف ...
جريدة المصري تبني قضية عودة الأحزاب والديوتراطية وتدافع عن
ذلك دفاعا حاراً ... وجريدة الأخبار تهاجم فكرة الانتخابات وتحفر
من جهل المواثيق .

أذكر أن جريدة الأخبار في هذه الفترة كانت تواصل أسلوبها في
الاشارة لتحول أتنال الجماهر عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ،
ف نشرت مثلا يوم ٢٢ مارس ما تشيت بقول « فناة مصرية تتحول غندا
الى رجل » وشمرت سورة الفناة على ٣ أعمدة .

وكان مصطفى أمين حليل رنة البكوية من الملك واحد المقربين
له من الصحفيين ، قد تحول بعد الثورة نجاة لمهاجة الملك والسراي
وفضح أخبارهم الشخصية حريا وراء الأثارة وزيادة التوزيع ... وكان
هذا يحرف انظار الناس عن الأهتمام بحاضرهم ومستقبلهم لمتابعة
فضائح الماضي ، الأمر الذي جعل الصحف يساهرون في هذا التيار حتى
لا تنطفئ في التوزيع ...

كان هذا الموقف اللاأخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي .

ص ١٣٣ من الطبعة البيروتية للذكرات محمد نجيب مصطفى أمين يحرف الناس عن الاهتمام
بأحاضرهم ! .

فيضمن الديمقراطية... وعقّ تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج إطارها
قوى سياسية ذات بال .

ظهر رأى الوفد في الحالة موضعاً أن النحاس لا يفكر في الترشيح
لرئاسة الجمهورية وأنه ينسك بالنظام الجمهوري والإصلاح الزراعي
ويطالب بعودة الحياة النيابية فوراً حتى تستقر الأوضاع .

وصرحت الصحافة قائلات إنني لن أترأّج عما أسبغته من عودة الحياة
النيابية ورددت على الذين يتخوفون من عودتها بقول إننا ما نؤنا إلا لإعادتها
سلمة من الشوائب... كما صرحت أيضاً بأنني لا أنوي تكوين حزب .

وبعد جلسة المؤتمر المشترك يوم ٢٠ مارس التي تكهرّب فيها الجور
بعد مناقشة موضوع الاضجارات التي حدثت في القاهرة أصبحت أتوقع
مهلوت شيء ما... ولم يطل بي الانتظار .
وكان ذلك في جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس .

كانت جلسة حاسمة... إقتسامات الحاملة اختفت من الوجوه ، التعابير
واضحة وصرحة ، خطورة الموقف تفرض نفسها على جو الجلسة .
بدأ عبد الحليف بندهاي الحديث مقترحاً إلغاء قرارات ١٤ مارس .
جمال عبد الناصر قال في ملوّه إن مجلس الثورة ينتهي عمله يوم ٢٣
نوليو والأحزاب تعود إلى وضعها السابق .

خالد عبي اللهين اقترح التمسك بقرارات ٥ مارس ، وطلب شكلاً
جليداً للديموقراطية يحرم النواب الذين صوتوا تأييداً لأية قوانين مقيدة
لحريات ، ولذين رفضوا دفع حرية الأطيان . وروّساء الأحزاب ،
ولذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي من حق الترشيح للجمعية
التأسيسية

الصحفيين المصريين يردون على « سامي جوهر » فصلر كتاب بعنوان « الصامتون يكذبون » وآخر بعنوان « الصامتون في الميزان » وكان الكتابان أنفه من الكتاب الأصلي ، وسخر مثقفوا القاهرة من ظاهرة الإرتزاق من وراء « عبد الناصر » ، وقالوا أن هناك كتاباً ثالثاً في الطريق بعنوان « الصامتون يرقصون » ورابع بعنوان « الصامتون يضحكون » وهكذا ! .

ومشكلة هذا النوع من الكتب أنه يفسد التاريخ ويفسد السياسة ، وفيما عدا كتب قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة ، فإن كل الذي كتب دفاعاً عن « عبد الناصر » أو هجومياً عليه ، هو في معظمه كلام فارغ حقيقة ، خاصة أن الهدف من ورائه في ٩٠ بالمائة من الحالات كان هدفاً تجارياً محضاً . .

والمسؤول الأول عن حملة الهجوم على « عبد الناصر » ، وحملة الدفاع المبذولة عنه ، هو « عبد الناصر » نفسه ، فخلال سنوات حكمه التي امتدت ثمانية عشر عاماً طويلة كان هناك تصور خاطئ بأن نشر الحقائق مهما كانت تافهة ولا معنى لها ، يزهية الحكم ، ويشجع « الغوغاء » على الحديث فيمن ليس من حقها ، وهكذا حدثت عشرات بل مئات التصرفات غير المفهومة ظلت من وجهة نظر الناس ، طوال سنوات ، ألغازاً تتطلب تفسيراً ، منها الخلاف في كواليس الحكم ، وإستقالة وزير أو نائب لرئيس الجمهورية ، دون سابق إنذار ، ودون أي إشارة للسبب الحقيقي ، وهو ما جعل مصر أكبر مصنع للإشاعات السياسية طوال حكم « عبد الناصر » . . والغريب أن عشرات الإذاعات التي كانت تعادي حكمه - كل أو بعض الوقت - كانت تذيع هذه الحقائق . . وكان رجل الشارع في مصر يعرفها . . وينقلها إلى غيره ، حتى أصبحت واحداً من مبررات السرور العصبي للناس ، في وقت تحالفت فيه مجموعة من الإحباطات النفسية على الشعب العربي عموماً - والمصري خصوصاً - جعلت تبادل هذه الإشاعات نوعاً من المطهر النفسي لكثيرين ممن أحبطتهم نكسات الإنفصال والهزيمة وغيرها .

ومسؤولية « عبد الناصر » لا تعني أن الذين هاجموه ، بذلك الأسلوب المتبذل والرخيص كانوا على حق . . خاصة أن معظم المهاجمين كانوا هم الذين

مدحوا الرجل وشبّوه به ، بل إنهم ، عندما كان قوياً ، ساعدوا على ترسيخ وتأكيـد سـلبيـات حكمه ، وهم في هجومهم عليه الآن لا يهاجمون السلبيات . لأنها - بحكم المنطق - أصبحت تاريخياً غير قابل للـتكرار - لأن « عبد الناصر » نفسه ليس موجوداً لكي يمارس سلبيات جديدة - لكنهم يستهدفون ما أرسى الرجل من إيجابيات في حياة وطنه وأمتة العربية . .

وذلك هو وجه الفساد السياسي في حملة الهجوم على الرجل ، ووجهه الآخر ، أن الذين تحمسوا للدفاع عنه ، إفتقدوا الذكاء البسيط الذي يجعلهم يدركون حقيقة بديية ، وهي أنه من المستحيل أن يكون هناك نظام بلا أخطاء ، والدليل البسيط على هذا أن حكم عبد الناصر قد صفى نفسه بنفسه ثلاث مرات ، وبطريقة بالغة القسوة :

● كانت الأولى إبان أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤ المعروفة ، التي انتهت بخروج اللواء « محمد نجيب » - الزعيم الواجهة لثورة يوليو ١٩٥٢ - ومعه الجناح اليساري لثورة يوليو الذي كان يراهن آنذاك على قضية الديمقراطية الليبرالية ، وهي تصفية شملت عدداً من ضباط الصف الثاني من حركة الضباط الأحرار التي صنعت الثورة . .

● وكانت الثانية عقب نكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ عندما صُفي جناح « المشير عبد الحكيم عامر » وتخلص « عبد الناصر » من المؤسسة العسكرية كمؤسسة حاكمة وشمل هذا تصفية قاسية للمخابرات المصرية ، وصفها « صلاح نصر » - مدير المخابرات المصرية الأسبق - بأنها إختراق قامت به المخابرات الأمريكية للمخابرات المصرية .

● وكانت الثالثة عندما صفى الرئيس السادات في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ جناح « علي صبري » ، تصفية جذرية ، شملت تقليص الظل الناصري عن ثورة ٢٣ يوليو ، ليحكم بمنهج لا أحد ينكر أنه مختلف كل الإختلاف عن منهج « عبد الناصر » .

ولا معنى لهذه التصفيات إلا أن الحكم كان يدرك أن هناك أخطاء فيه ،

وأن هناك أجنحة منه لا تسير على الخط المقبول من قيادته ، بصرف النظر عن التقييم الحقيقي لهذه التصفيات من وجهة نظرنا) ، لكن « الناصريين الخنايلة يحطّون جداً عندما يدافعون عن الرجل من منطق أنه بلا أخطاء ، فيخسرون بذلك معركتهم السياسية ضد خصومهم ، ويفسدون هم الآخرون السياسة كما يفسدها من يهاجمون الرجل ولا يرون فيه خيراً وينسبون إليه كل شرور العالم !! .

وإذا كان الإفساد السياسي في حملة الهجوم على « عبد الناصر » هو الخطر الأكبر والأدعى للإهتمام والمواجهة ، فإن إفساد التاريخ هو خطر مترتب على الخطأ الأول . . وكثير من الناس يظنون أن أي كلام هو « تاريخ » وأن أي « مذكرات » هي صادقة مائة في المائة ، بينما المؤرخون أنفسهم يبنهون دائماً إلى أن « المعاصرة حجاب » ومعنى هذا أن كل الذين يعاصرون ظاهرة معينة لا يمكن أن يحكموا عليها حكماً موضوعياً لأن المعاصرة تعني العاطفة : تعني الحب والكراهة والحقد والتورط والمصلحة وبهذا فهي مفسدة للرأي الموضوعي عن الظاهرة . .

وعلى عكس ذلك فإن مرور سنوات طويلة ، كفيل بأن تهدأ الأعصاب وتخففي العاطفة ، ليأتي الذين يستطيعون أن يعالجوا الأمر بهدوء وروية ، ويحكموا من خلال الوثائق والحقائق الباردة ، لا من خلال العواطف والمصالح ! . والوحيد الذي وضع الأمر موضعه الصحيح في دفاعه عن « عبد الناصر » هو « محمد حسين هيكل » ، الذي يعتبر الناصري النقي الوحيد في العالم العربي ، والذي لم يسقط على « عبد الناصر » أحلامه كما فعل بعض اليساريين العرب ، ممن صوروا عبد الناصر بما لم يكن فيه ، والذين يتشنجون أحياناً في الدفاع عن أهداف لم يزعماها الرجل لنفسه ، كما أنه ليس في حاجة إليها عموماً ، فقد كان زعيماً عربياً أدى لأتمته الكثير ، وما زال على آخرين أن يستكملوا ما عجز عنه بحكم تكوينه أو بنية نظامه أو ظروف المرحلة التي حكم خلالها .

إن « محمد حسين هيكل » مُنظر الناصرية الذكي و « الإيديولوجست » المعتمد لديها . . يقول في مقدمة كتابه « الطريق إلى رمضان » - الذي يتناول جزءاً من تاريخ عبد الناصر - « وأنا لم أدع لنفسي صفة المؤرخ . . الذين عاشوا

وقائع من التاريخ لا يستطيعون التأريخ لها ، لأن رؤيتهم مشوبة بتجربتهم الذاتية ، وقصارى ما يستطيعون تقديمه هو شهادة للتاريخ وليست تأريخاً . . وهناك فارق ضخم بين الإثنين ، ويعكس الشاهد فإن المؤرخ صاحب معمل يقوم بتجميع الشهادات والوقائع والوثائق ، ويعمل في مناخ متحلل من القيود السياسية بمعناها الآني والضيق الأفق - وخاصة في عالمنا العربي الذي حول الصراع السياسي إلى نوع من الصراع القبلي - والنتيجة العملية تنتهي في النهاية إلى حكم أقرب للموضوعية ! » .

والمناسبة التي تدعونا إلى إثارة هذا الموضوع من جديد ، هي صدور الطبعة المصرية من مذكرات « اللواء محمد نجيب » ، الزعيم الواجهة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي المذكرات التي تضمنت فيما هو معروف هجوماً ضارياً على الرئيس الراحل « جمال عبد الناصر » ، وصل إلى حد الإيحاء بأنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية . . !!

وصدور هذه الطبعة المصرية من مذكرات « اللواء محمد نجيب » ، يحمل الدليل على مدى ما ارتكبته « حرب المذكرات » من آثام في حق السياسة . . وفي حق التاريخ ! .

والمسألة ببساطة أن الطبعة المصرية من مذكرات « اللواء محمد نجيب » تختلف عن الطبعة اللبنانية . . ففيها فقرات محذوفة . . وأخرى أعيد صياغتها . . وهذا نموذج للإفساد الذي تلحقه السياسة بالتاريخ ! .

فقد خرج اللواء نجيب من عزلته قبل أكثر من عامين لينشر مذكراته في مجلة « الحوادث » اللبنانية ، فأنارت ضجة كبرى عند نشرها ، وتدخل « محمد حسين هيكل » رئيس تحرير الأهرام - وكان له نفوذه القوي في السلطة المصرية حينذاك - ومنع دخول أعداد مجلة « الحوادث » التي تتضمن المذكرات إلى مصر . . إذ كانت تتضمن تعريضاً به ، فضلاً عن تعريضها بعبد الناصر . .

وبرغم أن الرقابة على النشر في القاهرة منعت دخول أعداد المجلة إلا أنها سمحت بدخول نسخ محدودة لا تتجاوز الألف من الكتاب الذي ضم مذكرات

اللواء نجيب وقد نفذت في أيام قليلة - ولاحظ الذين قرأوها أن المذكرات تتضمن هجوماً واضحاً على الأخوين «علي ومصطفى أمين»، صاحباً دار «أخبار اليوم»، وزعيماً التيار المعادي للناصرية في الصحافة والسياسة المصرية.. وكانا - عندما صدرت المذكرات في كتاب قد عادا إلى مكانتهما في الصحافة المصرية.. وشُلح «هيكل» من مكانه العتيد في «الأهرام» وفقد نفوذه السياسي بعد خلافه الشهير مع «الرئيس السادات» حول ما سماه هو نفسه «إدارة الصراع السياسي بعد حرب أكتوبر».. وقد ذهب بعض المراقبين وقتها إلى القول بأنه لولا شلح «هيكل» لما حدث ولا في الأحلام أن يقرأ مصري واحد مذكرات تتهم كلا من هيكل وعبد الناصر بأنهما عميلان للمخابرات الأمريكية.

ولم يكن في هجوم اللواء «محمد نجيب» على أخبار اليوم أمر غريب.. فمن المعروف أن «أخبار اليوم» قد وقفت موقفاً معادياً للواء «محمد نجيب» إبان أزمة مارس - آذار - ١٩٥٤، وساندت «عبد الناصر» بكل قوتها، ولم تكن في مساندتها له تتطلق من أسس مبدأية، ولكنها كانت تعلم أن «عبد الناصر» هو مركز الثقل الأساسي في حركة الضباط الأحرار، وأن إنتصاره مؤكد على خصمه العجوز وهكذا راهنت «أخبار اليوم» على الجواد الرابع.

وفي تلك الفترة هاجمت «أخبار اليوم» اللواء «محمد نجيب»، ولعبت كما يقول اللواء نجيب نفسه في مذكراته، دوراً «مُخرباً» للإيقاع بين الضباط، ولتُنع التوصل إلى قرار يسمح بإطلاق الحريات الديمقراطية.

ومن أطرف الذكريات التاريخية عن موقف «أخبار اليوم» وقتها، ما يرويه أحد الضباط الذين كانوا بالقرب من «محمد نجيب»، آنذاك فعندما أقال مجلس قيادة الثورة «محمد نجيب»، الذي كان يتمتع بشعبية هائلة، خرجت «أخبار اليوم» بالخبر على صدرها، وبحكمة، في زاوية «حكمة اليوم»، التي كانت - وما زالت - تتضمن من خلال «التورية» رأي أخبار اليوم في الأحداث، وكانت حكمة الأسبوع الذي أقيـل فيه «محمد نجيب» هي «من

كان يعبد محمداً فإن محمداً فد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت » .

وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ - نتيجة لوقائع أزمة مارس - آذار ١٩٥٤ - المعروفة - عاد « اللواء محمد نجيب » إلى منصبه في رئاسة الجمهورية ، وتصادف أن قابل « مصطفى أمين » صدفة في مجلس قيادة الثورة في اليوم التالي لعودته للسلطة فقال له :

هو صحيح محمد مات ؟ ! .

وأسرع « مصطفى أمين » بتوازي من وجه « اللواء نجيب » وينكر في حكمة أخرى تحسن علاقته برئيس الجمهورية الذي ظنه ذهب ولن يعود . فبدا به يعود بعد ثلاثة أيام ! .

كان ضيقاً إذن أن يسأله « اللواء نجيب » في مذكراته « أخبار اليوم » وصاحبها وأن يفصح دورهم في أزمة مارس - آذار - ١٩٥٤ . لكن ما به يكن طبعاً هو أن اسم اللواء نجيب بدأ يتكرر في صحف دار أخبار اليوم رغم ذلك الهجوم . .

وكانت أول مرة ظهر فيها اسم « اللواء نجيب » بعد شهر قبيلة من صدور مذكراته في ضيعته - بيروتية - عندما نشرت « أخبار اليوم » في باب « عزيزي أخبار اليوم » رسالة من قاري يسألها عن مذكرات « اللواء محمد نجيب » ، وقد أجاب عليه « مصطفى أمين » - الذي كان آنذاك يرد على أسئلة القراء ويصور آراءهم - وغالباً ما يؤلفها عندما يخدم ذلك غرضاً من أغراضه - قائلاً : إن مذكرات محمد نجيب « كاملة » و« حقيقية » ستشر قريباً في مصر .

وكان هذا أول إعلان بأن مذكرات نجيب التي نشرت في لبنان ليست حقيقية وهو ما جعل كثيرين ينتظرون هذه الطبعة الحقيقية . وبينما هم ينتظرون كتفت أخبار اليوم من نشرها آراء لقراء تدافع عن « اللواء محمد نجيب » ، وتتهم عبد الناصر بشراً اتهم ، كان أقسامها مقال كتبه « أحمد حسين » - وهو زعيم سياسي سابق لحزب مصر الفتاة - يتهم عبد الناصر بأنه سرق الثورة من

صانعها الحقيقي « اللواء محمد نجيب » !

وهكذا تأكد أن هناك تسامفاً جديداً بين « اللواء نجيب » وبين « أخبار اليوم » وأن اللواء العجوز قد انضم إلى الجوقة التي نظمته « أخبار اليوم » للمهجوم على عبد الناصر .

ومع أنه كان واضحاً أن هناك صفقة عقدت بين الطرفين ، إذ يفيد كليهما لا شك الهجوم المكثف والمستمر على عبد الناصر ، فإن السؤال الذي أطل برأسه كان : ماذا قدم اللواء نجيب لدار « أخبار اليوم » . . مقابل هذا التحالف الجديد ؟ ! .

ومنذ أسابيع ليست بالقليلة صدرت الطبعة المصرية من مذكرات اللواء « محمد نجيب » لتحمل الإجابة على هذا السؤال : فقد شطب اللواء نجيب من المذكرات كل ما يتعلق بأخبار اليوم . . وموقف التوأمين قبل الثورة وبعدها . . والغريب أن الطبعتين اللبنانية والمصرية بلا ناشر معروف . فليس على الطبعة اللبنانية اسم أي دار للنشر . . والطبعة المصرية عليها اسم ناشر وهمي ! !

وفي صفحتي ١٠٥ ، ١٠٦ من الطبعة البيروتية من كتاب « كلمتي للتاريخ » الذي يتضمن مذكرات اللواء نجيب ، قال وهو يتعرض للظلم الإجتماعي الذي كان سائداً في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وموقف الصحف منه : أن « أخبار اليوم » كانت تبرز هذه المظالم وجاء في نص المذكرات وكثير من الأفكار والفلسفات كانت تصور الأمور للناس بأنها سنة الحياه وأن على النفس أن تقبل ما قسم لها به بل ونشرت جريدة « أخبار اليوم » تقول : « إن الملك فاروق هو المحسن الأول . : وأنه الطارق الذي يطرق أبواب بعض الناس في ليلة القدر » .

وفي الطبعة المصرية (ص ١٩٦) غير اللواء نجيب هذه الفقرة وجعلها : « ونشرت صحيفة » ، مستتراً على « أخبار اليوم » وحاذفاً إسمها من هذه الواقعة الثابتة ! .

وفي صفحة ١٣٣ من الطبعة البيروتية من المذكرات استعرض اللواء

نجيب اتجاهات الصحف المصرية بشأن أزمة مارس - آذار ١٩٥٤ تحه قصة الديمقراطية مؤكداً أن أصحاب أخبار اليوم سركوا في صنع ما يعتبره : اللواء نجيب « ديكتاتورية عبد الناصر » بأساليب مختلفة ، كان منب أنها أثناء أزمة عملت على تحويل أفكار الناس عن معركة الديمقراطية :

« أذكر أن جريدة أخبار اليوم في هذه الفترة كانت توصل أسلوبي في الإثارة لتحويل أنظار الجماهير عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ، فنشرت مثلاً في يوم ٢٢ مارس (آذار) منشيت يقول : « فتاة مصرية تتحول غداً إلى رجل » ونشرت صورة الفتاة على ٣ أعمدة .

ويواصل « اللواء نجيب » في نفس الصفحة من الطبعة البيروتية الحديث عن : مصطفى أمين « يقول :

« وكان مصطفى أمين حامل رتبة البكوية من الملك واحد المقربين له من الصحفيين ، وقد تحول بعد الثورة فجأة لمهاجمة الملك والسراي وفضح أخبارهم الشخصية جرياً وراء الإثارة وزبادة التوزيع . . وكان هذا يحرف أسطر الناس عن الاهتمام بحاضرهم ومستقبلهم فتدفع فضائح الماضي ، الأمر الذي جعل الصحف تسيرهم في هذا التبار حتى لا تتخلف عن التوزيع ، كان هذا الموقف اللاأخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي » .

وكل هذا الكلام شطب من الصفحة ٢٠٧ من الطبعة المصرية للمذكرات . . فلا تتضمن هذه الصفحة أي إشارة إلى الإثارة ولا إلى موقف « مصطفى أمين » الذي لم يكن يرضى اللواء نجيب عندما أصدر الطبعة البيروتية من المذكرات ، وأصبح فيها يبدو يرضيه بعد شهر قليلة هي الفرق بين صدور الطبعتين البيروتية والقاهرية ! .

وفي صفحتي ١٣٥ ، ١٣٦ نشر « محمد نجيب » واقعة اتصاله « بمصطفى النحاس » زعيم حزب الوفد للتأكد من أنه ألغى قرار تحديد الإقامة الذي كان مفروضاً عليه والذي كان الإتفاق بين « محمد نجيب » ومجلس القيادة قد تم على إلغائه والإفراج عن كافة الزعماء السياسيين الموقوفين لتهيئة الجو لعودة الحياة

الديمقراطية وقال :

« وكانت هذه المكالمة فيها بعد سببا في إشاعة أراجيف نشرتها صحيفة « الأخبار » عن إتصالات سرية بيني وبين الأحزاب » .

وجاءت الطبعة المصرية في ص ٢١٠ تغفل إسم الجريدة وتجهله ليصبح النص : « سببا في إشاعة أراجيف نشرتها إحدى الصحف عن ... » .

وجاء في الطبعة البيروتية (١٤٢) إشارة ذكرها محمد نجيب عن موقف جريدة : « الأخبار » في عام ١٩٥٤ عندما كانت تهرض في عودة الديمقراطية آنذاك ، إذ ذكر أنه من « مظاهر الاثارة المتعمدة في ذلك الوقت ما نشرته صحيفة « الأخبار » من صورة كبيرة في صفحتها الأولى لخالد محي الدين وهو يسبقي بخطوات عقب الخروج من حصة ٢٥ مارس وكأنها توحى للناس بأن الشيوعيين قادمون لتخيفهم من الديمقراطية ! » .

أما الطبعة المصرية فقد أوردت الفقرة في صفحة (٢١٩) وقد حذف اسم « الأخبار » لتحل محله عبارة « إحدى الصحف » ! .

ولا معنى هذا التغير الذي حدث في مذكرات اللواء محمد نجيب إلا أن لرجل يخضع لنهوى فيما كتب عن عبد الناصر : أنه شاهد يغير شهادته في خلال شهرين قليلة لأسباب قد لا تم .. وربما لو أصدرت طبعة أردنية أو كويتية أو مغربية من المذكرات لعدّل في صفحات أخرى .. ! وهذا هو خطر الإعتماد على حرب المذكرات في تقييم حوادث التاريخ ! فهي حرب أفسدت التاريخ .. وأفسدت انسياسة وخفت مؤلفين من العدم وناسرين من انهواء .. ولاخطر من ذلك كله .. أنها جعلت من نخوة أبطالنا من الأبطال نخوة ! .

معركة الناصرية والجوا في الدروب المدروسة

٩

كانت معركة الناصرية أهم المعارك الفكرية التي تابعها المصريون باهتمام نسبي - خلال الشهرين الماضيين - وسط هموم متعددة فكرية ومعاشية وسياسية يعانونها في هذه المرحلة ، تكن القضية - للأسف - قد عرضت ونوقشت بشكل سيء تماما من كل الأضراف التي دخلت فيها ، بحيث لا نستطيع أن نعتبرها معركة من النوع الذي يشهد الحاشية النقدية لدى جماهير الشعب ، تلك الحاشية التي أدت إفتقارها لوقت ضوئيل - بل وتعهد فضدها - إلى معظم - إن لم يكن كل - الناس التي عاشت وتعانيه مصر على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والإجتماعية . وهكذا لم نستطع المعركة أن تلعب دورا في تكييف وعي الجماهير بقضاياها المصرية - تراهه ومستقبله ، وتاه الجوهر الحقيقي لمناقشة لتتحول إلى حيز هو خليط من الروى التاريخية أو الأخلاقية بدرجة الأولى ، ولا شك أن سؤره - أي قضية من هذين المنظورين فقط - يعدد بها درجات عن الواقع الراهن وعن مستقبل الغريب ، وببني تعيش مصر - والمنطقة العربية عموما - مرحلة مفرص تناوب موضوع كهذا الموضوع بلدات تناولا يربطه بهذه المرحلة . فإن هذا الارتباط قد فك هو الآخر - وإنه ما هي من جوهر الموضوع لتتحول إلى قضية خلفية تماما من اموع الذي يصنع الإحراج فيه بأخذ الشريف « اذكروا محاسن موتاكم » أو بأشكال الشعبي الدارج « يا بخت من قدر وعفا » أو بعبارة

(*) نشرت في مجلة الندوة العدد ١٠ - ١٩٧٤

دعاء مثل « ربنا يساعنا كلنا » !! .

وعلى الرغم من أن المعركة بهذا المنظور تغري تماماً بالإنصراف عنها ، إلا أنها - ومن هذا المنظور نفسه - تغري أيضاً بتناولها . ذلك أننا مطالبون - في كل الأحوال - ألا نتقصد صبرنا تجاه واقعنا الفكري ، وأن نحاول تحليل ظواهره وفهمها وتشخيص علله وأمراضه ، ويقدم رصد الاتجاهات المتعددة لهذه المعركة مادة علمية تصلح لتحليل وفهم وتقييم الوضع الراهن على الجبهة الفكرية في مصر . وما تعانیه من قحط شديد ، وما ألقت عليه الظروف من ظلال ثقيلة الوضأة . ومهام بالغة التعقيد .

وكالعادة كان موقف اليمين واضحاً تمام الوضوح ، ولكنه ليس الوضوح الذي تشعه رؤوس تملك عقولاً . وإنما إفراغات جهل وجاهلية ونفاق ، لكنه في كل الأحوال - مع اختلال بنائه المنطقي - كان منسجماً مع واقع أصحابه ومع رؤيتهم ورؤاهم . ومع مصالح الشرائح الاجتماعية التي نذبهم أو نذبوا أنفسهم للدفاع عنها . لكن موقف بعض فصائل اليسر - مع صحة مطبقهم - لم يكن في كل الأحوال منسجماً مع رؤى أصحابه ولا مع الأهداف الاستراتيجية التي يعمون لأنفسهم العمل من أجلها .

العودة إلى البداية :

ومن انصعب أن نحدد بدقة البداية الفعلية للهجوم على « عبد الناصر » . ذلك أن الشهور الثمانية التالية لوفاته كانت قد شهدت تركيزاً شديداً عليه وعلى ضرورة استمرار خضفه ومبذبه وبرأجه ، وكتب وقيل وقتها الكثير في هذا الاتجاه على الأصعدة الرسمية والشعبية . وقد أستمّر هذا التركيز بعد أن انفرد الرئيس « السادات » بالسلطة . وخلال عملية تصفية ومحكمة جناح « علي صبري » ، لكن نعمة أخرى بدأت - على صعيد المعالجة الدعائية - في خلال هذه الفترة . هي استخدام مصطلح « ثورة ١٥ مايو » بدلاً من التعبير الذي استخدمه الرئيس « السادات » نفسه وهو « حركة ١٥ مايو » ، وما لبثت هذه نعمة أن علا صوتها تدريجياً لتعطى الإنجاء صراحة بأن هناك « ثورة جديدة » في

مصر ، وهو ما أثار قلق الناصريين الأرثوذكسين الذين رأوا في هذا المعنى إستبدالاً لثورة ٢٣ يوليو بثورة جديدة وقيادة جديدة .

وزاد من تعقيد الموقف أن الصراع على السلطة الذي إستمر حوالي شهرين قبل أن ينتهي في ١٤ مايو ١٩٧١ بهزيمة واعتقال جناح « علي صبري » - كان قد جذب إليه قوى متعددة - ولكنها محدودة العند - راهن كل منها حسب مصالحه الشخصية في الغالب - مع احتمال ضئيل لوجود موقف سياسي - على أحد طرفي الصراع ، وكانت النتيجة التي إنتهى إليها الصراع تعني هزيمة البعض فكرياً ، وإنتصار الآخرين ، وضياح مصالح هؤلاء وإزدياد مكاسب أولئك . وقد تركز هذا الرهان في ميدان الفكر والصحافة وفي الأبنية القوية لبعض المؤسسات ، ولم تكن له أية علاقة على « الإطلاق » بحركة الجماهير الشعبية ، فالنظام الناصري بمجمله وبكل أجنحته ، وباعتراف أصدقائه المتيمن به . . وأعدائه المشهورين به ، وحلفائه الذين يتفقون معه في بعض ما دعا إليه ، كان حريصاً دائماً على أن يضع الجماهير الشعبية خارج الخلبة ، وأن يتصرف بعيداً عنها وبسرية مطلقة . وأن لا يسمح لها بأن تكون - لا سمح الله - طرفاً في أي صراع !

وكانت المشكلة التي واجهتها القوى الوطنية المستقلة عن النظام الناصري بكل أجنحته ، والتي تحالفت معه في خطه العنم المعادي للإمبريالية ، والتي كان تناقضها الثانوي معه يأخذ درجة من الحدة في بعض الظروف . وخاصة إصراره المستميت على كبت الحريات الديمقراطية . وعدده لديم والمستمير للعناصر الديمقراطية والماركسية ، وأصراره على عده المتعدون مع عناصر المستقلة عنه إلا بعد أن يتأكد من تحطيم ذاتيتها وإفقاده هويتها وتحويلها إلى ذيل تابع له . كانت المشكلة من وجهة نظر هؤلاء هي حيرتهم في تحديد موقف في ظرف صراع حاد على السلطة ، يدركون أنه ليس صراعاً سياسياً بالأساس ، وأن ما يدفع بعض أطرافه للظهور تضرع - اليعاقبة - هو مجرد الرغبة في إحكام قبضتهم على السلطة ، كما أن ما هنة الأطراف الأخرى عن قضية الديمقراطية يدعو للرغبة لا للثقة ، فإترهان عن قضية الديمقراطية لعبة قديمة مارستها كثيراً

محميدات مختلفة لسلطة ٢٣ يوليو خاصة عندما تدفعها الظروف إلى صراع بين حبيبي ترى معه كل جناح - ضرورة الرهان على شيء محبوب ومطلوب جماهيريا لتصفية من ينافسونها على السلطة . وكانت كل تجارب « الثورة » تؤكد هذا ، فآزمة مارس (آذار) ١٩٥٤ كانت صراعا على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة ، ولإدراك العناصر المتصارعة أن الجماهير الشعبية تشتاق بشدة لأي إفراج ديمقراطي ، فقد سارع كل منها إلى إرتداء مسوح الديمقراطية ، مؤكداً أن يسعى إليها بينما يسعى الآخرون إلى اندكتاتورية .

وعندما اشتد الصراع بين « عبد الناصر » و « عبد الحكيم عامر » في عام ١٩٦٢ - لإحساس « عبد الناصر » بأن المشير قد أحكم قبضته على الجيش - سارع عامر إلى الرهان على الديمقراطية وقدم إستقالته مسببة ، أعاد طبعها وتوزيعها كمنشور بعد النكسة - وإبان تجدد وإشتداد الصراع بينهما في صيف ١٩٦٧ . وكان منشوراً مضحكاً بالفعل ، لدرجة أنه أثار سخرية « علي نور الدين » - النائب العام وممثل الإتهام في قضية « شمس بدران » ومجموعة المشير - فتساءل في مرافعته ضد المتهمين « أي ديمقراطية كان يقصدها « شمس بدران » : ديمقراطية المعتقلات والتعذيب والرنمازين والمباحث الجنائية العسكرية ؟ !!

وكان من رأى بعض مفردات هذه القوى الوطنية المستقنة ، إن المحك الذي يخرجها من حيرتها هو تغليب التناقض الرئيسي على التناقض الثانوي ، ولما كان لا خلاف هناك على أن التناقض الرئيسي - كان وما يزال - مع الإمبريالية الأمريكية وحلفائها ، فإن لا ديمقراطية الجناح الذي كان يسمى باليساري ، لا تدفع لعدم تأييده ، طالما يأخذ موقفاً صحيحاً ومتشدداً في المسألة الوطنية ، ورد عليهم آخرون بضرورة ربط التناقض الثانوي بالترئيسي ، ومع ثانوية لتناقض مع السلطة الناصرية بمجملها حول قضية الديمقراطية ، إلا أن الارتباط بين التناقض الثانوي والرئيسي يفترض موقفاً مختلفاً ، فسيادة الظروف اللاديمقراطية قد أدت إلى انتصاف في القضية الوضعية بشكل يهدد مستقبل الوطن ، وضرباً مثلاً لذلك بقبول مبادرة روجرز ، وتقديم النظام المصري

لمبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ - التي وافق عليها الجناح « اليساري » في السلطة وقتها بتعديلات شكلية .

ورأى فريق ثالث أن الموقف كله خارج إطار العمل السياسي الممكن . فليس في مصر أي قوى سياسية منظمة قادرة على الحركة ، والدخول في الصراع بشكل شخصي ، مسألة مضحكة ، وليس لها أي معنى على الإطلاق ، لأنها لن تغير في نتائجه . هذه النتائج التي لم تكن معروفة أصلاً ، لتعود النظام الناصري على صراعات فوقية وسلطوية ، ولعل هؤلاء كانوا يفضلون أن ينح النظام في رأب الصدع الذي وقع في صفوفه . واندى حدث بشكل مبكر وفي ظروف لم تكن بالقطع أفضل الظروف .

في ضوء هذا كان موقف هذا الفريق الثالث هو الحياد التام . وانتظار النتائج النهائية للتغيير الجديد في السلطة لمعرفة اتجاهه ثم الحكم عليه . في ضوء أهداف محددة وواضحة . هي المزيد من السياسة الوطنية المعادية للإمبريالية ، وما يتضمنه هذا من تحالف مبدئي مع كل القوى العالمية المسندة لحركة التحرر الوطني العربية وإطلاق الحركات الديمقراطية الحقيقية لكل القوى السيسية التي تحم هذا الهدف .

لكن كثير من الناصريين المؤنودكسين في مصر . كانوا قد تكونوا مياس وفكرياً في ظروف معقدة . الأمر الذي جعل منهم شاذج سياسية شديدة التعقيم ومختلفة تماماً عن أي قوى سياسية أخرى في أي بلد من بلاد العالم . فقد افتقدوا دائماً - وبسبب طابع النظام الناصري نفسه - عملية التربية السياسية الحقيقية التي تكملها التنظيمات والأحزاب السياسية - عنية وسرية - أعضائها وكودرها ، من حيث العلاقة التنظيمية الموضوعية ، والإخلاص للأهداف وليس للاستخاص ، وللبرامج وليس للأجهزة النوبسية ، والصراع السياسي وليس الشخصي ، كم أنهم أميون تماماً فيما يتعلق بأنشطة السياسي العملي . وديماجوجيون بشكل مزري . وهذا عجزوا باستمرار عن أي قدرة على التحريك الجماهيري البضء وانعملي ، وفيهم خريطة التحالفات السياسية فهم خاطيء تماماً . فلا هم هم إلا تحطيم حلفائهم ، وهم يستدرجون غالباً إلى المواقع اليمينية بينما يظنون

أنفسهم يعاقبه متطرفون ، ولهذا ينحجون دائماً في إتخاذ مواقف « عنترية » شديدة مظهرية ، قليلة الجدوى ، ويتخاذلون في الغرف الضيقة وفي المساومات تحتية ، وتصورهم جماهيريتهم مضحك ، فهم شديداً المبالغة في جماهيرية فكاههم ، وخاصة في مصر التي لا جماهيرية لأي تيار سياسي فيها ، لأن النظام الناصري قد وهبه الله قدرة غير محدودة على تحطيم أي جماهيرية حتى جماهيريه هو نفسه ! .

والغريب أن النموذج الناصري ، قد إفتقد تماماً لأي شجاعة للنقد والنقد الذاتي ، لهذا كان يغير آراءه بطريقة تدعو للدهشة الشديدة ، فقبل قبول « عبد الناصر » لمبادرة روجرز سارع منظرو الناصرية ، يهاجمون المقترحات ويرفضونها ويحللون مبررات الرفض من خلال موقفهم السياسي والإيديولوجي ، ثم فوجئوا بعبد الناصر يقبلها ويربك لهم غزلهم ، فلم يصمتوا ، لكنهم سارعوا يناقشون المقترحات ويكتشفون الوجهة في قبولها . . دون أن يلاحظوا أنهم قد أعلنوا بشجاعة أنهم أخطأوا الفهم .

ومن الصعب أن نجد النموذج الناصري سياسياً خالياً من التناقض فالناصرية التي إعتمدت فكراً تلفيقياً يقوم على مصالحة مضحكة بين الطبقات وعلى نفي دائم ومستمر لقانون الصراع الطبقي ، قد خلقت هذه الإزدواجية في نفوس وعقول أتباعها المتشجنين ، فقد ظل الناصريون يروحون مثلاً أن « محمد حسنين هيكل » هو عميل للمخابرات الأمريكية : فإذا سألت أحدهم أن يترجم لك مبرراً لقربه الشديد من عبد الناصر ، قال إن عبد الناصر لا يعلم ، « نوع من التفكير لا أجد ما أطلقه عليه ، إذ كيف يعلم تابع يقف في الصف العاشر معلومة خطيرة كهذه ، وتغيب عن الذي كانت في يده أجهزة من أجهزة التنصت والتجسس في العالم كله . والمناقشة المنطقية المعقولة لا بد أن تقوم على معادلة أن « هيكل » إذا كان عميلاً للمخابرات الأمريكية فلا بد أن « عبد الناصر » هو الآخر كذلك ، ولما كان هذا الإحتمال غير وارد ، فلا جدال أن إتجاهات « هيكل » الغربية عموماً ليست عمالة ، ولكنها تعكس وجهة نظر مشتركة بينه وبين عبد الناصر .

وسنخطفه جميعاً وفي كل أنحاء الوطن العربي إذا تجاهلنا هذه الحقيقة الواضحة . هي أن « هيكل » هو المنظر المعتمد لدى الناصرية والمتحدث الرسمي باسمها ، وأن دراسة مقالاته وكتبه والخطب التي كان يصوغها لعبد الناصر ، هي المصدر الأساسي لفهم الناصرية كما هي في الواقع ، ولكن كثيرين أسقطوا على « عبد الناصر » ما ليس فيه ، ومنحوه دوراً يتجاوز دوره الحقيقي ، وسنظلمه ونظلم الحقيقة إذا تصورنا وحشاً ، أو قيمنا حكمه تقيماً سلبياً ، فلا جدال في أنه كان أكبر وأهم وأعظم زعماء البرجوازية المصرية في كل تاريخها الطويل ، وأن الثورة البرجوازية المصرية في ظل حكمه قد حققت ما لم تحققه في أي حلقة أخرى من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي ، وأنه كان في إطار هذا الأفق أكثر زعماء البرجوازية المصرية وطنية وعداء للإستعمار ، ولكن الوطنية البرجوازية - وخاصة في مرحلة تحقق الثورة البرجوازية في عصر الإمبريالية - دائماً محل نظر !!

وكان طبيعياً أن يأتي النموذج الناصري - الأرثوذكسي بالتحديد - بهذا الشكل ، فهو نموذج ناضل وهو في السلطة ، وترى في أحضانها ، ووجد نفسه مطالباً دائماً بتبديل كل تصرفاتها . فبذ هجمت هذه السلطة الشيوعية والشيوعيين وشنت حملة صليبية منحطة ضدهم . ارتدت مسوح أعنى مفكري اليمين وأحد يتحدث - بسطحية وشعوذة فكرية - عن إستعمار الروسي ، والغزو الفكري وغيرها من حثالات الأفكار ونعائات « نظريات » التي تروجها وكالة المخابرات الأمريكية . وبين كانت البرجوازية مهيمنة في مصر . خرج « عبد الناصر » بنظرية الإشتراكية نديمرضية التعويذة . اسرع منظرو الناصرية يتحدثون عن التجديد النظري العبقري الذي أدخلته هذه النظرية على علم الفكر الثوري ، وقارنوه بين وبين الليبرالية والماركسية . وانتهوا بأنها أفضل منها . وبها أنت بما لم يأت به الأوائل ، ذلك نفس ما حدث أيام الحديث عما سمي بـ « الإشتراكية العربية » و « التطبيق العربي للإشتراكية العلمية » ، فقد جاء تقرير ميشاق ليحدد بالضبط معنى « الإشتراكية العلمية » مؤكداً أنها الإشتراكية التي تعتمد في التنفيذ كل تطبيقات العلم أحدث في ميادين الإنتاج والخدمات (محضر المؤتمر

القومي لتقوى الشعبية ص ٤٧٠) ، وقال « عبد الناصر » انها إشتراكية علمية تعتمد على العلم ، كل حاجة تعتمد على العلم حتى كرة القدم !! » . لكن هذا التفسير العيقي للإشتراكية العلمية كان يصدر لليمين الإجتماعي والفكري لطمأنته بينما كان يصدر للييسار همسات تؤكد أن عبد الناصر ماركسي متكرر ، وأنه لا يريد إستفزاز الرجعية ولذلك فهو يتقنع ويضحك على أهل اليمين . . وأن هذا تكتيك ذكي !! .

ولأن الإيديولوجية لا تعرف بدعة « التكتيك الإيديولوجي » ، فقد وقع « التنظيم الطليعي » - وهو الجهاز الخاص أو الحزب الإشتراكي الذي أنشئ بشكل سري داخل أطار الإتحاد الإشتراكي - في خطر شديد ، أشار إليه « الدكتور جمال العطفي » - وكيل مجلس الشعب المصري في مقال أخير له بالأهرام - هو خطر التحول إلى منظمة فاشية نتيجة لإفقاده لإيديولوجية حقيقية سوى إيديولوجية الذيلية للسلطة والتبعية لها والدفاع عنها ظالمة ومظلومة ! . وانعكس واقع السلطة في مصر على هذا التنظيم الغريب ، فقد بدأ يتشكل بتكتيف من « عبد الناصر » لعدد من معاونيه بأن يجند كل منهم مجموعات يختار أعضاها بمعرفته . وكان من هؤلاء « سامي شرف » - وزير شؤون رئاسة الجمهورية حتى ١٥ مايو ١٩٧١ - و « شعراوي جمعة » - وزير الداخلية الأسبق - و « محمد حسين هيكل » - وآخرون . كانوا مختلفي الاتجاهات متناقصي الإيديولوجيات - إذا فرضنا أن هناك إيديولوجية محددة لكل منهم - وتحكمت عوامل شخصية وسبلنة في اختياراتهم ، وما لبث الشيوعيون - أو بعضهم - أن استدرجوا إلى متاهات هذا التنظيم نظريف فصدروا له أفكارهم ليتاجر بها مع اليسار العربي ، ويستخدمها في إبقاء الجماهير بعيدة تماماً عن الحلبة . ويسوم بها مع الإتحاد السوفيتي . فيستدرجه ليكون عملية طُعماً للولايات المتحدة الأمريكية ، يبتزها به . ويخون عن طريقه أن يدلف إليها .

وكان طبعياً أن ينتهي الصراع على السلطة بإنشقاق التنظيم الطليعي فسارعت بعض قياداته إلى الإتفاق مع المتنصر ، بينما ظلت عناصر أخرى متشبثة بتأييدها للعناصر التي هزمت في المعركة مبررة موقفها بأنها تعتبر هذه العناصر

أكثر يعقوبية وتطرفاً في المسألة الوطنية ، وأنها تشكل المجموعة الناصرية في السلطة ، وأنها ذات اتجاهات اشتراكية بل وقبل أنها مجموعة ماركسية ، أو كانت على وشك أن تصبح كذلك !! .

وكان طبعياً أن تسارع أفواج من اليمين الناصري للتحالف مع المنتصرين والدفاع عنهم ، كان على « محمد حسين هيكل » المنتظر لمرسوم للناصرية ، وأقرب الناس جميعاً إلى عبد الناصر ، وأن تشن معركة ضارية ضد العناصر التي سقطت عن السلطة بتهمة خيانتها للثورة ومعاداتها للقومية العربية وإستغلالها نفوذها وأسطهادها المواطنين وفتحها المعتقلات والسجون . . الخ .

وظلت المعركة من الناحية السياسية قاصرة على الهجوم على من عرفوا بمراكز القوى - وهو تعبير أطلقه « عبد الناصر » لأول مرة في أواسط الستينات إبان صراعه مع « عبد الحكيم عامر » - فلم تطل شخص « عبد الناصر » . وإن كان الناصريون قد أخذوا يرمضون عديد من التصرفات كدليل على إهمال قيمة الزعيم الراحل ، ومنها عدم الإحتفال بالثلاثين بذكره الأول في الثانية ، وعدم إذاعة فقرات من تراثه أو خطبه في الإذاعة أو على شاشة التلفزيون ، وإيقاف مشروعات تمجيده ، قام يتم له أي تمثال يُخلد ذكره ، وتوقفت تصاميم التمجيد عن إعادة طبع خطبه وأحداثه - فيما عدا ما فعله « هيكل » في « الأيام » - وارتفعت لغتهم عامه « يوم يرحموني نشر مذكرة » . اللواء محمد مجيب - رئيس الجمهورية الأسبق - لم يحدد سجلات ألمانيا ، ونيل وزير روج ، أن هذا كله لم يتم بعيداً عن « فئة ورجل الأبهة » لحماية في مصر .

وكانت قوى اليمين الاجتماعي والسياسي والفكري قد مدت نفسها مدافعة ومؤيدة للنظام الجديد ، ومن ثم حدثت التفرقة التي نشر على نطاق واسع أفكارها المتدنية وتوحيده ، فحرصت على التأكيد المستمر على أفكارها « أن مصر قد عادت إلى الإيمان » ، وهي عبارة تبدو بريئة لمظهر ولكنها كانت تعني لكل من يتلقاها أن مصر كانت منحدرة في عصر « عبد الناصر » ، وظلت الأمور تتعقد خاصة بعد أن ساءت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي ، وبعد أن شن النظام حملة دعائية واسعة ضد كل فصائل اليسار إبان الحركة الطلابية في

أواخر ١٩٧١ وأواخر ١٩٧٢ .

وسط هذا الجو وقعت حرب أكتوبر ! .

عودة الشيخ الأمريكي :

كانت الحرب بلا شك مفاجأة مذهلة لكل المراقبين السياسيين في مصر . إذ لم تكن متوقعة على الإطلاق ، فقد أعطى النظام إيحاء بأنه لن يطلق رصاصاً واحدة في حياته ، ومن هنا فقد كان رد فعلها - لدى كل القوى الوطنية عموم واليسارية خصوصاً - هو الفرح الغامر والتأييد المطلق ، واستطاع الجميع أن يدوسوا مرارتهن من المناخ العام الذي كان يسود مصر ، في الشهور السبع السابقة على الحرب ، والتي إنطلقت خلالها قوى اليمين كالكلاب المسعورة ترهب وتهدد وتسيطر بالجهل والجهالة .

وقد تبه الناصريون في وقت مبكر إلى أن بعض الأقلاء النيمية انني كتب عن الحرب ، تحاؤون التكرار لدور « عبد الناصر » في الإعداد لها ، وأنها بروج لنفمة أن مصر قد إنتصرت لأنها إتبعت سياسة جديدة تماماً . عادت بها إلى الإيمان . وخططت بشكل جديد ، وإبتعدت عن المزايدات والمفغمرات . وإتبعت سياسة عربية تُجمَع ولا تفرق .

ورغم أن هذا كان من وجهة نظر كل القوى الوطنية - أو بعضها - يتضمن إنكاراً لدور الزعيم الراحل « عبد الناصر » في إعادة بناء الجيش المصري وشن حرب الإستنزاف ، كما أنه يتضمن إفتراء واضحاً . إذ أن الذين يتهمون « عبد الناصر » بالإخاد ، يعرفون قبل غيرهم كذب هذه الدعوى ، فقد كان معظمهم من رجال الدين الرسميين الذين أغرقهم عبد الناصر بالإميازات والمنح ، فضلاً عما رُصد في عهده من أموال طائلة لبناء المساجد والبعثات الدينية . . . الخ ، برغم هذا الإنكار والإفتراء ، فقد رأت ، قوى وطنية متعددة أن فتح معركة مع المفتريين هو نوع من الصغار ، الذي لا مبرر له ، وأن الظروف التي يمر بها الوطن - خاصة بعد وقف إطلاق النار - تفرض الإهتمام بشيء أكثر جدية ، من

يجرد إنصاف « عبد الناصر » إذ أن مهام ومتطلبات المرحلة ، لم تكن توزيع الفضل ، ولكن إكتشاف الطريق لتأكيد إستمرار النضال ضد الإمبريالية ، الذين ماتوا واستشهدوا في النهاية هم أبناء الشعب وهم أصحاب الفضل الأكبر في أي إنجاز عسكري تحقق أو سوف يتحقق ، وليس هذا الفرد أو ذاك .

على أن ما فجر المناقشة بشكل سياسي أكثر عمقاً كان مجموعة من العوامل الهامة :

● العامل الأول : الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الفصل بين القوات على الجبهة المصرية ، وهو ما صحبته حملة دعائية واسعة في الصحف المصرية قامت بها الأقاليم الموالية للغرب ، وكان الإهتمام الدعائي « يارات » الدكتور كينسجر » مبالغاً فيه بصورة تدعو للدهشة فقد صُوّرت أمريكا كما لو أنها حليفة العرب ، تحارب في صفوفهم وتبني قضيتهم ، الأمر الذي أدهش رجل الشارع العادي الذي كانت الصحف قبل أسابيع قليلة من « حرب وأثنائها تنقل له أبناء معدات الدمار والقتال التي إستخدمت في قتل اثنين على الجبهة المصرية ، والعراقيين والمغاربة والأردنيين والفلسطينيين » سورين على الجبهة السورية ، والتي نقلتها الولايات المتحدة إلى أرض الحرب من سوريا ! ..

وكان طبيعياً أن تعطي هذه الحملة - التي تزعمتها أعلام قريبة الصلة - نـزـحـكـم - الإيجاء بأن مصر قد رتبت علاقاتها الدولية ، بحيث تدور في النافذة الأمريكية ، وقد إنتقد « إحسان عبد القدوس » - وهو وثيق الصلة بالدوائر الرسمية - متأخراً جداً هذا الإهتمام ، ونفى الإستنتاجات التي بنت عليه . وإرتبط بهذا كله تركيز شديد - على أصعدة سياسية رسمية وشعبية - على علاقات مصر الدولية التي أفسدها ما سُمي بالتصرفات الخاطئة والمغامرات ، وهو ما أعطى الإيجاء بأن « عبد الناصر » أفسد علاقة مصر بأمريكا ، وفُهم بأنه هاجم عليه . وقد فهم تيار التقارب بين مصر وأمريكا - داخل مصر وخارجها - على أنه يتضمن عدولاً عن خط « عبد الناصر » ، وقيل بأن « عبد الناصر » كان معادياً من الناحية المبدئية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يتم العدول عنه

رسميا الان في مصر . وإذا نحينا جانبا الدلالات المتعددة للتقارب المصري الأمريكي الآن ، فإن تصوير هذه العلاقات في عهد « عبد الناصر » بأنها علاقات عداء كامل أمر غير صحيح . ولا بد من الإقرار بأن عبد الناصر ، قد ترك تراثاً وخبرة وشخصيات ، أنشأت مؤسسة أمريكية داخل بنية نظامه ، قد تكون إنكمشت أحيانا ، ولكنها ظلت باقية وكامنة . . . وقادرة على الحركة .

● العمل الثاني : سوء العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومصر كنتيجة طبيعية لإنفراد أمريكا بحل المشكلة ، ولإنكار دور السوفيت في دعم الدول العربية أثناء الحرب وقبلها . وقد تبع هذا القول بأن هذا هجوم على علاقة مبدئية أرساها « عبد الناصر » وعدول عن خطه ، وبالمثل فإننا إذا نحينا جانبا الدلالات المتعددة للمتآمر المصري السوفيتي الآن ، فإن تصوير علاقات عبد الناصر بالسوفيت بأنها علاقات تحالف مبدئية وإستراتيجية ، أمر غير صحيح هو الآخر . فمن الصحيح أيضاً ، إن مؤسسة العداء للسوفيت ، كانت مؤسسة ثابتة من مؤسسات النظام الناصري ، قد يخفت دورها أحيانا . وقد يخفي ظمناً ، ولكنه يظل دائماً قائماً . . .

● العامل الثالث : تقارب مصر مع مجموعة الأنظمة العربية اليمينية في المنطقة ، وتآمرها مع الأنظمة التقدمية ، وهو التقارب الذي كان من دلالاته تركيز شديد على دور الأنظمة الأولى في الحرب والمباغة في هذا الدور ، ورغم محدوديته ، وبالمثل إهمال دور الأنظمة الأخرى ، فضلاً عن بروء العلاقات وفئورها مع الأنظمة الثورية . وهو ما قُسر بأنه عدول عن الخط الذي كان ينتهجه عبد ناصر في التصدي بالعداء للأنظمة التقليدية والتقارب مع الثوريين العرب .

● العمل الرابع : انتشار الدعاية إلى العدول عن الإنجازات والمكاسب التي تحققت لجماهير الشعب المصري خلال السنوات العشرين الأولى من حكم ثورة يوليو ، فقد ضالبت جهة الخطأ والميزانية في مجلس الشعب المصري بيع القطاع العام إلى الرأسماليين المحليين أو العرب ، وصورت بعض الأقلام سياسة الإنفتاح الإقتصادي كما لو كانت سياسة لا يحلها قيد ، ودعوة علنية

لرأس المال الأوروبي والعربي لإستثمار نفسه في مصر ، وخرج ساسة العهد الملكي ومفكره يكتبون في الصحف بمدحون الرئيس « السادات » بقصد ذم « عبد الناصر » لا بقصد مدح « السادات » ، وتكاثر الشكاوى من الظلم الذي وقع في « الماضي » ، والإلحاح في المطالبة برفع الحراسات . . الأمر الذي ثار مع كل العوامل السابقة قلقاً شديداً في صفوف القوى الوطنية الحريصة على إستقلال السوق المصرية ، والتي كانت وما زالت ترى أن الإستقلال هو قضية السوق بالدرجة الأولى ، وأنه ليس إسترداداً للأرض فقط . ولكنه أصلاً وأساساً الحفاظ على عدم تحول الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تابع للإحتكارات الدولية .

ولكن الأمر الذي فجر هذا كله ، وحوّل الأمر إلى أزمة ، كان صدور قرار بالإفراج عن الصحفي المصري « مصطفى أمين » ، الذي كان قد حوكم في يوليو ١٩٦٥ بتهمة عمالته للمخابرات الأمريكية ، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاماً ، وقد سبق الإفراج عنه عودة شقيقه التوأم « علي أمين » من بيروت ، وقد أثار القرار دهشة شديدة ، وإعتبره البعض دلالة على التقارب المصري الأمريكي ، وذهب آخرون إلى أنه كان شرطاً من شروط « كيسنجر »^(١) في مباحثات الفصل بين القوات . وكان ممكناً أن يمر الأمر بسهولة - رغم هذا كله - لو أنه إقتصر على مجرد الإفراج الصحفي عن صحفي إتهم بالتجسس وعودة شقيقه ، لكن ما أثار القلق كان السماح للأخوين بالكتابة في اليوم التالي للإفراج عن « مصطفى أمين » ، إذ أفردت جريدة الأخبار القاهرية العمودين الأخيرين من الصفحة الأولى لحبر الإفراج ولم تذكر أنه « إفراج صحفي » ، وكتب « مصطفى أمين » بعنوان « عصر العبور » إعتبر نفسه فيها واحداً من « المظلومين » الذين عبروا من الظلم إلى العدل ، وقال أن مصر تمر في عصر جديد هو عصر العبور « عبور الجيش المصري من الهزيمة إلى النصر ، وعبور الشعب العربي من الإنقسام إلى الوحدة ، وعبور سمعة العرب من الهوان إلى

(١) فيما بعد ذكر محمد حسنين هيكل في كتابه « بين الصلح والسياسة » (ص ٢٧٢) أن السادات الملح أمانة إلى أن الإفراج عن مصطفى أمين تم بطلب من كيسنجر .

الكرامة ، وعبور المظلومين من الظلم إلى العدل ، وعبور الخائفين من القلق والرعب إلى الطمأنينة والأمان والاستقرار وعبور المقيد من الأغلال إلى حياة الأحرار .

وهي مقارنة لم تحف دلالتها على الذين قرأوها إذ كانت تهتم عهد « عبد الناصر » بأنه عصر الهزيمة والإنقسام وهوان السمعة والظلم والخوف والرعب . وهي نفس المعاني التي كررها « علي أمين » في كلمته بعنوان « يا رب » التي قال فيها أنه كان وثاقاً أن الله لن يتخل عنه « لأنه ينصر كل مظلوم » وقال أنه كان وأخيه « ينتظران دورهما في الإنصاف » (الأخبار القاهرية - ٢٧ - ١ - ١٩٧٤) .

وتزايدت دهشة الكل بعد ذلك عندما أدى إعتراض « محمد حسنين هيكل » على حجم دور الولايات المتحدة في حل الأزمة في ثلاث مقالات متتالية^(١) إلى إقالته من منصبه بعد أقل من أسبوع من الإفراج « عن مصطفى أمين » ، وعين « علي أمين » مديراً لتحرير « الأهرام » - ثم رئيساً لتحريره - مكان هيكل ، وهكذا رد التوأمين هيكل الجميل بشكل أخلاقي حقاً ، فقد أصر « هيكل » على أن يلقب « مصطفى أمين » طوال فترة عحاكمته على صفحات الأهرام بلقب « الأستاذ » وحتى بعد الحكم عليه ، وكان يقوم بزيارته في السجن مع « سعيد فريجة » ، وكتب كلمة في الصفحة الأولى بالأهرام يهنئ بالإفراج عنه ، وتردد أن مصطفى أمين سيعين رئيساً لتحرير « الأخبار » ، وصدر قرار بذلك بالفعل ، ولكنه لم ينفذ بسبب مرض مصطفى وحاجته للعلاج .

وبمجرد تولي « علي أمين » لرئاسة تحرير « الأهرام » بدأ يمارس دوره في الهجوم على عهد عبد الناصر ، وذلك من خلال بابيه اليومي الشهير « فكره » ، وقام هذا الهجوم على عدة محاور رئيسية :

● المحور الأول : هو تصوير نفسه وشقيقه بأنها كانوا مظلومين عصف

(١) جمع هيكل هذه المقالات ، بعد ذلك في كتاب صدر بعنوان « عند مفترق الطرق » .

بحريتهما وحقوقهما ، مركزاً بشدة على هذا المفهوم ، فقد اعتذر في أول فكرة كتبها للقارئ لأنه تأخر عن الكتابة « فمعدرة لهذا التأخير .. ولا أتصور أنه سيتكرر بعد أن نزع الساعاتي « عقارب » الأس من كل ساعات بلادي » .
ولأن أحكام الأس كانوا « عقارب » فقد كان هو مظلوماً « كان أخي « مصطفى أمين » في زنزانة .. كان في زنزانة كل مظلوم » (الأهرام - ٤ فبراير ١٩٧٤) ، وهو يتحدث عن نفسه فيقول « فلقد ذقت الظلم واكتويت به ، ولا أحب أن يذوق عربي واحد ولا مصري واحد ما ذقته من سياط الظالمين ، ولولا إيماني بأن أنوار الفجر ستبدد يوماً ما سحب الظلام لكفوت بيلادي ، نريد أن نبداً عصر العبر .. عبوراً من عصر المظلومين المنتظرين إلى عصر الإنصاف القوي لكل مظلوم (الأهرام ٨ مارس ١٩٧٤) ، وروى من مظاهر إضطهاده أنه منع من زيارة قبر أمه ، بل أن « أحد صغار الموظفين كان يضم باقة الورد في عيد الأم على قبر أمي ، ثم رأى ولاة الأمور أن باقة الورد تقول للناس إنني ما زلت على قيد الحياة ، فاشتروا ولاءه بلقمة عيش لأطفال الجائعين » (الأهرام ٢١ - ٣ - ١٩٧٤) .

وتدعمت هذه الفكرة بسبل من الكتابات ملأت صحف القاهرة ترحب بعودة الأخوين ، وكان غريباً أن إيجاءاً ما قد خلق لدى كثيرين بأن الكتابة عن التوامين أمر مطلوب ومرضى عنه رسمياً : فسارع كثيرون يشيرون الشعب بعودة البطلين ، لدرجة تورط معها « عبد المنعم الصاوي » نقيب الصحفيين فأرسل برقية يؤيد فيها الإفراج عن « مصطفى أمين » ، كانت محل مسألة في مجلس نقابة الصحفيين ، الذي كان من رأيه ورأي جماهير الصحفيين والكتاب الوطنيين والتقدميين ، أن الإفراج عن « مصطفى أمين » ، كانت محل مسألة في مجلس نقابة الصحفيين ، الذي كان من رأيه ورأي جماهير الصحفيين والكتاب الوطنيين والتقدميين ، أن الإفراج الصحي عن « مصطفى أمين » هو مسألة إنسانية محضة لا يمكن أن تسحب إلى إسقاط التهمة التي ثبتت عليه بحكم قضائي ، ولا يمكنه أن تسقط عنه إلا بإعادة محاكمته ومحاكمة الذين لفقوا له التهمة محاكمة علنية أمام القضاء العادي ، فإذا برأه وأدان من لفقوا له التهمة ، رد إليه اعتباره ، لأن قضايا التجسس ليست من القضايا السياسية ، ولكن هذا

الرأي لم يلق آذاناً صاغية ، وسار تلاميذ « مصطفى أمين » و « علي أمين » ، يكتبون عنه ليقدمونه في صورة البطل المطلوب المضطهد ، فكتب « موسى صبري » يقول « أنه قرأ جميع محاضر تحقيقات قضية « مصطفى أمين » أربع مرات ، وكل مرة إزداد إقتناعاً بقسوة ظلم الإنسان ، م (الأخبار ٧ - ٣ - ١٩٧٤) ، وكتب كثيرون منهم « محمد الحيوان » و « ابراهيم السورداني » و « عبد الرحمن فهمي » في الجمهورية ، و « أحمد زين » و « حامد دنيا » في « الأخبار » في هذا الإتجاه .

● في المحور الثاني : حرص « علي أمين » على تأكيد جماهيريته الشعبية الفاتكة مؤكداً أنه يمثل الشعب المصري ، فذكر « أن حب الناس الذي دخل زنزانتي ووزنانه أخى ، كان هو الهواء النقي الذي يملأ صدورنا وأشعة الشمس التي تحمل لنا أنوار الفجر » وقال أنه « وجد الشعب المصري في إنتظاره وقد فتح ذراعيه ، وأنه لم يخطر بباله أن في إستطاعة شعب أن يفتح ذراعية تسع سنوات » (الأهرام ٤ - ٢ - ١٩٧٤) ، وروج « محمد فهمي عبد اللطيف » لهذه الفكرة الغريبة فزعم أنه « بعد جولة مع جموع الشعب امتدت أكثر من ساعتين ، خرجت بتلك الحقيقة الواضحة ، وهي أن الشعب المصري شعب أصيل بطبيعته يقظ الروح والوجدان دائماً لا ينسى أبداً ، لقد وجدت « مصطفى أمين » عند الشعب ملء القلب والنفس ، ملء الوجدان والجنان ، لم نستطع تسع سنوات في السجن أن نفصله عن ضمير هذا الشعب أو نبعده عن تفكيره وتقديره ، بل لقد زادت السنين التسع حباً وقرباً ومكانة في نفس الشعب وقلبه وجعلت منه في تقدير هذا الشعب معنى من معاني النصر الأكبر » (الأخبار ٦ - ٢ - ١٩٧٤) .

ومع التأكيد على الشعبية أكد « علي أمين » أيضاً على الرسمية ، فحرص في كل ما يكتب على التأكيد بأنه قريب الصلة بالرئيس السادات « فمرة يكتب « رأيت الرئيس السادات ، وهو يفتح الباب للصحافة لينطلق ، كنت أجلس أمامه في الصحراء الغربية وهو يصدر هذا القرار التاريخي » ، ومرة يقول « قال

لي الرئيس «أنور السادات» أنه يفكر في مستقبل مئات الألوف من الجنود والضباط الأبطال الذين حققوا لمصر معجزة العبور . . . » (الأهرام ٨ - ٢ - ١٩٧٤) ، وتزايد الشك ليصبح شبه يقين بأن « علي أمين » يعبر عن رأي مصر الرسمي ، مع حرصه على تكرار هذا القول ، وعلى ذكر أنه يعرف الرئيس « السادات » منذ ثلاثين عاماً ، وعلى الكثير من الأخبار في بابهِ الأسبوعي « أخبار الغد » - الذي حل محل مقالة « هيكمل » بصراحة - منسوبة للرئيس حتى الأخبار التافهة التي لا يمكن أن يكونَ رئيس الجمهورية مصدرها .

● واستكمالاً لهذين المحورين ، حرص الأخوان على تلميع تاريخيهما الماضي ، ويرغم أنه تاريخ لا يتضمن شيئاً يدعو للفخر ، بل لعلهما لو كانا أكثر حصافة - لأخفياه ، إلا أنهما قدما نفسيهما في مقابلة تليفزيونية ، بإعتبارهما مبعوثا العناية الإلهية ومنقذا الصحافة الأمريكية ورجلا الثورات الصحفية اللذان أحدثا الثورة الصحفية الأولى ، ثم اختفيا عن مصر تسع سنوات ظلت فيها الصحافة المصرية خاملة راکدة ، وأكدّا أنها عادا ليثورا الثورة الصحفية الثانية ، وعلق « علي أمين » على المستوى الحرفي لجريدة « أخبار اليوم » فترة غيابه عنها ، فقال أنه « كان يقرأها في الخارج فيراها أحيانا ترتدي قبقاباً ، وفي أحيان أخرى كان يراها تمشي حافية » ، وقال عن « الأهرام » أنه بعد عودته « تمكن من شراء ملابس داخلية لها ، وأنه بسبيل إحضار فستان الزفاف » ، وقال « مصطفى أمين » أن أحد الضباط قد أنبأ ، وهو في السجن بأن إسمه وإسم شقيقه قد رفعا من فوق جريدة « الأخبار » وصحف دار الأخبار بإعتبارهما مؤسسين لها ، وأنه رد على ذلك بأن « الهرم الأكبر لم يكتب عليه اسم خوفو ومع ذلك فكمل الدنيا تعرف من أنشأه » !

وأثارت هذه المقابلة التليفزيونية ضجة هائلة ، وعقد محررو « الأهرام » اجتماعاً تكلم فيه باسمهم « لطفي الخولي » ، وحضره رئيس مجلس إدارة « الأهرام » - د . محمد عبد القادر حاتم - واحتجوا فيه بشدة على ما قاله « علي أمين » وقالوا أنه يتضمن إهانة لهم . وأن « الأهرام » قد أخذ مكانته لا بجهد

« هيكل » فقط ، ولكن أصلاً بجهد محرريه وصحفيه وكتابه وعماله ، وأن « علي أمين » لن يضيف شيئاً إليه ، وأنه بما قال يملأ جهدهم طوال السنوات السابقة ، ويريد أن يفرض تياره كملدسة للإثارة وصحافة المانشت الأهرام ومعابضة الغرائز ، وبعد مناقشة حادة رأى الدكتور حاتم - حرصاً على إسترضاء محرري « الأهرام » - أن يدبر مقابلة تليفزيونية أخرى تحدث فيها « علي أمين » عن « الأهرام » فعبّر عن إحترامه لكتابه ومحرريه وإعترافه بقضله على الصحافة المصرية .

لكن « علي أمين » لم يستوعب هذه التجربة بشكل صحيح ، فهو يتحدث عن عودته حيث « لم أجد في بلادي شجرة واحدة من أشجار الحقد والكراهية ، بنور الحقد رأيته منذ تسع سنوات تغطي كل شبر من أرض بلادي ، لم تنبت شجرة واحدة ، وكان المفروض أن تنبت غابات من أشجار الحقد والكراهية » (الأهرام ٧ فبراير ١٩٧٤) .

● وحرص « علي أمين » على الكتابة الدائمة في هذا الإتجاه الذي يوحى بأن عصر « عبد الناصر » كان عصر الحقد على الناجحين واللامعين والأغنياء - وهي فكرة برجوازية مضحكة يبررها بها البرجوازيون عادة لصوصيتهم محاولين تصوير جهد الطبقات العاملة في الحصول على حقوقهم بأنه حقد طبقي من كسالى أفقرهم كسلهم وأغبياء أضاع غيلاًهم فرصة الغنى منهم - فكتب مبشراً بأننا « سنزرع الحب في كل شبر من الأرض وسنغسل بلادنا من الحقد والكراهية والحسد ، لن نحقد على الناجحين ونحطمهم بل سنحاول أن نضاعف عددهم » .

وفي هذا الإتجاه نفسه كتب « علي أمين » يعلن بأننا « سنرد للقانون إعتباره وقداسته ، ولن نسمح لحاكم أن يلدوسه بقدمه أو يتحاييل على مواده ، أو يستخذه للإنتقام من خصومه ثم يحرم هؤلاء الخصوم من إستخدام القانون لرفع الظلم الذي وقع عليهم ، نحن نعيش في عصر العبور . . العبور من عصر

الصمت على الظلم إلى عصر لا صمت فيه ، من عصر خوف الشعب من طغيان الأقوياء إلى عصر إحترام الحاكم لشعب شجاع عظيم » (الأهرام ٢٦ - ٣ - ١٩٧٤) ، وقد بلغ هذا المهجور التوارى قمته عندما كتب « علي أمين » فكره عن النظافة ختمها بقوله « ليس من المعقول أن تتمتع النظافة في بلادنا بإجازة عمرها أكثر من عشرين سنة » (الأهرام ١٤ - ٢ - ١٩٧٤) .

وتوازي مع هذا التيار تيار آخر يحاجم « عبد الناصر » في الصحف الأخرى بشكل ضمني ، فكتب « مملوح رضا » في الجمهورية يقول « ما أحوجنا لأن نذكر جميعاً أننا نعيش مناخاً جديداً لا تربطه بأي مناخ سابق سوى الذكرى والعبرة » (الجمهورية ١٢ - ٣ - ١٩٧٤) .

وكتب الدكتور « وحيد رافت » - وهو أستاذ قانون سابق بالجامعة وعامي مشهور ، يقول بوضوح « بدأ شعب مصر وللمرة الأولى من حوالي عشرين عاماً يستنشق نسيم الحرية ، ولا مغالاة في القول أنه بفضل هذا المناخ الجديد الذي بدأت تلوح في الأفق معالته منذ أواخر عام ١٩٧٠ - يلاحظ أن « عبد الناصر » مات في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - حقق جيش مصر معجزة العبور في العاشر من رمضان (الأخبار ١٥ مارس ١٩٧٤) .

ثم تقدم الأستاذ « صالح جودت » نائب رئيس تحرير « المصور » يضع النقط على الحروف ولا شك أن المعسكر اليميني الضاري ، قد أساء إختيار الفارس الذي يدافع عنه ، فالأستاذ « صالح جودت » معروف كشاعر من شعراء كل الملوك ، مداح من الذين مدحوا شعراً ونثراً كل من حكموا مصر من « الملك فؤاد » إلى « الرئيس السادات » ، ولكنه اختار بطريقة الإسقاط النفسي ، أن يحاسب « عبد الناصر » لأنه يتكلم ولا يفعل ، فقال أن الأعوام العشرين السابقة ، كانت مواجهة رائعة ، بهرتنا في البداية كما بهرت الأمة العربية كلها . وهكذا آمن العرب بهذا الماضي إيماناً يقترب من حد العقيدة ، وأصبح صاحب هذا الماضي نصف إله تقام له التماثيل وتقدم له القرابين ، وتنشأ باسمه الهيئات والمنظمات ، التي تهتف بإسمه وتعتنق إيديولوجيته .. هذه هي الواجهة أما

التطبيق فقد كان شيئاً مختلفاً بالمرّة . . كان التطبيق هنا ، عانياء نحن المصريين - وَحَدْنَا ، ولم يكن فيه من سمات الواجهة شيء ، النظام الاجتماعي الذي طبق علينا كان ظاهره العدالة الاجتماعية ، ولكنه إنتهى إلى إفقار الأغنياء وتجويع الفقراء . . وهاجم علاقات مصر الدولية في عهد « عبد الناصر » وإتهمه بتفريق العرب وليس لم شملهم ، وذكر بأن « عبد الناصر » كان يهاجم « الملك حسين » ويهدد « الملك فيصل » بتف ذقنه ، وأن نظامه هو الذي أدى إلى النكسة ، وأنه إضطهد كل القوى وكل الطبقات ، وقال أن « من حقنا أن نطلق الرصاص على كل من يفكر في أن يحرك قمه يبعث هذا الماضي من القبر » (المصور - ١٤ - ٣ - ١٩٧٤) .

وتواكب مع هذا الهجوم الشخصي على عبد الناصر هجوم على أسس النظام الناصري الإجتماعية والسياسية ، وعلى كوادره المشتغلة بالعمل العام ، فكتب « زهير جرائة » - وهو محام سابق وكان عضواً بالحزب الوطني - يهاجم فكرة الوحدة العربية فقال « ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننبه إلى أن ما ندعو إليه من تكامل الروابط الثقافية والإقتصادية والمالية يبتنا وبين الدول الشقيقة العربية ، لا يعنى بالضرورة قيام وحدة سياسية بينها ، ذلك أننا ممن يعتقدون أن مثل هذا التعامل الذي نرجوه يكفل لكل دولة من الدول المذكورة من التناسق والترابط فيما بينها ما يغني عن الجري وراء ألوان أخرى من التلاصق قد يكون ضررها أكبر من نفعها » (الأهرام ٢٤ - ٣ - ١٩٧٤) .

وهوجت نُظم وإجراءات الحراسات والتأمين ومصادرة الأموال التي لجأ النظام الناصري عام ١٩٦٤ ، عندما وجد أن مبدأ التعويض الذي وضعه يستلب جزءاً هاماً من الأموال التي قصد بالتأمين توجيهها إلى التنمية ، فكتب « سعد فخري عبد الثور » يقول « ومن المفارقات المخجلة التي يثيرها بعض فلول مراكز القوى السابقة للإعتراض على إنهاء الحراسات ، أن رد الأموال أو مقابلهما إلى أصحابها ، سوف يُحمّل الخزانة العامة للدولة غبناً لا قبل لها به ، وهو منطق أقل ما يمكن أن يوصف به ، أنه منطق اللصوص وقطاع الطرق ، لأن

هذه الأموال لم تكن مملوكة أصلاً للدولة ، حتى تملكها قسراً من أصحابها ويدون أن تؤدي عنها الثمن المشروع ، والإشتركية بريئة عن إستلاب الأموال ، والعدالة الإجتماعية لا معنى لها إذا لم تقم على معنى العدالة ذاتها « (الأهرام ٣-١٩٧٤) .

وزعم أكثر من قلم ، وأكثر من مؤسسة ، أن القطاع العام يخسر ولا يحقق فائضاً ، وقال الدكتور « أحمد أبو إسماعيل » رئيس اللجنة الإقتصادية في مجلس الشعب أن « القطاع العام في مصر ، لم يعد قادراً على تغذية النمو في الإقتصاد المصري ، إذ أصبح هذا النمو يتوقف على الفوائض التي يمكن أن تتحقق من أنشطة القطاع الخاص ، أو من موارد سيادية أو من إستثمارات أجنبية أو عربية » ، (أخبار اليوم ٦-٤-١٩٧٤) .

وهاجم « علي أمين » التأميم ، وطالب بأن « ترد الدولة للأفراد كل ما إغتصبت منهم (الأهرام ١٤-٣-١٩٧٤) وأن تعوض كل الذين صادرت ملكيتهم ، وبدأ يهاجم القطاع العام من طرف خفي ، فزعم بأن الداخلين إلى أحد المحلات التجارية المعروفة رأوا منظرأ عجيباً ، بائعة واقفة خلف المائدة التي توضع فوقها المعروضات ، وقد أجلست طفلها الصغير فوق قصرية ليتبرز ، وزعم أن هذا حدث في أحد محلات القطاع العام (الأهرام ٢٧-٢-١٩٧٤) .

وكان طبعياً أن ينتقل الهجوم إلى الشيوعيين ، باتهام الناصريين بأنهم شيوعيون . وهو ما يتفونه هم أنفسهم بشدة ! ثم الهجوم على الإتحاد السوفيتي بضراوة شديدة ، فكتب « صالح جودت » و « إبراهيم البعني » في « المصور » يطالبان بتطهير الصحافة من الذين يعتنقون المذاهب المستوردة ، وكتب « علي الدالي » في الجمهورية يقول : « يجب أن يعود الكهنوت الإشتراكي المنحرف إلى حجمه الطبيعي أما أن يحتلظ الأمر على الرأي العام فيصبح هذا الكهنوت حراً في إحتلال المناابر التي يملكها الشعب بنص القانون ، فإن هذا يعطي فرصة كبيرة للبلبله الثورية وعدم الثقة في الصحافة ، فالشعب المصري العربي لا يدين

بالولاء العفائدي لهذا الكهنوت الخطر ، لذلك يصبح من العجب العجائب أن يعبر هذا الكهنوت الإشتراكي عن الشعب ، وثورة الشعب من فوق منابر الشعب « (١٤ - ٣ - ١٩٧٤) ، وكتب «ممدوح رضا» و«إبراهيم الورداني» في نفس الاتجاه (الجمهورية في ٧-٣-٢١ و ٣-٤ و ٤-١١ - ٤) .

أما الإتحاد السوفيتي ، فقد كان سيء الحظ للغاية ، ففجأة أصبح هو وليس أمريكا - الذي يسقى المصريين المر ، وقال « أنيس منصور » : « كان الروس يحتكرون السلاح المصري وذقنا الويل على أيديهم ، وشربنا المر أيام الحرب الأخيرة وبعدها ، فقد رفضوا أن يرسلوا لنا أسلحة تمكننا من الدفاع عن أنفسنا » (الأخبار ١٩ - ٤ - ١٩٧٤) ، وأكد « علي أمين » أننا « لن نسدد الحساب من حريتنا ومن إستقلالنا ، ولن نمشي في الطابور مغمضي العيون ، وراء الإتحاد السوفيتي ، ولن نرتدي المعاطف إذا هطلت الثلوج في سيبيريا . . لن نقبل أن يتحول السفير الروسي في بلادنا إلى مندوب سامي ولن نسمح لأحد أن يكون ولي أمرنا . . أو أن يتوهم أنه الوصي على بلادنا » (الأهرام ٤ - ٤ - ١٩٧٤) . وفي هذا المعنى كتب أيضاً - في ٣٠ مارس و ١١ فبراير ١٩٧٤ - ، وإتهم « علي أمين » الإتحاد السوفيتي بأنه كان يورد لمصر الحقد فقال « إن طبيعة أرض بلاد النيل تصلح لزراعة الحب ولا تصلح لزراعة الكراهية ، حتى السماء الذي إستوردناه من الخارج وغطينا به أرضنا ، فشل في تحويلها إلى أرض صالحة لزراعة الكراهية » (الأهرام ٧ فبراير ١٩٧٤) .

وحتى عندما قرر علي أمين أن يمدح شيوعياً هو الرئيس اليوغسلافي « تيتو » ، فقد مدحه بطريقة تشبه الدم ، فقال أنه زار قصور ملوك الدنيا « فلم أر قصراً كقصور « تيتو » ، القصر الذي يعيش فيه والقصور التي أعدت له لإقامة الزوار من الملوك والرؤساء . . رأيت وأنا أتجول مع زميلي « إحسان عيد القدوس » أجمل حديقة في الدنيا . . الزهور الملونة التي لم نر مثلها منسقة بأناقة وسحر رسام عالمي . . » (الأهرام ١ - ٤ - ١٩٧٤) .

على الناحية المقابلة بدأ المدح في كل أعداء عبد الناصر التاريخيين فكتب

« زهير جرانة » يتباكى لأن مصر حرمت نفسها من الرأسماليين الأجانب ، فقال إن مصر كانت مأوى ومقاماً لجاليات أجنبية من مختلف الجنسيات إختلطوا بأهلها وجلبوا معهم ألواناً متنوعة من الخبرة والثقافة والمشارب وأضاف أن من رايه « وجوب المحافظة على تلك الروافد الوافدة إلينا بغير إرهاب لطاقتنا ، فإنها تصلح لنا أبواق دعاية طيبة على المسرح الدولي ، وهو الإعتبار الذي غفلنا عنه حين سلطنا على تلك الجاليات الأجنبية التي أقامت بمصر أسلحة تعسفية قاسية ، لم تفد منها المصلحة العامة شيئاً وخسرنا صداقات كان أولى بنا أن نصونها ونبقى عليها (الأهرام ٢٤ - ٣ - ١٩٧٤) . وهاجم « علي أمين » القانون الذي يمنع المصريين من أن يكونوا وكلاء لشركات أجنبية وقال إن هذا غباء .

وفي الوقت نفسه بالغت كل الأعلام اليمينية في الدور الذي سيلعبه رأس المال الأجنبي ، ونشرت حملة من الدعاية له ، مؤكداً للشعب الذي يعاني من نقص شديد في إحتياجاته الأساسية أن الرخاء في الطريق ، وأن الغرب سيقدم لنا كل شيء ، وأعلن « علي أمين » أن ألوف الملايين تدق أبوابنا اليوم » (الأهرام ٢٩ - ٣ - ١٩٧٤) وربط بين دخول رؤس الأموال الأجنبية مصر وبين تصويض الرأسماليين والإقطاعيين السابقين عن أموالهم المصادرة ، لأنه إذا حدث هذا « ستأكد الدنيا أن مصر عندما تقول أنها لن تصادر أموال أي أجنبي أو مصري في المستقبل إلا بحكم قضائي ، فإنها تعني ما تقول ، والدليل على ذلك أنها ردت كل حق ضاع بالأمس » (الأهرام ١٤ - ٣ - ١٩٧٤) ، وهو ما ستكون نتيجته أن « ترد للجنه المصري قيمته العالمية القديمة ، وستضاعف قيمته في عواصم العالم ، سيشتري الجنيه المصري ضعف ما يشتريه اليوم من البضائع ، ويومها ستتحفض الأسعار ، فإن مصر ستدفع في البضائع والحبوب المستوردة نصف ما تدفعه اليوم ، ولن يهرب بعدها جنيه واحد من مصر . إن كل جنيه سيعود إلى مصر مع ألوف الملايين من الدولارات والعملات الصعبة التي ستدفع على مصر (الأهرام ٥ - ٣ - ١٩٧٤) . وهكذا وقع عبد الناصر في مصيدة اليمين ! .

اليمن الفائق الشجاعة :

على الرغم من أن الرقابة على الصحف قد رفعت في الأسبوع الأول من فبراير - شباط - ١٩٧٤ ، إلا أن المناخ العام الذي رفعت فيه لم يسمح بالفعل لأحد أن يمارس هذه الحرية ، ذلك أن الوسط الصحفي كان يعيش أياها صدمة العصف « بمحمد حسنين هيكل » الذي ظل ثابتاً في مكانه ١٧ عاماً وفي كل الظروف ، بسبب معارضته للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في حل الأزمة . ولما كان « هيكل » معروفاً بتعاطفه مع الغرب عموماً ، فقد كان لإعتراضه دلالات خطيرة بالنسبة للمعارضين لهذا الغرب ، كما أن عودة « علي أمين » وحلوله محل « هيكل » قد أحدثت إرتباكات عنيفة وجعل كثيرين يتناوون بأخطار جديدة قادمة في الطريق .

وعندما حاولت الأقلام الوطنية واليسارية أن تتحرك لتدافع عن الخط الوطني المعادي للإمبريالية ، ولتلح في الحفاظ على إستقلال السوق القومية من الوقوع في براثن التبعية ، فوجئت بأن رؤساء تحرير الصحف يتصرفون بحساسية شديدة ، لأن الأقلام التي تتولى الهجوم على عبد الناصر معروفة بصلتها ببعض دوائر الحكم فالأستاذ « صالح جودت » وثيق الصلة بالدكتور حاتم - وكان نائباً لرئيس الحكومة وقتها - و « علي أمين » لا يكف عن الإعلان عن أنه قريب جداً من أعلى سلطة في البلاد ، وهكذا غامت الرؤية وتصرف رؤساء التحرير الآخرين على أساس أن الحملة تحوز الرضى . ومن هنا تحرجوا أن يسمحوا للأقلام الوطنية واليسارية أن تدخلها مرافعة .

وبما زاد في تعقد الموقف أمام هذه الأقلام أن القضية الوطنية نفسها كانت ما تزال مطروحة ، صحيح أن الإشتباك قد فُكَّ على الجبهة المصرية ، لكن ذلك لا يعني من وجهة نظر هذه القوى أن الحرب قد إنتهت ، فهي مشتتة من ناحية على الجبهة السورية ، ثم إن الإغراق في الحديث عن التعمير وفتح القناة وعودة

المهجرين والإستقرار والإفتتاح والرواح ، يشير القلق إذ أن معناه أن الحرب لن تُستأنف ، وإن الضغط العسكري على إسرائيل سيتوقف في الوقت الذي ما زالت فيه تحتل أرضاً مصرية وسورية وأردنية فضلاً عن أن المنافذ أمام هذه القوى للتعبير عن رأيها كانت معدومة لذلك التزمت الصمت كارهة بعد أن كتبت عشرات المقالات رفضت أو منعت من النشر أو أجلت إلى أجل غير مسمى .

لكن الموقف لم يستمر مجمداً بهذا الشكل لتحرك عدة عوامل :

● الأول ما أثارته عودة « علي أمين » وتعيينه في منصبه من إعتراضات تمثلت في إحتجاج محرري « الأهرام » الذي أجبره على الإعتذار في التلفزيون ، ثم المساهمة التي قدمها « علي أمين » نفسه لخصومه بنورطه في الدفاع عن قضايا خاسرة من وجهة النظر العامة . والغالب أن « علي أمين » قد حدث له تثبيت فكري ونفسي على مرحلة الأربعينات ، فهو ما زال يتصور أن صحافة الإثارة ، وعالم الأزرار الوهمي يهيمن على القراء ، وما زال يفهم الدعاية بشكل فج ، ومن المؤكد أنه أساء للرئيس السادات حيث تصور أنه يخدعه ويدعو لحكمه ، وذلك بحكايات مضحكة ، كقوله « رأيت في ساعات الفجر منذ أيام عمال بناء يعملون في بناء عمارة تحت أنوار المصابيح الكهربائية ، ودهشت وسألتهم عن سبب استمرارهم في العمل تلك الليلة طوال الليل ، فنظروا لي في دهشة وقالوا : منذ يوم ٧ أكتوبر نتبادل العمل في ساعات الليل ، بل لن تنغيب في أيام العيد يوماً واحداً من عملنا .. سألتهم هل طلب منكم المقلول ذلك .. قالوا باسمين : نحن الذين طلبنا من المقلول أن تتناوب العمل في ساعات الليل والنهار .. لقد تغيرت الدنيا بعد ٦ أكتوبر » (الأهرام ٨ - ٤ - ١٩٧٤) ، وقد أثار حكايات مثل هذه ساخرة المصريين رغم تقديرهم العميق لما آذاه جيشهم في الحرب ، وذلك لفجاجة أسلوب الدعاية نفسه ، وكذبه ، فالقاهرة كانت مظلمة تماماً في ٧ أكتوبر فكيف عمل البناؤون في ضوء الكهرباء ؟ .

ثم ما لبث « علي أمين » أن هاجم عمال البيع في محلات القطاع العام بالحكاية الوهمية التي رواها عن البائعة التي إصططحت طفلها الرضيع إلى محل عملها ودعته لقضاء حاجته على منصة البيع وأمام الزبائن ، فأرسلت له النقابة العامة لعمال البيع تطلب منه إسم العاملة أو المحل الذي وقعت فيه ، أو تصحيح الواقعة لأنها غير صحيحة ، واستغزته العزة بالإثم فكتب لئسب مجلس إدارة النقابة ، مؤكداً أنهم هلافت ، وأصدرت النقابة بياناً حاداً ، رفض « علي أمين » نشره ، وكتب يشتمها مرة أخرى متهماً مجلس إدارتها بأنه مجموعة من البلطجية ، ورفعت النقابة ضده قضية قذف ووزعت بياناتها التي أصدرتها على أوسع نطاق ! .

وانتقل الأمر إلى الصحف الحائطية في الجامعة التي أخذت تهاجم « علي أمين » بشدة وتذكره بماضيه في خدمة الملكية والإستعمار البريطاني والأمريكي ، وتأييده لمعاهدة « صديقي - بيغن » وفيما بعد تساءل المؤتمر العاشر للطلاب عن الظروف التي عين فيها « علي أمين » رئيساً لتحرير أكبر صحيفة يومية في مصر ، في حين أن شقيقه قد حكم في قضية خيانة وتحبس ، وما لبث الضجة التي حدثت في أوساط الطلبة والشباب أن عكست نفسها على مجلة « الشباب » التي تصدر عن منظمة الشباب ، فكتب تهاجم « علي أمين » و « صالح جودت » وأجرت مع الأخير حواراً صدامياً ، وسألته عن تقييمه لحكم عبد الناصر هل هو في مجمله سلمي أم إيجابي ، فلم يرد على السؤال ولكن أبدى دهشة لأن « واحد يأخذوا منه ٣٠٠ فدان ملكه ويعطوا له ٢٠ جنيه مرتب هو ومراته .. طب إزاي ده الحمار بتاعه ياكل بعشرين جنيه لوحده والحمار بعشرين جنيه ؟ » ، ويمثل هذا المنطق المضحك والذي يتجاهل أن هناك مصريين من البشر - لا من الحمر - يتقاضون مرتباً من الدولة لا يزيد عن ستة جنيهات في الشهر ، أجاب « صالح جودت » عن سؤال عن السبب الذي لا يجعله يماوس شجاعة في نقد الأوضاع الحالية بدلاً من نقد الماضي ، فقال : إن هناك سليلات الآن ولكن لا يكتب عنها بل « يتصل بالوزير الفلاني مثلاً أو المسؤول عن القطاع وأقول له فيه

عندك كذا وكذا وهو عليه الإصلاح لأن الصحافة مش تشهير (الشيايب - ١٦ -
٤ - ١٩٧٤) .

ثم دخل الاتحاد العام للعمال المعركة فأصدر بياناً حاداً هاجم الذي أداه ،
والمكاسب التي يكفلها للطبقة العاملة ، من حيث الأجور وشروط العمل
والتأمينات الإجتماعية المتعددة ضد العجز والبطالة وأمراض المهنة ، ودوره في
دعم الإستعداد العسكري والأعباء العامة التي يتحملها ومنها تحمله بمرتبات
خارجي الجامعة الذين يعينون جميعاً في وحداته ، وإعترض على سياسة الإنفتاح
كما يروج لها اليمين ، مطالباً بأن يكون في إطار خطة قومية تحرس على إستقلال
السوق القومية وعدم وقوعه في براثن التبعية ، وطالب بترتيب أولويات لرؤوس
الأموال الوافدة ، فتبدأ برأس المال المحلي ثم العربي ، ثم القروض الأجنبية
رؤوس الأموال الفردية الأجنبية ، وقد صدر البيان بضغط شديد من النقابات
الفرعية التي ضغطت على الاتحاد ، الذي سيطر عليه مجلس يميني ، فاضطر
لأصداره خوفاً من حدوث اضطرابات من جماهير العمال ولم ينشر هذا البيان في
صحف القاهرة الصباحية ونشره الاتحاد في صحيفته الأسبوعية المحدودة
التوزيع ، وعندما حاول بعض الكتاب اليساريين التعليق عليه في الصحف
اليومية الواسعة الانتشار لم تنشر تعليقاتهم .

وكتب « مصطفى بهجت بدوي » رئيس تحرير الجمهورية أول مقال
صريح ومباشر في قضية الهجوم على عبد الناصر ، رد فيه على « صالح
جودت » ، مفجراً القضية التي حاول اليمين أن يستخدم فيها الطرق والأساليب
التحتية ، وقد أشار « مصطفى بهجت » في مقاله إلى « البلبلة التي تجرح عهد
الثورة وعبد الناصر ابتداء من سنة ١٩٥٢ حتى توفاه الله في سبتمبر ١٩٧٠ ،
ونحن لا يمكن أن نلغي تاريخنا هكذا بجرة أقلام أو شطحاتها أو أهواتها » وأشار
إلى مقال « صالح جودت » الذي « لم يتفرد بمثل هذا الإنجاء ، وإنما شاركه
البعض ، ولكن كان أكثرهم صراحة وضراوة وخطأ ، وأبدى دهشة » لأن بعض
الصحف الفرعية تبحث في هذا الإنجاء بينما تقف نحن موقف المتفرج » وتحفظ
فقال : إنه لا يصدر حرية أحد ، ولا يرغب في إرهاب أحد ، وأنه ليس بينه

وبين « صالح جودت » إلا كل خير ، كما أنه ليس ممن يتشجعون بالناصرية ، ولا من عباد الأشخاص » ، وانتهى إلى أن له « بعض تحفظات وانتقادات على فترة حكم « عبد الناصر » شأني في ذلك شأن الكثيرين ومن بينهم رجل الشارع العادي الذي أحبه وهو يعرف فيه أخطاء البشر ، وتلك طبيعة أي فترة يمكن أن تطول فيكون لها وعليها » ، وذكر أنه قد يكون أشار إلى هذه الأخطاء في قليل مما كتب خلال حكم « عبد الناصر » ، وقد يكون إنساق مع التيار الحماسي ، وربما أجفل أحياناً ولكنه « أعجب كثيراً جداً بالإنجازات الوطنية الجسور والمكاسب الاشتراكية خلال فترة طويلة حافلة » . وانتهى إلى أن « عبد الناصر كان شخصية فذة في تاريخ مصر والوطن العربي وإنشأ باراً يمثل بعث وإنطلاقة مرحلة بعيدة الأثر في المنطقة والعالم . وأن تقييمه الحقيقي ملك الأجيال القادمة » وخلص إلى أن الرئيس السادات لا يمكنه أن يوافق على هذا الاتجاه ، لا لـ « عبد الناصر » فقط ولكن لأنه « يجب ثورة يوليو كثيراً جداً . . حب أحد البناة الشرعيين المباشرين » .

وانتقل « مصطفى بهجت بدوي » إلى الرد على « صالح جودت » فقال أن محاولته إنكار شرعية الماضي هو « تزيد يتكرر للتطور الطبيعي لأن لا شيء يبدأ من فراغ » وقال إنه لا يود أن يحاسب « صالح جودت » على ما كتب شعراً ونثراً عن عبد الناصر ، ولكن الذي يأخذه عليه « هو هذا التعميم المتعسف ، الذي يسلب الماضي من كل إيجابيته وكان عشرين سنة ذهبت في الهباء تماماً لم ينجز إلا واجهة براقية كما يردد » . واستعرض إنجازات ثورة يوليو وأبدى دهشة من تنكّر « صالح جودت » لها ، واستخفافه بحرب الاستنزاف وقال إنه « ضد الظلم والإضطهاد والطغيان : أنتيشعه ولا أرضاه ، ولكنني أعتقد أن من الظلم الشيع أيضاً ، رفع العشرين سنة الماضية والغاءها من تاريخنا بما فيها من تجربة وخطأ ، ومن مكاسب وإنجازات ومن قصور وسوء تطبيق » . وقال : « وليس بالأمر الشاذ - رغم ما قد يعارضه بعض المتطرفين - أن يكون أبناء الطبقة المتوسطة البرجوازية مؤمنين بالثورة ، بل بحتمية الحل الاشتراكي في بلد من البلدان النامية كبلدنا ، ما داموا وطنيين مدلهين بحب بلادهم » . وأشار إلى أنه

واحد من أبناء هذه البرجوازية أمم لأسرته مصنع ، ووضع بعض أقراره تحت الحراسة ، ولكن ذلك لم يمنعه من تأييد الثورة ، وأنهى « مصطفى بهجت » مقاله ببرنامح هام يدعو كل القوى الوطنية للقاء حوله يطالب فيه « بالكف عن تبادل الاتهامات وعن المطالبة بعزل فريق أو آخر ، فالوحدة الوطنية تتطلب حشد كل الجهد للوطن ، وباحترام الماضي إحتراماً للنفس ، مع رفع المظالم بغير إتواءات أو تشويهات تحت أي شعار ، والإلتفاف إلى المعركة الوطنية التحريرية فهي ضخمة وشاقة وتحتاج للجميع ، (الجمهورية ٢١ مارس ١٩٧٤) .

وأحدث مقال « مصطفى بهجت بدوي » صدى هائلاً ، وتلقى تأييدات واسعة التطاق بالبريد والبرق والهاتف ، وفي صحف الجامعة ، وفي المؤتمر العاشر للطلاب ، خاصة أنه نشر في فترة كان مد الهجوم على « عبد الناصر » قد تصاعد فأحدث رد فعل عربي ، من الناصريين في الوطن العربي وصل إلى حد الهجوم الضاري على النظام المصري الأمر الذي عكس الإحساس بأن الحملة التي تصور بها اليمين المصري أن يخدم ويدعم النظام قد تحولت إلى حملة ضده ، وأتت بنتائج لم تكن متوقعة ، وعقب زيارة « كمال شاتिला » أمين التنظيم الناصري بلبنان لصر ، ولقائه بالرئيس السادات ، كتب في « الأهرام » مدافعاً عن الناصرية ، وانسحب « علي أمين » في تعليقه على كلمة شاتिला إنسحاباً غير كريم ، وتكرر لكل ما كتب حتى السد العالي الذي قال أن عبد الناصر نفى مهندساً مصرياً لأنه وصفه بأنه مشروع فاشل أصبح فجأة - من فرط إخلاص علي أمين لمواقفه وشجاعته - عملاً بطولياً . . وأصبح عبد الناصر - في رأيه الحر الشجاع - صاحب فضل « لم ينكر مصري واحد فضل عبد الناصر ، فقد حقق الجلاء عن مصر وبني السد العالي وإسترد قناة السويس من الأجنبي وردها للمصريين » والذين يتقدون الثورة « لا يقللون من شأنها بل يعتزون بها ويريدون أن تبلغ أقصى درجات الكمال . . إننا لا نخاف على ثورة عبد الناصر من النقد لأننا عرفناها وعشناها ودفعنا مع الشعب المصري ثمنها » (الأهرام ٢٦ - ٣ - ١٩٧٤) .

الحرية إلى مصيدة اليسار الناصري :

الشيء الغريب في هذه المعركة كلها كان موقف بعض فصائل اليسار ، وهو موقف ساهم في بلبلة الناصريون الأتوكسيون ، الذين يستثمرون بذلك القلق الذي يثيره التقارب المصري الأمريكي ، وعدم تحدد مفاهيم سياسة الإنفتاح الأمر الذي يخلق إحساساً بترابط هذا التقارب مع هذا الإنفتاح ، ويخلق ظناً بأن مصر سوف تلعب دور في الفلك الأمريكي فكرياً وإقتصادياً وسياسياً ، والإستثمار الذكي لهذا القلق يتمثل في التصرف العملي على أساس أن عبد الناصر طالما يهاجم من مفكري اليمين ودعاة التأمرك فلا بد من الدفاع عنه وعن أخطائه وسليبياته ، وتكريس ما سمي بإستمرار خطه ، ورغم أن هذه الدعوى لا تبدو مقبولة من أحد في مصر ، فهي عالية الصوت ، كما أنها غير عملية لأن خط عبد الناصر قد ارتبط به وهو في قمة السلطة ، أما وقد مات فلن إستمرار هذا الخط أمر مشكوك فيه ، لتناقيه في كثير من جوانبه مع القوانين المحتملة لتطور المجتمع من ناحية ، ولأنه لم يترك حركة سياسية للدفاع عنه ، بل ترك بالعكس من ذلك ظروفاً مكنت من التعديل في بعض السمات الفرعية لهذا الخط .

والخطأ البالغ الذي يقع فيه الناصريون والمتمركسون منهم ، والماركسيون المتنصرون ، ينتج من تحليلهم الخطأ لثورة يوليو وتصورهم أنها أنجزت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ودخلت في مرحلة التحول الإشتراكي ، وعلى ضوء هذا يتصورون أن الدفاع عن خط عبد الناصر هو دفاع عن الإشتراكية ، وهو عندما يطالبون بإستمرار ثورة ٢٣ يوليو بنفس هياكلها التنظيمية وإيديولوجيتها التلقيفية ، يضحكون على أنفسهم وعلى الجماهير لأنهم بذلك يدافعون عن كبت عملية الجدل الإجتماعي ، ويتركون لليمين التأمرك واليمين الوطني ، الفرصة لكي يظهر بصورة الديمقراطية المدافع عن الحريات الديمقراطية ويضربون قضية الإشتراكية في الصميم بدفعهم عن إستمرار البرجوازية تنفرد بالحكم ، ويركزون جهدهم على تصور أثبت التجارب أنه تصور تخريبي وهو أن وجود ما يسمى بمجموعة إشتراكية في السلطة ، تنزل عليها الإلهامات الإشتراكية ، كقيل بالإنتقال بمصر الى الإشتراكية !! .

وثورة ٢٣ يوليو ظاهرة برجوازية تنطبق عليها السمات العامة التي انطلقت منها كل الحلقات السابقة من الثورة البرجوازية المصرية ، مع بعض السمات التي لا تنفي طبيعتها ، وكظاهرة برجوازية فإن قيادتها تنقسم دائماً إلى « يعاقبة » و « جيروند » ، ومن هنا فإن محاولة تصوير السادات كما لو كان يلقي خط عبد الناصر هي خطأ مقصود ، إذ الحقيقة أن السادات هو استمرار طبيعي لظاهرة يوليو في ظروفها الجديدة . والرؤى التي يطرحها لحل القضية الوطنية والصراع المصري الإسرائيلي هي نفسها الرؤى الناصرية ولو رصدنا بعد اتجاهات عبد الناصر منذ المهمة التي لم تتم حين كلف زكريا عي الدين في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالذهاب إلى واشنطن وإعطاء الأمريكيين وعداً بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضائق تيران بأعلام غير إسرائيلية ، ثم تنازله عن الحكم لزكريا عي الدين بعد النكسة مع علمه بإتجاهاته الغربية ، وقبوله لمبادرة روجرز ، ونظراته للحل السلمي كحل إستراتيجي للقضية الوطنية . . الخ ، ثم لو لاحظنا أن معاوني السادات الآن الذين يطالبون بسياسة الإنفتاح كان عبد الناصر هو الذي اختارهم - ومنهم « د . عبد العزيز حجازي » - ، ومشاريع مثل مشاريع المناطق الحرة وتشجيع القطاع الخاص مشروعات قديمة طرحها عبد الناصر عام ١٩٦٦ ، وكذلك رفع الحراسمات وتصفياتها . . الخ ، هذه دلائل تؤكد أن السادات لا يلقي الناصرية ، ولكنه ابن مخلص للجناح اليميني منها ، الذي كان حقيقة ثابتة من حقائقها ، ولم يكن عرضاً جانبياً ، أو ظاهرة صدفية .

ورغم هذا فقد سارعت القوى الوطنية اليسارية - غير الماركسية - تنظر للموضوع من زاوية خاطئة . ومنهم الأستاذ « محمد عودة » الذي كتب يدافع عن القطاع العام فأكد أنه « ليس القطاع الحكومي أو قطاع الدولة ، ولكن قطاع شعبي اشتراكي » ، وصرح بأننا لا نقيم « دولة غنية أو دولة قوية لصالح الأغنياء أو الأقوياء ولكننا نقيم دولة اشتراكية تحقق الرخاء والعدالة » [الجمهورية ١٨ - ٤ - ١٩٧٤] ، ونافس قضية الديمقراطية فأشار إلى أن هناك أزمة ديمقراطية في هذا العصر بدأت من « قصور وفشل الديمقراطية الغربية البرلمانية ، ثم عجز الديمقراطية الأخرى الشرقية الماركسية عن أن تقدم البديل الأفضل ثم البحث المستمر المضنى في دول العالم الثالث عن لا تريد أي النظامين

ولا بد لهذا أن نبحث عن نموذج جديد ، وناقش ما حدث في عهد «عبد الناصر» من عصف بالحرريات وقال إن هذا كان طبيعياً لكثرة التآمر على الثورة ، وقال إن الأجهزة البوليسية إنحرفت بسبب عدم تسييسها تسيئاً عميقاً يضمن ولاءها واستقامتها ثم خضوعها لرقابة وبقطة سياسية صارمة يقوم بها التنظيم السياسي « (الجمهورية ١٣ - ٤ - ١٩٧٤) ، وطالب لهذا بتقوية الاتحاد الاشتراكي الذي أصابته عيوب وصليات نتيجة لتخليه عن أول مهامه وهي « تنظيم المشاركة الشعبية اليومية في البناء وفي النقد المستمر » . وطالب بأن يوجه التنظيم بالفكر السياسي الاشتراكي إذ يجب أن تسلح به الجماهير ليمنحها الثقة وليحميها من كل محاولات الغزو أو الإنحراف الفكري ، ففي مصر يشتد الصراع المذهبي ، وفي الصراع يصبح الإستيلاء على منطقة ، إستيلاء على عقول وقلوب الجماهير أولاً ، وطالب بتحسين الجماهير وتحسين الشباب خاصة وهم المستقبل إذ « لا يمكن أن نترك فراغاً أو قلقاً أو انقساماً تنفذ منها كل التيارات الفاسدة » (الجمهورية ٢٧ - ٤ - ١٩٧٤) ، ولم يجد « محمد عودة » ما هي التيارات الفاسدة التي يريد تحسين الشباب منها ، وهل من بينها الماركسية مثلاً !!

ومن الواضح أن أي محاولة لكبت عملية الجدل الاجتماعي ، وبقاء البرجوازية تحكم منفردة ، هي في النهاية ضد مصالح الجماهير الشعبية ، ومن هنا جاء الخطأ الرئيسي في المعالجة اليسارية لقضية الناصرية ، من محاولة إضفاء قداسة على « عبد الناصر » ومنع اليمين من الهجوم عليه أو نقده نقداً موضوعياً - ومن البديهي أن التجريح والسباب ليس حواراً ولا نقداً - بدلاً من المطالبة بحوار واسع بين مختلف الاتجاهات لتقييم المرحلة السابقة من كل وجهات النظر ، وفي حين يندد اليمين بالمعتقلات والسجون تبررها بعض الأقلام اليسارية ، وترفع شعارات مضحكة تطالب السلطة بمنع الأقلام اليمينية من الكتابة ، بدلاً من القتال مع هذه السلطة لكي تصبح الديمقراطية التي تدعو إليها ديمقراطية حقيقية ، تتيح لكل الاتجاهات أن تعبر عن نفسها تعبيراً حقيقياً ومستقلاً ، ومن خلال منابر فكرية وسياسية وكيانات تنظيمية مستقلة ، والتصور المضحك الذي ساد طوال « عهد عبد الناصر » بأن السلطة تختار إتنمائها السياسي ، بشكل

انتقائي ما زال قائماً لدى البعض ، من هنا يجيء إنتظارهم بأن ينزل الوحي على السلطة فتصبح يسارية دون جدل أو ديمقراطية أو نضال ، ولا شك أن الوضع العام في مصر يدعو للقلق الشديد ، ولو كانت ورقة أكتوبر قد حسمت بعض القضايا ، فإن ما ينبغي أن تهتم له القوى اليسارية هو أن تمجد بكل السبل للحصول على حرياتها الديمقراطية ، لقد كانت هذه القضية مطروحة أيام « عبد الناصر » وما زالت مطروحة إلى اليوم ، والناصريون يحطون لأنهم ما زالوا يتصورون أنفسهم القوة الوحيدة في الساحة ، وأن إجتهادهم هو الإجتهااد الوحيد الصحيح ، ولهذا يطالبون بتقوية الإتحاد الإشتراكي لكي يكرروا المهزلة التي أعلنها « هيكل » في عام ١٩٦٥ ، عندما كتب يقول أن الشيوعيين ألقوا بأعلامهم الحمراء أمام أبواب الإتحاد الإشتراكي » ، ويتصورون أن الشيوعيين والماركسيين مطالبين بمساعدتهم في إعادة بناء تنظيمهم الورقي الذي لم يكن له هم ولن يكون له هم ، إلا بأن تتحول كل القوى الإجتماعية إلى ذيل للبرجوازية تعطىها تفويضاً للحكم باسمها ، وأن يلقي الجميع أعلامهم الحمراء والخضراء والصفراء ، لكي تتحول مصر إلى بلد لا ذاتية سياسية لأحد فيها ، الأمر الذي أثبتت كل الظروف أنه أخطر على مصر من السماح للأقلام المتأمركة بالكتابة ، فهذه الأقلام ستنحسر معركتها بالقطع في أي مناخ ديمقراطي حقيقي ، يسمح لقوى اليسار - بمن فيهم الناصريون - بتعريتها وفضحها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

والواقع أن الناصريين لا يقلون في عدائهم للماركسية عن قوى اليمين الضارية الآن في مصر ، وينبغي عليهم أن يعيدوا تقييم أفكارهم وأساليبهم ، ذلك أن نرجسيتهم المرضية ستؤدي بهم إلى الهزيمة ، وعندما يكتب « كمال شاتيا » فيقول أن المطالبة بعودة الأحزاب في مصر هو خروج على الناصرية ، يثبت أنه ابن مخلص لتياره ، لكنه بالتأكيد تعتقد للوعي بالمصالح التاريخية للشعب المصري والشعوب العربية ، هذه المصالح التي لن يحققها إلا إطلاق عملية الجدل الإجتماعي من القفص الذي وضعها فيه عبد الناصر ، ومهما كانت قيمة ما أنجزه عبد الناصر من دور حركة التحرر الوطني المصرية

والعربية ، فإن هذه الإنجازات لا تصلح بديلاً عن هذا الجدل ، كما أن هذه الإنجازات قد توقفت فعلاً بموت عبد الناصر . إن الناصرية إتجاه في مصر وليس كل مصر ، ويتبغي أن يعترف الناصريون بهذا قبل أن يدعوا الآخرين للتحالف معهم ، ليستخدمونهم ثم يصفونهم ! .

الناصرية والأكسية بحيث لا يفتى وأفاق السقب

مواضع
محررة
١٠

أكثر من أي وقت مضى^(١) ، فإن العلاقة بين القوى الثورية في الوطن العربي ، لم يعد ممكناً أن تترك للصدفة أو لعلاقات الود غير المبدئية ، أو لعقد الماضي وحساباته . وإذا كانت السمة الأساسية للمواقع العربي الراهن ، هي التكثيف المستمر للهجمة الإمبريالية الأمريكية الشرسة على الثورة الوطنية في المنطقة ، وما يستتبع ذلك من ردود أفعال تنعش معها قوى اليمين العربية ، سواء تلك المتحالفة مباشرة مع الإمبريالية والعميلة لها ، أو تلك التي تغلب تناقضها الثانوي مع القوى الثورية على تناقضها الرئيسي مع الإمبريالية ، نتيجة لتدني الوعي ، أو لمحدودية تناقضها مع الإمبريالية أصلاً .

ولقد كان ضرورياً - قبل وقت طويل - أن يكون الحوار بين القوى الثورية قضية مطروحة وملحة ، فالهجمة الإمبريالية لم تكن شيئاً مفاجئاً ، بل كانت متوقعة ، ولكن الذي لم تنتبه إليه القوى المعادية للإمبريالية بمختلف فصائلها - هو أن تقايل حجم هذه الضربة أو شحذ القوى لمقاومتها رهين بتحقيق تحالف جهوي فعال بين هذه القوى .

(١) نشر هذا الحوار في مجلة « الثقافة » البغدادية ، في مايو ١٩٧٤ ، وبعد أن بدأت ملامح الود السادتية تضح ، وكان من المحاولات المبكرة ، لوضع أسس جديدة للحوار بين الشيوعيين والناصريين .

ومن الأسف أن القضية بهذا الشكل قد طرحت نفسها على الفكر الثوري العربي في أواسط الستينات^(١) ، لكن تناولها كان أقل حيوية من ضرورتها ، ويعمدل أبطأ من إلحاحها ، ومن هنا جاءت الهجمة اليمينية الشرسة لقوى الإمبريالية بعدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ففاجأت هذه القوى وضربتها ضربة قوية وألزمتها التذبذب بين موقعي الدفاع والتراجع .

ومرة أخرى ونتيجة للواقع المعقد الذي فرضته أوضاع هزيمة حزيران ، تاهت قضية وحدة القوى الثورية بين قطبي موقعي الدفاع والتراجع ، في حين أن حسم هذه القضية كان أحد المداخل الرئيسية لحل القضية الوطنية في عالمنا العربي ، حلاً صحيحاً يتسجيب ، وينسجم ، مع المطامع المشروعة لجماهير الشعوب العربية .

برغم كل شيء فإنه - وأكثر من أي وقت مضى - لا مفر ولا بديل من الحوار بين مختلف الفصائل الثورية المعادية للإمبريالية ، وخاصة تلك التي تستهدف للقضية الوطنية في إرتباطها بالإنتمال إلى الأفاق الاشتراكية ، حوار يستهدف الوصول إلى تحالف جهوي فعال بين هذه القوى على المستوى النظري والعمل . وليس من الإخلاص في شيء للقضية الوطنية في وطننا العربي ، أن تترك قضية هذا التحالف للصدفة ، أو أن يفقد الحوار لشجاعة الإلتزام بالهدف الأساسي ، فيخضع للمجاملات أو المزايدات أو تتحكم فيه عقد الماضي وحساسياته ، أو يخضع للعوامل الشخصية ، تلك كلها محاذير ينبغي أن ننبه - وأن ننبه لها - باستمرار ، وأن نقاومها بشراسة في أنفسنا وفي الآخرين .

وانطلاقاً من هذا يحیی هذا الحوار مع الأستاذ « محمد عودة » . الكاتب والمفكر المصري المعروف الذي ارتبط اسمه - أكثر ما ارتبط - بالتجربة الناصرية ، فقد قضى الأعوام العشرين السابقة من عمره - وعمرها - يدعمها

(١) كان عبد الناصر قد طرح في الميثاق ، فكرة وحدة الهدف بديلاً لوحدة الصف ، وفي عام ١٩٦٦ طرحت للحوار العام قضية وحدة القوى الثورية . وأجرت مجلة الطليعة ، بتكليف منه سلسلة حوارات مع الأحزاب العربية التقدمية ، لكن ذلك ، لم يطور لحوار مع القوى التقدمية في الداخل ، التي كان عبد الناصر يرفض استقلالها وتمييزها أصلاً .

بجهده وفكره كواحد من ألمع الكتاب السياسيين في الصحافة المصرية ، وعبر منابر متعددة بدأت بـ « المصور » ثم « صباح الخير » ، و « روز اليوسف » ، و « الأخبار » ، حيث استقر الآن في « الجمهورية »^(١) وفوق هذا وذاك فقد أتاحت للأستاذ عودة فرصة التفاعل مع الفكر الثوري والواقع العملي لعصرنا من خلال زيارات متعددة لمعظم بلاد العالم كان يتم خلالها بدراستها والتفاعل مع واقعها الاجتماعي واتجاهاتها الفكرية والثورية .

والأستاذ عودة ينتمي سياسياً إلى ما اصطلح على تسميته بـ « اليسار الناصري » ، وهو يمثل إجتهداً خاصاً في فهم (الناصرية) ، ويحاول في كل ما يكتبه أن يتفاعل مع تجربتها في ضوء هذا الإجتهد ، وقد بلور هذا المفهوم في كتابه « ميلاد ثورة » الذي صدر الجزء الأول منه عام ١٩٧١ .

وقد سمحت لنفسى - لكي يؤق هذا الحوار ثمرته - أن أمثل موقف الفصائل المختلفة من الماركسيين المصريين من التجربة الناصرية ، وأن أنقل وجهات نظرهم - أو بعضها - في محاولة للحصول على رد منه عليها ، ولكني - بالطبع - لم أسمح لنفسى بالرد على ما أدلى به من أفكار ، إذ كان هدف الحوار منذ البداية هو تحديد نقاط الاتفاق والإختلاف وحصرها ، لكي تكون أمام كل المهتمين بالفكر الثوري والمتحاورين حول قضية الجبهة الوطنية في عالمنا العربي .

وإضافة إلى كل هذا أود أن أوضح أنني فيما نقلت من أفكار وفيما تلقيت من إجابة ، لم أكن - ولم يكن الأستاذ عودة أيضاً - نمثل أي كيانات سياسية ، لكن الحوار بمجمله قد دار في إطار النقاش والإجتهد الفردي ، الذي يتلمس إتجاهات القوى ، وليس بالضرورة أن ينتمي إليها عضواً .

وهذا هو نص الحوار :

صلاح عيسى : أستاذ عودة . . . يتردد في كتاباتك القول بأنك إشتراعي

(١) ضمن تصفية عمري اليسار من الجمهورية ، نقل الأستاذ عودة في مارس ١٩٧٥ ، إلى روز اليوسف .

ثوري ، فما هي ماهية هذه «الإشتراكية الثورية» ؟ وكيف تتميز عن الماركسية من جهة ، وعن الإشتراكية الديمقراطية من جهة أخرى ؟

محمد عودة : الإشتراكية الثورية هي فهم خاص للإشتراكية العلمية على ضوء ظروف مجتمعات العالم الثالث ، أو هي تطبيق الإشتراكية في هذه المجتمعات . وأنا أنظر للإشتراكية العلمية باعتبارها وسيلة للتغلغل في مشاكل ومتناقضات مجتمع معين ، للوصول إلى أفضل الطرق لمواجهة هذه المشاكل ، وحل تلك التناقضات . وفي عصرنا الراهن منجد ثلاث نماذج للإشتراكية : الإشتراكية الماركسية والإشتراكية الديمقراطية ثم الإشتراكية الثورية أو إشتراكية العالم الثالث .

وليس صدفة أن الإشتراكية الماركسية قد ضربت جذورها في البلاد الآسيوية ، وأن الإشتراكية الديمقراطية قد زرعت نفسها في أوروبا الغربية ، هذه كيانات إجتماعية لها خصوصية ونوعية ، تفرض أن يكون إستيعابها للإشتراكية ذا نوعية خاصة ، ويعد ظهور العالم الثالث في الخمسينات ، كان لا مناص من أن تبرز مفاهيم أخرى لتحقيق الإشتراكية ، تلك أن حقائق من نوع جديد قد طرحت نفسها على المفاهيم الإشتراكية ، فماذا تفعل في مشاكل مجتمع كالمجتمع الهندي ، يمجج بمتناقضات إجتماعية من نوع غريب ؟ . وكيف تستوعب الإشتراكية مشاكل المجتمع الهندوكي أو العربي الإسلامي . هذه مجتمعات فرضت على الإشتراكيين أن يستوعبوا الإشتراكية العلمية ، على ضوء الحقائق التي طرحها تناقضات هذا العالم الذي يعاني من النهب الإستعماري ، وتنتشر فيه الإيديولوجيات المتخلفة ، ويفتقد لأي تبلور طبقي حقيقي ، والإستيعاب الخلاق للإشتراكية العلمية هو الوحيد القادر على الوصول بهذه المجتمعات إلى مفاتيح لحل مشكلتها .

إن الإجتهدات الإشتراكية السابقة لم تكن كافية لمواجهة واقع هذه البلاد المتخلفة ولا يعني هذا أن هذه الإجتهدات خاطئة ، ولكنها أساليب لمجتمعات محددة ، حققت نجاحاً لا شك فيه في مجتمعاتها ، وليس بالضرورة أن تحقق نفس النجاح في واقع ذو خصوصية معينة كواقع بلاد العالم الثالث .

وإذن : هل كان الطريق السوفيتي المعتمد على حزب لينيني قوياً صالحاً ؟
ربما . ولكن ما العمل إذا كان هذا الحزب اللينيني غير موجود ؟ .

وهب كان الطريق الصيني الذي يعتمد على حزب قلاحي قوياً وجيش
ثوري شعبي صالحاً ؟ . ربما . ولكن السؤال السابق ما زال مطروحاً .

وهو أيضاً يواجه التساؤل الثالث حول صلاحية طريق أوروبا الشرقية في
الانتقال إلى الاشتراكية ، عن طريق جبهة وطنية في ظل وجود الجيش الأحمر .

وقد كان على اشتراكي العالم الثالث أن يستوعبوا بعقل مفتوح هذه الطرق
الموصلة إلى الاشتراكية ، وأن يدرسوا بعض عيوب التطبيق : هل كانت
« الدولية » مثلاً في مصلحة الحركة الاشتراكية ؟ . ألم تؤدي إلى تعدد مراكز
الإشعاع ؟ ألم تلق قيوداً على حركة وتفكير العديد من الأحزاب الاشتراكية ؟ .

في هذا الإطار من الفهم ، فإن الاشتراكية الثورية ليست سوى الاشتراكية
العلمية كما ينبغي أن تواجه ظروف العالم الثالث . وهي حرة في الحركة وفي
البحث ، أنها ملتزمة بالاشتراكية العلمية وليست ملتزمة بأفكار معينة ، وهي
متحررة من هذه النمطية التي يتصور البعض أنها شيء ملازم للاشتراكية .
والتحرير هنا ليس تمرداً يرفض ، ولكنه إستيعاب ودراسة وتمثل ثم إختيار . إن
التجربة السوفيتية مثلاً تصبح بهذا المعنى مدرسة وليست معبداً .. وفي المدرسة
يتناقش الناس ، أما في المعبد فهم يسمعون فقط ! .

صلاح عيسى : المتفق عليه بداهة أن الاشتراكية هي إيديولوجية
طبقة .. فإذا كانت الماركسية هي إيديولوجية الطبقة العاملة ، وبالذات
البروليتاريا الصناعية ، فإن الاشتراكية الديمقراطية قد إنتهت إلى أن أصبحت
تيار وسطي برجوازي ، فأى الطبقات تمثل الاشتراكية الثورية ؟ هل هو تيار
فكري قائم في الهواء ، أم أنه يمثل مصالح طبقات عديدة .. وما هي ؟ .

محمد عودة : لا إختلاف في أن الاشتراكية العلمية هي - بشكل عام -
إيديولوجية الطبقة العاملة ، سواء الشرائع التي تعمل باليد أو بالفكر ، ولكن
الاشتراكية لا بد أن تُصهر في الواقع ، فعندما يتوفر في مجتمع ما أغلبية من

الطبقة العاملة اليدوية ، فإن الاشتراكية تنصب في هذا القالب وهو ما سيؤثر في موقف الطبقة العاملة التي تتبع قوة العمل الذهني ويحدد موقعها ، والعكس صحيح .

في العالم الثالث فإن الأمر مختلف فلا طبقة عاملة ولا برجوازية ولا بروليتاريا بالمفهوم الكلاسيكي . ما نواجه به هو خليط من الطبقات المحرومة التي تنتهبها الإحتكارية العالمية ، طبقات مختلطة ومهملة من الداخل ، هناك بالقطع إختلافات قد تجد تبلوراً طبقياً في بلاد كالهند ومصر ، ولكن ماذا تجد في بلاد أفريقيا السوداء ؟ أو في اليمن ، هنا لا تجد صراعاً إجتماعياً أو طبقياً بالمعنى المفهوم ، فدرجة تطور المجتمع نفسه تدق بالصراع ليصبح صراعاً قليلاً أو طائفياً . إن الماركسية قد ظهرت في ظل تبلور طبقي واضح ، أو ما يمكن أن نسميه في ظل إزدهار برجوازي بروليتاري . . ومن هنا كانت إيديولوجية البروليتاريا . . لكن من أين نجىء هذه البروليتاريا في العالم الثالث ! .

الجانِب الآخر من الاشتراكية - غير أنها إيديولوجية طبقة - هو أنها إنتقال للإنسانية من مرحلة متخلّفة إلى مرحلة متقدمة ، من مرحلة إستغلال الإنسان للإنسان إلى مرحلة نفي هذا الإستغلال ، وهي بهذا المعنى تعمى المحرومين لمواجهة المستغلين في معركة إجتماعية . وفي بلاد العالم الثالث يتركز الإستغلال في عمليات القهر الإستعماري الذي ينهب ثروات هذه الشعوب ، وفائض قيمة عملها في الزراعة أو حتى في الغابات ، فضلاً عن بعض الأوضاع الإجتماعية التي تتضمن إستغلالاً ما وبدرجة ما ، ومهما كانت درجة تخلف المجتمع وبدائية وسائل إنتاجه فإن هناك إستغلال بلا جدال .

والإشتراكية الثورية تعبر عن هؤلاء المحرومين كطبقة عريضة أو طبقات عريضة غير متبلورة أو مختلطة . وهي تسعى للعمل على نحو وعيهم وتبلور تنظيمهم بهدف تعبئة حلف طبقي من العمّ والفلاحين والمثقفين الثوريين - أو أشباه هؤلاء في البلاد الأكثر تخلفاً - للدخول بهم في معركة طبقية ضد النهب الإستعماري والقهر الإستغلالي وإقامة سلطتهم الثورية . والمطلوب - بالدرجة الأولى - أن يدرس المجتمع المعين دراسة خاصة . ندرس خريطته الإجتماعية

وأشكال ومعدلات الإستغلال ، لكي نحدد قوى الثورة الاشتراكية وقوى أعدائها في كل مرحلة . إن الإستغلال في بلاد العالم الثالث يأخذ أحياناً شكل إستغلال الكيان القومي كله . ومن هذه الدراسة تكون البداية لحشد حلف طبقي من المستغلين والإشتراكية الثورية هي إيديولوجية هذا الحلف وهي وسيلته للوعي والتنظيم .

صلاح عيسى : ربما يقود هذا إلى خلاف في مفهوم التنظيم ، فالماركسية تنظر للأحزاب كطلائع سياسية لطبقات محددة ، فكيف تنظر الإشتراكية الثورية إلى هذه القضية ؟ .

محمد عودة : هل نبدأ مما هو كائن أم بما يجب أن يكون ؟ الصحيح في منظور الإشتراكية - يختلف طرقها المتعددة للتحقق - هو الحزب ذي الإيديولوجية الواضحة والتكوين الطبقي المحدد ، والبرنامج السياسي الواضح ، والكوادر المتمرس والمناضلة المرتبطة بالجماهير . هذا هو الطريق الأمثل . ولكنه لا يصنع ولا يُفرض . لماذا كان هناك حزب شيوعي قوي في الصين ، بينما لم يكن هناك حزب بنفس الدرجة من القوة في الهند ، وهما متجاورتان ، وتخضعان لظروف حضارية متقاربة ؟ . إن عدم وجود الحزب لا يعني أن نضع يداً على خدودنا ونتنظر وجوده . وفي حالة وجوده بشكل قوي وفعال ودون أخطاء في الممارسة أو في التنظيم ، فهو يحقق ما تنادي به الإشتراكية الثورية . لكن في كل الأحوال لا بد من إقامة التنظيم الأصالح لقيادة الناس ، كل ما يمكن أن يقود . قد يكون حزب ماركسي لينيني . وقد يكون حزباً وطنياً ينمو وعيه بالمشكلة الطبقية . قد يكون جيشاً وطنياً يأخذ مهمة الحزب والجيش ويؤدي في ظروف خاصة دور التحول الثوري . أن هذا كله يعني الإيمان بحقيقة أساسية وهي أن قوة الجماهير الحقيقية في تنظيمها وأن يعبر عنها حزب سياسي ثوري ولكن تحت أي شعارات ؟ . هذه مسألة تبدأ من الواقع المحدد لكل بلد في إطار المبادئ الأساسية العامة للإشتراكية .

صلاح عيسى : في ضوء هذا الطرح النظري العام .. هل تعتبر « الناصرية » من ضمن تيار الإشتراكية الثورية ؟

محمد عودة : بالقطع .. بل إن عبد الناصر ساهم مساهمة فعالة في صياغة هذا التيار .. ولكنني أفضل استخدام تعبير « التطبيق العربي المصري للإشتراكية الذي بدأه وقاده جمال عبد الناصر » .

صلاح عيسى : أوافق على أن نستخدم مصطلح « الناصرية » بالمفهوم الذي حددته .. على أن نستخدمه كتعبير لتسهيل مهمة الحوار . فهل توافق ؟ .

محمد عودة : أوافق .

صلاح عيسى : أود أن أطرح عليك الخطوط العامة للنقد الذي يوجهه الماركسيون للناصرية ، ولست في موقف الدفاع عن هذه الانتقادات ، لأنها لا تعبر كلها عن رأيي بالتحديد - الذي قد يكون أقسى أو أهدأ من ناحية ، ولأنني أود أن أتيح لك فرصة للرد تحدد نقاط الاختلاف والإنفاق بين الناصرية والماركسية كتيارين ثوريين معادين للإستعمار من ناحية أخرى . وفي ضوء هذا فإن فصائل كثيرة من الماركسيين ترى في أحلام العدل الإجتماعي التي طرحتها الناصرية نوعاً من إشتراكية البرجوازية الصغيرة ، تلك الإشتراكية التي تنتمي في النهاية للتيار البرجوازي ككل . فماذا تقول ؟ .

محمد عودة : أرحب بالطبع بأي حوار ، وأظن أنه ضروري ومطلوب . وبشكل عام فإن هناك نقداً يسارياً للناصرية من كل الفصائل التي تتصور أو تقف بالفعل على يسارها ، وهذا نقد إيجابي للناصرية لا بد أن نشجعه وأن نخلق حواراً بين الناصرية وبين الماركسية وبين كافة الاتجاهات اليسارية الأخرى كالتيارات القومية اليسارية (القوميين العرب - البعثيين - المقاومة الفلسطينية) ، وأنا أعتقد بأن على كل الاتجاهات التقدمية والثورية أن تتحاور ، ذلك أن مأساة الثورة العربية كانت في المعارك غير الضرورية بين فصائل الثورة العربية . وهذه المعارك كانت هي المصدر الرئيسي لقوة اليمين العربي والرجعية العربية . وفيما يتعلق بالنقد الماركسي للناصرية فلإن هناك نقداً ماركسياً حقيقياً لها يريد أن يطورها ويدفعها إلى الأمام ويتحاور ويتفاعل معها . وهناك نقد ماركسي ساذج يرفض الناصرية رفضاً تاماً ويصفها بأنها إجهاض للثورة أو ثورة مضادة ، ومثل

هذا النقد في رأبي لا هو ثورية ولا هو وطنية ، وبالطبع فإن الهجمة اليمينية الضارية على الناصرية والتي تتخذ الناصرية قناعاً لتهجم بالهجوم عليه على كل فصائل الثورة وتصفيتها تماماً ليست موضوعنا .

صلاح عيسى : هذه بداية موقفة .. وإذن فماذا تقول في مسألة « اشتراكية البرجوازية الصغيرة » ؟ .

محمد عودة : لا شك أن الناصرية بدأت من البرجوازية المصرية الصغيرة . لكن ما أود أن أوضحه هنا هو الاختلاف بين البرجوازية الصغيرة في العالم الثالث وبين برجوازية أوروبا الصغيرة . في أوروبا فإن البرجوازية الصغيرة هي آخر حدود البرجوازية ، أو آخر مواقع دفاعها ، لذلك فهي تستمت دائماً في الدفاع عن البرجوازية لأنها تخشى أن تقع إلى أسفل ، والبرجوازية الكبيرة تعرف هذا وتشجعه لتكون البرجوازية الصغيرة خط دفاع قوي - بحكم أنها فئة عريضة نسبياً - يحمي المجتمع البرجوازي الإشتغالي .

في بلاد العالم الثالث يختلف الوضع فهي طبقة - أو فئة - تقع عليها كل أعباء الإشتغال الطبقي والإستعماري ، لذلك فإن إتحاداتها الثورية تكون أكثر تبلوراً ووضوحاً ، كما أن المشكلة الإجتماعية تطرح نفسها على وعيها . ومن حيث الإتحادات السياسية فإن البرجوازية الصغيرة في بلاد العالم الثالث تنقسم عادة وتوزع بين ثلاثة إتجاهات :

الأول : عناصر ذات وعي وطني وإجتماعي تعي مصلحتها في إرتباط بمصالح الجماهير الشعبية عموماً وهؤلاء يتجهون بالشورى إلى مزيد من الإنجازات المعادية للإشتغال الإستعماري وللإشتغال الطبقي ، أن هؤلاء يتحون إلى التحالف مع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، ويقودون الثورة إلى التحالف مع أسفل السلم الإجتماعي .

الثاني : عناصر ذات وعي وطني ووعي إجتماعي متخلف ، وهي قد تقود ثورة تشترك في الكفاح الوطني ولكن لتزيح البرجوازية الكبيرة وتقود هي المجتمع في ظل توازن طبقي أو في ظل إصلاح شكلي في إطار النظام القائم .

الثالث : عناصر يقودها تلني الوعي الوطني والإجتماعي معاً إلى مواقع فاشية في الرؤية أو في الممارسة ، أو يبعث آراء وأفكار خاطئة كالأفكار الشيوعية أو المتعصبة قومياً ، وهي أفكار تخدم في المدى القصير - والبعيد - البرجوازية الكبيرة وربما الإستعمار أيضاً .

وهناك بالطبع فئة لا متمية من البرجوازية الصغيرة تتمثل في العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية .

في ضوء هذا ليس عيباً أن تكون الناصرية تعبيراً عن البرجوازية الصغيرة ، ولكن أي شرائح من تلك البرجوازية الصغيرة ، وأي اتجاه سياسي ؟ . لقد كانت الناصرية تعبيراً عن الشرائح الصغيرة والثورية من البرجوازية التي تعي وتخطط لتقود المجتمع إلى اشتراكية كاملة .

صلاح عيسى : أتري إذن أن البرجوازية المصرية الصغيرة كانت هي وحدها المؤهلة لنقل المجتمع المصري إلى الاشتراكية ؟ .

محمد عودة : في الواقع المصري لم يكن هناك طريق آخر ، فقد كانت الناصرية تعبيراً عن فشل الأحزاب السياسية القديمة والجديدة ، وعجزها عن تحقيق الثورة والوصول إلى ، إلى السلطة ، إذ لو كانت الأحزاب الوطنية التقليدية وممثلها الوفد المصري ، قادرة على تحقيق ثورة في الإطارات التي كانت قائمة وقتها ، ولو كانت الحركات الجديدة كالشيوعيين والأخوان المسلمين والإشتراكيين الديمقراطيين قادرة على ذلك لفعلته . ولقد قامت الحركة الناصرية وبدأت وطنية ولكنها إكتشفت في مواجهة القضية الوطنية الطريق الذي سارت فيه . ولقد كان ممكناً للقوى اليسارية وقتها أن تدفعها للأمام بالنقد وليس بالمهجوم ، بالحوار وليس بالعداء .

صلاح عيسى : أيمكن من وجهة نظر الإشتراكيين الثوريين تعميم فكرة حتمية قيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية والإشتراكية ؟ .

محمد عودة : البرجوازية الصغيرة في بلادنا وبلاد العالم الثالث لا مناص لزم طويل أن تتصدر قيادة قضيتنا الوطنية والإجتماعية حتى تقوم طبقة عاملة

حقيقية ، وحتى يتصحح الكيان الاجتماعي وتقوم طبقة عاملة قوية وتتحصم علاقات الإنتاج الإقطاعية أو شبه الإقطاعية وهذه حتمية تاريخية لا مفر منها . كيف يمكن أن تقوم ثورة بروليتارية بلا بروليتاريا أو فلاحين أو إنتلجنسيا ماركسية ! .

صلاح عيسى : أليس هناك احتمال أن نخون هذا البرجوازية الصغيرة الثورة ؟ .

محمد عودة : هو احتمال ضئيل ، وبالطبع فإن تصددها للثورة رهين بالأنا نخون ، وأظن أنه محتم عليه أن تسير في طريق الثورة ، لكن هذا لا يمنع من أنها قد تتأرجح بين العداء للإستعمار والتهادن معه ، ولا بد أن نقبل حقيقة أنها القيادة الوحيدة المتوفرة ونلائم أنفسنا لها .

صلاح عيسى : يلاحظ بعض المتبعين لتطورات الحركة الشعبية في مصر على مشارف ثورة يوليو ١٩٥٢ . أن تفسخ النظام القديم قد تم بنضال شعبي منظم ، لم يكن قوياً تماماً ، ولكن كان في اتجاه التبلور وهذا تمكن « عبد الناصر » بجهد قليل من هز نظام كانت تناقضاته الداخلية قد هزته . وفي حين كان منتظراً أن تستفيد حركة « عبد الناصر » من هذا المد الشعبي الديمقراطي فإنها - وهذا ما يركز عليه العديد من الماركسيين - قد وضعت الشعب في القفص ، وطردته من الحلبة ، وحكمت بالأجهزة الإدارية والبوليسية ، وبرغم أن بعض إنجازاتها كانت لمصلحة الشعب في المدى المباشر والتاريخي ، فإن الناقدين يرون أن الخسارة بوضع الشعب في القفص أكثر فداحة من المكاسب التي تحققت بالفعل ، فمن ناحية أدى هذا إلى العصف بهذه المكاسب عند أول منحنى ، ومن ناحية أخرى فإن الشعب المنظم هو وحده القادر على تحقيق مكاسب أفضل وحمايتها . فماذا تقول ؟ ! .

محمد عودة : أود أولاً ألا ننسى أن « عبد الناصر » كان بطلاً تاريخياً ، والأبطال التاريخيون لا يحاسبون بالحسابات العادية أو بالموازين الشائعة . أذكر أن إحدى الصحف الهندية نشرت مرة مقالاً عنوانه « نهرو .. هل هو ديكتاتور ؟ » وأخذت تتحدث عن ديكتاتورية « نهرو » وأنه يستطيع أن يفعل ما

يشاء . ثم تساءل الكاتب : هل هذا في صالح الهند أم ضدها ؟ . وقال في النهاية إنه لصالحها . وقد إتضح فيما بعد أن صاحب هذه المقالة هو « نهرو » نفسه ! . ولا أظن أن أي مقاييس عادية تصلح لتقييم أدوار شخصيات مثل « نهرو » أو « غاندي » أو « عبد الناصر » أو « ستالين » أو « لينين » أو « ماوتسي تونج » . فعند النظر إلى هذه الشخصيات سنواجه على الفور بأن لهم سطوة شخصية وتأثير فردي على الظواهر السياسية في بلادهم ومنظقتهم وعالمهم . وهذه ظواهر لا يفسرها المنطق العادي .

لقد كان عبد الناصر استمراراً لـ « محمد علي » و « إبراهيم » و « عرابي » وسعد زغلول « ومصطفى النحاس » ، والملاحظة العامة أن من يقود مصر لا بد أن يكون دائماً عملاقاً ذلك أن موقع مصر الإستراتيجي يجعلها دائماً في مركز من يلعب دوراً قيادياً في منطقة حساسة في العالم ، وهي بذلك تواجه تحديات لا حد لها ، ومن هنا كانت دائماً عَمَلَقَة من يقودها . ومن الملاحظ أن كل القيادات التاريخية المصرية قد إتهمت بنفس التهمة : الديكتاتورية والجبروت الغاشم . وجهت هذه التهمة إلى « عرابي » ، وأن تعلم من الذين إتهموه بهذا ، أنهم أنفسهم الذين اتهموا بها « سعد زغلول » فوصفهم بأنهم برداع - أو مطايا - الإنجليز ، واتهم « مصطفى النحاس » بأنه ديكتاتور ، بينما كتب صحفي مشهور يرد ، فقال إنه حاكم ضعيف لأنه يترك أعداء الشعب وأعداء الديمقراطية يتآمرون به لأنه ديمقراطي .

إن من يقود مصر لا بد أن يكون في حجم التحديات التي تواجه مصر . ولقد كان « عبد الناصر » في إطار الزعامة التاريخية لمصر تحدياً لكل النظام الإستعماري الإستغلالي ، كان الآخرون يتحدثون هذا النظام نسبياً ، أما هو فقد تناقض معه تناقضاً عدائياً وتحداً كاملاً ، من هنا كان حجم زعامته ، ومن هنا كان محتاجاً إلى قوة مركزية كبيرة ، تمكنه من الصدام مع النظام الإمبريالي والإستغلال الطبقي ، وكانت هذه القوة هي مصدر إتهامه بالديكتاتورية بأقصى وأشرس ما اتهم به الآخرون . وليس صحيحاً أنه قهر الجماهير المصرية أو نفاها أو أبعداها ، وقد كان طول حياته في صفها وكانت في

صفه ، وأذكرك بأفواج الجماهير التي خرجت في عامي ٥٢ و ١٩٥٣ بعد الثورة ، وفي ١٩٥٦ أيام تأميم القنال ، ويوم خطبة الأزهر أثناء العدوان الأول في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وجماهير يوم الانفصال في سوريا ، وجماهير ٩ و ١٠ يونيو والذين ودعوه يوم وفاته عام ١٩٧٠ ، ولا أظن أن جماهيرنا المصرية التي عركتها السياسة منذ حملة نابليون ، وأنت من المهتمين بدراسة التاريخ وتعرف هذا ، فهل تظن أن جماهيرنا مسحوقة بهذه الدرجة . لقد وزع « عبد الناصر » الأرض وبنى الجيش والمصانع وأدخل أبناء الفلاحين الكليات العسكرية ، ومعنى هذا أنه أدخل الجماهير إلى حلبة التقسيم وإلى نسيج قيادة النظام الاجتماعي ، وأطلقت حريتها الحقيقية . في بلاد العالم الثالث فإن الحرية الحقيقية للجماهير تبدأ بتحريرها من الاستعباد والاستغلال . . من الجوع والجهل . وهذه حرية « عبد الناصر » ، وتلك هي ديمقراطيته .

صلاح عيسى : نحن نتحدث فيما أظن عن الجماهير باعتبارها « ذوات سياسية » أنا لا أشك في أن عبد الناصر قد حاز حب أقسام عريضة من الشعوب العربية ، لكن الجماهير تكون في الأوضاع الثورية حيث هي واعية ومنظمة ، أما المواقب فإن عوامل عديدة قد تتدخل فيها ، ولعلك تذكر أن حفل زفاف « الملك فاروق » و « الملكة ناريمان » في عام ١٩٥٠ قد شهد زحاماً لا مثيل له . وما أود أن أسألك عنه : هل تظن أن العلاقة بين « عبد الناصر » والجماهير كانت سليمة تماماً وكما ينبغي أن تكون ؟ .

محمد عوبة : أظن أن خطأ « عبد الناصر » الرئيسي والكبير أنه كان الوحيد القادر على تعبئة وتنظيم هذه الجماهير في تنظيم سياسي يعبر عنها ، ويمجد أفضل عناصر الشعب المصري ، ولكنه اعتمد على العلاقة المباشرة بينه وبين الجماهير ، وصحيح أنه لم يتنبه لهذا الخطأ مبكراً ، لكنه على أي الأحوال ظل يبحث ويعاني للوصول إلى هذا التنظيم . وتطور من « هيئة التحرير » الخاوية والفايدة لأي محتوى إلى « الاتحاد القومي » الزاخر بالتناقضات ، وانتهى إلى « الاتحاد الاشتراكي » الذي كان في سنواته الأخيرة وعقب برنامج مارس ١٩٦٨ قد وضع قدمه إلى بداية الطريق الصحيح . وربما كان « عبد الناصر »

ينوي أن يواصل البحث للوصول ، ولكنه مع هذا مسؤول عن أنه لم يترك لنا تنظيمًا شعبيًا وترك هذ الثفرة الكبيرة .

وهناك نقطة أخرى ، كان « عبد الناصر » يحكم وسط تناقضات ضارية داخلية وخارجية لقد كانت مصر محاطة بالتهديدات التي شنتها المخابرات الإسرائيلية والألمانية الغربية والأمريكية ، ووسط هذه التهديدات الأخطبوطية الدولية كان لا بد أن يبنى أجهزة أمن قوية . ولكن ربما كانت غلطة « عبد الناصر » الكبيرة أنه لم يضع لهذه الأجهزة الحدود التي كان يجب ألا تتجاوزها ، الأمر الذي أدى إلى تجاوز هذه الأجهزة لحدودها في حالات . ولكن عند المقارنة بالثورات الأخرى فإن إنتهاك الشرعية في مصر كان في أضيق الحدود ، وكان نسبياً ، ومهما كانت الحالات إلا أنها كانت حالات ، وهذا ليس تبريراً ولكنه رد على من يريدون تصوير « عبد الناصر » كما لو كان سجاناً كل مهمته إيداع الأبرياء في المعتقلات والسجون .

صلاح عيسى : المشكلة لم تكن في الخطأ في أيداع أفراد في المعتقلات فقط ، ولكن أساساً في تحطيم الكيانات الحزبية الثورية التي كانت قائمة وقت الثورة ، والتي لم يكن ثمة تناقض رئيسي بينها وبين النظام الجديد ، وبعضها كان ينتمي لجماهير هذه الثورة ! .

محمد عودة : لقد واجه « عبد الناصر » مؤسسات سياسية قوية : الوفد . الإخوان المسلمون . الشيوعيون . الحزب الاشتراكي . . . الخ . لقد رفض الوفد التعاون معه بسبب الإصلاح الزراعي . والإخوان رفضوا التعاون معه إلا إذا حول مصر إلى دولة ثيوقراطية . وانقسم الشيوعيون إلى قسمين أحدهما كان راغباً في التعاون معه بشرط والثاني رفضه تماماً وأعلن أنه عميل للمخابرات الأمريكية . ثم لجأ « الإخوان » إلى الإرهاب الدموي وهو طريقهم التقليدي ، فكانوا أول من أطلق الرصاص . وحينها تطلق الرصاص ضد ثورة ، فإن الإرهاب حلقة مفرغة ، فالإرهاب الثوري لا بد وأن يواجه الإرهاب الرجعي . بالنسبة للشيوعيين فلم يكن لديهم تشخيص حقيقي للثورة أو ميزان دقيق لقوتهم ، ومن هنا تعقدت الخريطة أمامه . وإذا كانت معظم هذه القوى لم

تستطع أن تحدد موقفاً صحيحاً فلماذا نتصور أن « عبد الناصر » ، - وكان في هذا الوقت مجرد ضابط وطني معادي للإستعمار - كان مفروضاً أن يعي بالضرورة وأن يتصرف على أساسها .

صلاح عيسى : ألا تعتقد أنه كان الأوفق وقتها أن تجمع ثورة يوليو ١٩٥٢ الأحزاب الوطنية المعادية للإستعمار والأحزاب التقدمية واليسارية في جبهة وطنية كانت قادرة على التفاعل والتأثير المشترك .

محمد عودة : لا شك أن هذا كان التصرف السليم ، ولو حدث لما حدثت مشاكل كثيرة . . على الأقل لما حدثت نكسة ١٩٦٧ .

صلاح عيسى : يعتقد كثيرون من الماركسيين ، أن العلاقة بين « عبد الناصر » وبين المعسكر الإشتراكي لم تكن علاقة مبدئية ، وأنه كان يبني سياسته على أساس الأخذ من أحد المعسكرين لمساومة المعسكر الآخر .

محمد عودة : أذكر لك أنني كنت في موسكو ذات يوم وسألت متحدثاً رسمياً في وزارة الخارجية السوفيتية : لماذا تحتفون بعبد الناصر هذا الإحتفاء غير العادي وهو ليس متحمساً للشيوعية . فقال لي : نحن نحترم « عبد الناصر » لأن ما يقوله في موسكو هو نفس ما قد يقوله في واشنطن . وهذا هو الفرق بينه وبين كثيرين من زعماء العالم الثالث . كانت سياسة « عبد الناصر » الخارجية سياسة مبدئية . لقد كان على « عبد الناصر » في عام ١٩٥٤ أن يختار ويحدد مصير مصر في المعترك الدولي : هل ينضم لحلف الشرق الأوسط وتصبح مصر قاعدة أطلنطية كما فعلت تركيا أو إيران . أو أن يختار باندونج . وعبأت قوى الغرب نفسها واحتشدت كما لم يسبق لها أن فعلت لارهابه وترغيه ، فقد كانت تدرك أن مصر ما لم تصبح أطلنطية فإن الشرق الأوسط كله سيضيع من قبضة الأطلنطي . وكانت المعركة غير متكافئة ومع ذلك - وبرغم أنها كانت ، أولى معاركه الكبيرة - فقد خاضها « عبد الناصر » وقبل التحدي واختار باندونج . وباختياره لها نجحت باندونج . كان يمكن أن تقتصر فتصبح سياسة اسيوية فقط تنتهي عند حدود الهند ، لكن « عبد الناصر » نقل إليها الشرق الأوسط كله . وكانت سياسة باندونج مكسباً لحركة التحرر الوطني وللجبهة العالمية المعادية

للإستعمار وللإمبريالية . وكانت بداية سياسة عدم الإنحياز وهي تعني الحرية في تأييد المواقف الدولية حسب المواقع والمصالح لمجموعة باندونج .

صلاح عيسى : يذهب « مايلز كويلاند » العميل الشهير للمخابرات الأمريكية إلى القول بأن القروض التي أخذتها مصر من المعسكر الإشتراكي برغم التسهيلات الإئتمانية الكبيرة وضالة الفوائد ، تكاد توازي القروض التي حصلت عليها من الدول الغربية برغم أن قروض الدول الغربية كانت بفائدة مرتفعة جداً وبشروط في الإستثمار . وهو يقول من ناحية أخرى أن سياسة باندونج كانت مكسباً في النهاية للولايات المتحدة الأمريكية لأنها عزلت عن الشيوعية دولاً آسيوية كانت بها حركات ثورية قوية . فماذا نقول ؟ .

محمد عودة : إنني أعترض أولاً على الإستشهاد بكويلاند ، فنحن لا ننتظر من عميل للمخابرات الأمريكية إلا إثارة الشك في الزعماء الوطنيين المعادين للإمبريالية الأمريكية ، ولعلنا نذكر « لعبة الأمم » و « الطائرات تنحطم في الفجر » ، و « خروشوف يتذكر » و « مذكرات باتوكوفسكي » . الخ . وبالنسبة لمسألة باندونج ، فليس صحيحاً أن الأمريكيين قد رجعوا بها ، فقد هاجمها « دالاس » هجوماً عنيفاً ، وقد أدت سياسة باندونج إلى فشل السياسة الأطلنطية لأنه لا معنى للأطلنطي دون الشرق الأوسط ، ومنذ الخمسينات والسياسة الأمريكية في العالم كله تبنى على أساس السيطرة والتحكم في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، ولم تكن معركة ١٩٥٦ سوى هجوم أمريكي غربي بدأت خطوطه الأولى من الإنزعاج الأمريكي من باندونج . وقد تشكك الإتحاد السوفيتي في البداية بباندونج ، ولكنه أدرك بعد ذلك أهمية هذه السياسة ودورها الفعال في مقاومة الإمبريالية ، وفي دعم التحالف بين حركات التحرير الوطني والعالم الإشتراكي . وفي دعم هذا التحالف كان عبد الناصر من أكثر زعماء العالم الثالث صلة وإرتباطاً وصدافة بالمجموعة الإشتراكية .

صلاح عيسى : وماذا عن القروض ؟ ! .

محمد عودة : نحن نتعامل مع عالم معقد ، وفي التعامل معه لا يمكن أن ننزل أو أن نتجاهل حقيقة وجود الكتلة الغربية ، إن العالم العربي - ومصر في

قلبه - لا يمكن إلا أن تكون له سياسة تجاه الغرب ، سياسة تقوم على التعامل معه وحماية أنفسنا منه ، إما تجاهله والتصرف على أساس أنه غير موجود فهذه حماقة لا يتجمل إنسان أو سياسي مسؤوليتها . لقد خاض « عبد الناصر » حرب ١٩٥٦ ضد الغرب الأوروبي . وخاض حرب ١٩٦٧ ضد الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقد كان مطالباً بأن تكون له سياسة عملية تجاه هذا الغرب . والمعسكر الإشتراكي نفسه له سياسة عملية تجاه المعسكر الغربي ، وهناك فرق بين التسليم للغرب وبين التعامل معه ، ومع ذلك فإن قروض المعسكر الإشتراكي - وعلى رأسه المعسكر السوفيتي - كانت هي القروض الفعالة ، إنها قروض التسليح والتصنيع الثقيل والسد العالي ، أما قروض الغرب فكانت تكميلية وفي أنشطة فرعية . وأيضاً فإن الإرتباط الدولي الوثيق كان مع المعسكر الإشتراكي . ولكن هذا شيء والإنضمام إليه ككتلة دولية شيء آخر .

صلاح عيسى : لكن هذه العلاقات المالية مع دول الغرب كانت تؤثر بالفعل في السياسة المصرية ، والمثل على ذلك هو العلاقة مع ألمانيا الغربية .

محمد عودة : لا أظن أن المسألة كانت بهذه الدرجة ، فقد كانت مصر طليعة الحملة العربية على ألمانيا الغربية برغم القروض والبعثات ، وكانت مصر على علاقة ودية بألمانيا الديمقراطية لدرجة أن « أوليسرخت » زار مصر ضيفاً على « عبد الناصر » في أوج العلاقة مع ألمانيا الغربية . وهناك تعبير مشهور لنهر و يقول فيه أن هناك انتهازية مشروعة وأخرى ساقطة . وطالما أن « عبد الناصر » كان يحاول الإستفادة من التناقضات الدولية لصالح وطني فما كان يفعله ليس خطيئة . وفكرة « عبد الناصر » الأساسية كانت تنطلق من الإيمان بقاعدة الدفاع من الداخل والإعتماد على الذات ، وكان ذلك العامل الحاسم في فكره وهو في السياسة الدولية قد أخذ شكل عدم الإنحياز .

صلاح عيسى : فيما يتعلق بالسياسة العربية . فإن ممارسات عبد الناصر في السياسة العربية تنهم عادة بأنها قامت على قاعدة الإعتماد على الأجراء وليس الشركاء ، وأن المجهود الأساسي لأجهزة النظام المصري قد وجه لتحطيم القوى

الثورية ذات الكيانات الحزبية ، وأن هذه الأجهزة قد أفسدت ودمرت القوى
الثورية العربية بظن أنها تستطيع أن تقيم إنقلابات عسكرية فيها تكون بديلة
عن هذه الأحزاب الجماهيرية . فما رأيك في هذا الإتهام ؟ !

محمد عودة : الواقع أن تجربة الوحدة المصرية السورية ، أول وآخر
تجارب الوحدة العربية في عصرنا ، تكشف عن خطأ كل الأطراف التي شاركت
فيها وأخطاء منطلقاتها ، فلماذا تحمل الناصرية وحدها العبء ؟ . لقد ابتسرت
الوحدة وجرت بسرعة لاهثة ، ولأسباب عارضة ، فقد كان الخوف من الشيوعية
هو الذي حرك الأطراف السورية التي جاءت تطلبها ، وفي فترة الوحدة الأولى لم
يكن ثمة خوف من شيء وظهرت الوحدة باعتبارها حلاً لمشاكل سوريا كلها .
وأذكر أنني سألت « أكرم الحوراني » عما إذا كان هناك خوف على الديمقراطية في
سوريا من وحدتها مع مصر ، فكان رده : أن نصف أعضاء البرلمان السوري
- وقتها - يقبضون من السعودية . وكان الشيوعيون السوريون من أشد
المتحمسين لعبد الناصر . وقد قال لي « خالد بكداش » أيامها وكنت أقرآن بين
« عبد الناصر » و « سوكارنو » أن المقارنة بينهما ظلم فادح لعبد الناصر ، وأن
« عبد الناصر » لا يقارن إلا بمأوتسي تونخ . ومؤتمر « الحزب الشيوعي
العراقي » عام ١٩٥٦ - ووثائقه موجودة - يعبر عن رأي متحمس في قيادة « عبد
الناصر » . فما الذي حدث ؟ لماذا أصبحت قضية الحزبية هي القضية الأولى
بعد الوحدة ، ولماذا انتشر القول بديكتاتورية « عبد الناصر » . ولماذا غضب
« الحوراني » لمجلس النواب الذي كان نصف أعضائه يقبضون من السعودية .
وكيف تصرف « بكداش » كما تصرف ؟ ولماذا أخطأ الشيوعيون العراقيون
فقالوا : « إن رواتري - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية - قد وجد له في مصر
عملاء جدد » في حين أن مصر كانت طوال حكم نوري السعيد هي ملاذ
الشيوعيين وملجأهم .

صلاح عيسى : أتمنى أنه لم تكن هناك أخطاء ؟ .

محمد عودة : لا أريد أن أبتر الموضوع ، ولا أن أحوله إلى كشف حساب
بارد ، ولكن تعال نتناقش لنعرف بالتحديد ماذا فعل « عبد الناصر » في الساحة

العربية . . إذا حللنا دوره فسنصل إلى الخطأ الذي أنت شغوف بالبحث عنه ، ولكن في إطار ظروفه ، أنا مثلك شغوف بالبحث عن هذا الخطأ لا للتشفي في الأموات ، كما يفعل اليمين العميل المتدني أخلاقيا والخائن سياسيا ، ولكن لأنني أثق أنك تريد أن نصل إلى مستقبل أفضل من ماضينا ، وهذا ما أريده أيضا . .

صلاح عيسى : أوافقك على هذا التشخيص لهدف الحوار ، وفي رأيي أن عبد الناصر كان خطوة على الطريق ، وربما نحن نتحاور للبحث عن مزيد من الخطوات . . فكيف ترى الموقف الناصري على الساحة العربية من هذا المنطلق ؟ .

محمد عودة : لا يستطيع أحد أن ينكر أن « عبد الناصر » حدد الاختيار العربي والثوري لمصر . وأنت تعلم أن إستراتيجية الإستعمار الغربي منذ أيام محمد علي كانت إبقاء مصر مصرية داخل حدودها . وكانت أول تجربة في إقامة دولة عربية هي التي بدأها « محمد علي » « وإبراهيم » ثم ضربتها أوروبا كلها مجتمعة . ووضع بالمرستون القاعدة التي قالت أن مصر كأساس لقوة عربية هي أكبر خطر يهدد المصالح الأوروبية ، وليس فقط المصالح البريطانية ، ولهذا اجتمعت أوروبا كلها لأول مرة وآخر مرة بما فيها فرنسا صديقه « محمد علي » وضربت التجربة ، وأصبحت القاعدة أن إمبراطورية الرجل المريض في تركيا ، أكثر مناسبة لأوروبا من دولة عربية فتية . وظلت مصر مصرية حتى قيام الجامعة العربية التي قامت بوحى من « أنتوني إيدن » بهدف إنشاء قوة عربية تحت الوصاية البريطانية لمواجهة الخطر الأمريكي وما سمي بالخطر السوفيتي . ويرغم ذلك ظل الصراع الفكري والسياسي قائما في مصر يتساءل عن موقفها : هل هي عربية ؟ هل هي إفريقية ، أم أوروبية بحر متوسطة ، أم هي شيء فريد في ذاته ؟ . وجاء « عبد الناصر » وحطم كل الأطواق الإيديولوجية والإستراتيجية التي كانت تحيط بمصر وحدد الاختيار العربي الثوري والتزم به طوال حياته ، واختار شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة كأهداف لهذا الاختيار .

وعندما حل « عبد الناصر » أولى مشاكله العربية ، وهي مشكلة السودان حلاً يقوم على الفهم الديمقراطي لقضية الوحدة ، وجد أمامه المشكلة الثانية

وهي المشكلة السورية . . ومنذ الحرب العالمية الثانية وسوريا ميدان لصراع عنيف وجاد بين بريطانيا وأمريكا اللتھ أرادت الحلول عل فرنسا المطرودة . كانت الولايات المتحدة تريد سوريا قاعدة لحماية خطوط البترول وخط دفاع ثان عن إسرائيل ثم قاعدة لحلف الشرق الأوسط ، وكانت بريطانيا تريدھا ضرورة إستراتيجية لتحقيق الملال الحصيب وموازنة النفوذ الأمريكي . وهكذا أصبحت سوريا ميداناً لأول تجربة للإمبريالية الأمريكية لنقل أسلوبها الإستعماري وهو حكم الكولونيات المأجورين الذي طبقته واعتمدت عليه في إمبراطوريتها في أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وذلك بانقلاب « حسي الزعيم » الذي دبر ونفذ من الألف للياء عن طريق السفارة الأمريكية في دمشق ، ثم أصبحت سوريا حقل تجارب للإنقلابات كما هو معروف ، حتى جاء الإنقلاب الوطني الذي لم يكد ينجح حتى تهدھا حلف بغداد وبدأ الضغط لإرغامھا على دخول حلف بغداد ، وفي تلك المرحلة الدقيقة تطلعت القوى الوطنية والتقدمية في سوريا إلى مصر ، ومدت الثورة المصرية التي كانت في عمرھا الأول يدها إلى سوريا ، وبهذا فقط أمكن حماية المسيرة التقدمية لدمشق . . وجاءت معركة حلف بغداد وكانت فاصلة . . . حددت مصير الشرق الأوسط ولعبت دوراً أساسياً في تاريخ هذا العصر كله ، وكان إفشال حلف بغداد ضربة قاصمة للسياسة الغربية التي أرادت تكملة حلف الأطنطبي ومحاصرة الإتحاد السوفيتي بأحزمة متصلة ومتراصة من الأحلاف والقواعد ، وتكملة لهذا الجهد كانت سياسة باندونج بديلة لسياسة الحزام المحاصر للثورة الإشتراكية الأولى ، وما سبقھا وتلاھا من ممارسات « عبد الناصر » كشراء السلاح من المعسكر الإشتراكي ، كل هذا أبقى السياسة الأطنطبية محاصرة في أوروبا وهزيمة في جنوب شرق آسيا ، وهكذا فشلت سياسة الغرب تحت الزعامة الأمريكية في حصار الإتحاد السوفيتي ثم « تحريره » كخطوة تالية كما كان يقال أيامھا . ومن المؤسف - وهذا مجرد استطراد - أن المعسكر الإشتراكي وعلى رأسه أصدقائنا السوفيت لا ينسون أبداً دور « عبد الناصر » في إفشال السياسة الأمريكية ضد الثورة العالمية ، ويعتبرونها إنجازاً هاماً في حماية حركة التحرر الوطني والتقدم الإجتماعي في العالم كله . في حين هذا هو ما ينساه بعض العرب ! .

المهمة التالية التي قام بها « عبد الناصر » هي تحطيم حائط العزلة بين الشرق والمغرب العربيين وبذلك أفضل أيضاً السياسة الإمبريالية لتقسيم الوطن العربي إلى مغرب من نصيب فرنسا ، وشرق من نصيب بريطانيا ، ثم الانتقال بليبيا من إيالة إيطالية إلى منطقة حرام تعزل الأنصبة . وعندما دخلت أمريكا بعد الحرب لتحل محل الجميع فوجئت بعبد الناصر في الساحة ، يؤيد ويدعم إنتفاضات تونس والمغرب وإستقلال ليبيا في مواجهة كل المؤامرات الدولية لتقسيمها بين مناطق النفوذ . ولا جدال في أن وقوف « عبد الناصر » مع ثورة الجزائر كان موقف المشارك فيها وليس المتفرج أو المؤيد بالكلمات .

وكانت الإمبريالية الأمريكية قد أرادت أن تجعل من شبه جزيرة العرب إمبراطورية للبترول وقديماً للأقداس وأن تكون القوة السائدة فيها هي السعودية ، بحيث تدور كل دول وإمارات البترول في فلكها . كانت إمبراطورية البترول هي القضية التي تضع الولايات المتحدة كل مواردها وخبراتها في حمايتها وضمائها . ثم وقعت ثورة اليمن في البلد الذي لم يكن يخطر ببال أحد أنها ستقع فيه وأدرك « عبد الناصر » برؤيته التاريخية مغزى هذه الثورة وماذا تعتمد في المنظور المستقبلي ولهذا أرسل الجيش المصري إلى هناك في عمل من أعظم الأعمال الثورية في تاريخ الأمة العربية وزعزع الجيش المصري كل مشاريع إمبراطورية البترول الآمنة وقلب موازين القوى وولدت جمهورية عربية مبنية ساعدت في ولادة جمهورية مبنية ديمقراطية شعبية ، لا شك أن قيامها قد تم بمساندة مصر معها حاول كثيرون إنكار هذا .

صلاح عيسى : أود أن نقف بصورة أكثر تركيزاً وتفصيلاً عند تجربة الوحدة المصرية السورية لنحللها من المنظور الناصري .

محمد عودة : عندما بدا واضحاً أن سوريا مهتدة من كل جانب ، تركيا والعراق وإسرائيل ولبنان والسعودية والأسطول السادس في البحر المتوسط ؟ تأكد أنها الهدف الإستراتيجي للإمبريالية الأمريكية . وأصبح سندها العربي هو مصر ، وسندها الدولي هو الإتحاد السوفيتي ، وكان تطلعها للوحدة مع مصر تطلع طبيعي ومشروع ، بل ضرورة وجود ، ولكن شكل الوحدة

وطريقة تحقيقها وتوقيها كان هو المشكلة، كان « عبد الناصر » يريد أن تتم ناضجة وفي اللحظة الملائمة تماماً أما الأطراف السورية فكانت متعجلة بالنسبة للخطر، وكما قلنا خوفاً من الحزب الشيوعي السوري الذي كان قوته تتزايد . وبعد فشل عدوان ١٩٥٦ قررت أمريكا إسقاط الحكم الوطني في الأردن فأسقطته، وقررت إسقاط الحكم الوطني في سوريا وأعدت بالفعل خطة مفصلة بإشراف رجل الانقلابات « لوي هتروسون » لتنفيذها بمساعدة تركيا والعراق، وكان إرسال الجيش المصري إلى سوريا عام ١٩٥٧ أول خطوة لإفشال هذا المخطط .

وإذن فإن الأطراف السورية قد تعجلت الوحدة، لأسباب موضوعية وذاتية أو حزبية . والبناء الفوقي في سوريا - أي الأحزاب والتنظيمات السورية على اختلاف اتجاهاتها - يتميز بأنه دون مستوى القاعدة السورية الشعبية، ولهذا لم يستطع أي حزب منها أن يستقطب الأغلبية العظمى من الشعب السوري، وبعد الوحدة ربما كانت أنسب فرصة لحل الأحزاب السورية كلها وإعادة جبهة القوى الوطنية والتقدمية والثورية التي كانت متكاملة في التجمع الوطني وإقامة تنظيم سياسي سوري حقيقي في مستوى الجماهير السورية التي كانت أغلبها بعيدة عن الأحزاب والتي وجدت في الوحدة وفي قيادة عبد الناصر خلاصها .

وكان التطور السليم أن يندمج حزب البعث في القوى التقدمية الأخرى وتندمج فيه وأن يلتصق بالقيادة الثورية لعبد الناصر وبذلك تتكامل مقومات قيادة وإيديولوجية وتنظيم سياسي شعبي عريض ويستقطب الجمهورية كلها . ولكن حزب البعث السوري الذي قام يملأ الفراغ بين تجاهل الأحزاب البرجوازية للقضية الاجتماعية وتجاهل الحركة الشيوعية العربية للقضية الوجودية، كان مفروضاً أن يجمع مزايا الأحزاب البرجوازية والشيوعية ويضيف إليها ويعتمد توسيع قاعدته الجماهيرية وعلى تعميق فكره وعلى إجتذاب أوسع قطاعات ممكنة من الوطنيين والإشتراكيين . ولكن ما حدث هو العكس تماماً . كانت قوة حزب البعث في إعتماذه على الجيش والضباط الإنقلابيين وأهمل جماهيره، ولم يلعب الدور الذي كان مؤهلاً له، ثم أنه تعامل مع عبد الناصر على أساس أن يكون عبد الناصر وسيلته في النفاذ إلى مصر وإلى العالم

العربي لتحقيق سياسات حزبية ضيقة الأفق .

وبالنسبة للعراق فإن « عبد الناصر » كان يدرك تماماً مغزى العراق بالنسبة للثورة العربية ، وقد قاد المعركة الفاصلة ضد « نوري السعيد » الذي كان رجل الغرب في المنطقة ، ووقفت مصر مع كل الأحرار والثوار العراقيين بلا تحيز قبل الثورة العراقية ، واثّر قيامها وإذن فإن القوى الثورية العراقية قد أخطأت لا شك وأساءت لعبد الناصر وجرحته عبد الناصر ، وخاصة عندما اتهمه الشيوعيون بالعمالة لروان تري .

صلاح عيسى : ماذا كان الحل الأمثل في نظرك وقتها ؟ .

محمد عودة : الحوار . . كان الحوار بين القوى الثورية ، الناصريين والبعثيين والشيوعيين وكل العناصر القومية الأخرى ، كان المطلوب ، حوار مهماً كان حاداً فلا شك أنه كان سيكون إيجابياً ورفاقياً ، ولو حدث هذا الحوار الرفاعي الإيجابي لخرجنا بمزيج من الناصرية والبعثية والماركسية ، كان يمكن أن تكون أساساً لإيديولوجية عربية ثورية أصيلة . ولا أشك في أن الصراع بين « عبد الناصر » والقوى الثورية في العراق كان بداية الانحسار الذي بلغ ذروته في عام ١٩٦٧ ، ولو كانت الوحدة بين مصر وسوريا والعراق قد تمت عام ١٩٦٣ لقامت دولة عظمى كانت تستطيع تحرير العالم العربي كله وتغييره ، وكنا وفرنا ١٦ سنة من سنة ١٩٥٨ إلى الآن . . هي سنوات الانحسار الثوري العربي .

صلاح عيسى : لكننا لم نحدد بعد مسؤولية « عبد الناصر » في هذا الانحسار . . أعني أن الآخرين أخطأوا ولكنه لم يخطئ ؟ ! .

محمد عودة : طبعاً كانت هناك أخطاء . فلو فرضنا أن ممارسات هذه الأحزاب كلها خاطئة من منطلق أن تناقض « عبد الناصر » معها لم يكن تناقضاً إيديولوجياً أو طبقياً ، ولكن كان تناقضاً سياسياً ، فقد كان على « عبد الناصر » أن يبني الحزب الثوري العربي في سوريا وفي مصر ، ولكن الاتجاه القومي الذي كان ميئاً في مصر كان معادياً في سوريا ، وهذا قاد الانفصال . وبالطبع فإن الحملة الدعائية التي نشبت في أعوام ٥٩ - ١٩٦٥ بين القوى الثورية العربية

كانت خطأ بالتأ من كل الأطراف التي اشتركت فيها . ولقد وددت لو كان « عبد الناصر » أرحب صدرأ في تعامله دعائياً مع البعثيين والشيوعيين ولكن فعله كان رد فعل ، وفي كل الأحوال فينبغي ألا نسمح بتكرار هذه الأخطاء ! .

صلاح عيسى : ما هو في رأيك الخطأ الرئيسي في النظام الناصري الذي ولد أخطاءه الأخرى وخاصة في السياسة العربية ؟ .

محمد عودة : تبدأ سلبيات عبد الناصر وتنتهي في العالم العربي بأنه لم يكن يعتمد على تنظيم سياسي ثوري عربي ، يتعامل تعاملأ سياسياً وثورياً مع كل التنظيمات والقوى ، ولهذا اعتمد على الأجهزة الإدارية . ولا نريد أن نغمر حق كثيرين في الأجهزة المصرية لعبوا أدوارأ بطولية ولكن الإعتماد على أجهزة بوليسية وبيروقراطية مهما كانت وطنية رجالها ، يتضمن منزلقات خطيرة وعلى الأقل فإن هذ الأجهزة كانت أبعد ما تكون عن فهم إيديولوجية العصر وحركة الجماهير .

ومن ناحية أخرى فإن « عبد الناصر » كان محاطأ بعبادة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، وقد خلق لديه هذا إحساسأ متزايدأ بالكرامة الشخصية والإعتزاز بثوريتة ، ومن هنا كان شديد الحساسية تجاه النقد والحوار الحاد وخصوصأ العلني منه ، ولكنه -رحمه الله- كان ينبغي أن يكون أرحب صدرأ ، وأن يلعب دور الأخ الأكبر والأقوى وأن يدرك كثيراً من الحساسيات العربية ، وخاصة لدى القوى الثورية .

صلاح عيسى : والآن . . أن عبد الناصر ليس في الساحة . . وحتى في حدود التصور الذي قدمته عن أهدافه فإن هذه الأهداف لم تستكمل ولم تتحقق كلها . . فكيف تتصور العلاقة بين القوى الثورية العربية والناصريون بالطبع فصيلة من فصائلها ؟ ما هي أوضاعها الراهنة وكيف تتجاوزها ؟ .

محمد عودة : مهما كانت مواقفنا من « عبد الناصر » فإنه كان نتاج جيله لو عصره ، ومهمتنا بعد ذهاب « عبد الناصر » أن نسيطر على عواطفنا وعقولنا وأن نستخلص بموضوعية كاملة كل دروس وعظمت المرحلة التي كادها : القوى

الثورية التي بدأت قواها في الصراع فيما بينها لا بد أن تبتدع صيغ وطرق عمل مشتركة جديدة ، إن المنطقة العربية في إخصاب وتفاعل وتوالد مستمر لا يستطيع أحد أن يتنبأ بما قد تتمخض عنه أن هناك ثورة في اليمن ، ودولة ديمقراطية شعبية فيها ، وهناك ماركسية في حضرموت ، وعبوراً في السويس ، والجزائر التي كانت مقاطعة فرنسية أصبحت دولة ثورية . إن كل ما تستطيعه القوى الثورية أن تواصل كهدف دفع الأمور في الاتجاه الثوري باستمرار . فالثورة العربية كالثورة الروسية والثورة الصينية والثورة الفيتنامية سوف تتمخض عن أشكال جديدة ، أن وضع القوى الثورية الآن به نقاط ضوء وظلال أيضاً . إن الخلافات بين جناحي حزب البعث الحاكمين في سوريا والعراق يجب أن تحل لا لمصلحة الحزب فقط ، ولكن لمصلحة الثورة العربية ككل . وصحيح أن كثيراً من العقد والتعصبات ضد الماركسية والشيوعية في العالم العربي قد ذابت ، كما انتهت إلى حد كبير المواجهة بين القومية العربية والشيوعية ، ولكن الشيوعيين إلى الآن لم يعربوا الماركسية بالدرجة المطلوبة ، ولم يلتصقوا بالواقع العربي ، ولم يصلوا إلى صيغة عمل حقيقية ، والتجربة الفريدة والممتازة التي تجري في اليمن الجنوبية يعيها بعض التزمت والتعالي الذي لا مبرر له ، والذي يعزل هذه التجربة الثورية الطيبة عن التأثير في عللها العربي . ومشكلة الناصرية هي أنه استقطبت أعمق وأعرض الجماهير وليس لها تنظيم حقيقي يعبر عنها ولا قيادة بحجم هذه الجماهير . إن الحوار مطلوب وملئ فكري للقوى الثورية العربية مطلب حيوي .

صلاح عيسى : وبالنسبة لأوضاع مصر ؟ .

محمد عودة : هناك مهمة طليعية على المثقفين المصريين الناصريين والتقدميين والماركسيين هي أن يقدموا نموذجاً لوحدة القوى الثورية العربية ، هي أن يعملوا لخلق الحزب الناصري . أن صيغة الاتحاد الاشتراكي ثبت فشلها ولا بد أن غمك الشجاعة للإعتراف بذلك . وأما أن نعلن الاتحاد الاشتراكي حزباً واحداً يضم القوى الوطنية والإشتراكية على أن يكون لها وجود ذاتي داخل الحزب كما هو الحال في حزب العمال البريطاني حيث يوجد اليمين واليسار

والوسط محدد المعالم . . وأما أن نطلق حرية حزبية وطنية يقوم فيها حزب
ناصرى جماهيري يكون حزب الأغلبية واستمراراً لأحزاب مصر الكبيرة
والتاريخية ويكون هناك حزب ماركسي لينيني يضم الكوادر المثقفة ، ويلعب دور
المعارضة اليسارية ، ثم حزب ديمقراطي برجوازي للبرجوازية الوطنية المعادية
للإستعمار يمثل المعارضة اليمينية الوطنية ، على أن يحدد الإطار والحوار والصراع
بين هذه الأحزاب في ميثاق جبهة وطنية^(١) هذه الصيغة لا بد أن تكون مصرية
صرفة تثبت نجاحها في مصر قبل أن نتطلع إلى العالم العربي وتكون نواة التنظيم
السياسي الأم الذي تلتف حوله التنظيمات العربية التقدمية .

(١) طرحت هذه الفكرة ، قبل التطورات التي انتهت بالإقرار بالتعددية الحزبية في مصر في عام ١٩٧٦ .

شياطين صاحب الفضيلة

١١

أؤكد لفضيلة الشيخ « أحمد حسن الباقوري » أننا لسنا شياطين خرساء ،
ولسنا شياطين متكلمين ، فليطمئن فضيلته أننا لم نسكت عن الحق ، ما صممتنا
عنه قبل اليوم وإلى يوم يسترد الله وديعته فينا ، حتى لو قطعت منا الألسنة ، أو
مزقت الأشلاء ، أو نفيت الرؤوس عن الأبدان .

ولفضيلته علينا حق الشكر ، فقد تذكر وحده دون كل المصريين
والعرب ، كاتبين وقارئين وأمين ، أن يوم الإثنين أول يوليو هو يوم عيد
الإستقلال الأمريكي فكتب على صفحات « الأخبار » يحيى هذه الذكرى ،
وصفى الشعب الأمريكي العظيم بها ، وينقل إلينا أقوالاً مجيدة حقاً قالها مناضلون
أمريكيون ما أنكر أحد فضلهم يوماً ، ولا جحد أحد - على مر التاريخ وتناقض
المواقف - ما قدموه للبشرية من جهد ، من ذا ينكر جيفرسون أو آدمز أو
فرانكلين أو واشنطن . أما وقد ناب فضيلته عن شعب جمهورية مصر العربية في
تقديم فروض التهنته وآيات التبريك ، فله منا شكر إذ سبق بالفضل ، ذلك أن
شعباً يجهد لتحرير نفسه كشعبنا العربي في مصر - وغيرها من أقطار العالم
العربي - من واجبه أن يتذكر دائماً كل دروس التاريخ الكبرى ، وأن يدرس كل
حركات التحرر الوطني المعادية للإستعمار وأن يذوب حباً وتقديراً لكل الذين

(٥) نشر هذا المقال في الجمهورية ، في ٤ يوليو ١٩٧٤ . . وهو يشير إلى واحدة من الإحياءات الأولى ، للنزول
الأمريكي باللغة الأزرية . . الذي مارسه تيار مسلمي البترودولار فيها بعد . .

حملوا السلاح لتحرير أوطانهم من الدخلاء ، ومن واجبه أيضاً أن يحقتر ويعادي كل الذين يحملون السلاح للإعتداء على أوطان الآخرين أياً كانوا ومهما كانوا . .

وقد اعتبر فضيلة الشيخ الباقوري أن السكوت عن قول كلمة حق للشعب الأمريكي في هذه المناسبة ، يجعل الساكنين في مكانة الشياطين الخرس ، وعندنا أننا سنكون شياطين حقاً إذ سكنا عن حق أوسع بكثير من ذلك الحق المحدود الذي يعتمله فضيلة الشيخ ، فمن الحق أن يتذكر فضيلته وأن يذكر شعبنا بأعجد البشرية ، فيوم إعلان الإستقلال الأمريكي يوم عظيم كعظمة يوم تحطيم إلياسيل ، وعظمة يوم سقوط القيصرية الروسية ، نبيل ورائع كيوم إنبهار سور الصين تحت ضغوط الفلاحين العراة المشوقين للعدل والحرية والخبز ، كيوم أطلقت فتحة أول رصاصة ، كيوم إنطلقت أولى شرارات الثورات في فيتنام ولاوس وكامبوديا والجزائر وبغداد وطرابلس ودمشق . . كيوم حاصرت الدبابات قصر عابدين وطردت الملك الذي كنت تعاديه يا فضيلة الشيخ ! .

لكن ذلك الحق الذي سكنا عنه فكنا شياطين خرساً ، يتضمن عند شيخنا الباقوري قوله أن الولايات المتحدة الأمريكية « دولة عظيمة في نشأتها لأنها قامت على أيدي رجال أحرار ، كما أنها عظيمة في حاضرها لأنها ساعية لإقرار سلام العدل أو عدل السلام ، وإذا كان المستقبل وثيق الصلة بالحاضر والماضي ، فإن أغلب الظن أن هذه الدولة العظيمة موطن آمال الذين يؤثرون الحرية على العبودية والعدالة على الطغيان والأخوة الإنسانية التي أثرها الله لعباده على ما لا إختيار لهم فيه من التعالي بالأجناس والعروق » .

أما وقد قال فضيلته ذلك فليأذن أن نقول : ذلك حقك يا سيدنا . . ولكنه ليس حق الرسول الكريم الذي قصد إليه عندما قال أن الساكت عن الحق شيطان أخرس ! .

وما أنظن يا شيخنا أن تعسفك هذا في تناول التاريخ الأمريكي واعتباره كله دفعة واحدة شياً جيداً ، يحلق في أمريكا نفسها ، فهم يتقدمون تاريخهم بقسوة ويعرضون علينا أفلاماً تدين كثيراً من فصوله ، بل إن فضيلتك تكتب

أحياناً عن تاريخ أمتنا العربية والإسلامية ، في عصور الخلفاء الراشدين ومن تلاهم فترى فيه عيوباً وتنفذ منه مثالب ، فكان كيف التاريخ الأمريكي كله ويثلاً إستثناء مجيداً في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل - وما يحلم غيب الله إلا الله - وهلا تريد لنا أن نساي بين عهود جيفرسون وأدمز وواشنطن ولنكولن ، وبين عهود روزفلت وترومان وإيزنهاور وكينيدي وجونسون ونيسكون ؟ . ذلك لا يقوله تاريخ ، وليس من الحق الذي عناه الرسول الكريم - وقد علمتنا - أن نساي بين عهود كان الأمريكيون فيها يقاتلون من أجل حريتهم وبين عهود ساعدوا فيها - أو انتهكوا - حرية الشعوب الأخرى ، فهلا فرقت موازينك بين مجد لنكولن الشهيد دفاعاً عن حرية الإنسان وكرامته ، وبين مجد جونسون . مجد الفانتوم وأطنان الدولارات ، وأذا جاز أن يرى بن جوربون ووايزمان عظمة في ترومان ومجداً في جونسون ، فإن ذلك لا يجوز عندك يا مولانا .. ولا ينتظر منك ! .

فلماذا نكون شياطين لأننا تذكرنا ذلك في طاواعتنا قلوبنا أو أقلامنا أن نقول ما قلت ، والرسول العظيم - وقد تعلمنا منك - لم يكن يعني بالسكوت عن الحق .. السكوت عن مدح كل شيء في التاريخ الأمريكي .. فلماذا تلقي بنا فتاواك يا شيخنا وأماننا إلى النار دون موجب ؟ ! .

ولقد يكون من حق فضيلتك أن ترى في الولايات المتحدة موطن آمالك شخصياً ، أما وقد اعتبرتها موطن آمال الذين يؤثرون الحرية على العبودية والعدالة على الطغيان - ونحن منهم - فهلا سمحت أن نقول أنك تفرض علينا وعلى الشعب المصري - الذي كتبت نيابة عنه - كعبة أحلام وموطن آمال قد لا يكون رغباً فيها ، وما نظن أننا أخطأنا فهم ذلك الذي جاء في ورقة أكتوبر ، أو في خطب الرئيس السادات من أن تحرير الإرادة المصرية هو الهدف ، وليس من تحرير الإرادة أن يكون لمصر كعبة أحلام أو موطن آمال .

وهل تأذن لبعض مريدك يا شيخنا الجليل أن يتجاسروا فيسألونك : في أي بلاد العالم توجد تلك العبودية التي تفضل عليها حرية تراها في الولايات المتحدة فتعتمدها كعبة آمالك ؟ ! . وأين بالتحديد على الخريطة يوجد ذلك

الطغيان الذي تؤثر عليه عدالة واشنطن ؟ لعل ذلك لا يكون في بلاد يعطي فيها
من لديه فضل زاد لمن لا زاد له ، ويصبح الناس فيها شركاء في ثلاثة : النار
والكلأ والنار ولا يبيت إنسان فيها على الطوى فيخرج على الناس شاهراً سيفه .

وهل أجهدك البحث يا قطبنا الجليل في سيرة الرسول الكريم والخليفة
عمر والصحابي أبي ذر ، وعشرات غيرهم ممن دافعوا وانتصروا للمستضعفين في
الأرض من النساء والرجال والولدان فما وجدت بعد ذاك البحث ما يزودك بعدل
وحرية تنوق إليها . .

فلننت يا شيخنا - وليس كل الظن إثماً - أنك واجد في القرآن والسنة وما
تركه السلف الصالح من الأئمة عدلاً وحرية يفضلان عندك عدل واشنطن
وحريتها . . فهلا يدلك مثلي ، بضاعته من ذلك العلم جد متواضعة ، انها
لكبيرة ، أن يقولها مريد لشيخه ، فهلا غفرت لنا تطاولنا .

ولقد يكون من حقا أن تكون صديقاً للولايات المتحدة الأمريكية ،
ونظراؤك في ذلك حقهم أن يعبروا عن آرائهم ، وأنهم ليفعلون - ربما أكثر مما
يفعل أي أحد في هذا الوطن - لكن أمثالنا ممن يوصون بالخير ولا يفرطون
بالتفؤل ، يرون أن القضية تبلغ درجة بالغة من التعقيد ، مختلطة تفاصيلها ،
متشابكة خيوطها ، فلماذا هذا القفز على النتائج ، ولماذا تندفع يا صاحب
الفضل والفضيلة . . ومن يقفون حيث تقف - وأن أعوزهم فضلك وفضيلتك -
بهذا الفيض المتدفق من الحب غير الجذر للولايات المتحدة ، وإني لا أظن أن
حبك ليس حباً في معاوية ولكنه كراهة في عليّ ، فعلاً فكرت ونظراؤك أن
كراهة علي تدفعكم إلى تطرف يتككب السبيل ، فلم لا يكون حب مصر
والعروبة وفلسطين هو الأصل ، ولتترك كراهة علي دون أن نغيظه بحب
معاوية ، ذلك أن تطرفكم يحرم السياسة الرسمية من أوسع الفرص للتعامل مع
بحر السياسة الدولية المليء بالحيثان والأطماع . ونحن الآن في بداية الطريق ،
فلماذا تتطوعون بتقديم كل هذا ؟ أليس من الأفضل لكم أن تعتمدوا على الأقل
السياسة الرسمية المعلنة ، تلك التي لا تبرئ الولايات المتحدة مما ارتكبت في
حق شعبنا في مصر وسوريا والعراق واليمن وفلسطين من أخطاء فادحة ، بل

تعتبر أن هناك تغييراً في الموقف الأمريكي لم يصل إلى الإنحياز إلينا ، بل مجرد تفهم موقفنا فكيف يفوت على حصاصتك أن يكون ثمن مجرد تفهم موقفنا أن تصبح واشنطن موطن آمالنا . . إذ ما الذي يبقى لفضيلتك لكي تقوله عنها لو إنحازت إلينا . . إننا لم نسكت عن الحق يا شيخنا ، وإننا لنجهد لكي نعود أمريكا إلى عصر البراءة ، إلى زمن جيفرسون وفرنكلين ولنكولن ، إلى سنوات تحرير العبيد ووثيقة حقوق الإنسان . فهلا صليت لله معنا لكي يعود ذلك العصر فلا نسمع عن فيتنام ، أو إضطهاد الزوج وهلا جاهدت دفاعاً عن الإنسان ليتحرر حقاً ويمتلك مصيره ، إننا نجلك يا صاحب الفضيلة ونحترم جهداً قدمته لهذا الوطن حبا لله وفي الناس يوم قلت - قبل الثورة - كلمة حق في وجه إمام ظالم وفاجر . . ونحن نختلف معك حبا في الله وفي الناس ، ودفاعاً عن النفس أيضاً ، فقد أفتيت يا شيخنا بأننا شياطين خرس ، فهلا خففت عن بعض مرديك هذا الحكم القاسي ؟ ! .

بحيا الوفد...

ما نيفستو السماسرة والكومبرادور

« لا يهم ما إذا كانت مسرحية أم مهزلة ، لأنها ليست كذلك ، المهم أنها بشارة ملوك العهد الجديد » .

المسرحية إسمها : « بحيا الوفد »^(١) والمخرج والمؤلف والبطل هو الفيلسوف كلي الإحرام الأستاذ « فايز حلاوة » آخر صيحات الفكر المصري التعس الخبط ، الذي تتكون روافده الآن من مادحي الملوك ، والمتغزلين في الطواغيت ، والباكين على زمن الإستعمار السعيد ، ممن تلقوا « ثقافتهم » - مع الإعتذار الشديد للكلمة - من فئات الكلمات المتناثرة على موائد « كباريه بديعة مصابني » ومن أفواه جنود الحلفاء السكارى أثناء الحرب الكونية الثانية ، ومن التراث البديع والرائع الذي تركته لفلأحي مصر « زويه الكلويانيه » و « خضرة الضباطي » و « السلطانة زينة » وغيرهن من مشاهير العوالم والغوازي والراقصات وأصوات أحياء البغاء !!!

مشهد واحد من هذه المسرحية يلخص كل شيء :

عبد الودود : فلاح مصري تمس وفقير وجائع ، رفع رأسه إلى السماء ، بسط كفيه داعياً ومبتهلاً إلى الله ، وخلفه جوقة من أمثاله : فلاحين مصريين ، أكثر جوعاً منه وأبلغ فقراً ، حفاة وعراة وموجوعين وبُلْهاء وتغساء ، لعلها صلاة عيد الأضحى ، أو ليلة قدر يستجاب فيها للدعاء . لذلك يؤيد الفلاحين كل عبارة في الدعاء بكلمة : آمين . وأما نص الدعاء فهو شعار طبقة إجتماعية ، وفلسفة مرحلة ، « إيديولوجية عصر على وشك أن يبدأ ، يقول الدعاء :

(١) نشر هذا المقال في مجلة « الثقافة » البغدادية - عام ١٩٧٥ .

- اللهم ارحمنا يا أرحم الراحمين من الناس الفقيرين ، اللهم لا تجعلنا من أهل اليسار ، بل من أهل اليمين ، اللهم ارزقنا المال بالملايين ، واجعل لنا نصيباً من الدولار والاسترليني !

ومن المؤكد أن « عبد الودود » ليس مثلاً لفقراء الفلاحين أو بروليتاريا الريف ، هؤلاء الذين يصلون الله ، ويحلمون أن يأتي يوم قد تتحسن فيه الأحوال فيمتلكون مصيرهم حقاً ويقلقهم أن ترتفع إيجارات الأراضي الزراعية ، وأن تتضاعف الأسعار - كما قال تقرير رسمي - مرة كل سنة ، ويرتعبون من يوم يعود فيه المرابون اليونانيون والأرمن والسماصرة الإنجليز والفرنسيون - أو ورثة كل هؤلاء في عصرنا الراهن : الأمريكيون - فيصبح سعر الإنسان كالتراب ، ويتشر الفقر والجوع كما كان الحال أيام اسماعيل ، وتصبح مصر سوقاً للبغايا والقوادين ، وتنتهك أعراض الرجال وكرامات النساء وتنفك الأسرة ، ويفكرون وقتها في وأد بناتهم خشية العار والإملاق .

ولأن « عبد الودود » فلاح في مسرح « تحية كاريوكا » ، فإن مهمته أن يضحك هؤلاء الذين يسرون وقد علقوا لافتاتهم الكومبرادورية فوق ظهورهم ، لذلك يصلي ويصلون للدولار والاسترليني ، ويدعون الله أن يرحم العالم من الناس « الفقيرين » - أي الذين يجلبون الفقر - وهم في هذه المسرحية « السوفييت » الذين وصفهم « عبد الودود » - أكثر من عشر مرات - بأنهم « أولاد كلب وحيوانات » ، ولأن جمهور الصالة ليس من الفلاحين - بل ليس من المصريين أصلاً - فإن عاصفة من التصفيق تُدوي مؤيدة دعاء عبد الودود وسبابه البذيء ، عاصفة يطلقها تجار الشنطة ، والسماصرة والذين أثروا من مقاولات الحرب ، ومن يعدون أنفسهم بالريح الوفير عندما تصبح القاهرة هونج كونج أخرى ، والذين ينزّون شبقاً لأموال الإحتكارات الأمريكية ويريدون أن يبيعوا مصر - وكل أقطار الوطن العربي - لواشنطن بثلاثين قطعة من الفنت .

الأمعاء الغليظة لبرجوازية السبعينات

ولأن مصر - وطنها العربي - بلد العجائب ، فإن برجوازياتها - موديل الستينات والسبعينات - لا تطرح فكرها في نصوص محترمة إلا نادراً ، وما أقل

الوثائق الفكرية التي يستطيع من يقفون في القطب المناقض للبرجوازية طبقاً أن يجدوا فيها ما يستحق عناء التفكير أو المواجهة ، وربما كان شيئاً مضحكاً بالفعل أن تطرح البرجوازية المصرية - في عهود مختلفة - أفكارها وإيديولوجيتها في اسكتشات راقصة ، أو مسرحيات من نوع « يحيا الوفد » أو مقالات من تلك التي يكتبها « صالح بك جودت » و « مصطفى بك أمين » و « إبراهيم بك الورداني » ! .

تلك ظاهرة لا نستطيع أن نفهمها إلا بإدراك تلك الملاحظة التي تصدق على مراحل متعددة في حياة أقطار عربية أخرى ، كما تصدق على بلدان العالم الثالث ، فعندما تواجه طبقة مُهْجَنَة ، كَوْنَتْ فائضها من الزراعة أساساً ، ومُت على أجنحة المحاولة الإمبريالية لإستنزاف السوق ، وتبنت وهي تصحو قومياً شعارات ثيوقراطية ، وكرزت بمقولات فاشستية ، ووقعت في أواخر أيامها في أيدي العسكريتاريا ، فلا تتوقع أن تجد طبقة أصيلة في فنونها أو آدابها أو فكرها ، ويجوز لك عندئذ أن تعتمد « يحيا الوفد » باعتبارها مانيفستو العصر الجديد .

وأيضاً ، فأمام تلك المسرحية - كما هو الحال أمام ثقافة هذه الشرائح الكومبرادورية من البرجوازية - فليس هناك مبرر على الإطلاق للحديث عن الفن ، ولكن هناك داعياً للحديث عن ظاهرة « مسرح كاريوكا » نفسه ، هذه الظاهرة التي فهمت خطأ لدرجة دفعت فنانيين كبار للدفاع عنه ، ومنحه شهادات بأنه مسرح « النقد السياسي » أو « الضحك الهادف » ، هذا الإدعاء الذي بدأ « مسرح كاريوكا » به حياته ، فصدقه فنان كبير مثل « يوسف إدريس » وكتب مرة يقول عن مسرحية « البغل في الإبريق » أن خرجها ومؤلفها « فايز حلاوة » قد إستطاع بحق أن يضع أصبعه على ما تنفوس إليه النفوس في المسرح عام ١٩٦٧ بلغة ١٩٦٧ وسرعة ١٩٦٧ »

وأضاف يوسف إدريس يقول : أن « فايز حلاوة » بمسرحيته « روبابكيا » و « البغل في الإبريق » قد « وجد طريقه الخاص إلى قلب الجمهور » بحيث يستطيع بقدرة وبقوة ، أن يقيه في حالة تَمَسُّح تام طوال العرض المسرحي ،

مستفيداً من كل تجارب المسرح المصري ، ملياً تلك الدعوة التي تصاعدت من الأعماق ، تطالب بخلق أشكال مسرحية للمسرح ومواضيع مصرية .

وتحسب الأستاذ « رشدي صالح » في المرحلة نفسها ، فوصف مسرحية « البغل في الإبريق » بأنها تنتمي إلى « المسرح الإنتقادي الساخر ، وتتصف بارتفاع درجة سخونة في النقد ، والسرعة في الحركة وإنتشار الموضوع على مساحة واسعة ، وقد أتيت لي أن أشاهد هذا الجنس الأدبي والفني في زيارتي لألمانيا الغربية ، ولا أظن أن « فايز حلاوة » قد تابع هذا المسرح الألماني الذي أعتمدت عنه ، ولكنه يعرف عن دراية أنه يمكن أن يستجمع فن الكوميديا قوته ، ويحقق غرضه إذا ضم عنصر التسلية إلى عنصر الرأي ، وقد صنع هذا بمهارة شديدة في مسرحيته « روباكييا » وعاد يضيفه في مسرحيته الجديدة البغل في الإبريق » .

ولا ملامة على هؤلاء فقد استطاع منظرُو الفن البرجوازيين أن يخلقوا - بالدعاية - من « نجيب الريحاني » فيلسوفاً ، لكن ذلك لم يخف حقيقة مسرحه الذي حرص دائماً على أن يقدم لمجتمع السادة في المدينة موضوعاً ليسخروا منه ، وعندما كان هؤلاء السادة هم الباشوات الأتراك وتجار القطن الأجانب والإرستقراطية المتمصرة ، كانت شخصية « كشكش بيه » هي شخصية المصري الذي كان يجتهد في تلك السنوات - الحرب العالمية الأولى - لتأكيد ذاته ، فوقع بين برائث « نجيب الريحاني » ليقدمه موضوعاً لسخريته : رجل ضعيف أمام أي امرأة ، ساذج وغبي ومسررف ، عملة زيفي أبله يأتي إلى القاهرة ومعه ثمن القطن فتحيط به الراقصات والعاهرات وتسرقته منه ، هكذا كانت مصر أيامها تقدم للسادة في مسرح الريحاني .

وعندما أصبح السادة شيئاً آخر : البرجوازية المصرية الصناعية والتجارية الصاعدة - ربما كان هذا العملة الريفي ذاته واحداً من مفرداتها - إنتقل الريحاني إلى مرحلة تقديم البرجوازي الصغير ، ابن المدينة المسحوق والمنضبط ، الذي يقع في مشاكل ضارية ثم تهبط عليه فجأة ثروة من السماء في شكل ورقة يانصيب أو زوجة ثرية تهتم بفحولة الجنسية وتسعى إليها .

والهدف في كلتا الحالتين أن يضحك السادة على من يستغلونهم ، وأن يتطهروا من أي إحساس بالإثم قد يجالطهم تجاه هؤلاء المستغلين (بالغين المفتوحة)^(١) .

وقد بدأت فرقة نجمة كاريوكا المسرحية عملها في أوائل الستينيات ، مستغلة شهرة الراقصة التي لعت في كبارصات الحرب الكونية الثانية ، والتي حفظ اسمها المميز كل جنود الحلفاء الذين أُلقت بهم أقدارهم إلى القاهرة في تلك السنوات ، خاصة أنها - وهي فلاحه فقيرة خرجت هاربة من قريتها - أضافت إلى اسمها لقباً أمريكياً ، إستعارته من اسم رقصة الكاريوكا أحدث وأشهر الرقصات الأمريكية في ذلك الزمن ، الذي كان فيه « السيدة نجمة » موضة العصر لجنود الحلفاء في « صالة وكاباريه بديعة مصابني » نضرا لله أيامها ، وسقاها بالخير العميم !! .

ومنذ البداية كانت الفرقة مهلدة بالتوقف وبأن تلقى مصر فرقة « إسماعيل ياسين » ، التي نشأت على أنقاضها ، فشاب بطلها - نجمة كاريوكا - كانه قد أوشك على الأفول ، وأصبح صعباً أن تروج الفرقة برقصة لراقصة غرب شبيها وترهل جسدها الرشيق الذي طالما تأود على مشهد من جنود الحلفاء في ليالي السمر وسهرات الترفيه عن أبطال الدفاع عن الديمقراطية أمام جحافل النازية .

وفضلاً عن هذا ، فإن مؤلف مسرحيات الفرقة « فايز حلاوة » - المذيع السابق بإذاعة القاهرة - ليس موهوباً كمؤلف مسرحي ، وكل إمكانياته تكمن في القدرة على صياغة مشاهد تمثيلية من النمط الإذاعي الذي اتقنه في عمله الأصلي ، ثم صقلت هذه الإمكانيات من خلال التفاعل مع جمهور ذي نوعية خاصة أقبل على الفرقة أصلاً لمشاهدة الأيام الأخيرة لتحية كاريوكا في الرقص .

وسرعان ما إكتشفت الفرقة الوليدة علماً كاملاً من « الفن المسرحي » سده

(١) كان أول من قال بهذا التحليل لمسرحيات الرمثاني وصلّم به الإنجاء الدعائي ، الذي كان يقيم أعماله ، باعتبارها فلسفة ساخرة ، هو الكاتب الكبير يحيى حقي ، في بداية الخمسينات .

ولحمته هو الجنس : يعاين غرائز جهوره بالكلمات البذيئة ، وبالحرركات البذيئة .
ويستخدم المؤلف تطبيقاً له الكلمة الواحدة بمعنيين أحدهما بريء للرقابة والآخر
جنسي وقبح للمتفرج ، وتدرجياً أصبحت صالة مسرح تحية كاريوكا - ككل
صالات مسارح القطاع الخاص في مصر - مكاناً تنفجر منه ضحكات عصبية تنز
شيقاً ، وتنفج رغبة ، وتحول الحياة إلى ذكور وإناث ولا شيء غير هذا .

ولكن ذلك لم يكن كافياً لكي تتميز فرقة « تحية كاريوكا » عن مثيلاتها
من الفرق الخاصة في وقت كانت مسارح الدولة فيه تنتشر وتغري المتفرج بشمن
رخيص للتذكرة ، أيامها كان الموضوع المفضل للمسرح التجاري يقوم على
« تيمة ثابتة » هي الزوج والزوجة والعشيق - أو والعشيق - وكانت هذه
التيمة « تتيح للمستثمرين في هذا النوع من الفن الإقتصادي فرصة لأقصى
الربح ، لأنها تخلق مجموعة من المواقف المعقدة ، ظن أباطرة المسرح التجاري
أنها الدراما ، كما أن الموضوع بطبيعته يتيح أوسع الفرص لملا المسرحية
بالتوريات الجنسية ، وفضلاً عن هذا فهو لا يتطلب مجهوداً في التأليف أو في
الإخراج أو حتى في حفظ الأدوار ، لكن هذا الموضوع كان قد أصبح بشعاً
وسمجاً للدرجة أنه أدى إلى إفلاس فرقة « إسماعيل ياسين » التي ظلت أسيرة
له طوال عمرها بحكم أن مؤلف مسرحياتها « أبو السعد الأبياري » كان يعيد
صياغة الأوبريتات التي كان يؤلفها لكباريه « بديعة مصابني » أيام الحرب ويحولها
إلى مسرحيات . وكان معظمها يدور حول هذا الموضوع ولا شيء سواه .

كانت مصر الخمسينيات والستينيات هي مصر تكوين الطبقة الجديدة ،
عندما نمت شرائح جديدة من البيروقراطية البرجوازية ، أصبح « المنظم » ملك
العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التقليدي مفهوماً مجرداً ، فهو لا يملك ولا يدير
ملكته ، ولكنه يسيطر على الملكية ، التي وصفت فيما بعد بأنها ملكية الشعب ،
أصله في الغالب من العسكريتاريا ، ثقافته صفر ، أفقه لا يتسع لأبعد من
أقدامه ، التي تمود أن تصطك مع إرتفاع كفه إلى جبهته مؤكدة شعار السمع
والطاعة ونفذ الأوامر دون مناقشة ، نفذها ثم تظلم بعد ذلك . !

بحكم تكوينها ذاك ، افتقدت هذه الطبقة لكل ذوق في حقيقي : إنها

ليست البرجوازية الأوروبية التي غت الرومانسية على جناحها ، والتي تفاعلت مع الإنسكلوبيدين ، فولدتهم وتولدت منهم ، وربما يلخص كل شيء ملاحظة رصدتها أحد الراصدين ، فحتى غط الأثاث ، في بيوتهم كان نموذجاً لذوقهم : حجرة نوم استيل ، وحجرة صالون مودرن ، لوحات معنة في الكلاسيكية ، وأثاث لا معقول ، يعجبون بالكلاسيك من الموسيقى ، « وبالطشت قالي » من الأغاني ، في واحدة من تلك السنوات - بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ قال كبير من هؤلاء لألفريد فرح بعد أن شاهد إحدى هزليات مسرح أمين الهنيدي :

- شايف المسرح . . عايزين من ده ؟ ! .

وبالقطع فإن هذا الكبير قد أخرج « الفريد فرح » الذي وجد كل مواهبه تخسر في منافسة ظالمة أمام قاض لا يعرف من مؤلفي الدراما سوى « سمير خفاجي » و « بهجت قمر » وأمثالهما من مؤلفي هزليات القطاع الخاص ، فإذا علمنا أن الكبير صاحب هذا الرأي كان - بشهادة كثيرين - من أفضلهم ، أدركنا مدى وعي هذه العسكرية تاريا ومدى تلذوقها الفني ، لكن المسألة مع هذا لم تكن شخصية ، كانت البنية الإجتماعية نفسها تفرض سيادة فنون تلك الطبقة ، لهذا لمع « عبد المنعم مديبولي » و « فؤاد المهندس » وملوك الكوميديا من خلال موضوع كان هم مفردات تلك الطبقة وشاغلها المقيم هو الجنس !! .

من خلال سيطرة الأجهزة البوليسية وصراعتها على السلطة دخل الجنس ضمن موضوعات أمن الدولة وحماية الوطن طويلاً ، وبينما كانت المخابرات الإسرائيلية تجمع أدق وأوفى المعلومات عن مصر عسكرياً وإقتصادياً ، كانت المخابرات المصرية مشغولة بجمع أوفى المعلومات عن فيسيولوجيا الأعضاء الجنسية لكل المهتمين بالعمل العام^(١) . وبرغم أصولهم العسكرية فقد إفتقدوا للخصائص السيكلولوجية لفرسان العصور الوسطى ، وتبقى لديهم الوهم بأنهم مقبولين لدى النساء .

(١) مصطفى أمين ، شريك هذه الأجهزة ، والثمره عليها ، ثم ضحيتها كتب يقول أنها كانت تعلم بالموعد الأسبوعي الذي يلم فيه الجنرال موسى ديان بعشيقته ، في الوقت الذي جهلت فيه تماماً بخطة لضرب المخابرات المصرية في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

وقد ثبت فيما بعد - وفي محاكمات المسؤولين عن نكسة حزيران ١٩٦٧ - أن المؤسسة العسكرية المصرية كانت غارقة لأذنيها في المخدرات والخمر والنساء وكل مظاهر الانحلال الخلقي . وبرغم ذلك كانت مؤسسة طويلة اللسان فاجرة الإدعاء . كانت تملك مجموعة من الكهنة وفريق من الجلادين . نجح الكهنة في خلق أجهزة دعابة عملاقة قامت بعملية غسل مخ ضارية ومستمرة ، وبأسلوب مقتدر ، بينما تكفل الجلادون - أكثر من ٢٠ جهازاً للرقابة والتصنت - بالتصدي لمن يقاوم مخه عمليات الغسيل .

في تلك السنوات تقدم المسرح التجاري لي طرح إيديولوجية تلك الشرائح من البرجوازية ، أو على الأقل ليكون رافداً هاماً من روافد تكوين تلك الإيديولوجية - التي رفعت شعار « شايف المسرح ؟ .. عايزين من ده » ذلك أن هذا النوع من المسرح كان قد توصل - بالتجربة والخطأ - إلى إشباع كل ما تريده وتتطلبه ، إنه لا يرضى مزاج مفرداتها الشخصي فحسب ، ولا تتظاهر بما تراه على خشبته فقط ، لكنه أيضاً كان أنفُس السلع التي صدرتها إلى الجماهير الشعبية - وخاصة في المدن - من خلال التلفزيون والإذاعة وتكتلت وسائل الإعلام مجتمعه لتحويل نجم هذا المسرح إلى أبطال لا يخلو برنامج إذاعي أو تلفزيوني أو صحيفة أو مجلة من أخبارهم وتصريحاتهم وصورهم ، الأمر الذي مهد الجو تماماً لكي يؤثر بوسائله ، ويساهم مساهمة إيجابية في عملية « غسيل المخ الطبقي » التي كانت تجري آنذاك بهمة لا تعرف الكلال .

بطريقة ما وبشكل متكرر لا يخلو من إلحاح ، خلق هذا المسرح « دويتو القرد والحسناء » « أوثنائي الرجل القبيح الخلفة والمرأة الجميلة . الرجل فقير وتعمس وسيء الحظ ، والمرأة حسناء وبيضاء وغندورة وصوتها حسي وشكلها جنسي ، ليس صدفة أن معظم ملوك الكوميديا المصرية من الرجال الذين يفقدون للوسامة : « نجيب الريحاني » و « إسماعيل ياسين » و « عادل إمام » و « أمين الهندي » و « قواد المهنتس » بينما معظم بطلاتها نماذج جنسية نسبياً : شويكار وميمي شكيب ونيلي وبوسي وصفاء أبو السعود وهالة فاخر . هذا التلازم خلقته التجربة العملية التي أكدت أن الثنائي بهذا الشكل يرضي شيئاً ما لدى المتفرج ، فالمرأة الجميلة الغندورة الثرية ، تقع في حب هذا الرجل القرد

وتشتبهه ، وتفضله عن غيره من أبناء طبقتها المفتقدين للذكورة ، ذوي الملامح الأنثوية غالباً ، فالفقير المسحوق رغم فقره الناتج عن سوء الحظ - وليس عن الإتهاب الطبقي - يملك جاذبية جنسية خاصة لنساء الطبقات العليا .

وفي البلاد المستعمرة تنصرف التناقضات الطبقية - عند نقص الوعي واقتصاد وسائل وأساليب النضال - الى دروب فرعية وقد رصد « فرانز فانون » - عند تحليله لأحلام شعوب المستعمرات - أن رجال هذه الشعوب يحلون تناقضهم مع المستعمرين من خلال أحلام جنسية يضاجعون خلالها نساء من يقهرونهم ، لدرجة يتكون معها مزاجهم الجنسي مرتبطاً بالأشكال المميزة لنساء هؤلاء المستعمرين ، وهذا الحل المزيف يوازن ساكن المستعمرة المسحوق والمستغل والمتهب نفسه سيكولوجياً ، وهذه بضاعة يمكن أن يصدرها إليه من يمارسون القهر الطبقي - من الخارج أو الداخل - بذكاء شديد ، لذلك نجحت سينا البرجوازية المصرية في ترويض هذه الفكرة ، فالبروليتاري أو الفلاح دائماً ذو قوة جنسية ، بينما الرأسمالي عنيئ بشكل دائم ، وبينما يُغرق العامل في أحلام مزيفة بالحلول محل الرأسمالي في فراشه فإن الرأسمالي يتتهز هذا الغياب عن الوعي لينهب عرقه .

بساطة ودون مجهود يذكر ، وتعلماً من التجربة ، نقل المسرح التجاري المصري تلك « التيمة » لتكون قاسماً مشتركاً أعظم لكل مسرحياته ، موازناً بها تناقضات الطبقة الجديدة مع الرأسمالية التقليدية من ناحية ، وتناقضات هذه الطبقة مع الجماهير الشعبية من الناحية الأخرى .

كانت الطبقة الجديدة - التي إنحدرت في الغالب من أصول برجوازية صغيرة في الريف والمدينة - قد جاءت بتناقض نسبي مع الرأسمالية المصرية التقليدية ذات الأصول التركية والجركية ، لذلك وضعت محل التطبيق العملي أحلامها القديمة بوراثنة نساء تلك الطبقات وأغرقت نفسها في طوفان من الممارسات الجنسية البندلة الفاقدة لأي حس إنساني حقيقي ، وفي الجانب الآخر كانت الطبقة الجديدة تقوم - بشكل خاص - بدور الطبقات الرأسمالية - التقليدية في الاستيلاء على فائض قيمة العمل ، وهو ما جعلها تدرك أن تصدير هذه

الفكرة إلى الطبقات الشعبية المستغلة والمتهية يفيد في تسطيح وعيها الطبقي ويساهم بفاعلية في عملية غسل المخ الطبقي .

وربما لنفس السبب ناصب المسرح التجاري الثقافة العداء معبراً بذلك عن رفضه للتمييز الطبقي وللوعي الطبقي ، ففي معظم مسرحياته ، شخص ما مثقف يلقي بكلمات لا معنى لها ، غير مفهومة في الغالب ، عن الإنفلاق الإستيطاني في الهيولي الشائع اللامنضبط مع الواقع ، وكأن هذا النموذج يعبر عن أحقاد متعددة لدى شرائح الطبقة الجديدة تجاه الوعي الطبقي .

وكان هناك التكنوقراطيين الذي غرقوا في تخصصاتهم برعب حقيقي من أي وعي قد يدفعهم لإتحاذ موقف ، لذلك كرهوا أي إهتمام خارج نطاق ما تخصصوا فيه .

وكان هناك العسكر ضيقي الأفق والجهلة أصلاً ، والذين يرضي غرورهم ويخفف من عقد النقص لديهم أن يصبح المثقف موضع سخريتهم بكلماته التي لا معنى لها ، وعزلته عن الحياة .

وجاء هذا النموذج ليلعب نفس الدور المزدوج : فهو يعبر عن أحقاد الطبقة الجديدة تجاه الثقافة والمثقفين . . . وهو أيضاً يقدم للجماهير الشعبية الثقافة والوعي بإعتبارهما أوثنة ينبغي تحصين النفس منها .

ولأن العصر كان عصر معاناة الغرائز الدنيا واللعب على التناقضات ، فقد حلت المباحاة القومية محل كل شيء ، وأصبحت الصحف مصدراً لأكاذيب تحاول تصوير مصر كما لو كانت تحرك سياسة العالم ، وهنا تطوع المسرح التجاري ليقدم المصري بهذه الصورة الغريبة ، المصري كقومية - في منظوره - هو فارس العالم الجنسي فحيث تقوده أقدامه تفتح له فحولته الجنسية الطريق ، يزم به العالم ويسوده ، ومن خلال الإنصياح لهذا الحلم الكلوب حل المسرح التجاري كل التناقضات ، مغرقاً الجماهير في أفطع أشكال التسطيح والجهل نافياً عن وعيها جراثيم الطبقة بمختلف أشكالها ، أن أوروبا المتقدمة تكنولوجيا وحضارياً - برغم رأسماليتها - تخسر في صراع التنافس الجنسي مع مصر المتخلفة

وشبه الإقطاعية .. تماماً كما يفوز البروليتاري على الرأسمالي في صراع أحداث التشنجات المهبلية .

في تلك السنوات كانت كرة القدم تلعب نفس الدور ، تحولت من لعبة رياضية إلى مؤسسات ثابتة وبالغة التأثير وخاصة بالنسبة لسكان المدن ، خلقت لنفسها أبطالها ونجومها وصحافتها وأعلامها ، ووصلت إلى درجة الاندماج مع السلطة السياسية العليا ، لعبة نفس الدور المزدوج : إرضائهم وتسطيحنا^(١) .

تلك كلها بعض مظاهر اللعبة التقليدية ، لعبة الحكم بالكاهن والجلاد ، « محمد حسنين هيكل » و « فؤاد المهندس » من جانب و « شعراوي جمعة » و « المباحث العامة » من الجانب الآخر . وما يتغير هو الوجوه فقط لذلك يجيء علي أمين وفايز حلاوة ، ويجيء معها خلفاء البرجوازي التعس الحظ شعراوي جمعة !

ومن البداية أضاف « فايز حلاوة » شيئاً جديداً إلى مسرحه ، هو النقد السياسي . وبالتجربة والخطأ ، أدرك أن هذا النقد - بنوعية خاصة - مطلوب ومرغوب ، ثم هو مريح أساساً .

كان إفتقاد الطبقات المصرية - وخاصة الشعبية - المستمر لمنظمتها الطبقية الديمقراطية - سياسية وإقتصادية - قد جعل المشكلة اللاديمقراطية مرضاً مستوطناً كالبلهارسيا والإنكلستوما ، لذلك سارع الكهنة يضيفون توابلاً جديدةً لقاموس الكهانة ينفسون من خلالها عن البخار المحبوس ، فبدأوا لعبة تطريز المسرحيات بفكاهات تستقد بعض الظواهر الجزئية والمهامشية التي لا تتعرض لأسس النظام ولا تحل بديمومتها ، مقدمة تلك الظواهر كأعراض جانبية فلا بأس من السخرية من طواير الجمعية التعاونية ، حيث تقف جماهير الشعب الكادح بالساعات في الشمس للحصول على إحتياجاتها من السلع الغذائية ، ولا مانع من التفكه على

(١) كتب النقد الرياضي عبد الرحمن فهمي كتاباً صغيراً عنوانه « الكرة والسيلة » [دار الشعب - القاهرة ١٩٧٧] يتضمن أقاصيصاً مغلفة حول الإهتمام المستيري بكرة القدم على صعيد القيادات السياسية والعسكرية العليا للبلاد حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

سرعة تغيير القوانين أو التنديد بالإنتهازين ، كأن هؤلاء شيء آخر غير الظاهرة بجملها ، ليس أساس بنيانها ، ملايين من التفاصيل الصغيرة تقدم معزولة عن ظروفها وأوضاعها فتبدو المشكلة الاجتماعية في مصر كأنها مشكلة أخلاقيات لا مشكلة بنيان إجتماعي متكامل يقوم على الإستغلال ويعمل على تكريسه .

كل ذلك في نفس الجرو والإطار والأقاليم التي تعودها المسرح التجاري ، ودون إبتعاد عنها .

إن « يحيا الوفد » ليست صيحة جديدة ، ولن تكون الأخيرة ، ومن الخطأ أن يتصور أحد أنها مسرحية تمهاجم السوفيت أو يسرع بالهجوم عليها لهذا السبب ذلك أنها أخطر من ذلك بكثير وأهم من ذلك بكثير^(١) .

إن كثيرين من الذين تعودوا أن ينظروا إلى الفن بمقياس الجمال سيحتقرون بلا شك إبتدال هذه المسرحية وتفاهتها ومللها وإنحطاط حوارها أخلاقياً .

وإن كثيرين ممن تعودوا أن ينظروا إليه بمقاييس السياسة ، سيسلدون أنفسهم تقزراً من واثقة مضمونها الكريه ، لكن الذين يجهلون للنظر في ظواهر الواقع المصري في المرحلة الراهنة ، للمهمومون ببرجوازية مصر الغربية الشأن والنتية والأصل والمستقبل ، هؤلاء ينظرون إلى « يحيا الوفد » باعتبارها وثيقة بالغة الأهمية . ليس المهم عندهم أنها مسرحية لأنها ليست كذلك ، ولكن المهم أنها ما تفتستوا السماصرة والكومبرادور ملوك العصر الجديد .

من هم الفاسكوتين ؟

مع افتتاح الستار تخفي الجوقة لوابك القادمين لمصر حاملين الرخلة والرقلمية ، معلنة أن مصر تفتح ذراعها لهم ، لأنهم يأتون لها بلخير العميم ،

(١) تعرضت « يحيا الوفد » إلى هجوم يلوي كاسح ستة الأعلام الناصرية والتركسية في بعض المنابر التي كان لهم بها بعض نفوذ حتى ذلك الحين ، ومنها مجلات « روز اليوسف » و « الطليعة » وقد تركز النقد اليساري للمسرحية على الدفاع عن الصداقة المصرية السوفيتية ، وإستعراض معونات السوفيت لمصر . وانجع مقال خيري عزيز - الطليعة القاهرية - ١٩٧٥ .

ثم يقدم « أبو القاسم » أمين الإتحاد الاشتراكي بقرية « كفر السلام » ليقدم لنا نفسه ، فتعلم منه أن وقدأ أجتيا من بلد صديق أت لزيارة كفر السلام ، ولنا في حاجة إلى جهود لتعرف أن هذا الوفد وفد سوفيتي ، فمذبة التلفزيون التي تساعد « أبو القاسم » في التعريف بالوفد تتحدث عن جمهورية « فاسكونيا » الديمقراطية التي جاء منها الوفد ، فتقدم لنا معلومات عن الإتحاد السوفيتي ، من حيث عدد السكان والتضاريس والمناخ ، واللافة التي تعلقها القرية بعد ذلك ترحية بالوفد كتيب بحروف ووسية .

عل لسان « أبو القاسم » نعلم أن دولة « فاسكونيا » دولة صديقة تساند مصر في الأمم المتحدة وتستخدم التيتول لصالحها في مجلس الأمن ، وعندما يقدم الوفد بعد ذلك ، نعرف كل من أفراد « بلقب » الرشيقي ، وهو تحريف غير ذكي للقب « الرفيقي » ، ثم أننا نكتشف أن الماكير قد لعب في وجوه الممثلين الذين اختيروا أصلاً بحيث يعطون - بمكياج قليل - تأكيداً بأنهم سوفيت ، بلامح وجوههم وأجسادهم المميزة .

وإذن فإن المسرحية تختار هنا التفاعل بين الشعبين « المصري » و « السوفيتي » لكي تبدي فيه رأياً ، وعلنا أن نفهمها لا باعتبارها عملاً فنياً - لأنها ليست كذلك أصلاً - ولكن باعتبارها إتجاه سياسي ، بصرف النظر عن تقييمنا لأصحاب الرأي أنفسهم ، ودون إعتداد بتلويجهم - الذي قد لا يرضينا - ودون أن يحول بيننا وبين ذلك علمنا بأنهم ليسوا من أهل ذلك كما يقول أساتذة الفقه ، فكل تلك التحفظات لا تنفي أن هذه المسرحية ترضي جهات رسمية - أو شبه رسمية - ، وتصور عن رؤاها ورؤى الشرائع الإجتماعية التي تنتمي إليها وتمثلها^(١) .

(١) كان متواتراً آنذاك ، أن « فافز حلاوة » من الحلقة الضيقة التي تشارك السادات جلساته الخاصة ، ومنها إستوحى مسرحيته ، بل قيل أن كثير من النكات التي تتضمنها المسرحية تعبير عن آراء هذه الحلقة الضيقة في الإتحاد السوفيتي . وكان السادات كما قال الذين يعرفونه ، يتأثر إلى حد كبير بآراء المغلول الكبير عثمان أحمد عثمان ، الذي كان قد أصبح حياً ميتاً - وبلا حظ أنه بجيا الوفد - أنتجت وعرضت بعد حرب أكتوبر ، وعودة العلاقات المصرية الأمريكية ، وإنطلقت الطبقة القديعة .

ولا ينبغي أن نكون ضيّقي الأفق ، فلا نرى من المسرحية إلا أنها هجوم على شعب صديق وعلى نظام إجتماعي يجوز إحترام خصومه - ألد خصومه - ويخيفهم منه ويرعبهم بما حقق وأنجز . إن ذلك واردٌ بالقطع ، ولكن « يجباً » الوفد « باعتبارها مانيفستو سياسي لطبقة اجتماعية ، لا تقصر جهدها على تلويث هذا الشعب الصديق ، ولا مجرد هجائه بطريقة فجّة ومبتذلة ، ولكنها تبدي رأياً في حاضر مصر - والمنطقة العربية - وفي مستقبلها . وينبغي إذا أردنا أن نشخص الاتجاهات السياسية للشرائح الإجتماعية التي تمثل المسرحية رؤاها واتجاهاتها أن نفهم هذا الرأي بشكل كامل وصحيح .

إن الذين تصدوا للمسرحية باعتبارها نصاً هاجم السوفيت كانوا عاقين لا ريب ، لكن إقتصارهم على هذا الجانب من المسرحية لم يقنع كثيرين من الذين تقصر عواطفهم عن هذا الود الشديد تجاه الشعوب الصديقة لأمتنا العربية ، فتظل عواطفه محدودة أو يلحقها بعض العقم هؤلاء الذين يزعمون بأنهم يحبون أوطانهم فقط ، ورغم أنه لا تناقض هناك في الرؤية الصحيحة بين حب الوطن ، وحب أصدقائه ، ورغم أن من يحبون السوفيت لا يحبونهم إلا لأنهم يساندون ويدعمون قضايا الشعوب العربية ، ورغم ذلك كله فإن إقناع المواطن العادي والوطني التقليدي - غير الاشتراكي - بأن المسرحية تقدم رؤية معادية للوطنية المصرية وللقوموية العربية ، وتدعو إلى مستقبل تلحق خلاله أقطار عالمنا العربي بالفلك الأمريكي ، ما زال هو الإطار الصحيح للتصدي لمانيفستو السماسرة والكومبرادور . لقد استثمرت إدارة المسرح موقف الذين هاجموا هذه المسرحية لأنها هاجمت السوفيت فسارعت تعلق على واجهتها لافتة مبتذلة تقول فيها « مسرحية مصرية ١٠٠٪ لا شرقية ولا غربية » متهمة من نقدها بأنهم ليسوا وطنيين . . . وهكذا رمونا بدائهم وانسلوا .

نحن إذن في قرية « كفر السلام » ، إنها تبسو « مصر » ، فاختيار الاسم نفسه له دلالة ، والقرية كما نفهم من « أبو القاسم » مشغولة بالإستعداد لإستقبال « الوفد الفاسكوني » القادم من دولة فاسكونيا الديمقراطية الصديقة ، ومذبة التليفزيون قد انتهت من تقديم معلوماتها عن الدولة الصديقة ، والسيد

أبو القاسم - أمين الإتحاد العربي بالقرية - قد أعد كل شيء ، إنه يبدو آلة صماء لا تفهم ولا تفقد إلا ما لقن لها من نصوص وتعليمات .
من القاهرة أرسلت له الأمانة العامة للإتحاد الاشتراكي كافة التعليمات :
الخطبة التي يلقيها ترحيباً بالوفد ، ونص الشعارات التي يكتبها على لافتات
باللغة العربية ، واللغة الفاسكونية ، والتعليمات تتضمن كل شيء ، حتى نوع
الوجبة التي سيأكلها الوفد الصديق .

ويدخل مأمور الشرطة لكي يطمئن على تنفيذ التعليمات ، وعلى الفور
يؤكد له « أبو القاسم » أن كل شيء على ما يرام ، وأن اللافتات أعدت ،
ونعرف أنها أعدت بالإكراه ، إذ كان خطاط القرية محبوساً في مركز الشرطة
بتهمة التعدي على أحد المواطنين ، ونتيجة لتدخل أبو القاسم ، تغير وضع
المواطن المظلوم ، فأصبح بقدرة قادر ظالماً ، وأصبح الخطاط هو المعتدى عليه ،
فاعتذر له المواطن وتنازل عن شكواه ، ومقابل ذلك كتب الخطاط اللافتات
« بطيب خاطر وبالتراضي » كما ذكر أبو القاسم .

وإذ تحمل تلك المشكلة تبرز مشكلة أخرى ، إذ يتبين من التعليمات الواردة
أن الوفد الزائر ، يضم امرأة وأن على « كسر السلام » أن يتيح لها لقاء مع
التنظيم النسائي بها ، ولما لم يكن هناك تنظيم من هذا النوع في القرية ، فإن أبو
القاسم يتطوع لحل المشكلة بأسهل الطرق ، فيرسل في استدعاء « رثيفة » زوجة
« عبد الودود » ، ويقترح أن تجلس في ركن من أركان المكان حاملة لافتة كتب
عليها : « التنظيم النسائي » ، وأن تتضمن إليها مذيعة التلفزيون ، وبذلك تحل
المشكلة ويخلق التنظيم النسائي من العدم .

وتدخل « رثيفة » - تحية كارويوكا - إلى المسرح ، مقدمة لنا نفسها باعتبارها
ضحية المعسكر الاشتراكي بكل دوله وأحزابه ، فمذ اللحظة الأولى لدخولها
تعلن ريبتها من الدعوة ، فعند زيارة الوفد البلغاري للقرية - في زمن سابق -
إقتنع أبو القاسم منها ديكاً رومياً كانت تملكه فأطعمه للوفد ، وعند زيارة الوفد
الروماني وقعت على رأسها مصيبة أخرى ، ويوم زار السيرك الروسي القرية
أجبرت على دفع جنيه كامل - وهي الفقيرة - لكي تشاهد « شوية حيوانات

روس ؟ .

وبعد مجهود تقتنع رقيقة وتجلس حاملة اللافتة معلنة أنها لن تدفع فلساً واحداً ولن تضحي إلا بحمل اللافتة .

ويقبل الوفد على غير موعد - جون مترجم - ويرتك الجميع ، ويقف شاب نعرف أن اسمه « شحنة » . يحمل في عنقه لافتة بعنوان « التقدميون المصريون يرحبون بالوفد الفاسكوني » ولكن أهل القرية يطردونه فيفر هارباً ، وتبرز مشكلة : كيف يتفاهم الوفد مع فلاحي كفر السلام ، وقد تأخر المترجم ، وأفراد لا يتكلمون سوى الفاسكونية - وأهل القرية لا يعرفون سوى العامية المصرية ، وهكذا يسارع الأهالي بإلقاء أغاني هزلية من تلك التي تتردد في ملاهي شارع الهرم مثل « السح الدح » و « الحققة النقة » . ولأن الفاسكونيين قوم بلهاء ، فهم يتصورون أن الأصدقاء المصريين يتشدون نشيد مصر الوطني ، فيقومون بإلقاء نشيد بالغ الحرارة ، ومن الصدق الغريبة أن النشيد سوفيتي .

ومنذ اللحظة الأولى - نكتشف أن الوفد - الذي يتكون من أربعة رجال وامرأة - يضم رجالاً زريسي الهيئة ، وجوهم سمينة متكورة كالدببة ، ورابعهم طويل وأعرج ، والمرأة تبدو بلهاء ، وهم جميعاً ذوي كروش ضخمة ، حاملين ويفتقدون للنشاط ، لا يعرفون كيف يضحكون ، كلامهم زعيق ، وظلهم ثقيل .

وتتعدد مشكلة الإتصال بين الوفدين بسبب حاجز اللغة ، وتعلق « رقيقة » على ذلك مترحة على أيام الإحتلال الإنجليزي لمصر ، لقد عاش الإنجليز سبعين عاماً في مصر ، وتعلم جنودهم العامية المصرية بسرعة ، وتعلم المصريون الإنجليزية في غمضة عين ، بينما هؤلاء الفاسكونيين لم يعلموا أحداً ولم يتعلموا من أحد ، وتديلاً على ذلك لم يتذكر أحد الواقفين أن هناك شاباً من أبناء « كفر السلام » حصل على الدكتوراه من « فاسكونيا » ، وإذا يحضر نكتشف على الفور أنه جاهل لم يتعلم كلمة واحدة من الفاسكونية خلال ثلاث سنوات أقلمها هناك ، ويرغم ذلك حصل على الدكتوراه في الألفية المسرحية . وتصل في هذه اللحظة جرقية من مترجم الوفد نعلم منها أنه تأخر

لعذر قاهر ، ولكن البرقية تكشف عن مدى علمه بالعربية فهي ركيكة تكشف عن .. أنه جاهل ككل أهالي قاسكونيا وككل من تعلموا فيها .

ويصبح لا مفر هناك من ابتكار برنامج لتسليّة الوفد ، بدلاً من الصمت وانتظاراً لحضور المترجم ، وتقرّح « رثيفة » استدعاء زوجها « عبد الودود » ومعه « مسعد » للترقية عن الضيوف ، ولمجرد ذكر اسم « مسعد » أمام أهل القرية يبدو الحجل على الوجود ثم نفهم السبب حين تعلم أن « مسعد » هذا هو « تيس » - ذكر ماعز - وأن رثيفة و « عبد الودود » يتعيشان من تأجيرهم لمن يريد من أهالي القرية لكي يمارس الجنس مع ما يملكون من إناث الماعز ، إستجلاباً للنسل ، وتفتخر على خشبة المسرح الفاظ من تلك التي تحجب المحترفات من النساء من قولها ، تتضمن ثوريات وتشبهات جنسية مبتذلة .

ويدخل عبد الودود - فتايز حلاوة - ومعه « مسعد » ليحولا الشاهد إلى فاصل من جلسات الحشاشين ، « فبعد الودود » فخور جداً بالفتوة الجنسية التي يموتها ذكر الماعز الذي يملكه ، والذي يرضي كل إناث الماعز في القرية ، مقابل خمسين قرشاً للفتوة الواحدة ، والذي يرى عبد الودود أنه قادر على إرضاء إناث الإنسان أيضاً ، فهن - في منظوره - لا تهتمن إلا بهذا وحده .

وتعتقد المسألة عندما يكشف « أبو القاسم » أمين الاتحاد الإشتراكي ، أن هناك تعليمات جديدة وصلت من الأمانة العامة بالقاهرة ، تنص على ضرورة تناول الضيوف للغذاء على أن تكون المائدة مكونة من « جدي » - أو ذكر ماعز - ، وبالرغم أن هناك أكثر من جدي في القرية ، أحدها لدى أبو القاسم نفسه ، والآخر يملكه مأمور المركز ، فضلاً عن ثالث يملكه أحد أهالي القرية ، وأخيراً الجدي « مسعد » ، الذي يملكه عبد الودود وزوجته رثيفة ويتعيشان منه ، على الرغم من ذلك كله فإن « أبو القاسم » يجري القرعة لاختيار الضحية التي سيلتئمها الوفد القاسكوني بطريقة عمدية ومغرضة ، إذ كتب اسم الجدي « مسعد » في كل أوراق القرعة ، وإذ يحتج « عبد الودود » و « رثيفة » على ذلك ، يتدفع أبو القاسم معلناً أن هذه التضحية في سبيل الأصدقاء الذي يقفون بجانبنا في مجلس الأمن ويساندوننا ويستخدمون الفيتو لصالحنا .. والذين يقفون

مع القضية ومع البلد في محتتها ، إذ ذاك تهف رقيقة :

- إذا كان عشان البلد يبقى بالسّم الهاري يا أولاد الكلب ! .

ويأكل « أولاد الكلب السوفيت » الجُدَى ، يحتلون بيت « رقيقة » و « عبد الوقود » ، ويخرجون بعد المادية مسحون على كروشهم الضخمة ويعبرون عن سعادة بالغة بالطعام ، ويبدون أماناً كائنات جائعة لا تأكل في بلادها ، وكأنها أنت خصيصاً لكي تأكل ! .

وبعد الغذاء ، وعلى إثر وصول المترجم ، تبدأ حفلة التعارف بين أهالي القرية والوفد الصديق ، وساعتها تكشف شخصية المترجم الفاسكوني ، من خلال صورة كاريكاتورية لرجل جاهل يتفاح وهو لا يعرف كلمة وحيدة صحيحة من اللغة العربية ، فهو يقول « أيّا السيلون » بدلاً من أيّا السادة ، ويقول « هذا الحيّون » بدلاً من « هذا الحيوان » .

إنه باختصار نموذج للجاهل المتعالم . أحد الوجوه المتعددة لعالم الأصدقاء الأغبياء !

وجه آخر لهذا العالم نراه عندما تبدأ حفلة التعارف - كما تنص التعليمات الرسمية التي جاءت من القاهرة - فالمترجم يقدم أعضاء الوفد الفاسكوني بشكل يضحكننا منهم ، أن أسماءهم تبدو طويلة ومركبة وتتضمن مقاطع يسهل عزلها وحدها لإعطاء دلالات يظن مؤلف المسرحية أنها مضحكة ، بعضها أسماء للفضلات البشرية ، أو ألفاظ جنسية أو ما يشبه ذلك ، وهم - كما يقدم المترجم - يحملون صفاً طويلاً من المؤهلات العلمية التي تبدو في نظر الفلاحين المصريين لا معنى لها ، إنها تبعث على الضحك عندما يترجمها المترجم الجاهل المتفاح ، إن الكانديدات والدرجات العلمية في علوم الطبيعة والكيمياء والذرة والفضاء والإقتصاد التي يقدم بها المترجم أعضاء الوفد تبدو لجمهور الصالة تافهة : نوع من السخافة ، قوم مضحكون يضيعون أعمارهم فيما لا يفيد ، ولا يدل مظهرهم على أنهم يحصلون كل تلك الشهادات وحتى لو كانوا يحملونها فهي في نظر المؤلف تؤكد أنهم ثقيلوا الظل ، ويفتقدون لحضة الدم ، ولا يتقنون

اللعب بالورقات الثلاث ، أو الكسب من المتاجرة بالفتوة الجنسية .
ويرفض « عبد الودود » أن يستمر المترجم في تقديم أعضاء الوفد الفاسكوني بالتابع ويصر على أن يتم التعريف بالتبادل : واحد من أهالي القرية وواحد من الوفد . هنا تبلغ المهزلة قمته : لا قيمة لشيء عند السماسرة ، ولا قيمة لشيء عند الكومبرادور ، فأهل كفر السلام أو المصريين - يلدون على لسان « عبد الودود » مليشين بالفضائل العظيمة ، فهذا يحمل درجة الدكتوراه من أكاديمية المعلم زلطة في النصب والفهلوة ، وهذا خير في التسول من جامعة « أبو طشت » ، وهذا يحمل درجة الـ B.S.C في العباطة والهيافة والتفاهة والخبثية ، إنهم باختصار قوم بلا فضائل إلاّ البلاهة ، بالغوا الغباء ، ميزتهم الوحيدة أنهم فرسان العالم في الفحولة الجنسية ، في الذكاء الرخيص ، إنهم يستطيعون أن يعبوا الهواء و « أن يطلونه دوكو » كما تقول أغنية مبتذلة ، رفعت من شأن الإيديولوجيست « أحمد عدوية » مغني السماسرة في ملاهي شارع الهرم .

ولأن السماسرة يستطيعون أن يبيعوا المطر والهوا والشمس ، ويملكون القدرة على طلاء الهواء بالدوكو ، فإن « الإستشهاد » في رأيهم سخافة وبلاهة سواء كان الشهيد سوفييتياً أو فلسطينياً أو مصرياً : أن يموت الإنسان في سبيل قيمة فوق ذاته شيء لا يصلح في منظور السماسرة إلاّ عن مجانين ، وهكذا يتقدم المترجم « الفاسكوني » ليعرف أهالي « كفر السلام » بالمرأة الوحيدة في الوفد الفاسكوني فيذكر أنها أم لسبعة من الشهداء سقطوا في سلسلة من الحروب يذكرها المترجم ، بدءاً من حرب التحرير الوطنية ، وإنتهاء بحرب مقاومة النازية ، وبعد ذكر إسم كل واحد من أبنائها تقاطع أم الشهداء المترجم باكياً بدموع غزيرة ثائراً بذكرى الإبن الذي إستشهد . لكن « عبد الودود » - الذي كان جالساً في مواجهتها منذ بداية دخولها يبادلها نظرات جنسية بالغة الوقاحة والدلالة - يخاطب جمهور الصالة مؤكداً أنه وحده الذي يعرف ماذا تريد تلك المرأة ، وفي وهج نظراته يتحرك بكاء المرأة الى فحيح من ذلك النوع الذي تدعو به الأنثى ذكرها الى المضاجعة ، وبصوت عال يترجم عبد الودود على مسعد - ذكر الماعز الذي استشهد وأكله الوفد الفاسكوني - إذ لو كان حياً لأرضى شبق أم الشهداء :

ودخولاً في المنافسة مع الوفد الضيف ، يُعرّف « عبد الودود » المرأة الوحيدة في الوفد المصري ممثلة التنظيم النسائي الوهمي وشريكته في الإرتزاق من فحولة المرحوم « مسعد » : زوجته رثيفة ، إنها الأخرى أم لسبع شهداء ، لكنهم جميعاً توفوا في معارك وهمية : معركة « الجدوى الكبرى » ومعركة « أبي قير الجوية » ، معارك لم تحدث أبداً ولم يسمع عنها أحد في التاريخ القديم أو الحديث ، وتبلغ المهزلة ذروتها - مرة أخرى - إذ يتحدث « عبد الودود » عن وفاة أحد الأبناء في معركة ذات اسم هزلي ويردف « استشهد بعد أن حطم للعدو مجنزرتان وسبع آلات » مستخدماً في ذلك مصطلحات ونصوص البلاغات العسكرية للمقاومة الفلسطينية ، تلك التي يعرفها الشعب المصري لأنها متميزة عن نظيرتها المصرية .

بعد فترة من الوقت تصبح « كفر السلام » قرية عظيمة مقهورة ، ففي بداية الفصل الثاني نرى قوتلين العصر الجديد في القرية المصرية ، عصر الاحتلال الفاسكوني « والقوانين لافتات مطقة على جدران المنازل وهي تمنع كل شيء : الكلام ممنوع ، والصمت ممنوع ، والجلوس ممنوع ، كذلك الوقوف ، كل شيء يبدأ بكلمة : لا . لا تضحك . لا تكي . لا تكلمي ! .

لقد أصبحت « كفر السلام » سجنًا كبيراً تؤاد فيه الحرية ، ولا أحد يدري لماذا جاء الوفد ؟

وبينا يقول « أبو القاسم » أن الفاسكونيين جاءوا لإقامة مشاريع في القرية لا ترى شيئاً لأن كل المشروعات تحت الدراسة ، والقرية تحلم بالخير فلا تجد خيراً ، وتغرق في معادلة إقتصادية صعبة يقوم ممثل الاتحاد الاشتراكي بشرحها : فدولة فاسكونيا عن - طريق وفدها - تستورد منا القطن وتصدر إلينا الماكينات . التي تعمل في المصانع ليُصدّر إنتاج المصانع إلى « فاسكونيا » فتربح إلينا قممًا .

ويسأل الفلاح :

- هل يزرعون القمح في فاسكونيا .

فيجيب أبو القاسم :

- لا إنهم يستوردونه من أمريكا ويصدرونه إلينا .

ويرد الفلاح :

- ولماذا هذا كله . . لماذا لا تستورد القمح من أمريكا مباشرة ؟ !! .

في مواجهة هذه المشاكل تفكر « رثيفة » و « عبد الودود » - بعد أن قدما مصدر رزقهما - الجدي مسعد - في الهجرة إلى الخارج وتذكر « رثيفة » أن لها ابن أخ اسمه « فرج » كان قد هاجر إلى أمريكا قبل عشرين عاماً وفي جيبه خمسة وعشرين قرشاً فقط ، وانخفضت أخباره ، وتلح في أن يرسل إليه « عبد الودود » برقية عليهم يرسلون إليه ، ويعلق « شحنة » على هذا الحلم بأنه يعكس رغبة في الإزغاء في أحضان الإمبريالية ، فيطرده الفلاحون ويشيعونه بالسباب خارج خشبة المسرح .

و « شحنة » ذلك الذي يعلق لاقعة « التقديميون المصريون » هو اليساري المصري - كما يراه الفيلسوف الكبير فايز حلاوة - وهو يقذف به في وجوهنا كل عشر دقائق ليقول كلاماً غير مفهوم ، يردد كالبيغاء ألفاظ « البرجوازية » و « الإمبريالية » و « التقدمية » و « الرجعية » ، ويصوغ منها مجاًلاً يفتح لها الفلاحون أفواههم عجباً ودهشة وغباء ، فهم لا يفهمونه ، وهو يهاجمهم ، إنه يبلو وحيداً لا أحد معه ، وهو دودة كُتِبَ ، ثقيل الظل إلى درجة مقززة .

ومع تعقد الموقف وتآزمه يأتي الحل من حيث لا يحتسب أحد ، فجأة تأتي برقية من واشنطن تعلن أن « فروج » سيصل منها إلى القرية لزيارة عمته ، وتفهم أنه « فرج » - ابن شقيق رثيفة - ذلك الذي هاجر إلى أمريكا قبل عشرين عاماً وفي جيبه قروش قليلة ، ولأن البرقية وصلت من أمريكا في يومين ، ومن الإسكندرية إلى « كفر السلام » في أسبوعين ، فلن « فروج » - أو فرج - يصل القرية في نفس اليوم .

ومنذ اللحظة الأولى نكتشف إلى أي مدى هو رائع وجميل وظريف هذا الوافد الأمريكي ، إنه رشيق وليس أكرشاً كالفاسكونيين ، وهو ذكي وليس

بليداً ، وهو مليء بالحسوة وأنيق ووسيم ، ومعه زوجة جميلة ترتدي الميكروجيب ، وهو « جتلمان » بكل معنى الكلمة ، فهو لم يأت ليأكل زاد القرية ، ولكنه أتى لكي يوزع عليها الهدايا : لكل فلاح تفاحة أمريكية ملفوفة بالسيلوفان وسيجارة « كنت » يشعلها لهم بنفسه بينما نكتشف أن زوجته الأمريكية - كأقربائها الإنجليز - ذكية وسريعة الالتقاط تعلمت منه العامية المصرية ، وتكلم بها بكل فصاحة .

وفي الضوء الأمريكي الوافد نكتشف القرية إلى أي مدى هي نعيسة ، وسرعان ما تفقد صبرها وتهم بالهجوم على الفاسكانيين الدخلاء وإخراجهم بالقوة ، بعد أن فقد « عبد الودود » و « رثيفة » مصدر رزقهما ودارهما ، وحط الفقر والقهر بكلكله على كل الناس ، إذ ذاك يكشف الضيوف عن وجههم الحقيقي فإذا هم ليسوا أصدقاء ولا محبين لكنهم محتلون ومستعمرون ، يملكون سلاحاً حقيقياً يخرجون به ويشهرونه في وجه الفلاحين المساكين ، وهم « عبد الودود » بقيادة الفلاحين في هجوم ضد الدخلاء يسانده في ذلك « فرج » ، بينما يقف « شحنة » - ممثل التقدميين - في صف المعتدين على إستقلال بلاده من الوفد الفاسكوني ، ولكن مأمور الشرطة يتدخل ويفك الإشتباك بين الفريقين ! .

وإذ يتدهور الموقف إلى تلك الدرجة ، فإن « فرج » يعرض على عمته « رثيفة » وزوجها « عبد الودود » أن يصحباها إلى أمريكا ، ونحن نراها في بداية المشهد الأخير من المسرحية وقد تغير كل شيء في حياتها ، لقد عادا من أمريكا إلى القرية ، وقد إنقلبت حالهما رأساً على عقب : أصبحا فاحشا الثراء ، بنيا بيتاً جميلاً مؤثناً بالرياش الفاخر ، به من كل شيء نسختين ، وارتدى « عبد الودود » ملابس رعاة البقر . وأصبح هو ورثيفة يتقنان الحديث بالإنجليزية .

ويشير ذلك « حسد » القرية ، ذلك الإحساس المتدني الذي يملكه الفقراء ضد الأغنياء ، والذي يدفع « عبد الودود » إلى التفلسف متهماً كل الفقراء بالحقد على الأغنياء طالباً منهم أن يسعوا إلى ثراء مماثل ، بدلاً من الحقد والغل .

وإلى جانب الحسد ، فإن ثراء « عبد الودود » و « رثيفة » يثير أيضاً رغبة أهل القرية في التزلف إليهما والتقرب منهما ونفاقهما ، بما في ذلك مذبة

التليفزيون التي تعمل مرشدة سياحية و مترجمة وتتقن عدة لغات ، ومع ذلك فإن كل هذا الجهد لا يكفل لها إلا مرتباً شهرياً لا يسمح لها أن تعيش كما يعيش الزوجان العائدان من أمريكا ، بل أن هذا الحسد يتحول لدى مأمور الشرطة إلى رغبة في الكسب فيناقض الزوجين أملاً في مشاركتها في مشاريع استثمارية ، ولا يعترض عليهما سوى « أبو القاسم » - أمين الإتحاد الاشتراكي - الذي يتهمهما بالرجعية والرأسمالية ، ولكن « عبد الودود » يذكره بأنه قبل أن يدخل الإتحاد كان فقيراً ومفلساً فأصبح من أصحاب الأطياف ! ويضع اعتراض « شحنة » في كلماته غير المفهومة أصلاً عن العملاء والرجعيين ، وما يشبه ذلك من مصطلحات لا يفهمها الفلاحون . وإذ يتحدث الزوجان عن مصدر ثرائهما فسوف ندهش للطريقة السهلة التي كونا بها تلك الآلاف المؤلفة من الجنينيات ففي إنجلترا كسبوا جائزة « سباق الدربي » الشهير ، وفي فرنسا انطلق « عبد الودود » يمارس الحب عارسة القادم من عالم لا هم له إلا الجنس ، وكما ذكرت « رثيفة » فإنه فاق في ذلك المرحوم « مسعد » - ذكر الماعز الشهيد - وتفوق عليه ، ثم إنها لعبا قماراً فكسبا مئات الآلاف من الدولارات والفرنكات والإسترليني ! .

تلك إذن مصادر ثروة « رثيفة » و « عبد الودود » ، ولعلها أيضاً مصادر ثروة « فرج » ابن أخيها الذي غادر قرية كفر السلام قبل عشرين عاماً وفي جيبه عشرة قروش فعاد مليونيراً ، مصادر الثروة كما يراها السمساران هي : كسب أوراق البانصيب والمتاجرة بالفحولة الجنسية ، وبالطبع فإن المسرحية لا تقول لنا كيف تتحول امرأة إلى مليونيرة . فإذا كان الرجل قد أصبح مليونيراً بفحولته الجنسية ، فالمرأة تستطيع أن تصبح كذلك بفحولتها الجنسية أيضاً ، وهذا هو مفهوم التنمية الاقتصادية لدى آل كاريوكا .

وبينما المفاوضات تدور بين « فرج » وأهالي القرية محاولاً خلاصها أن يعلمهم أن طريق الثروة مفتوح أمام الجميع ، وأنه بدلاً من الحسد والحقد ، عليهم أن يعملوا ويحذوا كما عمل هو وجدّه واجتهد ، عارضاً عليهم مشاريع تؤدي للربح ، في تلك اللحظة كان الفاسكونيون مخضين في مكان ما من القرية ،

ولكن مندوبهم « شحته » - ممثل اليساريين المصريين - يظهر ليلقي بشتائمهم ،
ويثير تعقيدات بيروقراطية هو و « أبو القاسم » .

ويتكشف « شحته » في أول فرصة ينفرد فيها بزوجته « فرج » الأمريكية ،
قيهم عليها ويحاول اغتصابها ، وهكذا تنوك متأخراً سر شحته الملطوي ، إنه
ليس أكثر من شاب يعاني من عطش جنسي ضار ، جائع للمرأة لأنه يفرق
نفسه في قرلة لا معنى لها ، ويلاقي « شحته » جزاءه ، فينقله مأمور الشرطة إلى
السجن ، ويحاول أحد الواقفين أن يتشفع فيه ، فاكراً أنه شاب صغير السن ،
قليل التجربة مطالباً بالتسامح معه .

وهنا يندفع « عبد الودود » و « رثيفة » يعترضان على هذا المنهاج مطالبان
بالتخاذ أقصى الإجراءات ضد هذا الولد ، ذلك أن التساهل معه ومع أمثاله لم
يؤد إلّا إلى مزيد من المصائب للقرية ، ويطرّز عبد الودود كلامه ، يحدث عن
الديمقراطية مؤكداً أن « شحته » غير ديمقراطي وأنه يقول عن كل من يختلف
معه في الرأي أنه « رجعي » و « إمبريالي » ، وينهى عبد الودود نظرية السماسرة
في الديمقراطية مطالباً مأمور الشرطة بأن يعيد تربية « شحته » بطريقة المعروفة في
السجن .

وتطبيقاً لهذه « آل كاريوكا » للحيلة والسياسة ، فإن الوفد القاسكوني
عندما يعلم بالقبض على شحته يسارع على القور للإحتجاج ، لكن مأمور
الشرطة يرفض الإحتجاج بصرامة ، وينتهي الأمر فيكشف الوفد القاسكوني
فإذا جميع أعضائه يعرفون العامة المصرية ، وإذ هم مجموعة أشبه بالجنود
جاءوا يتجسسون على البلد ، وهكذا تطردهم القرية ، وبدأ عصر الثراء
والإزدهار الذي يخطط له « فرج » بعد أن تخففت القرية من كل أعدائها :
« القاسكونين » و « أبو القاسم » و « شحته » ! .

وتتطلق الجوقة تغني للإستقلال ، لمصر التي هي لا شرقية ولا غربية ، لا
يمين ولا يسار ولكنها مصر فقط ! .

القاسكونين إذن ليسوا السوفيت فقط .

ولكنهم كل ما هو وطني ومعادي للإمبريالية الأمريكية .

- إنهم « شحته » ذلك الذي لا تفهم بالتحديد ماذا يرمزون بشخصيته ..
ولأنهم جهلة تماماً بالتنوعات المختلفة للشخصية المعارضة ، لذلك رسموا
شخصية تصلح رمزاً للشيوعي والناصري ، وللبعثي وللقوموي العربي . إنهم
يتصورون أن الإمبريالية والرجعية والبرجوازية والتقلعية كلمات لا توجد إلا في
القاموس الشيوعي .

- وهم « أبو القاسم » يمثل الإتحاذ الاشتراكي من النمط الناصري ، ذلك
الذي يحذر من الوفد الأمريكي ، فلا يجدون مفراً من الهجوم عليه وتذكيره بأنه
أستفاد وريخ من إثمائه إلى الطبقة الجديدة وأنه نزع عرق العمال .

- وهم المقاومة الفلسطينية التي يسخرون من بياناتها العسكرية .

- وهم حركة التحرر الوطني العالمية والمسكر الاشتراكي كله . بما فيه
للصين .

عودة الماتيفستو :

ولأن « بحيا الوفد » ليست مسرحية ، ولكتبا ماتيفستو شواضح قوية ومؤثرة
فقد تحزب لها على القصور الفيين وأوا فيها تعبيراً عن مصالحهم ورؤاهم ، ودعا لها
كل الذين يحهم تروج أفكارها وتنتشر .

وهي في مرحلة الإعداد ، كتبت عنها «ألمخيو اليوم» تحقيقاً ينبه إلى أهميتها ،
وبعد عرضها خصص لها « علي أمين » يوماً في كلمته الصباحية « فكرة » دعا
فيها المصريين إلى مشاهدتها باعتباره نصاً يلغف عن الوطنية المصرية وإستقلال
مصر ضد الغزاة ، وعندما حاول عقد من التقاد الوطنيين والتفصعين أن ينهروا
إلى خطورة ما تشر به المسرحية من أفكار ، وأن يردوا عليها ويقتدوها منعوا من
ذلك .

كتب عنها « وجاه النقاش » مقالاً للمصور - للجنة التي يعمل بها ، حلول
- كما قال لي - أن يجعله هلعاً بقدر ما يستطيع ، وأن ينبه فيه إلى أن المسرحية

تسيء للشعب المصري نفسه قبل أن تسيء إلى أحد آخر ، ولكن المقال منع ، منعه « صالح بك جودت » نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير وقتها - ذلك الذي كتب قبل عام يقول أن إستقبال الشعب المصري لنيكسون هو إستفتاء على النظام الذي يرتضيه المصريون والدولة التي يريدون أن يصادقوها .

وعندما كتب أحمد عبد الحميد عنها « للجمهورية » ينقد رؤاها ، شطبوا نصف المقال وتركوا له النصف الذي يستعرض فيه المسرحية بحيث بدا كما لو كان المقال دعاية لها لا إعتراض عليها ! .

ومنذ أول لحظة كانت المسرحية محل حماية ورعاية قوى لا قبل لأحد بها ، فهي قد مرت من الرقابة على المصنفات الفنية ، التي تعلن أنها لا تسمح بالمسرحيات التي تُعرض بعلاقات مصر الدولية أو تسيء إليها ، وخاصة علاقاتها بالدولتين الأعظم ، وتطبيقاً لهذا فإن الرقابة على المصنفات الفنية تشطب أي هجوم على أمريكا من كل المسرحيات ، ويرغم هذه المساواة الجائرة بين من ضربوا قرى مصر بطائراتهم ومن هموها بصواريخهم ، مرت « بحيا الوفد » وهي تحمل كل هذه الشوائب الرذيلة في الشعب السوفيتي ، وأجيز نصها الذي يحمل كلمات لا يميزُ عرف سليم أن يقال عن أعداء أو أصدقاء مثل « أولاد الكلب » و « الحيوانات » . . . الخ ، ما سمحت به آداب وأخلاق السيد فايز حلاوة ! .

وكان مرورها من الرقابة والدعاية لها على صفحات الصحف ، التي يسيطر عليها جميعاً أقرباء وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية ، مقدمة لما حدث بالفعل ، إذ رآها السوفييت ، وقيل - والعهد على القائلين - أن الرفيق « جروميكو » - وزير الخارجية السوفيتي - عندما إستقبل السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري في موسكو في أبريل - نيسان - ١٩٧٥ قد أستفز عندما أخذ « إسماعيل فهمي » يتحدث عن الصداقة التي تكنها مصر للشعب السوفيتي ، فأمر بمن أحضر له شريط تسجيل عليه نص « بحيا الوفد » وأداره وأسمع « إسماعيل فهمي » رده على ما يقال من صداقة بين مصر والإتحاد السوفيتي ! .

ووصل الخبر إلى « أخبار اليوم » طبعاً ، وكتب « إبراهيم سعله » يروي

الواقعة مجهولة ، ولكن بطريقة تجعلها مفهومة للجميع ، ثم قدم السفير السوفيتي في القاهرة احتجاجاً على ذلك ، وصدر قرار من الرقابة بحسب ترخيص المسرحية ! .

إلى هنا بلغت المهزلة ذروة جديدة ! .

إن ما تفعله الرقابة في مصر يظل غالباً سراً ، فما أكثر الأفلام والمسرحيات التي شطبت منها فصول وفقرات ، وما أكثر الكتب التي يكتب الرقيب على صفحاتها الأولى يطبع بعد الشطب في صفحات كذا وكذا ، لكن هذا كله لا ينشر ، ولا ينشر بالتحديد في صحف القاهرة ولا تبرر الرقابة علناً ما شطبت ، لكن « يجيا الوفد » وحدها : هذا المانيستو القوي المدعوم ، وجد صحف القاهرة الصباحية كلها في صفه ، ومجلات القاهرة الإسيوعية في حربه .

في ٣ مايو (آيار) ١٩٧٥ - كتبت الصحف كلها خبراً عنوانه [بعد احتجاج دولة كبرى : وقف مسرحية « يجيا الوفد »] وقالت إن الدولة الكبرى قالت في احتجاجها أن في المسرحية مساماً بها ، وكتبت « اعتدال ممتاز » مديرة الرقابة إلى فايز حلاوة تقول : « حفاظاً على مصالح الدولة العليا وأستناداً إلى حقي المخول لي فأني أمنع عرض المسرحية ابتداء من الأربعاء ٣٠ إبريل (نيسان) ١٩٧٥ .

كان تسريب الخبر والسماح بنشره عملية مقصودة ، وعلى الفور تحرك أصدقاء الولايات المتحدة ، لبسوا الثوب الديمقراطي ، وكتب « إبراهيم صعه » في أخبار اليوم يقول : « ليس من حق أي إنسان - مهما كان - أن يفرض رأيه على غيره أو يمنع من التعبير عن وجهة نظره ، وليس من حق أي دولة - مهما كانت - أن تتدخل لخنق حرية الرأي والتعبير في الدول الأخرى !! [أخبار اليوم ١٠ / ٧٥/٥] .

وهكذا أضيء النور الأخضر ليندفعوا في حملة همجية جديدة - يبررون بها مكارثيتهم - تزعم بأن السوفييت هم أعداء الحرية والديمقراطية ، واليسار هو عدو الحريات [هذا اليسار المسكين المصادر والمكتم والذي كان العديدون من

مفرداته أيامها في السجنون] . « لكن أحداً لم يقل هل طالب السوفيت بمنع المسرحية حقاً » أم أنهم احتجوا عليها لأن بها مساساً بهم وبشعب مفروض أنه كان بينه وبين مصر أيامها معاهدة صداقة ! .

نسي الجميع أو تناسوا أن السوفيت احتجوا فقط ولكن الرقابة التي سمحت هي التي منعت !

وهكذا أكملت الحملة الصحفية وإجراء المنع المقصود ما جاءت المسرحية أصلاً لتقوله ، وملك فرسان اليمين الوقاحة - التي لا تنقصهم - لكي يقولوا أنه ليس بالمنع تكون الديمقراطية وأن على من يريد أن ينقد المسرحية ، ويعربها أن يفعل فهذه هي الحرية [أخبار اليوم - ١٠/٥/١٩٧٥] لكن ما نسوه كان : أين يستطيع الإنسان أن يقول هذا الرأي وكل الصحف يرأس تحريرها « فايز حلاوة » ! .

وكان طبعياً أن يحكم القضاء باستمرار عرض المسرحية ، وإستند الحكم على أساس شكلي هو أنه ليس من حق الرقابة أن تسحب الترخيص بعد أن منحته ، ثم أن وزارة الثقافة بعد أن أصدرت قرار المنع سمحت بعرض المسرحية في المحلة الكبرى لمدة يومين على أساس أن هذا تعاقب سابق على قرار المنع .

ودشنت الصحف القرار بالإفراج فنشرته في صفحاتها الأولى ، وقالت « أخبار اليوم » :

إنتهى عصر الرأي الواحد وإنتهت معه التبعية لأي معسكر .

وكتب « أنيس منصور » في نفس عدد الأخبار (١٩٧٥/٥/٢٤) يقول عن المسرحية « إن الناس رأوا فيها ما يحبون أن يروا وسمعوا ما يعجزون عن التعبير عنه في صورة تمزهم بالضحك أو بالكاء » ! .

وعادت يجيا الوفد وكان ينبغي أن تهود ، إنها ليست مسرحية ، وليست حملة ضد السوفييت ، إنها مانيفستو السماسرة والكومبرادور ، لذلك عللت ! .

هكذا يتكلم السامسة :

يجيا الوفد تقدم المانيفستو السياسي والإجتماعي لأكثر شرائح البرجوازية المصرية تأثيراً وفعالية ونقلاً هذه الأيام ، إنها مقدمة فحسب سوف تستكمل كما بَشُرَت الصحف مسرحية أخرى إنتهى « فايز حلاوة » بالفعل من تأليفها وإختار لها عنواناً « إلى اليسار در » .

وواضح من العنوان أن شخصية « شيخته » في « يجيا الوفد » سوف تكون محور المسرحية الجديدة ، وأن مُنْظَر « الكمبرادور » سوف يسيدي رأيه في اليسار المحلي بمختلف فصائله في المسرحية الجديدة .

ولسنا في حاجة كما أظن إلى إنتظار المسرحية الجديدة لنستكنه رؤى وتصورات البرجوازية « الكمبرادورية » ، فالخطوط العامة واضحة على كل حال في « يجيا الوفد » نفسها :

إنها تريد أن تبيع بأسرع ما يمكن ، ووسيلتها لذلك ليست المشاركة في عمل إنتاجي ، ولكن السمسرة والوساطة ، إنها ترفض شخصية العصامي تلك التي طرحت نفسها في الأدب البرجوازي كنموذج يحتذى ، يوم كانت البرجوازية تصعد ضد أفكار الإقطاع وتصوراته مخطمة المجتمع ذي الطبقات المغفولة القائم على هرم طبقي ، بين طبقاته أسوار حديدية ، رافضة فكرة الأرومة المتوارثة ، كان العصامي أيامها هو « نبي » العصر الجديد ، لكنه رغم أصله الطبقي المتدني كان يصعد بجهده وعرقه وإبتكاره ومواهبه .

في « يجيا الوفد » فإن الكومبرادورين يشرون بالصعود من خلال كسب لورفوق الليتصيب والمتاجرة في الفحولة الجنسية - وهي الميزة الوحيدة التي يرونها في الشعب المصري .

إن « عبد الودود » و « رثيفة » في بداية المسرحية يكسبان من مهنة تتتمي إلى « نقابة القوادين » فكل مواهبها هي « مسعد » ذلك الجدي الذي يملك

فحولة جنسية تمكنه من تلقيح إناث الماعز مقابل خمسين قرشاً « للوثبة »
الواحدة ، لكنهما ، وبعد أن يخلصهما الفاسكونيون من تلك المهنة الشائنة يصران
عليها ، ويقرران أن يمارسا الدعارة على مستوى عالمي ، ويحل « عبد الودود »
محل « مسعد » ، ويكسب من المتاجرة بفحولته وإرواء غليل أوروبا وأمريكا
العطشانة جنسياً .

ولأن الكومبرادوريين المصريين هم تطور لبرجوازية متخلفة مثقلة بالفكر
الزراعي والقبلي ، فإن ما تفرزه أفعالهم الغليظة من أفكار قد تبدو مضحكة
لنا ، ولكنهم في الحقيقة يريدون أن يقلبوا الآية ، إنهم يصورون الموضوع
للشعب المصري والعربي ، على نحو معكوس ، فنحن الذين سنغزو أوروبا
 وأمريكا وليست هي التي سوف تغزونا ، نحن الذين ستقتحمهم جنسياً وليسوا
هم الذين سيحولون بيوتنا إلى مواخير .

ولأن مجتمعاً يسوده الكمبرادوريون ، لا بد وأن ينتهي بإحتراف أبناء
و بنات الطبقات الفقيرة والمتوسطة الصغيرة للدعارة وتجارة المخدرات وتكوين
العصابات ، فإن تغطية ذلك نفسياً مطلوبة بمعاينة الغرائز الدنيا والمتخلفة لدى
تلك الشرائع وتحويل شعورها بالقهر الطبقي وإغتصاب فائض قوة عملها ، إلى
شعور بالمباهاة الجنسية ، وهذا ما تروج له نجما الوفد .

وديمقراطيتها المدعاة هي تركيز بالفاشية اليمينية وتمهيد لها ، ودفاع عنها ،
ففي نهاية المسرحية تطالب « رثيفة » و « عبد الودود » بتأديب « شيخته » وعدم
التسامح معه ، وهم لا يربانه صاحب موقف أو عقيدة سياسية من حقه أن يشر
بها ، ولكنه عندهما عميل وجاسوس للسوفييت ، وهو غير وطني أصلاً ، بدليل
أنه يعترض على الخير العميم الذي جاء به الأمريكي الطريف الدكتور « فروج »
أو « فرج » أو « كيسنجر » ، ولا تعامل مع هذا النمط من المصريين في رأي
الكومبرادور إلا بالسجون والمعتقلات والتأديب ، إن الديمقراطية في رأسهم هي
الموافقة على ما يفعلون ، وهي التصفيق للدكتور فرج ، ذلك الساحر العظيم
الذي أحال الفقر إلى غنى فاحش والعوز إلى ثراء لا ينتهي ! .

الكمبرادور ليسوا لبراليين كما يدعون ، إنهم دعاة إنفتاح في الاقتصاد -

ينقل السوق إلى تبعية - وإنغلاق في السياسة يضع كل المعارضين في سجون البيك
المأمور ! .

وهم أعداء للثقافة والوعي ، مشرون بمجتمع إستهلاكي لا يتج فالذين
يقرأون الكتب أو يثقون أنفسهم ، أو يرفعون درجة وعيهم بما يجري في
عالمهم ، هم مجموعة من المعقدين نفسياً ، والمحرومين جنسياً ، وحقدهم على
أمريكا ليس رفضاً لحضارتها المتوحشة وقهرها للشعوب ، ولكنه حقد على جمال
نسائها والحرمان من خيراتها ورغبة دفينية في التمتع بهذا وذاك ! .

الحياة الحقيقية في منظور السادة الكمبرادورين هي أن تملك من السلع
الإستهلاكية بقدر ما تطيق ، من كل سلعة نسختان ، أن تلبس وتشرب
وتستحم وتمتع ولا تهتم ألا بنفسك .

وهم يسقطون كل عاهاتهم النفسية على أعدائهم الطبقيين على المستوى
العالمي والمحلي :

فالسوفيت في رأيهم - وكل دول أوروبا الشرقية - قوم جائعون شباقون
للطعام بلداء الحس ، أكلوا الجدى بكل وقاحة وخرجوا يتغزلون شعراً في عاهته
ومفاته .

واليسار المحلي شبق للجنس وغير ديمقراطي .

والشعب حقوق متدن في الأخلاق لأنه يتساءل عن مصدر التفرقة بين البشر
في الثراء وفي الإشباع المشروع والطبيعي من إحتياجاته ، ولأنه يطالب بحقه
المشروع في أن يعيش في مجتمع بلا طبقات ! .

لقد كان « انجلز » على حق عندما سخر من تشهير القساوسة القديم
بالمادية - كتيار فلسفي - عندما صوروها على أنها شراهرة وسكراً وملذات حسية
وشهية وبخل وطمع وجري وراء المادة . ذلك التشهير الذي وصفه « انجلز »
متفكهاً فقال « لقد ألصقوا بها باختصار كل الرذائل الدنيئة التي يتغمسون هم
أنفسهم فيها سراً » .

ذلك ما يفعله البرجوازيون عموماً والكمبرادوريون منهم على وجه

الخصوص ، إنهم يتناسون أن المجتمع اليرجوازي هو مجتمع المنافسة والتقاتل على الربح ، مجتمع سرقة عرق الآخرين ، المجتمع الذي ينتشر فيه الفقر فتبيع النساء لحومهن ، ويبيع الرجال وجولتهم ، إنه مجتمع الشرلعة والحقد والأمراض النفسية والإغبيارات العصبية ، مجتمع الزهري والسلان والبلاجرا والقراع ، والرجل الذي يقتل أخاه في سبيل الميراث ، أو من أجل حفنة دولارات لأن قانونه الأساسي هو قانون أقصى الربح ، قانون الصراع حتى الموت من أجل الربح .

تلك الرذائل التي يرتكبونها سرّاً يلصقونها بالسوفييت وبالشعب وبألياسر وبالوطنين ... بكل ما ليس أمريكياً .

إن الوطنية في منظورهم سخف ، ومع ذلك - فبعد أن حكم القضاء بإعادة عرض المسرحية علّقوا على باب مسرحهم لافتة تقول « صيحة حق مصرية ١٠٠٪ لا شرقية ولا غربية » - لكن هذه الصيحة المصرية ١٠٠٪ تنظر إلى الإستشهاد باعتباره سخفاً وتفاهة ، بدأ من أغنية أم البطل التي غنتها شريفة فاضل أيام حرب أكتوبر - تشرين الأول - ١٩٧٣ ، عندما استشهد ابنها الطيار في الحرب ، والتي يعلق « عبد الودود » عليها بأن الإبن استشهد في شارع الهرم ، سخرية من الأم التي تغني في ملاهي ذلك الشارع السياحي العظيم ، وإرضاء لأحقاد أو منافسات يكتونها لها لا تهمن في شيء ، لكن السخرية من الإستشهاد لا تستثني حتى حرب أكتوبر ، وهي سخرية تطول المقاومة الفلسطينية وحروب التحرير في شرق أوروبا .

وهذه الصيحة المصرية ١٠٠٪ تنتهي بتخلص مصر من « المستعمرين السوفييت » « المستعمرين اليساريين والوطنين » الدخلاء وبقاء الأمريكيين ومن قبلوا مشاركتهم في مشاريعهم الإستثمارية .

ومع ذلك يصرون على أنها كلمة حق مصرية ١٠٠٪ إنها بالقطع ليست شرقية ولا مصرية ولا وطنية ، ولكنها أمريكية ١٠٠٪ !

ولأنهم ميكافيليون بطريقة مفرزة ، فلا ضرورة على الإطلاق لأن تناقشهم

بالمنطق ، إنهم يكذبون وهم يعلمون ذلك ويصرون عليه ، ما الفائدة في تذكيرهم بأن السوفييت لم يجوعوا مصر ، بل إن العكس هو الذي كاد يحدث ، وأن الشعوب السوفيتية تعاني من بعض أزمات في إحتياجاتها لكي تساعد حركة التحرر الوطني ، ما الفائدة في أن تقول لهم أن الأمريكان لم يجيشوا برجاء وأن مصر تعاني - بإعتراقات رسمية - من مشاكل اقتصادية .

ما الفائدة أن تسألهم :

● أين هذه المساعدات الأمريكية ؟ وأين هذا الرخاء الذي تدفق بعد قدوم الدكتور فروج ؟

● ما الفائدة في مطالبتهم بأن يقدموا لك دليلاً على أن السوفييت رفعوا السلاح في وجه المصريين عندما طالب هؤلاء بخروج خبرائهم من مصر ؟ .

هؤلاء قوم فاجرين يبلغ فجرهم درجة لا يصدقها عقل ، لذلك فإن « رثيفة » تطلب من المترجم أن يذكر الوفد الفاسكوني بجاذنة « بحر البقر » وهكذا يصورون السوفييت بإعتبارهم مسؤولين عن بحر البقر ، ومفهوم بالطبع أن مسؤوليتهم تنجم من أنهم لم يتصدوا للقنلة الحقيقية ، الذين لم يذكرهم أحد بسوء على الإطلاق فلا أحد يذكر « الفانتوم » ولا « السكاي هوك » ، ولا أطنان المساعدات التي قدمها ويقدمها الدكتور فروج إلى إسرائيل ، تماماً كما نسوا الميج والسخوي والسام ٣ والسام ٦ ، كل شيء ! .

إن كل شيء مغلوب ومعكوس في منطقهم :

● السوفييت هم الأعداء ، لم لا ؟ . أليسوا هم مُصْطَرِّي الفانتوم لإسرائيل عدوتنا ، أليسوا هم الذين ساندوها في كل مجال ؟ .

● الأمريكان هم الأصدقاء ، لم لا ؟ أليسوا هم الذين أمدونا بالسام ٦ ووقفوا بجانبنا في حرب أكتوبر وصنعوا لنا ولسوريا جسراً جويّاً ؟ .

..... ولكن ما لم ننسأ ولن ننسأ أننا أمتين ، وأن أصدقائهم ليسوا أصدقائنا ، وأعدائهم ' سوا أعدائنا ! .

الديمقراطية .. وايديولوجية الكل في واحد

١٣

« ... فالبرجوازية التي فكرت كفيها سروراً قبل عشرين عاماً لأن المؤسسات الليبرالية قد سقطت فخلصتها من أعادتها الطبقين دون أن تمس حريتها في الإستثمار تفرك اليوم كفيها حبوراً مطالبة بمودة حرية الإستثمار دون عودة هذه المؤسسات » .

بعض الذي يجري على جبهة الفكر - وربما كله - يدعو للدهشة !

فوسط الحاح ديمقراطي شديد يتغنى بالحرية ويشبب بالديمقراطية ، ويعلم بعالم وردي لا قهر فيه ولا كبت ، تتكرر نغمة واحدة : فالذين يلحون اليوم بالحرية ، يزعمون بأنهم كانوا كذلك طول عمرهم ، أصحاب رأي ظلموا وكُتبتوا ومنعوا من تنوير شعب مصر بأرائهم الناضجة التي هي وحدها - دون كل الآراء - الكفيلة بتحقيق مصالح هذا الشعب . . أما أصحاب الآراء المخالفة فهم فاشيون ولا ديمقراطيون ينبغي صيانة الحرية منهم ، بمنعهم من الإدلاء بالرأي أو الكلام في شؤون الوطن ! .

(*) كتب هذا المقال في فبراير ١٩٧٤ ، وكان مقرراً أن ينشر ، في مجلة « الكتب » القاهرية في مارس ١٩٧٤ ، ولكن الرقابة على الصحف ، وكانت ما تزال مفروضة آنذاك ، إعتزست على نشره ، فظل دون نشر ، حتى رفعت هذه الرقابة ، فنشرته الكتب في عددها الذي صدر في يوليو ١٩٧٤ . وكان هذا المقال ، أحد البدايات المبكرة لازمة « الكتب » ، التي تفجرت بعد ذلك وفي شهر سبتمبر من العام ذاته ، إذ كانت الإستشهادات الواردة به ، تتضمن نقداً لرؤى رسمية كانت شائعة آنذاك ، وتكرار يلحاح على إقلام الحلقة الثقافية الضيقة التي كانت تحيط بالأستاذ يوسف السباعي ، وزير الثقافة ، والرئيس الأعلى للهيئة العامة للكتاب ، التي كانت تصدر عنها « مجلة الكتب » ، وهو ما جعل مفردات من هذه الحلقة تطالب بفرض الرقابة على « الكتب » .

وأهل اليمين في بلادنا قوم أمرهم عجب ، فهم ينكرون هويتهم ويشورون إذا ما قلت عن أحدهم أنه « يميني » أو « رجعي » أو « محافظ » ويعتبرون ذلك لا أخلاقية ويرفعون شعاراً نصه : لا تُصنّفوا الناس فكلنا مصريون . وهذا يكشفون عن إحساسهم الداخلي بأن اليمينية عاة ينبغي التبرؤ منها ، كما يكشفون عن مدى إخلاصهم الحقيقي لقضية الديمقراطية ، ذلك أن القول بأننا كلنا مصريون يعني أن نكون كلنا رأي واحد واتجاه واحد - هو رأيهم واتجاههم بالطبع - وبذلك لا نكون ديمقراطيين هي دار المصريين جميعاً ، يختلف آرائهم وإجتهااداتهم ، ومواقفهم الفكرية والطبقية ، تتيح لهم جميعاً أن يعبروا عما يعتقدون ويدعون الآخرين إلى أفكارهم ، ويدافعون عن مصالحهم الطبقية في مؤسسات ديمقراطية حرة ، لا يحدها قيد سوى الإخلاص لقضية الديمقراطية نفسها . . فالذين يدعون لآرائهم بالسلسات والقنابل والمؤامرات والإتقلابات العسكرية يعرضون البناء الديمقراطي للخلل ويستخدمون أساليب فاشية ، والذين يستعدون السلطة على من يختلفون معهم في الرأي ، لا يختلفون عن يفقدون لأسط تقاليد الحوار العلمي ويندفعون إلى مبالذ التشهير الشخصي ، وكل هؤلاء ليسوا مخلصين لقضية الديمقراطية مهما قالوا أو فعلوا .

ومصر حيث هي دار المصريين جميعاً - هي في المنظور الديمقراطي - قطر من أقطار وطن عربي ، ترتبط معه بالوجدان والمصلحة ، ومع الإطار القطري الذي يضم - كل أهلها - والقومي الذي يضمها مع عالمها العربي - فإن مظاهر التنوع والإختلاف داخل هذا الإطار موجودة بكثرة ، إن المصريين يتميزون طبقياً : فهناك البرجوازيون بمختلف شرائحهم : هؤلاء الذين يشترون قوة العمل ، وهناك العمال بمختلف شرائحهم : الذين يبيعون قوة عملهم . وعلى جهة الفكر هناك الذين يؤمنون بفكر البرجوازية ورؤاها : حرية التملك وحرية الإستثمار وحرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال . وهناك الذين يؤمنون بفكر العمال والفلاحين ويرون الملكية شراً لأنها تتضمن إستغلالاً هوجوهرها ويطالبون ويجهلون لإلغائها . وبين هؤلاء وأولئك هناك الراديكاليون الذين يجتحمون إلى يسار الليبرالية أو إلى اشتراكية البرجوازية الصغيرة ، فيطالبون بالتدخل للححد من شرور الملكية دون إلغائها ، ويعتبرون أن لها وظيفة إجتماعية

يمكن أن تؤدبها ويفرقون بين ما يسمونه ملكية مستغلة وأخرى غير مستغلة .
والذين يرفعون شعار : لا تصفوا الناس . كلنا مصريون ، يريدون للمصريين
أن يتساووا في المصرية ويرفضون بشراة أن يتساووا في نصيب عادل من ثروات
بلادهم . وعندما نقول أنه لا يمين هناك ولا يسار فمعنى هذا أننا كلنا أغنياء أو
كلنا فقراء ، وهو ما لا يستطيعون الزعم بأنه حقيقي .

وما يطلق اليوم على جبهة الفكر من طلقات تظن أنها تستهدف الظروف
اللاديمقراطية ، لا نصيب في الواقع إلا صميم الديمقراطية ، ذلك أنها طلقات
معسكر واحد من معسكرات الفكر ، لا يهدف بها أمانة الفرصة لأن يتكلم
الكل - تيارات وطبقات - ولكن أن يتكلم هو وحده بزعم أن الآخرين لم يكونوا
مخلصين مثله لقضية الديمقراطية ! .

البرجوازية . . ورايات الديمقراطية :

وخلال الأسابيع التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كثر الحديث عن قضايا
الديمقراطية في مصر ، ويشكل لم يسبق له مثيل ربما في خلال العشرين عاماً
الماضية ، وهذا طبيعي ومنطقي ، إذ الفني لا شك فيه أن الشرائح العليا من
الطبقة الوسطى في مجتمعنا ، كانت - وما زالت - تجتهد منذ وقت طويل لتعديل
الأبنية الفوقية بما يتلاءم مع مصالحها المتنامية ، ومع ما حققته من تراكم رأسمالي
إحتزته في ظروف خوف من أن تتعرض لما تعرضت له زميلات لها بقرارات
يوليو ١٩٦١ ، لكن هذا التراكم يدعوها الآن للإستثمار وهذا الإستثمار يجعلها
تلح في المطالبة بحمايتها فيشتط بعض منظريها في القول فيتهمون كل ما جرى في
العشرين عاماً الماضية بأنه كان ظلماً وظلاماً ، وهي التي إستفادت منه أكثر مما
إستفادت أي طبقات أخرى في المجتمع ، ورضيت به رضى لا يجاوز حد .
وربما فُجِعَ كثيرون بهذا التنظير الرديء للرجبة في حماية الإستثمار ، لكن تلك
أخلاق البرجوازية المصرية على أي حال . . وتلك قدرتها على التفكير .

ولأن هذا الإلحاح الديمقراطي لا يهم فحسب البرجوازية المصرية الراحبة
في الربح ، ولكنه يهم أيضاً مختلف الطبقات الإجتماعية فإن من المفيد دائماً أن

نحاورها - كجزء من عملية الجدل الاجتماعي - فيما تدعو إليه من شكل للديمقراطية ، لكي تُوصَف ونفسر جوهر دعوتها ونحدد بالتالي موقع جماهير الشعب - العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة - على خريطة الانفراج الديمقراطي الذي تدعو إليه البرجوازية اليوم وتلح عليه .

ذلك يتحقق إذا ما أستعرضنا التجربة الديمقراطية في مصر عبر السنوات التي صاغت فيها ثورة يوليو ١٩٥٢ ملامح الحلقة الراهنة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر ، بمنهج ولصالح الطبقة الوسطى ، وبقيادة طليعة عسكرية لها كانت - بالقطع - أكثر إدراكاً ووعياً بمصالح الطبقة على المستوى التاريخي أكثر من وعي شرائح هذه الطبقة نفسها ، وهو ما قاد بالتالي إلى صدامات متتالية بين الطليعة والطبقة ، كانت ذروته ذلك الصدام الحاد الذي حدث في يوليو ١٩٦١ والذي لم يقطع الصلات تماماً بينهما ، لكنه حفر أخدوداً من عدم الثقة والخوف يبدو أنه الآن في طريقه للإلتتام .

ومن الملاحظ أن السنوات التي تلت ثورة يوليو ١٩٥٢ مباشرة قد شهدت ضيقاً شديداً بالمؤسسات الليبرالية التقليدية ، أو بذلك الجانب السياسي من الأبنية القوية للنظام البرجوازي ، كان من نتيجته إلغاء دستور ١٩٢٣ ، فإلغاء الأحزاب والجمعيات السياسية ، ثم القضاء على كل السمات الإستقلالية لبعض المؤسسات الليبرالية كالجامعة ، ومجلس الدولة ، والإلتفاف على بعض السلطات - دون العصف بها - كالقضاء الذي جوبه بمحاكم ذات سلطات خاصة كمحاكم الثورة والشعب والمحاكم العسكرية ، ثم كان الصدام مع الصحف الذي بلغ ذروته في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وإنتهى بإلغاء وتصفية كل الصحف ذات الخط السياسي الواضح وبقت في الميدان الصحف المحايدة .

وإنتهى هذا كله بتصفية هذه الأشكال الديمقراطية والعصف بها دون أي إعتراض من البرجوازية المصرية التي كانت تطمح إليه ، بعد أن ضاقت بالمؤسسات الليبرالية وعبرت تقارير « إتحاد الصناعات » عن هذا الضيق في الأعوام السابقة على الثورة ساخطة على عدم إستقرار الحكم السياسي ، وعلى سيطرة الرؤى الزراعية عليه ، ناقلة الأفق المحدود لهذه الرؤى التي تحبس

أموالها في شراء الأراضي بالإفكار المتزايد للعمال الزراعيين ، من إنكماش سوق المستهلكين ، وتثير قلقاً اجتماعياً يستفز دعوات « الهدم » ويحمل مصر أرساً مهددة لما تسميه البرجوازية عادة بالأفكار المستوردة .

وعما زاد من ضيق البرجوازية المصرية بالليبرالية ذلك المد الديمقراطي الجارف الذي أطلقت عقالة حكومة الوفد في العامين السابقين على الثورة مباشرة ، والذي دفع إلى الصدارة أفكاراً اجتماعية تحشأها البرجوازية وتخافها ، فقد تزايد الهجوم على توزيع الملكية وانتشرت الأفكار الداعية إلى إعادة توزيعها وتكاثرت إضرابات العمال وهبات الفلاحين ، وكشفت مأساة حريق القاهرة - برغم احتمالات التأمر فيها - عن فقر اجتماعي وصل إلى حد الشراسة الفائقة ، لا يعيه سوى عفويته ولا وعيه ، وهي عيوب كانت البرجوازية تعي أن استمرار أي مناخ ديمقراطي كفيلاً بتلافئها . وأمام هذه الحقائق كلها تنكرت البرجوازية الليبرالية تنكراً سريعاً ، وشبعتها دون أن تدرك دمة واحدة .

ومنذ بداية حلقاتها الأولى تميزت الثورة البرجوازية في مصر بطابع خاص ، إذ كانت دائماً قصيرة النفس في عدائتها للإستعمار ، وفي حداثتها للمطالبة بالسوق ، وهو الأمر الذي إختزل الطابع الحاد لحركة الجماهير الشعبية في النضال الوطني ، بل أن الرغبة في إختزال هذا الطابع العنيف ، كانت سبباً ثانياً لقصر نفس البرجوازية التي كانت تسارع دائماً لحل تناقضها مع الإستعمار ، حرصاً على مكاسبها ، ورغبة في طرد الجماهير الشعبية من الحلبة ، خوفاً من أسد ينطلق من قمم ولا يعود إليه ، إذا ظل طويلاً مطلق السراح . والنتيجة الطبيعية لهذا الموقف المعقد أن الطبقات الشعبية قد قدمت نفسها وقوداً للثورة البرجوازية ، وخرجت من المعركة بأذى المكاسب . وبينما شهدت ثورات أوروبا البرجوازية مداً ديمقراطياً جارفاً ، على عهد صعود البرجوازية للسلطة مكن الطبقات الشعبية من الحصول على حقوق ديمقراطية ، أهمها حق التنظيم المستقل إقتصادياً وسياسياً ، ثمناً متواضعاً - ولكنه هام - لدمائها التي كانت وقود الثورة ، ولتضحيتها التي كانت السلم الذي صعدت فوقه البرجوازية الى السلطة ، بينما حدث هذا في أوروبا ، فإن ما حدث في مصر كان شيئاً مختلفاً ،

إذ لم تحصل الطبقات الشعبية على ثمن يتناسب مع تضحياتها ، فظل حق التنظيم النقابي غير معترف به إلى عام ١٩٤٣ ، ورفض حق التنظيم السياسي بشراسة فائقة عند صياغة دستور ١٩٢٣ بالإضافة الغربية التي ألحقت بحُجُز مواد حرية الصحافة والإجتماع والتي تصدر هذا الحق حرصاً على ما سمي بـ « وقاية النظام الاجتماعي » !! .

وإذن فإن إخلاص البرجوازية المصرية لقضية الديمقراطية - في مفهومها المثالي الذي تصوغه الفرضيات الليبرالية - مشكوك فيه منذ ميلادها وليس بعد نموها ، ذلك أن الثورات البرجوازية التقليدية - أوروبا - لم تصل إلى التنكر لليبرالية ، إنَّ في مراحل تالية لصعودها وتمكنها ونموها ، وبرغم أن الواقع الاجتماعي والسياسي في مصر ، قد فرض شيئاً مختلفاً نتيجة للتأمر الإستعماري الرجعي الذي حاول باستمرار إقصاء الشرائح الأكثر وطنية وليبرالية - والتي تمثلت سياسياً في حزب « الوفد » - عن السلطة ، الأمر الذي أتاح للجماهير الشعبية حرية أكثر للحركة في ظل التحالف مع هذه الشرائح ، إلا أن هذا التحالف ظل ذيلية مستمرة نتيجة لأن الطبقات الشعبية لم تنفصل بكيانيتها سياسية مستقلة .

ولأن ما يسم البرجوازية أصلاً من الحريات الليبرالية هو حرية التملك والإستثمار ، فإن سقوط كل الأبنية الديمقراطية التقليدية في مصر عام ١٩٥٤ لم يزعمها ، بل ارتاحت له كل الإرتياح ، فهو لم يهدد علاقات الإنتاج الرأسمالية ، بل كان حافزاً لنموها بالهجوم على عدوين شرسين لها أقوامها بقايا العلاقات الإقطاعية التي كانت تحول دون إنسياب رأس المال في الإستغلال الصناعي ، وأخطرها عمودات الطبقات الشعبية التي كانت تحاول انتزاع حقوقها الديمقراطية . وتواكب مع هذه التصفية للديمقراطية السياسية ، خطوة على طريق تصفية وتحطيم علاقات الإنتاج الإقطاعية بقانون الإصلاح الزراعي الأول الذي لم يتح محاسب للشرائح الصناعية من البرجوازية أن تجر الفائض من الربح الزراعي إلى الإستثمار في الصناعة - وهو ما كان إتحاد الصناعات يلح عليه إلحاحاً شديداً في الأعوام السابقة على الثورة - ولكنه أتاح أيضاً التوسع في قاعدة

مستهلكي الإنتاج الرأسمالي ويشر بتوسع وتدهور وأبعد شبح الفقر وما يستتبعه من دعوات « للهلم » .

وعلى عكس تساهلها وارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية في السياسة ، فإن البرجوازية كانت شديدة التمر والحساسية تجاه أي محاولة للتدخل في حرية الإستثمار حتى ولو كان ذلك لصالحها ، ففي عام ١٩٥٤ صدر الكتاب السنوي لإتحاد الصناعات معبراً عن رؤى مثل هذه ، فقد طالب بزيادة الرسوم على الواردات وتخفيض الضرائب على الإنتاج الصناعي ، وشكا من نقص القوة الشرائية ، وطالب بإعادة النظر في التشريعات القائمة لتهتة الجو الصالح للإستثمار الفردي وتخفيض أسعار الخامات ، وشكا من « التفاوت العريض بين نمو الإستثمار وزيادة السكان » ورحب بإتجاه الحكومة لرصد ٣٥ مليوناً من الجنيهات للقيام ببعض المشروعات الإستثمارية الجديدة ، ونصح بالعمل على ترغيب الأفراد ، وهم في رأيه الذين يملكون مفتاح الموقف في إقتضاء أثرها . ويرغم أن هذه الطلبات كلها كانت محاولة لجر الدولة لدعم الإستغلال الرأسمالي ، فإن « نشرة البنك الأهلي » عبرت عن قلق شديد من دعوة الحكومة للتدخل في الحرية الإقتصادية ، وعلقت على ذلك قائلة « هذا أمر يدعو للرناء حقاً ، فلو كان رجال الصناعة يفضلون العيش في جو من الرعاية الحكومية المستمرة - كما تعيش النباتات غير الإقليمية في بيوت من الزجاج - فإن من الصعب أن يتكهن المرء متى سيتاح للصناعة أن تواجه الظروف التي تعيش فيها الصناعة الفردية الحرة » (المجلد ٧ - العدد الأول - ١٩٥٤ - ص ٣ ، ٤) .

فيما تلا ذلك من سنوات ، وخاصة في أعقاب حرب السويس ، كانت الحريات الديمقراطية على الأسس الليبرالية تتعرض لتعديل يتنافى مع هذه الأسس ، فقد إنتهت فترة الإنتقال بصيغة سياسية لا تنتمي في شيء إلى الليبرالية ، ومع ذلك فإن البرجوازية لم تعترض ولم تضيق ، كان كل منهما هو الحصول على ثمار الحرب لحسابها فعندما مصرت البنوك الأجنبية والإستثمارات الإنجليزية والفرنسية وأنشئت المؤسسة الإقتصادية ألحت البرجوازية في المطالبة بنقل ملكية الأجانب إليها بدلاً من نقلها إلى ملكية الدولة ممثلة في هذه

المؤسسة ، وهو ما دفع المشرفين عليها إلى التصريح بأن المؤسسة لا تنوي أن تستمر ولكنها تدير مشروعات إقتصادية إدارة رشيدة وبشكل مؤقت وسجلت نشرة بنك مصر بارتياح أن « المؤسسة لن تحتفظ بأسهم الشركات التي تؤسسها بل بمجرد تيسير سبل النجاح لها تطرح أسهمها للبيع في السوق » (السنة الثانية - العدد ١ - مارس ١٩٥٧ - ص ٨) .

كانت البرجوازية تنمو بلا ليرالية سياسية ، دون أن تضيق أو تشكو عما تصفه اليوم بأنه كان مرحلة ظلم وإظلام ، وبسبب ظروف نشأتها المحاصرة لجأت إلى أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان ، ورغم ذلك إزداد نصيب الرأسمالية الكبيرة من الفائض الإقتصادي ، فارتفع نصيبها من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة من ٥٧ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٦٣ ٪ عام ١٩٥٦ إلى ٦٧ ٪ عام ١٩٥٩ وبلغت الأرباح التي حققتها الشركات المساهمة سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ما قيمته ٤٤,٢ مليون جنيه بمعدل ٣٥ ٪ من رأس المال .

ويبدو أنه كان ضرورياً في تلك الفترة من نمو البرجوازية أن تنمو بلا هذه الليبرالية ، وعلى العكس مما يروجونه بإلحاح مرضى هذه الأيام فإن منظري البرجوازية هم الذين صاغوا الأسس العامة لنظرية الحريات كما هي فاعلة إلى لحظتنا الراهنة وقدموها لبقية الطبقات موشاة بمنطق محكم ولكنه مزيف ، فإذا كان ما مضى ظلماً وظلاماً فإن الضحية بالقطع لم تكن البرجوازية ، كما أن الجاني بالتأكيد لم يكن جماهير الشعب ! .

إيديولوجية الكل في واحد :

وجوهر نظرية الحريات الديمقراطية كما صاغتها البرجوازية المصرية في حلقتها التي ما زالت ممتدة ، هو نفي قوانين التناقض الإجتماعي والسعي إلى عالم من الوحدة لا يختلف في بنائه عن عالم الوحدة اللاهوتي ، ولا جدال في أن هذه النظرية كانت الوحيدة التي تحقق للبرجوازية المصرية في الخمسينيات والستينيات مصالحها ، فقد كان على الشرائع الصناعية من هذه البرجوازية - وهي قلب الطبقة المحرك - أن تشق الطريق للطبقة ككل وسط نوعين من

الأشواك : تلك التي يلقيها أعداؤها من الإمبرياليين في مسيلها بجهدهم المستمر للعودة بالسوق المصرية إلى أسار التبعية ، وتلك التي تنبتها الإشتراكية العالمية في قلوب أعدائها الطبقين .

في هذا المناخ القاسي شقت البرجوازية المصرية طريقها بسلاحها الجديد والجيد حقاً ، ويأقتدار يدعو للمعجب والإعجاب عملت بدأب على ألغاء فاعلية الصراع الطبقي ، وذلك بأغراق الشرائح الإجتماعية التي يحمها هذا القانون في طوفان يبقدها الوعي به . ولأن هذا القانون ليس قانوناً طبيعياً فإن الوعي به هو العامل الحاسم في تحقيق فاعليته ، وإغراق أصحاب المصلحة في تحقيقه تحت ركام من الإجهاد العقلي الشبيه بعمليات غسل المخ ، كفيل بتعطيل فاعليته^(١) .

وكمجرد أمثلة يمكننا أن نرصد مجموعة من الأفكار وأشكال التنظيم

(١) في الفترة بين اعتراض الرقابة على هذا المقال ونشره في الكتائب ، نشر في جريدة « بيروت » البيروتية ، على سبعة مقالات ، بدأت في ١٩ مايو ١٩٧٤ ، وكان النص المنشور في « بيروت » أحد موضوعات التحقيق معي ، ضمن أول وجبة من الصحفيين القيمين في الداخل ، تقدم للتحقيق أمام اللهي الإشتراكي وقد سألت المحقق - وهو الأستاذ محمد توفيق الحنلا - حول هذه الفقرة ، قائلاً :

- هل تعتقد أن إزكاء الوعي بقانون الصراع الطبقي بين طبقات المجتمع المصري ضروري لتحقيق الإشتراكية ؟

وقد أجبت : الدستور القائم والقانون ، مجدداً حقوقاً وواجبات للمواطن المصري ، والدفاع عن المصالح الطبقية حق من حقوق هذا المواطن بموجب الدستور ، ومعترف بها قانونياً ، والقول بالوعي يعني حرية التعبير الديمقراطي السلمي عن مصالح كل الأفراد ، وكل الطبقات .

وعاد المحقق ليسألني : هل تحقيق الإشتراكية الوارد الإشارة إليها في مقالك يستتبع قيام صراع طبقي وجدل إجتماعي ؟

وقد أجبت : الخط العام للمقال ، لا يتحدث في الواقع عن تحقيق الإشتراكية ، ولكن عن الديمقراطية ، ويصيرها شرطاً أساسياً لأي تقدم في مصر .

وكت قد عرضت في بداية التحقيق ، على ما يسمى بيدة التحقيق السياسي ، التي كانت أساس تحويلنا إلى اللهي الإشتراكي . وأعلنت أن أي تحقيق - هو استجواب ، والاستجواب هو إتهام ، وعلى ذلك فمن أجبب إلا على الوقائع التي تستخدم للتدليل على أن هناك تهمة ما ، وقد أريك هذا المحقق ، الذي كان قد أعد أمثله ، بحث تضمن استغهاً حول عقليتي الفكرية ، وأرائي السياسية . ودارت بيننا محاولة مجهدة ، ظلت مصرأ خلافاً على موقفي ، وهو ألا أجبب على أي سؤل بشأن أرائي ومعتقداتي ، لأن ذلك يعني قبولي لجأاً لرفضه ، وإهدار حق دستوري أتمسك به ، هو حقني في أن أعتقد ما أشاء وأثبتني ما يمن لي من أراء وكان للمحقق متصافاً مع وجهة نظري ، ولكنه كان مقيداً بالتوجيهات الصامدة التي حددتها جهاز

والممارسات التي حققت بها البرجوازية هذا الهدف فيما يلي :

● فهناك من الأفكار ذلك الحرص على معاينة الغرائز الفطرية للطبقات المستغلة - بفتح الغين - وأضفاء هالات القداسة على هذه الغرائز . أن الوطن مثلاً يتحول إلى مفهوم مجرد غاملاً ، فللمصرية أو العروية ، وثن يستل من الإنسان أي قدرة على مناقشة أوضاعه - إن عليه بحسب المفهوم البرجوازي الذي يُقدّم له - أن يقترب في هذا الوطن ، ومن هنا أصبحت المطالبات الطبقيّة من المحرمات على المستغلّين بينما كان الذين يستغلّونهم لا يلتزمون بهذا القيد . وإنسجبت هذه القداسة على حائزي الأدوار السياسية ، فعلى الرغم من أن قليلاً منهم من يجيء بإختيار شعبي ، فإن معاونهم يزعمون لأنفسهم تمثيل الثقة الجماهيرية ، ومنظرهم يزعمون أنهم يعبرون عن رأي الشعب ، ويفترض هؤلاء وأولئك بأن من لا يرضى عنهم أو ينتقدهم هو خائن للوطن .

● والبناء العام للمجتمع يقوم على إفتراض وحدة متعسفة تمثل إنتكاسة للأفكار الليبرالية ولا تتغل بالقطع إلى الأوضاع التي تبيها الأفكار المناقضة للليبرالية أو التي تتجاوزها من أمامها ، فالسلطات الثلاث التي يقول بها الفكر الليبرالي - التنفيذية والتشريعية والقضائية - تندمج في مقولة لويس السادس عشر

= المدعي العام الإشتراكي للتحقيق معنا ، وكنا سبعة صحفيين وكتاب هم (محمد حسين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد حمروش وصالح عيسى وأحمد فوزد نجم وفريدة النقاش وحسين فهمي) ، وقد اضطر المحقق لتأجيل التحقيق معي إلى اليوم التالي (١٩٧٨/٦/٢٧) ، حيث حاول ، أن يستخدم فقرات من المقالات التي خدمتها أجهزة الأمن كأدلة إتهم ، لكي يقودني إلى إجابة على أسئلته عن معتقداتي وأرائي . وقد وجدت أنني قلت في محضر التحقيق معي إستيراداً في الإجابة التي ذكرتها آنفاً ، ما يلي بالنص : وأنا ملتزم بعدم الإجابة في أي إستجواب على أية أسئلة تتعلق برأيي السياسي أو عقيدتي .. وإنما أريد على وقلع صينة . . وأذكر أن المحقق حاول أن يستغزني فذكر لي أن كل الذين مطلوبوا للتحقيق معه ، قد أجابوا على الأسئلة ، ولم يقدموا إعتراضاً كالذي خدمته ، وأنهم كانوا شجعاناً في الدفاع عن آرائهم ، وقد أجبته بإقتضاب : كل شيخ وله طريقة . وحين قال لي على سبيل اللطوفة : ألا تسمع أحداً لأرائك ؟ . هل ترفض أن تقضي بصواباً وأن تناقشني فيها . قلت له : لو اختلفت معضرك الرسمي .. وقبلت دهنوني إلى منجان فهوة على المقهى المواجه لمكتبك ، فإن باستطاعتي أن أناقشك في كل شيء . ولكن المشكلة أنك نستجوبني أي تقضي ، وأنا لا أتبل أن تكون آرائي أو معتقداتي موضوع إتهم ، لأنني أتأكد بالصوت المستوري ، الذي يصون حرية الرأي والنقطة ويكفها لكل المصريين .

« أنا الدولة » . وكل الطبقات تصبح طبقة واحدة ، وكل الأفكار تصبح فكرة واحدة . وكل المنظمات الجماهيرية تصبح منظمة واحدة . وهذا العالم المتوحد ، لا يتوحد على أساس برنامج متفق عليه ، أو حد أدنى مشترك للعمل ، ولكنه يلتحم إعتسافاً على قاعدة نفي الطبقات الأخرى لتصبح البرجوازية هي التي فوضت للتعبير عن الكل ، ويصبح ذكرها التلفيقي هو إيديولوجية الجميع . وبحق شديد رُسمت الخطط ليتحول التحالف بين الطبقات حول هدف العداء للإستعمار وإستقلال السوق عن أي تبعية ، إلى ذيلية مستمرة تتجاوز اللقاء حول هدف واحد وموَّقت إلى تبعية دائمة وحول كل الأهداف من منظور أهداف البرجوازية ، لذلك تزايد الإلحاح ليفقد كل إنسان هويته الذاتية والطبقية ، ويعترب إلى أفكار كلية كالقومية العربية أو الوطن . وتحددت المواقف من تيارات الفكر حسب مصالح البرجوازية ، في أواخر الخمسينيات إنطلق منظورها - الديمقراطيون بشدة هذه الأيام !! - يهجمون على اليسار وهم فخورون بيمينيتهم ، يزدرون اليسارية كل الإزدراء ويفترون عليها بجهلهم وجاهليتهم ، وفي أواسط الستينيات خلعوا ببساطة أرديتهم اليمينية وداروا أصولهم مؤكدين أنهم يساريون من نسل يساريين وأن جدهم الأعلى كان ماركس . وتحدث مفكرو اليسار - بسطحية نادرة - عن تأميم الصراع الطبقي ، وعن تحقيق الاشتراكية لا بفعل قوانين الجدل الإجتماعي ولكن عن طريق الإلهام التي يسيطر على القمة فيحل كل شيء ، وتبادلوا القبلات مع جلاذيتهم ، وركز الإثنان عالم غياب الحدود بين الأشياء . عالم الكل في واحد . الواحد هنا هو البرجوازية !

● يقتضى قوانين هذا العالم فإن المنظمات السياسية لم تعد متابرة لتجميع طبقي أو فكري ، ولكن مباني فخمة فقط ، لا ينضم إليها الراغبون في العمل العام ، ولكن الموظفين الذين يخشون من تأخير علاوتهم ، ويفخر محافظ سابق لإحدى محافظات وسط الدلتا أنه ضم إلى تنظيم ما ، أكبر عدد ممن إنضموا إليه في محافظات القطر الأخرى^(١) إنها منظمات لإلغاء الهوية ، فعل كل من له

(١) هو « إسماعيل فريده عاطف الدهقيلة في فترة تأسيس الإتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٣ ، وقد ضم إليه أكبر -

« ذات » سياسية أن يسلم بطاقته للبواب ثم ينصرف إلى منزله ، وكل المنظمات الجماهيرية تابعة لمنظمة أم بناؤها يقوم نظرياً على التحالف بين طبقات ، لكن ليس من حق أي فئة أو كيان اجتماعي متميز أن يناقش حلفاءه فيما يتخذونه ضده من إجراءات تضر مصالحه ، إذ المفروض ألا تكون له مصالح أبداً . فالتفكير في المصالح هو قصر نظر وتدنّ خلقى من الشعب وإنيار في الوعي وعدم تقرير لمصالح الوطن العليا التي لا تتضرر أبداً بتخمة الطبقات المرفهة وسفهاها وتبذيرها . وسلم التنظيم السياسي ويبقى عدة مرات وفي كل مرة يقال أنه حدث خطأ في التطبيق ، ولا ينتبه أحد إلى المفارقة في هذا التبرير المتكرر ، ولا إلى أن الصيغة النظرية قصد بها أن تستلب الوعي بفاعلية قانون الجدل الاجتماعي ، وأنه لم يكن في النية تطبيقها بأي حال من الأحوال .

● في الأساليب السياسية اعتمد أسلوب إغراق العناصر المتمسكة بذاتها في طوفان من الكثرة الصامتة ، ودفع الصامتين إلى مركز الصدارة في المواقب أو التظاهرات الشرعية أو الإستهتاءات العامة ، وفي حين يبدو هذا أعلى أشكال الديمقراطية فإن نتيجته العملية هي الموافقة على أشياء متناقضة ، وليس من المتوقع في ظروف تجهيل متعمد وعمليات غسل مخ كلية أن تقول الكثرة الصامتة كلمة صائبة أو أن تعبر فعلاً عن آرائها ومصالحها في قضايا لا تحيط بها تماماً ووسط طوفان من المعلومات الخاطئة أو الناقصة ، أو في مسائل متفرعة قد تقبل بجزء منها وترفض آخر ولكنها مطالبة بأن تأخذ الكل أو ترفض الكل .

تلك بعض الملامح العامة لإيديولوجية الكل في واحد التي حققت للبرجوازية المصرية طموحها في تطوير أدوات الإنتاج طوال عشرين عاماً الماضية ، فقد كفلت لها جهاز دولة قوياً ، بعيداً عن مشاغبات أعدائها الطبقيين ، ومكنتها من إتباع سياسة داخلية وخارجية طورت هذه الأدوات وبنّت

= عدد من الأعضاء في بقية عائلات الجمهورية . إذ كان يُحصل إشتراكات الإتحاد ، من الفلاحين نظير إتياء معاملتهم مع الجمعيات التعاونية الزراعية . كما كلف وعاط المساجد التابعين لمديريات الأوقاف ، بتحويل الإشتراكات عن يتلقون هذا الرعظ ، من الفلاحين والفلاحات ، الذين كانوا يدفعون إشتراكات الإتحاد الإشتراكي ويصمون على إستمالة العضوية ، ظناً منهم ، أن الواقع يجمع تبرعات لبناء مساجد وزوايا وتقديم مساعدات للفقراء ! .

قلباً صناعياً لا شك في أنه كان أهم المكاسب التي تحققت للوطن - بكل طبقاته - ومن الظلم البالغ لهذه المرحلة أن يتم التركيز على إيجابيتها بإغبارها هي السليبات ، بينما يزداد الإلحاح لإبقاء السليبات ، كما أنه من الظلم البالغ لجماهير الشعب أن يظل بعض أبنائه المخلصين من المثقفين أسرى التجربة بكل إيجابياتها وسليباتها ، وأن يدفعهم الهجوم اليميني عليها إلى التمسك بها بكل حذافيرها . وهي محاولة فاشلة بالقطع لأنها تتجاوز الواقع المتحرك والمتغير وتحاول تثبيت التطور . والواقع أن هؤلاء بما يفعلون يتركون مفكري اليمين ينسفون إيجابيات التجربة ويركزون سلبياتها وينفخون الروح في إيديولوجية الكل في واحد التي ما زالت فاعلة إلى الآن .

والواضح على الجبهة الفكرية اليوم أن محاولة تقديم مفهوم جديد للديمقراطية ، ليست إلا تزييناً لنفس الواجهة ، وإستمراراً لنفس الخط الذي كانت تدور فيه طوال هذه الحلقة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية والخدمة نفس المصالح ، وذلك أن البرجوازية المصرية التي إستفادت من تطوير قوى الإنتاج بإيديولوجية الكل في واحد تعود اليوم لتطالب بالإنفتاح في الإقتصاد والإنغلاق عليها في السياسة ، والواقع أن مرحلة الصدام بين الطليعة والطبقة التي بلغت ذروتها في سنوات ١٩٦١ - ١٩٦٥ لم تستطع أن تفك الإرتباط بينها تماماً ، صحيح أنها كانت فترة المد الإستقلالي للسلطة السياسية وتحريها من أسار ضيق الأفق ومحدودية الرؤية التي يفرضها التعبير السياسي المباشر عن شريحة أو أكثر من الطبقة ، [وهو ما مكن الطليعة من خدمة المصالح الإستراتيجية للطبقة ككل وللتسوية بين كل شرائحها بما يضمن لها معدلاً وسطياً من الربح ، يمثل أقصى ما يمكن أن تحصل عليه في ظروف تنمية في مجتمع متخلف] ، لكن ما كان طبيعياً هو أن تعود الوشائج والصلات بينهما بعد ذلك تدريجياً .

وخلال السنوات العشر التالية حققت الرأسمالية المحلية توسعاً لا شك فيه ، ففي السنوات الأربع بين ١٩٦٤/٦٣ و ١٩٦٧/٦٦ إرتفع إنتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢,٤٪ بينما لم يرتفع معدل إنتاج القطاع العام عن ١٢١,١٪، وفي

السنوات الثلاث التي تلت النكسة إرغفت نسبة الزيادة في القيمة المضافة في القطاع الخاص إلى ٣١٠٪ بينما لم تزد القيمة المضافة للقطاع العام عن ١١٨٪ .
وجزاء من هذا كله يرتبط بعملية نزح القطاع الخاص للقطاع العام ، وهو ما سجلته لجان تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب للتحقيق في أسباب خسارة بعض الشركات الصناعية في القطاع العام .

والواقع أن البرجوازية كلت غاموس عمليات إستلاب إقتصادية وسياسية لعرق الطبقات الشعبية ولحربتها السياسية ، وهذا الإستلاب الآن يسعى لتقنين نفسه بالطرق على أبواب حرية الإستثمار بقوة ، ولكنه فيما يبدو يصر على عدم التخلي عن عملية الإستلاب السياسي ، والنفعة السائدة على السنة وأقلام مفكري اليمين اليوم هي محاولة تصوير البرجوازية كما لو كانت ضحية لتعسف العمال والفلاحين ، وتصوير الإئتناء الطبقي للسلطة خلال العشرين عاماً الماضية كما لو كان إنتهاء هؤلاء ، وصحيح أن هذه الأعوام العشرين قد قدمت مكاسب متعددة للطبقات الشعبية ، وأنها شهدت ضربات موجعة أحياناً لبعض الشرائع المستثمرة ، لكن هذه المكاسب قد تولدت أساساً من استقلالية الطليعة النسيبة عن الطبقة وظلت دائماً هي والضرربات في إطار المصالح الإستراتيجية للطبقة ، وقد كان من بينها التقدم الكلي الذي حققته البرجوازية للوطن بكل فئاته ، لكن عملية الإستلاب السياسي كانت دائماً حلقة جوهرية في الموقف لأنها هدعت دائماً هذه المكاسب بالنسف .

وينبغي أن نضع في الإعتبار أيضاً أن مفكري اليمين لا يعبرون بالضغط عن مصالح الطبقة ، ولكن عن درجة وعيهم بهذه المصالح ، ذلك أن فترة الإستلاب قد خلقت تدنياً شديداً في الوعي العام ، وربما نما يزيد من لهجة هؤلاء الآن ما تعرضوا له عندما إضطروا إلى التقيّة وإرتداء ثياب اليسارية متصورين أنهم بهذا يحمون أنفسهم ويكسبون من الذليلة التي يتتكرون لها اليوم ويلصقونها بغيرهم . ويضاف إلى هذا كله الإختلاط الشديد بين مصالح شرائع البرجوازية المختلفة ، فهناك لا شك عناصر طفيلية من البرجوازية تفكر في أن تجعل مصر طبعة من هونج كونج ، وهناك شرائع أخرى تهدف إلى حوية أوفر

من الإستثمار مع حماية السوق ككل . . على أن المشترك في مصالح كل الشرائح هو ذلك الإلحاح على إقتصاد حر بلا جدل إجتماعي . . إقتصاد حر بلا حرية سياسية ! .

والإلحاح المستمر على تصوير البرجوازية كما لو كانت ضحية لتعسف العمال والفلاحين ، وتصوير اليمين الفكري كما لو كان ضحية للسيار لا يخدم إلا هذا الهدف ، فنحن نقرأ عن ضحايا الحراسات وعن المعتقلات والسجون والتعذيب ومحاكمات الدجوى ، دون أن يتفضل أحد المتباكين على أولاد الناس الذين فرضت عليهم الحراسة فاضطروا إلى ركوب التاكسيات وإلى التداوي في المستشفيات العامة (اقرأ الأخبار في ١٠ / ٣ / ١٩٧٤) بتذكر أو بالتذكير بالذين ماتوا ويموتون كل يوم - طوال العشرين عاماً الماضية - في هذه المستشفيات والذين يطردون منها بلا علاج . ودون أن يذكر أحد أن الشيوعيين حوكموا أمام « الدجوى » وحكم عليهم بعشرات السنوات فاستحق لذلك أيامها تحية مفكري اليمين المتباكين اليوم على الديمقراطية ، ودون أن يذكر أحد أن هناك من كتاب اليسار من طردوا من أعمالهم وفصلوا منها ، والغريب أن المعتقلات قد ضمت في فترة الأخوان المسلمين والشيوعيين وعملاء الإستعمار وجواسيسه والإرهابيين وعملاء للمخابرات الإسرائيلية والمتحالفين معها ، كما ضمت أيضاً عددا من أعضاء التنظيم الطليعي ونصف أعضاء اللجنة المركزية الأولى لمنظمة الشباب وأكثر من ١٥٠ من أعضائها وموجهيها ، بينما كان كل هؤلاء الباكين على الديمقراطية أحراراً يأكلون ويشربون ويكسبون ويؤيدون هذا في الصحف .

ويلو التناقض الواضح على الجبهة الفكرية عندما نقرأ لكاتب يقول أنه « يتخيل العالم بدون طعام وشراب ولا يتخيله بدون حرية الفكر وحرية العقيدة وحرية الضمير » (التحرير - الملحق الأسبوعي لمجلة الثقافة الشهرية - ٢٢ / ٢ / ٧٤) وبعد أقل من أسبوعين يسارع نفس الكاتب ليقول عن مجلة تختلف معه في الرأي أنها « تمارس دوراً بغيضاً في إفساد حياتنا الفكرية والأدبية وتتصرف كمؤسسة سياسية مستقلة تصدر البيانات وتدين الناس ، وتستخدم الفلول الباقية لمراكز القوى الغارمة التي لا تزال تملك في ساحاتنا الأدبية والفكرية

(التحرير - ٨ مارس ١٩٧٤)^(١) إن حرية الفكر والضمير والعقيدة هي حرية الكاتب وحده ، أما من يمارس حرية رأيه غيره - بما يختلف معه في الرأي - فلا بد من إبلاغ أجهزة الأمن أنه من عملاء مراكز القوى ، وعلى صفحات الصحف . (راجع أمثلة لهذا أيضاً في التحرير ٧ / ١٢ / ١٩٧٣ وفي الجمهورية ٧ / ٣ / ١٩٧٤) ويتزايد الإلحاح الآن في بعض المنابر لتطهير الصحافة وطرد عدد من الكتاب منها بزعم أنهم « أيديولوجيون » وأنهم لا يعبرون عن رأي الشعب (لمح هذا التيار لفترة في صحيفة « الجمهورية » وفي « المصور ») ، وهي دعوة تكشف عن مدى إخلاص أصحابها لقضية الديمقراطية ، فضلاً عن السخرية الباطنية التي تشعها الكلمات فلا يوجد كاتب من هؤلاء ولا من غيرهم قد إنتخبه الشعب ، حتى يزعم لنفسه أنه يعبر عن رأيه .

وحتى حرب أكتوبر تجري المحاولات لكي تقع ثمارها كلها في يد البرجوازية ، فبينما يقول الرئيس السادات أن شعب مصر يعيش بالبطاقات ويقف في الطوابير ليحقق جلاء المعتدي عن أراضيه ، يصور البعض روح أكتوبر كما لو كانت بيع القطاع العام - وهي القضية التي حسمها الرئيس بخطابه في مؤتمر الطلاب - ومن البديهي أن أحداً من السادة البرجوازيين لا يقف في الطوابير ولا يأكل بالبطاقات وأن نصيبه من روح أكتوبر لا يسمح له بإلغاء أنصبة الكل لذلك تعود للظهور مرة أخرى نعمة الإستشهاد في سبيل المجردات ، وليس في سبيل

(١) كاتب هذين المقالين هو عبد العزيز صوقي ، الذي كان أشبه بآركان حرب للأستاذ يوسف السباعي ، وزير الثقافة آنذاك ، فقد رأس في عهده تحرير المجلة الثقافية الوحيدة التي كانت تصدرها الدولة وهي مجلة « الثقافة » . وكانت « التحرير » التي نشرت هذا الكلام ، هي النشاط الوحيد الذي أسفر عنه المؤتمر الذي عقده المتحفون المصريون ، أثناء حرب أكتوبر ، (راجع الفصل للمنون : صنع في حزيران - من هذا الكتاب) . وكانت الإشارة إلى المجلة التي تمارس دوراً بنيفاً في أفساد الحياة الثقافية ، إشارة إلى مجلة الكاتب ذاتها ، التي كانت - كالثقافة والتحرير - تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وهي من الإشارات المبكرة ، التي أكدت بعد ذلك ضيق السباعي بوجود منبر يساري يصدر عن دار النشر المملوكة للدولة ، وقد تجرأت الأزمة في العام نفسه ، وبعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، تم إجلاء السار عن الصحافة المصرية بشكل كامل ، ففبرت قيادة روز اليوسف (عبد الرحمن الشرقاوي وصالح حافظ) وأغلقت « الطليعة » .

الآمال . فالذين يقفون في الطوابير ويأكلون بالبطاقات ومات ويموت أبنائهم في جبهات القتال ، فعلوا ذلك من أجل كل ما هو سريالي وميتافيزيقي في العالم ، لقد ماتوا في سبيل مصر والتراب والأرض والكرامة ، وهذا صحيح تماماً ولكن من منظور مختلف فالكرامة تعني بين ما تعني عدم الوقوف في الطوابير وعدم العصف بالمكاسب ، والأرض عزيزة حيث تضمن للإنسان نصيباً من ثروة وطنه تعادل جهده في تحقيقه ، فالذين ماتوا لم يستهشدوا في سبيل مفاهيم مجردة ، ولكن من أجل آمال محددة ، إن منظري البرجوازية يصرون للشعب وطناً مجرداً وسيريالياً ويطالبون لأنفسهم بالوطن الحسي . فعلى الشعب أن يعيش بالبطاقات ومن حقهم أن يطالبوا بالقطاع العام .

وحتى العدل يكال له بكيلين . فـه الاشتراكية أعظم وأرقى من أن يكون سلب المال أسلوباً من أساليب تطبيقها « (الأهرام ٢٧ / ٢ / ١٩٧٤) ، ولكن أحداً لا يقول أن الرأسمالية أرقى من أن يكون سلب العرق وحقوق العمال أسلوباً من أساليب تطبيقها ، لذلك يسود الإلحاح للمطالبة بإعادة الأرض التي كانت تحت الحراسة ، ومع التسليم بأن فرض الحراسات كان أسلوباً خاطئاً ولا علاقة له بالإشتراكية على الإطلاق ، فإن المدهش أن أحداً لا يجتهد للمواءمة بين مطلب رفع الحراسات وبين حماية الفلاحين الذين مُلكت لهم الأرض أو الزراع التي يستأجرونها .

إن الإخلاص لقضية الديمقراطية لا يكون بالحرص على إيديولوجية الكل في واحد . وبصرف النظر عن لا أخلاقية البرجوازية ، التي كسبت من هذه الإيديولوجية وابتدعتها لتحقيق مكاسبها في مرحلة من المراحل ثم تنكرت لها اليوم محاولة إلقاء خطيئتها على عاتق الطبقات الأخرى ، وهو ما يفعله اليمين الفكري الذي كسب من ذيليته للظروف اللاديمقراطية ثم سارع للتصل من مسؤوليته وإلقائها على عاتق اليسار ، والبرجوازية - بمختلف شرائحها ومع وجود تناقض بين هذه الشرائح - تحاول اليوم بهذا التنكر أن تكسب في مرحلة جديدة وصل فيها تطور قوى الإنتاج إلى المستوى الذي يفرض تغيير الهياكل السياسية للحكم بالشكل الذي يتيح لها أن تنطلق .

بصرف النظر عن هذا كله فإن ما يصدره منظروها اليوم من أفكار هو محاولة لتدعيم نفس الإيديولوجية . إنها تريد سوقها دون وصاية طليعتها ودون حق غيرها من الطبقات فيما يمكن أن تحقق من مكاسب ، ومع مصادرة حق هذه الطبقات في إبداء رأيها في شؤون الوطن ومشكلاته ، أو في الدفاع عن مصالحها الطبقية الخاصة . لذلك فنحن نلاحظ أن الهياكل الرئيسية - سياسية وفكرية - التي سادت طوال الأعوام العشرين الماضية لا تتعرض لأي نقد حقيقي إلا في جانب واحد هو الرغبة في الاستثمار ، ولا ينبغي أن نأخذ الكلام الكثير عن نقد الظروف اللاديمقراطية مأخذ الجد لأنه في جوهره تكريس لهذه الظروف .

إن الليلة أشبه بالبارحة ، فالبرجوازية التي فركت يدها سروراً قبل عشرين عاماً لأن المؤسسات الليبرالية قد سقطت فخلصتها من أعدائها الطبقيين دون أن تمس حقها في الاستثمار ، تفرك اليوم كفيها جبوراً مطالبة بعودة حق الاستثمار دون عودة هذه المؤسسات ، وذلك هو مدى إخلاصها لقضية الحرية وتلك حدود ديمقراطيتها .

فما هو المدى الذي يمكن أن تنسجم فيه هذه المطالبة الملحة مع مصلحة الوطن العليا ؟ ! . بمعنى آخر : أين تلتقي هذه الرغبة مع الهدف المشترك لكل الطبقات ، هدف الإستقلال الوطني ؟ ! .

الإستقلال ليس إسترداداً للأرض فقط :

إن قضية الإستقلال هي مسألة السوق بالدرجة الأولى ، لكن هذه القضية البدئية لا تبدو واضحة بجلاء أمام منظري البرجوازية ، وهو ما يكشف عن تدني وعيهم العام بمصالح الطبقة التي تدبوا أنفسهم للدفاع عنها ، كما أنه أيضاً يكشف عن الخلط بين أفكار شرائح البرجوازية المختلفة وعدم تحمدها ، والأرجح أن عناصر الرأسمالية الطفيلية تفرز فكراً يجعل هذه البدئية تغيب في ركاب من الأفكار غير المؤصلة فهي وحدها دون كل شرائح البرجوازية التي لا تهتم إلا بأن يصبح السوق طبعة أخرى من هونج كونج .

والعنى البسيط والمباشر لهذه البدئية هو أنه بقدر حرصنا على السوق

الوطنية من الوقوع في أسر التبعية بقدر ما يتحقق الإستقلال لإرادتنا السياسية .
والعكس - بالطبع - صحيح . وفي التفاصيل فإن الموقف من قضية السوق هو
المقياس الذي يحدد كل شيء ، بدءاً من السلسلة الداخلية وإنهاء بالعلاقات
الدولية . إنه هو الذي يحدد الأصدقاء والأعداء في الداخل وفي الخارج وهو
المحك الذي نستطيع أن نقيس به أي الممارسات السياسية صحيح وأيها
خطأ . .

واستقلال السوق الوطنية بالحرص عليها من الوقوع في أسر التبعية التي
تسعى إليها الإحتكارات الدولية يعني - وبالدرجة الأولى - تنمية الإقتصاد الوطني
وبناء هيكله الرئيسية - وهي الصناعة الثقيلة - وكفالة تجدد ووفرة الإستثمارات
فيه بتكوين تراكم رأسمالي مستمر يؤدي إلى تجديد الإقتصاد الوطني ونموه .

من هنا كانت مسألة السوق هي المسألة المحورية في قضيتنا الوطنية منذ
بدايات الحركة الوطنية وما زالت كذلك إلى الآن . فمنذ بدأ تحول الرأسماليات
الأوروبية إلى إحتكارات تتلمظ وتسعى لإلتهايم الأسواق لتصدر إليها الفائض من
رأسمالها ، بدأت الشرائح الرأسمالية الوليدة في بلادنا تسعى للإحتفاظ بسوقها
القومية ، وبدأت الحركة الوطنية تتصاعد في حلقات متتابعة مع نمو كل شريحة
جديدة من شرائح هذه الرأسمالية ، وتبعاً لدرجات النمو كان الصراع مع
الإستعمار يزداد ويتعقد في حركة لولبية ومتصاعدة وخاصة مع ميلاد ونمو
الشرائح الصناعية التي تزداد رغبتها في سوقها القومية وبالتالي تزداد حداثتها في
المطالبة بها .

ومن المؤكد أن ثورة ٢٣ يوليو كانت في هذا الإطار أكثر حلقات ثورتنا
الوطنية فاعلية ، وأنها قد أنجزت في هذا الإطار ما عجزت عنه معظم الحلقات
السابقة يحكم أنها كانت تعبر عن شرائح أكثر تطوراً وبالتالي أكثر رغبة في
السوق وأكثر حدة في المطالبة به ، في إطار التاريخ العام والتكوين الخاص
للشرائح البرجوازية التي جاءت تعبيراً عنها . وفي مرحلة ما من نضال ثورة ٢٣
يوليو من أجل الحفاظ على السوق القومية إزدادت الحاجة إلى إستخدام التراكم
الرأسمالي لتنمية الإقتصاد الوطني للوقوف أمام مؤامرات الإحتكارات الدولية

إعادة السوق إلى أسر التبعية فكانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ التي كفلت سيطرة الدولة على منابع التراكم الرأسمالي لتضمن تمويل الإقتصاد الوطني وبناء أسسه الراسخة ، تلك الأسس التي عرفت الرأسمالية عنها وخافتها . فإذا نجينا جانباً من الأخطاء التي نتجت من تطبيق هذا الأسلوب - وهي عديدة - فسوف نلاحظ أن إغلاق السوق المصرية ومحاولة تنميتها وما نتج عن ذلك من إستقلال الإرادة السياسية كان ضربة قوية لقوى الإستعمار في المنطقة كلها ، وكان عدوان ١٩٦٧ محاولة للرد على هذه الضربة القوية للإستعمار خاصة مع الشعب المستمر الذي مارسه قيادة ثورة يوليو مع القوى الإستعمارية في كل أنحاء المنطقة ، تماماً كما إنتهت محاولة «محمد علي الكبير» لإغلاق السوق المصرية أمام الإحتكارات الأوروبية إلى النتيجة نفسها .

وإذن فنحن لا نستطيع أن نفصل القضايا الراهنة لإستقلالنا الوطني عن قضية الحفاظ على سوقنا القومية ، بمعنى تنميتها وتطويرها ، فالإستقلال ليس إسترداداً للأرض فقط ولكنه أيضاً - وأصلاً الحصول على السوق والحرص عليها من الوقوع في أسر التبعية . وقد كان على رأس همومنا قبل ١٩٦٧ ذلك الانفجار المريع للشرائح الطفيلية في إقتصادنا الوطني ، تلك الشرائح التي لا تنتج ولكنها تبيع ، والتي لا تنتهي أنشطتها بإحداث تراكم رأسمالي يعود إلى دورة الإنتاج من جديد على شكل إستثمارات جديدة ، ولكنها تنتهي بأرباح طفيلية تبدد على النهم الإستهلاكي . وقد شاركت هذه الفئات من الرأسمالية الطفيلية في نزح فائض الإنتاج وخاصة في قطاع الدولة وأزعجت كل الحريصين على الإستقلال - بمفهومه كتنمية للسوق - ومنهم شرائح من الرأسمالية المنتجة التي كانت ترى فيما يحدث تخريباً يضر بمصالحها من ناحية فضلاً عن خطره المريع على الإستقلال الوطني ، وحتى الآن فإن الخطر ما زال قائماً - بل وتزايد - لكنه لا يعني أبداً أن قطاع الدولة عاجز عن أحداث تنمية في الإقتصاد إذا كفلنا له رقابة شعبية ديمقراطية إقتدماً دائماً وكان ذلك خطئه الجوهري ، ولكن من الخطر المحيق على الإستقلال أن تظل الأمور على ما هي عليه .

ولا شك أن برامج التنمية المحلولة التي إتبعناها فيها عرف بالخطوة الأولى (١٩٥٩ / ١٩٦٤) كانت مثقلة بالعيوب ، ولكن لجوءنا بعد نهاية هذه الخطوة

إلى الانكماش في برامج التنمية كان خطأ بالغاً، ففي ١٩٦٥ جعلنا الخطة سبعة وعلى مرحلتين ثم تواضعت لتصبح مجرد ميزانيات سنوية ، وهو ما أوقعنا في خطأ أكثر فداحة عندما توقفت برامج التنمية بعد عدوان ١٩٦٧ ، وفي ظروفه المعقدة ، فقد غامت علينا من تلك اللحظة الرؤية الصحيحة لمسألة الإستقلال الوطني واهتمنا بالأرض الضائعة - وهو إهتمام ضروري وحق - ولكن ليس أقل أهمية ألا تضيق السوق، ووسط الإرتباك الذي نتج عن توقف التنمية بزيادة التضخم ويروز الأزمات المتعددة في السلع والخدمات برزت الدعوة الخطيرة إلى تلبية إحتياجات السوق من الإستثمارات من الخارج دون استيعاب للتجربة التاريخية التي تثبت أن ما تسعى إليه الإحتكارات الأمريكية والأوروبية الغربية كان وما يزال ، أن تفتح سوقنا لإستهلاك سلعة المصنعة ولتصدير رأسمالها المالي ، وهو ما يتنافى مع أي محاولة قد نحاولها لتنمية صناعاتنا ولحمايتها جبركياً ، ولذلك فليس غريباً أن تتواضع عروض هذه الإحتكارات في إنشاء بعض المشروعات غير المنتجة كالإسكان ووسائل الترفيه وبعض مشروعات الخدمات وبرؤوس أموال تكفي - لو أرادت - لتمويل صناعات كبرى .

ومن البديهي أن عناصر الرأسمالية الطفيلية تنسجم مع هذه الرؤية ، وصحيح أن فئات منها قد إنتقلت إلى الإستثمار الخاص بما نزحت وسلبت من فائض قطاع الدولة ، لكن ما بقي منها يسعى إلى تحويل سوقنا الوطني إلى هونج كونج أخرى متتهزاً فرصة الجوع لدى الفئات المرفهة للإستهلاك ومن معطف هذه البقايا تخرج كل الدعوات التي تهدد كل ما بنيناه .

على الجبهة الفكرية فإن الدعوة المُلَبَّحة التي تصور الديمقراطية كما لو كانت حق تيار واحد من تيارات الفكر في التعبير عن نفسه ، هي خليط من أفكار شريحتين من شرائح البرجوازية ، الأولى تسعى لإطلاق حرية الاستثمار في حدود حماية السوق من منافسة الإحتكارات الدولية ، والثانية تقود بطفيليتها الوطن إلى مأزق وأخطار . ولا جدال في أن هذا التيار فكراً يشكل نفس الخطر الذي تشكله تلك العناصر الطفيلية .

إن الديمقراطية هي في الأساس جدل إجتماعي وجدل بين تيارات

الفكر ، لكن هذا الجدل ينبغي أن يقوم على قاعدة وطنية معادية للإستعمار ، وهو ما يعني أن تطلق الحريات الديمقراطية وبلا حدود لكل الطبقات والفئات والتيارات التي تنسجم مصلحتها ورؤاها مع المصالح الوطنية للشعب المصري بجمل فئاته ، وهو ما يتطلب تحديداً دقيقاً لهذه المصالح ، التي لا خلاف في أنها تشمل بين ما تشمل حماية السوق القومية وتنميتها والعناء للإستعمار والتبعية السياسية والإقتصادية له ، والحفاظ على مجموع المكاسب التي تحققت لجماهير الشعب خلال العشرين عاماً الماضية ، من حيث الأجور وساعات العمل ونشر مظلة التأمينات الإجتماعية والإستمرار في برامج التنمية وتطويرها لتصبح خططاً في طريق الشمول تدريجياً .

تلك ملامح أساسية في أي أرضية مشتركة يمكن أن تضم المصريين - يختلف شرائحهم وطبقاتهم وتياراتهم - عند الحد الأدنى من اللقاء . لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون منظور جديد للديمقراطية يتجاوز أيديولوجية الكل في واحد . . ليعترف بأن تنوع المصريين لا ينبغي وحدهم ، وأن هذا التنوع يفترض التعامل معه سياسياً وتنظيمياً وإيديولوجياً من أرضية الإعراف بالطبقات الإجتماعية ككيانات منفصلة ، ومحصلة ، لكل منها مصالحه ومطامحه الخاصة التي ينبغي أن تكفل لها في كل الأحوال حق التعبير المستقل عن نفسها ، كما أن بينها ما هو مشترك ، ينبغي أن تتجاوز لإكتشافه فتحلده بشكل دقيق مما تنفق فيه وما تختلف عليه ليكون لقلوها بعد ذلك لقاء لذوات سياسية وليس لأفراد عديمي الهوية . . فلنبداً بالتنوع لنصل إلى الوحدة وليس العكس . . فإذا كانت الوحدة ضرورية فإن التنوع أساس ، ونفي التنوع هو إلغاء للوحدة .

ذلك وحده الذي يحدد مدى إخلاصنا للقضية الديمقراطية ، وهو أيضاً المحك الذي تستطيع أن تقيس به اتجاه الطلقات الحديدة التي تطلق اليوم على جبهة الفكر . . هل تستهدف أعداء الديمقراطية أم تستهدف الديمقراطية نفسها .



مستقبل
مستقبل

الديمقراطية في مصر

١٤

وقد كان هناك دائماً .. فلك
الحرص على التأكيد بأن كل
التنظيمات بلا هوية طبقية ..

كانت الديمقراطية - وما زالت - الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، انما لا تشكل فحسب - وعلى عكس ما يظن البعض - حجر الزاوية في قضية تحرير الأرض المحتلة ، لكنها أيضاً الوسيلة الوحيدة لذلك ، والنجاح في صياغة هياكل ديمقراطية حقيقية لا يكفل فقط حماية السوق الوطنية من العودة الى حالة التبعية للسوق الامبريالية - وهو ما تلح وتدفع اليه شرائح اجتماعية مؤثرة في مصر الآن - بل أن هذه الهياكل الديمقراطية هي الضمان الذي لا بديل له لحماية المكتسبات الاجتماعية المحدودة التي تحققت لجماهير الشعب ، ولتحقيق المزيد منها ، وهي الضمان لانطلاق الحركة الشعبية في إطارها الصحيح فتعود الفاعلية لقانون الجدل الاجتماعي ، إذ تعيه وتمارسه - من خلال منظماتها السياسية والنقابية المستقلة - جماهير العمال والفلاحين ، فتتحقق اختامية التاريخية - التي يتوهم كثيرون تحقيقها - وتحول مصر الى مجتمع اشتراكي ^(١) .

وللمحك الفعلي لإخلاص كل الذين يجتهدون الآن في المسألة الديمقراطية ، هو وعيهم بمصالح الوطن ، ومصالح الطبقات الوطنية ونجاحهم في استخلاص صيغة ديمقراطية يستطيعون بعد نضاجهم من أجل تطبيقها أن

(٢) نشر هذا المقال في عدد سبتمبر ١٩٧٤ من مجلة « الكتيب » الشهرية وكان نشره ، هو شفيق محمد الأزمه إلى ذروتها .. على النحو الذي نشر إليه الفصول التالية .

يجلوا مصر إلى بلد ديمقراطي بالفعل لا بالكلام ، بالممارسة لا بالمؤسسات الفارغة من أي محتوى ، وبين هؤلاء يتميز دور الذين يندبون أنفسهم للتعبير عن مصالح العمال والفلاحين ، إذ لو افترض هؤلاء الوعي بما هو صحيح في هذه المرحلة ، لو تشوشوا بين أفكارهم التلقيفية ومفاهيمهم المغلوطة التي ظلوا يروجون لها سنوات ، منذ فقدوا استقلالهم الايدلوجي في أواسط الستينات ، لو نزعوا للدفاع عن الخطأ بمزيد من الخطأ ، فإن خيوطا كثيرة سوف تفلت ، ومصالح كثيرة وعزيزة سوف تضيع .. ولو إلى حين .

والقول بأن الديمقراطية كانت وما زالت الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، قول جديد قديم .. اكتشفه البعض مبكرا منذ بدأت ملامح هذه الحلقة الراهنة من ثورتنا الوطنية ذات الأفق البرجوازي تنضج^(١) ، وتأخر اكتشاف الآخرين له حتى وقعت نكسة ١٩٦٧ عندما بدأ واضحا للجميع أن الظروف للديمقراطية كانت سببا مباشرا للهزيمة العسكرية التي حلت بنا ، والتي ألزمت المد التحرري العربي والمصري بالذات موقف الدفاع ثم البدء بالتراجع البطيء الخطى . على أثر ذلك تزايد الإلحاح الشعبي على ضرورة تعديل هيكل النظام السياسي في مصر ، بحيث يسمح بمشاركة كل القوى الوطنية والديمقراطية في اتخاذ القرار السياسي ، ويتيح لها أن تكون قطبا فاعلا في الحركة السياسية ، كتعبير عن مشاركة كل الطبقات الوطنية التي تتفق في الأهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة - في سلطة الحكم . وقد عبر هذا الإلحاح عن نفسه في انتفاضات شعبية

(١) يفيد من يرغب في فهم وجهة النظر التي طرحها في هذا المقال أن يرجع إلى بعض إجتهداتنا المبكرة حول نفس الفكرة ، ومنها : الثورة بين المسير والمسير (مجلة الحرية البيروتية - سبتمبر ١٩٦٦) - لماذا سقط الفكر الليبرالي في مصر : (جريدة المساء القاهرية - يوليو ١٩٦٥) ، وهناك بعض الإجتهدات الحديثة منها : الملحق الثوري والحقاق من الديمقراطية (الجمهورية القاهرية - يونيو ١٩٧١) - المنظر الديمقراطي لقضية الوحدة الوطنية في مصر (دراسات عربية البيروتية - فبراير ١٩٧٣) - طلفات لا تطيش على جبهة الفكر - إيدلوجية الكل في واحد (الكاتب ديسمبر ١٩٧٢ ويوليو ١٩٧٤) - خريطة فكرية للمستقبل العربي (قضايا عربية البيروتية - مايو ١٩٧٤) ثم ثلاث دراسات نشرت في جريدة الثقافة البنجدادية بعد حرب أكتوبر هي : الكتف الحزيراني في ضوء شعاع يتيم من تشرين (فبراير ١٩٧٤) ، وللمعجزات لا تنكسر (إبريل ١٩٧٤) ، معركة الناصرية والحوار في الدروب السلوة (يوليو ١٩٧٤) . و ه حرية الصحافة وقضية الديمقراطية في مصر (إبريل ١٩٧٤) .

كانت رموزها تتمثل في الحركة الطلابية في أدوارها المتعاقبة التي بدأت في مارس ١٩٦٨ ، وتحركات العمال والصحفيين والمثقفين ، وقد انفجرت كلها في مناخ بالغ التعقيد . إذ تناقضت واختلفت الرؤى حول أهمية ذلك بين هذه القوى من جانب ، وبين من كانوا يمارسون ضغطا لكي يبقى النظام السياسي المصري كما هو . كما أن هذه الانتفاضات قد تحركت من مناخ بعدت الشقة بينه وبين تراث النضال الديمقراطي المصري الطويل ، فتشوشت اجتهاداتها ذات الأفق البرجوازي الصغير ، وارتبكت بعض خطواتها ، وعمزت عن صياغة منطلقات سليمة وموحدة لنضالها .

وقد ساهم في تعقيد الموقف أن كان هناك وما زال بعض الذين يرون أن مسألة الديمقراطية ليست هي الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، ويطرحون اجتهادهم في تصور يرى أن بعضا من أرضنا المصرية والعربية ما يزال يزرع تحت عبء الاحتلال ، ينبغي أن نعطي له الأولوية ، فإذا ما فتحنا باب الديمقراطية تعددت الآراء واختلفت ، وتصارعت القوى وتناحرت ، وتفتت الوحدة الوطنية وتناثرت ، وإذا أردنا أن ننسب هذا الرأي لأصحابه فإنه يصدر في الغالب عن رؤى رسمية - أو يحلوها أن تدعى ذلك - ولعله بعض خبرة هذه الحلقة من حلقات ثورتنا الوطنية التي تعودت السلطة فيها أن تحكم بلا رقيب أو مشارك . لكن آخرين ينتمون للفكر الناصري - في بعض إجهاداته التي تياسر ما تطيق فتظل أسيرة الرؤى البرجوازية رغم ذلك - وحلفاء لهم من الماركسيين الذين فقدوا استقلالهم الأيديولوجي في أواسط الستينات فتصنروا ما يطبقون ، يقبلون بهذه الفكرة ويروجون لها ، وينظرون إلى الديمقراطية كشر مستطير على تحرير الأرض ، ويربطون - وهذا هو الأهم - بينها وبين ما يسمونه الخطر على الاشتراكية في مصر ، ولأن هؤلاء البرجوازيين المتياسرين يظنون أن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية قد أنجزت ، وأن مصر عبرت مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية - أو تمر بها - فهم يعتبرون المطالبة بالديمقراطية مطلبا لا يصدر إلا عن البرجوازية الساعية إلى تصفية «الاشتراكية» .

ولا أحد ينكر أن التناقض الرئيسي كان - ولا يزال - بين القوى الوطنية في

مجموعها ، وبين الامبريالية العالمية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية كقطب رئيسي ، واسرائيل كشريك وقاعدة لها في المنطقة ، وبرغم ثانوية التناقض مع القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع ، فإن التجربة التاريخية تثبت أن العجز عن ربط التناقض الرئيسي بالثانوي قد أفدح خطر هدد قضية التحرر الوطني ، ومنذ ثورة عرابي - وإلى الآن - تؤكد هذه التجربة أن سيادة الظروف اللاديمقراطية تؤدي غالباً إلى التصرف في القضية الوطنية بشكل يهدد استقلال الوطن . ومن البديهي أن النظر إلى القضية الوطنية يختلف بين طبقة وأخرى وتتوحد فيه الإجتهاادات ، وأسلوب الحل الذي قد يحقق مصلحة طبقة ما ، قد يحقق الحد الأدنى من مصالح طبقة أخرى ، وربما يضر بمصالحها وعكس صحة اجتهااد هذه الطبقة وتلك في حل القضية الوطنية هو مدى انسجامه مع مصالح بقية الطبقات الوطنية ، وفي المنظور التاريخي فإن جماهير الشعب الكادح هي أكثر الطبقات وطنية وأكثرها حرصاً على استقلال الوطن وتحرر أراضيه .

ومنذ عدوان ١٩٦٧ والرؤى تتوحد تجاه حل قضية الاحتلال الاسرائيلي ، إلى أن استقطبت في تيارين رئيسيين .

● اعتمد أولها أسلوب حل القضية في اطار الجبهة الامبريالية وبمساعدها ، حتى أدى هذا إلى بعض التمزقات التي يقول بأنها غير جوهريّة أو مبدئية . وكان هذا يعني لديه تفصيلاً : استغلال التناقضات الثانوية في الجبهة الامبريالية ، والضغط على هذه الجبهة ككل بالجبهة المعادية لها في الصراع العالمي . وحل ما كان يعتبره «مشاجرات» في المنطقة العربية . وقد اعتمدت وجهة النظر تلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كاستراتيجية لها ، وفي العمل العسكري اعتمدت أسلوب الحرب الملقاة والمحدودة يقوم بها الجيش النظامي وحده . وحققت اجتهاادها ذلك بانتصار أكتوبر ١٩٧٣^(١) .

(١) كانت هذه الفترة ، هي أول نقد علني في مصر ، لما عرف فيما بعد بالإدارة السياسية لحرب أكتوبر ، وقد استمرها بذلك ، وزير الثقافة - آنذاك - يوسف السباعي ، ليصعد المواجهة مع أسرة تحرير مجلة « الكاتب » التي نشرت المقال ، وقد أشار فيما بعد ، وعندها تضرعت الأزمة ، بمقال نشره كامل زهيري في الجمهورية (١٨ سبتمبر ١٩٧٤) بعنوان عصا الوزير ، إلى هذا القصة ، فاستشهد بها ، وعلق عليها قاتلاً بالنص =

● على الطرف المناقض رأى آخرون أن القضية هي جزء من النضال العالمي المصري للإمبريالية ، ولذلك ألحوا دائماً على ضرورة توثيق العلاقات بهذه الجبهة عربياً ودولياً ، بما يتطلبه ذلك من اعتماد أسلوب الحرب الشعبية الطويلة ضد العدو ، وإعادة تنظيم الجبهة الداخلية لهذا الغرض .

وحتى هذه اللحظة فإن هذين الإجتهادين لا يزالان مطروحين في الساحة المصرية والعربية . يعبر كل واحد منهما عن رؤى شرائح اجتماعية محددة . وقد أخذ أولهما - الذي اعتمد رسمياً منذ ١٠ يونيو ١٩٦٧ - الفرصة لتجريب نفسه ، بينما ما زال الاتجاه الآخر يصر على سلامة منهجه وأسلوبه وإن كان بعيداً عن ساحة التأثير الفعلي . وفي حين بدا للبعض وهماً أن الذين اعتمدوا رسمياً الأسلوب الأول يمارسونه كتكتيك مرحلي ، ودللوا على ذلك بالوقت الذي طرحت فيه اجتهدات مثل « المقاومة الشعبية » و « لجان المواطنين من أجل المعركة » و « الجيش الشعبي » وكثر الحديث حولها ، لكن وهم هؤلاء قد تبدد إذ ظلت هذه المنظمات مجرد مبان ورقية ، وتؤكد أن ما كان معتمداً رسمياً منذ لحظة الهزيمة كان الإجتهد الأول ، وأن البرجوازية المصرية أملت مخلصاً لتراثها التاريخي منذ أول حلقاتها ، وهو أن تحمل القضية الوطنية في إطار الجبهة

= « وأنا أرى وأحتكم في هذا إلى الشعب المصري ، إن هذه محاولة لتدمير كل ما بذله الشعب المصري والجيش المصري من أجل تحقيق إنتصار إستعمنا به كرامتنا ، وأكفنا به قلوبنا . وعسرنا به أدمع واليأس . وأن الإنتصار لم يكن أبداً تحقيقاً لحلل إمبريوني ، وإنما هو تحقيق لأصالة شعب وقوة جيش وشجاعة قائد ، وأن عبور أكتوبر الذي ضحينا فيه بدماء شهدائنا الأبرار ، ووفاء راسنا به أمام العالم كله . . . يمكن أن يحول أحد إعتباره تحقيقاً خل إمبريوني . . . إن محاولة تشويه إنتصار ٦ أكتوبر هو تشويه لوجه مصر ولوجه العرب ، وإنكار لكل ما قلناه به أينما كنا الأجساد . ونتيجة لإيهامهم برهبة وبقمهم الخالدة . وأنا لا أعتبر الخلاف بيني وبين صاحب المقال ورئيس التحرير خلافاً شخصياً . ولكنه خلاف وطني ، لأن إنتصار ٦ أكتوبر الذي عبر السواقي في المنطقة بل وفي العند لا يتصل أن يصب عنه مصري ولا عربي أنه جاء تحقيقاً للأسلوب الإمبريالي . وإذا كنت كمواطن أعتبر هذا الإنعاح إنحرافاً عن الخط الوطني ، فإني اعتبر كوزير تصدر المجلة عن وزارته مسؤولاً عن نشر هذا الإنحراف . وإن من حقي أن أضع الضمانات لعدم تكراره ، وأن رئيس التحرير ينشر هذا الإنحراف لا يشكل ضماً لعمه تكراره ، وأن من حقي أن أضع أي عنصر يمكن أن يثبه إلى الإنحراف قبل وقوعه حتى يمكن مناقشة صاحبه فيه (الحقيقة في موضوع مجلة الكاتب بقلم يوسف السباعي - الجمهورية القاهرية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤) . وقد رددت على الوزير في ٢٤ سبتمبر بمقال عنوانه « دة مائة زهرة تتفتح ولو أتمكت أشواكها » .

الامبريالية^(١).

واذن فإن الذين يتصورون أن الديمقراطية خطر على الإستقلال لا يفعلون أكثر من أن يدعموا هذا الإجتهد الذي قد تكون لهم عليه مخفضات ، يحتشدون للتعبير عنها فتعجزهم وسائل التعبير في مجتمع يفترق للديمقراطية الحقيقية ، ويظلون معدودين كأفراد ، لأنهم يفقدون لمنظمتهم الديمقراطية المستقلة ، فيحرم اجتهدهم بذلك من أن يطرح نفسه على الساحة السياسية ، برغم أنه قد يكون الأسلم أو الأصح أو المقبول شعبياً .

والقول بأن الديمقراطية تفتح الباب للصراع والشفاق ، وتلهي الوطن عن مهام التحرير ، قول يتجاهل واقع بلادنا منذ الهزيمة ، ذلك أن أشكال الصراع المتندبة لم تتوقف ، وبينما يكون الصراع الديمقراطي السياسي شكلاً راقياً ، فإن ظروف غياب الديمقراطية قد طرحت العديد من الصراعات المدمرة ، وولد الكبت السياسي والاجتماعي أشكالاً من الشقاق الهابط ، أبرز أمثلته ، وأقربها الفترة الطائفية التي شهدتها بلادنا في صيف ١٩٧٢ .

ولا يبقى من الهجوم «التياسر» على الديمقراطية سوى القول بأنها تقضي على اشتراكية تحققت ، وتتيح للبرجوازية التي «سقطت» أن تعود لتعمل في الساحة السياسية ، وهو قول لا يصدر إلا عن قوم إما أنهم لا يقرأون الاحصاءات الرسمية التي توصف البنيان الطبقي في بلادنا^(٢) ، أو أنهم - وهو الأرجح - يتحدثون عن اشتراكية أخرى غير تلك التي يتحدث عنها الاشتراكيون العلميون ، فيعتمدون الاصلاح الاجتماعي ورأسمالية الدولية كمرادفين للإشتراكية . وإذا كان من حق أي انسان أن يقبل من الأفكار ما يشاء ، فإن من واجبه أن يعي في أي مكان يقف ، وبعض فضل الديمقراطية أنها تنقذنا من ذلك التداخل بين الأيديولوجيات ، وتعيد لكل منها نقاءها ، فما أكثر الناصريين

(١) راجع دراستنا « البرجوازية المصرية وأسلوب المفوضة » (دراسات عربية - يوليو ١٩٧٢) - صدرت هذه الدراسة فيما بعد في كتاب بذات العنوان .

(٢) أشرنا إحصائياً إلى بعض هذه الظواهر في مقالنا إيديولوجية الكل في واحد . وهنا دراسة لنا في طريقها للنشر تنظي هذه النقطة بعنوان : البرجوازية الكبيرة وثورة ٢٣ يوليو .

الذين يظنون أنفسهم - أو يظنهم الناس - ماركسيين ، وما أكثر الماركسيين الذين يغفلون عن أنهم قد أصبحوا ميثاقين منذ قبلوا مقولة المجموعة الاشتراكية في القمة ، وقبلوا بالتنازل عن استقلالهم جرياً وراء السراب الذي أسموه وحده القوى الاشتراكية ، فلا هم احتفظوا بالاستقلال ولا هم وصلوا الى الوحدة . وما أكثر اليمينيين الذين يعلنون أنهم اشتراكيين ويحتفظون بأن اشتراكيهم تتبع من ظروفنا ، يسمونها أحياناً اشتراكية عربية ، ومرة اسلامية ، ونحت لها زعيم من بلاد الرافدين يوماً مصطلح «الإشتراكية الرشيدة» وهؤلاء الاشتراكيون لا هم لهم إلا الهجوم على الاشتراكيات المستوردة ، تلك التي تعادى الاسلام وتنشر الإلحاد ، وتتنافى مع الطابع القومي لحضارتنا ، فإذا سألت هؤلاء الإشتراكيين - الذين لا يستوردون شيئاً - عن موقفهم من الملكية الفردية ، أهم معها أم ضدها ، تبينت موقفهم الحقيقي ، فهم لا يفضيرون للدين ، ولا للطابع القومي . ولكنهم يخافون على حق التملك ويدافعون عن قانون الريح ، ولا اختلال منطقهم فانهم يعجزون حتى عن اكتشاف أن الحماس لحق التملك هو الآخر مبادئ مستوردة ، ومن ذات الغرب الأوروبي^(١) !

ولقد أدى هذا التشوش البالغ الى تداخل المسائل ، إذ فقدت كل الأيديولوجيات استقلالها ، وتقنعت كلها بالاجتهادات الرسمية يحاولون أن يأولوا الميثاق فيجدونه مطوعاً بين أيديهم ، فهو حال أوجه ، يرضى به أقصى اليمين ويقبله أقصى اليسار ، والكل شراح ومفسرون لا أصحاب رأي أو موقف ، والذين أصدروه يطبقونه كما قصدوا له أن يطبق ، فإذا خذل التطبيق اليسار أو أغضب اليمين اعتذروا لهم بأن هذا خطأ المطبقين . ومن هنا كان طبعياً أن يظن البعض أن التحول الاشتراكي قد انجز ، فيعمون حتى عن اكتشاف التناقض الصارخ بين الأبنية القوية للمجتمع ، وأبنيتيه التحتية^(٢) ، والتناقض الصارخ

(١) من الظواهر الفكرية البارزة الآن أن معظم الذين يدعون للأخذ بالشريعة الإسلامية والمودة إليها يركزون بشكل واضح على أن الإسلام ضد التأميم والإستيلاء على الأموال بالقوة ومع حرية الإستثمار - راجع على سبيل المثال أعداد مجلة الإعصام التي تصدرها الجمعية الشرعية ومعظم الدوريات الدينية التي تصدر في مصر .

(٢) من أمثلته طوال العشرين عاماً الماضية أن المؤسسات السياسية الإشتراكية كانت تضم أعلى أعداء =

داخل كل بناء من هذين على حدة . ويتيسر تزحف أفكار الأقطاع كالبواء ، وتراجع العلمانية والزمنية ، وتسود الدعوى الى الثيوقراطية فتعرض نفسها على بعض مواثيقنا الهامة ، فتصبح الليبرالية حلماً شديداً نتكلم ، بصر البعض على أن الإنتقال الى الاشتراكية قد تم .

ذلك تشوش لن يقف إلا بأن تتحاور الأيديولوجيات من الأرضية الطبقة الواضحة ، تستقل كل واحدة منها بمنابرها التنظيمية والفكرية والدعائية والجماعية ، ثم تتحاور ليكتشف كل نفسه بالحوار ، وتعرف جماهير الكادحين الفرق بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، فتعي قضيتها وتحقق هي ذلك الإنتقال الذي يتوهم البعض أنه حدث!

واذن فان الديمقراطية كانت وما زالت هي الحلقة الأولى في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، فلن تتحرر الأرض الضائعة دونها ، ولن تحمي السوق الوطنية من الوقوع في أسر السوق الامبريالية بغيرها ، ولن تتحول مصر من بلد رأسمالي - كما هو الآن - الى بلد اشتراكي إلا بالديمقراطية . .

ولأننا عشنا طويلاً نفصل تعسفاً بين الأهداف والوسائل . . . فان السؤال الأكثر إلحاحاً الآن هو : أي ديمقراطية ؟!

اجتهاد يوليو الديمقراطي :

جاء اجتهاد ثورة ٢٣ يوليو الديمقراطي مختلفاً عن اجتهاد الحلقات التي سبقتها من الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي . ويمكن القول بشكل عام أن هذه الحلقات قد اعتمدت بوسائل متنامية الأصول العامة للفكر الليبرالي ، تبشر به وتصوغ على أساسه النظام السياسي في خطوات تواكب مع التدرج في نمو وتبلور البرجوازية نفسها ، واذا كانت الليبرالية هي فلسفة الشرائع الاجتماعية التي تنظر للعالم من خلال وجهة نظر المستثمر الذي يسعى للربح ، ومحطم كل الحواجز التي تحول بينه وبين الفاعلية في العالم ، فانها في البلاد

= الاشتراكية الذين أسفروا عن وجههم أخيراً بينما كان الاشتراكيون في السجن أو في الشارع ، وبقاء جهاز الدولة والتشريع - وخاصة المدني - في حماية الملكية الفردية .

التخلفة والمستعمرات تتطبع بطابع قومي ، وربما تفرض نفسها بشكل شديد البطء ، بل هي تحتلط بأفكار من رواسب الاقطاع، ولأن غو البرجوازية الصناعية - قلب الطبقة المحرك - كان بطيئاً ، فقد طاشت بعض تطبيقات الليبرالية في مصر . بل وتأخرت . على أنه منذ أواخر عهد اسماعيل ظهرت فكرة تعدد السلطات وانفصالها ، ثم صدرت الدساتير ، وتكونت الأحزاب أو الجمعيات بشكل جنيني الى أن أعلنت بشكل فعلي في أوائل القرن .

وبين ثوري ١٩١٩ - ١٩٥٢ بدأ واضحاً أن البرجوازية المصرية قد بنت نظامها السياسي على الأسس الليبرالية ، يقوم على تعدد الأحزاب والفصل بين السلطات ، والاقرار بالحرريات العامة : حرية الاجتماع والتظاهر والاضراب وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والعقيدة وإصدار الصحف والمطبوعات . وصحيح أن بعض أجنحة هذه البرجوازية كانت كثيرة الإنقلاب على هذا الإطار ، كما أن البرجوازية في مجموعها - وكل برجوازية في التاريخ - قد قبلت هذه الليبرالية في حدود مصالحها فحلت منها بعض الشيء ، إلا أن اسمها العامة ظلت قائمة ومعترفاً بها نظرياً ومطبقة علمياً ببعض الصعوبات ، لكن هذه الصعوبات لم تلحق بحق التملك ولم تنصبه بالطبع بأي ضرر ولو يسير .

لكنه منذ الثلاثينات بدأ اجتهد جديد يظهر في أفق المسألة الديمقراطية ، اجتهد تبنته ودافعت عنه شرائح من البرجوازية المصرية الصغيرة التي أنشطت شرائح البرجوازية في العمل الثوري على عهد ثورة عرابي وفي مرحلة ما بين الثورتين (١٨٨٢ - ١٩١٩) ، ثم بدأت منذ الثلاثينات رحلة خروجها الطويلة من تحت وصاية الشرائح المتوسطة التي مثلها حزب الوفد ، لتستقل أيديولوجيا فتطرح رؤاها في حركتي الإخوان المسلمين ومصر الفتاة . تناقضت الحركتان في المنطلق ، جاءت الأولى بجذورها من الدين الإسلامي ، وجاءت الثانية بأصولها من الفراعنة ، لكنهما اتفقتا في شيء واحد : بالمعاول الشديدة في جذور الليبرالية . كانت الإخوان المسلمون إنتقاصاً على الأسس العلمانية لليبرالية المصرية ، دعوة سلفاً إلى دولة يحوز المسلمون من أبنائها حق المواطنة ويصبح الآخرون أهل ذمة أو مستأمنين ، وتلغى فيها الأسس الزمنية للتشريع ، فلا

بشرع أهل كل زمان بما يوافق المصلحة ، بل يطبق التشريع الخالد الذي جاء من السماء ليصلح لكل زمان ومكان ، وتندمج السلطات الثلاث التي فصلها مونتسكيو في سلطة الخليفة كحاكم ديني وسultan دنيوي ، ولا تعود الأمة مصدر السلطات لأن الخليفة هو ظل الله على الأرض يطبق شريعته ويسأل أمامه أو أمام أئمة الاسلام ، لا أمام ممثلي الشعب المنتخبين . واتفق الاخوان مع مصر الفتاة في ذلك الهجوم الضاري على النظام الحزبي ، يشهران بفساده ، ويدعون الى الغائه .

في ذلك الوقت صدرت « عودة الروح » لتوفيق الحكيم ، لتكون مانيفستو المرحلة ، ها نحن أمام دعوة تكتشف مميزات مصر فترى وحدة بين الفلاح وهائمه ، وبين الاقطاعي وخدمه ، وتنتظر عصرا سيأتي بالخلص ذلك الذي سيصبح الكل فيه واحدا . وفي هذا المناخ ترى الضباط الاحرار ، قرأوا عن أتاتورك الذي بنى تركيا المستقلة بالغاء « التهريج » الديمقراطي الليبرالي وتعليق كل المعارضين في المشانق^(١) وترهبوا في منظمات تكره الأحزاب والحزبية وتعارضهما ، وقرأوا عودة الروح فتشبعوا بفكرة الواحد الذي يندمج فيه الكل . وعندما وقع الوفد - حزب البرجوازية الليبرالية الكبير - معاهدة ١٩٣٦ . معلنا بذلك أن هذه كل طاقاته . أخذت البرجوازية الصغيرة الفرصة للترويج لايدولوجية الكل في واحد ، وظلت تنتظر المستبد العادل . وفي الجيش حيث ترى الضباط الاحرار وتكونوا كانت الفكرة تتأكد بطبيعة النظام العسكري نفسه ، نظام السمع والطاعة . حيث القائد لا يناقش ولا يرد له أمر ، وحيث تفرض الضرورة تطويع كل مدني قادم من الخارج وكسر كل قدرة لديه على مناقشة الاوامر .

(١) في زاوية عنوانها « ضيف التحرير » ، كانت تنشرها مجلة « التحرير » أولى المجلات التي أصدرتها ثورة ٢٣ يوليو ، سأل قاريه أنور السادات عن الكتاب الذي أثر في حياته ، فقال : كتاب الفشب الأغبير مصطفى كمال أتاتورك ، الذي ألفه أرمسترونج ، فمنذ قراءته تغير مسار حياتي (التحرير ١٩٥٣) . ويلاحظ أن أنور السادات وشقيقه عصمت يحملان اسماء لزعهاء حركة الإنقاذ والترقي التركية . وكانت السنوات التي ولد فيها معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هي سنوات للذ التي شهدت بناء تركيا الحديثة ، على يد الجنرال مصطفى كمال أتاتورك .

فيما بعد قال جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة أن الجيش كان وحده المؤهل للقيام بالثورة ، ومن مبرراته لذلك قوله «كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب مابين أفرادها اطار واحد ، يبعد عنهم الى حد ما صراع الأفراد والطبقات » ، وفي بعض ما نشره أنور السادات من ذكرياته عن فترة تكون الضباط الأحرار ذكر أن عبد الناصر كان يحرص على أن يقوم التنظيم على علاقات الصداقة ، وأنه كان يرفض أن يكون تجمعاً للتناحر الحزبي والسياسي . لذلك لم يكن غريباً أن كل الذين احتفظوا باجتهاداتهم السياسية الخاصة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، قد تركوا أماكنهم - غير مأسوف عليهم - بعد نجاح الثورة .

لكن هذا الحرص على الوحدة قد غفل - أو تغافل - عن شيء واحد ، هو أن الصراع لا يلغي الوحدة ، إلا عند الذين يعتمدون المنهج الصوري . في ساحة النضال ضد النظام الملكي كانت هناك أحزاب وتجمعات نشطة وفعالة . كانت هناك قواعد حزب الوفد العريضة ، والجناح الراديكالي منه ، ذلك الذي تسمى بالطليعة الوفدية ، وكان هناك أيضاً حزب مصر الاشتراكي : الطليعة المتطورة والنقية من حركة مصر الفتاة بعد أن تخلصت من علاقتها بالسراي ومن التشوش الذهني ، وكان الإخوان المسلمون في الساحة : بعضهم كان يقبل التحالف على أساس النضال الديمقراطي ضد الاستعمار والاقطاع في دولة علمانية . وكان هناك الشيوعيون المصريون بتنظيماتهم المتعددة ، فضلاً عن منظمات نقابية وسياسية نشطة وفعالة ، وحركات طلابية وشبابية مستقلة . . كل هؤلاء كانوا هم الذين حطموا بالفعل أسس النظام القديم ، ولولا نضالهم وتضحياتهم - خاصة بعد سنوات الحرب الثانية - ما تمكن تسعون ضابطاً من اسقاطه ، وكانوا جميعاً دعاة جبهة وطنية معادية للملكية والاقطاع والاستعمار - هادفة لتحرير السوق المصرية من التبعية ، يقبلون هذه الشعارات كحد أدنى لأي عمل مشترك لكن حركة الضباط الأحرار رفضت أن تكون جزءاً - أو حتى قيادة - لجبهة وطنية من هؤلاء ، لأنها منذ البداية كانت ترفض الوحدة عن طريق التنوع ، وكان شرطها الأساسي - وخاصة بعد أن استولت على الحكم - أن يتنازل الكل عن اجتهاداتهم الخاصة بالكامل ، حتى لو وافقوا على برنامج

مشاركته يتضمن الحد الأدنى الذي يوافق عليه الجميع . ولقد قيل تبريراً لعدم قبول حركة الضباط الأحرار أن تدخل في علاقة تحالف يُلْيه حركة سياسية جماهيرية أن الجيش مؤسسة خطيرة لا ينبغي أن تدخل حلبة الصراع السياسي، وتغافل القائلون بذلك أن وجود حركة سياسية معادية للاقطاع والاستعمار في الجيش كحركة الضباط الأحرار نفسها كلن دخولاً في هذه الحلبة على أي الأحوال ، اذ كان بداخله أيضاً المعادون لها والمحايدون تجاهها .

واذن فقد اعتمد الضباط الأحرار فكر البرجوازية الصغيرة ذلك الذي تكون في الثلاثينات باحثاً عن المستبد العادل، ظلماً بدولة قوية ترفرف عليها أطماع الرخاء، متكرراً لأي رؤية طبقية ، عاجزاً عن تحديد ملامحه ، فأمرى كما دولة رخاء والاتحاد السوفيتي دولة رخاء والمثلثا الهنرية دولة رخاء، وهو يريد دولة رخاء فيتساوى لديه - وهما - كل هؤلاء . يختلط تراثه بتجربة اتاتورك ومحمد علي وموسوليني وهتلر، يرفض الليبرالية لكنه لا يرفض الرأسمالية . وقد أفلتت الفرصة من يد الضباط الأحرار لكي يحققوا ما كانوا يطمحون اليه يافضل الأساليب مرتين ، الأولى وهم يعدون لثلاث انقلاب ، والثانية في أزمة مارس ١٩٥٤ ، فقد كان ممكناً أيامها ان يكونوا جبهة وطنية ديمقراطية من قواعد حزب الوفد، والجناح المتقدم من الاخوان المسلمين وحزب مصر الاشتراكي والشيوعيين ، بقيادتهم كحزب قال عن نفسه يوماً أنه اشتراكي جمهوري .

في ساحة المجتمع كانت شرائح من البرجوازية المصرية الكبيرة التي نمت خلال الحرب العالمية الثانية تنتظر ايدولوجية مثل هذه : وحدة بلا تنوع . تجمع في مستبد عادل . كان الضباط الأحرار في مجملهم من أبناء الشرائح الصغرى أو الوسطى من البرجوازية مجملهم ، لكن الواقع الاقتصادي هو الذي حدد من الذي فاز بالثورة على الأقل في سنواتها التسع الأولى . وهكذا لم تستول البرجوازية الصغيرة على السلطة - كما يقول بعض اخواننا الماركسيين في مصر والعالم العربي - فالبرجوازية الصغيرة أصلاً ليست طبقة وليست لها عواقب انتاجية تدفع بها الى السلطة، وربما كان التعبير الدقيق أن نقول لن البرجوازية الصغيرة كانت في «الحكومة» بينما كانت البرجوازية الكبيرة في «السلطة» .

والاجتهاد الذي طرحته ثورة ٢٣ يوليو للمسألة الديمقراطية لم يتبلور مرة واحدة ، لكنه خضع في كل الأحوال - وربما لهذه اللحظة لقاعدة واحدة ، هي اعتماد حرية التملك باعتبارها الحرية الوحيدة من الفكر الليبرالي والدفاع عنها بنظم وهياكل ديمقراطية مستعارة من الأنظمة الشمولية ، في أول أيام الحركة أكد الجيش أنه سيحمي دستور ١٩٢٣ والصق بذلك ملصقات في الشوارع ، ثم ألغى هذا الدستور نهائيا وشيعه بألف لعنة ، وأكد أن كل ما يطلبه من الأحزاب هو تطهير نفسها ، ثم حلها وشيعها بحملة دعائية ضارية ما زالت تلاحقها الى الآن^(١) . وأعلن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لوضع دستور جديد ، وعين جمعية تأسيسية لوضع ذلك الدستور . فاختارت أن تكون مصر جمهورية برلمانية متعددة الأحزاب وقبلت بما كان قد أنجز حتى ذلك الحين من اصلاحات اجتماعية لكنه استبدل مشروعها بمشروع من عنده هو دستور ١٩٥٦ ليعلن مصر جمهورية رئاسية بلا أحزاب ، بل بما عرف بعد ذلك بالإتحاد القومي .

لقد أخذ دستور ١٩٥٦ بنفس المبادئ التي تأخذ بها كل الدساتير البرجوازية من حيث حماية الملكية والدفاع عنها ، إذ أقر حرية النشاط الإقتصادي الخاص ، وأكد أن الملكية الخاصة مصونة وأن القانون ينظم أداء وظيفتها الاجتماعية ، وحرم نزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، وأكد أن المصادرة العلنية للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المواد من ١٨ - ١١ ومادة ٥٧ من دستور ١٩٥٦) .

وهذا الإهتمام البالغ بالتأكيد على حرية التملك والتشدد في صيانتها لم يقابله اقرار بحرية الذين لا يملكون حق التعبير عن مصالحهم ، إذ نابت الدولة عنهم في ذلك ، فتمهدت بأن تيسر لهم مستوى لا تقا من المعيشة وتعهدت بدعم

(١) يختلف الدارسون لتاريخ مصر مع كثير من الإجتهدات الرسمية التي قيمت النشاط الحزبي في مصر قبل الثورة هذا التقييم غير المصنف ، ومعلم وثائقنا الرسمية ومنها ورقة أغسطس تعتمد تقييما يدعو للإختلاف من وجهة نظر المؤرخين للحليدين .

الأسرة وحماية الأمومة والتوفيق بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية وحماية النشء والمعنونات الاجتماعية (المواد ١٧ - ٢٥). وفي حين أقر نظرياً في الدستور حق تكوين النقابات والجمعيات وحرية الاجتماع ، وأقرت حرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية الرأي والبحث العلمي وحق التعبير ، إلا أن هذا الإقرار قد افتقد وسائله ، لأن حق تكوين الأحزاب قد صودر ، بنص الدستور على أن « يكون المواطنون اتحاداً قومياً لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والإقتصادية ، ويتولى الإتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وتبين طريقة تكوين هذا الإتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » .

والاتحاد القومي صيغة تنتمي الى الحكم السالازاري في البرتغال ، وهكذا استوردت صيغة شمولية لتحمي حقاً ليبراليا واحداً هو حق التملك ويمقتضى هذه الصيغة الشمولية بدأت عملية الدمج بين السلطات ، من الناحية النظرية المحضة بدت الصيغة شديدة الديمقراطية ، بل قيل أنها أعلى أشكال الديمقراطية ، فالإتحاد القومي هو الذي يرشح لعضوية مجلس الأمة ، ومجلس الأمة هو الذي يرشح رئيس الجمهورية وي طرح اسمه للاستفتاء الشعبي العام ، ومعنى هذا أن الإتحاد القومي - الذي افترض انه تجمع شعبي على أسس ديمقراطية - يعين السلطين التشريعية والتنفيذية . لكنه في التطبيق العملي سمح دستور ١٩٥٦ بانتخاب رئيس الجمهورية قبل إنتخاب مجلس الأمة ، وأصبح هو نفسه رئيس الاتحاد القومي ، وأصبح الوزراء هم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لهذا الاتحاد القومي ، وتولت هذه اللجنة تصفية المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس الأمة، وهكذا تبين عملياً أن السلطة التنفيذية هي السلطة الوحيدة في مصر وهي التي تختار المشرعين والعاملين بالسياسة . . أي أنها تختار من يوافقونها على رأيها .

ولقد كان هناك دائماً ذلك الحرص النظري على التأكيد بأن كل التنظيمات بلا هوية طبقية ، أنها امة بأكملها تجتمع على الحب والوحدة بلا صراع ، فهبة التحرير تنظيم «لمختلف طبقات الأمة ، هدفه اقامة وحدة وطنية داخل اطار من المحبة والتعاون لتحقيق الأهداف الوطنية» ، والاتحاد القومي «لم يكن يمثل حزباً

ولا يمثل احتكارا لفئة من الناس ولكنه كان يمثل أبناء الأمة كلهم بجميع طبقاتهم داخل اطار من المحبة والوحدة الوطنية لحل المتناقضات بوسائل سلمية . وفي وقت متأخر جداً - وعندما أصبح ضرورياً تبرير كوارث عديدة وقعت - اضطر الذين روجوا هذه الاجتهادات الى سحبها ، وأكدوا أن الاتحاد القومي كان منظمة طبقية يسيطر عليه ويوجهه الذين يملكون ويستثمرون ، فعندما وقع الصدام بين الطليعة السياسية وطبقتها بقرارات يوليو ١٩٦١ ، قيل أن « هناك عناصر رجعية واستغلالية استطاعت التسلل الى هذا الاتحاد ، وأخذت تهاجم القرارات والقوانين «الاشتراكية» وتشكك في جدتها وتذيع الاشاعات والأراجيف عنها ، بل بدأت هذه العناصر تعيد تنظيم صفوفها لمحاولة الانقضاض على مكاسب قوى الشعب العاملة » . في هذا الوقت نفسه اكتشف الذين قالوا ذلك أن الاتحاد القومي لم يكن محبة ولا وحدة ، ولم يذوب تناقضا بشكل سلمي أو غير سلمي وانما كان - كما اكتشفوا فجأة - « تجمعا شعبيا يقلب عليه الطابع الفردي ، وكان اقترابا غير منظم تجاه مجموعة من الأماني العامة ليس لها مناهج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة »^(١) . وبذلك أكدوا أنه كان منظمة شكلية هدفها تميع عملية الجدل الاجتماعي وكبت حركة الذين لا يملكون .

وعندما طرحت المسألة الديمقراطية نفسها على الإهتمام العام عقب انفصال سوريا عام ١٩٦١ ، ومن خلال تشهير شديد قام به الانفصاليون بحكم الأجهزة البوليسية الذي كان يسود اقليمي الجمهورية تكتشف الآثار السلبية لمرحلة الجزر الديمقراطي الشديد، لا على الجماهير فحسب ، ولكن على سلطة الحكم أيضاً ، كما أن العديد من الأحلام التي علقها البعض على قرارات يوليو قد أجهضت بسبب الاصرار على الإبقاء على نفس الهياكل التي كانت الديمقراطية تمارس من خلالها ، أو بمعنى أدق ، التي لم تكن تمارس من خلالها . فاللجنة التحضيرية التي دعيت لتكلف بالدعوة الى مؤتمر وطني للقوى الشعبية ، جاءت لجنة معينة من السلطة التنفيذية ، وجرت مناقشتها في ظروف

(١) هذه التقييمات كلها واردة في الكتب السنوي الأول للإتحاد الاشتراكي ١٩٦٤ - مطابع الشعب

جزر ديمقراطي حاد ، اذ كانت المعتقلات فاعرة الأفواه وملیئة بكل الذین اجتهدوا للعمل العام قبل الثورة وأثنائها . والأحكام العرفية معلنة والصحف مراقبة - ملك - أسل - للإتحاد القومي الذي اجتمعت اللجنة للأعداد لبديل له بسبب رجعيته . وجرت انتخابات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في نفس المناخ ، وطرح الميثاق للنقاش ، فانعزلت عن مناقشته القوى التي تستطيع أن تفجر منه شيئاً يدفع الحركة الى الأمام ديمقراطياً ، وجاءت قوى الوسط الحريص على الملكية ، الشرس في الدفاع عنها ، لتكون مركز الثقل في أعمال المؤتمر ، ولتصدر تقريرها الشهير الذي فسر أهم نقاط الميثاق ، فالإشتراكية العلمية تعني في رأيه الاستفادة من العلوم في تطبيق الإشتراكية ، وقيل - رسمياً - في تفسير ذلك أن كرة القدم لها قواعد علمية وكذلك الإشتراكية ، ومساواة المرأة بالرجل في حدود الشريعة ، ونسبة الـ ٥٠٪ مخصصة لفلاحين يملكون ٢٥ فداناً فأقل ، ولعمال يعملون بعقود عمل فردية ويتوقفون قبل درجة المدير العام^(١) .

وجاءت نسبة الـ ٥٠٪ ، مثلاً وتأكيداً على سيادة منهج طرد القوى الشعبية طرداً فعلياً من حلبة العمل السياسي ، فهي البديل الذي اختير بذكاء ليحل محل حق هذه الطبقات في التعبير السياسي عن نفسها ، وكشف تطبيقه عملياً لمدة عشر سنوات عن هدفه الحقيقي ونفس الأمر بالنسبة لممثلي العمال في مجال ادارات المؤسسات الذي لم يمنع انتهاب الطبقة الجديدة لهذه المؤسسات بل نقل معظم ممثلي العمال في هذه المجالس الى صف التحالف مع البرجوازية البيروقراطية .

في كل ذلك اعتمد أسلوب التنظيم الهرمي ، في هيئة التحرير وفي الاتحاد القومي وفي الاتحاد الاشتراكي بكل مراحل هدمه واعادة بنائه ، حيث تضيق تدريجياً دائرة الذين يتخذون القرار وتسلل السلطة بالتفويض لتتجمع على القمة فاذا اللجنة التنفيذية العليا - اذا شكلت - هي نفسها الحكومة . ويعكس المتبع في أي منظمة ديمقراطية حيث تصعد القرارات من أسفل لتصدرها القمة ، او تنزل من اعلى لتفرض القاعدة ، فان منظمتنا السياسية كانت تتلقى من السلطة

(١) تشكل معاصر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ١٩٦٢ - وثيقة هامة على تفني الوعي السياسي لدى أعضائه .

التنفيذية القرارات - لتشرحها وتحمس لها ، فإذا جعلت قرارات مناقضة
شرحتها أيضاً وتحمس لها .

وانتهى الأمر ان اندمجت كل السلطات في السلطة التنفيذية ، ثم في
أوليغارشكية محدودة داخل هذه السلطة ، وبينما كانت الأخاديد تعود للالتزام بين
الطليعة وطبقتها - بدءاً بعام ١٩٦٥ - فتعود حرية التملك مطلقة العقل ، كانت
السلطة تتركز وتزداد تركزا ، وكان ذلك يحدث في مظلة القاعدة العامة التي
حكمت المرحلة كلها التي اعتمدت من الحريات الليبرالية حرية واحدة ، هي
حرية التملك والاستثمار ، واستعارت من الأنظمة الشمولية بناءها النيابي ،
وفي مرحلة ما بعد الميثاق لم يعد ضرورياً الاستعانة من سالازار أو البرتغال ،
ولكن أصبح ملائماً أن يستعار من الفكر الماركسي^(١) .

في مباحثات الوحدة الثلاثية تناول جمال عبد الناصر نظرية فصل السلطات
بالنقد من منظور ماركسي ، «أنا ضد مبدأ فصل السلطات أصلاً ، وباعتبار أن
عملية فصل السلطات ذي خدعة كبرى، ليه ؟. لأن الحقيقة ما فيش حاجة
اسمها فصل السلطات ، لأن اللي عنده الأغلبية في البرلمان هو اللي يياخذ السلطة
التنفيذية والتشريعية . إذن القيادة السياسية اللي عندها الأغلبية تبقى في
أيدها حاجتين : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وبالتالي السلطة
القضائية ، لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهيا قالوا عنها انها
مستقلة . وان الكلام ده اللي طلع في فرنسا أيام منتسكيو على فصل السلطات
كلام نظري ولكنه واقعا لم ينفذ»^(٢) هذا السعي لدمج السلطات بنقدها نقلاً

(١) ما يلتفت النظر في هذه المرحلة أن عام ١٩٦٥-١٩٦٦ قد شهد بداية التراجع المنظم عن الصدام بين
الطليعة وبين العناصر المستمرة ، ورغم ذلك فإن السيد علي صيري - وكان أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي
أيامها - كان ينشر في جريدة الجمهورية أفكاراً شديدة اليسارية ، أهمها تعريفه الشهر للرأسمالية الوطنية
بأنها البرجوازية الصغيرة ، هذا في الوقت الذي كان قد صنف فيه كل العناصر اليسارية التي كانت في
منظمة الشباب والمعهد الاشتراكي وبعض العناصر من خارج الاتحاد الاشتراكي في حلة إعتقالات أكتوبر
١٩٦٦ الشهيرة . وكان الرئيس الراحل عبد الناصر قد أحل بحديث يتضمن أيضاً اجتهداً مثل هذا وهو
مثال على تناقضات كثيرة بين الأقوال والأفعال ظلت سمة رئيسية من سمات العمل اليساري في بلادنا
خلال الأعوام العشرين الماضية .

(٢) مباحثات الوحدة الثلاثية - طبعة الدار القومية ص ٤٥٦-٤٥٧ .

ماركسياً تواكب مع استعارة صيغة اخرى من التجربة السوفيتية هي صيغة السوفيتات ، قال عبد الناصر «في روسيا لم يعتمدوا على الحزب بس . . الحزب سنة ١٧ كان عشرة آلاف . . ولكن اعتمدوا على مجالس السوفيتات الي هي تآلف العمال والفلاحين . . لو كان لينين اعتمد على الحزب بس ما كانش مشى ، لازم قوى الشعب العاملة تيجي . والحزب لن يكون إلا القائد والأ الطليعة ، الحزب بس حبيد بقية الناس . ازاى تلم الدنيا كلها وتحليها تمشي معاك : المجالس الشعبية . ازاى بتكون المجالس الشعبية ؟ . من قوى الشعب العاملة في البرنامج الأول لينين قال : كل السلطة لمجالس السوفيتات ، الخمس سنين الأول كله مبني على هذا . ما قالش كل السلطة للحزب . وما قالش ديكتاتورية الحزب^(١) .

لكن هذه الاستعارة الماركسية ترفض الأساس الطبقي للماركسية ، انها استعارة تغطي وتحمي طبقات اخرى ، من هنا كان منطقياً أنه عند مناقشة ميثاق الوحدة الثلاثية نجيء فقرة في احدى المواد نحدد من هو اعداء الشعب فنضيع بينهم «كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة الواحدة على المجتمع» ، فإذا ما اعترض عضو غير مصري طالباً أن يكون النص «كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة المستغلة أو الطبقات المستغلة على المجتمع» ، قيل له « . . ده ممكن الشيوعية كمان تكون موجودة ، وهم مبدأهم سيطرة البروليتاريا على المجتمع . . ديكتاتورية البروليتاريا يعني . بيتهاى لي ان النص ده تعمل اساسا عشان دول^(٢) .

وترتبك المسائل أكثر عندما يتكون التنظيم الطليعي بشكل سري ، تكونه سلطة حاكمه باجهزة أمنها القوية ، ولا شك في أن كثيرين ممن انضموا اليه كانوا

(١) المصدر نفسه ص ٥٦٩ .

(٢) راجع المناقشة حول هذه النقطة في المصدر نفسه ص ٣٦٩/٣٧٠ وقد صدر هذا الإعتراض عن السيد كمال الدين حسين ، وعارضه السيد طالب شبيب ، وكان الرئيس الراحل عبد الناصر مع رأي شبيب ولكن للميثاق أجلن وفيه رأي كمال الدين حسين . ويلاحظ أن المجالس الشعبية لم تنفذ نهائياً وقد عين بعضها في الفترة الأخيرة وأثار خلافاً بحكم عدم اتفاق ذلك مع الدستور .

مخلصين لوطنهم وراغبين في خدمته ، لكنه من المؤكد أيضا أنهم قد تعرضوا لمحنة التواجد في منظمة غير محلدة الأيديولوجية ، تتناقض الأقوال فيها مع الأفعال لا ترتبط بشيء إلا بسلطة الحكم ، تعمل في ظلها ، لا تصدر قرارات وإنما تتلقى تعليمات . تبرر تناقض هذه القرارات بدرجة ملحوظة من ذلاقة اللسان ، وتدرجياً تدخل في لعبة الصراع على السلطة التي كانت سمة الجالسين على القمة ، وتعيش محنة الإنعزال عن الجماهير التي زعمت بانها تحدث باسمها ، فتطبع بطابع فاشي واضح ، تكره الخلاف في الرأي ولا ترى غير نفسها في الساحة ، وترفض الأنداد السياسيين وحتى الشخصيين ، ثم تتوارى عندهم الأهداف تدريجياً لتبرز وتؤكد الرغبة في حماية المكاسب الشخصية .

كثيرون يحاولون أن يمحوا فرداً واحداً مسؤولية هذا كله . وهذا نوع من الصغار الفكري ، إذ الحقيقة أن الظاهرة نفسها قد تكونت بهذا الشكل ، بحكم ضرورة تاريخية فرضت نفسها ، ولو كانت الحركة الثورية المعادية للإستعمار - على مشارف الثورة - أكثر تبلوراً وتنظيلاً ، لو لم تحط في تقدير مدى قوتها ومدى ضعف وتدهور النظام القديم ، إذن لاستطاعت أن تفرض الصيغة التي كانت أكثر ملاءمة لتطور مصر الديمقراطية : صيغة الجبهة الوطنية المعادية للامبريالية ، لكنها عجزت - لظروف تاريخية - عن ذلك . وكان طبعاً أن تطرح البرجوازية المصرية الصيغة الديمقراطية التي طبقتها طوال الأعوام العشرين الماضية ، فتستعير اشكالا شمولية لمجتمع يحمي بالنياب حرية الاستثمار ، وتمارس أوسع عمليات التفضيل الأيديولوجي وأكثرها أحكاماً وبراعة فتنتظر - أو تفلسف - للبنية الرأسمالية بأفكار لها صفة البسارية ، هذا كله طبيعي ففي زمن يتصمر فيه النظام الاشتراكي على المستوى العالمي يصبح من الصعب على البرجوازية ألا تتنقع ، فحتى في أمريكا نفسها يتحدثون عن الرأسمالية الشعبية !!

ذلك كله عن الماضي . . . فماذا عن المستقبل ؟

مستقبل الديمقراطية ومستقبل الوطن :

يستقيم الطريق الى المستقبل بقدر ما نستطيع أن نحل ذلك التناقض

الواضح بين طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع وبين الصيغة الديمقراطية التي لا تعترف حتى الآن بانقسام هذا المجتمع الى طبقات . لقد هدم الاتحاد الاشتراكي وأعيد بناؤه خمس مرات - كانت آخرها بعد حركة ١٥ مايو- وفي كل مرة كنا نقول أن الصيغة سليمة ولكن التطبيق هو الخاطيء.. وبعد كل تطبيق كنا نكتشف أنه ليس هو التطبيق السليم ، وعندما يبنى تنظيم ما ويهدم خمس مرات في أقل من عشر سنوات فمعنى هذا أن الصيغة خطأ منذ البداية، وأنها تتناقض تناقضاً جذرياً مع مصالح الناس، ففي مجتمع ينقسم الى طبقات .. لا بد أن ينقسم الى أحزاب.

ومجموعة التحفظات الموضوعة على النظام الحزبي تتبلور في شيء واحد ، هو القول بأنه يفتت الوحدة الوطنية ، ويفتح الباب للصراع الدموي ، ذلك الذي تتلافاه صيغة الاتحاد الاشتراكي أو القومي التي تكفل تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات . ومنذ أكثر من عشرين عاماً ونحن نعيش بلا نظام حزبي فهل توقفت الصراعات حقاً ؟ . ما حدث هو ان الصراعات السياسية الراقية قد اختفت وحلت محلها الصراعات الأقل رقياً . اختفت الأحزاب السياسية وتكونت الشلل والتجمعات الشخصية . وبدلاً من الولاء الموضوعي للأهداف - سمة النظام الحزبي برغم كل عيوبه - انتقل الولاء الى الأشخاص، لي طرح ما سمي رسمياً بـ « مراكز القوى » . وشهدت السلطة مجموعة من الإنشقاقات والخلافات التي لم تقم دائماً على أساس موضوعي . ثم أن الصراع الطبقي الدموي يجد فرصته الأكبر عندما تسود عمليات الكبت الاجتماعي وعندما تفقد طبقة من طبقات المجتمع فرصتها للنضال الديمقراطي والسلمي عن مصالحها ، وهو لا ينتج أبداً مجاداة من الطبقات المطحونة والخاضعة للاستغلال، ولكنه يتولد من رفض للمستثمرين والمستغلين الخضوع لمنطق العدل في توزيع عائد العمل . يضاف الى هذا ان القول بأن الاتحاد الاشتراكي نجح في تذويب الفوارق بين الطبقات ، قول لا توافق عليه الإحصاءات الرسمية التي تؤكد العكس^(١) .

(١) اتبع السادات في بداية حكمه أسلوب ، إصدار المانيفستو السياسي الذي يحدد هوية الحكم ، وكان لول =

وإذا كانت ورقة أكتوبر قد جاءت لتؤكد تثبيت اوضاع الملكية كما هي عليه الآن ، ولتسد الباب امام مزيد من التأميمات ، ولتسمح بحرية اوفر لرأس المال الخاص للاستثمار ، فمعنى هذا اننا نتقدم في طريق يقوم على حرية الاستثمار ، وإحتمالات تذويب الفوارق بين الطبقات تنعدم في هذه الحالة . والموقع ان تزيد هذه الفوارق وتوسع .

والواقع أن الحرص على الوحدة الوظيفية - تتألف عتلاً مع زيادة وارتفاع نغمة الدعوات الشيوعية في المجتمع ، ومع وجود ممثلين لهذا التيار في مؤسسات سياسية عديدة ، وبالأذات في مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي وخطورة هذا التيار تتركز في أنه ينسف تماماً الطابع القومي والعلماني للدولة المصرية ويتناقض مع الأسس الديمقراطية ، ويفتح الباب للفتن والتمزقات القومية والطائفية . وقد تولد في الواقع من محاولة كبت تياره وعدم الدخول في صراع ديمقراطي وعلني معه . وهذه ظاهرة أخرى من ظواهر المرحلة الماضية . ان البعض يدعش مثلاً لأن الإتحادات الرجعية والمتخلفة والإقطاعية ما زالت - رغم كل هذه السنوات - تمكك هذا الصوت الجمهوري الذي ظهر فجأة في السنوات القليلة الماضية ، وحقيقة الأمر أن العداء لهذه الأفكار لم يكن جاداً ، إذ لو كان كذلك لدخل الاتحاد الاشتراكي أو القومي معركة ايديولوجية ضدها . لقد عومل الاخوان المسلمون مثلاً كعضابة لا كتيار سياسي وفكري ، وحواربوا بنفس ايديولوجيتهم ، وعلى شراسة المعارك التي شنت ضدهم ، فان أحداً - على

= بياناته المشتملة ، بيان وبرنامج ١٠ يونيو ١٩٧١ الذي أصدره عقب انتصاره على صبري ، وفيه ثبت الإنجاء الراديكالي الذي الطامع العام لفكر الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦٢ . مع تأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية ، وفي نهاية العام ذاته ، صدر برنامج العمل الوطني ، وهو برنامج إصلاحية تفصيلي يتعلق بمجالات النشاط والحفلة ، أشبه ببرنامج الحكومات ، وفي عام ١٩٧٤ ، صدرت ورقة أكتوبر ، التي طرحت فكرتين محوريتين ، الأولى هي تثبيت اوضاع الملكية الخاصة وطماننة العتات الوسطى في المجتمع على أنها لن تتعرض إلى مزيد من التأميمات ، والثانية ، هي القبول بتعدد الآراء في داخل الاتحاد الاشتراكي ، وهي التي تطورت فيما بعد إلى المناير ثم التنظيمات ثم التعددية الحزبية . ومع أن كل هذه البيانات قد طرحت للإستفتاء العام ، إلا أن السادات ، أثر فيما بعد ، أن يتخلص من قيودها ، وخاصة أن الجديد منها لم يكن ينسخ للقديم ، فأعلن أنه لا ميثاق ، ولا ورقة أكتوبر ، وأن الإطار العام الذي ينظم للمجتمع هو الدستور .

الصعيدين الرسمي والشعبي - لم يحاور أفكارهم ، ولم يعلن رفض تيارهم
الثيوقراطي ، بل العكس شنت المعركة ضدهم دعائياً وفكرياً على أساس أن
الاتحاد الاشتراكي أكثر ثيوقراطية منهم^(١) وأكثر من مرة منع الكتاب اليساريون
والليبراليون من فضح الخطأ الرئيسي في ايدولوجية الاخوان ، وهي أنها صيغة
غير ديمقراطية أصلاً . وهنا مكمن الخطر الذي تولدت منه كل الأخطاء . وفي
الثلاثينات والأربعينات دخل الوفد المعركة ضد الاخوان من المنظور الديمقراطي
وأعلن أنه حزب قومي علماني ، واضطر حسن البنا في بعض ما كتب لأن يعلن
أن جمعيته تسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل الديمقراطية ، وأنها تقبل الطابع
العلماني للدولة المصرية .

وهناك تحفظ آخر على عودة الأحزاب يقول بأنها غير موجودة الآن في
الساحة ، ولو كانت موجودة لأمكن البحث في اطار واقع متحقق . وحققة الأمر
أن العمل الحزبي المنظم لم يتوقف في بلادنا طوال العشرين عاما الماضية ، برغم
أن ذلك كان ضد قوانين الدولة ولم يزل ، وسجلات القضاء حافلة بأسماء
عشرات قدموا الى المحاكمة بتهمة تكوين منظمات سياسية من مختلف
الاتجاهات ، بعضها ذو طابع عربي ، والآخر اشتراكي ديمقراطي وبعضها يعتمد
الاتجاهات الدينية فضلا عن عديد من المنظمات الماركسية انشئت بعد أن حل
الشيوعيون منظماتهم في عام ١٩٦٥ . وللرئيس الراحل عبد الناصر تصريح قاله
لمجلس اتحاد طلاب الجامعات عام ١٩٦٨ - بعد حركة الطلاب في مارس من
ذلك العام - ذكر فيه أنه يعلم أن في الجامعة ١٣ تنظيماً سياسياً .

لقد أخذت ورقة أكتوبر ثم ورقة أغسطس بهذه التحفظات ، لتعتمد

(١) برغم كل هذا الهجوم على الاخوان المسلمين ودخول معارك تصفية جسدية ضدهم بالسجن والإعتقال
وإعدام أكثر من عشرة من قلائهم ، فإن أفكارهم ما زالت تملأ الساحة الفكرية ، والدعوة إلى الخلافة
علنية في منابر متعددة ، وتصدر أحياناً من جهات رسمية - راجع مثلاً كتاب الاتجاهات الوطنية للادب
الحديث للدكتور محمد حسين - جزاءن - مطبعة المعارف ١٩٦١ ، وهو كتاب كان مقرراً للتدريس بكلية
الاداب بالإسكندرية وهو يعتبر دعاية القومية المصرية والعربية من عرابي إلى سعد زغلول إلى عزيز المصري
عملاء للإستعمار الغربي المسيحي . وقد طبع ونشر ودرس في حياة الزعيم الراحل عبد الناصر الذي كان
- كما هو معروف - من دعاة القومية العربية . وهذا دليل على خطأ الهجوم البوليسي على التيارات الفكرية
والفلاحية .

بديلاً لها فكرة التحالف كما وردت في الميثاق الوطني ، وقدمت تطويرات جديدة عليها - خاصة في ورقة أغسطس^(١) أهمها الإقرار بأن صيغة التحالف هي الأساس ، ولكن شكله قابل للإجتهد . لكن ورقة أغسطس عندما جاءت لتجتهد في الشكل كررت نفس الشكل القديم : البناء التنظيمي القائم على التسلسل الهرمي . . وهذا وضعت أمام اجتهداتها صعوبات عديدة ، أنها تطرح فكرة عضوية التنظيم السياسي المفتوحة لمن يقبل وثائق الثورة الرئيسية كبرنامج مرحلي ، وترفض اعتبار اليمينية واليسارية تيمة ، وتقر وجودهما كاجتهاد سياسي فتعترف بذلك - لأول مرة - بأن في مصر يمين ويسار وتتعامل معها من أرضية الاعتراف بوجودهما ، وتقر تعدد المنابر ، وحرية كل الطبقات في التعبير عن نفسها داخل منظمات التحالف . . .

لكن ذلك كله - مع أنه تطوير هام وحقيقي - يواجه بنوعين من الصعوبات :

● الأول صعوبات تنتج من تعذر تطبيق ذلك كله دون تناقض يذهب بجوهره . فتعدد المنابر مثلاً يتناقض مع البناء التنظيمي الهرمي ، ويتناقض مع الزام الأقلية بالقبول برأي الأغلبية - وهو الزام لا يكون إلا في التنظيمات الحزبية التي أنكرت الورقة ذاتها أن الاتحاد الاشتراكي منها - ويتناقض مع ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف ، وعدم السماح بإصدار صحف خارج إطاره ، فالصحف الحالية لا تشكل كل منها منبرا لتيار متميز ، بل يعمل فيها صحفيون من مختلف التيارات الفكرية ، يتحكم في نشر آرائهم رؤساء تحرر ليسوا بالضرورة محايدين ويملكون بذلك حق مصادرة رأي أي تيار يختلف معهم (أبرز مثال لذلك ما

(١) كانت فكرة فك الاتحاد الاشتراكي إلى أحزاب ، تستلزم طوال السنوات الأولى من حكم السادات ، بضغط الشرائع الإستعمارية ، التي كانت تخشى من إستمرار الطابع الشمولي للسلطة ، وحين تولى سيد مرعي منصب الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد ، طرح للحوار فكرة تمديد الإنتماءات داخل الاتحاد الاشتراكي . وقد شاركت أيامها - وكنت أعمل في قسم الأبحاث في جريدة الجمهورية - في طرح الفكرة للحوار العام ، حيث بدا أن هناك تيار غالب يميل للتعددية في الآراء . وبعد جلسات للحوار والنقاش ، صدرت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي في أغسطس ١٩٧٤ ، التي كانت أساساً فيها بعد ، لفكرة المعارضة المتحركة داخل الاتحاد الاشتراكي ثم للتيار فالأحزاب ١.

يعانيه الصحفيون الناصريون والماركسيون في مؤسستي أخبار اليوم ودار الهلال التي تقودهما عناصر معادية لهذين التيارين بشكل علني) وهو أمر يفرض إعادة «تسكين» الصحفيين حسب تياراتهم ليستقل كل تيار بصحيفة .

ويضاف الى هذا أن الورقة تقبل التعبير عن الرأي داخل منظمات الاتحاد، وتلزم الأقلية برأي الأغلبية ، وتصادر حق ابداء الرأي في الخارج ، ومعنى هذا أنها تحيل الاتحاد الاشتراكي الى حزب بالتفعل ، وتغرم المعارضة من الدعوة الى رأيها جماهيرياً ، وتجبرها على ما يسمى في التنظيمات الحزبية بالصراع الداخلي في بناء واسع وعريض ويفتقد لأسس الإلتزام الحزبي .

● المجموعة الثانية من الصعوبات تتعلق بالآثار التي ما زالت تسود مناخنا السياسي من المرحلة الماضية ، ورغم أن حركة التصحيح قد أعقبتها مطالبات جماهيرية عالية باطلاق الحريات العامة ، والغاء كل القوانين المقيدة للحرية ، إلا أن تعقد الظروف قد حال دون تحقيق تلك المطالبات على الوجه الصحيح ، لقد كان هناك وما زال رغبة في الغاء أي قانون أو نصصوص قانونية تحول دون الدعوة الديمقراطية للأفكار المختلفة ، لكن هذه الرغبة لم تتحقق بل أدت بعض الظروف الى اتخاذ اجراءات على عكسها ، والى استصدار تشريعات تنتمي للمناخ السابق ، أو التذكير في استصدارها ، مثل مشروع قانون المدعي العام الاشتراكي وقانون محاكم الحراصات (وهو قانون يطلق يد السلطة التنفيذية في اعتقال المواطنين كما تشاء) . ثم أن تشريعاتنا ما زالت تحجر على حرية الرأي ، فقانون العقوبات الذي صدر في بداية ١٩٧٠ يتضمن نفس النصوص التي أدخلها صدقي باشا فيه ليكافح بها الأفكار التي تدعو الى سيطرة طبقة على بقية الطبقات ، والتي تعاقب من «يروج» أو «يجبذ» الماركسية بالأشغال الشاقة لمدة تصل الى خمس سنوات : فكيف ينسجم بقاء مثل هذه التشريعات مع اطلاق حرية الرأي لكل الاتجاهات والتيارات داخل الاتحاد الاشتراكي ، وماذا لو أبدى ماركسي رأياً داخل الاتحاد فذهب الى السجن بتهمة التحجيز الشهيرة ^(١) .

(١) تعتبر القوانين المصرية أكثر القوانين تحفظاً فيما يتعلق بالعقوبات الواردة فيها على حرية الرأي وعلى تأثيم العمل السياسي ، والمجرمة السياسية في القانون المصري أنظر الجرائم ، وينبغي إذا كنا نريد مناخاً =

يضاف الى هذا أن ببناء السلطات ما زال يعطي السلطة التنفيذية مكان الصدارة بل الإنفراد على حساب كل السلطات. فترئيس الجمهورية هو رئيس الاتحاد الاشتراكي ، ومجلس الشعب هو الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ، والمدعي الاشتراكي هو وزير العدل - مع أن منصبه الأصلي هو منصب قضائي - ونحن نأخذ بنظام يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني - كما قيل مرة - وفي حين تطلق سلطات رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي على أسس ان هناك نظاما حزبيا قويا. ودرجة من الاستقلال للسلطة التشريعية - كما هو الحال في الولايات المتحدة - فان سلطات رئيس الجمهورية - كما جاء بها دستور ١٩٧١ - تسع بشكل واضح^(١) مع افتقاد السلطة التشريعية لهذا الاستقلال والمسألة كما أكد الرئيس السادات أكثر من مرة ليست مسألة أشخاص ولا ينبغي ان نعتد دائما على ان هذا الشخص وذلك سيحسن استخدام سلطاته ، إذ ينبغي أن تكفل لمؤسساتنا صفة الدوام ، وان نخطط للمستقبل لا لليوم . وهذا يعني أننا في حاجة الى أن يصبح نظامنا جمهورية برلمانية متعددة الأحزاب .

هذه هي الصعوبات التي تجعل الاجتهاد الذي جاءت به ورقة أغسطس عرضة للخطر، ومن هنا فإن احتمالات اعادة هدم الاتحاد الاشتراكي للمرة السادسة تصبح واردة . اذ سيظل هناك دائما الحاح على ضرورة وجود صيغة تنظيمية تنسجم مع الاقرار بضرورة وأهمية تعدد المنابر وتعبير كل الطبقات عن نفسها ، والصيغة المطروحة لا تحقق هذا تنظيما وان أقرته - وبشجاعة -

== ديمقراطياً حقيقياً أن نغير فلسفة التشريع للجرعة السياسية ، فالفلسفة الراهنة قائمة على أساس أن الكل على رأي واحد وإن فللخالف لا بد أن يتر . ولا بد أن يسبق ذلك الإفراج عن كل المسجونين السياسيين حتى ناريخ إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي وحفظ القضايا السليمة - غير المترنة بالعنف - التي لم تقدم للقضاء .

(١) أصبحت في ذلك الوقت المواد التي تعطي رئيس الجمهورية سلطات في دستور ١٩٧١ ، هجرتها ٥٥ مادة تشكل حوالى ثلث الدستور ، ولا توجد مادة واحدة تعطي أية مؤسسة الحق في مساءلته ، وقد أُنعت هذه الحقيقة في إحدى محاضراتي التي كنت ألقها في الجامعة ، بدعوة من اتحاد طلابها في العام ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، واعتقد أن إذاعة هذه الحقيقة ، كانت سبباً رئيسياً في فصل من عملي الصحفي عام ١٩٧٣ ضمن قوائم لجنة النظام (اقرأ الفصل المعنون : صنع في حزيران في هذا الكتاب) .

كضرورة مبدئية .

ولا خلاف مع الورقة ولا مع الميثاق في أن هناك ضرورة للتحالف .
فالقضية المطروحة الآن ومنذ يوليو ١٩٥٢ كانت وما زالت هي استكمال مهام
الثورة الوطنية الديمقراطية . ومنذ أول لحظة كان واضحا أن انجاز مهام هذه
الثورة في ظروف مجتمعتنا وعصرنا لا تستطيع أن تنفرد به طبقة وحدها .
فالبرجوازية غير مؤهلة لهذا بحكم ضعفها وترددتها ، والطبقات الشعبية غير
مؤهلة له بحكم ضعف بنيتها التنظيمي والأيدولوجي . واذن فالتحالف
ضرورة . لكن البرجوازية اختارت ان تحيل هذا التحالف الى ذيلية اجبرت
عليها الطبقات الشعبية ، فافقدتها استقلالها الأيدولوجي والتنظيمي مقابل
مجموعة من المكاسب لها أهميتها ، لكنها لا توازي فقدان الاستقلال . وصحيح
أن الطبقات الشعبية ملكت بعض الفرص للضغط ، لكنه كان ضعيفا في كل
الأحوال .

وما تطرحه ورقة أغسطس من اجتهاد حول البرنامج الذي يمكن أن يجتمع
عليه التحالف ، لا خلاف عليه ، فوثائق ثورة يوليو - من ناحية الأهداف وليس
التنظيمات - ما زالت مليئة بأهداف لم تتحقق ، تشكل حدا أدنى يمكن أن تلتقي
حوله كل الطبقات الوطنية المعادية للاستعمار ، لكن المفهوم أن هذه الوثائق لا
تشكل ايدولوجية لكل الطبقات الداخلة في التحالف ولكن هذه الطبقات تقبل
هذه الوثائق كبرنامج عمل مشترك لمرحلة محددة . خاصة أن الورقة تقر بأن
الحوار حول هذه الأهداف بين قوى التحالف يمكن أن تطرح برامج أكثر تقدما .
لكن الصيغة نفسها هي التي تدعو للخلاف .

والصيغة الوحيدة الصالحة الآن . هي الصيغة التي رفضتها حركة الضباط
الأحرار منذ نشأتها خطأ استراتيجي في اجتهادها ، وهي صيغة الجبهة الوطنية
التي تضم احزابا متعددة ، تقبل بوثائق الثورة كبرنامج مرحلي وحد أدنى مشترك
لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق استقلال السوق المصري
وتنميتها ، وهذا يعني اطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا حدود . ثم الحوار بينها
للدخول في الجبهة الوطنية .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أي أحزاب.. والاجابة : كل الأحزاب !

- إن كثيرين يتحفظون ويطالبون مثلاً بقصر تكوين الأحزاب على عدد معين ، ولو دخلنا في دائرة الاستثناء فمعنى هذا أننا نصادر على الديمقراطية منذ البداية . ومنطق هؤلاء يذهب الى القول بأن هناك مكاسب تحققت وأن هناك طبقات رجعية سقطت، وتيارات سياسية لم يعد لها وجود . هل نسمح مثلاً بتكوين حزب ملكي أو رجعي أو اقطاعي ؟ والاجابة : نعم . فالجبهة الوطنية تتكون فقط من الأحزاب التي تقبل برامج الثورة كبرنامج جبهوي، أما الآخرين فليظلوا بعيداً عن الجبهة، فإذا كان لهم رصيد شعبي بعد ذلك فمعنى هذا أننا مارسنا الصراع ضد الأفكار الملكية والرجعية والاقطاعية بشكل خطأ وعلى الجبهة أن تمارسه من جديد ك تطبيق لبرنامجها .

وبالعوض يطرح سؤالاً آخر : وماذا عن الأحزاب الدينية ؟ والاجابة على هذا السؤال تحددها برامج هذه الأحزاب ، فهل تقر هذه البرامج مبدأ علمانية الدولة وديمقراطية الحكم في مصر، أم تأخذ بفكره الدولة الدينية ؟ اذا كانت الأولى فان هذه الأحزاب مطالبة بقبول برامج الجبهة التي لا يمكن أن تقوم دون أساس علماني - اذا أرادت أن تدخل فيها ومعنى هذا أن تنفي طابعها وتتنازل عن أيديولوجيتها غير الديمقراطية . واذا كانت الثانية فلتبقى خارج الجبهة كقوى معارضة ينطبق عليها ما ينطبق على كل الأحزاب والتجمعات التي تمارس الجبهة ضدها صراعاً ديمقراطياً سلمياً .

ويبقى بعد هذا في الساحة الناصريون والوطنيون الديمقراطيون والشيوعيون .. وهؤلاء يقبلون بوثائق الثورة على اختلاف في الإجهاد بينهم .. ومنهم يمكن أن تتكون جبهة وطنية ، تقوم على أحزاب مستقلة استقلالاً تاماً ، أيديولوجياً وتنظيمياً وجاهيرياً ودعائياً .

والمشاكل العملية لتكوين الجبهة أكثر من أن تحصى، وربما تحتاج الى

دراسة مستقلة قد نعود إليها في مقال قادم .

ان مستقبل الثورة في مصر رهين بالتوصل الى صيغة ديمقراطية صحيحة . . ومعنى هذا أن مستقبل الديمقراطية يحدد كل شيء . . ومستقبل الديمقراطية هو الجبهة الوطنية ! . وسوف نجرب ونجرب . . ثم نعود إلى نقطة كانت واردة منذ البداية ، فضلنا الطريق إليها عشرين عاماً أو يزيد ، أما تكفي كل هذه الأعوام ؟ . أظنها تكفي ! .

مع مائة زهرة تفتح ولو أدملك أشواكها

١٥

في كلمات عمومة راح وزير الثقافة يستعدي على كل السلطات في الدولة : قوات الجيش والأمن والشعب المصري والشعوب العربية ، لكنه نسي - أكرمه الله - أن يطلب بشقي !

وأظن أن هذه أول مرة في التاريخ يجسر فيها وزير مسئول على أن يتهم كاتباً بالخيانة الوطنية بهذا الإستسهال والتبسط دون أن يراجع قلمه أو يحرص على مسئولية منصب يتولاه ، ينبغي أن يكون مصاناً فوق نزعات الدفاع عن النفس بآتهام الآخرين .

ولأن أحداً لم يعين السيد الوزير مسئولاً عن إصدار براءات الوطنية ، فقد كان ممكناً أن اتجاهل كل هذا ، وكان ممكناً أن أكتفي بما سأفعله فعلاً بأن يقف السيد الوزير أمام القضاء ليبرهن له على خيائتي ، ليفصل بيننا القضاء ، وليعلم سيادته أن منصب الوزارة لا يعطيه حصانة ولا يرخص له أن يوزع تهم الخيانة على خصومة في الرأي ، وشرف الوطنية على أصدقائه !

ولكن القضية ستظل أبعد مدى من هذا ، انها في الحقيقة قضية الديمقراطية في هذا البلد ، قضية النزاع الفاشستية التي تملأ قلوب وعقول

(٥) نشر هذا المقال في الجمهورية في ١٩٧٤/٩/٢٤ ، رداً على بيان الوزير (راجع مستقبل الديمقراطية في مصر - هامش رقم ٣) .

كثيرين . وتدفعهم دفعا إلى الضيق بالنقد، قضية ممارسة السلطة بشكل يتنافى مع قواعد القانون والدستور ، والتعسف في إستخدامها ثم الدفاع عن النفس بل عنق الحقائق ، ويقصر الكلمات - قسراً على أن تقول ما ليس فيها ، وتبرير الخطأ بمزيد من الخطأ ، وإتهام الضحايا بالخيانة ، ووقوف الجاني موقف القاضي !

بساطة تجاهل الوزير كل الحقائق ، نسي أنه يشن حرباً على مجلة الكاتب منذ شهور سابقة على نشر مقالتي المتهم بالخيانة والعياذ بالله^(١) تجاهل أنه ضاق

(١) قال د . محمد أنيس الذي رأس تحرير المجلدين الآخرين من « الكاتب » في مقال آخر نشرته « الجمهورية » في اليوم نفسه رداً على بيان الوزير ، أن هناك حملة داخل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ضد « الكاتب » يقودها منذ إبريل ١٩٧٤ ، الكاتب صالح جويوت . رداً على مقال للأستاذ عباس صالح كان قد قال فيه : « أن تدهوراً ثقافياً حقيقياً يزحف على عقل هذه الأمة » . وأنه منذ نشر تلك الجملة رفعت هيئة الكتاب إسمها من غلاف المجلة بصفتها الهيئة التي تصدرها . وأضاف أنه رغم قرار رئيس الجمهورية برفع الرقعة على الصحف، ظلت الكتب الوحيدة من منابر الفكر التي فرضت عليها الرقعة، حتى أُنعت إصداغ الأستاذ طلعت خالد وكيل وزارة الإعلام، بسلوكها بقية المجلات والصحف ليح لنا أن نكتب رداً على الذين ثابروا على المطالبة بتصفية عبد الناصر والناصرية وكان ذلك في أواخر يونيو ١٩٧٤ . وأضاف : أن الوزير لمر مطالع الهيئة بعدم جمع أي مقال للكتاب إلا بإذن منه شخصياً ، دون أن يناقش هذا الأمر مع رئيس التحرير . وقد روى صالح جويوت ما حدث في مجلس إدارة هيئة الكتاب وكان عضواً به ، في مقال نشره المصور ، قال فيه أنه طالب بمراجعة حساب المجلات التي تصدرها الهيئة حرصاً على أموال الدولة وقال - على سبيل المثال - أنه إذا كانت مجلة مثل الكاتب تؤدي رسالة قومية ، مصرية أو عربية ، فلتحمل الهيئة خسارتها في سبيل هذه الرسالة أما إذا كانت تدعو إلى الماركسية - فبها الداعي إلى احتمال الحسائر في سبيل نشر الدعوة الماركسية ؟ - وقال رئيس الهيئة (د . محمود الشنيطي) أن المجلة لا تخسر ولا تكسب ولكنها تنطوي نقاشاتها . فقال صالح جويوت : أفهم أن يستمر إصدارها لو أنها كانت تحقق ربحاً للهيئة ، أما أنها لا تحقق ربحاً ، فأي خير لنا في إصدار مجلة لا تربح ، ولا تؤدي رسالة قومية . . . بل أنها على العكس من ذلك تؤدي رسالة خارجية من خطتنا القومي . وقال إن هناك لجنة ثلاثية شكلت من أعضاء المجلس ، هم د . محمود عساف الأستاذ بكلية التجارة ، بوصفه ملماً بالتكاليف والمستشار على لبيب بوصفه رجلاً قانون وفضيلة الدكتور عبد الرحمن ييسار بوصفه من شيوخ الدين ، وأضاف : « وكانت مهمتهم مراجعة الأعداد العشرة الأخيرة من مجلة الكاتب وتقديم تقرير عن اتجاهاتها في إبريل ١٩٧٤ . وأن المجلس لم يجتمع بعد ذلك . ويلاحظ بروز المصطلحات التي مستودع ذلك في أدبيات ثقافة كاتب ديشيد ، الماركسية : الخروج على الخط القومي ، والرسالة القومية . وكان صالح جويوت قد أكد في مقاله على فكرتين ، الأولى « أن صاحب القرار - إشارة إلى قرار حزب أكتوبر . . . وكان القبط يطلق آنذاك على السلطات بوجه - من حقه علينا أن يكون صاحب الكلمة الأولى في إرساء القواعد الأساسية التي تقوم عليها حياتنا السياسية ، وقد قل أكثر من مرة ، أننا لسنا ماركسيين ، وأن دولتنا تقوم على أسس العلم والأيمان » . والفكرة الثانية : أن من يكون ماركسياً لا يمكن أن يكون مصرياً . . . لأن للماركسي مجبول على الاتحاد بينا المصري مجبول على الأيمان » .

بأي نقد لسياسة وزارته على صفحات المجلة وأصر على أن يشرف على القسم الأدبي منها كتاب يظن أنهم أكثر إخلاصاً لشخصه ، وأكثر رضى عما يرضي عنه من أعمال أدبية ، بعضهم من المرؤسين له في وزارة الثقافة أو في منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي . نسي الوزير عداؤه للفكر اليساري ، وتجاهل أنه رئيس تحرير لمجلة أخرى هي «الثقافة» تناصب «الكاتب» وكتابها ومحرمها عداً لا يلين وتشن على كل اليسار المصري حرباً صليبية تتهمهم بأنهم قرامطة وباطنيون جدد، وتهددهم بالويل والثبور وعظائم الأمور .

لو تذكر الوزير هذا لعلم أن اصراره على أنه مسؤول عما ينشر في مجلات وزارة الثقافة - فضلاً عن مسؤوليته المباشرة كرئيس تحرير للمجلة - تعني أنه خصم لليسار بكل فصائله في السياسة وفي الثقافة ، وأنه لا يمارس سلطاته بشكل محايد بين تيارات الفكر والأدب والفن ، ولكنه يحاول على عكس ما استشهد به من وثائق ثورة يوليو أن يصفي خصومه في الماضي والحاضر والمستقبل !

وزير الثقافة يتجاهل تصريحاته المتكررة بأن اليسار أفسد الثقافة في مصر طوال عشرين عاماً ، يتجاهل أنه يصر على أن يدير الثقافة في مصر بشكل منحاز ، وتحكم النوازع الشخصية فيما يتخذ من قرارات وفيما يختار من معاونين .

مشكلة الوزير مع مجلة الكاتب بدأت قبل المقال المتهم بالخيانة ، فليبحث لنفسه عن حجة أخرى يبرر بها تصرفاته التعسفية ضد مجلة الكاتب ، ليقفل للرأي العام أنه ضحى بحفنة من كتاب مصر اللامعين من أجل صديق له هو الأستاذ «عبد العزيز صادق» ، وهو ضابط قنان ، وصديق قديم للوزير كان يخرج له رواياته قبل الثورة ، وارتبط به في كل عمل تولاه بعدها ، عمل معه سكرتيراً ثم مديراً لتحرير مجلة «الرسالة الجديدة» ، ثم رئيساً لتحرير مجلة «التحرير» ، وأغلقت المجلتان ، فانتقل الأستاذ صادق للعمل معه في واحد أو

أكثر من مناصبه المتعددة ، الى أن استقر نائباً له في بعضها ، وقد اعترضت اسرة «الكاتب» على تعيين الأستاذ، «عبد العزيز صادق» لأسباب قامت لديها لا تسمه في شيء، وقبلت أن تضم لمجلس تحريرها ثلاثة من الأدباء الموظفين يعملون مع وزير الثقافة هم «سعد الدين وهبة» و «صلاح عبد الصبور» و «ادوار الخراط» تقديرًا منها لقيمتهم الفكرية والثقافية ، رغم أن مبدأ وجود موظفين في وزارة الثقافة ضمن مجلس تحريرها - مع اختلاف المجلة مع الوزارة في سياستها العلمية - يشكل قيداً على حركتها ، وقد ينتهي بها الى أن تصبح منبراً مخصصاً للدعاية لسياسات الوزير ولأعماله الأدبية على النحو الواضح الذي تتبعه مجلات «الجديد» و «الثقافة» و «الثقافة الأسبوعية» و «المسرح والسينما» . ورغم قبول كل شروط الوزير - ومنها اخراجي من المجلة^(١) - فقد أصر على أن يعين صديقه الأستاذ عبد العزيز صادق مديراً للتحرير ، باختصاصات توازي اختصاصات رئيس التحرير الأمر الذي يتنافى مع ما زعمه مسؤولون في وزارة الثقافة ، من أن المجلة تحسر ، لذلك فكروا في غلقها ، إذ لا مبرر لتعيين مدير تحرير بمرتب كبير لمجلة تشكو الوزارة من أنها لا تربح !!

لقد اكتشف الوزير فجأة بعد شهر من اضطهاد «الكاتب» والهجوم عليها ونية غلقها ، سبباً سياسياً ظن أنه يصلح لافتعال صدام وهمي مع القيادة السياسية ومع الجيش والشعب ، وهو أسلوب يتبعه كثيرون هذه الأيام بمقالات ومنشورات ومؤامرات ولو راجع الوزير ما قدمه اليه مستشاريه من تفسيرات

(١) في مرحلة ما من مراحل المعركة بين اسرة تحرير الكاتب ، بدأ وكأنني العبء الوحيدة التي لو خرجت من مجلس تحريرها ، خلعت كل المشاكل . وقد قال السباعي هذا بصراحة تامة ، في المفاوضات التي اجراها مع آخرين من مجلس تحريرها ، وفي الوثائق الملصقة بالمقال ، بعض ما يكشف هذا الموقف . وأعقد ان المقالات التي نشرتها بها منذ بداية ١٩٧٤ ، حول ما يجري على ساحة الفكر ، وساحة السياسة ، في اعقاب حرب أكتوبر ، ومنها : طلفات لا تطيش على جبهة الفكر . . والديمقراطية وايدولوجية الكل في واحد ، والتبعية المبكر للامبريالية للتواضعة مع الضرب الاستعماري ، كانت وراء هذا الموقف المتشدد من الوزير ، الذي قبل بـ ١٣ حديثاً صحفياً لصحف بيروت خفي . .

لعلم أن الذين اقتنعوا العبارة التي إستخدمها في مقاله لم يسبق لهم أن تعاملوا مع مصطلحات الفكر السياسي أو مارسوها . اذ لو كانوا كذلك لما فسروها هذا التفسير الغريب بل المضحك ، بل لما نقلوها للوزير مشوهة عن عمد ولأسباب مبيتة . وما قلته أن هناك اجتهادين لحل القضية الوطنية يعملان في الساحة المصرية والعربية منذ حرب ١٩٦٧ وإلى الآن ، اجتهدا يحاول أن يحل هذه القضية في إطار الجبهة الامبريالية ويمساعدتها من خلال استغلال التناقضات داخل هذه الجبهة والضغط عليها بالجبهة المناقضة لها ، وحل الخلافات والمشاجرات في المنطقة العربية ثم شن حرب مفاجئة محدودة بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبقدرة قادر نقل مستشار الوزير عبارة «الحل في إطار الجبهة الامبريالية» ليجعلوه «الحل الامبريالي» . فاندفع الوزير يتهمني باهانة الشهداء والتشكيك في الحرب ويؤكد انه غضب - لا لنقد وزارة الثقافة - ولكن لاهانة الوطن ، ولا أدري كيف ينسجم تفسير الوزير هذا مع قولي أن ما حدث في أكتوبر كان «انتصاراً» ولا من توصيفي للاستراتيجية السياسية التي على أساسها اتخذ قرار العبور .

لو قرأ مستشارو الوزير خطاب الرئيس السادات وتصريحاته لما فهموا ما فهموه من العبارة بكل هذا الإلتواء المتعمد والتشويه المبيت ، ففي كل ما يقوله الرئيس تأكيد بان حرب أكتوبر قد رسمت لها استراتيجية محددة هدفها الضغط على الجبهة الأمريكية والتأثير في الموقف الأمريكي بكل السبل بهدف إجبار أمريكا على تغيير موقفها المنحاز لاسرائيل ، فاذا ما تغير الموقف الأمريكي بمختلف أساليب الضغط ومنها الحرب ، أصبح ممكناً أن تساعد أمريكا على إجبار اسرائيل على الانسحاب وتطبيق قرار مجلس الأمن!

والخلاف في الفهم بيني وبين الوزير يؤكد فيما يبدو أن سيادته يظن أن الجبهة الامبريالية شيء .. وأمريكا شيء آخر ، فهل يعتبر سيادته أن ما أقوله يختلف مع ما يقوله كل من كتبوا عن الحرب واستراتيجيتها السياسية ؟ .. هل يريد أن يقتضي بأن الضغط على أمريكا ليس ضغطاً على الجبهة الامبريالية ؟

هل عبارة الحل « في إطار الجبهة الامبريالية » هي ونفسها عبارة « الحل

الامبريالي». وهل يمكن أن أصف حرب أكتوبر بأنه «انتصار» ويكون رأيي أنه حل امبريالي!!

لقد كان كل كلامي في مجال توصيف الاجتهادات للسياسة الموجودة في الساحة المصرية والعربية ، في مجال التنبيه الى أن لا تناقض هناك في المطالبة بأوسع الحريات الديمقراطية ، وبين قضية تحرير الوطن . والاجتهاد الآخر الذي أشرت اليه هو أن حل القضية الوطنية يكون بحرب تحرير شعبية طويلة ، وقلت أن الاجتهاد الأول أخذ الفرص لتجريب نفسه ، لكن الإتجاه الثاني كاحتمال ما زال مطروحاً . وقد كان رأيي وما يزال أن محاولات الضغط على الجبهة الامبريالية لن تحقق لنا كل أهدافنا ، وذلك احتمال لا تنفيه تصريحات الرئيس السادات ، احتمال الحرب قائم وينبغي أن يكون قائماً في كل الأوقات ، والاستراتيجية السيامية شيء وتضحيات الرجال شيء آخر ، فلا تستخدم دماء الشهداء يا سيادة الوزير لتبرر بها اجراءاتك ، أن تضحيات الجيش والشعب كانت من أجل مزيد من الحرية للوطن والديمقراطية لأنثائه . . فهل تصبح «قميص عثمان» لتبرر به كل الأخطاء وكل نوازع النفس حتى لو أمرت بالسوء!!

لو كان الوزير موضوعياً فيما يقول لوجد في عدد الكاتب وأعداد أخرى سابقة مقالات عديدة - بقلمى وقلم غيرى - تمجد حرب أكتوبر وتدعو للصمود والقتال ، لو صدقه مستشاروه^(١) النصيحة له أن زمن الإرهاب السياسي قد مضى ، وأن التخويف بالسلطة لا يخيف إلا الخائفين أو الذين يستغلون سلطتهم ويستثون استخدامها .

لو كان الوزير ديمقراطياً حقاً لأبلغ النيابة ضد ما اعتبره بكل تبسط خيانة

(١) استخدمت هذا التعبير للإيماء إلى الكاتب القصصي اليساري إدوارد الخراط ، الذي اتهمته رواية تواترات في الوسط الثقافي آنذاك بأنه هو الذي استخرج فكرة الحل الامبريالي للوزير ، وبنه لدلائها . . وكان للسباعي بطاقة يسارية معروفة ، تربطها به صداقة شخصية ، خلال عمله الطويل في منظمة التضامن الأفرو-آسيوي . وقد دخلت روز اليوسف - وكانت تحت قيادة عبد الرحمن الشرقاوي - الحملة في صف الوزير وضدنا ، وهو مادفعني قبياً بعد ، لكثابة تعليق ، خاص بموقف السباعي من اليسار ، تنبها لقوى يسارية داخل مصر وفي الوطن العربي ، كانت تعتبر ما فعلناه ، طفولة يسارية .

وطنية ، أما وهو لم يفعل وأثر أن يتهم بلا سند ، وأذن فلنحتكم الى القانون ، ولتف معاً أمام القضاء ليقول سيادته ما قاله في مقالة المنشور . . وليسمع حكم القضاء على من يتهم الناس في وطنيتهم عتماً بمنصبه مبرراً أخطائه^(١) .

ليس مثلي من يبين دماء الشهداء أو تضحيات الرجال ، وكل ما أكتب عن الذين ماتوا في ثرى هذه الأرض ودافعوا عن الاستقلال والديمقراطية وصدوا عن هذا الوطن العظيم الطغاة والغزاة .

أما وسوف نقف أمام القضاء ليعرف الشعب والجيش وكل شرفاء العالم من فينا المتجني ، فلا أقل لك قبل أن أمضي كلمة واحدة : دع مائة زهرة تفتح ولو أدمتكم أشواكها . . ذلك أبقي من كل منصب مهما غلا وأخلد من أي صديق مهما غلا . . صدقني .

وثائق من ملف الكاتب

[١] رسالة الى التقدمين العرب^(٢) .

نحن من الذين يقولون بأن بغداد والقاهرة عاصمتان في عالم عربي واحد . .

وفي سبيل وحدة هذا العالم وتقدمه واستقراره عملت «الكاتب» على إمتداد أربعة عشر عاماً كاملة . . بدأب وإصرار . . كانت تصدر في القاهرة وقلبيها ونبيضا مع دمشق وطرابلس وبغداد والجزائر وبيروت والرباط والرياض وكل عواصم ذلك العالم العربي الرحيب . . تتحس نبض قوى الثورة فيه - على اختلاف فصائلها - وتتق أن الوقت ليس بعيداً لكي تستصر هذه القوى فتزيح أسوار التخلف والتجزئة وتشر ألوية العدل الاجتماعي ، وتلك قواعد العمالة

(١) لم يقدم الوزير بلاغاً للنيابة ، ولكني قلمت بلاغاً اتهمه بالصف في حقي وإهائي بالانحراف عن الخط الوطني ، ولم يستمع أحد لأقوالي فيه ، الا بعد الأتراج عني في أبريل ١٩٧٥ ، ولكن النيابة لم تحرك القضية ، وتملكت بأن تقرون عمالة الوزراء لم صدر .

(٢) كتبت هذه الرسالة كمقدمة لمجموعة نصوص حول أزمة «الكاتب» ، نشرتها مجلة الثقافة البغدادية في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ .

والتبعية .. وتتصدى للصهيونية وللإمبريالية الأمريكية ، وتتلتحم مع قوى الثورة العالمية وحركات التحرر الوطني وقوى السلام والتقدم على امتداد المعمورة كلها ! .

وكانت «الكاتب» داعية لثقافة وطنية وقومية مستتيرة ومتقدمة : وفي مرحلة مبكرة من عمرها تصدت للثقافة الاستعمارية في مصر والعالم العربي ، عرنتها وفضحتها ، وكشفت الدور المخرب الذي تلعبه بهدف تحويل أقطارنا العربية الى دول تدور في فلك التبعية للإستعمار ، وتدمير الوجدان القومي لشعوبنا .

ومعركة «الكاتب» مع وزارة الثقافة المصرية ، ليست شغبا كما تحاول وزارة الثقافة تصويره للسلطات الرسمية في الدولة ، وليست طفولة يسارية كما تحاول الوزارة ان تصورها في أحاديثها مع اليساريين العرب ، انها باختصار قضية ديمقراطية واضحة المعالم والبنيان ، قضية حرية الفكر والتعبير والرأي التي تصر وزارة الثقافة المصرية على وأدائها ، قضية عداء الأستاذ يوسف السباعي لكل فكر يساري ، واصرارها على أن تكون منابر الثقافة وسائل للدعاية لسياساته ، وهو عن اجراءاته ، يسيطر عليها أصدقلؤه ، وأتباعه من الأدباء والكتاب ، وهو ما رفضناه بحسم مصريين على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها لنا الدستور والقانون في مصر ، وانسحبنا مسجلين على الوزارة اهدارها لكل القيم الثقافية ومعاداتها لليسار بكل فصائله !!

والمعركة التي دخلتها أسرة تحرير الكاتب ضد الوزارة هي تصد واع للتزاعات «المكارثية» التي ينشرها اليمين المصري ، داعيا باسم وطنيته المزيفة وقوميته المدعاة وتمسحاً بالأديان ، إلى تصفية كل فكر مستنير ، مبشراً بالإرهاب وملحاً في ضرورة القضاء على كل اليساريين ، لاسبأ أثواب الديمقراطية ، فاتحاً أذرعته للولايات المتحدة الامريكية !

واستمرار صدور مجلة الكاتب عن وزارة الثقافة بعد ذلك كله ليس دليلاً على اليسارية لأن المجلة بثرتها الخالي «مجلة أميرية» ، تعبر عن المطلب الملح لليمين المصري ، والذي يلح على أن يكون اليسار أميرياً يتحرك في إطار اليمين .. وربما لهذا السبب قاطع اليساريون المصريون - بكل فصائلهم - مجلة

الكاتب الأميرية^(١) وهذا هو الانتصار العظيم الذي حققته اسرة الكاتب في معركتها الضارية . . إذ كان هدفنا من هذه المعركة أن نؤكد حق التيارات التقدمية واليسارية في الوجود المستقل وفي اصدار منابر تعبر عنها بعيداً عن سيطرة بيروقراطية . وكان كثيرون يظنون أن هناك من اليساريين المصريين من سيقبلون العمل بعدنا على جثة هذا الشعار ، ولكن كل فصائل اليسار وعت بأن قضية الذيلية قد حسمت منذ زمن ، ووعت أيضاً بأن المجلة اليسارية التي تكفي بنشر دراسات نظرية أو جمالية أو أعمال فنية متقدمة تفتقد لعمودها الفكري والحقيقي وهو حريتها في الجدل مع اليمين المسيطر، وحققها في التعبير عن موقفها من قضايا وطنها . . وهذا هو ما يرفضه اليمين !

إن يوسف السباعي وزير الثقافة المصري في كل ما يكتبه أو يقوله يفخر بأن السوفييت راضون عنه ، بل أن مجلته اليمينية «الثقافة» نشرت في عددها الأخير مقالاً لكاتب سوفيتي عن إحدى رواياته ، وقالت أن هذا دليل على غناء النقاد اليساريين في مصر الذين يقولون أن الرجل يميني بينما يؤكد النقاد السوفييت أنه ليس كذلك ! .

وبينما هم يقولون ذلك، فإن أتباع الأستاذ السباعي لا هم لهم إلا المنجم

(١) بعد أن استقال مجلس تحرير الكاتب استقالة جماعية ، أصبحت مشكلة السباعي ان يحصل على وجه يساري يقبل رئاسة تحرير المجلة ، حتى لا تتأكد صحة الاتهام الذي وجهه اليه المجلس المستقل ، من أن هدفه هو نفي اليسارية عن الكاتب كصفة مفعومة ، ففرض الأمر على د. عز الدين فودة ود. عبد العزيز الأهواني والأستاذ أحمد الرفاعي ، لكنهم رفضوا جميعاً ، لأن قبولهم للمنصب يعني ادانة لمواقف اسرة التحرير المستقلة ، ولأنهم كانوا يعلمون أن السباعي يريد قطرة يسارية مؤقتة تساعده على التصدي لمعاصفة الغضب التي أعقبت استقالة اسرة التحرير ، إلى أن تسلم المجلة إلى اليمين كما هو مخطط ، منذ لجأ إلى تصيد الوقت ، بحيث ينتهي : إما إلى إبطال اسرة التحرير المستقلة على أن تصبح يمينية برفضها ، أو إبطالها على الانسحاب . .

ومن هذا الإجماع كله شذ الشاعر عبد الصبور الذي كان يعمل آنذاك وكيلًا لورارة الثقافة ، إذ قبل رئاسة التحرير . وقد استعملت مصطلح « مجلة الكاتب الأميرية » في وصف مرحلة عبد الصبور في حياة الكاتب ، على صفحات محدودة ، كانت مجلة الطليعة ، قد سمحت لاسرة الكاتب المستقلة بتحريرها ، كنوع من التضامن معها ، وقد حدث ما توقعناه ، فرأس عبد الصبور المجلة شهوراً ، تركها بعدها ، لمدير تحريرها عبد العزيز صادق ، ليسافر إلى الهند ملحقاً ثقافياً ، وظلت الكاتب الأميرية ، التي كانت قد أصبحت مجلة بلا طعم ولا لون ، تصدر شهوراً إلى أن توقفت ! .

على كل فصائل اليسار وإتهام الناصريين والقوميين والمتدينين المستترين بأنهم
ماركسيون ، وإتهام اليساريين جملة بأنهم «غرياء» وخونة وغيرها من التضايفات
التقليدية .

انه لشيء مضحك بالفعل أن يتصور الأستاذ السباعي ويطاقتة أن رضاء
السوفييات عنه يمكن أن يكون مدخلاً لرضاء اليسار المصري بكل فصائله ، وفي
حوار مع بعض أفراد هذه البطانة قلنا لهم : إذا كنا نرفض السباعي مع رضاء
السوفييات عنه، فهل يكفي هذا دليلاً على غثاثة وتفاهة وانحطاط اتهامكم لنا
بالعمالة للسوفييت؟ . فقالوا بكل وقاحة : اذن أنتم عملاء للصين !!

إن اليمين المصري لا يهجم في شيء أن يكون الإتحاد السوفيتي يسارياً ،
ولا أن تكون المجموعة الإشتراكية ، إشتراكية ، لكن الذي يهجم ألا تكون مصر
يسارية ، أو اشتراكية . . فلا مانع لديه من الكتابة النظرية . . ولا مانع عنده
من ترجمة أعمال أدبية اشتراكية ، ولا مانع لديه من أن يلقي خطبا في مؤتمرات
التضامن الآسيوي مليئة بالعبارات التقدمية بل الماركسية ، لكنه يتصدى بشراسة
لكل عمل يقوم به اليسار المصري للتعبير عن رأيه ، ويجتهد في مصادرة حقه في
التعبير المستقل عن نفسه ، رغم أن هذا الحق يمارس في حدود القانون
والدستور .

هذه نقطة هامة أردنا أن نلفت نظر كثيرين من اليساريين والتقدميين
العرب، أخطأوا فهم موقفنا ، وجرحهم هذا الخطأ الى تقييم المسألة تقييماً غير
صحيح . .

ما نريد من التقدميين العرب هو أن يحكموا على يسارية أي انسان لا من
حيث موقفه من اليسار على المستوى العالمي فحسب، ولكن من موقفه أيضاً
وأساساً من الحقوق الديمقراطية لليسار داخل بلده، فقد عشنا سنوات طويلة ،
نهل لأوضاع ولاشخاص يمدحون الإتحاد السوفيتي والمجموعة الإشتراكية علنا
ويشتقون اليساريين والتقدميين ويعتقلونهم ويهاجمون ويصفون أي فكر إشتراكي
أو تقدمي في بلادهم .

تلك هي حدود معركة الكاتب وأبعادها . . وهي معركة مستمرة . .
فنحن نصدر بشكل رمزي على صفحات «الطلیعة» القاهرية ، وصفحات الثقافة
« البغدادية » ، ونحن نقبل أي دعوة من أي منبر تقدمي في عالمنا العربي الواسع
لكي نصدر على صفحاته ، لكننا في نفس الوقت نستعد لإصدار منبرنا الخاص
« الكاتب العربي »^(١) سنصدره في القاهرة ، نخاطب به عالماً عربياً كنا - وما
زلنا - نسعى لكي تستقيم خطوات قواه الثورية في جبهات وطنية تحقق له سياسة
وطنية معادية للإمبريالية قومية ساعية للوحدة ، اشتراكية ترفع ألوية العدل
الاجتماعي .

٢ - رسالة الى الوزير : جوهر الخلاف

السيد الأستاذ يوسف السباعي وزير الثقافة

تحية طيبة وبعد

اجتمع مجلس تحرير مجلة «الكاتب» للتدأرس في نتيجة المقابلة التي تمت
بين سيادتكم وبين السادة . . كمال رفعت ود . محمد أنيس وأحمد عباس صالح
من أسرة تحرير المجلة ، وبعد أن استعرض المجتمعون مقترحات سيادتكم ،
اتفقوا على مخاطبة سيادتكم بما يلي :

أولاً : أن الخلاف في الرأي بين المجلس وبين سيادتكم حول سياسة .
المجلة يتبلور في نقطة أساسية هي أنكم تصرون على ضرورة موافقتكم على كل
ما ينشر في المجلة قبل النشر ، والمجلس يرى أن كل ما ينشر في المجلة لا
يتعارض في أي شيء مع الحقوق الديمقراطية التي كفلها الدستور والقانون
للصحافة في مصر ، ودليله على ذلك أن السلطات المختصة بالرقابة لم توجه
للمجلة أية ملاحظة بشأن ما ينشر فيها ، كما أن ما ينشر في الكاتب ، ينشر
نظيره في مجلات وصحف أخرى تتفق معها أو تختلف في الاتجاه ، بل أن المجلة

(١) كانت قد تأسست جمعية باسم جمعية الكتّاب العربي ، وأعادة إصدار الكاتب بأسرة تحريرها المستقلة ،
أحد أشكال التحدي التي قررتها في ذروة للمركة ، وقد أسست الجمعية بالفعل ، وتم شهرها في وزارة
الشؤون الاجتماعية ، ولكن ضعف مشروعات العمل الجمعي بين المثقفين المصريين ، جعل الفكرة
تلتوى .

التي ترأسون تحريرها وهي «الثقافة» قد تعرضت بالمجسوم لكثير مما ينشر في الكاتب دون أن ترد عليه أو تعتبر أن هذا هو الرأي الرسمي لوزارة الثقافة بل أن المجلس يعتبر أن بعض ما نشر في مجلة الثقافة يمثل اتجاهها لا يتفق مع سياسة الدولة والمجلس يرى أن سياسة الدولة الرسمية هي اعتبار رئيس التحرير هو المسؤول السياسي للمجلة . وطالما أن سيادتكم توافقون على أن يكون الأستاذ أحمد عباس صالح هو رئيس تحرير المجلة فمعنى هذا أنه مسؤول أمام كل السلطات عن كل ما ينشر في المجلة ومن هنا فالمجلس يرى أن يتاح لرئيس التحرير أن يمارس مسؤوليته كاملة عن كل ما ينشر .

ثانياً : رغبة من المجلس في ابداء حسن النية والتعاون مع الوزارة فهو قبل ضم الأساتذة الذين اقترحتم ضمهم وهم الأساتذة سعد وهبة ، صلاح عبد الصبور ، ادوارد الخراط الى أربعة من أعضائه الحاليين هم السادة كمال رفعت ولطفي واحد ود . محمد أنيس ورجاء النقاش ود . يوسف أدريس الذي اقترحه المجلس ووافقتهم على ضمه . وقد تنحى الأستاذ صلاح عيسى عن عضوية المجلس بناء على طلبكم وعلى أن تبقى سكرتارية التحرير على حالها . وبما أن رئيس التحرير هو المسؤول عن المجلة فإن المجلس لا يرى ضرورة لوجود مدير للتحرير .

ثالثاً : أن المجلس قد أبدى رغبة في التعاون إلى أقصى الحدود ، لكنه يعتبر أن رفضه ما يعرض في هذا هو رفض للتعاون مع هيئة التحرير الحالية .

وتفضلوا وافر الاحترام !!!

عن مجلس تحرير الكاتب ١٩٧٤/٩/١١
كمال رفعت، د . محمد أنيس، أحمد عباس صالح

٣ - استقالة أسرة تحرير الكاتب :

الأستاذ يوسف السباعي

يؤسفنا أن نهي اليكم أن هناك عدة مظاهر تؤكد قبلكم لتصفية الفكر الاشتراكي التقدمي والوطني من مجال الثقافة منذ توليكم مسؤولية هذه الوزارة .

واسمح لنا أن نشير إلى بعض هذه المظاهر والتي إنتهت إلى إرغامنا على الإنسحاب من مجلة الكاتب بعد أن بذلتم جهوداً عديدة لشل حركتنا واضطهادنا وإرغامنا على قبول تخكمكم المنحاز في إتقيله المجلة بحجة أنكم مسؤولون عنها كوزير للثقافة .

وقد بدا موقفكم من المجلة ومن رئيس تحريرها ميكراً جداً وقبل توليكم الوزارة إذ احتججتم بطريقة غير ودية على عبارة صغيرة وردت في مقال للأستاذ نعمان عاشور وهو يحاول تقديم انطباعات عن الحركة الأدبية في مصر . وعند احتجاجكم أعلن لكم رئيس التحرير ترحييه الكامل بنشر أي رد ترسلونه للمجلة على هذه العبارة ، على الرغم من أنكم هددتم رئيس التحرير بالحبس والإعتقال نتيجة «لجريئته» بنشر رأي لأحد الكتاب المعروفين في المجلة وعلى كل حال لم ترسلوا أي رد .

وعند توليكم الوزارة كان من أول تصرفاتكم إعادة تشكيل اللجان المتعاونة مع مؤسسة المسرح واستبعدتم كل العناصر اليسارية منها دون مبرر ودون غاية واضحة إلا الميل لجعل العمل الثقافي محصوراً في اتجاه بعينه ، وكان رئيس تحرير مجلة «الكاتب» واحداً ممن استبعدوا من هذه اللجان .

ومنذ هذه اللحظة بدأت متاعب مجلة «الكاتب» فقد أكتشف رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب مثلاً أن نسخ مجلة الكاتب تخرج من المطبعة إلى المخازن دون أن تسلمها شركات التوزيع حتى يمنع تداولها ، واضطر رئيس الهيئة إلى التحقيق مع المسؤولين عن هذا العمل المشين الذي لا يقيم وزناً للمجهود البشري ولا للمال في سبيل منع المجلة من التداول وبطريقة سرية !

كما أن الكاتب كاتب المجلة الوحيدة من بين مجلات الوزارة التي منعت عنها جميع التسهيلات فقد خفض عدد صفحاتها وأهملت في التوزيع والإعلان عنها وبذلك من أجل قهرنا وحجبها وتشويهها كل ما يمكن بذله من وسائل غريبة تثير الدهشة والعجب .

كل ذلك والمجلة خاضعة لرقابة الدولة . ولكن ما أن رفعت الرقابة حتى

بدأت المتاعب الأكثر حدة بالنسبة للمجلة . ولم يكدر يصدر العدد الأول بعد الغاء الرقابة حتى ظهرت مقالات في الصحف تهاجم رئيس تحريرها ويفهم منها أنها لا توافق على رفع الرقابة عن مثل مجلة الكاتب وفي الوقت نفسه ظهرت سلسلة من المقالات في مجلة «الثقافة» التي ترأسون تحريرها تهاجم رئيس تحرير مجلة الكاتب شخصياً ، وأسرة تحريرها وكل الكتاب التقدميين بالفاظ تعرض كاتب هذه المقالات للمسؤولية وتعرضكم باعتباركم مسؤولين عن التحرير للمساءلة القضائية فضلاً عن منافاتها لأي تقاليد الخلاف في الرأي، ووضح أن المجلة التي ترأسون تحريرها وأنتم-وزيراً للثقافة تتخط خطاً عدائياً للفكر الاشتراكي ولطائفة كبيرة من المفكرين المصريين بشكل سافر وكان آخرها ما يشير إلى ذلك ما جاء في العدد الصادر في ١٠ سبتمبر من مجلة الثقافة من تهديد للمسؤولين عن مجلة الكاتب «بالمصير المحتوم» الذي يتظرهم الأمر الذي لا يتفق مع المفهوم من رسالة الوزير في اطار تحالف قوى الشعب العامل ، وفي اطار الوحدة الوطنية وتضامن كل القوى.

وخلافاً لأمر السيد رئيس الجمهورية أرغمت «الكاتب» على أن ترسل للرقابة والا تطبع أصوله الا بعد اجازتها من الرقابة .

عل أن «الكاتب» رفضت هذا الموقف المخالف للسياسة العامة التي أعلنتها الرئيس السادات والتي طبقها في إعادة تنظيمه للصحف ، والتي وضح منها حرصه على تعدد المنابر، والتي شرحها للصحفيين والكتاب السيد الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام في وضوح يقطع كل التباس، غير أن أسرة الكاتب فوجئت منذ عدة أيام بأوامر من رئيس مجلس الادارة العامة للكتاب الى رئيس مطبعة الهيئة بعدم جمع أي مقال للكاتب دون أن يكون موقعاً عليه من رئيس هيئة الكتاب ومعنى هذا في الواقع الغاء سلطات رئيس تحرير المجلة وفرض رقابة عليها خلافاً لقرار السيد رئيس الجمهورية .

وكان واضحاً لأسرة مجلة «الكاتب» أن حصاراً متعمداً يلاحق المجلة حتى أبلغنا السيد الدكتور محمود الشنيطي انذاركم لنا بأن آخر عدد استطيعه وزارة الثقافة من المجلة هو عدد أول أكتوبر القادم ، واضطر رئيس التحرير لمقابلتكم

للتأكد من صحة الإنذار فأوضحتم له أنكم وراء هذا الإنذار فعلاً .

وعندما أثبتت لزمة الكاتب في الصحف بدائم تعدلون خطتكم في قهر المجلة وفكرها ، وهي أن ترفضوا عليها اتجاهها غير اتجاهها وأن تعيدوا تشكيل مجلس تحريرها بما يحقق هذه الغاية وهو نفس الأمر الذي اتبعتموه في لجان المسرح ، وفي لجان المجلس الأعلى للفنون والآداب ، حيث استبعدتم كل الذين اعتقدتم أنهم لا يوافقون على آرائكم .

وعلى الرغم من الجدل الطويل الذي ثار بينكم وبين ممثلين للمجلة ، ورغبتنا في التعاون والتفاهم إلا أنكم صمتم على موقفكم وأردتم أن ترفضوا أشخاصاً بعينهم على المجلة ، وأن تمنحهم سلطات أكثر من سلطات رئيس التحرير في محاولة للإحتفاظ بالشكل الظاهري ، مع السيطرة على مضمون ما تنشره المجلة والذي لا يمكن أن يعبر عن فكر المجلة وخطتها التي دأبت عليها منذ أحد عشر عاماً .

أن أسرة المجلة ترفض هذه السلسلة من المواقف ، وتتمسك بالمواثيق التي أعلنها الرئيس أنور السادات ، وهي لم تفقد بغيتها يوماً بأنها تخدم الخط الوطني العام الذي رسمته القيادة السياسية العليا . . والذي يؤكد أن الدولة لم تتخذ منها أي موقف اللهم إلا المساندة الفكرية البالغة الوضوح والتي تظهر في خطاب الرئيس السادات وفي المواثيق المعلنة .

ولأسرة المجلة الحق كل الحق في أن ترفض موقفكم منها جملة وتفصيلاً وأن ترفض أساساً الموقف الفكري الواحد الذي يظهر واضحاً في المجلة التي ترأسون تحريرها وفي المؤسسات الثقافية الأخرى التي تتبع الوزارة أنه حصار مضروب على الفكر الاشتراكي والقومي . وهو موقف شخصي لا ينفع مع السياسة العامة للدولة يهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية ويزكي روح العداة والخصومة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الوحدة والتضامن .

واسرة الكاتب تعلن لكم رفضها التام للتشكيل الجديد لمجلس التحرير ولكل الخطوات التي اتخذت ضد المجلة وتتحياها عن العمل بهذه الشروط ، الأمر

الذي يوافقها فيه جميع كتاب المجلة ومحرروها ، وتحميلكم مسؤولية تصفية منبر
هام حافظت عليه القيادة الوطنية الثورية منذ انشاء المجلة .

وتقبلوا تحياتنا !!!

أحمد عباس صالح - لطفي واحد - د . محمد أنيس - رجاء النقاش - صلاح
عيسى - أحمد القصير - حسين كروم -

موسم الهجرة الى منافي الصمت

١٦

« شرفت يا نيكسون بابا . . يا بتاع اللوترجيت »

(أ) نبوءة صيف :

أنبأنا صيف العام الراحل^(١) أن الشتاء القادم مرير ، لكن أحداً لم يعن بسماع التنذير .

زمهرياً كان الشتاء الذي سبقه لكنه كلغز عَصِيٍّ على الفهم . في الصيف اشتد الصراع . تفجرت نيرانٌ سككت في ميدان آخر دون أن يفهم أحد السبب على وجه اليقين . في حَوَامَة الصراع والإتهامات ضاع صوت التنذير . صيف العام الراحل قال :

- موسم الهجرة إلى منافي الصمت قادم . أعدوا حقائبكم . ودعوا مكتباتكم . تزودوا من الشوارع والأزقة والأحياب بنظرة . الشتاء القادم يعدكم بالوحدة الطويلة في برد الزنازين . ضعوا الأقلام فالكفُّ للقيء . شتأؤكم القادم سيستبدل الكتب بالسجانة ، وحيوية الحياة ورحابتها بجلل السجن وتكراره ورتابته . من كاببدو ذلك آلاف الليالي لم يسمعوا التنذير . كذلك فعل من لم

(١) كتب هذا المقال في ابريل ١٩٧٥ ، ونشر في مجلة الثقافة البشادبية التي كنت أعمل مراسلاً لها في القاهرة ، في نوفمبر (ت ٢) من العام نفسه ، وهو يرصد أشكال الصراع على الجبهة الثقافية بين الانتخسبا المصرية ونظام السادات في العام ١٩٧٤ الذي تل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وهو العام الذي انتهى بحملة بروليسية تلحوية شها النظام على رموز من المثقفين المصريين في ٣ يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، حيث تم اعتقالهم في قضية وهمية ، وكان الكاتب بين من قبض عليهم أثناءها .

يكابدونه .

بداية ١٩٧٤ عبثية كانت . مانشتات الصحف هي وثيقتنا الدالة :

- بطولات أولاد الفلاحين في حرب تشرين ١٩٧٣ . اتفاقية الفصل الأول بين القوات . جسر جوي سوفيتي ينقل الأسلحة إلى أرض المعركة مباشرة . يتوقف القتال فيطير كيسنجر الى أسوان مباشرة ! عبد العاطي الفلاح أكل الدبابات . عودة بطل الحريات الديمقراطية مصطفى بك أمين . جندي يفجر نفسه بالألغام في دبابه اسرائيلية . ما جرى في الدفرسوار وسراييوم ومنطقة الثغرة . « يوسف السباعي » وزيرا للثقافة . « وعبد القادر حاتم » نائباً أول لرئيس الوزراء .

- الرئيس السادات في خطاب له : الشعب المصري يأكل بالبطاقات ويقف في الطواير ويعاني الجوع من أجل الحرب . الرشوة والسمسرة والعمولات والتخريب . أحاديث كقصائد الغزل يرويها الجنود العائدون من الحرب عن الصاروخ فهد أكل الطيارات .

- « أنيس منصور » في مقال بالأخبار : الروس كلاب هزمونا في ١٩٦٧ وأذلونا بعدها واحتلوا بلادنا .

- « صالح جودت » في مقال بالمصور : استقبال الشعب المصري للرئيس الأمريكي نيكسون^(١) حفاوة بالنظام الذي يمثله واستفتاء على المعسكر الذي يرغب المصريون في صداقته .

- مسؤول بالحدى الصحف لمحرر يساري : لا أوافق على أن تنشر اليوم أشياء عن ذكرى حادث دنشواي . كيف تستقبل « نيكسون » يوم وصوله بمقال

(١) زار الرئيس الأمريكي الأسبق « ريتشارد نيكسون » القاهرة في يونيو ١٩٧٤ ، وبعد شهر قليل من حرب أكتوبر ، ورتب له الرئيس « السادات » استقبالا شعبيا ضخما ، تراكبت معه حملة دعائية ضخمة بأن نيكسون قادم والرخاء في ركابه ، وكانت ترتيبات الزيارة - بعد مفاوضات فك الاشتباك الأول - مؤشرا واضحا على دخول مصر في الفلك الأمريكي . وقد استقال الرئيس نيكسون عقب عودته من الزيارة بسبب فضيحة ووترجيت الشهيرة .

يُذَكِّر الشعب المصري بأن الإنجليز قتلوا فلاحين مصريين أبرياء في مثل هذا اليوم من عام ١٩٠٦ لا داعي للإحراج .

المحرر: ولكنهم انجليز وليسوا أمريكيان .

المسؤول: أنهم أولاد عم فلا داعي لاحتجاجي !

كل الصحف تقول- في الصفحة الأولى : العودة الى الله هي التي نصرتنا ، طرد الملحدون أتى بالنصر . طهروا مصر من الملاحدة فيأتي الرخاء كما جاء النصر .

كل الصحف تقول- في الصفحة الداخلية - : ضبط شبكات دعارة بالعثرات .

محرر طويل اللسان كتب مقالاً لم يقدمه للنشر قال فيه أن الأحزاب الوحيدة المسموح بها في مصر هي : شبكات الدعارة وشبكات التجسس وشبكات كرة القدم .

كل الصحف في الصفحة الأخيرة تقول : شجعوا السياحة . . ابنوا الفنادق . لا تضايقوا السياح .

المثقف المصري الذي عاش سنوات النكسة ممزقا ومهدما من الداخل ، وجد في الحرب مَظْهَرَه . كاد القلب يكف عن الخفقان حين صمتت النيران . عاد يجتر أحزانا قديمة ، صنع أولاد الفلاحين النصر بلحومهم . لكن أبناء الباشوات هم الذين يتحدثون . بالتركي يتكلمون : فلاح خرسيس أدبسيس . يهجمون على الإستنارة والعلم والتقدم . يكرزون بالفاشية من يومها بدأ التمهيد لموسم الهجرة الى المثافي .

زمن الطلاق لزيجة الزناة :

في سنوات ما بين هزيمتهم ونصرنا ، صلمت الخديعة كثيرين فكتبوا ندباً ولوماً للذات . متأخراً جداً كتب « أحمد عبد المعطي حجازي » أجل بكائيات المثقف المصري من غطه ، كان يبحث عن نبي يسقط عليه أشواقه العليا ،

ونشواته الراقية . تَكْشَفُ العمر عن خدعة متقنة ، لم يكن نَبِيًّا لكنه متني .
بالحزن والنذب خاطب « حجازي » النبي المزيف . (شخص هو أم نظام
إجتماعي متكامل؟) . هزموا وانتصرنا لكنهم في الحالين يتكلمون أما نحن فنجتز
مرثية العمر الجميل . تساءل حجازي :

- من ترى يحمل الآن عبء الهزيمة فينا ؟
المغني الذي طاف يبحث للحلم عن جسد يرتديه ؟
أم هو الملك المدعي أن حلم المغني تجسد فيه ؟
هل حلمت بملكك حتى حسبتك صاحبي المتظر ؟
أم خدعت بأغنيتي ؟
وانتظرت الذي وعدتك به ثم لم تنصر .
أم خدعنا معا بسراب الزمان القديم ؟

ربما كان « حجازي » هو النمط الشائع ، لكنه ليس كل الجيل . كثيرون
أدركوا منذ البداية أن نَبِيَّه كاذب ومدعي . أصروا على الميابة بشروطهم . أدب
الستينات : حزن كظيم ولظى متقد تحت الرماد . شعر « عبد الرحمن الأبنودي »
المعفر بفقر الصعيد وجدبه ، واختناق المدينة وكذبها ، من بين سطورهِ تسيل
دموع البكاء على الرفاق المنفين هناك في الصحراء .

عَلَّمَنِي الليل ما أرميش الطير في السجن :
ده الطير أحباب وأصحاب وأخوات وأبآت وأمآت^(١) .

ويا ويل من سجن الطير في السجن ومات .
تلمن فيه الأصوات .

الأكذوبة تمتد وتسود . النبي كافر وملحد ، لذلك لم يصدق جيلنا ما
صدقه حجازي . أعلن الأبنودي ذلك :

(١) فرضت الضرورة الاستدلال بشعر العمالية ، الذي كان كثير الحساسية لقضايا الستينات والسبعينيات .
وهو ما يفرض توضيحات لبعض الكلمات العمالية ، غير المطروقة للأذن العربية ، والمقصود هنا : أباء
وأمهات ، وهي تنطق بفتح أولها وتشديد الثاني بالفتح في الكلمتين .

آيه لما اتعلم على أيديك الحديث؟
 في بلدنا جامع شيخه يقول الكلام كذب وخيث .
 ويفتي ويكفر على المنبر
 وأهلي بمصموا^(١)
 عايز اتقص وأصرخ .
 ألاقي الكلمتين في جنب زوري بمصموا^(٢)
 صدري قصص ما فيهش طير .
 لو قلت أنا . . لو هو قال .
 لو كنا الإثنين كذايين . .
 حيمصموا » .

بالخدعة تساوى القاتل والمقتول ، الجلال والمجلود . كلام الزناة وصلاة
 المنتلين . فقد الناس عقولهم ولم يعودوا قادرين على فهم شيء مما يجري . يعظ
 الشيخ الخبيث . . ويعظ المخلص النبيل . . .
 تنوع آخر على نفس اللحن نجله في شعر صلاح عبد الصبور ، قالت له
 العينان :

يا عاهري المتوج القودين بالحديد والحصى
 يا ملكي الغريب الاسم المزيف السمات .
 أحيت فيك رؤية رأيتها منذ الصغر
 وكان يشبهك . وليس أنت .
 كان فق حلمي جميلاً لا مزوقاً .
 مثقفاً لا ذرب اللسان .
 عتسماً نبالة في الطبع لا خوفاً .
 وعاطفاً لا عاطفياً .

زمن المتنبى كزمن المسيح الدجال ، منه يتولد القهر والخدعة ، حذر

(١) صوت يخرج من الشفتين مع هزة الرأس بما يعني الموافقة والانهيار بما يقال .
 (٢) لي تحبس الكلمات في حنجري .

الأبنودي الجليل من الحب الحرام :

وما تحبيلش يا أرضهم بحبنا .

وما تحبيلش يا أرضنا بحبهم .

طول عمرها الناس دي ما تعرف حبنا .

ولا عمرنا حتميل قلوبنا مينة ^(١) واحدة لحبهم .

فيما بعد - ولكن متأخراً جداً - اكتشف (الفريد فرج) أن الزواج بيننا وبينهم كان زواجا على ورقة طلاق . كتب عن ذلك مسرحية بنفس الإسم ^(٢) لكن الزمن كان زمن مشروع الزواج بين البرجوازية والبروليتاريا زواجا عرفيا سرا يخفى كالخطيئة ويدارى كالفضحية .

ولأنهم كانوا في المنفى ^(٣) وكنا نحن في الخارج ، فقد أسقطنا عليهم كل أحلامنا بالخلاص . خلق الجيل نيبا غائبا . عشنا نتظر « المهدي المنتظر » ، ذلك الذي سيأتي فيملا الأرض عدلاً بعد ما ملئت جوراً وظلماً . على لسانها - مصر المريضة العليله الصامتة - صرخ « عبد الرحمن الأبنودي » :

ما تكسروش الجسر قدامي .

ما تغرقوش الدرب في غياهم .

بكره يعودوا حبايبي . . خذامي .

ويدقوا فوق صدري على بابهم . .

ويفتح في قلبي ميت شباك . .

بميت عروسة وشهم قمري

دون أن تفرضه كتب الأبنودي اليهم هناك رسالة :

(١) لي ذرة واحدة .

(٢) هي مسرحية « جواز على ورق طلاق » ، وهي آخر ما كتبه الفريد فرج قبل هجرته من مصر في العلم الذي عرضت فيه (١٩٧٤) وقد قام بطولتها كرم مطاوع مع سهير الرشدي ، وأخرجها عبد الرحيم الزرقاني .

(٣) الاشارة هنا للشيوخيين المصريين الذي اعتقلوا اiban للخلاف مع عبد الناصر ، بين علمي ١٩٥٩ و ١٩٦٤ .

«وأنا بعيد .
حيث لك قدميا المشقق فيها المنفى .
هناك الرمل
هنا الاسفلت » .

فيما بعد تأسى الجليل وبكى انتظاره الطويل . عاد الفارس من المنفى
مسخا .

اكتشف الجليل أن النبي غير الرسمي قد أصبح متنبيا هو الآخر . عاد
الرفاق حقا ولكن لم يعودوا . ماذا حدث في سنوات القحط والصمت والمنفى
البعيد ؟ . مات بعضهم ودفنوا في الرمل ربما بلا أكفان . خرج الباقون أحياء
ولكن بالأكفان . لعظم جيلنا الحدود وشق الجيوب . بكى :

« كان فيهم من لا يحلم غير بعير الرمل .

« وهناك في الرمل ما يحلم غير بالدواعين وقزاة الريحة والبتارين^(١) .

جلسنا على الأرصفة نسمع أخبار العائدين . نبينا الذي سيجيء
بالمعجزة . مُخْلِصنا الذي انتظرناه فعاد وما عاد .

« وفوت الناس واحتاع التلتوار^(٢) .

ونحيب أخبار عن ناس لا يتولدوا إلا في النار
وملايكة تاجروا مع العملة في عرق الأنفاز . .
والسقا الي ما عدش لما بيعش الدار .
يقول يا ستار .

والكلمة الطاهرة الي بتجيب العار .
والي سلى العسكر .

علشان ما يكسرش الأحجار .
وفوت الناس واحتاع التلتوار

(١) الفترين أو واجهات الدكاكين .

(٢) الرصيف .

ونجيب أخبار

عن ناس أتقتلوا ودفنواهم رفقاهم.

في الأشعار .

من منتصف الستينات سيتم الزواج على ورقة الطلاق . أخذ البرجوازيون تفويضا للحديث باللغة البروليتارية . ربما هي سنوات النفي التي جعلت أشرف مثقفي مصر يعودون وقد تعلموا لغة جديدة . من بقي من الجيل خارج أسوار المنافي ، شاهد - بعين باكية - مواكبهم العائدة المنكسرة . واحد من خارج اللعبة تماما هو « علي سالم » كتب يوم مسرحية عن « عفاريت مصر الجديدة » ، حيث يختفي الناس ذات ليلة ، يغيبون شهوياً ثم يعودون شيئاً آخر : الأستاذ الجامعي الذي يعلم طلبته القانون . يعود وقد قرر أن يفتح مدرسة للرقص . الصحفي يغيب في « المخبئ » ويعود لكي يفتح مكتباً للدجل بالتنويم المغناطيسي ، كلهم يعودون وقد تفلطحت أقدامهم . الواحد منهم قبل المخبئ كان حذاءه مقاس ٤١ فأصبح ٤٤ . ماذا يجري هناك في « المخبئ » ؟ . أين ذلك المكان الذي يتغير فيه الانسان : يصبح جسده ليس جسده ، تصبح روحه ليست روحه ، ماذا يرجي في مصر « الجديدة » - الوطن لا الضاحية - .

قبل أن يرثي حجازي عمره الجميل كان الأبنودي قد فسر اللسلة :
« لحس الأسفلت الخلق »^(١) .

فيا بعد أعلن « حجازي » الانفصال . صرخ مكرزاً بالفراق . جاء أوان الطلاق لزيجة الزناة :

« هذه آخر الأرض لم يبق إلا الفراق .. »

زمن الغزوات مضى ، والرفاق ذهبوا

ورجعنا يتامى

هل سوى زهرتين أضمرهما فوق قبرك

ثم أمزق عن قدمي الوثاق

(١) الإشارة الى الأسفلت هنا ، إيماء الى أرضيات الزناتين في السجون

أنني قد تبعتك من أول الحلم ، من أول اليأس
حتى نهايته ، ووفيت الذمما . . .
وإذ يقدم حيثيات الحب ، يقدم أيضاً حيثيات الكراهية . في الأولى :

«ولقيتك . .

أنت الذي قلت لي : عد لغربتك

وإدع أهل الجزيرة أن يتبعوني

واحى العقيدة !

في الثانية :

« لم تأت : بل جاء جيش الفرنجة

فاتحملونا إلى البحر نبيكي على الملك

«حجازي» مفسرا :

«لا لست أبكي على الملك

لكن على عمر ضائع لم يكن غير وهم جميل

فوداعا ها هنا يا أميري . . .

جوهر المأساة ، هو ما تبع ذلك ، انهمك المثقف المصري بمضغ نفسه .
يأكل لحم أخيه ميتاً . أصبح من تقاليد شعر العامية المصرية - مثلاً - أن يهجو
كل شاعر جديد من سبقوه على الدرب ، وأن يتهمهم بخيانة القضية . أصبح
الإتهام «تيمة» ثابتة في كل دواوين العامية تقريبا . في ديوان الأرض والعيال
للأبنودي ، قصيدة بعنوان «شبر طين» ، عن الشعراء تتحدث وعلى «صلاح
جاهين» بالذات تهجم . كان صلاح هو الذي اكتشف الأبنودي وقدمه . لكن
الطريق تفرع بالمتصاحين . أيامها كان «جاهين» لسان حال الإشتراكية على
جبال صوت «عبد الحليم حافظ» . أبته الأبنودي في قصيدته :

« وأما بأشوف شاعر يموت .

أو شعرا عرفوا الراحة والنوم والبيوت

أو شعرا عرفوا وأنكروا

أو شعرا فاتوا لكن راخين اللجام ^(١) .
 بانسى وباركب في الأسى حصان الكلام .
 الدنيا ليل في مصر الصامئة المقهورة الباكية :
 « تيكى ومانيش عارف يتيكى مين ومين ؟
 قلبي ولا الشعرا اللي غرقوا في شبر طين ؟
 الشيء نفسه فعله « سيد حجاب » في قصيدته « أربع بلالات ومثذنة »
 وجاء اليوم لترد اليهم بضاعتهم . أنهل عليهم الجليل الجديد من شعراء العامية
 بالفؤوس . وكتب « أحمد فؤاد نجم » أقسى قصائده ، وأكثرها تجريحا يهاجم بها
 الأبنودي ، وصلاح جاهين . وكتب زكي عمر :
 « أنا شفت الشاعر أياه .
 شفتوه ؟ شفتاه
 بيع حذوته أهله بنص فرتك
 أنا شفته بينش لحم كتاف أصحابه .
 ويصلب أخوه في غيابه
 ويشرب دم أبوه كونيالك
 حل « ابراهيم رضوان » المعول نفسه :
 صاحبك فنان .
 م الشعر بفي ألف دور
 صاحبك فلان يملك قصور
 صاحبك فلان
 باع ألف ألف قصيدة
 للمطرب فلان
 ولبس هدموم مستوردة » .

في حمى عملية التجريح نسي الجليل أصل المأساة . غلبته نزعاته الفاشية
 الكامنة كالوباء . أصبحت الثورة هي شعراء العامية ، أو الفصحى : خيانة

(١) لورخاء اللجام دلالة على الانسحاب بالحصان من السباق لئلا يؤمن القتال .

الواحد - بفرض أنها حدثت - كارثة تقضي على المستقبل . في كل ديوان مانيفستويجيم به الشاعر على السلف الذي أصبح طالما ، مقدما نفسه غلصا بديلا عن نبي خائن تدور الدائرة ويأتي شاعر جديد بمانيفستو جديد . واحد من أسباب هذه الرغبة في التجريح يعود الى طموح الساعين الى الصعود فوق جثث الآخرين . بدت «الثورية» قمة لا تحتمل إلا واحدا أو اثنين . ربما - عند البعض - كان الأمر منافسات مهنية ، مشروعة أو غير مشروعة ، لكن الظاهرة في كل الأحوال كانت أكثر عمومية من هذا وأبلغ دلالة .

لم يدرك كثيرون أن ما حدث للمهدي المنتظر سببه ما صنعه المنتهي . طاشت سهام الجيل فتوجهت الى صدره هو نفسه . كانت نوعا من الأسلحة الفاسدة . حيث فوهة البندقية في مؤخرتها . وهكذا إنهمك الجيل يأكل نفسه بضراوة ، انتشرت اعلانات الإذانة كالنار في الهشيم . بدت مصر كما لو كانت أرض المثقف الخائن الذي بلا ضمير . ومنها انتشرت الاشاعة إلى أقطار عربية أخرى .

ما زلت أذكر ليلة كثية قضيتها في بغداد صيف ١٩٧٤ - الذي كان يحمل نذر الرحيل - أستمع الى شاعر سوري يقيم ويعمل في بغداد ، وهو ينهش لحم المثقفين المصريين نهشا شرساً : يغنم أنفسكم بالرخيص في الماضي وتبيعونها الآن بنفس الرخص .

أقتحم الكلام الأذان كالجيفة - إبتز الشاعر السوري ما ألزمت به نفسي - وأنا الضيف - الأ أفقد دماعة خلقي أو أن أسيء إلى مضيفي ، خضعت للحظة أبت عليّ أن أكون موضع الدفاع ، انتهز هو ذلك كله ، أندفع في سادية منقطعة النظير يلوث الكل . فلان خائن فلان عميل . الشاعر فلان : باع نفسه . القاص فلان : اشتروه بكذا من الدينارات أو الدولارات أو الجنيهات أو الليرات .

تحول صمتي دوامة تقلب أمعائي . لم يكن كل الكلام كذبا . لكن معظمه ما كان صدقا .

لم ينتبه أحد لأن حيوية المثقفين المصريين لم تنفد أبدا . استعرضت شريطا طويلا من التضحيات التي قدمها المثقف العربي في مصر ومن مصر .

الذين ساروا يشقون الطريق وسط أشواك وظلمات قرون التخلف ، يصنعون الاستارة والتقدم : « رفاعة الطهطاوي » و « علي مبارك » و « لطفى السيد » و « مصطفى كامل » . « سلامة موسى » و « العقاد » و « طه حسين » و « مندور » و « الزيات » وعشرات غيرهم . اكتشفت بأسى أنه حتى جيلنا ذلك الصغير في العمر - وربما الضحل في المهبة - أعطى غير باخل - وأننا عرفنا الجيل القديم من مثقفي مصر الثوريين في السجون . ولا زلت أذكر مشهداً ذات يوم بارد من فبراير - شباط - ١٩٧٥ ، عندما التقيت أمام مكتب المحقق بزميلين جاءا من سجن آخر مكبلين بقيد واحد يجمع كف أحدهما الأيمن وكف الآخر الأيسر : أحدهما هو « شعاعته هارون » ستون عاما وعدد من سنوات السجن لا يذكرها والثاني « عيد القادر شبيب » لم يتجاوز العشرين ، آخر طبعة من المثقف المصري . قلت : هذه هي مصر ، لو كانت هناك صحافة تريد صورة غلاف لها معنى .

لم تخل المعتقلات المصرية يوما من المثقفين المصريين الثوريين ، تعب العقل من عد القوائم وتاهت الأسماء من الذاكرة .

في صيف ١٩٦٥ استضاف سجن طره : كمال عبد الحليم (شاعر) أحمد عز العرب (ناقد) ..

في خريف ١٩٦٦ استضاف نفس السجن فوزي جرجس : (كاتب ومؤرخ) سيد حجاب (شاعر عامية) ... عبد الرحمن الأبندوي (شاعر عامية) ... رؤوف نظمي (كاتب وشاعر) سيد خميس : (سيناريست وناقد) ... صلاح عيسى : (كاتب) حشمت عبد الظاهر (صحفي وكاتب) .. أحمد العوني (صحفي وكاتب) لطفى الخولي (كاتب وصحفي) .. د . ابراهيم سعد الدين : (استاذ جامعي وكاتب) ... غالب هَلْسا (قصاص وناقد) صبري حافظ (ناقد) محمود عزمي (كاتب ومحلل عسكري) .

في ١٩٦٨ استضافت السجون : سمير عبد الباقي (شاعر) صلاح

عيسى، احمد الخميسي: (قصاص).

في ١٩٦٩: أحمد فؤاد نجم . الشيخ أمام عيسى . د. عمر مكاوي (كاتب ومترجم) .

في ١٩٧٠ أضيف اليهم لطفي الخولي.

ربما أكون قد نسيت آخرين . . لكن الظاهرة هي الأهم : لم يسكت المثقف المصري على ما كان يجري ودفع الثمن من حريته . الفاشست فقط هم الذين يتصورون أن الثورة هي هذا الشخص أو ذاك ، فيضيعون عبرهم في ادائته بالحق أو الباطل .

خارج المهني كان الفن في مصر يقاوم بضرارة، في الستينات عرفت مصر شعر «الأبتودي» و« سيد حجاب » و« فؤاد قاعود» و« صلاح عبد الصبور » ، وعرفت روايات « نجيب محفوظ » ، وشعر « أمل دنقل » وقصص « يحيى الطاهر عبد الله » و« سليمان فياض» فضلاً عن مسرحيات « محمود دياب » و« عبد الرحمن الشرقاوي » و« ميخائيل رومان » ودراسات ومقالات وأبحاث جادة لشبان عديدين . كان هذا كله يشق لنفسه طريقاً وسط صخور عنيدة ؛ « كمال الدين حسين » يسيطر على التعليم « وعبد القادر حاتم » يسيطر على الثقافة والإعلام والرقابة على الصحف تضع استخدام مصطلح « طبقة » ومع ذلك قاوم المثقفون بضرارة سياسية الكم والكيف التي كانت تستهدف تستطيع العقل المصري وتجهيله واغراقه في الظلام ! .

ملك المثقف المصري في تلك السنوات شجاعة أجبار نفسه على الصمت . عندما جاءت النكسة فجأة ، صمت جيل الخمسينات وكف عن العطاء . لم يجد الجيل لديه ما يقوله وأمامه كثير مما قال كان وهما . رثى الجيل عمره الجميل بالصمت . رثاه آخرون بالوقوع أسرى الاغتيارات العنصرية . لست من الذين يوزعون تهم الخيانة كما يوزعون اللقائف . أعطوا أمتهم العربية الكثير : فنا جيلاً . . وصموداً عظيماً . ربما يكونون قد أخطأوا لكن ذلك يحتاج فهماً عميقاً لكي لا نلوث كل شيء .

بالتحديد لا نريد عقلية الفاشست ، تلك التي لا تتقن سوى توزيع

الادانات ، تبرر بها عجزها عن الفعل ، فلنكتفي بتسجيل ظاهرة الانهيارات العصبية : ترك «صلاح جاهين» لعبة العزف على أوتار حنجرة «عبد الحليم حافظ» تشبهاً بالثورة . آخر تشبهاً كانت أغنيته أو قصيدته التي كتبها بعد ١٥ مايو ١٩٦٧ . انتهت مهمة قوات الطوارئ الدولية . وتحرك الجيش المصري الى المواقع المتقدمة في سيناء على حدود اسرائيل . ذروة صلاح جاهين ، آخر أغنياته للنبي المزيف كانت :

« راجعين بقوة السلاح
راجعين نحرر الحمى
راجعين كما رجع الصباح
من بعد ليلة مظلمة » .

ألقت في ساعات ، ولحنت في ساعات . مليئة بالحلم والأمل وشغافة الكلمات . غنتها « أم كلثوم » في حفل من حفلات تلك الأيام وما أكثرها . أدركت الهزيمة الأغنية ، أمتدت بها الليلة المظلمة فأصبحت أكثر ظلاماً ، لم يعودوا كالصباح أو بالصباح لكنهم عادوا بمزيد من حلقة الليل .

سقط « صلاح جاهين » بعدها بشهور منهاراً عصبياً وسافر للعلاج .

نفس الأمر حدث ليوسف ادريس ، ونجيب سرور الذي كانت مأساته أروغ من أن يهتمها أنسان فرد ، كتب شعراً بذيتا يسب فيه كل شيء ، كانت الكلمة المرفهة المصقولة المنتقة ترفاً في ذلك الجو ، ماذا كان علينا أن نفعل إلا أن نقدفهم بحجارة الكلمات ، حتى لو قذفنا أنفسنا .

دخلت أبشع الكلمات قاموس الشعر : لا تستنكف شيئاً . أشيع الإنسان المصري العادي نفسه تقريماً ولوماً وتجريحاً للذات .

أيامها انتشر الشعر السري كالأوبئة ، تماماً كالنكت التي عبر بها الشعب المصري عن احساسه بتلك التراجيكوميديا التي كانت تمثل على مسرح حياته السياسية .

على مستوى الإنسان المصري عموماً ، انتشرت حالة من البلادة نادرة .

بعد النكسة بشهرين وأثناء استعداد أجهزة الاعلام الرسمية للاحتفال بشهر رمضان، صدر توجيه من الرئيس الراحل عبد الناصر بأن تحاول أجهزة الاعلام الترفيه عن الشعب الذي كان يمر بحالة من الإكتئاب النفسي .

وجاء الشهر الفضيل ليحمل أغرب أنواع الترفيه التي أصبحت رائدة لـ مدرسة الفن السوقي، حتى اليوم : الضحك من خلال نكات جلفه، وحركات عصبية فجأة، تمثيلات من نوع « شنبو في المصيدة » و« العتبة جزاز » . أصبح الناس يضحكون بحس ميت .

بعدها بسنوات رصد البعض عدداً من الظواهر النفسية الغريبة لحقت بالإنسان المصري، لاحظوا مثلاً أن الانضمام إلى الطرق الصوفية ^(١) قد تزايد بصورة ملفتة، وخاصة في أوساط الشباب كما أصبح الحزن - وهو أسلوب مصري تقليدي لمواجهة الأزمات - أكثر عمقا، ورصدوا أن الإكتئاب قد أصبح أكثر وبصفة عامة فإن لسة البهجة، الداخلية والمرح التلقائي الذي كان الناس يتصفون به قد اكتست بلون باهت . وفيما عدا السخرية الهجومية لا نجد أن روح المرح تصل في أعماق الناس، وكأنما احتل الحزن أعماق طبقات النفس، وقد ظهر هذا في السخرية العدوانية أو الإكتئاب واللامبالاة .

وتعددت الظواهر التي تؤكد قلق الإنسان المصري، ففي سنة ١٩٧٠ أشار مؤتمر الدواء إلى ظاهرة خطيرة، لقد ارتفع معدل استهلاك المهدئات والمنبهات إلى أن أصبح يمثل ٣ بالمائة من جملة الاستهلاك الدوائي - وزاد هذا المعدل حتى في أدنى صور المهدئات والمسكنات وهي « الاسبرين » و« النوفالجين » ففي عام ١٩٦٩ استهلكت مصانع الأدوية ٥٠٠ طن من المادة الحام التي يصنع منها الاسبرين، معنى هذا أن المصريين قد استهلكوا ٢٤٠ مليون قرص في السنة، أي أن كل مواطن يستهلك قرصا واحدا من الاسبرين في اليوم . وفي سنة ١٩٦٩ ازداد استهلاك المنبهات زيادة مرعبة، ففي ذلك

(١) راجع صلاح عيسى : هوامش سيكلوجية على ما جرى في ٥ يونيو - الجمهورية القاهرة - ٥ حزيران ١٩٧٢ . والأجزاء الواردة هنا تكمل ذلك المقال، إذ كانت جزءا منه، لكن الرقيب حذفها آنذاك مع أجزاء أخرى .

العام باعت الصيدليات ٧٥ ألف علية من المنهات ، أي أن الإستهلاك قد زاد عن عام ١٩٦٨ بنسبة ١٥٠ بالمائة . وفي دواء واحد هو « الريتالين » زاد المباع من ٩ آلاف علية الى ١٨ ألف علية ، وتقدر نسبة استهلاك عام ١٩٦٩ عند مقارنتها بعام ١٩٦٧ بنسبة ٢٣٢ بالمائة . وزاد استهلاك المنشطات الجنسية - سواء المحضرة كيمياوياً أو يدوياً - زيادة مطردة ، مؤكداً انتشار ظاهرة الهروب في الجنس والأغراق فيه . . . بمحاولة تحقيق الذات وحفظها عن طريقه . .

ما جرى للإنسان المصري بسبب نكسة حزيران أكثر من أن يحصى : ارتفع عدد المرضى بأمراض عقلية ونفسية وعصبية من ٥٠ ألفاً عام ١٩٦٦ الى ٦٦ ألف سنة ١٩٦٧ الى ٧٩ ألف سنة ١٩٦٨ الى ٩٤ ألف سنة ١٩٦٩ الى ١٤٠ ألف في عام ١٩٧٠ .

ورصد مدير الأمن المصري في تقرير له أن التوتر النفسي الذي عانت منه ملايين الناس - عقب نكسة ١٩٦٧ - قد أثر في سلوكهم فجنح البعض للعدوان على النفس، وجنح آخرون الى العدوان على المال ، وهكذا زادت نسبة الجريمة بعد النكسة .

والنتيجة التي وصل اليها مدير الأمن العام المصري في مقدمة تقريره عن الأمن العام لسنة ١٩٧٠ ، سهل إكتشافها عند مراجعة احصائيات الجريمة في عام ١٩٦٨ ومقارنتها باحصائيات ١٩٦٦ - العام السابق مباشرة على النكسة - لقد زادت الجنايات فجأة بنسبة كلية تصل الى ٨ بالمائة - بينما كانت هذه الزيادة لا تتجاوز ٢ بالمائة السنوات السابقة ، بل وكان هناك انجاء ملحوظ للنقص في أعداد الجرائم . وبما يلفت النظر أن بعض الجنايات التي تتضمن سلوكاً عدوانياً واضحاً تجاه السلطة أو تجاه الآخرين أو ضد الذات قد زادت بنسب مرتفعة جداً في العام التالي على النكسة مباشرة، ففي ذاك العام - ١٩٦٨ - ارتفعت جنائيات تعطيل المواصلات ووسائل النقل العام بنسبة ٣٠٠ بالمائة تقريبا ، وزادت السرقات زيادة تصل الى ٩٩ بالمائة وتضاعفت جرائم الخطف - ١٠٢ بالمائة - أما جنائيات القتل فقد زادت بنسبة ٣٣ بالمائة وزادت جرائم الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٣٢ بالمائة وفي جنائيات هتك العرض والإغتصاب فإن النسبة قد زادت ٢٩ بالمائة وتضاعفت جنائيات إتلاف المزروعات .

وتقول التقارير الرسمية للأعوام التالية أن النسبة العمومية للجنايات قد عادت للإختفاض ، ورغم هذا فإن بعض الجرائم ذات الطابع العدواني الواضح قد زادت . ففي عام ١٩٦٩ زادت جرائم هتك العرض والإغتصاب بنسبة ٧,١ بالمائة وزادت جنابات الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٤,٤ بالمائة . أما السرقات فقد ارتفعت بنسبة ١٨,٣ بالمائة كما زادت جرائم مقاومة السلطات والتجمهر زيادة مرتفعة جدا تصل الى ٤٠,٩ بالمائة . ويلاحظ أنه ورغم النقص في الجريمة فإن أرقامها لم تعد الى ماكانت عليه في عام ١٩٦٦ كما أن الاتجاه الى النقص قد توقف .

كان الإنسان المصري قد تحول الى كائن مركب بالفعل : مكثب وعدواني ، محبط وسليط اللسان ، وبرغم أنه أخطأ - أحيانا - الهدف الذي يصب عليه عدوانيته وسلطانه ، فإنه لم يفعل ذلك دائما .

واكتشف جيلنا - مذهبولا - الجيل الشاب ، بهر أعيننا التي غشى بصرها ظلام الزنازين : كان الجيل الجديد قد ولد أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات ، وحمته سنه الصغيرة من التعرض لعمليات التعقيم والاختفاء التي حاولوها معنا ، فالتقى بوعيه بين انقراض الهزيمة التي هزته بطريقة مختلفة تماما ، كان جيلنا قد شهد عقدا - أو أقل - من القرن قبل قيام الثورة في يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وبدرجة ما فإن هيئة الحكم كانت قد ترسبت في أعماق أكثرنا شجاعة ، لدرجة أننا اقتنعنا بأنه قوى بشكل مطلق . كان خيالنا متخفا بحلام عن الثورة والعدل والجماهير تختلط بأساطير ، كنا نسمعها - ونعاينها أحيانا - عن أجهزة الأمن التي تسلخ الناس وتعلقهم من أقدامهم وتجلدهم بالسياط ، وأدرك بعضنا - مع بعض التشوش - أن هذه الهيئة هي التي منعنا من أن نتحرك لنرفض شروطنا عليه ، لكن الجيل الأكثر يقاعة والذي لم يعاين سطوة الدولة البوليسية في ذروة قوتها ، لم يضع ذلك في اعتباره ، وكنا نحن نحترق سطحيته وجهله ، ونراه قد تربى على أجهزة اعلام يرعاها «حاتم» ويوجهها ، ويتلقى شيء يسمونه الاشتراكية ، في معاهد ضمت كثيرين من الملقنين المخدوعين ، يقولون بان الاستغلال ليس هو الاستيلاء على فائض القيمة ولكن الاستغلال هو ما نحدد

القيادة السياسية أنه كذلك . كان الجيل ابن النظام المدلل يعدد ليكون درعة الحامية . لكن ما أخطأنا فهمه حقيقة أن هؤلاء الشباب كانوا يتمتعون طبقياً للفلاحين والعمال وصغار الموظفين ، وبحكم العمر كانت حاستهم النقدية قوية ، لقد صدقوا اللعبة فأنغمسوا فيها ، لكنهم وهم يعاينونها من الداخل ، اكتشفوا التناقض بين القول والفعل ، وبين الشعار والواقع . وعندما حاولوا المطابقة بين هذا وذاك ، عاين جزء منهم - على مشارف النكسة - الحكم البوليسي . حين شنت أجهزته حملة اعتقالات في خريف ١٩٦٦ ضمت أكثر من ٢٠٠ من جيل الآباء ، وجيل الوسط ، والجيل الجديد .

وانهالت العصي والسياط على الجيل الجديد (١) .

فيا بعد - وفي شباط ١٩٦٨ - تحرك الجيل في أول الحركات الجماهيرية التي شهدتها النظام منذ ١٩٥٤ . ويرغم محبوبة الحركة انزعج النظام منها انزعاجاً بالغاً . كان قد عاش سنوات طويلة بيني «هيبته» ويرفض أن يتحدى أحد هذه الهبة . وكانت ثقته بنفسه وإيمانه بانصياح الشعب له ، ثقة لا حد لها . ولذلك كان يرفض المطالبات أياً كانت ، فهو يفضل دائماً أن تكون له اليد العليا : ينجح وعلى الكل أن يشكروا له ما منح .

(١) وجهت ضربة أكتوبر ١٩٦٦ أسلماً إلى الانحياض اليسارية التي أفرغت داخل منظمة الشباب الاشتراكي ، الجناح الشبابي للاتحاد الاشتراكي العربي آنذاك ، ودخل المعاهد الاشتراكية التي كانت بمثابة مدارس الكادر لتخريج قادة الاتحاد ، وقادة طليعة الاشتراكيين ، الذي عرف اعلامياً فيها بعد بالجهاز السياسي للاتحاد أو التنظيم السري له . وقد شملت الضربة عدداً كبيراً من اساتذة المعهد كان من بينهم عميد د . ابراهيم سعد الدين والأساتذة أمين عز الدين ولطفي الخولي ، فضلاً عن عدد كبير من اعضاء وموجهي وأعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الشباب . وكان الاهتمام الأساسي ، وهو الميول الماركسية والقومية يستند إلى اتفاق وقع بين حسن ابراهيم أحد مسؤولي حركة القوميين العرب آنذاك ، وبين النظام على حل فرعهم القطري في مصر ، ودجج في منظمة الشباب الاشتراكي ، لكن الأجهزة زعمت ان اعضاء قيادة الفرع - الذين أصبحوا اعضاء في اللجنة المركزية للمنظمة - قد شكلوا كتلاً داخل اللجنة ، لتسييد أفكار حركة القوميين العرب ، وقد شملت الحملة مؤلف هذا الكتاب ، الذي كان يعمل آنذاك ، كمراسل لمجلة « الحرية » - لسان حال حركة القوميين العرب - في القاهرة ، رغم انه لم تكن له علاقة تنظيمية أو إيديولوجية بحركة القوميين العرب . راجع الفصل الممنون «الثورة بين المسير والصبر» من هذا الكتاب .

في عام ١٩٦٢ - وأثناء انعقاد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية - وقف «أنور سلامة» ليتحدث باسم الاتحاد العام نقابات العمال مقدما بعض المطالب ، فشار «عبد الناصر» مؤكداً أن أحداً لم يجبره على تقديم ما قدمه للطبقة العاملة ، وأنه لا يقبل المطالبات! وحين ثار الطلاب رفض «عبد الناصر» الاعتراف بأن الحركة تعبر عن الطلاب - وهم أبناء النظام وأعلن انها تعبر عن عناصر مندسة من اليمين الرجعي واليسار المغامر . وحين تكررت الظاهرة في نفس العام - وبعد ستة شهور فقط - واجهها بشراسة وقتل «شعراوي جمعة» ١٥ من المصريين وأيامها قال «عبد الناصر» كلمته الشهيرة .

- اذا لم نستطيع أن نقود فسوف نحكم » .

ربما كانت الشهور الأولى من عام ١٩٦٨ هي التاريخ الرسمي لميلاد الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر فمنذ ذلك لتاريخ تصاعدت نضالات الشعب المصري لتأكيد استقلاليته عن النظام البطريركي الذي فرضت البرجوازية بمقتضاه وصايتها على كل القوى السياسية ، منتزعة بالعنف حق التكلم نيابة عنها ، بلغتها هي : لغة البرجوازية .

وعبر السنوات التي تلت ذلك تصاعدت اسهامات المثقفين المصريين ، بعضها جزئي والآخر أكثر شمولاً . بعضها يبدو حرفياً محضاً لا يرتبط الا بالأدب والفن كموضوع ولكنه في جوهره يعبر عن ذلك النزوع للإنتقال والتعبير المستقل عن الذات . وهكذا صدرت مجلة «جاليري ٦٨» لتكون منبراً لأدباء يريدون كما قالوا : « تجديد الكتابة واستطلاع وجه الأدب الطليعي الشاب . . فما ينشر فيها لا يعبر بالضرورة على رأي هيئة تحريرها ، فهي لا تصدر عن جماعة مغلقة على ذاتها وهي لا تقتصر على كتاب بعينهم ، بل تفتح صدرها في ترحيب كامل وحقيقي بكل تجربة طليعية أو جديدة ، بكل إنتاج للكتاب الجدد الذين يرتادون طرقاً وعرة صعبة الارتداد ، لا تشترط في ذلك كله وجهة نظر ما ، أو موقفاً بالذات ، أو مدرسة فنية أو فكرية محددة ، ما دامت فيه أصالة وتعبير عن مناخ الكتابة الجديدة في وطننا ما دام ملتصقا بنبض الفكر والحس عند مثقفي وكتاب بلدنا ، وما دام منبثقا عن نبع الابداع الذي نؤمن

أنه يفيض أبدا في هذا الوطن » .

وصدرت « المنصورة ٦٩ » لتعبر عن حيوية ونشاط مجموعة من أدباء
الريف . وعقد مؤتمر الأدباء الشباب بالزقازيق عام ١٩٦٩ . ورغم محاولات
تطويع المثقفين المصريين - التي نجح فيها النظام جزئيا - فإن المقاومة لم تتوقف .
والسجون لم تكف عن استقبالهم طوال ما بقي من الستينات .

ذلك أيضاً حدث في السبعينات .

مع غياب شمس أول أعوامها غاب كثيرون وراء القضبان : شعراء
وقصاصين وفنانين . في العام التالي غاب آخرون وغاب معهم - في شباط ١٩٧٣
أكثر من مائة صحفي وكاتب أصدرت لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي
قرارا بفصلهم ومنعوا من الكتابة وأيضا من السفر .

أصبح موسم الهجرة الى المنافي موعدا ثابتا في شتاء كل عام . وجاء
صيف ١٩٧٤ يحمل النبوءة ، لكن أحدا ما سمع النذير . .

إدانة الأسطى ياسين :

في الصيف غاب « أحمد فؤاد نجم » . قدر أن يبدأ الغياب بشاعر
الصعاليك المصريين . لسان حالهم المنقوع في قسوة الحياة . من يقول أنه شاعر
البروليتاريا مخطيء . هو بالتحديد شاعر للبروليتاريا الرثة : مساحي الأحذية
وبائعي أعواد الثقاب ، وبائعات البخور في حي الحسين ، هذا النوع الغريب
من الناس : الجائع جداً إلى درجة لا تصدق ، الذكي ، الذي يستطيع أن يمتن
كل المهن : أنه سمسار عقارات يبحث لك عن شقة خالية ، ويستطيع أن يأتيك
بكل الممنوعات . خلف طلاء المجاملة الذي يتعامل به معك يخفي احتقاره .
يعلم أنك مزيف ، وأن ملايسك الأنيفة ونقودك الجديدة تؤكد أنك لص .

على لسان هؤلاء كتب « أحمد فؤاد نجم » أغنية لحنها وغناها الشيخ
امام ، وكانت عن نيكسون :

شرفت يا نيكسون بابا يابستاغ الووتر جيت

عملولك قيمة وسينا - سلاطين القول والزيوت (١)
فرشولك أوسع مكة من رأس التين (٢) على مكة
وهنالك تشفذ على عكة ويقولوا عليك حجيت
ما هو مولد (٣) ساير داير شي الله (٤) يا أصحاب البيت
صرخة احتجاج دام كانت الأغنية . في الأرض أنت عظام شهداء التل
الكبير وسينا وأطفال بحر البقر . يوما في شباط ١٩٧٠ كتب صلاح جاهين
قصيدة قال فيها :

واحتا العمال اللي اتقتلوا .

قدام المصنع في أبو زعبل

بنغي للدنيا وتلوا

عناوين

جرائن المستقل :

ادانة المستر نيكسون ، بقتل الأسطى ياسين .

في ضجيج الاحتفال بزيارة نيكسون قرئت القصيدة خطأ : ادانة الأسطى

ياسين بقتل المستر نيكسون . . .

في أغنية (نجم / وامام) تفسير لذلك . الصعلوكان القاهريان خاطبا

نيكسون بلا القاب تشریف . قالوا :

جواميسك (٥) يوم تشریفك على كيفك نصبوا الزار (٦)

(١) سلاطين القول والزيوت ، إشارة الى أنية فخرية يباع فيها القول للمدس الطعام الشعبي المصري ،

وهي مستخدمة هنا أيضاً بمعناها الفصح ، كجمع لكلمة سلطان .

(٢) هو القصر الذي نزل فيه نيكسون في الاسكندرية ابان زيارته لمصر في صيف ١٩٧٤ .

(٣) إشارة الى الاحتفالات الفصائية التي أقيمت للزار ، وهي مستمدة من الاحتفالات بموالد أولياء الله التي تتميز واقعياً نموذجاً للفوضى واختلاف الحابل ، بالتأثيل .

(٤) عبارة شعبية مصرية بمعنى شيء يا أصحاب البيت ، وهي مستخدمة في القصيدة بهدف السخرية من تأليف الاعلام الرسمي للزار .

(٥) إشارة الى من يعتبرهم الشعراء من الجواميس الأمريكيين ممن بالغوا في الترحيب بزيارة نيكسون للقاهرة .

(٦) الزار حفلة شعبية معروفة بمصر ، تقام عادة لاسترضاء الضاريت الذين يسكنون جسد البشر ، =

تستقصع^(١) فيه الموس والقارح والمخندار^(٢)
والشيخ شمهورش راكب ع الكوديا^(٣) وهات يا مواكب
ويواقى الزفة عناكب ساحبين على حسب الصيت
ما هو مولد ساير داير شي الله يا صحاب البيت
جهة ما قررت ابدال بيت صلاح جاهين ليصبح : « ادانة (نجم/ وامام)
باهانة المستر نيكسون» .

في القانون المصري حمة نصها : اهانة رئيس دولة أجنبية .
في السجن غاب امام نجم .
تأمل القاضي وجوه المتهمين . تحصن المحامي بفرصة سنحت :
- ان السيد نيكسون لم يعد رئيساً للولايات المتحدة ، إذ إستقال .
كان الكونجرس قد أهان نيكسون . على المقهى قلت .
- ماذا لو أدان القضاء المصري نجم وأمام بتهمة إهانة نيكسون . الا يعني
هذا أنه يدين أعضاء الكونجرس الأمريكي ، الذين هاجموا نيكسون أيضاً ؟
في المحكمة قال القاضي :

- يفرج عن المتهمين أحمد فؤاد نجم والشيخ أمام عيسى ، إذا دفع كلاً
منها خمسين جنيها ضماناً مالياً !
ضحكنا : دفع أمام ونجم - الجائعان - مائة جنيه ، وحتى الآن لم تأت
المعونة الأمريكية التي وعدنا بها نيكسون الصديق .

كانت السنوات السابقة قد شهدت اختفاء كثيرين من الكتاب والمثقفين .
ضبطهم القانون يستوردون الأفكار دون إذن استيراد يحدد لهم الجهة التي

= ويسبون بعض الأمراض العصبية .

(١) تتلوى بجموعة .

(٢) المخندار : تمير شعبي مصري ، يوحى بالمصابين بالشلل الجنسي .

(٣) إشارة الى زوجة قائد الزار ، وقد جرى التحقيق مع احمد فؤاد نجم حول هذه الكلمة يظن انه يقصد
منها السيدة جيهان زوجة رئيس الجمهورية آنذاك أنور السادات .

يتعاملون معها .

في ربيع ١٩٧٣ اختفى الكاتبان « أحمد نبيل الهلالي » و « أديب ديمتري » ، عضوا مجلس تحرير مجلة الكاتب - التي لم تكن أميرية أيامها - اختفيا بمقتضى نص طريف ، في قانون أشد طراقة ، اسمه « قانون الحراسات » ينظم اجراءات فرض الحراسة على العناصر التي تستخدم ملكيتها للإضرار بأمن الدولة . لم يكونا يملكان شيئاً . لم يكسبا من الإستيراد سوى أفكار ذهبت بهما إلى السجن سنوات طويلة قبل ذلك ، لأنها قاوما الإستعمار والإقطاع والطغيان . وظلا يفعلان ذلك .

عندما يبدأ موسم الهجرة الى منافي الصمت ، الذي أصبح دوريا ، تختفي كل القضايا - غير السياسية - من مكتب نبيل الهلالي - فهو غلام مشهور ولا مع - لتبدأ رحلته في قاعات محاكم أمن الدولة . يدافع عن عشرات من العمال والصحفيين والكتاب والديمقراطيين : معظمهم لا يملكون ما يمكنهم من دفع أي مقابل له . تتعطل أعمال مكتبه ، العادية ، فالجوانب الأخرى من نشاط المحاماة في المكتب معطلة ، فهو يرفض بمقتضاها قضايا المخدرات والدعارة أو أي قضايا ضد الطبقة العاملة . ويرفض بالطبع الدفاع عن المتهمين في وطنيتهم .

وربما لهذا السبب حظ عليه الموسم في بداية ١٩٧٣ ، مع من قبض عليهم في حملة ذلك العام - وما كاد الموسم ينتهي حتى جددوه له ، ولزميله أديب ديمتري ، وعناصر أخرى ، بقانون الحراسات . وهو قانون تبيح مادته الثامنة للجهة الادارية أن تعتقل من يوضع تحت الحراسة لمدة عام كامل قابل للتمديد لخمس أعوام . وهكذا تقرر أن يوضع نبيل الهلالي وأديب ديمتري تحت الحراسة ضحكا . قالوا : نحن لا نملك شيئاً يمكن أن يعتبر ملكية . تتخذ القانون فقال القاضي : كل حيازة ملكية حتى ولو كانت سريرا للنوم . . صدق « نجيب سرور » القائل : عدل لابس طرايش ! .

فيما بعد - قبل أن يغيب - سجل « أحمد فؤاد نجم » تفسيره لما جرى . . . قال :

والتوا شايقين التتام	أحنا قلنا م البسداية
والحضور نيام نيام	حيث واذ الصالة بوقة (١)
كل قاضي وله مرام	والمجال فيه ألف ناضي
والقضية والنظام	والشهود نسيوا الشهادة
والهلاكي لما قام	والقفص ميان ضحايا
لبسوه توب الاعنام	قلعوه روب المحامي
طبقت بسند اللجام	والنيابة ع الغلابة

في صيف ١٩٧٣ أيضاً اختفى الناقدان « ابراهيم فتحي » رئيس جمعية كتاب الغد و « خليل كلفت » عضو مجلس ادارتها ، مع عدد آخر من كتاب الاسكندرية وعمالها ، والتهمة : منظمة تنبئ الأفكار المستوردة . شوارع القاهرة مليئة بالملابس المستوردة لكن القانون لا يعاقب الا على استيراد الأفكار . مضت شهور الربيع والصيف وأكثر من مائة صحفي يجلسون في حديقة نقابة الصحفيين يثرثرون . أحبلوا الى المعاش وهم في شرح الصبا . وتذكر حرب تشرين الجميع وهم ما زالوا يضمنون الجراح : هذه هي الحرب التي نادينا بها في عمق الظلام واليأس . مات أبناء الفلاحين والعمال ليأخذ شعراء الملوك وحدهم حق الكتابة فيطالب أحدهم - صالح بك جودت - برفع سعر الرغيف لا سعر الوبسكي ويمتلئ القلب حسرة .

مشكلة الصيف البنوة - ١٩٧٤ - كانت مشكلة الحريات الديمقراطية . على جبهات متعددة كان النقاش يدور . على جبهة السياسة كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي تجتذب الاهتمام . طرحت فكرة تعدد الأحزاب نفسها بالحاح من قوى متعددة . تصور اليمين انه قوي وأن الجماهير في صفه ، فساند الفكرة بضراوة . كان غائباً عن الوعي فيما يبدو . لم يدرك طبيعة التغير الذي أحدثه النظام الناصري - بكل عيوبه - في البنية الاجتماعية المصرية . أخطأت فصائل من اليسار فهمها لمضى قوتها فتشككت في جدوى فكرة الأحزاب ، بل

(١) اشارة الى التحفن والفساد الزائغ الرائجة . والبروطة في العماية المصرية ، غيرها في العماية اللبنانية . في مصر يطلق الاسم على مشروب مسكر يتكون من تخمير الحيز .

ورفضتها . كثيرون طالبوا بالافراج عن المسجونين السياسيين والغاء القوانين القمعية للحريات ، واستقلال النقابات وكافة المنظمات الجماهيرية عن أي وصاية ..

وكما حدث في السياسة حدث في جبهة الثقافة والفكر . بمجرد أن شعر اليمين أن الكتلة العريضة من اليسار تريد حقها الديمقراطي في الاستقلال حتى كشف عن فاشيته وبدأ يتحدث عن اعطاء الحريات لمن يؤمنون بمصر وحدها لا من يستوردون الأفكار .

وبدأت الحرب على جبهة الثقافة التي كانت بطبيعتها أكثر حساسية لأشكال الصراع الطبقي في مصر . واندفعت جحافل من اليمين الجهول الشرس طول الصيف تمهد لموسم الهجرة الى منافي الصمت !!

الوسط المرفوض على صعيد الصحافة :

بدأ الضيق واضحاً لدى فرسان اليمين بأي صوت غير صوتهم . كانت القيادات الصحفية قد تغيرت مع التغيير الوزاري الذي ذهب بالدكتور عبد القادر حاتم وأتى بالدكتور عبد العزيز حجازي نائباً أول لرئيس الوزراء . وكان التغيير تعبير عن رغبة في احداث توازن يعطي الوسط بعض الفرص للتأثير ، ويركز وجود التيار الأمريكي في مؤسسة صحفية واحدة بحيث لا تحتل التوازنات بين القوى السياسية في مصر بافتراض ان اليسار - الماركسي بالذات - تيار مرفوض .

وتطبيقاً لذلك جمع الأخوين «علي» و «مصطفى أمين» في مكان واحد ، وتقلص نصيب أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية فأصبح منبراً واحداً بدلاً من منبرين ، إذ كان «مصطفى أمين» مشرفاً عاماً على تحرير صحف أخبار اليوم و«علي أمين» رئيساً لتحرير الأهرام ، وهو ما كان محل اعتراض شديد لأنه يعطي اليمين حق السيطرة على ثلثي الصحف المصرية . وجاء اختيار «أحمد بهاء الدين» لرئاسة تحرير الأهرام ، وبقاء «مصطفى بهجت بدوي» في منصبه كرئيس لمجلس إدارة الجمهورية تدعيماً لتيار الوسط «والوطنيين

الرايكيالين» الذي يمكن أن يكون وجها مقبولاً من كل القوى . وقد شملت هذه التغييرات أيضا البدء بتصفية جهاز « د . محمد عبد القادر حاتم » في الصحافة وفي أجهزة الاعلام المصرية ، بعد أن فقد « حاتم » - آنذاك - منصبه كوزير الاعلام - أحب مناصبه اليه - وفشلت محاولته لابقاء أصدقائه في مناصب قيادية في الصحافة المصرية إذ شملت التغييرات الصحفية - وقد جرت في ربيع ١٩٧٤ - طرد اثنين من أقرب اتباعه اليه ، هما « ممدوح رضا » - وكان رئيس تحرير تنفيذي لجريدة الجمهورية ، و « ابراهيم الورداني » - وكان عضوا بمجلس ادارتها - عن منصبيهما . كما فشلت محاولة د . حاتم لطرده « مصطفى بهجت بدوي » من رئاسة تحرير ورئاسة مجلس ادارة « الجمهورية » .

برغم ذلك ، وبرغم أن اليمين كان يملك منابر قوية في « دار الهلال » و « دار أخبار اليوم » فان ايديولوجية الرأسمالية الطفيلية في مصر ، التي كانت تتجه نحو أحداث زواج كاثوليكي بين مصر والغرب - الأمريكي بالذات - قد رفضت هذه التغييرات ، وبدأت تقاوم بضراوة من أجل طرده « أحمد بهاء الدين » و « مصطفى بهجت بدوي » ، وركزت هجومها عليها باعتبارها شيوعيين . وهو ما كانت تعلم أنه كاذب تماما ، فتهمتها عندها أنها لا يضطهدن الشيوعيين في الصحافة ، كما أنها كانا متحفظين لدرجة ما فيها يتعلق بالمهجوم على « عبد الناصر » - حيث يمثل ذلك ابتمائهما الفكري الحقيقي - هذا فضلا عن انها لا يفرقان في التشييب بالولايات المتحدة ، وكان الهجوم الشرس عليها دليلاً على أن كل من لا يعلن أمريكيته وكل من لا يضطهد الشيوعيين أو الناصريين هو في مفهوم هؤلاء السادة : شيوعياً .

وكما يحدث في القصص^(١) الخرافية تماما ، فان مجموعة من محرري جريدة الجمهورية شكلوا تجمعاً سرى سموه « الصحفيون الوطنيون بدار التحرير »

(١) هناك تنويحات أخرى على قصة الصراع حول قيادة جريدة « الجمهورية » في كتابي مصطفى بهجت بدوي « وجاء العيد بعد المأساة من رمضان » - دار الجمهورية ١٩٧٤ و « مذكرات رئيس تحرير » - دار الشعب ١٩٧٦ . كما تناولت جوانباً منها في مقدمة كتابي « حكايات من مصر - المجموعة الثانية - هوامش القريري » - دار القاهرة ١٩٨٤ .

وبدا هذا التجمع يصدر سلسلة من المنشورات السرية ركزت الهجوم على « مصطفي بهجت بدوي » باعتباره كما قالت هذه المنشورات زعيما خطيرا لتنظيم شيوعي يعمل في جريدة « الجمهورية » القاهرية ويتقاضى مرتبات ثابتة من السفارات الشيوعية وتضمنت المنشورات هجوماً على عدد من كتاب « الجمهورية » - من مختلف فصائل اليسار - هم محمد عودة - كامل زهيري - حسين عبد الرازق - عبد العزيز عبد الله - فتحي عبد الفتاح - مصطفى كمال - عبد الحميد عبد النبي - عبد العال الباقوري - محمد أبو الحديد - صلاح عيسى .

كان واضحاً أن المنشورات تطبع في حماية جهة ما تستطيع أن تمنح حمايتها لمن يمارسون عملاً يعاقب عليه القانون المصري بقسوة بالغة ، خاصة أن هذه المنشورات بدأت تتجه الى عمال الطباعة بدار التحرير للطبع والنشر - التي تصدر عنها جريدة الجمهورية - زاعمة أنهم لا يتقاضون حقوقهم الاقتصادية - ومنها بدل طبيعة العمل - لأن ميزانية الدار متتية في شكل مرتبات مرتفعة ، تمنح للكتاب الشيوعيين ، الذين أدوا الى تدهور توزيع الجمهورية ، وتكيد الدار خسائر فادحة ، لأنهم ليسوا صحفيين ولا يعرفون كيف يجذبون القاريء!! ومع أن المنشورات كانت بهذا المنحى تتجه لتحريض مباشر على التمرد ، فإن الصحفيين اليمينيين الذين كانوا يصدرونها ويوزعونها ، وهم يفتقدون لأية شجاعة حقيقية لتحدي السلطات ، استمروا يفعلون ذلك ، الأمر الذي أكد أن وراءهم جهات رسمية تمدهم بالامكانيات وتكفل لهم الحماية .

وبدا بعض ما تتضمنه هذه المنشورات يظهر في مقالات مكثفة في صحف « دار الهلال » ودار « اخبار اليوم » وحتى في صحيفة « الجمهورية » نفسها - وكان اليمين يمارس فيها ابتزازا واضحاً في حماية بعض الأجنحة في الحكم - تتحدث عن سيطرة الماركسيين على دور الصحف في مصر لأنهم يقودون ثلاثة دور صحيفة هي « الاهرام » ، « أحمد بهاء الدين » ، و « الجمهورية » : مصطفي بهجت بدوي و « روز اليوسف » : عبد الرحمن الشرقاوي ، ويرغم أن هذه كانت أكلوية واضحة الافتراء إلا أنها أكدت شيئاً واحداً ، هو أن الوسط أيضاً أصبح غير مقبول ، وأن اليمين المصري لا يرضى إلاً بديمقراطية ديكتاتورية تتيح

أن يتكلم وحده بعد أن بصمت الجميع . وأنه مُقلّس فكرياً بدرجة ينزعج فيها من أي تصد له ، ويخشى أن تؤدي أية مواجهة إلى تعريضه أمام الجماهير بما يعزله تماماً عن التأثير.

ووصلت الحملة الى درجة من الإبتذال أصبحت فيها المنشورات تستعدي السلطة علنا ، مطالبة بشق الصحفيين والمثقفين اليساريين . ووصل الابتزاز بأحد هذه المنشورات الى القول بأن باب « هوامش » الذي كانت تنشره « الجمهورية » - وكنت أكتبه يومياً بتوقيع مستعار هو المفريزي - يهاجم السيدة جيهان السادات لأنه قد تحدث في ذكرى « مصطفى النحاس » - الزعيم المصري المعروف - عن تأثير زوجته السيدة « زينب الوكيل » على مسار الحكم ، وقد استورد الجناح الذي كان يحرك الحملة في السلطة المصرية وقتها الصحفي المصري المهاجر « محمد جلال كشك » ليسندة فكتب في « الصياد » اللبنانية يقول :

- ان كاتب جريدة الجمهورية بدأ يكتب عن زينب الوكيل وهي حرم مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، سمعتها عقترنة في السياسة المصرية بفكرة سيطرة الزوجة على الزعيم الأمر الذي أدى إلى إنحرافه وتراخيه في مقاومة الاستعمار والسراي، وبالطبع يستغرب الإنسان أن يعتنق كاتب ماركسي هذه الفكرة ، هو الذي يرفض كل تفسير إلا التفسير المادي حتى للأديان » . وبرغم أن الحملة كانت جاهلة وجهولة لم تفهم ما نشرته الجمهورية ولم تدرك أنه لم يكن هجوما على زينب الوكيل، بل كان رفضا للنظرية الساذجة التي تتصور أن فردا يمكن أن يغير التاريخ، وتأكيد بأن فساد الوفد لم يكن راجعا اليها ولكن الى ظروف موضوعية في البنية الطبقية والأيدولوجية للبرجوازية المصرية، برغم ذلك فقد استمرت ، ومضت بقوة .

في مواجهة هذه الحرب الشرسة وغير الأخلاقية تحرك الكتاب اليساريون في «دار التحرير» في محاولة لتحديد المسؤولية عن هذه الحملة . وفي لقاءين متتاليين جرى أولهما مع د. أحمد كمال أبو المجدد (وزير الإعلام) - وعمدوح سالم - وكان وقتها وزيرا للداخلية ونائبا لرئيس الوزراء - تساءل كتاب اليسار في الجمهورية .

- ماذا يجري بالضبط؟ هل هناك جهات رسمية تضيق إلى هذا الحد بصحفين وكتاب يسارين مخلودي العلد يخضع كل ما يكتبونه لمراجعة وحذف وتعديل لدرجة أنهم لا يكتبون إلا نادراً؟

ويذا «كمال أبو المجد» رجلاً طيباً ومتفهماً. قال أنه حقق الأوضاع المالية لجريدة الجمهورية، وتأكد من كذب زعمهم بأن «مصطفى بهجت بدوي» يفسد العلاقات على كتاب اليسار إذ أثبتت قوائم المرتبات أن العكس هو ما يحدث، وأن اليمين في الجمهورية «يقبض النقود» بينما اليسار يقوم بكل العمل.

وبرغم ذلك فقد أثبتت تطورات الأحداث بعد ذلك أن د. كمال أبو المجد رجل طيب الأخلاق، نبيل حقاً، لكنه يعيش في زمن لا يقدر هذه الصفات الطيبة حق قدرها.

ومن وجهة نظر السيد «عمدوح سالم»، بدت المشكلة، مشكلة أمن ونظام وضبط وربط، كان كل ما اهتم له أن هناك شغباً في «الجمهورية» وأن هذا الشعب يدور بين عشرين من محرمها نصفهم من أهل اليمين والباقي من أهل اليسار. وهو ما يجب أن يتوقف لأن هناك ٢٠٠ محرراً آخرين يؤثر الطبع عليهم وهم ليسوا طرفاً فيه، في زحام المناقشة معه ضاعت فكرة بأن العدل يفترض تحديد المسؤول عن الشعب، وأن المحايدون حقاً هم من يفرقون بين المعتدي والمعتدى عليه. بدا وزير الداخلية ضيق الصدر، ولم يعلق عندما اتهمت جبهة في الحكم بأنها تحرك هذا، وحددت أسمائهم: «عبد القادر حاتم» و«يوسف السباعي» و«مصطفى أمين» و«علي أمين» و«موسى صبري» و«عمود أبو وافية». ولكنه أكد بثقة أن أجهزة الأمن بوزارة الداخلية ستصل إلى من يصدرون هذه المنشورات أياً كانوا، وأن سيادة القانون سوف تطبق عليهم بشكل حاسم.

كانت أزمة - الجمهورية - تتفاقم وتتصاعد، وكانت شهور الصيف حبل بموسم الهجرة إلى المنافي!!^(١).

(١) حسمت أزمة الجمهورية في مارس ١٩٧٥، وإبان وجودي في السجن، فأخذ السادات بمقترحات =

على جبهة الثقافة كانت المعركة أكثر شراسة ، إذ تفجرت أزمة مجلة « الكاتب » التي سرعان ما تحولت الى معركة أصبحت معروفة بالتفاصيل إلى درجة الأملال ، لكنه كانت وجهاً آخر لذلك الذي يجري على صعيد الصحافة ، ولذلك الذي يجري على صعيد السياسة والاقتصاد .

وفي حين بدا « يوسف السباعي » وزير الثقافة ضيق الصدر سريع الإستشارة ، فقد أثبت أنه مناور ذكي يعرف كيف تتواصل خيوطه دون أن تتعقد . لقد بدأ لكثرة ما أدلى به من أحاديث حول أزمة « الكاتب » ثرائراً كثير الكلام ، وعصبياً مهتاج الأعصاب ، لكنه لم يفقد رؤية هدفه بوضوح ، وفيما بعد تأكد لنا أن ما كان يفعله « يوسف السباعي » لم يكن منبت الصلة بما كان ضرورياً أن يجري في مستقبل الشتاء . كان « السباعي » يعبر عن ضيق عارم بكل ما هو يساري ينتشر في الأبنية الفوقية المصرية كالوراء ، وكان واضحاً أن حكاية الديمقراطية هذه لا تحمد من يتبناها على صعيد تلك الأبنية ، وأنها لقيط أو بالونة اختبار أطلقت للزينة ، أو لتضييع الوقت الى أن يعيد الرئيس « فورده » دراسة الموقف في الشرق الأوسط .

ولا شك أن « السباعي » مناور ذكي يدعو الإعجاب من تفتتهم مثل هذه الصفة ، إذ كان هدفه منذ اللحظة الأولى أن يبعد اليسارية عن الكاتب كصفة مذمومة لا يرضى عنها ويثق أنه أضعف الساخطين عليها ، وأنه ليس وحيداً في حلبة الصراع ضدها . من هنا ركز الهجوم بوضوح مطلقاً مقولات ديمقراطية بالغة الفكاهة ، تلك هي أن الكاتب مجلة تنفذ نظام الحكم ، كان الديمقراطية هي مدح الحكم والتشبيب به والتفاني لرجاله ، وانطلاقاً من هذا شن علينا

= قلمها الجناح البيني في الصحافة المصرية ، الذي كان مسيطراً آنذاك ، وترك مصطفى هيجت بدوي منصبه ليتولاه الثلاثي : عبد المنعم الصاوي رئيساً لمجلس الإدارة وعحسن محمد رئيساً للتحرير وإبراهيم الورداني مديراً للتحرير ، ونقل عدد من كتابها ، الى دور أخرى باعتبارهم ممثلين للفئة ، هم : محمد عودة (روز اليوسف) ، حسين عبد الرزاق وفريدة النقاش (الأخبار) ، ثم ما لبث الخلاف أن دب بين الترويكا البينية وحسم لصالح عحسن محمد الذي تولى رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الإدارة ، حوالى تسع سنوات ، الى أن اقتصر دوره (١٩٨٤) على رئاسة مجلس الإدارة وترك رئاسة التحرير لمحمود الأنصاري) .

الحملة بشراسة . كانت حملة مضحكة ولكنها ذات دلالة . من أبرز دلالاته .
ناقدًا محترمًا وذو تاريخ هو « مصطفى عبد اللطيف السحرتي » قال في مقال له
نشرته « الثقافة الأسبوعية » - وهي إحدى مجلات يوسف السباعي - أن أحد
المقالات التي نشرتها مجلة « الكاتب » - وهي مقالتي مستقبل الديمقراطية في
مصر - تتضمن أفكارا ضد الحكومة وأن كاتبها يهاجم فيها « الرأسمالية » وختتم
مقاله بقوله انه مع « الحرية » ولكن « الحرية المقيدة » . وهي عبارة تدعو
للضحك كالبكاء . أنها تساوي تماما « الاشتراكية الرأسمالية » و« الأبيض
الأسود » و« الديمقراطية الديكتاتورية » .

واشتبكت خيوط معركة « الكاتب » مع خيوط معركة الجمهورية . وصدر
أحد منشورات « الصحفيين الوطنيين بدار التحرير » ليتحدث عن التنسيق بين
« الجمهورية » و« الكاتب » ورغم أن « يوسف السباعي » هو الذي بدأ الهجوم
على اسرة « الكاتب » بمقال في « الجمهورية » (٢٢ - ٩ - ١٩٧٤) متخماً
بالمعلومات الخاطئة وبسبب علني يعاقب عليه القانون ، فقد أزعجه أن « مصطفى
بهجت بدوي » سمح للدكتور « محمد أنيس » ولصاحب هذه السطور بالرد على
الوزير . وبدا واضحاً أن ديمقراطيته تعني أن يتكلم هو وأن نسكت نحن . حتى
لو اتهمنا بالخيانة .

لكن أبعاداً أخرى للحركة كانت تنفجر بشدة ، فالوضع الثقافي العام في
مصر كان يثير ضيق كل المثقفين المصريين الجادين من مختلف الاتجاهات ، وكان
الرواد قد صمتوا للدرجة أن كاتباً كبيراً كتوفيق الحكيم مثلاً ، انغمس فجأة في
معركته حول « عودة الوعي » ؛ ونسي أن يبدي رأياً فيما يجري على ساحة
الثقافة ، وقال بعض الذين يجالسونه في مجالسه الخاصة أن الرجل ساخط ولكن
لا يريد أن يتكلم .

وصمت « نجيب محفوظ » عن ابداء الرأي وبرغم أنه - فيما روى عنه - قد
تحدث مع « السباعي » بحدة معارضا موقفه من الكاتب ، وأدلى برأيه في صف
أسرة تحريرها - في الملف الذي أعده « إبراهيم منصور » ونشرته الأدب - إلا أن
« دؤوس أكتوبر » التي كان يكتبها قد توقفت فجأة دون درس يبدي فيه الروائي الكبير

رأيه في ثقافة ما بعد الكتيرة .

وكان طبعياً أن تظل المشاكل والصراعات . . وأصبح كل تصرف من الوزير محل نقد، وأصبح الرد التقليدي للوزير أن كل من ينقده هو شيوعي وعميل لمراكز القوى - حتى هؤلاء الذين وضعتهم مراكز القوى السجون واجاعتهم وقت كان هو يعمل معها ويعاونها .

في بداية الصيف تفجرت مشكلة قاعة اختناون ، وهي قاعة كانت سيدة أرمنية قد أهدتها لوزارة الثقافة المصرية لتخصصها لمعارض الفنانين التشكيليين المصريين ، ولأن القاعة ملحقة بجني إحدى الدور السينمائية التي كانت ملكاً للقطاع العام والتي سلمت لأصحابها الأصليين ، فقد طالب هؤلاء بالقاعة لكي يحولونها إلى ملهى ليلي . وتحرك الفنانون التشكيليون يمتحنون ويكتبون العرائض والبرقيات ويمارسون ما يمارسه أي إنسان في أي بلد «ديمقراطي» تعبيراً عن رأيه في قرار أصدرته سلطة ما يرى أنه خطأ وضار . ولم يكن لدى وزارة الثقافة رد إلا أن هؤلاء الفنانين شيوعيون وملاحدة ويتوع مراكز القوى ! .

وفي نفس الفترة تفجرت مشكلة أخرى خاصة بالفنانين التشكيليين أيضاً ، إذ تسرب اليهم نبأ بأن هناك تفكير في تحويل قصر المسافر خانة إلى مطعم ونادي سياحي و- المسافر خانة - قصر أثري بني في أواخر العصر التركي المملوكي ليكون قصراً للضيافة ، وظل مهملًا ومهجورًا إلى أن تبنته مصلحة الآثار ورعته وخصصته وزارة الثقافة ليكون قصراً لمجموعة من الفنانين التشكيليين ، منحت كلًا منهم مرسماً فيه لكن واحداً من أصحاب المطاعم السياحية اندفع في حمى الإفتتاح يفاوض وزارة الثقافة لتأجير القصر بهدف تحويله إلى مطعم وملهى سياحي . وتزايد الإحساس بأن هرم خوفو يمكن أن يتحول إلى كباريه . ومرة أخرى ثار الفنانون التشكيليون ، وبدأوا يمتحنون ويكتبون ويطالبون بوقف مثل هذه التصرفات . . وكالعادة قيل أنهم شيوعيون وملاحدة وأتباع لمراكز القوى !!

على صعيد السينما كانت المشاكل أكثر طرافة ، فبعد أن أعيدت دور العرض السينمائي التي أتمت إلى أصحابها ، تحول القطاع العام السينمائي من الإنتاج ، إلى ضامن يضمن رأسمالي السينما فيما يقترضونه من بنوك القطاع العام

لتمويل أفلامهم . وهكذا أتاح الفرصة لعناصر طفيلية بأن تربح دون أي مجهود ، فهي لا تملك مالاً ، وإنما تقترض من القطاع العام المصري بضمانة مؤسسة السينما ، وتنتج ، ثم تعرض ما تنتجه وتسدد قروضها من عائد الانتاج ، ولحماية هذا الانتاج الهابط والرديء كان لا بد من إيقاف أية منافسة له ، باجبار المتفرج المصري على رؤيته وعلى دفع نقوده مقابل عروضه الرديئة . وهكذا أصدرت وزارة الثقافة قرارا يقضي باستيلاء الفيلم المصري على « جميع » دور السينما بالقاهرة ، حتى تلك التي تتبع بعض الشركات السينمائية العالمية مثل داري عرض - مترو - وهي تابعة لشركة مترو جولدوين ماير - وكايرو بالاس - تابعة لشركة فوكس - وبهذا القرار مكنت الوزارة المنتجين الطفيليين من تحقيق أرباح طائلة من أفلام لو تعرضت لأبسط منافسة لأفلمت . وخضع المواطن المصري لعملية غسل مخ نادرة المثال من خلال أفلام تتعرض لبطولة الراقصات والغوازي وبنات الليل مثل « بنت بديدة » و« بجة كشر » و« تخلي بالك من زوزو » . الخ . وعندما تحرك السينمائيون الشبان للتصدي لهذا فوجئوا بنفس الشعار !! .

وكما يحدث في أي كوميديا سوداء ، فإن جوائز السينما عندما أعلنت في نهاية العام جاءت مفاجأة للسينمائيين التقليديين . إذ وضعت المثلة « نجلاء فتحي » في المرتبة الأولى ووضعت « سعاد حسني » في المرتبة الثانية ، ووضع المخرج « حسن الإمام » في مرتبة أقل مما يتصورها لنفسه ولاحظ كثيرون أن معظم الجوائز قد منحت لأفلام ينتجها المنتج « رمسيس نجيب » وأن أعضاء اللجنة التي منحت الجوائز معظمهم من غير المتخصصين تخصيصاً عالياً في الثقافة السينمائية وأن كانوا أصدقاء لوزارة الثقافة - منهم « إبراهيم الورداني » و« فؤاد لبيب » و« كمال الملاخ » وتحدث بعض السينمائيين التقليديين عن الأفلام التي أنتجها « رمسيس نجيب » عن قصص للأستاذ « السباعي » وثاروا ورفضت « سعاد حسني » و« حسن الإمام » الجائزة وأرسلوا احتجاجاً إلى المسؤولين في الدولة . وضحكتنا حتى الإغواء عندما كتبوا في صحفهم يؤكدون أن سعاد حسني وحسن الإمام شيوعيان !! . وأن موقفها مؤامرة تحركها أسرة تحرير الكاتب .

على صعيد المجالات الثقافية كانت المعركة حادة، فبعد أن استقالت اسرة تحرير الكاتب انسحبت «روز اليوسف» من المعركة مع وزارة الثقافة - بنفس الطريقة التي انسحب بها جيش «الملك عبد الله» من اللد والرملة - بحكم صداقة وثيقة بين «عبد الرحمن الشرفاوي» و«يوسف السباعي»^(١) وقاتلت «الطليلة» بما تستطيعه من قوة . لكنها استنشت معركة الكاتب - بعد مساندة رمزية وجسورة - من قاتلها لأسباب غير معروفة^(٢) ونحلا الجو بذلك لفرسان اليمين الذين منحوا عشرة منابر ثقافية ، كل شهر، عدد من مجلة الثقافة الشهرية ، وأربعة أعداد من مجلة الثقافة الأسبوعية (ويرأس تحريرها عبد العزيز دسوقي) وعددان من الجديد (ويرأس تحريرها د . رشاد رشدي) فضلاً عن مطبوعات الجديد وكتاب الجديد (وكان يرأس تحريرها أيضاً) ومجلة السينما والمسرح (وكان يرأس تحريرها تلميذه سمير سرحان)^(٣).

وطبقت قاعدة ذهب المعز وسيفه فكوفي «الحساني حسن عبد الله» على الحملة التي شنها في «الثقافة» ضد كل ما هو يساري - والتي اختار «أحمد عباس صالح» و«رجاء النقاش» ضحيتين رمزيتين لها - بمنحه جائزة الدولة التشجيعية في الشعر .

(١) ضمن لعبة «الدكاكين» الموروثة من عهد عبد الناصر ، والتي تقضى بمنح منبر صحفي لفريق سياسي أو ايدئولوجي ، بحيث يعبر عن نفسه تعبيراً متضيقاً - وليس حراً - في ظل السلطة ، فقد تحولت روز اليوسف في خلال أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى منبر يساري ، لكن حريتها في الحركة ظلت محكومة بمجمل توجيهات النظام ومشروطة بأن يؤيده اليسار - الذي يصدرها ، وقد انتهت هذه الفترة في أعقاب مظاهرات الطعام في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، حيث ضاقت السادات بكل ما هو يساري ، فاستقال الشرفاوي ، وسلمت روز اليوسف لليمين .

(٢) أغلقت الطليعة عقب أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، عندما كتب رئيس تحريرها لطفي الحولي افتتاحية شهيرة يحلل بها الأحداث ، وكانت قد صدرت في يناير ١٩٦٥ ضمن المصالحة بين عبد الناصر والماركسيين ، لتكون مجلة فكرية للتنظيم الطليعي . وقد أعاد لطفي الحولي إصدارها في عام ١٩٨٤ باسم محررها .

(٣) أغلقت هذه المجالات جميعها بسبب الحساير المالية الفادحة التي سببتها هيئة الكتاب التي كانت تصدرها ، بعد انسحاب نفوذ يوسف السباعي وفريقه عن الحياة الثقافية المصرية ، وخاصة بعد رحيل السادات ، وقد صدر بدلاً عنها مجلات فصول وابداغ والقاهرة .

وأصبح معهد الفنون المسرحية - وكان عميده في ذلك الوقت د. رشاد
ورشدي جنة لكل من يراد شراؤه أو تجنبه أو تحييده في المعركة ، فيعين مدرساً
فيه بصرف النظر عما إذا كان يحمل مؤهلات تجعله صالحاً للتدريس في معهد
عال أم لا !! .

وكان المسرح هو الآخر قد تدهور ، واختفى من على خشبته كل الكتاب
الموهوبين أو حتى الواعدين ، وأصبح كل ما هو جاد شيوعياً فلاحقت التهمة
« بسعد الدين وهبة » و « محمود دياب » و « علي سالم » واختفت الأسماء التي
صنعت نهضة المسرح المصري الحديث : « نعمان عاشور » و « الفريد فرج »
و « محمود دياب » و « سعد وهبة » و « علي سالم » واختفى نقاد الستينات
والخمسينات : د . لويس عوض ومحمود العالم و « علي الراعي » .

وحده كان الصيف النبوة يقول كل شيء . برغم هذا فان مثقفي اليسار
في مصر كانوا مشغولين بدرجة لم تمكنهم من سماع النذير . كان الحديث يدور
علنا علنا في الصحف عن الديمقراطية وتعدد المنابر وسيادة القانون بينما تغلق
المنابر واحدا بعد الآخر .

وكان الحديث عن الاستعداد لزيارة « بريجيتيف » يبرز في الصحف مع
نهايات العام ، لكن الحديث عن زيارة « كينسجر » لم يكن بارزا بنفس
الدرجة . كانت الديمقراطية هي قضية مصر الأولى وما زالت ، لكن الطير الذي
طار في صيف هذا العام كان قد خرج من نفس المعطف البرجوازي : مقصوص
الجناح . وفي كل يوم كانت ذكرى ميلاد « ماك آرثي » تقترب . . لكن ما لفت
نظر جيلنا بحق - ووعيناه فيما بعد - هو حيوية المثقف المصري في التصدي لكل
هذا ، تلك الحيوية التي لم تنفد أبداً بل أن مناخ القهر ، الذي أحاط بجيلنا
الذي حاول تعقيمه قد تهاوت تماماً في الوجه المنبعث من جيل الشباب برغم كل
عيوبه ، بل ربما بسبب هذه العيوب ، لم تكن المشكلة هي انتصار ، ولكن
المقاومة والرفض . . وكان ذلك ما يزعجهم حقاً . . .

كان واضحاً أن « موسم الهجرة الى منافي الصمت » قادم . ذلك أن

المتقنين المصريين كانوا قد رفضوا أن يلزموا أنفسهم الصمت باختيارهم ، مواصلين بهذا دوراً مجيداً قاموا به ربما منذ نفي رفاة الطهطاوي - قبل أكثر من مائة عام - الى السودان في عهد عباس الأول .

كانت ليلة باردة من يناير كانون الثاني - ١٩٧٥ ، عندما أخرجوني من زنزاني ، قادوني الى غرفة واسعة لمحت فيها وجوها أعرفها وأخرى لا أعرفها كتاب وشعراء وقصاصين ومفكرين ومناضلين قدماء ، بالأحضان رجبوا بي ... سألت الصعلوك القاهري « أحمد فؤاد نجم » :

- ماذا حدث؟!

لم يرد علي . انحنى على مكتب كان يجلس فوق مسطحة . أخذ ينقر على الخشب ضابطاً الايقاع . غنى ، ارتفعت أصواتنا جميعا معه :

شرفت يا نيكسون بابا يابتاع السووتر جييت
عملولك قيمة وسيما سلاطين الفول والزيت
قطعنا الغناء وانفجرنا جميعا نضحك .. وحراسنا ينظرون الينا
بذهول^(١) .

(١) شملت حملة يناير ١٩٧٥ ، عدداً كبيراً من الكتاب والصحفيين ، والشعراء ، فضلاً عن قادة عمالين ، وقادة الحركة الطلابية ، التي كانت نشطة آنذاك ، وقد أعقبت تمرداً عمالياً ، قام به عمال منطقة حلوان الصناعية ، اثر بعض القرارات التي مست أجورهم ، ومع أن الذين قبض عليهم ، لم يكن لمعظمهم دخل بانتفاضة العمال ، الا انهم كانوا يمارسون نشاطاً سياسياً متعدد الملامح ، على الجبهة السياسية والثقافية ، وقد اعترف مدير مباحث لمن الدولة آنذاك - اللواء سيد فهمي - في حديث شهير نشرته اخبار اليوم عقب الحملة ، بأن الهدف منها وقائي ، وأن اليسار قد ضرب حتى لا يشتت الأحداث التي بدأها العمال ، لكن عمال المحلة الكبرى قلعوا بانتفاضة أخرى في ابريل ١٩٧٥ ، وقبل ان تتم تصفية آثار حملة يناير من العام ذاته . وكان من بين الموضوعات الضريبية التي حققت تناولتها التحقيقات مع الكتاب والأدباء الذين شملتهم الحملة ، أنهم يدعون إلى تشكيل اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، وأنهم يناهضون وزارة الثقافة ، وقد أفرج القضاء خلال الشهور الأربعة التالية تدريجياً عن المقبوض عليهم ، وكان من بينهم الشعراء احمد فؤاد نجم وزين العابدين فؤاد ومحمد صالح وصابر زرد وبهيت شهاب الدين وعبد الصبور منير والكتاب والنقاد : ابراهيم منصور ومحمد كامل القليوبي وعبد الرحمن أبو عوف وعز الدين نجيب ومحمد صافقروميث وصالح ميسى .

السلام اليميني الفاجر والاسلحة اليسارية الفاسدة

١٧

مفتتح : في الطريق الى حقل الغمام :

انتهت الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتاب المصريين (*) وآن الأوان
لمرحلة دراسة متأنية وصبورة ، تستهدف المستقبل فلا تقف عند ما مضى إلا
بمقدار الحرص على ما سيأتي ، تعقل العواطف الجامحة .. وتلجم الحزن
الطاريء... وتملك شجاعة مواجهة اليأس والعدمية !

وربما لم أكن خاليا تماما من العوامل التي تحوّل بيني وبين الغرض ، وتجعلني
أجتنب الانحياز ، فلست مراقبا يكتب من الخارج بعقل بارد ، ولست من
الذين يرون فيما حدث خيرا قد يسلي البعض ، أو يدفع الملل عن الآخرين ،
لكنني شاهد كان في قلب المعركة بكل فصولها . بيد أنني - رغم هذا كله - لست
يائسا من قدرتي على مقاومة العوامل التي تجعلني صاحب غرض ، وهي مقاومة
أبذلها بقلو ما يطبق البشر . ولعلي بهذا الإعراف أثبت حسن نيتي واحترامي
لعقل من يتفضل بقرأ هذا الحديث ، ولقد يفيد في هذا المفتتح أن أقول أنه يعبر
عن وجهة نظر أقسام أعرض من شخص ، وأضيق من اتجاه ، أنها ليست شهادة
فرد ، ولكنها أيضاً ليست رؤية حزب !

(*) كتب هذا المقال في مارس ١٩٧٦ ، وفي أعقاب انتهاء معركة الانتخابات الأولى لمجلس إدارة اتحاد
الكتاب المصريين ، لكنه لم ينشر الا في عدد يوليو ١٩٧٧ ، من مجلة الثقافة البغدادية ، ولأنه كتب في
أعقاب المعركة مباشرة ، فقد نجح في الاحتفاظ بعدد من التفاصيل الهامة ، لتجربة العمل الجمعي
والصراع داخل جماعة المثقفين المصريين .

وغاية ما أتمناه أن يدفع هذا الحديث كل الأطراف الى ممارسة مسؤوليتها تجاه الحقيقة ، والبرهنة على إخلاصها للأمة وللوطن وللثقافة ، ممن يعنهم هذا الحديث وامتداداته في السياسة أو في غيرها ، وإذا جاز لي أن أشرت أو أشير ، فإن مطلبين هامين يحققان ذلك الذي تمنيته :

● الأول : انني أترع لنفسي حق الحديث باسم هذه المجلة - بحكم انتمائي الى أسرة تحريرها - فأقول انها على استعداد لنشر أية وجهة نظر أخرى حول الموضوع الذي تثيره هذه الشهادة ممن كانوا على مسرح الحوادث ، أو ممن يرغبون في ابداء الرأي فيها جرى ويسعون الى تحديد خطى المستقبل لما يمكن أن يجري ، يستوي في هذا الذين يختلفون معنا في الرأي ، أو الذين يتفقون معنا فيه ، وسوف يسعدني أن ألقى هذه الشهادات كما انني أثق أن تحرير « الثقافة » يقبل الوعد بنشرها كاملة ^(١).

● الثاني : أن المسؤولية تجاه الحقيقة تفرض من المسؤولين عن الثقافة والأعلام في مصر ، وقد كانوا طرفا مصارعا ومناقضا لنا في هذه المعركة ، ألا يحولوا بيننا وبين تبيان وجهة نظرنا بأساليب يملكونها ولا نملكها ، أنهم يجوزون كل صحف مصر وكل مجلاتها ، ويسيطرون على كل منابر الرأي والنشر والأعلام ، ولقد كان بودي أن أسوق هذا الحديث في صحف القاهرة ، لولا أن تعليمات من الرقابة على النشر أبلغت لكل الصحف والمجلات المصرية تنص على منع أمثالنا من الكتابة عن كل ما يتعلق بشؤون وزارتي الثقافة والأعلام وبشكل أخص ما يتعلق بمعركة اتحاد الكتاب ، أما وقد لاحظت أن أعداد مجلة « الثقافة » البغدادية الأخيرة ، أصبحت تصدر في القاهرة - وخاصة تلك الأعداد التي أكتب فيها - فهلا يقبل المسؤولون في وزارة الأعلام والثقافة المصرية ، مشورتي بأن يستنوا هذا العدد من المصادرة اذا كانوا حقا واثقين من سلامة موقفهم وصحة منطقهم ، ليتيحوا للمثقفين والأدباء والمتأدبين فرصة قراءة

(١) لم تلق أسرة تحرير الثقافة ، في حدود ما أعلم ، أية تعقيبات على ما رويته في هذه الشهادة . ولكن الأستاذ الدكتور عبد المنعم تليمة ، الذي ورد ذكره كثيراً في هذه الشهادة ، قدم - بعد نشرها بشهور - شهادته عن الواقع ، ولا يمكن اعتباره ما كتبه ردا مباشراً عليها .

وجه من الحقيقة غاب عنهم ، خاصة وقد وعدنا بأن نفسح للجميع صفحاتنا ليردوا ويتحاوروا ، وأمامهم - اذا عزفوا عنا - صفحات تلك المجلات القاهرية الكثيرة التي يملكونها ويسيطرون عليها .

وتبقى بعد ذلك ملحوظة هامة لا مفر منها في هذا المفتاح ، ذلك أن ما سوف أسوقه من حديث ، سيتعرض بحكم الضرورة لأصدقاء كثيرين وأعضاء تربطني بهم - وتربطهم بالآخرين - وشائج عجة ، وعلاقات صداقة ، ورفقة قتال على جبهات متعددة، تعلمت الكثير من بعضهم ، وزاملت آخرين في الكثير ، ولسوف يغضبهم بعض هذا الحديث ، بحكم أنه يحلل ويعترض على مواقف عملية وفكرية لهم ، لكنني لا أملك حياله إلا أن أغضبهم ، معتذراً سلفاً عن ذلك بحجتي الوحيدة : ليست المسألة قضية أشخاص - مهما بلغ اعزازنا لهم - لكنها مستقبل العمل الجمعي للمثقفين المصريين . وإضافة إلى هذا فأنني أنبههم إلى أنهم لم يلتزموا بما يريدون الزامنا به ، وهو أن يكون خلافاً داخلياً وخاصاً ، وليس علنياً وعماماً ، حرصاً على وحدتنا ، فهم قد لجأوا الى صحف القاهرة ، وهاجموا شعراً ونثراً ، مع علمهم بأننا لا نملك نفس فرصهم ، ثم أنهم لم يحافظوا على هذه الوحدة ولم ينشدونها ، نحن اذن ابرياء من دمهم عندما نسيله بالحقيقة الباردة ، وليس بالتأمر بليل . ومع ذلك فقد حاولت قدر الطاقة أن أعقل غضبي وهو كثير ، وأسوس سخطي المتفجر على ما اعتبره - ويعتبره كثيرون - أخطاء جسيمة ارتكبوها ، حرصاً على الحب لهم وعلى العمل مستقبلاً معهم . ولم بعد هذا أن يعترضوا على ما كتبت أو يختلفوا معي فيما عرضت ، حقهم في ذلك مكفول بحكم أدبيات الحوار وتقاليد الديمقراطية .

فاذا كان لي أن الخص طبيعة الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتاب المصريين ، لقلت : كانت صراعاً بين سلاح يمضي فاجر . . وأسلحة يسارية فاصلة .

ولسوف يقول من يقرأ هذا المفتاح : أنت تقودنا الى حقل الغلام . وذلك شيء لا أنكره !

الشعالب تحرس حقول الكروم :

ليس جديداً أن نقول أن المشكلة الديمقراطية في مصر هي أقدم أمراضها المتوطنة ، ولعل علماء « الجيوبوليتيكا » وحدهم هم الذين يفسرون كلا الأمرين بنفس السبب: النهر . ففيه تعيش قواقع البلهارسيا والأنكلسوما ، ومنه - وبسببه - غمى الحكم المركزي الذي يلزم وديان الأنهار ، وأصبحت قنوات الرّي وشبكته - التي تتطلب دائماً حكومة مركزية قوية - هي الأخطبوط الذي يلتف حول الأعناق ويمتص الدماء ، ويختنق المبادرة ، ويطفئ القدرة على التفكير أو المغامرة بالمعارضة .

وهكذا انتهى الأمر بأن افتقدت الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية الى كل أشكال التنظيم : الاقتصادي والسياسي والفكري ، وعرفت مصر - كما عرفت بلاد نمط الانتاج الآسيوي - برجوازية قاصرة وفاجرة ، وزاد من فُجرها أن القوى البروليتارية - أو المنتمية إليها بالفكر - عجزت ، أو انشغلت ، عن مهمتها العاجلة أن تقود هذه البرجوازية الى معامل البحث والتشريع والتحليل ، تستخيرها سرها المطوي ، وتنتزع منها كل سماتها لتحدد بالتالي كيف تواجهها أو على الأقل - كيف تلزمها موقف الدفاع !

على جبهة المثقفين البرجوازيين يبدو الأمر أكثر تعقيداً ، إذ المفروض نظرياً أنك تتعامل مع شرائح تعي دورها ، خرجت من قوقعة الذات الى آفاق الإهتمام العام بمشاكل القطر والأمة والكون كله : تضئها الطبيعة ويقلقها ربما ما وراء الطبيعة . ويزيد من تعقيد الأمر أن يكون المثقف من « العالم الثالث » ذلك النمط الانساني الذي لاحظ « قرأتز قانون » - بمزيد من الدهشة - انه يعيش في وهم بأنه يؤدي دوراً في تطوير الحياة وتطوير المجتمع لمجرد أنه يلقي للجماهير ، بين الحين والآخر ، بقصيدة أو مقال أو رواية !

فإذا كان هذا المثقف من مصر - أو الأقطار العربية الأخرى التي تتشابه معها في الظروف - فعليك أن تلبس قناعاً واقعياً لعقلك عند التعامل معه ، حرصاً على هذا العقل من التبخر ، ولأفماذا تفعل أمام حزمة من النرجسية

والتعصب واختلال المنطق، انك تتعامل مع حالة نفسية ، ومن المؤسف أنك لست طبيياً نفسياً كفراثر فانون فذلك قد يسهل العديد من الأمور . وكثيرون يتمنون لو كان الفقر رجلاً ، إذن لقتله سيدنا « علي » كرم الله وجهه وأراحنا منه ، لكن أكثر منهم يتمنون لو كانت البرجوازية مرضاً عضوياً - وليست نوعاً من أمراض الحساسية - إذن لأحتشدوا له بمكتشفات الطب، ذلك أن البرجوازية - في نمطها المصري والعربي - تبدو كما لو كانت حالة سيكوسوماتية ، وينبغي عند التشخيص ألا نخفل ما يقوله العارفون في دنيا الجيوبولوتيكنا ، فضلاً عن الهوستاريانيين ومن لف لفهم :

الداء البرجوازي اذن هو جوهر المأساة !

اذ ماذا تتوقع من مثقف في بند متخلف ، يعانق الأمية والمأ ، تشرب - المثقف - حتى النخاع قيم الحياة البرجوازية لتصبح عفونها عطره الداخلي ، وغى تحت ناقوس زجاجي ، محصن ضد الشمس والهواء النقي وكل معطيات الطبيعة والواقع . هو دودة ورق لا أكثر : لا يعرف الشارع ، يجهل الناس والحياة ، لم يعان الذين يموتون جوعاً وقهراً وفقراً . وحتى هؤلاء المثقفين الذين لا تحلوا لهم التقنية إلا بلفظة البروليتاريا ، يتعاملون معها كمصطلح ورقي غالباً .

ملحوظة : ليس هذا حكماً أصدره على الناس ، وأية ذلك أنني لا أستثني من هذا التشريح أحداً حتى أنا نفسي . واذا غضب الأصدقاء من هذا التوصيف فاني أقبل القول بأنني أشرح نفسي ، مكتفياً بفضيلة مواجهة الذات بحقيقتها .

كسب لذلك ، ونتيجة له في نفس الوقت ، أفقد المثقفون المصريون ، لأبسط أشكال العمل الجمعي المنظم، ذلك الذي كان وما زال المهم المقيم لكثيرين : كيف تلقي هذه الجزر الشظايا التائهة في الخلجان والمحيطات . ثمة يقين ثابت لدى كثيرين أن توحيدها - على أسس مبدئية - يمكن أن يفعل الكثير .

شاعني كثيراً - ولفترة طويلة - أن المكتبة العربية زاخرة بكتب عن مجالس الأدباء والشعراء ، بدءاً من القرون الوسطى الى العصر الحديث، قرأت ما وقع

بين يدي منها ، ضربت كفي دعشاً ، كلها نكت وفكاهات ومقالب وتشنيعات وأشياء من هذا القبيل . أهذه هي تجمعات المثقفين ؟ . تلك الجزر المعزولة عن الدنيا في بلاد عتلة ومستذلة ومستزفة ، لكن الأمر لم يكن سيئاً تماماً ، عرفت مصر - بدءاً من الثورة العرابية - التجمعات الثقافية في شكل جمعيات ومنظمات . فإذا قبلت حكماً علماً - على هذه البداية التي انتهت بشكل ما في تموز ١٩٥٢ [دون أن تطالبني بالبرهنة على صحته لكيلا يتشتت بنا الحديث] ، فسوف أقول أنها في معظمها تتميز بانعزال عما هو آتي ولحظي ويومي وحياتي ، الفرق بينها وبين مجالس المقالب والفكاهات انها قامت بدور حضاري : ترجمت وناقشت وفكرت ونشرت ، لكن السيادة بكل سخونتها خرجت من مجال اهتماماتها تماماً !

وتأتي مرحلة العسكريةتاريا البرجوازية - لعنها الله في الماضي والحاضر والمستقبل - فيها تَعَسَّكَرت الثقافة كما حدث لكل شيء . وفي مصر ، التي رزح المُسَكَّر على قلبها ربع قرن - وهي كارثة لم تحدث لأي قطر عربي آخر - سارت الثقافة بنفس منهج الانضباط العسكري . بشعار: الأمر والطاعة . نفذ الأوامر ثم تظلم . اكتب لتناقض . ارتد قناع الرتبة الأعلى . ما في داخلك ليس مهما . يعرف صاحب الرتبة الأعلى أنك تغلي من الداخلي وتحترقه ، وربما تشتمه سرا . لكن ما يمه فعلاً هو أن يجبرك على أن تنفذ له ما يريد . انه بالقطع مريض نفسياً ، يتلذذ بتحطيم انسانيتك ، في علم النفس يسمون ذلك سادية ، عندما يكون القائد عيانياً فعلى اليساريين أن يستميتوا في الدفاع عن اليمينية ، والأفليس لهم عندنا سوى منغى الواحات ومعسكر أبو زعبل ، والضرب حتى الموت لشهيدى عطية ، والإذابة في المحاليل لفرج الله الحلو ، فاذا انقلب القائد فأصبح يسارياً فعلى اليمينيين المساكين أن يشتروا أردية اشتراكية من أقرب محل ، وأن يسارعوا باستيراد كل شعر الهجاء ليسبوا اليمينية ويزدرونها والأفردوها وشردوها !

سأبدو مثالياً - بالمصطلح الفلسفي - إذا ما قلت أن روح الأمة كادت تختنق ، ولكن تلك هي الحقيقة بكل علقمها . لم يكن هناك من حل سوى العمل الجمعي المنظم والمستقل لكافة القوى والشرائح الاجتماعية وعلى مختلف

الأصعلة : منظمات اقتصادية وسياسية وثقافية تصدى لتلك المحاولة الشريرة لتطويع الجدل الاجتماعي والصراع الطبقي لرؤى البرجوازية ، وعن طريق أشرس عناصرها : العسكريةتاريا ، لكن ربع قرن من الافتقاد لذلك ليس ومما ولكنه واقع . نحن نبدأ حقاً من الصفر، ولنحمد الله لأننا لا نبدأ من السالب ، فالصفر أرحم من ناقص واحد ، أو ناقص عشرة.

وبالمنهج الجدلي ليس غريباً أن تثبت شجرة وسط حطام منزل أنهار على مكانه ، وردم جثثهم ، لذلك جاءت هزيمة حزيران لتختل معها نسيباً قبضة العسكريةتاريا ، بعد أن انفضحت وتعرت ، وفي وسط هذا الحطام - وربما برد فعل لآلام النكسة نفسها - بدأ المثقفون المصريون الحركة ، كما بدأتها شرائح اجتماعية أخرى.

وكمجرد اختيار لنقطة مناسبة نبدأ منها الحديث، كان مؤتمر الزقازيق للأدباء الشبان في عام ١٩٦٩، نبتت فكرة المؤتمر داخل أروقة « منظمة الشباب الاشتراكي »، والتقطها السيد « شعراوي جمعة » - وكان أيامها وزير للداخلية وأميناً لطليعة الاشتراكيين - وليس معها هذا التناقض المضحك أن يرعى المؤتمر « شعراوي جمعة » الذي كان يرعى في الوقت نفسه - كوزير للداخلية - أجهزة الأمن الضارية في وزارة الداخلية وعلى رأسها « المباحث العامة » التي كانت تضمن مكاتب لمكافحة كل شيء : الشيوعية والصحافة والثيوقراطية والتقدمية والرجعية والفلسطينية والعروية والامبريالية !

وعلى عكس ما توقع من صمموا المؤتمر تفجرت المعارضة بين صفوفه ، معلنة بذلك جوهر الحركة الكامنة للمتقنين المصريين : المطالبة بديمقراطية حقيقية ، ورفض المحاولة المستميتة للبرجوازية العسكرية لَقَوْلِيَّة تفكيهم وحركتهم ، وأحياناً ابداعاتهم الفكرية والسياسية في اطارها ، وتعبيراً عن هذا الجوهر احتج المؤتمر على اعتقال بعض الكتاب ، وطالب بحماية حريات التعبير والنشر ، وفي أروقه صيغ المطلب ، الذي ظلَّ على امتداد خمس سنوات - منذ ذلك التاريخ - أهم شعارات الحركة الثقافية المصرية : « اتحاد الكتاب ».

وجرياً على سنن العسكرية المصرية الحاكمة ، كان لا بد من اغتيال المؤتمر ، كانوا قد أقاموه وفي ظنهم أن يحتونه فيؤيدهم ، أما وقد نزع إلى المعارضة ونجراً بالمطالبة ، فلا مفر من تشييع جنازته ، وتجهيد مقرراته ، وأن تكون دورة إنعقاده الأولى هي بيضة الديك لا تنكر أبداً وحتى هذه اللحظة ! .

لكن ذلك لم يمنع شعار المطالبة بإتحاد للكتاب من أن يصبح حلماً من أحلام المثقفين المصريين ، ولا أحد يدري كيف فرض هذا الشعار نفسه على برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في نهاية ١٩٧١ ، فجاء البرنامج ليقول بالنص : « ولعله يكون من المناسب أن يتبنى الإتحاد الاشتراكي فكرة إنشاء إتحاد عام يضم الأدباء وكتاب السياسة والقانون وإتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة » . وجرياً على السنن التاريخية للعسكريتاريا ، فإن إقرار المطلب في برنامج العمل الوطني وإحالة على « الإتحاد الاشتراكي » ليتباه لم يكن يعني سوى أن يصبح « إتحاد الكتاب » تنويحه على نفس لحن المنظمات الجماهيرية الخاضعة للوصاية والفاصلة لأي نوع من الاستقلال .

وكان الإتحاد الاشتراكي منظمة وهمية تعلق لافتة التنظيم السياسي ، وهي ليست أكثر من إدارة بيروقراطية تابعة للسلطة التنفيذية ، تقوم بدور المحلل لإجراءاتها ، فإذا أرادت أن تمتلك الصحف نقلت ملكيتها إلى هذا الإتحاد ، وإذا أرادت أن تسيطر على أي منظمات جماهيرية ، إستصدرت قانوناً بضرورة أن يكون أي مرشح لكل منصب قيادي في تلك المنظمات ، عضواً عاملاً في الإتحاد . « اشتراكي » ، له حق الاعتراض على ترشيحه ، ويفقد مقعده . بعد إنتخابه . إذا فصله الإتحاد الاشتراكي من عضويته .

كانت رعاية « الإتحاد الاشتراكي » لإتحاد الكتاب . . كـرعاية « شعراوي جمعة » للمؤتمر ، كحراسة الثعالب لحقول الكروم . . وكتولي القطط لشؤون الفئران . . وليس من السخف دائماً استخدام الحكم البتذلة لذلك قال المثقفون : ما أشبه الليلة بالبارحة . وإنطلقوا يدافعون عن الحلم ، فصاغوا لأول مرة شعار : « نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ! . وكان معنى الشعار ببساطة رفض لوصاية الثعالب على حقول الكروم ! .

ولأنه ليس من شأن الحكم في مصر - منذ ابتلاها الله بالعسكريتاريا - أن يهتم بما يريده الناس ، فقد إنهمكت وزارة الثقافة المصرية في إعداد مشروع قانون بإنشاء اتحاد للكتاب ، فَعَلَّتْ ذلك في مكاتبها وعموظفها ، ودون عناية بالأدباء أو بالكتاب ، وضربت حلقات من السُّرية حوله ، في مناخ ، ربما لم يكن هو الظرف الأكثر ديمقراطية ، بعد أن تولى أمرها الأميرالي - العميد - « يوسف السباعي » : الحقيقة العسكرية الثابتة في الحياة الثقافية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن . وكان قد جاء وزيراً على انقراض الديمقراطية ليكون المبرر الرسمي للحملة اليمينية الشرسة والمنحطة ، ضد الكتاب والصحفيين المصريين ، خاصة بعد أن دفع بشجاعة - ستذكر له في تاريخه - عن إجراءات « لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي » بفصل أكثر من مائة كاتب وأديب في فبراير - شباط - ١٩٧٣ ، وخلال ذلك العام ، أعدت « وزارة الثقافة » مشروعاً للقانون قدمته لمجلس الشعب وتأخر هناك حتى أدركه قانون آخر صدر في عام ١٩٧٤ يلغي عضوية « الإتحاد الاشتراكي » كشرط للترشيح لعضوية مجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية وكافة المنظمات الجماهيرية ، ويرفع وصايته عن تلك المنظمات ، وبهذا سحب مشروع القانون من مجلس الشعب ، وأخذ المطرزون ، في أروقة « وزارة الثقافة » ، يعملون زخرفته ليتناسب مع الظرف الجديد .

وخلال ذلك كان الصراع على الجبهة الثقافية محتماً ، إذ كان طبيعياً - وضرورياً - أن تتصدى جماهير المثقفين المصريين لذلك التخريب الذي تمارسه الأجهزة الثقافية الرسمية ضد العقل والوجدان المصري ، من هنا تفجرت مجموعة من الأزمات الضارية سبق لنا إستعراضها في مقال سابق (راجع : موسم الهجرة إلى منافي الصمت - الثقافة - ك ٢ - ١٩٧٦) . لكن ما أحال ذلك كله إلى ضحك كالكاء كانت حملة يناير (ك ٧) ١٩٧٥ ، التي إستضافت خلالها السجون المصرية حوالى خمسمائة من اليساريين المصريين كان من بينهم عدد وافر من الكتاب والمثقفين ، وكان أظرف ما حدث في هذه الحملة المضحكة أننا فوجئنا يوماً بإستدعاء إثنين من زملائنا المحبوسين معنا في ليمان طره ، هما الناقد السينمائي « محمد كامل القليوبي » والقصاص « محمد صادق روميث »

لإستكمال التحقيق معها ، وفوجيء الإثنان عند وصولهما إلى دار النيابة العامة ، بأنهما متهمان بالدعوة إلى إنشاء اتحاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، وأنها متهمان بمناهضة « وزارة الثقافة » ، وكان التقرير الذي أعدته أجهزة الأمن - بناء على بلاغ من « وزارة الثقافة » - مضحكاً للغاية ، وقد رد الزميلان على وكيل النائب العام الذي وجه إليهما التهمة وهو خجل عما تدهور إليه حال الدنيا ، وأصبح الإتهام مثار سخرية مركزة منا ، خاصة أننا لم نفهم وجه الإتهام في الدعوة إلى إنشاء اتحاد ديمقراطي وطني مستقل ، أهى وطنيته أم ديمقراطيته أم إستقلاله ؟ .

وتكسرت نصال الحملة الضارية على اليسار المصري ، وفي مايو (أيار) ١٩٧٥ كان آخر الذين اعتقلوا في حملة مُفتَّح العام قد غادروا السجون ، وإستمر المهتمون منهم بشؤون الجبهة الثقافية يطالبون باتحاد وطني وديمقراطي ومستقل ، وأستمرت الجمعية الماسونية التي تدير أمور الثقافة في مصر تعد لإعلان قانون الإتحاد في مكاتب كبار الموظفين دون إهتمام بالكتاب أو الأدباء ! .

وفي صمت تام وافق « مجلس الشعب » - في جلسة ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٧٥ - على القانون ، وصدق عليه رئيس الجمهورية ، لكن أحداً لم يعلم شيئاً عن ذلك كله من جماهير المثقفين ، حتى فوجيء الجميع بإعلان تنشره الصحف بفتح باب القيد في جداول الإنتخاب . وبدأ الخوض في حقول الألفام ! .

الوزارة الماسونية للثقافة المصرية :

كان طبيعياً أن يأتي القانون مليئاً بالثغرات ، وأن يعبر عن ديمقراطية اليمين المصري المزيفة ، وأن يفشل حتى في تزيين وجهه الفاشستي القبيح . . ورصد الناقدون للقانون من أول قراءة هذه العيوب ، وتعددت نقداهم ، ويكاد بيان جمعية « كتاب الغد » يمثل الحد الأقصى في التفتيش عن عيوب القانون ، والتوصل إلى ثغراته ، كما أنه في تحديده العملي للموقف من الإتحاد ، يمثل

أقصى المواقف اليسارية تطرفاً ، وهو الدعوة للمقاطعة الكاملة للإتحاد ، وعدم الاعتراف بوجوده ، مع السعي في نفس الوقت لإنشاء إتحاد « ديمقراطي » و « مستقل » ، و « مواز » للإتحاد الحكومي . .

ولا يمكن فهم موقف « كُتَّاب الغد » من الإتحاد ، دون فهم طبيعتها ، وظروف إنشائها . . ففي بداية السبعينات ، بزرت الجمعية كصوت متميز في الحياة الثقافية المصرية ، إذ كانت منبر الأدباء الرافضين ، وكما وصفت نفسها فإنها نشأت لتضم « تحالفاً إجتماعياً وثقافياً عريضاً من القوى الصاعدة التي تعمل على تقويض العالم القديم : عالم النهب الإستعماري والتوسع الصهيوني ، والإستغلال الرأسمالي » وهذا التجمع يضم كتاباً وأدباء « أتوا جميعاً من مدارس وإنجماها أديبة مختلفة : الواقعية الاشتراكية والواقعية النقدية والرومانسية الثورية والإتجاهات التجريبية الجديدة ، التي تبحث عن وسائل جديدة للتعبير عن العلاقات والأشياء الجديدة . . تجمع بينهم أرضية مشتركة وموقفاً واحداً هو الالتزام بالقضية الوطنية الديمقراطية والدور الذي ينبغي على الكاتب والفنان أن يقوم به ، بإسهامه في تشكيل العلاقات الإجتماعية ، ومعايشة فاعلية الإنسان في كفاحه لتقويض سيطرة العلاقات الخائفة للإنسان في كل نواحي حياته » .

وقد دعت « كُتَّاب الغد » هذا التحالف لكي يأخذ موقفاً متميزاً في الحياة الثقافية المصرية ، بأن يقاتل ضد كل الأشكال والإتجاهات القديمة التي تعيد نغمات القرون الوسطى في أزياء عصرية ، والتي لا تمل الحديث عن سقوط الإنسان ، والتي تُفرق في أبراجها الوهمية مقدمة أدب العجز واللامبالاة ، وأن كانت - أي تلك الأشكال والاتجاهات القديمة - لا تمنع - حسب الظروف - في أن تضع على شفتيها إبتسامة تفلؤل ساذجة ، لا بإمكانياتها في تغيير الواقع وإعادة صياغته وتشكيل علاقته الإجتماعية في إتجاهها الصحيح ، ولكن لسيادة المناخ الذي يحاول - دون جدوى - أن يبيء الظروف من أجل إستمرارها ، بإحياء الأصنام والمعبودات القديمة ووضعها في ثياب عصرية ، ولكن عبثاً تحاول أن تخفي عوراتها أو تصمد تحت معاول الإتجاهات الجديدة الملتزمة بالتعبير عن الواقع الإجتماعي والعمل على صياغته من جديد ، رغم الحرب الشرسة التي

تشنها القوى القديية والإتجاهات البالية ضد كل الإتجاهات الجديدة مستخدمة كافة الأسلحة والوسائل المتاحة لها والتي تبرز بشكل أساسي في إستيلاءها على أجهزة النشر ومحاولاتها المستميتة لقفل الباب أمام الإتجاهات الجديدة .

وقد نشأت « كُتّاب الغد » كتطور هام لمجموعة المثقفين التي كانت تصدر مجلة « جاليري ٦٨ » والتي طرحت رؤاها في أعقاب نكسة حزيران ، وأصدرت سبعة أعداد من مجلتها ، ويرغم تميز المجلة في ذلك الوقت من حيث نزوعها للتجديد في أشكال كتابة مختلف الأنواع الأدبية ، إلا أن المجموعة التي تصدرها سرعان ما إكتشفت التناقض الذي يعترى صفوفها ، من خلال تنبئها لخطر رئيسيين :

.. الأول : خطر بقاءها كمجموعة لا يضمها كيان منظم ، وتحولها بذلك إلى تجمع « شللي » يقوم على العلاقات الشخصية ، لا كتنظيم يجمعه علاقات موضوعية .

.. الثاني : خطر إقتصار ثورتها على أشكال الكتابة الأدبية ، دون السعي لأداء دور مميز في الحياة الثقافية والفكرية ، الأمر الذي جعلها تضم عناصر من الأدباء والكتاب الفوضويين والساخطين ، وتحتضن أشكالاً أدبية تسعى لكل ما هو غريب ومثير وغير مفهوم ، ولا تقول شيئاً في النهاية ، وتنزل بذلك إنعزالاً كاملاً عن المعركة الإجتماعية في بلادها .

ويتنبها لذلك تحولت مجموعة « جاليري ٦٨ » إلى جمعية أدبية باسم « جمعية كتاب الغد » قاد الدعوة إلى تأسيسها الكاتب والناقد إبراهيم فتحي ..

وتم شهر الجمعية طبقاً للقانون خلال عام ١٩٧٢ ، بعد عراقيل شديدة وضعتها أجهزة الأمن السياسي أمامها ، لأن معظم من تقدموا بطلب تأسيسها كانوا من المسجلين في قوائم تلك الأجهزة بإعتبارهم من المعارضين ، كنها أن رئيس الجمعية الناقد « إبراهيم فتحي » من العناصر الشيوعية المعروفة ، إذ سبق الحكم عليه في عام ١٩٥٩ بالسجن لمدة عشر سنوات ، ثم أفرج عنه بغضو

صحي ليعاد اعتقاله أكثر من مرة .. فقد إعتقل لمدة عامين بدءاً بصيف ١٩٦٥ ، وطارده الشرطة في شتاء ١٩٧٣ بتهمة الإرتباط بالحركة الطلابية ، ثم قبضت عليه في صيف نفس العام ، حيث قدم للمحاكمة هو و١٦ آخرين بتهمة إنشاء تنظيم شيوعي عرف فيما بعد باسم « حزب العمال الشيوعي المصري » ، وقد ظل مسجون رهن المحاكمة لمدة تصل إلى عامين ، قبل أن يرى القضاء كل المتهمين في القضية ..

وقد مثلت « كُتَاب الغد » جانباً هاماً من حيوية المثقفين المصريين ، رغم الصعوبات الشديدة التي إكتنفت نشاطها ، فلمكانياتها المالية كانت ضئيلة جداً ، كما أنها لاقت عنتاً شديداً في الحصول على مقر تواصل منها نشاطها ، كما أن أجهزة الثقافة الرسمية كانت ترفضها ، ولم تقدم لها بالطبع أية تسهيلات .

على أن الصعوبة الحقيقية التي واجهت « كُتَاب الغد » قد نشأت من ذلك التناقض الداخلي الحاد بين أهدافها وممارستها وعدم وضوح الإثنين ، والخلط بين الممارسة على صعيد السياسة والممارسة على صعيد الفكر والثقافة والأدب ..

لقد بدأت « كُتَاب الغد » في طليعة الدعاة إلى « إقامة حوار حقيقي بين جميع الاتجاهات الديمقراطية في الحياة الثقافية » إذ عن طريق الحوار « ستأكد كافة الملامح الحقيقية لحركة الأدب الجديد في مصر ، الذي تبدأ إرهصاصاته وملاحمه في التشكل ، لتعطي التعبير الحقيقي عن الإلتزام بالموقف الديمقراطي تجاه الصراعات القائمة في الواقع المصري » . وأكد « كُتَاب الغد » ، أن هدفهم من أقامة هذا الحوار هو السعي « إلى قيام جبهة ثقافية عريضة من القوى الصاعدة » وهي جبهة مفتوحة لـ « كافة الأصوات التي تشق طرقاً أدبية غير مطروقة ، ولا تسبح مع التيار ، بل ضده ، مُعارضةً بذلك العادات الفنية العتيقة والأفكار المتحجرة في الفن والأدب » ، فهذه الأصوات « مدعوة للمشاركة في نشاط الجمعية كمنبر مستقل ، يقوم فيه الحوار في مناخ ديمقراطي يبرز ملامح الأدب والفن الجديدين ، دفاعاً عن حرية التعبير ، كخطوة جادة نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

ومع أن هذا التصور قد بدأ وقتها غامضاً بدرجة ما ، ألا أن تفسير غموضه على أي وجه من وجوه التفسير ، لم يكن ليجعله متوائماً مع الممارسات العملية « لكتاب الغد » ، فعل عكس ما ورد بما يفتسرو الجمعية ، فإنها لم تكن يوماً بؤرة للحوار ، أو خطوة في الطريق إلى جبهة بين المثقفين المصريين ، بل كانت دائماً مفعجراً للصراع ، وعاملاً للشقاق والتشردم . صارت حلفائها بأكثر مما ناجزت أعداءها ، في ظل الدعوة لإجتثاث ما كان يسمى آنذاك بالإنتهازية .

كان خطأ « كتاب الغد » القاتل والمميت ، أنها خلطت بين مهام الجمعية الأدبية ومهام المنظمة الحزبية ، وخلطت بين ظروف النشاط السري للمنظمة الحزبية ، وشروط النشاط العلني ، فتصرفت منذ اللحظة الأولى لولادتها بشكل حزبي صريح ، حتى صفتها أجهزة الأمن بإعتبارها منظمة واجهة لحزب العمال الشيوعي المصري ..

ويسبب خلطها بين مهامها كجمعية أدبية ، وبين دور المنظمة الحزبية نقد برز الدور السياسي « لكتاب الغد » قبل أن تقوم بأي نشاط يذكر على صعيد مهمتها الأساسية كمنظمة ثقافية ، فمنح مؤسسيها عضويتها لنفر من قيادات الحركة الطلابية في الجامعات ، ولبعض المشتغلين بالسياسة ، دون أن يكون هؤلاء أولئك أي إهتمام بالأدب والثقافة ، أو حتى إلمام بشؤونها أو مشاكلها ، بهدف الحصول على أصوات إنتخابية تؤكد سيطرة هؤلاء المؤسسين على الجمعية .

وكانت الأرضية السياسية التي وقف عليها مؤسسو « كتاب الغد » تقول بأن البرجوازية المصرية ، قد أفلست ، وأن أوان تشييع جنازتها ، وأن الظروف الموضوعية للثورة البروليتارية متوفرة بالكامل في البناء الطبقي للمجتمع المصري ، وبسبب عدم نضج الظروف الذاتية ، فإن على الحزب الثوري ، أن يمارس دوراً تحريضياً وإثارياً مستمراً وهو ما ينتهي بالتحام الطرف الموضوعي بالطرف الذاتي ، ونجاح الثورة .

وفي تطبيق هذا التحليل على واقع المثقفين المصريين ، ذهبت « كتاب الغد » إلى القول بأن مثقفي البرجوازية ، قد خانوا ، كما خانت طبقتهم ،

فأصبحوا بذلك خارج الجبهة التي تدعو إليها الجمعية ، وطُردوا من صفوف القوي المدعوة للحوار معها ، بل ونظرت إليهم الجمعية بإعتبارهم أعداء ، إذ أصبحوا في نظرها كتاب الأمس ، لا كتاب الغد !

ومن الناحية السيكولوجية المحضة ، فإن « كُتَّاب الغد » بدت عصاباً أصاب الحياة الثقافية المصرية ، فقد اعتلت منصة إصدار الأحكام ، لترفض عضوية معظم المبدعين الحقيقيين ، من أجيال مختلفة ، في حين إتسعت لعناصر من الذين يجهلون أسلوب العمل السياسي الصحيح ، بنفس درجة جهلهم بشؤون الأدب والفن .

وقد رفعت « كُتَّاب الغد » ثمن جمعها بين القول بعدم نضج الظروف الذاتية للثورة ، وإنتهاج ما كان يسمى بخط التحريض على الثورة ، إذ فرضت على نفسها أن تدخل معارك فوق طاقتها ، كانت تعلم قبل خوضها أنها عمليات إنتحارية ، ومع ذلك دخلتها ، لتلقى ضربات باطشة من أجهزة الأمن ، بددتها وفرقتها وقضت عليها قبل أن تمد لنفسها جذراً في التربة الثقافية المصرية ، ومع أننا قد نعجب كثيراً ببسالة دون كيشوت ، فإن ما يبقى عادة من هذا الإعجاب هو ضحكنا الساخرة من حماقة .

وبعض ملامح هذه الحماقة ، أن « كُتَّاب الغد » التي إنغمست في ممارسة السياسة في جانبها الإثاري ، لم تُضف كثيراً إلى هذا الجانب التي كانت المنظمات الطلابية تقوم به بإقتدار ، بينما عمزت الجمعية عن أداء مهمتها الرئيسية ، وهي تنظيم العمل الجمعي للمثقفين المصريين ، والعمل اللطوب بين صفوفهم . . . والبدء من حيث هم وصولاً إلى مشاركتهم الفعالة في شؤون أمتهم . .

ودفعت « كُتَّاب الغد » ثمن فهمها الميكانيكي للواقع ، هذا الفهم الذي بدا في إتمادها مقوله ، أن مثقفي البرجوازية قد خانوا ، لأن طبقتهم قد خانت ، وهي مقولة تكشف الجهل بالدور المتميز الذي يلعبه المثقفون في مجتمع كالمجتمع المصري والإمكانات الواسعة لتغير موقف كثيرين من مثقفي البرجوازية ، خاصة أولئك الذين لا تربطهم بها سوى الوشائج الوطنية

والقومية ، وأحلام التقدم والديمقراطية والرخاء ، وهي روابط فصمتها البرجوازية من جانبيها ، فمهلت بذلك ، لإنتقال أكثر مفكرينا إستشارة ووعياً إلى صفوف الجماهير الشعبية ، إذا ما أحسن مثقفي اليسار أداء دورهم ، وقيادة الآخرين في نضالات جزئية متنامية ، تحقق التدرج في ترقية الوعي . .

وقد إعتبر « كتاب الغد » أنفسهم أصحاب الخط الصحيح الوحيد في العمل الجمعي بين المثقفين ، وعمدوا ذواتهم قادة لهذا الخط الصحيح الوحيد ، وهكذا وجدوا أنفسهم وحدهم على قمة الهرم الوهمي . التي اعتلوها ، واكتشفوا - متأخراً - أن مزاعمهم النرجسية تلك ، يكذبها الواقع الذي يقول بإنقضااض المثقفين عنهم ، وتقلص دور جمعيتهم ، وتحولها إلى حلقة محدودة العدد .

وبرغم كل تلك العيوب القاتلة ، فإن كتاب الغد ، ظلت قادرة على أن تعكس جو الإحتجاج داخل صفوف المثقفين ، صحيح أنها كانت أقرب إلى الفوضوية في عمارساتها ، لكن ذلك كان طبيعياً ، في مواجهة « الفوضوية اليمينية » التي سيطرت على أجهزة الثقافة في مصر آنذاك .

وقد إنتهى وجود « كُتَاب الغد » الفعلي في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ حين إعتقلت أجهزة الأمن معظم مؤسسيها ، ولكن التيار الذي كانت قد حفرتة في الحياة الثقافية المصرية كان ما زال مؤثراً ، حين صدر قانون إتحاد الكتاب ، فلاحقته ببيان عنوان « نقابة تسمى إتحاد الكتاب ؟ ... أم إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ؟ » يقول نصه الكامل :

« صدر أخيراً عن الجهات المسؤولة قانون بإنشاء نقابة تسمى إتحاد الكتاب ، وهو القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ ، الذي تم تمريره من خلف ظهر الكتاب المصريين وفي غيبة أي تمثيل حقيقي لهم ، ليخرج من دهاليز وزارة الثقافة على يد حفنة من مديريها الذين يتحكمون في كافة المواقع المهيمنة على حياتنا الثقافية .

« ولسنا هنا بصدد مناقشة مفصلة لهذا القانون ، فالصيغة التي صدر بمقتضاها والتي توصي « بإنشاء نقابة تسمى إتحاد الكتاب » كما تنص المادة الأولى

من موارده ، لا علاقة لها باتحاد للكتاب أو حتى نقابة مهنية تسمى إتحاداً كما يقولون ، وإنما هي تكليف بإقامة إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ، لها صلاحيات القمع الكامل لحريات الكتاب المصريين ، وإجهاض كفاحاتهم المستمرة من أجل إتحادهم المستقل .

« ولم يكن لأحد منا - نحن الكتاب الديمقراطيون - أن يفاجأ بظهور مثل هذا المسخ الذي يدعونه إتحاداً بصورته التي قدم بها ، فما الذي يمكن أن نخرجه لنا وزارة الثقافة أو أي جهة أخرى بمعزل عن وجود الكتاب وبغير أي تمثيل حقيقي لهم .

« فمن المؤكد أن الكتاب لن يفاجئوا ذات صباح جميل بتسويج كفاحاتهم عن طريق فرمان يلقي عليهم لتنفيذه ، وإنما ستقع عليهم ، وعليهم وحدهم ، مهمة إنشاء هذا الإتحاد ، وإيجاد الصيغة الصحيحة التي تكفل لهم كافة الضمانات الخاصة بحرياتهم في التعبير والممارسة الديمقراطية ، ملتزمين بمسؤولياتهم تجاه تغيير الأوضاع المتخلفة والعلاقات القائمة على الإستغلال . بالتعبير عن آماني الشعب في الحرية والتقدم .

« إن الصورة التي صدر بها قانون الإتحاد هذه المرة ، لا تخلو من الدلالة التي توضح إلى أي درك إنزلق واضعو القانون ، مع واحدٍ من أكثر مطالب الحركة الثقافية في بلادنا أهمية والخاصاً ، كما لو كانت حرباً مسعورة موجهة تجاههم ، متصورين أنهم قد أستفادوا من تجارب هزائمهم السابقة ، فالمشروع قد تم وضعه في سرية كاملة ، ولم تنسرب حتى مجرد معلومات عنه كما حدث في مرات سابقة أدت إلى أن يموت قبل أن يولد ، وكما هو الحال في معركة حربية تسلب مصدره القانون بالسرية والكتمان الكاملين حتى إعتماده ، مباغتين به أعداءهم من الكتاب والمثقفين . وهذا ما يعكس الموقف تماماً ، فليس « إتحاد الكتاب » في نظر هذه الحفنة البيروقراطية سوى أداة لتكميم أفواه الكتاب المصريين ، وسلب حقوقهم ، ومحاوله منهم في الوقت نفسه لتقديم تمثيل زائف للمثقفين المصريين في الخارج ، بعد أن فضحت الصورة القائمة للأوضاع الثقافية في بلادنا أمام العالم كله ، ومحاوله لترميم مهزلة أمانة « إتحاد الكتاب

العرب ، التي يحتكرها السيد « يوسف السباعي » وزير الثقافة الحالي ، والأمين العام لإتحاد الكتاب العرب ، كممثل دائم ووحيد لبلد منع كتابه من إقامة إتحادهم ، وتم تغييهم عن الساحة تماماً عندما شرعوا في إقامته .

« إن ما نحن إزاءه اليوم كما أسلفنا هو قانون صادر بإنشاء إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ، نود أن نوضح أننا لسنا أمام إختيار بالإنضمام إليها أو عدم الإنضمام . فلا خيار لنا في ذلك لأن ما يُعرض علينا لا يشتمل على أية حدود دنيا لأية مقومات من أي نوع لإتحاد للكتاب المصريين .

« فالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ ، الخاص بإنشاء هذه الإدارة التي يدعونها إتحاد الكتاب يتكون من أربع وسبعين مادة موزعة كما يلي : ١٥ مادة عن شروط العضوية (المواد من ١٤ إلى ١٧) - ٢٥ مادة عن كيفية إدارته (المواد ١٨ إلى ٤٢) - ١١ مادة عن كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية إستثمارها (المواد من ٤٣ إلى ٥٣) - ١٣ مادة خاصة بتأديب أعضائه (المواد من ٥٥ إلى ٦٧) - ٣ مواد خاصة بحل الإتحاد (المواد من ٦٨ إلى ٧٠) - مادة واحدة عن أهدافه (المادة ٣) - ٦ مواد أحكام خاصة بتطبيق القانون .

« مع ملاحظة عدم وجود مادة واحدة خاصة بأي حق من حقوق أعضائه ومن المؤكد أن نظرة واحدة لتقسيم مواد القانون ستضعنا للوهلة الأولى في مواجهة دلالة هامة لا يمكن تجاهلها تحدد الهدف الحقيقي له ، فهذا الدور الخاص للمواد التأديبية التي تشكل حوالي عشرين بالمائة من عدد مواد بالإضافة إلى النصوص المجففة المتعلقة ببقية المواد - والتي سنتناقشها في حينها - لا يقابلها ولو مادة واحدة خاصة بأي حق من حقوق أعضائه باستثناء النص في الفقرة (ز) من المادة (٣) ، على « رعاية حقوق أعضاء الإتحاد والعمل على ترقية شؤونهم الأدبية والعادية ، وضمان حرية التعبير الملزم بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الدينية والإنسانية » .

« حيث يبدو الحرص الشديد من جانب واضعي القانون على وضع هذه الصيغة المائعة كضمان للعصف حتى بهذا الحق الوحيد الذي يرد بشكل هامشي

تماماً كفقرة متأخرة في المادة الوحيدة الخاصة بأهداف الاتحاد ، بحيث يمكن استخدام هذه الصيغة في إطارها المجرد- في وقت تتصاعد فيه موجة المد الرجعي في بلادنا- ضد كافة القوى التقدمية والديمقراطية ، فليس هناك ما يسمى بهذا الشكل المجرد بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الإنسانية وإنما هناك تلك المبادئ التي ترتبط بنضال الشعب المصري والشعوب العربية في ارتباطه بنضال شعوب العالم جميعاً من أجل تحررها من علاقات الإستغلال والقهر والتخلف ، تلك المبادئ التي تمهد الأساس الوطني الديمقراطي لنضالها ، وعلى الرغم من هذه الصيغة المائعة ، التي تجيد القوى المعادية للتقدم تفسيرها لتتنسق مع مصالحها في أي طور من أطوار صعودها وإضمحلها على حد سواء ، يأبى القانون إلا أن يصنع المزيد من الأحكام ، حول هذه الفقرة فمن يدري بما ستأتي به الأيام ؟ ! ولذلك تتدارك المادة (٥٥) من القانون هذا الحق الهزيل لتحديد بأنه « لا يجوز للعضو المجادلة في الأمور السياسية والدينية بما يتعارض مع النظام العام والآداب ، كما لا يجوز له تناول المشروعات الروحية أو مزاولة القمار بمقر الاتحاد أو فروعه » . ولعل هذه المادة الفريدة تفضح تماماً الوجه اللاديمقراطي والمعادى لأبسط حقوق الكتاب والمثقفين في بلادنا . وتطيح بأحد الأدوار الرئيسية التي ينبغي لإتحاد الكتاب أن يقوم بها . حيث يوضع الكتاب دائماً في وضع ما يسمى بعدم التعارض مع النظام العام سياسياً بشكل مستمر ، بما يمثل إعتداء سافراً على كافة الحقوق السياسية للكتاب ، وهكذا يسعى القانون إلى تأييد تبعية الكتاب للنظام القائم (أي نظام مهما كان نوعه) متعارضاً بذلك مع أبسط حقوق الإنسان في حرية الفكر والرأي والعقيدة .

« وفيما عدا هذا » الحق الوحيد للكتاب !! « المشار إليه في فقرة واحدة من المادة التي تحدد أهداف الإتحاد تحديداً موهماً ، تنصب بقية الأهداف في صياغات عامة وأهداف مائعة يمكن لأي دار نشر في قطاع الأفراد أن تدعيها لنفسها ، مثل نشر الجيد من التراث العربي (الفقرة هـ- مادة ٣٥) ، وترجمة الجيد من الإنتاج الفكري العربي إلى اللغات الأجنبية ، ونقل روائع الإنتاج العالمي إلى اللغة العربية (فقرة و- مادة ٣٥) ، وتشجيع الكتاب الشبان ومساعدتهم على نشر إنتاجهم وترويجه (فقرة ط - مادة ٣٥) .. الخ .

« ثم يأتي عدد آخر من الأهداف متداخلاً مع أهداف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مثل إثراء الحضارة الإسلامية (فقرة أ - مادة ٣٥) ، وإيضاح دور الرواد العرب في بناء الحضارة الإسلامية (فقرة هـ - ٣) مع ملاحظة أن ذلك الإبتسار المتعمد يحدد دائماً الأساس الذي تتناوله هذه الفقرات في تأكيد الأفكار السلفية ، والتعامل مع التراث العربي بتحديد هذه الشروط التي تغفل الجوانب الحية والمتقدمة فيه ، في وقت يستخدم الكتبة الرسميون في مجلة « الثقافة الأميرية » التي تم إحلالها محل كافة المجلات السابقة بعد الإجهاز عليها - كلمة « القرامطة » للهجوم على الكتاب التقدميين ، بينما يكتب رئيس تحريرها واصفاً « ابن رشد » بأنه ليس كاتباً إسلامياً أصيلاً ، وإنما أتى ببضاعته من الغرب ثم ارتدت إلى الغرب مرة أخرى ، وهكذا فإن السادة حملة ألوية التجهيل في ثقافتنا كما تقدمها المنابر الرسمية والذين تبدو بصماتهم الواضحة على القانون المقدم يحاولون طمس كافة الجوانب الحية في التراث الحضاري العربي .

« وهكذا تتحول الأهداف المعلنة لهذا الإتحاد المزعوم إلى خليط مشوش من أهداف دور النشر التجارية إلى تأكيد الفهم السلفي والرجعي للتراث . مع الإغفال المتعمد والكامل لأية أهداف تتعلق بحماية الكتاب وضمان حرياتهم في التعبير والخلق بعيداً عن كافة التدخلات والوصايات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم ، بالإضافة إلى إغفال أية حقوق نقابية على المستويين الأدبي والمادي تكفل للكتاب ظروف مناسبة لحياتهم وانتاجهم الأدبي .

« لكن هذه الأهداف التي حددها القانون في مادة واحدة من مواده الأربعة والسبعين ، ليست إلا محاولة لإحتواء الحركة الثقافية في مصر وتشويهها ، ليست إلا محاولة لإجهاض قيام إتحاد ديمقراطي مستقل بالصورة التي تشكلت حولها بجمل كفاحاتهم الطويلة .

« وتنص مواد القانون الإدارية والتأديبية على تقنين التدخل السافر والمزري من قبل الأجهزة والسلطات الرسمية لشل أية فاعلية من أي نوع لإتحاد الكتاب فلا بد أن « تخطر وزارة الثقافة قبل موعد إنعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل بمحضر إجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة منه خلال خمسة عشر

يوماً من تاريخ الاجتماع (مادة ٢٩) و« لوزير الثقافة أن يطعن في انتخاب رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس الاتحاد وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بنتيجة الانتخاب وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة غير علنية » (مادة ٢٩) .

« وهكذا فإن وزير الثقافة لا يعتصب لنفسه بمقتضى هذا القانون الحق في الطعن في انتخاب رئيس مجلس الاتحاد وأعضائه فحسب ، وإنما يعتصب أيضاً حق عدم علنية الجلسات القضائية دون حاجة هذه المرة إلى إنتحال الأعدار المعتادة لعلنية الجلسات بأنها تمس أسرار الدولة وتضر بأمنها إلى آخر الحجج التي كثيراً ما تساق للإطاحة بحقوق المواطنين في علنية الجلسات القضائية مما يتيح الفرصة الكاملة ومعمزل عن الكتاب والرأي العام في مصر لقرض كافة السياسات اللاديمقراطية وقرض إتجاهات بعينها ترى السلطة مناسبتها للهمنة على شؤون الاتحاد .

« كذلك لا يجوز للاتحاد أن يرسل أية أموال إلى أشخاص أو منظمات بالخارج إلا بإذن من وزير الثقافة (المادة ٤٤) مما يتيح إخضاع أية مواقف في علاقات اتحاد الكتاب بأي من المنظمات الثقافية أو الفكرية بالخارج للسيطرة الكاملة لوزير الثقافة وتحكمه في تحديد نوعية هذه الصلات ومدادها وحدودها حتى ولو بالتعارض الكامل مع موقف الكتاب والمتفقين المصريين .

« وتأتي المواد السابقة لتصفية ثانية لأية تسربات تحدث من التصفية الأولى رغم إحكامها الشديد ، فوزير الثقافة هو الذي يشكل بدايةً لجنة القيد التي تختص بقبول العضوية ، والتي تعلق أحكامها على قبول أعضاء الاتحاد على شرط غريب وهو (أن يكون له إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب) (الفقرة هـ - المادة ٦) وتأتي ملاحظة لجنة القيد المشكلة بقرار من وزير الثقافة في وقت تُسَدُّ فيه كافة المنافذ أمام الكتاب الذين يحملون فهماً متقدماً للأدب والفن ، وفي فترة تهيمن أكثر القوى الرجعية شراسة على المناابر الرسمية المتخلفة في المجال الثقافي ، ويتخذ الكتاب الشرفاء موقف المقاطعة من هذه المناابر في مواجهة حملة

تجهيل مسعورة تشن ضدهم ، وحصار ضاري تفرضه أجهزة مختلفة خارج الحياة الثقافية على تجمعاتهم وجمعياتهم ، بينما تصدى الرقابة بالمنع والحذف لمحاولات خلق منابرهم المستقلة .

« في هذه الفترة المظلمة من حياتنا الثقافية ، هل لنا أن نتساءل (ملحوظة لمن ؟ !!) وبأية مقاييس ؟ في مناخ تصادر فيه كافة الإنجازات المتقدمة في المجال الثقافي ، وتحاصر كافة المنابر الجادة . ستضع اللجان البيروقراطية المعنية مقاييسها مع الغياب الكامل لناخ ديمقراطي حقيقي يسمح بحرية التعبير والخلق والإبداع .

ولكن الحرص على إحكام حلقات الحصار والتصفية المستمرة ، لا يقف عن حد إذ أن لجنة التظلم من رفض القيد تشكل من رئيس الاتحاد ووكيل وزارة الثقافة وعضو المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية من المعينين بأسمائهم ومستشار من مجلس الدولة وممثل واحد لإتحاد الكتاب يختاره مجلس الإتحاد (المادة ١١) أي أن التظلم من رفض القيد لن يبت فيه مجلس الإتحاد حتى بالشكل اللاديمقراطي الذي تشكل به ، في أطار كافة التصنيفات السابقة ، وسيمثل الإتحاد بواحد فقط من أعضائه في مواجهة أربعة آخرين معينين من خارجه .

« وتؤكد المواد السابقة وغيرها من مواد هذا القانون تبعية إتحاد الكتاب لوزارة الثقافة ، إلى الدرجة التي يتم إختزاله فيها ، إلى مجرد إدارة بيروقراطية خاملة من إداراتها المتعددة ، وتمثل هذه المواد انتهاكاً صارخاً لحقوق الكتاب باستقلال إتحادهم ، ليتمكن من القيام بدوره الحقيقي في تقديم الضمانات الكافية لخلق مناخ ديمقراطي خارج كافة التدخلات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم ، بما في ذلك كافة الوصايات التي تفرضها وزارة الثقافة على الكتاب بغية التحكم في مسار وطبيعة الدور الذي ينبغي لهم أن يقوموا به ، وذلك في الوقت الذي أبرزت فيه كافة الأحداث الأخيرة في الحياة الثقافية التعارض الكامل بين الأجهزة الرسمية في مجال الثقافة وبين المثقفين والكتاب الديمقراطيين المصريين ، وأن علاقة إتحاد حقيقي للكتاب في مصر بوزارة الثقافة

ليس مجرد علاقة تجاور ولكنها تحوي داخلها إسترداد كثير من الحقوق التي وضعت تحت هيمنة ووصاية عديد من إدارات الوزارة في غيبة أي تمثيل حقيقي (ديمقراطي) للمثقفين والكتاب المصريين ، من ذلك ما يخص المجالات الثقافية والنشر والتفرغ إلى آخر كافة الحقوق النقابية والمهنية التي تسيطر عليها العناصر البيروقراطية المتخلفة .

« ورغم الصياغات المحكمة التي تضع السلطة في يد وزير الثقافة كشق أول من أهداف واضعي هذا القانون فإن الشق الثاني الذي تسوقه المواد التأديبية والمكونة من ثلاث عشرة مادة تطلق يد عديد من الجهات والأجهزة للتنكيل بالكتاب المصريين والعسف بهم تحت اليد الطولى لوزارة الثقافة ، فحسب المادة ٦١ يقوم بالتحقيق مع العضو لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الإتحاد وعضوية المستشار القانوني لوزارة الثقافة وسكرتير عام الإتحاد ، ويحال العضو إلى هيئة التأديب بقرار من مجلس الإتحاد . . كما يجوز لكل من النيابة العامة أو وزير الثقافة أن يطلب من مجلس الإتحاد إحالة العضو إلى هيئة تأديبية إبتدائية برئاسة مجلس الإتحاد وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وعضوين يختارهما مجلس الإتحاد من بين أعضائه . ويتم تشكيل الهيئة التأديبية الإستئنافية (المادة ٦٣) برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره وزير الثقافة وعضوية إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإتحاد من غير أعضائه المشتركين في هيئة التأديب الإبتدائية .

« وهكذا تأتي هذه المواد التأديبية والتي تشكل حوالي ٢٠٪ من مواد القانون لتطيح بالبقية من حقوق الكتاب ولتسفر عن وجهها اللاديمقراطي تماماً . والمعادي لأبسط حقوق الكتاب .

فأية نقابة هذه التي تهدف أول ما تهدف إلى إخضاع الكتاب وإلحاقهم كذليل هزيل لوزارة الثقافة ، فارضة عليهم القبول بكل الإجراءات التي اتخذت ضدهم في الماضي ، فارضة على القيود القائمة بالفعل قيوداً جديدة ، وواضحة مزيداً من الحصار حول الحركة الثقافية في مصر ؟ .

« بقيت كلمة نتوجه بها إلى الكتاب الزملاء الذين تقدموا بطلبات عضوية إلى لجنة القيد - التي تم تشكيلها بقرار من وزير الثقافة - للانضمام إلى « النقابة » وسط حملة من الترويج بين الكتاب والمثقفين المصريين بأن ما يطرح أمامنا ليس سوى نقابة وأنهم يعلمون جيداً بأن الأمر لا يتجاوز هذه الحدود وأنه تقع على الكتاب المصريين كافة مهام النضال النقابي كما هو الحال في سائر النقابات، ولذلك فإننا نود أن نضع أمام زملائنا الكتاب بعض الملاحظات آمليين أن يكون تقدمهم بطلبات العضوية قد سبقته دراسة متأنية لنصوص هذا القانون - الذي نظن أن كثيرين لم يدرسوه أو لم يقرأوه إطلاقاً كما صرح بعضهم بذلك - آمليين أن يساعد نقاشنا له وملاحظاتنا حوله إلى إتخاذهم الموقف الصحيح إزاء المحاولات المستمرة لإحكام الحصار حول كافة الكتاب والمثقفين الشرفاء في بلادنا، واثقون من تصديهم لكافة المحاولات التي تسعى إلى خلق بذور الشقاق داخل صفوفهم، والذي لن يؤدي إلا إلى إنهاك كافة الكتاب الوطنيين الديمقراطيين وإستدارتهم عن أهدافهم الحقيقية وإستغراقهم في صراعات هامشية تبعدهم عن مواجهة الإجراءات والممارسات اللاديمقراطية التي تسعى إلى سلب حقوقهم وتقليص فاعليتهم، ذلك الموقف الذي سنعمل من جانبنا على تفاديه تماماً وعدم الإنسياق له، مؤكداً التفافنا حول أهدافنا الرئيسية في إقامة اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين وكفالة كافة الضمانات المتعلقة بحرياتهم في التعبير وحقوقهم النقابية والمهنية .

« والرأي الذي يطرح دعوى الجانب النقابي ، في القانون ٦٥ لسنة ٧٥ يتلزع بحجة أخرى ، وهي أنه بمقارنة قوانين النقابات في مصر بهذا القانون نجدهم على نفس الدرجة من التساوي من ناحية القيود التي تحيط بكل النقابات المهنية في بلادنا ، وهنا تبدأ مخالطة يجب مواجهتها فوراً ، فعلاوة على التعسف الواضح الذي يحيط بهذا القانون بالذات من الناحية النقابية ، فإن هناك فارقاً أساسياً في خصوصية وضع اتحاد للكتاب أو حتى نقابة لهم وبين أي نقابة أخرى ، فالكتابة من جانبها المهني البحث تتعلق أساساً بضمانات حرية التعبير ، تلك الحرية التي يهدرها هذا القانون تماماً بدعوى التساوي مع سائر النقابات في مختلف القيود المفروضة عليها أو بأي دعوى أخرى .

« وعلاوة على ذلك فإن التسليم بهذه القيود (حتى بدعوى تغييرها فيما بعد يجعلنا نساق إلى موقف غير سليم على الإطلاق في أي من جوانبه بالتعامل مع الإتحاد (- في كنفابة في طور الإنشاء) كتكرار لأي من النقابات الحالية ، فهناك فارق كبير بين نقابات قد تم إنشاؤها بالفعل منذ أمد طويل وصدرت قوانين إنشاء معظمها تحت السيطرة الإقطاعية والإستعمارية حيث يضع سائر النقابيين الديمقراطيين نصب أعينهم - الآن ودائماً - تغيير قوانينها المجحفة بالحرريات والمعادية لحقوقهم النقابية ، وبين قانون يصدر حديثاً ملتزماً بنفس القيود التي ينبغي علينا جميعاً أن نأخذ موقفاً حاسماً لتغييرها في إتجاه أكثر ديمقراطية بدلاً من أن يسلم بعض الزملاء بوجودها كقدر لا مفر منه .

« إننا هناك نطلق في رفضنا للقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٥ من موقف مثالي كما يدعي البعض ، ولكننا نطلق أساساً من رفض أي إجهاض لقيام إتحاد حقيقي للكتاب المصريين (هو أيضاً نقابة حقيقية لهم) ، ونرفض على نفس المستوى كل محاولات الترويج وسط الكتاب المصريين للإلتصام إلى الإدارة التابعة لوزارة الثقافة بدعوى تمثيلها النقابي للكتاب ، وبحجة إمكانية إنتزاع مكاسب من داخلها ، والتسليم الكامل الذي يتضمنه هذا الترويج بالقيود المفروضة على سائر النقابات المهنية كأمر مسلم به وكقدر لا مفر منه .

« وبعد فهل كان لنا أن نتظر من أجهزة الثقافة غير هذه الإدارة المسماة نقابة إتحاد كتاب ، في إطار المحاولات المستمرة للتغيب الكامل للكتاب والمثقفين المصريين عن الساحة الثقافية . . إن هذه الإدارة لن تكون إتحاداً للكتاب وإنما هي رداء رث على مقاس صانعيه ، فلندعه كذلك ولتقف جميعاً حول الإتحاد الذي ناضلنا من أجله طويلاً : إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

« جمعية كتاب الغد »

وقد لاحظ كثيرون ، عن لا تربطهم بجمعية « كتاب الغد » صلة ما ، أن بيانها أغفل بعض العيوب في القانون ، كما أنه بالغ في تصوير عيوب أخرى فيه ، كما أن الموقف العمبي الذي يصوغه موقف خاطيء وضار .

فمن العيوب التي أغفلها البيان ، الأساس الذي يقوم عليه الإتحاد ، فقد كان هناك وما يزال رأي مطروح يستند على الواقع الخاص للصراع على الجبهة الثقافية في مصر ، وقد سبق لنا أن بلورنا هذا الرأي ونشرناه ، في حوار سابق مع جمعية كتاب الغد نفسها ، وكان - وما زال - رأينا أن « طرح شعار إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ينبغي أن يرتبط بطرح شعار : تنظيم مستقل للكتاب المصريين ، بحيث يكون لكل جيل وتيار ومدرسة أدبية وفنية حق إنشاء جمعياته المستقلة التي تعبر عنه ، بعد إلغاء كافة النصوص غير الديمقراطية والأوضاع الإستثنائية من القانون المنظم للجمعيات الثقافية . وأهم المطالب الديمقراطية الجوهرية الآن بالنسبة للمتقنين المصريين ، هو المطالبة بأن ترفع الدولة يدها عن النشاط الثقافي وأن تكتفي في مجالات النشر والمسرح والسينما والموسيقى بتقديم الأعمال الكلاسيكية والرائدة ، وأن تتيح الفرصة للمسرحيين الجدد والسينمائيين الجدد والكتاب بأن يشكلوا جمعياتهم تاركين لها كل أوجه النشاط فتصدر عنها المجلات الأدبية وسلاسل الكتب وتنتج أفلاماً ومسرحيات ، إن رفع يد الدولة عن النشاط الثقافي في مصر سيكشف عن الحجم الحقيقي للتيارات السلفية والمتخلفة في النشر والسينما والمسرح وستأكد حينئذ مدى جاهليتها التي توهم أنها كاسحة .

إن تنظيماً مثل هذا يطلق حرية الصراع بين المدارس والإتجاهات الأدبية والفنية في مصر ، ويبحث بطرق صحيحة وسليمة الأفكار العفة والرديئة وغير الأصلية هو الوحيد الذي يتيح الفرصة لانتصار التقدم بالعمل الديمقراطي الصبور والطويل . لا بإجراءات إدارية أو علوية ، نتيجتها الحقيقية أن يتقنع اليمينيون والسلفيون ويلبسوا أقنعة يسارية إلى أن تحين فرصة ظهورهم لتخريب كل شيء .

من مثلي هذه التجمعات الثقافية الديمقراطية المستقلة يمكن أن يتشكل إتحاد الكتاب المصريين الديمقراطي والمستقل . فالإتحاد ليس منظمة يختار الأدباء أو الكتاب الانضمام إليها ، ولكنه « منظمة المنظمات » ، يقوم عندما تتفق مجموعة من الجمعيات الثقافية على إنشاء منظمة للتنسيق بينها ، ولا ينبغي أن

يتصور أحد أن الإتحاد بهذه الصفة يمكن أن يحل محل هذه الجمعيات ، أنه فحسب ينسق عملها المشترك ويصوغ برنامجاً للقائتها ، ويظل بعد هذا لكل جمعية حقها في أن تعبر عن تيارها والمدرسة التي تنتمي إليها ، بما يزيد عن هذا البرنامج المشترك أو يضيف إليه ، إن الطريق إلى إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، لا بد أن يبدأ بالدعوة إلى حرية تكوين الجمعيات الثقافية وحتى كل تيار ومدرسة أدبية في التواجد المستقل (راجع : في الطريق إلى إتحاد كتاب ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين - ندوة الثقافة - تقديم وتعليق : صلاح عيسى - مجلة الثقافة البغدادية - مارس (آذار) ١٩٧٥ ص ٦٠ - ٩٥) .

ولقد كان هذا التصور - من وجهة نظرنا - صحيحاً ، وما زال كذلك ، إنطلاقاً من الإدراك بالظروف المصرية في طابعها النوعي ، ففي بلد افتقد طويلاً لكافة أشكال العمل الديمقراطي المستقل لا تصبح البداية الصحيحة إتحاداً للكتاب ، ولكن تميزهم أولاً ، ليكون هذا التميز المستقل - الذي يتم وفق منطلقات ديمقراطية - هو المدخل الصحيح لأي إتحاد .

لكن « كتاب الغد » التي أغفلت المنهج الصحيح لرؤية المسألة حاولت أن تلوي عتق بعض المواد لتحيلها إلى عيوب ، فبدت محاولات ساذجة ولا معنى لها ، فليس ضرورياً أن يكون القانونون مليئاً بكل هذه العيوب ليكون لا ديمقراطياً ، لكن المهدف العملي من البحث عن ثغرات وتوسيعها فيه كان هدف « المقاطعة » ودعوة الكتاب المصريين إلى الكف عن النضال الديمقراطي بزعم استمرار النضال من أجل إتحاد الكتاب الديمقراطي المستقل ! .

والغريب أن بيان الجمعية قد خلا من تحديد وسائل هذا النضال ، بل والمضحك ، أن الجمعية نفسها لا تناضل بأي شكل من أشكال النضال ، وذلك لسبب بسيط ، هو عدم وجود أعضاء بها على الإطلاق ، اللهم ألا خمسة هم مجلس إدارتها ، الذي يصر على بقاءها في إستماتة عاجزاً عن أن يكون مقبولاً لدى أي كاتب في مصر أو أديب ، لقد إنتهت مجموعة الممارسات الخاطئة لكتاب الغد ، بأن أصبحت مجرد رمز على التمرد الرومانتيكي ذو الطابع البرجوازي الصغير ، وأنفض من حول الجمعية كل الذين كانوا فيها ، وماتت كل الآمال

التي عقدت عليها ، ومع ذلك فقد ظلت منذ البداية إلى النهاية وفيه لرؤيتها الخاطئة لأسلوب العمل على الجبهة الثقافية في مصر .

وبرغم إقرار من بقي في الجمعية من أعضاء بخطأ هذه الممارسات في مناقشات طويلة (دار بعضها في ليغان طره الذي ضم عدداً من أعضاء الجمعية وآخرين من الأدباء إبان الحملة ضد اليسار في مفتتح عام ١٩٧٥) فإن النقد الذاتي كفضيلة ثورية ليست من فضائل « كتاب الغد » ، من هنا تدهورت أحوالها وإنفض من حولها الجميع وإن بقت قادرة على إصدار البيانات واتخاذ المواقف .

ولكتاب الغد أسلوب تقليدي في التعامل مع من تختلف معه في الرأي ، يعطيها دائماً حجماً أكبر من حجمها الفعلي ، فهي تتصر عادة في معاركها لا بجماهيريتها ، ولكن بحملات التشهير والتلوين ، وهو نوع من السلوك ما يزال يحدث أثره وصداه لدى المثقفين المصريين الذين إفتقدوا طويلاً للعمل الجمعي والمنظم ، وظلت علاقاتهم تقوم على أسس شخصية ، تتأثر سيكولوجياً وإجتماعياً ، خوفاً ونفورا وتعالياً ، من هذه الحملات .

تحدث الأدباء والكتاب في هذا كله ، وإتفقوا فيه أو في معظمه ، لكن السؤال الذي أطل برأسه كان نصه :

● المهم هو الموقف العملي .. كيف نصوغه ؟ .

عند الإجابة على علامة الإستفهام إنقسم المثقفون المصريون عامة إلى أربع فرق :

● فرقة رأت في القانون غاية المراد من ربّ العباد ، وهي في الأغلب الأعم من مثقفي اليمين ، وخاصة شرائحه المستفيدة من الأوضاع الرسمية الحالية على صعيد الثقافة ، وهؤلاء نظروا ألى الإتحاد نظرهم إلى تلك المؤسسات العديدة التي يتفنون من ورائها ، والتي يرتفع بواسطتها الأراذل ويعلو بسببها الأسافل ، وهي كلها تسير بأسلوب الرشوة المسترة أو العلنية . وهؤلاء كانوا يشكلون شئلة كانت على علم بكل خطوة تتخذ ، وكل قرار يصدر ، ينسقون

عملهم مع وزارة الثقافة ، ويرتبون أمورهم منذ اليوم الأول . ولم يكن يعينهم في شيء أن يكون القانون ديمقراطياً أو غير ديمقراطي . فهم في صف القواعد التي تتيح لهم التمكن ، والسيطرة .

● وفرة رأيت في القانون أساساً لا يمكن قبوله ، وإعتبرته قواعد لا تنشئ اتحاداً ولكن مجرد إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة . وقد طالبت هذه الفرقة علناً بمقاطعة الإتحاد ، وعدم الانضمام إليه ، ورأت أن المشاركة في نشاطه تضيي عليه شرعية تمثيل الأدباء والكتاب ، بينما المقاطعة خطوة لإستمرار النضال من أجل إنشاء إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين (وقد نشرنا نص رأيا كاملاً) .

● فرقة رأيت الأمر مشتبهاً ، والخلاف شديداً ، ولما كانت بطبيعتها لا تريد الإسهام في العمل العام في ظروف تتميز بالحدة ، فقد أثرت أن تبتعد تماماً عن الصراع في هذه الجبهة .

● وفي مواجهة هذه الفرق كلها إستطاع فريق رابع أن يحدد موقفاً أكثر إنسجاماً ، يرى أن القانون مليء بالعيوب والثغرات ، ولكن مواجهة هذه العيوب لا تكون بالإنعزال ، ولكن بالنضال ، ولأن القانون المصري يحرم إنشاء نقابتين لنفس المهنة ، فإن إنشاء إتحاد مواز للإتحاد غير ممكن من الناحية العملية ، ومن هنا فإن مقاطعة الإتحاد - وهو منظمة جماهيرية - يعطي اليمين فرصة عمره للسيطرة عليه وتوجيهه إلى حيث يريد ، والحصول على شرعية من ورائه ، ومع إقرار هذا الفريق بأن المؤسسات الثقافية الرسمية في مصر تفتقر تماماً لأي نوازع ديمقراطية ، فإنه قد رأى أن البرهنة على ذلك لا تكون فقط بالإستنتاجات النظرية ، ولكن بالممارسات العملية ، وذلك سعياً وراء إقناع من لم يقتنع بعد من جماهير الكتاب والمثقفين بذلك . ورأى هؤلاء أن دخول الإتحاد والنضال من أجل مزيد من المقرطة لقانونه ولأوضاعه ، لا تنفي إمكانية العمل المستقل خارجه من أجل هذا الهدف .

ولأن الفرق الثلاث الأخيرة تنتمي إلى اليسار بشكل أو بآخر ، وبحكم التفتت الشديد الذي يسود أوساط الحركة الثقافية المصرية - وخاصة اليسار - فقد

كان لا بد أن يمر وقت قبل أن تتكون بؤر صغيرة هنا أو هناك ، تسعى لصياغة موقف محدد من الإتحاد ، وبشكل تلقائي وبعرض الجهد الذي قام به أفراد قليلون تجمعت تلك البؤر وصاغت موقفها الذي كانت تستهدف منه - كحد أدنى - الحيلولة دون أن يصبح الإتحاد جثة ، وإشاعة نوع من الحيوية الديمقراطية بين صفوفه ، ولأن دعوة المقاطعة لم تكن قد برزت حتى تلك اللحظة بشكل كاف ، فقد بدأت - بمجرد نشر الإعلان بفتح باب القيد لعضوية الإتحاد - حركة تستهدف تنشيط العضوية وإخراج المثقفين المصريين من حالة الملل والإشمئزاز التي تسودهم مما يجري على جبهة الثقافة ، لكي تتحول إلى فعل - مهما تضائل - فهو خطوة قد تنفذ في تجميع وتوحيد المثقفين الهساريين لكي يكون وجودهم فاعلاً ومؤثراً .

وفي إجتماع موسع ، حضره عدد من الكتاب والمثقفين ، إختار هؤلاء لجنة لتنشيط الدعوة للإنتضمام إلى الإتحاد ، وحل بعض المشاكل التي تحول دون بعض الكتاب والتقدم إلى عضويته إذا كانت لا تنبع من موقف بالمقاطعة ، وعلى رأسها مشكلة رسم القيد ، الذي كان على ضالته - خمسة جنيهاً مصرية - يشكل عقبة أمام البعض ، يمكن إجتيازها ببعض الوسائل العملية ، ووقع إختيار المجتمعين على أربعة تتكون منهم هذه اللجنة هم « عز الدين نجيب » و« صلاح عيسى » و« أمينة النقاش » و« عبده جبير » . ورغم أن الثلاثة الأول من هؤلاء لم يكونوا قد حضروا الإجتماع الذي تم فيه هذا التكليف ، فإنهم وافقوا عليه عندما أبلغوا به ، لكنهم وقبل أن يبدأوا خطوة واحدة في نشاطهم ذلك ، هوجوا بضراوة من بعض دعاة المقاطعة الذين سارعوا يعلنون أن هذه لجنة تعمل لحساب الأميرلاي « يوسف السباعي » وزير الثقافة ، وأنها قد تقاضت نقوداً ووعدوا منه مقابل إستدراج الكتاب للإنتضمام إلى إتحاده ! .

ورغم أن ذلك مرض قديم وجديد ولا بُرء منه إلا إذا برئت مصر من العسكريةتاريا ومن الظروف غير الديمقراطية ، آنذاك يمكن أن يبرأ المثقف المصري من بارانويا الإضطهاد ، ومن الرغبة في تلويث الآخرين ، إلا أن أعضاء اللجنة الرباعية - على وجه الإجمال لم يحسنوا التصرف ، وأخطأوا خطأ

فاحشاً عندما خضعوا لرد الفعل العصبي ، وغضبوا لكرامتهم ، واستندرجوا للدفاع عن النفس ، وقد اضطرتت إلى استدعاء من نسبت إليهم هذه الفرية الدنيئة وواجهتهم بها فأنكروها بالطبع ، ولكن بعد أن قامت بدورها ، فقد أصررنا على الانسحاب من العمل في اللجنة ، ولما كان أربعتنا من أكثر العناصر حركية فقد ماتت الفكرة .

وفي لقاءات فردية مع بعض دعاة المقاطعة طرح الموضوع على النحو التالي :

● إن تصوير المسألة على أنها صراع بين الذين يقرون بديمقراطية القانون ومن ينكرون عليه ذلك تصوير خاطيء ، فدعاة المقاطعة ودعاة الانضمام متفقون على عيوب القانون وثغراته ، وفي وسعنا أن نتقدم بطلبات انضمام إلى الاتحاد ونحن متفقون على برنامج حد أدنى ، على رأسه الدعوة داخل الجمعية العمومية للمطالبة بتغيير القانون ، وبحيث إذا اتخذت لجنة القيد المؤقتة قرارات برفض عدد كبير منا - وهو ما كان يتوقعه الجميع - انسحبنا جملة من الاتحاد ، وهو موقف له تأثيره الفعلي على شرعية الاتحاد ويكفل فضحاً حقيقياً للزعات اللاديمقراطية لدى الأجهزة الثقافية الرسمية لا تحققه المقاطعة .

● إن دخول الاتحاد لا يعني إلا قرار بشرعية السيطرة اليمينية على أجهزة الثقافة ، ولا التحالف معها ، فالإتحاد ليس حزباً سياسياً ، ولكنه منظمة جماهيرية ، بحكم كونه نقابة ، وكما لا يجوز مقاطعة إتحادات الطلاب أو نقابات العمال لا يجوز كذلك مقاطعة إتحاد الكتاب ، وأن في وسع أي تيار فكري أن يختبر عملياً مدى ثقله ومدى قدرته على اجتذاب الآخرين ممن لا يتمنون إليه ، من خلال معارك ديمقراطية كهذه المعركة .

● إن أحداً لا يصادر على اختلافات شرائح اليسار المختلفة ، فهذا طبيعي وضروري بحكم ظروف تاريخية ضاغطة لا نستطيع التخلص من أسرها بسرعة ، ولكن المهم الآن أن نعطي فرصة لمختلف الاجتهادات للتعبير عن نفسها ، والذين يرون أن هناك فائدة من الانضمام إلى الاتحاد ، يعتمدون في تحقيق هذه الفائدة على أن تضم الجمعية العمومية للإتحاد عدداً معقولاً من الكتاب الوطنيين والديمقراطيين واليساريين ، يمكن أن يمارسوا نشاطاً مؤثراً .

وهو ما تهدده الدعوة إلى المقاطعة ، فإذا اتفقنا على أن يكون الانضمام إلى الاتحاد مشروطاً بالاتفاق على برنامج محدد ، وإنذ فليكن زعماء الدعوة إلى المقاطعة أحراراً في بقائهم خارج الاتحاد ، كرمز على هذه الدعوة ، لكن ممارستها عملياً الآن ودعوة الآخرين إلى المقاطعة تهدد اجتهاد الداعين إلى الانضمام وتمنعه من تحقيق نفسه .

ووافق بعض دعاة المقاطعة على ذلك وإعترض غيرهم ، وتسمم الجو بالإشاعات والأقاويل ، وبدأت بعض عناصر المقاطعة تسعى إلى أدباء الأقاليم ، وتشرح لهم الموضوع من وجهة نظر دعاة المقاطعة وحدهم ، وتستفز فيهم نزعات بدائية ، مشهورة بكل من يقبل الانضمام إلى الاتحاد ، من هنا أثر كثيرون أن يتبعوا الطريق الأسلم فلم يحددوا موقفاً ، فلا هم ظاهروا دعوى المقاطعة علناً ، ولا هم إنضموا إلى الاتحاد ، منتظرين أن ترجح كفة أحد الطرفين .

كان سلاحنا اليساري الفاسد قد بدا عده التنازلي لينفجر في وجوهنا نحن لا في وجوه الأعداء ، سلاح الوعي الضئيل والخبرة المنعدمة ، والنزعات النرجسية والاستعراضية ، ووصلت الأمية إلى درجة شبهوا فيها الداعين إلى القبول بدخول اتحاد الكتاب بمن قبلوا دخول « الاتحاد الاشتراكي » و« التنظيم الطليعي » ، وكان القياس هنا دليلاً على مدى ما وصلت إليه بعض الأسلحة اليسارية من فساد ، وفشلنا في أن نقنعهم بالبديهة التي تفرق بين منظمة سياسية ومنظمة نقابية ! .

وفي الوقت نفسه كان السلاح اليميني الفاجر قد بدأ يعمل ، فقد أصدر وزير الثقافة قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للقيد برئاسة الدكتور « مهدي علام » بإعتباره عضواً متفرغاً للمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وعضوية « سعد الدين وهبة » ممثلاً لوزارة الثقافة ، وأحد مستشاري مجلس الدولة ، وأربعة يمثلون الكتاب هم د . « عبد العزيز دسوقي » و« ثروت أباظة » و« عبد الرحمن الشرقاوي » و د . « يوسف إدريس » وكان واضحاً أن اختيار ممثلي الكتاب قد تم على أساس سياسي ، ومن وجهة نظر الوزارة ، التي إختارت د . دسوقي وثروت أباظة كممثلين لجهة اليمين والشرقاوي وإدريس كممثلين لجهة اليسار . لكن ذلك لم يجعل اللجنة متوازنة لوجود ثلاثة آخرين (د . « مهدي

علام و **المستشار القانوني** و «**سعد وهبه**» يملكون فرصة ترجيح رأي على رأي . وزاد الأمر سوءاً أن الظروف الصحية التي تعرض لها «**يوسف إدريس**» قد أضطرتته إلى السفر إلى أمريكا لإجراء عملية جراحية في القلب ، فإنقطع عن حضور إجتماعات اللجنة بعد فترة قصيرة جداً ، دون أن يصدر قراراً بتعيين أحد محله ، وبالإضافة إلى ذلك دخل «**عبد الرحمن الشراوي**» في صراع ضار مع «**د . رفعت المحجوب**» الأمين الأول للإتحاد الاشتراكي لأمر تتعلق بمؤسسة «**روز اليوسف**» ، اضطرب بسببها إلى الإنقطاع في عدد من الإجتماعات الهامة لتوافق موعد هذه الإجتماعات مع مواعيد إجتماع المجلس الأعلى للصحافة التي كان مضطراً لحضورها بحكم عضويته له ليصد عن المؤسسة التي يرأسها الهجوم الضاري للدكتور المحجوب .

وبسبب هذا إختلت الأغلبية في لجنة القيد التي تُركت بشكل عملي لكل من الفارسين المغوارين ثروت أباطه و **عبد العزيز الدسوقي** ! والواقع أن تمثيل الإتجاهات في اللجنة كان متعسفاً ، أو بتعبير أدق لعبة مقصودة ، وكان كثيرون يرون ضرورة تشكيل اللجنة من كتاب في مقام الريادة كتوفيق الحكيم و «**يحيى حقي**» و «**نجيب محفوظ**» و «**حسين فوزي**» واضرابهم .

وفي أول إجتماعاتها بدأت اللجنة تتغلب على عقبة رئيسية جاءت من نقص في القانون ، ذلك أن المادة السادسة التي تحدد شروط العضوية في الإتحاد ، تنص على أن يكون لطلاب الإنضمام «**إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية**» ، ولأن نفس القانون يجعل إصدار اللائحة الداخلية من مهمة الجمعية العمومية للإتحاد - التي لم تكن قد تشكلت بعد - فقد أخذت لجنة القيد المؤقتة لنفسها حق تفسير هذا النص ، وأصدرت في أول إجتماعاتها قراراً يفسر عبارة الإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب ، بأن يكون لطلاب القيد إنتاج قصصي أو شعري أو دراسات أدبية ونقدية ، نشرت في كتاب على الأقل ، أو أن يكون قد نشر إنتاجه ذاك بشكل مستمر خلال السنوات الخمس السابقة على ذلك التاريخ .

وكان معنى هذا التفسير ، أن يُستبعد من عضوية الإتحاد كل الكتاب

الذين ينحصر نشاطهم في الكتابة السياسية أو الفكرية أو التاريخية ، وأن تقصر العضوية على الأدباء وحدهم بأضيق المفاهيم للمصطلح . ولأن لجنة القيد المؤقتة كانت تعمل منذ البداية بأسلوب الجمعية الماسونية فقد ضربت ستاراً من السرية على قرارها ذاك - الذي لم يعرف إلا بعد أن أنهت أعمالها - ولم تكن بنشر إعلان آخر في الصحف به ، بحيث تجنب من لا تنطبق عليهم شروطه حرج التقدم ثم الرفض .

ولأن دعوة المقاطعة قد تحولت إلى نشاط عملي فإن الذين تقدموا بطلب عضوية الإتحاد لم يزيدوا عن ٣٨٩ فقط ، بينما لم يتقدم عشرات من الكتاب لطلب العضوية كان منهم : « نعمان عاشور » و « لطفي الخولي » و « عبد الفتاح الجمل » و « سامي خنبة » و « جلال السيد » و « صلاح حافظ » و « حسن فؤاد » و « هاشم الشريف » و « مصطفى الحسيني » و « أحمد فؤاد نجم » و « رفعت السعيد » و « خيرى عزيز » و « فاروق عبد القادر » و « أحمد بهاء الدين » و « مصطفى بهجت بدوي » و « فتحي خليل » و « أحمد عنتر مصطفى » و « شمس الدين موسى » ، فضلاً عن عشرات الكتاب المصريين الذين يعملون خارج مصر (« محمود العالم » و « أحمد عبد المعطي حجازي » و « أحمد عباس صالح » و « صافيناز كاظم » و « أمير اسكندر » و « نبيل زكي » و « سعد التائه » و « سعد زغلول فؤاد » و « طاهر عبد الحكيم » و « ميشيل كامل ») . وانهمكت اللجنة في نظر طلبات الذين تقدموا للعضوية ، فاختل التوازن فيها إلى درجة وقف اعضاؤها أمام أسماء معروفة فرفضوها باستهتار بالغ يدل على شعورهم بالسيطرة والتمكن والإنفرد .

وفياً لتلا ذلك من أيام تكشف العديد من الوقائع التي أكدت أن هذا الوهم قد دفع اللجنة - ومن كانت تعمل برضاهم من الميسطرين على وزارة الثقافة - إلى إزدراء يكاد يكون تاماً لكل نصوص القانون وللعرف والعقل ، بل والذوق السليم . . وقد كشفت الدراسة المتأنيئة لإجراءات اللجنة في القبول عما يلي :

● إن اللجنة قبلت ٣١٠ طلباً من مجموع المتقدمين ورفضت ٧٩ طلباً ، بنسبة تصل إلى حوالي ٢٠٪ .

● إن المقاييس التي وضعتها اللجنة للقبول والرفض ، قد طبقت بدرجة من الغرض والإلتواء الصريح . فقد رفضت كتاباً ينطلق عليهم الشرط الذي وضعته بنفسها - بصرف النظر عن مدى قانونية أو منطقية الشرط نفسه - وهو أن يكون للمتقدم كتاباً واحداً مطبوعاً على الأقل في القصة أو الشعر أو الدراسة الأدبية ، ومن رفضوا رغم إنطباق هذه الشروط عليهم ، « زين العابدين فؤاد » صاحب ديوان « وش مصر » - ١٩٧٢ - و « سيد ياسين » صاحب « التفسير الاجتماعي للأدب » والروائي « يونس الخضرراوي » - صدرت له روايتان وحصل على منحة تفرغ من وزارة الثقافة - والكاتبة المسرحية « نادية هبذ المجيد » صدرت لها مسرحية - انتظر أنا قادمة - وحصلت على عدة جوائز .

ومن رفضوا برغم إنطباق شرط مواصلة النشر لمدة خمس سنوات في مجالات الآداب بتفسير اللجنة ، القصاصيين : « جميل عطية إبراهيم » و « عبد جبير » و « صلاح عيسى » و « فكري النقاش » ، والشعراء : « أحمد الحوتي » ، والكتاب والنقاد : « محمد عودة » و « أمينة النقاش » .

● برغم أن اللجنة إعتبرت خطأ أن الكتابة في مجالات الفكر والسياسة والتراجم والصور والخواطر والتاريخ ليست من الآداب ، فقد قبلت عضوية الأستاذين « محمد صبيح » و « عبد العزيز صادق » ، ورفضت عضوية كل من « محمد عودة » و « كمال رفعت » و « لطفي واكد » و « حسين عبد الرازق » و « صلاح عيسى » ، بدعوى أن إنتاجهم يخرج عن مجالات الأدب ، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضاً على الأستاذين صبيح وصادق لولا أنهما من حزب وزارة الثقافة ، ومن يجوزون رضا الأميرلاي « يوسف السباعي » ، فمعظم إنتاج الأستاذ صبيح في التراجم ، إذ تترجم لمعظم شخصيات العربية والدولية والمصرية ، إبتداء من الملك « فيصل الثاني » إلى الملك « فؤاد الأول » ، ومن « شاتنج كاي شيك » إلى « روزفلت » ، تراجم كان فيها معجباً ومشياً بكل ملوك الدنيا القديمة والجديدة ، ولم يعرف عنه أنه كتب يوماً قصيدة أو ما يشابهها مما تعتبره اللجنة شرطاً للعضوية ، والأستاذ صادق عرف كسكرتير لتحرير مجلة « الرسالة الجديدة » ورئيس تحرير مجلة « التحرير » ولم يضبط ذات يوم متلبساً

بالكتابة الأدبية ، والكتاب الوحيد الذي أصدره كان بعنوان « نافذة على أفريقيا » . وبالطبع فإن كل من « محمد عودة » و « كمال رفعت » و « لطفي واكد » و « صلاح عيسى » و « حسين عبد الرزاق » لا يملكون موهبة الغزل في الملوك التي ملكها الأستاذ صبيح ، لكن أولها كتب عشرات المقالات والدراسات في شؤون مختلفة كان منها التراجم والسياسة والنقد الأدبي والفني ومسائل الفكر والثقافة ، وكان الثاني - فضلاً عن كتاباته الفكرية والسياسية - رئيساً لمجلس إدارة عدة مؤسسات صحفية ومجلات ثقافية كان على رأسها مجلة « الكاتب » - قبل أزمة ١٩٧٤ - وكان الثالث فضلاً عن كتاباته رئيساً لتحرير جريدة « الشعب » ، وهلم جراً بالنسبة للآخرين ! .

● إفتقدت اللجنة إلى الحس الديمقراطي في أبسط صوره ، فبمجرد فتح باب الترشيح تقدم أربعة من أعضائها - أي أغليبتها المطلقة - يرشحون أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة ، هم رئيسها « د . مهدي علام » و « د . عبد العزيز دسوقي » و « ثروت أباطة » و « سعد الدين وهبة » ، وكان واجباً أن تستشعر اللجنة الحرج ، إذ كانت في مكانة تتيح لها التحكم في تركيب الجمعية العمومية ، فلا يرشح أحد من أعضائها نفسه لكيلا يظن أنها في قبولها لمن قبلت من الأعضاء أو رفضها للآخرين كانت متأثرة بعوامل إنتخابية . لكن هذا الإستشعار بالحرج يمكن أن يخامر قوماً يهمهم ألا تطوف الظنون بعد التهم أو حيدتهم أو إحترامهم للقانون وللعدل ، ويسدو أن أعضاء اللجنة ليسوا من هؤلاء القوم .

تصرفت اللجنة كما لو كانت لجنة ربانية لا معقب على قراراتها ولا ميزان لهذه القرارات ، فعلى الرغم من أن قانون الإتحاد ينص على أن تستمر في أعمالها لمدة ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من تاريخ أول إجتماع لها ، وهو ما يعني ضرورة إستمرار أعمالها حتى اليوم الأخير من عام ١٩٧٥ ، فليتها أنهت أعمالها في ١٢ ديسمبر كانون الأول - ١٩٧٥ ، وبدأت في توجيه الدعوات لحضور الجمعية العمومية في ١٢/٢٨ ١٩٧٥ ، وإعتمدت في ذلك على فتوى مضحكة أصدرها لها عضوها القانوني ، وهو أحد المستشارين المساعدين بمجلس الدولة ، ولكنه

يعمل منذ وقت طويل في المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون ، مجاوراً للأمبرلاي « يوسف السباعي » ولأن من جاور الحداد كوته ناره ، فقد ألقى السيد المستشار بأن النص الوارد في القانون بضرورة إنقضاء ثلاثة أشهر بين أول إجتماع للجنة القيد المؤقتة ، وبين دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد غير ملزم ، ويجوز للجنة إنقاص المدة ! .

ولأن الغرض مرض ، فإن المسؤولين بي «زارة الثقافة الماسونية في مصر ، كانوا قد قرروا أن يجيء مجلس إدارة إتحاد الكتاب منهم ، وأن ينفي من ملكوتهم كل من يختلف معهم في الرأي ، ولهذا وضعت لجنة القيد المؤقتة تنظيها لإجراءات إجتماع الجمعية العمومية ينص على جواز أن ينيب عضو الجمعية عضواً آخر عنه في حضورها ، ويبدل بصوته نيابة عنه . وكانت الفكرة وراء ذلك بسيطة ، فهناك عديدون من جبهة اليمين لا يهتمهم الصراع نفسه في شيء ، ولا يريدون إتحاداً ، ولا يجسرون على أية مواجهة جماهيرية ، ولا يملكون وقتاً لحضور الاجتماعات أو المناقشة في أمور تتجاوز مصالحهم الذاتية المباشرة ، وأدركت العناصر النشطة في اليمين أن موقف هؤلاء السليبي يمكن أن يهزمها في المعركة ، وكان الحل الموفق السعيد الذي وصلت إليه هو الحصول على توكيلات من هؤلاء لآخرين من العناصر النشطة ، يحضرون بها نيابة عنهم ويمسكون بها المعركة لصالحهم ! .

وصدر القرار عن لجنة القيد المؤقتة بشكل تأمري وظل سراً ، فالدعوة الرسمية التي وجهت للأعضاء لحضور إجتماع الجمعية العمومية قد خلت من أي إشارة لموضوع التوكيلات هذا ، خشية أن يتسرب ذلك إلى الجبهة المناوئة فتستغله هي الأخرى لصالحها .

وفيا بعد كشفت الحوادث عن واقعة مذهلة ، أكدت أن لجنة القيد كانت نائمة في العسل وأن مستشارها القانوني جهول بالقانون ، ومتواطئ كاعضاءها تماماً ، ذلك أن مشروع القانون الذي أعدته الحكومة كان يتضمن نصاً صريحاً يميز حضور الجمعية العمومية بالتوكيل ، لكنه عند مناقشته إعتضت لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب على هذا النص لعدم ديمقراطيته ولأن كل النقابات

المهنية الأخرى لا تأخذ بشيئه له ، فألغته ، وهو ما كان يعلمه بالقطع ممثلو وزارة الثقافة في لجنة القيد المؤقتة .

● واستمر الأسلوب الماسوني في العمل يفرض نفسه على كل إجراءات اللجنة ، ففجأة وصلت إلى الأعضاء الذين حصلوا على العضوية ، دعوات لحضور إجتماع الجمعية العمومية الذي حدد له يوم ١٢ يناير - ٢ - ١٩٧٦ ، وصلت الدعوة قبل الموعد المحدد بأسبوع فقط ، وتحدد يوم واحد لفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، يفتح في صباحه ويغلق في مساءه ، ويسبق الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بشمان وأربعين ساعة ، وأكدت هذه السرعة المذهلة والتي لا يوجد لها مبرر حقيقي ، ان هناك قوى رتبّت نفسها لأن لديها كل الحقائق والوثائق والمعلومات وأنها تسعى إلى حجب ما لديها عن الآخرين وتريد أن تربكهم وأن تمنعهم من ترتيب صفوفهم أو تنسيق جهودهم ، أو الدعاية لمرشحيهم ، أسبوع واحد بين توجيه الدعوة وعقد الجمعية العمومية ، يوم واحد للتقدم للترشيح ، ويوم واحد للدعاية الانتخابية ! .

● وربما لم يحدث في تاريخ الديمقراطية أو حتى الفاشية ، ذلك الذي جرى في إجراءات المعركة الانتخابية من ابتكارات تضيف اسم الأميرلاي « يوسف السباعي » كواحد من المجلدين العظام في التاريخ الديمقراطي لكوكبنا ، ذلك أن الخطوة التي رسمها لم تكن لتتم فصولاً إلا بحجب أسماء الأعضاء المقبولين عن جماهير الكتاب ، لإعلان الأسماء يعني معرفة المرفوضين ، ويتيح فرصة للجهة المختلفة معه للقيام بإتصالاتها وتنسيق صفوفها ، ومن هنا لم يكتف الأميرلاي بتلك المواعيد المتعسفة والسريعة ، بل وصدرت التعليمات بعدم إعلان أسماء المقبولين لا في مقر الإتحاد ، ولا في أي مكان آخر ، وكان على العضو الذي لم تصله الدعوة لحضور الجمعية العمومية أن يتوجه إلى مقر الإتحاد ويقدم بطاقته الشخصية للموظف قبل أن يجيبه على سؤاله ، ويرغم أن القانون ينص صراحة على ضرورة إعلان أسماء الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية وجداول أعمالها في مقر الإتحاد قبل إنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل ، فإن هذه الأسماء لم تعلن إلا قبل أربعة أيام فقط ، وبعد أن تسرب إلى وزارة الثقافة

الماسونية في مصر ، خبر بأن الجبهة المناوئة تنوي إبلاغ قسم الشرطة بهذه المخالفة للقانون .

ذلك كله كانت تفعله قوى اليمين .. لكنهم لم يكونوا وحدهم على المسرح ! .

القتال على كل الجبهات :

على الرغم من أننا كنا ندرك ضراوة المعركة ، وعدم التكافؤ بين أطرافها فقد قررنا أن نخوضها ، وكان كثيرون قد مالوا إلى شعار مقاطعة الانتخابات في ضوء تقدير للموقف قام على ما يلي :

● إن دراسة أسماء أعضاء الجمعية العمومية - التي لم نحصل على صورة رسمية منها إلا يوم الجمعة ٩ يناير - ك ٢ - ١٩٧٦ (أي قبل فتح باب الترشيح بيوم وقبل إجراء الانتخابات فعلاً بثلاثة أيام) أكدت أن تركيب الجمعية العمومية يعطي أغلبية واضحة وصريحة لليمين المتخلف ، وكان تقدير يوسف السباعي - على حد ما صرح به لبعض المقربين منه - أنه يتقن أن هناك ٣٦ صوتاً فقط ليست مع قائمته وأن بقية أعضاء الإتحاد - ٣١٠ - معه ! . وبرغم أن هذا التقدير كان مبالغاً من الوزير في قوة جبهته فإننا كنا نقدر أن الأغلبية معه نتيجة للأسلوب الرديء وغير العادل الذي أتبعته لجنة القيد ولتقاعس عناصر عديدة من اليسار عن التقدم لعضوية الإتحاد أصلاً .

● إن دخولنا الإتحاد مع إدراكنا بأن الوضع العام يعطي لجبهة اليمين أغلبية لن تكون نتيجته سوى أضواء شرعية مزيفة ، ويتيح لهم الزعم بأنهم حصلوا على ثقة الكتاب المصريين ، وفازوا في معركة ديمقراطية صريحة .

● إن اليمين موحد ومتجمع ، وصحيح أنه يتحد على أسس أنتهازية ومصلحية لكن هذا لا ينفي أنه قادر على إتخاذ موقف موحد ، بينما يحول دون توحد اليسار خلافات في تقييم الماضي والحاضر ، ومع رقي هذه الاختلافات ، إلا أنها - من الناحية العلمية المحضة - تضع مصاعب أمام توحده ضد

خصوصه ، الأمر الذي يؤشر بإحتمال هزيمته في المعركة الانتخابية ، ويجعل من خوض هذه المعركة قبول للهزيمة مقدماً ، وتطوع بإضفاء الشرعية على اليمين .

لكن الحوار حول هذه التحفظات أدى إلى القبول بمغامرة دخول المعركة الانتخابية ، وذلك في ضوء حقائق مضادة صيغت على النحو التالي :

● إنه من الصعب الحكم على طبيعة تركيب الجمعية العمومية ومدى إنتمائها الفعلي ، والشيء المؤكد أن هناك حوالي سبعين عضواً يمكن إعتبارهم كتلة اليمين الضاربة والمسيطرة ، وأن هناك ٥٠ و ٦٠ آخرين يمكن إعتبارهم مؤيدين لقوى اليسار ، وأن هناك فرصة للمناورة بالنسبة لبقية الأعضاء ، يمكن بتخطيط ذكي للمعركة - كسب العديدين منهم ، بما يكفل فوزاً نسبياً لقوى اليسار ، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن المطلوب إنتخابهم هم ٣٠ عضواً ، وأن المنتظر تقدمهم للترشيح كثيرون الأمر الذي يطرح احتمالات تشتت الأصوات ويجعل فرصة الفوز واردة بالنسبة لعدد من اليساريين .

● إن مقاطعة الانتخابات ، التي سوف تؤدي طبعاً إلى إنتصار اليمين ، لن تجعله يكف عن الزعم بأنه فاز في معركة ديمقراطية تضيفي على وجوده شرعية جماهيرية ، إذ سوف يفسر تلقائياً هذه المقاطعة بأنها جبن من اليسار عن مواجهته . وحتى مع التسليم بأن اليمين سوف ينجح في المعركة الانتخابية فعلينا أن نكبده ثمناً باهظاً لهذا النجاح ، ذلك أن اليمين قد استسهل الإنتصار عن طريق القرارات العلوية والبيروقراطية والإختيار الرسمي ، فقد آن الأوان لكي يعلم هذا اليمين أنه برغم كل ما يملك عليه أن ييذل مجهوداً مضنياً لكي يكسب ويتصدر جماهيرياً ، وسوف نلقنه درساً ، إن الإتحاد ليس مجلة يملك الكولونيل وزير الثقافة أن يعزل رئيس تحريرها ويعين أحد سكرتيريه مكانه ، ولكنه منظمة جماهيرية تحتاج إلى مجهود عسير منه لكي يتصدر في معركتها . وقد لخصت في المناقشة رأيي في هذه النقطة مستشهداً بمثل شعبي ، سرعان ما تواتر بعد ذلك ، فكان بما قلت « عليهم أن يدركوا أن لحنا شديد المرارة » ! .

● إن توحيد اليسار ليس قضية نظرية فقط ، ولكنه نضال عملي ، ولو انتظرنا مليون سنة نتناقش خلالها في مسألة الوحدة ، مشاكلها وأسسها

وأبعادها ، فلن نتوحد ، خاصة أننا ننطلق من مرحلة تشرذم طويلة ومريرة ، وإذن فعلينا أن نصوغ الخطوط العامة لتوحدنا ، وأن نخوض معارك جزئية لإختبارها وتحقيقها وإكتشاف الخطأ والصواب في ممارستا العملية ، وهذا هو الأسلوب الصحيح للتوصل إلى صيغة للوحدة .

وكان القبول بدخول المعركة ، قبولاً بالقتال على كل الجبهات ، وهو ما يعني الحاجة إلى مجهود ضخم وعنيف ومكثف ، وعمل جماعي كان ضرورياً أن يقع في البداية على عاتق عدد محدود . وبشكل تلقائي ، ودون إتفاق تطوع البعض ليكونوا قلب الصراع وناره المتوقدة ، وأتاح ذلك إستمرار القتال على كل الجبهات :

● كانت أولى الخطوات بمبادرة بجر اللجنة المؤقتة للقيـد إلى القضاء المستعجل لمساءلتها أمامه عما جتته من أثام في قبول الأعضاء ورفضهم ، فبعد مرور حوالى أسبوع على إعلان أسماء المقبولين ، بدأت أسماء بعض المرفوضين تتسرب ، وكان صعباً تحديد موقف دقيق من هذا الرفض ، ذلك أن حجم المرفوضين لم يكن معروفاً تماماً ، وكان هناك إتفاق ضمني بأن التعتن في قبول الأعضاء ، ورفضهم بالجملة يمكن أن يكون مبرراً لإنسحاب المقبولين من الإتحاد ببيان مسبب ، ولما كان الأسماء التي عرف أنها رفضت قليلة فقد صعب تحديد موقف على ضوء هذه المعلومات الناقصة ، وفي مناقشة بين القصاص « جميل عطية » وصديق له من المشتغلين بالقانون ، أفنى الأخير بأن ما جرى يمكن أن يكون مبرراً لمقاضاة اللجنة أمام القضاء ودرست الفكرة بعناية ، وحملها بعض الذين رفضوا بالفعل الى « أحمد نبيل الهلالي » - أبرز الوجوه الديمقراطية بين المحامين المصريين - فإنكب عليها يدرسها في ضوء القانون ، ليصل إلى أن اللجنة المؤقتة قد إرتكبت بالفعل مخالفة صريحة للقانون ، وذلك على النحو التالي :

- إن اللجنة المؤقتة للقيـد محكومة في أداء دورها بالمادة السادسة من القانون التي تحدد شروط العضوية ، فهي لا تقبل الأعضاء أو ترفضهم خضوعاً لمزاجها الشخصي ، ولكنها تطبق القانون .

- إن الفقرة هـ من المادة السادسة تنص على أن من شروط القيد أن يكون

للعضو إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية، ولأن اللائحة الداخلية لم تصدر بعد ، إذ تحيل نصوص القانون مسؤولية إعدادها على الجمعية العمومية التي لم تكن قد تشكلت بعد ، فإن مسؤولية وضع القواعد المؤقتة للقبول هي مسؤولية وزير الثقافة نفسه، بمقتضى النص الوارد في الأحكام المؤقتة من القانون ، إذ تنص المادة ٧٣ من القانون على أن «يصدر وزير الثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون» . ولكن وزير الثقافة لم يصدر سوى قرار واحد بتشكيل لجنة القيد دون أن يحدد اختصاصاتها ، أو يضع تعريفاً بالمقصود « بالإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب » واغتصبت اللجنة لنفسها حق وضع التعريف .

- أنه مع التسليم بحق اللجنة في وضع التعريف فإنها لم تطبقه بشكل صحيح ، ورفضت أعضاء ينطبق عليهم تعريفها القاصر .

- إن الإحتجاج بنص المادة ٧٢ من القانون التي تقول « وعلى مجلس الإتحاد المنتخب لأول مرة يعيد النظر من تلقاء نفسه في طلبات القيد التي رفضتها اللجنة المؤقتة ، ويخطر أصحاب الطلبات بنتيجة إعادة النظر في طلباتهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » ، كدليل على أن الرفض لا يترتب عليه إسائة للمتقدم ولا يعصف نهائياً بحقه في القبول ، احتجاج ضعيف ، ذلك أن عدم قبول العضو يحرمه من فرصة حضور الجمعية العمومية الأولى ، ويحرمه من ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة ، كما يحرم المرشحين الآخرين فرصة الحصول على صوته .

وفي ضوء هذه الدراسة طرحت عدة بدائل قانونية ، رأينا أن الممكن والفعال منها هو رفع دعوى أمام القضاء المستعجل ، بطلب وقف إجراء الانتخابات وتشكيل لجنة محايدة من كل من « نجيب محفوظ » و « حسين فوزي » « زكي نجيب محمود » و « يحيى حقي » و « لويس عوض » تتولى فحص إنتاج المرفوضين لتحديد مدى إلتزامه للأدب . وإدراك « نبيل الهلاي » لأهمية القضية ، تفرغ لها وسارع بإعداد عريضة الدعوى وتحدثت بها بالفعل جلسة بتاريخ ١١ يناير (ك ٢) ١٩٧٦ .

وقد رفعت القضية بأسماء عدد من المرفوضين هم : أحمد الحوتي (شاعر)
 جميل عطية إبراهيم (قصاص) عبده جبير (قصاص) فكري النقاش
 (قصاص) زين العبادين فؤاد (شاعر) كمال رفعت (كاتب) أمينة النقاش
 (كاتبة) لطفي واكد (كاتب) يونس الخضراوي (قصاص) نادية عبد المجيد
 (كاتبة مسرحية) رشدي أبو الحسن (كاتب) محمد عودة (كاتب) حسين عبد
 الرزاق (كاتب) عبد القادر شهاب (كاتب) وصلاح عيسى . وتضامن من
 معهم عدد من الأعضاء الذين قبلوا فعلاً وبعضهم من الذين رشحوا أنفسهم
 لمجلس الإدارة ، كان منهم : جلال الغزالي وفتحية العسال وعبد الله الطوخي
 وعلي سالم ومحمد مستجاب ومحمود دياب ومصطفى درويش وفريدة النقاش
 وسليمان فياض وسمير عبد الباقي وآخرين .

وفي الجلسة كشف الطرف الآخر عن طبيعته عندما لقن محاميه أحمد مختار
 قطب نفس العبارات التي تعود اليمين المصري أن يستخدمها لكسب معاركه ،
 وهكذا وقف المحامي ليحاول إضفاء طابع سياسي على القضية ، مستمراً جو
 العداء المستعيري للشيوعية ، للتأثير على القضاء وإرهابه ، فذكر أن المرفوضين
 ينتمون إلى تيار سياسي كان له من يمثله في لجنة القيد المؤقتة ، التي ضمت
 ممثلين لليسار دافعوا عن قبول من قُبِلَ منهم ، وأنهم رُفِضوا لعدم إنطباق شروط
 القانون عليهم . واحتج « أحمد نبيل الهلالي » و « عبد الله الزغيبي » محاميا
 المرفوضين على كلام « مختار قطب » ذاكرين أنها محاولة لإرهاب القضاء
 وتخويفه .

وبرغم أن القاضي قد علق بأن القضاء لا يُرهب ، فإن الحجر الذي ألقاه
 « مختار قطب » قد أحدث تأثيره ، إذ شعر القاضي أن المسألة معقدة ، فأصدر
 حكمه بعدم الإختصاص ، وهو حكم محايد لا يتنصر لأحد طرفي الخصومة ،
 ولكنه نوع من الهروب من إصدار حكم في الموضوع . وقد بررت حيثيات
 الحكم سبب إصداره ، فذكرت أن القضاء المستعجل مختص فقط بالنظر في
 المنازعات التي يكون هناك خوف من ضياع أصل الحق ، وأن هذه الحالة غير
 متوفرة لأن المرفوضين لهم حق الطعن في قرارات لجنة القيد المؤقتة أمام مجلس

إدارة الإتحاد عند إنتخابه . وتناسى الحكم أن أصل الحق المهدد بالضياح هو أن قرار لجنة القيد بالرفض ، يحول بين المرفوضين وبين ممارسة حقهم في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة . وهو الأساس الذي قررنا أن نستأنف الحكم إستناداً إليه .

● على أن الفترة بين الأعداد لرفع الدعوى وبين صدور الحكم الإبتدائي فيها ، قد كشفت عن رد الفعل المباشر لها في صفوف جبهة اليمين ، فعندما قدم طلب الدعوى إلى الشاعر « نجيب سرور » ، وقع متحمساً ، وبلغ من فرط حماسه أن أصر على أن يحصل على توقيع الشاعر « صلاح عبد الصبور » - رئيس تحرير مجلة الكاتب الأميرية^(٢) - عليه ، وكانت خيبة أمل « نجيب سرور » باللغة عندما فشل في الحصول على هذا التوقيع ، لكن « عبد العزيز صادق » - مدير تحرير الكاتب - رفض أن يوقع وإكتفى بنقل صورة الدعوى ، فوصلت إلى الجبهة الأخرى ، وأحدثت ذعراً بالغاً ، ففي مساء اليوم التالي فوجئت برسالة شفهية حملها إلى صديق مشترك من الأستاذ « سعد الدين وهبه » وكيل وزارة الثقافة ، وكان نص الرسالة أن « سعد وهبه » مفوض بإنهاء الأزمة التي ترتبت على عدم قبول بعض الأعضاء . ولظنه أنني الذي أتزعم دفع غير المقبولين إلى مقاضاة الإتحاد ، فهو ييدي « إستعدادهم » لقبولي الآن وفوراً ، مقابل التنازل عن القضية .

وبذلت مجهوداً عنيفاً للسيطرة على إنفعالاتي ، متسائلاً عن الوسيلة التي سأقبل بها الآن وفوراً - وقد أنهت لجنة القيد المؤقتة أعمالها وأصدرت قراراً برفضي ، وكان الرد أن ذلك يمكن بالعديد من الوسائل ، وعلمت أن الوعد مبذول لي وحدي ، وأن على أن أستخدم « نفوذي » لدى الآخرين ، لكي يتنازلوا هم أيضاً عن القضية على وعد بأن يقبلوا فيما بعد .

(٢) أطلق هذا الإسم على مجلة « الكاتب » ، بعد الإستقالة الجماعية التي قدمها مجلس تحريرها ، وعلى رأسه « أحمد هلس صالح » ، بسبب أصرار وزير الثقافة « يوسف السباعي » على التدخل في تحريرها ، وقد تقرر على إثر ذلك تحويل المجلة إلى مجلة أدبية ، وقيل الشاعر « صلاح عبد الصبور » أن يتولى رئاسة تحريرها ! .

أدركت أنني أمام عرض صريح بالرشوة سوف ينفذ بالتزوير ، وفي سرعة أعلنت قبولي للعرض ، وإستعدادي للإسحاب من القضية مقابل « الرشوة » التي وعدوني بها ، وقبلت الإجتماع بالأستاذ « سعد الدين وهبه » في الصباح للحديث في التفاصيل .

كنت قد وصلت إلى واقعة يمكن أن تثبت للقضاء مدى القدرة على التزوير الصريح والقيح ووسائل الرشوة والإفساد التي يعملون بها : أن أسايرهم أن يتورطوا في تزوير محاضر لجنة القيد ثم أقودهم ببرهان صريح إلى القضاء . وفي يدهم أسلحتهم الفاجرة والأخلاقية .

لكن « سعد الدين وهبه » الذي لا يخلو من ذكاء مقتدر ، والذي تكونت لديه صورة لي من تعامل سابق لنا معه أثناء أزمة « الكاتب » ، شك في قبولي السريع هذا ، ووجده على الأرجح متناقضاً مع الفكرة التي تكونت لديه عني ، فاستتج أن وراء هذا القبول السريع مناورة خشي آثارها .

وعندما قابلته في الصباح عرض عرضاً آخر تماماً ، يتناول المشكلة من جذورها ، كما قال . وإستند العرض الجديد على إتفاق لتوزيع مقاعد مجلس إدارة الإتحاد بين اليمين واليسار ، على أساس أن تخصص عشرة مقاعد لليسر ، وعشرة مقابلهم لليمين ، بحيث تخصص المقاعد العشرة الأخيرة لعناصر من الرواد أو من المقبولين من الطرفين ، لإكمال المجلس إلى ثلاثين عضواً كما ينص القانون . . واستكمل بحث هذا العرض في نفس اليوم في إجتماع حضره من جانبنا كل من « د . د . لطيفة الزيات » و « فريدة النقاش » و « مصطفى درويش » و « سمير عبد الباقي » و « صلاح عيسى » ، وحضره « وسيطاً » عن الطرف الآخر ، « سعد الدين وهبه » ، وبدون إتفاق مسبق بيننا أدركنا المناقشة معه بحيث نحصل على العرض متكاملأ ، ومن خلال المناقشة إستطعنا أن ندفع « الوسيط » خطوات إلى الخلف فقبلور العرض فيما يلي :

- عشرة مقاعد لنا ، رفضنا أن تتدخل الجبهة الأخرى في إختياراتنا بشأنها ، وكان « سعد وهبه » قد إقترح أن تتضمن مقاعدنا أسماء «عبد الرحمن الشرقاوي » و « ادوار الخراط » ومع تقديرنا لها ، فإن الحوار كله كان يدور

حول إستقلالية الإتحاد عن أجهزة وزارة الثقافة ، ولما كانت علاقات الصداقة والعمل بين الشرقاوي والخرائط وبين وزير الثقافة تجعلها يقفان موقفاً محايداً في الصراع بين المثقفين وبين الوزارة بشأن هذه النقطة فقد رفضنا تضمينهم قائمتنا ، وأن أسعدنا أن يعتبروا من العناصر المقبولة من الطرفين .

- عشرة مقاعد للجهة الأخرى تختارها بملاء حريتها .

- عشرة مقاعد لعناصر مقبولة من الطرفين إتفق على أن تخصص لكل من :
توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وزكي نجيب محمود وفؤاد زكريا وعبد الرحمن الشرقاوي ويحيى حقي وإدوار الخراط .

وثار النقاش بعد ذلك حول توزيع مناصب هيئة المكتب ، ولما كان هناك شبه إتفاق على أن يكون « توفيق الحكيم » هو رئيس الإتحاد ، فقد دار الخلاف حول توزيع مناصب نائب رئيس الإتحاد ، والسكرتير العام ، وأعلن « سعد وهبه » أن « يوسف السباعي » سوف يرشح نفسه نائباً لرئيس الإتحاد ، وقد اعترضنا على ذلك في البداية ، وأكادنا انه كان ينبغي على الوزير أن يستشير الحزب فلا يرشح نفسه أصلاً ، خاصة وأن القانون يعطيه حق الاعتراض على نتائج الإختخابات ، ومنحه سلطات واسعة على أعماله ، وهي سلطات ينبغي أن تحول بينه وبين ترشيح نفسه لكيلا يكون في موضع الخصم والحكم في آن واحد .

وإذ كان هناك إصرار من الوزير على ترشيح نفسه ، فقد إنتقلنا إلى الإصرار على أن يكون السكرتير العام من إختيارنا ، لنوازن السلطات التي ستحرك الإتحاد ، كما أصررنا على أن تكون لجنة القيد الدائمة من عناصر محايدة ، ورشحنا لها أعضاء من الرواد . وأخذ النقاش حول إسم السكرتير العام وقتاً طويلاً ، إلى أن تنبها إلى أن « سعد وهبه » يريد المنصب لنفسه ، وقد عبرنا له عن تقديرنا ، وإن كنا قد إعتذرنا عن قبول ترشيحه لهذا المنصب ، بحكم عمله كوكيل لوزارة الثقافة ، إذ أن ذلك يفقد الإتحاد إستقلاليته ، خاصة وأن الوزير يصر على أن يكون نائباً للرئيس . وهي نقطة ظلت غير محسومة في أثناء النقاش .

وكان كل ما طلبته الجهة الأخرى هو التنازل عن القضية التي رفعها

المرفوضون على أساس أنهم سيقبلون في أول جلسة من جلسات مجلس الإدارة الجديد ، وأن تشكيل المجلس بمقتضى هذا الإتفاق سيكون متوازناً مما يمنع أية محاولة للتعت في حالة إختلال التوازن .

وعند مناقشة ضمانات هذا الإتفاق ، رؤي أن تتقدم كل جبهة بكل من تريد ترشيحه على أن يتعهد مسؤولون فيه بالحصول على تنازلات من الأعداد الزائدة من مرشحيها بعد إغلاق باب الترشيح .

ونوقش العرض في جلسة عقدت في مساء نفس اليوم بمنزل « الدكتور نوال السعداوي » وحضرها عدد كبير من المهتمين بشؤون الإتحاد ، من المقبولين والراغبين في ترشيح أنفسهم ، ومن المرفوضين ، وأوضح الذين حلوا العرض أنهم في مناقشتهم مع « سعد وهبه » لم يقبلوا شيئاً ، ولكنهم تناقشوا معه بهدف الحصول على أقصى تنازلات ممكنة ، لمعرفة قوة الطرف الآخر ، ومدى تماسكه وأهدافه من هذا العرض الغريب . وأنهم أوضحوا له بجلاء أنهم غير مفوضين في قبول شيء أو حتى في التفاوض معه ، وأنهم مستمعون ، ومستفسرون لا أكثر ولا أقل . وعند المناقشة في الأمر ، أثيرت مجموعة من الحقائق على النحو التالي :

● إن العرض جاء إنطلاقاً من دعر الجبهة الأخرى برد الفعل العنيف الذي تمثل في ميلاد الإتحاد وسط عواصف من القضايا والمشاكل . ومع إدراكنا أن ذلك يعكس ضعف هذه الجبهة ، فإن علينا ألا نبالغ في قوة السلاح الذي نمتسقه ، فالصراع القانوني ، صراع طويل ومزعج ويمكن - بسبب الظروف الخاصة في مصر - أن يكون قليل الجدوى .

● إن العرض ينبغي أن يوزن في ضوء الحقائق الموضوعية ، وعلينا أن نفر منذ البداية أن التحكم في تركيب الجمعية العمومية وخطة المقاطعة قد أدتا إلى ضعف كثلتنا الإنتخابية في الجمعية العمومية ، وهذا كله يعني أن علينا تقدير موقفنا على ضوء أن ما هو معروض علينا الآن ، هو أفضل بكثير مما يمكن أن نحصل عليه لو خضنا المعركة بالفعل . وأنه إتفاق لتقسيم المقاعد في ضوء

حساب إفتراضي لقوة كل تيار ، وليس تحالفاً سياسياً ، ولا جبهة ، ولا إتفاق على أي برنامج مشترك بيننا وبين الجبهة الأخرى .

● ومن ناحية أخرى فإن إمكانيات تنفيذ العرض - لو وافقنا عليه - صعبة بل ومستحيلة ، فمع أن هناك تكتلاً رئيسياً غثله إلا أنه من الصعب أن نزعم أننا قادرون على التحكم في الجميع ، أو منع من يريد من ترشيح نفسه ، فمع أن هناك أعداداً تقارب فكرياً بحيث يمكن أن تصنف كلها في تكتل اليسار ، إلا أن هذا التكتل لا يمثل حزباً ولا جمعية ثقافية تستطيع أن تلزم أعضائها بقبول قرارها .

● إن قبول العرض - مع كل المحاذير التي سنضعها عليه - سيعطي أبعاءاً بأننا نتفق مع وزارة الثقافة ، وسيخلق مجموعة من ردود الأفعال الضارة في الوسط الثقافي ، وخاصة لدى العناصر التي لم تقدم لعضوية الإتحاد لسبب أو لآخر .

وقد طالت المناقشة في الأمر ، وكنت مع الذين مالوا لقبول العرض ، منبهاً أن هذه ليست آخر معارك الإتحاد ، وأن قضيتنا الآن هي الوصول إلى مجلس إدارة متوازن ، يمكن أن يتيح دخول أكبر عدد من الأعضاء ويتيح لنا في المستقبل أن نصارع ومعنا قواتنا الحقيقية ، إلا أن الحجج التي طرحها الزملاء أثناء النقاش أقنعتني .

● ويرفض العرض بدأ الإعداد للمعركة الإنتخابية وكان ذلك ليلة فتح باب الترشيح ، فاتفق على عدد من الأسماء تقدم بها من كتلتنا ، وعدد آخر قررنا أن نساندهم إنتخابياً من عناصر اليمين المستير . . وهكذا ضمت قائمتنا كل من :

توفيق الحيكيم - حسين فوزي - عبد القادر القط - سعد الدين وهبه -
رجاء النقاش - فريدة النقاش - عبد المنعم تليمة - فؤاد حجازي - محمد يوسف -
زكي عمر - فتحي العشري - علي سالم - فاروق خورشيد - فتحية العسال -
عبد الله الطوخي - د . لطيفة الزيات - جلال العشري - إبراهيم أصلان -
توفيق حنا - د . نوال السعداوي - عمود دياب - سليمان فياض - أحمد الشيخ -
صنع الله إبراهيم - بهاء طاهر .

وهكذا بات واضحاً للكل أننا نسعى لأن يكون الإتحاد تمثيلاً حقيقياً وجاداً لكل المثقفين المصريين ، وفيما بعد علمنا أن أحد كبار رجال الأمن المكلفين بتتبع الحركة الانتخابية قد أبدى دهشته عند قراءة القائمة ، وإعتبرها مناورة بارعة من قوى اليسار . واستطعنا أن نرتب مجموعة من الإجراءات رأيناها ضرورية لكي تأخذ الحركة الانتخابية طابعاً ديمقراطياً حقيقياً ، فقررنا أن تشكل لجنة للدعاية وأن تستخدم الملصقات ، وأن نخوض الحركة تحت مجموعة شعارات ديمقراطية سياسية ومهنية تنصب كلها في مقولة « نحو إتحاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

لم يكن قبولنا لدخول الإتحاد أصلاً ، ولا دخولنا الحركة الانتخابية ، قبولاً للقانون ، أو موافقة على ما يجري في الساحة الثقافية ، ولا كماً عن النضال من أجل هدفنا ، ولكنه كان معركة حقيقية ، رأيناها أفضل من الجلوس على المقاهي للثرثرة ، وأصدرنا - فيما بعد - بياناً انتخابياً لا يقل في إدانته لكل ما يجري في الساحة الثقافية عما أصدره غيرنا . كنا قد شرعنا أسلحتنا الحقيقية : وحدت . عملنا الجمعي ، برنامجنا العملي ، كنا ندرك منذ البداية أن الحركة طويلة وشاقة وعسيرة ومريرة ، جزء من معركة وطن وشعب ، وليست عملية تظهر نفسي بالثرثرة ، وأصدار بيانات الإدانة .

حتى تلك اللحظة كان اليمين مصرأً على إستخدام سلاحه الفاجر ، وكنا نملك سلاحنا القادر ! .

يوم التوكيلات :

وجاء اليوم المجدد لإجراء الانتخابات .. كانوا قد حشدوا كل ما لديهم من سلاح فاجر وقادر . على الباب الرئيسي للمجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون - حيث تقرر أن تجتمع الجمعية العمومية التأسيسية - وضعوا موظفاً ومتضدة ، واتبعوا أسلوباً يمنع أي من غير الأعضاء من الدخول ، وخاصة المرفوضين ، ومع ذلك أمكن لبعضهم أن يتسلل ، وفي فناء المجلس بدأت المداولات السريعة حول الموقف ، ولأن الجبهة الأخرى لم تكن مُحَكَّمة تماماً ،

فقد تسرب من بين صفوفها نبأ يقول بأن هناك سبعون من أنصارها يحملون توكيلات عن سبعين آخرين للإدلاء بأصواتهم نيابة عنهم ، كان معنى هذا أن هناك ١٤٠ صوتاً من الحاضرين - ولم يكن عددهم يصل إلى المائتين - مضمونة لإحدى الجبهات ، وتقرر أن يثار الموضوع في بداية إجتماع الجمعية العمومية ، وتوقعنا أن يحال بيننا وبين إثارة هذه المسألة بزعم الإلتزام بجدول الأعمال - فاتفقنا على أن يثير الكاتب المسرحي « محمود دياب » المسألة طالباً « نقطة نظام » . وأثبتت تجربة الجلسة أن الطرف الآخر يمكن أن يكشف ويدان حتى بنصوص قانونه المزيف الذي وضعه ، فقد أمكن لنا أن نكشف ثم نشير في الجلسة نفسها المخالفات التالية :

● وقع الشاعر « كمال إسماعيل » في كشف الحضور باسم الكاتب « أحمد بهجت » واكتشف الواقعة القصاص والروائي فؤاد حجازي من أدباء المنصورة ، فأخطر « سعد الدين وهبه » وكيل وزارة الثقافة وعضو لجنة القيد الذي تأكد من صحة الواقعة بنفسه .

● عند دخول القصاص « الداخلي طه » إلى مكان الإجتماع تقدم منه أحد منظمي الحملة الإنتخابية للجبهة الأخرى ، وقدم له توكيلاً مكتوباً من أحد الأعضاء ، وموقع منه من « الداخلي طه » بقبول التوكيل ، وأرفق بالتوكيل قائمة إنتخابية طلب منه إعطاء صوته لها . وقد أثار الداخلي هذه الواقعة عند إنعقاد الجمعية فأحدثت صدى واسعاً .

● ثبت أن معظم التوكيلات غير معتمدة ، وأنها موجهة من أشخاص بعضهم في حالة صحية لا تمكنهم من الكتابة أصلاً ، وخاصة من كانوا يعالجون خارج البلاد ، مثل الشاعر « صالح جودت » والروائي « محمد جلال » ، كما لوحظ أن الجبهة الأخرى قد حصلت على حق صرف توكيلات لنفسها عن كل عضو يعمل خارج البلاد . وفضلاً عن هذا فإن معظم كبار الكتاب اليمينيين لم يحضروا إكتفاء بإرسال توكيلات ، فقد تغيب عن الإجتماع الأساتذة « إحسان عبد القدوس » و « أحمد بهجت » و « موسى صبري » و « أنيس منصور »

و «صلاح عبد الصبور» و «يوسف السباعي» ، و «د . رشاد رشدي» إكتفاء بإرسال توكيلات عن أنفسهم .

● وقد ثبت للجميع عندما أثار «محمود دياب» قضية التوكيلات ، مدى الحساسية التي ينظر بها اليمين إلى الموضوع من رد الفعل العصبي والمتوتر الذي تصرف به بمجرد طرحه للنقاش ، إذ أصر «ثروت أباظة» ، و «د . عبد العزيز الدسوقي» - وكنا جالسين على المنصة بحكم عضويتها في لجنة القيد - على قانونية التوكيلات ، وفسر «د . الدسوقي» إثارة الموضوع بأنه شغب ، من مجموعة معروفة تنتمي لتيار معروف وقال بالنص «لقد لجأوا للقضاء فخذلهم - مشيراً بذلك إلى الحكم الابتدائي في القضية الذي كان قد صدر قبل الإجتماع بيوم واحد - ولا مانع من أن يلجأوا للقضاء مرة أخرى .. ولكننا قادرون على أن نقمع ، و نستقمع بشدة أي محاولة ...» .

وأكد «الدسوقي» أن قوانين كافة النقابات المهنية تبيح حضور الجمعية العمومية بالتوكيلات ، فطلب العديد من الأعضاء - وخاصة الصحفيين منهم - الإستماع إلى شهادة «عبد المنعم الصاوي» نقيب الصحفيين - الذي كان حاضراً الإجتماع بصفته عضواً بالإتحاد - وتطلب الأمر مجهوداً حتى تمكن من الإدلاء بشهادته ، فأكد بها أن النقابات لا تعرف التوكيلات في إنتخاباتها ، بل إن قانون نقابة الصحفيين ينص معاقبة العضو الذي يتخلف عن حضور الجمعية العمومية دون عذر مقبول . وعند ذاك قال «الدسوقي» : ولكن هذا الاتحاد وليس نقابة . وأستفسر هذا القلب في آراء الدسوقي ، «عبد الرحمن الشرقاوي» - الذي كان يجلس على المنصة بصفته عضواً هو الآخر بلجنة القيد - فراجع نص القانون وقرأ المادة الأولى منه التي تقول «تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى إتحاد الكتاب» . وتقدم «أحمد هروش» من المنصة ليسأل سؤالاً واضحاً وصريحاً عن عدد التوكيلات . لكن أحداً من الجالسين على المنصة لم يرد على سؤاله ، فكرره أكثر من مرة ، إلى أن أعلن «ثروت أباظة» وهو مكروه أن عدد الحاضرين ٢٤٦ ومنهم ٤٦ يحملون توكيلات (الرقم الصحيح هو ٧٠ توكيلاً) .

عند ذاك كان معظم الجالسين في القاعة قد شمووا رائحة غير طيبة في موضوع التوكيلات ، قال حمروش « ٤٦ .. كنت أظن أن عدد التوكيلات ثلاثة .. أربعة .. ولكن ٤٦ .. صدقوني .. بغض النظر عن صلاحية التوكيلات من عدمه .. أقول لكم .. هذا الرقم يبعث في نفسي الرية .. » .

كانت جبهة (الدسوقي / أباطة) قد بذلت كل جهدها لتمرير موضوع التوكيلات : هددت بالقمع ، وأثارت الشغب ، ورفعت الأصوات . لكن ذلك كله ووجه بتصرفات جيدة من معظم زملائنا ، فخلف المنصة كان يقف الكاتب المسرحي « إسماعيل العادلي » والقصاص الفنان « عز الدين نجيب » يراقبان ما يجري ، وفي القاعة كان الشاعر « سمير عبد الباقي » والناقد « فتحي العشري » والقصاص « فؤاد حجازي » يتصدون لأية محاولة يبذلها الطرف الآخر لتمرير الموضوع بالصوت العالي ، أو بسوء الأدب أو بالتطاول ، فبرهنوا لهم على أننا غللك في الوقت المناسب إستخدام هذه الأدوات نفسها .

وكشف اليمين عن لا أخلاقيته وتعصبه عندما تقرر أن تؤخذ الأصوات بالنداء بالإسم على أقرار مبدأ التوكيلات أم لا ، وكان الدكتور « نعيم عطية » - وهو مستشار في مجلس الدولة - قد لفت النظر إلى نقطة هامة ، هي أن القانون ينص على أن تنهى لجنة القيد أعمالها بعد إنقضاء ثلاثة شهور على أول إجتماع لها ، وذكر الدكتور نعيم أن اللجنة - كما ذكر رئيسها في ٣٠ سبتمبر (أيلول) وآخرها في ١٢ ديسمبر (ك ١) (١٩٧٥) وهو ما يعني أنها خالفت القانون ، وطلب رأي المستشار عضو اللجنة في هذه المخالفة القانونية ، ولكن أحداً لم يعن بالرد على هذه النقطة .

وعندما بدأ التصويت على موضوع التوكيلات ، ونودي على إسم « يحيى حقي » ، وقف في مكانه ، وطلب كلمة قبل الإدلاء برأيه ، وإعترض البعض على أساس أن باب المناقشة قد أغلق ، ولكن آخرين صفقوا مبدين إستعدادهم لسماع يحيى حقي - لمكانته الأدبية وريادته وأبوته لأجيال من الأدباء ، وقال رئيس الجلسة ورئيس لجنة القيد المؤقتة ، د . مهدي علام :

- إن لكل قاعدة استثناء ، ويحيى حقي هو الإستثناء من كل قاعدة .

وتقدم الرجل العجوز - الذي جلوز السبعين والذي تجشم مشقة الحضور في حين لم يحضر عشرات ممن هم أحدث سناً وأوفر صحة - نحو المنصة ليتكلم ، ولكن اليمين الذي كانت نتيجة التصويت على موضوع التوكيلات قد أصبحت ضده ، كان قد فقد كل قدرته على ضبط نفسه ، فظن بعض الأغبياء من صفوفه ، أن الرجل سيتقدم ليثير إشكالاً ، خاصة أنه ذكر قبل التقدم للمنصة أنه يود أن يسأل سؤالاً يتعلق بما أثاره الدكتور « نعيم عطية » ، الأمر الذي ازداد معه توتر اليمين ، فهجم « د . حسين فوزي التجار » على « يحيى حقي » يخطف الميكروفون من يده ، ودفعه « عبد العزيز الدسوقي » بعيداً ، وكاد الرجل العجوز يقع على الأرض ، وأثار هذا عطف كثيرين من قوى اليسار ، فسارعوا ملهوفين إلى المنصة يحمون إستاذاً جليلاً له تاريخه وله مكانته . وإن دفع « رجاء النقاش » من الصفوف الأولى حيث كان يجلس فأحاط « الدسوقي » بذراعيه مانعاً إياه من مواصلة تهجمه على « يحيى حقي » ، وإن دفع « أحمد حمروش » من آخر القاعة ليعنف « حسين فوزي التجار » بشدة معترضاً على موقعه ، صارخاً فيه أن من كان مثله لا ينبغي أن يتناول على من كان في مكانة « يحيى حقي » ، وحسم هذه الضجة إرتفاع صوت « إسماعيل العادلي » منبهاً إلى إختفاء الورقة التي كانت الأصوات حول موضوع التوكيلات تدون فيها ، وهو ما أعاد الهدوء إلى القاعة ، إلى أن اكتشف الجالسون أن المستشار عضو اللجنة المؤقتة ، قد فر بالورقة حرصاً عليها من التمزيق ، ثم تبعه أعضاء اللجنة حيث عقدوا إجتماعاً مطولاً ، لبحث الموقف في ضوء ما كشفت عنه نتيجة التصويت من أغلبية واضحة وقفت ضد مبدأ التوكيلات وعادت لجنة القيد بعد أكثر من ساعة ، لتعلن أنها قررت بالأغلبية ونتيجة لرفض الجمعية العمومية لمبدأ التوكيلات تأجيل إجراء الانتخابات أسبوعين ، حتى تتاح الفرصة لمن أعطوا غيرهم توكيلات - وهم لا يعلمون بعدم قانونيتها - للحضور بأشخاصهم .

وفيا بعد عرفنا أن « عبد الرحمن الشرقاوي » قد إعترض على تأجيل الانتخابات ، وأنه أدرك أنها متاورة ، وقد روى بعض المتصلين به ، أنه سمع « سعد الدين وهبه » يتصل بيوسف السباعي ويعلن له أن « الشرقاوي » قد

خاننا وانضم إلى اليسار ، وأن هناك كارثة حدثت ، وأن الوزير هو الذي أشار بتأجيل الانتخابات ، بعد محاولة فاشلة لإستحضار عدد من قوات وزارة الثقافة التي كانت قد بقت في منازلها ، وأعطت توكيلات للصبيان من أتباعها وذيولها ، فجاء « صلاح عبد الصبور » ، وبدأ التفكير في تدبير سيارات لإستحضار الباقين ، لكنه كان واضحاً أن الوقت لن يسعفهم من هنا فضلوا تأجيل الانتخابات .

وكان خطؤنا الكبير أننا لم نعترض على قرار اللجنة بتأجيل الانتخابات ، الذي كان مناورة إنتخابية ، إذ رأى اليمين أنه وقد هزم في معركة التوكيلات ، فسوف يخسر المعركة الإنتخابية بالقطع إذا أجريت الإنتخابات في اليوم نفسه ، ذلك أن هناك حوالي سبعين صوتاً مضمونة له سوف تلغى ، كما أن الوسط كان قد أصبح ضده نتيجة لسلوكه المزري . وكان مفروضاً أن تنصدي لقرار اللجنة ونرفضه ، ولكن مجموع الحاضرين كان قد أجهد تماماً بعد سبع ساعات متصلة ، منها ثلاث في مناقشات عنيفة ، وكانت الساعة قد وصلت إلى الرابعة . وبرغم أننا كنا نتصرف بشكل جماعي ، إلا أن ذلك كان بصورة تلقائية ، ورد فعل مشترك للموقف ، إذ لم نكن قد إتفقتنا على قيادة نعطيهها سلطة التصرف في المواقف الطارئة .

برغم كل شيء كنا قد إنتصرونا بالفعل عليهم ، فبرغم قلة عددنا ، إستطعنا أن نضعهم في موقف الدفاع ، وقد شعروا بعدها بهزيمة منكرة ملأت حلوقهم شحج ، كنا قد سجلنا عليهم أنهم مزورون يسعون لإنتصار رخيص ، وعن طرق غير ديمقراطية ، وفي حين أرادوا أن يصوروا أنفسهم بصورة المتصدي للشغب ، بدوا هم المشاغبين والمتطاولين .

كان يوم رائعاً بالنسبة لنا ، أكملت وقائمه أن السلاح اليمني الفاجر يمكن أن يهزم بالإخلاص والصدق ، وأن الذين يعيشون بالرشوة والإفساد ، وتجنيد الجائعين للشهرة أو للنشر أو للمال أو للمكانة ، لا يستطيعوا أن يستمروا طويلاً إلا باستثمار أخطائنا وتفتتنا ، وعلم قدرتنا على تحديد مكنن الضربة الحقيقية ! .

خطوتان للأمام : بيان وبرنامج :

خلال الأسبوعين اللذين فصلنا بين يوم التوكيلات وبين إجراء الانتخابات بالفعل ، كنا قد رتبنا أمورنا بحيث يستمر نشاطنا للإعداد للمعركة ، على أن نستفيد من دروس المرحلة الأولى منها . وعند تقييم ما جرى ، كان هناك رأي بأنه إيجابي بشكل عام ، وأن الذين قاموا بالأدوار التنفيذية لما خططناه ، قد تصرفوا بشكل سليم ، ومارسوا مسؤولياتهم بإيجابية ، وخاصة هؤلاء الذين كلفوا بالتصدي لشغب الطرف الآخر ومواجهة إرهابه ، في حين رأى آخرون أن ما جرى قد تضمن بعض التجاوزات .

على أن النقطة التي أثارها النقاش ، كانت رأياً طرحه الناقد « رجاء النقاش » بأن ما جرى ، يتطلب منا أن نندفع إلى موقف محدد وصريح نبلور فيه موقفاً حاسماً مما يجري في الحياة الثقافية في بلادنا ، من تدهور النشر والسرّح والسينما وإنحطاط الثقافة بشكل عام ، ورداً على ما قاله « رجاء » نبه آخرون أن إنتصارنا في معركة جزئية لا ينبغي أن يدفعنا إلى المبالغة في تقدير قوانا ، كما أن هزيمتنا في هذه المعركة لا يجب أن يفت في عضدنا ، وأمكن في النهاية التوصل إلى بعض القرارات الهامة :

● فقد قررنا أن ندخل تعديلات على قائمتنا الأولى ، فنستبعد منها العناصر التي أثبتت معركة التوكيلات أنها عاجزة عن الوقوف موقفاً ديمقراطياً بسيطاً في قضية لا إشتباه فيها مثل مسألة التوكيلات ، وعند تطبيق هذا القرار إستبعدنا من القائمة كل من « سعد الدين وهبه » و « د . حسين فوزي » (صاحب سندباد مصري) إذ أدليا بصوتيهما في صف إقرار مبدأ التوكيلات . وكان الأول قد ضُم إلى قائمتنا ، على أساس أننا لسنا ضد أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أحد موظفي وزارة الثقافة الكبار ، وأن « سعد وهبه » يعد أفضلهم من وجهة نظرنا . وضم الثاني إلى القائمة لقيمتة الثقافية والفكرية ، ولكن موقفهما المساند للتوكيلات جعلنا نغير رأينا فيها . وكان عدد من الحاضرين قد إعترض على هذا الشطب على أساس أن هذين قد ضُمَّا للقائمة كحلفاء ، وباعتبارهم أفضل من غيرهم ، وليس باعتبارهما من اليسار ، وأن

وضعها هذا لا يغيره موقفها من موضوع التوكيلات ، إذ أنه ليس من المفترض أن نتظر من الحليف أن يتطابق في وجهات نظره معنا ، خاصة وأن « سعد الدين وهبه » لم يكن ليستطيع أن يصوت علناً ضد التوكيلات ، وهو وكيل وزارة الثقافة ، لأن التصويت أصلاً كان طرْحاً للثقة بالوزير . وإستبعدنا أيضاً من القائمة « فاروق خورشيد » لأننا إكتشفنا أنه كان ضمن قائمة الوزير . وبإستبعاد هؤلاء أضفنا إلى القائمة كل من : د . سهير القلماوي وملك عبد العزيز وسعد مكاوي .

● وكنا في الأعداد لمعركة ١٢ يناير (ك ٢) قد رأينا أن لا نتقدم ببرنامج مطبوع إكتفاء بأن تصمم إعلانات المعركة الإنتخابية كلها تحت شعار ثابت هو « نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ثم اسم أحد مرشحي قائمتنا ، يتلو واحد من الشعارات السياسية والمهنية التي كنا قد إتفقنا عليها ، يتغير مع تغير إسم المرشح ، ويتكرر أحياناً . وكنا قد توصلنا إلى هذا الرأي على أساس إتاحة الفرصة لعدد من العناصر التي تستطيع - لمكانتها أو لعلاقاتها التاريخية أن تحصل على أصوات من غير جبهتنا ، ولكيلا تتكتل العناصر اليمينية لإسقاط قائمتنا ككل .

ومع إتباع تكتيك الهجوم قررنا أن نصوغ بياناً ثقافياً ، وأن نطرح برنامجاً إنتخابياً . هذا هو نصها الكامل :

من أجل إتحاد كتاب وطني ديمقراطي مستقل

« بعد أيام يولد أول إتحاد للكتاب في مصر . ويتحقق بذلك حلم ناضل من أجله الرواد والأدباء الشبان وأدباء الأقاليم ، الذين أدركوا مبكراً حتمية وجود إتحاد للكتاب في مصر ، يوفر لهم إطاراً صحيحاً للقاء والحوار والجدل ، ونشئ سلطة ديمقراطية تنطق باسم الكتاب في قضايا الوطن والمجتمع . وبحق لهم الحماية المادية والمعنوية .

والإحتفاء الحقيقي بميلاد الإتحاد ، يفرض على كل كتاب مصر تحمل

مسؤولياتهم الجديدة ، التي يلقيها عليهم قيام أول تنظيم نقابي لهم . وفي مقدمتها إدراك الظروف التي صاحبت ميلاد الإتحاد .

لقد وضع قانون الإتحاد في غيبة أصحابه الشرعيين (الكُتَّاب) وبعيداً عن أعين وسمع المثقفين . أعدَّ مشروعه في أروقة وزارة الثقافة ، وصدر دون أي مشاركة من الكتاب بمدارسهم وإتجاهاتهم المختلفة . وكان حتى أن يأتي في جوهره تكريساً لسيطرة الوزارة على إتحاد الكتاب ، بعيداً كل البعد عن تصورات وآمال الكتاب المصريين .

وولد الإتحاد في مرحلة تشهد فيها حياتنا الثقافية ، تدهوراً يتزايد مع الوقت ، ويدفع بزهرة مفكرينا وكتابنا ومثقفينا للهجرة للخارج ، بأنفسهم أو بإنتابهم ويحمل إلى بلادنا عادم الثقافة الإستهلاكية التي تقوم على إحتقار الطموحات الوطنية والإجتماعية وتروج للإبتذال ، وتعمل على تسطيح العقل وتخريب روح الإنسان وضميره ، وتحطيم معنوياته ، وتعطيل مقاومته .

ولأن بعض المسؤولين عن أجهزة الثقافة معادون للديمقراطية ، يرفضون بالضرورة أي سيادة للعقل ، وأي حوار حر خلاق بين كافة الإتجاهات والأفكار والمدارس ، على مستوى الفكر والإبداع . إن هذه الأجهزة ترفض الحوار الفكري فهي ليست أهلاً له ، وتنصب نفسها بواسطة ما تسيطر عليه من وسائل وإمكانات لا تحد حَكماً وقيادة ، فتشوه وجه مصر الثقافي والحضاري ، وتقلص دورها التاريخي . ولا يقف دورها عند حدود المثقفين والقارئين ، ولكنها تحمل بضاعتها الكريمة إلى الملايين الأمية ، عن طريق أجهزة الإتصال الجماهيري التي سيطرت عليها وحاصرتها . لتكتسب بذلك ظاهرة التدهور الثقافي العام صفة الشمول .

وتعقدت ظروف ميلاد إتحاد الكتاب ، بالدور الذي قامت به لجنة القيد المؤقتة ، التي ضمت بين أعضائها السبعة ٤ من موظفي وزارتي الثقافة والإعلام . فاللجنة لم تتورع في سعيها لفرض سيطرة الأجهزة الرسمية على مجالس إدارة الإتحاد عن إرتكاب مخالفات صريحة للقانون الذي أعدته وزارة الثقافة نفسها ، ووصلت في محاولتها إلى حد رفض طلبات قيد ٧٠ من الكتاب

بلا سند من منطق أو قانون وبعضهم من الأعلام الذين أثروا الثقافة العربية
بكتابتهم في المجالات المختلفة .

« إن هذه الظروف الصعبة التي أحاطت بمولد إتحاد الكتاب ، لا تدفعنا
للإنفصاض من حوله . بل على العكس نجعلنا أكثر إصراراً على النضال من
أجل تحويله إلى إتحاد ديمقراطي حقيقي ، يلعب دوره في إبراز الوجه الحضاري
والثقافي لمصر .

« لقد قام الكتاب المصريون منذ فجر النهضة الحديثة وحتى اليوم - ورغم
العراقيل وصنوف الإضطهاد - بدور عظيم الأثر في حياة الشعب المصري والأمة
العربية . وكان طبعاً أن يستجيب إنتاجهم لإحتياجات الشعب وطموحه
للتحرر والتقدم ، وشهدت مصر الحديثة إتجاهات فكرية غالبة ومفكرين وكتاباً
كباراً شاركوا في رسم الخطوط العامة للتقدم . وكثيرون لهم إنتاجهم وممارساتهم
العملية في نضال الشعب ضد مستعمره ومستغليه . كما ولدت مدارس وتيارات
لإحياء التراث العربي والإسلامي وتجديده . يحدوها الإعلاء من شأن العقل
وحرية البحث والتفكير والتعبير والممارسة . وارتفعت من الجامعة الأزهرية
رايات الثورة ضد الإحتلال والجمود . وعرفت قرى مصر « عبد الله النديم »
مبشراً وثائراً وفناناً . ومن أعماقه أيضاً خرج « طه حسين » ، ليطلق من الجامعة
المصرية صيحات التغيير والتحضر . وصاغ « يسرم التونسي » أهداف ومطامح
الشعب . وربت الأجيال أجيالاً . وتعايشت المدارس والأفكار وتجاوزت ،
وتعرضت للإرهاب وقامت من جديد ، لتضرب بجذورها في أعماق الوطن .
تبث أفكارها وأمانيتها وتستلهم القوى الروحية والأخلاقية العظيمة لشعب يعاني
ويصارع .

واليوم وشعبنا يتعرض لأعنى صور العدوان الإستعماري الصهيوني
ويكافح لتصفية التخلف . ويعمل على تعديل الهياكل السياسية والإجتماعية
والإقتصادية بحيث تخدم الثروة في بلادنا ثورة شعبنا ، وتحقق أهدافه في
الإستقلال والتقدم . .

يلدرك الكتاب المصريون مسؤولياتهم ، وأهمية معركة الديمقراطية باعتبارها المدخل الصحيح لكافة قضايانا الوطنية والإجتماعية .

ويعرضون معركة بناء « اتحاد الكتاب » برؤية واضحة لكل هذه الظروف وتحت شعار واضح ، وهو « اتحاد كتاب وطني ديمقراطي مستقل » .

ويدعون كل الكتاب الشرفاء داخل الاتحاد وخارجه للإلتفاف حول برنامج يتصدى لتحقيق هذا الهدف ، ولتغيير الواقع الثقافي وإعادة وجه مصر الحضاري المتقدم . برنامج يتضمن :

● تعديل قانون الاتحاد طبقاً لرؤية الكتاب أنفسهم ، وبحيث يحقق إستقلاله (كمنابة) عن الأجهزة التنفيذية والإدارية . ويتم الفصل بين المناصب القيادية في وزارتي الثقافة والإعلام . والمناصب القيادية في الاتحاد . [رئيس الاتحاد ، نائب الرئيس ، السكرتير ، أمين الصندوق ، لجنة القيد] . طبقاً لما هو متبع في كافة النقابات المهنية والعمالية .

● إشراك الاتحاد في رسم الخطبة الثقافية للدولة وفي إدارتها . بهدف تيسير الثقافة الرفيعة حقاً لكل مصري ، وليتسع المجال الثقافي لكل اجتهاد وإبداع . ولكافة المدارس والاتجاهات الفكرية والعلمية والفنية وتتحقق هذه المشاركة بعديد من الوسائل مثل :

- العمل على تحرير أجهزة الثقافة من الطابع التجاري الإستهلاكي وتوسيع المجال أمام الثقافة الجادة والإنتاج الجديد .

- المشاركة في إعداد خطة دور النشر والمجلات الثقافية وفي إدارتها الديمقراطية ، بما يضمن إرتفاع مستواها ، وتمثيل كافة المدارس والاتجاهات ، وإدارة حوار صحي بينهما .

- مساندة حق الكتاب في إنشاء مجلات مستقلة .

- مسؤولية الترشيع لتمثيل مصر في المؤتمرات الخارجية .

● توفير مناخ ثقافي يقوم على الحرية والديمقراطية بالوقوف ضد كافة

أشكال القهر المادي والمعنوي التي يتعرض لها الكاتب ، والعمل على تحرير الكلمة من طغيان الرقابة . وإلغاء القوائم السرية بمنع الكتاب من التعامل مع مؤسسات الثقافة والإعلام ، والدفاع عن حق الكاتب في الإنهاء للإنتاجات الفكرية المختلفة دون ملاحقة أو إضطهاد ، وتقرير مبدأ عدم جواز التحقيق مع أعضاء اتحاد الكتاب فيما يتصل بعملهم أمام النيابة العامة إلا بحضور ممثلين عن مجلس الاتحاد .

● مسؤولية الاتحاد عن رفع مستوى مهنة الكتابة ، وتيسير سبل الثقافة المختلفة ، وتنمية الروابط بين الكتاب ، وتأصيل أدبيات راقية للحوار بينهم على اختلاف مدراسهم واتجاهاتهم ، وتنشيط النقد الأدبي والفني ، وتعديل قانون الجمعيات الأدبية لرفع وصاية أجهزة الأمن والإدارة .

● مسؤولية الاتحاد عن تهيئة ظروف كريمة للكتاب عن طريق :

- ضمان حقوق الكتاب لدى الناشرين .

- تقرير حق الأداء العلني للكاتب .

- إعفاء الكتاب من الضرائب على الإنتاج الفكري .

- إلزام الناشرين بدفع نسبة من « ثمن الغلاف » للكتب المختلفة لصندوق الاتحاد .

● قيام الاتحاد بعقد الصلات المتينة مع إتحادات الكتاب في الوطن العربي تدعياً لروابط النضال المشترك ، وتوكيداً لوحدة الثقافة العربية . وقبول الكتاب العرب أعضاء في اتحاد الكتاب .

● قيام الاتحاد بعقد الصلات بإتحادات الكتاب في العالم تدعياً للخبرات المشتركة ، وتوكيداً للسعي نحو ثقافة إنسانية متقدمة وراقية .

.....
.....

كنا قد بلورنا موقفاً جماعياً له قيمته ، استطاع أن يكشف إلى أي حد هو

مضحك ذلك اليمين المصري وجهول بما يجري حوله ، فقد تضمنت البرامج الانتخابية للجهة الأخرى شعارات تصلح للإلقاء في المسرحيات الهزلية التي يقدمونها على مسارحهم ، ولا ترتفع في قيمتها عن أفلامهم السخيفة ومجلاتهم المتدهورة ، وثقافتهم النفاية .

على سبيل التفكهه فقط ، نشر نص منشور إنتخابي شعري يقول :

« إن كنت تبغى إنتخابي قلها لكل الصحاب
حكم ضميرك واختر من شئت دون ارتباب
حرية الفكر كنز والفكر غير السراب
بالحب نحيا كراما والحب غاية ما بي
إنا نحمدنا لنبي أجدنا بالشباب
بشرى لنا باتحاد يعملو هام السحاب !

وليس لك أن تتوقع شيئاً من قوم تصل ضحالتهم إلى صياغة شعر ريكى مثل هذا ، إلا أن يقولوا أن برنامجهم هو « أن يكون إتحاد الكتاب المصريين رمزاً للخير والعدل والحب والأمان والسلام » أو أن يتضمن « إقامة دار ضخمة في أحسن مكان بالقاهرة تليق بكتاب مصر ، مزودة بدور عرض للأفلام السينمائية » و « تهيئة الجو المناسب للكاتب لكي يبدع وذلك باستضافته طوال مدة التأليف بأحد القصور المعروفة » أو أن تعرف واحدة منهم نفسها بأنها « رائدة شعر الرحلات وصاحبة مدرسة الشعر السياحي » وانما « نادى من خلال المجال السياحي برعاية الشيخوخة ولها قصيدتها المدعمة لذلك » .

ولأنهم تجمع لا يربطه سوى كراهيتهم لليسار ، ورغبتهم العنيفة في أن يكونوا ذبلاً وأتباعاً ، لتسري ريح الخير في أشرعتهم الممزقة والمنهكة ، فلم يمل بصوغوا بياناً جامعاً ، وإنما أصدروا - كرد فعل لما فعلناه في يوم التوكيلات - تلك المنشورات الهزيلة والتافهة ، كاشفين بذلك عن مغزى ومفهوم الديمقراطية لديهم ، فليست عندهم برامج لتُحقّق ، أو آراء لتقال ، ولكن ما يعينهم هو أن يحافظوا على أرزاقهم ليصبح الجهلة والمتعصبون ومن باعوا أنفسهم لكل نظام

رؤساء تحرير لمجلات ثقافية ومحررين وشعراء ومتحدثين كل يوم في الإذاعة والتلفزيون ! .

وعلى العكس من ذلك بَدَوْنَا بيرناعمنا وبيانا أبناء شرعين للحرية والديمقراطية والتقدم ، كنا بها قد خطونا خطوتين كبيرتين إلى الأمام ، وكان كل شيء يبدو داعياً للراحة ، ذلك أن أهم ما كنا قد حققناه حتى تلك اللحظة كان تمكنا من التوصل لصيغة عمل مشتركة ، وخلال اجتماعاتنا التي كانت تستمر لساعات طويلة من الليل فضلاً عن مجهود مضمّن شمل ما يقرب من شهرين كاملين ، كان كل منا يكتشف الآخر وكان هناك كثيرون يلتقون لأول مرة ، ويعملون معاً لأول مرة ويقاثلون ما في أنفسهم من أفكار قديمة ومُسَبَّقة عن الآخرين ، ويسعون لمزيد من الفهم لهم ، وكان هناك من التقوا قبل ذلك في ظروف بعضها سهل والآخر عسير ، ثم فرقت بينهم الأيام ، وشغلهم ما تشغل مصر كلها من هموم ، وإستطاعت المعركة أن تستثير ذكريات أيام الكفاح القديمة ، وقلنا : سواء هزمنا في المعركة الإنتخابية أو إنتصرنا ، فالهمم أننا التقينا في معركة ، وأن أماننا عمل طويل مشترك بعد ذلك . وإن وحدتنا وعملنا الجمعي والمشارك سيكون مستهدفاً ، وعلينا أن نقاوم أية محاولة لتفتيته أو تحطيمه .

الأسلحة اليسارية الفاسدة :

لم يكن قد بقي على المعركة الإنتخابية سوى ٤٨ ساعة فقط عندما انفجرت بعض أسلحتنا في وجوهنا ! .

فطوال الأسبوعين الذين مضيا بين جلستي الجمعية العمومية الأولى والثانية ، كانت الجبهة الأخرى تعمل بأساليبها ، كثيرون من أنصارهم الذين صوتوا ضد مبدأ التوكيلات إستدعواهم وهددوهم ، حاولوا إختراق صفوفنا ففسر ذلك عليهم . كان رد الفعل ليوم التوكيلات عنيفاً ، واجتمعت لجنة القيد المؤقتة لبحث الموقف أكثر من مرة ، وذكر بعض المقربين من وزير الثقافة أنه عنف أنصاره على فشلهم ، وكتب « إبراهيم الورداني » - مدير تحرير الجمهورية

وأحد أركان حرب الثقافة والصحافة في مصر - مقالاً على صفحة كاملة ، سب فيه الجميع وروى ما جرى في يوم التوكيلات على غير حقيقته ، فصوره على أنه شغب قام به الخونة من الماركسيين الذين قال عنهم « ومهمتهم هي بدء المرحلة الأولى من اللينينية . . محليتهم ملغاة . . والدولية لهم مطلوبة في أي موقع يتقرر العمل فيه وأحسن أن ينشوا طبعاً في عقر دار بلادهم . . متكاتفون ومتآزرون . . يشمون رائحة بعضهم البعض . . ومثلاً مثلاً . . فللماركسي المصري يكرهني جداً ، ويغضبي إلى درجة القتل أو السحل - في الوقت الذي يعانق فيه حبيبه الماركسي الإسرائيلي ويتمنى له إخلاء شقتي في الدقي ليسكنها مثلاً . . مثلاً . . حتى ولو قذف بأولادي من الدور الرابع ^(١) . طالب الورداني بالبحث عن وسيلة لمنع هؤلاء الماركسيين من اهدار ما سماه رأي الأغلبية ، كاشفاً بذلك عن ديمقراطيته الحقيقية التي تمثلت في رفض « عحسن محمد » رئيس تحرير جريدة الجمهورية نشر رد لنا على ما كتبه الورداني ، متسائلاً عما يستدعي الرد فيما كتب ، وقد أشرت له على فقرة اليساري الإسرائيلي ، قائلاً :

- إن « إبراهيم الورداني » هو آخر من يحق له كتابة هذا الكلام وأنت آخر من يحق له الدفاع عنه ، فأنتما تطلبان علناً بالصلح مع إسرائيل ، وأنتما المدافعان عن حقها في إستئجار شق في القاهرة ، وأنتما دعاة بيع مصر كلها مفروشة للأمريكان والإنجليز والإسرائيليين ! .

كان ما كتبه « الورداني » يعكس مدى توتر اليمين الفاشي في مصر ، الذي كتب يوماً يفخر بأنه لا يقرأ ، والذي إعترض على ترجمة الأدب اليوناني لأنه أدب عفاريت مما جعل « طه حسين » يصفه بأنه رجل رضي بجهله ورضي عنه جهله ، بلغت سذاجته حداً ، أنه في مناقشة مع أحد الكتاب الشبان قال له متعلماً : أنت لا بد تروتسكاوي ولأن الشاب كان يعلم أن « الورداني » سمع

(١) كتب « الورداني » هذا الكلام ، قبل علمين فقط ، من زيارة الساعات للفلس المحتلة ، التي أبدها بحماس ، واستقبل الإسرائيليين حين بدأوا يظهرن في شوارع القاهرة ، بعد توقيع « الصلح » ، بترحاب بالغ ، وكان ما يزال يشتم اليسار ، لكنه كف عن إتهامه بالعمالة للصهيونية ، التي لم تعد سبياً يليق إستخدامه !! .

هذه الكلمة ولا يعرف شيئاً على الإطلاق عن التروتسكية أو غيرها ، قال له :
لا أنا ماركسي سمبثوي .

فصلق « الورداني » أن هناك تياراً ماركسياً اسمه السبمشاوية ومضى
يناقش الشاب في الأمر ! .

برغم كل هذه السذاجة ، إستطاع اليمين الجهول أن يشطر صفوفنا .
فقبل ٧٢ ساعة فقط من موعد الإنتخابات ، كنا في منزل الناقد « رجاء
النقاش » ، وكان المفروض - بناء على إتفاق سابق - أن تخصص الجلسة لمراجعة
التريتيات النهائية للمعركة الإنتخابية ، ولكن ذلك لم يتم ، لأن عرضاً جديداً
جاءنا من وزير الثقافة « يوسف السباعي » .. وحمل العرض الشاعر « محمود
توفيق » .

و « محمود توفيق » شاعر قديم من جيل « عبد الرحمن الشراقوي » ، وهو
أحد مناضلي الحركة الديمقراطية للتححر الوطني (حديثو) إحدى فصائل الحركة
الشيوعية المصرية التي حلت نفسها عام ١٩٦٥ ، وقد سبق أن سجن أو اعتقل
مدداً تزيد على عشرة أعوام ، وهو متزوج من ابنة المرحوم « يوسف متصور
صديق » - أحد الأعضاء الماركسيين في مجلس قيادة الثورة المصري - وكانت آخر
مرة إعتقل فيها « محمود توفيق » ضمن حملة يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، إذ اتهم بأنه
أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري (الجديد) ، وأفرج عنه
على ذمة التحقيق بعد حوالي ستة أشهر .

ولم يكن « محمود توفيق » قد شارك مجموعتنا في شيء خلال الفترة التي
سبقت يوم التوكيلات فلم يحضر أي إجتماع لنا ، ولم يشارك في تنسيق المعركة ،
وعندما طرح إسمه ليضم إلى قائمتنا إعترض عليه بعضنا على أساس أنه ذووجه
سياسي واضح ، قد يستفز وجوده في القائمة قوى الوسط التي نراهن عليها ،
وإعترض آخرون بأنه برغم دوره السياسي الذي نحترم حقه في أدائه فإنه بعيد
عن الإدراك العميق لمشاكل الحياة الثقافية في مصر ومتطلبات مواجهتها بحكم
عزلته عنها ، ومالت الأغلبية لهذه الآراء لسبب رئيسي هو أنها تجهل تماماً
شخصية « محمود توفيق » ولكنني وبعض الأصدقاء وجدنا أنفسنا ندافع عن حق

الرجل في البقاء في قائمتنا طالما أصر على ترشيح نفسه ، ونهنا إلى أن وجهه السياسي الإستغرازي ينبغي أن يكون مبرراً لبقائه لا إستبعاده ، كرمز لعدم خشيتنا أو خوفنا من أي إرهاب ، وكأكيد رمزي على أن ما يتهم به ليس تهمة في منظورنا ، ورددنا على المتحججين بأنه يجهل الطابع النوعي للحركة الثقافية بأنه فرد بين كثيرين ، وأن الوعي بهذه المشاكل يحتاج إلى وقت قليل .

وقد ساهم « محمود توفيق » بعد يوم التوكيلات في إجتماعاتنا ، وأحللناه مكاناً مرموقاً في صفوفنا ، لأنه أكبرنا مناً ، وتقديراً منا لكفاحه الطويل .

وفينا بعد علمنا أن « محمود توفيق » بحكم صداقته الطويلة والعميقة للأستاذ « عبد الرحمن الشرقاوي » قد دعي لمقابلة الأستاذ « يوسف السباعي » وزير الثقافة ظهر يوم الجمعة ٢٣ يناير (ك ٢) ١٩٧٦ . وكان الوزير قد عبر عن قلقه للشرقاوي ، وقال أنه لا يستطيع أن يتفاهم مع اليساريين لأنه لا يعرف لهم قيادة لها نفوذ عليهم ، وأكد له الشرقاوي أنه يستطيع أن يعرفه بمن يتفاوض معه ويكون لما يصل إليه معه من نقاط صفة الإلزام للآخرين .

وعرض « محمود توفيق » في إجتماعنا الذي عقد مساء نفس اليوم بمنزل الناقد « رجاء النقاش » تفاصيل ما توصل إليه مع الوزير ، من خلال مقدمة طويلة ركزت على أنه من الواضح أن السلطة في مصر ليست مستريحة تماماً لكثرة البؤر المتفجرة في المجتمع وهو ما يتمثل في العديد من إضرابات الطوائف المختلفة ، وخاصة من شرائح الائتلتجسسيا كالقضاء والمحامين والصحفيين ، وأن « يوسف السباعي » يبدو متفهماً وحريصاً على الوحدة ، وقد نُقل عن الوزير قوله ، أنه لن يكون سعيداً لو أسفرت الإنتخابات عن أغلبية مطلقة لأي تيار ، وأنه يريد أن يكون المجلس متوازناً ، ولذلك فهو يعرض على اليساريين ثمانية مقاعد ، على أن يكون هناك ثمانية مقاعد أخرى لعناصر متفق عليها من الطرفين ، وأن يكون للميين ١٤ مقعداً .

وأثار العرض مناقشة بين الحاضرين ، وكانوا يتجاوزون الثلاثين ، يمكن بلورتها فيما يلي :

● دافع المؤيدون للعرض عن وجهة نظرهم ، بأنه دعوة للوحدة الوطنية لا يجوز لنا أن نرفضها ، وأنا دعوة وحدة ، ولا ينبغي أن تترك لأية جهة - غير مغلصة في الجوهر لشعار الوحدة الوطنية - فرصة المزايدة على حسابنا ، أو أن نرفض ما تعلقته إذا كان تبنياً لشعاراتنا حتى لو كان مناورة أو محاولة إحراجنا ، فإذا لم تكن نواياهم صادقة فعلياً أن نرد لهم الكرة التي ألغفونا إياها .

● وركز « محمود توفيق » - بالذات - دفاعه عن العرض الذي حمله ، على ما سماه طبيعة الظروف الحرجة التي تسود الوطن ، وأن على اليسار أن يضع هذه الظروف في إعتباره ، وقال أن معركة الإتحاد هي معركة جزئية ضمن المعركة على جبهة الثقافة ، التي هي بكل قضائها وقضيضها معركة جزئية ضمن المعركة الوطنية ككل . ونبه في مبالغة كانت مثار الدهشة ، إلى حساسية الموضوع بصورة جعلت بعض المعارضين لرأيه يتصور أن الأستاذ الشرقاوي قد نقل إليه معلومات تجعله يقيم الموقف هذا التقييم المشائم ، وكأن عدم قبولنا لعرض الوزير سيجعل السلطة تنصب لنا المشائق وتعلق أجسادنا في الميادين العامة .

● وبنى المعارضون وجهة نظرهم إستناداً إلى عيب شكلي في العرض ، يتمثل في عدم إمكانية تنفيذه - بفرض موافقتنا عليه - لقلة الوقت المتاح لذلك ، إذا لم يكن باقياً على المعركة الإنتخابية سوى ٧٢ ساعة فقط ، بالإضافة إلى أننا - برغم أننا كتلة متفقة - إلا أننا لا نملك حق إجبار المرشحين الآخرين على التنازل ، كما أن دخول المعركة الإنتخابية دون قائمة تفوز بالتركية لا يجعل للعرض أي معنى على الإطلاق . وكان « د . عبد المنعم تليمة » - أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة - قد أعلن موافقته على العرض ، مقترحاً أن ندخل بثمانية منا ضمن قائمة الوزير ، على أساس برنامج مشترك ، على أن لا يخل ذلك بحقنا في تأييد قائمتنا ، ولا يخل بحق الجبهة الأخرى في تأييد قائمتها . وقد بدأ إقتراحه ذلك غريباً ، لأنه لا يضمن لنا حتى المقاعد الثمانية التي وعد بها الوزير ، إذ الطبيعي أن نتعصب لقائمتنا ويتعصب الآخرون لقائمتهم ، وتصبح القائمة المشتركة إعلان منا بقبول التحالف مع عناصر مثل « إبراهيم

الورداني « و » ثروت أباطه « و » عبد العزيز دسوقي « . دون أن نستفيد منها إلا إصدار بيان براعة للطرف الآخر .

● ومن الناحية الموضوعية فإن فكرة الوحدة الوطنية أو الجبهة العريضة متحققة بالفعل في قائمتنا التي تضم عناصر غير يسارية ، مثل سهر القلماوي وسعد مكاوي وتوفيق الحكيم وتوفيق حنا ، كما تضم ماركسيين وبعثيين وناصرين ، وعناصر شريفة أخرى من غير اليسار . ولكن جوهر العرض هو دعوة لتحالف ذيلي مع أجهزة وزارة الثقافة ، وتحالف مع عناصر اليمين الفاشستي ، والتي تشوب المواقف الوطنية لبعضها الريب والشكوك . وقال هؤلاء أن الوحدة ليست مرفوضة ولكنها تخضع للسؤال المبني الذي يقول : وحدة مع من ؟ وضد من ؟ ومن أجل ماذا ؟ وإن جوهر المعركة هو تأكيد مبدأ إستقلالية الإتحاد ، واننا نتفق مع كل قوى تؤكد هذا المبدأ ، ولكن « الكولونيل السباعي » وجموعته يعملون ضد هذا الهدف ، والدخول معهم في قائمة وبرنامج لا يعني سوى التنازل عن هدفنا الإستراتيجي ويجعل المعركة بلا أي هدف تستحق عناء دخولها .

وطال الحوار ولم يخل من حدة ، لكنه إنتهى بأخذ الأصوات فوقفت أغلبية ضد المشروع ولم يؤيده سوى ستة فقط هم : « محمود توفيق » و « أحمد حمروش » و « عبد المنعم تليمة » و « مصطفى درويش » و « فريدة النقاش » و « حسين عبد الرزاق » .

وإنطلاقاً من القاعدة الثابتة التي كنا نعمل على أساسها : خضوع الأقلية لرأي الأغلبية ، فقد إنتقلنا إلى النقطة التالية في جدول الأعمال ، دون أن يبدو على بعض من قبلوا العرض وتحمسوا له ، ما يمكن أن ينشأ بما جرى منهم في الصباح . على العكس من ذلك ، شاركوا في الترتيبات الأخيرة ليوم الانتخابات ، التي أعدت في ضوء الإستفادة من تجربة يوم التوكيلات ، وتضمنت إختيار قيادة تتولى تصريف المسائل العاجلة وغير المتوقعة أو المفاجئة ، ولعلها الصدفة المحضة التي جعلتنا نختار من بين صفوف هذه القيادة كل من « محمود توفيق » ، و « عبد المنعم تليمة » ، مع عدد آخر من الزملاء .

في مساء اليوم التالي بدأ كأن كل شيء قد إنهار ! .

فمنذ الصباح الباكر وحتى المساء بدأ الأستاذ « محمود توفيق » اتصالات مكثفة بهدف إحداث إنشقاق ، يخرج بمقتضاه ثمانية من قائمتنا يدخلون في قائمة الوزير ، وبدأ الإتصال بمن أيدوا رأيه بقبول العرض ، وهكذا استطاع أن يقنع « أحمد حمروش » ود . « نوال السعداوي » و « مصطفى درويش » ود . « عبد المنعم تليمة » بأن موقف الرافضين للعرض موقف يساري طفولي ومغامر ، ويتضمن جهلاً فاحشاً بالظروف وأمية سياسية ضارية : وأنه لا بد من « التمييز السياسي » عن هذه العناصر ، والتي وصفها بأنها مخربة ، وضرب مثلاً على ذلك بالبيان ، الذي كان مشروعه قد أعد بناء على نقاط نوقشت وشارك فيها الجميع بما فيهم هو نفسه ، ولكن الصياغة عندما عرضت عليه رفضها ، وكان - بحكم صداقته لعبد الرحمن الشرقاوي - قد حصل على موافقة منه لطبع كل هذه الوثائق على مطابع « روز اليوسف » ، إذ رفضت المطابع أن تطبع لنا شيئاً ، فسحب وساطته ورفض « الشرقاوي » طبع البيان والبرنامج والقائمة ، ورفض « محمود توفيق » أية محاولة لتعديل موقفه ، فقد عرضنا عليه أن يدخل في البيان ما يراه من تعديلات ، بل وأبدينا إستعدادنا لعدم طبعه أو توزيعه أصلاً إكتفاء بالبرنامج ، لكنه أصر على موقفه وطلب سحب إسمه من القائمة الإنتخابية لنا ، وطلب ذلك أيضاً باسم كل من : أحمد حمروش ومصطفى درويش ونوال السعداوي وتوفيق حنا وسعد مكايي ، وقال أنه مفوض من د . عبد المنعم تليمة بطلب سحب اسمه من التوقيع على البيان ، مع بقائه في القائمة ، ثم عاد فأعلن أن د . تليمة ينسحب أيضاً من القائمة . وثبت أنه بذل محاولات مضنية مع الناقدة « فريدة النقاش » للإسحاب من القائمة ومن البيان ، لكنها رفضت ذلك بشدة .

كان ما حدث إنييار كامل لكل ما بنيناه . وقد حاولنا طوال الأحد أن نسد هذه الثغرة التي حدثت في صفوفنا ، وبذلنا في ذلك مجهودات مضنية ، بذلها جلال الغزالي وفتحية العسال وحسين عبد الرزاق وفريدة النقاش وصلاح عيسى ، وأمضينا اليوم السابق مباشرة على إجراء الإنتخابات في محاولات لإقناع

الزملاء الخمسة بالبقاء في قائمتنا ، حفاظاً على وحدتنا ولإدراكنا أن هذا الإنشقاق سيكون له أثر حاسم في نتيجة الانتخابات .

وفي مساء الأحد عقدنا إجتماعنا محدوداً حضره من « المنشقين » الدكتور عبد المنعم تليمة ، الذي إحتج بشدة على طبع قائمتنا خالية من اسمه برغم أنه لم ينسحب إلا من التوقيع على البيان ، وأنه أبلغ ذلك لمحمود توفيق ، وكان الرد بسيطاً ، إذ أن د . تليمة إرتضى أن يقوص محمود توفيق للحديث باسمه ، وأنه لم يكن أية عناية بأن يحافظ على وحدة صفوفنا ، مع علمه بأن هناك غرفة عمليات تتابع المعركة الانتخابية ، في منزل الزميل حسين عبد الرزاق ، كان يستطيع أن ينبهها إلى وجود إنقسام ينبغي التحرك لمواجهته بصرف النظر عن هو المخطيء .

وكانت حجة التميز السياسي حجة بالغة السخف ، ولم يستطع من طرحوها أن يبرروا موقفهم . وقد أبدينا دهشتنا لهذا السعي « للتميز » وسألناهم : تميز أمام من ؟ . ولماذا ؟ . إن معنى موقفكم أنكم ترفضون رأي الأغلبية ، وتصرون على الموافقة على التحالف مع الوزير ، وهذا هو هدف « التميز » الذي تسعون لإعلانه ! . وقد أدهشنا أن هذا الإنقسام قد رتب صفوفه عندما أخرج د . تليمة منشوراً انتخابياً ثبت أنه طبع في مطابع روز اليوسف ، هذا هو نصه الكامل :

« من أجل جبهة ثقافية موحدة تضم الشرفاء من كل الاتجاهات على أساس وطني وديمقراطي ومن أجل تنمية العمل الثقافي وتحقيق الدور القيادي للكتاب في المجتمع ومن أجل اتحاد كتاب حقيقي ومستقل يحقق مصالح الكتاب وبعمي حريتهم في التعبير : أحمد حمروش . توفيق حنا . د . عبد المنعم تليمة . مصطفى درويش . ملك عبد العزيز . د . نوال السعداوي . محمود توفيق .

وذكر «د. تليمة» في المناقشة أن أحد أصدقائه من أساتذة الجامعة الذين لهم علاقة بالجهة الأخرى قد إتصل به وفاعه في أن السبعة المنضمين لهذه

القائمة يمكن أن ينضموا لقائمة الوزير - فهذا هو العدد الذي يطلبه مثلاً اليسار - وذكر أنه رفض هذا العرض .

وقد نهيتي هذه النقطة إلى أن هذا الجهد المكثف والزائد عن الحد الذي يبذله « محمود توفيق » لإحداث الإنقسام لا بد وأن وراءه تسييق سياسي ما . وذكرت للدكتور تليمه أنني لوكد له أنه سيفاجأ في الصباح بالأساء السبعة واردة في قائمة الوزير فتفى هذا بشدة . ولكنه لم ينفذ إقتراحاً عرضته عليه بأن يتصل بمحمود توفيق ويطلب منه عدم الزج باسمه في هذا الموضوع .

وكانت آخر مفاجآت تلك الليلة عندما اتصل - « محمود توفيق » بنا تليفونياً ، طالباً وحدة الصفوف معلناً إستعداده وإستعداد ككلته للعودة إلى قائمتنا ، وكان معظم المنشقين قد عادوا فعلاً ، فخلال الحوار ، أعلنت « د . نوال السعداوي » أنها خدعت وأن « محمود توفيق » قد أبلغها معلومات غير دقيقة ، ووافق كل من « أحمد حمروش » و « ملك عبد العزيز » على العودة لقائمتنا ، كذلك أعلن « د . عبد المنعم تليمه » أن « محمود توفيق » كذب عندما تحدث باسمه طالباً الإنسحاب من القائمة ، فلم يبق سوى « مصطفى درويش » و « محمود توفيق » اللذين أصرا على موقفهما . و « توفيق حنا » الذي كان ضمن القائمة كمرشح نؤيده وليس من بين قوانا الأساسية . وقد رفضنا عرض « محمود توفيق » للعودة ، إحساساً من الجميع بأنه مناور ، بالإضافة إلى أن خطاه قد ترك رواصب عميقة في نفوس الكثيرين ، لقيادته لإنقسام تحريبي ، ولأنه سبب لنا ربكة شديدة في الساعات الحاسمة السابقة على المعركة الإنتخابية .

وفي صباح يوم الإنتخابات تحقق ما توقعناه ، إذ وزعت جبهة الوزير نسخاً قليلة من قائمة مطبوعة طبعاً أنيقاً ، تتضمن ثلاثين اسماً كان من بينها المنشقون السبعة وزيادة في التمويه أضافوا اسم « د . لطيفة الزيات » دون إستذائها ، ودون علمها وقد أزعجها هذا جداً ، كما أثار إشمئزازها لهذه التصرفات غير الأخلاقية ، وأعلنت الدكتور « لطيفة » عدم موافقتها التواجد في هذه القائمة . وتأكد لنا أن القائمة قد تمت بإتفاق سياسي ، عندما تصدرتها

الشعارات الثلاثة التي كان المنشقون السبعة قد صَدَّروا بها منشورهم الإنتخابي في اليوم السابق . ثم تكشف الأمر كله عندما علمنا أن إجتماعاً تم ليلة الإنتخابات حضره « محمود توفيق » و « عبد الرحمن الشرقاوي » و « يوسف السباعي » و « سعد وهبه » ، تم الإتفاق بمقتضاه على القائمة الموحدة ، وكان « محمود توفيق » قد إقترح على الوزير أن يصدر قائمة بـ ٢٣ إسماً ، على أن تلحق بها قائمة السبعة المنشقين كقائمة تكميلية ، ولكن « سعد الدين وهبه » إعترض على هذه المناورة ، طالباً أن يكون التحالف علنياً ، فاضطر محمود توفيق إلى قبول وضع إسمه في قائمة الوزير ! .

ولأن الوزير لم يكن يهدف إلى وَحْدَة ، بل كان يريد شق صفوفنا ، فإن قائمة التحالف لم يوزع منها سوى نسخ محدودة ، وسرعان ما ظهرت قائمة الوزير الأصلية والتي تتضمن عناصره ، اليمينية وحدها ! . وتؤكد للمنشقين ما قلناه قبل ذلك من أن تلك مناورة ، وأن تجاربنا مع السباعي تؤكد أنه آخر من يحرص على الوحدة وآخر من يمكن أن يقبل يسارياً أو يتعامل مع يساري به نسبة نصف في المائة من الحفاظ على يساريته ! .

كانت جبهة الوزير قد لعبت لعبتها بإقتدار وذكاء ، فلو كانت راغبة حقاً في التحالف لعملت - بأغليبتها في الإنتخابات - على إنجاح حلفائها ، ولكن أحداً منهم لم يحصل على صوت واحد من أصوات جبهة اليمين ، في حين أعطوهم أصواتهم لبعض عناصر من هذه الجبهة - الأمر الذي أدى إلى حصول « يوسف السباعي » على أعلى الأصوات .

وعندما ظهرت نتيجة الإنتخابات وحصلت جبهة الوزير على كافة مقاعد مجلس الإدارة تقريباً - فيها عدا « د. لطيفة الزيات » و « بهاء طاهر » اللذين نجحا من قائمتنا - لم ينجعل المنشقون ، ولم يفسروا عدم نجاحهم بتخلي حلفائهم عنهم ، ولكنهم فسروه بتخلينا نحن عنهم ! .

ونشرت الصحف نتيجة الإنتخابات بمانشيتات تقول « سقط الشيوعيون في انتخابات كتاب مصر ، يوسف السباعي يفوز بأعلى الأصوات » وحرصت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية والتابعة لوزارة الإعلام ، على نشر الخبر

ذاكرة أسماء اليساريين الذين سقطوا متجاهلة بالطبع أسماء ستين مرشحاً آخرين من غير اليسار فشلوا في الحصول على الأصوات الكفيلة بأن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإتحاد ! .

وبدلاً من أن ترد روز اليوسف - التي يقال أنها منبر اليسار في مصر - على هذا الغناء ، نشرت أنباء لا تقل في مستواها عن ذلك الذي نشرته الجمهورية ، فقد أكدت أن اليساريين قد سقطوا لأن فريقاً منهم أسقط الفريق الآخر ، ونشرت مقالاً لمصطفى درويش تحدث فيه عن اليساريين الحقيقيين الذين قبلوا التحالف مع السيد الوزير . . واليساريين المزيفين الذين رفضوا ذلك ويتمشدقون بألفاظ يسارية ! . وفي نفس العدد نشر « محمود توفيق » قصيدة هجانا فيها. وإتهماً بأننا المسؤولين عن ذبول شجرة أماله ! .

قرأت مقال « مصطفى درويش » ، في روز اليوسف ثم قرأت فقرات مما كان يكتبه في جريدة « السفير » البيروتية ، قبل شهرين فقط ، مهاجماً « يوسف السباعي » وثقافته ومنهجه . وكل شيء يبدو غير مفهوم لي . وراجعت قصيدة « محمود توفيق » - ومواقفه كلها - وأنا متأكد من براءته التامة من تلك التهمة التي أسندت إليه بعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ذلك أن السكرتارية المركزية لهذا الحزب أصدرت قبل ستة أشهر فقط تقريراً سياسياً ، كان مما تضمنه ادانة كاملة للسياسة الرسمية التي تدار بها الثقافة والإعلام في مصر (راجع السفير البيروتية في ١٩٧٥/٨/٤) .

وكان مضحكاً أن يقول لنا دعاة المقاطعة بعد المعركة : ألم نقل لكم ؟ ولم يكن لدينا رد سوى أن أبرزنا لهم نتيجة الانتخابات ، وقد أكدت أن خمسة على الأقل من مرشحين كانوا في حاجة إلى عدد من الأصوات يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ليكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإتحاد . وكنا نحن الذين قلنا لهم : أنتم تقاطعون ولا تفعلون شيئاً وكانوا هم الذين سألونا : وماذا نفعل ؟ ما العمل ؟ .

بدا مضحكاً أنهم لا يعرفون ما العمل ، هم الواعون الناصحون المقاطعون .

لكن المعارك لا تقف طويلاً لتنتظر العتاب الشخصي ، طرحنا أمامهم معركة أخرى قلنا : تعالوا نبني جمعية أدبية كبيرة ، نضم كل أدباء مصر ، على أساس برنامج عملي ، يتيح الفرصة لكل من يقبل برنامجاً وطنياً ديمقراطياً علمانياً عقلانياً أن يناضل على الجبهة الثقافية ، جمعية تكون نبض أدباء مصر الحقيقيين ، تصوغ مواقفهم وتتقدم باسمهم إلى العالم العربي والخارجي .. لقد قلنا لكم من البداية ، الاتحاد مجرد معركة ، وما زلنا نقاتل فيها ، لكنها ليست آخر معاركنا .. المهم أن نتعارك معهم ، لا أن نجلس على المقاهي لنسيهم ! .

كان اليمين قد إنتصر بسلاحه الفاجر : التآمر وإحداث الإنقسام . وكان اليسار قد هزمه سلاحه الفاسد : التفتت وعدم النضوج وتبليت الخبرات السياسية القديمة . لكن منطق الأشياء يقول : إن الحياة لا تتقدم إلا بمزيد من العناء .

عربية مصر على أشفا بحرف من نار

١٨

« .. ليت الفقير كان رجلاً .. إذن
لقلته الخليفة عليّ كرم الله وجهه ..
ولواحاته .. »

هذا حديث أود لو يقرأه العرب المصريون فينسونه ، أود لو يقرأه العرب
غير المصريين فيذكرونه بل يتذكرونه ، وأحب أن يفهمه أولئك وهؤلاء كما أريد
لهم أن يفهمونه .. فإذا ما أغضبهم جميعاً ، فلتغرش نيتي الطيبة ، طريقي إلى
جهنم ذاك الغضب .. وعذري أنني تكبدت في التفكير في هذا الحديث
.. وكتابته - ألماً يفوق غضب الغاضبين في جلته ، واني ترددت في إذاعته عشرات
المرات وحين لجأت بي الحيرة ، أثرت أن أسعى به إلى رحي وفوي قرباي ، لعلني
واجد عندهم ما ينزع أشواكاً سرت عليها إذ أناقش موضوعه مع بعضهم ، وما
يداوي آلام البحث عن كلمات تحمل إليهم معانيه ، دون أن تفقدني مودّات
أحرص على ألا أحرم دفئها ، فإن أخطأتني القصد ، فليست بالباخع نفسه على
هذا الحديث أسفاً ، ولا المطالب بأحد أجرين يستحقه المجتهد وإن أخطأ ..
وليكن عزاء العناء أن الحق لم يبق للخليفة « عمر » صديقاً فكيف أتطاول إلى
ما غزّ على الخليفة الزاهد المتجرد !

(*) نشر هذا المقال في مجلة « أفاق عربية » البغدادية في أكتوبر (ت ١) ١٩٧٧ ، وفي الشهر التالي مباشرة ، زاد
« المسافات » القدس للحملة فاعادت جريدته « السقير » البيروتية ، نشر المقال بعنوان : أيها العرب .. هل
الأسباب سافر المسافات إلى القدس .. وفيما بعد كان المقال أحد التهم التي حُقّق فيها المدعي العلم
الإشتراكي في ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٧٨ .

وحين يتعلق الأمر بقضايا الشعوب ومصائرها - تلك التي ينبغي أن تصان فوق كل شيء وبالرغم من أي إعتبار - فليس يجوز أن تصدنا عن إذاعة الحقيقة أشواك من حرج ، أو يحول دون تقبلها نزوع للدفاع عن الذات بتبرير الخطأ ، فلئن تنكلم فنخطئ خير من أن نغلق على جراح فتتمل على عفونة .

أما وقد تحفظت فأطلت ، فلست - فيما أظن - بباغ ولا متجن حين أقول أن عروبة مصر على شفا جرف من نار . . ولست بذائع سراً حين أقول أن بعضاً من ذوي رحمة العرب يزكون تلك النار ويؤججون أوارها ، وأن أولئك جميعاً يدفعوننا نحن العرب المصريين من شفا الجرف إلى عمقه ، حيث تكتوي جلودنا بالقطرية ، وتشعل نفوسنا بالإنعزالية ، فنعود من جهنهم إلى فردوس الفرعونية الجهنمي ! .

وليس يعني هنا أن أتكلم في السياسة وشؤونها . . كما أنه يعني أن أتكلم هنا في السياسة وشؤونها .

فأما الأولى فلأنني أضئ بنفسي أن أكون واعظاً خائباً . . فأكرر ما قاله عشرات ومئات من الكرام الكاتبين - على إمتداد السنوات العشر الماضية - وقرأه عشرات الآلاف من الكرام القارئین على إمتداد أمتنا العربية ، عن ذاك الذي جرى منذ نجحت الجبهة الإمبريالية العالمية ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إلزام حركة التحرر الوطني العربية موقف الدفاع ، ثم التراجع ، فالإنكماش ، فتبادل القبلات وقصائد الغزل على القمة ، وتؤكد ما قاله القائلون من أن العدوان الصهيوني ، حين نجح في إلحاق الهزيمة بثلاث من أقطار أمتنا ، كان قد نجح فحسب في توقيع شهادة وفاة الشرائع الإجتماعية التي قادت حركة التحرر الوطني العربية منذ الحرب العالمية الثانية ، وهكذا ماتت برجوازيتنا العربية - رحمة الله وأسكنها حيث شاءت قدرته - لا بالهزيمة العسكرية فقط ، ولكن بطريقتها في إستيعاب تلك الهزيمة . ولأن الله لا يكلف طبقة إلا وسعها ، فليس من طبيعة الأمور أن تتجاوز الطبقات إطار مصالحها ، والمُغفلون والمستغفلون - بفتح الفاء - هم من يظنون غير ذلك . . والغالب أن باذنه صمم حال بينها وبين أن تسمع « سيرانادا » الغزل في الليالي القمرية . . حيث يعبر

العشاق فوق سطح الممرات المائية الدولية، يتسلون نظرة من حبيب هاجر متدلل^(١) ومع أن الوفاة قد حدثت قبل عشر سنوات فإن الدفن لم يتم.. ربما لأن بأذانهم بعض صمم.. أو بإرادتهم بعض وهن، وأياً كان السبب فليس من طبيعة الأمور، أن يستعصى الموت طويلاً على الدفن، ولا أن تقود الجيف الشعوب ! .

والسياسيون والأيديولوجست، ومن لف لفهم، على حق عندما يقولون بأن إرتفاع رنين الأصوات الداعية إلى قُطرية مصر، والساعية إلى قيادتها للإتمزال عن الأقسام المعادية للإمبريالية من أمتها، هي بعض عرض «التخشب الرمي» الذي قضى على كل أمل في أن تصنع البرجوازية شيئاً بعد أن ماتت في حزيران.. وعندهم أنه ليس من المنطقي أن يُعكّر الإنسان هناءه بالحفاظ على مودات مع المشاغبين والرافضين والمخالفين للقانون، ولو كانوا بعض رَحمه، وله رَجْم مع آخرين، ينشدون مثله في الليالي القمرية سيرانادا العشاق على سطح الممرات المائية الدولية، تحت نوافذ حبيب صلد التدلل، قاسى الجفو، بيد أن نار صُلته، أرحم من تشاؤم من لا يذكرون شيئاً، سوى نهر الدماء الذي خُضِب يوماً سطح المياه ! .

وحين نعود نحن البروليتاريين العرب - في كل أقطار أمتنا - إلى بعض ما قاله وأذاعه كلاب برجوازيتنا النابحة، خلال السنوات العشر الراحلة، فلسوف نكشف أن برجوازيتنا قد إنهاكت على وجداننا القومي تمزيقاً لتفلت من مشقة لُفّت على عنقها، فأرادت أن تعلق فيها أعناقنا، عندما صاح صُيّاها - غير

(١) تشير هذه العبارات، لواقعة كانت قيد الذاكرة حين نشر المقال، فرغم فشل معادلات الفصل الثاني بين القوات، إثر جولة كينسجر للمكوكية في مارس ١٩٧٥ وما قبله، أسر السادات على فتوح قناة السويس للملاحية البحرية؛ واختار يوم ٥ يونيو ١٩٧٥، لينفذ القرار، ليقلب في ظنه يوم ٥ يونيو من ذكرى للهزيمة إلى عيد للنصر. ويقول محمد حسين هيكل (خريف النضب ص ١٩٦) : إنه بذل مجهوداً عنيماً لكي يجعله يمدل عن فكرة عبور القناة في اليخت المحروسة، التي إرتبط إسمها بترحيل الخديوي إسماعيل والملك فاروق بعد عزلها، لكنه أسر على مركب ملوكي، وفيها بعد كان السادات يفضل بعيد القناة كل علم بإلقاء أحاديث تتضمن مدحاً وتشبيهاً بالأمريكيين. والإشارة هنا إلى هذا المدح.

المصريين - عقب الهزيمة يمينون الشعب المصري ، ويحملونه مسؤولية ضياع أرض العرب ، لأنه شعب جبان رعديد لا يعرف الحرب . ورد ضياع البرجوازية المصرية يُمنون على الشعب العربي بما أدته مصر لأمته ، وبما خسرت في سبيلها من مال ودماء . . وهكذا الحق الأذى بالمرء ، وأصابت العكارة كل مياه الأنهار العربية . . ذلك حديث لا أود أن أفيض فيه ، لكيلا أعذب الكرام القارئ بسرد الذكريات ، لكنني أقول وعلى الله القصد : ذلك خطؤنا نحن البروليتاريين العرب ، سلمناهم مقودنا ، فتأجروا بلحونا ، وحين فشلوا في تحقيق ما حققته كل برجوازيات الدنيا : الوحدة القومية والتحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية - أرادوا بهذا الصباح المُحمل بالبحر ، أن يشرذمونا وأن يفتتوا وحدتنا القومية التي أصبحت طبقة بالضرورة ، فتحمل مسؤولية عجزهم ، ونشبتك معاً ، حيث يفضون هم الإشتباك مع أعدائنا ، ونعمى في حمى إشتباكنا في المن والأذى ، وتبادل بحر أفكارهم ، عن رؤية نشوتهم ؛ هم ينشدون سيرانادا العشق على سطح الممرات الدولية !!

ذلك حديث في السياسة لا أحب أن أتطرق إليه ! .

ثم إنني - أيضاً - أحب أن أتطرق إليه .

فأما الثانية فلأن بعضاً من ذاك الذي ساقه الإيديولوجيون والسياسيون ، يرتبط تمام الارتباط ، بما طالنا نحن الكادحين العرب المصريين . فعلى مشارف حرب أكتوبر كان الإقتصاد المصري قد وصل إلى درجة الصفر ، على حد إعراف المقامات العليا المصرية ، وفي أعقاب الإنجاز الباهر العظيم ، لجيوش الكادحين العرب - في مصر وسوريا والعراق والجزائر - إبان حرب تشرين ، إختار المسؤولون المصريون « الباب المفتوح » شعاراً للعلاقات الدولية الإقتصادية والسياسية . . وبتطبيقه وفد إلى مصر مئات الألوف من ذوي رحمانا العرب : سائحون وعابرون ومستثمرون ومقيمون . .

وفي حين كان كثيرون يؤملون ، أن يكون ذلك التواجد العربي في مصر فرصة تتصل فيها وشائج قري ، حالت بينها الحدود القطرية ، ومزقتها التجزئة التي طالت ، فقد خاب أملهم ، وجاء حصاد السنوات القليلة الماضية علقماً

مراً ، إذ تركت خبرتها آثاراً سلبية على عروبة الكادحين المصريين ، ودفعت بها إلى شفا جرف من نار ، بحكم تفاعل غير صحي ، بين ذوي رحمة القادمين من بلاد البترول - وبالذات في الأقطار الخليجية - ليسيحوا أو يشبعوا نشواتهم الدنيا . ونتيجة لهذا « التفاعل غير الصحي » أصبحت عروبة الكادحين المصريين في أدنى حالات الجزر ، وهو أمر يسعد بلا شك مطربي السيرانادا العربية على سطح الممرات المائية الدولية ، لأنه يفك كل أشكال الإرتباط . . ليعم السلام عالمنا العربي المنكوب بالرافضين والنشأغيين والمزايدين والكادحين ممن يعكرون صفو الليالي القمرية .

وحين تأمل الأمر في شموليته ، لا بد أن تضع في الإعتبار عوامل بالغة التعقيد تحيط به ، وليس كالصراحة داء لثمل هذا الداء ، فعمالوا نعتي منفسدة التشريح ، نعاني آلام المضارحة ، وتوجعنا مواجهة النفس ، ولكننا سنتطهر بقدر مانعاني ، وسنتصبر بقدر ما يكون النقد والنقد الذاتي خبزنا اليومي ، فإذا لم تصل مباحضنا إلى أغوار الجروح التي أجبرونا على أن ندمل فوق عقونتها ، فنخرج صديدها ، فسيطول بنا إنتظار اليوم الذي سيدفنون فيه .

وحين نحصد الظاهرة في شموليتها سنجد لها وجهان :^(١)

● فالعرب النفطيون من أتاحت لهم ظروف الإنفتاح الإقتصادي والسياحي أن يكونوا إنطباعاً عن العرب المصريين ، يصوغونه في مقولات تتلخص في أن المصريين شعب بلا أخلاق ، فهم كاذبون ومرتشون وأشعيثون

(١) كان اختيار هذا المقال ، لإتهامي بكتابة مقالات في الخارج « تسي » لسمة مصر وتبين شعبها « - وهي الصياغة التي قُدمت بسببها للمدعي العام الإشتراكي عام ١٩٧٨ - دليلاً على مدى ذكاء أجهزة الأمن ، وعلى الطريقة التي تفهم بها أو تقرأ ، وقد أبدت دهشة في التحقيق ، لأن المقال في الواقع دفاع واضح صريح ، عن إتهام ظالم شاع بين العرب النفطيين - آنذاك - عن أخلاق الشعب المصري . وقد صورت آنذاك ، أكثر من مائتي نسخة من المقال ، وأرسلته إلى الصحف والمشتغلين بالعمل العام ورجال الدين ، لأرد على الحملة الصحفية ، التي كانت توجهها الحكومة ، وتُسبب إليّ - وإلى زملائي في الإنهام - نعمة إهانة مصر في الخارج . ولم يكن حتى الرد مكفولاً لنا .

ومتحللون جنسياً ، لا يصددهم عن السرقة - الصريحة أو المقنعة - وازع من ضمير ، ولا يحول بينهم وبين الخِنا وازع من كرامة .

● ونتيجة لهذا التفاعل غير الصحي ، فقد أصبح الكادحون المصريون يرون في العرب النفطين ، شعوباً بدائية التفكير ، تحركها غرائزها الدنيا ، تنظر للحياة وتُقيّم كل شيء فيها بالدينارات أو الدولارات أو الليرات . وكل شيء في نظرها سلعة يمكن أن تشتري .. وليس الثمن مهماً ..

أما وقد عبرنا برزخ الألام فإن وحدة الكادحين العرب ، هي ما تهمني ، ومشاعر الود التي لا مفر منها لنضال مشترك ضد الإمبريالية وضد الإنتهاب الطبقي وفي سبيل الوحدة القومية ، هي ما أحرص عليه ، ومن هذا المنطلق قد يبدو غريباً أن تترسب مثل تلك المشاعر ، فالملاحظة العابرة تؤكد أن النفطين العرب هم شرائح محدودة في مجتمعاتهم ، فالتكلفة المرتفعة للسياحة تحتم أن تكون « طبقية » هي الأخرى ، خاصة وأن معظم أقطارنا العربية ، لم تعرف بعد تلك الخطط السياحية السائدة في العالم الإشتراكي بل الرأسمالي ، والتي توفر للكادحين ومن في حكمهم ، رحلات سياحية تزيد من خبرتهم بالعالم ، وتعمق وعيهم وثقافتهم بتفاعلهم مع غيرهم من الشعوب ، وترفع عنهم بعد هذا كله عناء العمل طوال العام .

وكما أن السائح النفطي هو ابن شريحة طبقية محددة في قطره ، فهو يتفاعل بالضرورة مع شرائح مماثلة أو قريبة له ، من شرائح المجتمع المصري ، فليست مصر كلها مكاناً يصلح لإقامة السائح ، أو يوفر له ما ينشده من ترفيه أو متعة ، ومن هنا فهو يرتبط بأحياء محددة في القاهرة أو الإسكندرية غالباً ، أصبح لها مع الزمن طابعها الطبقي الخاص ، سواء في قيمها أو أخلاقها أو طريقة تناولها للحياة .. أو طبيعة نشاطها الإقتصادي ، وحين يكون الأمر كذلك ، فهو لا يعني ، فلتفاعل تلك الشرائح من البرجوازية العربية - مصرية وغير مصرية - ما شاء لها مزاجها ، وما بقي من أعمارها ، فمهما اختلفوا فإن سيرانادا العشق من طرف واحد ستقودهم للتوحد ، لكن المشكلة نجمت من أن النفطيين العرب ، تجاوزوا حدود الطبقة التي يتفاعلون معها ، ليتفاعلوا تفاعلاً غير

صحي مع بقية الطبقات المصرية ، وخاصة الكادحة منها ، ثم أنهم عادوا إلى بلادهم برؤى غير صحيحة أو دقيقة كونها عن المصريين ، ثم أن عدداً يصل إلى أكثر من مليون مصري ، يعمل في تلك البلاد الآن ، وقد إنتقلت المعتقدات النقطية السياحية حول المصريين في بلادهم لتطول هؤلاء الكادحين الذين يُعمَّرون ويشيدون وينون ، فعاد بعضهم إلى قطره المصري ، ممتكناً بمرارة كالمعلم ، ويمشاعر قطرية كريمة ، نتيجة لما تعرض له من سوء ظن وسوء معاملة . فنحن نُوصِّف واقعاً في هذا الحديث ، وليس التيار الذي ننتمي إليه صاحب سلطة إصدار قرار ، بل إنه عاجز عن مجرد إبداء الرأي في الأمر كله^(١) وليس هناك من ينكر أن الأزمة الاقتصادية المصرية واقع حقيقي وقاس ، ومع أننا ممن يرون أن علاج تلك الأزمة علاجاً حقيقياً ولمصلحة جماهير الشعب المصري ، لن يتم إلا بتخطيط مركزي شامل وفي إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وسلطة الجماهير الشعبية ، فلا حيلة لنا ، وقد رأى الآخرون غير ما يرى التيار الذي ننتمي إليه ولم يتركوا له حتى حق إبداء الرأي ، لكننا في معرض التوصيف لا غير ، لا نعتد رأينا ، الذي قد يُجرِّحه البعض بعدم الحياء ، بل نعتد رأي منظر برجوازي مصري ، ذهب الى القول بأن أغلبية الشعب المصري محرومة من بديهيات الحياة (د . لطفي عبد العظيم - حتى لا

(١) استخدم المحقق هذه الفقرة من المقال ، لينقلب على رفضي الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بمعتقداتي وأرائي السياسية ، فسألني بعد أن تلاها عليّ : ما هو التيار الذي ننتمي إليه ؟ . وإستمرراً على منهجي في الإجابة . قلت : بصرف النظر عن منطوق السؤال الذي يستجوبي عن معتقداتي ، فإن الفقرة المشار إليها ، هي مجرد صياغة للمواد ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ من الدستور المصري القائم ، وهي تنص على سيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج ، وتوجيه نفقها لثمنية ، وتخضع الملكية لرقابة الشعب ، وقيادة القطاع العام للإنتاج فضلاً عن المادة ٢٣ التي تنص على التخطيط الشامل للإقتصاد القومي .

وعاد المحقق يسألني : هل يعني هذا في اعتقادك ، أن الآخرين لا يطبقون هذه المواد في الدستور ؟ . فأجبت : إن كثافة الحق في الطعن على دستورية بعض القوانين ، معناها أن الدولة قد تخطئ في تطبيق الدستور ، وهكذا فالدستور نفسه ، لا يستبعد أن تخرج الدولة عليه ، وليست مهمتي إثبات هذه التهمة على الدولة ، ولكنها مهمة سلطة الإتهام . وأنا أعتقد أن من واجباتي كمواطن ، أن أتبه الدولة حين تخرق الدستور .

تعود هذه المسألة - مجلة الأهرام الإقتصادي المصرية - العدد ٥١٥ في أول فبراير - سباط - ١٩٧٧ (ص ٥) . والمشكلة أن النفطيين العرب ، يتحدثون عن الغرائز الدنيا للكادحين المصريين ، غافلين أو متغافلين ، إنهم حيناً يتزلون أهلاً ويحلون سهلاً بتقدم الصعب ذي القيمة المرتفعة ، على بلد يعاني من أزمات في التموين وفي الكساء وفي المواصلات وفي المساكن وفي المرور وفي الهدوء ، بحيث أصبح استمرار المواطن الكادح من أبنائه حياً بطولته أسطورية^(١) وبطبيعة الأمور ، فإن تقدمهم الصعب يسهل لهم كل شيء ، فهم يستطيعون السكني حيث شاؤوا بينما يعيش بعض المصريين الأحياء في أفنية القبر ، يمارسون حياتهم العادية في دولة الموت^(٢) وكلما سهل تقدمهم الصعب أموراً ، صعبت تلك الأمور على نقد المصريين الذي ليس سهلاً فحسب ، ولكنه أيضاً أقل من القليل ! .

شاهدنا البرجوازي الدكتور « لطفي عبد العظيم » يقول « إن السياحة عن طريق الشقق المفروشة في مصر أحد عوامل التخريب الإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في مصر ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هذه السياحة هي المغزى الأول لقتل شعور الإنتماء لدى الشعب المصري » (المصدر نفسه ص ٦) .

ولست ممن يفهمون في شؤون الإقتصاد فيحسنون الفهم ، لكنني في حدود القليل مما فهمته ممن يحسنون فهم مسأله ، أرى أن السياحة العربية النفطية في مصر ، تعطي ثمارها لشرائح محددة ممن يعملون في مجالات الترفيه ذي الطابع الخاص ، فهي بهذا المعنى لا تضيف تطويراً إيجابياً للإقتصاد المصري ، بل هي تزيد من دعم الشرائح الكمبرادورية من البرجوازية المصرية وتدعم نفوذها الإجتماعي والسياسي ، وعند الدكتور « لطفي عبد العظيم » أن مصر تعيش في ظل نظام أبارتهيد إقتصادي ، أي تفرقة إقتصادية عنصرية - تحرم الأغلبية من بديهيات الحياة ، وتعطي المكاسب الخرافية والإمتيازات الخرافية ، لفئة دخيلة

(١) سألني المحقق : ألا تعتبر أن ذكر تلك العبارة في مقال نشر خارج الجمهورية يسيء إلى سمعة مصر ؟
فأجبت : لا . فالتقصود ، أنه رغم وجود مصاعب جمة أمام المواطن المصري ، فإنه يتحمل ويصبر . .

(٢) سألني المحقق : هل المقصود بدولة الموت هنا ، الدولة بمعناها الدستوري ؟ فأجبت : لا . . والعبارة مجازية ، والمقصود بدولة الموت هي الجبلات ، حيث يضطر بعض المصريين للسكنى .

على المجتمع ، سواء كانت هذه الفئة الدخيلة هي من الطفيليين وأفراد الطبقة الجديدة في المجتمع المصري ، أو من السياح العرب الذين يحضرون إلى مصر بقدرات شرائية مهولة يدمرون بها المجتمع المصري ويقطعون أوصاله » (المصدر نفسه ص ٥) .

أما وتلك هي الحقيقة المرة ، فليس من الطبيعي حين يجوع الناس أن تُصان الأخلاق أو القيم ، أو أن يسود السلوك الإنساني السوي ، وليت الفقر كان رجلاً ، إذن لقتله الخليفة « علي بن أبي طالب » - كرم الله وجهه - فأراحنا منه ، وإذا كان الصحابي الجليل « أبا ذر الغفاري » قد عجب لمن يبيت على الطوى فلا يخرج على الناس شاهراً سيفه ، فليس لأحد من النقطيين العرب من يملكون ما لا يطيقون ، أن يأخذ على من لا يملكون ما يسد رمقهم ، إنهم استبدلوا سيف « أبا ذر » ببعض طمع أو أشعية أو مبالغة في تقدير ما يسذلون من جهد ، أو ما يقدمون من خدمة شريفة ، وليس ذنب الشرفاء من الناس ، أن أموال السائحين النقطيين الصعبة ، سهلة الخروج في ملاهي شارع الهرم ، وحينئذ لا يعتبر صاحبها أنه يدفعها لطامعة أو أشعية ، بينما يصبح الأمر كذلك إذا طالب عامل مصري بشمن عمل يؤديه !

لكن المسألة تكتمل فصولها عندما نعلم أن جماهير الشعب المصري ، بعيدة تمام البعد عن هذه اللعبة . . فالسائحون النقطيون ، يرتبطون بشرائح طفيلية ، عرفت إهتماماتهم الحسية ، ويرعت في إرضائها ، وليس من الطبيعي ألا تحاول إستغلال « غفلتهم » سواء بالكذب أو بالغش أو بالرشوة أو بالخنا . . فمثل تلك الشرائح ، موجودة في كل بلاد تنظر للسياحة تلك النظرة الخاطئة التي تعالج بها في مصر . إنها شرائح « كزمبوليتانية » ، لا وطن لها ، فلا هم مصريون ، ولا هم عرب ، ولا هم بشر أصلاً . ومدينة مفتوحة كـ « هونج كونج » تعرف جميع أنواع المخلوقات التي كانت بشراً ، من تجار المخدرات ، إلى المهريين ، إلى القتل المحترفين ، إلى موردي المتع الجنسية الطبيعية منها والشاذة - وتعرف علب الليل وصفقات النار ، وتعرف ما لا أعرف ! .

والغريب في الأمر أن النقطيين العرب ، هم الذين خلقوا تلك الشرائح

وغذوها وغوها ، وهم الذين يسعون إلى توسعها ، ويزعمهم ألا تنضم من يشتهون من مصريات ومصريين يرفضون هذا النمط من الحياة ولا يقبلون أن تكون مصر مبنية لا وطناً ، بل إن ذلك يثير غضبهم ورفضهم . ويستفزعهم أبلغ الإستفزاز . .

ولنأخذ مثلاً حساساً نعم ! .

مخرجاً . . نعم . .

لكن لا مفر من إخراج الصديد كله ! .

خلال الصيف الماضي ، قامت ضجة كبرى في الصحف المصرية ، وفي صحف بعض دول النفط الخليجية ، إذ عرض هناك فيلم مصري هو « المذنبون » ، وعلى الرغم من أن الفيلم كان في جوهره فيلماً سياسياً يعالج مبررات التحلل الأخلاقي لدى تلك الشرائح الطفيلية من المجتمع المصري ، فقد فهمه الناس في تلك الأقطار فهماً خاطئاً ، واعتبروه إعتراضاً من السينما المصرية بالفكرة الساذجة التي كونوها عن المرأة المصرية ، من أنها امرأة سهلة المال ، متحللة الأخلاق . . لا تعرف الحياء ، ولا هم لها إلا مضاجعة الرجال ، وتعرض المصريون العاملون في تلك الأقطار ، والمقيمون فيها مع زوجاتهم وبناتهم ، لكثير مما يكرهون ، وسمعوا كثيراً مما يشتمون له . . وتعرضت زوجات فضليات ، وأمهات كريمات - متزوجات من مصريين أو عرب غير مصريين - لما لا يقبله لهن إنسان يحترم قيم الحياة العليا ، ويحل وشائج الرحم بين العرب المصريين والعرب غير المصريين .

وقبل أقل من عامين ، تعرضت واحدة من الكاتبات المصريات الشابات ، لموقف حز في نفس كثيرين ممن يحلون قدرها ، إذ كانت عائدة إلى منزلها عقب الغروب بقليل ، وبينما تعبر شارعاً هادئاً إلى مسكنها - في أحد الأحياء السياحية بالقاهرة - منحها أحد الشبان الخليجين ، شرف غاصرته دون طلب أو رغبة أو معرفة أو تمهيد من أي نوع . . وحين إحتجت على ذلك في غضب ، تطور النقاش إلى معركة تبادل فيها الطرفان نعت شعبيهما بأقذر

النوع . . بدأها الشاب الخليجي بأسلوب فيه جلافة ممن يملكون الدينارات
ولا يملكون الوعي . .

وحين كنا في قرانا البعيدة ، مراهقين مكبوتين ، مُحبطين جنسياً ، كنا
نسمع ممن يزورون القاهرة ، أن نساءها جميلات شبقات ، وأنهن في إنتظار
فارس يروي عطشهن الجنسي ، وأنهن يشتهين أمثالنا من الريفين ، ونزلنا
المدينة ونحن نتصور أن النساء ستصارعن على فتوتنا ، فما ألفت واحدة إلينا
بالاً ، وذلك أيضاً يناوش بعضاً من الشباب المصري والعربي ، ممن يزورون
أوروبا لأول مرة . . وعضي وقت طويل قبل أن يستوعب الإنسان الحقيقة ،
فيكتشف جهله وتخلفه ، ويزدري ذلك الجزء من أفكاره إذا كان حقاً إنساناً ! .

وإني لأعلم - كما يعلم الكثيرون - أن مصر سبقت كثيراً من أقطار أمتها
العربية ، فيما يمكن أن نسميه « بالودرنيزم » ، وقد لحقتها بعد ذلك أقطار
أخرى ، كلبنان والعراق والشام والمغرب العربي ، وبطبيعة ذلك السبق ، فإن
العلاقة بين الرجل والمرأة ، قد أخذت طابعاً أكثر تحضراً منه في أقطار عربية
ظلت على حالة أقرب إلى البداوة ، وعلى الرغم من أن الأقسام الكبرى من
الجماهير العربية في كل أقطار العروبة ، ما زالت تنظر نظرة متخلفة إلى تلك
العلاقة ، تدور في إطار الرؤى الزراعية ، فإن التخلف درجات . وفي أدنى تلك
الدرجات يقبع النبطيون العرب .

وإذا كانت معاصرتنا - نحن المصريين رجالاً ونساء - لا تفهم كما ينبغي لها
أن تفهم لدى المفردات غير الواعية وغير العصرية من ذوي رَجِننا العرب ،
فلنضع الأمر في موضعه الصحيح ، ونقول أن مصر في جوهرها بلد عفاظ من
الناحية الأخلاقية ، وقد عشنا نحن العرب نهف على امتداد سنوات : تسقط
فرنسا الداعرة . . ونحن وعينا أنفسنا ، إكتشفنا أن فرنسا ليست فقط عروض
« الإستربتيز » ولا بغايا شارع « كازانونا » ، ولا « مورغانتر » ولا أوهام ممارسة
الجنس في « الشانزلي » ، ولكن فرنسا هي أساساً : « موريس توريز » و« جي
ييس » و« جون لويس » و« سارتر » و« ريجي دوبريه » والوفرو و« دي جول »
والمقاومة الباسلة ضد النازي . . كما هي « ميرايو » و« بارا » و« باييف » . .

وأدركنا متأخرين ، أنه لا يجوز أن نحكم على الشعوب بغرائزنا المحبطة ،
وجبوعنا الجنسي ، وبأكلذيب من يلقوننا أن نساء المدينة في انتظار فروسيتنا
الجنسية ! .

وبالمثل ، فليس ذنب العرييات من بنات مصر ، إن النفطيين العرب لا
يأتون القاهرة إلا كالثيران الهائجة تنزُّ شبقاً ، وتتعط بالحيال . . فإذا ما وجدوا
شارعاً كشارع الهرم خلقوه هم ، ظنوا مصر كلها مَبْعَى ، وإذا وجدوا ألفاً أو
ألفين من العرييات المصريات ، دفعهن المجتمع المختل طبقياً ، إلى طريق
يستذلن به إنسانيتهن ، وأخضعتهن الحاجة لشر أنواع العبودية ، يعن
عواطفهن ، ففي مصر غيرهن ١٨ مليون امرأة ، في الجامعات والمدارس
والمصانع والحقول والمستشفيات في الحواري والشوارع والصحف والإذاعة ، وفي
العالم - العربي وغير العربي - نساء مصريات يعرفن من شؤون الثقافة والعلم
والمعرفة ، ما لا يعرفه الذين لا هم لهم إلا إشباع غرائزهم الدنيا : في مصر
بنات تدخلن السجون لأنهن صاحبات رأي وعقيدة ، ولأنهن تدافعن عن عروبة
مصر . . وعن بقائهن ضمن الجبهة العربية الراضة للهيمنة . .

والغريب أن هذا التشهير السخيف والمزري بالمرأة المصرية ، وبأخلاق
المصريين عموماً ، يصدر عن إخواننا العرب النفطيين ، وهم يلبسون عمامات
التقى ، ومَسَاحِج الإيمان ، فحين يُقال أن المصريين يقبلون الرُّشوة ، أو
يكذبون ، أو ينافقون ، أو أن المصريات متحللات ، ينسى القائلون بهذا أنهم
يسجلون على أنفسهم لا أخلاقيتهم ، فهم يتحدثون عن مثالب خلقية ، لا
يمكن أن تتم دون طرفين ، فلا فرق في المنظور الأخلاقي بين من تباع جسدها
ومن يشتريه منها ، بل لعلها أفضل منه ، إذ قد تكون محتاجة ، فبدلاً من أن
يعينها أغان عليها الحاجة ، ولا فرق بين الراشي والمرتشي ، ولا بين بائع
المخدرات ومستهلكها . .

وحين نتمى النفط العربي خبرته المحدودة ، ضيقة الأفق ، فيظن أن
مصر هي شارع الهرم ، ويتصرف بأحلامنا الريفية المراهقة ، ينسى أن في مصر

أربعة آلاف مدينة وقرية وفي كل مدينة عشرات بل مئات الشوارع والأزقة
والحارات ، لكن ليس فيها سوى شارع هرم واحد ! .

وكما أن باريس ليست « مورغارتر » أو « الاسترييز » .. فإن مصر لمن
يريد أن يعرفها هي : الحسينية وبولاق والسيدة زينب وهي « سعد زغلول »
و« عرابي » و« عبد الناصر » ، وهي أبطال أكتوبر ، وهي « عبد المنعم رياض »
و« أحمد إسماعيل » .. وهي عشرات المجهولين ممن لا تعرفونهم ، يقفون في
وجه الحر اللافح ويمانون البرد القارص ، من أجل قضية التحرر الوطني
والإنعتاق الطبقي والوحدة القومية ! .

إن النمط النفطي في طبيعته الخليجية ، يضع عروبة مصر على شفا جرف
من نار .. وهو على أي الأحوال غمط جديد على أمتنا العربية كلها .. وإنا لنذكر
أننا عرفنا من العرب في الخمسينات أنماطاً أخرى جبتنا في عروبتنا ، عرفنا
العرب البعثيين والشيوعيين والإستقلاليين والدستوريين والحركيين ، من العراق
وسوريا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان .. واختلفنا معهم واتقنا
معهم ، وتحاورنا معهم ، لكننا رأينا جراً لا كان يحلم بأمة عربية متحررة من
الحاجة والتجذرة والإستعمار ..

وحق في زمن الكلدان الذي نعيشه نحن العرب المصريين ، ما زلنا
نلتقي بهذا النوع الذي يهوى النشوات العليا للحياة ، نفرع شعراء وكتاب
ومهنيين ، ورجالا يستحقون الإحترام ..

ولكن المشكلة تظل تنشد حلاً .. وإذا كان لي أن أضيء شمعة بعد هذا
الظلام الذي لعته .. فلعل ذوي رحمتنا العرب ممن لا يزالون حريصين على
عروبة مصر - حرصهم على عروبة أقطارهم - يواجهون هذا الفيضان النفطي ،
بتخطيط سياحي تقديمي ذو طابع وحدوي ، تتبادل خلاله الأقطار العربية وفوداً
سياحية ضخمة من العمال والفلاحين والمهنيين وصناع الحياة الحقيقيين ، تأتي
لترفع عن نفسها ولتتفاعل تفاعلاً صحيحاً مع ذوي رَجَمها من الكادحين العرب
المصريين .. نريد سائحين يسألون عن دور الكتب والمتاحف والآثار الفرعونية

والقبطية والإسلامية ، ويحبون النباتات والزهور ، ويسألون عن النبات
ليناقشوهن لا ليضاجعهن . . ويحكون لنا تاريخهم ونحكي لهم تاريخنا . .

.....
.....

أما وقد إنتهيت . . فلذا لم يدمر ترددي هذا الحديث فأحول بينه وبين
النشر كما فعلت قبل ذلك مرات ، فإني لأرجو أن يقرأه العرب المصريون
فيتسونه ، وأن يقرأه العرب غير المصريين فيذكروه . . بل يتذكروه .

مواكب الدموع المصرية

بين بطريركية عبد الناصر وإيادية عبد المليم

١٩

في الليلة التي مات فيها « جمال عبد الناصر » (٢٨ سبتمبر « أيلول » ١٩٧٠) ذهل الناس في أربعة أرجاء المعمورة ، لذلك الذي صنعه العرب على امتداد الأقطار التي ترسم خريطة أمتهم : بكت الأمهات بمجرد سماع الخبر ، وانطلقت النساء حافيات الأقدام عاريات الرؤوس ، محلولات الشعر ، إلى حيث لا تعرفن ، وضاق الرجال بالوحدة بين جدران البيوت مع أحزانهم ، فخرجوا يجهشون بالبكاء في الطرقات ، وحين حاولوا أن يوقفوا طوفان الدموع تجلدا ، قادمهم العجز عن ذلك الى مزيد من الدموع ، وبدا كأن خريطة أمتنا تسبح في بحر من الأحزان بلا قرار .

وعاشت الأمة العربية - ومصر بالذات - ثلاثة أيام كثية : الصحف مجللة بالسواد ، متخمة ببيكاثيات شعرية ونثرية ، والعاملون في الاذاعة - المسموعة والمرئية - يبكون ، اذ يقرأون النبأ الفاجع ، وتحتق أصواتهم فيعجزون عن أكماله ، فإذا نجحوا في كبج الدموع ، عجزوا عن اخفاء انتفاخ الجفون ، واهمرار العيون وفي دقائق ، كان المزدحمون في الشوارع يؤلقون جنائزية ويلحنونها لتحملها أصواتهم المخشوشة بنفس سرعة انتشار الأحزان .

وحين أجهش الصغار بالبكاء ، كشفت دموعهم بعض غموض الموقف ، فالحزن عاطفة تتكون - شأنها شأن أي عاطفة - من مجموعة من الانفعالات المركبة

(●) نشر هذا المقال في مجلة «آفاق عربية» - البلغارية - ١٩٧٨ .

والمعقدة ، يصعب أن يتعرض لها الطفل ، وخاصة في المراحل المبكرة من العمر ، لكن بكمهم لم يكن مجرد علوى وبائية انتقلت اليهم مما يحدث أمامهم والأرجح أن انهيار الكبار - مصدر الحماية والأمن للصغار - قد زعزع شعورهم بالأمن ، وأطاح بطمأنيتهم ، فجاءت تلقى بعض الضوء على ما جرى ، وإن عجزت بالطبع عن تفسير كل جوانب هذا الموقف المعقد . .

أيامها شغلت تلك الظاهرة ، عديدين من الأجانب ، ممن شاهدوها فتأملوها ، أو كتبوا عنها ، ويدل أن تلك الحالة من « الاكتئاب الجماعي » بدت لهم وباء انتشر خلال ساعات معدودة ، فأصاب العرب - والمصريين منهم بوجه أخص - بعدوى فقدوا معها القدرة على تمييز ما يفعلون . .

ولأن العقل الأوروبي - على وجه العموم - ابن الصناعة ، فهو أكثر ميلاً إلى التفكير الهندسي ، حيث ترتبط العلة بالمعلول ، وحيث يتأطر السلوك الانساني - حتى ما كان عاطفياً منه - في إطار الحساب الهندسي ، ولأن مقولة أن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد في الاتجاه مقولة صحيحة في العلم الطبيعي ، فلا بد أن تكون كذلك في علوم الانسان مع وضع عدة محاذير عند التطبيق لا تتجاهل الفرق بين المادة والانسان عند القياس . . ولذلك ذهب علم النفس الى القول بأن مقياس النضوج الانفعالي لدى أي فرد ، هو قدرة الآخرين ممن يشتركون معه في علاقات انسانية على التنبؤ سلفاً بردود أفعاله تجاه الوقائع الملحة .

ومن وجهة النظر الغربية ، فإن ما جرى في أسبوع وفاة عبد الناصر قد بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل الأوروبي ، إذ كان صعباً على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية ، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعي التي بدت لهم كوباء انتشرت خلال ساعات معدودة ، فاستسلم الناس له ، بحيث فقدوا القدرة على تمييز ما يفعلون فغاب عقلهم الواعي ، وتركوا قيادهم لمجموعة من الانفعالات الحادة الدرجة .

ولأن صورة « عبد الناصر » في المنظور الغربي الاستعماري ، بل وفي منظور آخرين ممن يعادون هذا الغرب الاستعماري ، كانت صورة ديكتاتور

وطاغية ، يحضر الشعب بقسميه : الواعي وغير الواعي ، المتكلم والصامت ، المتحرك والصابر ، فيعامل الأولين بالمعتلات والسجون ووسائل القهر والتعذيب كتمبير عن ازدرائه لارادتهم ، ويخضع الآخرين لعمليات غسل مخ عنيفة ، تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم ، فقد كان طبيعياً عند تطبيق المحكات العقلانية الأوروبية ، أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذي احتقرهم وعذبهم وأمتحن ارادتهم . . أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعاً للمشاعر الدينية التي تؤثم الشماتة في الموت ، فإذا حتم الأمر بعض المبالغة فليكن الدمع قليلاً . . أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من « الاكتئاب الجماعي » فإن الأمر يصبح عسيراً على الفهم .

وحين طرح آخرون الافتراض الذي يذهب الى تفسير « مواكب الدموع المصرية » التي ودعت « عبد الناصر » بأنها كانت تقديراً لإيجابيات الرجل ، وخصوا بالذكر منها سياسته المعادية للاستعمار ، وانجازاته الاجتماعية المتقدمة ، قيل لهم أن معظم إيجابيات « عبد الناصر » قد غربت شمسها قبل أن تأفل شمس حياته ، وأضافوا : لعل الطاعنين على « عبد الناصر » بأنه كان أعظم ديماجوجي البرجوازية العربية في كل تاريخها ، لم يجدوا دليلاً قوياً يؤيدهم ، كما وجلدوه في هزيمة ١٩٦٧ التي كشفت عن أن عالم « عبد الناصر » لم يكن سوى أبنية من الورق القوي هدمت في ٦ ساعات ، وجاء السقوط سريعاً وخاطفاً ، بينما عتريات « عبد الناصر » الكلامية لم تغادر الأذان بعد .

وقد فسرت الصحف الغربية - وخاصة الأمريكية - دهشتها للاستقبال البالغ الحرارة الذي نظمته السودانيون لعبد الناصر ، حين سافر ليشهد مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧ وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة ، فقالت أنه لأول مرة في التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذي ندر أن حظى به الغزاة المنتصرون ، ولعل شيئاً من ذلك طال من حاولوا تحليل ما فعله المصريون والعرب في يومي ٩ و١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، فقد خرج الناس يطالبون عبد الناصر بالبقاء في منصبه بعد أن أضاع خمس الأراضي المصرية ، وألحق ما بقي من الأراضي الفلسطينية في يد العرب ، بما احتل منها في عام

١٩٤٨ ، وفي لعبة ديماجوجية تافهة تسبب في قتل آلاف من المصريين والعرب في
لا معركة .

وفي الشهور الأخيرة من حياته ، كان الخط البياني لاجيائيات الرجل في
هبوط سريع ، بل لعله بدا في أدنى درجاته عقب قبوله لمبادرة روجرز ، بدرجة
خلقت نوعاً من التوتر والغضب والخوف على مستقبل الوطن ، شملت حتى
أخلص الكوادر الناصرية التي عبرت عن قلقها ذلك في مجموعة الأسئلة التي
وجهت اليه في آخر دورة حضرها للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي ،
وهي الدورة التي أعلن في خطاب افتتاحها قبوله للمبادرة الأمريكية ، ولم يكن
لدى أحد شكاً في أن أحداث أيلول الأردنية (١٩٧٠) كانت الحصاد المرغوب
عبد الناصر أن ينهي حرب الاستنزاف وأن يأمل خيراً في الامبريالية الأمريكية .

كان هذا الخط البياني الهابط في ايجيائيات الرجل ، هو السبب في أن
كثيرين لم يقتنعوا بالافتراض الذي يذهب الى أن الاكتاب الجماعي المصري
عند وفاة « عبد الناصر » ، كان تقديراً لاجيائياته . وبانهيار الإحتمال المنطقي
الوحيد لتفسير ظاهرة « الاكتاب الجماعي » على « عبد الناصر » ، أصبح
البحث التاريخي مطروحاً . وهنا برزت واحدة من أشهر المقولات عن الشخصية
المصرية ، تلك التي تذهب الى القول بأن المصريين يعشقون الطغيان ، وأنهم
شعب مستذل ، وما أكثر الاستشهادات على ذلك في كتب التاريخ القديم
والحديث ، ولعل تحليلاً مثل هذا أقدم بكثير مما نقله « المقريري » عن « كعب
الأخبار » الذي قال للخليفة « عمر بن الخطاب »

- ان الله عندما خلق الدنيا ، جعل لكل شيء شيئاً . فقال الشقاء أنا
لاحق بالبادية وقالت الصحة وأنا- معك . . وقالت الشجاعة أنا لاحقة بالشلم
فقال الفتنة وأنا معك . . وقال الحصب أنا لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا
معك !

وفي منظور تلك المدرسة ، فإن مصر - كدولة نهرية - بدأت بعبادة
« النيل » وهو أعنى الطفلة حيث سيطرت « روح العبد » على شخصيتها القومية ،

فانتقلت من عبادة النهر ، إلى تأليه الفراعين ، ثم استنامت بعد ذلك دون مقاومة - لكل من تعاقب على تاريخها من الغزاة والطفة وما أكثرهم .

« ونفسية العبيد » تلك ، هي التي جعلت المصريين يودعون جلادهم « عبد الناصر » بكل ذلك الحزن الجماعي العنيف ، كأنهم لا يستطيعون أن يعيشوا دون أن يجلدوا أن يعذبوا ، فهم قوم « مازوكيون » يتلذذون بالطغيان ويستمتعون بالقسوة ، ويصنعون الطاغية اذ عز وجوده .



وآخر مشاهد الحزن الجماعي المصري ، كانت جنازة المطرب « عبد الحليم حافظ » الذي مات بلندن في ساعة متأخرة من ليلة ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧٧ . . فما كاد النبا يذاع ، حتى شغلت الصحف المصرية نفسها به ، وشغلت به الناس ، فعاش معظم المصريين - وخاصة الأجيال الشابة من سكان المدن الكبرى - حالة من الحزن الشديد . ووفقاً لما ذكرته الصحف المصرية ، فقد ودعه أكثر من نصف مليون شاب وفتاة ورجل وامرأة ، شوهد كثيرون منهم وهم سيكون بحرقه ويصرخون بعصية ، وتوقعت أجهزة الأمن المصرية - وفقاً لخبرتها - أن تواجه بزحام يصعب التحكم فيه ، لا من حيث الحجم فحسب ، ولكن من حيث طابع السلوك الجمعي نفسه ، وصبح ما توقعته إذ أدى سلوك بعض المشيعين المتطرف في عصبيته ، إلى إصابة بعضاً منهم بالاغماء والتشنج العصبي ، فضلاً عن إصابات تولدت من الزحام العنيف .

ومع أن أجهزة الأمن المصرية كانت حريصة تماماً على ألا تتيح لأحد أن يستغل الزحام استغلالاً سياسياً ، فقد كانت حريصة أيضاً على ألا يتصرف العصابيون من المعجبين بعبد الحليم حافظ تصرفات شاذة ، من هنا نصحت بدفن الجثة في ليلة الجنازة ، خشية أن يخطفها المشيعون الذين ساروا ويكون وراء نعرش خال . . ولعل هذا هو السبب الذي دفعها للاشتباك في معركة مع عدد من الشبان المراهقين الذين أصروا على حضور الدفن .

وصل التوتر العصبي الى ذروته القصوى ، عندما انتحرت خمس
مراهقات ، ألقت واحدة منهن بنفسها من شرفة الطرب الراحل التي تقع
في الطابق التاسع .

وتكفلت أجهزة الاعلام المصرية الرسمية - وليس في مصر حتى الآن
أجهزة إعلام غيرها - بنقل صورة الأحزان الشعبية الى هؤلاء الذين شغلهم
ظروفهم عن مشاهدتها أو المشاركة فيها فقد تغيرت خريطة البرامج في كل
محطات الاذاعة المصرية ، وقناتي الارسال التلفزيوني ، لتخصص النسبة
العظمى من البرامج لموضوعات عن عبد الحليم حافظ .

وفي البرامج الفنية ، احتشد أكبر عدد من الصحفيين المصريين الرسميين
وغيرهم من الفنانين الذين صادقوا « عبد الحليم حافظ » أو عملوا معه . حيث
أغرقوا الناس بأحاديث حزينة ، عن اليتيم الوحيد المعذب ، الذي مات في بلاد
الغربة قبل عشرة أيام من الحفل السنوي الذي اعتاد أن يغني فيه للناس في ليلة
« شم النسيم » . ومن بين أغاني « عبد الحليم حافظ » العديدة اختارت تلك
البرامج أكثرها حزناً وأقربها الى وصف ظروف مرضه وموته ، وهو ما ساهم في
استكمال ملامح مناجاة الاكثاب .

وبالرغم من تواكب حدث وفاة عبد الحليم حافظ مع حدث آخر بالغ
الأهمية ، اذ كان الرئيس المصري في زيارة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية ،
فقد أفردت صحف القاهرة لبنأ الوفاة أعز الأمانة في صدر صفحاتها ، ولم تقل
اهتمامها به عن الاهتمام الذي منحه لمحادثات الرئيسين السادات و« كارتر » ،
وهي المباحثات التي كان مفهوماً أن نتيجتها ستحدد مستقبل التسوية السلمية
وشروطها ^(١) .

وقد ذكر بعض من شغلوا بمتابعة الصحافة المصرية أيام وفاة عبد الحليم
حافظ ، أن جريدة « الأهرام » - أكبر وأقدم الصحف القاهرية - قد نشرت

(١) ثبت فيما بعد ، أن فكرة مبادرة السادات بزيارة القدس نبتت خلال هذه الزيارة ، التي كانت أول لقاء بين
السادات وكارتر .

الخبر - الذي كان قد أذيع متأخراً - مختصراً وغير مؤكد في طبعها الأولى ، ومع أنها أعادت نشره موسعاً في الطبعة التالية ، واحتفلت له بمكانة بين الأخبار الهامة في صفحتها الأولى لكن المساحة التي منحتها له ، والتفصيلات التي ضمتها الخبر ، ظلت مع ذلك أقل من تلك المساحات التي منحتها صحيفتي « الجمهورية » و « الأخبار » القاهريتين . وما زاد الطين بلة ، أن كميات كبيرة من الطبعة الأولى « للأهرام » طرحت في أسواق القاهرة في الصباح المبكر .

وحين قارن المعجبون بعبد الحليم حافظ ، الطريقة التي نشر بها الخبر في الصحف الثلاث ، غضبوا من « الأهرام » التي رأوا أنها لم تمنح معبودهم الراحل ما يستحقه من اهتمام .. وعاقبوها بمقاطعتها في الأيام التالية ، بينما شجع النجاح الذي لاقته الصحيفتان الأخريتان أقسامهما الفنية على تخصيص صفحات يومية عن حياة الفقيه وأنباء ما بعد وفاته .

ووصل اهتمام المجلات الأسبوعية الى الذروة ، وحتى تلك المجلات التي يغلب عليها الطابع السياسي [روز اليوسف - أكتوبر - آخر ساعة - المصور] .

انقلب اهتمامها الى عبد الحليم ، فمنحته بكرم زائد أغلفتها ، وأصدرت أعداداً خاصة مجللة بالسواد والأحزان عن العنديل الراحل . وليس الأمر في حاجة الى التأكيد بأن ما فعلته المجلات الفنية المتخصصة كان شيئاً غير مسبوق ! .

ولا تفسير للسرعة المذهلة التي مكنت كل الصحف والمجلات المصرية من اعداد ونشر هذا الفيض الغزير من الموضوعات عن « عبد الحليم حافظ » ، الا أن فريقاً متخصصاً - بين محرريها - في « بروباجندا الموت » كان يستعد منذ سنوات لهذا الحدث الهائل .. صحيح أن تلك الصحف تعاني من ركود في توزيعها وانصراف القراء عنها ، مما يجعل وفاة « عبد الحليم حافظ » تبدو كفتنة تنقذها من الفرق ، الا أن ذلك لا يبرر هذا النجاح المذهل في تغطية الحدث في وقت قصير جداً .

ففي وقت واحد بدأت ثلاث مجلات أسبوعية مصرية تنشر على حلقات ثلاث مذكرات مختلفة لعبد الحليم حافظ وفي نفس الأسبوع الذي ملئت فيه . وخلال الأربعين يوماً التالية كان أكثر من عشرين كاتباً قد انتهوا من طبع وتأليف

وتوزيع مؤلفاتهم الضخمة عن حياة وأغاني عبد الحليم حافظ حيث يبعث بأسعار مرتفعة نسبياً .

والظاهرة التي أثارت الدهشة ، ان كل ذلك الركام من الأعداد الخاصة للمجلات ، والكتب وعشرات البطاقات التي تحمل صور الفقيد الكبير ، قد نفذ بشكل سريع وبعد ساعات من صدوره ، ويبيع معظمه بأضعاف الثمن في مساء نفس يوم صدوره ، وتذكر مصادر صحفية أن توزيع مجلة « صباح الخير » قد ارتفع خمسين ألف نسخة بسبب نشرها للذكرات عن الحياة العاطفية والجنسية للمطرب الراحل .

ولم يكن طبعياً أن يمر هذا الاهتمام المبالغ فيه ، بما تضمنه من اكتئاب جماعي ، دون أن يثير دهشة داخل مصر وفي حدود أمتها ، وربما على مستوى العالم - ومبرر تلك الدهشة أن الأسابيع العشرة التي سبقت وفاة « عبد الحليم حافظ » ، قد شهدت حديثاً مفصلاً شغل الناس - داخل مصر وخارجها - يسعى الى تحليل مغزى أحداث يومي ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ ، في محاولة لاكتشاف دوافعها ونتائجها .

ويصرف النظر عن الخلاف في تفسير تلك الأحداث بين المراجع المصرية الرسمية ، التي اعتبرتها من فعل محرضين - هم الناصريون والشيوعيون - استغلوا وضعاً اقتصادياً متردياً ، وبين التفسير المضاد الذي يقدمه المتهمون باستغلال الموقف ، من انها « انتفاضة شعبية » ، فثمة اتفاق بين الجميع على أن الأحداث نفسها كانت تعكس نوعاً من التوتر الاجتماعي الشديد ، وعلى صعيد البنية الطبقيّة للمجتمع المصري . . وهو توتر صبغت فيه أزمة اقتصادية خانقة فازداد اشتعالاً . حتى ليصبح القول بأن مصر كانت - وما زالت - على مشارف مجاعة ، قولاً لا يتضمن مبالغة كثيرة .

ويصرف النظر أيضاً عن الخلاف بين من كانوا يأملون أن تأتي مباحثات « كارتر - السادات » بنتيجة ، وبين من كانوا يرفضون مبدأ اللقاء بينها أصلاً ، كجزء من رفضهم للتعامل مع أمريكا ، فثمة اتفاق بين الجميع على أن متابعة اللقاء - على الأقل - كان هو السلوك اللائق بجدية الموقف على جميع الأصعدة .

في ضوء كل تلك المعطيات ، بدأ اغراق المصريين في الحزن على « عبد الحليم حافظ » أمراً يبعث على الدهشة . وإذا كان العرب غير المصريين قد شاركوا - بدرجات متفاوتة - في الحزن على عبد الناصر ، فإن بعضهم قد شارك أيضاً في الحزن على عبد الحليم حافظ ، لكن كثرتهم الكبرى ، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين - بل وبعض المصريين - قد دهشوا لمواكب الدموع المصرية التي ودعت « العنديل الأسمر » . فمهما اختلف الناس حول « عبد الناصر » ، فهو في النهاية زعيم وطني من النوع النادر الذي لا يتكرر كثيراً في حياة الأمم . . . سواء بعبويه ، أو بحاسنه ، ومن الطبيعي أن تترك وفاته المفاجئة رد فعل يصعب التحكم فيه ، لكن الأمر بالنسبة لعبد الحليم حافظ يختلف ، ذلك أنه كان مجرد مطرب ذو صوت شجي ، ولم تكن له خارج تلك الحدود أية أهمية خاصة . . . فما هو بزعيم سياسي ، ولي غازياً عسكرياً ، والمتخصصون في الأصوات ، كانوا يرون مساحة صوته محدودة ، بل أنه لم يكن حتى فناناً خالفاً ، أنه صاحب موهبة طبيعية - يختلف فيها التقدير - سخرها لتكون واسطة لنقل المواهب الخلاقة التي يتمتع بها غيره من الملحنين والشعراء .

وفي السنوات الأخيرة من حياته ، كان خصومه قد استغلوا عيوبه الشخصية للتشهير به ، فنجحوا في رسم ملامح انسان أناني نرجسي ، يكره أن ينجح الآخرون ويسعى لتحطيم كل موهبة تبدأ في صعود السلم خشية أن تلحقه على القمة التي كان حريصاً على أن ينفرد بها وحده . . . وكانت متواترة ومنشورة محاولاته لتعويق صعود شباب المؤدين من الرجال (هاني شاكر مثلاً) ونجوم المؤدين من النساء (وردة الجزائرية) . والطابع الكارامازوفي الذي حكم علاقته بشقيقه الأكبر للمطرب اسماعيل شبانه .

وتطبيقاً لقواعد المنطق . فإن أحزان المصريين على « عبد الحليم حافظ » ، لم تعيد لها مبرراً كافياً عند هؤلاء . فعلى المستوى العام ، لم يكن القلب المصري خالياً من هموم الوطن الكبرى ، ولم تكن آثار التوتر الطبقي العنيف الذي تفجر في تظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة لم تحدث منذ ربع قرن قد انتهت بعد ، بل أن الأحداث ذاتها قد دفعت الحكومة المصرية الى اجراءات وقائية

عملية وتشريعية ، خلقت بعض الضغط على الجماهير المصرية ، دون أن تبدو بارقة إيجابية تزيل أسباب الأحداث ، وهو أمر زاد من التوتر الطبقي برغم الهدوء السطحي . وكان ما يجري في واشنطن بالغ الأهمية إذ كانت سياسة التسوية السلمية تمر بمأزق حاد ، بعد أن حرقت باتفاقية سيناء الثانية إمكان العدول عنها إلى نقيضها . . وعلى المستوى الشخصي ، رأى كثيرون أن « عبد الحليم حافظ » لم يكن يستحق كل ذلك الحزن . . لا بما أداه ولا بما ملكه .

واحد من الأصدقاء العرب غير المصريين - من قطر عربي تقليدي - بلبت له الدموع المصرية التي ودعت « عبد الحليم حافظ » غموضاً للتضاهة والسخف وبلاغة الحس وانعدام الشعور بالمسؤولية . . أما ذلك ما قاله وأعلنه جهراً أمام مصريين تقدميين ، فالأرجح أن ضرورات المجاملة قد جعلته يعقل لسانه عن أن يفيض ويزيد ، ولعله قد فعل ذلك من وراء ظهورهم .

ويبدو أن المصريين كانوا مصريين - بسلوكهم الجماعي - على أن يستعصوا على الفهم أو التحليل أو كانوا - بسبب مازوكيتهم طبعاً - حريصين على أن يأتوا من التصرفات ما يحمل حتى أصدقاتهم وأشقائهم على نعتهم بأقوى النعوت .

فبعد أسبوع واحد على أضخم مشاهد الوداع في التاريخ المصري الحديث ، وبعد كل الدموع التي ذرفت على « عبد الناصر » ، بدأ المصريون يضحكون لفكاهات من النوع الحريف ساهموا جميعاً - وبل درجات متفاوتة - في تأليفها وترديدها ، فكاهات شرحت الرجل بقسوة ، ورسمت له صوراً كاريكاتورية جسدت عيوبه ، وركزت بالذات على شخصيته الطاغية المؤثرة ، بل أن المصريين ، الذين يعتقد كثيرون أنهم من أكثر شعوب الأرض تقدساً للعقائد والنصوص الدينية ، قد أذهلوا الجميع ، عندما جاءت فكاهاتهم عن « عبد الناصر » ، مزجاً بين المحرمات الثلاثة : الجنس والدين والسياسة . .

ذلك حدث أيضاً عقب المأتم المصري الجماعي على « عبد الحليم حافظ » ، فقبل أن تحف الدموع المصرية عليه ، كانت الفكاهات قد بدأت تتسرى ، وأخذت الصحف تنشر معلومات حول حجم ثروته ، والخلاف بين الورثة حول تقسيمها ، ثم بدأ آخرون يتحدثون وينشرون - على استحياء ثم

بشجاعة وسرعان ما تحولت الى وقاحة - وقائع عن بخله ، وسوء معاملته لأشقائه ، ونفسيته المعقدة ، وحياة أصحاب الملايين التي كان يعيشها ، وعلاقاته العربية التي لم تكن فوق مستوى الشبهات ، وكما نفذت الأعداد الخاصة التي أصدرتها الصحف عن حياته وأعماده وعطائه ويره وخيره وشبابه المأسوف عليه ، فقد تابع المصريون بشغف حقيقي زحام الأخبار المضادة .. فنذت الصحف المصرية التي نشرتها وهو ما أغراها بالمبالغة في النشر .

وكما غضب الناس من « الأهرام » لأنها لم تبك على عبد الحليم حافظ كما ينبغي فقاطعوها ، فقد غضبوا منها لأنها لم تشهر به كما ينبغي ، وقاطعوها أيضاً !!

وبالانتقال من مواكب الدموع الى مهرجانات الضحك والتهريج .. زادت عريضة الاتهام الموجهة الى الشعب المصري همة جديدة .. اننا لم نعد أمام شعب مُستذل ، مازوكي ، تافه ، بل وشيزوفرينك أيضاً ، فهذا الانتقال المستيري من الحزن الفاجع ، الى الضحك الهادر ، ومن التقديس الى التجريح ، ومن البكاء جأ الى السخرية كرهاً أو ازدراء في نفس الزمن ، من الأمور التي لا تخفى دلالتها على أحد .. وفي أهون التقديرات فان ذلك دليل على عدم التضجج الانفعالي أن لم يكن دليلاً على الفصام !

وربما كان مقبلاً - ببعض عُصاة - أن يلجئنا « عبدالناصر » الى موقف دفاع نبرر به حزننا عليه وهو - فيما يرى البعض - الذي سقى المصريين الذل كؤوساً ، أما أن نستند الى الجدار بسبب « عبد الحليم حافظ » .. فان المهزلة تكون قد تمت فصلاً ! .

لكن ما يخفف بعض العناء أن نحتشد لفهم الظاهرة بمنهج العلم وأسلوبه ، وكما أن العلم يرفض اصدار الأحكام التي تتميز بالتطرف المستيري مع أي ظاهرة أو ضدها ، فهو يرفض أيضاً تكوين انطباعات غير ناضجة ، أو التنفيس عن مشاعر النقص الحقيقية أو المتوهمة بادانة الآخرين .

ومن يشلدون الحقيقة ، هم أول من يعرفون أن الطريق اليها يبدأ بالتجرد

الكامل من كل شيء الا منهج العلم وأسلوبه . وحتى هؤلاء الذين يزعمون لأنفسهم الانتهاء للشعب - بمفهومه التاريخي والآني والمستقبلي - يفيدهم دائماً أن يبدأوا البرهنة على صحة ما يسوقونه من معطيات وقد تجردوا من هذا الانتهاء ، يقفون حيث يقف المحايدون ، بل الطاعنون المجرّحون ، ليكسبوا بالمنطق ، أرض لا يكسبهم إياها إطلاق الأحكام الجاهزة ، أو الشعارات الساخنة .

ومن هنا نبدأ !

مصر الكوخ .. ومصر القصر :

قيل يوماً أننا نحن العرب ماهرون في كتابة الإنشاء ، أكثر مما نحن قادرون على صنع الأشياء ، وهذه المهارة الأدبية النادرة ، هي النتيجة الطبيعية لعقلية الحقل أو القبيلة ، ويعكس ذلك فإن « عقلية المصنع » هي وحدها القادرة على طرح مفاهيم صارمة التحدد ، حيث لا مجال للتشبهات أو الكنايات أو الزخارف اللفظية .

وتلك المهارة في كتابة الإنشاء - على حساب صنع الأشياء - هي التي جعلت لغتنا العربية أشق اللغات تعلماً لمن لم ينشأ عليها ، والأهم من ذلك أنها عودتنا أن نستخدم المصطلحات والمفاهيم بشكل يتناقض مع أبسط قواعد العلم الذي أصبح من بديهياته أن يتفق المتحاورون - قبل البدء بالحوار - على المعنى الذي يقصدونه من هذا المصطلح أو ذاك .

ومن سوء حظنا أن حركتنا القومية وفكرنا القومي ، قد تبلور في بداياته ، في مناخ سلالته البرجوازية العربية - بشرائحها المختلفة - وبطبيعتها المزدوجة التي جمعت بين الزراعة والصناعة ، وبين مصالح الشرائح الوسطى من تلك البرجوازية - ويوتوبيات الشرائح الصغرى منها ، وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك أن اصطبغت المفاهيم لدينا بطابع انشائي ، فساد الغموض مصطلحات مثل « الأمة » و « الشعب » في أدبياتنا السياسية والاجتماعية ، وابتللت مصطلحات كثيرة لكثرة ما استخلمت على غير معناها الحقيقي ، غفلة أو قصداً ..

ولا شك أن « لينين » كان على حق عندما وقف وسط لندن ، على يمينه يسكن الأغنياء : متخمون بالثراء والرفاهية . وعلى يساره حي للفقراء : جائع وعريان وجاهل ومضلل . . ثم قال كلمته الشهيرة « أمتان » موصفاً بذلك بديهة أجهد كثيرون منا أنفسهم في نقيها على العهد الذي كانوا يحالون فيه أن يفرضوا على الواقع العربي - المشرذم قومياً ، والمتقسم طبقياً - أن يلتزم بالأكراه .

على أن تسجيل « لينين » لتلك الحقيقة ، لم يعن أن كل الاجتهادات التي بنيت فوقها كانت صحيحة دائماً ، لذلك وضع « ستالين » النقط فوق الحروف ، ونبه القائلين بأن هناك « لغة طبقية » الى خطئهم . . مؤكداً أن اللغة - كأداة للاتصال وكوسيلة لنقل الثقافة الشفاهية والمكتوبة وتلقين التقاليد - تدخل ضمن التكوين النفسي المشترك : انها أمتان فعلاً منفصلتان في الكثير . ومتفقتان أيضاً في الكثير .

ولا تختلف بعض مقولات « ابن خلدون » - عالمنا العربي النادر المثال في عصره - عن بعض ما توصل اليه « لينين » و« ستالين » ، فعنده أن السادة يفرضون على المسودين - أو العبيد - رؤاهم ، وأن الذين يعيشون في أسفل السلم الاجتماعي يتشربون قيم وتقاليد وعادات وثقافات من يعيش في قمته . . وأيديولوجية الطبقة السائدة ، تعمل بديهاً من أجل الحفاظ على مصالحها وحماية استغلالها للطبقات الأخرى وتبرير هذا الاستغلال .

وحين تساءل الشاعر أحمد فؤاد نجم « مصر العشة . . ولا القصر ؟ » ، كان يصوغ نفس الملاحظة التي راودت « لينين » ، لكن ذلك فيما يبدو لم يشغل أحداً ممن انهمكوا في تحليل ظاهرة الحزن الجماعي المصري على النحو الذي سردناه . . لم يسأل أيهم نفسه - قبل أن يفسر - من الذي حزن ؟ . ولكنه افترض اعتسافاً أن الشعب المصري كله قد حزن . أو هو - بدرجة أبعد - اعتبر أن من اكتسبوا عينة ممثلة للشعب ، فالمصريون عنده كل لا يتجزأ ، وتصرفات نصف مليون أو مليون مصري ، تعتبر - دون أي سند علمي - صالحة للتعميم [هذا يفرضي أن هؤلاء كانوا يتصرفون تصرفاً واعياً ومعبراً حقاً عنهم ، ولم

يكونوا من عناهم « ابن خلدون » في مقولاته التي نقلناها [٢] . وما أكثر الأحكام التي تصدر تطبيقاً لمنهج مثل هذا . فتصمم الشعوب بما ليس فيها .

ويسبب شيوع القياس الخاطيء ، فان القارئ العربي يبدو ملولاً دائماً من الأرقام ، والنصيحة التي ينصحك بها أي صحفي مخضرم ، ألا تكون ثقيل الظل فتملأ مقالك بالاحصاءات ، وهي دعوة صريحة لثلاث تستخدم منهج العلم ، ولأن تطلق تعميمات دون أن تحمد نفسك بالبرهنة عليها ، ومن بين صور القياس الخاطيء ، التوصل الى نتائج باعتماد مصدر غير ممثل تمثيلاً كافياً لما تريد أن تستنتج منه ..

وحين يبدأ كاتب استنتاجاته بالاعتماد على الصحف ، كمصدر وحيد لتحليل ظواهر اجتماعية أو سياسية معتبراً أياها « مرآة للرأي العام » ، يكون قد بدأ بافتراض غير صحيح سيقوده بالقطع الى نتائج خاطئة ، فليست الصحف بالضرورة تعبير عن الرأي « العام » ، ولعلها في مصر بالذات ، يمكن أن تكون مرآة لأي « رأي » الا الرأي العام - باعتراف المراجع الرسمية المصرية نفسها - والبرهان على ذلك بين أيدينا ، فقد شغلت الصحف المصرية نفسها في الأسابيع الأولين من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بحادث بدأ بالغ الأهمية من وجهة نظرها ، اذ صرحت إحدى الممثلات نصف المشهورات وهي « سهير رمزي » أن النجم العالمي - المصري الأصل - « عمر الشريف » قد خطبها وسوف يتزوجها ، وأثار التصريح اهتمام الصحف ، التي علقت عليه فأفاضت ، بل أن التليفزيون المصري قد أفرد له بعض برامجه ، فأطل الصحفي المعروف « كمال الملاخ » من شاشته ليحلل الخبر ، فتحدث عن سيكولوجية الغربة ، وماء النيل الذي يجري في عروق « سهير رمزي » خلفاً سمرة في بشرتها ، وحين « عمر الشريف » الذي صرح لصديقه « كمال الملاخ » بأنها « ليلة وانقضت » في حين تصر « سهير رمزي » على أنها ليلة تبدأ قصة جديدة مستطول بطول العمر .. وهو حديث لم تتقطع عنه الصحف الا عندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير (ك ٢) ١٩٧٧ .

ولو طبقنا المقياس الذي طبقه من استنتاجوا مما حدث في جنازة « عبيد

الحليم حافظ ، ما استتجوه ، لاخطأنا الفهم ، فما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ، أكد أن ما كانت تهتم له الصحف المصرية ، لم يكن له علاقة على الإطلاق بما كان يهتم له الشعب المصري ، وبالتالي فليس اهتمامها البالغ فيه بوفاة « عبد الحليم حافظ » دليلاً على اهتمام الشعب بتلك الوفاة ، وليست بكاثباتها عليه دليلاً على أن الشعب ييكي ، ولا لجاز لنا أن نعتبر أن ليلة « عمر الشريف » التي انقضت كانت هم الشعب المصري في مفتح العام ، وهو أمر تكذبه أحداث ١٨ و ١٩ يناير بصرف النظر عن كونها « انتفاضة شعبية » كما يقول الشيوعيون والناصريون ، أو « انتفاضة حرامية » كما يصر الآخرون !

وحتى لو فرضنا جدلاً أن الصحف تعبر عن الرأي العام ، وأن اهتماماتها هي نفسها اهتماماته ، (ونجاهلنا الدور الذي تلعبه أجهزة الاعلام في أي مجتمع طبقي ، كجزء من بنية الطبقة المسيطرة ، تسعى لخلق أنماط معينة من الاهتمامات وتسييدها ، لأهداف تخدم مصالحها وتحافظ عن طريقها على سيطرتها الطبقة ، وهو ما سنعود اليه فيما بعد) فاننا - مع كل هذا - لا نستطيع أن نقول أن الصحف تعبر عن الرأي العام ، فذلك ما نقوله الأرقام ، اذ تؤكد النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان أن نسبة الأمية في مصر هي ٥٦,٥ ٪ ، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الشعب المصري لا علاقة له بالثقافة المكتوبة ، ومنها الصحف والكتب بالطبع ، بل أن هناك احصاء - أقدم قليلاً - يذهب الى القول بأن متوسط التوزيع اليومي للصحف والمجلات المصرية لا يزيد عن ٨٢٦ ألف نسخة يومياً في وقت كان تعداد مصر فيه ٣١,٥ مليون نسمة واذن فان ٣ ٪ فقط من المصريين هم الذين يقرأون الصحف . فاذا كانت صفحات لطم الخدود وشق الجيوب التي سودتها تلك الصحف حزناً على « عبد الحليم حافظ » تبير عن قرائها ، فهي - في أكثر الأقوال مبالغة - تبير عن ٣ ٪ فقط من المصريين ، وهي نسبة ضئيلة لا تحيز لأحد يحترم عقله وعقل الناس أن يستند اليه في اتهام الشعب المصري بما اتهم به !

وفي علمنا العربي فان المدينة مؤسسة عالية الصوت ، فهي بزحامها الخائق ، وبتركز مؤسسات الحكم وتكتف أجهزة الاعلام فيها ، توحى بأنها هي

الوطن ، وأحياناً الأمة ، وغالباً ما يندد صوتها الجمهوري ذاك ، من يحكمون بظواهر الأمور . وفي مصر ، يتصور بعض الناس أن اهتمام التلفزيون بموضوع ما دليل على اهتمام الرأي العام به ، فإذا علمنا أن نسبة الأسر التي تضاء مساكنها بالكهرباء لا تزيد عن ٤٥,٧ ٪ من جملة الأسر المصرية ، وهي نسبة ترتفع الى ٧٧ ٪ في المناطق الحضرية ، وتنخفض الى ١٨,٦ ٪ في المناطق الريفية . . بل أن ١٦,٩ ٪ من مجموع الأسر التي تسكن في القاهرة ما تزال محرومة من الكهرباء ، أدركنا أن الأسر المصرية على الأقل لا تعرف شيئاً أسمه التلفزيون ، ولا تهتم بما يهتم له ، وليس لها في الأمر كله نصيب ، هذا اذا افترضنا بالطبع ، أن كل من تدخل الكهرباء بيته يملك تلفزيوناً يمكنه من ذرف الدموع مع « سمير صبري » ، على صديقه العنديل الأسمر ، أو التمتع بأسلوب « كمال الملاخ » المتفعل الرشاقة ، وهو يقول أن « عبد الحليم حافظ » اختار أن يصعد الى السماء قبل موعد حفل الربيع لكي يغني للملائكة أغنيته الجديدة « من غير له » !!

وحتى لو حصلنا على عينة عشوائية عن ساروا في موكب الجنازة ، وكانوا يكون أو يعبرون عن أحزان مبالغ فيها ، فكل ما نستطيع أن نخرج به من ذلك البحث بالعينة ، هو القول بأن سكان القاهرة بينهم نسبة معينة قد حزنّت على « عبد الحليم حافظ » بشكل حاد ، والقاهرة كما الجميع ليست مصر ، واهتمامات أهلها بالضرورة اهتمامات الشعب المصري بكل طبقاته . فئاته ، والأرقام - التي نرفض استخدامها لثقل دمعها - تقول أن سكان العاصمة المصرية الثابتين لا يزيدون - حسب احصاء ١٩٧٦ - عن (٥,٠٨٤,٤٦٣) نسمة ، أي أنهم في حدود ١٥ ٪ من جملة تعداد مصر (١٨٠,٢٨٨,٣٨ نسمة) . فإذا علمنا أن عدد سكان القاهرة يزيد في النهار الى حوالى ثمانية ملايين نسمة ، بحكم توافد أكثر من مليونين ونصف يوماً إليها من الاقاليم ، فإن من ساروا في جنازة « عبد الحليم حافظ » لا يكونون أهل القاهرة ، فهم لا يزيدون - حسب تقدير الصحف المصرية - عن نصف مليون - وبصرف النظر عن مدى الدقة في هذا التقدير الجزافي ، فإن اعتماده يعطينا مؤشراً رقمياً صريحاً يكذب قول الذين نهشوا لحم الشعب المصري . . فالؤشرات الاحصائية صريحة

في أن عدد الذين شاركوا في هذا الموكب الحزين ، لا يزيدون عن ١,٥ ٪ من جملة المصريين ، وأقل من ٦ ٪ من سكان مدينة القاهرة ، حيث أن الذين صدقوا احصاء الصحف المصرية للمشيعين ، لم يسألوا أنفسهم ولم يسألوا تلك الصحف عن الأساس الذي قدرت فيه العدد استناداً عليه . وهو بالقطع تقدير جزافي قام به محرر أو محررون فنيون في الصحف ، واعتمدوا فيه - إذا افترضنا خلوصهم من الغرض - على مجرد النظر ، وهو بذلك تقدير لا يمكن الاطمئنان اليه لأنه يتضمن خداعاً بصرياً ، فرؤية عشرة آلاف مواطن في شارع عرضه عشرة أمتار قد توحي لمن يقيس بمجرد النظر أنهم مليوناً ، بينما رؤية هؤلاء الآلاف العشرة أنفسهم في ميدان قطرة مائة متر ، قد توحي بأنهم لا يزيدون عن ألف أو ألفين .. والوسيلة العلمية الصحيحة تتطلب قياس متوسط التزاحم في المتر المربع ، ثم قياس المساحة الكلية التي شغلها الزحام ، للخروج برقم تقديري ، ربما لا يكون دقيقاً رغم تلك الضوابط التي لم يلزم نفسه بها أحد ممن قالوا - بكل ترخص وسهولة - أن الشعب المصري كله كان في وداع « عبد الحليم حافظ » .

فإذا وضعنا هذا الفرض في الاعتبار ، فقد يفيد أن نستشهد هنا بواقعة تاريخية . فإبان ثورة ١٩١٩ ، كانت العلاقة بين الشعب المصري وبين الملك « فؤاد الأول » شديدة الفتور بسبب مواقفه من الثورة التي لم تكن مواقف طيبة على وجه العموم . وأراد « توفيق نسيم » باشا - وزير الداخلية آنذاك - أن يحظى بمكانة في القصر تؤهله لأن يكون رئيساً للوزراء ، فحشد أعداداً محدودة من الأعيان وكبار الموظفين ، بين أعداد من جنود الشرطة ممن يرتدون ملابس مدنية ، ودفعهم للتوجه الى قصر الملك لإعلان الولاء والتأييد ، واستمرت اللعبة عدة أسابيع ، ظلت خلالها الصحف الموالية للسراي تتحدث عن جماهير الشعب الغفيرة ، التي توجهت لتعبر عن ولائها للجالس على العرش وتستنكر أفعال الصعاليك . وبينما كانت جماهير الشعب الغفيرة تتظاهر فعلاً ضد الجالس على العرش ، كانت صحف السراي الملكية تقول أن « شرادم » مأجورة قد تجمعت وهتفت هتافات بذينة !

ومثال كالسابق ليس نادر الحدوث ، وهو يكشف عن أن الاعتماد على

تقديرات الصحف حول شكل الزحام وعدد المشاركين فيه، هو اعتماد على وقائع ليس ثمة ما يؤكدها . . أو يثبت صحتها - فليس لدينا أي دليل - لا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه - على أن من ودعوا عبد الحليم حافظ كانوا نصف مليون ، لا من حيث الوسائل المستخدمة في القياس العددي ، ولا من حيث الاطمئنان الى حياد الذين أجروا التقدير !

وإضافة إلى هذا كله فإن الحكم على الظاهرة بمجملها ، جاء حكماً على الشكل ، لا على المضمون ، ذلك أن أحداً ممن ترخصوا في اصدار أحكام الادانة ، لم يعن بأن يجهد نفسه في البحث وراء دوافع كل فرد ممن كانوا يودعون الميت أو ييكون عليه أو يفقدون صوابهم . فليس الزحام دائماً تعبيراً عن شيء محدد ، ففي مايو (أيار) ١٩٥١ ، تزوج « الملك فاروق » - آخر ملوك مصر - من الملكة السابقة « ناريمان » ، فامتلات شوارع القاهرة بعشرات الألوف من المصريين ، واكتظت شرفات البيوت بالنساء والرجال والأطفال ، الذين لوحوا للموكب الملكي ، وبعد ١٤ شهراً فقط من ذلك التاريخ ، كان عشرات ومئات الألوف من المصريين يرقصون في الشوارع فرحاً بعزل الملك (٢٦ يوليو - تموز - ١٩٥٢) ، والاحتمال الأرجح ، أن الزحام الأول كان مجرد فضول عام تملك الناس ، ودفعهم للتجمع لمشاهدة أفراح الأسرة المالكة ، دون أن يكون ذلك تعبير عن تأييد سياسي أو حب شخصي أو رغبة في بقاء الملكية !

وفي كل زحام ، غالباً ما تكتشف أن نصف المشاركين فيه كانوا مارين بالصدقة عندما راوه ، فدفعهم فضولهم لمحاولة استكشاف الأمر ، وقد يشاركون فيه خضوعاً للاستهواء ، أو قضاء على ملل ، ودون أن يعكس ذلك رغبة حقيقية في نفوسهم ، أو اهتماماً جدياً منهم بموضوع الزحام ، وإذا جاز لي أن استشهد بوقائع جزئية - كما فعل الآخرون - فقد سمعت عشرة أفراد على الأقل ، كانوا يسخرون من هذا الاهتمام الاعلامي بعبد الحليم حافظ . ودفعهم هذا للاشتراك في الجنازة لمجرد « الفرجة » !

وأذكر أنني نزلت الى شوارع القاهرة ، في صباح ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وحسبت ضمن العدد الذي قدر للتظاهرات التي كانت تطالب « عبد

الناصر « بالعدول عن قراره بالتنحي ، دون أن أكون مؤيداً لهذا المطلب ، اذ كنت من المعارضين لسياساته ، وكان دافعي للخروج استكشافياً محضاً ، اذ كنت أرغب في أن أعرف المبررات التي يستند اليها المتظاهرون في مطالبتهم لعبد الناصر بالبقاء وقد هزم جيشهم وأضاع ما أضاع . . وفي جولتي انضممت الى عدة حلقات صغيرة من المتظاهرين ، وأدّرت نقاشاً غير مباشر حول ما أريد ، وكان من بين ما سمعته من مبررات أن « عبد الناصر » قد أضاع البلد ، وأوقعها في كارثة ، وأن عليه أن يبقى حتى نتخلص من الكارثة التي أوقعنا فيها ثم يذهب غير مأسوف عليه .

ولست أزعّم أن كل من شاركوا في تلك التظاهرات كانوا فضوليين أو مكتشفين ، أو أن رأيهم كان كذلك الرأي الذي سمعته وعرضته ، ولكن ما أود أن نصل اليه ، هو أن أحداً ممن أصدروا أحكام الادانة فأهانوا الشعب العربي في مصر وعلقوه في مشانق المازوكية والاستذلال والفضيحة واللامسؤولية ، قد حكموا على شكل لم يعنوا - جهلاً أو غرضاً - باستكشاف مضمونه ، ولكي يغطوا حكمهم غير الموضوعي ذاك ، اعتمدوا على انطباعات سطحية ، واستخدموا مصادر هم أول من يعلم عدم دقتها ، وعمموا أحكاماً من جزئيات - حتى لو صحت - لما صلحت للتعميم ، فلم يدرسوا الظاهرة في شمولها فيعتنوا بالأصيل المعبر عن مصر الشعب ، مصر الكوخ ، ويفصلوا بينه وبين الدخيل المعبر عن مصر الأخرى ، مصر القصر .

الكهنة والجلادون :

المرضى بالرومانتيكية الثورية ، هم وحدهم الذين يقدمون الشعب حيث هو فيعتبرونه كائناتاً طهوراً يتغزلون في أخلاقه النبيلة ، ويُشبهون بوجدانه النقي ، فإذا ما انتقلت بقع الزيت من ثياب العمل البروليتارية الى ملابسهم عبر زحام المواصلات العامة ، سعدوا بذلك الشرف الذي اختصتهم به الأقدار دون غيرهم !

ولأن الثورة علم ، وليست عصاباً رومانتيكياً ، ففي منظورها أن تقديس

الشعب حيث هو ، لا معنى له الا أن المستغلين أطهار وأنقياء ، والدليل المنطقي البسيط على هذا أن سياساتهم - كطبعة مسيطرة وحاكمة وموجهة وقائدة للآخرين - قد أثبتت لنا هذا الكائن النقي الطهور . . وليس يجوز لنا ، وذاك ما فعلت وما أنجزت ، أن نطالبها بالرحيل .

وليس من الطبيعي - في أي مجتمع طبقي - أن يخلو الشعب من القهر الطبقي والتضليل الفكري ، فالاستغلال هو الأب الشرعي لكل المثالب الخلقية والعاهات النفسية والتشوهات الروحية . . وقد أصبح من بداهيات الفكر الاشتراكي الآن ، القول بأن البروليتاري - في أي مجتمع طبقي - يتقاضى فحسب ، ذلك الأجر الذي يمكنه من أن يتناول حد الكفاف من الطعام ، لكي تستطيع أقدامه أن تتحمل الوقوف أمام الآلة . وهو يعيش مكدود الجسد والذهن والأعصاب ، والوقت القليل الذي يتبقى له بعد شقاء اليوم ، يتكفل به نفس هؤلاء الذين يتهبون عرقه ، فيتهبون خلال أوقات الراحة « وعيه » ويسطحون فكره ، ويخلقون منه كائناً لا يصلح إلا لملء جيوبهم بالمال . .

وقد كان « فرانز فانون » على حق ، عندما رصد أن الاستعمار - وهو صورة من صور النهب الطبقي - هو عصاب يصيب الشخصية الانسانية ، وبالمثل ، فإن العصاب البرجوازي يحيط بكل كلفة على المستغلين - بفتح الغين - فيفرز لنا كل ما يملأ المجتمع الطبقي من قسوة وحقد وكذب واحتيال وتوحش ولصوصية ودعارة وفوضى . .

والجانب المضيء في شخصية الشعب ، هو وليد نضاله التاريخي ضد كل أشكال القهر ، فللشعوب تاريخها الطويل والممتد في الصراع ضد الطبيعة وضد الغزو وضد الطغثان ، وفي بوتقة النضال ضد هؤلاء ، ترسب قيم تحفظ بدرجة من الثبات النسبي ، وتدخل ضمن التراث الثوري للشعوب . وتثري بكل حلقة من حلقات المواجهة المستمرة ضد الأعداء الجدد . .

وانطلاقاً من ذلك ، فإن الثورة - حيث هي علم لا عصاب رومانتيكي - تقدس الشعب حيث هو واع ومنظم . . ميسس ومتحرك . . والمشكلة الثورية في أي مجتمع طبقي - أو في مرحلة انتقال الى الحالة اللابعدية - تكمن في تنظيم

الشعب : توعيته وحشده ، وفي الوسائل التي تزيل الصدا البرجوازي عن تراثه الثوري - في الفكر والحركة والتنظيم - لتعلم منه طلائعه الثورية ، وتعلمه ، وتعي بعض وعيه ، ويعي بعض وعيها في علاقة جدلية ، تتصاعد دوماً الى أرقى أشكال الوعي وأسلم أساليب النضال .

وكما أن الوعي هو مشكلة المتمين للشعب ، فإنه مرض المستغلين للشعب . . وهو الوباء الذي يخافون من انتشاره ، فحين يتشتر تكون أكفائهم قد لحقت بهم ، لذلك لا يكفون عن مقاومة جراثيم الوعي ، وعن تعقيم كل من يصاب بـميكروباته . . . وقد أدرك المدعي العام الفاشستي ذلك . فوقف أمام المحكمة يطالب بأقصى العقوبة للمفكر الماركسي الايطالي « انطونيو جرامشي » صائحاً .

« إن رأس هذا الرجل ، خطر على مستقبل ايطاليا ، ولا بد أن يكف عقله عن العمل عشرين عاماً على الأقل اذا أردتم أن يسود الاستقرار بلادنا ! » .

وقد كان « حُفَى » - عامل البناء المصري الذي جاء من أقصى الصعيد - حسن الحظ اذ اكتشفه الشاعر « أحمد فؤاد نجم » ، فدعاه الى أن يجلس قليلاً بين دورات العمل الشاقة التي يصعد أثناءها ويهبط ، بين العمارات ويشيد الفيلات أو يناول البناء ما يبنى به ، وحين استجاب حفى للطلب بأن :

« يفكر شوية . . في العيشة دية . .
ايه القضية ؟ ! ايه العبارة ؟ »

اكتشف لعبة الانتهاب الطبقي بكل بساطة وسهولة . . استعرض حياته الشاقة الطويلة ، انه لم يعرف الطفولة ، ولم يعرف طعاماً سوى القول المجروش مع الخضروات . ولم يكف يوماً عن السير ولا عن الصعود فوق « السقالات » . .

من صغر سني . . شقيان لكني
مالم سني . . غير البصارة

ودخلت حارة .. من جوة حارة
وف كل حارة .. عليت عمارة
وسط المعاول .. بنا ومناول
بس المقاول .. كلني بشطارة
ولا خلي صرة .. ولا لقمة حرة
والعيشة مرة .. آخر مرارة !

إن استراحة حُفني القصيرة ، التي مكنته من اكتشاف اللعبة البرجوازية ، فرصة لا ينبغي أن تكرر كثيراً ، فخلالها اكتشف الصعيدي الجاهل المكدود . انه يدور ويدور ويدور ، من حارة لشارع لميدان ويعود لحارة تقوده لحارة حتى يلوخ . صاعد وهابط وصاعد وهابط ، في كل ذلك يبني ويشيد ويعلي . عمارة بجوار عمارة ، ناطحة سحب ، برج . يسكنون هم ، يتمتعون ، يمرحون ، يرتاحون ، يتعطرون ، وهو في عيونهم ليس إنساناً . انه مجرد شيء .. يقول من المعاول التي تبنى ، وهو مكدود .. انه يأكل « البيصارة » ولا شيء غير البيصارة .. أما المقاول فيأكل « حفني » بشطارة يأكل عرقه ، ولحمه الحي ، ثم يتجشأ ! .

وعندما يفكر « حفني » بتلك الطريقة يتقدم المدعي العام صائحاً :

« إن رأس هذا الرجل خطر على مستقبل إيطاليا .. ولا بد أن يكف عقله عن التفكير عشرين عاماً على الأقل إذا أردتم - سادتي القضاة - أن يسود الاستقرار إيطاليا ! .

وهكذا تدق أجرس الخطر ، وتطلق صفارات الانذار ، وينقل حفني - ربما لأول مرة في حياته - إلى المستشفى ليتطهر من ميكروب الوعي بمصالحه . ولحظتها يصبح الوطن البرجوازي مستشفى يتعرض البروليتاريون فيه لأخط وأقسى عمليات غسل المخ .

والترسانة البرجوازية مليئة بكل الأدوات التي تقوم بهذا الدور بفاعلية . وبينما مارست البرجوازيات الأوروبية - التي ولدت بشكل طبيعي ولم تولد سيفحاً - ومن مضاجعة غير شرعية بين الفائض الزراعي والاحتكارات الأوروبية كما

حدث في أمنا العربية - هذا الدور باقتدار ، وبأدوات متقدمة نوعاً ما ، فإن برجوازياتنا قد مارسته بأحط الأشكال ، وكان مهارتها الأساسية هي ذكؤها الديالوجي النادر المثل .

والبرجوازية لا تستطيع أن « تأكل » أمثال « حفي » إلا بالكاهن والجلاد ..

والجلاد هو المعتقلات والسجون والقنابل المسيلة للدموع وأقية التعذيب ، والسياس ، والصدمات الكهربائية ، وغزير الأوصال ، وإذابة الجش بالأحماض . والفخ والزنازين الانفرادية حتى يتوشش الإنسان ، يدير لسانه في فمه ليتأكد أنه ما زال يستطيع أن يتكلم ، يحرك أعضائه لكي يتأكد أنها لم تيس .. يشتاق شعاع شمس .. يتوق لمشهد طائر يطير في السماء .

ولأن تجارب التاريخ قد أكدت أن الجلادين لا يكفون وحدهم لاستمرار اللعبة ، فقد تقدم « الكهنة » ليقوموا بالدور الذي لا يستطيع الجلادون منفردين القيام به .. وحق الملكين أقدم عند البرجوازيين من العرض والدين والوطن والكرامة والشرف ، وكل تلك « الألفاظ » التي يجمعون بها ليل نهار ، ليعقموا حفي بأن يظل « معولاً » بين المعلول ، يبيي ويناول ويأكل البصارة ويأكلونه بشطارة ، وإذا كان هناك رجالاً مثل « جرامشي » و« نجم » ، فإن هناك كهنة ماهرون مدربون قادرين على إبقاء حفي حيث هو .. صحيحاً وخالياً من جرائم الوعي ..

وحين تكون عن يشغفون بالضحك إذا ما واجهوا عالماً من المنطق الكسيح ، فسوف يفقد الموضوع جديته ، فتضحك ونحن نقولك الى رحلة عبر عالم الكهنة البرجوازي في طبعته العربية حيث تجد حشداً غريباً وغير متناسق من الناس والأفكار وأشكال السلوك : قضاة وقورون جادون وراءهم لافتة تقول : العدل أساس الملك . يطبقون قوانين تعتبر أن الفلاح الذي يسرق ثمرة فاكهة واحدة لأنه كان جوعاناً مرتكباً لجناية يستحق عليها السجن فوراً ، بينما تنص تلك القوانين نفسها أن عدم حصول العامل على أجره قضية مدنية ، تظل

أضايبرها تدور بين المحاكم ، الى أن يئأس ورثة العامل من متاعبها فيتناولون عنها ، أنه عدل يلبس الطرايش - كما وصفه الشاعر « نجيب سرور » . وبرلمانات تدعي أنها تمثل الشعب وتحمي الديمقراطية ، فتصاير قوانينا تطبقها تلك المحاكم ، تعاقب على الضحك وعلى رفض الجوع وعلى مقاومة الظلم ، ديمقراطية تلبس الطرايش .

ومفكر كبير يكتب فيقول :

- « اننا نؤمن بحرية الرأي والعقيدة .. ومن حق كل مواطن أن يؤمن بما يشاء وأن يعتقد ما يريد ، ولكنه اذا ناقش غيره في تلك الأفكار ، أو استحسنها أمامه أو دعاه لاعتناقها فإنه يكون مرتكباً لجريمة يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة » .

والحل أمامك أن تناقش نفسك في أفكارك أمام المرأة ، أو أن تشرف السجن لكي تمارس حرية الرأي والعقيدة كما تشاء وتبوى ...

وأغنية تنصحك وتنصح كل مصري وكل مصرية « ما تقولشي ايه ادتنا مصر .. قول ح ندي ايه لمصر ؟ » !! .. وحين تقبل النصيحة ، وتجرد تماماً ، وتناقض هذا الوطن الرمزي فتدافع عن أرضه بالدم ، وتزرع أشلاءك الممزقة في صحرائه المحتلة ، يكتشف أنبلوك أن البرجوازيين نصحوك بما لم يفعلوا .. وإذا هم يضاربون على أسعار تلك الأرض فيربحون الملايين ، ويتقدم « حفي » - باعتباره وريثاً لك - ليدخل حارة من داخل حارة ، ويعلي العمارة بجوار العمارة .. ويأكله المقاول أيضاً بشطارة ! .

وحين صدقت صديقي الناشر العربي الكبير فمئحته أفكاري عما قد يكون مناسباً نشره من كتب في تلك المرحلة من نضال أمتنا ، هز رأسه وقال أنه بدأ المشروع فعلاً فدفع بتفسير الصوفي « أبي عربي » للقرآن الكريم الى المطبعة ، وسأله عن الاسم الذي سوف يطلقه على الدار ، فقال : دار الاسلام للطبع والنشر ، وحين انفجرت ضاحكاً نظر الي دهشاً ، اذ لم يكن قد تبه أنه وهو يذكر لي اسم الدار كان يضيف الصودا الى كأس مترع باللويسكي ، وهزه بين كفيه مستمتعاً بلمسه الباردة ، وبايقاع اصطدام الثلج بجوانبه !

وكما يصدرون لنا وطناً « رمزياً » لنموت في سبيله بينما يحتفظون لأنفسهم
بالوطن « الحسي » فيأكلون خيراته ، فهم يبيعون لنا « ديناً » لا يؤمنون به ،
وحين نطالبهم بحقوقنا ، يعتلون المنابر وفي أيديهم السيوف الخشيشة أو
الحقيقية ، لكي يصرخوا في وجوهنا :

أطيع الخليفة .. أطيع والديك

أطيع التنايلة

دا مفروض عليك

وتزرع وتبعت لحي الزمالك ..

.....

ما تتعش عقلك

في شغل السياسة

وشوف أنت شغلك

بهمة وحماسة

وعودعياك فضيلة الرضا

لأن احنا طبعاً عييد القضا !!

وبسبب الاجهاد العقلي استجاب « حفي » وأجداده - وأحفاده -
للنصيحة ، حطت عليه الكهانة البرجوازية بكلكلها ، تجهده ، تستنزفه ، تستل
من عقله كل خلية تفكر ، كل مس من الوعي ، أين يذهب حفي وسط هذا
الحشد الهائل من المفكرين والفلاسفة والمومسات والمشايخ والقسس والمغنين
والمطربين ، كيف يستنقذ رأسه المجهد من دقات دغوف الراقصات ، ودقات
دغوف الزار ، ودقات دغوف مواكب الطرق الصوفية .. وكيف يهرب من زحام
المثلثين والقضاة واللوطيين والقوادين والشعراء والأدباء والسحاقيات
والبورنوجرافيين ، وباعة مقويات الباه ، ومواعظ أيام الأحد ، وخطب الجمعة ،
انهم يفتحون عقله ، يتولون فيه .. وعلى دقات الدغوف يشدون :

وعود عيالك فضيلة الرضا ..

لأن احنا طبعاً عييد القضا ..

وحين يصدرون لنا نشوة ، فلتكن نشوة هابطة ، هدفها لا أن نتشي ، ولكن أن نغيب عن « الوعي » فلكي نتعود نحن « عيالهم » فضيلة الرضا ، لا بد أن نستمتع بالظلم ، أن نتشي بالقسوة ، وأن غمارس متعة اللذة تحت وقع سياطهم ، فليس غريباً إذن أن تكون القيمة الأساسية في الغناء البرجوازي « مازوكية » صريحة بلا أقنعة . وطوال نصف قرن كانت « أم كلثوم » هي « شاهد الغناء العربي » ، لدرجة اعتبرها « محمد حسنين هيكل » - منظر العصر البرجوازي في طبيعته الناصرية وأكبر كهانه - واحداً من مقومات القومية العربية (!!!) .

والعالم الكلثومي في جوهره عالم مازوكي . بدأت « أم كلثوم » حياتها الغنائية بانشاد « لي لذة في ذلتي وخضوعي » ، فكانت منبع نهر من المازوكية ظل يصب في عقل وجدان أجيال متتالية من العرب ، وغبر أصالتها الصوتية النادرة المثال عشنا نصف قرن في « حلقة ذكر » ، نشد ألهتنا المستغلين ألا يكفوا عن ظلمنا ، أو اضبطهاندنا . . يملكنا الحنين الى سياطهم ، الى رؤيتهم وهم يسكرون بكأس دموعنا ، لذلك تتمزق حين يجرموننا متعة الانحناء أمامهم .

باللي كان يشجيك أنبي .

كل ما أشكي لك أسايا . .

كان منايا يطول حنيني

للبيكا وأنت معايا .

كابتهاالات المصلين وترنيمات الرهبان ، كمواء قطعة في ليلة ريعية عشنا

نشد :

يا ظالمني . . يا هاجرني .

وقلبي من رضاك محروم .

نحن لا نستطيع أن نعيش دون عذاب ، أو نحب دون ألم . . أو نتشي

دون قسوة . .

علشان الشوك الي في الورد باحب الورد .

.....

أنا والعذاب وهواك عايشين لبعضينا

وحتي حين نتشفى فيهم ، نتشفى لأنهم حرّموا أنفسهم من مهارتنا النادرة
في منحهم نشوة تعذّبينا ، اننا نحن - العبيد نسل العبيد والإماء أعقاب الاءاء -
وحدنا الأجدر بسياطهم ، المانحون لهم بتوجعنا جالمهم :

عزة جمالك فين

من غير ذليل يهواك

وتحيب خضوعي منين

ولوعي في هواك

ونحن لا نملك شجاعة الغضب ولا جسارة الشكوى ، كل ما نملكه هو
مجرد التوسل للذليل ، علامات الاستفهام المسحوقة :

ليه عزيز دمعي تذله كل ساعة بين ايديك ؟

بعد صبر العمر كله واشتياق روحي اليك ؟

وحيث يرفضون ذلتنا لا نتخل نحن عنه ولا ننساه :

هجرتك يمكن أنسى هواك وأودع قلبك القاسي

لقيت روحي في عز جفاك . . بافكر فيك وأنا ناسي

.....

فاكراك ومش حانسك

مهما الزمان قساك

ولا نسيت حيي .

كثيرة هي الأمثلة ، وحلقة الذكر لم تنفض بعد ، انهم لا يكتفون بتعليمنا
فضيلة الرضا ، ولكنهم يلقوننا فضيلة التلذذ بالظلم ، ذلك هو فن برجوازيتنا
التي لا نستطيع أن تحكمنا دون أن تبدأ منذ الطفولة وعبر المراهقة وحتى النضج
ونحن نشعر بنشوة في ذلتنا وخضوعنا . . ذلك ضروري لكيلا نغضب فتتشقق

جدران الأرض عن جوعي يطلبون القسوت ، وهزبون للفؤوس في وجه
جلادهم ، ويشقون بطوناً أتخمت بلحمنا الحي ، نجلا يانا النابضة . . كما
نصحتنا ذات يوم « عبد الله النديم » !

والكهانة البرجوازية ليست ظاهرة مستحدثة ، ولكنها تطوير لخبرة كل
المستغلين منذ عرف البشر التقسيم إلى طبقات ، وهي تستفيد حتى من الخبرة
الثورية للشعب ، وتستغل صفاته الطيبة ، وهدفها الأول والأخير ، أن تحافظ
على بقاء الاستغلال والنهب الطبقيين وحين تخصص الغناء البرجوازي المصري
في نشر الوباء المازوكي لكي يخلق مرضاً نفسياً يحول بين الشعب وبين
الانقضاض على العبودية الطبقة وإفنائها ، كان يستثمر حزناً توارثه المصريون
من تاريخ القهر الاستعماري والطبقي الذي تعرضوا له ، وهو حزن يبلغ درجة
من العمق تلمحها في عيون المصريين والمصريين الجميلة ولا يخطئها انسان ذو
حس سليم . .

وبينما ينجح الفن الثوري عادة في أن يفجر من هذا الحزن أحاسيس
إنسانية دافقة بالحنين للحياة العادلة ، ويرتفع بالحزن الى درجة من الحماس
فالعصب فالرفض ثم التمرد والمقاومة ، ببقية الفن البرجوازي في اطار التأكيد
على مضمونه السلمي . ونحن نلمح هذا التناول الثوري للحزن في العديد من
قصائد « أحمد فؤاد نجم » (جيفارا مات - يا فلسطينية) فضلاً عن أشعار عديدة
لمحمود درويش و« عبد الرحمن الأبودي » والآخرين .

والطابع الحزين للنفس المصرية ، لا يختص بكصفة سلبية الا عند
الفاشست من المفكرين ، فالعنى المضي لهذه الظاهرة هو أن المصريين لم
يسعدوا يوماً لا بالطغيان ولا بالاستبدلال ولم يتقبلوه نفسياً ، بدليل أنه رسب في
نفوسهم هذا الحزن العميق ، الذي لم يمنعه من حب الحياة ولم يحل بينهم وبين
العمل الذي يطورها الى الأفضل . .

وإذا بدا أحياناً أن هناك سمات مازوكية جزئية لدى أقسام من الشعب
المصري ، ففضلاً عن أن تلك السمات هي من تأثير الثقافة البرجوازية ، فانها
لا تؤثر غالباً الا لدى مفردات تكون بحكم ظروفها الخاصة قابلة للخضوع

لتلك الحالة . أو تؤثر في شرائح اجتماعية لا تتميز بالتحديد في مصالحها أو وعيها ، وتحسب عادة من بين احتياطات الجماهير الشعبية كالبرجوازية الصغيرة .

ومشكلتنا مع من يعممون الحكم عند تحليلهم لظاهرة الاكتساب الجماعي المصري أن أحداً منهم لم ينتبه الى التفرقة بين رد الفعل المصنوع الذي يهدف لتحقيق أهداف سياسية أو الذي تخضع فيه الجماهير لقانون الكهانة البرجوازية ، وبين رد الفعل التلقائي ، المعبر فعلاً عن روح أقسام من الشعب ، تعكس قيماً نبيلة هي بعض تراث النضال الثوري عبر العصور لتأكيد انتصار العدل والحرية .

إن مصطلحات علم النفس قد أصبحت شائعة بحيث لا يتطلب الأمر تفكيراً طويلاً ، لنقول أن أي تجمع بشري ضخم ، يتكون تلقائياً ، يصبح له عقل جمعي ، يسميه علماء النفس « عقلية القطيع » ، وما يصدر عن هذا التجمع من سلوك جمعي ، يصدر عن هذا العقل ، الذي يساوي غالباً عقل أقل مفرداته إدراكاً ووعياً ، وأذاها ذكاء . . والقطيع - كشخصية اعتبارية - أكثر قابلية للاستهواء من قابلية كل فرد من أفراده على حده ، والعقل الجمعي هو مركز هذا الاستهواء .

وطبقاً للقوانين الثابتة لعالم الكهانة البرجوازي ، فإن تهيئة المناخ ضرورة لتوجيه هذا العقل الجمعي الى حيث يريد الكهنة ، والتجربة التاريخية تؤكد أنه حين يتراكم التوتر الاجتماعي يوماً بعد يوم ، فإن انفجار هذا التراكم في حالة كيفية مسألة ينبغي أن تحسب بدقة ، والبرجوازيون مستعدون دائماً للتساهل في كل شيء ، الا أن تتشقق الأرض ذات صباح عن عراة وحفاة وأيدي ملوثة بالزيت وأذرع ترفع القنوس والمناجل والمطارق وتهف « جعانين .. جعانين .. نكذب لو قلنا شعبانين » ^(١) . فمعنى هذا أن حق الملكية المقدس في خطر . .

(١) كان هذا الحثاف ، هو أحد حثافات مظاهرات الطعام الشهيرة في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

وتوقياً لهذا الخطر المالحق تعمل الكهانة البرجوازية بكثافة نادرة المثال لكي تشفط هذا التوتر وتمنعه من أن يعطي ثماره المتوقعة . . انها تصبح أمام حالة طارئة تتطلب كل ذكائها ، صحيح أن نشاطها الثابت مستمر في تسييد قيم الرضى المكتسب والمقسوم والتلذذ بالعذاب ، واغراق المستغل - بفتح الغين - بكل ما يشغله عن أن « يفكر شوية في العيشة ديه . . ايه القضية ؟ » . ايه العبارة ؟ لكن ارتفاع درجة التوتر الطبقي تتطلب جهداً اضافياً ، وإبداعاً كهنوياً خلاقاً ، فذلك التوتر هو هدف الكهنة البرجوازية الوحيد ، وعندما يلوح احتمال انقلاته عن عنكبوت الكهانة ، فلا مناص من رفع درجة الاستعداد في جيوش الكهانة لكي تواجه فيضاناً لو أفلت لقامت القيامة .

وقد رصد « فرانز فاتون » بذكاء أن سكان المستعمرات ، يعيشون دائماً في حالة من التوتر الدائم ، لعجزهم عن مواجهة القهر الاستعماري برد فعل يواجهه ، وحين حلل أحلامهم ، وجدها جميعاً تعبيراً عن هذا « الفعل المحبط » ، فحين ينامون يحلمون بقفز الحواجز وتحطيط الجدران وتحطيم الحوائط ، والطيران فوق الأنهار . . . وفي تحليله السيكلولوجي للمنازلات القبلية في البلاد المستعمرة - بفتح الميم - ذهب الى أن ساكن المستعمرة الذي يعيش مقهوراً من مستعمره « - بكسر الميم - كابتاً أحساسه بالهوان ، سرعان ما يشرع سكينه في وجه أي مواطن مقهور مثله لأي سبب تافه .

وهذا النجاح الاستعماري في تحويل التوتر الاجتماعي الى صراعات قبلية أو طائفية ، هو ما تلجأ اليه الكهانة البرجوازية عندما تشعر بارتفاع درجة التوتر الطبقي . ولكنها لا تحوله بالضرورة الى نفس الشكل الذي يوجهه اليه المستعمرون . ومن المفهوم بداهة في علم النفس - الفردي أو الجماعي - أن تحويل المشاعر النفسية بفعل عوامل خارجية أو صدفية أو مرسومة ممكن ، فحين يكون الفرد متوتراً أو في درجة عالية من القلق النفسي ، يمكن - وفقاً لظروف محدودة ، أو بتأثير عوامل خارجية - أن يعبر هذا التوتر عن نفسه بأشكال مختلفة ، فقد يتحول الى غضب جامح أو ضحك هستيري أو بكاء حاد . . أو

ياخذ صورا عملية كالتحطيم والتدمير ، أو ميكوسوماتية (مرضية - نفسية) كالإغواء أو التشنج العصبي .

وعلى مستوى الجماعة فإن التوتر الطبقي أو السياسي (في حالة لا نجد معها الجماهير قياداتها للتنمية إليها والقدرة على قيادتها والانقياد إليها في إطار عملية واعية) يتخلق في أشكال تلقائية تخضع للعقل الجمعي من جانب ، وتتأثر بالعوامل المصنوعة من الجانب الآخر . .

وكمثال - يدخل في موضوعنا - فإن الذين عاشوا اللحظات التي تلت القاء « عبد الناصر » لخطاب التنحي الشهير في غروب يوم ٩ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، لاحظوا الجو النفسي الذي أحيط به الجماهير ، والذي تجزم أنه كان مصنوعاً ومستهدفاً لما انتهى إليه ، وذلك في ضوء المعطيات التالية :

● فخلال الأيام العشرين التي بدأت بإعلان سحب قوات الطوارئ الدولية في ١٥ مايو (أيار) ١٩٦٧ ، كانت أجهزة الاعلام المصرية قد شجنت المصريين - والعرب جميعاً - بشحنة من الحماس الانفعالي العنيف ، وقدمت حقائق - ثبت أنها كلها أكاذيب بعد ذلك - عن أكبر قوة ضاربة وراعدة في الشرق الأوسط ، وتفتت بالدم والضرب والرجوع الى فلسطين « كما رجع الصباح من بعد ليلة مظلمة » وأكدت أنه اذا بدأت اسرائيل العدوان فسوف تتعرض لدمار شامل . . وحمل صوت « أحمد سعيد » ^(١) الجمهوري - يوم ٥ يونيو - تسؤل الساهر : أين أنت يا ديان ؟! ومن هذا الحماس الفاجر ، تغيرت لهجة الاعلام المصري فجأة في ظهر يوم ٨ يونيو ، وبعد أن أصبحت الهزيمة واقعاً لم يعد من الممكن اخفائه ، لتصبح لهجة حزينة ، وهكذا أخرجت الاذاعة المصرية من أرشيفها الأغاني الوطنية الوصفية ، التي بدت كأنها رثاء للوطن وبكاء عليه . والانتقال من حالة انفعالية كالحماس الى حالة مناقضة كالحزن . . يكثف الحالة التي تم الانتقال إليها ويزيد من درجتها .

(١) كان أحمد سعيد مدير لإذاعة صوت العرب ، وعزل بعد عدوان ١٩٦٧ .

● وخيب خطاب التنحي أمل كثيرين، ممن كانوا يظنون أن المقاومة ما زالت مستمرة، وكانت صحيفة الجمهورية، قد نشرت منشئاً صباح ٩ يونيو (حزيران) يقول أن انسحاب القوات المصرية يكشف عن ملامح خطة عسكرية جديدة للمقاومة تتمثل في استئراج القوات الاسرائيلية الى صحراء سيناء وتطويقها . وحتى هؤلاء الذين كانوا قد علموا بنياً الهزيمة وتيقنوا منه سواء من الاذاعات الأجنبية، أو استنتاجاً من إعلان الاذاعة المصرية ذاتها في ختام برامج ٨ يونيو (حزيران) قبول مصر لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، أو من البيان العسكري الذي أذيع ظهر يوم ٩ يونيو (حزيران) معلناً انسحاب القوات المصرية الى الضفة الغربية للقناة، حتى هؤلاء، كانوا مع تيقنهم بالهزيمة، يتوقعون أن يعلن «عبد الناصر» استمرار المقاومة، وحين خاب أملهم ذاك، تكثفت لديهم مشاعر القلق الشديد والحزن الفاجع من جانب آخر .

● وما زاد التوتر الانفعالي أن «عبد الناصر» - الذي كان حزياً جداً وهو يلقي خطابه - أعلن اسم خليفته «زكريا محيي الدين» ملوحاً - بشكل صريح - أنه يترك مكانه لرجل قد يقبل الغرب التعامل معه، وفضلاً عن أن ذلك كان يعني أن رحيل «عبد الناصر» هو تسليم للغرب - وبالتالي لاسرائيل - فقد كان «زكريا محيي الدين» مكروهاً، اذ ارتبط اسمه عند المصريين بأنه الرجل الذي ضاعف ثمن الأرز - وهو طعام شعبي - قبل الهزيمة بعام واحد . . .

وفي الحساب المنطقي البسيط كان الأمر اختياراً بين رجل يكرهه الشعب ويتوقع أن يستسلم للغرب ولاسرائيل، وبين رجل هزمه الغرب وهناك احتمال بأن يقاوم، وفي الحساب الانفعالي، فإن الحزن قد أضيف اليه انفعال آخر هو «الغضب» .

● وبمجرد أن انتهى «جمال عبد الناصر» منلقاء خطابه، انطلقت المدافع المضادة للطائرات بشكل مكثف وشديد، وعلى ارتفاع منخفض نسبياً، مما جعل أبنية المدينة تهتز، وحتى الآن فإن مبرر إطلاق المدافع في اللحظة التي انتهى فيها عبد الناصر بيانه غير معروف، لكن المؤكد أنه لم يكن رداً على غارة اسرائيلية، إلا أن الجماهير الشعبية المصرية لم تفهم لاطلاق المدافع سبباً، إلا

أن الاسرائيليين يتحدون مصر ، ويتصورون أنها قد أصبحت عاجزة عن أي مقاومة ، وهو ما استفز الجماهير . . ورداً على هذا التحدي انتقل الانفعال الى درجة عالية من « التحدي المضاد » عبر عن نفسه في انتقال كل الناس الذين كانوا قد تجمعوا في المقاهي ليسمعوا ويشاهدوا عبد الناصر في تليفزيوناتها . من الحزن الى التعبير التلقائي عن الغضب والرفض والتحدي . . وخرجت صرختهم مباشرة وهي تنهب « ولا يهلك يا ريس » . . م الأمريكان يا ريس . . ذا الصبر قاد حرايق . . جوه صلدور الحلايق . . ما يصنع الحقايق . . الا عبور المحال » ^(١) . فعل ذلك وقاله قوم كانوا في المقاهي لأنهم لا يملكون « تليفزيونات » و« راديوها » وهو ما يحدد من هم الذين طالبوا بالمقاومة ، ومن هم الذين لم تحفهم طلقات المدافع ، سواء كان الاسرائيليون هم الذين أطلقوها أم كانوا أصدقاء الغرب ، أو كان « عبد الناصر » نفسه هو الذي أمر بذلك لتهيئة مناخ للتحدي .

فإذا أضفنا الى كل ذلك ، أن الأقسام العريضة من الجماهير المصرية ، لم تكن قد عرفت بعد بحكم عمليات التعمية الكهنوتية التي قامت بها أجهزة الاعلام الناصرية ، شيئاً حقيقياً عن سير الحرب ، وكانت فكرتها عنها - حتى مساء ٩ حزيران ١٩٦٧ - ان الجيش المصري قد خاض معارك باسلة أمام ثلاث جيوش كبرى - الأمريكي والبريطاني والاسرائيلي - كما كانت البيانات العسكرية الرسمية قد ذكرت في اليوم السابع من حزيران ، فإنها لم تعلق مسؤولية الهزيمة في رقبة النظام الناصري ، بل اعتبرتها نتيجة طبيعية لتدخل القوى الكبرى ، وهي نتيجة رأتها لا تبرر الاستسلام ولا قبول شروط الغرب ، ولا تدعو إلا الى مزيد من المقاومة ، وهي ما عبرت عنه بالفعل الشعارات التي أطلقتها تظاهرات

(١) الأغنية واحدة من سلسلة من أجمل الأغاني التي كان يؤلفها بشكل فوري ، إبان أيام القتال الشاعر عبد الرحمن الأبنودي ، لتلحن وتغنى وتنداع في اليوم نفسه . وقد غنى معظمها عبد الحليم حافظ ، ومنها : إضراب . إنيك يقول لك ! اطل . يا بركان الغضب . وهي أقصر الاغنيات المصرية عمراً ، إذ اختفت تماماً ، بعد الهزيمة .

الجماهير.. عقب خطاب التنحي ، دون خوف من طلقات المدافع المضادة لنفثات ، بل بينما الأظلام التام يعم المدينة .

وإذا كنا لا ننكر أن الديمقراطية البرجوازية - في طبيعتها الناصرية - قد عزفت بذكاء على وتر شعبي حساس ، فاستغزت في الجماهير المصري مشاعر التحدي للقهر والرفض للاذلال ، وخلقت مناخاً نفسياً يجعل رفض استقالة « عبد الناصر » نتيجة طبيعية له ، بل وصل بها الأمر الى انها خلقت من تظاهرات اليوم التالي ١٠ يونيو - حزيران ١٩٦٧ ظاهرة مصنوعة ، اذ نزلت كواد « التنظيم الطليعي » الى الشارع لتقود المظاهرات وتعرض شعارات تافهة ، بينما روج جهاز المخابرات العامة شائعة ، بأن هناك عدداً من الكوماندوز الاسرائيليين قد تسللوا الى المدينة في سيارات ، وزع أرقامها في كشوف أخذت الجماهير تنسخها وتبادل نسخها ، وهو ما زاد من مشاعر التحدي وخلق جوأ أفلت معه النظام الناصري مؤقتاً من مسؤولية الهزيمة .

إذا كنا لا ننكر ذلك ، فنحن ننكر بنفس القوة أن يكون خروج المصريين للمطالبة ببقائه ، عشقاً لطغيان أو حرصاً على هزيمة ، أو حباً في جلال ..

والدليل البسيط على ذلك ، أنه حين عرفت الجماهير الشعبية الأبعاد الحقيقية للموقف عقب عودة الجنود المارين من جبهة القتال ، والذين تركتهم قيادتهم يواجهون الجيش الاسرائيلي بلا أي خطط ، وعقب سماعهم لما عاد به هؤلاء من حقائق ، تعرض النظام الناصري وجيشه البرجوازي لأقسى عملية نقد تعرض لها جيش مهزوم ونظام مهزوم في التاريخ . . وبأسلوبهم الخاص والمميز ، تبادل المصريون آلاف الفكاهات اللاذعة والساخرة والحادة ، والتي تكشف عن ارتفاع درجة وعيهم السياسي ، وضعت نظام عبد الناصر أمام محكمة شعبية آتته وعجز عن مواجهتها ، واضطر عبد الناصر أخيراً أن يرجو الشعب في خطاب عام وعلمي أن يخفف من هجومه .

والمصريون الذين خرجوا في ٩ و ١٠ (حزيران) ١٩٦٧ يطالبون « عبد الناصر » بالبقاء في الظروف النفسية التي شرحناها ، هم أنفسهم الذين خرجوا قبل مرور أقل من سبعة شهور من ذلك وفي المظاهرات الطلابية التي جرت في

١٨ و ١٩ مارس (آذار) ١٩٦٨ يتساءلون « وديتروا فين فلوسنا ..؟ واليهود بتلوسنا » معبرين عن وعيهم الطبقي العالي الدرجة .. كاشفين عن برجوازية تنتهب العرق .. ولا تناضل ضد الاستعمار ..

لكن الكهانة البرجوازية الماهرة في « شغل التوترات الطبقية » سارعت عقب هذه التظاهرات ، تصدر بياناً سياسياً هو بيان ٣٠ مارس (آذار) ١٩٦٨ الذي استجاب جزئياً لبعض المطالب الجماهيرية الديمقراطية ، دون أن تضعه موضع التطبيق .. وحين خدمتها الظروف ، وذكر أحد المتهمين دينياً أنه شاهد السيدة العذراء فوق قباب أحد الكنائس بالقاهرة ، سارعت تستغل الظاهرة الجديدة لتفرق هذا المد الجماهيري الديمقراطي في جو من الأساطير ، وسارع كهانها يقولون « ان ظهور العذراء بشر طيب وعلامة سماوية بأن الله معنا ولم يتركنا .. نحن نسمع منذ يونيو الماضي أن الله نخل عنا ، ولولا هذا ما وقعت النكسة .. ولكن هذا الظهور وقد تم علناً لآلاف يعني أن الله معنا ، وأنه سيكون في نصرتنا ، وليشعر الكل بأن هذه الأزمة طارئة فقط وأن السماء ما زالت في نصرتنا .. كما أن هذا الظهور قد يعني أن السيدة العذراء لا ترضى عما ارتكبه ويرتكبه اليهود في الأراضي المقدسة بمدينة القدس .. وأن ما يقع هناك قد أحزننا وهي حامية الأرض المقدسة ، فجاءت لتعلن للبشر غضبتها وحزنها وتدعو لتخليص القدس من مختصبيها (الأهرام القاهرية في ٥ أيار ١٩٦٨) .

وها قد مرت عشر سنوات ، أضيء خلالها الشارع الذي تقع فيه كنيسة الزيتون التي قيل أن العذراء قد ظهرت عند قبعتها ، فانقطعت مريم البتول عن الظهور ولكن بعد ان استغل الكهان البرجوازيون الموقف ، وأغرقوا جماهير ١٨ و ١٩ مارس (آذار) ١٩٦٨ ، في حالة من الهوس الديني ، تحملت فيه السيدة العذراء مسؤولية تحرير القدس ، كأنها هي التي أضاعتها منهم .. ومن الغريب أن كهان البرجوازية قد نسوا نصيحة السيدة العذراء ، ولم يستجيبوا حتى الآن - وبعد عشر سنوات - لدعوتها بتخليص القدس .. ناهيك عن سيناء .

وبنفس المهارة تقريباً تَخَلَّقَ مناخ الحزن الفاجع عل « عبد الناصر » .. فقد مات الرجل في السادسة والربع مساء ، ومن الثامنة تقريباً تحولت كل

البصائح الاذاعية والتلفزيونية لاذاعة القرآن الكريم ، واختفت أصوات المذيعين وصورهم ، وتالت الآيات ، دون أن يقدم أحد القارئین ، وطوال الساعات الثلاث التي تلت ذلك كان جو التوتر قد ساد وتعمد ولم يعد ثمة حديث للناس سوى التكهن عن سبب تغيير الاذاعة لبرامجها ، ومع أن كثيرين كانوا قد تنبأوا بأن تلك اشارة للاعلان عن وفاة شخصية كبيرة ، لكن كل الاسماء المصرية والعربية طرحت كاحتمال فيها عدا «عبد الناصر» ذاته ، اذ كانت السلطات المصرية قد نجحت في اخفاء حقيقة مرضه ، كما أنه كان مركز اهتمام شديد خلال الأيام العشرة السابقة ، التي كانت أياماً فاجعة بالنسبة للشعب العربي كله ، اذ كان الدم الفلسطيني يسيل أنهاراً في «جرش» و«عجلون» و«عمان» ، من هنا فان احتمال وفاة «عبد الناصر» ، الذي كان يبدو في كامل صحته طوال تلك الفترة ، لم يكن مطروحاً .

وباعلان النبأ المفاجع ، تحكمت المفاجأة في الموقف ، فحتى أكثر الناس وعياً تشل المفاجأة قدرتهم على التفكير ، والحرب الخاطفة كتكتيك عسكري تنطلق من تلك البديهة ، وبالإضافة للمفاجأة ، التي بدت غادرة ومذهلة ، فقد أدرك المصريون أن وفاة «عبد الناصر» ، ليست حدثاً عادياً ، ولكنه حدث سيترك آثاراً بالغة في حياتهم وفي سياسة قطرهم المصري ، كما سيحدد مسار الحركة في أمتهم العربية ، ففي كل تلك المجالات كان «عبد الناصر» - كتاريخ ودور - مؤسسة ثابتة الأركان بالغة التأثير ، وهذا الادراك ، أضاف للمفاجأة نوعاً من أنواع التوتر الانفعالي الشديد .

وفي هذا الجو من الحيرة ، قامت أجهزة الاعلام - التي ارتفع اهتمام الناس بها الى الذروة بحكم رغبتهم في متابعة الموقف - بدور «الندابة» في ماتم القرى المصرية . . و«الندابة» «مهيجة» جماهيرية محترفة للدموع ، مهمتها هي : التعديد «أو ذكر مناقب الميت . وهي تحفظ أشعار رثاء كثية تصلح لكل المناسبات . بعضها يرثي الأب أو الأم أو الثياب أو العروس أو الطفل الصغير .

وعلى ايقاع الدفوف الحزين تلقى أشعواها في جمع من النساء جئن للعزاء ، وبين كل مقطع من «التعديد» تطلق صرخات ملتاعة تتحول الى

صرخات جماعية عندما تشاركها فيها المعزيات . ومن الطبيعي أن النساء من أهل الميت أول من تشاركنها ، لكن العقل الجمعي سرعان ما يفعل فعله ، فتشارك المعزيات جميعاً في الصراخ ليصبح نوعاً من الاكتئاب الجماعي .

وكما أن أحداً لا يسأل أي فرد في زحام عن مبررات وقوفه على وجه الدقة ، فإن أحداً لا يتم بأن يسأل كل باك في جماعة عن مبررات بكائه ، وفي إحدى قصص الدكتورة « عائشة عبد الرحمن » نقلت صورة لامرأة تكلت فقدت أطفالها الصغار ، وعاشت عمرها حزينة عليهم ، وأصبح من تقاليدها المعروفة أنها بمجرد أن تسمع صراخاً في أحد بيوت القرية ينشأ عن موت إنسان ، توجه على الفور متوشحة بالسواد ، وتتعلق حولها النساء ، لتكون روح البكاء ، ومفجرة الدمع ، بل أن مصيبتها التي لم تنسها نساء القرية ، والتي تخشين أن تلحقهن ، تكون في حد ذاتها سبباً لبكاء الأخريات .

ومجموع الدموع والصرخات في أي موكب جماعي للحزن ليست بالضرورة حزناً على الميت المحدد ، فقد تكون جنازة « عبد الناصر » أو عبد الحليم حافظ (مجرد مناخ - طبيعي أو مصطنع اذ اعتمدنا الكهانة البرجوازية كعامل مؤثر في الموقف - لكي يبكي الإنسان تنفيساً عن حزن دفين أو ترحماً على حبيب فقده قبل سنوات ، أو لمجرد التخلص من توتر عصبي عنيف تولده مجموع الظروف النفسية العامة المحيطة بالفرد أو بالجماعة .

والمهيجون المحترفون للدموع - كجزء من كهانة البرجوازية - لعبوا دوراً هاماً في خلق المناخ الذي يفجر دموع الناس ، فكل مذييع ومذيعات ومتحدثي الاذاعة والتلفزيون وكتاب الصحف كانوا أيام وفاة « عبد الناصر » يتحدثون بأصوات مختنقة بالبكاء ، حتى أن كبير المذيعين أيامها ، « جلال معوض » ، قد تشنج بصوت مسموع وهو يذيع النبأ في أول نشرة للأبناء بعد اعلان الوفاة رسمياً ، فأغلق الميكروفون أكثر من مرة لشوان يعود فيها ليتمالك نفسه ، وظهرت المذيعات بعيون أذبلها البكاء ، وبدأ لكل من يسمع أو يشاهد أن كارة كبرى قد وقعت ، وأن النبي مات ليس « عبد الناصر » الحاكم والزعيم - بصرف النظر عن أنه كان ديكتاتوراً أم لم يكن . ولكنه « عبد الناصر » الوطن .

وقد مات « عبد الحليم حافظ » فجأة وعلى غير توقع - شأنه في ذلك شأن « عبد الناصر » - فمع أن أبناء مرضه كانت متواترة وذائعة وموضوع حملة دعاية مكثفة كان هو الذي يغذيها ، ، إلا أن طول عمر المرض الذي تجاوز عشرين عاماً ، والمثل من كثرة النشر عنه ، كان قد خلق حالة من الاطمئنان الى أن العناية الطبية المركزة والمستمرة قادرة على انقاذ حياته ، وكانت الدعاية الصحفية المركزة حول حفل الربيع الذي كان مقرراً أن يحياه « عبد الحليم حافظ » ليلة شم النسيم وعقب عودته من رحلة العلاج ، قد خلقت - لدى المعجبين به والمتبعين لأبنائه - حالة من الثقة بأنه سيعود . وجاءت مفاجأة موته مباغتة ، فخلقت حالة من الحيرة تفصل عادة بين حدوث أي واقعة بشكل غير متوقع ، وبين استيعابها والتنبه لها والتعامل معها كواقع .

وفي حمى الحيرة ، سارع المهيجون المحترفون للدموع يجمعون بكل كلكلهم على الناس ، فانت أمام انسان مات أمس ، ولكنك تسمع صوته وترى صورته ضاحكاً أو باسماً أو غاضباً أو باكياً ، تراه يغني غناء حزيناً كأنه يناشدك أن تبكي عليه ، وأن ترثي عمره الذي لم يتمتع به ، وهذا التناقض بين الموت كواقع لم يستوعب بعد ، وبين الحياة كصورة غير مؤكدة ، يقودك الى أفكار ميتافيزيقية تتأمل فيها نفسك وتستبطن أحزانك الخاصة ، وتذكر الأعداء الذين ماتوا ، تشتاق اليهم ، أو تتوجع لفقدهم ، وربما تناوشك فكرة أنك نفسك ستموت بعد قليل !

ولأن المهيجين المحترفين للدموع - حتى ولو لم يدركوا هم أنفسهم ذلك - جزء من الكهانة البرجوازية ، فهم يسارعون بوضع الجماهير في حالة نفسية تساعد الخلايا الدمعية على التفجر ، فبعد أيام قليلة من وفاة « عبد الحليم حافظ » ، ظهر مقدم البرامج التليفزيونية ونجم السينما المصري المعروف « سمير صبري » على شاشة التليفزيون ، حيث جال بالكاميرا باكياً بين حجرات شقة المطرب الراحل ، وطوال البرنامج كان حريصاً على أن يضع المشاهد في حالة نفسية يشعر معها بالذنب ، فهو يقدم لنا طباخ عبد الحليم الذي يتحدث عن الراحل الكبير فيكشف لنا عن أنه كان محروماً من كل متع الحياة ، اذ لم يكن

- بسبب مرض معدته - قادراً على تناول أي طعام شهى ، ولم يكن قادراً على شرب مياه النيل ، وكان تعيساً لرغبته في طبق من الفول . . وفي جوفها ، عرضت كاميرا التليفزيون لصيوان أدوية عبد الحليم المزدحم بكل الأنواع ، لتعلن أنه كان يتعاطى أكثر من مائة حبة من جوب الدواء في اليوم . . وبصوته الباكى طالب « سمير صبري » من كانوا يزعمون أن مرضه مجرد دعاية لبيع أغانيه ، ومن كانوا يجسدونه على شهرته أو ماله ، أن يأتوا ليروا بأنفسهم ، أي إنسان معذب ومظلوم كان هو . . ولأن شيئاً من تلك الأفكار التي يرد عليها « سمير صبري » لا بد أنه قد ناوش معظم المتفرجين يوماً . . فان الشعور بالذنب يتولد لديهم مساهماً في خلق توتر جديد سرعان ما يزيد من بكائهم ندماً على تلك الأفكار .

وحين مات عبد الناصر ، ركزت الصحف المصرية على المجهود الذي بذله في الأيام العشرة السابقة لوفاته ، لمحاولة إيقاف الحرب التي كانت دائرة ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن ، ونهت الى أن الأطباء كانوا قد نصحوه بالراحة ، فذهب بالفعل ليستريح في مرسى مطروح ، ولكنه اضطر لقطع اجازته عندما بدأت المعارك ، وعاد ليفرق في اجتماعات مطولة واستشارات سياسية مكثفة ، مما جرى حين عقد مؤتمر القمة العربي لمحاولة إيقاف مذبحة أيلول ضد المقاومة الفلسطينية . . وكانت منظمات المقاومة قد اعترضت على قبول « عبد الناصر » لمبادرة روجرز ، وما لبث هذا الاعتراض أن تحول الى صدام بينهما ، انتهى بان أغلقت السلطات الناصرية اذاعة فلسطين من القاهرة ، وحدث ما توقعه الفلسطينيون فمهدت مبادرة « روجرز » لذبحهم في أبشع مذبحة « عربية / عربية » . . وكان الرأي العام المصري يتعاطف أيامها بشدة مع المقاومة ، كما كان رافضاً لقبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية ومعارضاً لها . وعزفا على نغمة أن مجهود عبد الناصر لحماية الفلسطينيين هو الذي قتله قالت « الأهرام » أن قوات المقاومة الفلسطينية حين سمعت نبأ وفاته صرخت « نحن الذين قتلناه » ، ونقلت عن زعيم عربي قوله « كنا نعبث ونلهو ونحن مطمئنون الى أنه سيصلح الآثار التي تترتب على عبثا ولهونا ، وهكذا

انقلبت الآية ، فلم تصبح سياسة عبد الناصر هي التي قتلت الفلسطينيين ولكن أصبحوا هم قتلته ، ولم تصبح معارضته - من منطلقات تقديمية بالطبع - تقويماً لخطأه ، لكنها أصبحت عبثاً ولها أدى الى موته .. وبعض تلك المعاني استلهمه الشاعر « نزار قباني » في مراثيه الأولى لعبد الناصر .. حيث انهال هجوماً على الشعب العربي « المتقلب والمتذبذب .. آكل آلهته في العشية » الذي قتل عبد الناصر ..

وهكذا اكتملت ملامح المناخ النفسي الذي يحيط بظاهرة موت « عبد الناصر » ، باضافة الاحساس بالذنب الى خلفية الصورة .. حتى شعر هؤلاء الذين عارضوا عبد الناصر - لأسباب متعددة ، كان آخرها قبوله لمبادرة « روجرز » - بالندم .. فتمنوا - وهم يكون - لو لم يعارضوه .

وفي يوم الجنازة .. استأجر « الاتحاد الاشتراكي العربي » عدداً من « الندابات » المحترفات أطلقهن ضمن مواكب المشيعين ، بالدفوف والطارات ، يطلقن صرخاتهن الفاجعة ، وساهمن في تأكيد جو الحزن الجماعي ..

ووسط هذا الطوفان من الأحزان تخلص النظام الناصري - مؤقتاً - من مسؤوليته عن قبول مبادرة روجرز ، ومسؤوليته بالتالي عن الدم الفلسطيني الذي سال أنهاراً . اذ غرق كل ذلك وسط طوفان الدموع ، وعبر دقات الندابات المحترفات اللواتي استأجرهن « الاتحاد الاشتراكي » وبه شفتت مجموعة التوترات النفسية والسياسية التي كانت قد ترسبت عبر الشهور الثلاثة التي تلت وقف إطلاق النار .. وبدلاً من أن يتصاعد هذا التوتر ليصبح غضباً هادراً تحول الى مسار مختلف ونجح الكهنة في تحويله الى حزن فلجع !

وبنفس البراعة تقريباً أدرك الكهنة المعاصرون أن التوترات الطبقيّة التي تفجرت في مفتتح هذا العام (١٩٧٧) ملشنة زمن الرقوص الشعبي للانتهاك الطبقي أياً كانت الشعارات التي يتقنع بها ، كانت ما تزال مشتتة تحت الرماد ، ورغم كل ما تلا الأحداث من ردود فعل على الصعيد الرسمي ، تجاوزت ، في

منظور بعض شرائع الأبتية الفوقية للنظام ، حدودها ، وشكلت ضخماً متصاعفاً
يتنبر - في رأي الأذكىاء من الكهنة - بتفجرات أخرى ، والذين يعرفون الشعب
المصري ، يعلمون أنه كان دائماً - برغم كل الظروف - أذكى من كل ناهي
العرق ، وأذكى من كل الكهنة . .

وحين خدمتهم الظروف فمات عبد الحليم حافظ ، سارعوا يستغلون
الحادث ، وحشدوا كل مهارتهم الكهنوتية لكي ينصبوا مانعاً ضخماً ، تناح فيه
لكل التوترات الطبقية المختبة كالنار تحت الرماد أن تهدأ قليلاً ، فتصرف الى
نواح أو حزن أو بكاء . . فيتخلص الناس - مؤقتاً - من توترهم ، ويشعرون
ببعض راحة نسبية ، تنشر جواً من السلام حتى يجد البرجوازيون حلاً لمازقهم
التاريخي . .

ذلك « السلام » الذي تسعى اليه البرجوازية لكي تزدد « حفى » بكل
شطارة وجسارة ودون ألم !

حين يبكي عباد العمل :

لكن ذلك كله لا يعني أن مواكب الدموع المصرية ، تنطلق كلها خضوعاً
لمؤثرات خارجية ، فاعتماد الكهانة البرجوازية كعامل وحيد قد يبدو في موازين
المنطق العلمي مبالغة غير مقنعة ، بل أن هذا الاعتماد يمكن أن يوحى بأن
الشعب المصري يفتقد تماماً للوعي بحيث يستطيع الكهنة دائماً توجيهه حيث
شاءوا ، كما أنه يعطي تلك الكهانة قوة تأثير غير محدودة ، قد تقلل من ثقة
الطلائع الثورية في قدرتها على مواجهتها .

وبعض مهارة الكهان البرجوازين ، نجاحهم في استغلال الجوانب الطيبة
في النفس المصرية ، وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد ، يتمتع البعض بمهارة
استغلال الصفات الطيبة في الآخرين استغلالاً غير طيب . . فقد تكون
« شجاعاً » أو « شهياً » أو « حنوناً » ، لكنك في التعامل الاجتماعي تصطلم بمن

يستثمرون بذكاء شجاعتك أو شهامتك ، ومن يسعون لكي يمحولونك غلب قط لهم في قضاء مصالحهم ، ربما على حساب مصالحك ، أو يمحولونك - باستغلال صفاتك الطيبة - مسؤولية سلوكهم غير الطيب . .

وحين نقول أن هناك جزءاً مصطنعاً في مواكب الدموع المصرية ، تدفع اليه الكهانة البرجوازية بهدف شغل وتهدئة التوترات الطبقية وتفجيرها في مشاعر نفسية جماعية تتجه اتجاهاً مختلفاً في اتجاهها الحقيقي ، فإن ذلك يصبح قولاً ناقصاً إذا لم نصف اليه أن هناك جزءاً طبيعياً في تلك المواكب يعبر عن الجوانب الايجابية في شخصية الشعب المصري . وصحيح أن الكهانة البرجوازية قد تستغل تلك الجوانب الطيبة ، ولكن ذلك لا ينفي قيمتها ولا يقلل من ايجابيتها .

وظاهرة الحزن الجماعي المصري في هذا الضوء ، أعمق من أن تترك للتعميمات غير العلمية ، أو للتفسير السطحي ، فالانطباع المباشر لصورة مواكب الدموع التي تُشيع ميئاً - بصرف النظر عن شخصيته أو موقفه - يفرض محاولة بحث ذلك في ضوء موقف المصريين من قضية الحياة والموت . فإذا قلنا أن المصريين يعيشون الحياة ، ويزعمهم فقدانها ، حتى ليرفضون تصور العدم ، فنحن لا نطبق بذلك أحكاماً تعميمية ، ولكننا نصوغ حقيقة برهنت عليها بحوث « المصروlogيين » منذ أمد غير بعيد .

وعلى عكس ما يذهب اليه من يقولون بأن المصريين قد تعلموا من « النيل » أن يعبدوا الطغيان ، فإن الحقائق التاريخية تقول أنهم قد تعلموا منه أن يقهروا الطغيان وأن يتصرفوا على الطبيعة . وقد كان « هيرودوت » واقفاً على رأسه حين قال أن مصر هبة النيل ، وجاء « توينبي » ليوقفه على أقدمائه ، فاعتبر النيل هبة مصر أو هو هبة المصريين . وقد شغفه جداً ، أن المصريين الأوائل قد انتصروا على أرضهم التي كانت مستنقعات لا تصلح للحياة فروضوا السيول المتوحشة وشقوا مجرى النيل وصنعوا على ضفافه حضارة وصفها بأنها لم تولد ولم تلد ، وبالرغم من ذلك فقد كانت دليلاً على أن المصريين قد استجابوا أصح الإستجابات لتحدي الطبيعة فطوعوها ، ولم تقض عليهم كما قضت على غيرهم من الشعوب التي

عجزت عن مواجهة محلي الطبيعة هزت الى حيث افترضت أو عاشت حيلة بدائية ، وهذا الانتصار العظيم على الطبيعة ، هو الذي جعل المصريين يقدمسون العمل ، بحيث أصبحوا - بتعبير الأستاذ يحيى حقي - « طقم شغالة » نادر المثال ، كائنات في انتظامه ودأبه وكرهه للكسل . وبالعامل واجه المصريون كل الظروف الضاغطة التي أحاطت بهم ، وتميزوا دوماً بالذكاء الخارق في اكتساب المهارة والخبرة ، واستيعاب الأنماط الجديدة من أساليب العمل .

ولأن العمل قرين « الخلق » أو هو « الخلق » ذاته ، قد أحب المصريون الحياة حباً يفوق الوصف ، فعشقوها ورفضوا دائماً تصور العلم ، فمنذ آلاف السنين ، تغنى المصريون بأغان تدل على شدة تعلقهم بالحياة وبمواجهها ، وكانوا - شأنهم في ذلك شأن المصريين المعاصرين ، يحبون الدعابة ويتقنون صناعتها ويحبون الفناء والطرب ، ويقبلون على الطعام الشهوي والمتع الجنسية والاهتمام بالمظهرية في الملبس وفي الاحتفالات والأعياد ، كما يبدو ذلك الحب للحياة واضحاً في ندرة وقائع الانتحار المنظورة أو وقائع الشروع في الانتحار المنظورة التي تحدث بينهم فخلال خمس سنوات (١٩٦٥ - ١٩٦٩) نجد أن عدد وقائع الانتحار المنظورة هي على التوالي ١٢٤ و ١٣٢ و ١٢٣ و ١٢١ و ١٥٦ بينما عدد وقائع الشروع فيه هي ٥٥ و ٦٣ و ٥٦ و ٤٤ و ٦٢ واقعة على التوالي وهي نسبة ضئيلة جداً إذا قارناها بعدد سكان مصر في تلك السنوات .

وهذا العشق للحياة ، قرينة الخلق ، هو الذي جعل المصريين القدماء يرفضون فكرة العلم ، ويعتبرون الموت مجرد برزخ لحياة أخرى ، ان الحياة جميلة ، ولذلك فالإنسان خالد ، انه يتقل فحسب من « حياة » الى « حياة » أخرى ، والموت مجرد عملية انتقالية وليس علماً ، ويرغم كل ما أضفوه على تلك الحياة الأخرى من مباحج ، فقد ظلت حياتهم تشغفهم . فحملوا - الى درجة التعصب - كراهية ومقتاً للموت ، وخصصوا جزءاً غير صغير من أموالهم لتدبير الطرق والوسائل لمغالبته والانتصار عليه ، والنقوش المنتشرة على الكثير من شواهد قبور المملكة المتوسطة ، تعكس هذا كله بوضوح .

والجنة الفرعونية - طبقاً للمذهب الأوزيري - هي معسكر عمل كبير ،
ففيها تعمل الأرواح وتصيد ، وتحارب الأعداء ، ولكل أمرىء حصته
وواجباته ، فعليه أن يفلح الأرض وأن يحصد الحب الذي ينمو بوفرة فالمحصول
لا يجيب أبداً في عالم لا يعرف الأحزان ولا الأكداد . . ورغم ذلك فإن الحنين
الى الحياة الأرضية لا يفارق الأرواح في جنة « أوزير » ، وهي تستطيع أن تعود
في جسم طائر أو حيوان لتأمل تلك الحياة . .

واليقين المصري بأن هناك حياة بعد الموت ، هو الدافع للعناية بجسم
الميت ، والحرص على حرمة ، فالروح وأن انفصلت عن الجسد ، لا تستطيع
أن تعيش بدونها ، فإذا أبعد هلك ، من هنا جاءت العناية بدفن الجثث وإقامة
المقابر ، وحسب الأوقاف لتقديم القرابين ، وملء المقابر بالأثاث والتماثيل
والطعام والشراب ، ليأكل الميت ويشرب ويرتاح .

وحين يتخيل المصري أن أحبابه وأعزائه أحياء بالروح والجسد داخل
القبر ، يمتلئ إشفاقاً عليهم وحزناً على مصيرهم وحينئذ لهم ، انهم في منظوره
سجناء في زنزانة مظلمة كثية ، يعانون الوحدة والغربة ، ولا يجهدون من يعتني
بهم أو يجيب مطالبهم ، ولأنه يجهد الحياة ويعشقها ويفنى فيها ، فهو يحزن لأن
غيره قد حرم من متعها ، لا يفقده للحياة ، ونحوه الى عدم ، ولكن لفقده
للحرية ، انه حي فعلاً في قبره ، ولكنه « سجين » وذلك ما يعذب المصري
الحى ، ويدفعه للكاء على حبيب أو صديق أو أب أو أم أو أخ يعاني الوحدة في
برد الزنازين وظلامها .

وعبر عصور طويلة أحاطت شبكة من التقاليد والعادات وانساب السلوك
الاجتماعي بظاهرة الموت والموت ، فالمشاركة في تشييع جنازة الميت ، والتطوع
لحمل نعشه ، وحضور العزاء ، واستضافة الغرباء من المعزين تحفظاً عن أهل
الميت ، ومشاركتهم في البكاء ، واجبات اجتماعية لا يستطيع المصري أن يهملها
دون أن يتعرض للانتقاد الحاد . بل أن المصريين - كما يرصد د . سيد عويس -

يتميزون بابتكار أشكال خاصة بهم ، كالتدابات ونشر نعي الموت في الصحف . .

والتناقض الحاد الذي عاشه المصريون بين حبهم للحياة (قرينة الخلق والحرية) وبين ظروف القهر الاستعماري والطبقي الطويل الذي تعرضوا له عبر القرون ، هو المسؤول عن خلق مشاعر الاكتئاب والحزن الفاجع لديهم ، عند توفر المناخ النفسي الذي يسمح بتفجيرها ، سواء كان هذا التفجير طبيعياً أو مصطنعاً . فهو في الحالة الأولى تعبير عن نفس ترفض القهر والظلم وتعيش الحرية ، ولذلك ترسب الحزن في أعماقها ، وهو في الحالة الثانية استثمار شرير تقوم به الكهانة الطبقية لحماية مصالحها .

وعند وضع الحالات المعينة محل البحث ، يصبح القول بأن المصريين ودعوا « جلادهم » عبد الناصر بالدموع ، كأنهم لا يستطيعون العيش دون أن يذلوا أو أن يجهلوا ، مجرد سفالة فكرية لا أكثر ولا أقل . . فالشواهد تكذب بوضوح هذا الافتراء المنحط .

والتاريخ المصري الحديث والمعاصر ، قد عرف الجنازات الكبرى التي ودعت رجالاً لم يكن أحدهم جلاداً أو طاغية . ودع المصريون « مصطفى كامل » بمشهد رهيب ، خفق فيه قلب مصر . كما قال قاسم أمين - وسفرت خلاله المرأة المصرية المحجبة لأول مرة ، وهو فيما نعلم من التاريخ ، لم يكن صاحب سلطة ، ولم يجلد مصرياً أو غير مصري . . ودع المصريون « سعد زغلول » بأحزان تفوق الوصف ، وكان شيخاً طاعناً في السن ، لم يعرف عنه يوماً أنه طغى أو بغى أو اضطهد مخالفاً له في الرأي ، ووصل الأمر الى حد أصريت فيه المؤسسات - في حي البقاء الرسمي - عن العمل حداً عليه . .

وحين مات « مصطفى النحاس » - في أغسطس (آب) ١٩٦٥ - كان قد انسحب من دائرة الضوء قبل ثلاثة عشر عاماً طويلة ، تعرض خلالها لحملة تشهير ضيقة ، لم تترك له فضيلة الا وقلبتها مثله ، أو انتصاراً الا وصورته هزيمية ، واختفى اسمه من الصحف والاذاعة حتى الكتب ، واضطهد كل من انتصر له أو دافع عنه أو مدحه . . وبرغم أن النظام الناصري الذي شن عليه

تلك الحملة كان في ذروة قوته ومجده أيامها ، فقد خرج مئات الألوف من المصريين يشيعون جنازة رجل ناضلوا تحت قيادته ربع قرن من الزمان ، ضد طغيان الملوك وطفيان المستعمرين ، ولم يكن « مصطفى النحاس » - فيا نعرف وفيما يقول التاريخ - جلاًداً ، ولم يكن له يوم مات حولاً يرتجى أو سلطة يؤمل من ورائها خيراً . . بل كان خصومه هم أصحاب ذلك كله .

والقول بأن « عبد الناصر » كان « جلاًداً وطلاغية » هو اختصار مخل لظاهرة معقدة لا جدال في أنها - في الحكم النهائي عليها - واحدة من أكثر ظواهر التاريخ العربي الحديث ايجابية . لكن المبالغة في سمة واحدة من سمات الظاهرة ، تدعو للشك فيمن يسوقون هذا التقييم ، وهم في الأغلب الأعم من خصومه الطبيعيين والسياسيين ، ممن كانوا ينقمون عليه عدااءه للامبريالية واتجاهاته الإصلاحية .

ومع أن حكمه البوليسي كان شديد الوطأة ، فإن القول بمجازوكية الدموع المصرية عليه ، تجاهل لحقائق التاريخ الحديث والمعاصر ، فقد مات عديد من الطفلة قبله فما بكاهم مصري واحد ، وودعوا في مواكب متواضعة . مات « الملك فؤاد » و« محمد محمود » و« اسماعيل صدقي » ، وكانوا جميعاً جلاًدين محترفين . فلماذا لم تدفع المازوكية المصرية أحداً لوداعهم ؟!

وحين كان « عبد الناصر » مجرد أداة قمع ، كان مكروهاً من الشعب المصري ، والمعاصرون للظاهرة الناصرية - من خصومها وأصدقائها - يعلمون أنه بدأ يجتذب قلوب المصريين وجهم عندما تصدى بشجاعة لمحاولة اغتياله التي جرت في عام ١٩٥٤ ابان القائه لخطاب عام ، فبرغم ثماني رصاصات أطلقت عليه ، فإنه لم يفر ولم يترك الشرفه التي كان يخاطب الشعب منها ، ولم يتوقف حتى عن الخطابة ، بينما حمل ميكرفون الاذاعة صوته الهادر وهو يطلب من الجماهير التي كانت تحشد لسماعه ، ان تظل مكانها . .

وفيما بعد ، وعبر سياسته المعادية للامبريالية ، ترسبت في وجدان الشعب المصري ، صورة حاكم « شجاع » و« جسور » يملك طاقة نفسية هائلة تمكنه من تحدي الطغيان الاستعماري ، وحين وقف « عبد الناصر » على منبر الأهر

يرفض الاستسلام ويصر على المقاومة ابان عدوان ١٩٥٦ كان قد عمد زعامته التي استجابت لسمة أصيلة في النفس المصرية ، فالمصريون الذين تحمّلوا النهر- والبشرية في طفولتها الأولى - فطوعوه ، وقهروه ، واستجابوا لتحديه بتحد مضاد ، يمنحون جبههم وتأييدهم لكل من يفعل الشيء نفسه تجاه قوى طاغية أو ساعية للاستئلال .. ولهذا السبب اعتمدوا زعامة « عرابي » و« مصطفى كامل » و« سعد زغلول » و« مصطفى النحاس » و« جمال عبد الناصر » ..

ومع أن هؤلاء جميعاً كانوا جزءاً من الظاهرة البرجوازية المصرية ، بحيث لم يخل أحدهم من ديماجوجية تقول ما لا تفعل ، فإن الشعب قد منحهم تأييده وحبّه ، وورطهم - حين نزل بثقله في مجرى الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي - بهذا التأييد والحب ، في مواقف أكثر تطرفاً من طاقته ومن طاقة الشرائح الاجتماعية التي كانوا يعبرون سياسياً عن مصالحها .. ولا خلاف في أن « عبد الناصر » كان أعظم زعماء البرجوازية المصرية - والعربية - في كل تاريخها الطويل . إذ كان أعظمهم عداء للاستعمار وأكثرهم استنارة ، ويرغم الشراسة التي عامل بها خصومه السياسيين - ممن كانوا أكثر استنارة منه وأكثر تقدماً - فقد كان أكثر زعماء البرجوازية المصرية خضوعاً للحب الجماهيري وتورطاً فيه .

وحين نعتمد التحليل الذي يرى أن النظام الناصري - من حيث تمثيله الطبقي - كان نظاماً بونابرتي الطابع ، فسنجد المبرر لخضوع « عبد الناصر » كزعيم ونظام لهذا الحب الجماهيري وسعيه اليه ، وتورطه فيه ، بأوفر مما تتحمل طاقة نظامه وطاقة الشرائح البرجوازية التي كان يعبر عنها ، وبأكثر مما فعل أسلافه من زعماء البرجوازية المصرية . فتبعاً للتحليل الذي ذهب اليه « كارل ماركس » - في كتابه لويس بونابرت والثامن عشر من برومير - للظاهرة البونابرتية ، نجد درجة من الانفصال بين رؤية الطلائع السياسية البرجوازية لمصالح طبقها ، وبين رؤية الطبقة ذاتها لتلك المصالح . فبينما تتميز الطليعة بذلكاء يدفعها لتنفيذ مخططات استراتيجية تحلّم مصالح مجموع شرائحها في المستقبل ، فإن الطبقة نفسها - أو شرائح منها - قد تفقد لذلك الوعي حرصاً

منها على مصالح وقتية تعد في نظر طلائعها تافهة . وهذه الدرجة من الانفصال هي التي تدفع الطليعة السياسية الى صدامات - قد تكون حادة - ولكنها تظل دائماً مؤقتة - مع أقل شرائحه البرجوازية وعياً وأكثرها اصراراً على مصالحها الوقتية على حساب المصالح الاستراتيجية للطبقة ككل .

وبسبب نرجسيته وحرصه على زعامته كدافع ذاتي ، والطابع البونابرتي لنظامه كظرف موضوعي ، فإن « عبد الناصر » كان أكثر طوعاً من أسلافه البرجوازيين للمطالب الجماهيرية . ويتفاعل هذين العاملين مع التأييد الكاسح الذي منحه اياه الجماهير المصرية والعربية ، أصبح حريصاً على أن يبدو « بطريكاً » للمصريين ، فهم يتوحدون فيه بكل طبقاتهم الاجتماعية واتجاهاتهم الفكرية ، ومن الناحية الظاهرية بدا عبد الناصر أب الجميع ، وعحقق مطالب الجميع . ومع أن هذا النزوع البطريك كان سبب فهمه الخاطئ للعديد من القضايا السياسية - وبالأذات قضية الوحدة العربية - فإن المصريين - في غياب طليعة واعية ومقتدرة للطبقات الشعبية - قد عملوه بطريكاً ، بالالحاح الدعائي المدعوم بانجازاته الاصلاحية .

وعقب سماعهم لنبا وفاته صرخ المصريون « السبع مات » ، فعبروا بذلك عن عقيدتهم بطريكية عبد الناصر . فحين يموت الأب تنطلق صرخة الأم « يا سعي » ذلك أن الأب هو السند والدعم ، ومانح الأمان ، وموزع الخنان ، والعدل بالتساوي بين الأبناء ، ومهما كان شيخاً أو عجوزاً أو قعيداً أو به بعض خرف ، يظل وجوده دعامة لوجود الأسرة : فهو الذي يلم شملها ويجمع أبناءها تحت ظله ، ويحافظ على وحدتها ، ويفرض على الجميع أوامره ، ويمنع طغيان القوى على الضعيف ، وهو مانح الأسرة مكانتها الاجتماعية المرتفعة ، وهو مصدر الهوية ، ووجوده - ولو كان أنفاساً تتردد فحسب - حائل دون اهانة الآخرين لأبنائه أو استعثارهم لشأنهم أو العدوان عليهم . . وتلك جميعها صفات حقيقية لا متوهمة . . فعبّر عمله الدعوي والطويل لبناء الأسرة ، وضد غوائل الزمن عنها تكمل ملامح صورته وتكون الفجيرة فيه قلبسية ، وربما لهذا السبب فإن بكائيات الأب في الفولكلور المصري ، هي أعمق البكائيات حزناً . .

وحين خرج المصريون ليكون « عبد الناصر » ، كانوا يودعون بطريركهم الشجاع الجسور ، وسبعهم الذي تحدى الطغيان الدولي وواجه كل الذين أرادوا أن يستذلوا مصر ، والرجل الذي وحدهم فيه ، ودمجهم في كيانه .

وحين بكى المصريون « عبد الناصر » ، أثبتوا أنهم أكثر وعياً وأصاله بمن أخذوا عليهم حزنهم على قائد مهزوم ، تلك نظرة براجمانية لا تتواءم كثيراً مع النفس المصرية ، ورجل الشارع المصري الذي اصطليح على تسميته « ابن البلد » حين تدفقه الظروف لمنزلة خصم أضخم منه وأقوى يقبل على المعركة دون تردد ، ودون أن يتوقف لقياس قوته بالمقارنة لقوة خصمه ، ومع أنه قد يكون متيقناً منذ البداية أنه سيهزم في المعركة ، فهو يعتبر الانسحاب عاراً ، ويفضل أن يموت وقد أصاب خصمه بجروح عن أي حل آخر . . يكفي أن يقبل الانسان التحدي وأن يرفض الاستذلال وأن يحافظ على كرامته ، ليحوز اعجاب المصريين واحترامهم وتقديرهم ، وتلك قيم ارتبطت بعبد الناصر ، لهذا بكاه الناس وودعوه كما لم يودعوا أحداً قبله . . ودعوا سبعا شجاعاً كريماً تحدى الطغيان كما تحدى أجدادهم القدماء الطيبة !

وهكذا بكى المصريون أفضل ما في عبد الناصر ، لم يبكوا الطاغية ، ولكنهم بكوا رجلاً تحدى الطغيان . . ولم يشيعوا جلاداً استذلهم وأفقدهم الأمان . . لكنهم بالدمع كفنوا سبعا كان يحرس باب الدار من ذئاب سعت وتسعى لالتهام أهلها . فإذا تقدمت الكهانة لتستغل هذا التقدير لقيم ايجابية ، فتدفع - بعوامل مصطنعة - التعبير عن الحزن الى مبالغة تجعله يتكبد السبيل ، فتلك مسؤوليتها لا مسؤولية الشعب المصري .

وفي النظرة السطحية ، قد لا يرى البعض في « عبد الحليم حافظ » أكثر من مطرب محدود القيمة في مساحة صوته ، بينما قد يستخدم المتزمتون - ممن يصادرون أصلاً حق الانسان في أن يغني - في وصفه ألفاظاً جلفة . . لكننا عند النظر اليه عبر بانوراما الظاهرة الناصرية ، نستطيع أن نضعه في حجمه الحقيقي ، بعيداً عن المبالغات غير الموضوعية .

ولا خطأ في القول ، بأن عبد الحليم حافظ كان جزءاً من النسيج المتكامل

للظاهرة الناصرية ، انه لم يعبر عنها تعبيراً سياسياً مباشراً في أغنياته السياسية فحسب ، ولكنه أيضاً قد عبر عن الشكل الجديد للعلاقة بين الرجل والمرأة ، وهو شكل تخلق عبر مجموعة التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر على مشارف ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وأكدته انجازاتها العديدة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، تحطمت العديد من القيود الاجتماعية التي كانت تكبل حرية المرأة المصرية ، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الخانقة من جانب والظروف النفسية التي سيدها مناخ الحرب من جانب آخر ، والأهم من هذا كله ، أن مصر قد اضطرت مع انقطاع الواردات - بسبب ظروف الحرب - الى التوسع في إنشاء صناعات يتعلق بعضها بالمجهود الحربي ، ويتج الآخر ما يشبع الاحتياجات الاستهلاكية لأهلها وللجاليات الأجنبية وللجيوش المقيمة أو العابرة على أرضها ، وخضوعاً للضرورة ، ازداد بشكل ملموس خروج المرأة المصرية للعمل ، ومع نهاية الحرب كان ذلك قد أصبح أكثر تقبلاً مما كان الأمر عليه في الثلاثينات ، وبالتفاعل بين الرجل والمرأة عبر زمالة العمل والدراسة ، اضطرت مصر بكل ما يضطرم به أي مجتمع يتحرر درجة أخرى من قيود النظرة الاقطاعية للعلاقة بين الرجل والمرأة ، وطرح الشكل الجديد للعلاقة بين الجنسين نفسه على الفن والأدب ، فعكس واقعه أحياناً وبشر - في الأغلب الأعم - بمستقبل للعلاقة بين الجنسين تتجاوز آلام مرحلة الانتقال ..

وربما بسبب مساحة صوته المحدودة ، أو بسبب انتمائه للجيل الذي تلقى معظم تأثيراته خلال السنوات التي تلت الحرب ، فقد نحى « عبد الحليم حافظ » الى اختيار كلمات تعبر تعبيراً مباشراً عن عاطفة الحب مبتعداً عن « التطريب » الذي كان الطابع الغالب على الأغنية المصرية قبله ، وعبر هذا البحث تفاعل مع جيل التجديد المصري الذي ارتبط بثورة يوليو (تموز) في مختلف مجالات الأدب والفن ..

وفي أعقاب ثورة مصر عام ١٩١٩ ذات الأفق البرجوازي ، وعلى مشارفها ، شهلت الأغنية المصرية بداية العصر الرومانسي الأول ، وجاءت صياغاتها مثقلة برؤى اقطاعية ، تمثلت في تناول المرأة ككائن غير محسوس ،

أقرب الى المعنى منه الى الواقع ، ويسبب نشأتها العرجاء - فان العصر الرومانسي الأول ، كما أنتجت البرجوازية المصرية ، قد طرح صورة غير صحيحة لعلاقة الرجل بالمرأة ، فجاءت كلمات الأغاني مثقلة بالتوصل الدليل الذي يعكس كبتاً اجتماعياً واحباطاً جنسياً ، بينما اختفت المرأة - في الظل - فلم تبد في كلمات تلك الأغاني كائنات ذات ارادة أو عواطف ، ولكنها ظلت موضوعاً مجرداً يتغنى به الرجل فحسب . وازافة الى ذلك كله ، فان « تطريب » العصر الاقطاعي ، المعبر عن ايقاعه البطيء ، كان ما زال فاعلاً .

وإذا نحينا جانباً المدرسة الرجائية ذات الأصالة المميزة ، فقد كان « عبد الحليم حافظ » لافتة قدمت الجيل الرومانسي الثاني في الأغنية المصرية والعربية ، ففضلاً عن تخطيطه للتطريب ، ونقله الأغنية العربية الى ايقاع العصر الصناعي . . فان أي نظرة عابرة الى أدب أغانيه ، تكشف عن أنه قد عكس بصدق ، وبشر باخلاص بصياغة جديدة لعلاقة الرجل بالمرأة ، وعبر أغانيه انتقلت المرأة من معنى مجرد - غير مرئي وغير محسوس لسليته - الى وصف محدد ، يتفزل الرجل في جماله مقترباً به الى الحس بدرجة أوفر . . بل أن المرأة في أدبيات تلك الأغاني تصبح قطعاً فاعلاً في تلك العلاقة ، لا مجرد موضوع جامد يشب به الرجل . .

وعبر ربع قرن أو يزيد ارتبط « عبد الحليم حافظ » - الذي دفع نجاح أسلوب الآخرين الى تقليده مما عمده بحق كمدرسة للقناء - بمشاعر وتجارب الحب لدى جيل كامل من المصريين والعرب ، ما نجح من تلك التجارب وما فشل ، ما أدى الى سعادة طالت أو قصرت ، وما انتهى الى خيبة أمل واحباط وأصبح مجرد ذكرى مؤلمة . .

وبالإضافة الى المشاعر التي ارتبطت بصورته ، فقد قدم « عبد الحليم حافظ » مع « صلاح جاهين » و« عبد الرحمن الأبنودي » و« محمد الموجي » و« كمال الطويل » تطوراً بالغ الأهمية للأغنية السياسية أو الوطنية . ومع أن تلك الأغاني ظلت في اطار الرؤى البرجوازية للوطن وللشعب ، فقد جاءت تطويراً هاماً للأغنية العربية ، التي عجزت دائماً عن أن تحول الغزل في الوطن الى غزل

راقى يتعلق بما هو محسوس ، ويرتبط بذاتية الشاعر .. فإذا لاحظنا أن تلك الأغنيات قد ارتبطت - في ذاكرة المستمعين - بالمعارك الناصرية المتفجرة بالحمام ضد الامبريالية والاستعمار والأحلاف ، وبالملد الوطني التحرري . ادركنا أن « عبد الحليم حافظ » قد ارتبط في الأغلب الأعم بمشاعر راقية على المستوى الشخصي والعام بالنسبة للجيل الناصري وللجيل الذي تفتح عبر سنوات الثورة ..

وهذا التقييم لدور « عبد الحليم حافظ » في تطوير الأغنية العربية يجعل من القول بأنه مجرد مطرب تافه الشأن تطاولاً يتجاوز الانصاف ، وهو رد فعل طبيعي للمبالغة الشديدة في الاهتمام بموته وهي مبالغة صنعتها الكهانة البرجوازية .. والغريب أن الاهتمام المبالغ فيه بوفاته قد استفز الرجعيين لأسباب مختلفة تماماً فكتب أحدهم : « من هو عبد الحليم حافظ ؟ ماذا غنى عبد الحليم حافظ . غنى « جماهير الشعب تدق الكعب .. تقول كلنا صاحيين » « ونحول عشاق حليم بحنجرة المطرب الراحل الى قطع لا حول لها ولا قوة الا دق الكعب وعلان السمع والطاعة للطغاة .. وغنى : ونطبل لك كده هو .. ونزمر لك كده هو يا عدو الاشتراكية يا خاين المسؤولية .. وواضح أن المطرب الراحل قد أسهم الى حد كبير في نجاح الاشتراكية التقدمية الشعبية الوحلوية الديمقراطية وبذا وجه انذاره المضحك المبكي الى كل من يشذ عن الإيمان بالاشتراكية فسوف يطبل له ويزمر له ، ليس ذلك فقط بل وصمة للخيانة والعداء للاشتراكية المقدمة .. وغنى حليم تفوت ع الصحراء تخضر .. ويبدو أن سيده الراحل السابق .. الزعيم الملهم الذي أراد أن يفوت على الصحراء تركها لتخضر عند اليهود ، بدلاً من تكليف نفسه عناء ومشقة عملية الاخضرار وما يصحبها من وجع الدماغ وخلافه .. ان وسائل الاعلام المصرية لا تنسى هذه الأجداد للراحل الأوحده (مجلة الاعتصام القاهرية - عدد مايو - أيار - ١٩٧٧) .

على أن الحزن على « عبد الحليم حافظ » مجرد تقييم ايجابي للدور في تطوير الأغنية العربية وارتباط صوته بمشاعر وعواطف المراهقين والمراهقات الذين

يتميزون غالباً بعدم النضج الانفعالي مما لا يجوز معه اعتماد سلوكهم الفج كـمقياس للحكم على الشعب المصري كله ، فجانب من هذا الحزن الفاجع كان استثماراً ذكياً نجحت معه الكهانة البرجوازية في اللعب على وتر حساس في النفس المصرية ، لتحقيق هدفها في تفجير التوترات الطبقية المصرية في اتجاه غير اتجاهها الحقيقي ..

ولا مبالغة في القول بأن عبد الحليم حافظ كان تنوعاً آخر على الحن الظاهرة « الأيوبية » المصرية ، ذلك أن « طقم الشغالة » ، المصري الذي انتصر على النهر ، يحتفظ بمكانة مرتفعة للصبر كقيمة ، فالصبر على مشاق العمل شرط للانتصار على الطبيعة وعلى الأعداء ، كما هو شرط لانتقان العمل .

وكثيرون يخطئون في فهم الطابع الإيجابي للصبر المصري ، فيتصورونه سلبية أو استناداً لطغيان أو قبولاً بذل ، بينما هو « صمود » أمام كل الظروف مهما كانت قاسية ومهما كانت درجة شراستها ، صمود وكمون ، كصبر الجمل ، مجرد احتشاد لتجميع القوة .. وعلى حين فجأة تشقق الأرض عن الشعب المصري ، عن « جمل » نائر .. صار .. يحجم فجأة ، فيعقر كل من ظنوا خطأ أن صبره ضعفاً وذلاً ، لا تحملاً واحتشاداً وتجميعاً للقوة ، وانتظاراً للفرصة الملائمة ..

ولأن المصريين يعبدون العمل ، فهم يكرهون المرض لأنه يسلب الإنسان قدرته على أن يعمل ويجعله عالة على الآخرين ، وتلك بالنسبة لشعب صنع نفسه بتطويع الطبيعة مهانة مرفوضة .. لكن كراهية المرض ، لا تعني الاستسلام له ، أو اليأس بسببه وقد احتفظ « أيوب المصري » بطل الملحمة الشعبية المصرية المعروفة بمكانته المرتفعة في النفس المصرية لأنه لم ين ولم يستسلم ، بينما توج المصريون « ناعسة » - زوجته التي لم تتخل عنه وقد تخلت عنه وعنهما الدنيا - على عرش القلوب ، لأنها ظلت تقاوم وتقاوم حتى انتصرت وشفي أيوب العليل !

وطوال عشرين عاماً ، كان عبد الحليم حافظ تنوعاً على اللحن الأيوبي في طبيعته المصرية .. فقد أصابه المرض وهو في ريعان شبابه وفي مفتتح نجاحه ،

وبدلاً من أن يموت ، أو يكف عن العمل بسبب المرض ، ظل حتى آخر لحظة من حياته واحداً من طقم الشغالة المصري ، يعمل . . ويعمل ويقاوم الداء ببطولة مذهلة ، ويغني ويطرب الناس ويمتعهم ، وبينما يغني على المسرح ، فينتشي الناس ويسترجعون مقاطع من أغانيه ، تكون عربة مستشفى كاملة تنتظره أمام باب القاعة التي يغني على مسرحها ، بينما يجتني عدد كبار الأطباء في الكواليس ينهونه الى مواعيد الدواء الذي كان يتناوله أمام جمهوره ! .

وهذه الشجاعة الأيوية في مقاومة المرض ، هي التي جعلت قلوب ألوف المصريين تخفق حزناً عندما أنهى أيوب العليل فجأة وعلى غير انتظار الى مصيره الذي نجح باصرار على المقاومة أن يؤخره أكثر من عشرين عاماً كاملة . .

وحين يخرج الناس في موكب دمع حزين ، سيكون رجلاً شجاعاً عبد العمل وتوجه إلهاً لا يكونون تافهين . . أو بلداء أو متعدي الشهور بالمسؤولية ، ولكنهم يؤكدون فحسب أنهم أحفاد هؤلاء الذين قهروا الطبيعة اذ الانسان وحش !

ولهؤلاء ولشعوب العالم . . فليقدم الخطاة ليطلبوا المغفرة ! .

خطاب مفتوح للنائب العام من صحفي بحريني بمرق القاهرة

٢٠

ما بين القضية رقم ١٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٥ .. والقضية
رقم ١٠٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ يا قلبي لا تحزن !!

في كلا القضيتين أنا متهم !

وفي كلا المرتين جاء زوار الفجر على غير انتظار .. لكنهم في القضية
الأولى وجدوني راقداً في سريري .. ففتشوا مكنتي ومكتبي .. وأخذوا كتبتي
ومقالاتي ومخطوطات مؤلفاتي .. وكانوا قد فعلوا ذلك مرتين من قبل ، واحدة
في عام ١٩٦٦ والأخرى في عام ١٩٦٨ ..

لكنهم في القضية - المثارة الآن - لم يجدوني - لأسباب خارجة عن إرادتي
وإرادتهم ، فخاب فألهم في أن أقضي الشتاء في مشفى ليمان طره ، مع عشرات
من الطلاب والمثقفين والعمال الذين شاء سوء حظ الديمقراطية في هذا البلد أن
يقعوا في قبضة زوار الفجر !

(١) كتبت هذا المقال ، بعد أسبوع من مظاهرات الطعام الصائبة ، التي شملت مصر كلها في ١٨ و ١٩ يناير
١٩٧٧ ، في غيا كنت قد لجأت إليه ، بعد أن علمت أن أجهزة الأمن تجرّد في إثري ، بتهمة أنني كنت من
المحرضين على المظاهرات ، وقد أرسلته مع صديق ، تركته في مكتب إستعلامات « روز اليوسف » باسم
رئيس تحريرها آنذاك ، الأستاذ « صلاح حافظ » ، وكانت روز اليوسف ، هي الصحيفة المصرية الوحيدة ،
التي رفضت إتهام اليسار بأنه مدير المظاهرات ، وهذا هو السبب في أنني أثرت أن إخطاب النائب العام ،
في هذه الرسالة المفتوحة ، على صفحاتها ، وتنشير الرسالة ، إلى وقائع حملة ١٩٧٥ ضد اليسار المصري ،

وليس في نيتي - الآن على الأقل - أن أقول أين أنا . . وأرجو أن يوفرنا
جهد تحريرهم للبحث عني ، وأن يحررهم من بدلات الانتقال الكبيرة التي
يصرفونها لهم ، فسوف أسلم نفسي للنائب العام في وقت قريب . . إذا اقتنع
ضميره كفاضي ، وكمواطن - بعد أن تتضح الحقيقة كلها - أن هناك أي مبرر
على الإطلاق للطلب الذي تقدمت به مباحث أمن الدولة إليه في مساء يوم ١٨
يناير الحالي بالقبض علي ، والذي لا أدري إذا كان قد وافق عليه أم لم يوافق . .
ولكن المؤكد أن زوار الفجر طلبوني في صباح اليوم التالي ، مع من طلبوهم من
الصحفيين والكتاب والمتقنين والطلاب !

وليأذن لي النائب العام أن أخاطبه أمام الرأي العام ، بما سوف أقوله له ،
عندما يسألني عن السبب الذي من أجله لم أسلم نفسي ، ولماذا أمتنع عن تنفيذ
الأمر الصادر بالقبض علي - إذا كان هناك أمر أصلاً - ولماذا لا أحترم سيادة
القانون !

السبب ببساطة يا سيدي ، هو أنك تصدر أوامر القبض بلا ضابط ولا
رابط ، والسبب ببساطة أن أجهزة الأمن - وعلى رأسها مباحث أمن الدولة -
تعودت أن تأمر النيابة فتطيع . . وتعودت أن تقدم قوائم معدة سلفاً وبلا أي
أدلة ولا مستندات ولا تحريات . . وعندما يحدث القبح كذلك النذي حدث في
يناير ١٩٧٥ أو يناير ١٩٧٧ ، وتضبط أجهزة الأمن مقصورة وفي حالة تلبس ،

= وتشير إلى بعض خلفياتها ، وهو ما يستكمل جانباً من الوقائع التي رويت قصتها في الفصل المسمون « موسم
الحجارة إلى منافي الصمت » ، وكان قرار إيقاف النشر عن قضية ١٨ و ١٩ يناير قد صدر عن النائب
العام ، فأحال الأستاذ « صلاح حافظ » أصل الخطاب إليه ، بخطاب بتوقيعه مؤرخ في ١٩٧٧/١/٣١ ،
وكان المقال معد للنشر فعلاً ، لولا صدور القرار ، الذي إستهدف أصلاً منع أي محاولة للدفاع عن المتهمين
في القضية ، على نحو ما فعلته « روز اليوسف » ، مما أدى إلى فقدان كيلي من رئيس مجلس إدارتها « عبد
الرحمن الشرفوني » ورئيس تحريرها صلاح حافظ « لمنصبيها » وفي الفترة ذاتها . عين « صلاح جلال »
رئيساً لتحرير « الطلبة » بدلاً من « لطفي الحولي » . وكان السادات قد قرر أن يضع اليسار في خطّة العدو
الرئيسي .

تسارع فتراجع ملفاتها القديمة وتستخرج أساءة تدفع بها اليك دفعا ، وتستغل قلقك على ما يجري ، وتؤكد لك أن لديها مستندات ووقائع وشهادات ستقدمها فيها بعد ، فتوقع على قرارات القبض والتفتيش لنتقل من بيوتنا الى السجون فنمضي فيه شهوراً وأسابيع . . دون أن تقدم أجهزة الأمن شيئاً . . وينتهي الأمر الى القضاء . . ويقف وكلاء النائب العام المترافعون يطالبون برفض تظلماتنا من قرارات الحبس التي أصدرتها . . ويعلنون أنهم في انتظار تحريات رجال الأمن . . ويصدقهم القاضي المكذوب والمرهق ، وأمامه مئات يتظلمون ، فيجدد أمر الحبس !

وأخيراً يفرج عنا بعد أن يتضح ألا قضية هناك ولا يميزون . . ولا أدلة هناك ولا مستندات .

ولست في هذا افترى عليك يا سيدي أو ادعي ، لكنني أخشى أن يكون القانون في بلدنا قد أصبح كما حذر الفيلسوف اليوناني القدم « تراخيماص » سبياً في يد القوى تمنو له رؤوس الضعفاء . . والا فهل تستطيع أن تفسر لي كيف يتكرر ما حدث في عام ١٩٧٥ بعده بعامين بنفس الطريقة وب نفس الأسلوب الذي حدث في عهد سلفك النائب العام السابق ؟!

ولتأذن لي يا سيدي أن أروي لك - على مشهد من الناس - ذلك الذي حدث في عام ١٩٧٥ ، وأن أقدم شهادتي عنه ، فهو أمر لا يخصني ، ولكنه يخص مستقبل الديمقراطية في هذا الوطن ، ويخص آلاف من أشرف أبنائنا وأخلصهم ، ممن دفعوا العمر في سجون كل العصور . . دفاعاً عن الحبز والحرية وانتصاراً للفقراء وللمستضعفين من الرجال والنساء والولدان . . لم يعلقوا يوماً حذاء مستعمر . . ولم ينافقوا طاغية ، وأثبتوا في كل الأحداث أنهم مع عالم لا استعمار فيه ولا فقر ولا جوع . .

ففي أول يناير ١٩٧٥ تظاهر عمال حلوان لأسباب تتعلق - ان لم تخفي الذاكرة - بمطالب خاصة بأجورهم ، وهتفوا بسقوط رئيس الوزراء آنذاك - الدكتور عبد العزيز حجازي - وانضمت اليهم بعض جماهير الشعب ، ونظمتم

عشرات من الواجهات الزجاجية لبعض المحلات . وفي صباح ٢ يناير من ذلك العام ، نشط « مباحث أمن الدولة » ، وجاء زوار الفجر على غير انتظام فاقترحوا بيوت مشات من الطلاب والمتقنين والعمال والصحفيين والأدباء والشعراء والكتاب وحملوهم حملًا ، الى حجز أقسام الشرطة .. ثم الى معتقل القلعة ..

وفي مساء ٢ يناير ١٩٧٥ مثلنا جميعاً أمام الأستاذ « مصطفى الطاهر » رئيس نيابة أمن الدولة العليا ، ولم يخرج الأمر بالنسبة لي عن ثلاثة أسئلة بالعدد .

قال لي : أنت متهم بالانضمام الى تنظيم شيوعي سري اسمه « اليسار الجديد » يتخذ من إحدى الجمعيات الأدبية ستاراً له ، ويدعو الى قلب نظام الحكم .

فنفيت التهمة ، وسألته عن الأدلة التي قدمتها « مباحث أمن الدولة » ضدي ، فقال أنها لم ترد بعد ، وأنه سيواجهني بها بعد وصولها ، وسألني عما اذا كان لدي أقوال أخرى ، فأعلنت احتجاجي على القبض علي دون مبرر أو أدلة أو قرائن ، وطالبت بالافراج الفوري عني ، لأن استمرار القبض علي - فضلاً عن أنه مصادرة لحريتي الشخصية واعتداء عليها - هو عدوان على القانون في بلد يعلن ليل نهار أن العهد عهد سيادة القانون !

وبرغم هذا الكلام الواضح والصريح .. وبرغم أن رئيس النيابة لم يكن أمامه أي قرينة أو دليل ، أو حتى محضر تحريات يؤكد التهمة الوهمية التي قدمتها « مباحث أمن الدولة » ، فقد أصدر قراراً بحبسي حبساً مطلقاً على ذمة التحقيق .

ولتأذن لي يا سيدي النائب العام أن أسوق حقائق لا أشك في أنك تعلمها ، لكنني أؤثر أن يكون الرأي العام معنا في الصورة كلها . فالشيء الذي لا يعرفه المواطنون الذين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع القوانين التي تؤثم التفكير السياسي في بلدنا ، أننا في حالة طوارئ منذ نهاية مايو ١٩٦٧ ، عندما أعلنتها

مجلس الشعب الذي كان قائماً آنذاك ، والشيء الذي لا يعرفونه أيضاً ، أن هذه الحالة غير دستورية ، إذ كان مفروضاً أن يعرض الأمر على مجلس الشعب كل ستة أشهر لتجديد اعلان حالة الطوارئ ، وهو ما لم يحدث طوال السنوات العشر السابقة .

لكن ما هم في تلك النقطة هو أن السيد « مملوح سالم » - رئيس الوزراء - أعلن أمام مجلس الشعب - وقبل أسابيع قليلة - أن الحكومة لم تستخدم حالة الطوارئ ضد حريات المواطنين ، وهذا ليس صحيحاً للأسف الشديد ، فليست حالة الطوارئ مجرد اعطاء السلطة التنفيذية حق الاعتقال ، ولكن قانون الطوارئ يعطي النيابة العامة سلطات استثنائية ليست لها في القانون العام . . فطبقاً للقانون العام ، لا يجوز للنياية أن تحتجز المتهم لأكثر من أربعة أيام ، تقدمه بعدها للقضاء الذي لا يجوز له أن يحدد حبسه لأكثر من خمسة عشر يوماً ، فإذا مرت خمسة وأربعون يوماً ، ولم ينته التحقيق إلى إصدار قرار اتهام لا يجوز استمرار حبس المتهم وينبغي الافراج عنه !! . أما قانون الطوارئ فقد جاء بدعة الحبس المطلق ، حيث يحق للنياية أن تصدر أمراً بالحبس لمدة شهر ، يتظلم بعده المتهم أمام المحكمة ، فإذا رفضت تظلمه تجدد أمر الحبس ، فإذا لم تقدم النيابة قرار الاتهام بعد مرور ستة أشهر سقط قرار الحبس المطلق من تلقاء ذاته ! !

وفي معظم القضايا السياسية التي نظرت في السنوات الأخيرة ، استمر الحبس شهوراً ستة - وأحياناً أكثر - ثم خرج « الرهائن » دون أن يصدر أي قرار بالاتهام . . لأنه لا قضية هناك أصلاً . . ولكن المسألة اعتقال مقنع تستغل فيه أجهزة الأمن سلطاتها التاريخية على النيابة ، عندما كانا شيئاً واحداً لا فرق معه بين وكيل النيابة وضابط « المباحث العامة » . .

وأرجو ألا تغضب يا سيدي ، وألا تعتبر ما أقوله إهانة ، فاني لأجل القضاء حقاً . . جالساً وواقفاً ، وفي تاريخ هذا الوطن صفحات مشرقات لقضاة رفضوا إلا أن يحترموا القانون ، وألا أن يجرؤوا أحكامه مهما كانت الظروف . . ووكلاء للتائب العام أثروا شرف مهتهم دائماً ، فوق الأغراض السياسية ،

وفوق احقاد أجهزة الأمن وأخطائها . . واذا كان لقضائنا جالساً وواقفاً أن يفخر برجال كـ « عبد العزيز فهمي » و « عبد اللطيف محمد » ، فإنه يجبل من رجال كانوا إلى عهد قريب - وكلاء للنائب العام ، ومع ذلك كانوا يعذبون المتهمين بأنفسهم ، ويجرون التحقيقات في حضور ضباط « المباحث العامة » ، فإذا ما « عصلج » المتهم أو رفض « الاعتراف » قبل ضميرهم القضائي أن يأمرُوا الضباط بأخذه « لتوضييه » ، وهو ما حدث مئات المرات .

وقد كنا وما زلنا مع استقلال القضاء ومع رفع هيمنة رجال الأمن عليه . . ونحن نثق أنك لن تفعل كما حدث في عام ١٩٧٥ . . ولن تسمح لأحد أن يمدعك أو أن يقدم لك قوائم لاعتقلها شهوراً كرهائن ، ونثق أنك ستطلق فوراً سراح كل من لا يثبت التحقيق أنه شارك في التخريب بالتحريض أو بالفعل !

أقول ذلك يا سيدي ، لأن ما حدث في عام ١٩٧٥ كان غريباً حقاً ، فبرغم أن قرارات القبض قد صدرت أصلاً على غير أساس ، فقد استمر اعتقالنا ، وبعد خمسة وأربعين يوماً مثلنا جميعاً أمام المحكمة نتظلم من قرار الحبس الصادر ضدنا فإذا بوكيل النيابة المترافع يتلو تقارير « مباحث أمن الدولة » التي لم تخرج عن خمس سطور لنا جميعاً ، ويعارض في الافراج عنا ، مطالباً باستمرار حبسنا لأن التحقيق لم ينته بعد ، ولأن أجهزة الأمن لم تقدم بعد أدلة الاتهام - وثار المتهمون ، أو ان شئت الدقة « الرهائن » وتساءلوا : في أي مجتمع نحن ؟ وإلى متى نظل شماعات تعلق عليها الحكومات أخطاء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . . ولماذا يتقاضى السادة الكبار جداً والصغار جداً ، ممن يعملون في أجهزة الأمن مرتباتهم وبدلاتهم اذا كانوا عاجزين عن اكتشاف أي متهم في أي قضية . . ولا يبقى أمامهم اذا ما ضبطوا متلبسين بالتقصير سوى « فبركة » أي قضية وتقديمها كبش فداء لكيلا يفصلوا من وظائفهم أو يخسروا بدلاتهم !!

وهكذا يا سيدي : ازدحنا أمام قاض مكلود بالعمل ، يستمع الى ألفاظ ضخمة وضعتها أجهزة الأمن على لسان وكيل النائب العام المترافع ، عن

علاقات بالمخابرات السوفيتية ، ومخطط للتآمر ، وفكر جيفارى وآخر تروتسكاي . . وعن أدلة ما زالت أجهزة الأمن تبحث عنها لكشف مخطط التآمر . . وانتهى ذلك كله بان رفض القاضي تظلماتنا ، وأصدر أوامر باستمرار حبسنا . . وعدنا الى سجن طره مع المجرمين واللصوص . محرومون من الشمس والهواء ، ومكدسون كل خمسة في زنزانة لا تتجاوز مساحتها ستة أمتار مربعة ، لا نخرج منها الا نصف ساعة في الصباح وأخرى قبل الغروب ، محرومون من الصحف ومن القراءة ومن سماع الاذاعة ، ومن لقاء أهلنا ، ومن الحركة ومن الاستحمام ، ومن غسل الوجه في انتظار أن تقدم أجهزة الأمن أي دليل باتهامنا . . بينها الصحف تتحدث ليل نهار . . عن المؤامرة الكبرى التي كنا ندبرها لحرق مصر وتدميرها !

وفيا بعد أدلى اللواء « سيد فهمي »^(١) . . وكان وقتها مديراً لمباحث أمن الدولة - بحديث لأخبار اليوم أعلن فيه أنه لا علاقة للشيوعيين بما جرى في أول يناير ١٩٧٥ ، وأن أجهزة الأمن قبضت عليهم لكيلا يستفيدوا سياسياً مما حدث ، وأن القبض عليهم كان ضربة وقائية . . وهكذا بكل بساطة أكدت وزارة الداخلية أنها تطبق قانوناً لم يصدر في مصر بعد هو قانون المشبهين السياسيين !

ولأن في بلادنا صحفاً تعودت ألا تكذب ، وألا تقول ألا الحق فقد خرجت بمانشئات عريضة تتحدث عن مؤامرة كبرى دبرها الشيوعيون لحرق القاهرة ولقلب نظام الحكم . . وروبت قصصاً وحواديت لا داعي لتكرارها . . لأنها تكررت بالفعل ونشرت ، ربما بالنص للمرة الثانية عقب حوادث ١٨ و ١٩ يناير لهذا العام .

والغريب أن الصحف كانت تنشر ما تنشره ، على أساس أنه صادر عن النيابة العامة ، وحدث أن استدعى الصديق الشاعر « أحمد فؤاد نجم »

(١) كان اللواء سيد فهمي قد أصبح وزيراً للداخلية ، حين وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وقد فقد منصبه بعد الأحداث بحوالي أسبوعين ، بسبب تقصيره في مواجهتها .

لاستكمال التحقيق معه ، فقال للأستاذ « مصطفى الطاهر » رئيس نيابة أمن الدولة العليا :

كيف تسمح النيابة لنفسها أن تكذب وأن تنشر الصحف على لسانها أن المتهمين اعترفوا بالمؤامرة ، وأن مخططات أجنبية كانت تدبر من الخارج وأن هناك تمويل أجنبي .

وقال الأستاذ مصطفى الطاهر أن النيابة لم تصدر أي بيان رسمي ، وأن كل ما نشر على لسانها في الصحف مكذوب من أساسه ، وربما كان مصدره أجهزة الأمن .

وعندما طلب « نجم » من الأستاذ « مصطفى الطاهر » أن تصدر النيابة بياناً بتكذيب ما نشر على لسانها وعد وعداً لم ينفذه حتى الآن !

والغريب يا سيدي أنك في الوقت الذي كنت توقع فيه قرارات القبض بكل سهولة ، فإن في مكتبك قضية رفعها أربعة ممن كانوا من بين رهائن حملة ١٩٧٥ ضد مؤسسة « أخبار اليوم » ، وضد الأساتذة « سامي جوهر » و « موسى صبري » و « مصطفى أمين » باعتبار أن ما نشرته صحف المؤسسة أيامها كان يتضمن سباً وقذفاً في حق المقبوض عليهم ، وقد اعترف الأستاذ « سامي جوهر » - الذي نشرت معظم الأخبار أيامها على مسؤوليته - بأن أنبائه في معظمها كان مصدرها أجهزة الأمن !

وعندما أدليت بأقوال في البلاغ المقدم مني بشأن هذه القضية ، قلت أنه في كل دول العالم المتحضرة وفي كل الصحف التي تلتزم بتقاليد المهنة وآدابها وتقاليدها ، لا يجوز أن تنشر فيها غير محمّدة ، ولا يجوز أن يهاجم انسان لا يملك حق الدفاع عن نفسه ، أو تفسير موقفه ، وصحف « أخبار اليوم » التي احتجت لأن الصحف الأخرى هاجمت الممثلة « ميمي شكيب » ، ونشرت الاتهامات التي وجهت إليها عندما قبض عليها في قضية الدعارة المشهورة ، وطالبت بعدم النشر ، حتى يصدر حكم القضاء ، مستتلة في ذلك الى القاعدة التقليدية في القانون التي تقول أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته . . هذه

الصحف التي انتصرت لـ «معي شكيب» هي التي منحت نفسها حق إصدار الأحكام .. وأصرت على أن الشيوعيين كانوا وراء حوادث يناير ١٩٧٥ ، وكانوا ينوون حرق القاهرة ، لدرجة أن الأستاذ «مصطفى أمين» قد كتب يقول ، أنه علم أن ما جرى في الأول من يناير ١٩٧٥ كان مؤامرة كاملة للاطاحة بنظام الحكم والقضاء على مكاسب الشعب ، وطالب الجماهير بالخروج إلى الشارع للتصدي للشيوعيين .. وهكذا ارادتها «أخبار اليوم» حرباً أهلية بكل معنى الكلمة!

والغريب أنه بعد أن تبين لأخبار اليوم أنه لا مؤامرة هناك ولا يحزنون ، وبعد أن أفرج القضاء عن كل الذين قبض عليهم من أسرى حملة يناير ١٩٧٥ ، فإن «ضميرها» الصحفي لم يسمح لها أن تنشر الحقيقة أو أن تعتذر عنها !

لكن قلمك الذي يوقع قرارات القبض أو الاعتقال - يا سيدي النائب العام - لم يتصرف حتى الآن في هذه القضية - التي مضى عليها عامان - ولم ترفع النيابة العامة دعوى القذف والسب على «أخبار اليوم» رغم أنها جريمة كاملة الأركان تتضمن قذفاً في حق عدد من الشخصيات العامة !

ولقد حملت لك يا سيدي ، أنك في هذه المرة أمرت بوقف النشر عن قضية ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ لكيلا تتكرر مهزلة اتهام أبرياء بما لم يقرّفون ، وإن كان ما أدهشني أن بيانك لم يرد صراحة على ما نشر ، ولعلك لاحظت كما لاحظت أنا ، مدى الكذب الصريح والقيح الذي تردت فيه صحفنا ، حتى «الأهرام» الوقورة ذات المائة عام خرجت على الناس بمانشتات يوم السبت ٢٢ يناير ١٩٧٧ نصها «ضبط وثائق الخطة الكاملة لحرق القاهرة مع أعضاء التنظيم الشيوعي السري» بينما نشرت في الصفحة الثامنة من العدد نفسه (عمود ٧) تصريحاً للمحامى العام يقول أنه «لم يثبت حتى الآن من التحقيقات ما يؤكد صلة هذه الأحداث باتجاهات سياسية محددة وما زالت التحقيقات مستمرة» وكنت أود قبل أن تغلق باب النشر ، أن تضع الأمور في نصابها .. فما فهمته مما نشر في الصحف أن قضية «حزب العمال الشيوعي المصري» ، هي قضية

منفصلة عن قضايا الظاهر والتخريب ، واختيار هذا الوقت لاعتقال أعضائه والتحقيق معهم ، ليلدو أمراً غريباً ، فإذا صح أن المقبوض عليهم في تلك التهمة ، هم الذين يشكلون هذا الحزب السري ، فقد كان واجباً عليك أن تحدّد بشكل قاطع : هل قضيتهم جزء من قضية الظاهر أم أنها قضية منفصلة ؟ . وكان واجباً عليك أن تصحح ما نشر في الأيام الخمسة التي سبقت إيقاف التشر .

وأي لأرجو عندما ينتهي تحقيقك أن تنشر الانتاءات السيامية لكل الذين قبض عليهم يتظاهرون أو يحتجون على قرار رفع الأسعار ، وستجد من بينهم أعضاء في حزب الوسط الحاكم نفسه . . وأعضاء في غيره من الأحزاب والتجمعات ، ومواطنين عاديين ! .

واني لأؤكد لك يا سيدي اني أجمل القضاء كل الاجلال . . واعتبره حصن الدفاع عن الحريات في هذا البلد المنكوب . . لذلك أمل أن تدرس الموقف بعناية ودقة ، وأن تنشر نتيجة تحقيقك كاملة . . وأن تسأل المسؤولين عن الأمن : لماذا لم يتبعوا ما يحدث في كل الدنيا فيحيطوا الساترين في مظاهرات سلمية احتجاجاً على رفع الأسعار ، بكسرون يحمي حقهم في التعبير عن أنفسهم ، ويحمي الوطن من أي تخريب . ولماذا لم توضع حراسة كافية على المنشآت الحيوية في صباح الأربعاء الذي حدث فيه التخريب الأكبر والأفدح . . وأن تسأل وزارة الداخلية عن مظاهرة ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ الطلابية التي خرجت من جامعة القاهرة الى مبنى مجلس الشعب وضمت أكثر من ألفين من الطلاب ، فما مست منشأة ، ولا ضربت مؤسسة ، ولا خربت لافتة ، وأن تسأل مجلس الشعب عن الوثيقة التي قدمتها المسيرة والتي طالبت بعدم رفع أي أسعار تمس الفئات الشعبية ! .

أخشى ما أخشاه يا سيدي النائب العام أن يكون ما حدث في ١٩ يناير هو حريق « رايخستاغ » آخر . . وأن يكون الشيوعيون هم الضحية التي تنوي الحكومة تقديمها فداء لسياستها الخاطئة . . ولتعجلها بل ولرفضها أن تسمع ما أشار به اليساريون عموماً - ومنهم الشيوعيون بالآ تحمّل الشعب ما لا يطيق !

ان ما نشر في خلال الايام الأولى التي تلت الحوادث ، وما تمتلئ به بيانات الحكومة وحزبها الحاكم ، يتضمن اتهاماً لفئة من المصريين بأنها تأمرت وخططت وخربت ، وفقاً لمخطط أجنبي .. وأماك الآن المتهمون بذلك ، وأماك المخربون ، والناس في مصر كلها لا تقبل منك أن تمت الموضوع بالصمت اكتفاء بما وقع في يدك من رهائن ، نحن نريدك أن تنه التحقيق في أسرع وقت ، وأن تصدر قرار الاتهام ، وأن تعلقه على الرأي العام ، وأن تجيب كرجل قانون على هذه الأسئلة الصريحة :

● هل هناك مؤامرة حقاً ؟ أم أن الأمر كله كان ضيقاً شعبياً عارماً انفجر في فوضى ضارية تعبير عن احساس الجماهير الشعبية برخص الحياة في هذا الوطن !

● وإذا كانت هناك مؤامرة فمن هم المتآمرون ؟ هل هم الشيوعيون حقاً ؟ أم آخرون ؟

● وإذا كانت هناك عناصر شيوعية قد شاركت في التظاهر .. فكم كان عددها وكم كان عدد أعضاء حزب الوسط الذين قبض عليهم بين المتظاهرين وأعضاء حزب اليمين .. والمستقلون ممن لا ينتمون لأي حزب أو تيار سياسي !

ويبقى بعد ذلك كله يا سيدي كلمة تخصني : انني لست هارباً من وجه العدالة ، ولكنني سئمت قضاء الشتاء في « معتقلات » حكومتنا بلا تهمة .. سئمت أن أبقي رهينة ستة شهور بكل عامين - أي ربع عمري كله - بلا تهمة جادة أو حقيقية .. انني على استعداد لأن أسلم لك نفسي وقت أتأكد أن أجهزة الأمن قلدت أي دليل أو قرينة ضدي .

فقط راجع أوراق النيابة يا سيدي : وستجد أقوالاً لي في محضر أجري معي في يناير ١٩٧٣ اتهمت فيه مباحث أمن الدولة بتعذبي خلال عام ١٩٦٦ وبالإستيلاء على كتب ثمنها خمسمائة جنيه وهو ما يشكل جرمي سرقة وتعذيب .. ولكن أحداً لم يحقق مع الذين اتهمتهم بتعذبي أو سرقتي أو القذف في حقي ..

فهل يكون القانون سيف في يد القوى تعنوا له رقبة الضعيف ؟ .

سؤال أغنى أن يجيبني عليه يا سيدي !^(١) .

(١) عرفت من الزميل « حسن الشرقاوي » ، وكان عضواً بمجلس إدارة نقابة الصحفيين ، آنذاك ، أن النائب العام ، قد ضرب له مثلاً على ساحة صدره ، وإتساع أفقه ، بأنه قد تلقى مني خطاباً عنيفاً للغاية إتهم فيه النيابة بالتواطؤ مع أجهزة الأمن ، ومع ذلك فإنه لم يضم الخطاب إلى ملف القضية ، وكنت قد أرسلت خطاباً عنيفاً آخر للنائب العام ، حين صممت النيابة عن التحقيق مع ضباط الأمن الذين اعتدوا عليّ بالضرب ، عند القبض عليّ ، في أكتوبر ١٩٧٧ ، وبعد حوالي تسعة أشهر قضيتها هارياً من وجه الشرطة (راجع في هذا الكتاب الفصل المعتون : ماذا حدث للكاتب ص . ع في بعد منتصف ليلة شواء) .

الصحفيون بين صف الرقيب وثغمة الدعي

٢١

لا شك أن الأستاذ « علي حمدي الجمال » نقيب الصحفيين المصريين الحالي سوف يدخل التاريخ من « أوسع » أبوابه ! .

والناس يدخلون التاريخ ، حين يأتون شيئاً غير عادي ، يتفردون به عن غيرهم من عباد الله . . وذلك ما فعله نقيبنا نصر الله أيامه ، وأجرى الغيث على يديه ، ولا حرماناً من دفاعه المجيد عن المهنة التي زعم يوماً أنه أعطاها حياته ، ومنحها كل ما يقدر عليه ! .

وآية التفرد التي لا آية بعدها ، أن إحالة سبعة من الصحفيين المقيمين في مصر ، و٣٤ آخرين من المصريين الذي « هجروا » - بضم الهاء وتشديد الجيم - الى خارج أرض الوطن ، الى المدعى العام الاشتراكي للتحقيق معهم ، لم يحرك شعرة واحدة من رأس النقيب المشغولة بالحفاظ على منصب رئيس مجلس الإدارة ، ومسك العصا من المنتصف ، وحساب الربح والخسارة ، في معادلة البقاء في حزب مصر أو الانضمام إلى حزب السيد الرئيس ! .

ودليل التفرد أن نقيب الصحفيين المصريين ، هو الوحيد من بين نقباء الصحافة في العالم أجمع - الشرقي منه والغربي - الذي صمت على ما جرى ، بينما عبر الباقون عن احتجاجهم وقلقهم ، بما في ذلك نقابة الصحفيين

(١) نشر هذا المقال في عدد « الأمل » رقم في : / / ١٩٨ وقد صور العدد ، لأسباب تتعلق ،
كان من بينها هذا المقال .

الإسرائيليين ورؤساء تحرير الصحف الصهيونية الذين قابلهم النقيب وحادثهم ،
وتقلوا عنه ما قال ، وهو « شرف » لم يحظ به أي من الصحفيين المقلمين
للتحقيق ، لأنهم « جيئاً » ليسوا من أهل ذلك !!

ويبدو أن النقيب - كان وما يزال - مشغولاً - هو وصحيفته - بمحاكمة
منشئ سوفيتي - بتهمة مساندة ضغط العناصر الصهيونية في الاتحاد السوفيتي
للهجرة إلى إسرائيل - وأن هذا هو السبب في نسيانه أعضاء نقابته الذين
يخضعون لعملية « فتح مخ » يعيث خلالها عحوق في خلايا رؤوسهم ، بحثاً عن
مؤامرة مدسوسة وراء سطر ، أو عن شتيمة شعب مصر بعبارات مثل « ان مصر
أم العجائب » !

ويا ليت الرجل قد تبرع « بالصمت » ، واذن لقلنا أنه مغلوب على أمره
بالمصلحة أو بالضغط ، ولكن الرجل كتب بقلمه يؤيد تشريعات تسلب من
نقابته حقها في حماية أعضائها ، وتبرر إحالة الصحفيين للتحقيق بدعوى أن في
ذلك حماية لسمعة مصر في الخارج !

ولسنا ندري لماذا يصير الرجل على قول نصف الحقيقة ، ولماذا لا يقول ما
يعرفه وما يعرفه كل الصحفيين . . وما سمع به كل الناس ! . . لماذا لا يقول أن
خمس من الصحفيين المقيمين في الداخل والمحالون الى التحقيق ممنوعون من
الكتابة في صحفهم ، وبينهم صحفيون يعملون في الجريدة التي يرأس
تحريرها . . لأنهم يعارضون حكومتهم ! . . وأن هذا المنع يعود إلى سنوات
مضت . . وأن بعضهم فصل من عمله الصحفي لأنه « لا يسير في الخط » !

ولماذا يتطوع الرجل بقول غير الحقيقة في جريدته فيؤكد - كتابة وشفاة -
أنه لا إجراءات سوف تتخذ ضد الذين يجري التحقيق معهم ؟! بينما الاجراءات
تتخذ بالفعل . . ولديه بالطبع أنبؤاها وتفصيلاتها ! .

السيد النقيب - نضر الله أيامه وأجرى الغيث على يديه - يعلم أن التحقيق
مع الصحفيين المقيمين والمهجرين - يجري طبقاً للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠
المعروف باسم قانون الحراسات وتأمين سلامة الشعب - وليس طبقاً للقوانين التي

طرحتم للاستفتاء أخيراً ، والتي لا تتضمن سوى عقوبة واحدة هي الفصل من النقابة ، والفصل بالتالي من العمل وحصد الحصرم الذي بذره النقيب بدفاعه المجيد عن حرية الرأي والتفكير ! .

والقوانين الجديدة شرعت لمن يتجاسر بعد ذلك فيعارض الحكومة ، أما ضحايا حملة مايو فالتحقيق يجري معهم طبقاً لقانون الحراسات ، وهو واحد من أعجب قوانين الدنيا ! . فهل تدري يا سيدي النقيب أن هذا القانون شرع أصلاً لمن يستغلون أموالهم في تهديد المكاسب الاشتراكية أو تهديد الوحدة الوطنية ! .

وهل تدري أن هذا القانون يبيح لمحكمة استثنائية حق « اعتقال » من تنطبق عليهم نصوصه لمدة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات ! .

وهل تدري - نضر الله أيامك وأجرى الغيث على يديك - ن المحكمة التي أعطاهما هذا القانون « كارت بلانش » لكي تعتقلنا في معتقل القلعة الذي عاد إليه التعذيب أخيراً ، تشكل من سبعة أعضاء منهم ثلاثة من غير القضاة ، وأنه لا استئناف لأحكامها ولا نقص ولا إبرام . .

ألا يضحكك أن أجهزة الأمن مشغولة هذه الايام بالتقصي عن ممتلكاتنا ، بينما « الكروش » المليئة بالربح الحرام تسير آمنة مطمئنة في شوارع القاهرة !

والسؤال الآن هو : لماذا نصمت يا سيدي النقيب ؟

لماذا لا تستقل إذا كنت مغلوباً على أمرك ؟ أو تتكلم إذا كانت وعودك الانتخابية صحيحة . . وليست حصولاً على الأصوات بالغش والخديعة ؟ ! .

لقد أقسمت أيام الانتخابات - برأس أبيك - أنه لا مساس بالجدول . . وأن أحداً من الصحفيين لن يفصل من النقابة إلا بمحكمة تأديبية طبقاً للقانون الذي كان قائماً وقت انتخابك ، والذي لم تقل أبداً أنك متوافق على تغييره ، بل ورفضت مشروع قانون المطبوعات ، الذي أعده « صحفي » كبير ، هو « عبد المنعم الصاوي » ؟

وأقسمت أيام الإنتخابات - برأس أبيك - أنك لست حزبياً ، وأنك استيقظت في الصباح فوجدت اسمك منشوراً في الصحف باعتبارك عضواً في حزب مصر ، شأنك في ذلك شأن كل أعضاء الحزب من الصحفيين ! . .

ويحق رأس أبيك نطالبك أن تتكلم أو أن تفعل شيئاً !

في استطاعتك أن ترفع - باسم النقابة « دعوى مستعجلة أمام الجهة القضائية المختصة بعدم شرعية تحويل الصحفيين الى المدعى الإشتراكي لأن القانون الذي يحقق بمقتضاه معنا لا يعطيه هذا الحق . .

ومقدورك أن تستخدم حقك كتنقيب - وطبقاً لقانون النقابة - في المطالبة بعلمية التحقيقات ، والاطلاع على المستندات المقدمة من « بوليس » الصحافة لتقدير جدية الاتهام ، ولكي يكون الرأي العام الصحفي - وغير الصحفي - على علم بالتهمة . . فلا يتهم صحفي بالإساءة لسمعة مصر لأنه قال للنفطيين العرب أن بنات مصر لسن مومسات ، بينما لا يتهم بذلك القوادون الذين يصлдرون بنات مصر إلى أسواق المتعة في العالم ! .

وليس ثمة خطر على منصبك فيما نظن حين تلفت نظر الصحف القومية إلى مراعاة أخلاق الزمالة ، وميثاق الشرف الصحفي ، فتكف عن سلقنا بألستها الحداد ، فإذا عجزت عن ذلك فهلا رحنا قلمك - وأنت نقينا وشيخنا - لتكون أسوة للآخرين ! . فالهجوم على إنسان لا يملك فرصة للدفاع عن نفسه - ليس من أخلاق القرية ولا هو من شيم الرجال ! .

ويبقى بعد ذلك أن أذكرك - يا شيخنا وامامنا - بما قلته لكم أمام كل الزملاء في اجتماع عام بصالة النقابة من أن اضطهاد الصحفيين من كل الإنتماءات قد أصبح سمة ثابتة طوال ربيع القرن الماضي ، وأنه مستمر ، وقد أقسمت عليك يومها - برأس أبيك - أن تتساند جميعاً كصحفيين - بصرف النظر عن اختلافنا في الرأي من خطنا القرب أو البعد عن السلطة - للدفاع عن أي صحفي يضطهد من أي اتجاه أو أي تيار سياسي ، وإذا كان لي أن أضيف شيئاً - بعد ما جرى وما كان - فإني أستعير بعض حكمة المرحوم حسن الهضيبي -

المرشد العام السابق للأخوان المسلمين - حين صدر قانون الغاء الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣ ، فاستثنى جماعته من الالغاء ، اذ قال لمن فرحوا من الإخوان بالقانون :

- لا تفرحوا بقانون إذا أصاب اليوم خصومكم فسوف يطولكم غداً ! .

وأنتك لتعلم يا شيخنا وامامنا ، أن الزمن وغد كما هو عدو لدود للورود ، وهذه الدنيا حولك : يعلو فيها الإنسان وينخفض ، ويلامس رجال فيها الشهب ثم يلحقون التراب ، فلا تبقى إلا كلمة طيبة كثمرة طيبة !

ولأقل لك ، بكل الحب والود ومشاعر الزمالة - أنني أخشى أن يأتي حين من الدهر ، يقال فيه أن قطبنا وإمامنا ، قد شهد مذبحه لحرية الرأي والضمير ، وأن بعضاً من أخلص وأشرف أبناء هذه المهنة ، قد سيقوا إلى محاكم تفتيش ، وأعدت لهم المحارق بينما قطبنا في الحضرة ، صامت أو مجبر على الصمت بالصلحة أو بالخوف أو باليأس !

فمتى تتكلم يا امام الصحفيين ؟!

تكلم .. فقد تكلم كل ما في مصر حتى الحجر ؟!

ماذا حدث للكاتب ص.ع بعد ختصف ليلة شتاء

٢٢

كنت أستطيع أن أكتب هذه « القصة » بضمير الغائب ، أو أضع لبطلها اسماً مستعاراً ، وأن أحيطها ببعض توابل التشويق والإثارة ، ولكني وجدت من ناحية أن صاحبها أذن لي باستخدام اسمه الحقيقي ، ومن ناحية أخرى رأيت أن عناصر القصة الواقعية لا تنقصها الإثارة .

وهناك اعتبارات أخرى لأن أسجل هذه القصة بحذافيرها ، أولها أن النظام في مصر يتباهى على النظام السابق بأنه حقق سيادة القانون ودولة المؤسسات وما يتفرع عنها من « حقوق الإنسان » فضلاً عن حرية الفكر والتعبير . والقصة الواقعية التي سأحكيها بلسان بطلها ، هي « وثيقة » ضد هذه المعاني مجتمعة والمعروف أن الرئيس عبد الناصر حين علم - وكان في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عام ١٩٦٠ - بتعذيب « شهدي عطية الشافعي » في سجن أبي زعبل حتى الموت ، فقد قطع رحلته وقدم باسمه الشخصي كمواطن مصري طلباً إلى النائب العام للتحقيق ، أننا بدورنا نضع الوقائع التالية تحت بصر الرأي

(١) لم أكتب - على وجه الدقة - هذا المقال ، الذي نشر بالمتروان نفسه في مجلة « الوطن العربي » الباريسية في ٣ فبراير ١٩٧٨ ، بقلم الصديق الدكتور غالي شكري ، متضمناً نصاً لرسالة شخصية كنت قد أرسلتها إليه في البريد . وفي الرسالة وتلified غالي شكري صورة للعلاقة بين الدولة والمتفقين في بداية عهد « الرخاء والسلام والديمقراطية » ، وفيها عدة أسطر . قليلة أعجل بها غالي شكري تواضعي ، فلتشور هنا هو النص الكامل .

العام وأعلى سلطة في مصر (قامت دعائتها أساساً على أنها نقيض للعصير السابق) حتى لا يتلوع أحد في المستقبل بأنه « لم يكن يعرف » .

والاعتبار الثاني ، هو أن القصة بكاملها تقدم الدليل الدامغ لكل من يعوزه الدليل على أن شعب مصر يريء من « التأييدات غير المشروطة » التي ينشرها باسمه البعض ، أو التي تنظمها الأجهزة .. فالقصة « نموذج » فقط للمعارضة الحية « داخل » مصر ، لا خارجها كما يزعم قصيرو النظر أو عديمو الثقة .

والاعتبار الثالث : هو أن التجمعات والمظاهرات والندوات التي تقام باسم التضامن مع الشعب العربي في مصر ، وكذلك القرارات والتوصيات والشعارات التي ترفعها بعض الجهات للهدف ذاته ، وأيضاً الإجراءات والتمنيات والمشروعات التي يفكر فيها البعض أو ينوي أعضاها للفكر والثقافة العربية .. لا زالت كلها - طالما بقيت بعيدة عن التحقيق - أبعد ما تكون عن دعم المقاومة الفعلية والنضال الواقعي لشعب مصر ، وأقرب ما تكون إلى الإستهلاك المحلي والعربي والعالمي والدعاية الديماغوجية للأنظمة وتبرئة الذمة وراحة الضمير . وأخيراً فإن الموقف « الخطابي » الزاعق ليس موقفاً سليماً تماماً ، بل هو يسهم مباشرة وأن يكن بحسن نية ، في تحطيم الأصوات الحرة . وقد قيل أن الطريق إلى جهنم مليء بالنوايا الطيبة .

والإعتبار الثالث هو أن الكبار والصغار من المثقفين المصريين الذين شاركوا في سيرك التأييد قد شاركوا في صنع « الحميم » للآخرين .. موقفهم كان « إدانة » للذين رفضوا اللعبة ، فیسروا للزبانية الفتك بزملائهم ، وعرضوا « وحلة الثقافة الوطنية » في مصر للإهتزاز ، كما عرضوا سمعة « الثقافة العربية في مصر » للخطر .

بعد ذلك أقول أن « رسالة » هزتي من عمق الأعماق ، وصلتني هذا الأسبوع من زميلي الكاتب « صلاح عيسى » .. وهو أحد أبرز المثقفين المصريين الشباب الذين ظهروا في الحياة الفكرية والأدبية في منتصف الستينات ،

وقد وحدوا بين الفكر والممارسة ولم يتركوا قط « خط الدفاع الأول » أي القاهرة [وهو]

وسوف أنشر هنا رسالته كاملة ، مع حق التعليق - حين يتطلب الأمر - بين فقرة وأخرى ، وحذف ما يتعلق بأية أمور شخصية .

... والآن إلى رسالة « صلاح عيسى » ، بل إلى قصة الثقافة المصرية في الداخل ، لنسمعه يقول :

(١)

« .. الآن نحن لا نقرأ . في الصباح نتحدث صفية المهندس في برنامج ربات البيوت عن الحب والسلام وتهاجم الحقد والحاقدين ، وتشتتم العرب الذين خربوا بيوتنا وعنسوا بناتنا ، وعن الحريات التي نمرح في ظلها . تمثيلات التليفزيون تبشر بفجاجة مجتمع يتبادل القبلات في الداخل وفي الخارج وسيأتي له السلام بالرخاء العاجل . في الإذاعة ابتكروا شخصية « قاسم السماوي » نقلاً عن رسام الكاريكاتير « مصطفى حسين » ليرمزوا بها إلى الشخص الذي يطنطن بكلام غير مفهوم ويوقع الأخ مع أخيه والأخت مع أخيها والأب في الأم .. علق « إبراهيم الورداني » على رفض مصر في مباحثات الإسماعيلية قبول المشروع الإسرائيلي بقوله : كم أنت طيبة القلب إلى حد العبط يا بلدي (١) . شتم العرب شتيمة لم تحدث في تاريخ مصر في عز أيام الملكية وفي ذروة الفرعونية .

« يوم طردوا الجزائريين والعراقيين والسوريين واليمنيين الجنوبيين والليبيين والفلسطينيين بكيت حين رأيت أصحاب البوتيكات يعلقون الزينات ابتهاجاً

(١) كان مناحم بيجين قد قدم في أول زيارة له لمصر ، تفاوض فيها مع السادات في مدينة الإسماعيلية ، مشروعاً للسلام يتضمن الفكرة التي عرفت بعد ذلك ، بالإدارة الذاتية للسكان في الضفة الغربية ليهرب الأردن ، ومع أن المباحثات قد فشلت ، لأن مشروع بيجين لم يكن يتضمن حتى إستعداد إسرائيل لإزالة مستوطنات سيناء ، إلا أن الذي أعلن للرأي العام كسب تمسح المفاوضات ، هو أنها لا تكفل حقوق شعب فلسطين . وهذا هو الذي علق عليه الورداني ، وقد برهن له السادات - فيما بعد - على أن بلده لم تدم عبيطة ، فوقع في كلب ديفيد على ما رفضه في الإسماعيلية .

بمقدم وفد أبناء العلم إلى مؤتمر « ميناهاوس » . أدمى قلبي أنهم طردوا هؤلاء
ليستقبلوا أولئك .

« عرضوا على صحفي صديق أن يرافق وزير الخارجية المصري إلى
القدس غداً ، قال لهم : أعتذر . سألوه لماذا ؟ قال : مات ابن عمي في
حرب ٧٣ ولا أملك حكمة ولا شجاعة نسيان الحزن التي ملكها من قتلوا أخاه
ومع ذلك ذهب .

قدم « مرسي الشافعي » اقتراحاً لمجلس نقابة الصحفيين لفصل كل
الصحفيين الذين يعملون في دول الرفض من النقابة لا من صحفهم
فقط . . . » .

(٢)

« . . ليلة عيد الميلاد كنت حتى الثامنة والنصف في « التجمع الوطني »
أحضر اجتماعاً للجنة اسمها لجنة الدفاع عن الحريات ، وهي لجنة ديمقراطية
عامة تضم أعضاء من التجمع وشخصيات ديمقراطية من خارجه منها العبد
للـه . خرجت ومعني ورق اللجنة ، ثم ذهبت لأتعمش عند صديق وفي الواحدة
والنصف صباحاً تقريراً نزلت وحدي . . . الدنيا كانت برد جداً ، استوقفي
بعض الشبان يرتدون ملابس ملكية (أي مدنية) . قال أحدهم : بطاقتك .
أخرجتها يهدوء . بطاقتي الصحفية . فقدت تعويذة الطبقة الجديدة - أيام زمان -
سحراها . بعد ثوان وجدت حوالي خمسة أشخاص . بعضهم يرتدي ملابس
أمناء الشرطة في ثوان كان كل منهم يضع يده في جيب من جيوبي . . . وبدأ
الزغد والضرب ، الدنيا ظلام ويرد - والمنطقة خلوية وليس فيها صريخ ابن يومه
(أي صوت طفل صغير) . قال واحد : فين الدولارات المزيفة ؟ قال الثاني :
فين الحشيش ؟ قال الثالث : فين المنشورات ؟ فهمت القولة (أي اللعبة)
بسرعة . كمين محترم لضرب العبد لله . أصبح الخمسة سبعة ثم اثني عشر .
قادوني إلى مكان مظلم وانهاوا ضرباً علي ، صرخت : يا بوليس يا حكومة . يا
شعب ، يا عالم ؟ كنموا فمي . قيدوني ، جروني إلى نقطة كوتسيكا ، خطفوا
النظارة . دخلت إلى الضابط التوتيجي وأنا أضرب . كنت حتى تلك اللحظة

أتصور أنهم مجرد أمناء شرطة عاديين وأنهم كعادتهم تعاطوا حبوب المهلوسة .
(يرتكب أمناء الشرطة جرائم كثيرة جداً بإعتراف الصحف الرسمية) .
استغثت بضابط برتبة ملازم ثان كان واقفاً في انتظاري . دخلت إليه وهم
يضرّبوني ، وضعت أمامه بطاقتي الصحفية لعله يدرك خطأ المعاملة ، ولكن
عيثاً . أسندوني إلى الحائط . فرقة ضرب مدربة يتزعمها بغل سمين . . . كان
الهدف هذلي وإهانتي وهز اعتزازي بنفسي .

« أخذ الضابط يفرز الأوراق بإهمال . قلت : وديني النيابة . قال : على
أيه ؟ أنت مقبوض عليك لأنك مشبوه سياسي ومن حقي أقبض عليك وأفتشك
في أي وقت ، يمكن بتوزع حاجة ضد المبادرة .

« كانت معي خطابات بإمضاء وزير الداخلية بنقل موظفين وتشريدهم
بسبب لونهم السياسي . المسألة أصبحت رسمية . . . نقلني في الرابعة صباحاً
على مotosيكل (دراجة بخارية) إلى قسم قصر النيل . الدنيا برد والشوارع
خالية . ماذا يجري فيك يا بلدنا ؟ في « القسم » لطعوني (تركوني) ساعتين في
البلاط ، ثم أعطوني أوراقاً . وانصرفت في الساعة السادسة والنصف صباحاً
وأنا لا أكاد أستطيع أن أمشي . . . » .

تلك خمس ساعات من حياة كاتب مصري ليلة العام ١٩٧٨ أي بعد سبع
سنوات على حكم « سيادة القانون » وقبل ٢٢ عاماً من نهاية القرن العشرين . لم
يقبضوا على « صلاح عيسى » وفي جيبه قطعة حشيش (حيث فعلت الطبقة
الجليدة ولا شك ليلة رأس السنة) . ولم يضرّبوه وهو ثمل وفي ذراعه إحدى
نجوم شارع الهرم (كما فعل السماسرة ليلة الميلاد الجديد) . لم يمسكوا به وهو
يوزع المنشورات أو يعرض الناس على التجمهر . بل لأن في رأسه أفكاراً . هذا
كل ما في الأمر ، فأين أنت يا جبرتي العصر لتسمع وتكتب . . فما جرى لصلاح
عيسى في تلك الليلة من ليالي الشتاء لم يكن للمرة الأولى . انها « الحياة اليومية »
في مصر الديمقراطية بعد ١٥ أيار ١٩٧١ . واسمع :

(٣)

« ... عندما قبضوا علي - بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بسبعة أشهر - أرسلوا لي ضابطاً اسمه « محمد فتحي عمر » وأحدث بي إصابات . وحين ذهبت الى النيابة سجل المحقق « عبد المجيد محمود » ما بي من إصابات وأحالني الى الطبيب وأثبتها . وكان عندي شهود هم ثلاثة من أصدقائي الإيطاليين من أساتذة جامعة روما وطلبت الاستماع الى شهادتهم . رفض النائب العام . قلت له أنك تشجعهم على أن يكرروا ذلك . أرسلت بلاغاً عنيف اللهجة من ليمان أبي زعبل حيث أودعوني . ولكنه لم يحقق فيه . وسافر شهودي طبعاً وحفظ البلاغ . وعندما خرجت في ١٩ / ١٠ / ١٩٧٧ (لم أمض سوى شهرين فقط وأفرج عني القضاء احتياطياً على ذمة قضية ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) لتفاهة الوقائع المنسوبة الي ، وهي أنني أذهب إلى الجامعة وأطالب بالديموقراطية) . ومنذ اليوم التالي بدأت نشاطي في لجنة الدفاع عن الحريات . تصدر نشرة اسمها « الحريات » تنقص أخبار اهدار الحريات ، وتزور المسجونين . وتشجع أهاليهم . وتقدم لهم معونات عينية ومادية . يبدو أن هذا استفزهم . استفزهم أيضاً أنهم فصلوني ولم « أهدأ » أو أهدأ (فصل صلاح عيسى من جريدة الجمهورية بحجة القياب بدون اذن لمدة ١٥ يوماً كان خلالها ضعيفاً على سجون الحكومة) . . فكان لا بد من الضرب خاصة أنه لولا حفظ بلاغي لكانت قضية مستعجلة للضباط .

« لم يعودوا يحافظون على أي شكليات . النظرية السائدة الآن : هي نظرية الأمن الوقائي . ولو تابعت تصريحات المسؤولين لقرأت فيها تهديدات لنا بأنهم لن يجعلوننا نفلت من أيديهم ولن يجعلوننا نستريح . وفي كل يوم يستصدر الأمن السياسي تصريحات بتفتيش ٣٠ أو ٤٠ منزلاً . تفتيش في المراتب (الفرشة) والكراسي . مجلة أكتوبر في عدد من أعداد ديسمبر (كانون الأول) نشرت خبراً بأن قراراً صدر بنقل جميع الموظفين الذين قبض عليهم في حلة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ من أعمالهم . هكذا عني عينك . الطلبة يضربون في الجامعات عن طريق بلطجية (قبضات) مستأجرين بالبونيات الحديد (كفوف

حديدية) . وحتى بتوع الجماعات الإسلامية يضرِبون . زملاؤنا الذين قبض عليهم في حملة سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧ اضطروا لدخول ٣ اضرابات عن الطعام لكي يسمحوا لهم برؤية أهاليهم وعوملوا في السجن معاملة شرسة . عادت رغبة لعادتها القديمة (مثل شعبي واضح المغزى) فاللهم لا تكبدنا هم البكاء على «شهدي» آخر أو «اسحق» ثان ! ... » .

هكذا يناضل شعب مصر . هكذا تناضل الثقافة العربية في مصر . فأين الضمير العربي وضمير العالم لا يكتب ويسجل (فجبري العصر سيقوم بالمهمة) بل ليفعل شيئاً في زمن الصمت المخيف . افعلوا شيئاً غير القرارات والتوصيات لأن الحبر على الورق ليس كالدم على الأرض . افعلوا شيئاً للأحياء قبل الموت المجاني لأن تماثيلهم التي ستقيمونها لن تشفع لكم . وحفلات رثائكم لن تنهض ميتاً .. ولكن تكاليفها قد تفعل .

(٤)

«... ومع ذلك فالدنيا بخير ، ولا أحد تهتز له شعرة واحدة ، والناس تدخل وتخرج وتضرب فتضحك ، رقدت يومين لا أستطيع أن أتحرك ، وظللت حتى أمس فقط (أسبوع تقريباً) وكل خلوية في جسدي تتألم . قدمت بلاغاً للنائب العام شديد اللهجة . ودخلت اجتماع مجلس نقابة الصحفيين وشكوت لهم ، ووعدوا بالاحتجاج ، قال «نبيل الهلالي» ، محامي : أسلوب أميركا اللاتينية . ذهبت لوكيل نيابة . أبلغت وأدليت بأقوالي . المؤامرة محبوكة ولا صريخ ابن يومه يشهد يا ولدي ... وزمانهم طبعاً قطعوا المحضر . أطرف شيء أن وكيل النيابة أحالني الى الطبيب . ويعد أن خرجت وجدت أن علي أن أذهب لقسم قصر النيل لكي يحولني الى مفتش الصحة لاثبات الضرب . عمرك سمعت عن مصايب زي دي . على رأي المثل .. شر البلية ما يضحك .

«أمس ذهبت الى اجتماع لجنة الحريات ، نحن نعد الآن لأسبوع سنعتقد في فبراير (شباط) باسم أسبوع الدفاع عن حريات الشعب المصري ... نأمل أن تكون عملاً معقولاً يرغم الجوف القطيع . لكننا سنقاوم . أنها بلدنا وليست

ولد أي انسان آخر ، وقد تعذبنا بزازمها التي لم نشارك فيها ولم نطلب شيئاً حين كانوا يوزعون أسلاب الانتصار » .

هكذا تنتهي « رسالة » صلاح عيسى .

... ولا تنتهي أيضاً . فالتفؤل الذي يختتم به قصته لا علاقة له بالواقع الذي يعيشه ، والذي اذا لم يتغير وإذا لم نسهم جميعاً في تغييره ، فإن صلاح ينذرنا برمز بالغ الدلالة ، بأنه سيتصرف ويصنف « أمسيت بالله ضيقاً وضيف الله لا يضام » فهل نفهم مرة واحدة وأخيرة ؟ .

طه حسين في عصر احمد عبد الوهيد

٢٣

كصديقه القديم - المتفولطي - اختار « طه حسين » يوم المول يوم وداع ..

يومها - ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ - كانت العاصفة التي مرقت بين مفصل الجيشين الثاني والثالث ، قد امتدت فحطمت طريق القاهرة / السويس ^(١) . وفي عصف ريحها نعى الناعي « طه حسين » ، فازدادت ملوحة الدمع تركيزاً . لو كنا نعرف الغيب أيامها لقلنا :

- أثر الرجل العجوز أن يكون للحظة الوداع معنى ..

بعد ست سنوات من يوم رحيله ، تذكره الطبالون والزمارون ، فتعجب لخماسهم ذاك المتدفق كالسيل : سينما وتليفزيون وإذاعة وجامعة ، ومسرح وصحفية ، فمن أين جاءوا بالحياة الذي منعهم أن يختموا « مولد طه حسين » بعرض عسكري للعميان .. ^(٢) .

(١) إشارة إلى عملية الثفرة الشهيرة ، التي قادها الجنرال « فريدل شلرون » إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين نجحت قواته في المروق بين مفصلي الجيشين الثاني والثالث ، والإنتقال من شرق القناة إلى غربها .
(٢) كتب هذا المقال في شتاء عام ١٩٧٩ ، ونشر في « الثقافة الوطنية » - يناير ١٩٨٠ - وهي كتاب غير دوري أصدرته مع صديقي فريد زهران ، عل حساننا الخالص ، وكان يتم بالدرجة الأولى ، بما يسمى بالغزو الإمبريالي الصهيوني للثقافة العربية . وكانت دولة الساعات ، قد تذكرت « طه حسين » فجأة في ذلك العام ، وأشرفت قرينته « جهان الساعات » ، عل الإحتفال الذي إحتشدت له أعداد ضخمة من أساتذة الجامعات ، وضطته كل أجهزة الإعلام ، لأسباب يشرحها المقال .

فإذا ألحت عليك علامات الاستفهام ، فاعلم أنهم مسحوا أثر طرته التليفزيونية ليسجلوا عليها شيئاً من ذلك الهراء الذي يفتصون به سمعنا وبصرنا وأفهامنا كل رمضان ، فلا يغرنك أنهم أجهلوا أنفسهم في أمر الاحتفال بذكره .

.. أما تراهم يحتفلون بذكرى « عبد الناصر » يوماً كل عام ، فينمقون الكلام يوم الذكرى ، ويسلقون الرجل باللفظ الحوشي والفعل السوقي فيما يسبقه وما يتلوه من أيام السنة .

(اعينها نظرات منك صائبة أن تحسب الشحم فيمن لحمه ورم ، ان كنت تملك ثمن هذا أو ذاك) .

رحم الله المؤرخ « ابن أبياس » الذي قال « ان أهل مصر لا يطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس » . واحد من أهل مصر هؤلاء قال :

- ولم لا ؟ ألم يكن الرجل من دعة « الميديترنيانية » ، ألم يطلب منا نحن المصريين أن ندير ظهورنا للعرب ، لأننا أبناء الحضارة « البحر - متوسطة » تربط وشائجنا بأوروبا ، وعلينا أن نأخذها بالحسن فيها والقيح ، أما العرب فهم التخلف والبداءة ، انه اذن رجل هذه الأيام التي يرتفع فيها صعاليك الأحياء إلى النجوم إذا شتموا العرب ، فما بالك بطه حسين وقد نظر لزمنا الفراق « المصري / العربي » قبل أربعين عاماً .. وكان يظن أن مصر - بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ - قد أصبحت مستقلة ، فبدأ يكتب تقريراً رسمياً عن خطة التعليم في زمن الاستقلال القادم ، فإذا بالتقرير يصبح كتابة ذاك الشهير « مستقبل الثقافة في مصر » ، وإذا ببعض الناس - لعل في قلب يعقوب - ينسون كل شيء قيل في هذا الكتاب ، فلا يذكروا إلا أن معنى « الميديترنيانية » هو الفراق العربي « مع أن نصف أقطار الوطن العربي ميديترنيانية ..

ذلك الواحد من أهل مصر الذين لا يطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس أضاف :

- أن « طه حسين » يا صديقي هو شيخ هذه الأيام بل قطبها المتجلي ..

أما تعرف أنه كان من أوائل من درسوا على أبناء العم العبرانيين ، أما سمعت
عن أستاذة اليهودي « ليفي برون » ؟ أفأنتك أنه قدم أطروحة للسوريون عن
الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون ، تحت إشراف الفيلسوف اليهودي أميل
دوركهايم . .

ألا تذكر أن أربعة أخوة من أصحاب الملايين اليهود هم « آل هراي »
قد أنشأوا - في الأربعينات - داراً للنشر سموها « الكاتب المصري » أصدرت مجلة
تحمل الاسم نفسه ، ورأس تحرير الاثنين « طه حسين » ؟ أتجهل أن تلك
المجلة قد أصدرت آخر أعدادها قبل أسبوعين من دخول الجيش المصري إلى
فلسطين « لطرد العصابات الصهيونية الباغية » في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، حين
وضعت أموال أصحابها تحت الحراسة ؟

تلك أفضل تذكر هذه الأيام فتشكر ، تكفيراً فيما يقال عما يسمى زمن
الحقد التعميس (بحر البقر . أبو زعبل . دير ياسين) ، لذلك استحققت « ليلي
مراد » و « منير مراد » و « نجوى سالم » تكريراً في عيد سابق للفن ، وقرر
التلفزيون علينا في العام الماضي سيرة « داود حسني » وأفلام ابن العم العزيز
« توجو مزراحي » فإذا كانوا قد كرموا أهل الهنك والرنك وأهل ذلك ، حباً
وغراماً في عيون أولاد العم العبرانيين ، فلا أقل من أن يكرموا « طه حسين » ،
تكريماً غليظاً ، جاء أشبه بموالد العارفين بالله - حيث يحدث كل شيء إلا
العرفان بالله - يختلط فيها الصوفيون باللصوص ، والدرأوش ببائعي المنزول ،
وأرواب المواكب الجامعية ببذل الرقص المخالفة لتعليمات الرقابة ، ويتحاور في
صخبها « أوجست كونت » مع « محمود شكوكو » ، أما « طه حسين » فهو

(١) كان الساعات ، قد نقل الأعياد القومية ، من شهر يوليو حيث تعود قائده ومعلمه جمال عبد الناصر إلى شهر
أكتوبر ، حيث استطاع أن يمحور العام الذي تركه له ، وابتكر أعياداً للفنات ، يجري الإحتفال بها خلال
الأيام التالية للإحتفال بعيد ٦ أكتوبر ، كان من بينها « عيد الفن » ، وبعد توقيع إتفاقيات كامب ديفيد ،
تصمد أن يمنح شهادات تقدير وجداره لعدد من الفنانين المصريين اليهود ، كان منهم : ليلي مراد ومنير مراد
ونجوى سالم (وقد صعدت لتلقى شهادتها وهي ترتدي ثوب زفاف ، إشارة إلى إنها الحرب بين العرب
والإسرائيليين هو يوم زفافها) ، كما غال التلفزيون في تقديم برامج عن الفنانين المصريين اليهود ، ويسلو
- غالباً - أن هذا الإهتمام كان ثمرة طلب تقدم به مناحم بيجون .

أطرش في الزفة ، نسوه منذ مات كأن لم يكن ، ثم استدعوه فجأة ليخرجوا
لسانه « البحر - متوسطي » يفظون به العرب ، وليكرموا فوق جثته « ليني
برول » و« دور كايم » و« آل هراي » .. ويا أولاد العم العبرانيين : مدد ..
مدد ..

المضحك في الأمر كله أن صديقي ذاك الشكاك يقول كلاماً ينسجم تماماً
مع منطق القوم وطريقة تناولهم للأمور ، فمنطقهم المتهاوي يشحذ تأييد الصفوة
حتى لو كانت العظام وهي رميم ، أما « طه حسين » فإن أشرطته مسحت ، كما
مسحت العلمانية والعقلانية والليبرالية وحرية البحث ، لتترك مكانها لأحمد
عدوية وكتكوت الأمير وبقية فلاسفة الزمن السعيد .

أما وقد مسحوا بأفكاره قذارة ما يفعلون ، فقد عاد غريباً كما بدأ ، خاتنه
طبقت في النهاية كما خاتنه في البداية . تخلت عنه حياً ، ومثلت بأفكاره ميتاً ،
وذلك ما فعلته مع من سبقوه .

« طه حسين » حالة معلمية نموذجية لتشريح ذلك الكائن المتفرد المسمى
بالبرجوازية المصرية ، أو على الأقل لإضاعة بعض جوانبها المعتمة ، لكنه ليس
حالة وحيدة ، فإذا حللت علاقة البرجوازية المصرية بمنظريها وفلاسفتها لوجدتها
علاقة نمطية : فليس صدفة أن « الوالي عباس » نفى « الطهطاوي » الى
الخرطوم ، وأن « الحديوي اسماعيل » نقل « علي مبارك » من ديوان المعارف الى
ديوان الأشغال ، وأن « اللواء » - لسان حال البرجوازيين اليعاقبة موديل أوائل
القرن - كانت أعلى الأصوات هجوماً على كتاب « قاسم أمين » عن تحرير المرأة ،
وتلقى « منصور فهمي » لكمة الاتهام بالتشكيك في العقائد ، ففر خائفاً مذعوراً
لينفي نفسه في قريته ، ساكناً عن الكلام المباح سنوات ، عاد بعدها ليقول
ويكتب أي كلام .. ووقف « سعد زغلول » خطيباً في مظاهرات الأزهر المطالبة
برأس طه حسين فقال كلمته الشهير :

- وماذا علينا أن يفهم البقر !

فتخل بذلك عن معركة العقلانية ، كما تخلت « النحاس » عن معركة

الديموقراطية ، فترك « عباس العقاد » يخوضها وحيداً ضد وزارة « توفيق نسيم » ، وعندما لُدَّ كاتب البرجوازية الجبار في الخصومة ، طرده « النحاس » من الوفد وحاربه حتى كاد يتكفّف القوت . .

● لماذا عاملت البرجوازية المصرية مفكرها ومنظرها المبشرين بقدمها ، تلك المعاملة البشعة التي تجمع بين النذالة والجبن والغباء ؟

الجواب السهل على سؤال مثل هذا ، يتمثل في حكايات كثيرة ، قد يكون معظمها صحيح ، لكنها في النهاية تفصيلات . فما أسهل أن نعتد ما ذكره « د . محمد حسين هيكل » فنرى في هجوم « مصطفى كامل » و « اللواء » على « قاسم أمين » توقيفاً لغضب الرأي العام المصري ، الذي كان في جملته محافظاً تجاه كل ما يتعلق بقضية المرأة ، وأمام « مصطفى كامل » قضية أهم هي « الجلاء » ، وليس من الحصافة في شيء أن يدخل معركة فرعية خاسرة كمعركة المرأة ، فلا يكسب إلا فقد الجانب الأكبر من أنصاره الذين يؤيدون معركته الرئيسية ، وربما لم يقف الأمر عند قدحهم بل تجاوزوه لانتقالهم الى صفوف أعدائه ، وتلك خسارة محققة على كل الجبهات . . ذلك أيضاً يمكن أن نفسر به موقف « سعد زغلول » من « طه حسين » في موقف مشابه ، رفض أن يؤيد علناً إلغاء الخلافة الإسلامية ، وقال زعيم « البرجوازية القومية العلمانية » للدكتور هيكل :

- هذا موضوع حساس عند العامة ، وأخشى أن يستغل خصومنا ما سأقوله ضدنا . .

تلك كلها تفاصيل قد تفسر هذه الواقعة أو تلك ، لكنها بالأساس ستضيء جثة البرجوازية المصرية على منضدة التشريع ، فإذا بالضعف صفة خلقية (بكسر الخاء) ملازمة لها ، فهي تفتقد لأية قدرات صدامية تجاه أعدائها على كل الجبهات : في الاقتصاد والسياسة والفكر ، وهي قد عجزت عن أن تنتزع سوقها القومية بالكامل من أيدي الاحتكارات الأوربية ، كما عجزت عن الاستمرار في القتال من أجل مقرطة الحكم وعلمنة الدولة وعقلنة الفكر .

ذلك ضعف أبعد مدى - فيما نظن - من مجرد العجز المتولد عن اكراه الضرورات السياسية ، لأنه عندنا جوهر ملازم وصفة خلقية ، فذلك الفرع الوحشي الذي أحس به « مصطفى كامل » عندما حكمت المحكمة الشرعية العليا ببطلان زواج الشيخ « علي يوسف » من السيدة « صفية السادات » لا معنى له إلا أن زعيم البرجوازيين اليعاقبة ، كان يقف بحماس في صف الأرومة النقية ، ويقاقل من أجل الحفاظ عليها . . منكساً أعلام العصامية التي تترفرف على أول كتائب البرجوازية حين تحتشد للصدام مع القيم الاقطاعية ، كما أنه كان يقف في صف القاتلين بعدم أحقية المرأة في اختيار شريك حياتها . . مضيئاً بذلك موقفه من كتاب « قاسم أمين » تحرير المرأة .

ففي واقعة زواج « الشيخ علي يوسف » ، لم يكن هناك اكراه سياسي يتطلب من مصطفى كامل - وهو أول زعيم مصري تلقى تربية مدنية خالصة دون أن تختلف بثقافة أزهرية - أن يقنع آراءه ، أو يمالئ العامة فيما يعتقدون . ثم أنه أخذ هذا الموقف وهو حر تماماً من أي ضغوط ، فهو - على حد ما يروي خليفته « محمد فريد » في مذكراته - قد عنف الخديو « عباس حلمي الثاني » ، في اجتماع (مغلق بالطبع) عقد باستانبول لأن - الخديو - كان يساند موقف الشيخ « علي يوسف » وهو قد كتب برأيه في الموضوع رسالة مغلقة لصديقه الكاتبة الفرنسية الشهيرة مدام « جوليت آدم » معلناً فرحته الطاغية لأن القضاء الشرعي قد خذل الشيخ علي يوسف ، وسجل على ابن « بلصفورة » الذي هرب من قريته ، ليصبح بجهد وذكائه ومواهبه ، صحافياً شهيراً يتردد اسمه في أنحاء المعمورة ، أو على الأقل في كل أنحاء العالم الإسلامي ، أنه ليس كفواً لكي يتزوج ابنة الأشراف المنسوبة المحسبة التي تجري في عروقها دماء زرقاء : « صفية السادات » .

وتأمل ذلك الهزل البرجوازي الذي يتبدى في دفاع الخديو عباس حلمي الثاني - الدكتور التركي حفيد « جنة مكان »^(١) محمد علي باشا أفنديم - عن

(١) عبارة تركية ترجمتها: ساكن الجنان .

حق الانسان في الصعود بجهد لا بأصله ، وحق المرأة في اختيار شريك حياتها ، ووقوف زعيم البرجوازية المصرية على الضفة الأخرى .

مشكلة « الطهطاوي » كمشكلة « طه حسين » كمشكلة كل منوري البرجوازية : أنهم كانوا يطيطرون بأجنحة طبقة ضعيفة غير قابلة للتخليق ، تكونت نطفتها وعلقتها في رحم المجتمع المصري عبر عملية اغتصاب ونهب امبريالية ، وليس صدفة أن مصر عرفت فروعاً للبنوك الأجنبية ، بينما صناعاتها القومية ما تزال لحماً طرياً ينجو ، لم يَكُنْ فائضه بعد ، ولم تظهر حاجته لتسهيلات ائتمانية ، وتمد جناحها القوي على الاستثمار العقاري والزراعي المحدود . . معلنة أنها هنا ، ويظل جناحها القوي ، البرجوازية المصرية الطفلة التي ولدت عبر عمليات النهب الامبريالي . . تنطق في كل أدوار حياتها بأنها مسخ ولده الاغتصاب المتكرر : انجليز وفرنسيين وإيطاليين وألمان وروس بيض ، وخمسة عشر دولة كانت أصحاب امتيازات حتى معاهدة مونترية ١٩٣٧ ، التي طبقت فعلاً في نهاية العام ١٩٤٩ .

وحين سافر « طه حسين » إلى أوروبا ، كان الأوروبيون يزحجون مصر ، وكانت الخطة الكرومية الذكية قد بدأت تؤق أكلها ، فالنهب الامبريالي كان مخططاً ، وضع « اللورد دوفرين » - السفير الإنجليزي بالأساتنة وأول مبعوث للدراسة الأوضاع المصرية بعد الاحتلال الإنجليزي - أسسه ، وجاء « كرومر » ليعمقه تعميقاً عبثياً . . بحكم خبرته السابقة بالأوضاع المصرية ، وهو عضو في صندوق الدين (١٨٧٩ - ١٨٨١) ، والأهم من هذا بحكم خبرته في العمل بالهند ، درة مستعمرات التاج البريطاني ، والمدرسة التي تعلم فيها معظم المستعمرين كيف يستحقون لقبهم .

وهكذا استطاع « كرومر » أن يحلل الصراع الطبقي في مصر تحليلاً مادياً صحيحاً (دون أن يخشى من اتهامه باستيراد المادية من بلاد السوفيت التي كانت قصيرة آنذاك) وخرج من تحليله ذاك ، بأن استقرار انجلترا في مصر يتطلب تخطيطاً لبناء طبقة جديدة فيها ، فالشرعية العليا من ملاك الأرض - الذين شاركوا بخطوات في الثورة العرابية - ذات ولاء عثمانلي ، ثم أنها جامدة في

أساليب استغلالها ، عارضت - بمفاهيم مختلفة - كثيراً من خطوات التحضر والاعمار التي كانت ضرورية للنهب الاستعماري ، فعارضت الغاء السخرة والكرباج وكل مظاهر تحرير قوة العمل .

الشريجة القومية من هؤلاء الملاك كانت ذات مطامع غير خافية للمشاركة في السلطة السياسية ، ولم يكن « كرومر » يثق بها ، ثم أن الطرفان يستغلان فقراء الفلاحين بشكل يبدو كالفنائه ، ولكي تستقر انجلترا في مصر ، وتتوطد أقدامها فيها فإن الضرورة تفرض تخليق طبقة جديدة تعيد التوازن للمجتمع المصري .

اختار « كرومر » - بعقلية الإمبريالي القارح - أن ينشر حمايته على صغار ملاك الأرض ، ممن لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة ، وعبر ربع قرن قضاهما في مصر (١٨٨٢ - ١٩٠٧) استطاع أن ينمو بتلك الشريجة ، لتكون القاعدة الاستهلاكية لما تصدره انجلترا من منتجات الى السوق المصرية ، وتلك هي الشريجة التي ستمو بعد عقدين آخرين من الزمان ، وتأخذ اسم « أعيان الريف » لتكون في القلب ، اiban الحلقة الثالثة من حركة البرجوازية المصرية (ثورة ١٩١٩) .

لعب « كرومر » الامبريالية القارحة تلك ، جمعت كل خيوط البرجوازية المصرية بين أصابع الامبريالية الانجليزية وشركاتها الأوروبية فالقطن : الزراعة الرأسمالية الرئيسية في مصر ، في قبضة مصانع لانكشير ومانشستر ، والبنوك العقارية « الانجلو اميجبيشيان » هي التي تمول المتجين ، والأعيان الصاعدون في الريف ، صناعة انجليزية ، تدين بالحماية للورد « كرومر » والورد « كشر » أوف خرطوم .

مشكلة الامبرياليين القارحين كانت - وما زالت - تكمن في أن أحداً لا يسير التاريخ على مزاجه ، والأعراض الجانبية لأي دواء وارده ، نعم أن خطته تلك قد أتت أكلها ، لكن حركة الجدل الاجتماعي في مصر كانت تسير وفق قوانينها الخاصة ، لا وفق قانونه . ثم أن الأزمة العالمية كانت قد بدأت تأخذ يفتاق الرأسمالية العالمية .

وحين انفجرت الحرب العالمية الأولى بحثاً عن قاعدة جديدة لإعادة توزيع الأسواق ، كان طه حسين (ابن فابريكة الدائرة السنية ثم قباني شركة السكر في كوم أمبو) ، يستعد للرحيل الى فرنسا لينهل من علم برجوازية سنوات البكارة : فرنسا السوربون . ويواصل اكتشاف العالم الذي بهره حين سمع في الجامعة المصرية القديمة « جويدي » و « ليمان » و « نلينو » و « ساتلانا » و « ملبوني » و « ماسيتون » ، ففتحوا أمام ذكائه الفطري (الذي شحذته محاولاته المستمرة للتصدي لعجزه الخلفي) أبواباً للعلم والمعرفة ، بعد أن ضاق ذرعاً بثرثرة الأزهرين ، واهدار كتبهم للوقت والجهد في عمليات عقيمة .

لم يسمع « طه حسين » جيداً طلاقات المدافع وطيران المناطيد الأوربية التي كانت تملأ سماء المعمورة ، والأساطيل التي كانت تمخر عباب البحار ، ولو قد فعل لأدرك أن نيران المدافع تحرق الصفحات التي بهرته وهو يقاد في أبهاء « مونبليه » أو « السوربون » ، لسمع « كازانوف » و « دوركايم » أو ليقراً عليه « فولتير » و « ديدور » و « روسو » ونصف دسنة أخرى من المؤرّخين الفرنسيين .

لو قد سمع جيداً لتساءل : أين الحرية والأخاء والمساواة من تلك المجزرة البشرية التي يساق فيها ملايين البشر ليتزعوا سوقاً أو يحافظوا عليه ؟ . ولمصلحة من يحدث هذا ؟ .

لو قد سمع جيداً لأدرك أن السوربون ليست سوى كنيسة في حي بغاء ، وعقل في مستشفى للمجانين ، ولا علاقة لها بالامبريالية الفرنسية المستبيلة بلحم الكادحين الفرنسيين في الدفاع عن أسواقها . ولیمت الشعب الفرنسي كله ، ولا نفقد نحن الامبرياليون الفرنسيون تونسنا وجزائرتنا وأفريقيتنا الناطقة بالفرنسية ، وجزرتنا الكاريبية . أما « فولتير » و « ديدور » و « روسو » و « الأنسكلوبيديين » فذلك زمان مضى وانقضى ، كما أن البكارة مرحلة في حياة المرأة . . . وكم ذا في القبور من موق كان الانسان يظن أنه لن يستطيع أن يعيش دونهم ، فألف رحمة على أيام « روبيسير » و « مارا » واقتحام الباستيل وحصار قصر فرساي (سيجمعون فيه بعد الحرب ليوزعوا الأسواق فيما أشبه البداية

بالنهاية) . فإذا شكى الكادحون الفرنسيون ، أو سكان المستعمرات نقصاً في الخبز ، تكلمنا بلسان أنثى الاقطاع «ماري انطوانيت» فقلنا :

- فليأكلوا جاتوه !

ملخص الأمر كله جاء على لسان « الجنرال » « اللنبي » الذي دخل القدس على رأس قوات الحلفاء - وبمعمونة من قوات الثورة العربية !! - ليتوجه رأساً إلى قبر « صلاح الدين الأيوبي » فيقول :

- ها قد عدنا يا صلاح الدين ! .

قائد القوات الامبريالية المنتصر في الحرب ، جاء مرتدياً مسح بابا الفاتيكان « ايربان الثاني » الذي أعلن في خطبة « فليرمونت » الشهيرة بدء الحروب الصليبية ، ومنح التجار الأوروبيين راية المسيح ، ليفسحوا دم الدنيا من أجل السيطرة على طرق التجارة ، البابا « اللنبي الثاني » يعلن قوانين العصر الامبريالي ، في خطبته أمام قبر صلاح الدين : ستعود الديمقراطية وتنتشر الخرافة ، وستداس العلمانية والعقلانية والديمقراطية والقومية ، تلك شعارات زمن البكارة ، فإذا انتظرت عقدين ، فسوف تسمع عن صفات الجنس الأري ، وستدفع البرجوازية الأوربية بمغامري حانة الجعة الى قمة السلطة ، ويا ملايين الرؤوس التي سيطاح بها في المذبحة أعذرونا : أزمة جديدة في توزيع الأسواق .

لعبه الصراع على الأسواق هذه (١٩١٤ - ١٩١٨) كانت قد أدخلت تطوير هامساً على خطة الاستعماري القارح « كرومر » فقد اضطرت الامبرياليون الى تحويل الجانب الأكبر من مصانعهم الى الانتاج الحربي ، وحالت الأساطيل الحربية المتقاتلة دون توزيع السلع المصنعة ، أو حتى توفير احتياجات الجيوش المتصارعة ، فتحولت مصر - ومستعمرات عديدة - الى قاعدة انتاج تمد جيوش الحلفاء المتحاربة بما عجزت مصانع بلدها عن امدادها به ، وهكذا أصبح للبرجوازية المصرية قلب صناعي مصاب بضيق في الصمامات ، أما مصدري الأقطان ومتجعيها - الذين ولدوا أيضاً عبر عمليات تطويع السوق المصرية لقانون المستعمرة - فقد أطبق أسياهم في لانكشير ومانشستر على أنفاسهم ، فاحتكرت

انجلترا شراء القطن المصري ، بالأسعار التي تحددها ، فكان إضراراً تستحق معه « البرجوازية / الأشيين » بعض التمرد على ما تفعل . .

وحين عاد « طه حسين » من فرنسا كان التمرد قد بدأ ، شوارع مصر كانت قد تفجرت بالهتافات : الاستقلال التام أو الموت الزؤام . الأمة مصدر السلطات . عاش الهلال مع الصليب . (وطنية . ديمقراطية . علمانية) عمال السكك الحديدية وصنایعية الترسانة وفلاحو الشوك والعريضة . فتوات الحسينية وطولون والحارات البرانية . ومجاورو الأزهر الذين يعيشون على خبز الجارية هم وقود المعركة الحقيقي . . والهدف - الذي لم يكشفه أحد آنذاك - هو قليل من الابتزاز تمارسه البرجوازية المريضة بضيق في صمام القلب ، ضد آبائها الروحيين .

وكما أن « طه حسين » لم يسمع جيداً الطلقات التي كانت البرجوازية الأوربية قد أحرقت بها « روسو » و« فولتير » و« مونتسكيو » والآخرين ، فإنه ككل المصريين لم ينتبه جيداً لأن العلة التي سببت ذلك هي نفسها التي جعلت البرجوازية المصرية تتكون ذلك التكوين الخاص الذي جعلها ظلاً مشوهاً لبرجوازية كانت قد داست كل ما نادى به قبل قرن من الزمان . .

ولأنه كان بالغ الحساسية بذاته ، فقد وقع في المطب الذي توقعه بذلك واقتدار « رفاعة الطهطاوي » ، الذي عاد من باريس ليتحدث عن الفرنسيين الذين بنوا حياة جميلة بالعقل ، فيعرض لكل أفكارهم ثم يشتمهم بعد عرضه المستفيض لكل فكره ، في سطرين أو ثلاثة . .

أما « طه حسين » فكان قد اكتسب عدوانيته من تلك الجلافة التي جعلت المجتمع لا يكف عن تذكره بعاهته ، فشق طريقه غير مبال ، وبدلاً من أن يكتب طبعة أخرى من تلخيص الأبريز ، أطلق كل مدفعيته الثقيلة في « الشعر الجاهلية » ووصل به التحدى إلى القول في مقدمة الكتاب بأنه قد أذاعه قبل ذلك بين طلابه في الجامعة ، لكنه يطبعه لأنه يريد أن يذيعه على من هم خارج الجامعة .

وكما أن « السوربون » كانت عقلاً في مجتمع تسيطر عليه طبقة لم يعد أمامها لتحافظ على مصالحها إلا أن تبعث من جديد كل ما هو لا عقلاي ولا ديمقراطي ، فقد كانت الجامعة المصرية ، « جيتو » لمؤلاء المنورين البرجوازيين الذين شاء سوء حظ البرجوازية أن يعودوا بأفكار فرنسا الثورة الفرنسية ، بدلاً من أن يحققوا هدف طبقتهم في تكوين كادر في يشارك الاستعماريين ادارة جهاز الدولة فيصبح مختلطاً بدلاً من اقتصاره على الأوربيين .

وحين تقدم « طه حسين » محطاً أسوار « الجيتو الليبرالي » رافعاً راية العقلانية والديمقراطية وحرية البحث العلمي ، شعارات النظره الهندسية للعالم ، ومحصلة صراخ البرجوازية الأوربية الضاري ضد الاقطاع التحالف مع الكهنوت من أجل تحرير طاقة الفرد ليستثمر ويتاجر ويربح ويصنع ، لم يسمع في حى انشغاله بطلبات مدفعه كثيراً عما له دلالة :

● لم يسمع توسلات « طلعت حرب » للمستثمرين المصريين في الزراعة وتجارة الصادرات ، لكي يمولوا مشروع انشاء بنك مصري قومي ، فسخروا من فكرته وأمامهم « الكريدي ليونيه » و« الباركليز » و« الناشونال » ، وحين زادت توسلاته منحوه ثمن الأسهم كما لو كانت صدقة .

● لم يقرأ أحد عليه ، أن الاحصاءات تصرخ بأن رؤوس أموال الأجانب (سواء في مصر أو بالخارج) المستثمرة في الاقتصاد المصري ، لم تكن تقل في عام ١٩١٩ عن ١٠٢,٢٢٩٥,٠٠٠ جنيه ، تمثل ٩١ ٪ من رؤوس الأموال المستثمرة .

● لم يسمع « سعد زغلول » يقول للسير « رجنالد ونجت » :

- متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام (!!) فانا نعطيها ضمانه في طريقها الى الهند وهي قناة السويس .

.. ثم وهو يقول لنواب « الأمة » .

- ان الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضات ، فهل عندكم تجریده؟ ..

طلقات طه حسين ، كطلقة « منصور فهمي » اليتيمية التي لم تصب أحداً سواه ، كانت مدفعيته عقلانية ثقيلة ، لكن برجوازية السمسة بين أسواق الامبريالية ، بكل شرائحها ، كانت أعجز من أن تجرد على المستعمرين حملة تنتزع بها سوقها من أيديهم ، لذلك تنصلت منه ، واتهمته بالجنون ، وجينت عن أن تقول رأياً في مسألة الخلافة . وفيما تلا ذلك من أزمان ، سيكون زعماءها أفجر ديماجوجي التاريخ ، سيحملون المسابح ، ويتطوحون كال دراويش ، وليس فيهم من يحلو تاريخه المستور - والمسطور - من آفة في خلفه أوفي دينه . .

وهكذا كان الفصل الأول من قصة « طه حسين » مع طبقته ، وهكذا سيكون الفصل الثاني والثالث والرابع ، يطلق مدفعيته مرة ، فيكره على أن يحارب بحصى طبقته مرات . ثم يشور عليه عقله المشتعل فيعيد اطلاق مدافعه .

تلك معركة بين آباء وأبناء ليس لنا مكان في صفوفها ، فإذا كان برجوازيو البوتيكات لم يفهموا من « طه حسين » إلا أنه لسان مديريتاني ، فلا شيء يدهشنا من طبقة بدأت بمنظرين « كطه حسين » و« منصور فهمي » و« أحمد أمين » و« د . هيكمل » و« سلامة موسى » وفنانين « كعبد الوهاب » و« أم كلثوم » و« الريحاني » و« كمال سليم » وانتهت بفايز حلاوة وأحمد عدوية . .

ويسألون : لماذا اختار الرجل يوم الهول يوم وداع ؟ . فنقول - وعلى الله القصد - .

.. أثر الرجل العجوز أن يكون ليوم الفراق معنى ! .

الاقطاب الثلاثة

٢٤

في الأسبوع نفسه ^(١) الذي منحت فيه جامعة « تل أبيب » درجة الدكتوراه الفخرية للسندباد المصري « د. حسين فوزي » ، تقديراً لشتائه التي انهار بها على العرب ، ظهر « الياهو بن اليسار » السفير الاسرائيلي لدى الحكومة المصرية - في كازينو قصر النيل بالقاهرة ، وقدم بنفسه للكاتب الكبير « نجيب محفوظ » ، مجموعة من كتبه التي ترجمت الى العبرية ونشرت في اسرائيل تقديراً - فيما يبدو - لاستماتة الروائي العربي الشهير في الدفاع عن « سلام كامب ديفيد » .

وليست هذه أول - ولا آخر - الوقائع التي تثبت أن فيضاناً من الحب والغزل قد أصبح يجمع بين بعض الكتاب العرب المصريين ، وسياسيين وكتاب مؤسسات اسرائيلية ، وأن هؤلاء الكتاب قد تطرفوا في الحب ، ودخلوا معركة الدفاع عن الصهيونية ببسالة لم تعهد فيهم من قبل ، وعلى حساب كل ما هو عربي ، مهما علت - وغلت - قيمته .

وقد وصل التطرف في الحب إلى درجة أن كاتباً عجوزاً - في سن لا يطيش فيها الناس - مثل « توفيق الحكيم » أبرق للرئيس « السادات » ، يطلب منه أن يسير في طريق التعاون بين القشتين المتحضرتين في المنطقة - مصر واسرائيل - ويلوي عنقه عن بداوة العرب وتحلفهم .

(١) نشر هذا المقال في جريدة « الخليج » - التي تصدر في الشارقة - في

وذرع السندباد «حسين فوزي» ، الأرض المحتلة ، يلقي المحاضرات ، ويدلي بالتصريحات ، يشتم العرب ، ويتحدث عن السلام والحضارة ، كأن الأرض التي يذرعها لم تسلب من أصحابها العرب ، وكأنه من شروط الحضارة أن يعيش الفلسطينيون بلا هوية . وكان من شروط السلام أن يصبحوا لاجئين بلا وطن .

ومنذ عام أذهلني «نجيب محفوظ» حين طالبني - في مناقشة معه نشرت في حينها - أن أبرهن له أن لاسرائيل أطماعاً توسعية ، وبعد قليل من الوقت ، كان الكاتب الروائي الشهير يتحدث في السياسة كما يتحدث سائقي التاكسي وسامسة الشقق المفروشة في القاهرة كامب ديفيد ، مؤكداً أن كل شيء على ما يرام وأن الاسرائيليين راغبون حقاً في السلام ، وفي منح الفلسطينيين حقوقهم وأنه لا يرى أي مبرر على الاطلاق لاستمرار الصراع في المنطقة .

ذلك قليل من كثير مما قاله الأقطاب الثلاثة - توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ - في مسألة الحرب والسلام ، والعرب والصهيانية ، والروس والأمريكان ، طوال السنوات الثلاث التي انقضت منذ زيارة الرئيس «السادات» للقدس ، فقد أصيب الرجال الثلاثة بأسهال من الأحاديث الصحفية والمقابلات التلفزيونية ، وبرقيات الشكر وبيانات التأييد ومقالات المدح ، ومحاضرات الحضارة ، وشعارات السلام والديموقراطية والرخاء ، حتى بدا وكأن الدفاع عن «سلام كامب ديفيد» هو رسالة حياتهم وبشارة دخولهم ملكوت السماء ، مع أن الرجال الثلاثة ، عاشوا - نصف قرن أو يزيد - يكتبون وينشرون ، فما عرفنا أن واحداً منهم استمات قبل ذلك في الدفاع عن أي قضية سياسية كانت أم غير سياسية بتلك الدرجة من الحماس التي لا تتناسب مع شيخوختهم والوقورة .

ولأن القضية التي أسهب الأقطاب الثلاثة في الحديث بشأنها ، قضية محورية ، فقد كان طبعياً أن يتعرضوا لحملة هجوم ضارية ، ردت لهم الصاع صاعين كما وكيفاً ، ويبدو أن ذلك قد دفعهم لمزيد من التورط ، حتى وصل الهجوم عليهم في بعض الأقطار العربية الى حد تطبيق قرار المقاطعة على كتبهم

وأعمالهم الأدبية والفنية فجملت من الأسواق والمكتبات واعتبرت من المنوعات التي يصادرها رجال الجمارك في بعض المطارات والموانئ العربية ! .

ذلك كله - بالمنطق العربي - عادي وطبيعي ! .

وهو أيضاً يدعو لبعض التأمل !

أن يكون « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » و« حسين فوزي » في جانب الصلح مع إسرائيل ، فهذا أمر عادي تماماً ، وبرغم تجاوزات كثيرة فيما يقولون وينشرون ، فإن ذلك الموقف هو ما ينسجم مع تاريخهم ورؤيتهم ومواقفهم طوال حياتهم .

فنحن بوضوح وبكل صراحة لم نعرف أن « توفيق الحكيم » كان يوماً من أصحاب المواقف السياسية المحددة في أي موضوع فهو رجل لكل العصور ، وهو نجم مصر الفاروقية والناصرية والساداتية لم يصطدم يوماً بسياسة أو يعارض سلطة ، ولم يتحمس لقضية حماساً يهدد أمنه ومصالحه ، على كثرة للقضايا التي كانت تشد هذا الحماس ، وكثرة الأدباء الذين عارضوا وشاغبوا ، وسجنوا ، بدءاً من « مصطفى لطفى المنفلوطي » وليس انتهاء « بمحمود أمين العالم » .

المواقف الوحيدة التي حفظها التاريخ لتوفيق الحكيم ، كلها مواقف من قضايا طريفة ، فهو عدو المرأة ، وساكن البرج العاجي ، وصديق الحمار ، وحامل العصا ، أما قضايا مثل الاستعمار والأحلاف الأجنبية والصهيونية والديمقراطية ، فهي معارك لا تليق بفيلسوف صنعت منه صحافة « أخبار اليوم » نجماً بالطريقة الأمريكية في صناعة النجوم ، فشغلت الناس بشحه وعصاه وغطاء رأسه واشغله هو بمحاسبة الناشرين على الجنيه قبل المليم ، أما قضايا الوطن ، فلها مختصون هم أصدقائه الحكام ، فإذا كان لا بد من اتخاذ المواقف ففي تلامذة المدارس وشباب المحامين الكفاية .

وقد عاش « توفيق الحكيم » في مصر الملكية صامتاً ، على كثرة الفرص التي كانت تتاح له ليكـ. وينشر ، وعلى توفر المناخ الذي يسمح لأكثر الناس

خوفاً أن يبلي بعض ما يريد ، لكن « الحكيم » عزف عن كل هذا ، واكتفى بالهجوم على النظام الحزبي مبشراً بالمستبد العادل ، وحين قامت ثورة ٢٣ - يوليو ، خرج الرجل عن صمته ، ليؤكد أنه لم يكن راضياً عن الأحوال ، وأنه هاجمها بالرمز في هذا الكتاب أو تلك المسرحية ، واندفع الرجل يكتب عن الثورة ، بعد أن دافع عنه « عبد الناصر » في اجتماع مجلد ، الوزراء ورد الهجوم الذي شنه عليه « اسماعيل القباني » وزير المعارف ، لتقصيره في عمله كمدير لدار الكتب ، مؤكداً أنه - أي عبد الناصر - قد تأثر برواية « عودة الروح » وأن « توفيق الحكيم » أكثر أهمية وقيمة من مجرد مدير لدار الكتب ، وفي تلك السنوات ، أيد « توفيق الحكيم » الثورة بمسرحيته « الأيدي الناعمة » التي سخرت من عجز الطبقات المرفهة القديمة عن التواء مع مجتمع الثورة الذي يمنح المكانة مقابل العمل .

وفي الستينيات اتجه « توفيق الحكيم » لنقد الظاهرة الناصرية ، فكتب « السلطان الحائر » و« بنك القلق » معبراً عن انزعاجه من التغير الاجتماعي والسياسي المتلاحق الذي شهدته مصر ، وداعياً الى استقرار يوقف هذا التغير ، أو يقلل من سرعته ، وقد نشرت المسرحيتان وغيرهما في « الأهرام » صحيفة عبد الناصر - ومثلتا على مسرح الدولة وقرأهما « عبد الناصر » - والمعهد على محمد حسنين هيكل - ولم يعترض على النشر أو التمثيل .

وبعد عامين من وفاة عبد الناصر ، ذهل الناس ، حين خرج عليهم توفيق الحكيم بكراسته « عودة الوعي » ليعلن لهم أن برنامجه السياسي قبل ثورة يوليو كان الغاء الطرايش والألقاب ، وأنه اندفع في تأييد الثورة لأنها حققت له وجليه هذا الحلم العظيم ، ومن فرط سروره ذهل فظل غائباً عن الوعي عشرين سنة ، أسلم فيها عقله لعبد الناصر ، وأيده ، ثم اكتشف فجأة - بعد أن مات الرجل - أنه كان غائب الوعي مسلوب الإرادة يصفق لما لا يستحق إلا الازدراء ويحج ما لا يستحق إلا الهجاء .

و« توفيق الحكيم » مفكراً ، ينطلق من نظرة قانونية للعالم تقسّم النصوص وتتعامل مع القانون كظاهرة معزولة عن واقعها الاجتماعي ، وترى في

الصراع الدولي حلبة للنقاش الهادئ المذهب الذي يجري بين دبلوماسيين من ذوي الياقات المنشأة .

وعلى كثرة الاهتمامات التي جذبت طبيب العيون وأخصائي الأحياء المائية والمؤرخ وناقد الموسيقى الدكتور « حسين فوزي » ، فإن السندباد المصري الذي أخذ من كل بستان ، زهرة ، أعطى السياسة كشحة ، ولم نعرف ، قبل حماسة ذاك المتدفق كالسيل - أنه أدلى فيها بدلو ، أو قال فيها رأي ، وكتب الرجل بين أيدينا في الرحلات ، والموسيقى والتاريخ ، ومقالاته الكثيرة منذ « مجلتي » التي أصدرها « أحمد الصاوي محمد » في الثلاثينيات وحتى « سندباداته الطيارى » التي نشرها في الأهرام شاهد عفا في دور الكتب على أنه ليس من ذلك الصنف المتهور من الكتاب الذي يتم بقضايا وطنه ويشغف بهوم أمته .

والرجل بعد هذا معروف - منذ حادثته - بأنه من « الميديترينيين » الذين يقولون بأن مصر تنتمي لحوض البحر المتوسط ، وهو ما يفرض عليها أن تولي وجهها صوب أوروبا ، وتعطي العرب ظهرها ، وهو موقف جهر به - حين أصدر كتابه - « سندباد مصري » عام ١٩٥٩ في قمة المد القومي العربي لمصر الناصرية .

ومع أن عالم « نجيب محفوظ » الروائي مزدحم بالمناقشات والأنماط السياسية إلا أن الرجل لم يشترك في أي معركة سياسية ، بالكتابة أو بالنشاط رغم أنه ينتمي لجيل من المصريين كان الاشتغال بالسياسة موضوع حياته الرئيسي ، أما هو فقد كان موظفاً مثالياً ، بدأ حياته الوظيفية منذ سنة ١٩٣٤ عقب تخرجه من كلية الآداب ، وأحيل إلى المعاش ليستقر في مبنى « الأهرام » وطوال تلك السنوات ، كان بيروقراطياً مثالياً ، لا يتأخر عن موعد الدوام ، ولا تخطئه درجة أو تقوته علاوة .

والسياسة التي عملاً كتب « نجيب محفوظ » وتدور على ألسنة أبطاله ، تجاهلت تماماً أن للعرب قضية اسمها قضية فلسطين ، مع أن أبطال رواياته كانوا يعيشون في الأربعينات ويتناقشون حول كل قضاياها السياسية والاجتماعية ، وكان منهم وطنيون وديمقراطيون وإخوان مسلمين ، وشيوعيون ،

وعوام ، وموظفون ، وكتاب ، ومثقفون ، وصحفيون ، وفيما نعرف - في الواقع - أن تلك القضية كانت موضوع اجتهاد هؤلاء جميعاً ، سواء أصابوا أو أخطأوا .

وفضلاً عن هذا فإن أدب « نجيب محفوظ » ، كله ، يكشف عن رؤية ترفض العنف ، ولا تراه - كما يقول د . عبد المحسن طه بدر - حلاً لأي مسألة ، حتى لو كان ضرورة للدفاع عن قضية عادلة والحل الذي يراه للمشكلة الانسانية هو التفاهم والحوار بين جماعات المثقفين .

الأقطاب الثلاثة اذن ، ليسوا من أصحاب المواقف السياسية ، وهم يقفون على صعيد الفكر في أقرب الأماكن لسياسة كامب ديفيد ولتهجها وطريقها ، وهذا كله يجعل لما فعلوه منطقة الخاص ، فماذا كنا نتتظر من أدباء كبار نشأوا في وطن محتل ومستذل فلم يحاسبهم أحد يوماً على صمتهم المريب عن الادلاء برأي في قضايا أمتهم !!؟ ولم يدخل هذا الصمت ضمن الاعتبارات ، التي يقيم على أساسها انتهاجهم الأدبي والفني ؟ . وعاشت صفحنا تصنع منهم نجوماً ، وتحرق بين أيديهم البخور ، وإذا بنا نحن العرب الذين صنعنا منهم هذا أجلاف وبدو وإذا بهوى الأحباب مع أبناء العم العبرانيين ، وإذا بالدفاع عن حق الفلسطينيين في الحصول على أرضهم تدمير وتخريب ، ومنح هذه الأرض لغرباء عنها ، حضارة وتشيد .

ليس ذلك اعتذاراً عما فعله الأقطاب ، أو تبريراً له ، ولكنه وضع للنقط على الحروف ، وتبنيه خطأ جلدي في تقييم الأشخاص والأفكار والظواهر ، يتشتر كالرباء ، إذ لم يعد لمجتمع المثقفين العرب قوة ضبط أو ضمير عام ، يسقط اعتبار كل الذين يبيعون أفكارهم ومواقفهم في بورصات السلطة والسلطان . وما أكثرها في عالمنا العربي ، وتسلب الضعف والتدهور والانهيار ، فاختلت محكات التقييم وسهل السقوط وسهل التبرجح في الدفاع عنه .

بين العشرينيات والخمسينيات كان لمجتمع المثقفين العرب - والمصريون بالذات - قوة ضبطه ، وكانت له قيمة الخلقية والسلوكية المحددة والواضحة . تلك عقود الديمقراطية والعلمانية وحرية البحث ، والتعبير عن الذات القومية ،

وذاك زمن المثقف الموقوف : طه حسين والعقاد وسلامة موسى ومحمد مندور وحتى زكي عبد القادر ! .

نفس الأمر حدث - مع تغير طفيف - بين الخمسينيات والسبعينيات ، فقد سادت قيم الدفاع عن القومية والديمقراطية والعروبة .

في المرحلتين كان هناك عافظون ومتقدمون ، لكن كان هناك موقف واضح وصريح ، فالكاتب والمفكر ليس بهلواناً في سيرك ، يهجو اليوم من مدحهم ، بالأمس ، ويرى الشرفيا كان كل الخير قبل أسابيع ، ويفقد وعيه مرة كل عشرين سنة .

ومنذ مات « عبد الناصر » ، والأقطاب الثلاثة ، جزء من جوقه المجهوم على أفضل ما كان في الرجل ، وكشف هذا الموقف عن لا أخلاقيتهم ، اذ لم يتعفف واحد منهم عن قبول ما منحه عبد الناصر له من ألقاب تكريم أو جوائز تقدير أو أوسمة تشريف ، ولم يترك أياً منهم مكتبه العتيق في صحافة عبد الناصر أو مؤسساته ، احتجاجاً على ذلك الشر الذي طفش فجأة في « عودة الوعي » و« الكرنك » وعلى منصة جامعة تل أبيب ، بل اذ الرجال الثلاثة قد صمتوا حتى تبين لهم اتجاه الريح الجديدة وتأكدوا من أن النور الأخضر مضاء ، فاندفعوا يتحدثون عن الحريات التي أهدرت - والكرامات التي أهينت وملكوا شجاعة نقد الماضي ، أما الحاضر فقد سكثوا عنه - أو مدحوه انتظاراً لعشرين سنة أخرى يعود اليهم الوعي بعدها يشتمون ويسبون ويبحرون !

أن الأمر لم يعد أمر خلاف في الرأي ، فأصحاب الرأي لا يختلفون مع الموق بينما يعجزون عن مواجهة الحاضر ، وأصحاب الرأي لا يفقدون وعيهم ، لأن الوعي شرط لكي يكون للإنسان رأي ، وفضلاً عن هذا كله ، فإن الانتباه للوطن ليس من بين الموضوعات التي يجوز فيها الاختلاف ..

والأقطاب الثلاثة الذين ملأوا الدنيا ثرثرة بالحديث عن السلام الذي سوف يجلب الديمقراطية والرخاء يعلمون أن السجون المصرية لم تكف طوال السنوات الغمر السابقة عن استقبال الأدباء والشعراء والمثقفين المصريين ، ولكن

واحداً منهم لم يفتح فمه بكلمة احتجاج ولم يسترد وعيه ليكشف أن مصر عادت الى زمن الطرايش والألقاب وما هو أسوأ من هذا وذاك ! .

وعندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وطرحت السلطات المصرية للاستفتاء العام قراراً بقانون عرف بالقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل نشاط ديمقراطي ابتداء من الاضراب الطلابي ، وانتهاء الى المطالب النقابية ، لم ير أحد الأقطاب الثلاثة في ذلك القانون شيء يستحق الاعتراض ، وذهبوا في زفة قادها المرحوم « يوسف السباعي » لكي يقولوا نعم في الاستفتاء لقانون لم يحسر انسان يستحق الاحترام على القول بأنه قانون ديمقراطي ، ولأن فقدان الوعي والذاكرة وعدم انسجام الأقوال والأفعال سمة من سمات الأقطاب الثلاثة فقد أنكر « نجيب محفوظ » هذه الواقعة عندما سأله عنها خلال حوار دار بيننا حول موقفه من قضية الصلح مع اسرائيل ، مستغنياً عن العلاقة بين الديمقراطية التي سيجلبها سلام كامب ديفيد ، وبين ذهابه في جوقه من كبار المنشدين تؤيد قانوناً يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على ابداء الرأي أو الدفاع عن المصلحة ، فإذا بالكاتب الكبير يتظاهر بأنه لم يسمع جيداً ما قلت ثم يتكر أن هذا حدث ، برغم أن الواقعة منشورة ومصورة ! .

ليست الديمقراطية اذن هي مبرر حماس الأقطاب الثلاثة لسلام كامب ديفيد ، لكنها شيخوخة فكر ، وشيخوخة روح ، وافلاس جيل من الكتاب ، عاش معزولاً عن قضايا وطنه وأمته ، وأخذ مكانته بسبب اختلال المعايير التي تحكم بها على الأشخاص والأشياء والظواهر والأفكار ، والذين يدهشون لما فعله الثلاثة الكبار هم موضع الدهشة الحقيقية ! والذين يشغلون أنفسهم بالرد عليهم ، أو النقاش معهم مطالبون بأن يتوجهوا إلى ما هو أهم من ذلك ، وهو تقويم الاختلال في قيمنا النقدية ، وفي محكات تقديرنا للأشياء .

بين تطبيع العلاقات وتطبيع الصدقات

٢٥

اكتب هذا المقال^(١) قبل يوم من اجتماع وزراء الثقافة العرب بدمشق ،
لدراسة موضوع تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية ،
وهو اجتماع أرجو أن نأخذه بجذ يفوق ما تعودنا أن نأخذ به أمثاله من المؤتمرات
العربية ، سواء كانت على مستوى السفراء . . أو كانت على مستوى الرؤساء ،
وأن يكون حظه من الاهتمام العربي العام - رسمياً وشعبياً - أفضل من حظ غيره
من اللقاءات التي كثرت ، فرخصت فهانت على من يحضرونها ، وهانت على
الناس .

وقد يرى البعض في كتابة هذا المقال قبل انعقاد المؤتمر ، ونشره بعد
انفضاضه ، تجاوزاً له وتهمسياً على موضوعه . . . وإنه لكذلك . . فلا حيلة
أمامي وقد قضت ظروف « التطبيع » بذلك « التقطيع » لأوصال الأمة ، حتى
أصبحت لا تجد في أسواق القاهرة إلا صحفاً لاتينية أو عبرانية ، وعلى « أولاد
العرب » من أمثالنا أن يعرفوا أبناء أمتهم من راديو « مونت كارلو » الذي تفضل
فزوندي بالخبر ، ولم يصل فضله - المشكور - إلى درجة تزويدي بالتفصيلات .

تلك ظاهرة لعلها شغلت وزراء الثقافة العرب ، ولعلهم نظروا إليها
بالجد الواجب نحو خطورتها ، فالوقائع ببساطتها وعفويتها وسخونتها أيضاً ،
تقول أن أسواق القاهرة تكاد تخلو من كل صحيفة عربية ، يومية أو أسبوعية أو

(١) نشر بجريدة « الخليج » - التي تصدر في الشارقة .

حتى شهرية ، وإن كتباً ودواوين ومجموعات قصص وروايات ودراسات هامة تصدر في أقطار عربية عديدة ، لا تعبر حدود مصر ، وتقول أيضاً أن التعاون المشترك بين دور النشر المصرية وبعض دور النشر العربية ، يتعرض لعراقيل رسمية عربية ، وأن قرارات مقاطعة أعمال « نجيب محفوظ » و « توفيق الحكيم » و « حسين فوزي » ، قد امتدت فشملت غيرهم حتى من معارضي كامب ديفيد ، ولم يعد خافياً أن المجلات الثقافية العربية أصبحت تفتقد لأقلام الأدباء والكتاب المصريين . وآخر الأنباء تقول أن بعض الأقطار العربية ستوقف بعثاتها التعليمية للجامعات المصرية . . والقبول بواقع مثل هذا ، وعدم الحماس لتغييره ، هو سعي لعزل مصر عن العرب ، وهو توقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بحبر سري ، فالأمر لا يحتاج إلا لعقد واحد من الزمان ، يتفرد خلاله الصهاينة والأمريكيون بالشعب المصري ، يهجمون عليه - وهو أعزل من أي صحيفة أو حقيقة عربية - بكل أدوات غسل المخ : قنوات تليفزيون ومحطات إذاعة ومقالات صحف ، وطبعاً كتب ، ومؤسسات نشر عملاقة وطبعات مترجمة من مجلاتهم ، لينتهي الأمر - بعد هذا العقد - وقد نسي المصريون أنهم عرب . .

آنذاك يشرب أقطاب كامب ديفيد نخب انتصارهم الحقيقي . .

ولست أدري من هي الجهة - أو الجهات - المسؤولة عن هذا التدهور المحيف في الأمور ، ولا أريد أن أريح نفسي بتعليق الفأس في رقبة قرارات المقاطعة ، التي لم تجد رداً على « التطبيع » سوى « التقطيع » في أوصال الأمة ، فهي ليست مسؤولة وحدها عن هذه الظاهرة الخطيرة التي حققت مخاوف المتخوفين من أن تؤدي سياسة العمل الانتقامي ضد النظام المصري الى تداخل الأمور وانعكاس الأهداف ، حتى أصبحنا كالدبة التي قتلت - بغباء الحب - صاحبها !

ما أظن - مثلاً - أن قرارات المقاطعة قد نصت على النظر لكل كاتب ومثقف مصري باعتباره من « الكامب ديفيديين » ما لم يثبت - هو - العكس ، لكنني أعرف أن تفكيراً بمثل هذا الحمق يعيش في جنبات بعض المؤسسات

الثقافية الرسمية في عدد من الأقطار العربية ، وأعرف أن نشراً مصرياً حرص على أن يزور عاصمة عربية فيلتقي بالمسؤولين في دار النشر المملوكة للدولة بها ، ويناقشهم في خطأ علم توزيع ما ينشرون من كتب أدبية وفنية وفكرية في أسواق القاهرة ، ساعياً لكسر حاجز العزلة بين المثقفين والقراء والكتاب المصريين وبين ذوي رحاهم العرب ، لكن سعيه المحمود ذلك ، اصطدم بحاجز من الزجاج حين فوجيء بهؤلاء المسؤولين الذاهلين عن مسؤوليتهم ، يسألونه عما إذا كان قد أحضر معه من القاهرة « مستمسكات » معتمدة ثبت أنه لا يتعامل مع إسرائيل ..

ولأن شر البلية ما يضحك ، قال لهم بهلوه :

- من تظنون الجهة التي يمكن أن تعطيني مستمسكات مثل هذه .. وزارة الخارجية المصرية أم السفارة الاسرائيلية ؟

والغريب أنهم لم يفهموا النكتة !

تلك نظرة تبلغ من الفجاجة درجة تجعل ايرادها في أي قرار رسمي فوق المتصور ، ولكنها سلوك بيروقراطي شائع ، فالقرارات السياسية كالثورات يدبرها الدهاة وينفذها الشجعان ، ويطبقها الأغبياء أو الحمقى ، وما أكثرهم في دواوين حكوماتنا العربية ، فإذا كان القرار يفتقد للدراسة المتأنية والتأمل الصبور فتح الباب لمشاعر عفنة ، تبنى حوائط زجاجية بين أبناء الأمة الموحدة ، هذا هو على وجه التحديد ، ما يريد الذين صاغوا ووقعوا اتفاقيات كامب ديفيد .

إن روحاً مثل هذه ، تولدت مع الاندفاع العربي العام الذي شغل نفسه بالانتقام من « السادات » أكثر من التفكير في استرداد الحقوق ، فاهتم بما هو فرعي وترك ما هو رئيسي ، وسواء مثلت قرارات المقاطعة - بشكل عام - ضغطاً عربياً فعالاً على مصر ، كما يزعم المتحمسون لها ، أو كانت انسحاباً عربياً نشطاً ، كما يقول المتحفظون عليها ، فالشيء الذي نستطيع أن نجزم به أن بدعة المقاطعة الثقافية ليست أكثر من توقيع بالأصابع العشرة على اتفاقيات كامب ديفيد ..

الشيء المؤكد أن الذين أصلدوا قرارات المقاطعة لم يطف بخاطرهم أن تنفذ هذه الطريقة أو أن تصل الى تلك النتيجة . فلا يمكن لعامل أن يرى في خلو الأسواق المصرية من كتب تبحث في تاريخ العرب ، أو في جغرافية أقطارهم أو في مشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقاومة لسياسة كامب ديفيد ، أو أن ينظر الى ذلك كوسيلة تعيد مصر للصف العربي .

ولا يمكن لعامل أن ينسى أنه حتى في أسوأ أيام التجزئة والتخلف والقهر الاستعماري ، كانت العلاقات الثقافية بين العرب أقوى من الحدود المصنوعة والقيود الموضوعية ، فكانوا - برغمها - يقرأون نفس الصحف ، ويعلقون على نفس الكتب ، ويحرون في نفس المجلات .. ومنذ انشاء الأزهر قبل أكثر من ألف عام ، كانت الجامعات العربية بوقعة الحوار والتفاعل بين العرب ، ومدرسة تخريج قادة الجيل القادم ، وأكثر الأماكن حساسية بالقضايا والمهموم المشتركة .

تلك حقائق يعرفها الصغير والكبير ، وهم يعرفون أيضاً أن العلاقات الثقافية لم تنقطع أيام كانت المواصلات جبالاً وحيراً وكان الأعداء استعماراً عجوزاً واهناً فحافظت على روح الوحدة في الأمة وجمت مقوماتها القومية من التخریب ، فلا يعقل - ولا يجوز - أن تنقطع علاقات جوهرية كتلك في عصر المواصلات السلكية واللاسلكية والطائرات الأسرع من الصوت ، وفي ذروة الهجمة الصهيونية الأمريكية التي لا تريد في الواقع غير ذلك الذي فعله بحسن نية أحياناً ، وبغياء في أكثر الأحيان ! .

الغريب في الأمر كله ، أنه في الوقت الذي تستحكم فيه السدود في وجه التبادل الثقافي العربي امتلأت شوارع القاهرة مرة ثانية بالسياح العرب ، وطبقاً للإحصاءات المصرية الرسمية فإن بالقاهرة الآن ١٢٠ ألف سائح عربي ، يتوقع الخبراء أن يرتفع عددهم خلال الموسم السياحي الحالي الى نصف مليون . ولا اعتراض هناك على عودة السياح العرب إلى القاهرة ، لكن عودتهم ليست أهم من عودة الكتب والمجلات ، أو تكثيف التعاون العربي المصري على صعيد الثقافة ، وهو أمر لا تلعب القنوات الرسمية دوراً رئيسياً فيه دائماً . لو كان المنطق الذي يحكم الأمور واحداً ، لكانت عودة السياح العرب ، مبرراً لعودة

الثقافة ، ولو كان هذا المنطق أكثر استقامة لقضى بأن يأخذ هدف تنشيط العلاقات الثقافية مع مصر ، اهتماماً يفوق الاهتمام بتنشيط السياحة . .
فالتفاعل السياحي كان - وآمل ألا يظل - ذا أثر سلبي شديد على مشاعر المصريين العربية ، وحتى على مشاعر العرب تجاه المصريين .

ولو انصف وزراء الثقافة العرب ، في اجتماعهم ذلك الذي انقضى أو في اجتماع آخر لهم ، سيقبل حتماً ، لأعادوا دراسة موضوع تطبيع الحكومة المصرية للعلاقات الثقافية مع العدو الصهيوني ، من منبج مختلف عن ذلك الذي ساد من قبل ، وانتهى بنا الى ما نحن فيه ، نسير ووجهنا عكس صلورنا ، ونحقق لعدونا هدفه من فرط حماسنا ضده !

فلتكن نقطة انطلاقنا البسيطة هي هدف عدونا الرئيسي ، انه يريد أن يفقدنا كمعرب لا كمصريين فقط ، هويتنا القومية ، فلن يتحقق المشروع الاستعماري الصهيوني ويستقر إلا إذا أصبحنا نحن العرب غير عرب ، وإليك العناوين : أقباط ومسلمون . شيعة وسنيون . دروز وموارنة . كاثوليك وبروتستانت . فينيقيون . وفراغة . آشوريون وبابليون . وليس الأمر في حاجة إلى براهين ، لأن لنا عيوناً ترى ما يجري وما جرى ، ولأن المنطق في مباشرته يقول ، أن « دولة » كإسرائيل طالب اللورد بالمرستون - وزير الخارجية البريطانية - منذ عام ١٨٤٠ بانشائها لتكون مفصلاً بين المشرق والمغرب تحول دون أن يفكر العرب في ارتكاب أعمال شريفة كالتي ارتكبتها « محمد علي » ، فيتوجدون ويهددون الاستقرار الأوروبي ، دولة مثل هذه لا يمكن أن تعيش مفصلاً صغيراً دون أن تتوسع وأن يتجزأ ما حولها . .

هذا كلام نعرفه جميعاً ونقوله كثيراً حتى أصبحنا نحفظه كجدول الضرب وأناشيد الصباح ، ولكننا للأسف لا نستنتج منه الاستنتاج الصحيح ، ولا نطلق منه للعمل الذي يتواءم معه .

إذا كان ذلك هو هدف العدو ، فإن هدفنا يجب أن يكون تكثيف الوجود العربي العام في كل قطر عربي ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون تواجد ثقافي عربي

مكثف ، نواجه به المشاعر القطرية ورواسب التجزئة ونقص الوعي وسوء التصرف ..

وعندما يتعلق الأمر بقطر عربي يواجه ظروفاً صعبة كمصر ، فهذا يفرض التوسع في العلاقات الثقافية لا الانكماش فيها ، والسعي لتقويتها وليس تقطيعها وهو يفرض أن تتواجد الثقافة العربية في مصر لا أن تسحب منها .. ذلك أنها بذور المقاومة الحقيقية للمخطط الاستعماري ، وأخشى أن أقول أنه ليس لدينا - في المستقبل المنظور سواها !

ولنحذر جميعاً - عل صعيد الأمة - أن نسيء فهم قضايانا أو نخطيء في ترتيبها ، نعم أن قضية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في كامل ترابه الوطني هي القضية المحورية لنضال أمتنا ، ولكنها كذلك بحكم أنها قضية عربية ، لا بحكم كونها قضية فلسطينية ، ولا يجوز لنا حين نواجه بعض ما يتعلق بها أن نتناوله معزولاً عن الهدف العام لعدونا ، والهدف الرئيسي لأمتنا ، فنتدفع الى ما لا نريده ، وما لا نستفيد منه !

أن التفاصيل بعد ذلك كثيرة .. ولكن التوصل لمنهج صحيح لتناول المشكلة ، كفيل بأن يجد حلاً لكل ما هو جزئي أو فرعي .

سوف يقول البعض مثلاً :

● هل تريدنا أن نسمح بدخول كتب « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » و« حسين فوزي » وعشرات غيرهم عن أيدينا سلام « كامب ديفيد » وزاروا اسرائيل ويكتبون يومياً ضد العرب ؟

وسيقول آخرون :

● هل تقبل أن يزامل طلابنا الطلاب الاسرائيليين في الجامعات المصرية ؟

● أو أن تريح من توزيع كتبنا دور نشر تتعامل مع العدو الصهيوني ؟

فأقول تلك كلها تفاصيل يمكن أن نجد لها حلاً مناسباً إذا تذكرنا أن كل المصريين ليسوا « كامب ديفيد » وإذا علونا بهدف الوجود الثقافي العربي في مصر

عن أشياء ليست في مستواه لأهميته وخطورته ولأنه خط المقاومة المنظور أمامنا وأخشى أن أقول مرة أخرى ، لأنه ليس لدينا في المستقبل المرئي بديل سواء ! وأرجو ألا أكون واحداً عندما أتخيل أن وزراء الثقافة العرب قد انطلقوا من منهج مثل هذا - فتناولوا الاجراءات التي يردون بها على تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومة المصرية والعدو بمنهج لا يجعل جزاء التطبيع ، تقطيع أوصال الأمة .

الفخ الذي وقع فيه الشيخان (*) !

٢٦

الذين لهم المالم - ولو بسيط - بتاريخ الفكر العربي الحديث منذ بداية النهضة الى الآن . . يلحظون أن المفكرين العرب يدخلون في منحنيات فكرية شديدة التناقض، فمسيرتهم مليئة بالأقدام والتراجع . وعلى عكس ما قد توحي به لهجتهم العنيفة في المناظرات الفكرية ، فإن الجسور بين المحافظين منهم والمجددين مفتوحة ، بينا الطريق بينهما مزدوجة الاتجاه . لذلك لا يصاب أحد بالدهشة لأن مفكراً قد عدل عن فكرة اقامت الدنيا وأقعدتها ، بل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها !! .

بعد ثلاثين عاماً من الضجة التي أحدثها كتابه الأول « من هنا نبدأ » (١٩٥٠) اعترف المفكر الاسلامي المعروف « خالد محمد خالد » في كتابه الثامن والعشرين « الدولة في الاسلام » (١٩٨١) بأنه كان - في كتابه الأول - مخطئاً ومتجنياً ومجافياً لكل صواب حين ذهب الى القول بأن الاسلام دين لا دولة ، وأنه بلاغ لا قيادة لذلك أصدر كتابه الأخير ليعلن اقتناعه بأنه « دين ودولة وحق وقوة وثقافة وحضارة . . وعبادة وسياسة » . .

وينفس الجسارة التي ساق بها « خالد محمد خالد » أفكاره القديمة ، يقدم للحديث عن آرائه الجديدة بتقد للذات ، مطالباً الكتاب والمفكرين بأن « يعيشوا بفكر مفتوح بعيداً عن ظلام التعصب وغواشي الغناء ، آنذاك سيتلون للصواب

(*) نشر هذا المقال في مجلة « الدعوة » القطرية في عدد يوليو (تموز) ١٩٨١ .

ويقترّبون من الحقيقة وهو يلح عليهم «إن يفكروا دائماً وأن يراجعوا أفكارهم وينكروا ذواتهم ويتخلوا عن كبريائهم أمام الحقائق الوافدة» !

والهوامش التي تحيط بمتن خبر عدول «خالد محمد خالد» عن رأيه الأول لا تقل أهمية عن الواقعة ذاتها . فالرجل ظاهرة تستحق التأمل ، فهو كاتب اسلامي ، يتميز بمجموعة من الرؤى المتسقة والمتكاملة ، يصنفه بسببها معظم النقاد في خانة «المجددين» وهو صاحب مواقف وكتابات مشهودة - أو شاهدة - على اخلاصة فيما يدعوله ، وهو مفكر ذو نفوذ عند الكثرة القارئة ، اكتسبه بجدارته لاهتمامه بتناول مشكلات العصر برؤى تجديدية ، وبأسلوب لا يستعصي على فهم عامة القراء ، والرأي الذي عدل عنه ، جلب عليه متاعب وحمله أكداراً ، لكنه يقدم للقارئ اعتذاره ، ويقدم له مبررات عدوله عن رأيه !

وليس من بين هذه المبررات أن عدول الكتاب العرب عن آرائهم القديمة يكاد يكون ظاهرة من ظواهر فكرنا العربي ، وهي ظاهرة تشد تفسيراً في ذاتها بصرف النظر عن مدى الخطأ والصواب فيما ينتقلون بينه من مدارس وأفكار واتجاهات ..

سيقول البعض أنها مظهر حيوية عقل لا يتكلس عند مواقف ولا يتشترق في أفكار ، وهي دليل أننا تطوريون لا جامدون ، ومستقبليون لا محافظون ، . . . سيعضدهم آخرون لأسباب ليست أسبابهم - بأن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء وهو على كل شيء قدير . .

على أن آخرين ممن لا ينكرون قول هؤلاء ولا تعضيد أولئك ، يسألون :

● ألا يدل ذلك - بين ما يدل - على أننا نحن العرب.. لا نؤصل أفكارنا ، لذلك نتقل من النقيض الى النقيض وتلك ملامح مراعاة فكرية وعنوان علم نضج ! .

● وكيف نظمتم إلى آراء التجديدين اذا كانت تصاغ في عجلة وتلقى في استهانة ولا تصمد لمطارق الزمن ؟

ما يدعو للدهشة حقاً أن أحداً لا يشغل نفسه بالسؤال عن السوابق التي أباحت لنا إصدار حكم ، بأن عدول المفكرين العرب عن آرائهم قد أصبح ظاهرة ، فكل من له الملم بسيط بتاريخ الفكر العربي الحديث منذ بداية النهضة الى الآن ، يلحظ أن المفكرين العرب يدخلون - في العادة - منحنيات فكرية شديدة التناقض . . فمسيرتهم مليئة بالإقدام والتراجع ، وعلى عكس ما قد توحى به لهجتهم العنيفة في المناظرات الفكرية ، فإن الجسور بين المحافظين منهم والمجربين مفتوحة والطريق بينهما مزدوجة الاتجاه . لذلك لا يدهش أحد لأن مفكراً قد عدل عن فكرة أقامت الدنيا وأقعدتها . . بل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها ؟

سوابق من هذا النوع تجدها عند الكثيرين لم يكن أولهم « علي مبارك » ولن يكون آخرهم « خالد محمد خالد » وفي القائمة أسماء : « طه حسين » و« هيكल » و« العقاد » و« علي عبد الرازق » .

واقعة الأخير منهم تشبه أكثر من غيرها واقعة « خالد محمد خالد » : فالبلبل في كل منها رجل دين جهر برأي خالف به السائد من أفكار جيله ، وأثار ضجة وضجيجاً ، ثم عاد بعد سنوات تطول أو تقصر ليعدل عن ذلك أي آثار به ما أثار .

والفصل المعنون « قومية الحكم » في كتاب « خالد محمد خالد » الأول « من هنا نبدأ » يتناول العلاقة بين « الدين والدولة » وهو ما تناوله كتاب علي عبد الرازق « الإسلام وأصول الحكم » . ومع خلاف في المقدمات فإن الاثنین انتهيا الى نفس النتيجة وهي أن الاسلام دين لا دولة . وبلاغ لا قيادة . أعلن الأول منها رأيه في عام ١٩٢٥ وعدل عنه بعد ٢٢ عاماً ، حين قبل العفو الصادر بحقه وعين وزيراً للأوقاف في عام ١٩٤٧ . وبعدها بسنوات ثلاث تبني « خالد محمد خالد » الرأي الذي عدل عنه « علي عبد الرازق » ليشير بتبنيه له ضجة وضجيجاً ثم يعود ليعدل عنه بعد ثلاثين عاماً في كتابه « الدولة في الاسلام » (١٩٨١) .

ثم أن كلا الرجلين قد حصل على درجة العالمية من الأزهر الشريف .
حصل الأول عليها عام ١٩١١ وعمل بعدها قاضياً شرعياً ، وحصل عليها
« خالد محمد خالد » عام ١٩٤٧ ليعمل بعدها مدرساً في نفس المعهد الذي
تخرج منه .

وكان « علي عبد الرازق » سليل أسرة من أكبر أسر المنيا بصعيد مصر ،
تمتلك عشرات الآلاف من الأفدنة ونفوذاً سياسياً واسعاً منذ أوائل القرن ، فهي
ركن من أركان « حزب الأمة » قبل الحرب العظمى الكونية ، وبعض أعمدة
« حزب الأحرار الدستوريين » بعدها ، تمثل هذا الحزب كما كانت تفضل على
سلفه . والده « حسن باشا عبد الرازق » : ثاني اثنين عرضت عليهما سلطة
الاحتلال الانجليزي تولى عرش مصر عقب خلع الخديو عباس حلمي الثاني
عام ١٩١٤ ، لكن عميد آل عبد الرازق رفض أن يجلس على العرش لأن
السلطة التي قدمت له العرض غير شرعية وليس من حقها أن تقدم عرضاً
كهذا .

ويكاد تاريخ عائلة « خالد محمد خالد » يخلو من أية وقائع دراماتكية من
هذا النوع الذي يرويه مؤرخو آل عبد الرازق . وقد ولد عام ١٩٢٠ ليكون
أول من تذكره حروف المطبعة من عائلته ، وهو يعتز كثيراً بأبيه الذي كان
مزارعاً في إحدى قرى محافظة الشرقية . ولا بد أنه ينتمي لتلك القبائل العربية
التي سكنت صحراء مصر الشرقية منذ الفتح الاسلامي ، ثم اجتذبهم الشاطئ
الشرقي لدلتا النيل فأغراهم بالاستقرار .

ويدين « خالد محمد خالد » لشخصية أبيه بطاقة التحدي التي دفعته
لمصادمة الكثير من الآراء المستقرة ، كما يدين له بذلك الاحترام لحرية الانسان
وكرامته وحقه في التعبير عن رأيه والاجتهاد في شؤون وطنه ودينه ، ومع أن
أحداً لم يعرض العرش على الرجل إلا أن هناك من الشواهد ما يدل على أنه كان
سيرفضه ربما لذات المبررات . إذ كان يمارس الاحساس بكرامته بدرجة فيها
كثير من الاعتزاز بالذات .

قال لي « خالد محمد خالد » :

- نشأت في بلاد كانت تسمى « الشفالك » أي الدوائر الزراعية الكبيرة التي يملك كل منها مالك واحد . كانت قريتنا وثلاث من القرى المحيطة بها تتبع تفتيشاً للأمير « محمد عبد الحليم » ، وكان هذا التفتيش يكاد يعبد من دون الله . وكان له رهبوت فظيع في نفوس الفلاحين وكان مفتش التفتيش يكاد يقول للناس : أعبدوني . كان الفلاح يؤجر في اليوم بخمسة قروش ، وحماره يؤجر بعشرة ، كان الحمار المصري أغلى من الإنسان المصري ، فإذا جنى الفلاح محصولاً حمله خفراء التفتيش الى مخازن التفتيش ، وتركوك تضرَب الأرض بكفكف فلا تنال شيئاً إلا إذا دفعت الإيجار . . أما أبي فقد شبت لأراه الرجل الوحيد الذي يتحدى التفتيش في شخص مفتشه ، وأنا اعتقد أنني رصعت هذه المعارضة . . انني في الواقع أقرب إلى مقولة مكسيم جوركي : « جئت العالم لأعترض » .

« وأنا طفل - والحديث لخالد محمد خالد - رأيت المحضر يدخل بيتنا أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمني أنا واخوتي من اللبن . لأننا كنا نغاطل الدوائر والتفتيش ولكن لأن أبي كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفتيش . رأيتها تنزع أبي في منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه اتهم بتحريض الفلاحين على اشعال النار في أقطان التفتيش . . » .

المؤكد أن فلاح الشرقية المشاغب قد لعب دوراً هاماً في تكوين ابنه ، فهو لم يضرب أمامه فحسب أمثلة للاستقلال في الرأي وللشجاعة في ابدائه ، والصمود في مواجهة نتائجها ، ولكنه أتاح له أن يعيش قضية العدل الاجتماعي ويعانيها عن قرب ، فتميز بين المفكرين الاسلاميين بنظرته العطوف على فقراء المسلمين ، وبأنه من المبشرين بسلام العدالة الاجتماعية . .

طائر واحد يستطيع التحليق

ولم يكن على عبد الرازق مهموماً بقضية العدل الاجتماعي ، فهو مفكر من ذوي الأيدي الناعمة ، وهو لم يعش على خبز الجراية كما كان يعيش طلاب

الأزهر ، بل من المرفهين من أبناء الأمر الذين حدثنا عنهم « طه حسين » في « الأيام » ، لكنه مع هذا التقى - في الأزهر - بالامام « محمد عبده » ، فتأثر بآرائه ، والأرجح أنه تناول الغذاء مرات عديدة في مطاعم « جامعة اكسفورد » حيث قضى خمس سنوات يدرس الاجتماع والتاريخ والسياسة ، قبل أن تقطع الحرب الكونية الأولى دراسته فيعود ليعمل بالقضاء الشرعي . ولولا دراسته في أكسفورد ما أتيح له أن يقرأ ما كتبه آرثر كينون وتوماس أرنولد والمفكر الهندي محمد بركات الله في الفلسفة الاسلامية وقضية الخلافة .

ولأنه مفكر من ذوي الأيدي الناعمة فقد كانت قضيته في جوهرها صراعاً مع الجالس على عرش مصر : نفس العرش الذي رفض عميد آل عبد الرازق أن يجلس عليه . عام ١٩١٤ فجلس عليه السلطان « حسين كامل » ، وبعد عامين غادره الى دار البقاء ليخلفه عليه السلطان - الملك فيما بعد - أحمد فؤاد الأول . .

ولم يكن آل عبد الرازق يملكون نفوذ الجاه والمناصب والمال فحسب ، بل كانوا على صلة ود بالسلطة الفعلية في مصر آنذاك وهي دار المندوب السامي البريطاني . ولأن ظهورهم تستند الى القوة الحقيقية في السياسة المصرية فقد تعاملوا مع الملك أحمد فؤاد تعامل الأنداد . حتى أنهم رفضوا أن يبيعوه بيتهم الذي يقع خفاف سراي عابدين ليوسع به اصطبلات خيوله . وكان هذا بداية احتكاك بين الأسرتين ، تصاعد حين رد عليه الملك فؤاد يتخطى رجال « آل عبد الرازق » في التعيينات للمناصب الادارية الكبرى في الدولة .

ولا أحد يدري على وجه الدقة العوامل التي دفعت « الشيخ علي عبد الرازق » قاضي محكمة المنصورة الشرعية لكي يمسك ورقة ويخط عليها السطر الأول في كتاب « الاسلام وأصول الحكم » . ومعرفة هذه العوامل ضرورية لفهم العملية العقلية والنفسية التي تتكون خلالها فكرة ستواد بعد ٢٢ عاماً أو بعد ٣٠ عاماً . أهى منذ البداية فكرة غير مكتملة النمو ، غير ناضجة لا تستحق تسطيحاً على قرطاس لولا اندفاع الشباب وفورته ؟ وحين أدركها نضج الشيخوخة بدت فجة وطائشة وطالبت بالاعتذار عنها ؟

الفخ الذي وقع فيه علي عبد الرازق وخالد محمد خالد :

لكن « علي عبد الرازق » كان على مشارف الكهولة حين أصدر - عام ١٩٢٥ - كتابه ، اذ كان في السابعة والثلاثين ، درس في الأزهر وأكسفورد وعمل بالقضاء وليس من طبيعة الأمور أن يكون القضاة شباناً طائشين يلقون بالكلام على عواهنه . وكان « خالد محمد خالد » حين أصدر كتابه - ١٩٥١ - في الثلاثين من عمره ، وهي سن استواء ونضوج وليست عمر طيش واندفاع ..

وصحيح أن كلا الرجلين قد عدل عن رأيه القديم الى رأى جديد وهو في الستين من عمره ، الا أن نظرية شيخوخة الأفكار ليست من الطيور التي تصلح للتخليق ، فهناك مفكرون كبار وفنانون عظام وأصحاب رسالات كبرى غيرت التاريخ بدأوا اقتحام العالم وهم في الأربعين وأحياناً وهم في الستين .

الجانِب الوحيد الصحيح في هذه النظرية الخاطئة هو أن المجتمعات تعيش شباباً دائماً : صرح علي عبد الرازق برأيه عام ١٩٢٥ وعدل عنه عام ١٩٤٧ ، لكن الرأي وجد شاباً آخر تقدم لتبنيه والدفاع عنه عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٨١ عدل خالد محمد خالد عن رأيه .. وربما اليوم أو غداً سيخرج شاب ثالث يهاجمها معاً ، ويكرر حماقة شبابيها ، فالقطر هو قانون المجتمعات ، ولولا دفع الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض والأفكار !

متصوف سني ... وعلماني :

وإذا كان الرجلان قد اختلفا في المنشأ الاجتماعي ، فقد تعرضا لمناخ فكري متقارب . ولعل هذا ما يجمع بينهما . انهما في الحقيقة أب وابن يتميان للحلقة التاريخية نفسها : قبل الحربين الكونيتين وبينهما . أيامها كان العرب يتمردون ويتخطون كالمطائر الداثخ بين شباك الأوروبيين وشباك العثمانيين . عنوان الطموح : الاستقلال عن هؤلاء وأولئك . والأسلوب نزوع لتأكيد الذات . لم تكن المشاعر تجاه العثمانيين ودية ، فما أكثر المظالم التي يحفل بها سجلهم القديم والجديد وحين طرحت قضية الشعوب غير التركية في الأمبراطورية العثمانية نفسها على الاتحاديين ، كشفوا عن تعصب لطورانياتهم

أكد للعرب المبشرين بأمبراطورية اسلامية متعلقة القوميات ، أنه لا أمل هناك .
وأن الأتراك - عثمانيون وطورانيون - يستخدمون الرابطة الدينية لإخضاع تعاليمهم
على الأجناس الاسلامية غير التركية وقهرهم لها . وهكذا تضاعفت الفرص أمام
الجامعة العثمانية كتيار فكري . . خاصة والنموذج العثماني لا يغري بال تكرار .

تجاه الأوروبيين ، كانت المشاعر أكثر تعقيداً ، لا جدال في أن العدواة
وكانت جزءاً من تلك المشاعر . لكن المؤكد أن العرب قد انبهروا بالأوروبيين
بقدر ما غضبوا منهم ونقموا عليهم . ومن دلائل هذا الانهيار أن يعود بعض
الشبان الذين تعلموا في أوروبا ليصدموا مجتمعاتهم فيما يعتقد أو يرى فشور
الزوايج وترعد الرعود وتقوم الدنيا وتقعده ، لكن علينا ألا ندهش إذا ما عدل هذا
الشباب عن رأيه بعد سنوات اذ الواقع أننا أمام مفكر جاء ليقول لنا أنه كان في
أوروبا . ولذلك فهو حر التفكير قادر على التصريح بما يرتعد الآخرون من مجرد
سماعه ، ولكنه ليس واثقاً تماماً من صحة ما انتهى اليه !

وحين يتوقع الانسان أن يكون « علي عبد الرازق » و « خالد محمد خالد »
في صف الخلافة ، فانه يستقرىء واقع الرجلين بشكل صحيح تماماً ، فذاك هو
المعسكر الطبيعي لطلاب الأزهر ومشايخه وكل من تلقى ثقافة دينية جادة ، أو
هذا هو الفهم السائد للموضوع أيامها . لكن النواقد فتحت على أوروبا فلم
يعد شرطاً أن يذهب خالد محمد خالد الى أوروبا كي يتأثر بها كما كان الحال أيام
علي عبد الرازق ، لم يتسكع الرجل في ابهاء أكسفورد ، ولم يقرأ أرثر كينون ،
ولا توماس آرتنولد بل أنه حتى لم يقرأ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلي عبد
الرازق .

على أن ذلك كله لم يكن شرطاً لكي يجابه قومه برأي شبيه بما فعل علي
عبد الرازق قبله بربع قرن . واقع الأمر أنه كان قد عاش ضمن الأبنية الأوروبية
التي جاءت تصوغ الوطن بعد ١٩١٩ : البرلمان والانتخابات وحرية الصحافة
والمواطنة والدستور . . وتعرض لنفس التأثيرات .

وهو يقول :

« غادرت قريتي الى القاهرة وكنت طالباً في المرحلة الابتدائية ، كان لدي حنين الى السياسة ، وكان أول كتاب غير مدرسي اشتريته للتثقيف العام كان « مذكرات لورد جروي » - وزير الخارجية البريطاني ابان الحرب العالمية الأولى - وكنت أيامها في الرابعة الابتدائية ، وأني إلى الآن أعجب لماذا اخترت هذا الكتاب من بين ما كانت المكتبة تزدهم به » .

« ظللت مع الوفد بعواطفي ، اتتبع خطب « مصطفى النحاس » و « مكرم عبيد » وعندما انفصل « النقراشي » و « أحمد ماهر » عن الوفد وقفت معهما ، وتركت الوفد لأصبح من شباب « الهيئة السمعية » ، وبدأت آنذاك أمارس الخطابة السياسية ، وكنت احتفظ بمحطة استقبال جيدة تحتفظ بالأحداث وتعمل على تحليلها والربط بينها والاستنتاج منها . كانت المرحلة مرحلة نضال ديمقراطي مجيد ، وكنت أشهد « النحاس » وهو رئيس وزراء يترك المظاهرات تنهف بسقوطه ، والصحف تتهمه في نزاهته دون أن يضار هؤلاء ، شهدنا حرية الصحافة ، وحرية معارضة برلمانية » .

● ؟

- .. بدأت أقرأ لويلز في معالم تاريخ الإنسانية .. وليبيوري في حرية الفكر ولول ديورانت في « قصة الحضارة » ، بدأت أقرأ كتباً كثيرة عن التاريخ الأوروبي فكراً وسياسة ، فقرأت عن بسمارك ، وفولتير قراءات متنوعة ، وكنت في هذه الأثناء أحس أن عبارة الديمقراطية تصب في ضميري .. في قلبي صباً .. إلى أن جاءت سنة ١٩٤٩ فكتبت كتاب « من هنا نبدأ » .

قبل هذا الكتاب لم يكن « خالد محمد خالد » قد نشر شيئاً سوى مقال سياسي واحد أرسله للأهرام ، لكنه كان قد شغل بالتصوف فترة طويلة من حياته ، وكتب أثناءها مقالات دينية كثيرة .

كان مركز الجذب الديني لأفكاره سلفياً نقياً ، والسبب كما يذكره :

- انتميت في فترة مبكرة من عمري للجمعية الشرعية ، وقد أنشأها من

عهد بعيد شيخ من كبار أولياء الله وعلماء الإسلام هو الشيخ «عمود خطاب السبكي» ثم قادها بعده ابنه الشيخ أمين السبكي رحمه الله . . وهي جمعية نشاطها ديني بحت ، وتتبع سنة الرسول وتقتدي به في كل شيء . . .

نحن اذن أمام طبعة نادرة لمفكر ديني ، يجمع بين التصوف والسنية المتشددة وأفكار عصرية تستشهد لويلز ، وفولتير ، وأفلاطون .

كما استشهد على عبد الرازق بأقوال توماس أرنولد ، وأرثر كينون . فإذا عرفنا أن رائد مدرسة التجديد الديني الامام «محمد عبده» بدأ حياته صوفياً ، وحين أصبح مفكراً متمرداً وسياسياً متمرداً تعلم من امامه «الأفغاني» قوله :

- لا أفهم معنى قولهم - الصوفية - الفناء في الله . . انما الفناء يكون في خلق الله بتعليمهم وثقيفهم والحدب عليهم .

ومنذ اختار الامام «محمد عبده» الفاعلية في العالم اعتزل التصوف ، وهذا هو المنطقي مع شخصية رجل يشتغل بالمسائل العامة ، معرفتنا لما سبق تؤكد لنا مدى الندرة في شخصية «خالد محمد خالد» ، فهو متصوف مشغول بالفناء في ذكر الله والتوق الى طلعة الذات الالهية . وسني مهموم بتتبع الصراط المستقيم الذي هدى الله اليه سيد المرسلين وخاتم النبيين ، وهي سنة لا تعرف بدعة ، ولا تفر بضلال . وهو مع هذا عصري علماني يكتب بكل جسارة كتابه الأول ليكون من بين دعاواه أن الإسلام دين لا دولة وبلاغ لا حكومة ١ .

الفخ الذي وقعنا فيه :

في تلك السنوات ، كان العقل العربي ما يزال يبحث عن اجابة لعلامة الاستفهام المطروحة منذ عهد الصحوة الحديثة ، كيف نبني نموذجنا القومي ؟ . أنعود للماضي أم نطرحه ظهراً ونهمل من الرؤى الأوروبية التي تفوقت علينا وحكمتنا وأذلتنا ؟ ! .

وكان «علي عبد الرازق» قد تقدم عام ١٩٢٥ ليجيب على السؤال فجاءت اجابته مأكرة ، فقد صارع الماضي بالماضي ، وتحدى التحمسين لعودة

الخلافة الاسلامية أن يأتيه بنص من القرآن أو السنة ، يدل على أن الخلافة من أصول الاعتقاد الاسلامي ، مؤكداً « أن عمداً ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة ، وأنه لم يقم بتأسيس مملكة ، وما كان إلا رسولاً . وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً الى ملك » ففتح لم نسمع « أن النبي عليه الصلاة والسلام عزل والياً ، ولا عين قاضياً ، ولا نظم في الأمم عمساً ، ولا وضع قواعد لتجاراتهم أو لزرعاتهم ولا لصناعاتهم » .

خلاصة القول عند « علي عبد الرازق » أن « وظائف الحكم ومراكز الدولة ، كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا لترجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم والقواعد السياسية » .

وكان محتماً أن يقع « علي عبد الرازق » في الفخ السياسي ، لأنه - منذ البداية - تقدم كمصارع سياسي لا كمجتهد ديني ، لذلك جاءت وجهة نظره مليئة بالثغرات ، واكتشف النقاد الأقدمون والمحدثون ، أنه انطلق من فكرة يريد أن يثبتها ولو طوع النصوص أو اقتطعها أو أساء تفسيرها . كان في الواقع يقف في مكتبة اكسفورد ، يعظ أمته التي تعيش في الخيام ، فيطالبها أن تدير ظهرها لماض لم ير فيه سوى خلافة السلطان « عبد الحميد الثاني » وتنهل من الرؤى الأوروبية ..

والفخ الذي وقع فيه ، وقعنا جميعاً فيه . فعلاقة الاسلام بأصول الحكم لم تكن الموضوع الذي شغل « علي عبد الرازق » . ولكنه طموح الملك فؤاد أن يلي الخلافة ، وأثر ذلك على النظام الدستوري البرلماني العلماني الذي كانت مصر وأقطار عربية أخرى قد بدأت تنقله من أوروبا بعد الحرب الأولى .

ورد « الملك فؤاد » على مشاغبة « علي عبد الرازق » بمثلها ، فإذا هيئة كبار العلماء تستدعيه للمحاكمة وتوجه اليه سبع تهم تدور كلها حول إنكاره أن هناك صلة بين الدين والدولة ، وبين الشريعة والسياسة ، وتنتهي بعد استعراض الأسباب الى الحكم « باخراج الشيخ « علي عبد الرازق » أحد علماء

الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء ..

ولم ينتبه أحد من أصدروا الحكم لأن النظام السياسي الذي يعملون في إطاره ويقبلون ضغوطاً منه لاختراج « الشيخ علي عبد الرازق » من زمرة العلماء ، هو نظام دنيوي محض ، ينكر أي صلة بين الدين والدولة ، وبين الشريعة والحكومة .. وأنه أقرب - من حيث الواقع - إلى آراء « علي عبد الرازق » منه إلى آرائهم ، وتحمل « علي عبد الرازق » الحكم كعقوبة سياسية لا كعقوبة نزلت بمجتهده ان أخطأ فله أجر ، وإن أصاب فأجران . ذلك أنه في الواقع لم يجتهد ولكنه شاغب سياسياً فحسب ..

وحين جاء الظرف السياسي الذي يفرض اصلاح الموقف ، تمت تسويته على أسس سياسية محضة ، فقد كان « الأحرار الدستوريون » عام ١٩٤٧ شركاء في حكم ائتلافي مع « السعديين » ، ومات الشيخ « مصطفى عبد الرازق » شيخ الأزهر وشقيق « علي عبد الرازق » وأصر « د. محمد حسين هيكل » رئيس حزب الأحرار على تعيين شقيقه علي وزيراً للأوقاف ، فوقف حكم « هيئة كبار العلماء » بطرده من زمرة العلماء دون ذلك ، وكان « الملك فؤاد » قد مات وخلفه ابنه « فاروق » ، وهكذا تغير الظرف السياسي ، وسقط مع تغيره الحكم باختراج « علي عبد الرازق » من زمرة العلماء ، أسقطه نفس الذين أصدروه ، وباتفاق غير مكتوب ، بنده الأول إلا يكرر علي عبد الرازق « شغبه ، وألا يظل حكم تجريده قائماً . أما القضية الأصلية فقد تاهت في الزحام . ووأدت مناقشة هامة وضرورية تتعلق بهما الرئيسي : كيف نبني نموذجنا القومي ؟

لذلك لم يكن غريباً أن انتهت الحرب الكونية الثانية ونحن ما زلنا حيث كنا في نهاية الحرب الكونية الأولى : ضميرنا القومي حائر بين ما ورثنا ، وما تثبت وقائع العصر أنه الأقوى والأمنع . ولما كانت الخلافة العثمانية قد أصبحت أثراً تاريخياً ، فلتتقدم الصيغة الجديدة : الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية وإنشاء دولة دينية . وسرعان ما أصبح « مدرسة لها أفكار ودعاة ..

ولا بد أنك ستلاحظ أن «خالد محمد خالد» كان بعيداً عن هذه الحركة ، برغم انغماسه في الجمعية الشرعية واهتمامه بالشؤون العامة ، وتسألته كما سألته :

● ألم تكن ترى في ذلك الوقت أن هناك ضرورة لحركة اسلامية أصلاً ؟!

سيقول لك :

- نعم ، كنت أميل أن يظل الإسلام ديناً يتعبد الناس به ربه ، وألا يقحم في السياسة ، وناديت بما أسميته يومئذ قومية الحكم ، وناقشت ذلك في الفصل الثالث من كتابي « من هنا نبدأ » .

في ذلك الفصل - بتلخيص المؤلف نفسه - ذهب يقرر أن الاسلام دين لا دولة ، وأنه ليس في حاجة إلى أن يكون دولة . . وأن الدين علامات تضيء لنا الطريق الى الله ، وليس قوة سياسية تتحكم في الناس وتأخذهم بالقوة الى سواء السبيل ، ما على الدين إلا البلاغ وليس من حقه أن يقود بالعصا من يريد لهم الهدى وحسن الثواب .

فالدين حين يتحول الى حكومة - كما قال خالد محمد خالد - فإن هذه الحكومة الدينية تتحول إلى عبء لا يطلق . وذهب يعدد يومئذ ما أسماه « غرائز الحكومة الدينية » - باعتبارها من المؤسسات التاريخية التي استفدت أغراضها ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور تؤديه - فكان من بين تلك الغرائز الغموض المطلق والغرور ووحداية السلطة والجمود والقسوة ! .

وكان منطقياً مع الأعراف العربية المقننة ، أن يحاكم «خالد محمد خالد» على أفكار كتلك ، وصادرت النيابة الكتاب بناء على تحليل للجنة الفتوى بالأزهر ، يتحصل في أن الكتاب « يسلب الدين أخص وظائفه وهي الهيمنة على شؤون الحياة وتدبيرها وإقامة أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة ، وميأسهم بكل ما فيه اصلاح حالهم في الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم في الآخرة ، تارة بالصبح والارشاد والوعظ والهداية وأخرى بالقضاء العادل والحكم الرشيد وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وسائر حقوقهم وانصاف المظلومين

والضرب على أيدي المعتدين الظالمين . وإن كتاب الله وسنة نبيه كلاهما مليء بالتصريح الفقهي الواضح البين في الحكم والقضاء وما إليهما من مظاهر الهيمنة الفعلية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية مالية وجنائية فردية واجتماعية ودولية » .

وفي رأي لجنة الفتوى محاولة لاجتناب التناقض الذي وقع فيه اتهام هيئة كبار العلماء لعلي عبد الرازق . لذلك لم تجابه المؤلف صراحة بأن الاسلام دين ودولة ، وأن إقامة الإمامة جزء من الاعتقاد ، رداً على مماراته في ذلك ، اذ كانت تدرك - ولا جدال - ان حكماً كهذا بحق « خالد محمد خالد » سيبدو غير منسجم مع تنويجه باسم ملك يحكم بدستور مستلهم من أب بلجيكي ..

وهكذا ، للمرة الثانية ، وربما الثالثة أو الرابعة ، تفلت القضية من بين أيدينا ، ونحرم من فهمها على وجهها الصحيح ، لأننا لا نجتهد ، بل نصارع سياسياً ، وهذا ما يعترف به خالد محمد خالد :

- .. كنت أخشى على الاسلام من الحركات الاسلامية التي انتشرت في بلاده وخاصة بعد أن اتجهت أقسام منها الى الاغتيال السياسي ، وكنت أيضاً قد قرأت كثيراً عن الحكومة الدينية المسيحية ، فعكست هذا الوضع على الاسلام وتصورت أن الحكومة الدينية الإسلامية يمكن أن تقع في ذات الخطأ . من هنا كان رفضي لقيام حكومة اسلامية ..

في كلا الخطأين - كما يقول « خالد محمد خالد » - كان هناك خطأ في المنهج ذاته فقد جعلت ما تأثرت به من قراءاتي عن الحكومة الدينية في المسيحية وما تأثرت به من تحول بعض الشباب المسلم من نساك الى قتله .. جعلت هذا وذاك « مصدر » تفكيري لا « موضع » تفكيري !! . عندما يكون الشيء مصدر تفكيرك فانه يقودك في طريقه هو لا في طريق الحقيقة . أما حين يكون الشيء موضع تفكيرك فإنه يمد تفكيرك المحايد والمستقل بكل اعتبارات القضية المدروسة دون أن يلزمك بحكم مسبق ليتحرك الفكر داخل اطاره الحديدي الصارم !

وذلك هو الفخ نفسه الذي وقع فيه علي عبد الرازق . .

الجديد الذي نسخ القديم :

حول الكتاب الجديد الذي نسخ القديم كان حوارنا ، سأله :

● ترى هل كانت الدعوة للمودة للأصالة وراء نسخك لرأيك القديم ..
وماذا ترى في حركة التجديد الاسلامي اليوم ؟

تجاهل الشطر الأول من السؤال .. مباشرة قال :

- أعتقد أننا نعيش عصر بعث للاسلام كدين وكدولة ومجتمع ، أما تجديد الفكر الديني ، فتلك مسألة رهيبة بظروفها ، فالتجديد بهذا المعنى يعتمد على علماء مبرزين أحراراً يستطيعون أن يتبوأوا مكانة الاجتهاد في الاسلام .. ويستطيعون بشجاعة أن يعيدوا فتح باب الاجتهاد ! .

● قلت له : ألا ترى أننا نسير نسرٍ ، اذ كيف تتقدم حركة بعث الاسلام كدولة ، حركة التجديد الديني ، أليس المنطق أن تسبقها تمهد لها أو نواكبتها لتشد الناس اليها بما تطرح من رؤى اسلامية لمشكلات العصر ؟!

يقول « خالد محمد خالد » :

- أنا معك في هذا لأن الفكر دائماً يسبق العمل .. وهناك محاولات تجديد الفكر الاسلامي ، ولكن هذه المحاولات ليست بالطاقة أو بالشمول الذي تسير به حركة بعث الاسلام كدين ومجتمع .

● البعض يقارنون بين أولى حلقات التجديد الاسلامي عند الأفغاني وآخر حلقاته في عصرنا فينزعجون ، اذ يبدو لهم أننا نتراجع عن نقطة البدء فالمجددون المعاصرون أكثر تشدداً ومحافظة مما كان عليه الأفغاني ومن تتلمذوا عليه وخلفوه ؟ فما رأيك ؟!

- الواقع أن « جمال الدين الأفغاني » كان زعيماً أو ملهماً سياسياً أكثر منه مفكراً دينياً ، وهو لم يترك لنا ثروة فكرية يمكن أن نشير اليها ونقول هذا تجديد فكري الأفغاني جعل شغله الشاغل تحرير الأمم الاسلامية سياسياً وكان محرضاً على التمرد . والشيخ « محمد عبده » كان الى حد غير بعيد يحمل بذور أفكار

دينية جديدة . . لكن السياسة شغلته هو الآخر عن اتمام دوره كما ينبغي . أما « حسن البنا » فقد ركز على بعث روح اسلامي كما كان يصنع الأفغاني ، ولم يشغل نفسه بمشاكل فكرية أو فقهية في الاسلام .

● عند من من المجددين الاسلاميين تقف ؟

- أنا أقف عند اقبال ، ومولاي محمد علي ، وأبو الكلام آزاد ، وهم هنود هم الثلاثة ، وأنا أقف عند روح التجديد ، اذ كان ثلاثتهم مستعدين لتحمل الهتاف بأراء جديدة في تفسير بعض النصوص الاسلامية ، فالامام « عمر بن الخطاب » مثلاً ألغى حق المؤلفه قلوبهم في الزكاة ، ومع أن هذا الحق ثابت لهم بنص القرآن ، وقال أن الله قد أعز الإسلام ، فهو ليس في حاجة الى تأليف قلوب أحد . وكان يجتهد في أحكام شرعية كثيرة ، ويعطي رأياً شجاعاً يخالف النص ، فالاسلام بطبيعته لا يتأهى ولا يرفض محاولات التجديد فيه . . نحن الآن أمام قضايا معاصرة وصغيرة ولكنها تشغل المسلم بدءاً من شهادات الاستثمار الى غدائع البنوك ، وهي قضايا لا تجد فيها رأياً شجاعاً أو اجتهاداً خلافاً . فالبنيك يعطيك ربحاً على ودائعك ولا يعود عليك بخسارة ، وهذه صورة من صور الربا ، لكن منطق البنك يؤكد أنه لا يخسر وأن أنواعه لا تخسر إلا إذا سرق صاحب البنك ودائعه ، ومنطق البنك يتطلب اجتهاداً .

بعد لحظة تأمل أضاف خالد محمد خالد :

- هناك قضايا معاصرة كثيرة جداً لا تزال معلقة بين الصواب والخطأ وبين الجليل والحرمه ، ولا تجد المجتهد الجسور الذي يدرس القضية دراسة وافية جداً ، ويتقدم بالرأي ولا تجد حتى مجتمعاً للبحوث الاسلامية في مستوى مسؤولياته يتقدم للناس برأيه وياجتهاده .

● هل كان « اقبال » في رأيك هو ذلك المجتهد الجسور ؟

- ان اقبال مثلاً يذهب الى أن الإسلام كان خاتم الديانات ورسوله كان خاتم المرسلين وهذا ايدان بأن « العقل قد ورث الوحي » وتولى المهمة بدلاً

منه . وهذه مقولة جريئة لأنها تحل لنا مشاكل عديدة . . المسألة تتطلب مجتهداً جسوراً . .

قلت معلقاً على شكل سؤال :

● أهى مشكلة جسارة فحسب . . أم مشكلة مناخ وظروف ؟

- مشكلة فقدان جسارة ونقص معرفة . لا بد أن يصل المجتهد الى مستوى رفيع من العلم والمعرفة قبل أن يكون مؤهلاً للاجتهد . ليس العلم بالاسلام فقط بل وبالواقع المعاصر أيضاً ثم بعد هذا الوعي الذاتي ، لا بد أن يكون المجتهد جسوراً لكي يواجه الرأي العام المسلم باجتهاده . .

كان الاجتهاد قائماً يوم لم تكن في حاجة اليه ، ونحن اليوم في حاجة شديدة اليه ، ولدينا مجتمعات بحوث وروابط ومؤتمرات وعدة تشكيلات ومع ذلك فهي جميعاً عاجزة عن أن تأخذ دور المجتهد وتربط قضايانا المعاصرة بمبادئ الاسلام .

● ألا ترى أن الفعل النشط في حركة البعث الاسلامي اليوم ، مع العجز عن الاجتهاد يمكن أن يكون ذا أثر سلبي . . كثيرون يقولون بأن معظم الحركات الاسلامية ليس لديها برنامج واضح للدولة الاسلامية التي تبشر بها ؟

قال « خالد محمد خالد » :

- إن البعث الإسلامي في شموله ، يجذب إليه محاولات التجديد الفكري في الإسلام وهو وإن يكن يتقدم بتجديد التفكير ، فإن هذا التجديد يسير بقوة هذا البعث ويحرارته ، وإن لم يكن بالصورة المرجوة ، فلا خطورة هناك ، فإذا حقق البعث الإسلامي هدفه ، ستجد مشاكل تفرض نفسها على الدولة ، وهذه المشاكل لا تفرض نفسها علينا اليوم ، لكن الضرورة ستعلن عن نفسها في ظل الدولة الاسلامية فيفتح باب الاجتهاد لمواجهة تلك المشاكل . .

بدا لي فيما بعد أن السؤال التالي قد نقل المناقشة الى محاور مختلف ،

قلت :

● في مؤلفاتك بشكل عام خطان واضحان تماماً ، هما اسلام الديمقراطية
و اسلام العدل الاجتماعي ، فإذا وقفنا عند الجانب الأول . . كيف تراه اليوم
بعد أن انضمت لصفوف المطالبين بدولة اسلامية ؟ .

- لو حكمت بشخصي دولة اسلامية فسأطبق الديمقراطية النيابية التي تقوم
صورتها الآن في بريطانيا ، فالدولة الاسلامية التي أدعو اليها دولة تقوم على تعدد
الاتجاهات وبالتالي تعدد الأحزاب وتقوم على معارضة لها مكانتها وحريتها ،
وهذه هي الشورى كما قال بها الإسلام ، الحاكم يمثل الأمة ويوكل عنها ، ولا
يجوز لحاكم أن يقول لنا أنه يحكم باسم الله ، لأنه يحكم بحكم الله ، لكنه في
الوقت نفسه وكيل عن الأمة التي انتخبته واختارته ! .

● كأنك بهذا تقول أن الشورى ملزمة للحاكم المسلم ، أظن أن هناك
خلافاً بين الفقهاء حول الزامها ؟ !

- هو صحيح . ولعل الذين قالوا بعدم الزامها كانوا واقعين تحت ضغط
الخوف من حكاهم . لكن الحقيقة التي أراها أن الشورى ملزمة ، اذ لو لم تكن
كذلك فلا مبرر لها . وقد أمر الله رسوله « وشاورهم في الأمر » ، وصدر أمره
جل جلاله للنبي بعد أن شاور الرسول صحابته في غزوة « أحد » وأخذ برأيهم
فأدى ذلك لهزيمة استشهد فيها سبعون صحابياً بينهم عم الرسول حمزة ، فكان
الآية نزلت تأمر الرسول بالشورى بصرف النظر عن النتائج .

● يذهب البعض الى أن الحاكم المسلم يستشير أهل الخبرة الذين يصطلح
على تسميتهم بأهل الحل والعقد ؟

- أهل الحل والعقد في رأيي هم النواب الذين يختارهم الشعب بمحض
حريته ، وهذا أيضاً اجتهاد جديد مني ، لأن العادة مضت في الفقه الاسلامي
على أن أهل الحل والعقد هم أهل الخبرة . وهؤلاء يمكن الاستعانة بهم في
مجالس متخصصة تقوم على الاختيار . . أما أهل الحل والعقد الذين يفصلون
في مصائر الأمة السياسية ، لا يمكن الا أن يكونوا نواب هذه الأمة التي اختارتهم
بملء ارادتها دون أدنى تزيف لاقتناعها .

عن الشطر الثاني تساءلت :

● وملاحظا تقدم الدولة الاسلامية على صعيد العدل الاجتماعي ؟.

يقول خالد محمد خالد :

- مرورنا بتطبيق يبعث في نفوسنا كثيراً من التفاؤل بمستقبل الكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي في ظل الاسلام ، فقد استوصى الإسلام إلى أبعد الحدود بالعدالة الاجتماعية ، وإذا كان الإسلام اعتمد على الزكاة كضريبة أساسية يحقق بها العدل الاجتماعي فإنه لم يغلق الباب أمام ضرائب أخرى تصطنعها الدولة كما نشاء تغطية لمتطلبات العدل الاجتماعي ، الاسلام في مبادئه يرى أن الناس سواسية كأسنان المشط وأن حقهم جميعاً في الحياة المعيشية متكافئ ، وكان بيت مال المسلمين يربط العطايا الشهرية أو السنوية على فقراء المسلمين بحيث يغطي حاجة كل مسلم . وكان الرسول يقول : « أن الأشعرين كانوا اذا أرموا في غزو أو قل عندهم الطعام جمعوا ما عندهم جميعاً في ثوب واحد ثم اقتسموه بالسوية - وضع كلمة السوية بين هوسين - فهم مني وأنا منهم . لا يوجد أبداً مباركة للعدل الاجتماعي بأفضل مما فعل الرسول ، فهو يقول : « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والنار والكلاء » أي في كل ما يتيج عن استغلال هذه الأشياء الثلاثة ، فللأمر يروي الزرع والنار تدير المصانع ، والناس جميعاً شركاء فيها أيضاً . .

ويصف الاسلام المؤمنين بالذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ، وأفتى علماء الإسلام بأنه إذا مات في قرية أو بلد أحد من الجوع ، فإن القصاص والدية تقع على جميع أهل هذه القرية ، والرسول يخبرنا بأن من بات شعباناً وجاره إلى جواره طلو - من الجوع - فقد خان الله ورسوله ، أي خان الإسلام .

من حيث المبدأ نجد أن الإسلام قد وضع أسس العدل الاجتماعي ، ومن حيث التطبيق فقد طبق هذا العدل الاجتماعي أيام « أبي بكر » و « عمر » و « علي » بشكل - مع الألباب ، وحدث على عهد « علي » ، ثم حدث على عهد « عمر بن عبد العزيز » ، وهو نسيج وحده في هذا المجال ، وميزته كعادل

اجتماعي ، أنه خرج من مستنقع الدولة الأموية ، ولم يكن من الرجال الذين عاشوا مع الرسول أو أصحابه ، ومع ذلك طبق مبادئ الإسلام ، فبلغ من العدالة مبلغاً يكاد يكون متقطع النظر ، فإذا سألتني سائل : أي نموذج تراه صالحاً كمثل للدولة الإسلامية ؟ قلت : دولة « عمر بن عبد العزيز » . ولذلك اخترته كنموذج لما أدعو اليه في كتاب « الدولة في الاسلام » . أن ظروف « عمر ابن عبد العزيز » وبيئته لم تكن توحى أبداً بأن في استطاعتها أن تخرج لنا هذا الحاكم القديس المطلق في عدله وهو نفسه يقول : والله لولا الاسلام لكنت كغيري من الناس . هو في رأيي معجزة الاسلام .

● هل أخذ هذا الجانب من التفكير الاسلامي حقه من السلف أم أنه - في رأيك - ما يزال يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد ؟

- كل ما يمت للفقراء كان موضع عناية الاسلام وعلمائه وحكامه في كل عصر ، رغم الترف الذي كان يميز بعض الحكومات الاسلامية . حتى في تلك الفترات كان الناس جميعاً يحسون بضرورة وحتمية وجود العدل الاجتماعي كشيء من أهم الأشياء في الإسلام .

● ألا ترى معي أن هناك صياغة معاصرة لهذه القضية تكون قريبة من مشاكل عصرنا المليء بالتيارات والأفكار وأيضاً بالفقر ؟

- .. ربما .. في عهد « عمر بن عبد العزيز » كانت الدولة الإسلامية تلتزم بتوفير مسكن ودابة وخدام ومورد للمعيشة لكل مواطن ، وتتكفل بذلك للمسلمين ولغير المسلمين . وربما تطلب العصر الحديث بعض الاجتهاد في التنظيم . والاسلام لا يباي قط أي اجراء جديد ينأى عن الظلم ، فمن حق الحاكم المسلم أن يفرض ما يشاء من الضرائب لتغطية حاجات المجتمع ، شريطة ألا يفتت هذه الضرائب على حقوق ثابتة فالتأميم الشامل غير اسلامي . والضرورة الاجتماعية مقدمة في اطار مراعاة قواعد العدل الاسلامي العام .

● وأين تقع الفكرة القومية من هذه المطالبة بدولة اسلامية ؟

- العرب لم يعرفوا إلا بالإسلام ، واللغة العربية لم يصنها سوى القرآن ،

فإذا كان هناك عروبة ، فمن أجل أن هناك إسلاماً ، فلا يمكن أن يقع تناقض جنسي أو عنصري بين المواطنين في دولة إسلامية ، لكن احتمال هذا التناقض وارد ، إذا وضعنا في اعتبارنا أن هناك أقليات في الوطن الاسلامي ، ومشكلة الأقليات تأتي من صميم واجبات الدولة الاسلامية ، فالاسلام لا يغفر قط أي ظلم يقع على الأقليات الاسلامية ، والرسول وضع قواعد راسخة للايضاء بأهل النعمة ، وسموا أهل النعمة بما لهم من حقوق في ذمة المجتمع المسلم والدولة المسلمة ، والرسول يقول من آذى ذمياً أو معاهداً فقد خان الله ورسوله ، وسيدنا « عمر » عندما رأى يهودياً يسأل الناس أخذ بيده وسأله عن شأنه وأخذه الى بيت المال وجعل له مرتباً وهو يقول : ما أنصفناك يا ذمي ، أخذنا منك الجزية صغيراً ، وضيعناك كبيراً ، وأرسل الى ولاته على الأقاليم ألا يظلموا ذمياً أو يكلوه الى عائلته ، والجزية كالزكاة ضريبة لا وسيلة قهر أو اعنات ، بل عدل كامل .

● وكيف تنظر إلى مسألة المرأة في الدولة الإسلامية ؟

- أنظر إليها نظرة الفاهم لدينه ، فليس ثمة دين ولا نظام ، بما في ذلك حضارتنا الراحنة ، أحترم المرأة وكفل حقوقها كما فعل الإسلام ، فالاسلام أعطاها حقوقها كإنسان ، تعبد الله كما تشاء ، تتاجر كما تشاء ، تملك كما تشاء ، كل هذه الحقوق التي لم تعرفها أوروبا الى الأمس القريب ، وبعض دولها الى الآن لم تعترف بهذا .. وهذه الحقوق أعطاها الإسلام للمرأة كما أعطاها للرجل تماماً ، أما ما يكون موضعاً للخلاف فهو حق العمل ، وقد كفله الاسلام للمرأة في قول الله تعالى « لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض » .. كانت المرأة تتاجر وتمارس التجارة والفتيا - وهو نوع من القضاء - فليس هناك نص يمنع المرأة من مزاوله الأعمال اللائقة بها . والآية الكريمة ﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ لا تحرم عمل المرأة ولا تقيد ذلك بدليل أنهن كن يخرجن ، الى الجهاد وإلى الصلاة وإلى أعمالهن ، فالآية دعوة للفضيلة .

● والحقوق السياسية للمرأة ؟

- أنا رأيي أن المرأة من حقها أن تنتخب وأن تُنتخب وهذا رأي فقهاء كثيرين وعلى رأسهم الامام الأعظم أبو حنيفة ، اذ يرون أن للمرأة أن تكون وكيلة في الخصومة ، أي وكيلة نيابة ، كذلك من حقها أن تكون قاضية ، واشترط « أبو حنيفة » أن يكون قضاء المرأة في غير الحدود ، وقال أبو حماد شيخ « أبي حنيفة » بل من حقها أن تكون قاضية في الحدود أيضاً . فإذا وصل الإسلام بالمرأة أن تكون قاضية في أي حق واستناداً لأي نص تحرم حقها في أن تنتخب وتنتخب ، وتكون نائبة عن الأمة . . كل ما هنالك الا تبذل المرأة في زنا وفي سلوكها .

● أين يقع رأيت الأول بأن الاسلام دين لا دولة من كتاب « الشيخ علي عبد الرزاق » « الاسلام وأصول الحكم » ؟ .

- أنا لم أقرأ الكتاب ولكني سمعت عنه . وهذا خطأ ولا شك ، ولكنني عندما كتبت فصل « قومية الحكم » كنت بعيداً تماماً عن مسألة الخلافة ، اذ كنت أناقش قضية الحكومة الدينية . ولا أظن أن « الشيخ علي عبد الرزاق » كان ضد الحكومة الدينية ، ولكنه كان يناقش في مسألة الخلافة ، من وجهة نظر تضع في اعتبارها الشخصية المرشحة لشغل هذا المنصب آنذاك وهي الملك فؤاد .

ونحن ارتكبنا وزراً كبيراً وركبتنا المؤامرة الغريبة . ولا سيما مؤامرة انجلترا ضد الخلافة الاسلامية . واستطاعوا أن يسلبونا عقولنا وأن يجرؤونا عليها ، وأن تكون أحد المعاول التي هدمت بنيانها . خسارة كبرى لم نصب يمثلها . .

● سؤال أخير . . ماذا تستطيع الدولة الاسلامية أن تقدم للمواطن المسلم وللجماعة الاسلامية وللعالَم الذي نعيش فيه ؟

قال خالد محمد خالد :

الدولة المسلمة تستطيع أن تقدم لنا اليوم ما قدمته في تاريخها الأول . فهي تقدم للفرد المسلم العون الكافي لكي يأخذ طريقه الى الله في ظل القيم

الاسلامية والفضائل التي زكاها القرآن ودعا اليها وأمر بها ، وهي تضمن لهذا الفرد قدراً معيناً من الكفاية التي تمنحه معيشة رحية وسهلة ، وهي تضمن له أقرار النظم السياسية والادارية التي تحفظ له كرامته ، وتحفظ فيه انسانية الانسان وتلبي كل احتياجاته العقلية والروحية والمادية .

وما توفره للفرد كفرد سيتوفر تلقائياً للمجتمع كمجموعة أفراد ، أما ما توفره للعالم فانها ستقدم له الاسلام تقدماً يسوي الكثير من المشاكل والمظالم التي تثيرها الحضارة المعاصرة ، فعالم اليوم غابة ، يفترس القوي فيها الضعيف ، وهو عالم لا يفكر إلا تفكيراً شهوانياً أنانياً ، والمجتمعات المعاصرة تزكي جميعها الصراع على المال والنفوذ ، والحضارة الغربية القائمة الآن هي الابنة الشرعية لحضارة الاسلام ، فقد أخذت معظم عناصرها واعتمدت في نجاحها على حضارة الاسلام في الأندلس وقرطبة ودمشق . الحضارة الاسلامية كائن تاريخي لا تستطيع أن تغمر عينيك عنه ، سيقدم الاسلام للحضارة المادية حضارة الروح . مجتمع اليوم خال من كل ما هو روحاني ، وهذا احتياج انساني ، والاسلام هو الذي جمع في التجربة التاريخية بين حضارة الروح وحضارة المادة ، وهذا أمر يحتاجه عالمنا بشدة . . .

.....

هل انتهت الضجة التي بدأت قبل ثلاثين عاماً . . أم تجددت ؟ لا أدري !

كل عنف وانتم بخير ولوان هذا الخير شكوك فيه!

٢٧

إذا كنا نريد حقاً أن نتجاوز موقف الدفاع الذي نجد أنفسنا أسرى له لما فوجئنا بعمل « عنيف » ينسب لهؤلاء الموصوفين بالغلو الديني ، فقد أن الأوان لكي نفكر في الموضوع بشكل جديد ومختلف تماماً عما تعودنا ^(١) .

- أما الذي لا جديد فيه فهو هذا الذي كتبناه في الشهور الأخيرة حول الموضوع ، لأننا قرأناه قبل ذلك ، (أو نقلناه عما كتبه غيرنا في أعوام : ١٩٤٨ و ١٩٥٤ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧) ^(٢) ربما بنفس الألفاظ : نحلل الأسباب نشبع الشباب لوماً وتأنياً وقرعاً وتشهيراً . نشخص أمراض العصر واجباطات الواقع ، نتحدث عن أزمة الديمقراطية وأزمة الاسكان وأزمة المواصلات وأزمة الجنس ، نتهم قوى دولية نكرهاها أو نكرهنا ، أو عرباً رافضين أو مصريين معارضين ، أو طفيليين يدوسون أخلاقاً ومحطمون قيمياً . باختصار نبحث عن كل مشاجب الزمان والمكان لنعلق في رقبتهما فأس « الارهاب الأسود » حتى يدوخ الكتاب المفكرين ، وتعوج رؤوس القراء المطالعين ، آنذاك يتقل الموضوع برمته

(١) نشر هذا المقال في نشرة « التقدم » - النشرة الداخلية لحزب التجمع التقدمي الوحدوي (العدد ٨٤ - أول فبراير ١٩٨٢) - وهو أول مقال كتبه بعد الإفراج عن السياسيين ، الذين كان السلات قد وضعهم قيد التحفظ في حملة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة ، وكانت قضية تطرف الشباب مطروحة آنذاك على الحوار العام ، كأحد الآثار الطبيعية لحادث مقتل السلات في أكتوبر ١٩٨١ ، والهجوم المسلح الذي قامت به الجماعات الإسلامية على محافظة أسبوط بعد ٣٤ ساعة من الإغتيال .

(٢) هذه الأعوام هي التي شهدت موجات للعنف الديني بعد الحرب المالية الثانية .

من منشآت الصحف الى زوايا الجريمة ، وكل « غف » وأنتم بخير ، ولو أن هذا الخير مشكوك فيه ..

وكما يصير الكتاب والمفكرون والساسة على تكرار نفس الألفاظ ، تتمسك أجهزة الدولة بأسلوب المواجهة نفسه ، فهي لا تملك حرية أو ترف الحوار ، وهي مسؤولة عن أمن الناس ، وليس من واجبات وظيفتها ، أو في لوائح عملها ما يجبرها على الاجتهاد في المسائل الأيديولوجية ، بينما الساسة والمفكرين أكسل من أن يفعلوا ذلك ، ثم أن معلوماتها في الغالب ناقصة ، وأسهل الطرق أمامها هي أقصرها ، فالسجون لا تشكو الزحام وأن أتخمت بساكنها ، فلتتشدد إذن بمن له علاقة بالموضوع ومن ليس له علاقة به ، وبمن يحمل سلاحاً في يده أو سلاحاً في رأسه ، فالطلوب هو « التأمين » أولاً وثانياً وعاشراً . والقاعدة التي تقول أن تبرئة ألف مجرّد أفضل من ادانة بريء واحد ، تصلح المحامين والفضة ، أما المسؤولون عن الأمن فيرون أن ادانة ألف بريء ، أفضل من ترك « اراهبي » واحد طليق ، فالهدف في النهاية - هو حماية الناس من ذلك « العنف » الذي يربك المجتمع والدولة بشكل يبدو مبالغاً فيه ، ربما لأننا كشعب لم نألف ذلك العنف ، وربما لأن الدولة في مصر كان لها دائماً « هيبة » راسخة يجرح خدّها النسيم ويدهمي بناتها لمس الحرير .

ويوم نخدع أنفسنا ، ونخدع الآخرين ، فنصلق أننا واجهنا « التطرف » وانتهينا منه ، وصفينا « الغلو » وقضينا عليه ، نعمى عما يجري وراء هذا التقييم السطحي لجهدنا الفاشل ، فالتجربة أمامنا واضحة الدلالة إذا كانت لنا عيون : ذلك أن التطرف الديني قد غمى بتناسب عكسي مع تكرار أسلوبنا الخاطيء ، في مواجهته ، وتساعد من غلو بسيط الى غلو مركب ، وهو يوشك أن يتحول الى عقدة عصبية على الفهم والعلاج ، فبعد أن كان غلواً يهاجم التغريب ويرفض الديمقراطية ويزدري العلمانية ، ويسعى بالتربية لتنشئة وبناء أجيال ترفض هذا فتغيره ديمقراطياً وسلمياً ، أصبح - بالتعذيب والتهريج .. غلواً ضيق الصدر وضيق الأفق .

فإذا تتبعنا منحى التجديد الديني ، لاكتشفنا أنه منحى هابط لا صاعد ،

ويخطو الى الخلف ولا يتقدم الى أمام - كان الأفغاني يسعى لصياغة حركة احتجاج اسلامية ، تفتح باب الاجتهاد الاسلامية لتسد الفجوة التي أحدثتها قرون التخلف الطويلة ، موأناً بين التجديد الديني والحركة الدينية السياسية . وجاء الحسين (البنا - الهضيبي) لتتقدم الحركة ويتوارى الاجتهاد أو نيته ، فالمهمة هي « بعث » الاسلام لا « الاجتهاد » فيه . أما سيد قطب فقد جاء ينكر أن هناك ضرورة للاجتهاد فنحن جميعاً « جاهلين » لم نصبح مسلمين بعد ، وهو ليس مكلفاً بأن يعطينا برنامجاً لتلك الدولة الاسلامية التي يدعونها اليها قبل أن نقر بأن الحاكمية لله ، ومعنى هذا الا نجتهد ، فليس من حق بشر أن يشرع لبشر ، ومهمتنا - عنده - أن نقلب على ذلك المجتمع الجاهلي فنحطمه ، ثم نجلس بين أنقاضه نفكر في برنامج ، أو لا نفكر فيه ، لأن البرنامج أصلاً غير مطروح .

وبرغم هذا ، فإن سيد قطب ، كحسن البنا وكالهضيبي - كان يسعى للتربية ونشر الدعوة أولاً ، وبعدها يأتي الانقلاب إلا اذا اضطر للدفاع عن نفسه ضد هجوم ، وهو ما أخذ به شكوي مصطفى الذي أضاف للحكم بجاهلية المجتمع الدعوة للانسلاخ عنه ، مكوناً من أتباعه « جيتو » عصى على التفاعل مع ما حوله أو فهمه أو التأثير فيه ، منتظراً يوم الانقلاب ، أما التيار - الأخير - الذي ينسب اليه ما جرى في خريف العام الماضي - فهو القائل بأن الاسلام انتصر بالمجاهدين لا بالفقهاء ، وبالسيف لا بعلوم الكلام ، هنا وصلنا الى الصفر ، فقد توارى الاجتهاد الاسلامي لحساب الحركة ، وتشرفت الحركة من جماعة واسعة الى حلقة محدودة ، ومن محاورين الى مجاهدين ، ومن حملة مصاحف الى حملة سيوف .

أما نحن فقد ظللنا جميعاً مملوك سر ، كلما عبر هذا الغلو الديني عن نفسه في عمل عفيف ، ربكنا العرب جميعاً : ساسة وشرطين ، حكومة ومعارضة ، مفكرون ومخبرون ، وزراء وثقافة ووزراء داخلية ، مشهونا الثابت في كل حلقات العنف هو : طابور يجري لاهناً في وسط المدينة ، يصيح واحد في المقدمة . حرامي . أو عبارة أدق يقول : ارهابي ، فنردد الصيحة ، ويردها كل مار وكل

متفرج في نافذة . أما الموضوع ، فإن أحداً لا يسأل عنه . وبسبب هذا الجهل أو التجاهل فإن صورة الطابور تبدو مضحكة ، فاللاهثون وراء لص فيهم لصوص ، والصارخون ضد الارهاب ، يملأون بارهاب أو يمشي فيهم ارهاب أو يمارسون ارهاباً .

ومن الخطأ المقصود أن تصور أن « الارهاب » هو مجرد قبلة يليقها شاب ملتحي أو حليق ، والصحيح أن « الارهاب » حولنا وأماننا وتحت أقدامنا وبين صفوف طابورنا اللاهث خلف « الارهابيين » ، فيعض مواد القانون فوهات بنادق موجهة الى صدورنا ، تؤثم ضحكنا وكلامنا واجتهادنا في شئون وطننا ، وبعض أوضاع الاقتصاد سناكي مفروسة في ظهورنا تقهرنا فلا نستطيع أن نفكر وهناك سجون ومخارج ومعتقلات وشرطيون يملأون الهواء الذي نتنفسه ، وكل ذلك عنف لا تتغير طبيعته لمجرد أن له مشروعية نظرية .

فإذا كنا مخلصين حقاً في مواجهة هذا العنف ، فلنتظر في طابور الصارخين لا في ظهور فرائسهم ، ففسألهم : ولماذا هذا العنف وحده تطاردونه ؟ ألم يثن الألوان لنكف جميعاً عن ذلك العنف الذي استمرأناه وشرعناه مواداً في القانون تؤثم الحركة والتفكير والاختيار ، أو تدفعها الى غير دروبها بالفقر والاحباط والجوع . لماذا لا نترك مائة زهرة تنفتح وألف مدرسة فكرية تتصارع ، لتتال من خير وطنها ما يوازي ما تبذل من جهد في صنع الخير ، ومن السلطة فيه بقدر ما تحظى من تأييد الشعب ؟

ولأننا لم نفعل هذا أبداً ، فإن هؤلاء الشبان « المتطرفين » يرون أننا نستحق ما يفعلونه فينا ، فنحن في نظرهم : ارهابيون عتاه ، ولا يقل الحديد الا الحديد . ونحن لم نتحاور معهم أبداً بل مشينا في طابور مرعوب يطاردهم . ونحن - بعد هذا كله - فريسيون ومنافقون . نحن جميعاً : العلمانيون والعروبيون والماركسيون والتقدميون والناصريون . ذلك لأننا ببساطة : نكتفي بالمطاردة لا بالبناء وبصياغة الانشاء لا صنع الأشياء .

وطوال قرن كامل والعلمانيون المصريون - وربما العرب - يقدمون الدليل على نفاقهم وفريستهم ، لأنهم لا يقرأون أفكارهم بل يقتنعون بنفس أفكار هذا

الشباب الرافض المتمرد . فكل دساتيرنا المصرية من الملكية الأولى الى الجمهورية الرابعة ، ومعظم الدساتير العربية السارية ، تقول أن الاسلام دين الدولة أو أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، وهي نصوص معناها أننا نسعى لبناء دولة دينية ، مع أننا لا نفعل ذلك في الواقع ولا نقصده فهي نصوص أملتھا اعتبارات سياسية ، هدفها الكيد لفرق سياسية أو الحصول على رضا قوى دولية ، لكن نتيجتها المؤكدة أن العلمانية المصرية عاشت طول عمرها في موقف الدفاع ، لم تستطع أن تؤكد وجودها ، أو تجتذب هؤلاء الشبان فتقتنعهم بأنها تجنب الوطن مخاطر اتساع التوتر الطائفي ، وتحفظ له وحدته القومية ، وتؤكد حقوق المواطنة التي اذا طالھا استثناء - بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة - فقد ذهب جميعاً ، ولسنا مطالبين ببرهان فائز السياط على ظهور الجميع .

لو فعلنا هذا لحظينا باحترام هؤلاء « الارهابيين » ، لأننا أصحاب وجهة نظر تستحق النقاش ونقدر عليه ، وننشره بين مؤسسات الدولة وفي أنحاء المجتمع ، لكننا لم نفعل ، بل أخذنا نتعاس - حكومة ومعارضة تقدميين ومحافظين - في المطالبة بتطبيق الشريعة ، فلم نعد علمانيين وهذا حقنا . ولكن الذي ليس من حقنا ، أن ننكر على الآخرين المطالبة بنفس ما نطالب به ، دون أن نقول لهم مبرر هذا الأفكار أو نسعى لكي نبرز للناس لماذا نحن مختلفون معهم في فهم هذا الموضوع على وجه التحديد .

لقد تعودنا أن نقول أن هؤلاء الشبان لا يفهمون الاسلام ، لكننا لم نقل لهم أولغيرهم كيف نفهم نحن الاسلام ، أنهم غلاة متطرفون ، متعصبون وورثة متلافون الميراث الأفغاني ، أضاعوا مدرسة التجديد الاسلامي ، لكننا لا نختلف عنهم ، لأننا لم نقل لهم يوماً بصراحة أننا علمانيون ولم نقنعهم أو نقنع غيرهم بأن العلمانية أفضل للوطن وللدين . ولم نقل لهم أو لأنفسنا : ماذا نعنيه بقولنا أننا متدينون مستثرون . أنه يعني أن نجتهد في الدين ، وأن نواصل مسيرة الأفغاني ، وأن يتحول التيار الديني المستنير من شعار الى حركة فكرية وحركة سياسية . . أن يصبح بناء لا مطاردة ، وأشياء تصنع لا انشاء تصاغ . .

أما الذي ينبغي أن نتوقف عنه فهو ذلك العنف الذي نطارد به العنف ،
أما ذلك الذي ينبغي أن نغلقه فهو كتاب الاعتقال وكتاب القهر وكتاب التفاق .
آنذاك نكون قد وعينا الدرس والا : فكل عنف وأنتم بخير . . ولو أن هذا الخيار
مشكوك فيه !

مواضع محمد حسين هيكل زواج التمهيز على «خريف الغضب»

٢٨

دهشت حين استقبلني « محمد حسين هيكل » بابتسامة واسعة ، وبدأ لي الهدوء الذي يسود غرفة مكتبه متناقضاً تماماً مع زوايج التمهيز على كتابه « خريف الغضب » ، التي هبت من صفح الحكومة طوال ما يقرب من أسبوعين ، صدرت خلالها مئات البلاغات العسكرية ضد الكاتب وكتابه ، والبقية تأتي ..

قال رداً على ملاحظتي :

- ان ما نشر من هجوم على «خريف الغضب» في مصر وحدها ، يوازي

(١) نشر هذا الحوار في « الأهالي » - ٢٧ أبريل ١٩٨٣ - وكان فاتحة سلسلة من الحوارات أجريتها مع محمد حسين هيكل ، ونشرتها « الأهالي » أيضاً ، وكان الأساس الذي انطلقت منه ، هي الحملة الصحفية التي واجهت بها الصحف الحكومية ، هيكل ، بسبب البدء آنذاك ، في نشر كتابه المعروف « خريف الغضب » في مجموعة من الصحف الأوروبية والعربية ، كان من بينها « الأهالي » ، التي نشرت فصلاً بينها من الكتاب ، عرضها لحائب كبير من المحجوم ، الذي كان موجهاً أساساً الى هيكل ، ثم أصبح كل من الطرفين - هيكل والأهالي - يُتهم بالآخر ، وهو ما انتهى بتهديد صريح ، وجهه وزير الداخلية - آنذاك - اللواء « حسن أبو بلشا » ، للأهالي ، بأنها سوف تتعرض للمصادرة اذا واصلت النشر ، وقد فضل مجلس ادارة « الأهالي » ، أن يوقف النشر ، على أن يفتح باب المصادرة ، حتى لا يصعب سده بعد ذلك .

ولم يكن « هيكل » قلقاً من منع النشر ، إذ كان يتوقعه ، ولكنه لم يكن واثقاً أن « الأهالي » ستدافع عن حقه في ابداء رأيه ، وحتى كل جانب في تناول شخصية السادات وحكمه بالنقد ، وقد ظل قلقاً ، حتى بعد أن اتصلت به ، وأجريت معه أولى حلقات هذا الحوار ، ومع أن الحملة كانت متشعبة ، وشاركت فيها معظم الأعلام التي تكذب في الصحف الحكومية ، وتناولت قضايا كثيرة ، الا أن « هيكل » ، كما اكتشفت =

حتى الآن ثلاثة أمثال حجمه ، وأتنبأ أن الحملة ستستمر وتتصاعد الى أن تصل الى عشرين مثل حجم الكتاب ! .

قلت : يبدو أن ابتسامتك أقوى من الزوابع ؟!

قال محمد حسين هيكل :

- الواقع ألا زوابع هناك ، فهي موجودة فقط في رؤوس الغاضبين والمحرضين والصاخبين ، وأعتقد أن منظرهم غريب أمام الناس ، أننا في الحقيقة أمام مسرحية عبثية من الطراز الأول ، فأمامك قوم غاضبون متشنجون يحرضون الناس ضدي وضد الكتاب ، ويستقزونهم ، ويبتزونهم ويحرجونهم ويزورون أقوالهم ، ويسوقونهم سوقاً للهجوم على كتاب لم يقرأه كاملاً أحد من الذين يهاجمون ولا يكاد أحد من الذين يقرأون المهجوم قد اطلع على شيء منه ! .

إن المهجوم على « خريف الغضب » هو هجوم على شبح ، فالطبوعات الأجنبية النسخ من الكتاب سوف تصدر في ٢٤ أبريل الحالي والطبعة العربية لن تصدر قبل منتصف مايو ، وما نشر من الكتاب في العالم العربي لم يتجاوز - حتى الآن - رבעه .

فعلى أي شيء يعلق المعلقون ؟ وأي كتاب يهاجمون ؟ . أليس هذا عبثاً ؟

هل أنا الذي خنت أمانة القلم ، أم أن الذين يطالبون بمصادرة حتي في أن أكتب - مصادرة تمتد من داخل الوطن الى كل حدود الدنيا - هم الذين يخونون تلك الأمانة ؟ .

= فيها بعد ، كان يدرك بذلك أن المهب الحقيقي للريح ، ليس الغضب لذكرى المرق أو الرثاء للوفاء الضائع ، فالريح تهب بهذه القسوة ، لأن الكتاب ، كان ينقد بقسوة أيضاً ، طريقة إدارة السادات السياسية لحرب أكتوبر ، وهي المشترك الأساسي ، بين عهد السادات ، والعهد الذي خلفه .

وكنت قد أعددت هذه الحوارات للنشر في كتيب مستقل ، بعد قليل من نشرها ، لاهميتها في إضاءة بعض جوانب عهد السادات ، ولأنها تتضمن وثائق لم يسبق نشرها ، ولا يبرز أن تنوه في بطون الدوريات ، وربما تكون المقالات التي حالت دون نشر الكتيب في حته ، صاحبة فضل في إضاءة هذه الحوارات ، حتى تدرك كتابها المناسب ، لإرباطها بموضوعه ، ولأنها تصب في محاوره الأساسية .

هل أنا الذي خرجت عن ميثاق الشرف الصحفي ، أم أن الذين فعلوا ذلك ويفعلونه ، هم الذين يهاجمون ما لم يقرأوه . ويجرضون على مصادرة الكتب والأفكار ؟

ليس هذا - مرة أخرى - عبثاً !

● ولكنك - يا أستاذ هيكल - كنت تتوقع تلك الحملة على الكتاب وقد سبق أن جددتني عن توقعاتك قبل بدئها ، بل وحددت توقيتها ، وأشهد أن نبوءتك صدقت .. بكل تفاصيلها ..

- ذلك أيضاً تشهد به مقدمة الطبعة الدولية للكتاب ، وقد نشرتموها في الأهابي ، بأنني كنت أتوقع أن يشير الكتاب حملات من الهجوم الضاري ، وفي مقدمة الطبعة العربية إشارة متعددة ومؤكدة الى الريح القادمة ، ولم يكن الأمر في حاجة الى بعد نظر ، ولكن الى نظر في الأمور فقط ! .

والواقع انني لم أتضايق من الحملة المركزة التي شنت ضدي ، ولكن أكثر ما ضايقني كان محاولة حسنة النية للوقوف بجاني ، اختارت لها عنواناً « هيكل يدافع عن نفسه » ومع الأسف فإن ذلك لم يحدث على النحو الذي قيل أنه حدث مع تقديري لسلامة دوافع القائلين ، فلست في حاجة للدفاع عن نفسي ، لأن موضوع القضية هو خريف الغضب ، وقد صودر الكتاب ، ولهذا فلا قضية هناك .

● الواقع أننا كنا في الأهابي نغلب جانب التفلؤل ، ونعتبر أن نشر كتابك والحوار حول ما فيه ، سيكون ذا دلالة على صحة المناخ الديمقراطي في مصر الآن ، ويبدو أننا كنا مسرفين في التفلؤل !

هناك بالطبع تعرف أنني لم أكن على علم مسبق بنية « الأهابي » محاولة نشر الكتاب ، عرفت قبلها بيومين فقط أنكم بالترتيب مع جريدة « الوطن » الكويتية سوف تحصلون على حق نشر فصول الكتاب ، ولا أخفي عليك أنني قدرت ذلك من جانبكم وشكرته في نفسي ، فأنتم بذلك تقومون بمخاطرة ، فقد كنت واثقاً أن تدخلوا سوف يحدث بشكل ما في لحظة ما ، ولم أتصور على

لاطلاق أن يكتمل نشر الكتاب . فلا أستطيع وأنا أتحدث عن حقوق الحرية ، أن أنسى أحكام الأمر الواقع ، وإلا كنت أترك نفسي للسراب ! . وقدرت وشكرت أنكم ينشرون فصول الكتاب سوف تتنازلون عن مساحات كبيرة من جريدتكم ، وهي جريدة حزبية لكاتب لا ينتمي الى الحزب ، وبالتالي فهو ليس ملتزماً بخطه العام .

● إن « الأهالي » لا ترى تناقضاً بين كونها جريدة حزبية ، وبين أن تتيح لكل أصحاب الآراء فرصة التعبير على صفحاتها ، مهما اتسعت مساحة الخلاف بيننا وبين أصحابها ، وقد سعت لنشر كتابك ، لأن من حق الناس أن يقرأوه وليس في هذا مصادرة على حقهم أو حق الأهالي في الاختلاف مع الكتاب أو مع مؤلفه . . ومن نفس المنطلق سمعنا لكي نسمع ردك على الحملة . .

- لا بد أن أكون واضحاً معك ، فأقول أنني لا أرد على حملات ، إذا كان هناك حوار موضوعي فأنني على استعداد له ، وأما حين يصبح الأمر شتائم وسباب فإن المسألة تختلف ، بعض ما كتبه عني يشكل قذفاً صريحاً ، وقد طالبني بعض أصدقائي من المحامين أن أرفع قضية قذف ، وناقشتم طويلاً ، كان من رأيي أنني لا أستطيع أن أكون طرفاً في أي شيء ، ولا حتى في خصومة ، مع بعض الناس ، هذه ليست فقط قضية كبرياء ، ولكنها أيضاً قضية كرامة ، فأننا لا نعتبر أن ما قيل عني - خصوصاً من قائله - يمكن أن يسبب لي ضرراً بل العكس .

● لماذا كنت تتوقع الحملة على الكتاب في مصر ؟

- كنت أعرف أن الحملة علي وعلى الكتاب سوف تكون بدعوى الوفاء والحرص على ذكرى ما فات بما فيه حرمة الأموات ، وهو ادعاء حق يراد به باطل ، الحقيقة أن هناك مصالح وأقدار ومقادير تريد أن تحافظ على نفسها وليس على « أنور السادات » . أمس فقط رأي مواطن مصري بسيط وأقبل علي مشجعاً يقول لي : لا تخف من أحد . الحقيقة كلها ظاهرة أمام الناس . الحقيقة في القفص ولكننا نراها في « عصمت السادات » ، ولا نحتاج غير ذلك

إلى شيء . . إن ما قاله هذا المواطن البسيط لي ، هو الحق مقطراً وصافياً ،
فحيثيات الحكم التي أصدرها قاض نزيه صنع بها تاريخاً جديداً في القضاء ،
وحول قانوناً أريد به أصلاً أن يكون أداة بطش ، فجعل منه باب عدل ، أوضح
وأصرح من أي شيء يمكن أن يقوله كتاب أكتبه أنا أو يكتبه غيري من الناس .

إن حيثيات الحكم حسمت في منطق عصر بأكمله ، لكن بقايا القوى
والجماعات المستفيدة من ذلك العهد لا تزال تخارب معركة بقائها . وأظن أن ما
قلته في « خريف الغضب » يس كثيراً من النقط الحساسة بالنسبة لهذه القوى
والجماعات ، وحين علمت بقرار مصادرة « خريف الغضب » لأسباب أمن^(١)
فلنفي كنت على استعداد لأن أفهم بل والتمس الأعذار للقرار مع أسفي له ،
واعترفت لك أنني ابتسمت عندما أخبرني أحدهم بقرار المنع وهو يضيف أن هناك
قصة عنوانها « الشمس لا تشرق مرة واحدة » .

هناك أيضاً الذين انتهبوا الفرصة من الكتاب المحترفين ، لتصفية ما
يعتبرونه حسابات معي ، وهؤلاء يقولون أنني كنت الكاتب الأوحـد في عهد
« عبد الناصر » وأني غاضب لأنني فقدت هذه المكانة . . وأنا لم أكن كاتباً
أوحداً ، فقد كانوا جميعاً يكتبون وينشرون .

وليس بينهم من لم أقف معه في أحلك الظروف ولم أفعل كل ما في وسعي
لمساعدته ولولا أنني لا أريد أن أمن على أحد ، لذكرتهم لك واحداً واحداً
وبالاسم ورويت ما قدمته لهم .

● ولكن الحملة على الكتاب تجاوزت أصحاب المصالح في مصر ،
واشتركت فيها أقالام عربية ، غير مصرية ، ثم أنها أيضاً انتقلت الى الغرب
ذاته ، فما هي دوافع الحملة هناك في رأيك ؟

(١) ثبت فيما بعد ، أن قرار مصادرة « خريف الغضب » لم يصدر على الإطلاق ، وكان عبد العزيز محمد
المحامي ، قد طعن أمام القضاء الإداري ، على قرار مصادرة الكتاب ، وعجزت عملي الحكومة عن أن يقدم
أي قرار بمصادرة الكتاب ، وهكذا تم توزيعه في السوق المصرية في ربيع ١٩٨٥ . وكان القول بأن الكتاب
قد صودر ، قد صدر شفاعته عن وزير الداخلية « حسن أبو بيشا » ، إبان المفاوضات بين « الأهالي »
والحكومة على نشره .

- ليس لي أن أؤلم الغرب ، فهذا رجل بدا لهم صديقاً على استعداد لأن يعطيهم كل ما يطلبونه وأكثر ، في منطقة كانت بالنسبة لهم مصدر خطر وقلاقل ، وعندما سلمت مخطوطة كتاب « خريف الغضب » لمجموعة الناشرين الدوليين التي تملك حقوق نشر كتيبي ، قلت لهم : ان هذا الكتاب سوف يكون صدمة للقراء في الغرب ، وأني أتوقع أن تكون التعليقات عليه شديدة ، ونهتهم الى أن الناشرين الأمريكيين قد يجدون صعوبة في نشره ، لأنه يحمل الولايات المتحدة الأمريكية ووسائل الاعلام فيها بالذات ، جزءاً كبيراً من الظروف التي أدت بالسادات الى النهاية المأساوية التي انتهى اليها . وقد ظلمت أتابع باهتمام لم أشعر به من قبل حركة التعاقدات على هذا الكتاب الجديد في اللغات المختلفة في الغرب . وحين عرفت أن احدي كبريات دور النشر الأمريكية وهي « راندوم هاوس » قد سارعت الى الحصول على حقوق الكتاب فلقد أحسست أن الاعترافات المهنية غلبت على الانطباعات الغريزية . .

والواقع أن هناك فارقاً بين تناول الصحف الأمريكية للكتاب ، وتناول الصحف الرسمية المصرية له . فالقارئ الأمريكي يقرأ الكتاب في الوقت الذي يقرأ النقد له . والذين نقدوا الكتاب في الصحف الأمريكية ، وافقوني على بعض ما فيه واختلفوا معي على بعضه الآخر ، ان مجلة « نيوزويك » الأمريكية مثلاً ، خصصت للكتاب كل المساحة المخصصة لباب الكتب ، وهذا دليل على تقديرها لأهميته ، وفي مناقشته قالت أنها لا تختلف معي في أن السادات كان كسولاً ، وأن حكمه كان فاسداً ، ولكنها ترى أنه رجل عظيم لأنه كان رجل سلام ! . والغريب أن الصحف المصرية التي تنقل ردود أفعال الصحف الأمريكية ، قد نقلت ما اختلفت فيه معي النيوزويك ، ولم تنقل لقرائها طبعاً ما اتفقت فيه معي من آرائي في السادات ! .

● هل تعتقد أن الأمريكيين الذين يصفقون لأنور السادات في الغرب ، ويهاجمون الكتاب ، مخلصين حقاً لذكراه ؟ .

- ان الأمريكيين لا يمدحون أنفسهم في الحقيقة ، أنهم كانوا يعرفون ماذا يريدون منه ، وقد أخذوا ما أرادوا ، أما رأيهم فيه فأمامك تعليق النيوزويك

والغريب أن بعض الذين هاجموني يزعمون انني قلت أن السادات كان بهلواناً ،
لكني لست قائل هذا الوصف ، ولكنه « هنري كيسنجر » ولماذا نذهب بعيداً ،
دعني أقرأ لك هذه الفقرة من مذكرات « ريجينو بروجنسكي » الذي كان
مستشاراً للأمن القومي مع الرئيس السابق « جيمي كارتر » النجم الآخر في
ثالوث كامب ديفيد . .

يقول بروجنسكي بالحرف في هذه الفقرة :

- « بين كل الساسة الأجانب الذين تعامل معهم كارتر ، فإن السادات
كان أقربهم اليه . كان حياً من أول لحظة بين الطرفين . وليس هناك أدنى شك
في أن كارتر كان مهتماً بهذا المصري الطائش والمتدفع ، الذي كان يمثل خصالاً
أبعد ما تكون عن خصال كارتر الذي كان قوى السيطرة على نفسه ، وذا عقل
أدق من جهاز كمبيوتر ، وكثيراً ما جلسنا معاً ، كارتر وأنا ، نضحك سويّاً على
التناقضات التي تكشف عدم صحة أقوال السادات ، وكذلك على تصورات
الجامعة ، ولكننا مع ذلك كنا نعجب بجراته ورؤيته التاريخية المبالغة في تصورات
العظمة . وفي لقاء بيني وبين السادات ، صفق الرئيس المصري فجاوزه بنموذج
للكرة الأرضية وضعه في وسط غرفة بيته التي كنا نجلس فيها ، وأمسك بمؤشر
وراح يعطيني درساً فيما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية ، وكانت
وصفاته جديرة بأن تجعل « تيودور روزفلت » - أشهر الرؤساء الاستعماريين -
يبدو وكأنه حمل وديع .

هذا ما قاله « بروجنسكي » عن السادات . . وأظنه اجابة كافية على
سؤالك !

● ننتقل الآن من الحملة الغربية إلى الحملة العربية . . وكانت طلقة البدء
فيها البيان الذي أصدرته جريدة « الشرق الأوسط » وأعلنت به توقفها عن
النشر، فما هي الحكاية بالضبط ؟

- أنا في الواقع لم أكن طرفاً في أي تعاقد مع جريدة « الشرق الأوسط »
ولا مع أي جريدة أخرى عربية أو أجنبية ، فأنا أتعاقد مع مجموعة الناشرين

الدوليين الذين ينشرون كتي وأعطيههم كل حقوق الطبع والنشر ، بما في ذلك النشر في الصحف والأعداد الإذاعي والتلفزيوني ، وبكل اللغات ، وأنا أفعل ذلك لأنني لا أستطيع من حيث الجهد أو الوقت أن أتابع عملية طبع ونشر وتوزيع وحسابات كتي في بلاد بعيدة في أنحاء العالم وأنا أشرت فقط ألا تباع لي حقوق نشر في اسرائيل ، وألا تباع لي حقوق نشر في أي دولة عربية بينها وبين مصر نزاع ، وبالتالي فإن العقد يمنع الناشر من أن يبيع لي حقوق نشر في ليبيا مثلاً أو غيرها ، درءاً لحساسيات أعرفها ، وأعترف أنني أشرت ذلك وأنا خجل ، وبالنسبة لخريف الغضب فإن حقوق نشر الطبعة العربية منه في كتاب وفي الصحف قد اشتراها ناشر لبناني من الناشرين الدوليين ، و« الشرق الأوسط » اشترت الحقوق منه .

وقد دهشت حين علمت من الناشر أن « الشرق الأوسط » قد طارده تحصل على حقوق النشر ، لأن الكتاب يضم نقداً كثيراً للسياسة السعودية ، ومع أن هناك ما اتفق معه في السياسة السعودية ، إلا أن الكتاب يتعرض بالنقد لبعض هذه السياسات وأنا أعلم أن « الشرق الأوسط » صحيفة مملوكة لشخصيات سعودية رسمية . .

● يقولون أنك لعبت معهم لعبة القط والفأر ؟!

- أنا لم أناقش أحداً منهم في حديث عن « خريف الغضب » . وحين زارني أحد ناشري « الشرق الأوسط » في فبراير ١٩٨٢ بفندق في لندن ، وطلب مني أن أكتب لهم مقالات أسبوعية ، اعتذرت وقلت له أنني - إذا كتبت في صحيفتهم - فسوف أفقد حريتي في الكتابة عن سياسات السعودية ، وكنت أعلم من السيد « كمال أدهم » نفسه - وهو رجل ذكي - أنه كان المالك الأكبر لأسهم شركة الشرق الأوسط ، قبل أن يبيع نصيبه للأمير « سلمان » ، ومع اعترافي باستنارة الأمير سلمان ، إلا أن الجريدة تظل في النهاية جريدة سعودية رسمية ، وأنا لا أخدع نفسي . . وقلت له : أنا على أي حال لا أتعاقد الآن على كتابة مقالات في أي جريدة وقد توقفت عن كتابة مقالات في العالم العربي منذ يناير ١٩٨٠ وإذا كتبت فسوف أكتب في « الوطن » الكويتية ، لأن الرئيس

السادات مارس ضغطاً رسمياً قوياً عليهم لكي يمنحهم من نشر كتاباتي ، ولكنهم رفضوا كل الضغوط . . وهو يجعلني أشعر بأن هناك ارتباطاً أدبياً بيّني وبينهم : أي لعبة اذن لعبتها مع الشرق الأوسط ؟ لقد كنت أستطيع أن أفهم توقعهم عن النشر فهذا حقهم ، أما ما يدعوا للاستغراب فهي الأسباب غير الحقيقية التي أذاعوها تبريراً للتوقف ، أنهم يقولون أنهم توقفوا عن النشر لأن في الكتاب تطاولاً على أموات وخروجاً على أخلاق ، وما أدهشني في « الشرق الأوسط » نشرت الفصول الأولى عن حياة السادات وهي التي يتهمها البعض بالتطاول على الأموات ، ثم توقفت عن النشر حين بدأت أتحدث عن دور السعودية في حياة السادات .

● ما هو بالتحديد الدور الذي لعبه السعوديون في حياة السادات على النحو الذي عرضته في « خريف الغضب » ؟

- الكتاب يقدم عرضاً للدور السعودي في تحويل مسار قضية الشرق الأوسط وهو دور نسج من علاقة شخصية نشأت بين الرئيس « السادات » ابان كان سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي ، وبين السيد « كمال أدهم » صهر الأمير « فيصل آل سعود » - الذي أصبح ملكاً فيما بعد - وقد التقى به « السادات » في حفل عشاء في منزل المطرب المشهور « فريد الأطرش » ، وقد أصبح « كمال أدهم » بعد ذلك صهراً للملك ومديراً للمخابرات السعودية ، وظلت علاقته بالسيد أدهم تنمو ، حتى أن جريدة « الواشنطن بوست » نشرت مقالاً في صفحتها الأولى نشر وفي حياة السادات ، بقلم مدير تحريرها الحالي « جيم هولاند » ، قال فيها أن « السيد كمال أدهم » كان يدفع مرتباً شهرياً للرئيس « السادات » طوال الستينيات ، وهي واقعة ، لم ينفها « السادات » في حياته ، ولم يعلق عليها ، بل استقبل كاتبها فيما بعد وأدلى له بأحاديث . . وعندما أصبح الرئيس « السادات » رئيساً للجمهورية كان « كمال أدهم » من أكثر الناس تردداً عليه ، وصلة به ، وكان يركز أمامه على مدى الجهود التي تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة الى حل قضية الشرق الأوسط ، لكنهم كانوا يصطدمون دائماً بمشكلة الوجود السوفيتي في مصر ، وقد شرح الرئيس

« السادات » لكمال أدهم اضطرابه للاعتماد على الروس طالما أن الأمريكيين ماضون في تزويد إسرائيل بالسلاح ، وكاشفه الرئيس السادات بأنه مستعد لطرد السوفيت اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . .

وأذكر أن السيد « كمال أدهم » حدثني عام ١٩٧١ عن ضرورة الترتيب لتنسيق وثيق بين « الملك فيصل » و« الرئيس السادات » ، رآدهشي حين قال أن الرئيس السادات يرغب في أن يكون هناك اتصال مباشر عن طريق أجهزة خاصة توضع في بيتي وفي بيت كمال أدهم ، لنكون نحن الاثنين قناة اتصال بين الرجلين الرئيس والملك ، ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات الأمريكية وبين وكالة المخابرات السعودية ، فقد اعتذرت عن القبول ، واستتجت فيما بعد ، أن هذا الخط قد بدأ يعمل من بيت الرئيس السادات .

وفيما بعد استطاعت السعودية - عبر علاقتها بالسادات - أن تدفعه لكثير من التصرفات التي اعتقد أن الساسة السعوديين نادمون عليها اليوم ، لقد كانوا قلقين جداً مما يسمونه الخطر الشيوعي في المنطقة ، وكانوا يريدون اخراج السوفيت ولعبوا دوراً في اخراجهم سلاحاً وخبراء وعلاقات سياسية ، وصحيح أنهم مولوا - بعد ذلك - شراء أسلحة غربية ، ولكني ممن يعتقدون أن الأسلحة الغربية لا تستطيع أن تدافع ضد إسرائيل . انها تصلح لعمليات في الكونغو أو في الصومال أو في السودان ، أما إسرائيل فانها ستلقى أمام كل قطعة سلاح أمريكية يحصل عليها العرب ، لا ما يوازينا فحسب بل ما يتفوق عليها . .

والواقع أن السعوديين بهذا الدور الذي لعبوه أدخلوا بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة وإذا كنا - نحن العرب - قد جرينا جميعاً الى البيت الأبيض ، خلال غزو لبنان نطلب منه أن يحمينا من الوحش الاسرائيلي - الذي ربى في البيت الأبيض ذاته - فهذه ثمرة السياسة التي شجعت السعودية السادات عليها ، فكان تشجيعها بعض ما دفعه الى الطريق الوعر الذي انتهى بمنصة العرض في ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

وهذا التحليل لدور السعودية في دفع السادات الى المنطقة الأمريكية ، هو الذي جعل الشرق الأوسط تتوقف عن نشر « خريف الغضب » وهذا حقها لا أنازعها فيه ولم تكن في حاجة الى تبريره بدعائمه عن الاخلاق وتقاليده النشر . ذلك أنها تتوقف النشر دفاعاً عن القيم التي لم أهملها ، بل حرصاً على مصالح لا شأن لي بها .

● تقول « الشرق الأوسط » أنها لا تريد أن تروج لك .

ضحك محمد حسين هيكل وقال :

- مع تقديري الشديد فأنا أتصور أنني الذي استخدمت للترويج للشرق الأوسط ، حتى في منع النشر . ومقالاتي تنشر في الصنداي تايمز التي تصدر في ذب المدينة التي تصدر فيها الشرق الأوسط ، وتوزع على ٢ مليون قارئ ، فلست في حاجة إذن الى من يروج لي .

● وما ركد على البيان الذي أصدره الأمير الشيخ « المبارك الصباح » ينفي فيه الواقعة التي ذكرتها في كتابك ، وقلت فيها أن « السادات » ، حين كان رئيساً لمجلس الأمة عام ١٩٦٦ ، سافر الى واشنطن وهناك التقى بالشيخ ويدو أنه ألمح له ، أن بدل السفر الرسمي الذي يتقاضاه أقل مما ينبغي ، فحرر الأمير شيكاً بمبلغ ٣٥ ألف دولار .

- الحقيقة أن بيان « الشيخ مبارك » يؤكد ما ذكرته ولا ينفيه ، فقد ذكر في بيانه أنه أعطى السادات المبلغ والخلاف بين ما قلته وما قاله ، يتلخص في قوله بأن « السادات » حصل على المبلغ بعلم « عبد الناصر » وموافقته ، وهذا استشهد بشاهد غائب وما أعلمه أن الرئيس « عبد الناصر » حين علم عن طريق الأجهزة المصرية المعنية بالموضوع سأل السادات فيه ، وطلب اليه أن يعطيه الشيك لاعادته بالطريق الرسمي ، ثم رأى أن الأفضل أن يعيده « السادات » بنفسه الى الشيخ مبارك وقد كان ما جاء ببيان الشيخ مفاجأة لي .

اذ يتضح منه أن الشيك لم يرد اليه .

قلت لمحمد حسنين هيكل :

● أنا معك في أن الحملة على الكتاب في الصحف المصرية ، تبدو نوعاً من العبث الذي لا يستحق الرد ، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مواطنين من ذوي النوايا الحسنة يقرأون ويتأثرون ، ثم أن انحراف المحرضين بالموضوع لا يعني أن تركهم يميلون التراب على القضايا الحقيقية ولهذا - فقي تقديرنا - لا بد لك أن ترد .

- حسناً .. صل وسوف أجيب .

● هناك من عارضوك في تناول الظروف الشخصية لأنور السادات ، وقالوا أن القارئ العربي والمسلم ، ليس متعوداً على القراءة عن هذه الجوانب الخاصة جداً من حياة الشخصيات العامة كما هو شائع في الغرب ؟

- السذين يقولون ذلك ، أما أنهم لم يقرأوا كتب المؤرخين العرب والمسلمين ، وأما أنهم يحتقرون عقلية القارئ المصري ، ولو قرأوا كتب السلف الصالح من المؤرخين مثل « المقرئزي » و « ابن ألباس » و « ابن تفرى بردى » و « السخاوي » ، لوجدوهم جميعاً يربطون ظروف نشأة الحاكم وصفاته النفسية الخاصة بطريقته في الحكم ، ولوراجعت أبواب التراجم في تلك الكتب ، لوجدت حديثاً كثيراً عن أصول السلاطين الأسرية وزوجاتهم ، وأهوائهم وكل ما له تأثير على قراراتهم ، صحيح أنني لست مؤرخاً ولا أزعم لنفسى مكانة هؤلاء المؤرخين العظماء - ولكنى مجرد صحفي يكتب عما شاهده ويحلل ما عرفه إلا أن ما يقوله هؤلاء ، ليس صحيحاً بل أن المصريين العاديين في كل العهود لم يكفوا أبداً عن الاهتمام بسلوك حكامهم الشخصي ، وهم حساسون جداً من هذه الناحية وهم أذكاء في التقاط ما هو مؤثر من الصفات الشخصية في أسلوب الحكم وفي طريقة ادارته .

فليس صحيحاً إذن أن القارئ العربي لم يتعود أن يقرأ عن حكامه بالطريقة التي كتبت بها « خريف الغضب » والذين يقولون ذلك في الواقع يقرنون بتميز القارئ الأوروبي على القارئ العربي وإنه يستطيع أن يتناول حكامه بما لا يحسر عليه المصري حتى بعد أن يصبح هؤلاء الحكام تاريخاً .

● أظن أن الذين يقولون ذلك يخلطون بين الحياة الخاصة للرجل المشتغل بالعمل العام والحياة الخاصة للمواطنين العاديين .

- هذا صحيح ، هناك فارق بين الرجل العام والرجل الخاص ، فالرجل العام يتقدم ليتحدث باسم الناس ، وينوب عنهم ويتصرف في مصالحهم ويصدر قرارات تمس حياتهم اليومية ومن هنا فتصرفاته وسلوكه ومزاجه النفسي والعوامل التي أثرت في نشأته ، ينبغي أن تكون محل اهتمام الناس ومن حقهم أن يعرفوها ويفهموها ، أما الرجل الخاص الذي يقتصر أثر تصرفاته على نفسه وعلى أسرته ، فليس من حق أحد أن يهتم بما هو خاص من شئونه إلا الذين تربطهم به علاقات مباشرة ، لقد ناقش المؤرخون ، وما زالوا يناقشون ، حياة الخلفاء . فهل من المعقول أن يطالبنا أحد بالآنا نقاش حياة حاكم لم يكن خليفة وليس هو بنبي ؟

حين يموت مواطن عادي وقد ترك لورثته ديوناً ، يقع العبء عليهم ويخدهم أما حين يتولى حاكم كالرئيس « السادات » حكم مصر وديونها ٣ مليارات دولار فقط ثم يرحل عن الدنيا وقد وصلت هذه الديون الى ٣٥ ملياراً خدمتها السنوية وحدها توازي ٣ مليارات دولار ، أي أصل الدين الذي بدأ به حكمه ، فهل هذا أمر خاص أم عام ؟ ومع ذلك فهناك من المصريين من يطالب بمصادرة حقنا في أنناقشه .

٥ هل من المعقول أن يأتي كل حاكم ويفعل ما يشاء ثم يذهب فلاناقشه في حياته . . ولاناقشه بعد مماته ، أهذا معقول ؟!

● يقول بعض الذين انتقدوا كتابك أنك تعمدت أن تحقر الفقير والفقراء ، وأنتك بما رويته عن والدته السادات كنت تتعمد الازدراء به ؟!

- هذا فهم مغرض لما كتبت . . ثم أن النشر في مصر قد توقف بعد هذا الفصل ، ولو أتيح للقراء قراءة نفس هذا الجزء من الكتاب لاكتشفوا أن تلك كلها أكاذيب ، فأننا لم أعير السادات بفقره ، لكنني لمته لأنه ، وهو الذي ظلم في طفولته ، قد انحاز - حين حكم - إلى الظالمين ، وأخذت عليه أنه لم يجب أمه ولم

يحترم تعاستها ، ولم يفهم تضحياتها ، وهذا عيب فيه لا فيها ، إن الفقر ليس عاراً ، هذا صحيح ، ولكني لم أكن بصدد إصدار حكم على الفقر ، ولكن بصدد تحليل تأثير ظروف طفولة قاسية على رجل حكم مصر ١١ عاماً ، وأصدر قرارات غير مسار سياسة المنطقة . وأنا مع الذين يقولون أن الحرمان قد يلد عبقرياً ، ولكنه أيضاً قد يلد شيئاً آخر ، والفصل هو الطريقة التي يتفاعل بها الانسان مع ما يتعرض له من حرمان أو قهر اجتماعي .

● ما هو الخط العام لرؤيتك لأثر « السادات الطفل » في حياة السادات الرئيس ؟

- هذه هي النقطة التي هربوا من مناقشتها ، وهناك اجابة عليها في الفصل الذي كان مفروضاً أن تنشروه في « الأهالي » قبل أن تهددوا ، فتوقفوا النشر ، وهو بعنوان « الهروب الى الوهم » ولو أتيح للناس أن يقرأوه لعلموا أنني لم أعير أنور السادات بفقره ، ولا بلون والدته ، ولكني فقط فسرته الطريقة التي تتفاعل بها مع تلك الظروف التي لم يكن الوحيد الذي تعرض لها ، وليس بالضرورة أن يتفاعل كل الذين تعرضوا للظروف ذاتها ، معها ، بنفس التأثير .. وفي بداية هذا الفصل قلت ما يلي بالنص :

« ان أنور السادات وضع على كتاب قصة حياته الذي نشره في الغرب وفي مصر سنة ١٩٧٨ عنوان : البحث عن الذات . وسواء كان العنوان من اختياره أو من اختيار الكاتب الذي تولى صياغته أو الناشر الذي قام بطبعه فان العنوان يبدو موقفاً أكثر مما كان يمكن أن يعصده أي واحد من هؤلاء الثلاثة . . أيهم لا بهم ؟ »

ان حياته في شارع محمد بدر تركته غير قادر على الشعور بالانتباه إلى أي مكان .

« ربما كان ذلك بين الأسباب التي كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيساً للجمهورية الى الترحال المستمر . . فلم يكن يستقر في مكان ولا حتى في بيته في الجزيرة مع زوجته وبين أولاده رغم كل الجلو المترف والسعيد الذي حاولت زوجته جيهاً فيما بعد أن توفره له فيه » .

كان يخاف من والده ولم يستطع أن يقتنع نفسه الى آخر يوم بأن يحبه ، وكان غاضباً على أمه فلم يكن في أعماقه قادراً على احترام عذاب هذه السيدة التعيسة الحظ ، وقد زادت مقاومته - بدون داع حقيقي - للون الذي ورثه منها .

« لقد لعبت مشكلة اللون دوراً غريباً في التكوين النفسي لأنور السادات ولم يكن هناك ما يبرر ذلك في الواقع خصوصاً في مصر وفي العالم العربي حيث اختلطت الدماء العربية بالدماء الافريقية وتشابكت الأنساب - لكن « أنور السادات » كان في أعماقه شديد الاحساس بهذه المشكلة ولعلها اختلطت في ذهنه خطأ بالعبودية ، ومع ذلك فإن العبودية نفسها لم تكن ذنب أصحابها وإنما ذنب آخرين فرضوها عليهم ، وفي حين استطاعت تجربة العبودية أن تلهم كاتباً عظيماً مثل « الكس هيلي » بأن يكتب قصته الكبيرة « جذور » فان « أنور السادات » لم يجد فيها مصدراً للإلهام وإنما سبباً متصلاً للهرب حتى من نفسه » .

« كان تواقاً الى عطف الناس وإلى فهمهم ، وكان مستعداً لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم .

« ربما كان في هذه النقطة تفسير للطريقة التي ترك بها كل من حوله يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون أن يحاول وقفهم عند حد - بل أن ذلك زين له ألواناً من الترف كان يجب أن يرد نفسه عنها باعتباره واحداً من قواد ثورة لها مضمونها الاجتماعي . وفي الحقيقة فان جو السلطة العليا ابان حكمه تحول الى شبه بلاط سلطاني » .

« وكان شوقه الى عطف الناس وإلى قبولهم ورضاهم أكثر جوانب شخصيته جاذبية . لكن مجمل ذلك كله جعله في النهاية على استعداد لأن يعطي ولاه لأي شخص أقوى منه تضعه الظروف أمامه . ولقد تعلم على كل حال كيف يتحمل صدمات ، وأحياناً أهانات ، لا لزوم لها . ولما كان هناك رد فعل لكل فعل ، فقد تولد في أعماق أعماقه احساس بالحاجة الى الانتقام مما كان يعانيه ، وهذا هو ما ولد لديه نزعة العنف المكبوت الجاهز للانفجار دوماً إذا أحس أن عواقبه مأمونة . وعلى أي حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب ، والهرب المستمر الى عوالم من صنع الأحلام والأوهام » .

هذا ما قلته في الكتاب ، فأني عبارة من ذلك يمكن اعتبارها معايير بالفقر أو بلون الأم ، أو تحقيراً لهذا وذاك ؟ . ان نشأة السادات المتواضعة لم تكن موضع انتقادي لا صراحة ولا ضمناً ، ولا يمكن أن يكون الفقر محل انتقادي ولكني ربطت بينها وبين انتقاله حين حكم الى مصادقة « آل روكفلر » و« آل أوناسيس » و« آل بهلوي » والتأثر بأسلوب حياتهم ، وذلك أمر لا يخص السادات ولكنه يخص كل مواطن في هذه الأمة .

● ولكن هناك بعض الآراء تقول أنك قدمت مأساة مصر بالسادات من جانب شخصي محض ، وان كتابك لم يركز على نقد سياسات السادات بل على نقد شخصه . . . والانطباع السائد عند الناس أن خريف الغضب كتاب عن حياة أنور السادات فهل هذا انطباع صحيح ؟!

- ان الكتاب ليس قصة حياة أنور السادات كشخص ، وهو لم يتعرض من حياته الا للعوامل التي جعلته يتصرف تلك التصرفات التي انتهت الى المواجهة الدموية التي حدثت في ٦ أكتوبر ١٩٨١ . موضوع « خريف الغضب » هو على وجه التحديد : ماذا حدث وأدى الى حادث المنصة ؟ . وشخصية السادات هي موضوع الجزء الأول منه ، وقد أخذت من مفاتيح شخصيته تلك التي انتهت به الى حادث المنصة ، وقدمت وقائع بنيت عليها تحليلي ، ومن حق أي انسان أن يقول لي أن تحليلي خطأ وأن يحلل هو الآخر كما يشاء وعلى الذي يقول أن وقائعي خطأ أن يقدم الصواب .

والواقع أنني لم أعتمد فيها ذكرته عن السادات ، الا على ما هو مكتوب بقلمه ، ومشور أيضاً في الصحف ونقلته عنه بالحرف والفصل الخاص بعوالم الوهم التي هرب اليها بدءاً من هوايته للتبثيل ونشره رسالة في الصحف يرشح فيها نفسه لطولة فيلم مع المثلة القديمة « أمينة محمد » ، ثم اعجابه بالعسكرية الألمانية وسعيه لتقمص مظاهرها ، الى تورطه في مغامرة التجسس مع الألمان ، ثم انضمامه بعد ذلك الى الحرس الحديدي الذي كان يقوم باغتيالات لحساب الملك « فاروق » وتحويله اتجاه مجموعة « حسين توفيق » من اغتيال الجنود الانجليز الى اغتيال خصوم السراي الملكية ، ثم اشتراكه في محاولة اغتيال

« مصطفى النحاس » الأولى ، وفي اغتيال « أمين عثمان » ، وفي اغتيال النحاس الثانية ، كل هذه الوقائع لم أستخدم فيها إلا للكلام أنور السادات نفسه حرفياً . .

● ما هو في رأيك تأثير هروب السادات الى الوهم على سياسته ؟

- هذا ما يتناوله الجزء الثاني من الكتاب ، وعنوانه « النهب الثاني لمصر » على أساس أن النهب الأول حدث على عهد الخديوي اسماعيل ، لقد نقل « كارتر » عن السادات قوله له : أن البعض يتصورون أنني أحكم مصر كخليفة لعبد الناصر ، ولكنني أحكم مصر بأسلوب الفراعنة ، لأن هذا أقرب إلى نفسية الشعب المصري ، وكان « كارتر » مذهولاً من هذا الكلام . وهذه واقعة رواها لي « جوزيف كرافت » ، وهو من المبع الصحفيين الأمريكيين - وقد سمعها بنفسه من « كارتر » في حضور « بريجنسكي » . . كما أشار إليها « كارتر » نفسه في مذكراته ، حين أوماً إلى أن السادات كان يشعر في أعماقه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة .

والواقع أن « أنور السادات » كان يتخيل نفسه خليفة رمسيس الثاني ، وقد كان في رأيي أقرب إلى « الخديوي إسماعيل » - بغير اللمسة الحضارية لعصر اسماعيل مع الأسف - فعملية النهب التي حدثت لمصر في الداخل ومن المغامرين في الخارج ، أو من الشركات والبنوك ، تكاد تكون شبيهة تماماً بما حدث في عهد الخديوي اسماعيل ، وقد تتبع عملية النهب هذه حتى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

واعتبرت أن شرعية النظام قد شرخت في ١٩٧٧ ، فحين يعجز نظام يملك في يده كل وسائل الدولة ، ووسائل الاعلام ، عن حفظ النظام ويلجأ الى حظر التجول وانزال الجيش في الشوارع بسبب اضطرابات تتعلق بالطعام ، وحين يعجز نظام عن اقناع الناس أو تطويعهم ، فيضطر للتلفيق فتحكم المحاكم ضده ، ويلجأ الى القوة في أقصى صورها ، فمعنى هذا أن شرعيته قد شرخت ، وحين أراد أن يعززها بمزيد من القمع ، انتقلت المقاومة من العلن الى السر ، وتحول الحوار الى قتال وبنادق آلية ، بدلاً من الكلمات والخطب المنبرية ! .

● معنى هذا أنك ترى أن العنف الذي التهم السادات هو أحد ردود الفعل على العنف الذي مارسه نظامه ضد الناس ليفرض عليهم شرعية مشروخة !؟

- الحديث عن « الأصوليين الاسلاميين » هو موضوع الجزء الثالث من خريف الغضب ، فقد كانت الأصولية هي الوعاء الوحيد الذي لجأ اليه طلباً لليقين وطلباً للشجاعة ، جماعات كبيرة جداً من شباب مصر المسلمين ، بعد أن اهتزت رؤيتهم لما هو نسي ، وما هو واقع ، فأرادوا أن يلجأوا الى اليقين المطلق .، ويلتمسوا عنده الايمان ، والحديث عن الأصولية الاسلامية يرتبط تماماً بالمشكلة التي نشبت بين السادات وبين الكنيسة القبطية ، وهو موضوع الجزء الرابع من الكتاب فقد حاول أنور السادات أن يتحالف مع الجماعات الاسلامية قبل أن تصطدم به ، ولكن محاولته لاستغلال التيار الاسلامي أدت الى رد فعل آخر في الكنيسة القبطية ، شرحت تفاصيله في خمسة فصول وهذه مشكلة ما زالت قائمة ، والبابا ما زال معزولاً . والبلد مهددة بمشكلة طائفية ، لم يكن الناس سببها .

وفي الجزء الخامس من الكتاب انتقلت الى خريف الغضب وما حدث فيه ، فرويت قصة صدام السادات مع كل القوى الفكرية والاجتماعية والوطنية والدينية ، وما جرى من تحبط انتهى بحادث الاغتيال الذي خصصت له الجزء السادس ، وختمت الكتاب بنظرة الى المستقبل بعنوان « الى أين من هنا » .

ألا يستحق ذلك كله أن يقرأه أحد قبل أن يعلق ويهاجم ، ويتترع سطرأ من المقدمة ليطلقه في نفي الحرب الوهمية التي تشن علي ؟

● يقول خصومك أن الكتاب يتضمن استهانة بحرب أكتوبر ، ويهون من شأن السادات فيها وأنك صورعها كما لو كانت تمثيلية من عالم الوهم الذي قلت أن السادات عاش هارباً اليه ؟

- ينبغي أولاً أن نفرق بين حرب أكتوبر كعمل عسكري ، وبين الإدارة السياسية للحرب ، والاستثمار السياسي لتأثيراتها ، ان الحرب كعمل عسكري

انجاز باهر بكل المقاييس ، وهي شهادة للعسكرية المصرية ، وانجاز من انجازاتها العظيمة وكل صفحة من كتابي تشيد ببطولة المواطن المصري العادي في تلك الحرب . وفي هذا الصدد أوردت لمحة من تفكير السادات نفسه عن أهداف الحرب السياسية ، لكن هذا شيء والطريقة التي استثمر بها السادات نتائج الحرب سياسياً شيء آخر ، وحول هذا الموضوع كان خلافي مع السادات ، الذي لم يكن يوماً خلافاً على ارث ، بل كان خلافاً سياسياً حول استثمار نتائج نصر أكتوبر ، فقد اختلفت معه منذ مباحثات فض الاشتباك الأول في نهاية ١٩٧٣ ، وعبرت عن موضوعات الخلاف في مقالات نشرت بالأهرام وجمعتها أخيراً في كتاب بعنوان « في مفترق الطرق » .

والواقع أن السادات لم يفهم للأسف طبيعة الصراع في الشرق الأوسط ، بل كانت رؤيته قاصرة ومشوهة ، وهناك وثيقة في الكتاب وهي بخط كاتب كبير هو « توفيق الحكيم » وهو شاهد عليها ، كما يشهد عليها أيضاً الكاتب الكبير « نجيب محفوظ » .

والحكاية أنني عدت من الصين في عام ١٩٧٧ ، فوجدت ضجة في مصر بسبب بيان الأدباء الشهير الذي عرف ببيان توفيق الحكيم ، وكان الأدباء قد أصدروا البيان تضامناً مع الطلاب الذين كانوا يتظاهرون آنذاك ضيقاً باستمرار حالة اللاسلم واللاحرب ، ويعد صدور البيان استدعى د. عبد القادر حاتم وكان قائماً آنذاك بعمل رئيس الوزراء ، « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » وشخص ثالث ، فناقشهم في الموضوع بناء على أمر السادات ، وفوجيء توفيق الحكيم بحملة السادات تشنّد ضده ، وأعلن أنه طالب بالاستسلام وعدم الحرب ، وحين عدت قال لي « توفيق الحكيم » يبدو أن ما نقل للرئيس من أقوال في لقائنا مع د. حاتم لم يكن دقيقاً وكتب رسالة يوضح فيها الأمر ، نشرتها في كتابي ، وهذه هي صورتها بخط توفيق الحكيم أنشرها على الناس . .

القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٣ .

سيادة الرئيس .

واجبي يحتم علي ، ألا أكتب عنك الآن شيئاً مما حدث في مقابلة مع

الدكتور «حاتم» نقل فيها عبارة منسوبة الى أحد الكتاب الذين قابلهم ،
بحقيقة الزمر ما يأتي :

١ - طلب د . حاتم مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت أباظه ،
وكان هو أول المتكلمين شارحاً لنا الموقف بقوله أن أساس المحنة التي نحن
فيها هو أن مصر لم تقبل الهزيمة وتسوي الأمور عقب ٥ يونية ١٩٦٧
مباشرة ، وأوصانا بأن هذا الكلام سر ، ولذلك حفظنا هذا السر حتى
اليوم ، ولولا إشارة السيد الرئيس الى الانهزاميين لما سمحنا لأنفسنا نقله الى
أحد . .

٢ - قال لنا أيضاً أن الحديث عن حل سلمي اليوم هو أخطر من الحديث عن
المعركة ، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصراً من جهات مختلفة تعارضه
في ذلك ، وهذه الجهات هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليمين
الرجعي واليسار المغامر ، ولذلك كان ردنا هو أنه لا بد لنا نحن الكتاب
الوطنيين أن نساعد اذا كان ذلك في مصلحة مصر ، لأننا لا يمكن أن نتركه
وحده أمام عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده ، وهذه هي
المناسبة التي ذكرت فيها عبارة « نساعد على الحل الذي يراه » . .

٣ - قال لنا أيضاً عندما سئل عن طبيعة المعركة التي تراها مصر ضرورية بأن
هذه المعركة في الحقيقة لن تكون أكثر من مجرد مناوشة محدودة لاستلفات
نظر العالم الى خطورة الموقف المتفجر في المنطقة ، ليسرع الى منع الكارثة
بتسوية مقبولة ، وقال أن التسوية التي تقبلها مصر ليس بالضرورة
الانسحاب الكامل دفعة واحدة ، بل يكفي الحل الجزئي في اطار الحل
الشامل .

هذا ما أردت أن أوضحه ، وما ذكرني به الرفيقان في هذه المقابلة مع
الدكتور حاتم ، لأن ما نشر في الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيداً عن
ملايساته الحقيقية .

واني إذ أذكر لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً في وطنيته ، التي نعرفها عنه من

قديم وجه الدائم لمصر وكفاحه في مسيلها منذ شبابه ، أرجو أن تتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام .

« توفيق الحكيم »

وصمت محمد حسنين هيكل لحظة قبل أن يضيف :

- والواقع أن ما قاله حاتم لتوفيق الحكيم وزميله ، وقع علي وقوع الصاعقة ، وحين سلمت رسالة « توفيق الحكيم » الى السادات توقعت أن يكذب ما بها ، أو ينفي ما قاله حاتم أو يقول أنه لا يعبر عنه ، ولكنه لم يفعل ، ولكنه سألني عما اذا كنت قد صورتها أم لا ، وحين أصطحبت « توفيق الحكيم » ليقابله ، لم يعلق بحرف واحد على رسالته ، ولم ينف أو يستنكر كلمة مما قاله « حاتم » ، بل أخذ يعرض عليه ما كتبته مجسماً لمشروع الأوبرا الجديدة . .

أليس في هذا الكلام الذي قيل في فبراير ١٩٧٣ ، وقبل ثمانية شهور من حرب أكتوبر ، ما يلفت النظر ؟! أليس معناه ، أنه كانت هناك في مؤسسات حكم السادات ، أو في رأسه أفكار تبدأ بأنه كان من الخطأ ألا تتفق مصر مع العدو بعد الهزيمة مباشرة ، وأن الحديث عن الحل السلمي خطر ، وأن المطلوب هو مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم ، ألا يدعو ذلك للتفكير في الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسياً . .

هل هذا كلام مرسل . . هل أروي واقعة شهودها أموات ، ان « توفيق الحكيم » - حي - أطال الله بقاءه ، فاسألوه ، واسألوا « نجيب محفوظ » !

● من الواضح أنك تعتبر أنور السادات في كتابك بمن يملكون « موهبة الرجل الثاني » أي الذين يخضعون لسيطرة من هو أقوى منهم وأن هذا لعب دوراً في تصرفاته ، هل تظن أن نصر أكتوبر هو الذي عمده بطولته ، بحيث انتقل ليمارس دور الرجل الأول ، بعد عمر كامل من ممارسة دور الرجل الثاني ؟!

- المشكلة في رأيي أن « السادات » لم يفهم ماذا حدث في أكتوبر ، وأنا ادعي أن هناك وثيقة هامة في الكتاب وهي صفحة كاملة من محاضر المفاوضات

السرية بين الاسرائيليين و« كينسجر » ، وفيها يلدي « كينسجر » عجبه لأن « أنور السادات » لم يستخدم كل الأوراق التي حصل عليها في حرب أكتوبر ، ولهذا نلاحظ أنه عاد بعد الحرب يطلب نفس ما كان يطلب قبلها ، ففي مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ ، كان « السادات » يطالب بخطوة انسحاب جزئي ، وهو ما عاد اليه بعد الحرب ، مع أن الحرب كانت قد غيرت وقتها موازين القوى ، بسبب بطولة انجازها ، واتساع الحلف القتالي العربي الذي شارك فيها . ولكن هذا التحالف جرى فكه ، وعدنا نهول الى أمريكا نحن الذين حققنا في أكتوبر انتصاراً استراتيجياً . . وهذه واحدة من علامات التعجب التي يحاول الكتاب أن يبحث عن اجابة لها . .

وهي علامات كثيرة ، من بينها : أين وعد السادات لنا برخاء ١٩٨٠ نحن الذين كنا من طلائع الدول النامية ؟ . أين وحدتنا الوطنية . . كنا بلداً نضم أقباطاً ومسلمين خاضوا الحرب معاً في أكتوبر ، فكيف تدهورت الأحوال الى الحد الذي تعرفه وتعرفه الناس . نحن بلد لم تكن تعرف العنف ، فكيف انتهى عهد السادات بأن يكون أول فرعون يقتل بيد أحد أفراد شعبه .

تقول أن « أنور السادات » بعد أكتوبر حصل على الأمان الذي كان يفقده ، مع الأسف الشديد لم يحدث ولست أنا الذي يقول ذلك ولكنه « كينسجر » الذي يقول أن السادات لم يستخدم كل ما كان بيده من أوراق ضغط حصل عليها من نصر أكتوبر ، وكان في استطاعته أن يحصل بها على انسحاب اسرائيلي الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولكنه كان - كما يقول كينسجر - نافذ الصبر عجولاً ، يريد أن يرى نفسه في موكب منتصر يدخل الاسماعيليه والسويس ويور سعيد يعامل معاملة المنتصر ، وكانت النتيجة اتفاقات فك الاشتباك الأولى والثانية .

فهل ينشر أحد من الذين يهاجمون هذه الوثيقة ثم يعلق عليها ؟ . .

إليك نص الوثيقة الذي ورد في صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات « هنري كينسجر » مع القادة الاسرائيليين وهو يقول :

« شرح الدكتور هنري كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة في الوقت الحالي الى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلم . كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي الى نتائج مهمة أخرى من بينها رفع الحظر عن تصدير البترول ، وهذا بدوره سوف يؤدي الى انتهاء عزلة اسرائيل لأنه سوف يخفف الضغط الموجهة اليها من دول أوروبا الغربية واليابان » .

ثم أضاف الدكتور « هنري كيسنجر » بالحرف عذراً ..

- أن أحداً في اسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي الى انكسار السد الذي يحمي اسرائيل من هذه الضغوط ، وفي هذه الحالة فان اسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي ، وإنما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ .

ثم أضاف « كيسنجر » بالنص ..

- الحقيقة انني مندهش من سلوك السادات . لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد في مفاوضاته لفك الارتباط . ان السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه . وحتى لو تجددت المعارك فان العالم سوف يلقي اللوم كله على اسرائيل » .

ثم قال « كيسنجر » متسائلاً ..

- انني لا أعرف لماذا لا يحاول « السادات » استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل انسحاب اسرائيل شامل » ..

ثم رد كيسنجر على نفسه بنفسه وقال بالحرف أيضاً ..

- ان السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الانساني ، انه يتصرف بسلوكية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة داخلاً في موكب متصر إلى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يصفقون ويللون له .

هذا هو ما قاله « كينسجر » ومعناه البسيط ، أن السادات قد أضاع الثمار السياسية لنصر أكتوبر ، وأن أعداء مصر ، كانوا مذهولين من طريقته في إدارة الحرب سياسياً ، وكانوا يتوقعون أن يتشدد ، ولكنه تساهل حيث لم يكن ثمة مبرر للتساهل ! .. فلماذا يصورون الموضوع على عكسه ، لماذا اتهم أنا أو غيري بأنني أهون من شأن نصر أكتوبر ، في حين أننا نقول أنه كان نصراً عظيماً ، نستحق ثمناً له ، غير ذلك الذي جاء به السادات ، ويستحق أوضاعاً في المنطقة غير تلك التي انتهينا إليها الآن ..

● يقول المحرضون على الكتاب أنه صدر عن حقد على السادات ؟

- ليست لدي أي أسباب للحقد على السادات ، فقد لعبت دوراً في تولي السلطة بعد وفاة « عبد الناصر » وأنا أعرف أسباب قصوره وتصورت أنه سوف يتطور ، مع المسؤولية لأن مشكلته هي عدم احساسه بالأمان الداخلي وتصورت أنه حصل عليه بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية ، وكان اختياره هو الأمر الطبيعي بعد وفاة عبد الناصر وهذا ما استقر عليه رأى كل الذين كانوا مسؤولين آنذاك وقد ظللت بجواره وساعدت في الاعداد السياسي والاعلامي لحرب أكتوبر وأنا الذي كتبت قرار الحزب وكنت موجوداً معه طوال أيام الحرب سواء في بيته أو في غرفة العمليات .

وقد اخترت أن أترك العمل معه ، وتركته واخترت موقعي وموقفي ، لأنني ببساطة لم أكن أستطيع أن أتواطأ ضد أعظم انتصار حققه الجيش المصري في عصره الحديث ... ولكنني لم أكف عن أن أكون صحفياً حين تركت « الأهرام » وخرجت الى الدنيا الواسعة ، وكتبت للعالم كله ، وهم يعيرونني الآن بأن كتيبي تمنطني ايراداً عالياً ، وأنا أقول أن الغني هو الغني عن الناس ، وقد ظللت أعيش في وطني وتمسكت بأنه لا بيت ولا عمل ولا قبر خارج مصر ، وظللت أعيش من دخل ما أكتب ، وبذلك حققت لنفسي قدراً من الاستقلال ككاتب لا أَرْضَى أن أتنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف وبالتالي فلم تكن لي دوافع للحقد .

● يقولون أنك « حاقده » لأنك تركت منصبك في الأهرام ؟

ابتسم محمد حسنين هيكل وأضاف :

- أولاً هولم يخرجني من الأهرام . تقلني مستشاراً لرئيس الجمهورية واعتذرت ، ثم عرض علي أن أكون نائباً لرئيس الوزراء ثم مستشاراً للأمن القومي واعتذرت ، وعرض علي أن أعود إلى الصحافة شرط أن ألتزم واعتذرت . وهذا كله معروف ومشهور .

دعني أقول لك بصراحة - وفي نفس الوقت على استحياء - ان خروجي من « الأهرام » في الوقت الذي خرجت فيه ، كان من أحسن ما حدث لي في حياتي . كنت قد فرغت من مهمة بناء الأهرام الحديث وكنت قد فعلت كل ما في وسعي للتبصير بحقائق الصراع في الشرق الأوسط ، وكانت هناك مرحلة غريبة على وشك أن تبدأ - مرحلة استسلام للسياسة الأمريكية . دعني أذكرك أنني من أنصار سياسة واضحة ومستقيمة ومتوازنة مع أمريكا ولكن ما حدث كان شيئاً آخر : مرحلة الانفتاح والفساد ثم القمع ثم كامب ديفيد ثم عصر الامبراطورية الاسرائيلية مع الأسف .

كيف كان في مقدوري أن أكون شاهداً على هذا كله ومدافعاً عنه ؟!

ومع ذلك ، فلقد خرجت من « الأهرام » الى العالم الواسع ، حيث أقول رأيي بحرية للدنيا كلها !

● استاذ هيكل ، بمناسبة الحديث عن « الحقد » ، أشعر أن حملة « السادات » عليك كانت عنيفة بشكل غير مفهوم ، فهل لديك تفسيراً لها ؟ . هل لديك تفسير لعبارته الشهيرة التي قالها عنك في حملة سيتمبر من أنك « عشت كفاية » ، وغضبه الشديد من علاقتك برؤساء التحرير . وبالمملوك والرؤساء ؟

- . . بل ووصل به الأمر الى القول بأنني ملحد ، وزعم أنني اعترفت له بهذا وأنا أسير سجنه ، لا أملك فرصة الرد على تكفيره لي ، والواقع ان علاقتي به كانت تختلف كثيراً عن علاقتي مع « عبد الناصر » لقد كنت طرفاً في حوار مع « عبد الناصر » ولكن « السادات » الذي بدأ مرحباً بالحوار ، قد انتهى بأن لم

بعد طرفاً في حوار مع أحد : لا معي ولا مع غيري ، وربما كان يشعر بالفارق بين علاقتي به وعلاقتي بعبد الناصر وربما كان احساسه بأنني لعبت دوراً في توليه السلطة ، لم يكن يعطيه سعادة ، فالإنسان عادة لا يسعد بأن يكون مديناً لأحد . والواقع أنه أخطأ فهم كثير من الأشياء .

أذكر مثلاً أنني اختلفت معه أول مرة ، حين اتصل بي - بعد توليه بقليل - ليطالب مني أن أخصص مقالتي الأسبوعي بصراحة عن « جعفر نميري » . وقال لي أن النميري يقول أن « هيكل » لم يكتب عن ثورة السودان ، وأنه وعده بأن أكتب هذا الأسبوع عنها ، وقد أبدت له دهشتي ، وقلت أنه ليس في ذهني موضوع للكتابة فيه عن السودان وأضفت : أخشى أن تفهم أن « عبد الناصر » كان يحدد لي ما أكتب فيه ، وهذا غير صحيح ، وأنا أعترض على أن تحدد لي ما أكتب فيه فقال أنه أراد أن « يصلح » علاقتي بجعفر نميري ، وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، ولم أكتب مقالتي في ذلك الأسبوع .

وقد تصور السادات أنه حين نقلني من « الأهرام » قد حكم علي بالأصبح صحفياً الى الأبد ولهذا كان يغضب لأنني ما زلت صحفياً ، رغم تركي الأهرام ، وقد حدث عندما قابلت « الحميني » عام ١٩٧٩ في باريس ونشر النبا ، أن سأل صديقاً مشتركاً :

- هو محمد قابل « الحميني » ليه ؟

وعندما قال له الصديق أن المقابلة تمت باعتباري صحفياً قال دهشاً :

- لكن أنا عزلته ؟!

ليس هذا فقط بل أن الشاه عندما وصل الى أسوان سألت « السادات » عن هذه المقابلة ، وهل لديه أنباء عن نوايا « الحميني » القادمة في ضوء مقابلاتي له . فقال « السادات » ان في مصر تقليد بأن يكتب كل صحفي يسافر الى الخارج ، تقريراً عن لقاءاته ، واتصل بي أحد كبار المسؤولين من أسوان ، وطلب مني كتابة تقرير ، ولكنني رفضت ، وقلت أنني أكتب مقالات أنشرها ، ولم أكتب تقارير لأحد طويلاً عمري ، وإن ما جرى في مقابلاتي للحميني منشور .

وهذه وقائع ذات دلالة على طبيعة فهم السادات للصحفي ، كان يتصور أن الصحفي جزء من جهاز الدولة إذا أبعد انتهى ، ولعله قد تضايق بشدة لأنني خرجت من الأهرام ، ومع ذلك ظللت صحفياً بل ولم أطلب منه وظيفة ورفضت ما عرض علي من مناصب .

وسكت « هيكल » لحظة قبل أن يضيف :

- أنني أدعى أنني لم أقل في « خريف الغضب » شيئاً عن السادات لم أقله وأنشره وهو موجود ، ربما أكون قد توسعت فيه ، وهذا طبيعي ، لقد أدنت سياسات الانفتاح وما تقود اليه من فساد وهو حي وحتى عندما كنت في الأهرام لفت النظر الى المحاذير التي تحيط بتجارة السلاح ، وفي كتابي « الطريق الى رمضان » تكلمت عن الادارة السياسية لحرب رمضان . وهناك كتب عديدة لي جمعت فيها مقالاتي التي عبرت عن خلاقي معه . منها (الحل والحرب) ، (وحديث المبادرة) ، (ورسائل الى صديق هناك) ، (ولصبر لا لعبد الناصر) ، (والديمقراطية الغائبة والسلام المستحيل) ، (وعند مفترق الطرق) فليس ما بيني وبين السادات حقداً ، - من ناحيتي على الأقل - لكنه خلاف سياسي ، وقد تعودنا أن نسمي الخلاف السياسي حقداً ، لأننا لا نقبل به ، ونهرب من النقاش حوله . . وأنا أكرر أنه ليس في « خريف الغضب » شيء لم أقله عن السادات في حياته ، نعم توسعت وهذا طبيعي ، لأن ظاهرة السادات السياسية قد اكتملت فصولها بحادث المنصة ، فكان طبيعياً أن ترد الى أصولها وأن تفسر ليفهمها الناس . .

يسألون : لماذا لم يكتب خريف الغضب والسادات حي ؟!

والرد ببساطة : لأن خريف الغضب لم يكن قد جاء بعد !

● بمناسبة الخلاف بينكما في حياته ، ما هو تفسيرك للنغمة الذائعة التي روجها السادات بأن أي نقد لسياساته ، هو نقد لمصر وهجوم عليها ، وهي نغمة تستخدم الآن للهجوم على كتابك ؟

- هذا جزء من تصوراته الفرعونية ، ومن أوهام نظرية الحلول ، أي

الفرعون الذي تحمل فيه روح الاله أو خليفة رمسيس ، وهي فكرة هاجمتها وهو حي ، وأعلنت رفضي لها ، والواقع أنه كان يتصرف أحياناً وكأنه الشعب والدولة والوطن والتاريخ ، ولذلك قلنا اعتقد أن أي انسان يحاول أن يمارس المسؤولية بعد السادات سيجد نفسه في دءامة ، أنا أدعي أنه ليس هناك محضر مكتوب في الدولة عن أهم الاتصالات التي أجراها « أنور السادات » مع كثير من ساسة العالم ، ويقول « كيسنجر » في مذكراته ، أنه كان مندهشاً جداً لأن « أنور السادات » كان يتفاوض معه دون أن يكون هناك أحد يدون الحديث ليكون وثيقة رسمية من وثائق الدولة ، في حين أن « كيسنجر » كان قد اصطحب معه من يدون اللقاء . لو أراد الرئيس « مبارك » أن يعرف ما جرى بالضبط بين « السادات » و« كيسنجر » أو ماذا اتفق عليه « أنور السادات » مع « كيسنجر » أو مع كثيرين ممن تفاوض معهم ، فلن يجد محضراً لها في وثائق الدولة كلها ! .

● استاذ هيكل . . بمناسبة ما يقال عما يسمى بحقنك على السادات ، يقولون أنك أنكرت جميل الرجل ، الذي عاملك حين كنت مسجوناً في حملة سبتمبر الأخيرة معاملة كريمة ، فكنت في السجن تعيش وكأنك في بيتك تشرب مياه معدنية وتأكل من منزلك . . فهل حدث هذا حقاً ؟!

- أنت وغيرك شهود على الكيفية التي كنا نعامل بها في السجن قبل اغتيال السادات ، وأنا أتركه لك ، لقد احترمت رغبة من قال لنا أنه يريد أن يفتح ملفه الجديدة في تاريخ مصر ، ويتعاون مع كل القوى ولم أتحدث بكلمة واحدة ، حتى في موضوع اعتبر نفسي مسؤولاً عن الكتابة عنه ، وهو موضوع عبد العظيم أبو العطا ، ومع ذلك أنت تعرف أننا نمنا على البلاط ، وأجبرنا على أن نأكل طعام السجن الرديء . . العسل الأسود والجبنه الفاسدة ، والفول المسوس ، وحرماننا من الاتصال بأسرنا أو بالمحاميين ، وظلت أبواب الزنازين مغلقة علينا طوال النهار والليل ، ولم يزرنا أحد ، أو يصلنا طعام من بيوتنا قبل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ ، وبعد وفاة السادات ، بأسبوعين ، فإذا كنا قد عوملنا معاملة قانونية - نحن الذين اعتقلنا بعملية غير قانونية . فقد حدث

هذا في عهد ليس هو عهد السادات ، وكنت أقول أن أمثالك من الشباب يمكن أن يحتملوا ، وقد احتمل ذلك أيضاً شيوخ أجلاء كالمرحومين عبد العزيز الشوربجي وعبد الفتاح حسن ، واحتملها أيضاً فؤاد سراج الدين ، أما المياه المعدنية فلم تكن ترفاً أمارسه ، بل كانت دواءً أعطاه ، وقد صرفت لي بموجب روصة طبية ، من لجنة كبيرة فحصتني ، واكتشفت أنني مريض بحصوتين واحدة في الكلى وأخرى في المرارة ، والروصّة موجودة إلى الآن في سجلات مصلحة السجون .

بالمناسبة : أنت لم تتحدث حتى الآن عن مجريات التحقيق الذي أجراه معك المدعي الاشتراكي في حملة سبتمبر . . وقد أذعت في أحد فصول كتابك « خريف الغضب » سر التسجيل الذي أجرى في مكتبك هذا ، لحديث دار بينك وبين د . محمود فوزي نائب رئيس الجمهورية الأسبق حول سياسة السادات ، فما الذي حقق فيه معك المدعي الاشتراكي ؟ . . وهل كانت هناك تسجيلات أخرى غير هذا الحديث الذي أشرت إليه ؟

- تحقيق المدعي الاشتراكي الثاني معي ، لم يختلف عن تحقيقه الأول ، وقد دار كله حول مقالات نشرتها وتصريحات أدليت بها ، أما التسجيلات ، فقد كان بكل مكان في هذا المنزل جهاز تسجيل ، والحديث الذي سجل للمرحوم د . فوزي ، جرى في هذه الغرفة ، وفي نفس المكان الذي تجلس فيه ، وقد أتيح لي فيها بعد أن أقرأ تقريراً له ، ويا ليت الذين يهاجمون ينشرون نصه ، ليعلم الناس رأي د . فوزي وهو خبرة سياسية عربية ، فيما كان يجري وما كان يدور ! .

● هل كانت تلك التسجيلات مأفون بها من النياية ؟

- لم يقدم لي أحد ما يثبت ذلك . . ولكنني لا أظن أن التسجيلات التي أجريت لي في زناتي كانت باذن من النياية . . وانت تعلم أن كل ما كنا نقوله في السجن كان يسجل ، وإن تقريراً يومياً عن معنوياتنا وتصرفاتنا كان يرفع إلى السادات . .

● يرى البعض ، أنك في بعض الموضوعات الخاصة بالسادات قد تجاوزت في التفسير أحياناً . فالقول بأنه كان جاسوساً ألمانياً مثلاً ، يتجاهل أن قسماً كبيراً من الحركة الوطنية المصرية في الأربعينات كان يتصور أن التحالف مع الألمان سيخرج الانجليز من مصر ؟

- أنا لم أقل أنه كان جاسوساً ألمانياً ، ولكنني رويت التجربة كما رواها بنفسه في طبعات مختلفة ومتناقضة من كتبه المتعددة التي ضمنها ذكرياته ، والقصة رويت في سياق شرح عالم الأوهام الذي هرب اليه الرئيس .

صحيح أنه كانت هناك حركة في الوطنية المصرية تتجه هذا الاتجاه ، وقد بدأ السادات نشاطه السياسي في تنظيم يضم عبد اللطيف البغدادي ووجيه أباطه على صلة بعزيز المصري وبالألمان ، ولكني ومن كلامه ، أثبت في الكتاب أن السادات ذهب إلى أبعد مما قصد اليه ، فان تتكلم مع الألمان في شأن قضية مصرية هذا معقول ، ولكن أن ترسل اشارات ، وتتعاون مع رجال مثل أبلر وساندي فهذا شيء آخر ، وإذا رجعت الى الفصل ستجد خطأ فاصلاً بين علاقة هؤلاء بالألمان وما انجرف إليه أنور السادات ، سواء بالاندفاع ، أو بالهرب الى الوهم !

● هناك واقعة أخرى ذكرتها في كتابك هي واقعة تهريبه من السجن في ربيع عام ١٩٤٨ ، حين كان مسجوناً على ذمة قضية اغتيال أمين عثمان ، لينفذ لحساب السراي مع آخرين ، محاولة جديدة لاغتيال « مصطفى النحاس » ، واعادته للسجن ، بعد أن فشلت المحاولة . . هل يمكن أن نطمنن الى مصادر هذه الرواية الخطيرة التي تكشف عن علاقات وثيقة للسادات بأجهزة النظام القديم . . هل هناك شاهد أو وثيقة ؟

-معلوماتي تقول أن هناك تحقيقاً حدث في هذا الموضوع ، والثابت أن السادات شوهد مع الذين نفذوا العملية باحدى السيارات التابعة للقصر الملكي . وقد روى « أحمد حروش » جزءاً من الواقعة في كتابه ، ومع ذلك فهذه الواقعة وغيرها قابلة للنقاش ، فمن لديه وثيقة أو شاهد ينفي هذا فليقدمها . . !

● ربما كان الذين صاحبه في السجن آنذاك أدرى بغيابه ، وقد يفيد أن يدلوا بشهادتهم ؟

- هذا حقهم ، ولكن مناخ التحريض المحيط بالكتاب يفسد أي مناقشة في التاريخ أو في السياسة ، وقد نقلت عن أحدهم وهو « محمد ابراهيم كامل » رواية تقول أن السادات كان يعلم مسبقاً بمحاولة خطف ملفات قضية اغتيال « أمين عثمان » أثناء نظرها ، وأخطروهم بذلك قبل حدوثها ..

● أظن أن الذي دبر المحاولة هو « حسن عزت » - كما ذكر في مذكراته التي صدرت عام ١٩٥٣ بعنوان « أسرار معركة الحرية » ، وكما ذكر وسيم خالد أيضاً في مذكراته ؟

- الذي خطط لها هو القصر الملكي .

● قلت في الكتاب ، أنك الذي اقترحت على السادات أن يصور للشعب المعركة مع مراكز القوى باعتبارها معركة حول الديمقراطية وليست معركة حول القبول بدور متميز لأمريكا في الصراع !

- لا أنا لم أقترح عليه أن يصورها هكذا ، بل كان هناك في الواقع مشكلة ديمقراطية فضلاً عن مشكلة التفاوض وأنا قلت أن مشكلة الناس الحقيقية آنذاك ، هي الحريات الديمقراطية ، ولن تكسبهم لصفك ما لم تستجب لمطالبهم ، فافتح قلبك وأبوابك وسجونك لهم ، كنت في الواقع أريد أن أشجعه على أن يكون ديمقراطياً . .

● قلت في الكتاب أيضاً أنك كنت صاحب اقتراح فتح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٩٧٥ بعد فشل المرحلة الأولى من مباحثات فك الارتباط الثاني في مارس ١٩٧٥ ، وقبل نجاحها وتوقيع اتفاقية المعصورة في أغسطس من السنة نفسها ، ألم يكن اقتراحاً مثل هذا مما يساعد سياسات السادات التي كنت تعارضها ؟

- هذه الواقعة حدثت بعد خلافي معه وتركبي الأهرام ، وقد صاحبت في مباحثات أسوان ، ولاحظت أنه كان متعجباً جداً للوصول الى اتفاق ، الأمر

الذي جعله مستعداً للقبول بكثير مما اعتبره تقريباً في حقوق الوطن ، وكنت أرى الامرر للعجلة فسألته :

- أنت مستعجل ليه على الاتفاق ؟

وكان رده بالحرف الواحد :

- يا محمد أنا عايز أمصمص اللحم اللي في سينا ، لأن الباقي كله

عضم .

ولحم سينا الذي يقصده هو دخل قناة السويس ويترول سينا ، فاقترحت عليه أن يفتح قناة السويس ، وقلت له أن هذا سيعطيه نصف الغنائم التي يريدتها من الاستعجال في الوصول الى فك الارتباط دون أن يوقع اتفاقاً ، خاصة أن القناة كانت قد فقدت قيمتها كورقة ضغط بعد مرور ٨ سنوات على اغلاقها وبناء الناقلات العملاقة ، وكان هو متردداً وكذلك بعض معاونيه ، ولكنه اقتنع في النهاية . ومع أنني صاحب الاقتراح الا أنني لم اختر يوم ٥ يونيو لكي يكون تاريخاً لفتح القناة ، وعارضت بشدة فكرة خطرت له بأن يدخل في احتفالات افتتاحها على ظهر الباخرة المحروسة ، وذكرته بتاريخها الأسود ، فهي التي حملت الحديوي اسماعيل والملك فاروق الى المنفى بعد عزلها عن العرش .

وفي الفترة بين اقتراحي عليه وتنفيذ الاقتراح ، كنا قد اختلفنا بعد أن صدر كتاب « الطريق الى رمضان » ، ولا أعلم ماذا حدث لاقتراحي بين طرحه وتنفيذه .

● يقول بعض متقلديك أنك فيما أدليت به من أحاديث عقب الإفراج عنك من المعتقل كنت ودوداً نسبياً تجاه ذكرى السادات ، وقيل أنك زرت السيدة جيهان السادات معزياً في وفاته ، وأنها أكدت لك أن السادات كان في نيته الإفراج عنك في ٢٥ أبريل ، فهل ما قيل صحيح ؟ . وكيف إنتقلت من ود ما بعد الإفراج ، إلى ما يعتبرونه حلة خريف الغضب !! .

- انني لم أكن معتقلاً في قضية مخدرات أو بتهمة بيع فراخ فاسلة أو سرقة حديد تسليح ، كنت مسجوناً لأنني صاحب رأي ، ولأنني عارضت السادات ، وحين خرجت شرحت أسباب خلافي معه ، وهي كلها منشورة في حياته ، وقلت

وما زلت أقول أن مشكلة الرئيس السادات لم يفهم شيئاً من جغرافية مصر وتاريخها .

ولست أريد أن أتحدث بكلمة عن السيدة « جيهان السادات » وقد قدمت لها عزائي بالفعل ، فعلت ذلك لأنني حاولت أفضل بين ما هو انساني ، وما هو سياسي ..

وليس سهلاً على كل الناس أن يفهموا ذلك ، وربما لم تفهموا - أنتم الذين صاحبتموني في السجن - مغزى الدموع التي ذرفتها على أنور السادات ، حيث علمت نبأ اغتياله .

كنت ولا أزال أفرق بين ما هو انساني وما هو سياسي .. وأضيف أن « خريف الغضب » يخلو من أي موضوع يخص تصرفات أسرة السادات المضيق .. أعني زوجته وأولاده ..

● هل تظن أن السيدة جيهان السادات وراء هذه الحملة الضارية على خريف الغضب ؟ . وهل لذلك دلالة سياسية معينة الآن ؟
- قلت انني لن أتحدث عنها ..

● يقال أنك اخترت توقيت النشر بحيث ينشر الكتاب ابان الاحتفالات بعودة سيناء؟

ضحك « محمد حسنين هيكل » وقال :

- هذا كلام لا يستحق الرد ، وقد كان الناشر يريد أن يبدأ نشره في أكتوبر ١٩٨٢ ، بمناسبة مرور عام على حادث المنصة ، ولكني آثرت التأجيل ، ورأيت أن تمر الذكرى دون نشر ، وان كان « عصمت السادات » قد تكفل باحياء المناسبة ، وكان تقديري أن ينشر الكتاب في بداية العام ، ولكن الذين اشتروا حقوق الترجمة اليابانية والألمانية طالبوا بتأجيل النشر حتى تنتهي الترجمة لأنهم تسلموا النص الانجليزي متأخراً ، وهكذا بدأ النشر في ١٠ أبريل لضرورات عملية محضة .

● ما هو المناخ الصحي لمناقشة خريف الغضب في رأيك ؟

- لماذا لا نأخذ بالتقليد المتحضر الذي تلجأ اليه كثير من الدول ، في موضوعات مشابهة ، لماذا لا تتشكل لجنة للحوار السياسي حول الكتاب ، حواراً هادئاً وموضوعياً ، تنقضي ما به من حقائق . . وتسألني فيها ، لماذا لا تكون هذه اللجنة علنية ، وماذا فيها لو شكلت هذه اللجنة على مستوى سياسي قومي ، فتتكون مثلاً من رؤساء الأحزاب الأربعة ، أو أمنائها العامين ، ولا مانع أن يضم اليها رئيس محكمة القيم والمدعي العام الاشتراكي ورئيس محكمة النقض ، ولو ضمت شخصية عسكرية لها وزنها ومكانتها ، وأحد المشايخ الأجلاء من رجال الدين فسوف يكون هذا مفتاحاً لمناقشة مثمرة ، ويستفيد منها الوطن !

أما أن يستمر هذا الذي يجري ، فهذا دليل على أننا نتأخر ولا نتقدم ، دليل على أن الذين يريدون لنا نحن المصريين أن نظل عبيد احسانات من يحكموننا ما زالوا أقوياء . دليل على أن حرية الرأي والمعتقد وحرية النشر والتعبير في خطر ، دليل على أن صناع القياصرة وحماة الفساد ، ما زالوا يمرحون ؟

.....

حين ودعني « محمد حسنين هيكل » على باب مكتبه ، كان ما يزال يحتفظ بابتسامته العريضة ، وكنت لا أزل دهشاً لأن ابتسامته أقوى من الزوابع ، وكان صوت المصري المجهول الذي قال :

- الحقيقة في القفص

يغطي على كل الزوابع !

مواضع محمد حسنين هيكل ٢٠ السياسة فذلت السلاج في عرب أكتوبر

٢٩

حين توقف محمد حسنين هيكل عن الكلام شملتنا صمت عميق (١) !

وكانت نبرات صوته القوي الواضح قد اكست - في نهاية الحديث - بشجن خفي حاول جهداً أن يتغلب عليه . .

ولأنني لم أكن قد استوعبت تماماً خطورة ما قاله لي وما أطلعني عليه ، فقد بدا صمتي أقرب الى الذهول ، ويرد فعل لم أحسن التحكم فيه . تعلقت عينا ي بما كنا نقرأه من حقائق ونصوص ، وكأني أنظر إلى الحق الذي هو شديد المرارة !

لعل لحظتها كنت أخشى أن أعترف بأن ما ورد في تلك الوثائق هو ما حدث فعلاً . . وما قيل فعلاً !

● واذن فتلك هي الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسياً ؟!

● وذلك هو ، اذن ، ما كان يجري في دهاليز الساسة ، وفي كواليس السياسة حين كان جيل أكتوبر يعتمد بدم الاستشهاد ؟!

(١) نشر هذا الحوار في « الأهل » ١٨ مايو ١٩٨٣ - ويدور حول رأي أبده السيد حافظ اسماعيل - الذي كان مستشاراً للرئيس السادات لشؤون الأمن القومي ابان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عمق خطأ رئيساً في الحوار السابق الذي أجرته مع هيكل حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، ويمكن استخلاص جوهر رأي حافظ اسماعيل من استلثي لهيكل .

● اذن ، فذلك هي حقيقة ما فعله « صاحب البطولتين »: بطل الحرب ، وبطل السلام ، تتكشف عن خديعة مرة ، ككل حقيقة ينكرها أو يجهلها الناس !

لم تكن هذه أول مرة يتحدث فيها هيكمل - أو يكتب عن الادارة السياسية لحرب أكتوبر فيتقدها ، وليس هو الوحيد - على امتداد الأمة وعلى مساحة السنوات التي انقضت - الذي فعل ويفعل ذلك ..

لكنها أول مرة تكتمل فيها القصة فصلاً ، فليس هيكمل هو الذي يروي ما حدث ، أو يحكي ما دار ، لكن الذين « يعترفون » به ، هم الذين « ارتكبوها » .. وهذا هو الحق شديد المرارة ...

.....

حين بدأنا الحديث لم تكن ثمة مرارة بعد ، كنت قد جئت أبحث عن الحق .. ولم أكن أعلم - بعد - كم هو مر .. قلت له :

● أظنك قرأت المقال الذي كتبه السيد حافظ اسماعيل مستشار الأمن القومي السابق بعنوان « هل كانت حرب ١٩٧٢ حرباً ملفقة ؟ » في عدد المصور الأخير (١٣ مايو ١٩٨٣) .

قال : قرأته !

● قلت : ان المقال في تقدير « الأهالي » يحمل دعوة غلصة لحوار موضوعي هادئ حول الطريقة التي أديرت بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ سياسياً ، وهو يعترض على المتحمسين لايقاف الحوار حول هذا الموضوع الهام . ويناشد كل من لديه حقيقة أن يذيعها ، وذلك ما فعله حافظ اسماعيل في مقاله ، الذي أزاح فيه الستار عن دور نظيره للأمريكي - آنذاك - هنري كيسنجر على مشارف حرب أكتوبر .. وخلالها ، لكنه انتهى الى رأي مختلف لما انتهت اليه في معظم اجتهاداتك التي نشرت منذ خلافك الشهير مع الرئيس السادات حول تلك

النقطة بالذات ، ففي رأيه أن الادارة السياسية لحرب أكتوبر قد تلامت معها .. فما هو تعليقك .. ؟

قال محمد حسنين هيكل :

- ان السيد « حافظ اسماعيل » طرح في اعتقادي قضية حيوية ، وطالب بمناقشة موضوعية وحره لها ، وأنا أوافق على ذلك ، بل لعل أكثر الناس حساسة لهذا الموضوع . أرجوك ألا تنسى أن هذه كانت هي النقطة التي افرقت عندها الطرق بين الرئيس « السادات » وبيني ، هكذا خرجت من الأهرام في أول فبراير ١٩٧٤ ، وحملت معي قضيتي ولم أسكت . ولهذا فان القضية التي طرحها السيد « حافظ اسماعيل » ودعا الى مناقشة حولها ، قضية تعني مباشرة ، فضلاً عن أنها تعني مصر كلها بالدرجة الأولى ، وتعني الأمة العربية كلها بنفس الدرجة ، بل أنها بالنسبة لي كانت صميم عملي ومواقفي كلها في السنوات العشر الأخيرة .

إنني في كل ما كتبت من كتب ، وبالتحديد في كتاب « الطريق إلى رمضان » الذي ظهر سنة ١٩٧٥ ، ثم بعد ذلك في « خريف الغضب » الذي ظهر هذا الربيع (١٩٨٣) تعرضت لهذا الموضوع بالاقتراب المباشر مرات ، بالاقتراب غير المباشر مرات أخرى ، وألححت أحياناً ، وأشارت في أحيان أخرى ، إلى ضرورة التفرقة بين عنصرين في « حرب أكتوبر » : الأداء العسكري في الحرب وقد اعتبرته ، وأعتبره العالم كله ، معجزة بكل المقاييس . ثم الادارة السياسية للحرب ، وقد كانت لي فيها آراء ، أبديتها للرئيس السادات مباشرة ، وكانت سبب خلافنا ، ثم أبديتها بعد ذلك كتابة أثناء حياته ، وكان ملخصها ومؤداها كما قلت بالحرف الواحد ، والرئيس السادات على قمة سلطته ، أن ما حققته السياسة لم يكن على مستوى ما حققه السلاح ، ومضيت خطوات أصرح بذلك فقلت : أن السياسة خذلت السلاح ولا أقول خاتته .

وفي « خريف الغضب » فلاني تعرضت لهذا الموضوع بتفصيل أكثر . ولم يكن هدفي من ذلك أن أتحدث عن الماضي ، ولو أن الماضي حي في الحاضر .. والمستقبل .. ان هدفي كان بالدرجة الأولى ، أن معرفة حقيقة ما حدث وتقصى

خباياه كغليل بأن يفتح عيوننا على امكانياتنا الحقيقية : على قدراتنا السياسية والواقعية ، ليكن أن الواقع من حولنا له أحكامه ، ولكننا ونحن نتأمل أحكام الواقع من حولنا ، يجب أن نتعامل معه ، ليس بمنطق الاستسلام له كقدر مكتوب ، ولكن أيضاً بثقة بالنفس تعرف قدر ذاتها دون أن يدفعها ذلك الى ضرب رأسها في الحائط ، أسى عصيباً على ما فات وضاع ، أو مغامرات « دون كيشوته » نجرها الى معارك مع طواحين الهواء . .

● ذلك هو ما جعلنا في « الأهالي » نرحب بدعوة السيد « حافظ اسماعيل » للحوار الهادئ حول الموضوع ، لتعلقه بالحاضر والمستقبل وليس بالماضي فقط ، ولهذا سعيينا كي تشترك في الحوار . . والآن : ما رأيك فيما أثاره حافظ إسماعيل رداً على الذين قالوا أن حرب أكتوبر ، « حرب ملفقة » ؟ ! .

قال محمد حسنين هيكل :

« انني اتفق معه ويغير تحفظ في أن أي انسان يقول ان حرب أكتوبر كانت حرباً ملفقة ، هو انسان لا يقدر للكلمة حقها ، بل أكثر من ذلك لا يقدر للدماء الزكية حرمتها ، ولا لاستشهاد الأبطال جلال الشهادة . .

لعلي أسمح لنفسي ، ولأول مرة وبدون أي ادعاء ، أن أقول انني منذ فبراير سنة ١٩٧٤ ، لم أسمح لنفسي أن التقي بالعقيد « معمر القذافي » ، ولا أن أضع قدمي في ليبيا ، ولا أن أقبل دعوة لزيارتها ، ولا أن أتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأحد من المسؤولين فيها لنفس هذا السبب .

في بداية الثورة الليبية سنة ١٩٦٩ ، كنت متحمساً لها وللقذافي ، وفي سنة ١٩٧١ ، كنت متحمساً لوحدة بين مصر وليبيا ، وكنت أراها حلماً قابلاً للتحقيق لصالح الشعبين ، ولصالح العمل العربي ، ولصالح المعركة ، ولم أخف شيئاً من هذا كله ، ولكي لا يساء فهم هذه الحماسة ، فاني منذ اللحظة التي تركت فيها الأهرام ، وتقطعت علاقاتي بالرئيس « السادات » تركت فيها أيضاً صداقتي للثورة الليبية وللقذافي ، لأنني وأنا أعرف حساسية العلاقات بين القذافي

والسادات ، رأيت أن الأفضل والأكرم لي أن أكون بعيداً بعد كاملاً - لا ظل ولا شبهة فيه - عن العلاقات بين الاثنين .

ثم أضيف الى ذلك كله سبباً أساسياً ، هو أنني سمعت ، نقلاً عن « العقيد القذافي » ، ما يمكن أن يفهم منه معنى عدم التقدير على الأقل لحقيقة ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعثت له ، أكثر من مرة مع أصدقاء مشتركين ، من الفلسطينيين بالذات ، أقول له أنه بمثل هذا القول يظلم تضحيات أبطال ، ويظلم جهد أمة بأسرها ، ويخلط بين خلافه مع حاكم مصري وبين جهود وتضحيات الشعب المصري .

وحين سألتني بعضهم : ولماذا لا تذهب اليه وتناقشه بنفسك ؟ . كان ردي : انني أعيش في مصر ولن أتركها ، وأعيش في ظل قوانينها ، ولن أقبل غيرها بما فيها قانون العيب ، ولن ارتضى إلا حماية الشعب المصري وحده ، ولهذا فإني لا أذهب ، ولا أناقش ، وعلى الكل أن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم لأن القضية أخطر من الأهواء والخصومات واختلاف الطبائع والأمزجة .

● أنت تتفق إذن مع السيد « حافظ اسماعيل » في رفضه القاطع للقول بأن حرب أكتوبر ، حرباً ملفقة ؟

- أتفق معه على طول الخط ، وإلى آخر المدى ، وأي قائل لهذا ، أو مثله ، أو بما هو قريب منه ، يستحق من هذه الأمة كلها ، وليس مصر وحدها ، أن تدبر له ظهرها ، وأن تسقطه من أي حساب . . لكن ذلك لا يمنع شعوب الأمة العربية ، والشعب المصري أولها ، من المناقشة والحوار الحر والموضوعي ، حول ما كان وما جرى ، على أن تظل عيونها على المستقبل ولا تحبس نفسها في الماضي ، سواء بنزعات الانتقام أو بتسوية حسابات شخصية ، أو بالمناقشة مسفطة وتعاجياً وخيلاء . .

● هل تتفق معه أيضاً في تقييمه للاتجاز العسكري لحرب أكتوبر ؟

قال محمد حسنين هيكل :

- لا بد حين أي معالجة لحرب أكتوبر ألا تغفل عن أن لها مستويين :

« مستوى الأداء العسكري في الحرب » و« مستوى الادارة السياسية للحرب » ، وقد كان مستوى الاداء العسكري مفاجأة لكل العالم ، ولست أنا القائل بذلك ، وإنما هناك واقع ما جرى في ميدان القتال ، ابتداء من افتتاحية العبور العظيمة ، وحتى معارك الجيش الثالث المستبسة ، في وقت ظن فيه الاسرائيليون أنهم أحكموا من حول هذا الجيش حلقات الحصار ، يكفيني أن يقرأ أحد مذكرات القادة الاسرائيليين من « جولداماير » الى « ديان » ومذكرات الساسة الأمريكيين الذين ساندوا اسرائيل ، وأهم هذه المذكرات في رأيي هي « مذكرات كيسنجر » ، والجزء الثاني منها بالذات ، الذي صدر بعنوان « سنوات القلاقل » .

● واذن فان الخلاف بين ما ذهب اليه « حافظ اسماعيل » في مقاله ، وبينك ، أصبح محصوراً فقط في تقييم مستوى الادارة السياسية لحرب أكتوبر ؟

- تلك قضية أخرى غير قضية الانجاز العسكري ومستوى آخر غير مستواه وفيها ، فاني أعترف باختلافي أساساً - وبطريقة قاطعة - مع ما قاله السيد « حافظ اسماعيل » . واعترف لك ، انني دهشت من عبارتين قالهما السيد « حافظ اسماعيل » في الصفحة التاسعة من عدد « المصور » الأخير . وفي العمود الثالث على وجه التحديد .

العبارة الأولى يقول فيها « حافظ اسماعيل » بالحرف الواحد ، ما يلي :

« وبالرغم من الانجاز العسكري المصري المحقق ، فلم يكن الدكتور كيسنجر حتى ١٠ أكتوبر على استعداد لمناقشة رسالتي له ، التي تضمنت خمس نقاط في اطار مقترحاتنا لتحقيق السلام .. أهمها :

- وقف اطلاق النار وانسحاب اسرائيل الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ،
خلال فترة محددة تحت اشراف الأمم المتحدة .

- حرية الملاحة في مضائق تيران .

- انتهاء حالة الحرب مع اتمام الانسحاب الاسرائيلي .

- حق تقرير المصير لسكان قطاع غزة ..

- عقد مؤتمر سلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

والفقرة الثانية تحيي بعدها بعلنة سطور ، وفيها يقول السيد « حافظ اسماعيل » : « وابتداء من ١٥ أكتوبر - ومع عدم نجاح « معركة تطوير الهجوم » وبداية الهجوم الاسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية ، والذي انتهى بعبور القوات الاسرائيلية لقناة السويس - توقفت المناقشة حول تسوية سياسية ، واقتصرت الجهود على تحقيق وقف اطلاق النار على الخطوط التي بلغتها القوات المصرية والاسرائيلية .

● ما الذي « أدهشك » تحديدًا في هاتين العبارتين ؟!

قال محمد حسنين هيكل :

- ما هو مؤدى هاتين العبارتين ؟ . معناهما ببساطة سواء كان هذا ما قصده السيد حافظ اسماعيل أو لم يقصده ، أن فشل معركة « تطوير الهجوم » يوم ١٤ أكتوبر ، كان هو السبب الرئيسي الذي غير أهداف المعركة ، بدأت المعركة بطلب تسوية سلمية شاملة ، ثم انتهت الى مجرد طلب بوقف اطلاق النار . ويؤسفني أن أقول ، ومع كل احترامي وتقديري ، أن ذلك ظلم بين السلاح وللرجال وللدماء .

وفضلاً عن ذلك فإن قبول ما قاله السيد « حافظ اسماعيل » يطرح تساؤلاً خطيراً لا بد له أن يجيب عليه هو بنفسه : اذا كانت النتيجة التي توقفت عندها المعارك في ٢٢ أكتوبر كانت قصارى ما يمكن تحقيقه في ميدان القتال ، فهل لي أن أسأله محمداً :

- وأنت مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية ، هل نصحته أو وافقت على غمطار قتال ليست له من نتيجة الا طلب وقف اطلاق النار ؟!

قلت للأستاذ هيكل :

● هل لديك معلومات تفيد أنه لم يفعل ؟!

قال بابتسامة :

- أنا أوجه اليه السؤال عن طريقك ، فلا تعيده لي ، ومع ذلك فأنا أمام

رجل أقدره وأحترم تاريخه ، وأظنه يعلم أنه كان لي دور في ترشيحه مستشاراً
للأمن القومي للرئيس « السادات » وكنت قد لاحظت أن السيد « أشرف
مروان » الذي كان يدير مكتب السادات ، قد أصبح مشغولاً بالهيئة العربية
للتصنيع ولذلك اقترحت عليه أن يستعين بحافظ اسماعيل ، فهو صاحب تاريخ
وخبرة كرئيس سابق لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، ورئيس سابق
للمخابرات ، وسفير سابق ، وقد قبل السادات ترشيحي ، لكني لا أدري مدى
علم السيد « حافظ اسماعيل » بكثير ١٤ كان يجري ، وأذكر أنه عندما قرر
« السادات » أن يقبل وقف إطلاق النار ، اعترض « حافظ اسماعيل » ، لكن
الرئيس كان ناثراً بدرجة جعلته يرفض الاعتراض بعصية .

● حسناً . . نعود الى الفقرتين اللتين أثارنا انتباهك . . لماذا ترى انهما
يظلمان الرجال والسلاح ظلياً بيتاً ؟!

بهذه قال « محمد حسين هيكل » :

- لكي تستين الحقيقة ، فوق اجتهادات الرأي ، والاستنتاجات ، فلا بد
أن نعيد بناء الوقائع ، لأنني أخشى أن ما رواه السيد « حافظ اسماعيل » لم يكن
كاملاً ، أن السيد « حافظ اسماعيل » تحدث عن رسالته الى كيسنجر ، أو لنكن
صرحاً عن رسالة من الرئيس السادات الى « كيسنجر » ، عن طريق الاتصال
السري الذي اتفق هو - « حافظ اسماعيل » مع كيسنجر ، على اقامته أثناء زيارته
لواشنطن في مطلع عام ١٩٧٣ ، ومحادثاته في ذلك الوقت مع « كيسنجر » ،
وهي زيارة ومحادثات يمكن أن يقال فيها الكثير ، وإن لم يكن هذا وقته الآن ،
لكن السيد « حافظ اسماعيل » أورد فقرة من الرسالة ، وليس الرسالة كلها ،
فقد أورد منها ، ما رآه من وجهة نظره مهما ، ولكن الملفت للنظر ، أن كيسنجر
في مذكراته أورد من هذه الرسالة ذاتها ، فقرة أخرى ، لم يشر اليها « حافظ
اسماعيل » وكانت هي الفقرة « المفتاح » في الرسالة كلها ، بل لمعي أقول ، أنها
كانت « الفقرة الكارثة » في الادارة السياسية للحرب » .

● من هو أولاً المسؤول عن محتوى الرسالة ؟ . . وهل كانت موجهة
لكيسنجر ، أم لطرف آخر ؟!

- اعتقد أن « حافظ اسماعيل » يحمل نفسه أكثر مما يطيق ، حين يقول أنه هو الذي أرسلها لكيسنجر ، والأرجح أنها أملت عليه ، وهي في الحقيقة ، رسالة من « السادات » الى « كيسنجر » وإذا كان بيتنا من يتصور أن رسالة في هذا الوقت يمكن أن تذهب من مصر الى يد « كيسنجر » في واشنطن ثم لا يعرف بها الاسرائيليون فهو واهم !

● ماذا قال أنور السادات للاسرائيليين في هذه « الفقرة الكارثة » التي لم يوردها حافظ اسماعيل في مقاله ؟
قال « محمد حسنين هيكل » :

- قال لهم - وأنا أقرأ لك هذا من مذكرات كيسنجر (ص ٤٨٢ من الجزء الثاني) - بالحرف الواحد .

« وأنا - أي مصر - لا نعتزم تعميق مدي الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » .
سكت هيكل لحظة قبل أن يضيف :

- في كل رسالة سياسية أو حتى غير سياسية ، هناك عناصر متعددة . هناك العبارات الانشائية والأمانى والمبادئ العامة ، التي يعبر بها طرف عما يريد ، وهو حر يقول ما يشاء ، ثم عبارات أخرى تسمى العبارات « العملية » أو « الاجرائية » ، التي تتضمن فعلاً أو ارتباطاً أو تعهداً أو التزاماً أو قيداً تقبله أو تتعهد به ، وهي الفقرات التي يرسم بها أحد الطرفين خط سلوكه العملي والفعل ويقطع على نفسه تعهدات يلتزم ويتقيد بها ، والفقرة التي حرص « كيسنجر » على ذكرها ، هي الفقرة « العملية » في هذه الرسالة ، في حين اقتطف « حافظ اسماعيل » في مقاله منها أجزاء أخرى ، ليدلل بها على ما انتهى اليه ، من أن الفشل في تطوير الهجوم والهجوم الاسرائيلي المضاد (الشفرة) ، هو السبب في تقلص الأهداف السياسية لحرب أكتوبر من التوصل الى تسوية سلمية شاملة الى مجرد البحث عن وسيلة لوقف اطلاق النار ، ولكي يكون الحوار موضوعياً ، فهذا هو النص الكامل للرسالة ، تعالى نقرأها معاً ، قبل أن أعلق أو تعلق عليها . .

قال « محمد حسين هيكل » ذلك وهو يتناول من ملف أمامه - صورة من الرسالة .. سألته :

● هل أستطيع أن أسألك من أين حصلت على هذه الرسالة ؟

- أشك كثيراً أن هذه الرسالة ، وغيرها من الرسائل ، موجودة في الملفات الرسمية للحكومة المصرية ، فالذي أعلمه أن الرئيس « السادات » ، بعد مظاهرات الطعام التي جرت في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، أحس بأن الشعب تنكر لما كان يعتبره فضلاً منه عليه ، وبدا يخطط طريقاً آخر ، وهكذا بدأت مراسم « حرق الأوراق » ، فقام بحرق كثير من الوثائق الرسمية ، التي كان حريصاً على ألا تقع في المستقبل في يد « ناكري فضله » ، وهكذا أحرقت في الغالب تلك الرسالة وغيرها ، وفي الحقيقة فأننا حين أضع نفسي في مكان الرئيس « حسني مبارك » أشعر بتعاطف شديد معه ، لأن جزءاً كبيراً من الحقيقة قد أحرقت .. !

وقد حصلت عليها بفضل قانون حرية المعلومات الأمريكي ، وهو قانون يبيح لكل باحث ، لأغراض البحث العلمي ، أن يحصل على نص أي وثيقة من ملفات الجهات المعنية بواشنطن ، متى كانت لا تتعلق بوقائع حالية أو مستقبلية تؤثر على الأمن القومي الأمريكي ، وقد اضطرت للجوء الى صحفي أمريكي صديق ورجوته أن يستعمل الحق الذي يكفله له القانون ، للحصول على الرسالة بعد أن أذيعت أجزاء منها فعلاً وبهذا حصلت عليها ، وكانت قد سلمت الى « يوجين ثرون » ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شعبة رعاية المصالح الأمريكية بالسفارة الأسبانية التي كانت ترعى مصالح أمريكا في مصر آنذاك ..

● .. والآن ما هو النص الكامل للرسالة ؟!

تناول « محمد حسين هيكل » نص الرسالة من أمامه ، قال :

- هذا هو نصها الحرقى :

« عزيزي الدكتور هنري كيسنجر »

(أ) لقد أبلغنا الدكتور الزيات (وزير الخارجية المصرية آنذاك ، وكان وقتها في واشنطن وقابل كيسنجر قبل المعارك وفور نشوب المعارك) بما تم بينكما من محادثات ومناقشات خلال الأيام القليلة الماضية .

(ب) ووفقاً لروح الصراحة التي كانت تسود اجتماعاتنا (حافظ اسماعيل هنا يشير الى لقاءاته السابقة بكيسنجر) فاني أود أن أبدي ملاحظات قلائل بصدد النقاط التي أثّرت خلال مباحثاتكم (أي مباحثات كيسنجر مع الزيات) .

١ - ان الاشتباكات التي تحدث حالياً في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة لدى جميع أولئك الذين تتبعوا الاستفزازات الاسرائيلية المستمرة ، ليس على الخطوط السورية أو اللبنانية فحسب ، بل أيضاً على الجبهة المصرية ، وكثيراً ما لفتنا النظر الى مثل هذه الاستفزازات التي لم تتوقف قط رغم الادانة الدولية .

٢ - وعلى ذلك فقد كان على مصر أن تتخذ قراراً بمواجهة أي استفزازات اسرائيلية جديدة بالحزم ، وبالتالي أن تتخذ الاحتياطات الضرورية ، لكي تواجه أي تصرف اسرائيلي من قبيل ذلك الذي جرى فوق سوريا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٣ .

٣ - المصادمات التي حدثت على جبهة القتال كنتيجة للاستفزازات الاسرائيلية ، كان المقصود منها من جانبنا أن نظهر لاسرائيل أنه لم يكن يساورنا الخوف ، أو أنه لا حول لنا ولا قوة (لاحظ أن هذه عبارات « أنور السادات » التي كان يكرر أن الحرب نشبت ، لكي لا يتصور الاسرائيليون اننا جئة هامة) وأننا نرفض الاستسلام لشروط تخطيط عدواني يهدف الى احتجاز أرضنا كرهينة للمساومة .

٤ - وكنتيجة للإشتباكات ، فإن موقفاً جديداً قد نشأ في المنطقة ، ولقد كان طبعياً توقع تطورات جديدة في خلال الأيام القلائل القادمة ، فاننا نود توضيح اطار موقفنا .

٥ - ان هدفنا الأساسي لا يزال - كما كان دائماً - تحقيق سلام في الشرق الأوسط وليس تحقيق تسويات جزئية .

٦ - اننا لا نعزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة .

(ج) - وإذا أحسب أنكم تلقيتم من مستر « روكفلر » رد رئيسنا على رسالتكم (هذه اشارة الى اجتماع تم بين السادات وروكفلر أنا أظن أن حافظ اسماعيل لم يعلم عنه شيئاً ، وهذا يؤكد أن الرسالة أملت على حافظ اسماعيل ، وتضمنت بعض ما لم يكن السادات قد أحاطه به) ذلك الرد الذي أعيد فيه تأكيد موقفنا ، كما توضح منذ أول اتصال بيننا ، أرجو أن تسمحوا لي أن أوضحه بجملاء مرة أخرى .

١ - أن على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة .

٢ - وعندئذ ستكون على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة ، وعلى أي شكل مقبول ، سواء كان ذلك تحت اشراف السكرتير العام ، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى مثله .

٣ - اننا نوافق على حرية الملاحة في مضائق تيران ونقبل كضمان تواجداً دولياً لفترة محدودة .

(د) وأناي لاستشعر الثقة من أنكم سوف تقدرون أن هذه العودة لشرح موقفنا مبعثها رغبة حقيقية غلصة في تحقيق السلام ، وليست منبعثة عن استعداد لبدء سلسلة من التنازلات ، والحق أننا نذكر أن المستر « روجرز » قد أضر بفرص السلام ، حين أخطأ تفسير مبادرتنا للسلام في فبراير ١٩٧١ ، بطريقة انحرفت بتلك المبادرة عن طريقها وهدفها الحقيقي .
وتفضلوا بقبول أطيب تحياتي .

« حافظ اسماعيل »

ناولني « محمد حسين هيكل » الرسالة ، وبعد أن قرأتها ، قال :

- اذا بدأنا تحليل مضمون هذه الرسالة ، فسوف نلاحظ أن الجزء الأول

منها ، هو كما ترى سرد لمواقف قديمة ، ثم تعبير عن أماني وتصورات الحل ، ولكن الفقرة الوحيدة « العملية » فيها ، التي تتضمن في ذاتها ، قوة فعل ، والتي هي كانت بمثابة تعهد أعطى من طرف واحد ، من الفقرة ٦ من البند ب ، وهي الفقرة التي يقول فيها السادات على لسان حافظ اسماعيل اننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة . .

● هناك نقطة مهمة هنا يا أستاذ هيكل : ما هو تاريخ هذه الرسالة ؟

قال محمد حسين هيكل :

- هذه الرسالة سلمت قبل ظهر يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ أي أنه بعد مرور أقل من عشرين ساعة على بدء حرب أكتوبر ، كان السادات يرسل للاسرائيليين ، عبر الأمريكيين ليقول لهم أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة (!!) لحظتها كانت القوات المصرية قد عبرت قناة السويس بخمس فرق وكان العالم مذهولاً بما حدث ، وفي ذلك الوقت كانت الدبابات السورية تتقدم في اتجاه الجليل ، ولم تكن اسرائيل قد نجحت بعد في صد حتى الهجوم السوري ، ثم ان القيادة الاسرائيلية الجنوبية ، التي كانت مكلفة بصد أي هجوم تقوم به مصر ، كانت في حالة صدمة رهبة ساعتها ، وذلك ما اعترف به قائدها الجنرال « جوني » أمام « لجنة اجرائيات » الاسرائيلية . وكان من التعبيرات الملقنة للنظر التي قالها الجنرال « جوني » أمام اللجنة « ان المصريين ضبطونا ونحن في الحمام وينظروننا مدلاة » وبعد ساعات من هذا الوقت الذي استلم فيه « كيسنجر » رسالة من « السادات » يقول له فيها أن مصر لن تعمق مدى الاشتباكات أو توسع مدى المواجهة ، كان الجنرال « ديان » - وزير الدفاع - كما يقول « كيسنجر » ذاته في مذكراته - قد ذهب الى مجلس الوزراء الاسرائيلي ، ليقول أن الوضع على الجبهة المصرية سيء للغاية ، ويوصي باصدار قرار بالانسحاب الاسرائيلي الشامل من كل سيناء !

● أستاذ هيكل . . ما هو موقع الفقرة الكارثة ، من هذا المناخ الذي

تذكره ، وما هو تأثيرها عليه ؟!

- إن من القواعد المعروفة في علوم الإستراتيجية ، أن أي عدو يهجمه أن يعرف عن الطرف الذي يواجهه في الحرب أربعة أشياء أساسية : موعد الهجوم (وفي هذا الصدد حققت القوات المسلحة المصرية مفاجأة على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي) ثم حجم القوات (وكان أمام الاسرائيليين يومها خمس فرق انتقلت بمعجزة من ضفة القتال الغربية الى الضفة الأخرى بسلاحها ودباباتها ومدفعتها) ويبقى بعد ذلك عنصران مهمان جداً من عناصر المعركة ، يجمع عليها كل أساتذة علوم الحرب في العالم من « كلاوزفيتز » الى « ليدل هارت » هما : نوايا العدو . . وأهداف الهجوم ، وهنا تأتي خطورة الفقرة الكارثة . . فكيف نجيء أنت وفي الساعات الأولى من الهجوم ، وتبصر من تلقاء نفسك وتقول لعدوك وبكل بساطة واستسهال : أنا لن أتقدم بعد هذا . . كأنك تقول له أهدافك ، وتبلغه بنواياك وتكشف له خططك اذن فقد أعطيت للعدو كل ما كان يلزمه ، بل وأفسدت المفاجأة التي حققتها ، وهذا سلوك لا يخالف منطق الادارة السلمية للحرب أو مبادئ السياسة فقط ، بل هو سلوك يتناقض مع المعلومات الأولية المكتوبة في كتب التدريس العادية في أي كلية لأركان الحرب .

قلت للأستاذ هيكल :

● من الناحية العملية المحضة . . كيف استفاد الأمريكيون والاسرائيليون بالتالي من ابلاغهم بهذه « الفقرة الكارثة » في ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ؟
قال « محمد حسنين هيكل » :

- لقد اعتبر « كيسنجر » - كما قال في مذكراته - ان الجديد في تلك الرسالة هو تلك الفقرة المشؤومة . . فماذا رتب عليها ؟ لقد وضع كل خطته لمواجهة انتصار أكتوبر ، بعد أن عرف نوايا السادات وأهدافه ، وفي مذكرات كيسنجر (الجزء الثاني ص ٤٨٢ - ٥٥٠) عرض واسع ، وطبقاً لما قاله (ص ٤٨٣) فإنه دعا لجنة الأمن القومي الأمريكي لاجتماع عاجل ، عقد في اليوم نفسه ، وبعد ساعات من تلقيه الرسالة ، ويورد كيسنجر في مذكراته من حضر لجنة الأمن القومي ، حواراً دار فيه ما يأتي بالنص : كيسنجر (موجهاً الحديث لأعضاء

اللجنة) : كيف تستطيعون تفسير موقف العرب الآن ، كيف تفسرون زهوهم الظاهر ؟ ولماذا لا يسارعون بطلب وقف اطلاق النار (لأن كسينجر كان يتصور أن الجيش المصري سيضرب أثناء العبور ، طبقاً للمعلومات التي كانت لدى المخابرات الأمريكية آنذاك) ؟

شلزنجر (وزير الدفاع) : أخذتهم عواطفهم .

كولي (مدير المخابرات) أن السوريين يتصورون أنهم يؤدون أداءً حسناً ، وهم لا ينظرون إلى المدى البعيد ، قد تكون عملية مصر هي عبور القناة . . فقط (من الواضح أن كولي كان يعلم فحوى الرسالة) .

كسينجر : ولكن لماذا لا يحاولون تدعيم مكاسبهم . . ان كل سفير أجنبي رأى السادات اليوم قيل له أن مصر لا تريد وقف اطلاق النار قبل أن تصل إلى الحدود الإسرائيلية .

شلزنجر : هل تتصور أنت أن هذا الكلام منطقي ؟ هل تتصورون أنهم يملكون هذا المنطق الطبيعي للأمور ؟

راش (مساعد وزير خارجية كسينجر) : أنه من الصعب علي أن أتصور أن السادات سيكتفي الآن بعبور قناة السويس ثم يقف هناك .

كسينجر : ان رأيي أنه سوف يبقى هناك ، انني أعرف أنه لن يتقدم أكثر من ذلك » !!

ثم بدأ « كسينجر » بطرح خطته فقال ان هدف أمريكا الأول ، هو كسب الوقت حتى تعطي لاسرائيل الفرصة لتغيير الوضع العسكري الذي فوجئت به ، وفوجيء به العالم ، ثم أن تعطي اسرائيل الفرصة بكل الوسائل لكي تركز على جبهة عربية واحدة ، وقال أن الخطة لا بد أن تتضمن العمل على إبعاد السوقيت عن المعركة ، وكذلك إبعاد السعودية والأردن عن التدخل فيها . ثم اتخذ كسينجر تنفيذاً لخطة قرار بإرسال أسلحة لاسرائيل ، وقد بدأ إرسال هذه الأسلحة هذا قبل أن يبدأ الجسر الجوي الذي حل الأسلحة العمل فيما بعد إذ

تم تحميل سبع طائرات اسرائيلية بالسلاح واستدعى كينسجر السفير الاسرائيلي ليطلعه على مداولات مجلس الأمن القومي ، يلومه على الخيبة الاسرائيلية ، ثم يسأله متى يكونون مستعدين لاعادة موازين المعركة . . ثم يكشف أن السفير الاسرائيلي ليست لديه معلومات كافية عن الوضع العسكري فيتصل باسرائيل بكل الوسائل ، ثم إذا به يذهل لأن اسرائيل فوجئت بأكثر مما كان يتصور ، ويذهل أكثر حين يعلم بحجم الخسائر الاسرائيلية ، ويقرر ألا يفشي حجم هذه الخسائر الاسرائيلية حتى لأركان البيت الأبيض ووزارة الدفاع ، لكي لا تتأثر المعنويات ثم ..

● كيف استند كينسجر الى هذه الرسالة ، ليخطط لكسب الوقت ، حتى يمكن اسرائيل من مواجهة مصر ؟

قال « محمد حسنين هيكل » :

- كان هدف « كينسجر » كما اعترف في مذكراته : هو كسب الوقت ليتمكن الاسرائيليين من هدفهم ، بعد أن تأكد أن مصر لن تطور الهجوم أو تعمق الاشتباكات ، وهكذا قرر أن يشاغل المصريين ، وأن يثير شهيتهم ليلهمهم عما كان يدبره ، وليست تلك كلماتي أو أوصافي وإنما هي ألفاظه هو بالحرف الواحد فيقول (في ص ٤٨٧ و ٤٨٨ من مذكراته) : بالنص « أردت أن استثير شهية المصريين ، وأن أسيل لعابهم في امكانية حدوث انسحاب اسرائيلي دون أن ألزم نفسي بقبول أي شيء من طلباتهم » فإذا به يبعث لحافظ اسماعيل برسالة ، أورد جزءاً منها في مذكراته . وهي رسالة تدعو أيضاً للعجب ، وهي رسالة أرسلت في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وهذا هو نصها الكامل :

« عزيزي السيد اسماعيل

« اني شاكر جداً لكونكم ، وفي وسط مشغولياتكم الكبيرة الراهنة ، - تجتزنون وقتاً لكي تشاطروا معي تفكيركم فيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط ، وأنه حتى فيما قبل نشوب العمليات الحربية الحالية ، قد سبق لي أن أخطرت وزير الخارجية الزيات بأنني على استعداد لأن استطلع بصفة جديدة

ومكثفة وبصفة خاصة مع مصر ، ما قد تكون الولايات المتحدة قادرة على القيام به ، لمساعدة الأطراف على تحقيق سلام في الشرق الأوسط ، ولا يزال هذا العرض قائماً .

ومن الظاهر أن مجهوداً كهذا يمكن أن يصيب النجاح على أكمل وجه في أهدأ جو ممكن ، ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة حاولت الوصول الى وقف للقتال ، دون أن تتخذ في الوقت نفسه موقفاً يحتمل أن يؤدي إلى مواجهة مع الجانب المصري وفيما يتعلق بالنقاط المدرجة في مذكرتكم المؤرخة في ٧ أكتوبر ، هناك نقطتان :

النقطة الأولى : انه من الواضح لدى الجانب الأمريكي ، ما إذا كانت بوجوب انسحاب اسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة يجب تنفيذها قبل امكان عقد مؤتمر أم أن المتوقع هو الموافقة من حيث المبدأ على الشرط .

والنقطة الثانية : هي أن الجانب الأمريكي قد تلقى الرسالة التالية من سفيره في طهران :

أن « هويدا » (رئيس الوزراء) قد استدعاني بناء على تعليمات الشاه ، في الساعة ١٤،١٥ بالتوقيت المحلي لكي يتلو علي برقية من « الرئيس السادات » للشاه ، مبلغة اليه عن طريق السفير الايراني في القاهرة (خسرو خسرواني) الذي قابل « السادات » في أوائل بعد ظهر يوم ٧ أكتوبر بالتوقيت المصري ، وباختصار فإن البرقية تتضمن وصفاً يتسم بالتفاؤل للموقف العسكري المصري على الضفة الشرقية لقناة السويس ، وللبطولة المصرية في عبور القناة ، وانشاء رأس جسر هناك ، ثم تطلب البرقية من الشاه ابلاغ الرئيس نيكسون ، بأن مصر حتى الآن ، كانت من أجل تفادي القتال على استعداد لقبول السلام بشروط معينة ، ومع ذلك فإنها مضطرة الآن للقتال واحتمال الخسائر ، وهي لا تزال تريد سلاماً دائماً في المنطقة ، ويود « السادات » أن يعرف الرئيس « نيكسون » ، أنه إذا كانت اسرائيل سوف تجلو عن جميع الأراضي ، التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ فإن مصر سوف تكون على استعداد للتفاوض

باخلاص لوضع هذه الأراضي تحت رقابة الأمم المتحدة أو تحت رقابة الدول الأربع الكبرى أو تحت رقابة دولية أخرى يتفق عليها ، أما فيما يتعلق بشرم الشيخ فإن مصر على استعداد لقبول رقابة دولية لحرية الملاحة ، غير خليج العقبة بعد الانسحاب الاسرائيلي ، ويود السادات قيام الشاه بشرح ما سبق للرئيس نيكسون من أجل إيقاف الخسائر بأسرع ما يمكن .

وتوقف « محمد حسنين هيكل » لحظة ، ثم أكمل :

- وبعد أن اقتبس « كيسنجر » هذه الرسالة ، وضمنها رسالته لحافظ اسماعيل ، واصل وزير الخارجية الأمريكي الحديث قائلاً :

- ان الجانب الأمريكي يكون شاكراً جداً لايضاح الموقف فيما يتعلق بالانسحاب وللاختلافات بين مواقف الجانب المصري التي تضمنتها مذكرتكم ، وبين ما أبلغ لسفيرنا في طهران ، وأن يوضح بصفة خاصة ما اذا كان سفيرنا في طهران قد نقل على وجه الدقة موقف الرئيس السادات بصدد الجلاء عن الأراضي ووضعها تحت رقابة دولية ، وأني لأود أن أكرر القول أن الولايات المتحدة سوف تفعل كل شيء ممكن لمساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول الى إيقاف القتال ، كما أن الولايات المتحدة ، وأنا شخصياً ، سوف نساهم بنشاط في معاونة الأطراف الى الوصول لحل عادل للمشاكل التي أحاطت بالشرق الأوسط على هذا المدى الطويل . .

تحياتي الشخصية الحارة

« كيسنجر »

بعد لحظة صمت كنت خلالها أحاول أن أستوعب ما سمعت ، قلت لمحمد حسنين هيكل :

● معنى هذا أن السادات ، بما قاله لسفير ايران في مصر ، قد سحب كل النقاط المبدئية التي وردت في رسالة حافظ اسماعيل . .

- لس هذا فقط بل ودخلنا في متاهات ، ويقول « كيسنجر » في مذكراته ، أن رسالته كانت تتضمن طليين وإيضاحاً ، فأما الطالبان فهما متاهتان ، فكيسنجر

قَاد السادات الى نقاش أشبه بالبحث عن أجهما سبق الآخر : البيضة أم الفرخة ! هل يكون الانسحاب قبل عقد المؤتمر أم أثناء انعقاده ؟ وهدفه هو كسب الوقت ليتمكن اسرائيل من تغيير الموقف العسكري لصالحها ثم أدخل السادات - بما قاله للسفير الإيراني ، حول موضوع من الذي يشرف على الأراضي التي يتم عنها الانسحاب - نفسه في متاهة أخرى ، وهكذا تصيده « كيستجر » ، وجنره الى مناقشات عقيمة ، ومعجزة العبور قد تمت ، والوقت الثمين يضيع : خمسة أيام كاملة كان خلالها الجيش قد عبر وانتظر .

● ؟

- أنا لا يعني هنا الرئيس « السادات » ، أنا أتكلم عن قضية أساسية تتم مصر ، وتهم طاقتها الحقيقية ، وقد يدهشك انني تخرجت في « خريف الغضب » فلم أذكر كل هذا ، ولم أسمه بتفاصيل ، أما وقد أثير ، فقد أصبح من حق شعب مصر أن يعرف من الذي بدد جهده الحقيقي وكيف أهدرت تضحيات أبنائه ، وفي اعتقادي أن الجهد العسكري الذي بذلناه ، كان يمكن أن يوصلنا الى ما قاله كيستجر للاسرائيليين ، حين أبدى دهشته لأن السادات كان قادراً أن يسترد كل الأرض المصرية التي احتلت في ١٩٦٧ وهو ما نشرتموه في حديثي السابق مع « الأهالي » ، ان الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، على النحو الذي تكشفه هذه الرسائل ، قادتنا الى ما قاله حافظ اسماعيل ، بدأنا بالبحث عن تسوية سلمية شاملة عن طريق الحرب وانتهينا بمجرد البحث عن وقف لاطلاق النار ، الذي كان المقدمة لفك الارتباط الأول ثم فك الارتباط الثاني ، وفي النهاية الى كامب ديفيد !

والخلل الأول كان هنا في الادارة السياسية للحرب !

● ألم يكن هناك ممن كانوا حول السادات آنذاك ، من تنبه لهذا الوقت الثمين الذي ضاع بين عبور القتال ، وبين التفكير في تطوير الهجوم في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

قال محمد حسين هيكل :

- في هذه النقطة اما شاهد ، كان هناك من تنبهوا الى أن هناك وقتاً يضيع

بقسوة وفظاعة ، وكان هناك من أقلقهم ذلك من القيادة العسكرية المصرية ، وخصوصاً من الشبان ، وضباط أركان الحرب ، وأحسن الرئيس « السادات » بقلقهم ، ليس هذا فقط ، بل أحس به مكتب الاتصال العسكري ، الذي كان موجوداً في قصر الطاهرة ، حيث كان يقيم السادات ، وكنت أعجب مما أراه وما يحدث .

ولأنني رأيت ذلك ، فإن الذين يسألون : لماذا امتنعت عن التعاون مع الرئيس السادات . رغم كل ما حاول استرضائي به ، بعد تركي للأهرام ، تتجاهلون أن القضية لم تكن مناصب ، لقد رأيت التواطؤ بعيني رأسي ، شهدت أئمن الأزمنة المصرية وهي تتبدد هباء في طعم ابتلعه السادات ، أو سعى لابتلاعه ، مريوم ٦ أكتوبر بانجازه العظيم ، ثم مرت أيام ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر ، ولا شيء يحدث على جبهة القتال ، والاسرائيليون يستعدون للهجوم المضاد ويسألون لماذا رفضت أن تعاون أحسست أنني لو فعلت بعد ما رأيت فمعي هذا أنني أهل ضميري ما لا يرضاه .

لقد أحس الشباب الذين كانوا يعملون في مكتب الاتصال العسكري بين الرئيس السادات وبين القوات المسلحة ، بذلك القلق المتفجر في صفوف القيادة العسكرية ، وأيقظوا السادات وأبلغوه ، فلم يفعل شيئاً ، بل إن السيدة « جيهان السادات » ، شعرت بما يجري ، وكتبت ورقة للمشير أحمد اسماعيل ، نستحلفه بالله أن يولي من يصلح من رجال الجيش !

● أظن أن الاتحاد السوفيتي أيضاً شعر بالقلق لضيق الوقت ، على النحو الذي رويته في كتابك عن « حرب رمضان » !؟

قال محمد حسين هيكل وهو يتناول نسخة من كتابه « حرب رمضان » . .

- نعم ، وقد نشرت هذا في حياة السادات ، ولم يرد على أحد عليه أو على غيره الا بالشتائم التي تعرفها ، لأن أحداً لم يكن يعرف شيئاً أو يملك حقيقة ليوافق بها ما أقول أمام السادات فقد اتهمني بتزوير التاريخ . ولعلك تذكر الحملة التي شنها ضد كتاب « الطريق الى رمضان » وكان سببها الرئيسي ، هو

أن الكتاب ألح إلى الإدارة السيامية لحرب أكتوبر ، بما أغضبه ، لأنه كان حقيقة ما حدث وقد حدثت الواقعة التي تشير إليها مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وكان السفير السوفيتي قد قابل الرئيس السادات يومها في قصر الطاهرة ، وعندما خرج من لديه ، انتحى بي جانباً وطلب أن يراني في الليلة نفسها ، لأن هناك ما يود أن يقوله لي ، وأضاف : ان الرئيس يبدو في حالة لا تسمح بمناقشته في بعض المسائل ، وقد أخطرت السادات باقتراح « فينوجرادوف » عقد لقاء بيننا ، واستأذنته في لقاء السفير ، وطلب مني أن أتصل به بعد انتهاء المقابلة التي تمت في العاشرة من مساء الاثنين ٨ أكتوبر ، وقال لي السفير وأنا أقرأ لك ما قلته بالنص في كتاب « الطريق إلى رمضان » ، ونشر في حياة السادات ، أن « بريجنيف » والمارشال « جريتشكو » اتصلا به تليفونياً وانها كليهما ، يعتقدان أن اسرائيل تشدد الضغط على الجبهة الشمالية وبعدها تركز كل قواتها ضد مصر ، وقال : لقد كنت طوال الوقت في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين ، وأقول لك الحق أنهم غير مرتاحين إلى النحو الذي يتطور إليه الموقف ، ولست أدري السري في عدم تقدم قواتكم ، لماذا لم تدعموا مكاسيكم وتبدأوا الاندفاع إلى الممرات أليس هذا الأمر المنطقي الذي يجب على جيشكم أن يفعله ، ثم قال : ان الوقت ضيق جداً أمام العرب للحصول على نتائج فالزمن المحدد للقتال محدود . وقد أخذني « فينوجرادوف » في هذا اليوم إلى غرفة الخرائط بالسفارة ، وأطلعني اثنان من الخبراء العسكريين السوفيت ، على أوضاع القوات المصرية على جبهة القتال وقالوا ان وجود القوات بهذه الطريقة خطر جداً وأنه لا بد من كسر الجمود العسكري والتقدم إلى المضائق ، الجيش اذا حرر المضائق ، تكون القضية قد انتهت ، وقالوا : ان مصر حصلت على نصر ، ولا بد من تدعيم هذا النصر ، وقالوا : ان كثافة الحشد العسكري على الضفة الشرقية مع بقاء حالة الجمود يعرضه لخطر شديد ، وأكد لي « فينوجرادوف » ان معلومات السوفيت العسكرية تؤكد أن الطريق إلى الممرات خال وليس هناك عقبات .

وخرجت من بيت السفير السوفيتي وهو قريب من بقي ، واتصلت بالرئيس « السادات » ، فعلمت أنه خرج مع ابنته الكبرى وخطيبها ، وذهبا

الى حي الحسين لكي يتحسّسوا مشاعر الناس تجاه الحرب .. وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل حين عاد الرئيس فاتصل بي تليفونياً ، ورويت له ما قاله لي فينوجرادوف فأحالني الى « المشير أحمد اسماعيل » ورويت له ما حدث ، لكن القضية كانت قضية قرار سياسي يملكه السادات وليس « أحمد اسماعيل » !

ما فات على الجميع الذين كانوا يضغظون لكسر الجمود ، أن المسألة لم تكن مسألة شلل سياسي ولكنها كانت مسألة تعهدات تتضمنها العبارة المشؤومة « أننا لا ننوي تعميق المواجهة أو توسيع مدى الاشتباكات » .

● هل كان قرار توسيع مدى الاشتباكات أو تعميق المواجهة ، من سلطة السادات ، أم من سلطة غيره ؟

- انني أعرف أنه كان هناك مجموعة عسكرية كلفت بمهمة متابعة المعارك واقتراح بدائل قد تغيب عن بال القيادات المنهمكة في توجيه تفاصيل المعركة ، وابتداء من مساء ٧ أكتوبر كانت هذه المجموعة العسكرية تبحث بتوصية متكررة للقائد العام مؤداها أن اللحظة قد حانت الآن لاطلاق المدرعات في اتجاه المضايق وما حولها .

لكن القرار لم يكن في يد القائد العام وإنما في يد القائد الأعلى .

وعلى أي حال فهناك في هذا الصدد عدة قضايا : الممكن وغير الممكن والمستحيل .

هل كان ممكناً أن نصل الى المضايق ؟ هناك غيري أقدر على الاجابة . هل كان ذلك من غير الممكن ؟ نفس الشيء ؟

لكن المستحيل تماماً هو أن يتبرع رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة - وقواته تخوض معارك متصرة ورائعة - بأن يعطي لعدوه أهم أسرار حربه تطلعاً على هذا النحو : نواياه وهدفه ، ثم يعطيه الفرصة كاملة ليستعد وينقض ..

● ؟

- لست من هؤلاء الذين يستهلون لقاء الاتهامات جزافاً .

ولكني أؤثر هنا أن أتهم هذا التصرف على الأقل بالخطأ ، لكنني وأنا أفعل ذلك استذكر كلمة « ذرائعي » المشهورة عن سياسي بريطاني آخر في عهده . قال « ذرائعي » : لقد وقع في خطأ ، وهذا أسوأ من الجريمة . . الجريمة على الأقل فيها عنصر الارادة ، وأما الخطأ فهو شيء ينعدم فيه عنصر الارادة !!

● قلت : كثيرون سيستغلون عبارتك هذه لهجوم عليك أن تتوقعه !

قال محمد حسنين هيكل :

- لماذا تخطط بين مصر الباقية والخالدة وبين سياسات أو قرارات حاكم أو رئيس يحكمها سنة أو خمسة أو عشرة ثم يتحول الى مجرد صفحة من تاريخها ، لقد جدت علينا نظرية « الحلول » هذه ، أن يحل الوطن في انسان مهما علا مقامه . تلك رواسب قرعونية لم يعد لها مكان في العصر الحديث ، أن روح الاله لا تحمل في جسد أحد ، وينفس المقدار فان مصر كلها لا يمكن أن يستوعبها شخص جالس على مقعد حكم بحيث يصح القول بأن نقد سياساته عدوان على قدس الأقداس .

ان نشر وقائع قضية « ووتر جيت » في أمريكا ، ثم خروج الرئيس « نيكسون » من البيت الأبيض لم يضعف أمريكا ولم يشوه صورتها للعالم بالعكس أضاف إليها وزاد من قيمة الديمقراطية فيها .

وكذلك نشر وثائق حرب فيتنام السرية ، ووثائق الغارات الجوية على كمبوديا .

الأمم العظيمة لا تخطط بين الرجل وسياساته وبين الأمة وأمنها ومصالحها الدائمة والمستمرة .

أكاد أقول أن اسرائيل كسبت في صورتها العالمية بسبب تحقيق لجنة كاهان بعد مذابح صبرا وشاتيلا .

بل لقد أصبح تقليداً شبه راسخ أن تجري الدول - بعد كل صدام مسلح بينها وبين غيرها - تحقيقاً فيما جرى سياسياً وعسكرياً . . كذلك فعلت اسرائيل مثلاً بلجنة اجرائات . بل كذلك فعلت « مسز تاتشر » أخيراً بلجنة فرانك في حرب الفوكلاند رغم أن الانتصار البريطاني في هذه الحرب لم يكن موضع شك .

الا يستحق ما أقول تشكيل لجنة تحقيق ؟ أليس ذلك أفضل وأجدى للوطن من حفلات التجريح التي تقام كلما اجتهد مواطن في شؤون الوطن ؟

● لماذا فعل السادات ذلك في تقديرك ؟

- ان الرئيس السادات اتخذ قرار الحرب مضطراً لأنه لم يعد لديه بديل ، وقد شرحت ظروف ذلك وملايساته تفصيلاً في « خريف الغضب » بل لعلي أعترف أنني على صفحات الكتاب تعاطفت مع بعض أسبابه وأبدت فهمي لها ، لكن أما وقد جرى اتخاذ القرار فإن هناك قواعد بعد اتخاذه لا بد من التزامها لأن أرواح آلاف في الميزان . . لأن مستقبل أمة في الميزان . . لأن أمن وطن في الميزان . مفهوم انسانياً أن يتردد مسؤول قبل اتخاذ القرار ، لكن إدارة الصراع بعد اتخاذ القرار لا بد أن تتم بأكبر قدر من العلم . . بأكبر قدر من الاستشارة . . بأكبر قدر من الفهم . . بأكبر قدر من الحرص والدقة والمسؤولية ولم يحدث ذلك مع الأسف ، فقد كانت ادارته السياسية كما تكشفها رسائله تنطق بالحيرة والتخبط وتعكس رجلاً تورط فيما لم يكن يريد ، وراح يبحث عن أي مخرج من ورطته ، بأي ثمن !! .

واذن فإن ما استنتجه السيد حافظ اسماعيل ، من أن ثمار أكتوبر السياسية كانت « قليلة » لأن تطوير الهجوم فشل ، ليس صحيحاً ، والعكس هو الصحيح ، فالتطوير فشل ، لان الادارة السياسية للحرب ، أضاعت وقته ، وبددت فرصته !

قلت للأستاذ هيكल :

● هناك نقاط دفاع محتمل ضد وجهة نظرك ، الأولى تقول أليس هناك

احتمال بأن «الفقرة والكارثة» في الرسالة ، كانت نوعاً من أساليب التفاوض ، لجأ اليها السادات . . ان استنتاجاً مثل هذا قد ورد في مقال حافظ اسماعيل ، بشأن ما ورد في محضر لقاء كينسجر السري بالاسرائيليين ، فقد أشار الى أن من الممكن القول ، بأن كينسجر كان يبالغ في وصف انتصارات مصر ، لكي يضغط على الاسرائيليين فيتنازلوا فلماذا لا يكون السادات قد قصد ببلاغ الأمريكين أنه لن يواصل الهجوم ، أن يخدعهم أو يطمئتهم أو يجيدهم ؟!

قال محمد حسنين هيكل بنقاد صبر :

- وهل هذا معقول ؟ أن مذكرات « كينسجر » تنفي هذا الاحتمال تماماً ، فقد كان احساسه بحجم الانتصار العسكري المصري كبيراً جداً ، وكانت لديه معلومات دقيقة عن الوضع العسكري وعن الكارثة العسكرية التي واجهت اسرائيل ثم أن طبيعة العلاقات بين أمريكا واسرائيل ، لا تسمح لكينسجر أن يدفعهم للتنازل ، أو يضغط عليهم . ولو أن ذلك صحيحاً لراجعه أحد المفاوضين الاسرائيليين ثم أن « ديان » كان من رأيه ، وهذا وارد في المحاضر ، أن « السادات » مستعد للقبول وأنه كان يتعجل اقامة احتفالات بالنصر ، ولذلك طلب من كينسجر ابلاغ طلبات الاسرائيليين له . . . هذه علاقات استراتيجية دائمة تتعلق بالمصالح ، وفيما يتعلق « بالفقرة الكارثة » فلست أتصور أن النقص في الاحساس بالمسؤولية والعجز عن التعبير يمكن أن يصل الى استخدام عبارة كتلك لأهداف تفاوضية ، والأهم من هذا كله ان هذا هو ما حدث فعلاً ، فقد رفض السادات أن يطور الهجوم أو يصدر أمراً بمواصلة التقدم خمسة أيام كاملة .

● نقطة دفاع أخرى : هل كان الوضع العسكري من يوم ٦ أكتوبر الى يوم تطوير الهجوم في ١٣ أكتوبر يسمح للجيش أن يتقدم الى المرات لو أصدر له السادات قراراً ؟

- معلومات السوفييت كانت تؤكد أن الطريق الى المرات شبه خال وكانت اسرائيل برغم تلقيها لرسالة السادات عن طريق كينسجر ، قد دفعت

بعض سرايا قليلة - الدبابات حطمت جميعها ، ولكن المؤكد أنهم كانوا مرتبكين تماماً من المفاجأة

● يقول البعض أن التقدم الى الممرات كان صعباً ، لأن حماية حائط الصواريخ لم تكن تصل اليها ؟

- لا أريد أن أقحم نفسي فيها لا أفهم فيه ، والذي نعرفه جميعاً أن العسكريين المصريين قد استخدموا انتشار الصواريخ بشكل رائع ، وفي كل الأحوال فان الخطأ الذي أركز عليه هو أن ابلاغ العدو ببناتك وأهدافك كاملة ، وأنت في قمة انتصارك ، ليس ادارة سياسية لحرب !!

● في تقدير حافظ اسماعيل أن حرب أكتوبر أعطت ثماراً سياسية لمن شارك فيها عسكرياً من أطراف المشكلة مشاركة فعالة ، وفي رأيه أن مصر حصلت على شيء والآخرين - وخاصة الفلسطينيين والأردنيون - لم يحصلوا على شيء ، لأنهم لم يحاربوا كما حاربت مصر وان هذا هو لب المشكلة ، وليس الادارة السياسية للحرب !

- انني سعيد جداً بعودة سيناء لكن سيناء لم تكن مشكلة ، سيناء ليست مطلباً اسرائيلياً تاريخياً أو استراتيجياً ، بالعكس ، ما كانت تريده اسرائيل ، هو أن تفك ارتباط مصر بالوطن العربي ، فبذلك تفقد مصر قيمتها ، ان مصر تلعب دوراً أساسياً في هذه المنطقة ، فاذا فقدته ، فقدت أهم ما لديها ، انها ليست قارة كأمريكا أو كالصين أو الهند ، أنها مركز حضاري وعنصر تمدين في هذه المنطقة ، وهذا دور وليس موقعاً جغرافياً ، وهدف اسرائيل كان أن تفقد مصر دورها ، أن تعزلها عن أمتها ، وكانت إعادة سيناء بما سمي ضمانات أمن لاسرائيل ، سهلاً على اسرائيل إذا ضمنت تحقيق هذا الهدف ، وحولت مصر من دور الى مكان ، لا يفيدك بل يقيدك !

قلت للأستاذ هيكल :

● ما هي القيمة المستقبلية للحوار ، أو حتى للتحقيق في طريقة الادارة السياسية حول حرب اكتوبر في الظروف الراهنة ؟

- ان جانباً هلمأ من دور مصر ، هو أن تكون بؤرة للحوار ، وحين تُسد منافذه داخلها ، فهو يخرج منها ليعود اليها ، هكذا فعل الشيخ « محمد عبده » ، حين سدت أمامه السبل في مصر فأصدر العروة الوثقى في باريس .. واذن فلا بد أن نتكلم وأن نتحاور ..

وأنا واحدمن الذين يقولون أن السند الأساسي لشرعية النظام القائم الآن هي حرب أكتوبر ، ولكن أي جزء من حرب أكتوبر .. شرعية الأداء العسكري الرائع ، أم شرعية الادارة السيامية المتهالكة .. أنا أقول أن الشرعية الحقيقية للنظام القائم هي شرعية جيل أكتوبر المحارب ... أنا أقول أن هذه العبارة التي وردت في رسالة السادات الى كينسجر ، كانت خنجراً في ظهر القوات المسلحة ، يقولون : لماذا نتحرى حقيقة ما حدث في أكتوبر ، أنا أقول أن مؤدى الطريقة التي أديرته بها حرب أكتوبر سياسياً ، وما ترتب عليها هو أننا قد وصلنا الى عهد لا نستطيع أنت أو أنا أو أي انسان أن ننكر- بعد ما حدث في لبنان - أنه عصر « الهيمنة الاسرائيلية » .

ولا أريد أن يتصور أحد ، أن هذا قدر مكتوب علينا ، لا بد أن نفرق ، بين قدرتك على صنع معجزة حققتها قواتك العسكرية ، وبين عجز الحق بك ، لغير ما دخل لك . ولأسباب لا تتعلق بقدرتك ، ان حرب ١٩٧٣ حرب دفع فيها الشعب المصري طاقات ضخمة ، وأحسن العطاء بالدم والمال ، كيف يمكن أن أحقق هذه المعجزة ، ثم أجد نفسي قبل أقل من عشر سنوات في عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟

نستطيع أن نفعل شيئاً ؟ وأقول أننا فعلنا الكثير في أكتوبر الحرب ، وليس في أكتوبر السياسة ، وأن الأمر الواقع الذي يحيط بنا الآن ، وأنا أعلم أنه صعب جداً ، لكني لا أقيسه باعتباره قدراً ليس أمامي الا أن أستسلم له ، ولكن باعتباره أمراً واقعاً ، ما زال لدي من الوسائل ما أستطيع أن أتعامل معه دون استنزاف لأحد ودون مغامرات ودون طيش ، ولكن تسمح لي أن أعيد حساباتي ، وأن أنظر الى ما حولي ، وأن أقيم نفسي حق تقييمها .. انني لا أستطيع أن أقول لحسني مبارك : الخ معاهدة « كامب ديفيد » ، ولكني أستطيع

أن أقول أن « كامب ديفيد » هي محصلة الادارة السياسية العاجزة ، وليست محصلة للقدرات الحقيقية للشعب المصري التي غثلت في الانجاز العظيم الذي شارك فيه ، وأقول له أن الشرعية ليست في وصية ، ولكنها في جسور العبور ، في الناس التي حاربت فعلاً وفي الدم الذي سال فعلاً في العبقرية التي وضعت خطط القتال وطورت تكنولوجيا الحرب ، في التضحيات بلا حدود والجسارة بلا تردد . في الذين ورثوا مجد التاريخ ، وصنعوا مجد التاريخ .

وتوقف « محمد حسنين هيكل » عن الكلام .. شملنا صمت عميق ..
وحين كنت أهبط بالمصعد حاملاً في حقيبتي الحق المر الذي قاله لي ، رأيت عبر زجاج المصعد ، وفي لمحة خاطفة ، جنديين مصريين فقيرين ، يحرسان مكتباً مغلق الأبواب ، يقع مباشرة تحت المكان الذي كنت أجلس فيه قبل لحظات مع هيكل ، يحرسان « المركز الأكاديمي الاسرائيلي » .

تركزت مرارة الحق في حلقي .. وفي الطريق ، كان هناك زحام من الناس الذين لم يسمع بهم أحد .. الصناع الحقيقيون لمجد أكتوبر الحرب وليس لكارثة أكتوبر السياسية التي قادتنا لعصر « الهيمنة الاسرائيلية » .

مواضع

محمد حسين هيكل ٢٠

٣٠

كيف بدأ عصر الصحف الإسرائيلية؟

حين اتصلت تليفونياً بالأستاذ « محمد حسين هيكل » بالاسكندرية صباح الخميس الماضي ، لم يكن قد قرأ بعد رد السيد « حافظ اسماعيل » - الذي نشره « المصور » صباح اليوم ذاته - على حديثه « للأهالي » .. (١)

ومع أنه استمهلني حتى يقرأ المقال ، قبل أن يتقيد بوعده للرد ، الا أنني تفاءلت : قال محمد حسين هيكل :

- انك توافقني بالطبع أن هناك بين من يكتبون أناشأ يستطيعون أن يكتبوا الى آخر الزمان دون أن يرضى كثيرون لأنا من بينهم - أن يمسخوا قلباً ، ويناقشهم فيما يقولون ، أو يردوا عليهم ، ولكن « حافظ اسماعيل » يستحق أن نناقشه وأن نحاوره ونجادله ، صحيح أن الظروف لم تسمح لي بصداقته شخصياً ، أو بمعرفته عن قرب ، لكنني سمعت عن استقامته وحسن أدبه ، وهدوء أعصابه ، لذلك فأنا متفائل بوجوده في ساحة الحوار !

● ؟

(١) نشر هذا الحوار في عدد « الأهالي » الذي صدر في أول يونيو ١٩٨٣ ، وكان السيد حافظ اسماعيل ، قد رد على الحوار السابق ، بمقال نشره « المصور » في ٢٧ مايو ١٩٨٣ ، استخدم فيه ألفاظاً حادة ، في الرد على هيكل ، وفي هذا الحوار ، رد هيكل على أفكار حافظ اسماعيل المضادة ، التي واجهته بمناصرها ، ويستطيع القارئ أن يتوهمها من خلال العرض الذي قدمته لجوهرها ، وأنا أواجه بها « محمد حسين هيكل » .

لكن الأمر لم يكن كذلك ، حين التقيت بالأستاذ « هيكل » مساء الأحد
أثر عودته من الإسكندرية ، كانت عبارات « تشويه الحقائق والاستخفاف
بالمعاني والافتقار الى الحرص والمسؤولية ، والعجز عن الفهم ، والمحاولة
المتعمدة والشريرة لبذر بذور الشقاق بين العسكريين والسياسيين » ، التي
استخدمها « حافظ اسماعيل » في الرد على حديث « هيكل » قد بددت كل
تفاؤل ، حتى أصبح اقناعه بمواصلة الحوار ، يحتاج الى حوار مستقل !

قال « محمد حسنين هيكل » بأسف :

- لقد قرأت رد السيد « حافظ اسماعيل » بعد محادثتك لي ، وأعدت
قراءته ، وأزعجني هذه الحدة الظاهرة في عباراته وألفاظه ، بل في مجرى كلامه
كله ، وهي حدة جعلت السياق عصياً ومتفعلاً .

● ؟

- لا يعني ما قد يكون مُسئ من تلك الحدة ، فقد تعودت على هذا ،
لكن المؤسف أنها توشك أن تحرف الحوار عن موضوعه الأصلي ، وأنت تذكر أن
السيد « حافظ اسماعيل » كان - في مقاله الأول للمصور - هو نفسه الذي دعا
الى الحوار حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، وتغنى أن يكون حراً ومفتوحاً
وأن يشارك فيه كل من يستطيع المشاركة ، واذن فانتما لم نتطفل على وقته ، ولم
نطرق باب الحوار معه دون دعوة منه !

● ؟

- أنا لم أدخل الى مناقشة موضوع الادارة السياسية لحرب أكتوبر بنظرة على
الماضي ، وإنما بأمل في المستقبل ، وكان ذلك واضحاً في كل شيء قلته وركزت
عليه ، مهم جداً في رأيي - ونحن نرى ما وصلنا اليه - أن ندرك ونعي أن ذلك
ليس مستوى قدرتنا وقيمتنا وحقنا على أنفسنا ، وعلى المنطقة المحيطة بنا وعلى
العصر والتاريخ وإنما هو مستوى ادارتنا لصراع مقاديرنا في لحظة بذاتها ، لحظة لم
يستطع بعضها فيها أن يدرك ضخامة ما حققه الجهد الوطني وطاقاته المخترنة ،
التي انطلقت يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، فأدهشت العالم وأذهلته ، واذا بيننا من

يعجز سياسياً عن استثمار معجزة السلاح ولم أكن أريد أن أحاسب الماضي ،
ولمّا كنت أريد التحسب للمستقبل !

ولم يكن رأيي هذا جديداً ، ولم أخفه عن أحد ، وكان السيد « حافظ
اسماعيل » في موقع يسمح له بمعرفة ضيق الرئيس « السادات » بما كتبه عن
الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، وهو ضيق انتهى بنا الى خلاف ، ثم الى
فراق ، غداة توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى ، التي اعتبرتها - ولا زلت
أعتبرها بداية تحجيم دور مصر في المنطقة وحصار قدرتها على الفعل والتأثير ،
وبالتالي تقييد حركتها في ممارسة حقوقها الطبيعية والشرعية في صياغة مصالحها
وأمنها القومي ، لقد قلت ذلك في كثير مما كتبت طوال السنوات العشر الماضية ،
وسأظل أقوله ، لأن المستقبل وحده هو الذي يعني وليس البكاء على الأطلال !

● أليس هناك احتمال أن يكون بعض ما قلته للأهالي قد أثار أعصاب
السيد حافظ اسماعيل ، مثل اشارتك الى أن لك دوراً في ترشيحه مستشاراً
للأمن القومي للرئيس السادات . ؟ في حين أن الرئيس عبد الناصر ، قد
استدعاه كما قال في ربيع ١٩٧٠ ، ليعينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ؟

قال محمد حسنين هيكل :

- ذلك ما سمعته من بعض الأصدقاء ، والحقيقة انني أوردت تلك
الإشارة لكي استبعد من حوارتي معه ، مظنة أي خلاف شخصي أو ذاتي يكون
باقياً أو مترسباً من ظروف خلافي مع جهاز السلطة كله في نهاية ١٩٧٣ ، وعلى
أي حال فأنا لم أزعم لنفسني أكثر من أنه كان لي « دور » في « الترشيح » ، وأما
الفضل فقد كان لأصحابه : للرئيس السادات الذي قرر ثم للسيد حافظ
اسماعيل نفسه ، الذي لم أرشحه لصداقة أو قرابة ، ولكن لأنه - كما قلت في
حديثي معك بالحرف - رجل أقدره وأحترم تاريخه وخبرته ... أما فيما يتعلق
بامستدعاء الرئيس عبد الناصر له ، فإني تبديداً لكثير مما ينسبه البعض لعبد
الناصر ، أطلعك - أنت وحدك - على هذه الورقة ، وهي بخط السيد حافظ
اسماعيل وتوقيعه ، وفي تاريخ قريب للتاريخ الذي ذكره وهي كافية لتبرهن
لك ، أن ما قاله ليس دقيقاً .

● البعض يقولون أنك استخلصت من مقال « حافظ اسماعيل » الأول ، ما يمكن أن يكشف رأياً له حول الأداء العسكري للحرب ، فقد نقلت عنه قوله أن الحرب بدأت يوم ٦ أكتوبر وهدفها الوصول الى تسوية شاملة ، ولكن فشل تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر هو الذي غير هدف الحرب ، فأصبح الهدف بعد ٢٠ أكتوبر هو مجرد طلب وقف اطلاق النار ، وهو استخلاص قد يشعر معه السيد « حافظ اسماعيل » بالخروج باعتباره عسكرياً سابقاً ، وقد يكون هذا الاستخلاص المخرج ، وراء حدة السيد حافظ اسماعيل ؟

قال « محمد حسنين هيكل » :

- قد يكون .. ولكن : أليس ذلك هو فعلاً ما قاله ؟ . هل أدعيت عليه بما لم يرد على لسانه أو على قلمه ؟ . .

قلت للأستاذ هيكل :

● ولكن حدة السيد حافظ اسماعيل في رده عليك - وعلينا - وحساسيته تجاه ما قلته ، لا تنفي - في رأي الأهلالي - ضرورة استمرار الحوار حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، فمن حقتك ، ومن واجبك ، أن ترد على ما أوردته من نقاط ، فالموضوع لا يخصك ولا يخصه ، ولكنه يخص تاريخ الوطن ، بل ومستقبله !

- الواقع أنني بعد إعادة قراءة مقال « حافظ اسماعيل » ، أمام احساس غريب بالحيرة ، ما هو بالضبط الموضوع الذي نتناقش فيه ؟ . لقد راودني شعور بأننا أمام محام اختلطت عليه قضايا موكلية ، وتداخلت مرافعاته في كل منها مع بعضها ، ومن هنا فان التحديد واجب لنعرف على الأقل ، أين نحن ، وفي أي موضوع نتحاور .

لقد كان موضوع الحوار ، الذي أثاره ودعا اليه « حافظ اسماعيل » ، هو حرب أكتوبر بين الادارة العسكرية والادارة السياسية ، ونقطة البداية كانت هي أن مصر وحلفاءها قد بدأوا حرب أكتوبر بهدف الوصول الى تسوية عادلة شاملة ولكن هذه الجرب قد انتهت - طبقاً لأقوال السيد حافظ اسماعيل في

مقاله الأول بالمصور- بطلب لوقف إطلاق النار ، وليس بالتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ، لان اتفاق فك الاشتباك الأول ، وما يتصل به ، ليس تسوية عادلة ولا شاملة ، وكذلك فك الاشتباك الثاني ، وكذلك مبادرة السفر الى اسرائيل ، وكذلك كامب ديفيد كلها ليست معالم أو ملامح تسوية عادلة شاملة . . وقد أرجح السيد « حافظ اسماعيل » - في مقاله - الفارق البعيد بين المقدمة والنتيجة الى فشل محاولة تطوير الهجوم يوم ١٣ أكتوبر ، وفي هذا اختلفت معه ، وقلت في حديثي للأهالي أن المسؤولية تقع على الادارة السياسية للحرب التي عجزت عن استغلال معجزة القتال ، ودلت على ذلك بوثقتين فيهما الكفاية على صحة ما ذهب اليه .

● هل ترى أن رد السيد حافظ اسماعيل الأخير في مجمله خارج الموضوع ؟

- ان المعنى الوحيد لما قاله « حافظ اسماعيل » في مقاله الأول هو أن هناك « مسؤولية ما » تقع على « جهة ما » ، عن ذلك الفارق الهائل بين الهدف من شن حرب أكتوبر ، والنتيجة السياسية التي تترتب عن الحرب ، وهذه المسؤولية ، أما أن تكون مسؤولية الأداء العسكري للحرب ، أو مسؤولية الادارة السياسية لها ، وكنت أتصور أن « حافظ اسماعيل » - وقد قيل لي أنه ضابط أركان حرب كفء - سوف يحدد وينظم ، لكنه انتهى بالموضوع كله - في مقاله الثاني - الى تيه ، فلا هو أكد ما ذكره في مقاله الأول ، من أن فشل عملية تطوير الهجوم هي السبب في ضالة ثمار حرب أكتوبر سياسياً ، ولا هو وافق معي على ما حاولت اثباته بالوثائق ، من أن المسؤولية تقع على الادارة السياسية للحرب ، التي عجزت عن استثمار نتائج القتال ، لأنه نظر للموضوع نظرة مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية ، الذي يتحمل الى حد ما ، نصيباً من المسؤولية عن الادارة السياسية للحرب . .

● الواضح أن السيد « حافظ اسماعيل » ، قد أثر أن يلقي المسؤولية على الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك !

قال « محمد حسنين هيكل » بأسى :

- اذا كان ذلك صحيحاً - وهو في اعتقادي غير صحيح - فقيم كان العناء ؟ ، وفيم كانت التضحيات والدماء ؟ . ولماذا تدخل حرباً في ظروف دولية غير مناسبة ؟ ! . وبصرache فان حلاً منفرداً بين مصر واسرائيل على شروط « كامب ديفيد » لم يكن يحتاج الى حرب . . وبصرache - أيضاً - فان خروج مصر من العالم العربي لم يكن يحتاج الى حرب . . وبصرache كذلك فان التحولات التي جرت في سياسات مصر الاجتماعية والاقتصادية والدولية لم تكن تحتاج الى حرب . . ان التيه الذي قادنا اليه « حافظ اسماعيل » عاجز عن اجابة سؤال قاس هو : كيف ينتهي انتصارنا المجيد في أكتوبر بعصر الهيمنة الاسرائيلية . ومن هو المسؤول عن ذلك !

قلت للأستاذ هيكل :

● أخذ عليك السيد حافظ اسماعيل نقطتين في الشكل ، وواحدة في الموضوع ، فهو يرى - من حيث الشكل - انك ممن يدمنون التقاط الحكمة من كيسنجر دون غيره ، وانك تشرف في تصديق ما قال ، وتبتناه ، وترتب عليه نتائج ثم تصلر بشأنه أحكاماً . .

- هل أنا حقاً الذي يلتقط الحكمة من كيسنجر ؟ ! كنت أظن أن غيري هو الذي فعل ذلك ! .

أن أول خلاف حقيقي نشأ بيني وبين الرئيس السادات ، كان بسبب هنري كيسنجر بالذات . . سوف أروي لك الوقائع معززة بالوثائق ، ونترك للناس أن يحكموا . . ففي أحد أيام شهر مايو ١٩٧١ ، اتصل بي الصديق الحميم د . زكي هاشم ، وهو واحد من أبرز المحامين الدوليين ، وكان آنذاك محامياً لشركة البيسي كولا في مصر ، التي كان الرئيس الأمريكي - وقتها - « ريتشارد نيكسون » محامياً لها في أمريكا قبل انتخابه للرئاسة ، وقال لي « زكي هاشم » ان « رونالد كندال » رئيس مجلس ادارة البيسي كولا في زيارة لمصر ، ولأنه صديق للرئيس نيكسون ، فقد يكون مفيداً أن ألتقي به وأتحدث معه بما

أرى ، وهو متأكد أن ما سوف أقوله سيصل الى الرئيس الأمريكي ، وقد يؤدي ذلك الى نفع . .

وقابلت المستر « رونالد كندال » وشرحت له وجهة النظر العربية كاملة في الصراع العربي الاسرائيلي .

وبعد أيام قليلة من سفره ، وفي ٨ يونيو ١٩٧١ ، كتب إلي المستر « كندال » خطاباً ، هذه صورته ، وقد أشار فيه الى مناقشتنا ، وتفضل فعبّر عن اعجابه بما سماه « معرفتي الوثيقة بأزمة الشرق الأوسط ، وعرض للعوامل المختلفة في هذه الأزمة بما في ذلك الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن ، أو الذي تقوم به في سبيل حل هذه المشكلة مستقبلاً » ، وكرر اقتراحاً كان قد أشار اليه أثناء لقائنا ، بأن « أزور الولايات المتحدة لأشرح وجهة النظر العربية حول المشكلة لدوي النفوذ في واشنطن » ووجه الى دعوة خاصة لزيارة أمريكا ، ليستطيع أن يرتب لي لقاءات مع بعض الشخصيات التي لا بد لها أن تفهم وجهة النظر العربية ، مما يحقق فائدة مشتركة للعلاقات بين البلدين . . ولم ينس « كندال » أن يؤكد ، أنه نقل مناقشتنا للرئيس نيكسون ، وأنه أخطره بعزمه على دعوتي ، فعبّر نيكسون عن أمله في أن أقبلها !

● هل كنت تعرف الرئيس نيكسون من قبل ؟

- نعم . . فقد كنت مضيفه المكلف بذلك من الرئيس « عبد الناصر » ، عندما زار مصر قبل انتخابه للرئاسة .

بعد عدة أسابيع ، وأثناء اشتراكي مع الرئيس « السادات » في أعداد مشروع خطابه بمناسبة احتفالات ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، قال لي الرئيس فجأة : على فكرة . . ان « هنري كيسنجر » يريد أن يجتمع بك ، وقد جاءني رسائل ذلك ، منها رسالة من « أشرف غربال » سفيرنا في واشنطن ، وبعد أن رويت للرئيس قصتي مع « كندال » ، قلت انني متردد في قبول الدعوة ، وشرحت أسباباً طرحها جانباً بشدة ، وأصر على أن أقبل ، ووعدت أن أعيد التفكير في الأمر . . وفي أغسطس ، قال لي الرئيس « السادات » أنهم رتبوا لاجتماع بينك

وبين « كينسجر » واختاروا عطلة نهاية الأسبوع التي تقع بين يومي ٢ و ٣ أكتوبر ١٩٧١ . وأضاف : ومن رأيي أن تستعد وتذهب !

● ؟

- لا تتعجل سوف تظهر أمامك أسباب ترددي في موضعها ، وفي سياق الحديث بالوثائق . . فقد تلقيت في ١٥ سبتمبر ١٩٧١ خطاباً شخصياً من السفير « أشرف غربال » المشرف على المصالح المصرية في واشنطن ، هذه صورة منه ، وفي هذا الخطاب ، قال السفير أن « كندال » اتصل به وألح الحاحاً شديداً في حضوري ضيفاً عليه في ضيعته لكي أقابل « هنري كينسجر » في الموعد الذي كان الرئيس السادات قد ذكره لي ، ونقل السفير عن كندال قوله « أنه يعتقد أنني « وكينسجر » متشابهان في الروح والأسلوب ، وأننا سنتسجم من أول وهلة ، وأنه - أي كندال - يرى جموداً كاملاً في موقف اسرائيل ، وإن « كينسجر » يسمع كل يوم من الاسرائيليين وليس هناك من يجذبه بحرية ودون رسميات في الجانب العربي » . .

ومع أن السفير « غربال » - كما ذكر في رسالته لي - قد اعتذر عني لكندال بأن الظروف لا تسمح بمغادرتي القاهرة ، فقد أرسل الرسالة الي باتفاق مع كندال ، لعل الظروف تكون قد سمحت لي بإتمام اللقاء !

وقد اضطررت بعد خطاب السفير « غربال » للابراق « لكندال » مباشرة ، حيث اعتذرت له بمشاغل تحول دون مغادرتي القاهرة ، لكن الصديق العزيز د . محمود فوزي - وكان رئيساً للوزراء أيامها - دعاني يوم ٥ نوفمبر ١٩٧١ ، للقاء تم في مكتبه بوزارة الخارجية ولأول مرة في لقاء مع د . فوزي لم تكن هناك مقدمات ، فلم أكد أجلس أمامه حتى قال لي : ان الرئيس « السادات » يريد أن أتوسط بينه وبينك . يراك عنيداً بغير سبب في موضوع يراه هاماً بغير حدود . . وحين أبديت دهشتي استطرد د . فوزي يقول أن السيد عبد الخالق حسونه (الأمين العام للجامعة العربية وقتها) قد عاد من نيويورك في اليوم السابق ومعه رسالة من د . محمد حسن الزيات (المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة) ، طلب من حسونة أن يسلمها لرئيس الوزراء بيده . . وأضاف

د . فوزي انه قرأ الرسالة وأرسلها للرئيس السادات ، الذي طلب منه أن يحدثني بشأنها . . وناولني د . فوزي الرسالة .

وكانت الرسالة تتعلق أيضاً بالحاج كندال على ضرورة ترتيب لقاء بيني وبين كيسنجر ، وكان كندال قد التقى بالدكتور الزيات ، وقال له : « انه يعتقد أنه لا بد من قيام اتصال بين مصر وبين البيت الأبيض غير الاتصالات الرسمية والعلنية ، وأنه لما كان المطلوب من أمريكا الآن أن تضغط على اسرائيل ، فإنه يحسن أن يكون الاتصال بكيسنجر لأنه ليهوديته ، قادر على هذا الضغط ، خبير بطرقه ، وكرر « كندال » قوله ، انه قابل في مصر رجلاً له صفات « كيسنجر » وله صلاته ، وهو « محمد حسنين هيكل » . . وكرر اقتراحه بلقاء بيننا ، حدد مكانه ، بل وتحدث عن الوسيلة المأمونة لنقلني من القاهرة الى مكان الاجتماع رأساً ، وأضاف « كندال » انه كان في لقاء أخير مع « نيكسون » و« كيسنجر » وأن الأخير سأله عما تم في موضوع اللقاء المقترح بيني وبينه ، ورداً على سؤال من د . الزيات قال كندال : انه يفضل أن يتم الاجتماع بين كيسنجر وبينى - وليس مع أي مسؤول مصري آخر - « لتشابه شخصيتينا ، ولأنه ليست لي صفة رسمية ، وليس علي أن أوصل حديثي عن طريق رسمي » - وهذه صورة من الرسالة .

قلت للأستاذ هيكل :

● من الواضح أن الإلحاح الأمريكي كان شديداً على ترتيب هذا اللقاء . . وان الإلحاح المصري الرسمي ، كان أيضاً شديداً . . فلماذا رفضت أن تذهب ؟

- ذلك هو السؤال الذي وجهه الى د . عمود فوزي ، وقد قلت له : انني شرحت للرئيس السادات أسبابي إجمالاً ، أما أنت فسوف أشرح لك مفصلاً ، ورحت أعدد للدكتور فوزي أسبابي وهي - على النحو التالي :

أولاً ان موقفنا التفاوضي في هذه الظروف ضعيف ، فقد أعلن الرئيس السادات أن سنة ١٩٧١ سوف تكون « عام الحسم » وأنا لا أرى حولي ما يشير

الى هذا الحسم ، وبالتالي فإن أي طرف نتحدث معه الآن يعرف أننا تكلمنا بأكثر مما فعلنا وهذا لا يعطي لحججنا وزناً في أي مناقشات .

ثانياً : أنني لا أعرف أننا على اتصال ببقية الأطراف العربية في الأزمة ، وبالذات السوريين والفلسطينيين والأردنيين ، فإذا ذهبنا الآن لمباحثات مع كيسنجر فمعنى ذلك ضمناً أننا سوف نتحدث في حدود حل مصري ، وأنا لا أرى ذلك مناسباً .

انني وافقت الرئيس السادات على مبادرته في ٤ فبراير الماضي (١٩٧١) على انسحاب جزئي في سيناء وفتح قناة السويس لأنني اقنعت بما قاله لي من أن ذلك يمكن أن يوفر علينا أخطر جزء من المعركة وهو عبور قناة السويس ولم تنجح هذه المبادرة . والأفضل الآن أن نعيد بناء موقفنا التفاوضي من أجل حل شامل .

ثالثاً : انني لست من أنصار فتح قناة اتصال ثانية وخفية مع الولايات المتحدة . اننا جربنا ذلك في الماضي وعانينا منه ، ولا بد أن نتعلم من التجربة . ورأيت أن تعاملنا الآن مع الولايات المتحدة يجب أن يكون من خلال وزارة الخارجية الأمريكية والى البيت الأبيض ، وإذا بدا لنا أن وزارة الخارجية الأمريكية عاجزة الآن فان هذا العجز مرده الى أننا لا نملك ما نضغط به عليهم بسبب ضعف موقفنا التفاوضي الراهن .

رابعاً : انني لست متحمساً لوضع قضية الشرق الأوسط بين يدي « هنري كيسنجر » . وهو متردد في الاقتراب منها - كما قال - بسبب يهوديته ، وحتى إذا تغلب على تردده فيجب أن نتردد نحن لأكثر من سبب . انني معجب بذلك « هنري كيسنجر » ، وعلمه ، ولكني لا أثق فيه خصوصاً في أزمة الشرق الأوسط بالذات .

فضلاً عن ذلك فاننا اذا نقلنا القضية الى يده فانها يمكن أن تتوه في الصراع بينه وبين وزير الخارجية « ويليام روجرز » ، وهذا صراع لا شأن لنا به وهو يوقعنا في مزالق خيفة بين قوى ضخمة في الولايات المتحدة .

خامساً : انني لم أستطع أن أعرف من الرئيس السادات ماذا يريد تحديداً من هذه الاتصالات السرية مع كينسجر في هذا الوقت . سألته أن يحدد لي مطالبه فرد علي بأنني أعرف كل شيء . وألححت عليه في أننا هنا أمام احتمال مناقشة دقيقة للاحتتمالات ، ويجب أن أذهب - اذا ذهبت - عارفاً ما يريد بالضبط على كل الجبهات . لكنني لم أحصل منه على اجابة واضحة . كل ما قاله لي في نهاية حديث طويل : « أريدك أن تستكشف نواياهم » . . . وكان رأيي أنه مع رجل مثل هنري كينسجر فاننا اذا لم نكن نعرف ما نريده ولو حتى بيتنا وبين أنفسنا ، فانه هو الذي سوف يستكشف نوايانا ولن نستطيع نحن في المقابل أن نستكشف نواياه . وفي كل الأحوال ، ومع رغبي الشديدة في أن أؤدي أي خدمة عامة تطلب مني ، ومع فضولي الشخصي للتعرف على أفكار « هنري كينسجر » وشخصيته - فاني لا أريد أن أضع نفسي في متاهات أعرف أولها ولا أعرف آخرها .

وبعد مناقشة طويلة مع « الدكتور فوزي » قال أنه يوافق على وجهة نظري وسيخطر الرئيس بفشل مسعاه .

وكان رأيي الرئيس « السادات » بعد ذلك انني عنيد ، وانني أحاول أن أفرض عليه آرائي ، وفي الحقيقة فاني لم أكن أفرض الا على نفسي . ما أرضى أولاً أرضى . وصمت « محمد حسنين هيكل » لحظة قبل أن يضيف :

- اذن أعود الى مقال السيد « حافظ اسماعيل » الأخير في « المصور » ، لست أنا - وبين يديك الوثائق بخط يد أصحابها - المهور بهنري كينسجر ويحكمته المتدفقة منه ، وكنت ولا أزال معجباً بذكائه وعلمه ، ولكنني كنت ولا أزال أخشى على قضايانا منه ، ولا أتق اطلاقاً في تناوله لها نية أو اتجاهاً أو هدفاً !

● الذي فهمته من مقال السيد « حافظ اسماعيل » الأول بالمصور ، ومن حديثك السابق مع الأهالي ، ان اللقاء الذي دعيت اليه واعتذرت عنه ، قد تم بعد ذلك .

- نعم . . فقد ذهب السيد « حافظ اسماعيل » في فبراير ١٩٧٣ الى الموعد الذي كنت مدعواً له ، واعتذرت عنه في أكتوبر ١٩٧١ .

● قلت في حديثك السابق مع الأهالي أن هناك « كثيرًا يمكن أن يقال عما جرى في ذلك اللقاء ، فهل يمكن أن تعرف « قليلاً » من هذا الكثير ؟

.. . لقد اعتبروا جميعاً ذلك اللقاء السري مع كينسجر انجازاً دبلوماسياً عظيماً ، ومع الأسف ، فلقد كان رأيي فيه مختلفاً ، وقد قلته للرئيس السادات بنفسه بعد أن أطلعت على محاضر اللقاء من مصادر خارج مصر مع الأسف ، وكان تعليقي الذي قلته للرئيس السادات : أن الدكتور « هنري كينسجر » استعداد لنفسه صفة استاذ الجامعة القديم ، وأجرى امتحاناً للوفد المصري في هذه المفاوضات بعد أن وضع أعضاءه في موقف التلاميذ أمامه ، ثم كان تقديره - كما هو واضح من المحاضر - أنه لم ينجح منهم أحداً ، والحقيقة أن هذا لم يكن ذنبهم لأن الظروف كانت ضدهم ..

وبعد لحظة أضاف « هيكल » :

- ان شعوراً يراودني بأن جزءاً من ملاحظتي أمام الرئيس السادات ، ربما وصل السيد حافظ اسماعيل ، وكان ذلك أيضاً بعض ما دفعني الى الاشارة لدوري في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي ، حتى أزيح تماماً أي أثر يمكن أن تكون هذه العبارة قد تركته في نفسه ، اذا كانت فعلاً قد نقلت اليه ، خاصة أن « الرئيس السادات » تضايق ضيقاً شديداً من هذه الملاحظة ، وربما اعترف الآن انها كانت قاسية بعض الشيء ، وفي كل الأحوال فلقد اعتبرت انشاء القناة السرية مع « كينسجر » ، بداية مشاكل وتعقيدات لا أول لها ولا آخر ، وكنت أعرف أنها تعمل ، وأن هناك حركة نشيطة على خطوطها ، لكنني اعتبرته موضوعاً لا شأن لي به ، وليس من حقي ولا أريد أن أعرف شيئاً مما يجري عليه ! . فلست أنا الذي التقط الحكمة من كينسجر .. . ولكنه غيري ..

● ننقل الآن إلى النقطة الشكلية الثانية التي أخذها عليك السيد حافظ اسماعيل ، فهو يرى أنك - باعترافك - كنت أحد المشاركين في ادارة حرب أكتوبر سياسياً ، بحكم قربك من الرئيس السادات ، منذ توليه رئاسة الجمهورية حتى حرب أكتوبر ، فانت الذي كتبت التوجيه الاستراتيجي الصادر منه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الى المشير « أحمد اسماعيل علي » ،

بوصفه القائد العام للقوات المسلحة . فكيف تدلين الادارة السياسية للحرب
الآن ، وأنت أحد الذين شاركوا في وضعها ؟!

- ان السيد « حافظ اسماعيل » ، لا بد أنه كان يعلم - وكذلك تقول
الوثائق - ان علاقتي بالرئيس « السادات » - كما كانت من قبل بالرئيس « عبد
الناصر » - كانت علاقة حوار ، لم أكن أبداً موظفاً يؤمر فيطيع ، أو يصدر اليه
التوجيه فيلزمه . . وقد كان رفضي للقاء « كينسجر » رغم الحاح الرئيس نموذجاً
لهذا الحوار ، وكان هذا الرفض بداية المشاكل بيننا ، فبعده أصبحت علاقتنا
أعنف من مجرد حوار ، كان هناك الكثير من الشد والجذب ، وأشهد له - برغم
كل ما جرى بعد ذلك - أنه كان صبوراً معي .

● ؟

- لعله كان يبالغ في تقديره لما يتصوره في قدرات ذاتية أو اتصالات
دولية ، لكن علاقتنا شهدت بعد ذلك كثيراً من الازمات ، بعضها كان عنيفاً
كاد يصل بنا الى القطيعة ، لكنه كان يتردد ، ومن جانبي كنت أتردد ، لأنني
كنت لصيقاً بعمل في « الأهرام » ، كما أنني كنت أتمنى أن أظل في مكاني حتى
يحيى يوم معركة كنت أراها ضرورية وحتمية ! . . سوف أعطيك نموذجاً آخر
على حدة خلافاتنا - بالوثائق أيضاً . . ذات يوم في نهاية ١٩٧٢ كتب أحدهم
مقالاً يهاجمني فيه . .

● . . . أذكر أنه الأستاذ موسى صبري .

- أرجو أن تعذري ، فهناك أساء يعصاني لساني اذا أردته أن يذكرها
وقلمي اذا أردته أن يخطها ، ومع ذلك فسوف نجد اسمه في أحد الوثائق ،
والهمم انني رددت ليس عليه ، ولكن على الذين كانوا وراءه ، وكان مقال
« كينسجر وأنا . . مجموعة أوراق » الذي شرحت فيه أسباب رفضي للقاء
كينسجر ، ولكي تعرف مدى ما وصلت اليه الأمور ، أرجوك أن تقرأ معي هذه
الوثيقة ، وهي مذكرة من ادارة « مباحث أمن الدولة » موضوعها المقال الذي
يهاجمني ، والظروف المحيطة به :

« مذكرة » حول مقال السيد موسى صبري بجريدة الأخبار بتاريخ

٢٤ / ١٢ / ١٩٧٢

« علمنا أن وكالة أنباء الشرق الأوسط بناء على تعليمات من مكتب السيد الدكتور « محمد عبد القادر حاتم » قد قامت بترجمة مقالة السيد / « موسى صبري » بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ الجاري التي هاجم فيها السيد / محمد حسنين هيكل . - الى اللغة الانجليزية كما قامت الوكالة بتوزيع هذه الترجمة ضمن نشرتها .

« أثار هذا المقال اهتمامات الصحفيين الأجانب الذين أبرقوا به الى وكالاتهم وصحفهم ، ويتساءلون عن الهدف من وراء هذا المقال ، وعما اذا كان بتوجيه من القيادة السياسية ، وهل هناك اتجاه الى التخلص من السيد / محمد حسنين هيكل أو دفعه للاستقالة .

يعلق بعض الصحفيين المصريين على اذاعة المقال بالانجليزية عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط بأنه محاولة من السيد عبد القادر حاتم للرد على المقال الذي نشره مكرم محمد أحمد بالأهرام وحوى هجومياً على سيادته كذلك رداً على السيد / محمد حسنين هيكل رئيس مجلس ادارة جريدة الأهرام التي تقوم بتوجيه الأصوات المعارضة في نقابة الصحفيين .

عرض : برجاء الاحاطة . .

ثم توقيعات ، وأرجوك أن تلاحظ أن أحد الموقعين عليها هو نفسه السيد حسن أبو باشا وزير الداخلية الآن .

أفهم من هذا أن مقالك « كينسجرونا . . مجموعة أوراق » كان بداية لتصعيد الأزمة ؟

- نعم . . فبعدها بأيام قليلة اتصل بي د . عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء للاعلام وقتها ، يخاطبني بما معناه أنه تقرر وضع مقالتي تحت الرقابي ، وقال لي أن كل ما يكتبه رؤساء التحرير سوف يخضع لنفس القاعده ، وأنه بنفسه الذي سيراقب مقالاتهم ، وأن علي أن أعرض مقالتي قبل مواعيد نشره

بثلاثة أيام ، وقد أرسلت خطاباً للدكتور حاتم ، البك صورة منه ، وهو بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٢ ، وفي ذكرته بأنني لم أكتب بانتظام وتحت عنوان « بصراحة » الا بناء على « اتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر ألا يخضع شيء مما أكتبه للرقابة ، وأنني كتبت في عهده أشياء كثيرة تتضمن نقداً للتنظيم السياسي وللجهاز الإداري ولبراكز القوى ، ولتدخل الأجهزة البوليسية وللاعقالات وللقتل ، ودفاعاً عن حرية البحث والمناقشة في الجامعات وسيادة القانون وحرية القضاء ، وغير ذلك وغيره ، ومع ذلك فإن الرقابة لم تتعرض لحرف مما كتبت » .

في هذا الخطاب قلت للدكتور حاتم أيضاً : « أنني رئيس التحرير الوحيد الذي يكتب مقاله قبل نشره بثلاثة أيام ، لأن مقاله يوزع خارج مصر ، وينشر على العالم كله في اليوم نفسه ، ومعنى تحديد الأيام الثلاثة في القرار أنه قرار موجه وخصص » وفي ختام الرسالة « قلت له « أنني أمام ثلاثة احتمالات : أولها أن أترك الأهرام ، ومن سوء الحظ أن ولائي لمهنتي ودورها في الخدمة الوطنية العامة ولائي لزملاء وأصدقاء لي في الأهرام لم يصلأ بي آنذاك الى قرار مثل هذا : وثانيهما أن أكتب مقالتي وأترك للرقابة أن تتصرف كما تشاء ، وهو ما لا أرضاه ، والثالث أن أكتب مقالتي وأنشره خارج مصر ، ولكن ذلك من شأنه أن يسبب حرجاً لا أعتقد أن الظروف تسمح به ..

وأنتهت رسالتي ، بأنني « قررت الامتناع عن الكتابة لفترة ، أترك لنفسي فيها فرصة للتفكير ، وأترك لغيري فرصة للمراجعة ، لأنني لا أستطيع أن أكتب وفي ضميري أن ورائي من سوف يجري بقلمه على ما أكتب .. لأنني لو رضيت بذلك لتخلت بعد عمر طويل وبعد تجربة ممتدة عن كثير مما أحرص عليه الى درجة التقديس » وبعدها انقطعت عن الكتابة شهراً كاملاً ، ثم سافرت الى الشرق الأقصى ، وعدت لأكتب سلسلة تحت عنوان « أحداث في آسيا » لم أرض بعرضها على الرقابة بالطبع ، ولم يجلدوا فيها شيئاً يدعوهم للحلحاح ، ثم تلافينا الصدام بجهد مشترك من الناحيتين .

● أستاذ هيكل .. ما هي مسؤوليتك تحديداً عن الادارة السياسية

للحرب ؟

- ان ما رويته لك ، كاف فيما أظن لكي يعرف السيد حافظ اسماعيل ان « علاقة الحوار » علاقة مركبة وليست علاقة طاعة ، وليست علاقة موافقة ، وعندما يقول أنني في مسار علاقة الحوار هذه شاركت في الاعداد السياسي والاعلامي لحرب أكتوبر بما في ذلك كتابة التوجيه الاستراتيجي للحرب ، فان ذلك صحيح ، لكن المشكلة أنه لم يستطع أن ينفذ الى ما تعنيه عبارة « الحوار » ، لقد قلت في مقدمة الكتاب ، انني منذ أوائل سبتمبر ١٩٧٣ وحتى بدأت المعارك واحتدمت ، وجددتني أقرب الناس اليه ، وهذا صحيح « حتى بدأت المعارك واحتدمت » ولم أقل أكثر ، والكلام واضح !

وفي حالة الارتباك التي كانت سائدة ، ألق موضوع الاستغلال السياسي للجهد الحربي كثيرين ، قام بعضهم - وأنا بينهم - بمصارحة « الرئيس السادات » بذلك بالطريقة الرقيقة التي كانت تسمح بها الظروف وقتها . . وذهبت الى مقابلة مع « الدكتور محمود فوزي » - حضرها « المهندس سيد صرعي » - وهناك كان الرجاء إليه أن يشترك في ادارة العملية السياسية كما فعل في حرب السويس سنة ١٩٥٦ . وقال الدكتور « محمود فوزي » بما لا يقبل الشك :

- لو كنت أستطيع أن أذهب الى جبهة القتال لأعطي حياتي هناك .
لذهبت على الفور دون تردد ؟ . ولكن هذا الذي تطلبه مني الآن شيء أعرف سلفاً وبالتجربة عدم جدواه .

ثم راح الدكتور فوزي يشرح أسبابه وكان من بين ما قاله ان هناك أشياء كثيرة تجري وراء الستار لا يعلمها ، وأن مشاركته ستكون شكلية ، وأنه سيتحمل مسئولية ، ولا يقوم بدور !

● هل حاولت أن تتدخل بشكل مباشر في الموضوع ؟

- حاولت شفاهة وكتابة وحواراً ونشراً ، وأذكر أنني التقيت بكيسنجر في القاهرة يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، ودار بيننا حوار طويل ، سجلت خلاله نقاطاً في ٦١ ورقة صغيرة ، وذهبت في اليوم التالي الى السادات ومعني ملاحظاتي ، وحذرت من كيسنجر وقلت له أن نوابه ليست خالصة ، وأنه يتآمر لافساد نصرنا العظيم ، وكنت أتحدث وأنا أسير قلقاً في غرفة نومه بقصر الطاهرة ، وقال لي :

ما تدبنيش يا محمد ، وأحسست أنه لم يتقبل بما أقوله أو من قلقي الا أنه « ديلبة » ، فخرجت وكتبت في « الأهرام » مقالاً بعنوان : كينسجر ومعني النجاح ، قلت فيها أن نجاح كينسجر يعني فشلنا ، وتمنيت ألا ينجح ، وهي مقالة أرسل كينسجر من ييكن التي كان يزورها ، احتجاجاً للسادات عليها .. وقد نشرت حوارتي مع كينسجر ، وكانت آخر محاولة لي هي مقال « الظلال والبريق » ، وهو آخر مقال لي نشرته في « الأهرام » ، أبدت فيه مخاوفي أن تضيق قضيتنا وسط الظلال المحيطة بتيكسون من قضية ووترجيت ، أو البريق الذي يحيط بكينسجر من حالات بريق الإعلام ، وهو المقال الذي شعر السادات بعده أن بقائي في الأهرام مستحيل ، فنقلني الى القصر الجمهوري ، ثم عرض علي بعد ذلك الوزارة ونيابة رئاستها واعتذرت .

● نصل الى النقطة الموضوعية والأخطر في رد حافظ اسماعيل عليك ، وهي تتعلق بالعبارة التي سميتها الفقرة المشؤومة في رسالة حافظ اسماعيل لكينسجر التي أرسلت قبل ظهور يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، والجيش المصري في قمة انتصاره ، وقال حافظ اسماعيل فيها لكينسجر - أو قال فيها السادات لكينسجر - أن مصر لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة ، فقد رفض رد حافظ اسماعيل عليك كل ما استتجته من الفقرة ، في حديثك السابق مع الأهالي ، وهو يرى أنك أعطيتها أهمية أكثر مما تستحق ، وتجاوزت في فهمها !

- لقد قلت أن هذه العبارة كانت المفتاح في الرسالة كلها ، وقلت أن الفهم الأمريكي والاسرائيلي لها ، هو الذي حول هدف الحرب من التسوية الشاملة الى مجرد وقف اطلاق النار ، لأن الاسرائيليين عرفوا ببساطة وبعد ٢٠ ساعة من الحرب ، هدف مصر من الحرب ، وهنا يستحق رد السيد « حافظ اسماعيل » حواراً مركزاً أبداه بسؤال : لماذا أغفل هو هذه العبارة في مقاله الأول للمصور ؟؟ لماذا استشهد فقط بالعبارات الانشائية في رسالته لكينسجر ؟؟ رغم أنه واضح من كلامه أنه قرأ مذكرات كينسجر ورأى مدى الأهمية التي علقها على هذه العبارة ، مهملأ كل ما عداها من بنود الرسالة

كلها . ان « كينسجر » لم يجمع « لجنة الأمن القومي » لتناقش العبارات الانشائية في الرسالة ، ولم يبين خطته لتضييع الوقت حتى تستعد اسرائيل وتشن الهجوم المضاد على العبارات الانشائية ، ولكنه بناها على هذه الفقرة بالذات ، بناها على أساس أن مصر لن تطور الاشتباكات ولن تعمق الهجوم !

● يقول السيد حافظ اسماعيل أنه كان يظن وهو يكتب هذه الفقرة أن الناس متوسطي الذكاء لن يخطئوا فهم ما يقصده منها ، وأنه لم يتخيل أن يشتط خيالك بعد عشر سنوات ، فتدعي بأنه - بهذا التمهيد - قد سلم لاسرائيل المبادرة خلال أقل من ٢٤ ساعة من تحقيق المفاجأة المذهلة التي زعزعت توازن قادتها . .

قال هيكل بابتسامته :

- ولكن كينسجر لم يفهم من العبارة ، الا ما فهمته أنا وفهمه غيري ، ولا شك أن السيد حافظ اسماعيل أدرك بذكاء كينسجر مفي ، على الأقل من خلال ما كان يدور بينها عبر قناة الاتصال السرية ، ثم أنه يقول أن الرسالة تتضمن « تمهيداً » وهذا اعتراف هام ، بصرف النظر عن الخلاف بيني وبينه في مضمون هذا « التمهيد » هل هو الواضح من نص ألفاظه ، أم المضمّر في ضميره ، والذي أذاعه في مقاله الأخير ، والمهم هنا هو أن السيد حافظ اسماعيل يتجاهل ، أن قيمة أي رسالة في ظروف حرب لا تتعلق بنوايا مرسلها ، وإنما تتعلق بالطريقة التي فهمها بها المرسل اليه وأياً كان ما قصده « حافظ اسماعيل » من الفقرة ، فإن « كينسجر » فهمها على النحو الذي جعله يرتب لتحجيم نصر اكتوبر ، ولتقليل ثماره السياسية ! . ثم أن نص العبارة لا يمكن فهمه الا على النحو الذي فهمته رغم كل محاولات التأويل !

● الذي فهمته من مقال حافظ اسماعيل رداً عليك ، ان كينسجر يكذب في مذكراته ، ومعنى هذا أنه لم يفهم من الفقرة المشؤومة ، ما ذكره في المذكرات !

- لماذا تكذب « كينسجر » في هذا الفهم بالذات ، وهو يشرح أمامنا كل خطته التي بناها على هذه الفقرة المشؤومة من هذه الرسالة ؟

ليس غريباً أيضاً - بالمناسبة - أن السيد حافظ اسماعيل يكذب « كينسجر » في قوله أثناء مفاوضاته مع القادة الاسرائيليين طبقاً لما جاء في المحاضر السرية « ان ما أنجزه السادات (يقصد الجيش المصري بالطبع) يستطيع أن يصل به الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ - ومع ذلك فإن السادات لا يستثمر ما لديه من أوراق لأنه يريد أن يرى نفسه وبسرعة في موكب نصر في شوارع بور سعيد والاسماعيلية والسويس ؟!

ثم : متى نصدق عدونا . . ومتى نكذبه ؟ . اذا كان ما قاله يتفق مع سياق الحوادث فهو صادق ، واذا كان ما قاله هو الذي يعكس فعلاً واقع تصرفاته وخططه وما ترتب عليها جميعاً من أعباء وتكاليف ومسؤوليات ، فلا بد لنا أن نصدق ، وإلا كنا في الواقع نضحك على أنفسنا نحن ، فالعبارة « الكارثة » ، التي كتبها « الأدكياء » ، قد وصلت الى عقل « كينسجر » المتوسط الذكاء ، بشكل جعله يخطط ويرتب ليسرق نصر أكتوبر العظيم ، وحين يكون سياق الحوادث التي تالت بعد ذلك ، منطقياً ، فمعنى هذا أنه فهم من الرسالة ما قاله في مذكراته ، لأن خطته كانت منطقية مع فهمه ، وأسوأ من ذلك أن التجربة العملية أكدت . .

● يبدو أن السيد حافظ اسماعيل ، يعلق الفأس في رقبة الظروف الدولية التي كانت سائدة في شتاء سنة ١٩٧٣ ، وفي رأيه ، أن تلك الظروف لم تكن تسمح لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة بالاستسلام لأي صورة من صور الضغط ، ولم تكن الظروف النفسية السائدة بين قادة اسرائيل في هذه الفترة تشجع أمريكا وأوروبا على ممارسة ضغط كالذي مارسه الجنرال أيزنهاور عام ١٩٥٧ وهو يدفع اسرائيل خارج سيناء . .

قال محمد حسين هيكال :

- اذا كان ذلك رأيه . . فكيف نصح بالحرب أو وافق عليها ، أن عناصر التحالف الضاغطة وراء الانتصار العسكري سنة ١٩٧٣ ، كانت أقوى مائة مرة على الأقل مما كان هناك سنة ١٩٥٦ !

كانت هناك معجزة ميدان القتال . . وكان هناك قتال على كل الجبهات العربية . . وكان سلاح البترول مشهوراً وكذلك سلاح المال . . وكان الاتحاد السوفيتي موجوداً في صميم الأزمة ، والولايات المتحدة مهمة بها الى أقصى درجة ، وبين الاثنين توتر وصل الى حد الانذار النووي . . وكان الرأي العام العالمي كله مع الطرف العربي .

ثم يقول لك كيسنجر : كان في استطاعتك أن تصل الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . . ويقول لك « ديان » انه أوصى بانسحاب شامل من سيناء . . وتقول لك كل الوثائق والمذكرات المنشورة ان اسرائيل فوجئت بحجم ما استطاعت قواتك تحقيقه . ويقال لنا الآن هؤلاء جميعاً يكذبون . . يخدعوننا ، وأقول أنا : لعلها المرة الوحيدة التي صدقوا فيها ، لا خدعوا أنفسهم ولا خدعونا .

بقيت هنا نقطة هامشية فيما قاله السيد حافظ اسماعيل : ان أيزنهاور سنة ١٩٥٧ لم يدفع اسرائيل خارج سيناء ، بل دفعها خارج سيناء توازن قوى آخر أكثر تعقيداً من مشيئة الرئيس الأمريكي ، توازن قوى في المنطقة وعلى القمة الدولية أدى دوره وراء التصميم المصري .

حتى لا نظلم أنفسنا ولا نظلم الحق والتاريخ !

● نأتي الآن - يا أستاذ هيك - الى التفسيرات التي أوردها السيد حافظ اسماعيل بأثر رجعي للعبارة المشؤومة التي وردت في الرسالة الى كيسنجر ، فطيقاً لردع عليك ، فانه قصد من عبارة « لن نعمق الاشتباكات » ان مصر لن تبث بقاذفاتها الثقيلة المسلحة بالصواريخ الموجهة ذات المدى ١٥٠ كيلومتراً لضرب المراكز السكانية في داخل اسرائيل . . أما عبارة « لن نوسع جبهة المواجهة » ، فالذي قصده منها : ان مصر لن تصعد الحرب بدعوة القوات السوفيتية ، أو بالتعرض للمصالح الغربية (المشروعة) في منطقة الشرق الأوسط .

- انني أختلف مع السيد حافظ اسماعيل في هذا التفسير ، لأن نصوص

رسائله نفسها ترد عليه ، ففي البند رقم (١) منها قال « ان الاشتباكات التي تحدث حالياً في المنطقة لا يصح أن تشير أي دهشة » ، ومعنى هذا أنه كان يتحدث عن اشتباكات تحدث في الجبهة يومها ، وهو حين يستعمل نفس الكلمة في الفقرة المشرومة ، فإن المعنى لا يمكن أن ينصرف الا الى نفس الشيء ، أي أن تعبير الاشتباكات التي تحدث حالياً ، يصبح موصولاً وصلاً مباشراً بالتعهد الذي قال فيه أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات ، أما ما يتعلق بتصعيد الحرب ودعوة السوفييت والتعرض للمصالح الغربية ، كتفسير لعبارة توسيع جبهة المواجهة ، فلخشى أن أقول أن مثل هذه التفسيرات المستجدة ، تنطوي على طيبة قلب - وهذا تعبير مهذب - لا تسمح بها حقائق أي صراع .

مثلاً ؛ هل القوات السوفيتية الى هذا المدى جاهزة للتدخل عندما نطلبها ؟ تضغط على زر فإذا هي معنا في المعركة - هل مثل هذا معقول ؟ ليته كان معقولاً .

هل الاتحاد السوفيتي مستعد لمواجهة مع الولايات المتحدة قد تتطور في أي لحظة وتصبح مواجهة نووية ؟ .

ثم هل يصدق كيننجر لو أن هذا كان فهمه لرسائله ، أو لو أنه تصور للحظة أن ذلك ما يقصده السيد حافظ اسماعيل من عبارته ؟ ما هذا الكلام ؟

مثله أيضاً ذلك التفسير عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط مرة أخرى
أسأل :

- المصالح الأمريكية والغربية مصالح بترول ، والولايات المتحدة تعرفها جيداً وتعرف كيف تحميها . ثم هل تسمح لك السعودية ودول الخليج أن تقوم أنت بتهديد المصالح البترولية ؟ . ثم ألا تتذكر أن أحد بنود رسالتك الشهيرة الى « كيننجر » ، أو لعلها رسالة الرئيس السادات ، حوت اشارة الى اجتماع قبل الحرب بينه وبين المستر « ديميد روكفلر » . . أظن أن السيد « حافظ اسماعيل » يعلم أن أسرة « روكفلر » من أكبر أصحاب المصالح في بترول السعودية فمخبرها من دول الخليج ؟

لمن اذن نتكلم ؟ وعن ماذا ؟ وأية تفسيرات هذه ، وأي قوة اقناع فيها ؟ !
● لعل السيد حافظ اسماعيل أراد بهذه الفقرة من رسالته أن يطمئن
الأمريكيين أو الاسرائيليين لكي يخلوهم ويخضعهم عن أهدافه ، وهو تبرير
أثيرع به له ، وان كان لم يذكره ؟

- ولماذا يطمئنه من جانب واحد ؟ . هل أعطاه الأمريكيون أو الاسرائيليون
ما يطمئونه به أنهم لن يضربوا المدنيين بالطائرات ؟ . لقد ضربوا وضربوا
وضربوا ، فلماذا نطمئنه ، وحتى لو لم يكن ضمن خطتنا أن نفعل ذلك ،
فلماذا نريجهم ، لماذا لا ندعهم يتخيلون اننا سنفعل كل شيء وأي شيء
لاسترداد حقنا . لماذا يطمئن السيد حافظ اسماعيل أو السادات الأمريكيين
اننا لن نطلب قوات سوفيتية ؟ ألكي يشجعهم هذا على الهجوم المضاد ؟ . ألكي
يدفعهم للاستهانة بنا ؟ ولماذا يفعل ذلك بعد ٢٠ ساعة من الحرب ، وهم لا
يعرفون شيئاً عن نوايانا ولا امكانياتنا ؟

ثم ، يبدو أن السيد « حافظ اسماعيل » حين أجهد نفسه للعشور على
تفسير للفقرة المشثومة ، قد نسي رسالة أخرى كتبها هو نفسه في سلسلة الرسائل
المشثومة ، ذكر فيها صراحة وبدون أدنى لبس أن السادات الذي طرد الخبراء
السوفيت سنة ١٩٧٢ ، ليس هو الذي يطلب منهم شيئاً سنة ١٩٧٣ ! . فما
الذي كان يقصده برسائله تلك : هل كان التلويح بالورقة السوفيتية . . أو
طمأنة الآخرين على أن الاستغناء عن السوفيت تام ونهائي ! . . أيهما كان
القصد ؟ . وما فائدته في تلك الظروف ؟ في تلك الأيام والساعات ، وهم
يعرفون أن كل سلاح نحارب به - ابتداء من أقوى طائرة الى أصغر بندقية -
سلاح سوفيتي ؟

أي قواعد لادارة حرب هذه ، خصوصاً اذا كنت تعرف أن كل
الرسائل الرمزية قابلة للحل ، وأن الآخرين - اسرائيليين وغير اسرائيليين -
سوف يعرفون بعد أيام - إن لم يكن بعد ساعات - ما قلته لغيرهم ؟ !
تغيرت الدنيا بما فيها قواعد ادارة الحرب سياسياً ، وبعض النامس لا
يعرفون !!

● يقول حافظ إسماعيل ، أنك حين نشرت في حديثك السابق للأهالي رسالة كيسنجر التي تسأل فيها عن صحة ما بلغهم من مصادر إيرانية حول استعداد مصر للتفاوض باخلاص لوضع الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل تحت رقابة دولية ، قد تجاهلت رد حافظ إسماعيل عليها ، وهو رد نفى ما نقله الايرانيون ، ومعنى هذا أن القول بأن السادات عرض وضع سيناء تحت رقابة دولية بعد يوم واحد من الحرب استنتاج غير صحيح . . .

- انني في الواقع دهشت لما يقوله السيد « حافظ إسماعيل » ، ولذلك أسأله : هل حضر مقابلة الرئيس « السادات » لسفير ايران ، وقد تمت أيضاً بعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء الحرب ، وهي المقابلة التي طلب فيها السادات ابلاغ الأمريكين عن طريق الشاه ، باستعداد مصر لوضع سيناء تحت رقابة دولية ؟ أم أن السادات قد قابل السفير منفرداً ؟ . وفي الواقع أن رد « حافظ إسماعيل » المضاد الذي نشر في مقاله الأخير بالمصور ، ليس نفيًا للرسالة ، ولكنه أضاف اليها عبارات انشائية لا تحمل قوة فعل ، بل أمنيات .

ثم ألا يوحى تشابك قنوات الاتصال بالارتباك : الزيات في نيويورك رسمياً - حافظ إسماعيل هنا مع كيسنجر في قناة سرية - وشاه ايران مع السادات مباشرة . . خصوصاً وكل واحد من هؤلاء يتكلم لغة ويعرض مقترحات مختلفة متناقضة . . أي ارتباك في ادارة الجهد السياسي للحرب أكثر ؟

ثم ألا يعرف الخصم من ذلك أن هناك ارتباكاً أو اختلاطاً للأمر في تفكيرك ؟

● ؟

- ان ملامح الارتباك لا تتضح في الفقرة الكارثة وحدها ، بل في مجمل الرسالة التي أرسلت بعد ٢٠ ساعة من بدء الحرب ، ولو أعدت قراءة الرسالة ثانية ، فسوف تجد عدة ملاحظات بالغة الخطورة ، فالسادات يتكلم في الرسالة - ويصرف النظر عن الانشاء - عن مصر وحدها ، بينما هو القائد الأعلى لتحالف أكبر من مصر ويضم أطرافاً غيرها ؟

وسوف تلاحظ أن العبارات ذات « قوة الفعل » تعني شيئاً واحداً ، اذا كان السادات وهو رئيس تحالف عربي يتكلم في هذه اللحظات عن نفسه فقط ، فمعنى ذلك أنه يتجه الى حل لنفسه فقط ، أي « حل منفرد » وهذا ما فهمه « كيسنجر » وقاله صراحة ورتب عليه سياسته وخططا قام بتنفيذها فعلاً ! ..

ولو نغمعت في الفقرة الأخيرة من الرسالة التي تحدثت عنها ، لوجدتها تبرع بقلح في وزير الخارجية الأمريكي الأسبق « وليام روجرز » استثماراً للخلاف بين « كيسنجر » وبينه . . وهذا هو « الذكاء السياسي » الذي ملكه الذين أرسلوا الرسالة لكيسنجر المتوسط الذكاء . . واهتموا به ، بدلاً من الاهتمام بأن تكون عباراتهم واضحة المعاني ، لا تترك معنى مضمّر أو غير واضح تماماً . . هل كان من اللائق ، في هذا الوقت بالذات ، أن يكون لدينا طول البال لما تصوره استشارة للغيرة والوقية بين « كيسنجر » و« روجرز » . . وهل هذا يجدي ؟ ..

دسائس حرم ملكات الشرق لا تصلح في ادارة صراعات حرب وقوى كبرى ، وانذارات نووية . .

● يقول السيد حافظ اسماعيل ، أن الاشتباكات لم تتوقف في أيام ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر ، وعلى هذا فان ما ذكرته من أن السادات أوقف الحرب بعد اتمام العبور التزاماً بالتمهد الذي قطعه على نفسه ليس صحيحاً .

- يبدو أن السيد « حافظ اسماعيل » قد نسى ، أن الادارة السياسية للحرب ، قد ابتكرت آنذاك ، تعبير « الوقفة التعبوية » ، وأعلنت - وهذا غريب - أن القوات قد أخذت هذه الوقفة بعد اتمام العبور ، والوقفة التعبوية - كما استنتجت بعد ذلك - هي اختراع قلمته الادارة السياسية ، لتبرر به أسباب عدم تقدم القوات ، أما السبب فهو في الفقرة المشؤومة !

● وهو ينقل أيضاً عن « المشير أحمد اسماعيل » على قوله له ، أنه أخطر الضباط والجنود بأن هدف الحرب هو الوصول الى الممرات ، بهدف تحميسهم فقط ، في حين أن الهدف لم يكن كذلك !

- لا تعليق ..

● المبارة فيما أظن تؤيد وجهة نظرك .. ويقول السيد حافظ اسماعيل أيضاً أنه رغم تعهد مصر ، بعدم « توسيع مدى المواجهة » فإن السيد « سيد مرعي » ، قد سافر في رحلة عربية لتعبئة طاقات الأمة لدعم الحرب .

- وددت لو أنه لم يحدثني عن المهمة التي سافر فيها « سيد مرعي » ، والتي كان موضوعها دور البترول في خدمة الأهداف السياسية للمعركة . كان أهم ما حمله « سيد مرعي » تقرير عن هذا الموضوع أعد في « الأهرام » ووضع الدكتور « مصطفى خليل » في إطار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ، وتحدثت أنا فيه مع الرئيس « السادات » وسلمته نسخة منه ، وطلب إلي أن أعطي نسخة أخرى منه لسيد مرعي . المذهل أن دول النفط استجابت لخطه لاستعماله وسيلة من وسائل الضغط في المعركة ، لكن الرئيس « السادات » - تحت ضغط من « كيننجر » مسجل في رسائل ومكتوب - كان هو الذي راح يلح على الذين استجابوا لمصر أن يرفعوا سلاح النفط من المعركة ولم تكن أياً من أهدافها السياسية قد تحققت بعد .

أي إدارة سياسية هذه ؟

● أستاذ هيكل .. لقد كنت قريباً من معادشات فك الاشتباك الأول ، التي لعب فيها هنري كيننجر دور المكوك الشهير ، وأسفرت عما اعتبرته أنت أول خطوة في الطريق إلى عصر الهيمنة الإسرائيلية الذي نعيش في ظله ، فماذا جرى في تلك المحادثات ؟ !

- لماذا لا تسأل السيد « حافظ اسماعيل » ، هل حضر المحادثات التي جرت في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، وهو - آنذاك - مستشار الأمن القومي للرئيس أم لم يحضرها ؟ ! لقد كانت هذه أخطر معادشات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث والمعاصر ، ان أعضاء الوفد المصري ، بما فيهم السيد حافظ اسماعيل ، حضروا مراسم افتتاح الجلسة الأولى بما فيها الصور ، ثم خرجوا الى حدائق قصر الطاهرة يستمتعون بأشعة الشمس ، وجلس « السادات » و « كيننجر »

وحدهما ، ودار ما دار . . فهل يعرف السيد « حافظ اسماعيل » ما حدث ؟ هل كان يعلم بما تم الاتفاق عليه ؟ هل استشير وهو مستشار الأمن القومي عن علاقة ما جرى بذلك الأمن وإذا لم يكن يعلم فمن « ماذا » وعن « من » يدافع اليوم . .

● ما الذي تعلمه أنت يا أستاذ هيكل عما جرى !؟

- قبل أن يصل هنري كيسنجر الى القاهرة في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ فان السادات ، وكنت حتى ذلك الوقت لا زال قريباً منه ، سألتني عن الطريقة التي يمكن بها أن تتم المفاوضات مع كيسنجر ، وكان رأيي كما شرحت له ، أنه لا ينبغي له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلي ، وسألتني الرئيس السادات مستغرباً : لماذا . . ألم يتفاوض بريجنيف وماونتي تونج وغيرهما من القادة العالمين مع « كيسنجر » مباشرة ؟ وقلت : ان هذا صحيح ، ولكن مفاوضات « كيسنجر » مع هؤلاء جميعاً سبقها تمهيد من خبراء الجانيين ، درست خلاله - بل وطحت - كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقياً أمام الكبار الا عملية تأكيد نهائية لما تم عليه الاتفاق وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة .

وكان اقتراحي المحدد للرئيس : انني أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات ، ولكنني أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمي ، وله وحده أن يختار هذا الوفد ، موسعاً أو مضيقاً على أي نحو يراه ، ثم حددت أكثر قائلاً : تستطيع أن تشكل وفداً موسعاً يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (د . محمود فوزي) ومستشار الرئيس للأمن القومي (حافظ اسماعيل) ووزير الخارجية (اسماعيل فهمي) أو تستطيع أن تختار وفداً مضيقاً من أي واحد من هؤلاء ، وبالطبع فإنك تستطيع أن ترأس الوفد بنفسك ، وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى ، ثم تعطى بعض توجيهاتك وتفادر القاعة تاركاً عملية المفاوضات تأخذ مجراها . وأضفت حين وجدته يعترض : أن كيسنجر مفاوض ذكي ، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا ، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها في يدك ، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكي يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات ، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك في اسرائيل ، لأن رئيسة وزراء

اسرائيل « جولدا مائير » تستطيع أن تقول له عند كل مطلب أنها مضطرة للتشاور مع لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبا الحاكم ، أو مع زعامات الكتل في الكنيست . . وهذا يعطي الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بصلابة أكثر .

وعدت الح عليه ، بأن وجود مفاوضات مصري غيره ، أمام كيسنجر ، يمكن هذا المفاوضات على الأقل أن يقول لكيسنجر ، أمام أي مطلب أو أي ضغط غير معقول ، أنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس ، وهذا يعطينا وقتاً لحسن دراسة الموقف والتدقيق في الصيغ . . ولم يفتتح الرئيس ! وقد نشرت رأيي هذا في مقال بالأهرام وقتها بعنوان « أسلوب التفاوض الاسرائيلي » نجده في كتاب « عند مفترق الطرق » وكان يتضمن في الواقع نقداً لأسلوب التفاوض المصري .

● هل رفض السادات كل اقتراحاتك ؟

بل تصرف بعكس اقتراحي تماماً ، فلقد دعا أعضاء وفد موسع ضم وزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ومستشاره للأمن القومي ، وبعد التقاط الصور ، خرج الجميع ، وتركوا « السادات » و « كيسنجر » وحدهما تماماً وفي اليوم التالي رأيت الرئيس « السادات » عند الظهر ، وكان ممدداً على سريره في غرفة النوم الرئيسية بقصر الطاهرة ، وأعطاني فكرة عامة عما حدث في الاجتماع . .

قال لي الرئيس « السادات » : ان « كيسنجر » بدأ اللقاء بهتته على أداء الجيش المصري في الحرب الذي لم يكن أحد يتوقعه ، ورداً على هذا الاطراء قال له السادات : لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن تحيى الى القاهرة ، أنني كنت أريدك هنا منذ وقت طويل . . لو أنك جئت لكنا تجنبنا مشاكل كثيرة .

ويظهر أن « كيسنجر » في ذلك الوقت فتح حقيبة أوزاقه ، اذ قاطعه « السادات » - طبقاً لروايته لي - قائلاً له : ما هذا الذي تفعله ؟ هل تتصور أنني سأدخل في مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف إطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر ؟ كلا يا دكتور « كيسنجر » ، أنت رجل استراتيجي ، وأنا رجل استراتيجي ، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجي !

وتوقف أنور السادات في روايته ، واستطرد بعد قليل فقال : ثم بدأت أحدث « كيسنجر » في موضوعات لم يكن يحلم أنني سوف أثيرها معه ؟ وسكت ولم يصف شيئاً ، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول في تفاصيل ..

● لكن - بالقطع - حاولت أن تعرف ؟!

- نعم ، وما تكشف لي فيما بعد ، ومن خلال اتصالات ومناقشات مكثفة أوضح أمامي بعض الخطوط العريضة عن حقيقة ما جرى من مناقشات في ذلك الاجتماع الخطير وفيما يبدو فإن الرئيس السادات ، بدأ فقال لكيسنجر أنه ضاق ذرعاً بعلاقته مع الاتحاد السوفيتي ، وأنه أي السادات ، قرر أن ينفذ يده نهائياً من أي علاقة مع الاتحاد السوفيتي ، ثم قال لكيسنجر - الذي استبدت به الدهشة - أنه يعتبر أن الاتحاد السوفيتي الآن هو العدو الحقيقي ، ثم أضاف نقطة أخرى ، ذكرها لي هو نفسه في اليوم التالي : ان هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر واسرائيل ..

كان « كيسنجر » أمام نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمترتبة عليهما الأولى : ان العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفيتي وان حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب ، وقد استخلص السادات بنفسه - أمام كيسنجر الذي استبدت به الدهشة - النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين ، وهي أن جهود السلام في الشرق الأوسط لا بد أن تتولاها الآن بالتنظيم والاشراف دولة كبرى واحدة هي أمريكا ، وأضاف السادات أنه سوف يكون مستعداً في المستقبل - وبعد حل المشاكل العاجلة - لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل . ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للاعداد النفسي . ثم تحدث الرئيس السادات بعد ذلك عما سماه « فشل التجربة الاشتراكية في مصر » وأنه يريد تنمية من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة : وأنه تحدث في هذا فعلاً مع « ديفيد روكفلر » ، ولا بد أنهم سمعوا تفصيل ذلك من « روكفلر » نفسه .

وفي نهاية المقابلة سأل « السادات » « كيسنجر » عما دار بينه وبين « جولداساير » ، التي كان « كيسنجر » قد قابلها في واشنطن ، فقدم

« كينسجر » للسادات النقاط الست المشهورة التي قدمتها له « جولدا مائير » ، وهي التي أعلنت بعد جلسة المباحثات ، وتسببت في الانقسام الخطير في التحالف العربي والدولي الذي ساند حرب أكتوبر . وأمسك السادات بالورقة ، وألقى نظرة عليها ثم قال على الفور : حسناً ، انني أوافق ! والأكثر غرابة من ذلك أن الرئيس « السادات » قال للصحفيين في مؤتمر صحفي عقد بعد المحادثات ودون أن تطرف له عين ، انه هو الذي قدم النقاط الست ، وسماها كالعادة « نقاطي الستة » ! وقد حرصت جولدامائير على كشف الحقيقة فحددت بوضوح في مذكراتها أنها نقاطها الستة وليست نقاط السادات .

● ان ما تذكره يفسر التصريح الذي نسبته مجلة نيوزويك الأمريكية آنذاك لكينسجر ، فقد ذكرت أن الصحفيين سألوه بدهشة ، كيف استطاع في ثلاث ساعات فقط أن يقتنع السادات بقبول نقاط جولدا مائير ، فقال : انني لم أبذل أي مجهود ، فما كدت أدخل ، حتى وجدت الرئيس السادات جالساً على حجري ..

- واليك شاهداً على صحة ما أقول : هو « اسحاق رابين » ، رئيس وزراء اسرائيل السابق ، الذي قال في مقابلة هامة نشرتها له صحيفة « جيزواليم بوست » في ١٦ أبريل ١٩٨٢ ، أن هنا اتفاقاً استراتيجياً توصل اليه « السادات » مع « كينسجر » وانضمت اليه اسرائيل ، وأنه من ثلاث نقاط هي : قيادة أمريكا لعملية السلام في المنطقة واستبعاد السوفييت والأوروبيين الغربيين ، وأن مصر واسرائيل سوف تكونان حجراً أساساً لتأمين سياسة للمنطقة تقودها أمريكا ، وأن عملية السلام سوف تتم على مراحل .

● ما هو الدور الذي لعبه هذا « الاتفاق الاستراتيجي » بين كينسجر والسادات ، في محادثات فك الاشتباك الأولى التي قادتنا الى عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟!

- ان الاتفاق الاستراتيجي الجديد ، قد ألقى بظله على بعض التصرفات التي بدت في ذلك الوقت نتيجة للتسرع والنقص في الحيلة ، وأثناء مفاوضات فك الارتباط ، كانت موافقة « السادات » على سحب القوة الرئيسية للوحدات

المدركة في ميناء صدمة كبيرة ، وأتذكر واقعة في فندق كراكت بأسوان ، أثناء تلك المفاوضات ، كان هناك وفد رسمي أمريكي يرأسه « كينجر » ، الذي كان قد بدأ دبلوماسية المكوك ، وكانت هناك جلسات بين الوفدين ، لكنها كانت بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجري ، فقد كان « كينجر » يعود من القدس الى استراحة « السادات » مباشرة ، وهناك يجري كلام ترتب عليه آثار ، تصل فيها بعد الى الوفود في الفندق بعد أن يكون كل شيء قد تم وانتهى ، بل وأن بعضاً مما كان يتم كان يصل للوفد المصري عن طريق « كينجر » ..

وفي ذلك اليوم جاء كينجر من استراحة السادات في أسوان ليقول للوفد المصري :

- أن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعاً ..

وذهل الفريق « عبد الغني الجمسي » وهو يسمع المعلومات وتمتم لنفسه .

- لا يعقل .. كيف يمكن أن تسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين .

ورد عليه « كينجر » قائلاً :

- ان الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين ، لأننا بصدد صنع سلام .

وقال الجمسي : لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذي اقتضاه عبور هذه الدبابات الى الشرق ، لأدركوا ما أحس به .

وبدا التأثير واضحاً على « الجمسي » ، الى درجة أنه اقترب من نافذة في فندق كراكت ، تطل على النيل ، وأخرج من جيبه منديلاً ، وكان واضحاً لبقية الواقفين أن هذا الجندي المضبط لم يتمالك دموعه ، وأحس « كينجر » أن الأمور ليست على ما يرام ، خصوصاً وأنه كان ما يزال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية ، وتحرك صوب « الجمسي » حتى وصل الى مكانه وسأله :

- ما هو الأمر يا جنرال ؟!

ورد الجمسي ، يعكس مرة أخرى ، شعور جندي منضبط ، لا يعرف
خفيا ما يجري وراء ظهره حتى تلك اللحظة قائلاً :

- لا شيء يا سيدي الوزير ، ما دامت هذه هي الأوامر فسوف ننفذ .
بالنسبة لنا فإن الأوامر - هي الأوامر !!

كان لا بد أن تمر فترة صمت ، استطعت بعدها أن أعود الى ما كنا
نتحدث فيه . قلت :

● وافق السيد حافظ اسماعيل على ما دعوت اليه في حديثنا السابق ، من
تشكيل لجنة تحقيق حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، فهل ما زال اقتراحك
قائماً؟

- الحقيقة أنني حزين لمساجلة على هذا النحو بين السيد حافظ اسماعيل
وبيني . أعترف أنني أتمنله أمامي وطنياً مصرياً وانساناً شريفاً فرضت عليه المقادير
أن يتحمل أكثر مما يطيق ضميره . . وفي نفس الوقت فإن تربيته العسكرية
المنضبطة منعه أن يقول « لا » عندما كان يجب أن يقوها . . قاده الولاء
والانضباط الى ما يراجع نفسه فيه الآن . ومع ذلك يبقى الحل الوحيد في رأيي هو
أن نتكلم جميعاً بصراحة . كل واحد فينا له أخطؤه ، وقد آن لكل أن يواجهوا
تجربتهم بصراحة ليس لكي نحاسب أو نعاقب ، ولكن لكي تفهم وتعني وتذكر
أجيال جديدة من شعب مصر اختلطت عليها الحقائق وبهت كل الصور ويكاد
النشوء والنشوية أن يصل الى المبادئ نفسها والأهداف .

ان حرب أكتوبر ليست ملكاً للسادات ولا لحافظ اسماعيل ولا لي ، لكنها
ملك هذا الوطن بما مضى من تاريخه وبما هو قادم منه ، وأنا سعيد لأن السيد
« حافظ اسماعيل » أيد اقتراحي بتشكيل لجنة تحقيق ، ولعله مما يفيد هذه
اللجنة في عملها أن تنشر على الرأي العام الرسائل التي تبادلها السيد « حافظ
اسماعيل » و« كيستجر » ، عبر قناة الاتصال السرية ، وخاصة بعد نشوب

القتال ، ليتحاور حولها من يريد ، ويتمعن في نصوصها من يقدّر ، هذا اذا كانت الرسائل باقية ولم تحرق وهذا ما أؤكده !

● ؟

- أنا أحصر طلبي في الرسائل التي تبدأ بالرسالة المشؤومة ، ثم ما تلاها ، ومن بينها رسالة أدعى أنه لم يحدث في تاريخ مصر أن وجه مثلها لحاكم مصري ، وهي رسالة كتبها « جولداماثير » - أثناء الحرب - للرئيس السادات ، ووصلت إليه ، عن طريق قناة اتصال « كينسجر / حافظ » ، وهي رسالة فظيعة .. والأفزع منها أن الرئيس السادات استجاب لها .

● ؟

- .. لعل السيد حافظ اسماعيل ، يعثر على آخر رسالة وردت له عن طريق تلك القناة المشؤومة ، وكانت تتضمن أسماء ثلاثة خبراء أمريكيين ، طلبهم السادات ليحموه ، واحد لأمنه الشخصي في منزله ، والثاني لأمنه في المكتب ، والثالث لأمن أسلوب عمله ، وهكذا بدأت الاتصالات بالبحث عن تسوية شاملة ، وانتهت بوضع الرئيس تحت الحماية الأمريكية !

لقد كنت طوال عمري في صف المطالبين بعلاقات صحية ومتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهوجمت لذلك ، لكن ما جرى لا هو صحي .. ولا هو متوازن .

وبعد لحظة ، أضاف « محمد حسنين هيكل » :

- فلتنشر الرسائل . وليجر التحقيق . فلنهيء جواً مواتياً لحوار وطني واسع ليس فقط حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، ولكن لما هو أخطر وأكبر .. ولتكن تجربة مصر كلها في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات موضع حوار ، وليس موضوع حملات ، لكي تستبين الحقيقة .

ذلك شيء مهم بالنسبة للمستقبل وليس للماضي . ومهم لما هوأت وليس لما فات .

على الأقل لكي نعرف أين نحن ؟ وماذا نريد ؟ . وماذا استطعنا تحقيقه
وما الذي عجزنا عنه ؟ ولماذا ؟ وأين هو العيب - بصرف النظر عن المسؤولية -
هل العيب فينا أم في الظروف ، أو هي طبائع الأمور ؟
إذا لم نفعل ذلك فسوف نظل في تيه لا نهاية له .
أخشى أننا إذا لم نفعل ذلك فإن جزءاً كبيراً من وقتنا سوف يضيع في دور
حراس القبور .

بعض الناس يطلبون أن تصبح مصر ورئيسها حراساً لضريح عبد الناصر
وبعضهم الآخر يطلبون أن يصبح الاثنان حراساً لقبر السادات ، لكن عصر
عبد الناصر لن يعود لأن الظروف اختلفت وسياسات السادات لن تستمر لأن
ذلك مستحيل ، لذلك فسوف نخرج من الحوار بشكل أكثر استجابة للواقع
العملي والطموح المشروع .

وأمام الاثنين مهمة حراسة مستقبل هذا الشعب وهذه الأمة .. لكن
الأضرحة والقبور في أحوال القادة والرؤساء تبقى على أي حال أكثر من مجرد
مواقد لأحياء ذهبوا الى رحاب الله .. فهم في كل الأحوال قضايا واتجاهات
ومواقف وسياسات وخيارات تتصل بالمستقبل أكثر من صلتها بالماضي .. لأنها
جزء من حركة التاريخ وحيويته وتياره المتدفق والغلاب ، كمياء نهر النيل التي
جاءت من الأزل ، وستبقى الى الأزل !

حين غادرت محمد حسين هيكل ، كان الظلام قد أطبق على القاهرة ،
وبدا لي سطح النهر هادئاً ، أما رأسي ، فكان مزدحماً ، وحين وقفت لحظة
استنشق هواء النيل على شاطئ النيل سحبتني أمواجه ، جريت في « الزمان »
عشر سنوات ، وفي « المكان » مئات الكيلومترات ، وجدتني فجأة في كراكت
أسوان أمام « الجنرال الجسور الذي لم ييك من « هول » الحرب ، ولكنه بكى
حين عرف ، « هول » السلام !

وبلا خجل وضعت رأسي على كتفه .. وبكيت !

هذا الحب القاسي ...الذي لا يطاق

٣١

كثيرون يحفظون مقولات « مصطفى كامل » الشهيرة ، التي يفخر فيها بمصريته ، فعلنّا أنه لو لم يكن مصرياً لود أن يكون كذلك ، متغنياً ببلاده ، واهباً إياها حبه وفؤاده ، حياته ووجوده ، دمه ونفسه ، عقله ولسانه ، لبه وجنانه ، في عبارات شاعرية استلهمها - بعد ثورة ١٩١٩ - الشيخ « يونس القاضي » ، فجعل منها مطلعاً لنشيد « بلادي .. بلادي » الذي منحته ألحان « سيد درويش » حتى البقاء حتى اليوم .

و« مصطفى كامل » هو أشهر العشاق في تاريخ مصر الحديث ، وفيما ترك من أدبيات ، مخزون من المشاعر الرومانسية الجارفة ، منحها هذا الشاب المرحف الحس - الذي لم يحب ولم يتزوج ولم يعيش الا كما تعيش الزهور - لمصر متغنياً بها ، مشبعاً بجمالها وجلالها وتاريخها ، مستكراً أن يتهور مصري في حب مصر ، متسائلاً « هل خلق الله وطناً ، أعلى مقاماً وأسمى شأنًا وأجمل طبيعة ، وأجل آثاراً ، وأغنى تربة وأصفى سماء ، وأعذب ماء ، وأرعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز؟ .. إسألوا العالم كله يجيبكم بصوت واحد ، ان مصر جنة الدنيا ، وأن شعباً يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب لذلك فمصر عنده جديرة بأن تحب « بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة » .

تلك أقوال حفظها الناس لـ « مصطفى كامل » ، توارثوها ورددوها وتواتروها ، لكن قليلين منهم هم الذين قرأوا لأشهر العشاق في تاريخ مصر

السياسي ، المقولات التي يندد فيها بالوطن ، ويسخر بها من الشعب ، ويضيق فيها بالأمة ، لأنه « يجاهد ضد الزمن والحوادث والناس » ، يؤلمه « ذلك الانحطاط الأدبي الذي استولى على أولئك الذين كان يجب عليهم أن يكونوا أعظم الناس كرمًا وشهامة » ، حتى ليصرخ في صديقه - فؤاد سليم الحجازي - قائلاً « دعني بالله من هذه الأمة التي ابتلاني الله بأن أكون أحد أبنائها » .

لم يحفظ الناس من آثار « مصطفى كامل » تلك الكلمات التي عبر بها عن ضيقه بالشعب ، وضجره باللاهئين والعابثين والمشغولين بأنفسهم ، كما حفظوا ملاحم العشق الطويلة التي صاغتها في الوطن ، وهذا طبيعي ، فعبارات الضيق بالوطن والشعب هي استثناء في أدبيات مصطفى كامل ، التي كان الحب للوطن موضوعها الأساسي ، ثم أن الرجل قد أذاع ملاحم عشقه في خطب ومقالات ، أما عبارات ضيقه ، فقد أسرها إلى أصدقائه الخالص : ومنهم « مدام جوليت آدم » و « فؤاد سليم الحجازي » ، في رسائل مغلقة لعله لم يكن يظن أنها ستشر يوماً على الناس ..

ومع أن معظم الباحثين في تاريخ « مصطفى كامل » أطلعوا على تلك الرسائل ، فقد تجاهلوا جميعاً ربما لأنها صدمتهم وهم يقرأونها ، ولعلهم عدوها مواقف طارئة لا يجوز التركيز عليها ، أو اعطائها حجماً أكبر من حجمها في حياة الرجل ، ولكن الأمر يتجاوز هذا التقدير حين نلاحظ أن ما نأوش « مصطفى كامل » ، من مشاعر الضيق بالوطن والشعب ، قد طال غيره من الساسة والشعراء الذين يتغنى الناس بمآثوراتهم في حب الوطن والفخر به والدفاع عنه .

فالناس تتغنى بقصيدة « حافظ إبراهيم » المشهورة « مصر تتحدث عن نفسها » فيرون وطناً هو « تاج العلاء في مفرق الشرق ، فرائد عقده درر ، ترابه تبر ، وخره فرات ، لو أنصف رجاله لسادوا ، ولأبدوا من الذكاء معجزات ، هو صاحب التشريع ومبدع الفلك ، ومبتكر الشعر قبل اليونان ونجد ، لو قدر الإله مماته ، ما رفع الشرق رأساً بعده ، فأى شعب أحق منه بعيش وارف الظل ، أخضر اللون رغد؟ » .

لكن هذا « الوطن / الشعب » يبدو في قصيدة أخرى لشاعر النيل ذاته ،
مجمعاً للسليبات وموطناً للآزدهاء ، وموضوعاً للكراهية ، لا يتمتع بأي صفة
تستدعي الحب ، أو تستحق الإشادة ، وفي هذه القصيدة الأخرى ، لا تتحدث
مصر عن نفسها ، بل يتحدث الشاعر عنها أو إليها ، فيتوعد وطنه أن يحطم
يراعه ، بعد أن عاف البيان وضاق بالشعر :

« وكم فيك يا مصر من كاتب أقال الصراع ولم يكتب »
« فما أنت يا مصر دار الأديب ولا أنت بالبلد الطيب »
« فلا تمذليني لهذا السكوت فقد ضاق بي منك ما ضاق بي »
« وكم غضب الناس من قبلنا لسلب الحقوق ولم تغضبني »
ذاك وطن لا خير فيه ، اذ لا كرامة له ، لا فائدة في شيوعه ، ومن يأمل
في شبابه واهم ، فالشباب شر من المحتل ذاته ، فراغه لهو ، ولهو دعاية وخر ،
فكم ذا بمصر من المضحكات كما قال فيها أبو الطيب (المتنبي) . « هكذا
يستوحي « شاعر النيل » هجائيات « المتنبي » الشهيرة للمصريين ، على عهد
خلافه مع كافور الأخشيدي » ، أما ذلك الذي يدهشه ، فهو أن المصريين
يلعبون ، فحين وقعت فرنسا وبريطانيا الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ ليقسما النفوذ
في مصر وفي تونس ، كان المصريون مشغولين ، بعضهم بنفاق الخديو « عباس
حلمي الثاني » ، أمير البلاد ، بينما كان القسم الآخر يجمع الى قصر السفير
البريطاني « اللورد كرومر » .

« أمور تمر وعيش يُمرُّ ونحن من اللهو في ملعب »
« وشعب يفر من الصالحات فرار السليم من الأجرب »
« وصحف تظن طنين الذباب وأخرى تثن على الأقرب »
« وهذا يلوذ بقصر الأمير ويدعو الى ظله الأرحب »
« وهذا يلوذ بقصر السفير ويطنب في وردة الأعذب »

أما آخر هذا السب الصريح الذي يخضع لمواد القذف في قانون العقوبات
فهو توصيف لنا بأننا جهلة ، تماماً كما قال أبو الطيب المتنبي « أمة ضحكت من
جهلها الأمم » .

ختم المسك في بائية حافظ ابراهيم يقول :

« فيأمة ضاق عن وصفها جنان المفسوه والأخطب
تضيق الحقيقة ما بيننا ويعتلي البريء مع المذنب
ويهضم فينا الامام الحكيم ويكرم فينا الجهول الغبي »
ذلك ايقاع نجله أيضاً في شعر شوقي ، لعله الوجه الآخر لغنائياته الملحنة
والتواترة والمصنفة ضمن مآثور القول كقصائده عن النيل وأبي الهول ،
وأندلسياته المليئة بالشوق للوطن والحب له . أما افتتاحية مسرحيته « مصرع
كليوباترا » فهي استهلال بلا مسك ، كما كان ختام بائية حافظ . يخاطب
« ديون » زميل « حابي » معلقاً على هتافات مصرية تشيد بنصر « أكتيوم » ،
فيقول :

« اسمع الشعب ديون ، كيف يوحون اليه ملأ الجو هتافاً بحياة قاتليه
« أثر البهتان فيه ، وانطلي الزور عليه يسأله من يبعث عقله في أذنيه »

ويكمل ديون هذه الهجائية فيرد قائلاً :

« حابي سمعت كما سمعت وهالني أن الرمية تختفي بالرامي
« هتفوا بمن شرب الطلا في تاجهم وأحال عرشهموا فراش غرام » .

تلك نغمة تعدت بعض ما قاله « حافظ » و« شوقي » وبعض ما لم ينشر
من أقوال « سعد زغلول » و« محمد فريد » لتصبح ظاهرة أدبية بعد هزيمة ١٩٦٧
المروعة ، حيث أذهلت الصدمة كثيرين ، فتحول الهجوم على الشعب ، وسادت
في الأعمال الأدبية والفنية روح من الرغبة السادية في تعذيب النفس القومية
وايلامها ، وتفتشت مشاعر لوم الذات والهجوم عليها وتجريحها في ديوان الشعر
وكتب القصص ، وعلى خشبة المسرح ، ويل وفي فكاهات الظرفاء والمتظرفين .
وجاء التمزق الذي لحق بالأمة في السنوات الخمس الأخيرة ، لينشر مزاجاً من
الاحباط لدى كثيرين من المبدعين ، كان رد فعله قسوة بالغة في تناول الماضي
والحاضر ، وسوداوية قائمة في النظر الى المستقبل ، بحيث بدونا - نحن العرب -

وكأننا لم نصنع شيئاً ، ولم ننجز الا الخطأ ، ولم نلد الا الخطيئة ، فتاريخنا
أكلوبة ، وواقعا مجزرة ، ومستقبلنا محاق ..

آخر صيحات هجاء النفس العربية ، صدرت قبل أسابيع عن الشاعر
العربي الكبير « نزار قباني » الذي سادت أعماله - وخاصة فيما تلا النكسة - تلك
المشاعر السادية المازوكية المركبة أي ذلك التوق العارم لتعذيب النفس وتعذيب
الآخرين ، وتكاد قصيدته الأخيرة « بلقيس » تكون نموذجاً مصفى لهذا النمط من
أدب العذاب والتعذيب ، فالشاعر يرثي زوجته « بلقيس الراوي » التي انهار
عليها مبنى السفارة العراقية في بيروت ، حين اقتحمتها سيارة مليشة
بالمفجرات ، فيضع فأس القتل في رقبة الأمة العربية ، تاريخاً وحاضراً
ومستقبلاً ، ويجمع بين الحزن الفاجع على موت حبيبته ، والغضب الضاري على
الأمة التي قتلتها ، فيختلط دمه ودمعنا ، بدمه ودمنا الذي أساله ، وهو يفرس
خناجر كلماته في عرض الوطن وجسده ، ويشخه بكل ما في الكون من قسوة
ورغبة في الايلام .

وليس من الصعب أن تتصور - أو نفهم - الغضب الحزين ، أو الحزن
الغضوب ، كمركب نفسي يجمع بين انفعالين حادين ، يساعد كل منهما في
ازكاء أوار الآخر ، ومع أنها مختلفان في النوع ، إلا أن تزاملهما يتصاعد بكل
منهما الى ذرى غير مسبوقه ، فالحزين الغاضب ، يحمش وجوه الآخرين بدمعه ،
وتسوده رغبة عارمة في تحطيم العالم ، والغاضب الحزين تنوشه مشاعر ثار بالغة
الضراوة ، كأنه يسعى لإشعار الآخرين بصغارهم وتفاهتهم ، ويستترف الدموع
من مآقيهم ، إحساساً بالذنب وشعوراً بالعار . فإذا كان ذلك الغاضب
الحزين ، شاعراً يملك موهبة وتمكن « نزار قباني » فهو يجتهد للحرب بقدره غير
مسبوقه على احداث التأثير الذي يريد ، أو الذي يشعر به .

من السطر الأول ، ينقلنا « نزار قباني » من موقع قراء الشعر الى مركز
المتهمين في قضية قتل « بلقيس الراوي » ، يسخر منا فيشكونا :

« فحبيبي قتلت .. وصار بوسعكم أن تشربوا كأساً على قبر الشهيد
وقصيدي أغتيلت

وهل من أمة في الأرض - الانحن - نغتال القصيد ؟ .
أما ونحن (قراء القصيدة / قتلة بلقيس / أمة العرب) متفردون ،
فالشاعر بعيد النظر ، بعد هذا الحكم بتفردنا باغتيال القصائد ، في كل ما نعتبره
قيمة في حياتنا ، ما مضى منها وما هو قائم ، شعرنا وأدبنا وملاحم بطولتنا ،
وشعاراتنا التي تثرثر بها كالتضال والاشعاع والتقوى والعفاف ، فيرى كل ذلك
كذب صريح وقبيح .

آية أمة عربية تلك التي تفتال أصوات البلابل
أين السموأل والمهلهل والغطاريق الأوائل
فقبائل أكلت قبائل
وثعالب قتلت ثعالب
قسماً بعينيك اللتين إليهما تأوى ملايين الكواكب
سأقول يا قمري عن العرب العجائب
فهذه البطولة كذبة عربية
ألم نملأ التاريخ كاذب ١٩٩ ؟

ذلك تسأل يتضمن جوابه ، لأنه حكم يصدره الشاعر ، فهو ليس
شاهداً في قضية القتل ، ولكنه قاض حزين وغضوب ، أصدر حكم الادانة
وتلك حيثياته ، لذلك لا يخاطبنا بعد مقطع الافتتاح ، لكنه يخاطب ضحيتنا
بلقيس ، يقسم بها ، - ويقسم لها - أن يشار منا ، ثاراً لم يسبق له مثيل ، لأن
موضوعه ليس فرداً بذاته ، ولا قاتلاً بعينه - سواء كان جماعة سياسية أو سلطة
حكم - ولكنه أمة ، بكل ما صنعت وما أنجزت ، لذلك يقول في التحقيق :

« إن اللص أصبح يرتدي ثوب المقاتل
وأقول في التحقيق أن القائد الموهوب أصبح كالمقاتل
وأقول أن حكاية الاشعاع أسخف نكتة قيلت
فتنحن قبيلة بين القبائل
هذا هو التاريخ يا بلقيس
كيف يفرق الانسان ما بين الحداائق والمزابل ؟ »

إلى المزابل يكنسنا نزار قباني ، حيث لا جمال ولا روعة ، ولكن بدائية
جلفه تقتات بالدم ، لذلك يستحق التاريخ ألا يقرأ ف :

« ها نحن ندخل عصرنا الحجري
نرجع كل يوم ألف عام للوراء »
وآية ذلك أن ما يحيط بنا هو الموت لا الحياة ، التدمير لا البناء
« الموت في فنتجان قهوتنا
وفي مفتاح شقتنا . . وفي أزهار شرفتنا
وفي ورق الجرائد . . والحروف الأبجدية
ها نحن يا بلقيس ندخل مرة أخرى لعصر الجاهلية
ها نحن ندخل في التوحش والتخلف والبشاعة والوضاعة
ندخل مرة أخرى عصور البربرية
حيث اغتيال فراشة في حقها
صار القضية »

ولأننا في مزابل الحاضر والتاريخ ، فنحن وحوش ، يأكل بعضنا
البعض ، ويقضي قضاءنا العربي أن يقتلنا - نحن العرب - عرب مثلنا :

« ويأكل لحمنا عرب »
ويقر بعظتنا عرب
فالنجر العربي ليس يقيم فرقا
بين أعناق الرجال وأعناق النساء ؟

وفي المزابل لا قيم عليا ، ولا فضائل ، ولا شجاعة ، وفروسية العرب
قتل للنساء ، أي استئساد على الضعفاء ، وحين تنائر جسد بلقيس الضوئي ،
تقاسم القتلة فيروز عينها وخاتم عرسها ، وتحاطقوا الشعر الذي يجري كأنهار
الذهب ، وسطوا على آيات مصحفها الشريف فأصرموا فيه اللهب ، فاستنزفوا
دمها واستملكوا فمها ، فما تركوا به ورداً ولا تركوا عتب . وهذا هو الجواب عن
سؤال الشاعر :

فكرت : هل قتل النساء هواية عربية
أم أننا في الأصل معترفوا جريمة ؟
وهو جواب مضمونه أننا معترفو جريمة وهواه قتل نساء في الوقت نفسه ،
لذلك ينجل الشاعر ، ونبجلنا من كل تاريخنا ف :

عفاونا عهر وتقوانا قذارة
وأقول أن فضالنا كذب
وأن لا فرق ما بين السياسة والدعارة
وأقول أن زماننا العربي يختص بذبح الياسمين
ويقتل كل الأنبياء وقتل كل المرسلين .
لا يقف شيء أمام شبقنا للقتل وتمطشنا للدماء :
حتى العيون الخضراء يأكلها العرب
حتى الضفائر والحواتم والأساور والمرايا واللعب

لهذا يصبح الوطن مدعاة للخجل ، ينجل منه الشاعر ، ونخجل منه
نحن أيضاً ، ونفر منه ، ونفر منه كل ما هو جميل ، ويقف ضده - أو ضدنا - في
صف الشاعر كل ما هو حضارة أو طبيعة أو براءة. فالعصر العربي ، عصر
شعوي مجوسي جبان .

والعالم العربي مسحوق ومقموع ومقطوع اللسان
نحن الجريمة في تفوقها
فما العقد الفريد وما الأغاني ؟

لذلك نتحج النجوم والطيور والكواكب والكتب :

« حتى النجوم تخاف من وطني ولا أدري السبب
حتى الطيور تفر من وطني ولا أدري السبب
حتى الكواكب والمراكب والسحب
حتى الدفاتر والكتب
وجميع أشياء الجمال جميعها ضد العرب ! »

وحين ينتهي « نزار قباني » من ثأره تكتشف انها - كما قال - ليست مراثية .
 « لكن على العرب السلام » ، وأن القبر الذي يطوف به في هذه القصيدة ليس
 قبر بلقيس ولكنه « قبر العروبة » ثم تقف بدھشة - أمام ذلك الاعجاب الذي
 أحاط بالقصيدة ، بعد أن نشرتها مجلة « المستقبل » الباريسية . في فبراير
 ١٩٨٢ - فقد تناقلتها صحف عربية عديدة ، وتناولتها بالاعجاب والاشادة ،
 أفلام مصرية وسعودية ومشرقية ومغربية ، وموطن العجب هنا ، أننا أصبحنا
 نعجب بسبنا ونسر بشتيمتنا ، ونلذ بتجريئنا ، كأننا مع « نزار قباني » في حكمه
 علينا بالتوحش والوضاعة واحتراف قتل النساء ، وذبح الياسمين ، وكأننا نؤيده
 فيما ذهب إليه ، ونقبل الحكم على مقاتلينا بأنهم لصوص ، وعلى قادتنا بأنهم
 مقاولون ، وعلى ساستنا بأنهم داعرون ، وعلى تقاتنا بأنهم قذرون ، وعلى تاريخنا
 بأنه أكلوية لأنه مزيلة . وهذا الاعجاب ، جزء من ظاهرة التلذذ بسب الذات
 القومية وتجريحها ، أي أننا - بالمصطلح النفسي - ساديون ومازوكيون في مركب
 واحد !

وقد أحاط هذا الاعجاب ، ويحيط ، كثير من الابداعات التي تحت نفس
 المنحى ، وهو ما يجعل المسألة ظاهرة تستحق الوقوف عندها . وخاصة في عالم
 نزار قباني ، الذي تتعدد قصائده الخارجة من المعطف نفسه ، بل وتشابه تلك
 القصائد - أحياناً - في بنائها أو صورها . ففي قصيدته الأولى في رثاء الزعيم
 الراحل جمال عبد الناصر ، يقف المرثي في ضفة مواجهة للضفة التي يقف فيها
 الشعب . تماماً كما تقف « بلقيس » لتكون الوجه الآخر للأمة العربية . فعبد
 الناصر ، هو آخر الأنبياء ، وهو الكتاب الجميل ، وهو الذي سافر فينا لأرض
 البراءة ، وهو جبل الكبرياء ، وآخر قنديل زيت يضيء لنا في ليالي الشتاء ،
 نفخ غبار الدراويش عنا ، وأعاد الينا صباننا ، وسافر فينا الى المستحيل ،
 وعلمنا الزهو والعنفوان ، أما نحن - الأمة / الوطن - فقد قتلناه . و

« ليس جديد علينا
 اغتيال الصحابة والأولياء
 فكم من رسول قتلنا

وكم من امل
ذبحناه وهو يصلي صلاة العشاء
فتاريخنا كله محنة
وأيامنا كلها كربلاء

ولأننا لا نجيد القراءة ، فنحن لم نفهم عبد الناصر الكتاب الجميل ، ولم
نقبل الرحيل معه لأرض البراءة .

« فنحن شعوب من الجاهلية
ونحن القلب
نحن التلذذ
رُباطية
نباع أربابنا في الصباح
ونأكلهم حين تأتي العشية » .

ومع أن الفرق يثق - حين النظر لهذه القصيدة - بين اعتبارها رثاء لعبد
الناصر ، وكونها هجاء له ، إلا أنها وجدت من يعجب بها ومن يرددها ، وهو
نفس الصدى الذي وجدته قصيدة ثالثة : لتزار قباني ألقاها في مهرجان أقامته
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مدينة تونس ، في الاحتفال بالعيد
الخامس والثلاثين لتأسيس الجامعة ، وهي قصيدة لم تبق حجراً عربياً قائماً على
حجر ، بما في ذلك الجامعة ذاتها ، والمحفلون بعيدها ، وكان التناقض بين
المناسبة ومحتوى القصيدة صارخاً :

« يا تونس الخضراء كأمي علقم وخريطة الوطن الكبير فضيحة والعالم العربي إما نعمة والعالم العربي يخزن نفطه والناس قبل النفط أو من بعده ماتت خيول بني أمية كلها فكأنما كتب التراث خرافة كبرى	أعلى الهزيمة تشرب الأنخيل فحواجز ومخافر وكلاب ملبوحة أو حاكم قصاب في خصيته ، وربك الوهاب مستنزفون .. فسانة ودواب خجلاً وظل الصرير والاعراب فلا عمر ولا خطاب »
---	---

تلك ذروة من ذرى الرغبة في الايلام والتلذذ بالعذاب والتعذيب ، صاغها الشاعر ، شعراً عمودياً يلتزم قواعد « الخليل بن أحمد » ليحصب العرب بجزالتها وفخامتها ، وكأنه يسخر من تلك الجزالة ، وبها ، ممن جاءوا يحتفلون حيث لا موضوع للاحتفال ، وحيث لا مكان الا لبكاء الاطلال ، ومع أن الشاعر حصب المحتفلين في جباههم ، وجباههم ، بأنهم قصابون ونعاج ، كلاب ، فقد صفقوا له ، واحتفلوا به ، وحين نشرت القصيدة في صحيفة عربية ذاتعة ، أصابت الشنائم كل الجباه العربية ، وبلغت من لم يحضروا المهرجان ، ومن عجب أن هؤلاء أيضاً أعجبوا بها ورضوا عنها ، وصفقوا لها .

ولأن الأدب والفن مركز من مراكز الاستشعار الوثيق لوجدان الأمة ، وطالما أن إيقاعاً عديماً كهذا الذي رصدنا أمثلة له ، بات مزاجاً فنياً ، ابداعاً وتلقياً ، فلا مفر إذن من الاعتراف بأن مزاجنا العربي العام قد أصبح ينحو الى سوداوية قائمة ، وأن مركباً نفسياً يجمع بين السادية والملازوكية ، وبين اليأس والتشاؤم يملأ النفس العربية ، وأن شعوراً سائداً بالفجيعة والملاجلدى ، وبأن الرحلة طويلة والراحلة قليلة ، والهدف سراب ! .

والمعجبون بذلك الايقاع في ابداعنا الفني ، يشقون على أنفسهم وعلى الناس ، حين يؤكدون أنه ايقاع يلخص واقعاً عربياً لا نستطيع أن ننكره الا اذا خدعنا أنفسنا ، ويرون في ذلك الايقاع صدقاً فنياً مع النفس ومع الآخرين ، فالعرب يخضعون لحكومات مركزية شديدة الوطأة عليهم ، تصدر حقهم في ابداء آرائهم ، وتفرض عليهم ما تريد لا ما يريدون ، وهم يعانون كل ألوان القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لا يفهمون كيف تجري سياستهم ، ولا لماذا تسيل دماؤهم . نتراجع - في دنياهم - الأهداف العليا ، وتتضخم المشاجرات الصغرى . يحاربون حيث يجب أن يسلموا ، ويسالمون حيث يجب أن يحاربوا ، ترزق على أنفاسهم - حيث لتخفهن - قنات طفيلية ، تعيش على ريع النفط أو سمرة التجارة أو المضاربة ، لا على انتاج العمل ، تدهورت في ظلها قيم ، وفسدت أخلاق وأحبطت طموحات ، وهبطت أدواق ، وانحطت فنون .

تلك صورة لا ننكرها الا بمقدار ما تنكر الوجهه الأخرى للحقيقة ،
فحيث نهمل أحد وجهين للحقيقة نكون على باطل . في شعر المقاومة الفلسطينية
الوجه المهممل والمنكور للحقيقة ، فقيه ينعدم الاحساس بالتضائل ، وتتفجر
الثقة بالنفس ، وتصبح ملامح الوطن الصغيرة زهوره وجباله ، زيتونه وبياراته ،
صخوره وآثاره ، موضوعاً للحرب والشوق والاعتزاز . ومع أنه عالم لا يخلو من
الشجن ، فليس شجنه انهاراً وليس افتقاراً للثقة في النفس ، والشعب - في
منظوره - ليس نعاجاً تساق ، أو دواب غمطي ، لكنه « أحمد الزعر » المحاصر ،
الرهينة ، حدود النار ، الرصاص البرتقالي ، والبنفسجة الرصاصية ، بسملة
الندى ، السرى مثل النار والغابات ، القاتل لا ، لأن جلده عباءة كل فلاح
سيأتي من حقول التبغ كي يلغى العواصم ، وجسده بيان القادمين من
الصناعات الخفيفة والتردد والملاحم نحو اقتحام المرحلة ، ويده تحيات للصخور
وقنبلة مرفوعة كالواجب اليومي ضد المرحلة ! .

ولأن ذلك وجه آخر للحقيقة ، فان قصيدة « محمود درويش » في رثاء
« عبد الناصر » تكاد تكون معارضة صريحة لقصيدة « نزار قباني » الأولى في
رثائه ، فهو عنده ليس آخر الأنبياء ، ونحن لسنا قتلة هذا النبي الأخير ،
الجاهليون ، الباطنيون ، المتذبذبون الذين كان الرجل كثيراً عليهم ، لكننا هو ،
أوهو نحن ، فهو رجل ذو ظل أخضر .

« ولست نيبا
ولكن ظلك أخضر
نعيش معك
نسير معك
نجوع معك
وحين نموت
نحاول ألا نموت معك
ف فوق ضريحك ينبت قمح جديد
ويترزل ماء جديد

وأنت ترانا

نسير

نسير

نسير

وليس الوجه الآخر للحقيقة منكور الا بمقدار ما يقسى الظروف ، فالظرف هو الذي يفسر التناقض في شعر « حافظ » وشوقي وكلمات « مصطفى كامل » ، بين التشبيب بالوطن والعشق له ، والتشديد به وهجائه . فقد كتب « حافظ ابراهيم » قصيدته « مصر تتحدث عن نفسها » في عام ١٩٢١ ، خلال سنوات المد الثوري الذي أعقب ثورة ١٩١٩ ، بينما كتب هجائه لمصر في عام ١٩٠٤ ، وهي من سنوات الجزر في النضال الشعبي . والظروف الذي انتج قصيدة « نزار قباني » الأولى في رثاء عبد الناصر ، معروف ومشهور ، اذ كتبت القصيدة في أعقاب وفاة « عبد الناصر » المفاجئة ، كنزوة لأحداث شهور ثلاثة قاسية ، بدأت بقبول « مبادرة روجرز » ، وانتهت بمذابح أيلول الشهير ، وحين سحب الظرف ظله المباشر عن الشاعر ، عاد لرثاء عبد الناصر بايقاع أقرب الى تناول محمود درويش له ، فنحن لم نقتله ، لأنه لم يمت أصلاً فهو :

« موجود في عرق العمال

وفي أسوان وفي سينا

مكتوب فوق بناقنا

مكتوب فوق محمدينا »

على أن الظرف الذي يجعل مزاجنا الفني ينحو الى تلك العدمية ، والى مركب يجمع بين السادية والمازوكية ، أكثر تعقيداً من الظرف الذي نشأت عنه كل قصيدة على كل حده . واذا بدا أن هذا المزاج السوداوي قد أصبح مغطاً في شخصيات المبدعين العرب عموماً ، فهذا يعود للهزيمة التي لحقت بنا ، وأطاحت بكثير من الآمال والأحلام والطموحات التي كونها جيل المبدعين الذي ساند بحب وصبر على كثير من المكاره ، حركتنا الوطنية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانتكست في العام ١٩٦٧ . وفضلاً عن الاحباط ، فان

شعوراً مريراً بالذنب ساد المبدعين العرب ، حين اكتشفوا - فيما تكشف بعد الهزيمة - انهم ساندوا أنظمة لا تخلو من فساد كثير ، وصبروا على كثير مما كان ينبغي لهم أن يقاومونه - ولم يتح للنصر الذي تحقق في ١٩٧٣ أن يضمج الجرح الغائر الذي حفرت الهزيمة ، بل وأصبح هو ذاته جرحاً جديداً ، حيث اتسعت شقة الصراع العربي ، وتشردت الأمة ، وشغلتها الحروب الأهلية والفتن الطائفية وصراعات الحدود عن كثير مما كان يجب أن يشغلها .

وهكذا تركز الاحباط المعترج باجساس بالذنب ، ليكون الأب الشرعي لذلك التيار الذي يعذبنا ويعذب نفسه ، بسب الأمة وتجريح عرضها ، فنسعد لذلك ويسعد ، ويكون كذلك الأب الشرعي لظاهرة اندحار التيار الواقعي في فنونا العربية ، وسيادة الرمزية ومغامرات التجريب الشكلية في معظم الأجناس الأدبية ، حتى شعر العامة الذي انطلق من طموح بأن يحدث الشعب بلغته ويستلهم أخيلته وصوره وحياته ، دق فهمه ، واستغلقت صورته على كثيرين . هذا طبيعي ، فجماعة المبدعين العرب ، تتغلق على ذاتها شيئاً فشيئاً ، وتتزايد عزلتهم النفسية بالاحباط والاحساس بالذنب وممارسة تعذيب النفس ، فتنتحو الى تضيق الشرائح التي تتكلم معها وتؤثر فيها ، خاصة بعد أن رفع الريع النفطى المستوى الاقتصادي لحياة الأدباء والمبدعين فانقلوا الى أساليب معيشية تقل فيها فرص الاحتكاك برحابة الحياة الاجتماعية وزخها الفوار بمشاعر أكثر صحة من تلك التي أصبحت تسود فنونا وآدابنا .

ولا خطأ فيما ذهب اليه الأستاذ « الرافعي » ، حين رأى أن قصيدة « حافظ ابراهيم » في هجاء المصريين ، ليست الا لونا من حنهم على النهوض ، ولو كان ذلك بتقريعهم ، على نحو ما يفعل الأب مع أبنائه ، ناعياً إياهم بالعجز والسوء ، وأنهم غير صالحين ، بينما قلبه يفيض حناناً لهم وعطفاً عليهم ، لكن ذلك لا يفسر بدقة طبيعة الاحساس المركب الذي يدفع شعراء أو كتاب - لا شبهة في انتمائهم للوطن ، أو حبهم له - للضيق به ، وهجائه ، ويدفع غيرهم للاعجاب بهذا الضيق والتصفيق لهذا الهجاء .

فإذا اعتمدنا تلك الروح السادية المازوكية التي سادت فنونا في أعقاب

هزيمة ١٩٦٧، موضوعاً للتفسير في جانبها الشعوري الخالص نوجدنا فيما جرى ميراً معقولاً لشيوعها ، فالمرحلة التي انتهت بالهزيمة ، كانت مرحلة نبوض قومي ، بدت الأمة خلالها ، وكأنها تسير على طريق الانعتاق الكامل من الاستعمار والاستغلال والتخلف والتبعية ، راحلة الى الشمس التي لا تغيب ، باعثة في نفوس الشعراء والكتاب وأبناء الجيل الذي انتمى اليها وتوحد معها ، وتحمس لها ، وأغضض عيونه عن كثير مما يستحق الالتفات اليه ، أحاسيس لا حدها بالكبرياء والثقة والأمل ، وبالإلحاح وبعض القهر ، وشيء من خديعة النفس - قاد اليه العجز عن الفصل بين الحلم - الواقع - أصبح الكل في واجد : الوطن ومن يحكمونه ومن يعلمون به وله . .

وجاءت الهزيمة لتطيح بهذا الواحد الذي هو كل ، وتنزل به من حائق ، وفي الرماد المتخلف عن محترق الآمال ، عجز المبدعون العرب عن التمييز بين جثث المحترقين ، فاختلطت عظام من يحكمون ، بما ظنه المبدعون عظامهم أنفسهم ، وبما ظنوه بقايا الوطن ، ويقدر ما حملتهم الأحلام الى ذرى السماء ، هبطت بهم الهزيمة الى مرارة الاحباط ، وقادتهم الى لوم الذات ، والى البكاء المر بين أطلال الحلم الذي خلقوه هم أنفسهم ، وأسقطوا عليه كل أشواقهم ، آنذاك تولد هذا المركب النفسي الذي يجمع بين الاحباط والاحساس بالذنب ، وانهاؤا على الوطن المتوحد فيهم ، وفيمن منحوهم ثقتهم بلا تحفظات ، تجريحاً وسباً وتقريعاً ، يتلذذون بالانتقام من الجميع ، ويتلذذ الجميع بذلك الانتقام !

والغريب أن ذلك كله نوع من الحب ، لا يخلو من مرض ، لأنه يتضمن قسوة على المحبوب ، يختلط فيه طموحنا الى ما كان يجب أن يكون عليه ، بحزننا على ما انتهى اليه ، بعجزنا عن تفسيره ، وبعدم قدرتنا على انقاذه ، وكأننا نعي على هذا المحبوب أنه نزل من ملكوت كبريائه ، ورضي لأرضه أن توطأ ، ولعلمه أن يرغ بالتراب ، ولحاضره أن يكون مناقضاً تماماً لماضيه !

وللى هذا المعنى ، أشار « نزار قباني » ، في ختام قصيدته الى مهرجان تونس ، فخطب المدينة العربية العريقة باسمها أيام المجد « قرطاجة » معتزلاً عن قسوته ، فهو متعب ، ودقاته متعبة ، ف :

« لا تعذلني ان كشفت مواجعي
ان الجنون وراء نصف قصائدي
فتحملني غصبي الجميل . . فربما
فاذا صرخت بوجه من أحببهم
وإذا قسوت على العروية مرة
فلربما تجدد العروية نفسها
ولقد تطير من العقال حملة
ولا تغضي مني اذا غلب الهوى

وجه الحقيقة ما عليه نقاب
أوليس في بعض الجنون صواب ؟
ثارت على أمر الساء هضاب
فلكي يعيش الحب والأحباب
فلقد تضيق بكحلها الأهذاب
ويضيء في قلب الظلام شهاب
ومن العبادة تطلع الأعشاب
ان الهوى في طبعه غلاب

- والواقع أن الوطن ظل - رغم كل شيء - حياً ، وظل أحمد الزعتر ،
المعذب المحاصر ، المنسي ، الذي تقمصته البلاد ، حياً ، ومتغائلاً ، قوياً
وجسوراً ، يتعذب بهذا الحب القاسي الذي لا يطلق ، أكثر مما يتعذب
بالتسلقين على جراحه كالذباب الموسمي ! . ومع ذلك يتقدم :

جلده عباءة الفلاحين القادمين من حقول التبغ ليلفوا العواصم ، وجسده
بيان القادمين من الصناعات الخفيفة نحو اقتحام المرحلة ، أما يده فهي نحيات
الصخور ، مرفوعة بالواجب اليومي ضد المرحلة !

فهرست

خروج عن النص	٧
١ - دقات جنائزية على دفوف الستينيات	٢٣
٢ - مختارات من الحياة اللذيذة	٣٩
٣ - الثورة بين المسير والمصير	٦٥
٤ - المنظور السياسي والديمقراطي لمسألة الوحدة الوطنية	١١٣
٥ - طلفات لا تطيش على جبهة الفكر	١٣٣
٦ - صنع في حزيران	١٥٥
٧ - المعجزات لا تتكرر	١٨٧
٨ - حرب المذكرات السياسية في الفكر العربي	٢٠١
٩ - معركة الناصرية والحوار في الدروب المسدودة	٢١٣
١٠ - الماركسية والناصرية تجربة الماضي . . . وأفاق المستقبل	٢٤٧
١١ - شياطين صاحب الفضيلة	٢٧٣
١٢ - مجيأ الوفد مانيفستو السامسة والكومبرادور	٢٧٩
١٣ - الديمقراطية . . وايدولوجية الكل في الواحد	٣١٣
١٤ - مستقبل الديمقراطية في مصر	٣٣٥
١٥ - دع مائة زهرة تفتتح ولو ادمتك اشواكها	٣٦٣
١٦ - موسم الهجرة الى منافي الصمت	٣٧٩
١٧ - السلاح اليمني الفاجر والأسلحة اليسارية الفاسدة	٤١٥

- ١٨ - عروبة مصر على شفا جرف من نار ٤٨٩
- ١٩ - مواكب الدموع المصرية بين بطيريركية عبد الناصر وإيوية عبد
الخليل حافظ ٥٠٣
- ٢٠ - خطاب مفتوح للنائب العام من صحفي يتهمونه بحرق القاهرة ... ٥٥٧
- ٢١ - الصحفيون بين صمت التقييد وشرعية المدعى ٥٦٩
- ٢٢ - ماذا حدث للكاتب ص.ع. بعد منتصف ليلة شتاء ٥٧٥
- ٢٣ - طه حسين في عصر احمد عدوية ٥٨٣
- ٢٤ - الأقطاب الثلاثة ٥٩٧
- ٢٥ - بين تطبيع العلاقات وتقطيع الصلات ٦٠٥
- ٢٦ - الفخ الذي وقع فيه الشيخان ٦١٣
- ٢٧ - كل عنف وأنتم بخير .. ولو أن هذا الخير مشكوك فيه ٦٣٧
- ٢٨ - حوار مع محمد حسنين هيكل ١ - زوابع التحريض على
« خريف الغضب » ٦٤٣
- ٢٩ - حوار مع محمد حسنين هيكل ٢ - السياسة خذلت السلاح في حرب
اكتوبر ٦٧٧
- ٣٠ - حوار مع محمد حسنين هيكل ٣ - كيف بدأ عصر « الهيمنة الاسرائيلية » ٧٠٥
- ٣١ - هذا الحب القاسي .. الذي لا يطاق ٧٣٩

أقوائم تضم أفراد مجلس الشعب بمن أفسدوا الحياة الداخلية



Egypt Curbs 5 Noted Writers

دفاعاً عن صلاح عیسی
و حلی شعرا و عی

● ألفت المستندات المهمة المضمن على الكائين القديمين
الترموغين الاسماء صلاح عيسى والاسماء حليمي شراوي، بنهغه
نورين بيان - جميع الدفاع عن الدفاعات القومية - الدفاعي القسي
مطاطة الجناح الاسرائيلي - والتي رفع الغضب الفلسطيني -
معرض الكتاب الدولي بالقاهرة ، وما زال القارئ الصريان
في السجن حتى اليوم .



مفتي مع الصحفيين الخمسة
المذمومة

في المصنف القديم

المدرسة الإسلامية
بمكة المكرمة
الاستاذ ابي يحيى
عيسى